

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المهدب للشيرازي

للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي

الجزء الثاني

محققه وعلّق عليه وأكمل بعد نقصانه

محمد نجيب المطيعي

((وحقوق الطبع محفوظة له ، وكل نسخة غير موقعة منه تعدّ مسروقة))

مكتبة الأشتات

جدة - المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف رحمه الله تعالى

(باب الأحداث التي تنقض الوضوء)

(الأحداث التي تنقض الوضوء خمسة : الخارج من السبيلين ، والنوم ، والغلبة على العقل بغير النوم ، ولمس النساء ، ومس الفرج : فأما الخارج من السبيلين فإنه ينقض الوضوء لقوله تعالى : (أو جاء أحد منكم من الفأط) ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء إلا من صوت أو ريح » .

(الشرح) قال الله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا ^(١)) (اختلف العلماء في (أو) هذه فقال الأزهري : هي بمعنى الواو . قال : وهي واو الحال ، وأنشد فيه أبياتا . قال : ولا يجوز في الآية غير معنى الواو حتى يستقيم التأويل على ما أجمع عليه الفقهاء . وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه في مسألة ملامسة المرأة : في الآية تقديم وتأخير ذكره الشافعي عن زيد بن أسلم ، تقديرها : إذا قمتم إلى الصلاة من النوم ، أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برءوسكم وأرجلكم ، وإن كنتم جنبا فاطهروا ، وإن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا .

قال : وزيد بن أسلم من العالمين بالقرآن . والظاهر أنه قدر الآية توقيفا مع أن التقدير في الآية لا بد منه ، فإن نظمها يقتضي أن المرض والسفر حدثان يوجبان الوضوء ، ولا يقوله أحد .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وضوء إلا من صوت أو ريح » فحديث صحيح . رواه الترمذي وغيره بهذا اللفظ بأسانيد صحيحة من رواية

(١) ٤٢ من سورة النساء .

أبى هريرة رضى الله عنه ، ورواه مسلم من رواية أبى هريرة رضى الله عنه
بقريب من معناه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا وجد أحدكم
في بطنه شيئا فأشكلك عليه أخرج منه شيء أم لا ؟ فلا يخرج من المسجد حتى
يسمع صوتا أو يجد ريحا » .

وثبت عن عبد الله بن زيد بن عاصم رضى الله عنه قال : شكى الى النبي صلى
الله عليه وسلم الرجل يخيل اليه أنه يجد الشيء في الصلاة . فقال :
« لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » رواه البخارى ومسلم . ومعنى
يجد ريحا يعلمه ويتحقق خروجه ، وليس المراد يشمه ، والأحاديث في الدلالة
على الذى ذكره كثيرة مشهورة .

(اما حكم المسألة) فالخارج من قبل الرجل أو المرأة أو دبرهما ينقض
الوضوء ، سواء كان غائطا أو بولا أو ريحا أو دودا أو قيحا أو دما أو حصة
أو غير ذلك ولا فرق في ذلك بين النادر والمعتاد ، ولا فرق في خروج الريح بين
قبل المرأة والرجل ودبرهما . نص عليه الشافعى رحمه الله في الأم ، واتفق
عليه الأصحاب .

قال أصحابنا : ويتصور خروج الريح من قبل الرجل اذا كان آدر - وهو
عظيم الخصيين - وكل هذا متفق عليه في مذهبي . ولا يستثنى من الخارج
الاشياء واحد وهو المنى ، فانه لا ينقض الوضوء على المذهب الصحيح
المشهور الذى قطع به الجمهور .

قالوا : لأن الخارج الواحد لا يوجب طهارتين ، وهذا قد أوجب الجنابة
فيكون جنبا لا محدثا . قال الرافعى : لأن الشيء مهما أوجب أعظم الأثرين
بخصوصه لا يوجب أوهنهما بعمومه ، كرنا المحصن يوجب أعظم الحدين
دون أخفهما . وحكى جماعة منهم صاحب البيان عن القاضى أبى الطيب أنه
ينقض الوضوء فيكون جنبا محدثا .

وقد وافق القاضى أبو الطيب الجمهور في تعليقه فقال (في مسألة من
وجب عليه وضوء وغسل) : انه يكون جنبا لا محدثا ، وهناك ذكر عن
الجمهور المسألة .

وأما قول الغزالي رحمه الله : الخارج من السيلين ينقض الوضوء ،
طاهرا كان أو نجسا ، فمراده بالطاهر الدود والحصا وشبههما مما هو طاهر
العين ، وانما ينجس بالمجاورة .

قال الرافعي : ولا يغتر بتعميم الأئمة القول في أن الخارج من السيلين
ينقض الوضوء . فان هذا ظاهر يعارضه تصريحهم في تصوير الجنابة المفردة
عن الحدث على أن من أنزل بمجرد النظر ، فهو جنب غير محدث . وأما أدلة
الاتقاض بكل خارج من السيلين غير المنى فكلها صحيحة ظاهرة .

أما الغائط فبنص الكتاب والسنة والاجماع . وأما البول فبالسنة
المستفيضة ، والاجماع والقياس على الغائط . وأما الريح فبالأحاديث
الصحيحة التي قدمناها وهي صريحة تتناول الريح من قبل الرجل والمرأة
ودبرهما ، وأما المذي والودي والدود وغيرها من التادرات فسنذكر دليلها في
فرع مذاهب العلماء والله أعلم .

(فرع) ذكر المصنف أن نواقض الوضوء خمسة ، وهكذا ذكرها
جمهور الأصحاب ، وبقي من النواقض ثلاثة أشياء : أحدها متفق عليه ،
والآخران مختلف فيهما فالمتفق عليه انقطاع الحدث الدائم كدم الاستحاضة
وسلس البول والمذي ونحو ذلك ، فان صاحبه اذا توضأ حكم بصحة
وضوئه ، فلو انقطع حدثه وشفى انتقض وضوءه ووجب وضوء جديد ، كما
سنوضحه في باب الحيض ان شاء الله . والمختلف فيه نزع الخف ، وفيه خلاف
تقدم واضحا . والأصح أن مسح الخف يرفع الحدث ، فاذا نزع عاد الحدث .
وهل يعود الى الأعضاء كلها أم الى الرجلين فقط ؟ فيه القولان .

والثالث : الردة وفيها ثلاثة أوجه ، أصحها أنها تبطل التيمم دون
الوضوء . والثاني تبطلهما . والثالث لا تبطل واحدا منهما . حكاهما البندنجي
- في آخر باب التيمم - وآخرون .

وممن ذكر مسألة الخف وانقطاع الحدث الدائم من النواقض في هذا
الباب المحاملي في (الباب) ولعل الأصحاب لم يذكروها هنا ، لكونهما
موضحتين في بابيهما . وأما مسألة الردة فالنقض في الوضوء وجه ضعيف لم

يعرجوا عليه هنا . وقد قطع المصنف ببطلان التيمم بالردة (١) ذكره في باب التيمم .

وأحتج لإبطال الوضوء والتيمم بأن الطهارة عبادة لا تصح مع الردة ابتداء ، فلا تبقى معها دواما كالصلاة اذا ارتد في أثناءها . ولعدم الإبطال بأنها ردة بعد فراغ العبادة فلم تبطلها كالصوم والصلاة بعد الفراغ منهما . وللفرق بين الوضوء والتيمم بقوة الوضوء وضعف التيمم .

وأما اذا اغتسل ثم ارتد ثم أسلم فالمذهب أنه لا يجب إعادة الغسل ، وبه قطع الأصحاب ، وفيه وجه أنه يجب . حكاه الرافعي ، وهو شاذ ضعيف ، ولو ارتد في أثناء وضوئه ثم أسلم ، فان أتى بشيء منه في حال الردة لم يصح ما أتى به في الردة ، كذا قطع به امام الحرمين وغيره ، ويحییء فيه الوجه الشاذ الذي سبق في باب نية الوضوء عن حكاية المحاملي أنه يصح من كل كافر كل طهارة ، وان لم يأت بشيء فقد انقطعت النية ، فان لم تجدد نية لم يصح وضوءه ، وان جددتها بعد الاسلام — وقلنا لا يبطل الوضوء بالردة — انبنى على الخلاف في تفريق النية ، والأصح أنه لا يضر كما سبق بيانه في باب نية الوضوء .

فان قلنا : يضر ، استأنف الوضوء ، والا فان كان الفصل قريبا بنى ، والا ففيه القولان في الموالاة والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في الخارج من السبيلين

قد سبق أن مذهبنا أن الخارج من أحد السبيلين ينقض ، سواء كان نادرا أو معتادا وبه قال الجمهور . قال ابن المنذر : أجمعوا أنه ينتقض بخروج الغائط من الدبر ، والبول والمذي من القبل ، والريح من الدبر . قال : ودم الاستحاضة ينقض — في قول عامة العلماء — الا ربعة (٢) .

(١) راجع بقية احكام المرتد في قتال اهل البنى جزءى ١٧ ، ١٨ لنا : المطبعي .

(٢) ربعة الراى شيخ مالك واسمه ربعة بن عبد الرحمن (ط) .

قال واختلفوا في الدود يخرج من الدبر ، فكان عطاء بن أبي رباح
والحسن البصري وحامد بن أبي سليمان وأبو مجلز والحكم وسفيان الثوري
والأوزاعي وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور يرون منه
الوضوء .

وقال : قتادة ومالك : لا وضوء فيه . وروى ذلك عن النخعي . وقال
مالك : لا وضوء في الدم يخرج من الدبر . هذا كلام ابن المنذر . ونقل
أصحابنا عن مالك أن النادر لا ينقض ، والنادر عنده كالمذي يدوم لا بشهوة ،
فإن كان شهوة فليس بنادر . وقال داود : لا ينقض النادر وإن دام إلا المذي
للحديث .

واحتج لمن قال لا ينقض النادر بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وضوء
إلا من صوت أو ريح » وهو حديث صحيح كما سبق ، وبحديث صفوان بن
عسال المتقدم في أول باب مسح الخف . وقوله : لا تنزع خفافنا ثلاثة أيام
إلا من جنابة ، لكن من غائط وبول ونوم — ولأنه نادر — فلم ينقض ،
كالقيء ، وكالمذي الخارج من سلس المذي .

واحتج أصحابنا بحديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال في المذي : « يغسل ذكره ويتوضأ » وفي رواية « الوضوء فيه » وفي
رواية : « يتوضأ وضوءه للصلاة » رواه البخاري ومسلم .

وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم قالوا « في الودي الوضوء »
رواه البيهقي ، ولأنه خارج من السبيل فنقض كالريح والغائط ، ولأنه إذا
وجب الوضوء بالمعتاد الذي تتم به البلوى فغيره أولى .

وأما الجواب عن حديثهم الأول فهو أنا أجمعنا على أنه ليس المراد به
حصر ناقض الوضوء في الصوت والريح ، بل المراد قهي وجوب الوضوء
بالشك في خروج الريح ، كما قدمناه .

وأما حديث صفوان فبين فيه جواز المسح وبعض ما يمسح بسببه ، ولم
يقصد بيان جميع النواقض ، ولهذا لم يستوفها . ألا تراه لم يذكر الريح

وزوال العقل ، وهما مما ينقض بالاجماع ، وأما القيء فلا نه من غير السبيل فلم ينقض كالدمع . وأما سلس المذى فللضرورة ، ولهذا تقول هو محدث ، ولا يجمع بين فريضتين ولا يتوضأ قبل الوقت فهذا ما نعتمه في المسألة ادليلاً وجواباً . وأما ما احتج به بعض أصحابنا « الوضوء مما خرج » فقد رواه البيهقي عن علي وابن عباس رضي الله عنهم قال : وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يثبت ، والله أعلم .

(شرح) قد ذكرنا أن خروج الريح من قبلي الرجل والمرأة ينقض الوضوء ، وبه قال أحمد ومحمد بن الحسن ، وقال أبو حنيفة : لا ينقض .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان انسد المخرج المعتاد وانفتح دون المعدة مخرج انتقض الوضوء بالخارج منه ، لأنه لا بد للإنسان من مخرج يخرج منه البول والغائط ، فإذا انسد المعتاد صار هذا هو المخرج فانتقض الوضوء بالخارج منه ، وان انفتح فوق المعدة ففيه قولان (أحدهما) ينتقض الوضوء بالخارج منه لما ذكرناه ، وقال في حرمة لا ينتقض لأنه في معنى القيء ، وان لم ينسد المعتاد وانفتح فوق المعدة لم ينقض الوضوء بالخارج منه ، وان كان دون المعدة ففيه وجهان (أحدهما) لا ينتقض الوضوء بالخارج منه لأن ذلك كالجائفة ، فلا ينتقض الوضوء بما يخرج منه ، (والثاني) ينتقض لأنه مخرج يخرج منه الغائط فهو كالمعتاد) .

(الشرح) المعدة بفتح الميم وكسر العين ، وبكسر الميم واسكان العين ، ومراد الشافعي والأصحاب بما تحت المعدة ما تحت السرة ، وبما فوق المعدة ما فوق السرة ، ولو انفتح في نفس السرة ، أو في محاذاتها فله حكم ما فوقها لأنه في معناه ذكره امام الحرمين وغيره .

وقد ذكر المصنف أربع صور احداها : ينسد المعتاد وينفتح مخرج تحت المعدة فينتقض الوضوء بالخارج منه قولاً واحداً ، هكذا قطع به الأصحاب في كل الطرق الا صاحب الحاوي ، فحكى عن أبي علي بن أبي هريرة أنه قال : فيه قولان كما لو لم ينسد ، قال : وأنكر سائر أصحابنا ذلك عليه ونسبوه الى الغفلة فيه .

الثانية : ينسد المعتاد وينفتح فوق المعدة فقولان مشهوران ، الصحيح عند الجمهور لا ينتقض ، ممن صححه القاضي أبو حامد والجرجاني والرافعي في كتابيه ، واختاره المزني ، وقطع الحاملي بالاتقاض وهو ضعيف .

الثالثة : لا ينسد المعتاد وينفتح تحت المعدة ، ففي الاتقاض خلاف مشهور ، منهم من حكاه وجهين ، وبعضهم حكاه قولين ، والأصح باتفاقهم لا ينقض ، وبه قطع الجرجاني في التحرير .

الرابعة : لا ينسد المعتاد وينفتح فوق المعدة ، فطريقتان قطع الجمهور بأنه لا ينتقض قولاً واحداً ، ممن صرح به المصنف هنا . وفي التنبيه والماوردي والشيخ أبو محمد والقاضي حسين والفوراني وإمام الحرمين والغزالي والمتولي والبغوي وصاحب العدة والرافعي وآخرون ، ونقل الفوراني والمتولي الاتفاق عليه ، وقال الشيخ أبو حامد والبندنجي والحاملي : إن قلنا فيما إذا انسد الأصل وانفتح فوق المعدة لا ينقض فهذا أولى والا فوجهان ، وادعى صاحب البيان أن هذه طريقة الأكثرين ، وأن صاحب المذهب خالفهم ، وليس كما قال والله أعلم .

(فرع) في مسائل تتعلق بهذه المسألة

(أحداها) قال صاحب الحاوي : هذه المسائل والتفصيل الذي ذكرناه في المخرج المنفتح ، هي إذا كان انسداد المخرج عارضا لعله ، قال وحينئذ حكم السيلين جار عليهما في نقض الوضوء بمسهما ووجوب الغسل بالإيلاج فيهما ، فأما إذا كان انسداد الأصلي من أصل الخلقة فسبيل الحدث هو التفتح والخارج منه ناقض للوضوء ، سواء كان تحت المعدة أو فوقها ، والمنسد كالعضو الزائد من الخنثى لا وضوء بسمه ولا غسل بإيلاجه أو إيلاج فيه ، هذا كلام صاحب الحاوي ولم أر لغيره تصريحاً بموافقه أو مخالفته ، والله أعلم .

(الثانية) لافرق فيما ذكرناه في المنفتح بين الرجل والمرأة والقبل والدبر .

(الثالثة) حيث حكمنا في مسائل المنفتح بالاتقاض بالخارج ، فإن كان

الخارج بولا أو غائطا انتقض بلا خلاف ، وإن كان غيرهما كدم أو قيح أو حصة ونحوها ففيه قولان حكاهما الخراسانيون .

قال امام الحرمين وآخرون منهم : أصحهما الانتقاض ، وبه قطع المتولى وهو مقتضى اطلاق العراقيين لأننا جعلناه كالأصل ، ولا فرق عندنا في الأصل بين المعتاد وغيره ، وخالف البغوي الجماعة فقال : الأصح لا ينقض لأننا جعلناه كالأصل للضرورة ، لكون الانسان لا بد له من مخرج يخرج منه المعتاد ، فإذا خرج غير المعتاد عندنا الى الأصل ، ولو خرج منه الريح انتقض عند الجمهور لأنه معتاد ، وطرده البغوي والرافعي فيه القولين .

(الرابعة) إذا نقضنا بالخارج هل يكفيه الاستنجاء فيه بالحجر أم يتعين الماء ؟ فيه ثلاثة أوجه (أصحها) يتعين الماء ، (والثاني) لا ، (والثالث) يتعين في الخارج النادر دون المعتاد وإن قلنا : لا ينقض تعين الماء لازالة هذه النجاسة بلا خلاف .

(الخامسة) حيث قلنا ينقض الخارج منه هل يجب الوضوء بمسه والغسل بالايلاج فيه ؟ فيه وجهان مشهوران ، أصحهما بالاتفاق لا يجب لأنه ليس بفرج قال امام الحرمين : وهذا الخلاف على بعده لا يتعدى أحكام الحدث ، فلا يثبت بالايلاج فيه شيء من أحكام الوطء سوى الغسل ، على وجه ، وهكذا قطع به الجمهور مع الامام .

وذكر القاضي حسين - في تعليقه - الوجهين في وجوب الحد ^(١) بالايلاج فيه وذكر صاحب البيان أن الوجهين يجريان في وجوب المهر بالايلاج فيه ، وحصول التحليل به ، قال الرافعي : وطرده أبو عبد الله الحنطلي - بالحاء المهملة والنون - الوجهين في المهر وسائر أحكام الوطء .

(قلت) وكل هذا شاذ فاسد .

(السادسة) إذا كان فوق سرة الرجل ونقضنا به ، ففي وجوب ستره ،

(١) راجع ما كتبناه في أبواب النكاح من الجزءين ١٥ ، ١٦ والحدود من الجزء ١٨ .

وحل النظر اليه للرجاء وجهان (أصحهما) : لا يجب الستر ، ويحل النظر لأنه ليس في محل العورة ، وقال الرافعي : ويجزى الوجهان لو حاذى السرة ، وقلنا بالمذهب : انها ليست عورة •

(السابعة) اذا تقضنا بخروج الريح منه — فنام ملصقا له بالأرض — ففى انتفاضه وجهان حكاهما صاحبا الحاوي والبحر أصحهما لا ينتقض •

(فرع) الخنثى الذى زال اشكاله اذا خرج من فرجه الزائد شيء ، فله حكم المنفتح تحت المعدة مع افتتاح الأصل ، وأما الخنثى المشكل اذا بال من أحد قبله (١) ففيه ثلاثة طرق قطع الجمهور بأنه كالمفتح تحت المعدة مع افتتاح الأصل لاحتمال أنه زائد ، ومن قطع بهذا امام الحرمين والمتولى والقاضى أبو الفتوح ، وقطع أبو على السنجى بالانتقاض ، كذا حكاه عنه صاحب البيان ، وقطع الماوردي بأنه لا ينتقض ، ذكره فى مسائل لمس الخنثى فرجه ، واذا بال منهما توضاً قطعاً •

(فرع) لو كان لرجل ذكران فخرج من أحدهما شيء انتقض وضوءه ، ذكره الماوردي •

(فرع) اذا خرج دم من الباسور ان كان داخل الدبر نقض الوضوء ، وان كان الباسور خارج الدبر لم ينتقض ، هكذا ذكره الصيمرى وغيره •

(فرع) لو أخرجت دودة رأسها من أحد السيلين ، ثم رجعت قبل انفصالها ففى انتقاض الوضوء وجهان • حكاهما الماوردي والرويانى والشاشى وغيرهم ، (أصحهما) ينتقض للخروج (والثانى) لا ، لعدم الاتصال ، والله أعلم •

(١) لفظ الامام فى النهاية (فرع) خروج الخارج من أحد سبيلى الخنثى المشكل بمشابة خروج نجاسة من سبيل يفتح أسفل من المعدة وقد مضى (ط) •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان ادخل في احليله مسباراً واخرجه ، أو زرق فيه شيئاً وخرج منه ، انتقض وضوءه) .

(الشرح) الاحليل بكسر الهمزة ، هو مجرى البول من الذكر ، والمسبار بكسر الميم وباءاء الموحدة بعد السين ، وهو ما يسر به الجرح من حديدة أو ميل أو فتيلة أو نحوه ، أى يعرف به غور الجرح ، ويقال له أيضاً : السبار بكسر السين وحذف الميم ، وكذا ذكره الشافعى رحمه الله ، ويقال سبرت الجرح أسبره سبراً كقفلته أقتله قتلاً ، واتفق الأصحاب على أنه إذا أدخل رجل أو امرأة في قلبهما أو دبرهما شيئاً من عود أو مسبار أو خيط أو فتيلة [أو اصبع] أو غير ذلك ثم خرج ، انتقض الوضوء ، سواء اختلط به أم لا ، وسواء انفصل كله أو قطعة منه لأنه خارج من السبيل .

وأما مجرد الادخال فلا ينقض بلا خلاف ، فلو غيب بعض المسبار فله أن يمس المصحف ما لم يخرج ، ولو صلى لم تصح صلاته ، لا بسبب الوضوء بل لأن الطرف الداخل تنجس ، والظاهر له حكم ثوب المصلى ، فيكون حاملاً لتصل بالنجاسة ، فلو غيب الجميع صحت صلاته ، هكذا ذكره القاضى حسين فى تعليقه والمتولى والشاشى فى المعتمد وآخرون .

وحكى الشيخ أبو محمد فى الفروق أن بعض أصحابنا قال : لو لف على اصبعه خرقة وأدخلها فى دبره وهو فى الصلاة لم تبطل صلاته فحصل وجهان ، وحاصلهما أن النجاسة الداخلة هل لها حكم النجاسة ؟ ويتنجس المتصل بها ، الذى له حكم الظاهر أم لا ؟ والأشهر أن لها حكم النجاسة ويتنجس المتصل بها ، وفى الفتاوى المنقولة عن صاحب (١) الشامل أنه لا حكم لها .

وذكر القاضى حسين هنا والمتولى فى كتاب الصيام وغيرهما فرعاً له تعلق بهذا وهو أنه لو ابتلع خيطاً فى ليلة من رمضان فأصبح صائماً وبعض الخيط

(١) الشامل لابن الصباغ وقد عثر على نسخة خطية منه فى مكتبة معهد دمياط الأزهرى وقد اعانى الله على نقل أكثرها وقد تكلنا لهذا الكتاب ما امان على شرح بقية المذهب المطبوع .

من فمه ، وبعضه داخل في جوفه فان نزع الخيط غيره في نومه أو مكرها له -
لم يبطل صومه ، وتصح صلاته . وان بقى الخيط لم تصح صلاته ، لاتصاله
بالنجاسة ، ويصح صومه . وان نزع أو ابتلعه بطل صومه وصحت صلاته
لكن يفضل فمه ان نزع وأيهما أولى بالمحافظة عليه ؟ فيه وجهان ، أرجحهما
عند القاضى وغيره : مراعاة صحة الصوم أولى ، لأنه عبادة دخل فيها
فلا يبطلها .

قال القاضى : وهذا كما لو دخل في صلاة القضاء ثم بان له أنه لم يبق من
الوقت الا قدر اذا اشتغل باتمام القضاء فاتته صلاة الوقت يلزمه اتمام
القضاء .

لشروعه فيه ، فعلى هذا يصلى في مسألة الخيط على حسب حاله ويعيد ،
(والثانى) الصلاة أولى بالمراعاة ، لأنها آكد من الصيام ، ولأنها متعددة
فأنها ثلاث صلوات ، ونقل الشاشى هذه المسألة عن القاضى كما ذكرتها .

ثم قال : وعندى أن البقاء على حاله لا يصح ، بل ينزعه أو يبتلعه ويبطل
صومه ، لأن بطلان الصوم حاصل لا محالة ، لأنه مستديم لادخاله بعد الفجر ،
واستدامته بالابتداء كما لو طلع الفجر وهو مجامع فاستدام ، فانه يبطل
بابتداء الجماع . هذا كلام الشاشى وهو ضعيف والفرق ظاهر ، فان مستديم
الجماع يعد مجامعا منتهكا حرمة اليوم ، بخلاف مستديم الخيط والله أعلم .

فظهر المسألة ما اذا كان محرما بحج ، وهو بقرب عرفات ولم يكن وقف
بها ولا صلى العشاء ولم يبق من وقت العشاء والوقوف الا قدر يسير ،
بحيث لو صلى فاتته الوقوف ، ولو ذهب الى الوقوف لفاتته الصلاة وأدرك
الوقوف ، ففيه ثلاثة أوجه (الصحيح) منها عند القاضى وغيره أنه يذهب الى
الوقوف ويعذر في تأخير الصلاة ، لأن فوات الوقوف أشق ، فانه لا يمكن
قضاؤه الا بعد سنة ، وقد يعرض قبل ذلك عارض ، وقد يعرض في القضاء
ما يحصل به الفوات أيضا ، وقد يموت مع ما يلزمه من المشقة الشديدة في
تكرار هذا السفر ، ولزوم دم الفوات ، وغير ذلك .

والصلاة يجوز تأخيرها بعذر الجمع الذى ليس فيه هذه المشقة ،
ولا قريب منها ، مع امكان قضائها في الحال (والثانى) يقدم الصلاة لأنها

أكد وعلى الفور ، وهذا ليس بشيء وإن كان مشهورا (والثالث) يصلى صلاة الخوف ماشيا ، فيحصل الحج والصلاة جميعا ، ويكون هذا عذرا من أعذار صلاة شدة الخوف ، وقد حكى امام الحرمين وغيره هذه الأوجه في باب الخوف عن القفال رحمه الله ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما النوم فينظر فيه ، فإن وجد منه وهو مضطجع ، أو مكب أو متكئ ، انتقض وضوءه ، لما روى عن علي كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العيان وكاء السه ، فمن نام فليتوضأ » وإن وجد منه وهو قاعد ، ومحل الحدث متمكن من الأرض : فإنه قال في البوطي : ينتقض وضوءه ، وهو اختيار المزي لحديث علي ، ولأن ما نقض الوضوء في حال الاضطجاع نقضه في حال القعود كالأحداث ، والمنصوص في الكتب أنه لا ينتقض وضوءه ، لما روى انس رضي الله عنه قال : « كان اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ينتظرون العشاء فينامون قعودا ثم يصلون ولا يتوضأون » .

وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نام جالسا فلا وضوء عليه ، ومن وضع جنبه فعليه الوضوء » ويخالف الأحداث فإنها تنقض الوضوء لعينها ، والنوم ينقض لانه يصحبه خروج الخارج وذلك لا يحس به إذا نام زائلا عن مستوى الجلوس ، ويحس به إذا نام جالسا ، وإن نام راكعا أو ساجدا أو قائما في الصلاة ففيه قولان .

قال في الجديد : « ينتقض وضوءه » لحديث علي رضي الله عنه ، ولأنه نام زائلا عن مستوى الجلوس ، فأشبهه المضطجع .

وقال في القديم : « لا ينتقض وضوءه » لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا نام العبد في صلاته (١) باهى الله به ملائكته ، يقول « عبدى روحه عندي وجسده ساجد بين يدي » فلو انتقض وضوءه لما جملة ساجدا » .

(الشرح) في هذا الفصل جمل من الأحاديث واللغات والألفاظ والأسماء والأحكام وبيانها مع فروعها بمسائل .

(أحداها) حديث علي رضي الله عنه ، حديث حسن ، رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما بأسانيد حسنة .

(١) في ك والركي (في سجوده) .

وأما حديث أنس رضى الله عنه فصحيح ، رواه فى صحيحه بمعناه قال :
« كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا
يتوضأون » رواه أبو داود وغيره بلفظه فى المذهب ، الا قوله « قعودا » فانه
لم يذكره ، لكن ذكر ما يدل عليه فقال (حتى تخفق رءوسهم) واسناد رواية
أبى داود اسناد صحيح ، وكذلك رواه الشافعى رحمه الله فى مسنده وغيره ،
وفى رواية لأبى داود والبيهقى وغيرهما : « كان أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم » .

وفى رواية للبيهقى . « لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوقظون للصلاة حتى انى لأسمع لأحدهم غطيطا ، ثم يقومون فيصلون
ولا يتوضأون » .

وأما حديث عمرو بن شعيب فضيف جدا ، ورواه أبو داود وغيره من
رواية ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الوضوء على من نام
مضطجعا ، فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله » قال أبو داود : (هذا حديث
منكر) وأما حديث المباحة بالساجد فيروى من رواية أنس ، وهو حديث
ضعيف جدا .

(المسألة الثانية) فى اللغات والألفاظ : المكب بضم الميم وكسر الكاف
يقال أكب فلان على وجهه ، وكببته أنا لوجه اذا صرعت لوجهه ، قال الله
تعالى : (أفمن يمشى مكبا على وجهه ^(١)) قال أهل اللغة والتصريف : هذا
من النادرات أن يقال أفعلت وفعلت غيرى وقوله أو متكنا هو بهمز آخره ،
والوكاء بكسر الواو وبالد وهو الخيط الذى يشد به رأس الوعاء ، والسه
بفتح السين المهملة وكسر الهاء المخففة وهى الدبر ، ومعناه اليقظة وكاء
الدبر : أى حافظة ما فيه من الخروج ، أى ما دام الانسان مستيقظا فانه يحس
بما يخرج منه ، فاذا تام زال ذلك الضبط .

وقوله يحس به ، هو بضم الياء وكسر الحاء ، هذه اللغة القصيحة

(١) الآية ٢٢ من سورة الملك .

المشهورة ، وبها جاء القرآن ، قال الله تعالى (هل تحس منهم من أحد) وفي لغة قليلة بفتح الياء وضم الحاء ، قوله « مستوى الجلوس » هو بفتح الواو ، أى عن استوائه ، وأصل المباهاة المفاخرة ، والروح تذكر وتؤنث ، لغتان ، ومذهب أصحابنا المتكلمين أنها أجسام لطيفة والله أعلم .

(الثالثة) فى الأسماء أما على رضى الله عنه فسبق بيانه فى أول صفة الوضوء وأنس تقدم فى باب الآلية ، وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده تقدم بيانه فى آخر الفصول السابقة فى مقدمة الكتاب ، والبويطى فى الباب الثانى من الكتاب .

(الرابعة) فى الأحكام ، وحاصل المنقول فى النوم خمسة أقوال للشافعى ، الصحيح منها من حيث المذهب ، ونصه فى كتبه ونقل الأصحاب ، والدليل أنه : ان نام ممكنا مقعده من الأرض أو نحوها لم ينتقض ، وان لم يكن ممكنا انتقض على أى هيئة كان ، فى الصلاة وغيرها .

والثانى : أنه ينتقض بكل حال ، وهذا نصه فى البويطى .

الثالث : ان نام فى الصلاة لم ينتقض على أى هيئة كان ، وان نام فى غيرها غير ممكن مقعده انتقض والا فلا ، وهذه الأقوال ذكرها المصنف .

والرابع : ان نام ممكنا أو غير ممكن ، وهو على هيئة من هيئات الصلاة سواء كان فى الصلاة أو فى غيرها لم ينتقض والا انتقض .

والخامس : ان نام ممكنا أو قائما لم ينتقض والا انتقض ، حكى هذين القولين الرافعى وغيره ، وحكى أولهما الفقال فى شرح التلخيص والصواب القول الأول من الخمسة ، وما سواه ليس بشئ ، وقد ذكر المصنف دلائلها وسأبسطها فى فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى .

وتأول أصحابنا نصه فى البويطى على أن المراد أنه نام غير ممكن ، وقال امام الحرمين ، قال الأئمة : غلط البويطى ، وهذا الذى قاله الامام ليس بجيد ، والبويطى يرتفع عن التعليل ، بل الصواب تأويل النص وهو محتمل

للتأويل ، وهذا نصه في البويطي « قال ومن نام مضطجعا أو راکما أو ساجدا فليتوضأ ، وإن نام قائما فزالت قدماءه عن موضع قيامه فعليه الوضوء ، وإن نام جالسا فزالت مقعدته عن موضع جلوسه وهو نائم فعليه الوضوء ، ومن نام جالسا أو قائما فرأى رؤيا وجب عليه الوضوء ، ومن شك أنام جالسا أو قائما أو لم ينم ؟ فليس عليه شيء حتى يستيقن النوم ، فإن ذكر أنه رؤيا وشك أنام أم لا ؟ فعليه الوضوء ، لأن الرؤيا لا تكون الا بنوم » هذا نصه بحروفه في البويطي ومنه نقلته .

فقوله : إن نام جالسا فزالت مقعدته فعليه الوضوء ، دليل على أن من لم تزل لا وضوء عليه فيتأول باقى كلامه على النائم غير ممكن ، والله أعلم .

(فرع) اذا نام فى صلاته ممكنا مقعده من الأرض ، لم تبطل صلاته بلا خلاف الا على رواية البويطي ، ولا تفريع عليها ، ولو نام فى الصلاة غير ممكن — ان قلنا بالقديم الضعيف — فصلاته ووضوءه صحيحان . وإن قلنا بالمذهب بطلا ، قال القاضى حسين والمتولى وغيرهما : لو صلى مضطجعا لمرض فنام ، ففى بطلان وضوءه القولان ، لأن علة منع انتقاض وضوء المصلى على القديم حرمة الصلاة ، وهى موجودة والله أعلم .

(فرع) فى مسائل تتعلق بالفصل ، والتفريع على المذهب ، وهو أن نوم الممكن لا ينقض وغيره ينقض .

(احداها) قال الشافعى فى الأم والمختصر ، والأصحاب رحمهم الله : يستحب للنائم ممكنا أن يتوضأ لاحتمال خروج حدث ، وللخروج من خلاف العلماء .

(الثانية) قال الشافعى فى الأم والأصحاب : لا ينتقض الوضوء بالنعاس وهو السنة (١) ، وهذا لا خلاف فيه ، ودليله من الأحاديث : حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم — يعنى يصلى فى الليل — فقامت الى جنبه الأيسر ، فجعلنى فى شقه الأيمن ، فجعلت اذا أغفيت يأخذ بشحمة أذنى ، فصلى احدى عشرة ركعة » رواه مسلم .

(١) السنة بكر السين وفتح النون المخففة .

قال الشافعي والأصحاب : الفرق بين النوم والنعاس أن النوم فيه غلبة على العقل وسقوط حاسة البصر وغيرها ، والنعاس لا يغلب على العقل ، وإنما تقتصر فيه الحواس بغير سقوط ، قال القاضي حسين والمتولي : حد النوم ما يزول به الاستشعار من القلب ، مع استرخاء المفاصل .

وقال امام الحرمين : « النعاس يغشى الرأس فتسكن به القوى الدماغية ، وهو مجمع الحواس ومنبت الأعصاب ، فإذا فترت فترت الحركات الإرادية ، وابتدأه من أبخرة تتصعد فتوافي أعباء من قوى الدماغ ، فيبدو فتور في الحواس ، فهذا نعاس وسنة ، فإذا تم انقمار القوة الباصرة ، فهذا أول النوم ، ثم تترتب غلبة فتور الأعضاء واسترخاؤها ، وذلك غمرة النوم ، قال : ولا ينتقض الوضوء بالغفوة ، وإذا تحققنا النوم لم نشترط غايته ، فإن الشافعي رحمه الله نقض وضوء النائم قائما ، ولو تنهى نومه لسقط » هذا كلام امام الحرمين .

قال أصحابنا : ومن علامات النعاس أن يسمع كلام من عنده ، وإن لم يفهم معناه . قالوا : والرؤيا من علامات النوم ، ونص عليه في الأم ، وفي البويطي كما سبق ، واتفقوا عليه . فلو تيقن الرؤيا وشك في النوم انتقض إذا لم يكن ممكنا ، فإن خطر بباله شيء فشك أكان رؤيا أم حديث نفس ؟ لم ينتقض لأن الأصل بقاء الطهارة . ولو شك أنام ؟ أم نعس ؟ وقد وجد أحدهما ، لم ينتقض ، قال الشافعي في الأم : والاحتياط أن يتوضأ .

(الثالثة) لو تيقن النوم وشك : هل كان ممكنا أم لا ؟ فلا وضوء عليه ، هكذا صرح به صاحب البيان وآخرون ، وهو الصواب ، وأما قول البغوي في مسائل الشك في الطهارة : لو تيقن رؤيا ولا يذكر نوما فعليه الوضوء ، ولا يحمل على النوم قاعدا لأنه خلاف العادة ، فهو متأول أو ضعيف ، والله أعلم .

(الرابعة) فام جالسا فزالت ألياه أو احدهما عن الأرض ، فإن زالت قبل الالتباه انتقض لأنه مضى لحظة وهو نائم غير ممكن ، وإن زالت بعد الالتباه أو معه أو لم يدر أيهما سبق لم ينتقض لأن الأصل الطهارة ، ولا فرق بين أن

تقع يده على الأرض ، أو لا تقع ، وحكى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ان وقعت يده على الأرض انتقض والا فلا ، ودليلنا أن الاعتبار بمحل الحدث ، فتمين التفصيل الذي ذكره أصحابنا .

(الخامسة) نام ممكنا مقعده من الأرض مستندا الى حائط أو غيره لا ينتقض وضوءه سواء كان بحيث لو وقع الحائط لسقط أم لا ، وهذا لا خلاف فيه بين أصحابنا ، قال امام الحرمين : ونقل المعلقون عن شيخى أنه كان يقول ان كان بحيث لو رفع الحائط لسقط انتقض ، قال الامام : وهذا غلط من المعلقين والذي ذكروه انما هو مذهب أبي حنيفة .

(السادسة) قليل النوم وكثيره عندنا سواء ، نص عليه الشافعى والأصحاب فنوم لحظة ويومين سواء فى جميع التفصيل والخلاف .

(السابعة) قال أصحابنا : لا فرق فى يوم القاعد الممكن بين قعوده مرتبا أو مفترشا أو متورا كالأمر غيره من الحالات ، بحيث يكون مقعده لاصقا بالأرض أو بغيرها متمكنا ، وسواء القاعد على الأرض ، وراكب السفينة والبعر وغيره من الدواب فلا ينتقض الوضوء بشئ من ذلك ، نص عليه الشافعى رحمه الله فى الأم واتفق الأصحاب عليه ، ولو نام محتيا وهو أن يجلس على ألييه رافعا ركبتيه محتويا عليهما يديه أو غيرهما ، ففيه ثلاثة أوجه ، حكاهما الماوردى والرويانى (أحدها) لا ينتقض كالمتربع (والثانى) ينتقض كالمضطجع (والثالث) ان كان نحيف البدن بحيث لا تنطبق ألياه على الأرض انتقض والا فلا ، قاله أبو الفياض البصرى ، والمختار الأول .

(الثامنة) اذا نام مستلقيا على قفاه وألصق ألييه بالأرض . فانه يبعد خروج الحدث منه ، ولكن اتفق الأصحاب على أنه ينتقض وضوءه لأنه ليس كالجالس الممكن ، فلو استنفر وتلجم بشئ فالصحيح المشهور الانتقاض أيضا ، وبه قطع امام الحرمين فى النهاية .

وقال فى كتابه (الأساليب) فى الخلاف فيه للنظر مجال ويظهر عدم الانتقاض ، وقال صاحبه أبو الحسن ألكيا فى كتابه فى الخلافات : فيه تردد للأصحاب .

(التاسعة في مذاهب العلماء في النوم) قد سبق أن الصحيح - في مذهبا - أن النائم الممكن مقعده من الأرض أو نحوها لا ينتقض وضوءه ، وغيره ينتقض ، سواء كان في صلاة أو غيرها ، وسواء طال نومه أم لا ، وحكى عن أبي موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وأبي مجلز وحيد الأعرج أن النوم لا ينقض بحال ولو كان مضطجعا ، قال القاضي أبو الطيب واليه ذهب الشيعة .

وقال اسحاق بن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام والمزني : ينتقض بالنوم بكل حال ورواه البيهقي بإسناده عن الحسن البصري ، قال ابن المنذر : وبه أقول ، قال : وروى معناه عن ابن عباس وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم ، وقال مالك وأحمد في إحدى الروايتين : ينقض كثير النوم بكل حال دون قليله ، وحكاه ابن المنذر عن الزهري وربيعة والأوزاعي .

وقال أبو حنيفة وداود : إن نام على هيئة من هيئات المصلي كالراكن والساجد والقائم والقاعد لم ينتقض ، سواء كان في الصلاة أم لا ، وإن نام مستلقيا أو مضطجعا انتقض . ولنا قول أن نوم المصلي خاصة لا ينتقض به كيف كان ، كما سبق وحكاه أصحابنا عن ابن المبارك ، وحكاه الماوردي عن إجماعة من التابعين .

واحتج لأبي موسى وموافقيه بقول الله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم) إلى آخر الآية فذكر سبحانه نواقض الوضوء ولم يذكر النوم ، وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم : « لا وضوء إلا من صوت أو ريح » قالوا : ولأننا أجمعنا - نحن وأنتم - على أن النوم ليس حدثا في عينه وأنتم أوجبتم الوضوء لاحتمال خروج الريح ، والأصل عدمه فلا يجب الوضوء بالشك .

واحتج أصحابنا بحديث علي رضي الله عنه « العيان وكاء السه فمن نام فليتوضأ » وهو حديث حسن كما سبق بيانه ، وبحديث صفوان : « لكن من غائط أو بول أو نوم » وهو حديث حسن كما سبق بيانه ، وفي المسألة أحاديث كثيرة ، ولأن النائم غير الممكن يخرج منه الريح غالبا ، فأقام الشرع

هذا الظاهر مقام اليقين . كما أقام شهادة الشاهدين التى تفيد الظن مقام اليقين فى شغل الذمة .

وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فمن وجهين :

أحدهما : أن جماعة من المفسرين قالوا وردت الآية فى النوم أى اذا قمتم الى الصلاة - من النوم - فاغسلوا وجوهكم . وكذا حكاه الشافعى فى الأم عن بعض أهل العلم بالقرآن قال : ولا أراه الا كما قال .

والثانى : أن الآية ذكر فيها بعض النواقض وبينت السنة الباقى ولهذا لم يذكر البول وهو حدث بالاجماع . وأما الجواب عن حديث أبى هريرة فهو أنه ورد فى دفع الشك لا فى بيان أعيان الأحداث وحصرها ولهذا لم يذكر فيه البول والغائط وزوال العقل وهى أحداث بالاجماع وظيره حديث عبد الله ابن زيد الذى قدمناه فى شرح أول الفصل « لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » وأما قولهم : خروج الخارج مشكوك فيه ، فجوابه ما قدمناه أن الشرع جعل هذا الظاهر كاليقين كما جعل شهادة شاهدين كاليقين والله أعلم .

واحتج من قال : ينقض بكل حال بعموم حديثى على وصفوان رضى الله عنهما وبالقياس على الاغماء .

واحتج أصحابنا بحديث أنس : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون » وهو صحيح ذكرناه بطرقه فى أول الفصل .

وعن أنس رضى الله عنه قال : « أقيمت صلاة العشاء . فقال رجل : لى حاجة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يناجيه حتى نام القوم أو بعض القوم ، ثم صلوا » وفى رواية « حتى نام أصحابه ثم جاء فصلى بهم » رواهما مسلم فى صحيحه ، وعن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم شغل ليلة عن العشاء فأخراها حتى رقدنا فى المسجد ثم استيقظنا ثم خرج علينا » .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما . « أتم رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ورقدوا واستيقظوا » روى البخاري في صحيحه هذين الحديثين بهذا اللفظ ، وظاهرهما أنهم صلوا بذلك الوضوء وروى مالك والشافعي بإسناد الصحيح : « أن ابن عمر رضي الله عنهما كان ينام وهو جالس ثم يصلي ولا يتوضأ » وروى البيهقي وغيره معناه عن ابن عباس وزيد بن ثابت وأبي هريرة وأبي أمامة رضي الله عنهم ، فهذه دلائل ظاهرة من الأحاديث الصحيحة والآثار .

واحتج جماعة من أصحابنا بحديث عمرو بن شعيب المذكور في الكتاب وبحديث حذيفة : « كنت أخفق برأسي فقلت : يا رسول الله وجب علي وضوء ؟ قال : لا حتى تضع جنبك » وهذان الحديثان ضعيفان . بين البيهقي وغيره ضعفهما وفيما سبق ما يغني عنهما .

وأما الجواب عن الحديث فهو أنه محمول على نوم غير الممكن . وهذا يتعين المصير اليه للجمع بين الأحاديث الصحيحة . وأما قياسهم على الاغماء فالفرق ظاهر لأن المعنى عليه ذهاب العقل لا يحس بشيء أصلا ، والنائم يحس . ولهذا إذا صحح به تنبيه .

واحتج من قال : ينقض كثير النوم - كيف كان - دون قليلة بحديث أنس : « أنهم كانوا ينامون فتخفق رؤوسهم » وهذا يكون في النوم القليل . ولأنه مع الاستئصال يغلب خروج الخارج بخلاف القليل . واحتج أصحابنا بالأحاديث السابقة وليس فيها فرق بين القليل والكثير .

والجواب عن حديث أنس أنا قد بينا أنه حجة لنا وليس فيه فرق بين قليلة وكثيره ودعواهم أن خفق الرؤوس إنما يكون في القليل لا يقبل . وأما المعنى الذي ذكروه فلا نسله ، لأن النوم إما أن يجعل حدثا في عينه كالأغماء . وهم لا يقولون به ، وأما دليلا على الخارج . وحينئذ إنما تظهر دلالاته إذا لم يكن المحل ممكنا وأما التمكن فيبعد خروجه منه ولا يحس به فلا ينتقض بالوهم .

واحتج من قال لا ينقض النوم على هيئة من هيئات الصلاة بما رواه أبو خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال : قال النبي صلى

الله عليه وسلم » انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله » وبحديث حذيفة الذي قدمناه أنه نام جالسا فقال : يا رسول الله « أمن هذا وضوء ؟ قال : لا حتى تضع جنبك على الأرض » .

واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة السابقة كحديث علي وصفوان وغيرهما من غير تعرض لهذا الفرق الذي زعموه ولا أصل له ولأنه نام غير ممكن مقعده من الأرض فأشبه المضطجع ولأننا اتفقنا — نحن وهم — على أن النوم ليس حدثا في عينه وانما هو دليل للخارج فضبطناه نحن بضابط صحيح جاءت به السنة ، ومناسبته ظاهرة ، وضبطوه بما لا أصل له ولا معنى يقتضيه ، فان الساجد والراكم كالمضطجع ولا فرق بينهما في خروج الخارج .

وأما حديث الدالاني فجوابه أنه حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث . ومن صرح بضعفه من المتقدمين أحمد بن حنبل والبخاري وأبو داود . قال أبو داود وإبراهيم الحري : هو حديث منكر .

ونقل امام الحرمين في كتابه (الأساليب) اجماع أهل الحديث على ضعفه ، وهو كما قال ، والضعف عليه بين . وأجاب أصحابنا عنه بأجوبة وتأولوه تأويلات لا حاجة اليها مع الاتفاق على ضعفه ، فانه لا يلزم الجواب عما ليس بدليل . وأما حديث حذيفة فضعيف أيضا كما سبق بيانه قريبا .

واحتج من قال : لا ينتقض وضوء النائم في الصلاة كيف كان ، بحديث المباهاة المذكور في الكتاب ، ولأن الحاجة تدعو اليه ولا يمكن لمجتهد ونحوه الاحتراز منه الا بعسر فعفى عنه كما عفى عن أشياء كثيرة في الصلاة للحاجة .

واحتج أصحابنا بما احتجوا به على القائلين : لا ينتقض النوم على هيئة المصلي .

وأجابوا عن حديث المباهاة بما سبق من الاتفاق على ضعفه ، ولو صح لكان تسميته ساجدا باسم ما كان عليه ، فمدحه على مكابدة العبادة . وأما المعنى الذي ذكروه فلا يقبل لأن الأحداث لا تثبت الا توقيفا وكذا العفو

عنها ، فحصل في هذه المسألة جمل من الأحاديث جمعنا بينها ولم نرد منها صحيحاً ، والله الحمد ، وهو أعلم بالصواب .

(العاشرة) كان من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم أنه لا ينتقض وضوءه بالنوم مضطجماً للأحاديث الصحيحة ، منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم نام حتى سمع غطيته ، ثم صلى ولم يتوضأ » وقال صلى الله عليه وسلم « ان عيني تنامان ولا ينام قلبي » .

فان قيل : هذا مخالف للحديث الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم نام في الوادي عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس ، ولو كان غير نائم القلب لما ترك صلاة الصبح ، فجوابه من وجهين (أحدهما) وهو - المشهور في كتب المحدثين والفقهاء - أنه لا مخالفة بينهما ، فان القلب يقظان يحس بالحدث ، وغيره مما يتعلق بالبدن ويشعر به القلب ، وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ، ولا هو مما يدرك بالقلب ، وانما يدرك بالعين وهي نائمة .

والجواب الثاني حكاه الشيخ أبو حامد في تعليقه في هذا الباب عن بعض أصحابنا قال : كان للنبي صلى الله عليه وسلم نومان (أحدهما) ينام قلبه وعينه (والثاني) عينه دون قلبه ، فكان نوم الوادي من النوع الأول . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما زوال العقل بغير النوم فهو ان يجن او يغمى عليه او يسكر او يمرض فيزول عقله فينتقض وضوءه ، لأنه اذا انتقض الوضوء بالنوم فلا ينقض بهذه الأسباب أولى ، ولا فرق في ذلك بين القاعد وغيره ، ويخالف النوم فان النائم اذا كلم تكلم ، واذا نبه تنبه ، فاذا خرج منه الخارج وهو جالس احس به بخلاف المجنون والسكران . قال الشافعي رحمه الله : قد قيل انه قل من جن (١) الا وينزل ، فالمستحب ان يفصل احتياطاً) .

(١) في الركي (يجن) ط

(الشرح) أجمعت الأمة على انتقاض الوضوء بالجنون وبالاغماء ،
وقد نقل الإجماع فيه ابن المنذر وآخرون . واستدل له أصحابنا وغيرهم
بحديث عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم : « أغمى عليه ثم
أفاق فاغتسل ليصلى ، ثم أغمى عليه ثم أفاق فاغتسل » رواه البخارى
ومسلم ، واتفق أصحابنا على أن من زال عقله بجنون أو اغماء أو مرض أو
سكر بخمر أو نبيذ أو غيرهما ، أو شرب دواء للحاجة أو غيرها فزال عقله
انتقض وضوءه ، ولا خلاف فى شيء من هذا إلا وجهاً للخراسانيين أنه
لا ينتقض وضوء السكران إذا قلنا : له حكم الصاحي فى أقواله وأفعاله .
حكاه الفورانى والغزالى فى البسيط ، والمتولى وصاحب المدة والرويانى
وغيرهم ، وهو غلط صريح ، فإن انتقاض الوضوء منوط بزوال العقل ،
فلا فرق فيه بين العاصي والمطيع .

قال أصحابنا : والسكر الناقض هو الذى لا يبقى معه شعور ، دون
أوائل النسوة . وقال أصحابنا : ولا فرق فى كل ذلك بين القاعد ممكننا
مقعده وغيره ، ولا بين قليله وكثيره . وأما الدوار — بضم الدال وتخفيف
الواو ، وهو دوار الرأس — فلا ينقض مع بقاء التمييز . ذكره امام الحرمين ،
وهو واضح .

قال القاضى حسين والمتولى : حد الجنون زوال الاستشعار من القلب مع
بقاء الحركة والقوة فى الأعضاء . والاغماء زوال الاستشعار مع فتور
الأعضاء ، والله أعلم .

وأما قوله : قال الشافعى قد قيل : قل من يجن الا وينزل ، فهو مشهور
عن الشافعى ، ذكره فى الأم وحرملة ، وأما لفظ النص فقال فى الأم — فى آخر
باب ما يوجب الغسل : « وقد قيل ما جن انسان الا أنزل ، فان كان هذا
هكذا اغتسل المجنون للانزال ، وان شك فيه أحببت له الاغتسال احتياطاً
ولم أوجب ذلك عليه حتى يستيقن الانزال » .

هذا نصه بحروفه ومن الأم نقلته ، وكذا نقله عن الأم جماعة من
الأصحاب ، ونقله الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والماوردى وجماعة

في المغمى عليه . والذي في الأم إنما هو في المجنون كما نقلته ، واختلف الأصحاب في المسألة ، فجزم المصنف وجماعات من المحققين بأن غسل المجنون إذا أفاق سنة ولا يجب ، إلا أن يتيقن خروج المني .

وقال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وجماعات من الأصحاب : إن كان الغالب من حال الذين يجنون الانزال وجب الغسل إذا أفاق وإن لم يتحقق الانزال ، كما نوجب الوضوء بالنوم مضطجعا للطن الغالب ، فإن لم يكن الانزال غالبا لم يجب الغسل بالشك ونقل صاحب البحر هذا التفصيل عن الأصحاب .

ونقل صاحب الحاوي عن الأصحاب أن الاغماء إن كان لا ينفك عن الانزال وجب الغسل وإن كان قد ينفك فلا ، والصحيح طريقة المصنف ومن وافقه أنه يستحب الغسل ولا يجب حتى يتيقن خروج المني ، فإن القواعد تقتضي أن لا تنتقض الطهارة إلا بيقين الحدث ، خالفنا ذلك في النوم بالنصوص التي جاءت ، وبقي ما عداها على مقتضاه .

قال أصحابنا : ويستحب للمغمى عليه الغسل إذا أفاق اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ابن المنذر وابن الصباغ وغيرهما : أجمع العلماء على أن الغسل لا يجب عليه ، وحكى الرافعي وجها ضعيفا شاذا أنه يجب الغسل من الجنون مطلقا ، وجها أشد منه أنه يجب من الاغماء أيضا . ذكره في باب الغسل ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما لمس النساء فإنه ينتقض الوضوء ، وهو أن يلمس الرجل بشرة المرأة أو المرأة بشرة الرجل بلا حائل بينهما فينتقض وضوء اللامس منهما لقوله تعالى : (أو لامستم) النساء فلم تجزوا ماء فتييموا) .

وفي الملموس قولان : (أحدهما) ينتقض وضوءه لأنه لمس بين الرجل والمرأة ينتقض طهر اللامس ، فنقض طهر الملموس كالجماع ، وقال في حرمة : (لا ينتقض) لأن عائشة رضي الله عنها قالت : « افتقدت رسول الله صلى الله

عليه وسلم في الفراش فقامت اطلبه فوقعت يدي على اخمص قدميه ، فلما فرغ من صلاته قال : اناك شيطانك ؟ » .

ولو انتقض طهره لقطع الصلاة ، ولانه لم ينقض الوضوء فنقض طهر اللامس دون الملموس ، كما لو لمس ذكر غيره ، وان لم يشعرها او ظفرها لم ينتقض الوضوء لانه لا يلتد بلمسه ، وانما يلتد بالنظر اليه . وان لمس ذات رحم محرم ففيه قولان : (احدهما) ينتقض وضوءه للآية ، (والثاني) لا ينتقض لانه ليس بمحل لشهوته فاشبه لمس الرجل الرجل والمرأة المرأة ، وان لمس صغيرة لا تستهي او عجوزا لا تستهي ففيه وجهان ، (احدهما) ينتقض لعموم الآية ، (والثاني) لا ينتقض لانه لا يقصد بلمسها الشهوة فاشبه الشعر) .

(الشرح) في هذا الفصل مسائل احداها حديث عائشة صحيح رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة من طريقين بغير هذا اللفظ .

أما الطريق الأولى فقالت : « افتقدت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فظننت أنه ذهب الى بعض نساءه ، فتحصيت ثم رجعت فاذا هو راكم أو ساجد يقول : سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا أنت » .

وأما الثانية فقالت : « فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدمه ، وهو في المسجد ، وهما منصوبتان وهو يقول : اللهم أعوذ برضاك من سخطك » الى آخر الدعاء .

وفي رواية للبيهقي باسناد صحيح : « فالتمست يدي فوقعت يدي على قدميه وهما منصوبتان وهو ساجد يقول : « اللهم أعوذ » الى آخره ، فحصل من مجموع هذه الروايات أن الرواية المذكورة في الكتاب صحيحة المعنى ، لكن قوله : « اناك شيطانك » غير مذكور في الروايات المشهورة . وذكرها البيهقي في السنن الكبير في باب ضم العقبين في السجود من أبواب صفة الصلاة باسناد صحيح ، فيه رجل مختلف في عدالته وقد روى له البخاري ، وقد ذكر مسلم في أواخر صحيحه هذه اللفظة وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : « أقد جاءك شيطانك ؟ » والله أعلم .

(المسألة الثانية) في اللغات والألفاظ والاحترافات ، قوله تعالى : (أو لمستم النساء) قرء في السبع لمستم ولا مستم ، والنساء من الجموع التي

لا واحد لها من لفظها ، كالرھط والنفر والقوم ، وكذا النسوة بكسر الفون
وضمها لغتان .

وقوله : « يلمس » بضم الميم وكسرهما لغتان ، وقوله « لا حائل بينهما »
تأكيد وايضاح ولو حذفه لاستغنى عنه ، فان لمس البشرة انما يكون اذا لم
يكن حائل ، وقوله : « لأنه لمس بين الرجل والمرأة » فيه احتراز مما اذا أولج
في بهيمة فانه ينقض طهر اللامس دون الملموس ، واحتراز أيضاً من لمس الرجل
ذكر غيره فانه ينقض اللامس دون الملموس - على المذهب - وبه قطع
المصنف والعراقيون .

وقوله : « ينقض طهر اللامس » احتراز من مس الصغيرة والشعر والظفر ،
وقولها : « افتقدت » وفي الرواية الثانية لمسلم : « فقدت » وهما لغتان
فصيحتان .

قال أهل اللغة : يقال فقدت الشيء أفقده فقدا وفقدانا وفقدانا بكسر
القاف وضمها (١) ، وكذا افتقدته أفقده افتقادا ، وقولها اخمص قدميه ، هو
مفسر في رواية مسلم (بطن قدمه) .

قال أهل اللغة : الاخمص ما دخل من باطن القدم فلم يصب الأرض ،
والشيطان كل جنى مارد ، ونونه أصلية ، وقيل زائدة ، فعلى الأول وهو من
شطن اذا بعد ، وعلى الثاني من شاط اذا احترق وهلك ، وقوله لأنه لمس
ينقض الوضوء احتراز من لمس الشعر ، ولو قال : لمس يوجب الوضوء على
اللامس لكان أحسن ليعم باحترازه الشعر والجماع ، ويكون فيه احتراز عما
قاس عليه الأول ، وهكذا عادة المصنف فانه يذكر في قياس القول الثاني قيودا
يخرج بها ما قاس عليه الأول ولم يعمل هنا بعادته ، ولا يقال قد احترز عن
الجماع بقوله : ينقض الوضوء ، لأن الجماع ناقض للوضوء وان كان يوجب
الغسل ، وفيه وجه شاذ سنذكره في باب صفة الغسل ان شاء الله تعالى .

(١) كسر القاف وضمها في مضارعه اما المصدر وهو فقدانا فلمله بكسر القاف وضمها وبهذا
يستقيم السياق والله اعلم (ط)

وقوله : « كما لو مس ذكر غيره » يعنى فانه ينقض الماس دون الممسوس
قولا واحدا ، وهذا على طريقة المصنف والعراقيين ، وفيه خلاف للخراسانيين
سنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى .

(المسألة الثانية) اذا التقت بشرتا رجل وامرأة أجنبية تشتهى ، انتقض
وضوء اللامس منهما ، سواء كان اللامس الرجل أو المرأة ، وسواء كان
اللمس بشهوة أم لا ، تعقبه لذة أم لا ، وسواء قصد ذلك أم حصل سهوا أو
اتفاقا ، وسواء استدأ اللمس أم فارق بمجرد التقاء البشريتين ، وسواء لمس
بعضو من أعضاء الطهارة أم بغيره ، وسواء كان الملموس أو الملموس به
صحيا أو أشل ، زائدا أم أصليا ، فكل ذلك ينقض الوضوء عندنا ، وفي كله
خلاف للسلف سنذكره في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى .

ولنا أوجه ضعيفة في بعض هذه الصور ، منها وجه حكاه القاضى حسين
وغيره أن المرأة لا تزال ملموسة ولا تكون لامسة - وان كانت هي الفاعلة -
بل يكون فيها القولان في الملموس .

ووجه حكاه الرافعى وغيره أن لمس العضو الأشل أو الزائد لا ينقض ،
ووجه حكاه الرافعى عن الحناطى أن ابن سريج كان يعتبر الشهوة في
الانتقاض . قال الحناطى : وحكى هذا عن نص الشافعى ، ووجه حكاه
القورانى وامام الحرمين وآخرون أن اللمس انما ينقض اذا وقع قصدا ، وهذه
الأوجه شاذة ضعيفة والصحيح المعروف في المذهب ما سبق .

(الرابعة) هل ينتقض وضوء الملموس ؟ فيه قولان مشهوران ، قد ذكر
المصنف دليلهما ، وذكر الماوردى والقاضى حسين والمتولى وغيرهم أن القولين
مبنيان على القراءتين ، فمن قرأ « لمستم » لم ينقض الملموس لأنه لم يلمس ،
ومن قرأ « لا مستم » نقضه لأنها مفاعلة ، وهذا البناء الذى ذكره ليس
بواضح ، واختلف في الأصح من القولين ، فصحح الرويانى والشاشى في طائفة
قليلة عدم الانتقاض وصحح الأكثرون الانتقاض ، ممن صححه الشيخ
أبو حامد والمحاملى في التجريد وصاحب الحاوى والجرجاني في التحرير ،
والبغوى والرافعى في كتابيه وآخرون وقطع به أبو عبد الله الزبيرى في كتابه

الكافي والمحاملى فى المنع والشيخ نصر المقدسى فى الكافى وغيرهم من أصحاب المختصرات ، وهو المنصوص عليه فى معظم كتب الشافعى .

قال الشيخ أبو حامد : نقل حرملة أنه لا ينتقض ، ونص الشافعى فى مختصر المزنى والأم والبويطى والاملاء والقديم وسائر كتبه أنه ينتقض ، وكذا قال المحاملى وغيره . قال الشافعى فى حرملة « لا ينتقض » وقال فى سائر كتبه « ينتقض » وبعضهم يقول : عامة كتبه ينتقض ، كذا قاله البنديجى .

ونقل القاضى أبو الطيب وغيره أن الشافعى نص فى حرملة على قولين : الانتقاض وعدمه ، وأجاب هؤلاء عن حديث عائشة بأنه يحتمل كون اللبس كان فوق حائل ، وعن القياس على المسوس أن المعتبر فى مس الذكر مسه يظن كفه ولم يحصل ذلك من المسوس ، والمعتبر هنا التقاء بشرتي رجل وامرأة .

(فرع) لو التقت بشرة رجل وامرأة بحركة منهما دفعة واحدة ، فكل واحد منهما لابس وليس فيهما ملموس . ذكره الدارمى وهو واضح .

(الخامسة) إذا لمس أحدهما شعر الآخر أو سنه أو ظفره أو لمس بشرته بسته أو شعره أو ظفره فطريقان (أحدهما) لا ينتقض وهو المذهب ، والمنصوص فى الأم وبه قطع الجمهور (والثانى) فيه وجهان حكاهما الماوردى وجماعات من الخراسانيين أحدهما : الانتقاض لأن الشعر له حكم البدن فى الحل بالنكاح والتحريم بالطلاق ، ووقوع الطلاق بإيقاعه عليه ، واعتقها باعتاقه ووجوب غسله بالجناية والموت وغيرهما وغير ذلك من الأحكام .

واستدلوا من نص الشافعى بقوله فى المختصر : « والملاسة أن يفضى بشيء منه الى جسدها » والشعر شيء فينبغى أن ينتقض ، والصحيح أنه لا ينتقض كما نص عليه فى الأم ، وقاله الجمهور لأنه لا يقصد ذلك للشهوة غالباً إنما تحصل اللذة وتثور الشهوة عن التقاء البشريتين للاحساس . وأما نصه فى المختصر فمراده به ما صرح به فى الأم وغيره . فعلى هذا قال الشافعى فى الأم والأصحاب « يستحب أن يتوضأ من لمس الشعر والسن والظفر » .

(فرع) تيقن لمسها وشك هل لمس شعرها أم غيره ؟ وهل لمسها بظفره أو بشعره أم بغيره ؟ لم ينتقض لأن الأصل بقاء الطهارة ويستحب أن يتوضأ .

(السادسة) إذا لمس ذات رحم محرما ففي انتقاضه قولان مشهوران ذكر المصنف دليلهما . قال القاضي أبو الطيب والمحاملى في كتابيه وصاحبا الشامل والبحر وآخرون : نص عليهما الشافعى في حرمة . قال المحاملى في المجموع : « لم يذكر الشافعى هذه المسألة الا في حرمة » وقال الشيخ أبو حامد في التعليل « ظاهر قول الشافعى في جميع كتبه أنه لا ينتقض ، الا أن أصحابنا قالوا فيه قولان ولست أعلم أن ذلك منصوص » .

وقال صاحب الحاوى : « في المسألة قولان أصحهما وبه قال في الجديد والقديم : لا ينتقض . فحصل من هذا أن المشهور عن الشافعى عدم الانتقاض .

واتفق أصحابنا في جميع الطرق على أنه الصحيح الا صاحب الإبانة فصحح الانتقاض وهو شاذ ليس بشيء . وهذان القولان في محرم ذات رحم كالأم والبنت والأخت وبنت الأخ والأخت والعمة والخالة ، وأما المحرمة برضاع أو مصاهرة كأم الزوجة وبنتها وزوجة الأم والابن والجدة ففيها طريقتان (المذهب) أنها على القولين ، الصحيح عدم الانتقاض ، وبهذا قطع البغوى والرافعى والآخرون . (والثانى) حكاه الرويانى : القطع بالانتقاض ، قال : وهذا ليس بشيء ، وحكى في البيان الطريقتين فيمن كانت حلالا له ، ثم حرمت بالمصاهرة كأم زوجته وبنتها ، والصحيح الأول وأما المحرمة على التأيد بلعان أو وطء شبهة أو بالجمع كأخت الزوجة وبنتها قبل الدخول والمحرمة لمعنى فيها كالمرتدة والمجوسية والمعتدة فينقض لمسها بلا خلاف .

(فرع) إذا قلنا : لا ينقض لمس المحرم ، فلمسها بشهوة لم ينتقض صرح به القاضى حسين والبغوى ، قالوا : لأنها كالرجل في حقه فيصير كما لو لمس رجل رجلا بشهوة فانه لا ينتقض .

(فرع) قال أصحابنا : لو لمس صغيرة أو عجوزا لا تشتهى من محارمه ، وقلنا : الصغيرة والعجوز الأجنبية تنقض فيها القولان .

(فروع) لمس امرأة وشك هل هي محرم أم أجنبية ؟ فعلى القولين في المحارم لأن الأصل بقاء الطهارة . ذكره الدارمي .

(السابعة) لمس صغيرة لا تشتهي أو عجوزا لا تشتهي ، فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ومن الأصحاب من حكاهما قولين ، والصواب وجهان ومن قال قولان أراد أنها مخرجان .

قال القاضي أبو الطيب والرويانى وجماعات : ليس للشافعى نص في هذه المسألة ولكن الأصحاب خرجوها على وجهين بناء على القولين في المحارم ، واتفقوا على أن الصحيح في الصغيرة عدم الانتقاض ، وأما العجوز فالجمهور صححوا الانتقاض وقطع به جماعة لأنها مظنة الشهوة ومحل قابل في الجملة .

وشذ الجرجاني فصحح عدم الانتقاض وقطع به المحاملى فى المقنع ، والصحيح الانتقاض والخلاف فى صغيرة لا تشتهى كما ذكرنا ، فأما التى بلغت حدا تشتهىها الرجال فتنتقض بلا خلاف . والرجوع فى ضبط هذا الى العرف . ورأيت فى تعليق الشيخ أبى حامد قال : « الصغيرة مثل أن يكون لها سبع سنين فما دونها » والصواب ما قدمته لأن هذا يختلف باختلاف الصغيرات .

قال الدارمي : ويجزى الخلاف فى لمس المرأة شيخا هرما وصبييا صغيرا لا يشتهيان قال صاحب الحاوى : ويجزى الخلاف اذا لمس شيخ فقد الشهوة واللذة بدن شابة ، وقطع الدارمي بأن الشيخ اذا لمس ينتقض كما لمس العنين والخصى والمراهق فانه ينتقض بلا خلاف والله أعلم .

(فروع) « الأول » لمس امرأة أو لمسته فوق ثوب رقيق بشهوة ولم تمس البشرة أو تضاجعا كذلك بشهوة ، لا ينتقض لعدم حقيقة الملاسة .

« الثانى » لمس لسانها أو لثتها أو لمسها بلسانه انتقض . ذكره الدارمي وهو واضح ولو تصادم لسانها دفعة فلامسان .

« الثالث » لمس امرأة ميتة أو لمست رجلا ميتا ففى انتقاض اللامس

طريقان حكاهما ابن الصباغ والبنغوى والشاشي وآخرون (أحدهما) أنه على الوجهين في العجوز وبهذا قطع الماوردى والرويانى والقاضى حسين وامام الحرمين والمتولى وغيرهم لعدم الشهوة واللذة (والطريق الثانى) القطع بالاتقاض وهذا هو الصحيح المختار ومن صححه البنغوى وقطع به جماعة منهم الدارمى والمحاملى والفورانى . ونقل الشيخ أبو حامد الاتفاق عليه كما لو مس ذكر ميت وكما لو أولج في ميتة فانه يلزمه الغسل بلا خلاف .

« الرابع » لمس عضوا مقطوعا من امرأة كيد وأذن وغيرهما . أو لمست عضوا مقطوعا من رجل فطريقان (أحدهما) فيه وجهان (أحدهما) ينتقض كلمسه في حال الاتصال (وأصحهما) : لا لأنها ليست امرأة ولا شهوة ولا لذة . وهذا الطريق مشهور عند الخراسانيين .

(والثانى) وهو المذهب : لا ينتقض به قطع العراقيون والبنغوى ونقله القاضى حسين في تعليقه عن نص الشافعى . ونقل القاضى أن الشافعى نص على الاتقاض في مس الذكر المقطوع وعلى عدمه في اليد المقطوعة . فمن الأصحاب من نقل وخرج . فجعل في المسألتين خلافا ومنهم من قرر النصين وفرق بأنه مس ذكر أو لم يمس امرأة والشرع ورد بمس الذكر ولمس المرأة .

« الخامس » لو لمس الخنثى المشكل بشرة خنثى مشكل أو لمس رجل أو امرأة بدن المشكل أو لمس المشكل بدنهما ، لم ينتقض للاحتمال ، فلو لمس المشكل بشرة رجل وامرأة انتقض هو لأنه لمس من يخالفه ولا ينتقض الرجل ولا المرأة للشك ، وكذا لو لمس لم ينتقض واحد منهما للشك . وفى انتقاض الخنثى القولان في الملموس ، فلو اقتدت المرأة بهذا الرجل لم تصح صلاتها لأنها ان لم تكن محدثة فامامها محدث .

« السادس » لو ازدحم رجال ونساء فوقعت يده على بشرة لا يعلم أهى بشرة امرأة أم رجل ؟ لم ينتقض كما لو شك هل لمس محرما أم أجنبية أو هل لمس شعرا أو بشرة كما سبق بيانه .

« السابع » اذا لمس الرجل أمرد حسن الصورة بشهوة أم بغيرها لم ينتقض وضوء واحد منهما صغيرا كان أو كبيرا . هذا هو المذهب الصحيح

المشهور وبه قطع الجمهور وحكى الماوردي والرويانى والشاشى وغيرهم وجها
عند أبى سعيد الاصطخرى أنه ينتقض لأنه فى معنى المرأة والله أعلم .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى اللبس قد ذكرنا أن مذهبنا أن التقاء
بشرتى الأجنبى والأجنبية ينقض سواء أكان بشهوة وبقصد أم لا ، ولا ينتقض
مع وجود حائل وإن كان رقيقا . وبهذا قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن
مسعود وعبد الله بن عمر وزيد بن أسلم ومكحول والشعبي والنخعي وعطاء
ابن السائب والزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى وربيعة وسعيد بن
عبد العزيز وهى إحدى الروايتين عن الأوزاعى .

« المذهب الثانى » لا ينتقض الوضوء باللمس مطلقا وهو مروى عن ابن
عباس وعطاء وطاوس ومسروق والحسن وسفيان الثورى وبه قال أبو حنيفة
لكنه قال اذا باشرها دون الفرج وانتشر فعليه الوضوء .

« المذهب الثالث » أن لمس بشهوة انتقض والا فلا ، وهو مروى عن
الحكم وحماد ومالك والليث وإسحاق ، ورواية عن الشعبي والنخعي وربيعة
والثورى . وعن أحمد ثلاث روايات كالمذاهب الثلاثة .

« المذهب الرابع » : أن لمس عبدا انتقض والا فلا ، وهو مذهب داود ،
وخالفه ابنه فقال : لا ينتقض بحال .

« والخامس » أن لمس بأعضاء الوضوء انتقض والا فلا ، حكاه صاحب
الحاوى عن الأوزاعى ، وحكى عنه أنه لا ينتقض الا باللمس باليد .

« السادس » أن لمس بشهوة انتقض وإن لمس فوق حائل رقيق ، حكى
عن ربيعة ومالك فى رواية عنهما .

« السابع » أن لمس من تحل له لم ينتقض وإن لمس من تحرم عليه
انتقض . حكاه ابن المنذر وصاحب الحاوى عن عطاء وهذا خلاف ما حكاه
الجمهور عنه ولا يصح هذا عن أحد إن شاء الله .

واحتج لمن قال لا ينتقض مطلقاً بحديث حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ » وعن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعد الوضوء ثم لا يعيد الوضوء » وبحديث عائشة المتقدم أن يدها وقعت على قدم النبي صلى الله عليه وسلم وهو ساجد وهو صحيح كما سبق وبالحديث المتفق على صحته أن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى وهو حامل أمامة بنت زينب رضي الله عنهما فكان إذا سجد وضعها وإذا قام رفعها » رواه البخاري ومسلم وبحديث عائشة في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصلي وهي معترضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يسجد غمز رجلها فقبضتها » .

وفي رواية للنسائي بإسناد صحيح « فإذا أراد أن يوتر مسنى برجله » وحتجوا بالقياس على المحارم والشعر قالوا : ولو كان اللبس ناقضاً لنقض لمس الرجل كما أن جماع الرجل الرجل كجماع المرأة .

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (أو لمستم النساء) واللمس يطلق على الجنس باليد ، قال الله تعالى (فلمسوه ^(١) بأيديهم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما عزى الله عنه « لعلك قبلت أو لمست » الحديث ونهى عن يمس الملامسة ، وفي الحديث الآخر « وألبد زناها باللمس » .

وفي حديث عائشة « قل يوم لا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا فيقبل ويلمس » قال أهل اللغة اللمس ^(٢) يكون باليد وبغيرها ، وقد يكون بالجماع ، قال ابن دريد : اللمس أصله باليد ليعرف مس الشيء وأنشد الشافعي وأصحابنا وأهل اللغة في هذا قول الشاعر :

وألست كفى كفه طلب الغنى
ولم أدر أن الجود من كفه يعدى

(١) الآية : « ولو تولنا عليك كتاباً في قرطاس فلمسوه بأيديهم » الآية ٧ الانعام .
(٢) أوضحنا وجوهاً من مادتها في بيع الملامسة من كتاب البيوع ، ج ١٣ . المطبعي .

قال أصحابنا : ونحن نقول بمقتضى اللبس مطلقا ، فمتى التقت البشريتان انتقض سواء كان بيد أو جماع ، واستدل مالك ثم الشافعي وأصحابهما بحديث مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه « قال قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة ، فمن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء » وهذا اسناد في نهاية من الصحة كما تراه .

فإن قيل ذكر النساء قرينة تصرف اللبس الى الجماع ، كما أن الوطء أصله الدوس بالرجل وإذا قيل وطئ المرأة لم يفهم منه الا الجماع ، فالجواب أن العادة لم تجر بدوس المرأة بالرجل ، فلهذا صرفنا الوطء الى الجماع بخلاف اللبس فإن استعماله في الجنس باليد للمرأة وغيرها مشهور .

وذكر أصحابنا أقيسة كثيرة منها أنه لمس يوجب الفدية على المحرم ، فنقض كالجماع قال امام الحرمين في (الأساليب) الوجه أن يقال ما ينقض الوضوء لا يعلل وفاقا ، قال وقد اتفق الأئمة على أن اقتضاء الاحداث الوضوء ليس مما يعلل ، وإذا كان كذلك فلا مجال للقياس ، وليس لمس الرجل الرجل في معنى لمسه المرأة ، فإن لمسها يتعلق به وجوب الفدية وتحريم المصاهرة وغير ذلك ، فلا مطمع لهم في القياس على الرجل ، وقد سلم أكثرهم أن الرجل والمرأة اذا تجردا وتعانقا وانتشر له وجب الوضوء ، فيقال لهم بم نقضتم في الملامسة الفاحشة ؟

فإن قالوا بالقياس لم يقبل ، وإن قالوا لقربه من الحدث ، قلنا : القرب من الحدث ليس حدثا بالاتفاق ، ولا يرد علينا النائم فإنه انما انتقض بالسة لكونه لا يشعر بالخارج ، فلم يبق لهم ما يوجب الوضوء في الملامسة الفاحشة الا ظاهر القرآن العزيز وليس فيه فرق بين الملامسة الفاحشة وغيرها .

وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث حبيب بن أبي ثابت فمن وجحين أحسنهما وأشهرهما أنه حديث ضعيف باتفاق الحفاظ ، ممن ضعفه سفيان الثوري ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وأبو داود وأبو بكر النيسابوري وأبو الحسن الدارقطني وأبو بكر البيهقي وآخرون من المتقدمين والمتأخرين .

قال أحمد بن حنبل وأبو بكر النيسابوري وغيرهما : غلط حبيب من قبله الصائم الى القبلة في الوضوء ، وقال أبو داود : روى عن سفيان الثوري أنه قال : ما حدثنا حبيب الا عن عروة المزني ، يعني لا عن عروة بن الزبير وعروة المزني مجهول ، وانما صحح من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقبل وهو صائم » .

(والجواب الثاني) لو صح لحمل على القبلة فوق حائل جمعا بين الأدلة، والجواب عن حديث أبي روق بالوجهين السابقين وضعفوا الحديث بوجهين . أحدهما : ضعف أبي روق ضعفه يحيى بن معين وغيره .

والثاني : أن ابراهيم التيمي لم يسمع عائشة ، هكذا ذكره الحفاظ أبو داود وآخرون وحكاها عنهم البيهقي فتبين أن الحديث ضعيف مرسل ، قال البيهقي : وقد روينا سائر ما روى في هذا الباب في الخلافات وبيننا ضعفها ، فالحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم . فحملة الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها . والجواب عن حديث حمل أمامة في الصلاة ورفعها ووضعها من أوجه أظهرها أنه لا يلزم من ذلك التقاء البشريتين .

والثاني : أنها صغيرة لا تنقض الوضوء .

والثالث : أنها مجرم والجواب عن حديث عائشة في وقوع يدها على بطن قدم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يحتمل كونه فوق حائل والجواب عن حديثها الآخر أنه لمس من وراء حائل وهذا هو الظاهر فيمن هو قائم في فراش وهذا الجوابان اذا سلمنا انتقاض ظهر الملموس والا فلا يحتاج اليهما .

وأما قياسهم على الشعر والمحارم ولمس الرجل الرجل فجوابه ما سبق أن الشعر لا يلتذ بلمسه ، والمحرم والرجل ليسا مظنة شهوة وقد سبق عن امام الحرمين ابطال القياس في هذا الباب .

واحتج لمن قال ينقض اللمس بشهوة دون غيره بحديث أمامة والظاهر أنه كان يحصل معه مباشرة . لكن بغير شهوة . ولأنها مباشرة بلا شهوة

فأشبهت مباشرة الشعر والمحارم والرجل . ولأنها ملازمة فاشتراط في ترتب الحكم عليها الشهوة كمباشرة المحرم بالحج .

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (أو لمستم النساء) ولم يفرق . والجواب عن حديث أمانة بالأوجه الثلاثة السابقة . وعن الشعر وما بعده بأنه ليس مظنة شهوة ولذة . وعن مباشرة المحرم بأنه منع من الترفه وذلك يختص بالشهوة بخلاف هذا ، واحتج لداود بقول الله تعالى (أو لمستم) وهذا يقتضي قصدا . واحتج أصحابنا بالآية وليس فيها فرق . ولأن الأحداث لا فرق فيها بين العمد والسهو كالبول والنوم والريح .

وقولهم اللمس يقتضي القصد غلط لا يعرف عن أحد من أهل اللغة وغيرهم ، بل يطلق اللمس على القاصد والناهي كما يطلق اسم القتال والمحدث والنائم والمتكلم على من وجد ذلك منه قصدا أو سهوا أو غلبة .

واحتج لمن خص النقض باليد بالقياس على مس الذكر .

واحتجاج الأصحاب بالآية والملازمة لا تختص باليد ، وغير اليد في معناها في هذا وليس على اختصاص اليد دليل . وأما مس الذكر باليد فمثير للشهوة بخلاف غير اليد . ولمس المرأة يثير الشهوة بأي عضو كان .

واحتج لمن قال : اللمس فوق حائل رقيق ينقض بأنه مباشرة بشهوة . فأشبه مباشرة البشرة . واحتج الأصحاب بأن المباشرة فوق حائل لا تسمى لمسا . ولهذا لو حلف لا يلمسها فلمس فوق حائل لم يحث والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما مس الفرج فإنه أن كان يبطن الكف نقض الوضوء لما روت بسرة بنت صفوان رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » .

وروت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضئون » قالت (١) : بآبي وأمي هذا

(١) الركني والمتوكلية : قالت عائشة رضي الله عنها (ط) .

للرجال ، افرأيت النساء ؟ فقال : « اذا مست احداكن فرجها فلتتوضا » وان كان يظهر الكف لم ينتقض لما روى ابو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا افضى احدكم بيده الى ذكره ليس بينهما شيء فليتوضا وضوءه للصلاة » والافضاء لا يكون الا بيطن الكف ، ولأن ظهر الكف ليس باله لسه فهو كما لو أولج الذكر في غير الفرج ، وان مس بما بين الأصابع ففيه وجهان ، (المذهب) انه لا ينتقض لانه ليس بباطن الكف .

(والثاني) ينتقض لأن خلقته خلقة الباطن ، وان مس حلقة الدبر انتقض وضوءه وحكى ابن القاص قولا انه لا ينقض ، وهو غير مشهور ووجهه انه لا يلتذ بمسه والدليل على انه ينقض انه احد السبيلين فاشبهه القبل ، وان اسد المخرج المعتاد وانفتح دون المعدة مخرج فمسه ففيه وجهان .

(أحدهما) لا ينقض لانه ليس بفرج ، (والثاني) ينقض لانه سبيل للحدث فاشبهه الفرج ، وان مس فرج غيره من صغير او كبير او حي او ميت انتقض وضوءه لانه اذا انتقض بمس ذلك من نفسه ولم يهتك به حرمة فلان ينتقض بمس ذلك من غيره وقد هتك به حرمة أولى ، وان مس ذكرا مقطوعا ففيه وجهان .

(أحدهما) لا ينتقض وضوءه كما لو مس يدا مقطوعة من امرأة .

(والثاني) ينتقض لانه قد وجد مس الذكر ، ويخالف اليد المقطوعة فانه لم يوجد لمس المرأة ، وان مس فرج بهيمة لم يجب الوضوء ، وحكى ابن عبد الحكم قولا آخر انه يجب الوضوء ، وليس بشيء لان البهيمة لا حرمة لها ، ولا تمعد عليها) .

(الشرح) في هذه الجملة مسائل :

« أحدهما » حديث بسرة حديث حسن ، رواه مالك في الموطأ والشافعي في مسنده وفي الأم ، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم في سننهم بالأسانيد الصحيحة . قال الترمذي وغيره : هو حديث حسن صحيح . وقال الترمذي : في كتاب العلل . قال البخاري : « أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة » وعليه ايراد سنذكره مع جوابه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى .

وأما حديث عائشة فضعيف . وفي حديث بسرة كفاية عنه ، فانه روى « من ذكره » وروى « من مس فرجه » وأما حديث أبي هريرة فرواه

الشافعي في مسنده وفي الأم والبويطي بأسانيده ، ورواه البيهقي من طرق كثيرة ، وفي اسناده ضعف لكنه يقوى بكثرة طرقه .

(المسألة الثانية) في ألفاظ الفصل ، أصل الفرج ، الخلل بين شئين . قوله يمسون بفتح الميم على المشهور ، وحكى ضمها في لغة قليلة ، والماضي مسست بكسر السين على المشهور ، وعلى اللغية الضعيفة بضمها .

قولها « بأبى وأمى » معناه أفديك بأبى وأمى من كل مكروه . ويجوز أن يقول الانسان « فداك أبى وأمى » سواء كان أبواه مسلمين أم لا . هذا هو الصحيح المختار ومن العلماء من منعه اذا كانا مسلمين . وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب (الأذكار) الذى لا يستغنى طالب الآخرة عن مثله . قوله الافضاء لا يكون الا بطن الكف ، معناه الافضاء باليد لا يكون الا بطن الكف ، والا فالافضاء يطلق على الجماع وغيره .

قال الشافعي رحمه الله في الأم : « والافضاء باليد انما هو يبطنها ، كما يقال أفضى بيده مبايعا ، وأفضى بيده الى الأرض ساجدا ، والى زكبيته راكبا » هذا لفظ الشافعي في الأم ونحوه في البويطي ومختصر الربيع . وهذا الذى ذكره الشافعي مشهور كذلك في كتب اللغة .

قال ابن فارس في المجمل : أفضى بيده الى الأرض اذا مسها براخته في سجوده ونحوه في صحاح الجوهري وغيره . وقوله : ولأن ظهر الكف ليس بآلة لمسه ، معناه أن التلذذ لا يكون الا بالباطن ، فالباطن هو آلة مسه . وقوله : حلقة الدبر هى باسكان اللام ، هذه اللغة المشهورة . وحكى الجوهري فتحها أيضا في لغة رديئة وكذلك حلقة الحديد وحلقة العلم وغيرها ، كله باسكان اللام على المشهور . وقوله : فلأن يتنقض هو بفتح اللام ، وقد سبق بيانه في باب الانية . قوله : « لأن البهينة لا حرمة لها ولا تعبد عليها » هذه العبارة عبارة الشافعي رحمه الله ، وشرحها صاحب الحاوى وغيره فقالوا : معناه لا حرمة لها في وجوب ستر فرجها وتخريم النظر اليه ، ولا تعبد عليها في أن الخارج منه لا يتنقض طهرا .

(المسألة الثالثة) في الأسماء : أما عائشة وابن القاص فسبق بيانهما ، وأما
بسرة فبضم الباء واسكان السين المهملة ، وهي بسرة بنت صفوان بن نوفل
ابن أسد بن عبد العزى . وورقة بن نوفل عنها ، وهي جدة عبد الملك بن
مروان أم أمه ، وهي ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنها .

وأما ابن عبد الحكم هذا فهو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين
المصرى كان من أجل أصحاب مالك وأفضت اليه الرياسة بمصر بعد أشهب ،
وأحسن الى الشافعى كثيرا ، فأعطاه من ماله ألف دينار وأخذ له من أصحابه
ألفى دينار . ولد سنة خمسين ومائة وتوفى سنة أربع عشرة ومائتين رحمه الله .

(المسألة الرابعة في الأحكام) فإذا مس الرجل أو المرأة قبل نفسه أو غيره
من صغير أو كبير حي أو ميت ذكر أو أُنثى انتقض وضوء الماس ، ودليله
ما ذكره المصنف ، ويتصور كون مس الرجل قبل المرأة ناقضا اذا كانت محرما
له أو صغيرة ، وقلنا بالمذهب ان لمسها لا ينتقض ، فينتقض بمس فرجها
بلا خلاف . وحكى الماوردى والشاشي والرويانى وغيرهم وجها شاذا أنه
لا ينتقض بمس ذكر الميت . وحكى الرافعى وجها آخر أنه لا ينتقض بمس
ذكر الصغير . وحكى غيره وجها شاذا أنه لا ينتقض بمس فرج غيره الا
بشهوة ، والصحيح المشهور الانتقاض بكل ذلك ، ثم انه لا ضبط لسن
الصغير ، حتى لو مس ذكر ابن يوم انتقض . صرح به الشيخان أبو حامد
وأبو محمد وامام الحرمين وغيرهم .

(فسر) ولو مس ذكرا أشل أو بيد شلاء انتقض على المذهب ، وبه
قطع الجمهور لأنه مس ذكرا . وحكى الماوردى والرويانى والشاشي وجها
شاذا ، أنه لا ينتقض لأنه لا لذة .

(الخامسة) ان مس بطن الكف وهو الراحة وبطن الأصابع انتقض ،
وان مس بظهر الكف فلا . ودليله مذكور في الكتاب .

وان مس برؤوس الأصابع أو بما بينها أو بحرفها أو بينها بحرف الكف
ففى الانتقاض وجهان مشهوران ، الصحيح عند الجمهور لا ينتقض ، وبه

قطع البتديجي . ثم الوجان في موضع الاستواء من رؤوس الأصابع ، أما المنحرف الذي يلي الكف فانه من الكف فينقض ، وجها واحدا .

قال الرافعي : من قال : المس برؤوس الأصابع ينقض ، قال باطن الكف ما بين الاظفار والزند في الطول ، ومن قال : لا ينقض قال : باطن الكف هو القدر المنطبق اذا وضعت احدي الكفين على الأخرى مع تحامل يسير ، والتقييد بتحامل يسير ليدخل المنحرف . وحكى الماوردي عن أبي الفياض البصري وجها أنه ان مس بها بين الأصابع مستقبلا للعانة يطن كفه انتقض ، وان استقبلها ظهر كفه لم ينقض . قال الماوردي : وهذا لا معنى له .

(السادسة) اذا مس دبر نفسه أو دبر آدمي غيره انتقض على المذهب ، وهو نصه في الجديد وهو الصحيح عند الأصحاب وقطع به جماعات منهم . وحكى ابن القاص في كتابه المفتاح قولاً قديماً أنه لا ينتقض ، ولم يحكه هو في التلخيص ، وقد حكاه جمهور أصحابنا المصنفين عن حكاية ابن القاص عن القديم ولم ينكروه وقال صاحب الشامل : قال أصحابنا لم نجد هذا القول في القديم ، فان ثبت فهو ضعيف . قال أصحابنا والمراد بالدبر ملتقى المنفذ ، أما ما وراء ذلك من باطن الأليين فلا ينقض بلا خلاف .

(السابعة) اذا افتتح مخرج تحت المعدة أو فوقها وحكمنا بأن الخارج منه ينقض الوضوء - على التفصيل والخلاف السابقين - فهل ينتقض الوضوء بمسه ؟ فيه وجهان ، أصحابنا لا ينتقض ، وقد سبق بياضهما في فروع مسائل المفتاح في أول الباب .

(الثامنة) اذا مس ذكراً مقطوعاً ففي انتقاض وضوئه وجهان مشهوران . ذكرهما المصنف بدليلهما أصحابنا عند الأكثرين الانتقاض . ونقله القاضي حسين عن نص الشافعي ، وصححه المتولي والبعغوي والرافعي وآخرون ، وقطع به الجرجاني في التحرير واختار الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق وصاحب الشامل : عدم الانتقاض لكونه لا لذة فيه ولا يقصد ، ولا يكفي اسم الذكر كما لو مسه بظهر كفه وسواء قطع كل الذكر أو بعضه ففيه الوجهان . ضرح به البغوي وغيره . قال الماوردي . ولو مس من ذكر الصغير

الأغلف ما يقطع في الختان انتقض بلا خلاف لأنه من الذكر ما لم يقطع . قال :
فإن مس ذلك بعد القطع لم ينتقض لأنه بائن من الذكر لا يقع عليه اسم
الذكر .

(التاسعة) إذا مس فرج بهيمة لم ينتقض وضوءه على المذهب الصحيح .
وهو المشهور في نصوص الشافعي . وحكى ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه
ينقض قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني في تعليقه : ابن الحكم هذا هو
عبد الله بن عبد الحكم . وحكى الفوراني وإمام الحرمين وصاحب العدة
وغيرهم هذا القول عن حكاية يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي . وحكاه
الدارمي عن حكاية ابن عبد الحكم ويونس جميعا ، فمن الأصحاب من أنكر
كون هذا قولاً للشافعي . وقال : مذهبه أنه لا ينقض بلا خلاف ، وإنما حكاه
الشافعي عن عطاء . قال المحاملي : لم يثبت أصحابنا هذا قولاً للشافعي .

وقال البندنجي : رد أصحابنا هذه الرواية وذهب الأكثرون إلى اثباته .
وجعلوا في المسألة قولين . قال الدارمي : ولا فرق في هذا بين البهائم والطيور .
ثم الجمهور أطلقوا الخلاف في فرج البهيمة ، وظاهره طرد الخلاف في قبلها
ودبرها . وقال الرافعي القول بالنتقض إنما هو بالقبل أما دبر البهيمة فلا ينقض
قطعا ، لأن دبر آدمي لا يلحق على القديم بقبله فدبر البهيمة أولى . وهذا
الذي قاله غريب وكأنه بناء على أن القول الضعيف في النقض قول قديم كما
ذكره الغزالي ، وليس هو بقديم ، ولم يحكه الأصحاب عن القديم وإنما
حكوه عن رواية ابن عبد الحكم ويونس ، وهما ممن صحب الشافعي بمصر
دون العراق .

فإذا قلنا بالمذهب وهو أن مس فرج البهيمة لا ينقض فأدخل يده في فرجها
ففي الانتقاض وجهان مشهوران ، وحكاهما إمام الحرمين عن الأصحاب
أصحهما بالاتفاق لا ينقض . صححه الفوراني والإمام والغزالي في البسيط
والروياتي وغيرهم . هذا حكم مذهبنا في البهيمة .

وحكى أصحابنا عن عطاء أن مس فرج البهيمة المأكولة ينقض وغيرها
لا ينقض وعن الليث ينقض الجميع لا إطلاق الفرج . والصواب عدم النقض

مطلقا لأن الأصل عدم النقص حتى تثبت السنة به ولم تثبت • وإطلاق الفرج في بعض الروايات محمول على المعتاد المعروف وهو فرج الآدمي والله أعلم •

(فروع) «الأول» اللبس ينقض سواء كان عمدا أو سهوا • نص عليه الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى : وحكى الحناطي والرافعي وجها أنه لا ينتقض بفس الناسي وهذا شاذ ضعيف •

(الثاني) إذا مس ذكرا أشل أو بيد شلاء انتقض على المذهب وفيه وجه سبق بيانه ولو من بطن أصبع زائدة أو كف زائدة انتقض أيضا على المذهب ، ونقله أيضا الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي وقطع به الجمهور وفيه وجه مشهور وهو ضعيف •

ثم الجمهور أطلقوا الانتقاض بالكف الزائدة ، وقال البغوي إن كانت الكفان عاملتين انتقض بكل واحدة ، وإن كان العامل أحدهما انتقض بها دون الأخرى • وأطلق الجمهور أيضا الانتقاض بالاصبع الزائدة •

قال المتولي والبغوي وغيرهما : هذا إذا كانت الزائدة ثابتة على وفق سائر الأصابع فإن كانت على ظهر الكف لم ينقض المس بطنها ، قال الرافعي إن كانت الاصبع الزائدة على سنن الأصابع الأصلية نقضت في أصح الوجهين والا فلا في أصح الوجهين •

(الثالث) قال أصحابنا : لا ينقض مس الأثيين وشعر العانة من الرجل والمرأة ، ولا موضع الشعر ، ولا ما بين القبل والدبر ، ولا ما بين الأليين وإنما ينقض لمس الذكر وحلقة الدبر وملتقى شفرى المرأة ، فإن مست ما وراء الشفر لم ينقض بلا خلاف • صرح به امام الحرمين والبغوي وآخرون ولو جب ذكره قال أصحابنا إن بقي منه شيء شاخص — وإن قل — انتقض بمسه بلا خلاف ، وإن لم يبق منه شيء أصلا فهو كحلقة الدبر فينتقض على الصحيح • وإن ثبت في موضع الجب جلدة فنسها فهو كمسه من غير جلدة ، قاله امام الحرمين وغيره وهو واضح ، هذا تفصيل مذهبنا • وحكى أصحابنا عن عروة بن الزبير أن مس الأثيين والالية والعانة ينقض ، وقال جمهور العلماء : لا ينقض ذلك كمنهنا •

واحتج لعروة بما روى « من مس ذكره أو أثبته أو رفعه فليتوضأ »
وهذا حديث باطل موضوع انما هو من كلام عروة ، كذا قاله أهل الحديث ،
والأصل أن لا نقض الا بدليل والرفع بضم الراء واسكان الفاء وبالعين المعجمة
وهو أصل الفخذين ، ويقال لكل موضع يجتمع فيه الوسخ رفع .

(الرابع) اتفق أصحابنا ونصوص الشافعي أن المس بغير بطن الكف من
الأعضاء لا ينتقض ، الا صاحب الشامل فقال : لو مس بذكره دبر غيره ينبغي
أن ينتقض لأنه مسه بآلة مسه .

وحكى صاحب البحر هذا عن بعض أصحابنا بالعراق ، وأظنه أراد
صاحب الشامل ، ثم قال : هذا ليس بصحيح لأن الاعتماد على الخبر ولم يرد
بهذا خبر ، وصرح الدارمي ثم امام الحرمين بأنه لا ينتقض فقالا في باب غسل
الجنابة : اذا أجنب من غير حدث بأن أولج ذكره في بهيمة أو رجل أجزاء
الفصل بلا خلاف . فهذا تصريح بأن ادخال الذكر في دبر الرجل لا ينتقض
الوضوء ، فوضعه عليه أولى فالصواب أنه لا ينتقض بمسه به ولا بادخاله لأن
الباب مبني على اتباع الاسم ولهذا لو قبل امرأة وعانقها - فوق خائل رقيق
- وأطال وانتشر ذكره لا ينتقض ولو وقع بعض رجله على رجلها - بلا
قصد - انتقض في الحال لوجود اللبس ، مع أن الأول أفحش . بل لا نسبة
بينهما ووافق صاحب الشامل على أنه لو مس بذكره ذكر غيره لم ينتقض
والله أعلم .

(الخامس) لو كان له ذكر مسدود فمسه انتقض وضوءه على الصحيح
المشهور وفيه وجه حكاه الصيمري وصاحب البحر والبيان .

(السادس) اذا كان له ذكران عاملان انتقض بمس كل واحد منهما
بلا خلاف صرح به الأصحاب وان كان العامل أحدهما فوجهان ، الصحيح
الذي قطع به الجمهور أنه ينتقض بالعامل ولا ينتقض بالآخر ، من قطع به
الدارمي والماوردي والقوراني والبغوي وصاحب العدة وآخرون . ونقله
الرويانى عن أصحابنا الخراسانيين وقال المتولى : المذهب أنه ينتقض أيضا
بغير العامل لأنه ذكر . وشذ الشاشي عن الأصحاب فقال في كتابه : ينبغي أن
لا ينتقض بأحد العاملين كالخنثى . وهذا غلط مخالف للنقل والدليل .

قال الماوردي ولو أولوج أحد العاملين في فرج لزمه الغسل ، ولو خرج من أحدهما شيء وجب الوضوء قال : ولو كان يبول من أحدهما وحده فحكم الذكر جار عليه ، والآخر زائد لا يتعلق به حكم في نقض الطهارة .

قال الدارمي : ولو خلق للمرأة فرجان فبالت منهما وحاضت انتقض بكل واحد وان بالت وحاضت من أحدهما فالحكم متعلق به .

(السابع) المسوس ذكره لا ينتقض وضوءه على المذهب الصحيح وبه قطع العراقيون وكثير من الخراسانيين أو أكثرهم ، وقال كثيرون من الخراسانيين : فيه قولان كاللمسوس ، والفرق - على المذهب - أن الشرع ورد هناك باللامسة ، وهي تقتضي المشاركة إلا ما خرج بدليل وهنا ورد بلفظ المس والمسوس لم يس .

(فرع) في مذاهب العلماء قد ذكرنا أن مذهبنا انتقاض الوضوء بس فرج آدمي يبطن الكف ولا ينتقض بغيره ، وبه قال عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وأبان بن عثمان وعروة بن الزبير وسليمان بن يسار ومجاهد وأبو العالية والزهرى ومالك والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور والمزني .

وعن الأوزاعي : أنه ينقض المس بالكف والساعد وهو رواية عن أحمد ، وعنه رواية أخرى أنه ينقض بظهر الكف وبطنها ، وأخرى أن الوضوء مستحب وأخرى يشترط المس بشهوة ، وهو رواية عن مالك .

وقالت طائفة : لا ينقض مطلقا ، وبه قال علي بن أبي طالب وابن مسعود وحذيفة وعمار ، وحكاه ابن المنذر أيضا عن ابن عباس وعمران بن الحصين وأبي الدرداء وربيعة ، وهو مذهب الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وابن القاسم وسحنون ، قال ابن المنذر : وبه أقول .

وقال بعض أهل العلم : ينقض مسه ذكر نفسه دون غيره ، واحتج لهؤلاء

بحديث طلق بن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مس الذكر في الصلاة فقال « هل هو إلا بضعة منك » .

وعن أبي ليلى قال : « كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأقبل الحسن يتمرغ عليه فرفع عن قميصه وقبل زيبته » ولأنه مس عضو منه فلم ينقض كسائر الأعضاء .

واحتج أصحابنا بحديث بسرة وهو صحيح ، كما قدمنا بيانه ، وبحديث أم حبيبة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من مس فرجه فليتوضأ » قال البيهقي : قال الترمذي سألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه ، قال ورأيت يعمده محفوظا .

وعن زيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من مس ذكره فليتوضأ » .

قال القاضي أبو الطيب : قال أصحابنا : روى الوضوء من مس الذكر بضعة عشر نفسا من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن قيل : قال يحيى بن معين : ثلاثة أحاديث لا تصح .

أحدها : الوضوء من مس الذكر ، فالجواب أن الأكثرين على خلافه فقد صححه الجماهير من الأئمة الحفاظ ، واحتج به الأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وهم أعلام أهل الحديث والفقهاء ولو كان باطلا لم يحتجوا به ، فإن قالوا : حديث بسرة رواه شرطى لمروان عن بسرة وهو مجهول .

فالجواب أن هذا وقع في بعض الروايات ، وثبت من غير رواية الشرطى ، روى البيهقي عن امام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة قال أوجب الشافعي الوضوء من مس الذكر لحديث بسرة ، ويقول الشافعي أقول ، لأن عروة سمع حديث بسرة منها ، فإن قالوا الوضوء هنا غسل اليد ، قلنا هذا غلط ، فإن الوضوء إذا أطلق في الشرع حمل على غسل الأعضاء المعروفة هذا حقيقته شرعا ولا يعدل عن الحقيقة إلا بدليل ، واحتج أصحابنا بأقيسة ومعان

لا حاجة إليها مع صحة الحديث وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث طلق بن على فمن أوجه .

أحدهما : أنه ضعيف باتفاق الحفاظ وقد بين البيهقي وجوها من وجوه تضعيفه .

الثاني : أنه منسوخ فإن وفادة طلق بن على على النبي صلى الله عليه وسلم كانت في السنة الأولى من الهجرة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يبنى مسجده ، وراوى حديثنا أبو هريرة وغيره ، وإنما قدم أبو هريرة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع من الهجرة ، وهذا الجواب مشهور ذكره الخطابي والبيهقي وأصحابنا في كتب المذهب .

والثالث : أنه محمول على المس فوق حائل لأنه قال « سألت عن مس الذكر في الصلاة » والظاهر أن الانسان لا يمس الذكر في الصلاة بلا حائل .
والرابع : أن خبرنا أكثر رواة فقدم .

الخامس : أن فيه احتياطا للعبادة فقدم ، وأما حديث أبي ليلى فجوابه من أوجه .

أحدهما : أنه ضعيف بين البيهقي وغيره ضعفه .

الثاني : يحتمل أنه كان فوق حائل .

الثالث : أنه ليس فيه أنه مس زيبته بطن كفه ولا ينقض غير بطن الكف .

الرابع : أنه ليس فيه أنه صلى بعد مس زيبته بطن كفه ، ولم يتوضأ ، وعلى الجملة استدلالهم بهذا الحديث من العجائب . وأما قياسهم على سائر الأعضاء فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنه قياس يناهز النص فلا يصح .

الثاني : أن الذكر تثور الشهوة بمسه غالبا بخلاف غيره والله أعلم .

(فرع) مس الدبر ناقض عندنا على الصحيح ، وهو رواية عن أحمد ، وقال مالك وأبو حنيفة وداود وأحمد في رواية : لا ينقض ولا ينقض

مس فرج البهيمة عندنا ، وبه قال العلماء كافة الا عطاء والليث ، واذا مست المرأة فرجها انتقض وضوءها عندنا وعند أحمد ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا ينتقض .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان مس الخنثى المشكل فرجه أو ذكره أو مس ذلك منه غيره لم ينتقض الوضوء ، حتى يتحقق أنه مس الفرج الأصلي أو الذكر الأصلي ، ومتى جوز أن يكون الذي مسه غير الأصلي لم ينتقض الوضوء (١) ، ولذا لو تيقنا أنه انتقض طهر أحدهما ولم نعرفه بعينه لم نوجب الوضوء على واحد منهما ، لأن الطهارة متيقنة ، ولا يزال ذلك بالشك) .

(الشرح) هذا الذي ذكره المصنف رحمه الله في بعضه تساهل ، فأنا أذكر المذهب على ما قاله الأصحاب واقتضته الأدلة ثم أبين وجه التساهل أن شاء الله . قال أصحابنا : إذا مس الخنثى المشكل ذكر رجل أو فرج امرأة انتقض طهر الخنثى ولا ينتقض المسوس لاحتمال أنه مثله الا اذا قلنا بالوجه الضعيف أن المسوس فرجه ينتقض فينتقض هنا لأنه ملموس أو مسوس .

وأما إذا مس الخنثى المشكل فرج نفسه أو ذكر نفسه فلا ينتقض بالاتفاق لاحتمال أنه عضو زائد لكن يندب الوضوء للاحتمال . فإن مسهما معا أو مس أحدهما ثم مس الآخر انتقض بالاتفاق . وان مس أحدهما ثم مس مرة ثانية وشك هل المسوس ثانيا هو الأول ؟ أو الآخر ؟ لم ينتقض لاحتمال أنه الأول وان مس أحدهما ثم صلى الظهر ثم توضأ ثم مس الآخر ثم صلى العصر فوجهان مشهوران (أحدهما) تلزمه إعادة الصلاتين لأن أحدهما بغير وضوء فهو كمن نسي صلاة من صلاتين (والثاني) لا يلزمه إعادة واحدة من الصلاتين لأن كل واحدة مفردة بحكمها وقد صلاها مستصحبا أصلا صحيحا فلا تلزمه أعادتها . كمن صلى صلاتين بالاجتهاد الى جهتين . ويخالف من نسي صلاة من صلاتين لأن ذمته اشتغلت بكل واحدة من الصلاتين — والأصل أنه لم يفعلها فبقى — وهنا فعلها قطعا معتمدا أصلا صحيحا . وصحح الروياني

(١) في الركي والمتوكلية (وكذا) بدل (ولذا) .

الوجه الأول وهو شاذ منفرد بتصحيحه • وصحح جمهور الأصحاب الوجه الثاني وهو أنه لا إعادة • صححه الفوراني والرافعي وآخرون وقطع به القفال في شرح التلخيص والقاضي حسين في تعليقه والشيخ أبو محمد في الفروق والمتولى والبغوي وغيرهم •

ولو مس أحدهما وصلى الظهر ثم مس الآخر وصلى العصر ولم يتوضأ بينهما لزمه إعادة العصر بلا خلاف لأنه صلاها محدثاً قطعاً ولا يلزمه إعادة الظهر بلا خلاف لأنها مضت على الصحة ولم يعارضها شيء • ولو مس ذكره وصلى أياماً يمس فيها الذكر ثم بان أنه رجل فهل يلزمه قضاء تلك الصلوات ؟ فيه طريقان حكاهما المتولى والشاشي : (أحدهما) وبه قطع القاضي حسين أنه على وجهين بناء على القولين فيمن صلى إلى جهة أو جهات ثم تيقن الخطأ •

(والثاني) وهو الصحيح عند المتولى والشاشي وقطع به البغوي وهو المختار : تلزمه الإعادة بلا خلاف كمن ظن الطهارة وصلى فبان محدثاً • بخلاف القبلة فإن أمرها مبني على التخفيف فيباح تركها في نافلة السفر مع القدرة ، ولا يجوز ترك الطهارة مع القدرة ولأن اشتباه القبلة — والخطأ فيها يكثر — بخلاف الحدث • ومتى أبحنا للخشي الصلاة بعد مس أو لمس أو ايلاج — بناء على الأصل — ثم بان خلافة فقي وجوب الإعادة الطريقان •

وكذا ينبغي أن يكون الحكم في الرجل والمرأة إذا لمسها أو مساه أو أولج فيه رجل أو أولج هو في امرأة ولم نوجب طهارة وصلى فبان الخشي بصفة توجب الطهر ففي الإعادة الخلاف • هذا حكم مس الخشي نفسه أو رجلاً أو امرأة : أما إذا مس رجل فرج الخشي فلا ينتقض واحد منهما لاحتمال أنه عضو زائد وكذا إذا مست المرأة ذكر الخشي فلا وضوء للاحتمال • ولو مس الرجل ذكر الخشي انتقض وضوء الرجل ، لأن الخشي إن كان رجلاً فقد مس ذكره وإن كان امرأة فقد لمسها بلمس عضوها الزائد ، ولا ينتقض الخشي لاحتمال أنه رجل والمسوس لا ينتقض • هكذا قاله الأصحاب •

ومرادهم التفريع على المذهب وهو المسوس لا ينتقض وأن العضو الزائد ينتقض لمسه ، ولو مست المرأة فرج الخشي فهو كمس الرجل ذكر

الخنثى فتنقض المرأة لأنه ان كان رجلا فقد لمس ، وان كان أنثى فقد مست فرجها فهي لامسة أو ماسة ولا ينتقض الخنثى بما سبق ، وان مس الرجل أو المرأة فرجى الخنثى انتقض الماس ، وضابطه أن من مس من الخنثى ما له مثله انتقض والا فلا ، فينتقض الرجل بمسه ذكر الخنثى لا فرجه والمرأة عكسه .

وأما اذا مس الخنثى خنثى فينظر ان مس فرجيه انتقض الماس ، وكذا لو مس فرج مشكل وذكر مشكل آخر انتقض لأنه مس أو لمس ، وان مس أحد فرجى المشكل لم ينتقض ، كالواضح لاحتمال الزيادة ، ولو لمس احدى الخنثيين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الأول فقد انتقض طهر أحدهما ييقن لأضما ان كانا رجلين انتقض ماس الذكر أو أنثيين انتقض ماس الفرج ، أو رجل وامرأة انتقضا جميعا ، فانتقاض أحدهما متيقن لكنه غير متين ، والأصل في حق كل واحد الطهارة فلا تبطل بالاحتمال ، فلكل واحد أن يصلى بتلك الطهارة .

هذا كله اذا لم يكن بين الخنثى وبين من مسه محرمية أو غيرها مما يمنع نقض الوضوء باللمس ، فان كان لم يخف حكمه بتقدير أحواله ، وحيث لا ينقض في هذه الصور يستحب الوضوء لاحتمال الانتقاض ، هذا مختصر كلام الأصحاب في المسألة وفروعها .

وأما قول المصنف : « أو مس ذلك منه غيره لم ينتقض حتى يتحقق أنه مس الفرج الأصلي أو الذكر الأصلي » فهذا مما ينكر عليه لأن غيره ان كان مس منه ما له مثله انتقض كما قدمناه لأنه ماس أو لامس ، ويجاب عن المصنف بأن مراده لا ينتقض بسبب المس فان الكلام فيه .

وأما اذا مس منه ما له مثله فينتقض بسبب اللمس أو المس لا بالمس على التعيين ولم يرد أنه لا ينتقض بكل سبب ولكن كلامه موهوم . وقوله : ومتى جوز أن يكون الذى مسه غير الأصلي لم ينتقض ، هذا مكرر وزيادة لا حاجة اليها ، لأنه قد علم من قوله : لم ينتقض حتى يتحقق أنه مس الأصلي ، الا أن فيه ضربا من الايضاح والتأكيد فلهذا ذكره ، وقوله : وكذا لو تيقنا أنه انتقض طهر أحدهما ولم نعرفه بعينه لم نوجب الوضوء على واحد منهما ، مثاله مس أحد الخنثيين ذكر صاحبه ، والآخر فرج الأول وقد بيناه والله أعلم .

(فرع) هذا أول موضع جرى فيه شيء من أحكام الخنثى في الكتاب ، ولييان أحكامه وصفات وضوحه واشكاله مواطن ، منها هذا الباب وباب الحجر وكتاب الفرائض وكتاب النكاح ، وللاصحاب فيه عادات مختلفة ، فبعضهم ذكره هنا ، كامام الحرمين والغزالي وآخرين ، وبعضهم في الحجر ، وذكر المصنف منه هناك شيئاً وأكثرهم ذكروه في الفرائض ، ومنهم المصنف في المذهب وبعضهم في النكاح ، ومنهم المصنف في التنبيه والبعوى ، وبعضهم أفردوه بالتصنيف ، كالقاضي أبي الفتوح وغيره .

وقد ذكر البغوى فيه فصلين حسنين قليل كتاب الصداق ، وقد قدمت في الخطبة أنى أقدم ما أمكن تقديمه في أول مواطنه ، فأذكر أن شاء الله تعالى معظم أحكامه مختصرة جداً ، وسأوضحها ان شاء الله تعالى في مواطنها أيضاً مفصلة ، والكلام فيه يحصره فصلان : (أحدهما) في طريق معرفة ذكوره وأنوثته وبلوغه . (والثاني) في أحكامه في حال الاشكال .

(أما الفصل الأول) ففي معرفة حاله ، قال أصحابنا : الأصل في الخنثى ما روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مولود له ما للرجال وما للنساء : « يورث من حيث يول » وهذا حديث ضعيف بالاتفاق وقد بين البيهقي وغيره ضعفه والكلبي وأبو صالح ، هذان ضعيفان وليس هو أبا صالح ذكوان السمان ، الراوى في الصحيحين عن أبي هريرة ، وروى عن علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب مثله .

واعلم أن الخنثى ضربان (أحدهما) وهو المشهور أن يكون له فرج المرأة وذكر الرجل (والضرب الثاني) أن لا يكون له واحد منهما ، بل له ثقبه يخرج منها الخارج ولا تشبه فرج واحد منهما . وهذا الضرب الثاني ذكره صاحب الحاوى والبغوى والرافعى وجماعات في كتاب الفرائض . قال البغوى : وحكم هذا الثاني أنه مشكل يوقف أمره حتى يبلغ فيختار لنفسه ما يميل اليه طبعه من ذكورة وأنوثة ، فإن أمنى على النساء ومال اليهن طبعه فهو رجل وان كان عكسه فامرأة . ولا دلالة في بول هذا .

وأما الضرب الأول فهو الذى فيه التفرع ، فمذهبنا أنه اما رجل واما

امراة وليس قسما ثالثا ، والطريق الى معرفة ذكورته وأنوثته من أوجه ، منها البول ، فان بال بآلة الرجال فقط فهو رجل ، وان بال بآلة المرأة فقط فهو امرأة ، وهذا لا خلاف فيه ، فان كان يبول بهما جميعا نظر — ان اتفقا في الخروج والانقطاع والقدر — فلا دلالة فيه . وان اختلفا في ذلك ففيه وجهان .

أحدهما : لا دلالة في البول فهو مشكل ان لم تكن علامة أخرى .

والثاني : وهو الأصح أنهما ان كانا ينقطعان معا ، ويتقدم أحدهما في الابتداء فهو للمتقدم ، وان استويا في التقدم وتأخر انقطاع أحدهما فهو للمتأخر ، وان تقدم أحدهما وتأخر الآخر فهو للسابق على أصح الوجهين ، وقيل لا دلالة ، وان استويا في الابتداء والانقطاع وكان أحدهما أكثر وزنا فوجهان ، أحدهما : يحكم بأكثرهما ، وهو نص الشافعي في الجامع الكبير للمزني . وهو مذهب أبي يوسف ومحمد . والثاني — وهو الأصح : لا دلالة فيه ، وصححه البغوي والرافعي وغيرهما . وقطع به صاحب الحاوي في كتاب الفرائض وامام الحرمين هنا « وهو مذهب أبي حنيفة والأوزاعي » .

ولو زرق كهينة الرجل أو رشح كمادة المرأة فوجهان ، أصحهما لا دلالة فيه . والثاني : يدل فعلى هذا ان زرق بهما فهو رجل « وان رشح بهما فامرأة ، وان زرق بأحدهما ورشح بالآخر فلا دلالة ، ولو لم يبل من الفرجين وبال من ثقب آخر فلا دلالة في بوله ، ومنها المنى والحيض ، فان أمني بفرج الرجل فهو رجل ، وان أمني بفرج المرأة أو حاض به فهو امرأة ، وشرطه في الصور الثلاث أن يكون في زمن امكان خروج المنى والحيض ، وأن يتكرر خروجه ليتأكد الظن به ولا يتوهم كونه اتفاقا .

ولو أمني بالفرجين فوجهان ، أحدهما : لا دلالة ، وأصحهما : أنه ان أمني منهما بصفة منى الرجل فرجل ، وان أمني بصفة منى النساء فامرأة ، لأن الظاهر أن المنى بصفة منى الرجال ينفصل من رجل وبصفة منى النساء ينفصل من امرأة ، ولو أمني من فرج النساء بصفة منى الرجال أو من فرج الرجال بصفة منى النساء ، أو أمني من فرج الرجال بصفة منيهم ومن فرج النساء بصفة منيهم فلا دلالة ، ولو تعارض بول وحيض فبال من فرج الرجل وحاض

من فرج المرأة فوجهان ، أصحهما : لا دلالة للتعارض . والثاني : يقدم البول لأنه دائم متكرر ، قال امام الحرمين : كان شيخى يميل الى البول ، قال والوجه عندى القطع بالتعارض ، ولو تعارض المنى والحيض فثلاثة أوجه ذكرها البغوى وغيره .

أحدهما : وهو قول أبى اسحاق أنه امرأة لأن الحيض مختص بالنساء والمنى مشترك والثاني - وهو قول أبى بكر الفارسي : أنه رجل ، لأن المنى حقيقة وليس دم الحيض حقيقة ، والثالث : لا دلالة للتعارض وهو الأصح الأعدل ، وهو قول أبى على بن أبى هريرة وصححه الرافعى ، ومنها الولادة وهى تفيد القطع بالأنوثة وتقدم على جميع العلامات المعارضة لها لأن دلالتها قطعية .

قال القاضى أبو الفتوح فى كتابه (كتاب الخناثى) لو ألقى الخشى مضغة ، وقال القوابل : انها مبدأ خلق آدمى حكم بأنها امرأة ، وإن شككن دام الاشكال ، قال ولو اتفخ بطنه فظهرت أمارات حمل لم يحكم بأنه امرأة حتى يتحقق الحمل ، أما نبات اللحية ونهود الثدي ففيمها وجهان : (أحدهما) يدل النبات على الذكورة والنهود على الأنوثة لأن اللحية لا تكون غالبا إلا للرجال والثدى لا يكون غالبا إلا للنساء (والثانى) وهو الأصح لا دلالة لأن ذلك قد يختلف ، ولأنه لا خلاف أن عدم اللحية فى وقته لا يدل للأنوثة ولا عدم النهود فى وقته للذكورة ، فلو جاز الاستدلال بوجوده عملا بالغالب لجاز بعدمه عملا بالغالب .

قال امام الحرمين : ولا يعارض نبات اللحية والنهود شيئا من العلامات المتفق عليها ، وأما نزول اللبن من الثدي فقطع البغوى بأنه لا دلالة فيه للأنوثة ، وذكر غيره فيه وجهين الأصح لا دلالة ، وأما عدد الأضلاع ففيه وجهان (أحدهما) يعتبر ، فإن كانت أضلاعه من الجانب الأيسر ناقصة ضلعا فهو رجل وإن تساوت من الجانبين فامرأة ، ولم يذكر البول غيره .

(والثانى) لا دلالة فيه وهو الصحيح وبه قطع صاحب الحاوى والأكثرون وصححه الباقون ، لأن هذا لا أصل له فى الشرع ولا فى كتب التشريع .

قال امام الحرمين : هذا الذى قيل — من تفاوت الأضلاع — لست أفهمه
ولا أدرى فرقا بين الرجال والنساء ، وقال صاحب الحاوى : لا أصل لذلك ،
لإجماعهم على تقديم المبال عليه — يعنى — ولو كان له أصل لقدم على المبال ،
لأن دلالة حسية كالولادة •

قال أصحابنا : ومن العلامات شهوته ، وميله الى النساء أو الرجال ، فان
قال : أشتى النساء ويميل طبعى اليهن ، حكم بأنه رجل ، وان قال : أميل
الى الرجال ، حكم بأنه امرأة ، لأن الله تعالى أجرى العادة بميل الرجل الى
المرأة والمرأة الى الرجل • وان قال : أميل اليهما ميلا واحدا أو لا أميل الى
واحد منهما فهو مشكل •

وقال أصحابنا : وانما نراجعه فى ميله وشهوته ونقبل فى ذلك قوله اذا
عجزنا عن العلامات السابقة ، فأما مع واحدة منها فلا نقبل قوله ، لأن العلامة
حسية وميله خفى ، قال أصحابنا : وانما نقبل قوله فى الميل بعد بلوغه وعقله
كسائر أخباره ولأن الميل انما يظهر بعد البلوغ • هذا هو المذهب الصحيح
المشهور •

وحكى الرافعى وغيره وجها أنه يقبل قول الصبى المميز فى هذا كالتخير
بين الأبوين فى الحضنة ، وهذا ليس بشئ ، لأن تخييره بين الأبوين تخيير
شهوة للرفق به ولا يلزمه الدوام عليه ولا يتعلق به أحكام بخلاف قول الخنثى
فانه اخبار • فيشترط أن يكون ممن يقبل خبره وليس موضوعا للرفق ولأنه
يتعلق به حقوق كثيرة فى النفس والمال والعبادات له وعليه وهو أيضا لازم
لا يجوز الرجوع عنه •

وفرع أصحابنا على أخباره فروعا ، أحدها : أنه اذا بلغ وفقدت العلامات ،
ووجد الميل لزمه أن يخبر به ليحكم به ويعمل عليه فان أخره أثم وفسق •
كذا قاله البغوى وغيره •

الثانى : أن الاخبار انما هو بما نجده من الميل الجبلى ، ولا يجوز الاخبار
بلا ميل بلا خلاف •

الثالث : اذا أخبر بئيله الى أحدهما عمل به ولا يقبل رجوعه عنه ، بل يلزمه الدوام عليه فلو كذبه الحس بأن يخبر أنه رجل ثم يلد بطل قوله ويحكم بأنه امرأة وكذا لو ظهر حمل وتبيناه ، كما لو حكمنا بأنه رجل بشيء من العلامات ثم ظهر حمل فأنا نبطل ذلك ونحكم بأنه امرأة .

وأما قول الغزالي في الوسيط « فاذا أخبر لا يقبل رجوعه الا أن يكذبه انحس بأن يقول أنا رجل ثم يلد » فهذه العبارة مما أنكر عليه لأنه استثنى من قبول رجوعه ما اذا ولد ، فأوهم أنه يشترط في الحكم بأنوثته رجوعه اليها ، وذلك غير معتبر بلا خلاف بل بمجرد العلم بالحمل يحكم بأنه أنثى وان لم يرض ، وكلام الغزالي محمول على هذا فكأنه قال فلا يقبل رجوعه بل يجرى عليه الأحكام الا أن يكذبه الحس ، فالاستثناء راجع الى جريان الأحكام لا الى قبول الرجوع ، وهذا الذي ذكرناه — من منع قبول الرجوع — هو فيما عليه ويقبل رجوعه عما هو له قطعا ، وقد نبه عليه امام الحرمين ، وأهمله الغزالي والرافعي وغيرهما .

الرابع : اذا أخبر حكم بقوله في جميع الأحكام ، سواء ما له وما عليه ، وقال امام الحرمين : لأن ابن عشر سنين ، لو قال : بلغت صدقناه لأن الانسان أعرف بما جبل عليه .

قال البغوي وغيره : حتى لو مات المخشى قريب فأخبر بالذكورة — وارثه بها يزيد — قبل قوله وحكم له بمقتضاه ، ولو قطع طرفه فأخبر بالذكورة وجب له دية رجل .

وقال امام الحرمين في كتاب الجنایات : « لو أقر الخنثى بعد الجنایة على ذكره بأنه رجل فظاهر المذهب أنه لا يقبل اقراره لايجاب القصاص » قال : « ومن أصحابنا من قال : يقبل وهذا مزيف لا أصل له والوجه القطع بأن قوله غير مقبول — بعد الجنایة — اذا كان يتضمن ثبوت حق لولاه لم يثبت مالا كان أو قصاصا لأنه متهم » وهذا الذي ذكره الامام ظاهر ، والخلاف في اقراره بعد الجنایة ، أما قبله فمقبول في كل شيء بلا خلاف .

الخامس : قد سبق أنه انما يرجع الى قوله اذا عجزنا عن العلامات فلو

حكما بقوله ثم وجد بعض العلامات ، فالذى يقتضيه كلام الأصحاب أنه لا يبطل قوله بذلك لأنهم قالوا : لا يرجع عنه الا أن يكذبه الحس لأنه حكم لدليل ، فلا يترك بظن مثله ، بل لابد من دليل قاطع ، وذكر الرافعى فيه احتمالين لنفسه (أحدهما) هذا ، (والثانى) يحتمل أن يحكم بالعلامة كما لو تدعى اثنان طفلا ، وليس هناك قائف ، فانتسب بعد بلوغه الى أحدهما ، ثم وجدنا قائما ، فانا نقدم القائف على اخباره والله أعلم .

(الفصل الثانى) فى أحكام الخنثى المشكل على ترتيب المذهب مختصرة جدا فاذا لم يتبين الخنثى بعلامة ولا اخباره بقى على اشكاله ، وحيث قالوا : خنثى فمراهم المشكل وقد يطلقونه - نادرا - على الذى زال اشكاله لقرينة يعلم بها ، كقوله فى التنييه فى باب الخيار فى النكاح « وان وجد أحد الزوجين الآخر خنثى ففى ثبوت الخيار قولان ، وهذه نبذة من أحكامه » .

اذا توضأ الخنثى المشكل أو اغتسل أو تيمم لعجزه عن الماء بسبب ايلاج وملامسة فان كان فى موضع حكما بانتقاض طهارته صار الماء والتراب مستعملا . وكل موضع لم يحكم بانتقاضها للاحتمال ففى مصيره مستعملا الوجهان فى المستعمل فى نقل الطهارة ذكره القاضى أبو الفتوح . وفى ختانه وجهان سبقا فى باب السواك ، الأصح : لا يغتسل وحكم لحيته الكثيفة كلحية المرأة فى الوضوء لا فى استحباب حلقها وقد سبق بيانه فى الوضوء ، ولو خرج شيء من فرجيه انتقض وضوءه فان خرج من أحدهما ، ففيه ثلاث طرق - سبقت فى أول هذا الباب - ولو لمس رجلا أو امرأة أو لمسه أحدهما ، لم يوجب الوضوء على أحد منهم ، وان من ذكر نفسه أو فرجه أو فرج خنثى آخر ، أو ذكره لم ينتقض ، وكذا لو لمس فرجه رجل ، أو ذكره امرأة - وقد سبق بيانه - ولو لمس انسان ذكرا مقطوعا . وشك هل هو ذكر خنثى ؟ أو ذكر رجل .

قال القاضى أبو الفتوح فى كتابه كتاب الخناثى : يحتمل أن لا ينتقض : قطعاً للشك قال : والأصح أنه على الوجهين فى ذكر الرجل المقطوع لندوره ، ولا يجزیه الاستجاء بالحجر فى قبله على الأصح ، وقيل وجهان . ولو أولج

في فرج أو أولج رجل في قبله لم يتعلق به حكم الوطء فلو أولج في امرأة وأولج في قبله رجل ، وجب الغسل على الخنثى ويبطل صومه وحجه لأنه اما رجل أولج ، واما امرأة وطئت ولا كفارة عليه في الصوم ان قلنا : لا يجب على المرأة ، لاحتمال أنه المرأة ويستحب له اخراجها •

قال البغوي : وكل موضع لا نوجب الغسل على الخنثى لا يبطل صومه ولا حجه ولا نوجب على المرأة التي أولج فيها عدة ولا مهر لها ولو أولج ذكره في دبر رجل ونزعه لزمهما الوضوء لأنه ان كان رجلا لزمهما الغسل وان كان امرأة فقد لمست رجلا وخرج من دبر الرجل شيء ، فغسل أعضاء الوضوء واجب ، والزيادة مشكوك فيها والترتيب في الوضوء واجب لتصح طهارته ، وقيل لا يجب وهو غلط وسنوضحه في باب ان شاء الله تعالى •

ولو أن خنثيين أولج كل واحد في فرج صاحبه ، فلا شيء على واحد منهما ، لاحتمال زيادة الفرجين ، ولو أولج كل واحد في دبر صاحبه ، لزمهما الوضوء بالاخراج ولا غسل لاحتمال أنهما امرأتان ، ولو أولج أحدهما في فرج صاحبه ، والآخر في دبر الأول لزمهما الوضوء بالنزع لاحتمال أنهما امرأتان ولا غسل •

واذا أمني الخنثى من فرجه لزمه الغسل ، ومن أحدهما قيل يجب وقيل وجهاً • قال البغوي : ولو أمني من الذكر وحاض من الفرج وحكمنا بيلوغه واشكاله لم يجز له ترك الصلاة والصوم لذلك الدم ، لجواز أنه رجل ، ولا يمس المصحف ولا يقرأ في غير الصلاة ، فاذا انقطع الدم اغتسل لجواز كونه امرأة ، ولو أمني من الذكر اغتسل ولا يمس المصحف ولا يقرأ حتى يغتسل ، هكذا نقل البغوي هذه المسائل عن ابن سريج ، ثم قال : والقياس أنه لا يجب الغسل بانقطاع الدم ولا يمنع المصحف والقرآن كما لا يترك الصلاة لذلك الدم ، فان أمني معه وجب كما لا يجب الوضوء بمس أحد فرجه ، ويجب لهما جميعاً قال : وما ذكره ابن سريج احتياط •

قلت : وقطع القاضي أبو الفتوح بأنه لا يجب الغسل بخروج الدم من الفرجين وان استمر يوماً وليلة لاحتمال أنه رجل ، وهذا دم فساد بخلاف المنى

من الفرجين • لأنه لا يكون فاسدا ، وبول الخنثى الذى لم يأكل شيئا كالأثني
فلا يكفى تضحى على المذهب ، وله حكم المرأة فى الأذان والاقامة ، ولو صلى
مكتشوف الرأس صحت صلاته ، هكذا أطلقه البغوى وكثيرون •

وقال أبو الفتوح : يجب عليه ستر جميع عورة المرأة فان كشف بعضها
مما سوى عورة الرجل أمرناه بستره ، فان لم يفعل ، وصلى كذلك لم تلزمه
الاعادة للشك ، وذكر فى وجوب الاعادة وجهين ، ولا يجهر بالقراءة فى الصلاة
كالمرأة ولا يجاقى مرفقيه عن جنبه فى الركوع والسجود كالمرأة •

وقال أبو الفتوح : لا تأمره بالمجافاة ولا بتركها بل يفعل أيهما شاء ،
والمختار ما قدمناه ، واذا نابى شئ فى صلاته صتق كالمرأة ولا يؤم رجلا ولا
خنثى فان أم نساء وقف قدامهن ، ولا جمعة عليه بالاتفاق لكن يستحب •

قال أبو الفتوح : فلو صلى الظهر ، ثم بان رجلا وأمكنه ادراك الجمعة
لزمه السعى إليها ، فان لم يفعل لزمه اعادة الظهر • وهذا تفريع على الصحيح
أن الرجل اذا صلى الظهر قبل فوات الجمعة لا يجزئه ، قال : ولو صلى بهم
الجمعة أو خطب أو كمل به العدد لزمهم الاعادة ، فان لم يعيدوا حتى بان
رجلا ، قال : ففى سقوط الاعادة وجهان ، الصحيح : تجب الاعادة ، ويحرم
عليه لبس الحرير لأنه أبيض للنساء للترزين للزوج واذا مات — فان كان له قريب
من المحارم — غسله والا فأوجه أضحها — عند الخراسانيين — يغسله الأجانب
من الرجال والنساء للضرورة واستصحابا لما كان فى الصغر •

والثانى : يغسله أوثق من هناك من الرجال ، أو النساء من فوق ثوب ،
قاله الماوردى •

والثالث : يشتري له جارية من ماله ، والا فمن بيت المال تغسله ، ثم تباع
وهذا ضعيف بالاتفاق •

والرابع : هو كرجل أو امرأة لم يحضرهما الا أجنبية أو أجنبية وفيه
وجهان •

(أحدهما) ييمم (والثاني) يغسل من فوق ثوب - وهذا الرابع -
اختاره ابن الصباغ والمتولي والثاني وغيرهم ، ويستحب تكفينه في خمسة
أثواب كالمرأة وإذا مات محرماً ، قال البغوي لا يخمر رأسه ولا وجهه ، وهذا
إن أراد به أنه يستحب فهو حسن احتياطاً ، لأنه إن كان رجلاً وجب كشف
رأسه ، وإن كان امرأة وجب كشف الوجه ، فالاحتياط كشفهما ، وإن أراد
وجوب ذلك فهو مشكل ، وينبغي أن يكفى كشف أحدهما .

ويقف الامام في الصلاة عليه عند عجزته كالمرأة ، ولو حضر جناز قدم
الامام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة ، ولو صلى الخنثى على الميت فله
حكم المرأة ولا يسقط به الفرض على أصبح الوجهين .

ويتولى حمل الميت ودفنه الرجال ، فإن فقدوا فالخنثى ثم النساء ، وحيث
أوجبنا في الزكاة أثنى لم تجزئ الخنثى ، وحيث أوجبنا الذكر أجزأ الخنثى
على الصحيح ، وفيه وجه لقبح صورته ويعد ناقصاً .

ولا يباح له حلى النساء ، وكذا لا يباح له أيضاً حلى الرجال للشك في
إباحته . ذكره القاضي أبو الفتوح ، ولو كان صائماً فباشر بشهوة فأمنى بأحد
فرجه أو رأى الدم يوماً وليلة لم يفطر ، وإن اجتمعاً أفطر وليس له الاعتكاف
في مسجد بيته ، وإن جوزناه للمرأة وفيه احتمال لأبي الفتوح ، قال : ولا
يظل اعتكافه بخروج الدم من فرجه ولا يخرج من المسجد إلا أن يخاف
تلويثه ، ولو أولج في دبره بطل اعتكافه ولو أولج في قبله أو أولج هو في
رجل أو امرأة أو خنثى ففى بطلان اعتكافه قولان ، كالمباشرة بغير جماع ،
قال أبو الفتوح : ولا يلزمه الحج إلا إذا كان له محرم من الرجال أو النساء
كأخيه وأخواته يخرجون معه ، ولا أثر لنسوة ثقات أجنبيات فانه لا تجوز
الخلوة بهن .

قال أصحابنا : وإذا أحرم فستر رأسه أو وجهه فلا فدية ، فإن سترهما
وجبت ، وإن لبس المخيط وستر وجهه وجبت ، وإن لبسه وستر رأسه فلا ،
لاحتمال أنه امرأة ، ويستحب ترك المخيط فإن لبسه استحبت الفدية ولا يرفع
صوته بالتلبية ولا يرمل ولا يضطبع ولا يحلق بل يقصر ويمشي في كل المسمى

ولا يسعى كالمراة ويستحب له أن يطوف ويسعى ليلا ، كالمراة لأنه أستر فان طاف نهارا طاف متباعدة عن الرجال والنساء وله حكم المراة في الذبح فالرجل أولى منه .

قال البغوى : ولو أولج البائع أو المشتري في زمن الخيار أو الراهن أو المرتن في فرج الخنثى فليس له حكم الوطء في الفسخ والاجازة وغيره ، قال : فان اختار الأنوثة بعده تعلق بالوطء السابق الحكم ، ولو اشترى خنثى قد وضع وبان رجلا فوجده يبول بفرجه فهو عيب لأن ذلك لاسترخاء المثانة ، وان كان يبول بفرج الرجال فليس بعيب ، واذا وكل في قبول نكاح أو طلاق فلم أر فيه نقلا ، وينبغي أن يكون كالمراة للشك في أهليته ، فلو أولج فيه غاصب قهرا فلا مهر كما سبق ، ولا يدخل في الوقف على البنين ولا على البنات ، ويدخل في الوقف عليهما على الصحيح وفيه وجه ، ويدخل في الوقف على الأولاد . وليس لمن وهب لأولاده وفيهم خنثى أن يجعله كابن ، فلا يفضل الابن عليه وجها واحدا ، وان كان يفضل الابن على البنت على وجه ضعيف ، ولو أوصى بعق أحد رقيقه دخل فيه الخنثى على الصحيح ، وفيه وجه . ويورث — اليقين هو ومن معه — ويوقف ما يشك فيه . ولو قال له سيده : ان كنت ذكرا فأنت حر :

قال البغوى : ان اختار الذكورة أو الأنوثة فلا ، وان مات قبل الاختيار فكسبه لسيده لأن الأصل رقه ، وقيل يقرع فان خرج سهم الحرية فهو موروث وان خرج سهم الرق فهو لسيده ، ويحرم على الرجال والنساء النظر اليه اذا كان في سن يحرم النظر فيه الى الواضح . ولا تثبت له ولاية النكاح ولا ينقصد بشهادته ولا بعبارته ، ولو ثار له لبن لم تثبت به أنوثته على المذهب ، فلو رضع منه صغير يوقف في التحريم ، فان بان أثنى حرم لبنه والا فلا ، وأما حضاته وكفائته بعد البلوغ فلم أر فيه نقلا ، وينبغي أن يكون كالبنيت البكر حتى يجيء في جواز استقلاله وانفراده عن الأبوين اذا شاء وجهان : وديته دية امرأة ، فان ادعى وارثه أنه كان رجلا صدق الجاني يمينه ولا يتحمل الدية مع العاقلة ولا يقتل في القتال اذا كان حريبا الا اذا قاتل كالمراة ، واذا أسرفاه لم يقتل الا اذا اختار الذكورة ، ولا يسهم له في الغنيمة ويرضخ له كالمراة .

ولا تؤخذ منه جزية فإن اختار الذكورة بعد مضي سنة أخذت منه جزية
ما مضى ولا يكون أماما ولا قاضيا ، ولا يثبت بشهادته الا ما يثبت بامرأة ،
وشهادة خنشين كرجل فهذه أطراف من مسائل الخنثى نقحتها ولخصتها
مختصرة وستأتي ان شاء الله تعالى مبسوطة بأدلتها وفروعها في مواضعها ، وقل
أن تراها في غير هذا الموضع هكذا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وما سوى هذه الأشياء الخمسة لا ينقض الوضوء ، كدم القصد والحجامة
والنقى لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : احتجم وصلى
ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه) .

(الشرح) أما حديث أنس هذا فرواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما
وضعوه ويعنى عنه ما سنذكره ان شاء الله تعالى . ومذهبنا أنه لا ينتقض
الوضوء بخروج شيء من غير السيلين ، كدم القصد والحجامة والنقى
والرعاف سواء قل ذلك أو كثر . وبهذا قال ابن عمر وابن عباس وابن أبي
أوفى وجابر وأبو هريرة وعائشة وابن المسيب وسالم بن عبد الله بن عمر
والقاسم بن محمد وطاوس وعطاء ومكحول وربيعة ومالك وأبو ثور وداود .
قال البخاري : وهو قول أكثر الصحابة والتابعين .

وقالت طائفة : يجب الوضوء بكل ذلك ، وهو مذهب أبي حنيفة
والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق .

قال الخطابي : وهو قول أكثر الفقهاء ، وحكاه غيره عن عمر بن الخطاب
وعلى رضي الله عنهما ، وعن عطاء وابن سيرين وابن أبي ليلى وزفر . ثم اختلف
هؤلاء في الفرق بين القليل والكثير ، واحتجوا بما روى عن معدان بن طلحة
عن أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم « قاء فأفطر » قال معدان فلقيت
ثوبان فذكرت ذلك له ، فقال : أما صبت له وضوء .

وعن اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا قاء أحدكم في صلاته أو قلنس أو رعب

فليتوضأ ثم لين على ما مضى ما لم يتكلم » وبما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة : « إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فتوضئي لكل صلاة » فعمل وجوب الوضوء بأنه دم عرق وكل الدماء كذلك .

وعن يزيد بن خالد عن يزيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز عن تميم الداري عن النبي صلى الله عليه وسلم « الوضوء من كل دم سائل » وعن سلمان قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وقد سال من أنهى دم فقال : أحدث لذلك وضوءا » وعن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم « إذا نزع في صلاته توضأ ثم بنى على ما بقي من صلاته » ولأنه نجس خرج الى محل يلحقه حكم التطهير فنقض كالبول .

واحتج أصحابنا بحديث أنس المذكور في الكتاب لكنه ضعيف - كما سبق - وأجود منه حديث جابر « أن رجلين ^(١) من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع ، فقام أحدهما يصلي ، فجاء رجل من الكفار فرماه بسهم فوضعه فيه ، فنزعه ثم رماه بآخر ثم ركع وسجد ودماؤه تجري » رواه أبو داود في سننه بإسناد حسن . واحتج به أبو داود ، وموضع الدلالة أنه خرج دماء كثيرة واستمر في الصلاة ، ولو نقض الدم لما جاز بعده الركوع والسجود واتمام الصلاة . وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولم ينكره . وهذا محمول على أن تلك الدماء لم يكن يسبب ثيابه منها الا قليل يعفى عن مثله . هكذا قاله أصحابنا ولا بد منه . وأنكر الخطابي على من يستدل بهذا الحديث مع سيلان الدماء على ثيابه وبدنه ويجاب عنه بما ذكرنا .

واحتجوا أيضا بما رواه البيهقي عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم في ترك الوضوء من ذلك ولأن ما لا يبطل قليلا لا يبطل كثيرا كالجشاء وهذا قياس الشافعي . وأحسن ما أعتقده في المسألة أن الأصل أن لا نقض حتى يثبت بالشرع ولم يثبت ، والقياس ممتنع في هذا الباب لأن علة النقض غير معقولة .

(١) هما عباد بن بشر وعمار بن ياسر والذي أصيب هو الأول ولا سألهم عمار عما أخره عن الخروج من الصلاة قال : كنت في سورة الكهف فخشيت أن اقطعها .

وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث أبي الدرداء فمن أوجه أحسنها أنه ضعيف مضطرب ، قاله البيهقي وغيره من الحفاظ .

والثاني : لو صح لحمل على ما تفصل به النجاسة ، وهذا جواب البيهقي وغيره .

والثالث : أنه يحتمل الوضوء لا بسبب القيء فليس فيه أنه توضأ من القيء .

والجواب عن حديث ابن جريج من أوجه أحسنها أنه ضعيف باتفاق الحفاظ ، وضعفه من وجهين :

أحدهما : أن رواية اسماعيل بن عياش عن ابن جريج ، وابن جريج حجازي ، ورواية اسماعيل عن أهل الحجاز ضعيفة عند أهل الحديث .

والثاني : أنه مرسل ، قال الحفاظ : المحفوظ في هذا أنه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ممن قال ذلك الشافعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي وعبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه وأبو زرعة وأبو أحمد بن عدي والدارقطني والبيهقي وغيرهم ، وقد بين الدارقطني والبيهقي ذلك أحسن بيان .

والجواب الثاني : لو صح لحمل على غسل النجاسة كما سبق وبه أجاب الشافعي والأصحاب وغيرهم ، والثالث : أنه محمول على الاستحباب .

والجواب عن حديث المستحاضة من وجهين :

أحدهما : أنه ضعيف غير معروف وحديث المستحاضة مشهور في الصحيحين بغير هذه الزيادة ، وهي ذكر الوضوء فهي زيادة باطلة .

والثاني : لو صح لكان معناه اعلامها أن هذا الدم ليس حيضا بل هو موجب للوضوء لخروجه من محل الحدث ولم يرد أن خروج الدم - من حيث كان - يوجب الوضوء ، ومن العجب تمسكهم بهذا الحديث الضعيف

الذى لو صح لم يكن فيه دلالة ، وقد قال امام الحرمين فى الأساليب : ان هذا الحديث مما يعتمدونه وهذا أشد تعجبا .

وأما حديث تميم الدارى ، فجوابه من أوجه . أحدها : أنه ضعيف وضعفه من وجهين :

أحدهما : أن يزيد ويزيد الراوين مجهولان .

والثانى : أنه مرسل أو منقطع ، فان عمر بن عبد العزيز لم يسمع تيمما .

الجواب الثانى والثالث : لو صح حمل على غسل النجاسة أو الاستحباب ، والجواب عن حديثى سلمان وابن عباس من الأوجه الثلاثة ، وأما قياسهم فردة أصحابنا وقالوا : الحدث المجمع عليه غير معقول المعنى ولا يصح القياس لعدم معرفة العلة .

قال أبو بكر بن المنذر : لا وضوء فى شيء من ذلك لأنى لا أعلم - مع من أوجب الوضوء فيه - حجة . هذا كلام ابن المنذر الذى لا شك فى اتقائه وتحقيقه وكثرة اطلاعه على السنة ومعرفته بالدلائل الصحيحة وعدم تعصبه والله أعلم .

وأما قول المصنف : لا ينتقض الوضوء بشيء سوى هذه الخمسة فهو كقوله فى أول الباب الذى ينتقض خسة ، وقد قدمنا فى أول الباب أنه ترك ثلاثة : انقطاع الحدث الدائم ، ونزع الخف ، والردة على خلاف فيهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وكذلك اكل شيء من اللحم لا ينتقض الوضوء ، وحكى ابن القاص قولاً آخر : ان اكل لحم الجوز ينتقض الوضوء ، وليس بمشهور ، والدليل على أنه لا ينتقض الوضوء : ما روى جابر رضى الله عنه « قال : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما غيرت النار » ولأنه اذا لم ينتقض الوضوء باكل لحم الخنزير - وهو حرام - فلأن لم ينتقض بغيره أولى) .

(الشرح) حديث جابر صحيح ، رواه أبو داود والنسائى وغيرهم بأسانيد صحيحة ، ومذهبنا أنه لا ينتقض الوضوء بشيء من المأكولات ،

سواء ما مسته النار وغيره غير لحم الجزور ، وفي لحم الجزور - بفتح الجيم - وهو لحم الأبل ، قولان ، الجديد المشهور لا ينتقض ، وهو الصحيح عند الأصحاب والقديم أنه ينتقض ، وهو ضعيف عند الأصحاب ولكنه هو القوى أو الصحيح من حيث الدليل ، وهو الذي اعتقد رجحانه ، وقد أشار البيهقي الى ترجيحه واختياره والذب عنه ، وسرى دليله ان شاء الله تعالى .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب (أحدها) : لا يجب الوضوء بأكل شيء سواء ما مسته النار ولحم الأبل وغير ذلك ، وبه قال جمهور العلماء وهو محكى عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي طلحة وأبي الدرداء وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبي أمامة رضى الله عنهم وبه قال جمهور التابعين ومالك وأبو حنيفة .

وقالت طائفة : يجب مما مسته النار ، وهو قول عمر بن عبد العزيز والحسن والزهرى وأبي قلابة وأبي مجلز وحكاه ابن المنذر عن جماعة من الصحابة ابن عمر وأبي طلحة وأبي موسى وزيد بن ثابت وأبي هريرة وعائشة رضى الله عنهم .

وقالت طائفة : يجب من أكل لحم الجزور خاصة ، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى ، وحكاه الماوردي عن جماعة من الصحابة زيد بن ثابت وابن عمر وأبي موسى وأبي طلحة وأبي هريرة وعائشة ، وحكاه ابن المنذر عن جابر بن سمرة الضحابي ومحمد بن اسحاق وأبي ثور وأبي خيثمة واختاره من أصحابنا أبو بكر بن خزيمة وابن المنذر ، وأشار اليه البيهقي كما سبق .

واحتج من أوجه مما مست النار بأحاديث صحيحة منها حديث زيد بن ثابت وأبي هريرة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « توضأوا مما مست النار » رواها كلها مسلم في صحيحه ، وفي المسألة عن أبي طلحة وأبي موسى وأبي سعيد وأم حبيبة وأم سلمة وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم .

واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة ، منها حديث ابن عباس « أن النبي

صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ » رواه البخارى
ومسلم .

وعن عمرو بن أمية الضمري قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
يحتز من كتف شاة يأكل منها ثم صلى ولم يتوضأ » رواه البخارى ومسلم من
طرق ، وعن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم « أكل عندها كتفا ثم صلى
ولم يتوضأ » رواه مسلم .

وعن أبي رافع قال : « أشهد لكنت أشوى لرسول الله صلى الله عليه
وسلم بطن الشاة ثم صلى ولم يتوضأ » رواه مسلم ، وعن جابر وعائشة وأم
سلمة مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال البيهقي وغيره : وفي الباب عن عثمان وابن مسعود وسويد بن النعمان
ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة وأبي هريرة وعبد الله
ابن الحرث ورافع بن خديج وغيرهم .

واحتج الأصحاب أيضا بحديث جابر المذكور في الكتاب ، واعترض عليه
جماعة ممن قفى القول بإيجاب الوضوء ، فقالوا : لا دلالة فيه لأنه مختصر من
حديث طويل رواه أبو داود وغيره عن جابر قال : « ذهب رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأصحابه الى امرأة من الأنصار فقربت شاة مصلية (أى
مشوية) فأكل وأكلنا فحانت الظهر فتوضأ ثم صلى ثم رجع الى فضل طعامه
فأكل ثم حانت صلاة العصر فصلى ولم يتوضأ » قالوا فقلوه آخر الأمرين يريد
هذه القضية وأن الصلاة الثانية هي آخر الأمرين يعنى آخر الأمرين من
الصلاتين لا مطلقا . ومن قال هذا التأويل أبو داود السجستاني .

قالوا : والأحاديث الواردة بالأمر بالوضوء متأخرة على حديث جابر
وناسخة له ، ومن قال هذا الزهرى وغيره فعندهم أن أحاديث ترك الوضوء
منسوخة بأحاديث الأمر به ، وهذا الذى قالوه ليس كما زعموه ، فأما تأويلهم
حديث جابر فهو خلاف الظاهر بغير دليل فلا يقبل وهذه الرواية المذكورة
لا تخالف كونه آخر الأمرين ، فلعل هذه القضية هي آخر الأمرين واستمر

العمل بعدها على ترك الوضوء ، ويجوز أيضا أن يكون ترك الوضوء قبلها ،
فانه ليس فيها أن الوضوء كان لسبب الأكل ، وأما دعواهم نسخ أحاديث
ترك الوضوء فهي دعوى بلا دليل فلا تقبل .

وروى البيهقي عن الامام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي شيخ مسلم
قال : اختلف الأول والآخ من هذه الأحاديث ، فلم يقف على النسخ منها
بيان يحكم به فأخذنا باجماع الخلفاء الراشدين والأعلام من الصحابة رضي
الله عنهم في الرخصة في ترك الوضوء مع أحاديث الرخصة .

والجواب عن أحاديثهم انها منسوخة هكذا أجاب الشافعي وأصحابه
وغيرهم من العلماء ومنهم من حمل الوضوء فيها على المضمضة وهو ضعيف .

واحتج القائلون بوجوب الوضوء بأكل لحم الجزور بحديث جابر بن
سمرة أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوضأ من لحوم الغنم ؟
قال : « ان شئت فتوضأ وان شئت فلا تتوضأ قال أتوضأ من لحوم الابل ؟
قال : نعم فتوضأ من لحوم الابل » رواه مسلم من طرق .

وعن البراء سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الابل
« فأمر به » قال أحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه صح عن النبي صلى الله
عليه وسلم في هذا حديثان حديث جابر والبراء .

وقال امام الأئمة محمد بن اسحاق بن خزيمة : لم نر خلافا بين علماء
الحديث في صحة هذا الحديث وانتصر البيهقي لهذا المذهب ، فقال — بعد أن
ذكر ما ذكرناه : وأما ما روى عن علي وابن عباس رضي الله عنهم « الوضوء
مما خرج وليس مما دخل » فمرادهما ترك الوضوء مما مست النار قال : وأما
ما روى عن أبي جعفر عن ابن مسعود « أنه أتى بقصعة من لحم الجزور من
الكبد والسنام فأكل ولم يتوضأ » فهو منقطع وموقوف قال وبمثل هذا
لا يترك ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واحتج أصحابنا بأشياء ضعيفة — في مقابلة هذين الحديثين — فتركها
لضعفها والمعتمد للمذهب حديث جابر المذكور : « كان آخر الأمرين » ولكن

لا يرد عليهم لأنهم يقولون ينتقض بأكله نيئا وأصحابنا يقولون : هو محمول
أكله مطبوخا لأنه الغالب المعهود .

وأجاب الأصحاب عن حديث جابر بن سمرة والبراء بجوابين :

أحدهما : أن النسخ بحديث جابر كان آخر الأمرين .

والثاني : حمل الوضوء على غسل اليد والمضمضة قالوا : وخصت الأبل
بذلك لزيادة سهوة لحمها ، وقد نهى أن يبيت وفي يده أو فمه دسم خوفا من
عقرب ونحوها وهذان الجوابان اللذان أجاب بهما أصحابنا ضعيفان . أما
حمل الوضوء على اللغوى فضعيف لأن الحمل على الوضوء الشرعى مقدم
على اللغوى كذا هو معروف في كتب الأصول وأما النسخ فضعيف أو باطل
لأن حديث ترك الوضوء مما مست النار عام ، وحديث الوضوء من لحم الأبل
خاص ، والخاص يقدم على العام ، سواء وقع قبله أو بعده وأقرب ما يستروح
إليه قول الخلفاء الراشدين وجماهير الصحابة والله أعلم .

(فرع) لا فرق عند أحمد بين أكل لحم الأبل مطبوخا ونيئا ومشويا
ففى كله الوضوء ، وكذا قولنا القديم ، ولأحمد رواية أنه يجب الوضوء من
شرب لبن الأبل ولا أعلم أحدا وافقه عليها ، ومذهبنا ومذهب العلماء كافة
لا وضوء من لبنها .

واحتج أصحاب أحمد بحديث عن أسيد بن حضير — بضم أولهما والحاء
مهملة والضاد معجمة — رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
« لا توضحوا من ألبان الغنم وتوضحوا من ألبان الأبل » رواه ابن ماجه بإسناد
ضعيف فلا حجة فيه ودليلنا أن الأصل الطهارة ولم يثبت ناقض .

واختلف أصحاب أحمد في أكل كبِد الجوزور وطحاله وسنامه ودهنه
ومرقه ، وعندنا وعند الجمهور لا ينقض لما سبق في اللبن ، وأما قول الغزالي
رحمه الله في الوسيط لا وضوء مما مسته النار خلافا لأحمد فمما أنكره عليه ،
لأن أحمد لا ينقض بما مست النار ، وإنما ينقض بالجوزور خاصة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وكذلك لا ينتقض الطهر بقهقهة المصلي لما روى (١) عن جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء) .

(الشرح) حديث جابر هذا روى مرفوعا وموقوفا على جابر ورفعه ضعيف قال البيهقي وغيره : الصحيح أنه موقوف على جابر ، وذكره البخاري في صحيحه عن جابر موقوفا عليه ، ذكره تعليقا ، والضحك معروف ، وهو بفتح الضاد وكسر الحاء ، هذا أصله ، ويجوز إسكان الحاء مع فتح الضاد وكسرها ، ويجوز كسرها فهي أربعة أوجه .

واختلف العلماء في الضحك في الصلاة إن كان بقهقهة ، فمذهبنا ومذهب جمهور العلماء أنه لا ينقض ، وبه قال ابن مسعود وجابر وأبو موسى الأشعري ، وهو قول جمهور التابعين فمن بعدهم .

وروى البيهقي عن أبي الزناد قال : أدركت من فقهاء الذين ينتهي إلى قولهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبا بكر بن عبد الرحمن ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعبد الله بن عبيد الله بن عتبة ، وسليمان بن يسار ومشيخة جلة سواهم يقولون : الضحك في الصلاة ينقضها ولا ينقض الوضوء . قال البيهقي : وروينا نحوه عن عطاء والشعبي والزهري ، وحكاه أصحابنا عن مكحول ومالك وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداد .

وقال الحسن البصري وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبو حنيفة : ينقض الوضوء . وعن الأوزاعي روايتان ، وأجمعوا أن الضحك إذا لم يكن فيه قهقهة لا يبطل الوضوء ، وعلى أن القهقهة خارج الصلاة لا تنقض الوضوء .

واحتج للقائلين بالتنقض في الصلاة بما روى عن أبي العالية والحسن البصري ومعبد الجهنى وإبراهيم النخعي والزهري : « أن رجلا أعشى جاء والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فتردى بقاء في برء فضحك طوائف من الصحابة ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة » .

(١) في الركني بحذف (عن) (ط) .

وعن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم « الضحك في الصلاة قرقرة تبطل الصلاة والوضوء » ولأنها عبادة يبطلها الحدث فأبطلها الضحك كالصلاة واحتج أصحابنا بحديث جابر المذكور في الكتاب وقد بيناه ، وبأن الضحك لو كان ناقضا لنقض في الصلاة وغيرها كالحدث ، لأنها صلاة شرعية فلم ينقض الضحك فيها الوضوء ، كصلاة الجنابة فقد وافقوا عليها . وذكر الأصحاب أقيسة كثيرة ومعاني ، والمعتمد أن الطهارة صحيحة ونواقض الوضوء محصورة ، فمن ادعى زيادة فليثبتها ولم يثبت في النقص بالضحك شيء أصلا .

وأما ما نقلوه عن أبي العالية ورفقته وعن عمران وغير ذلك مما روه فكلها ضعيفة واهية باتفاق أهل الحديث . قالوا : ولم يصح في هذه المسألة حديث . وقد بين البيهقي وغيره وجوه ضعفها يائسا شافيا ، فلا حاجة الى الاطالة بتفصيله مع الاتفاق على ضعفها .

وأما قياسهم فلا يصح لأن الأحداث لا تثبت قياسا لأنها غير معقولة العلة كما سبق ولو صح لكان منتقضا بغسل الجنابة فانه يبطله خروج المني ولا يبطله الضحك في الصلاة بالاجماع . قال ابن المنذر : بعد أن ذكر اختلاف العلماء فيه ويقول من قال لا وضوء نقول : لا لأننا لا نعلم لمن أوجب الوضوء حجة . قال : والقذف في الصلاة عند من خالفنا لا يوجب الوضوء فالضحك أولى والله أعلم .

(فرع) قدمنا في أول الباب أن الردة لا تنقض الوضوء عندنا على الصحيح وبه قال جمهور العلماء . وقال الأوزاعي وأحمد وأبو نور وأبو داود : تنقض .

واحتجوا بقوله تعالى (ومن يكفر بالآيمان فقد حبط عمله) (١) ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء الا من صوت أو ربح » وهو حديث صحيح سبق بيانه أول الباب .

(١) الآية هـ من سورة المائدة .

والجواب عن الآية الكريمة أن المراد بالاجباط من مات على الردة كما قال سبحانه وتعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) (١) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب ان يتوضأ من الضحك في الصلاة ومن الكلام القبيح لا روى من عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه قال : « لأن أتوضأ من الكلمة الخبيثة أحب الى من أتوضأ من الطعام الطيب » ، وقالت عائشة رضى الله عنها : « يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب ولا يتوضأ من الكلمة العوراء » . وقال ابن عباس رضى الله عنهما : « الحدث حدثان حدث اللسان وحدث الفرج ، وأشدّهما حدث اللسان ») .

(الشرح) الأثر المذكور ، عن ابن عباس مشهور ، رواه البخارى في كتاب الضعفاء ، وأشار الى تضعيفه ، وقول عائشة : الكلمة العوراء أى القبيحة قال الهروى ، قال ابن الأعرابى : تقول العرب للردىء من الأمور والأخلاق أعور والأثنى عوراء ثم ان المصنف حمل هذه الآثار على الوضوء الشرعى الذى هو غسل الأعضاء المعروفة ، وكذا حملها ابن المنذر وجماعة من أصحابنا .

وقال ابن الصباغ الأثبته أنهم أرادوا غسل الفم ، وكذا حملها المتولى على غسل الفم ، وحكى الشاشى فى المعتمد كلام ابن الصباغ . ثم قال وهذا بعيد بل ظاهر كلام الشافعى أنه أراد الوضوء الشرعى .

قال : والمعنى يدل عليه لأن غسل الفم لا يؤثر فيما جرى من الكلام وإنما يؤثر فيه الوضوء الشرعى ، والغرض منه تكفير الخطايا كما ثبت فى الأحاديث فحصل أن الصحيح أو الصواب استحباب الوضوء الشرعى من الكلام القبيح ، كالفية والنسيئة والكذب والقذف وقول الزور والفحش وأشباهها . ولا خلاف فى استحبابه اذا ضحك فى الصلاة ولا يجب شئ من ذلك .

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

قال ابن المنذر في كتابيه (الاشراف والاجماع) وابن الصباغ (١) : أجمع العلماء على أنه لا يجب الوضوء من الكلام القبيح ، كالغيبة والقذف وقول الزور وغيرها ونقل الرويانى عن الشيعة ايجاب الوضوء من ذلك . والشيعة لا يعتد بخلافهم . واحتج الشافعى ثم ابن المنذر ثم البيهقى وأصحابنا في المسألة بحديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من قال فى حلقه باللات والعزى فليقل : لا اله الا الله ، ومن قال لغيره : تعال أقامرك فليتصدق » رواه البخارى ومسلم .

(فرع) قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله وما أوجب الطهارة فلا فرق فيه بين ما وجد منه بتعمده واختياره ، وما وجد بغير تعمد واختيار ، كالسأى والمكره على الحدث . ومن سبقه الحدث ودليله الكتاب والسنة . قال الله تعالى : (وان (٢) كنتم جنبا فاطهروا) والجنابة تكون باحتلام وغيره . والاحتلام بغير قصد واختيار وأمر النبى صلى الله عليه وسلم فى المذى بالوضوء ، وهو يخرج بلا قصد . وقد سبق فى اللبس والمس ساهيا وجه شاذ ضعيف . أنهما لا ينقضان .

(فرع) قال أبو العباس بن القاص فى التلخيص « لا يبطل شيء من العبادات بعد انقضاء فعلها الا الطهارة اذا تمت ثم أحدث فتبطل » قال القفال فى شرح التلخيص قال غير أبى العباس لا نقول بطلت الطهارة بل نقول انتهت نهايتها . فان أطلقنا لفظ « بطلت » فهو مجاز . وذكر جماعة غير القفال أيضا الخلاف ، والأظهر قول من يقول : انتهت ولا يقول : بطلت الا مجازا . كما يقال : اذا غربت الشمس انتهى الصوم ولا يقال بطل . واذا مضت مدة الاجارة يقال انتهت الاجارة لا بطلت . وقوله لا يبطل شيء من العبادات بعد انقضائها يستثنى منه الردة المتصلة بالموت فانها تحبط العبادات بالنص والاجماع والله أعلم .

(١) فى الشامل له نسخة خطية فى معهد دمياط الدينى كاملة ولعلها ادق نسخة فى المصالح اليوم .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة النساء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن يتيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على يقين الطهارة لأن الطهارة يقين فلا يزال ذلك بالشك . وإن يتيقن الحدث وشك في الطهارة بنى على يقين الحدث لأن الحدث يقين فلا يزال بالشك ، وإن يتيقن الطهارة والحدث وشك في السابق منهما نظرت - فإن كان قبلهما طهارة - فهو الآن محدث ، لأنه يتيقن أن الطهارة قبلهما ورد عليها حدث فإزالها وهو يشك هل ارتفع هذا الحدث بطهارة بعده أم لا ؟ فلا يزال يقين الحدث بالشك وإن كان قبلهما حدث فهو الآن متطهر لأنه [قد] يتيقن أن الحدث قبلهما [قد] ورد عليه طهارة فإزالته وهو يشك هل ارتفعت هذه الطهارة بحدث بعدها أم لا ؟ فلا يزال يقين الطهارة بالشك . وهذا كما نقول في رجل أقام بيته بدين وأقام المسمى عليه بيته بالبراءة ، فإنا نقدم بيته البراءة لآنا يتيقن أن البراءة وردت على دين واجب فإزالته ، ونحن نشك هل اشتغلت ذمته بعد البراءة بدين بعدها ؟ فلا يزال يقين البراءة بالشك) .

(الشرح) في الفصل ثلاث مسائل :

(أحداها) إذا يتيقن الحدث وشك هل تظهر أم لا ؟ فليزمه الوضوء بالإجماع ودليله مع الإجماع ما ذكره المصنف .

(الثانية) يتيقن الطهارة ، وشك في الحدث بنى على يقين الطهارة ، ولا يلزمه الوضوء ، سواء حصل الشك ، وهو في صلاة أو غيرها ، هذا مذهبا ، وبه قال جمهور العلماء .

وحكى أصحابنا عن الحسن البصري أنه إن شك وهو في صلاة فلا وضوء عليه وإن كان في غيرها لزمه الوضوء ، وحكى المتولي والرافعي وجها لأصحابنا مثله وعن مالك ثلاث روايات ، أحداها : مثله ، والثانية : يلزمه الوضوء بكل حال ، والثالثة : يستحب .

ودليل الجمهور ما ذكره المصنف مع قوله صلى الله عليه وسلم : « لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » رواه البخاري ومسلم ، وسبق في أول الباب .

قال أصحابنا وسواء في الشك استوى احتمالان عنده أو ترجح أحدهما
فالحكم سواء وقد قدمت بيان هذه القاعدة في باب الشك في نجاسة الماء .

قال امام الحرمين : اتفق الأصحاب على أن من يتيقن الوضوء وغلب على
ظنه الحدث فله الأخذ بالوضوء ، قال : وقد ذكرنا قولين للشافعي رحمه الله
في أن ما يغلب على الظن نجاسته هل يحكم بنجاسته ؟ قال : وكان شيخنا يقول
الفرق بينهما أن الاجتهاد يتطرق الى تمييز الطاهر من النجس لأن للنجاسة
أمارات بخلاف الحدث والطهارة ، قال الامام : وعندى من هذا فضل مباحثة
فأقول تمييز الحيض من الاستحاضة ، والمنى من غيره ، إنما هو بالصفات
وهذا اجتهاد . فاطلاق القول بأن الاجتهاد لا يتطرق الى الأحداث غير سديد ،
ثم ذكر الامام لنفسه فرقا بعبارة طويلة حاصلة أن الأسباب التي تظن بها
النجاسة كثيرة جدا ، وهى قليلة في الأحداث فلا مبالاة بالنادر منها فتعين
التمسك بحكم اليقين .

قال أصحابنا : وإذا تيقن الطهارة وشك في الحدث استحب أن يتوضأ ،
فان توضأ ودام الاشكال فوضوءه وضلته صحيحان مجزيان ، وان بان كونه
كان محدثا ففى اجزائه وجهان سبقا في آخر نية الوضوء .

(المسألة الثالثة) اذا علم أنه جرى منه بعد طلوع الشمس طهارة وحدث
لا يعلم أسبقهما ففيه أربعة أوجه .

أحدها : أنه بضد ما كان قبل طلوع الشمس ودليله ما ذكره المصنف
وهذا الوجه هو قول أبي العباس بن القاص ذكره في باب المسح على الخف
من كتابه التلخيص ، وبه قطع المصنف هنا وفي التنبيه ، وهكذا قطع به جمهور
المصنفين . فعلى هذا لو لم يعرف ما كان قبلهما لزمه الوضوء صرح به
الدارمي والمتولى وغيرهما لأنها تعارضا وما قبلهما لا يعرف ولا بد من طهارة
متيقنة أو مظنونة أو مستحبة وليس هنا شيء فوجب الوضوء .

والوجه الثانى : أنه يتعارض الأمران ويسقطان ويكون حكمه ما كان
قبلهما فان كان قبل طلوع الشمس متطهرا فهو الآن متطهر والا فمحدث ،

وهذا الوجه حكاه جماعة من الخراسانيين وحكاه الدارمي وغيره عن ابن
المرزبان .

قال الدارمي وغيره - ورجع عنه ابن المرزبان الى قول ابن القاص حين
بلغه - وهذا الوجه غلط لا شك فيه لأننا علمنا بطلان ما قبلهما قطعا ، فكيف
نحكم ببقائه ونعمل بمقتضاه .

والوجه الثالث : يعمل بما يظنه ، فان تساويا فمحدث ، وهذا الوجه
اختاره الدارمي في الاستذكار .

١٤٩

والوجه الرابع : يلزمه الوضوء بكل حال وهذا هو الأظهر المختار حكاه
القاضي أبو الطيب في تعليقه ، وابن الصباغ والمتولي والرويانى والشاشي
وآخرون ، قال القاضي أبو الطيب : هو قول عامة أصحابنا ، وأشار ابن
الصباغ الى ترجيحه واختاره الدارمي في كتابه الاستذكار وغيره ورجحه غيره
ودليله أن الطهارة والحدث - بعد طلوع الشمس - تعارضا فليس أحدهما
أولى من الآخر وما قبلهما تحققنا بطلانه ولا بد من طهارة معلومة أو مظنونة
أو مستصعبة فوجب الوضوء ، ثم ان الجمهور أطلقوا المسألة ، وقال المتولي
والرافعي : صورتها فيمن عادته تجديد الوضوء ، فأما من لم يعتده فالظاهر
أن طهارته تكون بعد الحدث فيكون الآن متطهرا وتباح له الصلاة والله أعلم .

وأما قول المصنف : لا يزال اليقين بالشك فمعناه حكم اليقين ، وقد سبق
بيان هذه العبارة في باب الشك في نجاسة الماء . وقوله « الآن » هو الزمان
الحاضر وأما قياسه على مسألة البراءة من الدين ، فكذا قاسه أصحابنا لكن
صورها المتولى تصويرا حسنا مشابها لمسألة الحدث ، وقال « استشهد
أصحابنا ، فقالوا : لو علمنا يزيد على عمرو ألف درهم فأقام عمرو بينة بالأداء
أو الإبراء فأقام زيد بينة أن عمرا أقر له بألف درهم مطلقا لم يثبت بهذه
البينة شيء لاحتمال أن الألف الذي أقر به هي الألف الذي علمنا وجوبه
وقامت البينة ببراءته منه ولا تشغل ذمته بالاحتمال ولهذا المسألة فروع ،
وتسمت سبق بيانها ، في آخر باب الشك في نجاسة الماء ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن أحدث حرمت عليه الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ويحرم عليه الطواف ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الطواف بالبيت صلاة الا أن الله أباح فيه الكلام » ويحرم عليه مس المصحف لقوله تعالى (لا يمسه الا المطهرون) ولما روى حكيم بن حزام رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تمس القرآن الا وأنت طاهر » ويحرم عليه حمله في كفه لأنه اذا حرم مسه فلان يحرم حمله وهو في الهتك ابلغ وأولى .

ويجوز أن يتركه بين يديه ويتصفح أوراقه بخشسية لأنه غير مباشر له ولا حامل له . وهل يجوز للصبيان حمل الألواح وهم محدثون ؟ فيه وجهان :

(احدهما) لا يجوز كما لا يجوز لغيرهم .

(والثاني) يجوز لأن طهارتهم لا تحتفظ وحاجتهم الى ذلك ماسة ، وإن حمل رجل متاعا ، وفي جملة متاعه مصحف وهو محدث جاز ، لأن القصد نقل المتاع فففى عما فيه من القرآن كما لو كتب كتابا الى دار الشرك وفيه آيات من القرآن ، وإن حمل كتابا من كتب الفقه وفيه آيات من القرآن أو حمل الدراهم الأحذية أو الثياب التي طُرِزَت نابات من القرآن ففيه وجهان :

(احدهما) لا يجوز لأنه يحمل القرآن .

(والثاني) يجوز لأن القصد منه غير القرآن ، وإن كان على موضع من بدنه نجاسة فمس المصحف بغيره جاز ، وقال القاضي أبو القاسم الصيمري رحمه الله : لا يجوز كما لا يجوز للمحدث أن يمس المصحف بظهره ، وإن كانت الطهارة تجب في غيره وهذا لا يصح لأن حكم الحدث يتعدى وحكم النجاسة لا يتعدى محلها .

(الشرح) في هذا الفصل مسائل (احداها) حديث « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » صحيح رواه مسلم من رواية ابن عمر رضى الله عنهما ، وحديث « الطواف بالبيت صلاة الا أن الله أباح فيه الكلام » رواه البيهقي وغيره من رواية ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد ضعيف ، والصحيح عندهم أنه موقوف على ابن عباس ، وحديث « لا تمس القرآن الا وأنت طاهر » رواه المصنف والشيخ أبو حامد ، عن حكيم بن حزام ه والمعروف في كتب الحديث والفقه أنه عن عمرو بن حزم عن النبي صلى الله

عليه وسلم في الكتاب الذي كتبه له لما وجهه الى اليمن واسناده ضعيف ،
رواه مالك في الموطأ ومرسلًا ورواه البيهقي أيضا من رواية ابن عمر والله أعلم .

(الثانية) : في اللغات والألفاظ والأسماء لا يقبل الله صلاة بغير طهور -
هو بضم الطاء ويجوز فتحها في لغة - والمراد به فعل الطهارة ، وفي المصحف
ثلاث لغات ضم الميم وفتحها وكسرها تقدم بيانهن في نية الوضوء .

قوله : فلان يحرم - هو بفتح اللام - وقد سبق بيانه في مواضع
والدراهم الأحذية - بفتح الهمة والحاء وكسر الدال وتشديد الياء - هي
المكتوب عليها (قل هو الله أحد) .

وأما حكيم بن حزام - بالزاي - فهو أبو خالد حكيم بن حزام بن خويلد
ابن أسد بن عبد العزى أسلم يوم الفتح وكان ولد في جوف الكعبة ولم يصح
أن غيره ولد في الكعبة . وعاش مائة وعشرين سنة ستين في الجاهلية ، وستين
في الاسلام وتوفي بالمدينة ، وأما الصيمري - فهو بصاد مهملة مفتوحة ثم ياء
ساكنة ، ثم ميم مفتوحة على المشهور ، وحكى ضمها - وقد بينته في تهذيب
الأسماء وهو منسوب الى قرية عند البصرة وقيل غير ذلك وهو أبو القاسم
عبد الواحد بن الحسين بن محمد كان من كبار أئمة أصحابنا حضر مجلس
أبي حامد المروزي وتفقه على أبي الفياض وتفقه عليه آقضى القضاة
الماوردي صاحب الحاوي وكان حافظا للمذهب حسن التصانيف له مصنفات
كثيرة في أنواع من العلوم منها الايضاح في المذهب نحو سبع مجلدات نفيس
وقد بسطت حاله في تهذيب الأسماء .

(المسألة الثالثة) : أجمع المسلمون على تحريم الصلاة على المحدث
وأجمعوا على أنها لا تصح منه سواء ان كان عالما بحدته أو جاهلا أو ناسيا
لكنه ان صلى جاهلا أو ناسيا فلا اثم عليه وان كان عالما بالمحدث وتحريم
الصلاة مع الحدث فقد ارتكب معصية عظيمة ولا يكفر عندنا بذلك الا أن
يستحله ، وقال أبو حنيفة : يكفر لاستهزائه .

دليلنا أنه معصية فأشبهت الزنا وأشباهه ، هذا كله اذا لم يأت ببدل
ولا اضطر الى الصلاة محدثا .

أما المستحاضة وسلس البول وسائر من به حدث دائم ومن صلى بالتيمم ومن صلى الفرض بلا ماء ولا تراب لعدمهما أو أكره على الصلاة محدثاً فلا شك في أنه لا اثم عليه في هذه المواضع في الصلاة وإن كان محدثاً .

وحكم سجود التلاوة والشكر حكم الصلاة في ذلك وأما ما يفعله عوام الفقراء وشبههم من سجودهم بين يدي المشايخ - وربما كانوا محدثين - فهو حرام باجماع المسلمين . وسواء في ذلك كان متطهراً أو غيره وسواء استقبل القبلة أم لا . وقد يتخيل كثير منهم أن ذلك تواضع وكسر للنفس وهذا خطأ فاحش وغباوة ظاهرة فكيف تكسر النفوس أو تتقرب إلى الله تعالى بما حرمه وربما اغتر بعضهم بقوله تعالى : (ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً)^(١) والآية منسوخة أو متأولة كما هو معروف في كتب العلماء . وسئل الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله عن هذا السجود الذي قدمناه فقال : هو من عظام الذنوب ونخشى أن يكون كفراً .

(المسألة الرابعة) : يحرم على المحدث الطواف بالكعبة . فإن طاف عصى ولم يصح .

هذا مذهبننا وبه قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه . وقال أبو حنيفة يصح بلا ظهارة وفي تحريره عنه روايتان دليلنا الحديث المذكور وهو صحيح . عن ابن عباس كما ذكرنا . وثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم توضعاً للطواف وقال : « لتأخذوا عني مناسككم » وسواء الطواف في حج وعمره وغيره والله أعلم .

(المسألة الخامسة) يحرم على المحدث من المصحف وحمله سواء إن حمله بعلاقته أو في كفه أو على رأسه . وحكى القاضي حسين والمتولي وجهاً أنه يجوز حمله بعلاقته وهو شاذ في المذهب وضعيف .

قال أصحابنا : وسواء من نفس الأسطر أو ما بينها أو الحواشي أو الجلد فكل ذلك حرام . وفي من الجلد وجه ضعيف أنه يجوز . وحكى الدارمي وجهاً شاذاً بعيداً أنه لا يحرم من الجلد ولا الحواشي ولا ما بين

(١) الآية ١٠١ من سورة يوسف .

الأسطر ولا يحرم الا نفس المكتوب . والصحيح الذي قطع به الجمهور
تحريم الجميع .

وفي مس العلاقة والخريطة والصندوق اذا كان المصحف فيها وجهان
مشهوران أصحهما يحرم ، وبه قطع المتولي والبغوي لأنه متخذ للمصحف
منسوب اليه كالجلد . والثاني : يجوز واختاره الروياني في مس الصندوق .
وأما حمل الصندوق وفيه المصحف فاتفقوا على تحريمه .

قال أبو محمد الجويني في الفروق : وكذا يحرم تحريكه من مكان الى
مكان ، وأما اذا تصفح أوراقه بعود ففيه وجهان مشهوران في كتب
الخراسانيين أصحهما وبه قطع المصنف وسائر العراقيين يجوز ، لأنه غير مباشر
له ولا حامل .

والثاني : لا يجوز ورجحه الخراسانيون لأنه حمل الورقة وهي بعض
المصحف ، ولو لف كنه على يده وقلب الأوراق بها فهو حرام . هكذا صرح
به الجمهور منهم الماوردي والمحاملي في المجموع وامام الحرمين والغزالي
والروياني وغيرهم ، وفرقوا بينه وبين العود بأن الكم متصل به وله حكم
أجزائه في منع السجود عليه وغيره بخلاف العود . قال امام الحرمين ولأن
التقليب يقع باليد لا بالكم ، قال ومن ذكر فيه خلافا فهو غلط ، وشذ
الدارمي عن الأصحاب فقال ان مسه بخرة أو بكمه فوجهان ، وان مسه
بعود جاز .

وأما اذا حمل المصحف في متاع فوجهان حكاهما الماوردي والخراسانيون
أصحهما وبه قطع المصنف والجمهور ، ونقله الماوردي والبغوي عن نص
الشافعي يجوز لأنه غير مقصود .

والثاني : يحرم لأنه حامله حقيقة ولا أثر لكون غيره معه ، كما لو حمل
المصلي متاعا فيه نجاسة فان صلاته تبطل ، قال الماوردي : وصورة المسألة أن
يكون المتاع مقصودا بالحمل ، فان كان بخلافه لم يجز ، وانما قاس المصنف
على ما اذا كتب كتابا الى دار الشرك فيه آيات ، لأن النبي صلى الله عليه

وسلم كتب الى دار الشرك كتابا فيه شيء من القرآن مع فيه صلى الله عليه وسلم عن المسافرة بالقرآن الى دار الكفر فدل على أن الآيات في ضمن كتاب لا يكون لها حكم المصحف والله سبحانه أعلم .

وأما اذا حمل كتاب فقه وفيه آيات من القرآن أو كتاب حديث فيه آيات أو دراهم أو ثوبا أو عمامة طرز بآيات أو طعاما نقش عليه آيات فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما أصحهما بالاتفاق جوازه . وقطع به امام الحرمين والبنغوى وجماعات ومنهم من قطع به في الثوب وخص الخلاف بالدراهم وعكسه المتولى فقطع بجواز مس كتاب الفقه وجعل الوجهين في مس ثوب أو خشبة أو حائط أو طعام أو دراهم عليها آيات . وكذا ذكر غيره الوجهين في مس الحائط أو الحلوى والخبز المنقوش بقرآن . والصحيح الجواز مطلقا لأنه ليس بمصحف ولا في معناه . قال المتولى وغيره : اذا لم نحرمة فهو مكروه وفيما قالوه نظر .

وقال الماوردي : الدراهم والدنانير المنقوشة بقرآن ضربان ضرب لا يتداوله الناس كثيرا ولا يتعاملون به غالبا كالتى عليها سورة الاخلاص وضرب يتداولونه كثيرا فالأول لا يجوز حمله وفي الثانى الوجهان . والمشهور في كتب الأصحاب اطلاق الوجهين بلا فرق بين المتداول وغيره . فالفرق غريب نقلا ضعيف دليلا ، قال القاضى حسين : ويجوز مس خاتم نقش بآيات وحمله ، ولعله فرعه على الصحيح والا فهو كالدراهم .

وأما اذا كان على موضع من بدنه نجاسة غير معفو عنها فان أصاب المصحف بموضع النجاسة فهو حرام بلا خلاف . وان أصابه بغيره فوجهان . الصحيح أنه لا يحرم وبه قطع الجمهور . وقال الصيمرى : يحرم وقد ذكر المصنف دليلهما . قال القاضى أبو الطيب : هذا الذى قاله الصيمرى مردود بالاجماع .

قال المتولى : اذا قلنا بالمذهب أنه لا يحرم فهو مكروه . وفيما قاله نظر .

وأما الصبى فان كان غير مميز لم يجز لوليه تمكينه من المصحف لئلا ينتهكه . وان كان مميزا فهل يجب على الولي والمعلم تكليفه الطهارة لحمل

المصحف واللوح ومنهما ؟ فيه وجهان مشهوران أحدهما عند الأصحاب لا يجب للمشفة . ونقله الماوردي عن أكثر الأصحاب ، وقطع القاضي حسين والمتولي به في اللوح ، وذكر الوجهين في المصحف ، وقطع الجرجاني بأنه لا يمنع من مس المصحف واللوح في المكتب ، والمشهور طرد الوجهين فيهما في المكتب وغيره ، وقول المصنف هل يجوز للصبيان ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يجوز . والثاني : يجوز ، وقد قال مثله القوراني وابن الصباغ والرويانى وهو تساهل ، فإن الصبي ليس مكلفا فكيف يقال هل يجوز له ؟ فيه وجهان والعبارة الصحيحة ما قدمناه والله أعلم .

(فرع) في مسائل « أحداها » أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث والأفضل أنه يتطهر لها ، قال امام الحرمين والغزالي في البسيط : ولا نقول قراءة المحدث مكروهة ، فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع الحدث .

« الثانية » : كتاب تفسير القرآن ان كان القرآن فيه أكثر ، كبعض كتب غريب القرآن حرم مسه وحمله وجها واحدا ، كذا ذكره الماوردي وغيره ونقله الرويانى عن الأصحاب ، وإن كان التفسير أكثر كما هو الغالب ففيه أوجه أصحها لا يحرم لأنه ليس بمصحف ، وبهذا قطع الدارمى وغيره .

والثاني : يحرم لتضمينه قرآنا كثيرا .

والثالث : ان كان القرآن متميزا عن التفسير بخط غليظ حمرة أو صفرة ونحو ذلك حرم والا فلا ، وبه قطع القاضي حسين وصاحبا المتولى والبغوى وضعفه غيرهم ، قال المتولى : وإذا لم يحرم كره ، وأما كتب القراءات فجعلها الشيخ نصر المقدسى ككتب الفقه وقطع هو بجوازها .

وأما كتب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطلق الماوردي والقاضى حسين والبغوى وغيرهم جواز مسها وحملها مع الحدث ، وقال المتولى والرويانى : يكره . والمختار ما قاله آخرون أنه ان لم يكن فيها شيء من القرآن جاز ، والأولى أن لا يفعل الا بطهارة ، وإن كان فيها قرآن فعلى الوجهين في كتب الفقه .

(الثالثة) يجوز للمحدث مس التوراة والانجيل وحملهما ، وكذا قطع به الجمهور وذكر الماوردي والرويانى فيه وجهين ؛ أحدهما لا يجوز ، والثانية قالا وهو قول جمهور أصحابنا يجوز لأنها مبدلة منسوخة .

قال المتولى : فان ظن أن فيها شيئا غير مبدل كره مسه ولا يحرم ؛ قال الرافعى : وحكم المنسوخ تلاوته من القرآن حكم التوراة .

(الرابعة) اذا كتب المحدث أو الجنب مصحفا نظر ان حمله أو مسه في حال كتابته حرم والا فالصحيح جوازه لأنه غير حامل ولا ماس ، وفيه وجه مشهور أنه يحرم . ووجه ثالث حكاه الماوردي أنه يحرم على الجنب دون المحدث .

(الخامسة) اذا كتب القرآن في لوح فله حكم المصحف فيحرم مسه وحمله على البالغ المحدث ، هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الأكثرون ، وفيه وجه مشهور أنه لا يحرم لأنه لا يراد للدوام بخلاف المصحف فعلى هذا يكره ، قاله في التتمة ، ولا فرق بين أن يكون المكتوب قليلا أو كثيرا فيحرم على الصحيح ، قال امام الحرمين : لو كان على اللوح آية أو بعض آية كتب للدراسة حرم مسه وحمله .

(السادسة) لا يجوز كتابة القرآن بشيء نجس ، ذكره البغوى وغيره ، قال البغوى وغيره : يكره نقش الشيطان والشياب بالقرآن وبأسماء الله تعالى . قال القاضى حسين والبغوى وغيرهما : واذا كتب قرآنا على حلوى وطعام فلا بأس بأكله . قال القاضى : فان كان على خشبة كره احراقها .

(السابعة) قال القاضى حسين وغيره : لا يجوز توسد المصحف ولا غيره من كتب العلم ، قال القاضى : الا أن يخاف عليه السرقة فيجوز ، وهذا الاستثناء فيه نظر ، والصواب منعه في المصحف وان خاف السرقة . قال القاضى حسين : ولا يمكن الصبيان من محو الألواح بالأقدام ولا يمكن المجنون والصبي الذى لا يميز من حمل المصحف لئلا ينتهكه .

(الثامنة) لو خاف المحدث على المصحف من حرق أو غرق أو وقوع نجاسة عليه أو وقوعه بيد كافر جاز أخذه مع الحدث . صرح به الدارمى

وغيره بل يجب ذلك صيانة للمصحف ولو لم يجد من يودعه المصحف وعجز عن الوضوء فله حمله مع الحدث . قال القاضي أبو الطيب : ولا يلزمه التيمم له لأنه لا يرفع الحدث وفيما قاله نظر . وينبغي أن يجب التيمم لأنه وإن لم يرفع الحدث فيسبح الصلاة ومس المصحف وحمله .

(التاسعة) قال القاضي حسين وغيره : يكره للمحدث حمل التعاويذ - يعنون الحروز - قال أبو عمرو بن الصلاح في الفتاوى : كتابة الحروز واستعمالها مكروه وترك تعليقها هو المختار . وقال في فتوى أخرى : « يجوز تعليق الحروز التي فيها قرآن على النساء والصبيان والرجال ويجعل عليها شمع ونحوه ويستوثق من النساء وشبههن بالتحذير من دخول الخلاء بها ، والمختار أنه لا يكره إذا جعل عليه شمع ونحوه لأنه لم يرد فيه نهى » ونقل ابن جرير الطبري عن مالك نحو هذا فقال : قال مالك « لا بأس بما يعلق على النساء الحيض ، والصبيان من القرآن إذا جعل في كن كقصة حديد أو جلد يخرز عليه » وقد يستدل للإباحة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الفرع كلمات : أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون » قال : وكان عبد الله بن عمرو يعلمهم من عقل من بنيه ومن لم يعقل كتبه فأعلقه عليه ، رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن .

(العاشرة) إذا تيمم المحدث تيمما صحيحا فله مس المصحف ، وإن كان لم يرتفع حدثه وكذا إذا توضأ من به حدث دائم كالاستحاضة فله مس المصحف وحمله ، وأما من لم يجد ماء ولا ترابا فيصل على حاله للضرورة ويحرم عليه مسه وحمله لعدم الضرورة .

(الحادية عشرة) اتفقوا على أنه لا يجوز المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه في أيديهم لحديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو » واتفقوا أنه يجوز أن يكتب اليهم الآية والآيتان وشبههما في أثناء كتاب الحديث أبي سفيان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

كتب الى هرقل عظيم الروم كتابا فيه : « يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم » الآية .

(الثانية عشرة) قال أصحابنا لا يمنع الكافر سماع القرآن ويمنع من المصحف وهل يجوز تعليمه القرآن ؟ ينظر - ان لم يرج اسلامه - لم يجوز ، وان رجي جاز في أصح الوجهين وبه قطع القاضى حسين ورجحه البغوى وغيره . والثانى : لا يجوز كما لا يجوز بيعه المصحف ، وان رجي اسلامه . قال البغوى : وحيث رآه معاندا لا يجوز تعليمه بحال ، وهل يمنع التعليم ؟ فيه وجهان حكاهما المتولى والرويانى وغيرهما أصحهما يمنع .

(الثالثة عشرة) أجمع العلماء على وجوب صيانة المصحف واحترامه ، فلو ألقاه والعياذ بالله فى قاذورة كفر ، وأجمعوا على استحباب كتابة المصحف وتحسين كتابته وتبيينها وإيضاحها وإيضاح الخط دون مشقة وتعليقه ، ويستحب نقط المصحف وشكله لأنه صيانة له من اللحن والتحريف ، وفى تذهيبه وتفضيذه خلاف سنذكره حيث ذكره المصنف والأصحاب فى باب زكاة الذهب والفضة ، وبيع المصحف وشراؤه جائز عندنا وفى كراهة بيعه وجهان المنصوص يكره ، وفيه مذاهب للسلف سنوضحها حيث ذكره المصنف فى باب ما يجوز بيعه ان شاء الله تعالى . وبيعه للكفار حرام ، وفى انعقاده قولان أصحهما لا ينعقد ، سنوضحه مع فروعه فى كتاب البيع ان شاء الله تعالى ، وأما آداب قراءة القرآن وتفضيلها على التسييح وتحسين الصوت بالقرآن ونحو ذلك فسنذكره موضعا ان شاء الله تعالى فى آخر باب ما يوجب الفصل فهو أليق به .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى من المصحف وحمله : مذهبنا تحريمهما ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وجمهور العلماء . وعن الحكم وحماد وداد : يجوز مسه وحمله وروى عن الحكم وحماد جواز مسه بظهر الكف دون بطنه . واحتجوا بأن النبى صلى الله عليه وسلم كتب الى هرقل كتابا فيه قرآن وهرقل محدث ، يمسه وأصحابه ، ولأن الصبيان يحملون الألواح محدثين بلا انكار ، ولأنه اذا لم تحرم القراءة فالس أولى ، وقاسوا

حملة على حملة في متاع . واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : (انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون تنزيل من رب العالمين ^(١)) فوصفه بالتنزيل ، وهذا ظاهر في المصحف الذي عندنا ، فان قالوا المراد اللوح المحفوظ لا يمسه الا الملائكة المطهرون ولهذا قال : يمسه بضم السين على الخبر ، ولو كان المصحف لقال يمسه بفتح السين على النهي ، فالجواب أن قوله تعالى : تنزيل ، ظاهر في ارادة المصحف فلا يحمل على غيره الا بدليل صحيح صريح ، وأما رفع السين فهو بلفظ الخبر ، كقوله : (لا تضار والدة بولدها) على قراءة من رفع .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه » باثبات الياء ، وظائره كثيرة مشهورة وهو معروف في العربية ، فان قالوا : لو أريد ما قلتم لقال لا يمسه الا المتطهرون ، فالجواب أنه يقال في المتوضىء مطهر ومتطهر واستدل أصحابنا بالحديث المذكور وبأنه قول على وسعد بن أبي وقاص وابن عمر رضی الله عنهم ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة .

والجواب عن قصة هرقل أن ذلك الكتاب كان فيه آية ولا يسمى مصحفاً ، وأبيح حمل الصبيان الألواح للضرورة ، وأبيحت القراءة للحاجة وعسر الوضوء لها كل وقت وحملة في المتاع لأنه غير مقصود ، وبالله التوفيق .

باب الاستطابة

الاستطابة والاستنجاء والاستجمار عبارات عن ازالة الخارج من السيلين عن مخرجه فلا استطابة والاستنجاء يكونان تارة بالماء وتارة بالأحجار . والاستجمار يختص بالأحجار مأخوذاً من الجمار وهي الحصى الصغار . وأما الاستطابة فسميت بذلك لأنها تطيب نفسه بازالة الخبث . قال الأزهري : يقال استطاب يستطيب فهو مستطيب ، وأطاب يطيب فهو مطيب اذا فعل ذلك .

وأما الاستنجاء فقال الأزهري : قال شمر : هو مأخوذ من نجوت الشجر وأنجيتها اذا قطعها كأنه يقطع الأذى عنه ، وقال ابن قتيبة : هو مأخوذ من

(١) الآية ٧٩ من سورة الواقعة .

النجوة وهي ما يرتفع من الأرض وكان الرجل إذا أراد قضاء الحاجة تستر
بنجوة قال الأزهرى : قول شمر أصح والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا أراد دخول الخلاء ومعه شيء عليه ذكر الله تعالى ، فالمستحب أن
ينحيه ، لما روى أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان إذا
دخل الخلاء وضع خاتمة » وإنما وضعه لأنه كان عليه محمد رسول الله) .

(الشرح) حديث أنس هذا مشهور ، رواه أبو داود وابن ماجه
والبيهقى وغيرهم في كتاب الطهارة ، والترمذى في اللباس والنسائي في
الزينة وضعه أبو داود والنسائي والبيهقى ، قال أبو داود : هو منكر ، وإنما
يعرف عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه »
وقال النسائي : هذا الحديث غير محفوظ وخالفهم الترمذى فقال : حديث
حسن صحيح غريب .

وقوله : وإنما وضعه — الى آخره — هو من كلام المصنف لا من الحديث
ولكنه صحيح ، ففي الصحيحين « أن نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم كان :
محمد رسول الله » ويقال خاتم وخاتم بكسر التاء وفتحها وخاتام وخيتام أربع
لغات ، والخلاء بالمد وهو الموضع الخالى ، وقوله كان إذا دخل الخلاء أى
أراد الدخول .

(وأما حكم المسألة) فاتفق أصحابنا على استحباب تنحية ما فيه ذكر الله
تعالى عند ارادة دخول الخلاء ولا تجب التنحية ، ومن صرح بأنه مستحب
المصنف وشيخه القاضى أبو الطيب فى تعليقه ، والمحاملى فى كتبه الثلاثة وابن
الصباغ والشيخ نصر المقدسى فى كتبه الثلاثة الانتخاب والتهذيب والكافى
وآخرون .

قال المتولى والرافعى وغيرهما لا فرق فى هذا بين أن يكون المكتوب عليه
درهما ودينارا أو خاتما أو غير ذلك ، وكذا إذا كان معه عوذة ، وهى الحروز
المعروفة . استحجب أن ينحيه صرح به المتولى وآخرون وألحق الغزالى فى
الاحياء والوسيط بذكر الله تعالى اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال امام الحرمين لا يستحب شيئاً عليه اسم معظم ولم يتعرض الجمهور لغير ذكر الله تعالى ، وفي اختصاص هذا الأدب بالبيان وجهان ، قال الشيخ أبو حامد في تعليقه يختص ، وقطع الجمهور بأنه يشترك فيه البيان والصحراء وهو ظاهر كلام المصنف وصرح به المحاملي وغيره . وإذا كان معه خاتم ، فقد قلنا ينزعه قبل الدخول فلو لم ينزعه سهواً أو عمداً ودخل قليل : يضم عليه كفه لئلا يظهر .

قال ابن المنذر : ان لم ينزعه جعل فسه مما يلي بطن كفه ، وحكى ابن المنذر عن جماعة من التابعين ابن المسيب والحسن وابن سيرين ، الترخيص في استصحابه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب ان يقول اذا دخل الخلاء باسم الله لقوله صلى الله عليه وسلم : « ستر ما بين عورات أمتي وأعين الجن باسم الله ») .

(الشرح) هذا الحديث رواه الترمذى وغيره من رواية على رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ستر ما بين الجن وعورات بنى آدم اذا دخل الكنيف أن يقول باسم الله » قال الترمذى : اسناده ليس بالقوى . والستر بكسر السين الحجاب ، قال ابن السكيت يقال : ما دون ذلك الأمر ستر وما دونه حجاب ، وما دونه وجاح بمعنى واحد ، والوجاح بواو مفتوحة وجيم ثم ألف ثم جاء مهملة ، وقوله : باسم الله هكذا يكتب باسم بالألف ، وانما تحذف الألف من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكرارها ، كذا علله أهل الأدب والمصنفون في الخط وفيه نظر ، وقوله : اذا دخل أى أراد الدخول وهذا الأدب متفق على استحبابه ويستوى فيه الصحراء والبيان صرح به المحاملي والأصحاب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب ان يقول « اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث » لما روى انس رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء قال ذلك) .

(الشرح) حديث أنس هذا رواه البخاري ومسلم ، قال الخطابي : الخبث بضم الباء جماعة الخبيث والخبائث جمع الخبيثة يريد ذكر الشياطين واثمهم قال : وعامة المحدثين يقولون : خبث ، وهو غلط والصواب الضم ، وهذا الذي غلطهم الخطابي فيه ليس بغلط بل انكار تسكين الباء وشبهه غلط ، فان التسكين في هذا وشبهه جائز تخفيفا بلا خلاف عند أهل النحو والتصريف ، وهو باب معروف عندهم فمن ذلك كتب ورسل وعنق وأشباهها مما هو على ثلاثة أحرف مضموم الأول والثاني ، ولعل الخطابي أراد أنه ليس ساكنا في الأصل ، ولم يرد انكار الاسكان تخفيفا ، ولكن عبارته موهمة ، وقد صرح جماعة من أئمة هذا الفن باسكان الباء منهم أبو عبيد القاسم بن سلام امام هذا الفن ، واختلف الذين رووه ساكن الباء في معناه فقيل : الخبث الشر ؛ وقيل : الكفر ، وقيل : الشيطان . والخبائث : المعاصي .

قال ابن الأعرابي : الخبث في كلام العرب المكروه ، فان كان من الكلام فهو الشتم ، وان كان من الملل فهو الكفر ؛ وان كان من الطعام فهو الحرام ، وان كان من الشراب فهو الضار .

وقوله : اذا دخل الخلاء أى اذا أراد دخوله وكذا جاء مصرحا به في رواية للبخاري ، وهذا الذكر مجمع على استحبابه ، وسواء فيه البناء والصحراء ؛ وقول المصنف يقول : باسم الله ويقول : اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث ، فيه اشارة الى أنه يستحب أن يقدم التسمية وهكذا صرح به امام الحرمين والغزالي والرويانى والشيخ نصر وصاحبها العدة والبيان وآخرون ، وقد جاء في رواية من حديث أنس هذا : « باسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث » ويخالف هذا التعوذ في الصلاة والقراءة فانه يقدم على البسملة لأن التعوذ هناك للقراءة - والبسملة من القرآن - فقدم التعوذ عليها بخلاف هذا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويقول : اذا خرج غفرانك الحمد لله الذى اذهب عني الازى وعافاني لما روي (١) أبو ذر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من

(١) في النسخة المطبوعة من الملهذ (لما روى أبو داود رضى الله عنه) وهو خطأ فاحش (ط) .

الخلاء قال : « الحمد لله الذي اذهب عني الازى وعافاني » وروت عائشة رضى الله عنها قالت : ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخلاء الا قال : « غفرانك » .

(الشرح) حديث أبى ذر هذا ضعيف رواه النسائي في كتابه (عمل اليوم والليلة) من طرق بعضها مرفوع وبعضها موقوف على أبى ذر واسناده مضطرب غير قوى ورواه ابن ماجه عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم باسناد ضعيف .

قال الترمذى : لا يعرف في هذا الباب الا حديث عائشة ، وأما حديث عائشة فصحيح رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه ، ورواه النسائي في اليوم والليلة ، قال الترمذى : حديث حسن ، ولفظ روايتهم كلهم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الغائط قال « غفرانك » وبين هذا اللفظ ولفظ المصنف تفاوت لا يخفى لكن المقصود يحصل ، جاء في الذى يقال عقب الخروج أحاديث كثيرة ليس فيها شيء ثابت الا حديث عائشة المذكور وهذا مراد الترمذى بقوله لا يعرف في الباب الا حديث عائشة والله أعلم .

« وغفرانك » منصوب بتقدير أسألك غفرانك أو اغفر غفرانك ، والوجهان مقولان في قول الله تعالى : (غفرانك ربنا) والأول أجود ، واختاره الخطابى وغيره ، قال الخطابى : وقيل في سبب قول النبى صلى الله عليه وسلم هذا الذكر في هذا الموطن قولان .

أحدهما : أنه استغفر من ترك ذكر الله تعالى حال ليشه على الخلاء ، وكان لا يهجر ذكر الله تعالى الا عند الحاجة .

والثانى : أنه استغفر خوفا من تقصيره في شكر نعمة الله تعالى التى أنعمها عليه فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه ، فرأى شكره قاصرا عن بلوغ هذه النعمة ، فتداركه بالاستغفار ، وقولها : (خرج من الغائط) أى الموضع الذى يتغوط فيه ، قال أهل اللغة : أصل الغائط المكان المطمئن كانوا يأتونه للحاجة ، فكنوا به عن نفس الحدث ، كراهة لاسمه ، ومن عادة العرب التعفف في ألفاظها ، واستعمال الكنايات في كلامها وصون الألسن مما تصان الأبصار

والأسماع عنه وهذا الذي ذكره المصنف متفق على استحبابه ويشترك فيه البناء والصحراء صرح به المحاملى وغيره والله أعلم .

وأبو ذر اسمه جندب بفتح الدال وضمها ابن جنادة بالضم ، وقيل فى اسمه أقوال آخر أسلم بمكة فى أول الأمر رابع أربعة وقيل خامس خمسة ومناقبه كثيرة مشهورة وزهده من المشهورات ، توفى بالربذة سنة اثنتين وثلاثين ، وقد بسطت أحواله فى تهذيب الأسماء رضى الله عنه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب أن يقدم فى الدخول رجله اليسرى ، وفى الخروج اليمنى لأن اليسار للأذى واليمنى لما سواه) .

(الشرح) اليسار بفتح الياء وكسرهما لغتان الفتح أفصح عند الجمهور ، وخالفهم ابن دريد ، وهذا الأدب متفق على استحبابه وهذه قاعدة معروفة ، وهى أن ما كان من التكريم بدىء فيه باليمنى وخلافه باليسار ، وقد قدمت هذه القاعدة بأمثلتها ودلائلها من الأحاديث الصحيحة فى باب صفة الوضوء فى فصل غسل اليد وفى اختصاص هذا الأدب بالبنیان وجهان .

أحدهما — وبه قطع امام الحرمين والغزالي — يختص ، وهو ظاهر كلام المصنف وكثيرين ، وأصحهما لا يختص . صرح به المحاملى فى كتبه وغيره ، ونقله الرافعى عن الأكثرين ، قال : فيقدم فى الصحراء رجله اليسرى إذا بلغ موضع جلوسه وإذا فرغ قدم اليمنى فى انصرافه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان فى الصحراء أبعد لما روى المغيرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان إذا ذهب الى الفائط أبعد » ويستتر عن العيون بشيء لما روى أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من أتى الفائط فليستتر ، فإن لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستتر به ») .

(الشرح) حديث المغيرة صحيح رواه أحمد بن حنبل والدارمى فى مسنديهما ، وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم بأسانيد

صحیحة • قال الترمذی هو حدیث حسن صحیح • وعن المغيرة أيضا قال : كنت مع النبی صلی الله علیه وسلم فی سفر فقال « یا مغيرة خذ الاداة ، فأخذتها ، فانطلق رسول الله صلی الله علیه وسلم حتی تواری عنی فقصی حاجته » رواه البخاری ومسلم •

وعن جابر أن النبی صلی الله علیه وسلم « كان اذا أراد البراز انطلق حتی لا یراه أحد » رواه أبو داود وابن ماجه باسناد فيه ضعف یسر ، وسکت علیه أبو داود ، فهو حسن عنده ، وأما حدیث أبی هريرة فحسن ، رواه أحمد والدارمی وأبو داود وابن ماجه بأسانید حسنة • وعن عبد الله بن جعفر رضی الله عنهما قال « كان أحب ما استتر به النبی صلی الله علیه وسلم هدف أو حائش نخل » رواه مسلم ، والحائش بالحاء المهملة والشین المعجمة ، وهو الحائط ، والكثيب بالثاء المثناة ، قطعة من الرمل مستطيلة محدودة تشبه الربوة ، وهذان الأدبان متفق علی استحبابهما ، وجاء فیهما أحادیث كثيرة جمعتها فی جامع السنة ، قال الرافعی وغيره : ویحصل هذا التستر بأن یكون فی بناء مسقف أو محوط یمكن سقفه ، أو یجلس قریبا من جدار وشبهه ، ولیکن الساتر قریبا من آخره الرحل ، ولیکن ینه وینه ثلاث أذرع فأقل ، ولو أناخ راحلته وتستر بها ، أو جلس فی وهدة أو نهر أو أرحی ذیله حصل هذا الغرض والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا یستقبل القبلة ولا یستدبرها لما روی أبو هريرة رضی الله عنه أن النبی صلی الله علیه وسلم قال : « اذا ذهب احدکم الى الفائط فلا یستقبل القبلة ولا یستدبرها لفائط ولا بول » ویجوز ذلك فی البیان لما روت عائشة رضی الله عنها أن ناسا كانوا یكرمون استقبال القبلة بفروجهم ، فقال رسول الله صلی الله علیه وسلم : « أو قد فعلوها حولوا بمقعدتی الى القبلة » ولأن فی الصحراء خلقا من الملائكة والجن یصلون فیستقبلهم بفرجه ، ولیس ذلك فی البیان) •

(الشرح) حدیث أبی هريرة صحیح رواه الشافعی فی مسنده ، وفی الأم باسناده الصحیح بهذا اللفظ المذكور فی الكتاب ، ورواه مسلم فی صحیحه دون قوله : لفائط ولا بول ، ورواه البخاری ومسلم من رواية أبی أيوب ،

ووقع في المذهب لغائط باللام . وقد روى هذا الحديث لغائط وبغائط ، باللام وبالباء ، وكلاهما صحيح . وأما حديث عائشة فرواه أحمد بن حنبل وابن ماجه واسناده حسن ، لكن أشار البخاري في تاريخه في ترجمة خالد بن أبي الصلت الى أن فيه علة . وقوله صلى الله عليه وسلم « أو قد فعلوها » هو بفتح الواو ، وهى واو العطف ، وهو استفهام توبيخ وتقريع .

قال الواحدى في تفسير قول الله تعالى (أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون ^(١)) انما جعل الاستفهام للتوبيخ لأنه يقتضى الاقرار ، بما الاقرار به فضيحة كما يقتضى الاستفهام الاخبار عن المستفهم عنه ، والمقدمة بفتح الميم ، وهى موضع القعود لقضاء حاجة الانسان .

(اما حكم المسألة) فمذهبنا أنه يحرم استقبال القبلة واستدبارها يقول أو غائط في الصحراء ، ولا يحرم ذلك في البنيان ، ودليله ما ذكره المصنف مع ما سذكره في فروع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى .

قال أصحابنا الخراسانيون وجماعة من العراقيين منهم صاحب الشامل : انما يجوز الاستقبال والاستدبار في البنيان بشرط أن يكون بينه وبين الجدار ونحوه ثلاث أذرع فما دونها ، ويكون الجدار ونحوه مرتفعا قدر مؤخرة الرجل ، فان زاد ما بينهما على ثلاث أذرع أو قصر الجدار عن مؤخرة الرجل فهو حرام ، الا اذا كان في بيت بنى لذلك فلا حرج فيه . قالوا : ولو كان في الصحراء وتستر بشيء على ما ذكرناه من الشرطين زال التحريم ، فلا اعتبار بالسائر وعدمه . فحيث وجد السائر بالشرطين حل في البناء والصحراء وحيث فقد أحد الشرطين حرم في الصحراء والبناء . وذكر الماوردي والرويانى وجهين ، (أحدهما) هذا (والثانى) يحل في البناء مطلقا بلا شرط ويحرم في الصحراء مطلقا ، وان قرب من السائر . والصحيح الأول .

قال أصحابنا : ولا فرق في السائر بين الجدار والدابة والوهدة وكثيب الرمل ونحو ذلك . ولو أرخى ذيله في قبالة القبلة فهل يحصل به السترة فيه

(١) الآية ١٧٠ من سورة البقرة وقد وردت في الاصل هكذا (أو لو كانوا لا يعقلون .. الخ) ط.

وجهان ، حكاهما امام الحرمين وغيره (أحدهما) لا يحصل لأنه لا يعد ساترا (وأصحهما) يحصل لأن المقصود أن لا يستقبل ولا يستدير بسوءته ، وهذا المقصود يحصل بالذيل ، وهذا الثاني قطع الفوراني وآخرون وصحه الامام والغزالي في البسيط وحيث جوزنا الاستقبال - قال المتولي : يكره ، وقال امام الحرمين : اذا كان في بيت يعد مثله ساترا لم يحرم الاستقبال والاستديار ، لكن الأدب أن يتوقاهما ويهيئ مجلسه مائلا عنهما ولم يتعرض الجمهور للكرهه التي ذكرها المتولي ، والمختار أنه لا كراهه ، للأحاديث التي سندكرها ان شاء الله تعالى ، لكن الأدب والأفضل الميل عن القبلة اذا أمكن بلا مشقة ، والله أعلم .

(فرع) اذا تجب استقبال القبلة واستدبارها حال خروج البول والغائط ، ثم أراد استقبالها حال الاستنجاء ، فمقتضى مذهبنا وإطلاق أصحابنا جوازه ، لأن النهي ورد في استقبالها واستدبارها ببول أو غائط ، وهذا لم يفعله . ونقل الروياني في الحلية جوازه عن أبي حنيفة قال : وهو صحيح يحتمله مذهبنا ، ولا كراهه أيضا في اخراج الريح الى القبلة لما ذكرناه والله أعلم .

(فرع) قال العبدري من أصحابنا في كتابه الكفاية . يجوز عندنا الجماع مستقبل القبلة ومستدبرها في البناء والصحراء ، قال : وبه قال أبو حنيفة وأحمد وداود ، واختلف فيه أصحاب مالك ، فجوزه ابن القاسم وكرهه ابن حبيب ، ونقل غير العبدري من أصحابنا أيضا أنه لا كراهه فيه عندنا ، لأن الشارع ورد في البول والغائط ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : لا يحرم استقبال بيت المقدس ببول ولا غائط ، ولا استدباره لا في البناء ولا في الصحراء . قال المتولي وغيره ولكنه يكره . ونقل الروياني عن الأصحاب أيضا أنه يكره لكونه كان قبلة .

وأما حديث معقل بن أبي معقل الأسدي رضي الله عنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقبل القبليتين ببول أو غائط » رواه أحمد بن حنبل وأبو داود وابن ماجه وغيرهم واسناده جيد ، ولم يضعفه أبو داود ،

فأجاب عنه أصحابنا بجوابين لتقدمي أصحابنا ، (أحدهما) أنه نهى عن استقبال بيت المقدس حيث كان قبله ، ثم نهى عن الكعبة حين صارت قبله فجمعهما الراوى . قال صاحب الحاوى : هذا تأويل أبى اسحاق المروزي وأبى على بن أبى هريرة (والثانى) المراد بالنهى أهل المدينة لأن من استقبل بيت المقدس وهو فى المدينة استدبر الكعبة ، وإن استدبره استقبلها ، والمراد بالنهى عن استقبالها النهى عن استقبال الكعبة واستدبارها . قال صاحب الحاوى : هذا تأويل عن بعض المتقدمين ، فهذان تأويلان مشهوران للأصحاب ، ولكن فى كل واحد منهما ضعف ، والظاهر المختار أن النهى وقع فى وقت واحد ، وأنه عام لكليتهما فى كل مكان ، ولكنه فى الكعبة نهى تحريم فى بعض الأحوال على ما سبق ، وفى بيت المقدس نهى تنزيه ولا يمتنع جمعهما فى النهى وإن اختلف معناه ، وسبب النهى عن بيت المقدس كونه كان قبله فبقيت له حرمة الكعبة . وقد اختار الخطابى هذا التأويل .

فان قيل : لم حملتموه فى بيت المقدس على التنزيه ؟ قلنا : للاجماع فلا نعلم من يعتد به حرمة . والله أعلم .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى استقبال القبلة واستدبارها يقول أو غائط . هى أربعة مذاهب :

(أحدها) مذهب الشافعى أن ذلك حرام فى الصحراء جائز فى البنيان على ما سبق ، وهذا قول العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبى ومالك واسحاق ورواية عن أحمد .

(والمذهب الثانى) يحرم ذلك فى الصحراء والبناء وهو قول أبى أيوب الأنصارى الصحابى ومجاهد والنخعي والثوري وأبى ثور ورواية عن أحمد .

(والثالث) يجوز ذلك فى البناء والصحراء وهو قول عروة بن الزبير وربيعة وداود الظاهرى .

(والرابع) يحرم الاستقبال فى الصحراء والبناء ، ويحل الاستدبار فيهما وهو رواية عن أبى حنيفة وأحمد .

واحتج لمن حرم مطلقا بحديث أبي أيوب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بيول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا » قال أبو أيوب : « فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحنرف ونستغفر الله » رواه البخارى ومسلم .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا جلس أحدكم على حاجة فلا يستقبلن القبلة ولا يستدبرها » رواه مسلم .

وعن سلمان رضى الله عنه قال « فهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة لغائط أو بول » رواه مسلم ، قالوا ولأنه إنما منع لحرمة القبلة وهذا موجود فى البناء كالصحراء ولأنه لو كفى الحائل لجاز فى الصحراء ، فان بيننا وبين الكعبة أودية وجبال وأبنية .

واحتج أصحابنا عليهم بحديث عائشة المذكور فى الكتاب وبحديث ابن عمر رضى الله عنهما قال « رقيت على ظهر بيت فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا على لبنتين مستقبلا بيت المقدس مستدبرا الكعبة » رواه البخارى ومسلم .

وعن جابر رضى الله عنه قال « نهى نبى الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بيول فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها » حديث حسن ، رواه أحمد وأبو داود والترمذى ، وهذا لفظهما ، قال الترمذى : حديث حسن .

وعن مروان الأصفر قال « رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبلا القبلة ، ثم جلس بيول إليها فقلنا يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن هذا ؟ قال بلى انما نهى عن ذلك فى الفضاء ، فإذا كان بينك وبين القبلة شئ يسترك فلا بأس » رواه أبو داود والدارقطنى والحاكم أبو عبد الله فى المستدرک على الصحيحين وقال : هو صحيح على شرط البخارى ، ولأنه تلحقه المشقة فى اجتناب القبلة فى البناء دون الصحراء ، فان قالوا : خصوا الجواز بمن لحقه مشقة ، قلنا : الرخصة ترد لسبب ، ثم تعم كالقصر ، ولأن الأحاديث تعارضت فى المنع والجواز فوجب الجمع بينهما ويحصل الجمع بينهما بما قلناه فانها جاءت على فقه ولا تكاد تحصل بغيره .

وأما الجواب عن الأحاديث التي احتجوا بها ، فهو أنها محمولة على من كان بالصحراء للجمع بين الأحاديث ، وأما قول أبي أيوب رضى الله عنه فنحرف ونستغفر الله تعالى فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنه شك في عموم النهى فاحتاط بالاستغفار .

والثاني : أن هذا مذهبه ، ولم ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم صريحا ، وقد خالفه غيره من الصحابة ، كما سبق ، وأما قولهم المنع لحرمة القبلة وما بعده فجوابه أن الشرع ورد بالفرق على ما قدمناه فلا يلتفت الى قياس ومعنى يخالفه .

ومع هذا فالفرق ظاهر فإن المشقة تلحق في البناء دون الصحراء .

واحتج من أباح مطلقا بحديثي جابر وعائشة قالوا : وهما ناسخان للنهى قالوا : ولأن الأحاديث تعارضت فرجعنا الى الأصل .

واحتج أصحابنا بأن الأحاديث السابقة صحيحة فلا يجوز الفأؤها بل يجب الجمع بينها فجمعنا بينها واستعملناها ولم نعطل شيئا منها .

وأما قولهم : ناسخان فخطأ لأن النسخ لا يصار اليه الا اذا تعذر الجمع ولم يتعذر هنا وأما من جوز الاستدبار - دون الاستقبال - فمحجوج بالأحاديث الصحيحة المصرحة بالنهى عنهما جميعا والله أعلم .

(فرع) قول المصنف : ولأن في الصحراء خلقا من الملائكة والجن يصلون ، هكذا قاله أصحابنا واعتمدوه ، ورواه البيهقي بأسناد ضعيف عن الشعبي التابى من قوله وهو تعليل ضعيف فانه لو قعد قريبا من حائط واستقبله ووراءه فضاء واسع جاز بلا شك صرح به امام الحرمين والبغوى وغيرهما ويدل عليه ما قدمناه عن ابن عمر أنه أناخ راحلته وبأل إليها فهذا يبطل هذا التعليل فانه لو كان صحيحا لم يجر في هذه الصورة ، فانه مستدبر الفضاء الذى فيه المصلون ، ولكن التعليل الصحيح أن جهة القبلة معظمة ، فوجب صيانتها في الصحراء ، ورخص فيها في البناء للمشقة ، وهذا التعليل اعتمدته القاضى حسين والبغوى والرويانى وغيرهم ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ») .

(الشرح) حديث ابن عمر ضعيف رواه أبو داود والترمذي وضعفاه .

وهذا الأدب مستحب بالاتفاق وليس بواجب كذا صرح به الشيخ أبو حامد وابن الصباغ والمتولي وغيرهم ، ومعناه إذا أراد الجلوس للحاجة لا يرفع ثوبه عن عورته - في حال قيامه - بل يصبر حتى يدنو من الأرض . ويستحب أيضا أن يسبل ثوبه إذا فرغ قبل اتصابه ، صرح به الماوردي في الاقناع وهذا كله إذا لم يخف تنجس ثوبه ، فإن خافه رفع قدر حاجته والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويرتاد موضعا للبول فإن كانت الأرض الأصلية دقها بعود أو حجر حتى لا يترشش عليه البول لما روى أبو موسى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله) .

(الشرح) حديث أبي موسى ضعيف رواه أحمد وأبو داود عن رجل عن أبي موسى ، وقوله فليرتد أي يطلب موضعا لينا ، وأبو موسى هو عبد الله ابن قيس الأشعري منسوب إلى الأشعر جد القبيلة ، توفي أبو موسى ببكة ، وقيل بالكوفة سنة خمسين وقيل إحدى وخمسين وقيل أربع وأربعين وهو ابن ثلاث وستين ومناقبه مشهورة ، وقد ذكرتها في التهذيب .

وهذا الأدب متفق على استحبابه ، قال أصحابنا : يطلب أرضا لينة ترابا أو رملا فإن لم يجد إلا أرضا صلبة دقها بحجر ونحوه لئلا يترشش عليه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره أن يبول قائما من غير عذر ، لما روى عن عمر رضي الله عنه ، أنه قال « ما بليت قائما منذ أسلمت ») ولأنه لا يأمن أن يترشش عليه ولا يكره ذلك

لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أتى سباطة قوم فبال قائما لعله بمأبضيه » .

(الشرح) أما الأثر المذكور عن عمر رضى الله عنه ، فذكره الترمذى فى كتابه تعليقا لا مسندا ، وروى ابن ماجه والبيهقى عن عمر أنه قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبول قائما فقال : يا عمر لا تبل قائما ، فما بلت بعد قائما » لكن اسناده ضعيف .

وروى عن جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبول الرجل قائما » رواه ابن ماجه والبيهقى وضعفه البيهقى وغيره ويفنى عن هذا حديث عائشة رضى الله عنها قالت « من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما فلا تصدقوه ، ما كان يبول الا قاعدا » رواه أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم واسناده جيد وهو حديث حسن .

وأما الحديث الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم « أتى سباطة قوم فبال قائما » فصحيح رواه البخارى ومسلم من رواية حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما والذي فى الصحيحين « أتى سباطة قوم فبال قائما » وأما قوله : لعله بمأبضيه فرواه البيهقى من رواية أبى هريرة لكن قال : لا تثبت هذه الزيادة ، وذكر الخطابى ثم البيهقى فى سبب بوله صلى الله عليه وسلم قائما أوجها .

(أحدها) قالا وهو المروى عن الشافعى رحمه الله : أن العرب كانت تستشفى بالبول قائما لوجع الصلب فنرى أنه كان به صلى الله عليه وسلم اذ ذاك وجع الصلب قال القاضى حسين فى تعليقه . وصار هذا عادة لأهل هراة يبولون قياما فى كل سنة مرة احياء لتلك السنة .

(والثانى) أنه لعله بمأبضيه .

(والثالث) أنه لم يجد مكانا يصلح للقعود ، فاحتاج الى القيام اذا كان الطرف الذى يليه عاليا مرتقعا ويجوز وجه رابع أنه لبيان الجواز .

وأما السباطة فبضم السين وهى ملقى التراب والكناسة ونحوها . تكون بفناء الدور مرفقا للقوم ، قال الخطابى : ويكون ذلك فى الغالب سهلا لينا

مثالاً يخذ فيه البول ، ولا يرجع على البائل ، وأما المئبض ، فهزمة ساكنة بعد الميم ثم باء موحدة مكسورة ثم ضاد معجمة ، ويجوز تخفيف الهزمة بقلبها ألفاً كما في رأس وأشياحه ، والمئبض باطن الركبة من الآدمي وغيره ، وجمعه مآبض بالمد ، كمسجد ومساجد ، وأما بوله صلى الله عليه وسلم في سبالة القوم ، فيحتمل أوجهها . (أظهرها) أنه علم أن أهلها يرضون ذلك ولا يكرهونه ، ومن كان هذا حاله جاز البول في أرضه .

(الثاني) أنها لم تكن مختصة بهم بل كانت بفناء دورهم للناس كلهم فأضيفت إليهم لقربها منهم .

(الثالث) أنهم أذنوا لمن أراد قضاء الحاجة فيها بصريح الاذن أو بمعناه ، والله أعلم .

(اما حكم المسألة) فقال أصحابنا : يكره البول قائماً بلا عذر كراهة تنزيه ولا يكره للمذر وهذا مذهبنا ، وقال ابن المنذر : اختلفوا في البول قائماً فثبت عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن عمر وسهل بن سعد أنهم بالوا قياماً ، وروى ذلك عن علي وأنس وأبى هريرة ، وقعله ابن سيرين وعروة ، وكرهه ابن مسعود والشعبي وإبراهيم بن سعد وكان إبراهيم بن سعد لا يقبل شهادة من بال قائماً . قال وقال مالك : ان كان في مكان يتطير اليه من البول شيء فمكروه ، وان كان لا يتطير فلا كراهة ؛ قال ابن المنذر : البول جالساً أحب الى وقائماً مباح وكل ذلك ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره أن يبول في ثقب أو سرب لما روى عبد الله بن سرجس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن البول في حجر » ولأنه ربما خرج عليه ما يفسده أو يرد عليه البول) .

(الشرح) حديث ابن سرجس صحيح رواه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم بالأسانيد الصحيحة وفي رواياتهم زيادة ، قالوا لقتادة الراوي عن ابن سرجس : ما تكره من البول في حجر ؟ فقال كان يقال انها مساكن الجن ،

والثقب بفتح الثاء وضما لغتان تقدمتا في باب صفة الوضوء في فصل غسل اليد ، والفتح أفصح وأشهر ، والسرب بفتح السين والراء .

فالثقب ما استدار وهو الجحر المذكور في الحديث والسرب ما كان مستطيلا وعبد الله بن سرجس وهو بصرى ، وأبوه سرجس بفتح السين المهملة وكسر الجيم وآخره سين أخرى ، لا ينصرف .

وهذا الذي قاله المصنف من الكراهة متفق عليه ، وهي كراهة تنزيه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره أن يبول في الطريق والظل والموارد ، لما روى معاذ رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اتقوا الملاعن الثلاثة : البراز في الموارد ، وقارعة الطريق ، والظل ») .

(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقى باسناد جيد ، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اتقوا اللعائن ، قالوا وما اللعائن يا رسول الله ؟ قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم » وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من سل سخيمته على طريق عامر من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » رواه البيهقى ، السخيمة بفتح السين المهملة وكسر الخاء المعجمة هى الغائط ، والملاعن مواضع اللعن جمع ملعنة ، كمقبرة ومجزرة موضع القبر والجزر . وأما اللعائن في رواية مسلم فهما صاحبا اللعن أى الذى يلعنهما الناس كثيرا .

وفي رواية أبي داود اللعائن ، ومعناه الأمران الجالبان للعن ، لأن من فعلهما لعنه الناس في العادة ، فلما صار سببا للعن أضيف الفعل اليهما .

قال الخطابى : وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون ، فالتقدير اتقوا الملعون فاعلها وأما الموارد فقال الخطابى وغيره هى طرق الماء واحداها مورد ، قالوا : والمراد بالظل مستظل الناس الذى اتخذوه مقبلا ومناخا ينزلونه أو يقعدون

تحتة ، قالوا وليس كل ظل يمنع قضاء الحاجة تحتة ، فقد قعد النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته تحت حائش النخل . ثبت ذلك في صحيح مسلم ، وللحائش ظل بلا شك .

وأما البراز ، فقال الخطابي : هو هنا بفتح الباء وهو الفضاء الواسع من الأرض كنوا به عن قضاء الحاجة كما كنوا عنه بالخلاء ، ويقال تبرز الرجل اذا تغوط كما يقال تخلى ، قال : وأهل الحديث يروونه البراز بكسر الباء وهو غلط . هذا كلام الخطابي . وقال غيره : الصواب البراز بكسر الباء وهو الغائط نفسه ، كذا ذكره أهل اللغة فإذا كان البراز بالكسر في اللغة هو الغائط ، وقد اعترف الخطابي بأن الرواة نقلوه بالكسر تعين المصير اليه ، فحصل أن المختار كسر الباء ، وقد بسطت الكلام في هذه اللفظة في تهذيب الأسماء واللغات .

وأما قارة الطريق فأعلاه ، قاله الأزهرى والجوهري وغيرهما ، وقيل صدره وقيل ما برز منه ، والطريق يذكر ويؤنث لغتان مشهورتان تقدم بياهما . وأما معاذ الراوى فهو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو الأنصارى المدنى من كبار الصحابة وفقهائهم ، ومن أعلمهم بالأحكام شهد بدرا وسائر المشاهد ، وأسلم وله ثمان عشرة سنة ، توفى سنة ثمان عشرة شهيدا فى طاعون عمواس بفتح العين والميم وهى قرية بالأردن من الشام وقبره بغور بيسان ، ومناقبه كثيرة مشهورة ، رضى الله عنه .

وهذا الأدب وهو اتقاء الملاعن الثلاث ، متفق عليه ، وظاهر كلام المصنف والأصحاب أن فعل هذه الملاعن أو بعضها مكروه كراهة تنزيه لا تحریم ، وينبغى أن يكون محرما لهذه الأحاديث ، ولما فيه من إيذاء المسلمين ، وفى كلام الخطابي وغيره إشارة الى تحريره والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره ان يبول فى مساقط الثمار لانه يقع عليه فينجس) .

(الشرح) هذا الذى ذكره متفق عليه ، ولا فرق بين الشجر المباح والذى يسلكه ولا بين وقت الثمر وغير وقته لأن الموضع يصير نجسا ، فمتى

وقع الثمر تنجس وسواء البول والغائط ، وانما اقتصر المصنف على البول اختصارا وتنبيها للدنى على الأعلى وانما لم يقولوا بتحريم ذلك ، لأن تنجس الثمار به غير متيقن .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره أن يتكلم لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتهم يتحدثان ، فإن الله تبارك وتعالى يعقت على ذلك ») .

(الشرح) هذا الحديث حسن رواه أحمد وأبو داود وغيرهما بإسناد حسن ، ورواه الحاكم في المستدرک وقال : هو حديث صحيح ، وفي رواية للحاكم قال أبو سعيد : قال النبي صلى الله عليه وسلم « في المتفطين أن يتحدثا فإن الله يمقت على ذلك » ومعنى يضربان الغائط يأتيانه . قال أهل اللغة : يقال ضربت الأرض إذا أتيت الخلاء ، وضربت في الأرض إذا سافرت . وقوله صلى الله عليه وسلم كاشفين ، كذا ضبطناه في كتب الحديث وفي المذهب وهو منصوب على الحال ، ووقع في كثير من نسخ المذهب كاشفان بالالف وهو صحيح أيضا ، خبر مبتدأ محذوف أي وهما كاشفان والأول أضوب والمقت البغض ، وقيل : أشد البغض ، وقيل : تيب فاعل ذلك .

وأبو سعيد الخدري سعد بن مالك ، تقدم بيانه في آخر صفة الوضوء ، وهذا الذي ذكره المصنف من كراهة الكلام على قضاء الحاجة متفق عليه . قال أصحابنا : ويستوى في الكراهة جميع أنواع الكلام ، ويستثنى مواضع الضرورة بأن رأى ضريرا يقع في بئر ، أو رأى حية أو غيرها تقصد انسانا أو غيره من المحترمات فلا كراهة في الكلام في هذه المواضع بل يجب في أكثرها ، فإن قيل : لا دلالة في الحديث المذكور لما ادعاه المصنف لأن الذم لمن جمع كل الأوصاف المذكورة في الحديث . قلنا ما كان بعض موجبات المقت لاشك في كراهته ، ويؤيده الرواية التي قدمناها عن الحاكم والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره أن يرد السلام أو يحمد الله تعالى إذا عطس ، أو يقول مثل ما يقول المؤمن . لأن النبي صلى الله عليه وسلم سلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى توهما ثم قال : كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهر ») .

(الشرح) هذا الحديث صحيح لكن المصنف لم يذكره على وجه فقوت المقصود منه ، وموضع الدلالة . روى المهاجر بن قنفذ رضى الله عنه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلمت عليه فلم يرد على حتى توضأ ثم اعتذر الى فقال : انى كرهت أن أذكر الله تعالى الا على طهر . أو قال : على طهارة » . رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة . وفي رواية البيهقي « فسلمت عليه وهو يتوضأ فلم يرد على » وهذه الرواية قريبة مما ذكره المصنف . وقوله صلى الله عليه وسلم « كرهت أن أذكر الله الا على طهر » هذه الكراهة بمعنى ترك الأولى لا كراهة تنزيه . واحتج غير المصنف بحديث ابن عمر رضى الله عنهما قال « مر رجل بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلم عليه فلم يرد عليه » رواه مسلم وعن جابر : « أن رجلا مر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلم عليه . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأيتنى على مثل هذه الحالة فلا تسلم على فانك ان فعلت ذلك لم أرد عليك » رواه ابن ماجه . وهذا الذى ذكره المصنف من كراهة رد السلام وما بعده متفق عليه عندنا وكذا التسبيح وسائر الأذكار .

قال البغوى فى شرح السنة : فان عطس على الخلاء حمد الله تعالى فى نفسه ، قاله الحسن والشعبي والنخعي وابن المبارك . قال البغوى : يحمد الله تعالى فى نفسه هنا وفى حال الجماع . ثم هذه الكراهة التى ذكرها المصنف والأصحاب كراهة تنزيه لا تحريم بالاتفاق . وحكى ابن المنذر الكراهة عن ابن عباس وعطاء ومعبد الجهنى وعكرمة . وعن النخعي وابن سيرين قالا : لا بأس به قال ابن المنذر : وترك الذكر أحب الى ولا أوثم من ذكر . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب ان يتكىء على رجله اليسرى لما روى سراقه بن مالك رضى الله عنه قال : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتينا الخلاء أن نتوكأ على اليسرى » ولأنه أسهل فى قضاء الحاجة) .

(الشرح) هذا الحديث ضعيف رواه البيهقي عن رجل عن أبيه عن

سراقة قال « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أجدنا الخلاء أن يعتمد اليسرى وينصب اليمنى » وسراقة هو أبو سفيان سراقة بن مالك بن جعشم بضم الجيم ، واسكان العين المهملة وضم الشين المعجمة وفتحها المدلجى توفي سنة أربع وعشرين رضى الله عنه ، وقوله يتكىء ويتوكأ بهمز آخرهما وهذا الأدب مستحب عند أصحابنا ، واحتجوا فيه بما ذكره المصنف ، وقد بينا أن الحديث لا يحتج به فيبقى المعنى ويستأنس بالحديث والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يطيل القعود لأنه روى عن لقمان عليه السلام أنه قال : طول القعود على الحاجة تتجع منه الكبد ، وياخذ منه الباسور ، فاقصد هونا وأخرج) .

(الشرح) هذا الأدب مستحب بالاتفاق ولقمان هو الحكيم الذى قال الله تعالى فيه (ولقد آتينا لقمان الحكمة ^(١)) قال أبو اسحاق الثعلبى المفسر : اتفق العلماء على أنه كان رجلاً صالحاً حكيماً ولم يكن نبياً ، الا عكرمة فافترد وقال : كان نبياً وقوله تتجع أوله تاء مشناة فوق . ويجوز بالمشناة تحت والجيم مفتوحة - يقال تجعت تتجع كمرضت تمرض والكبد - بفتح الكاف وكسر الباء ، ويجوز تسكين الباء مع فتح الكاف وكسرها ، كما سبق فى قطائره والباسور ضبطناه فى المذهب بالباء والسين ، وفيها ثلاث لغات ذكرهن الجوهري وغيره باسور بالباء والسين وناسور بالنون وناصور بالنون والصاد . وهى علة فى مقعدة الانسان ، وقوله : هونا هو مقصور غير منون تصغير هونى كجبلى تأنيث الأهون ، والمشهور فيه الهونا كالدينيا ، وقد قيل هونا كما قد قيل دينياً ^(٢) والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واذا بال تهنئ حتى يخرج ان كان هناك شيء ، ويمسح ذكره مع مجامع العروى ثم ينثره) .

(١) الآية ١٢ من سورة لقمان .

(٢) قلت : خير لقمان لا أصل له ، والعمل به على سبيل الأدب كما يقول الإمام النووي لا على سبيل الطب فإنه لا علاقة بين الكبد والقعود لقضاء الحاجة كما لا علاقة لذلك بالباسور والله أعلم .

(الشرح) قوله ينتره - بفتح أوله وضم ثالثه - والتر جذب بجفاء
كذا قاله أهل اللغة واستتر إذا جذب بقية بوله عند الاستنجاء ، قال الشافعي
رحمه الله في الأم • يستبرئ البائل من البول لئلا يقطر عليه قال « وأحب
إلي أن يقيم ساعة قبل الوضوء وينتر ذكره » هذا لفظ نصه ، وكذا قال
جماعات يستحب أن يصبر ساعة يعنون لحظة لطيفة •

وقال الماوردي والرويانى وغيرهما : يستحب أن ينتر ثلاثا مع التنح ،
وقال جماعة منهم الرويانى : ويمشى بعدم خطوة أو خطوات •

وقال امام الحرمين ويهتم بالاستبراء فيمكث بعد انقطاع البول ويتنح
قال وكل أعرف بطبعه قال والتر ما ورد به الخبر وهو أن يمر اصبعاً ليخرج
بقية ان كانت ، والمختار : أن هذا يختلف باختلاف الناس ، والمقصود أن يظن
أنه لم يبق في مجرى البول شيء يخاف خروجه ، فمن الناس من يحصل له
هذا المقصود بأدنى عصر ومنهم من يحتاج الى تكراره ومنهم من يحتاج الى
تنح ومنهم من يحتاج الى مشى خطوات ، ومنهم من يحتاج الى صبر لحظة
ومنهم من لا يحتاج الى شيء من هذا وينبغي لكل أحد أن لا ينتهى الى حد
الوسوسة •

قال أصحابنا : وهذا الأدب وهو التر والتنح ونحوهما مستحب ، فلو
تركه فلم ينتر ولم يعصر الذكر واستنجد عقيب انقطاع البول ثم توضأ
فاستجأه صحيح ووضوءه كامل لأن الأصل عدم خروج شيء آخر قالوا :
والاستنجاء يقطع البول فلا يبطل استجأؤه ووضوءه الا أن يتيقن خروج
شيء •

واحتج جماعة في هذا الأدب بما روى يزداد ، وقيل ازداد بن فساة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا بال أحدكم فليتر ذكره ثلاث مرات »
رواه أحمد وأبو داود في المراسيل وابن ماجه والبيهقى وافقوا على أنه
ضعيف •

وقال الأكثرون : هو مرسل ، ولا صحة ليزداد ، ومن نص على أنه
لا صحة له البخارى في تاريخه وأبو حاتم الرازى وابنه عبد الرحمن وأبو

داود وأبو أحمد بن عدى الحافظ وغيره ، وقال يحيى بن معين وغيره لا نعرف
يزداد فالتعويل على المعنى الذى ذكره الأصحاب ، ويزداد بزاي ثم دال مهملة
ثم ألف ثم ذال معجمة ، وفساة بالفاء والسين المهملة المخففة وبالد .

(فسر) قال أصحابنا : يكره حشو الذكر بقطنة ونحوها ، وصرح
به المتولى والرويانى والرافعى ونقله الرويانى عن الأصحاب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب ان لا يستنجى بالماء فى موضع قضاء الحاجة لما روى عن
عبد الله بن مغفل رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبولن
أحدكم فى مستحبه ثم يتوضأ فيه ، فان عامة الوسواس منه ») .

(الشرح) هذا الحديث حسن رواه أحمد وأبو داود والترمذى
والنسائى وغيرهم بإسناد حسن ، وروى حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن
رجل صحب النبى صلى الله عليه وسلم كما صحبه أبو هريرة رضى الله عنه
قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمتشط أحداً كل يوم أو يبول
فى مغسله » رواه أحمد وأبو داود والنسائى والبيهقى وإسناده صحيح .

قال الخطابى : المستحم المغتسل سمي مستحماً مشتقاً من الحميم وهو
الماء الحار الذى يغتسل به . وعبد الله بن مغفل ، بغير معجمة مفتوحة ثم فاء
مشددة مفتوحة كنيته أبو سعيد ، وقيل أبو عبد الرحمن ، وقيل أبو زياد وهو
ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة بيعة الرضوان توفى
سنة ستين رضى الله عنه .

واتفق أصحابنا على أن المستحب أن لا يستنجى بالماء فى موضع قضاء
الحاجة لئلا يترشش عليه وهذا فى غير الأخلية المتخذة لذلك .

أما المتخذ لذلك كالمרחاض فلا بأس فيه لأنه لا يترشش عليه ولأن فى
الخروج منه الى غيره مشقة ، وقول المصنف والأصحاب : لا يستنجى بالماء فى
موضعه ، احتراز من الاستنجاء بالأحجار . فان شرطه أن لا ينتقل عن موضعه
كما سنوضحه ان شاء الله تعالى .

(فرع) في مسائل تتعلق بأداب قضاء الحاجة (أحداها) قال أصحابنا لا بأس بالبول في أثناء لما روت عائشة رضى الله عنها قالت « يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم أوصى الى على رضى الله عنه ، لقد دعى بالطست ليبول فيها فانخنس فمات ، وما أشعر به » هذا حديث صحيح رواه النسائي وابن ماجه والبيهقى في سننهم ، والترمذى في كتاب الشرائع هكذا ، ورواه البخارى ومسلم في صحيحهما بمعناه ، قالوا : قالت فدعى بالطست ولم تقل ليبول فيها وهو محمول على الرواية الصحيحة الصريحة في البول ، والطست بالسين المهملة وهى مؤنثة .

وعن أميمة بنت رقيقة رضى الله عنها قالت « كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه ويضعه تحت السرير » رواه أبو داود والنسائي والبيهقى ولم يصفوه وأميمة ورقيقة ، بضم أولهما ، ورقيقة بقافين .

وقولها : من عيدان هو - بفتح العين المهملة - وهى النخل الطوال المتجردة الواحدة عيدانة .

الثانية : يحرم البول في المسجد في غير أثناء ، وأما في الأثناء ففيه احتمالان لابن الصباغ ذكرهما في باب الاعتكاف .

أحدهما : الجواز كالقصد والحجامة في أثناء .

والثانى : التحريم لأن البول مستقبح فزعه المجد منه ، وهذا الثانى هو الذى اختاره الشافعى وغيره ، وهو الأصح المختار وجزم به صاحب التمهيد في باب الاعتكاف ، ونقله العبدى في باب الاعتكاف عن الأكثرين .

الثالثة : يحرم البول على القبر ويكره البول بقربه .

الرابعة : قال أصحابنا : يكره البول في الماء الراكد قليلا كان أو كثيرا لحديث جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يبال في الماء الراكد » رواه مسلم . وفى الصحيحين نحوه من رواية أبى هريرة رضى

الله عنه . وأما الجارى فان كان قليلا كره ، وان كان كثيرا لا يكره ، هكذا قاله جماعة من أصحابنا وفيه نظر ، وينبغى أن يحرم البول في القليل مطلقا لأنه ينجسه ويتلفه على نفسه وعلى غيره ، وأما الكثير الجارى فلا يحرم لكن الأولى اجتنابه ، ومما ينهى عنه التغوط بقرب الماء ، صرح به الشيخ نصر في الانتخاب ، والكافي وهو واضح داخل في عموم النهى عن البول في الموارد .

الخامسة : قال أصحابنا : يكره استقبال الريح بالبول لثلا يرده عليه فيتنجس بل يستدبرها هذا هو المعتمد في كراهته ، وأما الحديث المروى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره البول في الهواء فضيف بل قال الحافظ أبو أحمد بن عدى : انه موضوع ، وجاء عن حسان ابن عطية التابعى قال : يكره نلرجل أن يسول في هواء وأن يتغوط على رأس جبل .

السادسة : قال أصحابنا يستحب أن يهيم أحجار الاستنجاء قبل جلوسه ، لحديث عائشة رضى الله عنها ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار » حديث حسن رواه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه والدارقطنى وغيرهم .

قال الدارقطنى : اسناده حسن صحيح فهذا هو المعتمد ، وأما ما احتج به جماعة من أصحابنا من حديث « اتقوا الملاعن وأعدوا النبل » فليس بثابت فلا يحتج به ، والنبل - بضم النون وفتح الباء الموحدة - الأحجار الصغرة . السابعة : لا يجوز أن يسول على ما منع الاستنجاء به لحرمة كالعظم ، وسائر المطعومات .

الثامنة : قال امام الحرمين والغزالي والبغوى وآخرون : يستحب أن لا يدخل الخلاء مكشوف الرأس ، قال بعض أصحابنا فان لم يجد شيئا وضع كفه على رأسه ويستحب أن لا يدخل الخلاء حافيا ، ذكره جماعة منهم أبو العباس بن سريج في كتاب الأقسام .

وروى البيهقى باسناده حديثا مرسلا ، أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان اذا دخل الخلاء لبس خذاه وغطى رأسه » وروى البيهقى أيضا عن

عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء غطى رأسه واذا أتى أهله غطى رأسه » لكنه ضعيف ، قال البيهقي : وروى في تغطية الرأس عند دخول الخلاء عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، وهو صحيح عنه ، قلت : وقد اتفق العلماء على أن الحديث المرسل والضعيف والموقوف يتسامح به في فضائل الأعمال ويعمل بمقتضاه وهذا منها .

التاسعة : قال صاحب البيان وغيره : يستحب لمن هو على قضاء الحاجة أن لا ينظر الى فرجه ولا الى ما يخرج منه ولا الى السماء ولا يعبث بيده .

العاشرة : قال المصنف في التنبيه وكثيرون من أصحابنا يستحب أن لا يستقبل الشمس ولا القمر ، واستأنسوا فيه بحديث ضعيف ، وهو مخالف لاستقبال القبلة في أربعة أشياء .

أحدها : أن دليل القبلة صحيح مشهور ودليل هذا ضعيف بل باطل ، ولهذا لم يذكره المصنف ، ولا كثيرون ولا الشافعي ، وهذا هو المختار لأن الحكم بالاستحباب يحتاج الى دليل ، ولا دليل في المسألة .

الثاني : يفرق في القبلة بين الصحراء والبناء كما سبق ، ولا فرق هنا ، صرح به المحاملي وآخرون .

الثالث : النهى في القبلة للتحريم وهنا للتنزيه .

الرابع : أنه في القبلة يستوى الاستقبال والاستدبار ، وهنا لا بأس بالاستدبار وانما كرهوا الاستقبال ، هذا هو الصحيح المشهور ، وبه قطع المصنف في التنبيه والجمهور وقال الصيمري وأبو العباس الجرجاني في كتابه الشافي : يكره الاستدبار أيضا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والاستنجاء واجب من البول والغائط لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وليستنح بثلاثة احجار » ولأنها نجاسة لا تلحق المشقة في ازالتها غالبا فلا تصح الصلاة معها كسائر النجاسات) .

(الشرح) حديث أبي هريرة هذا صحيح رواه الشافعي وأبو داود
غيرهما بأسانيد صحيحة ، وسأذكره بكلامه إن شاء الله تعالى .

قوله : « وليستنج » هو هكذا بالواو معطوف على ما قبله ، كما سأذكره
بكلامه إن شاء الله تعالى . وقول المصنف « لا تلحقه المشقة في إزالتها »
احتراز من دم البراغيث ونحوه . وقوله « فلم تصح الصلاة معها » عبارة
حسنة ، فانه لو قال فوجب إزالتها لا تنقض بنجاسه على ثوب لا يصلى فيه ،
والغائط معروف وتقدم في هذا الباب بيان أصله .

(اما حكم المسألة) فالاستنجاء واجب عندنا من البول والغائط وكل
خارج من أحد السيلين نجس ملوث ، وهو شرط في صحة الصلاة ، وبه قال
أحمد وإسحاق وداود وجمهور العلماء ورواية عن مالك . وقال أبو حنيفة :
هو سنة ، وهو رواية عن مالك ، وحكاها القاضي أبو الطيب وابن الصباغ
والعبدري وغيرهم عن المزني وجعل أبو حنيفة هذا أصلا للنجاسات ، فما كان
منها قدر درهم بغلى غفى عنه وإن زاد فلا ، وكذا عتده في الاستنجاء إن زاد
الخارج على درهم وجب وتعين الماء ولا يجزيه الحجر ولا يجب عنده
الاستنجاء بالحجر .

واحتجوا بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من استجمر
فليوتر من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج » رواه الدارمي وأبو داود
وابن ماجه ، وهو حديث حسن ، ولأنها نجاسة لا تجب إزالة أثرها فكذا
عينها كدم البراغيث ، ولأنه لا تجب إزالتها بالماء فلم يجب غيره ، وقال المزني :
ولأننا أجمعنا على جواز مسحها بالحجر فلم تجب إزالتها كالمنى .

واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم « إنما أنا لكم مثل الوالد ، فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل
القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول وليستنج بثلاثة أحجار ، ونهى عن الروث
والرمة وأن يستنجي الرجل يمينه » حديث صحيح رواه الشافعي في مسنده
وغيره بأسناد صحيح ، ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه في سننهم
بأسانيد صحيحة بمعناه ، قال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار : قال

الشافعي في القديم : هو حديث ثابت • وعن سلمان رضي الله عنه قال :
« نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستنجي أحدا بأقل من ثلاثة
أحجار » رواه مسلم •

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا ذهب
أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيع بهن ، فانها تجزى
عنه » حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني ،
وقال اسناده حسن صحيح • واحتج الأصحاب بحديث ابن عباس أن النبي
صلى الله عليه وسلم « مر بقبرين فقال : انهما يعذبان وما يعذبان في كبير •
أما أحدهما فكان يشي بالنميمة وأما الآخر فكان لا يستنزه من بوله »
وروى « لا يستبرى » رواه البخاري ومسلم وفي الاستدلال به نظر •

واحتجوا من القياس بما ذكره المصنف ، والجواب عن حديثهم أنه
لا حرج في ترك الايتار ، وهو محمول على الايتار الزائد على ثلاثة أحجار
جمعا بينه وبين باقي الأحاديث الصحيحة لحديث سلمان وغيره •

والجواب عن قياسهم على دم البراغيث أن ذلك مشقة عظيمة بخلاف
أصل الاستنجاء ، ولهذا تظاهرت الأحاديث الصحيحة على الأمر بالاستنجاء ،
ولم يرد خبر في الأمر بإزالة دم البراغيث • وقياس المزني على المنى لا يصح
لأنه طاهر والبول نجس ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان خرجت منه حصاة او دودة لا رطوبة معها ، ففيه قولان • (أحدهما)
يجب الاستنجاء لأنها لا تغلو من رطوبة (والثاني) لا يجب ، وهو الأصح لأنه
خارج من غير رطوبة ، فاشبه الريح) •

(الشرح) هذان القولان مشهوران ، وحكاها بعض الأصحاب عن
الجامع الكبير ، وخالف الغزالي وشيخه وشيخ الأصحاب ، فنقلوهما
وجهين والصواب قولان ، والصحيح منهما عند المصنف والجمهور لا يجب ،
واختاره المزني وقال امام الحرمين : الأصح الوجوب ، ولو خرج المعتاد يابسا
كبرة لا رطوبة معها ، فهي كالحصاة لا يجب الاستنجاء على الصحيح ، كذا

صرح به الشيخ أبو محمد في الفروق والقاضي حسين وابن الصباغ والشاشي
والبغوي وجماعات ، وقطع به أبو العباس بن سريج في كتاب الأقسام .

وقول المصنف : فأشبهه الريح ، كذا قاسه الأصحاب ، وأجمع العلماء على
أنه لا يجب الاستنجاء من الريح والنوم ولمس النساء والذكر . وحكى عن
قوم من الشيعة أنه يجب ، والشيعة لا يعتد بخلافهم .

قال الشيخ نصر في الانتخاب : ان استنجى لشيء من هذا فهو بدعة ،
وقال الجرجاني : يكره الاستنجاء من الريح ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستنجى قبل أن يتوضأ ، فإن توضأ ثم استنجى صح الوضوء ، وإن
تيمم ثم استنجى لم يصح التيمم . وقال الربيع : فيه قول آخر أنه يصح .
قال أبو إسحاق : هذا من كيسه ، والأول هو المنصوص عليه في الأم ، ووجهه
أن التيمم لا يرفع الحدث وإنما تستباح به الصلاة من نجاسة النجوى ، فلا
تستباح مع بقاء المانع ، ويخالف الوضوء فإنه يرفع الحدث فجواز أن يرفع
الحدث والمانع قائم ، وإن تيمم وعلى بدنه نجاسة في غير موضع الاستنجاء ففيه
وجهان : (أحدهما) أنه كنجاسة النجوى (والثاني) أنه يصح التيمم لأن
التيمم لا تستباح به الصلاة من هذه النجاسة ، فصح فعله مع وجودها بخلاف
نجاسة النجوى) .

(الشرح) إذا توضأ أو تيمم قبل الاستنجاء ثم استنجى بالحجر أو
بالماء لا فإعلى يده خرقة أو نحوها بحيث لا يمس فرجه ، فقد نص الشافعي
رحمه الله في البويطي : أنه يصح وضوءه ولا يصح تيممه ، ونقل المزني في
المنثور عن الشافعي في صحة التيمم والوضوء جميعاً قولين .

ونقل ابن القاص أنه يصح الوضوء وفي التيمم قولان . ونقل الربيع أنه
لا يصح التيمم ، قال : وفيه قول آخر أنه يصح فحصل في المسألتين ثلاثة
أقوال : (أحدها) يصح الوضوء والتيمم (والثاني) لا يصحان : (والثالث)
يصح الوضوء ولا يصح التيمم . وهذا الثالث هو الصحيح عند الأصحاب ،
وقطع به أكثر المتقدمين والمتأخرين وصححه الباقر قال القاضي أبو الطيب :
غلط من ذكر الخلاف في الوضوء . وقال امام الحرمين نقل الخلاف في

الوضوء بعيد جدا ، ولولا أن المزني نقله في المنثور عن الشافعي لما عدته من المذهب .

وقال الشيخ أبو حامد : قال أصحابنا : هذا الذي ذكره الربيع في صحة التيمم ليس بمذهب الشافعي . وقال المحاملي غلط أصحابنا الربيع في ذلك وهذا معنى قول المصنف : قال أبو اسحاق : هذا من كيس الربيع وهو بكسر الكاف ، معناه : ليس هذا منصوبا للشافعي ، بل الربيع خرج من عند نفسه . وأما قول صاحب الإبانة : الأصح صحة التيمم فغلط مخالف للأصحاب ونصوص الشافعي والدليل ، أما إذا كان على موضع من بدنه نجاسة في غير موضع الاستنجاء فتيمم قبل إزالتها ففي صحة التيمم الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران ونقل ابن الصباغ أن الشافعي نص في الأم على أنه لا يصح تيممه حتى يزيلها . واختلف الأصحاب في الأصح فصحح الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ والشيخ نصر والشاشي وآخرون من العراقيين بطلان التيمم . وصحح امام الحرمين والبعقوي صحته وبه قطع أبو على الطبري في الافصاح ، ودليله ما ذكره المصنف .

وقال امام الحرمين : ولأنه لا خلاف أنه لو تيمم وهو مكشوف العورة صح تيممه ، وإن كان هذا التيمم لا يستعقب اباحة الصلاة حتى يستر عورته . وذكر القاضي أبو الطيب نحو هذا . وهذا الذي أورده من ستر العورة اشكال قوى . ويمكن الفرق بأن ستر العورة أخف من إزالة النجاسة ، ولهذا تصح الصلاة مع العرى بلا إعادة بخلاف النجاسة ، والله أعلم .

ثم صورة المسألة أن يكون مع هذا التيمم من الماء ما يكفي لإزالة النجاسة من غير زيادة ، كذا صورها امام الحرمين وغيره وهو الصواب ، وتتصور أيضا فيمن تيمم لجراحة أو مرض ، بحيث لا يجب استعمال الماء في الحدث ويجب في النجس لقلته . وقال البغوي : الوجهان فيمن ليس معه ما يغسل به النجاسة ، فأما من معه ما يكفي للنجاسة فلا يصح تيممه قبل إزالتها ، والصواب ما سبق .

ولو تيمم وليس عليه نجاسة ، ثم حدثت نجاسة وقلنا النجاسة المقارنة تمنع صحة التيمم ففى الحادثة وجهان حكاهما الرويانى . قال : وهما كالوجهين فيما اذا تيمم ثم ارتد ، لأن النجاسة تمنع الصلاة كالردة .

وقال القاضى حسين : ان تيمم علما بالنجاسة صح تيممه لأن طلبه الماء للتيمم يكفيه له وللنجاسة ، وان تيمم وعليه نجاسة لا يعلمها أو حدثت بعد التيمم بطل التيمم لأنه يجب طلب ماء لازالتها والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واذا اراد الاستنجاء نظرت - فان كانت النجاسة بولا أو غائطا ولم تجاوز الموضع المعتاد - جاز الماء والحجر ، والأفضل ان يجمع بينهما لأن الله تعالى اثنى على اهل قباء ، فقال سبحانه وتعالى « فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين (١) » فسألهم النبي صلى الله عليه وسلم عما يصنعون ، فقالوا نتبع الحجارة الماء . فان اراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل لأنه أبلغ في الانقاء ، وان اراد الاقتصار على الحجر جاز لما روت عائشة رضى الله عنها قالت « بال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عمر خلفه بكوز من ماء ، فقال ما هذا يا عمر ؟ فقال ماء نتوضأ به ، فقال ما أمرت ، كلما بليت أن اتوضأ ، ولو فعلت لكان سنة » ولأنه قد يتلى بالخارج في مواضع لا يلحق الماء فيها ، فسقط وجوبه) .

(الشرح) أما حديث عائشة فرواه أبو داود وابن ماجه والبيهقى في سننهم ، وهو حديث ضعيف ، والمراد بالوضوء هنا الاستنجاء بالماء . وقوله : لكان سنة أى واجبا لازما . ومعناه : لو واطبت على الاستناء بالماء لصار طريقة لى يجب اتباعها .

وأما حديث أهل قباء فروى فيه عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « نزلت هذه الآية في أهل قباء (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) وكانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية » . رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم ولم يضعفه أبو داود لكن اسناده ضعيف فيه يونس بن الحرث قد ضعفه الأكثرون وإبراهيم بن أبى ميمونة . وفيه جهالة .

(١) الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

وعن عويم بن ساعد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم في مسجد قباء فقال « إن الله قد أحسن عليكم الثناء في الطهور فما هذا الطهور الذي تطهرون به ؟ قالوا والله يا رسول الله ما نعلم شيئا إلا أنه كان لنا جيران من اليهود يفسلون أدبارهم فغسلنا كما غسلوا » رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة في صحيحه . وعن جابر وأبي أيوب وأنس رضى الله عنهم قالوا : نزلت هذه الآية « فيه رجال يحبون أن يتطهروا » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا معشر الأنصار قد أتني الله عليكم في الطهور فما طهوركم ؟ قالوا : نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستجى بالماء . فقال هو ذلك فعليكموه » رواه ابن ماجه والدارقطنى والبيهقى وفي رواية للبيهقى « فما طهوركم ؟ قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهل مع ذلك غيره ؟ قالوا لا ، غير أن أحدها إذا خرج من الغائط أحب أن يستجى بالماء قال : هو ذلك فعليكموه » واسناد هذه الرواية ورواية ابن ماجه وغيره اسناد صحيح إلا أن فيه عتبه بن أبى حكيم وقد اختلفوا في توثيقه فوثقه الجمهور ولم يبين من ضعفه سبب ضعفه ، والجرح لا يقبل إلا مفسرا فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية ، فهذا الذى ذكرته من طرق . الحديث هو المعروف في كتب الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء ، وليس فيها ذكر الجمع بين الماء والأحجار .

وأما قول المصنف : قالوا تتبع الحجارة الماء ، فكذا يقوله أصحابنا وغيرهم في كتب الفقه والتفسير ، وليس له أصل في كتب الحديث ، وكذا قال الشيخ أبو حامد في التعليق أن أصحابنا رووه قال : ولا أعرفه ، فإذا علم أنه ليس له أصل من جهة الرواية فيمكن تصحيحه من جهة الاستنباط ، لأن الاستنجاء بالحجر كان معلوما عندهم بفعله جميعهم ، وأما الاستنجاء بالماء فهو الذى انفردوا به فلهذا ذكر ولم يذكر الحجر لأنه مشترك بينهم وبين غيرهم ولكونه معلوما ، فإن المقصود بيان فضلهم الذى أثنى الله تعالى عليهم بسببه ، ويؤيد هذا قولهم : إذا خرج أحدها من الغائط أحب أن يستجى بالماء ، فهذا يدل على أن استنجاءهم بالماء كان بعد خروجهم من الخلاء ، والعادة جارية بأنه لا يخرج من الخلاء إلا بعد التمسح بماء أو حجر ، وهكذا

المستحب أن يستنجى بالحجر في موضع قضاء الحاجة ويؤخر الماء الى أن ينتقل الى موضع آخر والله أعلم .

وقباء - بضم القاف ، يذكر ويؤنث وفيه لفتان المد والقصر . قال الخليل : مقصور ، وقال الأثرون : مدود ، ويجوز فيها أيضا الصرف وتركه ، والأفصح الأشهر مده وتذكيره وصرفه - وهو قرية على ثلاثة أميال من المدينة ، وقيل أصله اسم بئر هناك ، وثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور قباء كل سبت راكبا وماشيا ويصلى فيه والله أعلم .

(وأما حكم المسألة) فقال أصحابنا : يجوز الاقتصار في الاستنجاء على الماء ويجوز الاقتصار على الأحجار ، والأفضل أن يجمع بينهما فيستعمل الأحجار ثم يستعمل الماء فتقديم الأحجار لتقل مباشرة النجاسة واستعمال الماء ثم يستعمل الماء ليظهر المحل طهارة كاملة فلو استنجى أولا بالماء لم يستعمل الأحجار بعده لأنه لا فائدة فيه ، صرح به الماوردي وآخرون وهو واضح ، وإن أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل لأنه يطهر المحل ، ولا فرق في جواز الاقتصار على الأحجار - بين وجود الماء وعدمه - ولا بين الحاضر والمسافر والصحيح والمريض - هذا مذهبنا وبه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم .

وحكى ابن المنذر عن سعد بن أبي وقاص وحذيفة وابن الزبير رضي الله عنهم أنهم كانوا لا يرون الاستنجاء بالماء ، وعن سعيد بن المسيب قال ما فعل ذلك إلا النساء وقال عطاء : غسل الدبر محدث ؛ قال القاضي أبو الطيب وغيره قالت الزيدية والقاسمية من الشيعة : لا يجوز الاستنجاء بالأحجار مع وجود الماء .

فأما سعيد وموافقه فكلامهم محمول على أن الاستنجاء بالماء لا يجب أو أن الأحجار عندهم أفضل ؛ وأما الشيعة فلا يمتد بخلافهم ومع هذا فهم محجوجون بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاستنجاء بالأحجار وأذن فيه وفعله ، وقد سبقت جملة من الأحاديث وسنذكر الباقي في مواضعها إن شاء الله تعالى .

وأما الدليل على جوازه بالماء فأحاديث كثيرة صحيحة مشهورة منها
حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم « يأتي الخلاء فأتبعه أنا وغلما
بداوة من ماء فيستنجي بها » رواه البخاري ومسلم .

وعن عائشة أنها قالت لنسوة « من أزواجكن أن يستنجوا بالماء فاني
استحييهم وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله » حديث صحيح رواه
أحمد والترمذي والنسائي وآخرون ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وعن أبي هريرة : كان النبي صلى الله عليه وسلم « اذا أتى الخلاء أتيته
بماء في ركوة فاستنجلي ثم مسح يده على الأرض ثم أتيته بآء آخر فتوضأ »
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي ، ولم يضعفه أبو داود ولا غيره
بإسناده صحيح الا أن فيه شريك بن عبد الله القاضي وقد اختلفوا في
الاحتجاج به وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرنا .

قال الخطابي : وزعم بعض المتأخرين أن الماء مطعوم فلهذا كره الاستنجاء
به سعد وموافقوه وهذا قول باطل منابذ للأحاديث الصحيحة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان اراد الاختصار على الحجر لزمه امران : (احدهما) ان يزيل المين
حتى لا يبقى الا اثر لاصق لا يزيله الا الماء (والثاني) ان يستوفي ثلاث مسحات
لما روى أن رجلا قال لسلمان رضي الله عنه « انه علمكم نبيا كل شيء حتى
الخراة ؟ قال : أجل نهانا ان نجترىء باقل من ثلاثة أحجار) فان استنجلي
بحجر له ثلاثة أحرف اجزاء لان القصد عند المسحات وقد وجد ذلك) .

(الشرح) حديث سلمان رواه مسلم في صحيحه ووقع في المذهب
« نهانا أن نجترىء » والذي في مسلم نستنجلي بدل نجترىء وفي رواية لمسلم
قال : « ولا يستنجلي أحدكم بدون ثلاثة أحجار » وقوله الخراة - هي بكسر
الخاء وبالد .

قال الخطابي : هي أذب التخلي والقعود عند الحاجة وسلمان الراوي هو
أبو عبد الله سلمان الفارسي الأصهباني ، من فضلاء الصحابة وفقهائهم
وزهادهم وعبادهم ومناقبه أكثر من أن تحصر وهو مولى النبي صلى الله عليه

وسلم توفي بالمداخن سنة ست وثلاثين ، وقيل سبع وعمر عمرا طويلا جدا ،
واتفقوا على أنه عاش مائتين وخمسين سنة ، واختلفوا في الزيادة عليها فقيل
ثلثمائة وخمسين ، وقيل غير ذلك والله أعلم .

(واما حكم المسألة) فمن اقتصر على الحجر لزمه أمران :

أحدهما : أن يزيل العين حتى لا يبقى الا أثر لاصق لا يزيله الا الماء
هكذا نص عليه الشافعي في الأم ومختصر المزني بهذا اللفظ ، وكذا قاله
الأصحاب في كل الطرق الا الصيمري وصاحبه صاحب الحاوي فقال : اذا
بقى ما لا يزول بالحجر ويزول بصغار الخزف والخرق فقيه وجهان .

أحدهما : وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وقول أكثر الأصحاب تجب ازالته
لأنها ممكنة بغير الماء .

والثاني : وهو قول بعض المتقدمين لا يجب لأن الواجب الازالة بالأحجار
وقد أزال ما يزول بالأحجار ، ورجح الروياني هذا الثاني وهو الصواب ، لأن
الشرع لم يكلفه غير الأحجار ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة المصرفة
باجزاء الأحجار .

(الثاني) أنه يلزمه ثلاث مسحات وان حصل الانقاء بمسحة واحدة ، نص
عليه الشافعي في الأم ، واتفق عليه جماهير الأصحاب في كل الطرق .

وحكى الحناطى - بالحاء المهملة والنون - وصاحب البيان والرافعي
وجها أنه اذا حصل الانقاء بحجر كفاه وهذا شاذ ضعيف ، والصواب وجوب
ثلاث مسحات مطلقا ، ثم هو مخير بين المسح بثلاثة أحجار أو بحجر له ثلاثة
أحرف ، هكذا نص عليه الشافعي في الأم وغيره ، واتفق عليه الأصحاب
وفرقوا بينه وبين من رمى الجمار في الحج ، بحجر له ثلاثة أحرف فانه
لا يحسب له الا حجر واحد لأن المقصود هناك عدد الرمي ، والمقصود هنا
عدد المسحات .

قال الشافعي والأصحاب : والمسح بثلاثة أحجار أفضل من أحرف حجر ،
للحديث « وليستج بثلاثة أحجار » .

وقال المحاملى وغيره : ولو بال وتغوط فالمستحب أن يمسح بستة أحجار
فان مسحهما بحجر له ستة أحرف ست مسحات أجزاءه لحصول المسحات •

قال ابن الصباغ وغيره : وكذا الخرقه الغليظة التى اذا مسح بأحد وجهيها
لا يضل البلل الى الجانب الآخر يجوز أن يمسح بوجهيها ويحسب مسحتين •

وحكى الدارمى فى الاستذكار عن ابن جابر أنه لا يجزئه حجر له ثلاثة
أحرف وأظنه أراد بابن جابر : ابراهيم بن جابر من أصحابنا ، وحينئذ يكون
وجها شاذا فى المذهب وهو رواية عن أحمد بن حنبل واختاره ابن المنذر
للحديث •

قال أصحابنا : واذا حصل الانقاء بثلاثة أحجار بلا زيادة ، فان لم يحصل
بثلاثة وجب رابع • فان حصل به استحباب خامس ولا يجب ، فان لم يحصل
وجب خامس • فان حصل به فلا زيادة والا وجب سادس • فان حصل به
استحباب سابع ولا يجب والا وجب ، وهكذا أبدا متى حصل بثلاثة فما فوقها
لم تجب زيادة •

وأما الاستحباب فان كان حصول الانقاء بوتر لم يستحب الزيادة والا
استحب الايتار لقوله صلى الله عليه وسلم « من استجمر فليوتر » رواه
البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة ، وحكى صاحب البيان وجها أن الايتار
بخامس واجب لعموم الأمر بالايتار ، وهذا الوجه شاذ ، فان الأمر بالايتار
بعد الثلاث للاستحباب والله أعلم •

(فرع) فى مذاهب العلماء فى عدد الأحجار ، قد ذكرنا أن مذهبنا
وجوب ثلاث مسحات ، وان حصل الانقاء بدونها ، وبه قال أحمد وإسحاق
وأبو ثور ، وقال مالك وداود : الواجب الانقاء ، فان حصل بحجر أجزاءه ،
وهو وجه لنا كما سبق ، وحكاه العبدري عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ،
وبه قال أبو حنيفة حيث أوجب الاستنجاء • واحتجوا بحديث أبى هريرة
السابق « من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » قالوا :
ولأن المقصود الانقاء لأنه لو استنجى بالماء لم يشترط عدد فكذا الحجر •

واحتج أصحابنا بحديث سلمان ، وهو صريح في وجوب الثلاث ،
وبحديث أبي هريرة : « وليستج بثلاثة أحجار » وهما صحيحان ، سبق
بيانهما ، وبحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا ذهب أحدكم
الى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيع بهن ، فانها تجزى عنه » وهو
صحيح - سبق بيانه في مسألة وجوب الاستنجاء . وبحديث أبي هريرة
« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بثلاثة أحجار وينهى عن المروث
والرمة » رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة
(الرمة) ^(١) بكسر الراء : العظم البالي - وبحديث خزيمة سئل النبي صلى
الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال : « بثلاثة أحجار » رواه أحمد وأبو داود
وابن ماجه والبيهقي ولم يضعفه أبو داود ولا غيره . وبحديث ابن مسعود
« أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط ، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار ،
فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجد ، فأخذت روثه فأتيته بها ، فأخذ
الحجرين وألقى الروث وقال انها ركس » رواه البخاري هكذا ، ورواه أحمد
والدارقطني والبيهقي ، في بعض رواياته زيادة « فألقى الروث وقال ائتني
بحجر ، يعنى ثالثا » وفي بعضها « ائتني بغيرها » وبحديث جابر أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال : « من استجمر فليوتر » رواه مسلم ، وفي رواية لأحمد
والبيهقي : « واذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثا » قال البيهقي : هذه
الرواية تبين أن المراد بالابتار في الرواية الأولى ما زاد على الواحد .
واحتجوا من القياس بأشياء كثيرة ، منها قياس القاضين أبي الطيب وحسين
في تعليقهما : عبادة تتعلق بالأحجار ، يستوى فيها الثيب والأبكار ، فكان
للعدد فيها اعتبار ، قياسا على رمى الجمار .

قال أبو الطيب : قولنا يستوى فيها الثيب والأبكار احتراز من الرجم
ولا حاجة الى الأقيسة مع هذه الأحاديث الصحيحة . قال الخطابي في حديث
سلمان : « أمرنا أن نستجى بثلاثة أحجار » .

(١) رم العظم يرم من باب ضربه فهو رميم ، اذا بلى قال تعالى : « يحيى العظام وهي رميم »
والرمة : العظام البالية وتجمع على رمم . اما الرمة بالضمه فمن نطقة الجبل وبها كنى ذو الرمة
الشاعر (ط) .

في هذا البيان الواضح أن الاختصار على أقل من ثلاثة أحجار لا يجوز ؛ وإن حصل الانتفاء بدونها ، ولو كفى الانتفاء لم يكن لاشتراط العدد معنى ، فإنا نعلم أن الانتفاء قد يحصل بواحد ، وليس هذا كالماء إذا أنقى كفى ، لأنه يزيل العين والأثر ، فدلالته قطعية ، فلم يحتاج إلى الاستظهار بالعدد . وأما الحجر فلا يزيل الأثر ، وإنما يفيد الطهارة ظاهرا لا قطعاً ، فاشتراط فيه العدد كالعدة بالأقراء ، لما كانت دلالتها ظناً اشترط فيها العدد ، وإن كان قد تحصل براءة الرحم بقرء . ولهذا اكتفى بقرء في استبراء الأمة ولو كانت العدة بالولادة لم يشترط العدد ، لأن دلالتها قطعية . هذا مختصر كلام الخطابي .

فإن قيل : التقييد بثلاثة أحجار ، إنما كان لأن الانتفاء لا يحصل بدونها غالباً ، فخرج مخرج الغالب ، قلنا : لا يجوز حمل الحديث على هذا ، لأن الانتفاء شرط بالاتفاق ، فكيف يحل به ويذكر ما ليس بشرط مع كونه موهماً للاشتراط . فإن قيل : فقد ترك ذكر الانتفاء ، قلنا ذلك من المعلوم الذي يستغنى بظهوره عن ذكره بخلاف العدد ، فإنه لا يعرف إلا بتوقيف . فنص على ما يخفى وترك ما لا يخفى ولو حمل على ما قالوه لكان اخلاقاً بالشرطين معاً ، وتعرضاً لما لا فائدة فيه ، بل فيه إيهام .

والجواب عن الحديث الذي احتجوا به أن الوتر الذي لا حرج في تركه هو الزائد على ثلاثة جمعاً بين الأحاديث . والجواب عن الدليلين الآخرين سبق في كلام الخطابي ، والله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : لو مسح ذكره مرتين أو ثلاثاً ثم خرجت منه قطرة ، وجب استنواف الثلاث .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وفي كيفية الاستنجاء بالحجر وجهان . قال أبو علي بن أبي هريرة : يضع حجراً مقدماً صفحته اليمنى ، ويمره إلى آخرها ، ثم يدير الحجر إلى الصفحة اليسرى ، فيمره عليها إلى أن ينتهي إلى الموضع الذي بدأ منه ويأخذ الثاني فيمره على الصفحة اليسرى ، ويمره إلى آخرها ، ثم يديره إلى صفحته اليمنى فيمره عليها من أولها إلى أن ينتهي إلى الموضع الذي بدأ منه ، ويأخذ الثالث فيمره على المسربة لقوله صلى الله عليه وسلم : « يقبل بواحد ويدبر بآخر »)

ويخلق بالثالث» وقال أبو اسحاق : يمر حجرا على الصفحة اليمنى ، وحجرا على الصفحة اليسرى ، وحجرا على المسربة ، لقوله صلى الله عليه وسلم « أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار ، حجران للصفحتين وحجر للمسربة » والأول أصح لأنه يمر كل حجر على المواضع الثلاثة .

(الشرح) أما الحديث الأول فضعيف منكر لا أصل له ^(١) وينكر على المصنف قوله فيه : « لقوله صلى الله عليه وسلم » فعبر عنه بصيغة الجزم مع أنه حديث منكر . أما الثاني فحديث حسن ، عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال « أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار ، حجرين للصفحتين ، وحجرا للمسربة » رواه الدارقطني والبيهقي وقالوا : إسناده حسن .

وأما قول الرافعي : الحديثان ثابتان ، فغلط منه في الحديث الأول ، ووقع في الحديث حجرين وحجرا بالنصب . وفي المذهب حجران وحجر بالرفع ، وكلاهما صحيح ، فالأول على البديل من ثلاثة والثاني على الابتداء . وقد جاء القرآن بالوجهين فالبديل في مواضع كثيرة كقوله تعالى (ان هذا لفي الصحف الأولى صحف ابراهيم ^(٢)) وابتداء قوله تعالى (قد كان لكم آية في فتتين التقتا ، فئة تقاتل في سبيل ^(٣) الله) وقوله : « ويخلق » هو بضم الياء وكسر اللام المشددة ، أي يديره كالحلقة ، والمسربة هنا مجرى الغائط وهي بضم الراء ، وقيل : يجوز فتحها ، وللمسربة معنى آخر في اللغة وهي الشعر المستدق من السرة الى العانة ، وجاء ذكرها في الحديث وليست مرادة هنا .

(وأما حكم المسألة) ففي كيفية الاستنجاء ثلاثة أوجه :

أحدها : يمر حجرا من مقدم الصفحة اليمنى ويديره عليها ثم على اليسرى حتى يصل الموضع الذي بدأ منه ، ثم يمر الحجر الثاني من أول الصفحة

(١) قول الإمام النووي : منكر لا أصل له غير متوجه إذ المنكر له أصل وهو روايته على سبيل التكاثر ، وعندى أن ما لا أصل له ما ليس بعديث إلا أن يكون المراد : لا أصل له صحيح فيترجمه . ط .

(٢) الآية ١٨ من سورة الأعراف .

(٣) الآية ١٣ من سورة آل عمران .

اليسرى الى آخرها ، ثم على اليمنى حتى يصل موضع ابتدائه ، ثم يمر بالثالث على المسربة ، وهذا قول ابن أبي هريرة .

الثاني : أن يمسح بحجر الصفحة اليمنى وحدها ، ثم بحجر اليسرى وحدها ، وبالثالث المسربة . وهذا قول أبي اسحاق المروزي .

والثالث : يضع حجرا على مقدم المسربة ويمره الى آخرها ، ثم حجرا على مؤخرة المسربة ، ويمره الى أولها ، ثم يحلق بالثالث ، حكاه البغوى وهو غريب . واتفق الأصحاب على أن الصحيح هو الوجه الأول ، لأنه يعم المحل بكل حجر . ونقل القاضى أبو الطيب وصاحبا الشامل والتتمة عن الأصحاب أنهم غلطوا أبا اسحاق المروزي في الوجه الثانى .

ونقل القاضى حسين فى تعليقه : أن الشافعى نص فى الكبير على قول أبى اسحاق لكن الأصحاب تأولوه ، وعلى هذا الجواب عن الحديث الذى احتج به أن قوله صلى الله عليه وسلم حجرين للصفحتين معناه كل حجر للصفحتين . ثم اختلفوا فى هذا الخلاف ، فالصحيح أنه خلاف فى الأفضل وأن الجميع جائز . وبهذا قطع العراقيون والبغوى وآخرون من الخراسانيين ، وحكاه الرافعى عن معظم الأصحاب وحكى الخراسانيون وجها أنه خلاف فى الوجوب ، فصاحب الوجه الأول لا يجيز الكيفية الثانية وصاحب الثانى لا يجيز الأولى ، وهذا قول الشيخ أبى محمد الجوينى وقال الغزالى فى درسه : ينبى أن يقال من قال بالأول لا يجيز الثانى ؛ ومن قال بالثانى لا يجيز الأول . قال المتولى : فإن احتاج الى استعمال حجر رابع وخامس فضئفة استعماله كصفة الثالث لأننا أمرناه فى الثالث ب مسح الجميع لأن عين النجاسة زالت بالحجرين الأولين ؛ وليس فى المحل الا أثر فلا يخشى انبساطه .

(فرع) قال أصحابنا الخراسانيون : ينبى أن يضع الحجر على موضع طاهر بقرب النجاسة ، ولا يضعه على نفس النجاسة ؛ لأنه اذا وضعه عليها أبقي شيئا منها ونشرها ؛ وحينئذ تعين الماء ، ثم اذا انتهى الى النجاسة أدار الحجر قليلا قليلا حتى يرفع كل جزء من الحجر جزءا من النجاسة ، فلو أمر الحجر من غير ارادة ونقل النجاسة من موضع الى موضع تعين الماء ؛ وان

أمر ولم ينقل فهل يجزئه ؟ فيه وجهان الصحيح يجزئه . هكذا ذكره امام الحرمين والغزالي والرافعي وغيرهم ولم يشترط العراقيون شيئا من ذلك وهو الصحيح ؛ فان اشتراط ذلك تضيق للرخصة غير ممكن الا في قادر من الناس مع عسر شديد ، وليس لهذا الاشتراط أصل في السنة ؛ والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز أن يستنجي بيمينه ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت « كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لظهورة وطاقمه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من اذى » فان كان يستنجي بغير الماء اخذ ذكره بيساره ومسحه على ما يستنجي به من ارض او حجر ، فان كان الحجر صغيرا غمز عقبه عليه وامسكه بين ابهامي رجليه ومسح ذكره عليه بيساره ، وان كان يستنجي بالماء صب الماء بيمينه ومسحه بيساره ، فان خالف واستنجي بيمينه اجزاه لان الاستنجاء يقع بما في اليد لا باليد فلم تمنع صحته) .

(الشرح) حديث عائشة صحيح ، رواه أحمد وأبو داود بإسناد صحيح ، وروى جماعة من الصحابة في النهي عن الاستنجاء باليمين ؛ فروى أبو قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا أتى أحدكم الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ، ولا يتمسح بيمينه » رواه البخاري ومسلم . وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي باليمين » رواه مسلم .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « انما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم ، فاذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستطيب بيمينه . وكان يأمر بثلاثة أحجار وينهى عن الروث والرمة » حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة ، وهذا لفظ أبي داود وقوله صلى الله عليه وسلم : « انما أنا لكم بمنزلة الوالد » فيه تفسيران ذكرهما صاحب الحاوي وآخرون ، أظهرهما - ولم يذكر الخطابي وغيره - أنه كلام بسط وتأنيس للمخاطبين ، لئلا يستحيوا عن مسألته فيما يحتاجون اليه من أمر دينهم ، لاسيما ما يتعلق بالعورات ونحوها ، فقال : أنا كالوالد فلا تستحيوا مني في شيء من ذلك كما لا تستحيون من الوالد . والثاني : معناه يلزمي تأديبكم وتعليمكم أمر دينكم ، كما يلزم

الوالد ذلك ويجوز أن يكون المراد كالوالد في الأمرين جميعا . وفي ثالث أيضا وهو الحرص على مصلحتكم والشفقة عليكم والله أعلم .

(وأما حكم المسألة) فقال الأصحاب : يكره الاستنجاء باليمين كراهة تنزيه ولا يحرم ، هكذا صرح به الجمهور ، قال الشيخ أبو حامد في تعليقه : يستحب أن يستنجى بيساره ، وهو منهي عن الاستنجاء بيمينه نهى تنزيه لا تحريم . وقال امام الحرمين : الاستنجاء باليمين مكروه غير محرم ، قال : وحرمه أهل الظاهر وقال ابن الصباغ وآخرون : الاستنجاء باليسار أدب ، وليس اليمين معصية ، وقال القاضي أبو الطيب وآخرون : يستحب أن يستنجى بيساره ، وقال المحاملي والقوراني والغزالي في البسيط ، والبعقوي والرويانى وصاحب العدة وآخرون : يكره باليمين وقال أبو محمد الجويني في الفروق والبعقوي في شرح السنة : النهى عن اليمين نهى تأديب ، وعبارات الجمهور ممن لم أذكرهم نحو هذه العبارات . وقال الخطابي : النهى عن الاستنجاء باليمين عند أكثر العلماء نهى تأديب وتنزيه ، وقال بعض أهل الظاهر : لا يجزئه .

وأما قول المصنف لا يجوز الاستنجاء باليمين ، فكذا قاله سليم الرازي في الكفاية والمتولى والشيخ نصر في كتبه التهذيب والانتخاب والكافي ، وكذا رأته في موضع من تعليق أبي حامد ، وظاهر هذه العبارة تحريم الاستنجاء باليمين ، ولكن الذى عليه جمهور الأصحاب أنه مكروه كراهة تنزيه كما ذكرنا ، ويؤيده قول الشافعي في مختصر المزني : النهى عن اليمين أدب ، ويمكن أن يحمل كلام المصنف وموافقيه على أن قولهم : لا يجوز ، معناه ليس مباحا - مستوى الطرفين في الفعل والترك - بل هو مكروه راجح الترك ، وهذا أحد المذهبين المشهورين في أصول الفقه وقد استعمل المصنف لا يجوز في مواضع ليست محرمة وهى تتخرج على هذا الجواب .

فان قيل : هذا غير معتاد في كتب المذهب ، قلنا هو موجود فيها وان كان قليلا ، ولا يمتنع استعماله على اصطلاح الأصول ، وقد حكى أن المصنف ضرب في نسخة أصله بالمذهب على لفظة : يجوز أن ، وبقي قوله لا يستنجى باليمين ، وهذا يصحح ما قلناه والله أعلم .

قال أصحابنا : ويستحب أن لا يستعين بيمينه في شيء من أمور الاستنجاء إلا لعذر ، وقول المصنف : ان كان الحجر صغيرا غمز عقبه عليه أو أمسكه بين ابهامي رجليه ، كذا قاله أصحابنا ، لئلا يستنجى بيمينه ولا يمس ذكره بيمينه ، فان لم يمكنه ذلك واحتاج الى الاستعانة باليمين فالصحيح الذي قاله الجمهور أنه يأخذ الحجر بيمينه ، والذكر بيساره ، ويحرك اليسار دون اليمين ، فان حرك اليمين أو حركهما كان مستنجيا باليمين مرتكباً لكرهية التنزيه . ومن أصحابنا من قال : يأخذ الذكر بيمينه والحجر بيساره ويحرك اليسار ، لئلا يستنجى باليمين ، حكاه صاحب الحاوي وغيره وهو غلط ، فانه منهي عن مس الذكر بيمينه .

وذكر الرافعي وجهاً أنه لا طريق الى الاختراز من هذه الكراهة إلا بالامساك بين العقبين أو الابهامين ، وكيف استعمل اليمين بامساك الحجر أو غيره فمكروه ، وهذا الوجه غلط أيضاً ، قال أصحابنا : فلو كان بيده اليسرى مانع كقطع وغيره فلا كراهة في اليمين للضرورة والله أعلم .

(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل

(احداها) السنة أن يستنجى قبل الوضوء ليخرج من الخلاف وليأمن انتقاض طهره ، قال أصحابنا : ويستحب أن يبدأ في الاستنجاء بالماء بقبلة .

(الثانية) اذا أراد الرجل الاستنجاء من البول مسح ذكره على ثلاثة مواضع من الحجر طاهرة فلو مسحه ثلاثاً على موضع واحد لم يجزئه وتعين الماء .

قال القاضي حسين : ولو وضع رأس الذكر على جدار ومسحه من أسفل الى أعلى لم يجزئه ، وان مسحه من أعلى الى أسفل أجزاء وفي هذا التفصيل نظر .

(الثالثة) اذا أراد الاستنجاء في الدبر بالماء استحب أن يعتمد على أصبعه الوسطى لأنه أمكن ، ذكره الماوردي وغيره ويستعمل من الماء ما يظن زوال النجاسة به فان فعل ذلك ثم شم من يده رائحة النجاسة فوجهان حكاهما

الماوردي وغيره (أحدهما) يدل ذلك على بقاء النجاسة فتجب ازالتها بزيادة الغسل وعلى هذا يستحب شتم الأصبع ، قال الماوردي : وهذا مستبعد وان كان مقولا (والثاني) لا يدل على بقاء النجاسة في محل الاستنجاء ، ويدل على بقائها في الأصبع ، فعلى هذا لا يستحب شتم الأصبع . وهذان الوجهان مأخوذان من القولين فيما اذا غسلت النجاسة وبقيت رائحتها هل يحكم بطهارة المحل ؟ وقد ذكرهما المصنف في باب ازالة النجاسة وهناك شرحهما ونبسط الكلام فيه ان شاء الله تعالى .

قال الغزالي في الاحياء : يدل ذلك دبره مع الماء حتى لا يبقى أثر تدركه الكف بالمس قال : ولا يستقصى فيه بالتعرض للباطن فان ذلك منبع الوسواس ، قال : وليعلم أن كل ما لا يصل الماء اليه فهو باطن ولا يثبت للفضلات الباطنة حكم النجاسة حتى تبرز وما ظهر ثبت له حكم النجاسة وحد ظهوره أن يصله الماء ، وقوله : لا يثبت للفضلات الباطنة حكم النجاسة ، يحتمل أنه أراد في وجوب ازالتها ، ويحتمل أنها لا يحكم بكونها نجاسة مطلقا ، وفي المسألة خلاف سبق مبسوطا في أول باب ما ينقض الوضوء .

(الرابعة) قال أصحابنا : الرجل والمرأة والخنثى المشكل في استنجاء الدبر سواء ، وأما القبل فأمر الرجل فيه ظاهر ، وأما المرأة فنص الشافعي رحمه الله على أن البكر والثيب سواء ، فيجوز اقتصارهما على الحجر ، وبهذا قطع جماهير الأصحاب في الطريقتين وقطع الماوردي بأن الثيب لا يجزئها الحجر ، حكاه المتولي والشاشي وصاحب البيان وجها وهو شاذ والصواب الأول .

قال الأصحاب : لأن موضع الثيابة والبكارة في أسفل الفرج والبول يخرج من ثقب في أعلى الفرج فلا تعلق لأحدهما بالآخر ، فاستوت البكر والثيب الا أن الثيب اذا جلست انفرج أسفل فرجها ، فربما نزل البول الى موضع الثيابة والبكارة وهو مدخل الذكر ومخرج الحيض والمنى والولد ، فان تحققت نزول البول اليه وجب غسله بالماء ، وان لم تتحقق استحباب غسله ولا يجب . نص الشافعي على استحبابه اذا لم تتحقق واتفق الأصحاب عليه ، واتفقوا على وجوب غسله اذا تحققت نزوله ، قال صاحب البيان وغيره :

يستحب للبكر أن تدخل أصبعها في الثقب الذي في الفرج فتغسله ولا يلزمها ذلك بالاتفاق .

قال الشافعي والأصحاب : ويلزم الثيب أن توصل الحجر الى الموضع الذي يجب إيصال الماء اليه في غسل الجنابة ويجب إيصال الماء الى ما يظهر عند جلوسها على قدميها ، وإن لم يظهر في حال قيامها ، نص عليه الشافعي والأصحاب وشبهه الشافعي بما بين الأصابع ولا يبطل صومها بهذا قال الروياني : قال أصحابنا : ما وراء هذا فهو في حكم الباطن ، فلا تكلف إيصال الماء والحجر اليه ، ويبطل الصوم بالواصل اليه ، ولنا وجه ضعيف ، أنه لا يجب إيصال الماء الى داخل فرج الثيب .

وأما الخنثى المشكل فقطع الأكثرون بأنه يتعين الماء في قبله ، ممن قطع به الماوردي والقاضي حسين والقسوراني والغزالي في البسيط ، والبعثي والروياني وصاحب العدة وقال المتولي والشاشي وصاحب البيان : هل يتعين الماء في قبله ؟ أم يجزىء الحجر ؟ فيه وجهان كمن افتتح له مخرج دون المعدة مع افتتاح الأضلى . وقلنا ينقض الخارج منه ، الأصح يتعين الماء وهذه الطريقة أصح ، ولعل مراد الأكثرين التفرغ على الأصح ، فان قلنا : يجزئه الحجر وجب لكل فرج ثلاثة أحجار والله أعلم .

(الخامسة) السنة أن يدلك يده بالأرض بعد غسل الدبر ، ذكره البغوي والروياني وآخرون لحديث ميمونة رضي الله عنها قالت : « وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءاً للجنابة فأكماً يمينه على شماله مرتين أو ثلاثاً ، ثم غسل فرجه ثم ضرب يده الأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثاً » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري وفي رواية مسلم : « ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ، ثم ضرب بشماله الأرض فداكها دلكاً شديداً » وعن أبي هريرة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى الخلاء أتيته بماء فاستنجى ثم مسح يده على الأرض ثم أتيته بأناء آخر فتوضأ » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم وهو حديث حسن وعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : « دخل الفضة فقضى حاجته ، ثم أستنجى من اداوة ومسح يده بالتراب » رواه النسائي وابن ماجه بإسناد جيد .

(السادسة) يستحب أن يأخذ حفنة من ماء فينضح بها فرجه وداخل سراويله أو أزاره بعد الاستنجاء دفعا للوسواس ؛ ذكره الروياني وغيره ، وجاء به الحديث الصحيح في خصال الفطرة وهو الانتضاح ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز الاستنجاء بالحجر وما يقوم مقامه ، قال أصحابنا : ويقوم مقامه كل جامد ظاهر ، مزبل للعين وليس له حرمة ، ولا هو جزء من حيوان) .

(الشرح) اتفق أصحابنا على جواز الاستنجاء بالحجر وما يقوم مقامه ، وضبطوه بما ضبطه به المصنف قالوا : وسواء في ذلك الأحجار والأخشاب وانخرق والخزف والآجر الذي لا سرجين فيه وما أشبه هذا . ولا يشترط اتحاد جنسه ؛ بل يجوز في القبل جنس وفي الدبر جنس آخر ، ويجوز أن يكون الثلاثة حجرا ، وخشبة ، وخرقة . نص عليه الشافعي واتفق الأصحاب عليه ، هذا مذهبا . قال الشيخ أبو حامد : وبه قال العلماء كافة إلا داود فلم يجوز غير الحجر ، وكذا نقل أكثر أصحابنا عن داود ، قال القاضي أبو الطيب : هذا ليس بصحيح عن داود بل مذهبه الجواز .

واحتج الأصحاب بحديث أبي هريرة قال : « اتبعت النبي صلى الله عليه وسلم وخرج لحاجته فقال : ابغني أحجارا أستقض بها ، أو نحوه ولا تأتني بعظم ولا روث » رواه البخاري ، وبقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة الآخر : « ليستج بثلاثة أحجار ، ونهي عن الروث والرمة » .

قال أصحابنا : فنهيه صلى الله عليه وسلم عن الروث والعظم دليل على أن غير الحجر يقوم مقامه والا لم يكن لتخصيصهما بالنهي معنى . وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده ، فأخذت روثة فأتيتها بها ، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : هذا ركس » رواه البخاري قال أصحابنا : موضع الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم علل منع الاستنجاء بها بكونها ركسا ولم يعلل بكونها غير حجر .

واحتج الأصحاب أيضا بحديث رزوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« الاستنجاء بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد . قيل فان لم يجد ؟ قال : ثلاث حفنات من تراب » وهذا ليس بصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال البيهقي : الصحيح أنه من كلام طاوس . وروى من حديث سراقه بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف أيضا . قال البيهقي : وأصح ما روى في هذا ما رواه يasar بن نمير قال : كان عمر رضى الله عنه اذا بال قال : فاولنى شيئا أستنجى به ، فأناوله العود والحجر ، أو يأتى حائطا يتمسح به أو يمس الأرض ، ولم يكن يغسله .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « وليستنج بثلاثة أحجار » وشبهه . فانما نص على الاحجار لكونها غالب الموجود للمستنجى بالفضاء ، مع أنه لا مشقة فيها ولا كلفة في تحصيلها . وهذا نحو قول الله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من املق ^(١)) وقوله تعالى : (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ^(٢)) ونظائر ذلك ، فكل هذا مما ليس له مفهوم يعمل به . لخروجه على الغالب ، والله أعلم .

(فرع) ورد الشرع باستعمال الحجر في الاستنجاء ورمى جمار الحج وباستعمال الماء في طهارة الحدث والنجس ، وباستعمال التراب في التيمم وغسل ولوغ الكلب ، وباستعمال القرظ في الدباغ . فأما الحجر فمتعين في الرمي دون الاستنجاء ، لأن الرمي لا يعقل معناه بخلاف الاستنجاء ، وأما الماء في الطهارة والتراب في التيمم فمتعينان ، وفي التراب في الولوج قولان ، وفي الدباغ طريقان تقدما ، المذهب أنه لا يتعين القرظ ، والثاني : قولان كالولوج ، والفرق أن الولوج دخله التباعد والفرق بين الدباغ والاستنجاء أن الاستنجاء مما تيم به البلوى ويضطر كل أحد اليه في كل وقت وكل مكان ولا يمكن تأخير ، فلو كلف نوعا معينا شق ، وتعذر في كثير من الأوقات ووقع الحرج ، وقد قال الله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج ^(٣)) والدباغ بخلافه في كل هذا ، والله أعلم .

(١) من الآية ١٥١ من سورة الانعام .

(٢) من الآية ١٠١ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٧٨ من سورة الحج .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فاما غير الماء من المائعات فلا يجوز الاستنجاء به لانه ينجس بملاقاة النجاسة فيزيد في النجاسة ، وما ليس بظاهر كالروث والحجر النجس لا يجوز الاستنجاء به [(١)] لنهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستنجاء بالروث ولأنه نجس فلا يجوز الاستنجاء به كالماء النجس ، فان استنجى بذلك لزمه بعد ذلك ان يستنجى بالماء لان الوضع قد صار نجسا بنجاسة نادرة فوجب غسله بالماء . ومن اصحابنا من قال : يجزئه (٢) الحجر لأنها نجاسة على نجاسة فلم تؤثر) .

(الشرح) اذا استنجى بمائع غير الماء لم يصح ، ويتعين بعده الاستنجاء بالماء ولا يجزئه الأحجار بلا خلاف ، لما ذكر المصنف . وأما قول صاحب البيان : اذا استنجى بمائع فهل يجزئه بعده الحجر ؟ فيه وجهان فغلط بلا شك ، كأنه اشتبه عليه كلام صاحب المذهب فتوهم أن قوله : ومن أصحابنا من قال : يجزئه الحجر ، عائد الى المسألتين وهما الاستنجاء بالماء وبالنجس كالروث ، وهذا وهم باطل ، لأن مراد صاحب المذهب الخلاف في المسألة الثانية وحدها ، وأما مسألة المائع فتتفق فيها على أن الماء يتعين ، لأن المائع ينشر النجاسة ، وقد أشار المصنف الى هذا بقوله : فيزيد في النجاسة . والله أعلم .

وأما النجس وهو الروث والحجر النجس وجلد الميتة والثوب النجس وغيرها فلا يجوز الاستنجاء به ، فان خالف واستنجى به لم يصح بلا خلاف ، وهل يتعين بعده الاستنجاء بالماء أم يجوز بالأحجار ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما : الصحيح عند الجمهور يتعين الماء ، وبه قطع امام الحرمين والغزالي في البسيط والبعوى وغيرهم ، وصححه الجمهور وخالفهم المحاملي فقال في التجريد ، قال أصحابنا : اذا استنجى بنجس لزمه أن يستنجى بثلاثة أحجار طاهرة . قال : حتى لو استنجى بجلد كلب أجزاء الحجر بعد ذلك ، لأن النجاسة الطارئة تابعة لنجاسة النجس .

قال : وقال الشيخ أبو حامد : الذي يجيء على المذهب أنه لا يجزئه الا الماء ، هذا كلام المحاملي ، ورأيت أنا في تعليق الشيخ أبي حامد خلاف ما نقله

(١) ما بين المقوفين من نسخة الركبى والمتوكلية (ط) .

(٢) في الركبى : يجرى فيه الحجر . (ط) .

عنه فقطع بأنه اذا استنجى بجامد نجس كفاه بعده الأحجار . قال : فلو استنجى بكلب فالذي يجيء على تعليل الأصحاب أنه يجرؤه الحجر ، ولا يحتاج الى سبع مرات احداهن بالتراب ، هذا كلامه ، ولكن نسخ التعليق تختلف وقد قدمت نظائر هذا ، والصواب في مسألة الاستنجاء بجلد كلب أنه يجب سبع غسلات احداهن بتراب ، والصحيح في سائر النجاسات أنه يتعين الماء .

(فرع) قد ذكرنا أنه لا يجوز الاستنجاء بنجس ، هذا مذهبنا ومذهب جمهور العلماء ، وجوزه أبو حنيفة بالروث .

دليلا حديث أبي هريرة المتقدم في الفصل قبله . وقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا تأتني بعظم ولا روث » وحديثه الآخر : « ونهى عن الروث والرمة » وحديث ابن مسعود : « فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : انها ركس » وهذه أحاديث صحاح تقدمت قريبا . وعن سلمان : « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الروث والعظام » رواه مسلم . وعن جابر : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتمسح بعظم أو بعر » رواه مسلم . وعن أبي هريرة « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يستنجى بعظم أو روث » وقال : انهما لا يظهران » رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح . وعن روفيع ابن ثابت قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا روفيع لعل الحياة ستطول بك بعدى فأخبر الناس أن من عقد لحيته أو تقلد وترا أو استنجى برجيع دابة أو عظم ، فإن محمدا منه بريء » رواه أبو داود والنسائي بإسناد جيد ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وما لا يزيل العين لا يجوز الاستنجاء به كالزجاج والحمة ، كما روى ابن مسعود رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالحمة » ولأن ذلك لا يزيل النجس) .

(الشرح) هذا الحديث ضعيف ولفظه : « قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا محمد انه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روثة أو حمة ، فان الله عز وجل جعل لنا فيها رزقا ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم » رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي ولم يضعفه أبو داود ، وضعفه الدارقطني والبيهقي .

والحممة (١) بضم الخاء وفتح اليمين مخففتين وهى الفحم ، كذا قاله أصحابنا فى كتب الفقه ، وكذا قاله أهل اللغة وغريب الحديث . وقال الخطابى : الحمم الفحم وما أحرق من الخشب والعظام ونحوهما ، قال : والاستنجاء به منهى عنه لأنه جعل رزقا للجن فلا يجوز افساده عليهم ، قال البغوى : قيل : المراد بالحممة الفحم الرخو الذى يتناثر اذا غمز فلا يقلع النجاسة . والزجاج معروف وهو بضم الزاى وفتحها وكسرهما ثلاث لغات ، حكاها ابن السكيت والجوهري وغيرهما .

وأما راوى الحديث فهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بالغين المعجمة والفاء ابن حبيب الهذلى ، وهو من كبار الصحابة وساداتهم وكبار فقهاءهم وملازمى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخدامه ، ومنابعه كثيرة مشهورة ، أسلم فى أول الاسلام سادس ستة ، وأسلمت أمه ، وسكن الكوفة ثم عاد الى المدينة وتوفى بها سنة اثنتين وثلاثين ، وهو ابن بضع وستين سنة (٢) وقد ذكرت قطعة من أحواله فى التهذيب رضى الله عنه .

(واما حكم المسألة) فاتفق الأصحاب على أن شرط المستنجى به كونه قالعا لعين النجاسة ، واتفقوا على أن الزجاج والقصب الأملس وشبههما لا يجزىء ، وأما الفحم فقطع العراقيون بأنه لا يجزىء ، وقال الخراسانيون : اختلف نص الشافعى فيه . قالوا : وفيه طريقان الصحيح منهما أنه على حالتين ، فان كان صلبا لا يتفتت أجزاء الاستنجاء به . وان كان رخوا يتفتت لم يجزىء . وقيل : فيه قولان مطلقا ، حكاها القفال والقاضى حسين والمتولى وغيره من الخراسانيين ، وحكاها الدارمى من العراقيين . قال امام الحرمين : هذا الطريق غلط والصواب التفصيل ، فانه لم يصح الحديث بالنهى ، فتعين التفصيل بين الرخو والصلب .

قال أصحابنا : فاذا استنجى بزجاج ونحوه لزمه الاستنجاء ثانيا ، فان كان

(١) هذه المادة أخذ منها جروف الحميم والحمام الذى يستحم فيه الناس ، وحة القرب ، ومحام عن هذا الأمر ثابت عليه وحة الرجل اقرباؤه وحة السنان حدثه . وحم الظهرة قال الشاعر :

ولقد ربات اذا الصباب تواكلوا حم الظهرة فى النخاع الاطول .

(٢) ودفن بالبقيع رضى الله عليه الزبير أو عثمان على خلاف فى الروايات .

حين استنجى بالزجاج بسط النجاسة بحيث تعدت محلها تعين الماء ، والا فتكفيه الأحجار . هكذا صرح به الفوراني وامام الحرمين والغزالي والمتولي وصاحب العدة وآخرون . وقال القفال والقاضي حسين والبغوي : يتعين الماء لأنه ييسط النجاسة ، ومرادهم اذا بسط ، وقد قال الغزالي في البسيط : لا خلاف أنه اذا لم ييسط النجاسة يكفيه الأحجار ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وما له حرمة من المطاعم كالخبز والعظم لا يجوز الاستنجاء به . لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم ، وقال : « هو زاد اخوانكم من الجن » فان خالف واستنجى به لم يجزئه ، ولان الاستنجاء بغير الماء رخصة ، والرخص لا تتعلق بالعاصي) .

(الشرح) أما حديث النهي عن الاستنجاء بالعظم فصحيح ، رواه جماعة من الصحابة ، منهم سلمان وجابر وأبو هريرة ورويف ، وأحاديثهم صحيحة تقدمت قريبا في الفرع . وأما قوله : وقال : « هو زاد اخوانكم من الجن » فقد رواه مسلم في صحيحه بإسناده عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل ، قال في آخره وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تستنجوا بالعظم والبعرة فانهما طعام اخوانكم » يعني الجن ، ورواه مسلم من طريق آخر ولم يذكر هذه الزيادة فيه ، ورواه من طريق ثالث عن داود بن أبي هند عن الشعبي ولم يذكر هذه الزيادة ، ثم قال : قال الشعبي : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تستنجوا بالعظم والبعرة » قال الترمذي : كان هذه الرواية أصح . يعني فيكون مرسل (قلت) لا يوافق الترمذي ، بل المختار أن هذه الزيادة متصلة .

(واما حكم المسألة) فلا يجوز الاستنجاء بعظم ولا خبز ولا غيرهما من المطعم لما سبق فان خالف واستنجى به عصي ولا يجزئه . هكذا نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور ، وفيه وجه أنه يجزئه ان كان العظم طاهرا لا زهومة عليه ، حكاه الخراسانيون لحصول المقصود ، والصحيح الأول ، لأنه رخصة فلا تحصل بحرام ، وقد اتفقوا على تحريمه ، واذا لم يجزئه

المطعم كفاه بعده الحجر بلا خلاف ، ان لم ينشر النجاسة ولم يكن على العظم زهومة •

قال الماوردي : ولو أحرق عظم طاهر بالنار وخرج عن حال العظم فوجهان أحدهما : يجوز الاستنجاء به لأن النار أحواله ، والثاني : لا يجوز لعموم الحديث في النهي عن الرمة وهي العظم البالي ، ولا فرق بين البالي بنار أو مرور الزمان ، وهذا الثاني أصح والله أعلم •

(فرع) اتفق أصحابنا على تحريم الاستنجاء بجميع المطعومات كالخبز واللحم والعظم وغيرها ، وأما الثمار والفواكه فقسمها الماوردي تقسيما حسنا فقال : منها ما يؤكل رطبا لا يابس ، كالقطين فلا يجوز الاستنجاء به رطبا ويجوز يابسا اذا كان مزيلا ومنها ما يؤكل رطبا ويابس وهو أقسام •

(أحدها) مأكول الظاهر والباطن كالتين والتفاح والسفرجل وغيرها ، فلا يجوز الاستنجاء بشيء منه رطبا ولا يابسا •

(والثاني) ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره ، ويجوز بنواه المنفصل •

(والثالث) ما له قشر ومأكوله في جوفه كالرمان ، فلا يجوز الاستنجاء بلبه ، وأما قشره فله أحوال :

(أحدها) لا يؤكل رطبا ولا يابس كالرمان فيجوز الاستنجاء بالقشر ، وكذا لو استنجى برماته فيها جها جاز اذا كانت مزيلة •

(والثاني) يؤكل قشره رطبا ويابس كالبطيخ فلا يجوز رطبا ولا يابسا •

(والثالث) يؤكل رطبا لا يابس كاللوز والباقلاء ، فيجوز بقشره يابسا لا رطبا وأما ما يأكله الادميون والبهايم ، فإن كان أكل البهايم له أكثر جاز ، وإن كان أكل الادميين له أكثر لم يجز ، وإن استويا فوجهان ، من اختلاف أصحابنا في ثبوت الربا فيه ، هذا كلام الماوردي ، وذكر الروياني نحوه ، قال

البغوى : ان استنجى بما مأكوله في جوفه كالجوز واللوز اليابس كره وأجزأه ، فان انفصل القشر جاز الاستنجاء به بلا كراهة ، والله أعلم •

(فرع) قال أصحابنا : ومن الأشياء المحتمة التي يجرم الاستنجاء بها الكتب التي فيها شيء من علوم الشرع ، فان استنجى بشيء عالما أنه • وفي سقوط الفرض الوجان : الصحيح لا يجزئه ، فعلى هذا تجزئه الأحجار بعده ، ولو استنجى بشيء من أوراق المصحف ، والعياذ بالله عالما صار كافرا مرتدا ، نقله القاضي حسين والرويانى وغيرهما ، والله أعلم •

(فرع) لو استنجى بقطعة ذهب أو فضة ، ففى سقوط الفرض به وجهان ، حكاهما الماوردى وآخرون ، قال الماوردى والرافعى : الصحيح سقوطه ولو استنجى بقطعة ديباج سقط الفرض على المشهور ، وطرد الماوردى فيه الوجهين ، وطردهما أيضا فى الاستنجاء بحجارة الحرم ، قال : وظاهر المذهب سقوط الفرض بكل ذلك ، لأن لماء زمزم حرمة تمنع الاستنجاء به ، ثم لو استنجى به أجزأه بالاجماع •

(فرع) قال الشافعى فى البويطى : ولا يستنجى بعظم ذكى ولا ميت للنهى عن العظم مطلقا ، وقال فى الأم : ولا يستنجى بعظم للخير ، فانه - وان كان غير نجس - فليس هو بنظيف ، وانما الطهارة بنظيف طاهر ، ولا أعلم شيئا فى معنى عظم الا جلد ذكى غير مدبوغ ، فانه ليس بنظيف ، وان كان طاهرا ، وأما الجلد المدبوغ ، فنظيف طاهر ، هذا نصه فى الأم وقال فى مختصر المزنى : والفرق بين أن يستطيب يمينه فيجزئه ، وبالعظم فلا يجزئ أن اليمين أداة ، والنهى عنها أدب ، والاستطابة طهارة ، والعظم ليس بطاهر • هذا نصه فى المختصر ، واعترض على قوله : والعظم ليس بطاهر ، فان العظم لا يصح الاستنجاء به طاهرا كان أو نجسا ، واختلف أصحابنا فى هذا الكلام على ثلاثة أوجه •

(أحدها) أن هذا غلط من المزنى ، وانما قال الشافعى : والعظم ليس بنظيف ، كما سبق عن الأم ، وأراد بقوله : ليس بنظيف أن عليه سهوكة ، قال الماوردى : وهذا قول أبى اسحاق المروزي ، وبه قطع القاضي أبو الطيب •

(والثاني) أن نقل المزني صحيح ، وقوله : ليس بطاهر ، أى ليس بمطهر ، قال الماوردي : وهذا تأويل أبى على بن أبى هريرة .

(والثالث) أنه ذكر احدى العلتين فى العظم النجس ، لأن العظم النجس يستنع الاستنجاء به لعتين .

أحدهما : كونه نجسا ، والأخرى كونه مطعوما والعظم الطاهر يستنع لكونه مطعوما فقط ، قال الماوردي هذا تأويل أبى حامد الاسفراينى ، واختار الأزهرى الوجه الأول ، وهو تغليب المزني وبسط الكلام فيه ، وفى الفرق بين التنظيف والطاهر ، قال : فما فيه زهومة أو رائحة كريهة فهو طاهر ليس بنظيف ، وذلك كالعظم وجلد المذكى قبل الدباغ ، هذا تفصيل مذهبنا وقال أبو حنيفة ومالك : يصح الاستنجاء بالعظم ، وممن قال : لا يجوز ، أحمد وداود .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وما هو جزء من حيوان كذنب حمار لا يجوز الاستنجاء به ، ومن أصحابنا من قال : يجوز ، والأول أصح لأنه جزء من حيوان فلم يجز الاستنجاء به كما لو استنجى بيده ولأن له حرمة فهو كالطعام) .

(الشرح) الصحيح عند الأصحاب تحريم الاستنجاء بأجزاء الحيوان فى حال اتصاله كالذنب والأذن والعقب والصوف والوبر والشعر وغيرها ، وخالفهم الماوردي والشاشى فقالا : الأصح صحة الاستنجاء لأن حرمة الحيوان فى منع إيلائه لا منع ابتذاله بخلاف المطعوم ، والصواب ما صححه الجمهور ، وهو التحريم وعدم اجزائه ، وقيل : يحرم ويجزى ، فاذا قلنا بالصحيح وهو أنه لا يجزىء كفاه الأحجار بعده . وأما الاستنجاء بيد آدمى ففيه كلام منتشر حاصلة أربعة أوجه :

(الصحيح) لا يجزئه لا بيده ولا بيد غيره ، وبه قطع المتولى وآخرون ، لأنه محترم (والثانى) يجزئه بيده ويد غيره ، حكاه الماوردي عن ابن خيران وليس بشئ (والثالث) يجوز بيده ولا يجوز بيد غيره ، وبه قطع امام الحرمين وغيره (والرابع) يجزئه بيد غيره دون يده ، كما يسجد على يد غيره دون يده ،

وهذا اختيار الماوردي ، وحكاه الفوراني عن الشيخ أبي حامد وهو ضعيف
أو غلط ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان استنجى بجلد مدبوغ ففيه قولان ، قال في حرمة : لا يجوز لانه
كالرمة ، وقال في الأم : يجوز لانه ان كان لنا فهو كالخرق ، وان كان خشنا
فهو كالخزف . وان استنجى بجلد حيوان مأكول اللحم مذكى غير مدبوغ ففيه
قولان ، قال في الأم وحرمة : لا يجوز ، لانه لا يقطع النجس لزوجه ، وقال في
البويطي : والاول هو الصحيح المشهور) .

(الشرح) حاصل ما ذكره ثلاثة أقوال .

(أصحابها) عند الأصحاب يجوز بالمذبوغ دون غيره ، وهو نصه في الأم .

(والثاني) يجوز بهما قاله في البويطي .

(والثالث) لا يجوز بواحد منهما ، قاله في حرمة ، وحكى امام الحرمين
طريقا آخر وهو القطع بنصه في الأم ، وتأويل الآخرين ، ودليل الجمع ذكره
المصنف ، ثم لا فرق في المذبوغ — بين المذكى والميتة — لأنهما طاهران قالعان ،
هذا هو الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ، وفيه وجه أنه لا يجوز بجلد
الميتة المذبوغ وان جاز بالمذبوغ المذكى تفريعا على قولنا : لا يجوز بيعه ،
حكاه جماعة منهم الماوردي عن أبي علي بن أبي هريرة وليس بشيء ، هذه
طريقة الأصحاب كلهم الا المتولي ، فانه انفرد بطريقة غريبة فقال : ان كان جلد
مذكى واستنجى بالجانب الذي يلي اللحم ؟ فهو كما لو استنجى بمطعوم ،
لأنه مما يؤكل في الجملة ، وان استنجى بالجانب الذي عليه الشعر — وشعره
كثير — جاز ، وان كان الجلد مدبوغا ، وهو جلد مذكى جاز ، وان كان جلد
ميتة فقولان بناء على أن الدباغ هل يطهر باطن الجلد أم لا ، والله أعلم .

فان قيل : الجلد مأكول ، فكيف جوزتم الاستنجاء به ؟ فالجواب ما أجاب
به الأصحاب أنه غير مأكول عادة ولا مقصود بالأكل ، ولهذا جاز بيع جلدتين
بجلد ، والله أعلم .

وقول المصنف : كالرمة هي — يكسر الراء وتشديد الميم — وهو العظم البالي كذا قاله الشافعي في الأم وأصحابنا وغيرهم ، قال الخطابي : سميت العظام رمة ، لأن الابل ترميها أى تأكلها ، وانما قاس المصنف عليها لأن النص ثبت فيها ، كما سبق في الأحاديث ، والله أعلم .

(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل

(احداها) قال الشافعي رحمه الله في الأم والمختصر : « ولا يستجى بحجر قد استجى به مرة الا أن يكون طهر بالماء » واتفق الأصحاب على أنه اذا استجى بحجر ثم غسل ويس جاز الاستنجاء به ثانية ، فان غسل ويس جاز ثالثة ، وهكذا أبدا ، ولا يكره ذلك كما لا يكره أن يصلى في الثوب مرات ، بخلاف رمى الجمار في الحج ، فانه يكره أن يرمى بحصاة قد رمى بها هو أو غيره ، لأنه جاء أن ما تقبل منها رفع ، وما لم تقبل ترك ، ولأن المطلوب تعدد المرمى به ، ولو غسله ثم استجى به — والماء باق عليه — لم يضح ، فان انبسطت النجاسة تعين الاستنجاء بالماء والا فقد قال امام الحرمين : كان شيخى يقول : يتعين الماء أيضا لأن ذلك البلل ينجس بملاقاة النجاسة فيصير في حكم نجاسة أجنبية فيتعين الماء . قال امام الحرمين : ولى في هذا نظر ، لأن عين الماء لا تنقلب نجسا ، وانما تجاور النجاسة أو تخالطها ، هذا كلام الامام ، والمختار قول شيخه ، وهو مقتضى كلام غيره ، وان غسله ولم يبق عليه ماء وبقيت رطوبة فوجها حكاها ابن كعب والدارمي وصاحبا الحاوى والبحر وغيرهم . أصحهما : لا يصح الاستنجاء به ، وبه قطع القاضي أبو الطيب والشيخ أبو محمد والقاضي حسين وصاحبا التتمة والتهذيب وآخرون . وحكى صاحب البيان عن الصيمرى وجها ثالثا : ان كانت الرطوبة يسيرة صح والا فلا .

(فرع) اذا استجى بحجر فحصل به الانقاء ثم استعمل حجرا ثانيا وثالثا ولم يتلو ثاقتى جواز استعمالهما مرة أخرى من غير غسلهما وجها ، حكاها القاضي حسين وصاحبا التتمة والبحر ، أصحهما : يجوز لأحدهما طاهران ، صححه الشاشي والرافعي ، وقطع به البغوى ، والثانى : لا يجوز لأنه تبعد سلامته من نجاسة خفيفة ، وقياسا على الماء المستعمل .

(فرع) لو رأى حجرا شك في استعماله جاز استعماله ، لأن الأصل طهارته ، والمستحب تركه أو غسله ، ولو علم أنه مستعمل ، وشك في غسله لم يجز استعماله لأن الأصل بقاء النجاسة عليه .

(فرع) قال الماوردي : إذا جف ورق الشجر ظاهره وباطنه أو ظاهره ، جاز الاستنجاء به إن كان مزيلا ، وإن كان ندى الظاهر ففيه الوجهان في الحجر الندي .

(المسألة الثانية) ورق الشجر الذي يكتب عليه والحشيش اليابسات . قال الماوردي وغيره : إن كان خشنا مزيلا جاز الاستنجاء به والا فلا .

(الثالثة) نص الشافعي رحمه الله في البويطي ومختصر الربيع على جواز الاستنجاء بالتراب . قال أصحابنا : أراد إذا كان مستحجرا تمكن الإزالة به ، فإن كان دقيقا لا تمكن الإزالة به لم يجزئ ، لأنه تعلق بالمحل . هكذا ذكره الجمهور منهم الماوردي والثوري وإمام الحرمين ، ونقله الروياني عن أصحابنا ، وذكر المتولي والروياني وجها أنه يجوز بالتراب ، وإن كان رخوا ، الحديث السابق في الاستنجاء بثلاث خيات من تراب ، وهذا الوجه غلط والحديث باطل ، فقد قدمنا أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقد أمر بالحجر فلا يجزئ إلا الحجر وما في معناه ، وليس التراب الرخو في معناه ، قال القاضي حسين : فعلى هذا الوجه الضعيف يجب أربع مسحات ويستحب خامسة للإيتار ، وهذا كله ليس بشيء .

(الرابعة) قال المحاملي وصاحب البحر والبيان وغيرهم : قال الشافعي رحمه الله في حزملة : إذا تنف الصوف من الغنم واستجى به كرهته وأجزأه . قالوا : وإنما كرهه لأن فيه تعذيب الحيوان ، فأما الاستنجاء بالصوف فليس بمكروه ، فإن أخذه من شاة بعد ذكاتها أو جزه في حياتها فلا كراهة .

(الخامسة) نص الشافعي رحمه الله على جواز الاستنجاء بالآجر . قال أصحابنا : قاله على عادة أهل عصره بالحجاز ومصر ، أنهم لا يخلطون بترابه السرجين ، فأما ما خلط به فلا يجوز ، وقيل : بل علم بخلطه بالسرجين

وجوزه ، لأن النار تحرق السرجين ، فاذا غسل طهر ظاهره ، وهذا الوجه ضعيف ، وسنذكر المسألة مبسوطة في آخر باب ازالة النجاسة حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان جاوز الخارج الموضع المعتاد - فان كان غائطا فخرج الى ظاهر الآلية - لم يجز فيه الا الماء ، لان ذلك نادر فهو كسائر النجاسات ، وان خرج الى باطن الآلية ولم يخرج الى ظاهرها ففيه قولان (أحدهما) انه لا يجزىء فيه الا الماء لانه نادر فهو كما لو خرج الى ظاهرة الآلية (والثاني) يجزىء فيه الحجر ، لان المهاجرين رضى الله عنهم هاجروا الى المدينة فاكلوا التمر ، ولم يكن من عادتهم ، ولا شك انه رقت بذلك أجوافهم ولم يؤمروا بالاستنجاء بالماء ، ولان ما يزيد على المعتاد لا يمكن ضبطه فجعل الباطن كله حدا ، ووجب الماء فيما زاد ، وان كان بولا ففيه طريقان .

قال ابو اسحاق : اذا جاوز مخرجه حتى رجع على الذكر اعلاه او اسفله لم يجز فيه الا الماء ، لان ما يخرج من البول لا ينتشر الا نادرا بخلاف ما يخرج من اللبر ، فانه لا بد من ان ينتشر . ومن اصحابنا من قال : فيه قولان (أحدهما) لا يجوز فيه الا الماء ، نص عليه في البويطى ، ووجهه ما قال ابو اسحاق (والثاني) يجوز فيه الحجر ما لم يجاوز الحشفة ، نص عليه في الام ، لانه لما جاز الحجر في الفائط - ما لم يجاوز باطن الآلية لتعذر الضبط - وجب ان يجوز في البول ما لم يجاوز الحشفة لتعذر الضبط) .

(الشرح) قال أصحابنا : اذا خرج الفائط فله أربعة أحوال :

(أحدها) أن لا يجاوز نفس المخرج فيجزئه الأحجار بلا خلاف .

(الثاني) أن يجاوز ، ولا يجاوز القدر المعتاد من أكثر الناس ، فيجزئه الحجر أيضا ، لانه يتعذر الاحتراز من هذا القدر ، ونقل المزنى أنه اذا جاوز المخرج تعين الماء ، ونقل البويطى نحوه ، فمن الأصحاب من جعله قولا آخر ، وقطع الجمهور بأنه ليس على ظاهره ، بل يكفيه الحجر قولا واحدا ، ثم منهم من غلط المزنى في النقل ، وهذا قول العراقيين وجماعة من الخراسانيين ونقل البندنجي والمحاملى اتفاق الأصحاب على تغليظه ، ومنهم من تأوله على أنه سقط من الكلام شيء ، وصوابه اذا جاوز المخرج وما حوله ، وهذا - وان

سموه تأويلا فهو - بمعنى التغليب ، ثم ان جمهور الأصحاب قالوا : الاعتبار بعادة غالب الناس وذكر الدارمي وجهين في أن الاعتبار بعادة الناس أم بعادته .

(الحال الثالث) أن ينتشر ويخرج عن المعتاد ، ولا يجاوز باطن الآية ، فهل يتعين الماء أم يجزئه الحجر ؟ فيه قولان (أحصهما) يجزئه الحجر ، وهو نصه في الأم وحرمة والاملاء ، كذا قاله البنديجي وغيره وصححه الأصحاب (والثاني) يتعين الماء نص عليه في المختصر والقديم . وقد ذكر المصنف دليلهما . وهذا الذي استدل به من قصة المهاجرين صحيح مشهور ، واستدل به الشافعي في الأم والأصحاب .

(الرابع) أن ينتشر الى ظاهر الآلين ، فان كان متصلا تعين الماء في جميعه كسائر النجاسات لندوره ، وتعذر فصل بعضه عن بعض ، وان انفصل بعضه عن بعض تعين الماء في الذي على ظاهر الآية ، وأما الذي لم يظهر ولم يتصل فهو على الخلاف والتفصيل السابق ان لم يجاوز العادة أجزأ الحجر ، وان جاوزه فقولان أحصهما : يجزئه أيضا . هكذا ذكر هذا التفصيل الشيخ أبو محمد في الفروق والقاضي حسين والمتولي وآخرون . ونقله الروياني عن الأصحاب . وفي الحاوي وغيره وجه مخالف لهذا وليس بشيء . ولو انتشر الخارج انتشارا معتادا وترشش منه شيء الى محل متصل قريب من الخارج بحيث يكفي فيه الحجر لو اتصل ؛ تعين الماء في المترشش . صرح به الصيدلاني ونقله عنه امام الحرمين ولم يذكر غيره والله أعلم .

وأما البول فان انتشر وخرج عن الحشفة متصلا تعين فيه الماء ، وان لم يخرج عنها فطريقان ذكرهما المصنف والأصحاب ، اختلف في الراجح منهما ، فقطع الشيخ أبو حامد والماوردي بأنه يتعين الماء لندوره وقال الجمهور : الصحيح أنه على القولين في انتشار الغائط الى باطن الآية ، وقطع المجاملي في المقتع باجزاء الحجر ما لم يجاوز الحشفة ، وصححه الرافعي . قال البنديجي : « وهو ظاهر نصه في حرمة » وهذا هو الأصح لأن البول ينتشر أيضا في العادة ، ويشق ضبط ما تدعو الحاجة اليه ، فجعلت الحشفة فاضلا ، فعلى هذا حكمه حكم الغائط اذا لم يخرج عن باطن الآية على التفصيل والخلاف السابق والله أعلم .

وقول المصنف : قال أبو اسحاق اذا جاوز مخرجه حتى رجع على الذكر
أعلاه وأسفله ، كذا قاله أبو اسحاق ، وكذا نقله الأصحاب عنه .

(اما اللغات) وقوله : « أعلاه وأسفله » مجروران على البدل من الذكر ،
تقديره حتى رجع على أعلا الذكر وأسفله ؟ ويقال الأليان والأليتان بحذف
التاء وأثباتها ، وحذفها أفصح وأشهر ، والله أعلم .
والمراد بباطن الألية ما يستر في حال القيام وبظاهرها ما لا يستر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان الخارج نادرا كالدم والمذي والودي او دودا او حصاة - وقلنا :
يجب الاستنجاء منه - فهل يجزئ فيه الحجر [أم لا] ؟ فيه قولان (أحدهما)
انه كالبول والفائط ، وقد بيناهما (والثاني) لا يجزئ الا بالماء ، لانه نادر فهو
كسائر النجاسات) .

(الشرح) اذا كان الخارج نادرا كالدم والمذي والقيح والودي والمذي
وشبهها فهل يجزئه الحجر ؟ فيه طريقتان ؛ الصحيح منهما - وبه قطع العراقيون
أنه على قولين ، (أحدهما) يجزئه الحجر ، نص عليه في المختصر وحرملة ،
لأن الحاجة تدعو اليه والاستنجاء رخصة والرخص تأتي لمعنى ؛ ثم لا يلزم
وجود ذلك المعنى في جميع صورها كالقصر وأشباهه (والقول الثاني) يتعين
الماء ، قاله في الأم ، ويحتاج له مع ما ذكره المصنف بالحديث الصحيح أن النبي
صلى الله عليه وسلم « أمر بغسل الذكر من المذي » وسنذكره واضحا في باب
الغسل ان شاء الله تعالى . والجواب الصحيح عن هذا الحديث : أنه محمول
على التنب ، والطريق الثاني : ذكره الخراسانيون أنه يجزئه الحجر قولاً
واحداً ، وتأولوا قوله في الأم على ما اذا كان الخارج لا من داخل الفرج بل
من قرح أو باسور وشبهه خارج الدبر ، وهو تأويل بعيد ، والله أعلم .

ثم المذهب الصحيح أن القولين جاريان ، سواء خرج النادر وحده أو مع
المعتاد ، وحكى الفوراني وغيره عن القفال أن القولين فيما اذا خرج النادر مع
المعتاد ، فان تمحض النادر تعين الماء قطعاً . والصحيح طرد القولين في

الحالين . كذا صرح به المتولى وغيره ، وهو مقتضى اطلاق الجمهور . قال
الماوردي : ودم الاستحاضة نادر فيكون على القولين : قال هو وغيره : ودم
الجمهور الذي في داخل الدبر نادر . واتفقوا على أن المذى من النادر كما
ذكره المصنف ، وفي كلام الغزالي ما يؤهم خلافا في كونه نادرا ، ولا خلاف
فيه ، فليحمل كلامه على موافقة الأصحاب .

قال الماوردي : ودم الحيض معتاد فيكفي فيه الحجر قولاً واحداً ، وهذا
الذي قاله قد يستشكل من حيث أن الأصحاب في الطريقتين قالوا : لا يمكن
الاستنجاء بالحجر من دم الحيض في حق المفتلة ، لأنه يلزمها غسل محل
الاستنجاء في غسل الحيض ، فيقال : صورته فيما إذا انقطع دم الحائض ولم
تجد ما تغتسل به . أو كان بها مرض ونحوه مما يبيح لها التيمم ، فانها
تستنجي بالحجر عن الدم ، ثم تتيمم للصلاة بدلا عن غسل الحيض وتصلي ،
ولا إعادة بخلاف المستحاضة .

ومن خرج منه مذى أو دم أو غير ذلك من النادر فانه اذا استنجى بالحجر
وتيمم لعدم الماء وصلى تلزمه الاعادة على أحد القولين ، وهو قولنا : لا يصح
استنجاؤه ، وأما قول أمام الحرمين والغزالي : قال العراقيون : لا يكفي الحجر
في دم الحيض الموجب للغسل ، فمحمول على ما اذا وجدت الماء واستنجت
بالحجر وغسلت باقى البدن ولم تغسل موضع الاستنجاء ، فهذا لا يصح
استنجاؤها بلا خلاف ، لأنه يجب غسل ذلك الموضع عن غسل الحيض ، ولم
يريدا بقولهما : قال العراقيون أن غيرهم يخالفهم بل أرادا أنهم هم الذين
ابتدأوا بذكر ذلك وشهروه في كتبهم فقد ذكره الخراسانيون أيضا ولكنهم
أخذوه من كتب العراقيين والله أعلم .

وأما قول المصنف في الدود^(١) أو الحصى اذا أوجبت الاستنجاء منه فهل

(١) يذهب المالكية الى عدم تقضى الوضوء بالدود والحصى ولو خرج مبتلا بببل كثير ، واذا
عرض في الصلاة قطعها واستنجى وعاد يصلى بغير أن يعيد الوضوء ويلغزون لهذه المسألة نظما
كما في حاشية الصفح على الجواهر الزكية :

قل للفتية ولا تخفك هيبته شئ من المخرج المعتاد قد عرضا
فأوجب القطع واستنجى المصلى له لكن به الطهر يا مولاي ما انتقصا
لم ينظمو الجواب على القافية والروى فيه :
جواب هذا الحصى والدود ان خرجا مع بلة كثرت قد زال ما غصبا

يجزأ الحجر ؟ فيه القولان كالنادر ، فكذا قاله الشيخ أبو حامد والبنديجي والمحاملي وابن الصباغ والبنغوى والجهور ، قال القاضي أبو الطيب : وهذا غلط لأن الاستنجاء هنا إنما يجب لتلك البلة ، وهي معتادة ، فيكفى الحجر قولاً واحداً ، وحكى الرويانى عن القفال مثله ، وهذا هو الصحيح المعتمد .

قال ابن الصباغ وغيره : والمنى طاهر لا يجب الاستنجاء منه وهو محمول على من خرج منه منى ، ولم يخرج غيره وصلى بالتيمم لمرض ، أو فقد الماء ، فإنه تصح صلاته ولا إعادة ، كما ذكرنا فى دم الحيض ، أما إذا اغتسل من الجنابة فلا بد من غسل رأس الذكر والله أعلم .

(فرع) فى مسائل تتعلق بالبَاب

(احدىها) قال أصحابنا : شرط جواز الاستنجاء بالحجر من الغائط أن لا يقوم من موضع قضاء الحاجة حتى يستنجى فان قام تعين الماء ، لأن القيام تنطبق الأليان فتنتقل النجاسة من محلها الى محل أجنبى ، فان لم يكن معه أحجار وكانت بقرية ، ولم يجد من يتاوله اياها فطريقه أن يزحف على رجليه من غير أن تنطبق ألياه حتى يصل الى الحجر قال الشيخ أبو محمد : ولو قام متفاحجا ^(١) بحيث لا تنطبق الأليان ، أو استيقن النجاسة لم يجاوز محلها أجزاء الحجر قال أصحابنا : ولو وقع الخارج منه على الأرض ثم ترشش منه بشئ ، فارتفع وعلق بالمحل أو تعلقت بالمحل نجاسة أجنبية تعين الماء ، فان تميز المرتفع وأمكن غسله وحده غسله وكفاه الأحجار فى نجاسة المحل .

(الثانية) لا يجب الاستنجاء على الفور ، بل يجوز تأخيره حتى يريد الطهارة أو الصلاة .

(الثالثة) الاستنجاء طهارة مستقلة ، ليست من الوضوء ، هذا هو الصحيح المشهور الذى قاله الجمهور ، وحكى المتولى - وجهاً - أنه من

(١) فى الأصل بتأخير الحاء وصوابه بالجيم والتفاحج فتح ما بين الرجلين كأنه يحدث فجاً بينهما والفحج بتقديم المهمل هو تباعد المقيين وعلى هذا تتوجه عبارة الشيخ أبى محمد الجوينى إذا قيل متفاحجا أو متفاحجا بالمعجمة المشددة .

واجبات الوضوء ، واستنبطه من القول الشاذ الذي قدمناه أن الوضوء لا يصح قبل الاستنجاء ، قال المتولى : وهذا ليس بصحيح .

(الرابعة) اذا استنجى بالأحجار فغرق محله وسال العرق منه وجاوزه وجب غسل ما سال اليه ، وان لم يجاوزه فوجهان (أحدهما) غسله (والصحيح) لا يلزمه شيء لعموم البلوى بذلك ، ولو انعكس هذا المستجمر في مائع أو فيما دون قلتين نجسه بلا خلاف .

(الخامسة) قال الشافعي رحمه الله في الأم والأصحاب : انما يجزئ الاستجمار - المتوضئ - والمتييم - أما المغتسل من جنابة وغيرها فلا يجزئه ، بل لا بد من تطهير محله بالماء ، وهذا متفق عليه وهو - كما قلنا - لا يكفي مسح الخف في حق المغتسل بخلاف المتوضئ ، والفرق أن الاستجمار ومسح الخف رخصتان دعت الحاجة اليهما لتكرار الوضوء ، وأما الغسل فتادر فلا تدعو الحاجة اليهما فيه ، والله أعلم .

(فرع) له تعلق بالباب ، روى أبو داود باسناد فيه ضعف عن امرأة من بنى غفار « أن النبي صلى الله عليه وسلم أردفها على حقيبة فحاضت ، فأمرها أن تغسل الدم بماء وملح » الحديث .

قال الخطابي : الملح مطعوم ؛ فقياسه جواز غسل الثوب بالصل ، كثوب الأبريسم الذي يفسده الصابون ، وبالأجل اذا أصابه حبر ونحوه ، قال : ويجوز - على هذا - التدلك بالنخالة ، وغسل الأيدي بدقيق الباقلا والبطيخ ونحوه ، مما له قوة الجلاء . قال : وحدثونا عن يونس بن عبد الأعلى قال : دخلت الحمام ببصر فرأيت الشافعي يتدلك بالنخالة ، هذا كلام الخطابي .

باب ما يوجب الفسل

يقال : غسل الجنابة ، وغسل الحيض ، وغسل الجمعة ، وغسل الميت ؛ وما أشبهها - بفتح العين وضمها - فثان الفتح أفصح وأشهر عند أهل اللغة ؛ والضم هو الذي يستعمله الفقهاء أو أكثرهم ، وزعم بعض المتأخرين أن الفقهاء غلطوا في الضم وليس كما قال ، بل غلط هو في انكاره ما لم يعرفه ،

وقد أوضحت في (تهذيب الأسماء واللغات) وأشرت الى بعضه في آخر صفة
الوضوء من هذا الشرح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والذي يوجب الفسل ايلاج الحشفة في الفرج ، وخروج المنى ، والحيض ،
والنفاس ، فاما ايلاج الحشفة فانه يوجب الفسل لما روت عائشة رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا التقى الختانان وجب الفسل »
والتقاء الختانين يحصل بتقييب الحشفة في الفرج ، وذلك ان ختان الرجل
هو الجلد الذي يبقى بعد الختان ، وختان المرأة جلدة كمرف الديك فوق
الفرج ، فتقطع منها في الختان ، فاذا غابت الحشفة في الفرج حاذى ختانه
ختانها ، واذا تحاذيا فقد التقيا ، ولهذا يقال : التقى الفارسان اذا تحاذيا وان
لم يتصامما) .

(الشرح) حديث عائشة صحيح رواه مسلم بمعناه ، قالت : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا جلس بين شعبها الأربع ومن الختان
الختان وجب الفسل » هذا لفظ مسلم ، رواه الشافعي وغيره بلفظه في المذهب
واسناده أيضا صحيح ، وفي المسألة أحاديث كثيرة ، سأذكرها ان شاء الله
تعالى في فرع مذاهب العلماء ؛ وأما قول المصنف : والتقاء الختانين يحصل
بتقييب الحشفة الى آخره ، فهو لفظ الشافعي رحمه الله ، وقابله عليه
الأصحاب ، وبين الشيخ أبو حامد فرج المرأة ، والتقاء الختانين بيانا شافيا
فقال هو وغيره : ختان الرجل هو الموضع الذي يقطع منه في حال الختان وهو
ما دون حزة الحشفة .

(١) قال النووي رحمه في تهذيب الأسماء واللغات : « الفسل بالفتح مصدر غسل
الشيء غسلا والغسل بالكسر ما يغسل به الرأس بالسز والخطمي ونحوهما والفسل بالضم اسم
للاغتسال واسم للماء الذي يغسل به وهو أيضا جمع غسول يفتح الغين وهو ما يغسل به الثوب
من اثنان ونحوه وفي المذهب في حديث ميمونة رضي الله عنها أدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
غسلا من الجنابة وفي حديث قيس بن سعد رضي الله عنه أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوضعت له غسلا . والفسل في هذين الحديثين مضموم الغين والمراد به الماء الذي يغسل به كما
تقدم وهذا الذي ذكرته من ضم الغين في هذين الحديثين مجمع عليه عند أهل اللغة والحديث والفقه
وغيرهم الى أن قال : وقد جمع شيخنا امام أهل الأدب في وقته بلا مداقمة رضي الله تعالى
عنه (ابن مالك) في المثلث بين اللتين غير مرجح احدهما مع شدة معرفته وبحقيقته وتمكنه وإطلاعه
وتدقيقه ثم سأله عنه أيضا فقال : اذا أريد به الاغتسال فالمختار ضمّه ويجوز فتحه كقولنا غسل
الجنابة أى اغتسالها الخ » .

وأما ختان المرأة - فاعلم - أن مدخل الذكر هو مخرج الحيض والولد والمنى ، وفوق مدخل الذكر ثقب مثل احليل الرجل ، هو مخرج البول ، وبين هذا الثقب ومدخل الذكر جلدة رقيقة ، وفوق مخرج البول جلدة رقيقة مثل ورقة بين الشفرين ، والشفران تحيطان بالجميع ، فتلك الجلدة الرقيقة يقطع منها في الختان وهي ختان المرأة ، فحصل أن ختان المرأة مستعمل ، وتحت مخرج البول ، وتحت مخرج البول مدخل الذكر . قال البنديجي وغيره : ومخرج الحيض الذي هو مخرج الولد ومدخل الذكر هو خرق لطيف ، فإذا افتضت البكر اتسع ذلك الخرق فصارت ثيبا .

قال أصحابنا : فالتقاء الختائين أن تغيب الحشفة في الفرج ، فإذا غابت فقد حاذى ختانه ختانها ، والمحاذاة هي التقاء الختائين ، وليس المراد بالتقاء الختائين التصاقهما وضم أحدهما إلى الآخر ، فانه لو وضع موضع ختانه على موضع ختانها ، ولم يدخله في مدخل الذكر لم يجب غسل باجماع الأمة ، هذا كلام الشيخ أبي حامد وغيره ، زيد بعضهم على بعض . قال صاحب الحاوي : وشبه العلماء الفرج بعقد الأصابع خمسة وثلاثين (١) ، فعقد الثلاثين هو صورة الفرج وعقد الخمسة بعدها في أسفلها هي مدخل الذكر ومخرج المنى والحيض والولد ، والله أعلم .

(اما حكم المسألة) فالذي يوجب اغتسال الحي أربعة متفق عليها ، وهي :
 ١- ايلاج حشفة الذكر في فرج ، وخروج المنى والحيض والنفاس ، وفي خروج الولد والعلقة والمضغة خلاف تذكره ان شاء الله تعالى قريبا ، ولم يذكره المصنف هنا وسند ذكره قريبا ، وانما لم يذكره لأنه مندرج عنده في خروج المنى ، لأنه منى منعقد . ويجب غسل الميت وله باب معروف ، وقد يجب غسل البدن بعارض بأن يصيبه كله نجاسة ، أو تقع في موضع منه ويخفى مكانها . أما ايلاج الحشفة فيوجب الغسل بلا خلاف عندنا ، والمراد بايلاجها ادخالها بكاملها في فرج حيوان آدمي أو غيره ، قبله أو دبره ، ذكر أو أنثى ، حي أو ميت ، صغير أو كبير ، فيجب الغسل في كل ذلك ، والله أعلم .

(١) هذا التصوير للرقم ٢٥ كان عند نقل الأرقام من الهندية إلى العربية وفيها ملامح من كتابتها اليوم بعد تطويرها . (ط) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان أولج (١) في فرج امرأة ميتة وجب عليه الغسل ، لانه فرج آدمية ، فاشبه فرج الحية ، وان أولج في دبر امرأة أو رجل أو بهيمة وجب [عليه] الغسل ، لانه فرج حيوان ، فاشبه فرج المرأة ، وان أولج في دبر خنثى مشكل وجب عليه الغسل ، وان أولج في فرجه لم يجب ، لجواز ان يكون ذلك عضوًا زائدًا فلا يجب الغسل بالشك) .

(الشرح) هذه المسائل كلها متفق عليها عندنا ، كما ذكرها المصنف ، ودليلها ما ذكره .

(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل

(احداها) قد ذكرنا أنه اذا أولج ذكره في قبل امرأة أو دبرها أو دبر رجل أو خنثى أو صبي أو في قبل بهيمة أو دبرها وجب الغسل بلا خلاف ، وسواء كان المولج فيه حيا ، أو ميتا ، أو مجنونا ، أو مكرها أو مباحا كالزوجة ، أو محرما ، ويجب على المولج والمولج فيه المكلفين وعلى الناسي والمكره .

وأما الصبي اذا أولج في فرج امرأة أو دبر رجل ، أو أولج رجل في دبره ؛ فيجب الغسل على المرأة والرجل ، وكذا اذا استدخلت امرأة ذكر صبي فعليها الغسل ، ويصير الصبي في كل هذه الصور جنبا ، وكذا الصبية اذا أولج فيها رجل أو صبي ، وكذا لو أولج صبي في صبي ، وسواء في هذا الصبي المميز وغيره ، واذا صار جنبا لا تصح صلاته ما لم يغتسل كما اذا بال لا تصح صلاته حتى يتوضأ ولا يقال : يجب عليه الغسل ، كما لا يقال يجب عليه الوضوء ؛ بل يقال : صار محدثا ، ويجب على الولي أن يأمره بالغسل ان كان مميزا ، كما يأمره بالوضوء . فان لم يغتسل حتى بلغ لزمه الغسل ، كما اذا بال ثم بلغ يلزمه الوضوء ، وان اغتسل وهو مميز صح غسله ، فاذا بلغ لا تلزمه اعادته ، كما لو توضأ ثم بلغ يصلى بذلك الوضوء ، وقد سبق في آخر باب

(١) النسخة المطبوعة من المذهب « فان أولج » وقد شطر الشارح والفصل هنا شطرين وأحيانا يسوق فصلين أو ثلاثة حيث لا علاقة له بوحدة الموضوع . (ط) .

نية الوضوء وجه شاذ أنه تجب إعادة طهارته إذا بلغ ، والصبي كالصبي فيما ذكرنا ، ولو أولج مجنون أو أولج فيه صار جنبا ، فاذا أفاق لزمه الغسل .

(الثانية) لو استدخلت امرأة ذكر رجل وجب الغسل عليه وعليها ، سواء أكان عالما بذلك ، مختارا أم نائما أم مكرها ، نص عليه الشافعي في الأم واتفق عليه الأصحاب ولو استدخلت ذكرا مقطوعا قفى وجوب الغسل عليها وجهان هما كالوجهين في انتقاض الوضوء بمسه ، حكاهما الدارمي والمتولي والرويانى وآخرون . قال الدارمي : ولا حد عليها بلا خلاف ، ولا مهر لها لو أولج المقطوع فيها رجل ، ولو استدخلت ذكر ميت لزمها الغسل ، كما لو أولج في ميت ، ولو استدخلت ذكر بهيمة لزمها الغسل ، كما لو أولج في بهيمة . صرح به الشيخ أبو محمد الجوينى والدارمي والمتولي وآخرون . ونقله الرويانى عن الأصحاب قال امام الحرمين : وفيه نظر من حيث انه نادر ، قال : ثم في اعتبار قدر الحشفة فيه كلام يوكل الى فكر الفقيه .

(الثالثة) وجوب الغسل وجميع الأحكام المتعلقة بالجماع ؛ يشترط فيها تغيب الحشفة بكمالها في الفرج ، ولا يشترط زيادة الحشفة ولا يتعلق ببعض الحشفة وحده شيء من الأحكام ، وهذا كله متفق عليه في جميع الطرق ، الا وجهها حكاه الدارمي وحكاه الرافعي عن حكاية ابن كج أن بعض الحشفة كجميعها ، وهذا في نهاية من الشذوذ والضعف ، ويكفى في بطلانه قوله صلى الله عليه وسلم « اذا التقى الختانان وجب الغسل » أما اذا قطع بعض الذكر - فان كان الباقي دون قدر الحشفة - لم يتعلق به شيء من الأحكام باتفاق الأصحاب وان كان قدرها فقط تعلق الأحكام بتغيبه كله دون بعضه ، وان كان أكثر من قدر الحشفة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف في مواضع من المذهب ، منها باب الخيار في السماح في مسألة العين ، ورجح المصنف منهما أنه لا يتعلق الحكم ببعضه ولا يتعلق الا بتغيب جميع الباقي ، وكذا روجه الشاشي ونقله الماوردي عن نص الشافعي ورجح الأكثرون تعلق الحكم بقدر الحشفة منه ، وقطع به الفوراني وامام الحرمين والغزالي والبغوي وصاحب العدة وآخرون وصححه الرافعي وغيره .

(الرابعة) اذا كان غير مختون فأولج الحشفة لزمها الغسل بلا خلاف ،

ولا أثر لذلك • ولو لف على ذكره خرقة وأولجه بحيث غابت الحشفة ولم ينزل ففيه ثلاثة أوجه حكاهما الماوردي والشاشي في كتابيه ، والرويانى وصاحب البيان وغيرهم (الصحيح) وجوب الغسل عليهما ؛ وبه قطع الجمهور لأن الأحكام متعلقة بالايلاج وقد حصل (والثانى) لا يجب الغسل ولا الوضوء لأنه أولج فى خرقة ولم يمس بشرة ، وصححه الرويانى ، قال : وهو اختيار الحناتى (والثالث) ان كانت الخرقة غليظة تمنع اللذة لم يجب ، وان كانت رقيقة لا تمنعها وجب ، وهذا قول أبى الفياض البصرى والقاضى حسين وقال الرافعى فى هذا الثالث : الغليظة هى التى تمنع وصول بلل الفرج الى الذكر ، ووصول الحرارة من أحدهما الى الآخر ، والرقيقة ما لا تمنع • قال الرويانى : ويجرى هذا الخلاف فى افساد الحج به ، وينبغى أن يجرى فى كل الأحكام •

(الخامسة) اذا أولج ذكر أشل وجب الغسل على المذهب ، وبه قطع الأكثرون • وحكى الدارمى فيه وجهين •

(السادسة) اذا افتتح له مخرج غير الأصلى وحكمنا بنقض الوضوء بالخارج فأولج فيه ففى وجوب الغسل وجهان سبقا فى باب ما ينقض الوضوء ، الصحيح : لا يجب ، ولو أولج فى الأصلى وجب بلا خلاف •

(السابعة) لو كان له ذكران ، قال الماوردي فى مسائل لمس الخنثى : ان كان يبول منهما وجب الغسل بايلاج أحدهما ؛ وان كان يبول بأحدهما تعلق الحكم به دون الآخر ، وقد ذكرنا هذا فى باب ما ينقض الوضوء • وذكرنا هناك ايلاج الخنثى المشكل والايلاج فيه مبسوطا •

(الثامنة) اذا أتت المرأة المرأة فلا غسل ما لم تنزل ، وهذا وان كان ظاهرا فقد ذكره الدارمى وغيره ، وقد يخفى فنبهوا عليه ، وقد قال الشافعى فى الأم والأصحاب : لو أولج ذكره فى فم المرأة وأذنها وابطها وبين أليتها ولم ينزل فلا غسل ونقل فيه ابن جرير الاجماع •

(التاسعة) ذكر المتولى وغيره فى الموجب للغسل ثلاثة أوجه (أحدها) ايلاج الحشفة ، أو نزول المنى لأنه حكم يتعلق بالجنابة فتعلق بسببه كقراءة

القرآن ومس المصحف والصلاة وغيرها • (والثاني) القيام الى الصلاة لأنه لا يلزمه قبله (والثالث) هو الصحيح : يجب بالإيلاج مع القيام الى الصلاة أو بالانزال مع القيام الى الصلاة ، كما أن النكاح يوجب الميراث عند الموت ، والوطء يوجب العدة عند الطلاق ، وتقدم مثل هذه الأوجه في موجب الوضوء ، وبسطت الكلام في شرح هذا كله بسطا كاملا في آخر صفة الوضوء •

(العاشرة) اذا وطئ امرأة ميتة فقد ذكرنا أنه يلزمه الغسل ، وهل يجب إعادة غسل الميتة ان كانت غسلت ؟ فيه وجهان مشهوران ، أصحهما عند الجمهور لا يجب لعدم التكليف ، وانما يجب غسل الميت تنظيفا واکراما ، وشذ الروياني فصيح وجوب اعادته ، والصواب الأول • قال أصحابنا : ولا يجب بوطنها مهر • قال القاضي أبو الطيب وغيره : كما لا يجب بقطع يدها دية ، وفي وجوب الحد على الواطئ أوجه (أحدها) يجب لأنه وطئ محرم بلا شبهة • (والثاني) لا لخروجها عن المظنة • (والثالث) - وقيل : انه منصوص - ان كانت ممن لا يحد بوطنها في الحياة وهي الزوجة ، والأمة ، والمشاركة ، وجارية الابن ونحوهن ، فلا حد والا فيحد ، والأصح أنه لا يجب مطلقا • قال أصحابنا : وتفسد العبادات بوطن الميتة ، وتجب الكفارة في الصوم والحج •

(الحادية عشرة) قال صاحب الحاوي والبيان في كتاب الصداق : قال أصحابنا : الأحكام المتعلقة بالوطء في قبل المرأة تتعلق بالوطء في دبرها الا خمسة أحكام : التحليل للزوج الأول ، والاحصان ، والخروج من التعنين ، ومن الايلاء (والخامس) لا يتغير به اذن البكر ، بل يبقى اذنها بالسكوت • هكذا ذكراه ، وذكره المحاملي في اللباب (سادسا) وهو أن الوطء في الدبر لا يحل بحال بخلاف القبل (وسابعا) وهو أن خروج منى الرجل بعد الاغتسال من دبرها لا يوجب غسلا ثانيا ، وخروجه من قبلها يوجب غسلا على تفصيل سنذكره قريبا ان شاء الله تعالى (قلت) وهذا الذي ذكروه ضابط نفيس يستفاد منه فوائد ، وقد يخرج من الضابط مسائل يسيرة في بعضها وجه ضعيف ، كالمصاهرة وتقرير المسمى في الصداق ونحو ذلك ، ولكنها وجوه ضعيفة شاذة لا تقدر في الضابط والله أعلم •

(الثانية عشرة) في مذاهب العلماء في الايلاج . قد ذكرنا أن مذهبنا أن الايلاج في فرج المرأة ودبرها ، ودبر الرجل ، ودبر البهيمة وفرجها ، يوجب الغسل وإن لم ينزل ، وهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وقال داود : لا يجب ما لم ينزل ، وبه قال عثمان بن عفان وعلى وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهم . ثم منهم من رجع عنه الى موافقة الجمهور ، ومنهم من لم يرجع . وقال أبو حنيفة : لا يجب بالايلاج في بهيمة ولا ميتة . واحتج لمن لم يوجب مطلقا بما روى البخاري في صحيحه عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه « أنه سأل عثمان بن عفان عن الرجل يجامع امرأته ولم يمن . قال عثمان : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة يغسل ذكره . وقال عثمان : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال زيد : فسألت عن ذلك على بن أبي طالب والزيير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب فأمروه بذلك . وعن أبي أيوب الأنصاري أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي بن كعب أنه قال : يا رسول الله إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل ؟ قال : « يغسل ما ممس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي » .

قال البخاري : « الغسل أحوط وذاك الآخر . إنما بينا اختلافهم » يعني أن الغسل آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقصدنا بيان اختلاف الصحابة ، مع أن آخر الأمرين الغسل ، هذا كله في صحيح البخاري ، وبعضه في مسلم وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل من الأنصار فأرسل اليه فخرج ورأسه يقطر ، فقال : « لعلنا أعجبناك ؟ » قال : نعم يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أعجلت أو أقحطت فلا غسل عليك وعليك الوضوء » رواه البخاري ومسلم . ومعنى أعجلت أو أقحطت ، أي جامعت ولم تنزل . وروى أقحطت بضم الهزنة وفتحتها وعن أبي سعيد أيضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الماء من الماء » رواه مسلم . ومعناه لا يجب الغسل بالماء إلا من انزال الماء الدافق ، وهو المتى .

واحتج أصحابنا والجمهور بحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : « اذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان وجب الغسل » رواه مسلم ، وفي الرواية الأخرى : « اذا التقى الختانان وجب الغسل » وهو صحيح كما سبق وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا قعد بين شعبها الأربع وألزم الختان بالختان فقد وجب الغسل » رواه البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم : « وان لم ينزل » وفي رواية البيهقي : « أنزل أو لم ينزل » قيل : المراد بشعبها رجلاها وشفراها ، وقيل : يداها ورجلاها ، وقيل ساقاها وفخذاها . وعن عائشة أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم : الرجل يجمع أهله ثم يكسل هل عليهما الغسل ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « اني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل » رواه مسلم في صحيحه ، وفي الباب أحاديث كثيرة صحيحة .

واستدل الشافعي رحمه الله بقول الله تعالى : (ولا جنبا الا عابري سبل حتى تغتسلوا ^(١)) قال : والعرب تسمى الجماع - وان لم يكن معه انزال - جنابة .

واستدل أصحابنا من القياس بأنه حكم من أحكام الجماع فتعلق به ، وان لم يكن معه انزال كالحدود ، والجواب عن الأحاديث التي احتجوا بها أنها منسوخة . هكذا قاله الجمهور . وثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما جواب آخر ، وهو أن معنى الماء من الماء ، أى لا يجب الغسل بالرؤية في النوم الا أن ينزل . وأما الآثار التي عن الصحابة رضي الله عنهم ؛ فقالوها قبل أن يبلغهم النسخ ، ودليل النسخ أنهم اختلفوا في ذلك ، فأرسلوا الى عائشة رضي الله عنها فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا جلس بين شعبها الأربع وجهدها وجب الغسل » فرجع الى قولها من خالف . وعن سهل بن سعد الساعدي قال : حدثني أبي بن كعب أن القتيبا التي كانوا يفتنون « انما الماء من الماء » . كانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الاسلام ، ثم أمر بالاغتسال بعد . وفي رواية : « ثم أمرنا » حديث صحيح رواه الدارمي وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم بأسانيد صحيحة . قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح .

(١) من الآية ٤٣ من سورة النساء .

وعن محمود بن ليند قال : « سألت زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل قال : يغتسل ، فقلت ان أيا كان لا يرى الغسل فقال زيد : ان أيا نزع عن ذلك قبل أن يموت » هذا صحيح رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح ، قوله : نزع أى رجع ، ومقصودى بذكر هذه الأدلة بيان أحاديث المسألة والجمع بينها ، والا فالمسألة اليوم مجمع عليها ، ومخالفة داود لا تقدر في الاجماع عند الجمهور والله أعلم .

واحتج أبو حنيفة في منع الغسل بإيلاجه في بهيمة وميته بأنه لا يقصد به اللذة ، فلم يجب كإيلاج أصبعه . واحتج أصحابنا : بأنه أولج ذكره في فرج فأشبهه قبل المرأة الحية . فان قالوا : ينتقض هذا بالسك ، فان في البحر سمكة يولج فيها سفهاء الملاحين ببحر البصرة ، فالجواب ما أجاب به القاضي أبو الطيب ، ونقله الرويانى عن الأصحاب ، أنه ان كان هذا هكذا وجب الغسل بالإيلاج فيها ، لأنه حيوان له فرج . والجواب عن دليلهم من وجهين . (أحدهما) أنه منتقض بوطء المعجوز الشوهاء المتناهية في القبح العمياء الجذماء البرصاء المقطعة الأطراف ، فانه يوجب الغسل بالاتفاق مع أنه لا يقصد به لذة في العادة . (والثانى) أن الأصبع ليست آلة للجماع ، ولهذا لو أولجها في امرأة حية لم يجب الغسل بخلاف الذكر والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما خروج المنى فانه يوجب الغسل على الرجل والمرأة في النوم واليقظة لما روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الماء من الماء » وروى أم سلمة رضى الله عنها قالت : « جاءت أم سليم امرأة أبى طلحة الى النبی صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت ؟ » قال : نعم اذا رأت الماء) .

(الشرح) حديث أبى سعيد صحيح ، رواه مسلم من طريقين لفظه فيهما : (انما الماء من الماء) ورواه البيهقى وغيره : (الماء من الماء) كما وقع في المذهب يجب الغسل بالماء من انزال الماء الدافق وهو المنى .

أما حديث أم سلمة فرواه البخارى ومسلم بلفظه في المذهب ، ورواه مسلم

أيضاً والدارمي من رواية أنس ومن رواية عائشة . ويجمع بين الروايات بأن الجميع حضروا القصة فرووها .

وأُم سلمة هي أم المؤمنين واسمها عند بنت أبي أمية حذيفة المخزومية ، كانت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجة لأبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد ، وهاجر بها الهجرتين إلى الحبشة ، ثم توفي فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أربع ، وقيل : سنة ثلاث ، توفيت سنة تسع وخمسين ولها أربع وثمانون سنة ، ودفنت بالبقيع . وأما أم سليم فهي أم أنس بن مالك بلا خلاف بين العلماء ، وقول الصيدلاني وإمام الحرمين والغزالي والرويانى : هي جدة أنس غلط بلا شك بإجماع أهل النقل من الطوائف ، قيل : اسمها سهلة ، وقيل : رميلة ، وقيل : رميثة ، وقيل : أنيقة ، وقيل غير ذلك ، وهي من فضلات الصحابيات ومشهوراتهن ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكرمها ويكرم أختها أم حرام بنت ^(١) ملحان ويقيم عندهما وكانت خالتيه ومحرمين له واسم أبي طلحة زوجها زيد بن سهل شهد العقبة وبدرا وأحدا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من التبقاء ليلة العقبة ، ومناقبه مشهورة (رض) وقولها : « ان الله لا يستحيى من الحق » روى يستحيى بياءين ، وروى يستحي بياء واحدة وكلاهما صحيح ، والأصل بياءين فحذفت أحدهما .

قال الأخفش : استحيى بواحدة لغة تميم واستحيى بياءين لغة أهل الحجاز ، وبها جاء القرآن ^(٢) والاحتلام افتعال من الحلم - بضم الحاء واسكان اللام - وهو ما يراه النائم من المنامات ، يقال : حلم في منامه - بفتح الحاء واللام - واحتلم وحلمت كذا وحلمت بكذا ، هذا أصله ، ثم جعل اسما لما يراه النائم من الجماع فيحدث معه أنزال المنى غالبا ، فقلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع المنام ، لكثرة الاستعمال .

(١) قال أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب : لم أطلق لها على اسم صحيح وزوجها عبادة ابن الصامت خرجت مع زوجها عبادة غازیة في البحر فاستشهدت في قبرص صرعتها دابة وهي تنزل من سفن الغزو وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ندما لها بالشهادة .

(٢) في قوله تعالى : « ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما » .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « نعم اذا رأت الماء » بيان لحالة وجوب
الغسل بالاحتلام ، وهي اذا كان معه انزال المنى ، والله أعلم .

وقوله : واليقظة هي — بفتح القاف — وهي ضد النوم .

اما احكام الفصل ففيه مسائل

(احداها) أجمع العلماء على وجوب الغسل بخروج المنى ، ولا فرق
عندنا بين خروجه بجماع أو احتلام ، أو استمناء ، أو نظر ، أو بغير سبب ،
سواء خرج بشهوة أو غيرها . وسواء تلبذ بخروجه أم لا ، وسواء خرج
كثيرا أو يسيرا ولو بعض قطرة ، وسواء خرج في النوم أو اليقظة من الرجل
والمرأة ، العاقل والمجنون ، فكل ذلك يوجب الغسل عندنا وقال أبو حنيفة
ومالك وأحمد : لا يجب الا اذا خرج بشهوة ودفق ، كما لا يجب بالمدى
لعدم الدفق .

دليلنا الأحاديث الصحيحة المطلقة ، كحديث : « الماء من الماء » وبالقياس
على ايلاج الحشفة ، فانه لا فرق فيه ، ولا يصح قياسهم على المدى ، لأنه في
مقابلة النص ، ولأنه ليس كالمدى وحكى صاحب البيان عن النخعي أنه قال :
(لا يجب على المرأة الغسل بخروج المنى) ولا أظن هذا يصح عنه ، فان صح
عنه فهو محجوج بحديث أم سلمة . وقد نقل أبو جعفر محمد بن جرير
الطبري اجماع المسلمين على وجوب الغسل بانزال المنى من الرجل والمرأة ،
والله أعلم .

(المسألة الثانية) اذا أمني واغتسل ثم خرج منه منى — على القرب — بعد
غسله لزمه الغسل ثانيا ، سواء كان ذلك قبل أن يبول بعد المنى أو بعد بوله ،
هذا مذهبا نص عليه الشافعي ، واتفق عليه الأصحاب ، وبه قال الليث وأحمد
في رواية عنه .

وقال مالك وسفيان الثوري وأبو يوسف واسحاق بن راهويه : لا غسل
مطلقا ، وهي أشهر الروايات عن أحمد ، وحكاها ابن المنذر عن علي بن
أبي طالب وابن عباس وعطاء والزهرى وغيرهم رضى الله عنهم .

وقال أبو حنيفة : ان كان ما بال قبل الغسل ثم خرج المني فلا غسل عليه لأنه بقية المني الذي اغتسل عنه والا فيجب الغسل تانيا ، وهو رواية ثالثة عن أحمد وأبي حنيفة عكس هذا ، ان كان بال لم يغتسل ، لأنه مني عن غير شهوة والا وجب الغسل لأنه عن شهوة . دليلنا على الجميع قوله صلى الله عليه وسلم : « الماء من الماء » ولم يفرق ، ولأنه نوع حدث فنقض مطلقا كالبول والجماع وسائر الأحداث .

(الثالثة) لو قبل امرأة فأحس بانتقال المني ونزول فأمسك ذكره فلم يخرج منه في الحال شيء ، ولا علم بخروجه بعد ذلك ، فلا غسل عليه عندنا ، وبه قال العلماء كافة الا أحمد ، فانه قال - في أشهر الروايتين عنه - يجب الغسل ، قال : ولا يتصور رجوع المني .

دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « انما الماء من الماء » ولأن العلماء مجمعون على أن من أحس بالحدث كالقرقرة والريح ، ولم يخرج منه شيء لا وضوء عليه ، فكذا هنا ، قال صاحب الحاوي : ولو أنزلت المرأة المني الى فرجها فان كانت بكرا لم يلزمها الغسل حتى يخرج من فرجها ، لأن داخل فرجها في حكم الباطن ، ولهذا لا يلزمها تطهيره في الاستنجاء والغسل ، فأشبهه احليل الذكر ، وان كانت ثيبا لزمها الغسل لأنه يلزمها تطهير داخل فرجها في الاستنجاء ، فأشبهه العضو الظاهر .

(الرابعة) لو انكسر صلبه فخرج منه المني ولم ينزل من الذكر ، ففي وجوب الغسل وجهان حكاهما الماوردي والرويانى والشاشي وغيرهم قال الشاشي : أصحهما : لا يجب ، وبه قطع القاضي أبو الطيب في تعليقه ، ذكره في كتاب الحجر . قال الماوردي هما مأخوذان من القولين في انتقاض الوضوء بخارج من منفتح غير السيلين وقال المتولى : اذا خرج المني من ثقب في الذكر غير الاحليل أو من ثقب في الأثنين أو الصلب فحيث نقضنا الوضوء بالخارج منه أوجبنا الغسل وقطع البغوى بوجوب الغسل بخروجه من غير الذكر ، والصواب تفصيل المتولى . قال أصحابنا : وهذا الخلاف في المني المستحكم ، فان لم يستحكم لم يجب الغسل بلا خلاف ولو خرج المني من قبلى العنثى

المشاكل لزمه الغسل فان خرج من أحدهما ففيه طريقان حكاها صاحب
البيان وغيره .

(أحدهما) يجب (والثاني) على وجهين ، وسبق بيانه في باب ما ينقض
الوضوء ولو خرج المني من دبر رجل أو امرأة ففي وجوب الغسل وجهان ،
أشار اليهما القاضي أبو الفتوح بناء على الخروج من غير المخرج والله أعلم .

(فسر) في لغات المني والودي والمذي ، وتحقيق صفاتها ، أما المني
فمشدد ، ويسمى منيا لأنه يمني أى يصب ، وسيت منيا لما يراق فيها من
الدماء ، ويقال : آمنى ومنى بالتخفيف ومنى بالتشديد ثلاث لغات ، الأولى
أفصح وبها جاء القرآن قال الله تعالى (أفرايتم ما تمنون) وفي المذي ثلاث
لغات المذي - باسكان الدال وتخفيف الياء - والمذي بكسر الدال وتشديد
الياء - وهاتان مشهورتان . قال الأزهرى وغيره : التخفيف أفصح وأكثر ،
والثالثة المذي - بكسر الدال واسكان الياء - حكاها أبو عمر الزاهد في
شرح القصيح عن ابن الأعرابي ويقال : مذى بالتخفيف وأمذى ومذى
بالتشديد ، والأولى أفصح والودي - باسكان الدال المهملة وتخفيف الياء
- ولا يجوز عند جمهور أهل اللغة غير هذا وحكى الجوهري في الصحاح
عن الأموى أنه قال بتشديد الياء وحكى صاحب المطالع الأنوار لعية أنه بالدال
المعجمة وهذان شاذان ويقال ودى بتخفيف الدال وودى وودى بالتشديد ،
والأولى أفصح ، قال الأزهرى : لم أسمع غيرها قال أبو عمر الزاهد : قال
ابن الأعرابي : يقال مذى وأمذى ومذى بالتشديد وهو المذى مثال الرمي ،
والمذى مثال العمى وودى وأودى وودى . وأمضى ومنى ومنى قال : والأولى
منها كلها أفصح وأما صفاتها فمما يتأكد الاعتناء به لكثرة الحاجة اليه ، فمنى
الرجل في حال صحته أبيض تخين يتدفق في خروجه دفعه بعد دفعه ويخرج
بشهوة ويتلذذ بخروجه ثم اذا خرج يعقبه فتور ورائحته كرائحة طلع النخل
قريبة من رائحة العجين واذا يبس كانت رائحته كرائحة البيض ، هذه صفاته ،
وقد يفقد بعضها مع أنه منى موجب للغسل ، بأن يرق ويصفر لمرض أو يخرج
بغير شهوة ، ولا لذة لاسترخاء وغائه ، أو يحمر لكثرة الجماع ويصير كماء
اللحم ، وربما خرج دما غيظا ، ويكون ظاهرا موجبا للغسل . وفي تعليق

أبى محمد الأصبهاني أنه في الشتاء أبيض ثخين وفي الصيف رقيق ، ثم إن من صفاته ما يشاركه فيها غيره . كالشحانة والبياض يشاركه فيها الودى ومنها ما لا يشاركه فيها غيره وهي خواصه التي عليها الاعتماد في معرفته ، وهي ثلاث (أحدها) الخروج بشهوة مع الفتور عقيقه (والثانية) الرائحة التي تشبه الطلع والعجين ، كما سبق (والثالثة) الخروج بترريق ودفق في دفعات ، فكل واحدة من هذه الثلاثة كافية في كونه منيا ولا يشترط اجتماعها ، فإن لم يوجد منها شيء لم يحكم بكونه منيا .

وأما منى المرأة فأصفر رقيق . قال المتولى : وقد يبيض لفضل قوتها ، قال امام الحرمين والغزالي : ولا خاصية له الا التلذذ وفتور شهوتها عقيب خروجه ولا يعرف الا بذلك ، وقال الروياني : رائحته كرائحة منى الرجل ، فعلى هذا له خاصيتان يعرف باحدهما ، وقال البغوى : خروج منيها بشهوة أو بغيرها يوجب الغسل كمنى الرجل وذكر الرافعى أن الأكثرين قالوا تصريحاً وتعريضاً يطرد في منيها الخواص الثلاث ، وأنكر عليه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح وقال : هذا الذى ادعاه ليس كما قاله ، والله أعلم .

وأما المذى فهو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند شهوة ، لا بشهوة ، ولا دفق ولا يعقبه فتور وربما لا يحس بخروجه ، ويشترك الرجل والمرأة فيه ، قال امام الحرمين : وإذا هاجت المرأة خرج منها المذى ، قال : وهو أغلب فيهن منه في الرجال وأما الودى فماء أبيض كدر ثخين ، يشبه المنى في الشحانة ويخالفه في الكدورة ولا رائحة له ، ويخرج عقيب البول إذا كانت الطبيعة مستمسكة وعند حمل شيء ثقیل ويخرج قطرة أو قطرتين ونحوهما .

وأجمع العلماء أنه لا يجب الغسل بخروج المذى والودى ، واتفق أصحابنا على وجوب الغسل بخروج المنى على أى حال ، ولو كان دما عيطا ويكون حينئذ طاهرا ، صرح به الشيخ أبو حامد والأصحاب وحكى الرافعى - وجها شاذا - أنه إذا كان كلون الدم لم يجب الغسل ، وليس بشيء والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان احتلم ولم ير المني أو شك هل خرج منه المني لم يلزمه الفسل ، وإن رأى المني ولم يذكر احتلاماً لزمه الفسل ، لما روت عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد البلل ولا يذكر الاحتلام ، قال : يقتسل ، وعن الرجل يرى أنه احتلم ولا يجد البلل قال : لا غسل عليه ») .

(الشرح) حديث عائشة هذا مشهور ، رواه الدارمي وأبو داود والترمذي وغيرهم ، لكنه من رواية عبد الله بن عمر العمري ، وهو ضعيف عند أهل العلم لا يحتاج بروايته ، ويعني عنه حديث أم سليم المتقدم (١) ، فإنه يدل على جميع ما يدل عليه هذا ، وتقدم تفسير الاحتلام ، وهذا الحكم الذي ذكره المصنف متفق عليه ونقل ابن المنذر الإجماع على أنه إذا رأى في منامه أنه احتلم أو جامع ولم يجد بللاً فلا غسل عليه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن رأى المني في فراش ينام فيه هو وغيره لم يلزمه الفسل ، لأن الفسل لا يجب بالشك . والأولى أنه يقتسل ، وإن كان لا ينام فيه غيره لزمه الفسل ، وإعادة الصلاة من آخر يوم (٢) نام فيه) .

(الشرح) هنا مسألتان (أحدهما) رأى منياً في فراش ينام فيه هو وغيره ممن يمكن أن يمني ، فلا غسل عليه لاحتمال أنه من صاحبه ، ولا يجب على صاحبه لاحتمال أنه من الآخر ، ولا يجوز أن يصلي أحدهما خلف الآخر قبل الاغتسال والمستحب لكل واحد منهما أن يقتسل .

(الثانية) رأى المني في فراش ينام فيه ، ولا ينام فيه غيره ، أو ثوبه الذي يلبسه ولا يلبسه غيره ، أو ينام فيه ويلبسه صبي لم يبلغ سن انزال المني فيلزمه الفسل ، نص عليه الشافعي رحمه الله في الأم ، واتفق عليه الأصحاب إلا وجهاً شاذاً حكاه صاحب البيان أنه لا يجب وليس بشيء ، والصواب الوجوب ، فعلى هذا قال أصحابنا : يلزمه إعادة كل صلاة صلاها لا يحتمل

(١) الذي قالت فيه : « هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ قال : إذا رأت الماء » .

(٢) في نسخة الركني : من آخر يوم نام فيه (ط) .

حدوث المنى بعدها ، ويستحب أن يعيد كل صلاة يجوز أن المنى كان موجودا فيها ، ثم ان الشافعى والأصحاب أطلقوا المسألة . وقال صاحب الحاوى : هذا اذا رأى المنى فى باطن الثوب فان رآه فى ظاهره فلا غسل عليه ، لجواز أن يكون أصابه من غيره والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجب الغسل من المذى ، وهو الماء الذى يخرج بادنئ شهوة ، والدليل عليه ما روى على بن أبى طالب رضى الله عنه قال : « كنت رجلا مذاء ، فجعلت اغتسل فى الشتاء حتى تشقق ظهري ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا تفعل ، اذا رايت المذى فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة ، فاذا فضخت الماء فاغتسل » ولا من الودئ ، وهو ماء يقطر منه عند البول ، لان الإيجاب بالشرع ، ولم يرد الشرع الا فى المنى) .

(الشرح) حديث على رضى الله عنه صحيح ، رواه أبو داود والنسائى والبيهقى بلفظه فى المذهب الا أنهم قالوا : « فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم أو ذكر له » . ورواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن على قال : « كنت رجلا مذاء فأمرت المقداد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فسأله فقال : توضأ واغسل ذكرك » وفى رواية لهما : « فأمرت رجلا » وفى رواية للنسائى : « فأمرت عمار بن ياسر » . وفى رواية لمسلم : « توضأ وانضح فرجك » وفى رواية « منه الوضوء » ووقع فى بعض نسخ المذهب : « فاذا فضحت الماء فاغتسل » بالنون والحاء المهملة ، وفى بعضها (فضخت) بالفاء والحاء المعجمة ومعناها دفقت .

وقوله : « كنت مذاء » هو بفتح الميم وتشديد الذال وبالماء ، ومعناه كثير المذى كضراب . وقوله : « أمرت المقداد » وفى الرواية الأخرى (عمارا) محمول على أنه أمر أحدهما ثم أمر الآخر قبل أن يخبر الأول . وقوله فى رواية صاحب الكتاب ومن وافقه : « فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم » أى أمرت من ذكر ، كما جاء فى معظم الروايات وفى رواية لمسلم وغيره : « فاستحييت أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم لمكان ابنته فأمرت رجلا فسأله » ومعنى « استحييت لمكان ابنته » أن المذى يكون غالبا لمداعبة

الزوجة وقبلتها ونحو ذلك ، والأدب أن لا يذكر الرجل مع أصهاره ما يتضمن شيئا من ذلك ، والله أعلم .

(وأما حكم المسألة) فأجمع المسلمون على أن المذي والودي لا يوجبان الغسل ، وقد سبق بيان هذا وبيان حقيقة المذي والودي ولقتهما قريبا ، وأشار المصنف بقوله : (لأن الإيجاب بالشرع) إلى مذهب أهل الحق أن الأحكام إنما تثبت بالشرع ، وأن العقل لا يوجب شيئا ولا يحسنه ولا يقبحه . والله أعلم .

(فسر) في حديث على رضي الله عنه هذا فوائد :

منها أن المذي لا يوجب الغسل ، وأنه نجس ، وأنه يجب غسل النجاسة ، وأن الخارج من السبيل إذا كان نادرا لا يكفي في الاستنجاء منه الحجر ، بل يتعين الماء ، وأنه يجب الغسل من المني ، وأن المذي وغيره من النادرَات يوجب الوضوء ، وأنه يجوز الاستنابة في الاستفتاء ، وأنه يجوز العمل بالظن وهو خبر الواحد هنا ، مع القدرة على اليقين بالمشافهة ، وأنه يستحب مجاملة الأصهار والتأدب معهم بترك الكلام فيما يتعلق بمعاشرة النساء أو يتضمنه ، وأنه يستحب الاحتياط في استيفاء المقصود ، ولهذا أمر بغسل الذكر ، والواجب منه موضع النجاسة فقط ، هذا مذهبا ومذهب الجمهور ، وعن مالك وأحمد رواية أنه يجب غسل كل الذكر ، وعن أحمد رواية أنه يجب غسل الذكر والأنثيين .

دليلنا ما روى سهل بن حنيف رضي الله عنه قال : « كنت ألقى من المذي شدة وعناء فكنت أكثر من الغسل ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما يجزئك من ذلك الوضوء » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح . وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من المذي الوضوء » قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وأما الأمر بغسل الذكر في حديث المقداد فعلى الاستحباب . أو أن المراد بعض الذكر ، وهو ما أصابه المذي . وأما حديث عبد الله بن سعد الأنصاري

رضى الله عنه قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يوجب الغسل ، وعن الماء يكون بعد الماء ، فقال : ذلك المذي ، وكل فعل يمذي ، فتغسل من ذلك فركك وأثييك وتوضأ وضوءك للصلاة » رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح ؛ فمحمول على ما إذا أصاب الذكر والأثنيين ، أو على الاستحباب لاحتمال إصابة ذلك ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإذا خرج منه ما يشبه المني والمذي ولم يتميز له فقد اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : يجب عليه الوضوء منه ، لأن وجوب غسل الأعضاء مستيقن ، وما زاد على أعضاء الوضوء مشكوك في وجوبه ، فلا يجب بالشك . ومنهم من قال : هو مخير بين أن يجعله منيا فيجب منه الغسل ، وبين أن يجعله مذيا فيجب الوضوء وغسل الثوب منه ، لأنه يحتمل الأمرين احتمالا واحدا ، وقال الشيخ الإمام أحسن الله توفيقه : وعندي أنه يجب أن يتوضأ مرتبا ويفسل سائر بدنه ويفسل الثوب منه ، لأننا إن جعلناه منيا أوجبنا عليه غسل ما زاد على أعضاء الوضوء بالشك ، والأصل عدمه ، وإن جعلناه مذيا أوجبنا عليه غسل الثوب ، والترتيب في الوضوء بالشك ، والأصل عدمه . وليس أحد الأصلين أولى من الآخر ، ولا سبيل إلى إسقاط حكمهما لأن الذمة قد اشتغلت بفرض الطهارة والصلاة . والتخير لا يجوز ، لأنه إذا جعله مذيا لم يامن أن يكون منيا فلم يفصل له ، وإن جعله منيا لم يامن أن يكون مذيا ولم يفصل الثوب منه ، ولم يرتب الوضوء منه ، وأحب أن يجمع بينهما ليسقط الفرض بيقين) .

(الشرح) إذا خرج منه ما يشبه المني والمذي واشتبه عليه فقيه أربعة أوجه (أحدها) يجب الوضوء مرتبا ولا يجب غيره ، وقد ذكر المصنف دليله . قال الرافعي وغيره : فعلى هذا لو اغتسل كان كمحدث اغتسل .

(والثاني) يجب غسل أعضاء الوضوء فقط ولا يجب ترتيبها ، بل يفسلها كيف شاء ، لأن المتحقق هو وجوبها ، والترتيب مشكوك فيه ، وهذا الوجه مشهور في طريقة الخراسانيين ، وصححه الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق ، وهذا عجب منه ، بل هذا الوجه غلط صريح لا شك فيه ، فانه إذا لم يرتب فصلاته باطلة قطعاً ، لأنه لم يأت بموجب واحد منهما ، وقد حكى القاضي حسين هذا الوجه في آخر صفة الوضوء عن شيخه القفال ، وأنه رجع

عنه فقال : قال القفال : الترتيب واجب الا في ثلاث صور (احداها) هذه (والثانية) اذا أولج الخشى ذكره في دبر رجل فعلى المولج فيه الوضوء بلا ترتيب . (والثالثة) مسألة ابن الحداد التي قدمناها في فصل ترتيب الوضوء . قال القاضي : ثم ان القفال رجع عن المسألتين الأولتين ، وقال : الأصل شغل ذمته بالصلاة ولا تبرأ بهذا ، فصرح القاضي برجوع القفال وأن هذا الوجه خطأ ، وكأن من حكاه خفى عليه رجوع القفال عنه .

(والوجه الثالث) أنه مخير بين التزام حكم المني أو المذي ، وهذا هو المشهور في المذهب ، وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين ، وقطع به جمهور المصنفين وصححه الروياني والرافعي وجماعة من فضلاء المتأخرين ، لأنه اذا أتى بمقتضى أحدهما برىء منه يقينا ، والأصل براءته من الآخر ولا معارض لهذا الأصل بخلاف من نسي صلاة من صلاتين ، لأن ذمته اشتغلت بهما جميعا ، والأصل بقاء كل واحد منهما .

(والوجه الرابع) يلزمه مقتضى المني والمذي جميعا ، وهو الذي اختاره المصنف وجعله احتمالا لنفسه ، وهو وجه حكاه الرافعي ، وهو الذي يظهر رجحانه لأن ذمته اشتغلت بطهارة ، ولا يستبيح الصلاة الا بطهارة متيقنة أو مظنونة أو مستصحبة ، ولا يحصل ذلك الا بفعل مقتضاهما جميعا . قال أصحابنا : فان قلنا بالتخير فتوضأ وصلى في ثوب آخر صحت صلاته ، وان صلى في الثوب الذي فيه البلل ولم يفضله لم تصح صلاته ، لأنه اما جنب ، واما حامل نجاسة . وان اغتسل وصلى في هذا الثوب قبل غسله صحت صلاته لاحتمال أنه منى ، قال الرافعي : ويجرى هذا الخلاف فيما لو أولج خشى مشكل في دبر رجل فهما على تقدير ذكورة الخشى جنبان والا فمحدثان ، فالجنباة محتملة ، فاذا توضأ وجب الترتيب ، وفيه الوجه السابق وهو غلط ، والله أعلم .

(فسر) قد يعترض على المصنف في قوله : على اختياره يلزمه غسل الثوب مع الوضوء والغسل فيقال : الصواب أنه لا يجب غسل الثوب ، لأن الأصل طهارته ، فلا يجب غسله بالشك ، بخلاف الجمع بين الوضوء والغسل ،

لأن ذمته اشتغلت بأحدهما ولا تصح الصلاة إلا به ، ولا تعلم أنه أتى به إلا إذا جمع بينهما فوجب الجمع ، وهذا اعتراض حسن .

فان قيل : ما الفرق — على قول الجمهور — بين هذه المسألة وما إذا ملك اناء من ذهب وفضة مختلطين وزنه ألف : ستمائة من أحدهما وأربعمائة من الآخر ، ولا يعرف أيهما أكثر ، فان المذهب وجوب الاحتياط بأن يزكى ستمائة من كل واحد ، ولم يلزمه الجمهور هنا الاحتياط ؛ فالجواب أن في مسألة الاناء يمكنه معرفة اليقين بسبكه ولا يمكنه اليقين بعينه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الحيض فانه يوجب الفسل لقوله تعالى : (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ، ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فاتوهن (١) الآية) قيل في التفسير هو الإغتسال ، ولقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي » وأما دم النفاس فانه يوجب الفسل ، لأنه حيض مجتمع ، ولأنه يحرم الصوم والوطء ، ويسقط فرض الصلاة فوجب الفسل كالحيض) .

(الشرح) أما تفسير الآية فقال جمهور المفسرين : المحيض هنا هو الحيض وهو مذهبنا ، نص عليه الشافعي والأصحاب ؛ قال القاضي أبو الطيب في أول باب الحيض : اختلف الناس في المحيض فعندنا هو الدم ، وقال قوم هو الفرج نفسه لأنه موضع الدم كالميت والمقيل موضع البيوتة والقيلولة . وقال قوم : هو زمان الحيض . وهذان القولان غلط ، لأن الله تعالى قال : (قل هو أذى) والفرج والزمان لا يوصفان بذلك وفي حديث أم سلمة : « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل المحيض » أي الدم وسنزيد في تفسير الآية وإيضاحها في أول كتاب الحيض ان شاء الله تعالى .

وأما حديث بنت أبي حبيش فصحيح رواه البخاري ومسلم من رواية عائشة رضي الله عنها من طرق ، وفي بعض رواياتهما « وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي » كما هو في المذهب ، وفي بعضها : « فاغسلي عنك الدم وصلي »

(١) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

والحيضة بكسر الحاء وفتحها فالكسر اسم لحالة الحيض ، والفتح بمعنى الحيض وهي المرة الواحدة منه .

قال الخطابي : الصواب الكسر وغلط من فتح وجوز القاضي عياض وغيره الفتح وهو أقوى ، وحيش بضم الحاء المهملة ثم باء موحدة مفتوحة ثم ياء مشاة من تحت ساكنة ثم شين معجمة ، واسم أبي حيش قيس بن المطلب بن أسد بن عبد العزى .

(واما حكم المسألة) فأجمع العلماء على وجوب الغسل بسبب الحيض وبسبب النفاس ، ومن نقل الاجماع فيهما ابن المنذر وابن جرير الطبري وآخرون ، وذكر المصنف دليلهما ، ووجه الدلالة من الآية أنه يلزمها تمكين الزوج من الوطء ، ولا يجوز ذلك إلا بالغسل ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . واختلف أصحابنا في وقت وجوبه فقال القاضي أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ وآخرون من العراقيين والروائي : الصحيح أنه يجب بأول خروج الدم ، كما قالوا : يجب الوضوء بأول قطرة من البول ، قالوا : وفيه وجه أنه يجب بانقطاع الدم ، وليس بشيء ، وعكس الخراسانيون هذا فقالوا : الأصح أنه يجب بانقطاعه لا بخروجه ، كذا صححه الفوراني وجماعات منهم . قال امام الحرمين ، قال الأكثرون : يجب بانقطاع الدم ، وقال أبو بكر الاسماعيلي : يجب بخروجه وهو غلط ، لأن الغسل مع دوام العيض غير ممكن ، وما لا يمكن لا يجب . قال الامام : والوجه أن يقال : يجب بخروج جميع الدم ، وذلك يتحقق عند الانقطاع . وقطع الشيخ أبو حامد بوجوبه بالانقطاع ، والبغوى بالخروج ، وكل من أوجب بالخروج قاسوه على البول والمنى . وقد سبق فيهما ثلاثة أوجه عن المتولى وغيره في أن الوجوب بخروج البول والمنى ؟ أم بالقيام الى الصلاة ؟ أم بالمجموع ؟ قال المتولى : وتلك الأوجه حارية في الحيض قال : الا أن القائلين هناك : يجب بالخروج اختلفوا ، فمنهم من قال : يجب بخروج الدم ، ومنهم من قال : بانقطاعه ، فحصل أربعة أوجه في وقت وجوب غسل الحيض والنفاس (أحدهما) بخروج الدم (والثاني) بانقطاعه (والثالث) بالقيام الى الصلاة (والرابع) بالخروج والانقطاع والقيام الى الصلاة ، والأصح وجوبه بالانقطاع .

قال امام الحرمين وغيره : وليس في هذا الخلاف فائدة فقهية ، وقال صاحب العدة : فائدته أن الحائض اذا أجنبت ، وقلنا : لا يجب غسل الحيض الا بانقطاع الدم ، وقلنا - بالقول الضعيف - ان الحائض لا تمنع قراءة القرآن ، فلها أن تغتسل عن الجنابة لاستباحة قراءة القرآن ، وسيأتي هذا مع زيادة ايضاح في أول كتاب الحيض ان شاء الله تعالى .

وذكر صاحب البحر في كتاب الجنائز له فائدة أخرى حسنة فقال : لو استشهدت الحائض في قتال الكفار قبل انقطاع حيضها ، فان قلنا : يجب بالانقطاع لم تغسل وان قلنا بالخروج فهل تغسل ؟ فيه الوجان في غسلجنب الشهيد ، فحصل في الخلاف فائدتان (احدهما) مسألة الشهيد (والثانية) مسألة الحائض اذا أجنبت ، فان قيل : الحائض على القول القديم يباح لها القراءة سواء قلنا : يجب الغسل بخروج الدم أم بانقطاعه فينبغي اذا أجنبت أن لا يختلف الحكم .

فالجواب انا اذا قلنا : لا يجب الغسل بخروج الدم فأجنبت فهذه امرأة جنب لا غسل عليها الا للجنابة ، فاذا اغتسلت لها ارتفعت جنابتها وبقيت حائضا مجردة فتباح القراءة (على القديم) واذا قلنا : يجب الغسل بالخروج فاغتسلت للجنابة لم يصح ، ولم ترتفع جنابتها ، لأن عليها غسلين غسل حيض وغسل جنابة ، وغسل الحيض لا يمكن صحته مع جريان الدم ، واذا لم يصح غسل الحيض لم يصح غسل الجنابة ، لأن من عليه حدثان لا يمكن أن يرتفع أحدهما ويبقى الآخر كمن أحدث بنوم مثلاً ثم شرع في البول وتوضأ في حال بوله عن النوم فانه لا يصح بلا شك ، والله أعلم .

(فرع) قال صاحب البيان وغيره : لو خرج الدم من قبلى الخشى المشكل أو من أحدهما فلا غسل عليه وان كان بصفة دم الحيض وفي وقته ، لجواز أنه رجل .

(فرع) قال الشافعى رحمه الله في المختصر : وتغتسل الحائض اذا طهرت ، والنفساء اذا انقطع دمها . قال القاضى حسين وصاحب البحر : قيل لا معنى لتغيير العبارة في الحائض والنفساء الا تحسين اللفظ وقيل هي اشارة

الى أن دم النفاس لا يتقدر أقله ، فمتى ارتفع بعد الولادة وإن قل وجب الغسل . ودم الحائض لو ارتفع قبل يوم وليلة لا يكون حيضا ولا غسل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما إذا ولدت المرأة ولدا ولم تر دما ، ففيه وجهان (أحدهما) يجب عليها الغسل لأن الولد منى منعقد (والثاني) لا يجب لأنه لا يسمى منيا) .

(الشرح) هذان الوجهان مشهوران ، والأصح منهما - عند الأصحاب في الطريقتين - وجوب الغسل ، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات ، وشذ الشاشي فصحح عدم الوجوب .

ثم من الأصحاب من ذكر المسألة هنا ومنهم من ذكرها في كتاب الحيض ، ومنهم من ذكرها في الموضعين ، قال الماوردي في كتاب الحيض : القول بالوجوب هو قول ابن سريج ومذهب مالك ، وبعده قول أبي علي بن أبي هريرة ومذهب أبي حنيفة . وعن أحمد روايتان كالوجهين ، وهذا التعليل الذي ذكره المصنف للوجوب وهو كون الولد منيا منعقدا ، هو التعليل المشهور في الطريقتين ، وذكر القاضي حسين هذا التعليل وعله أخرى وهي أن الولد لا يخلو عن رطوبة وإن خفيت . قال الماوردي : وتوجد الولادة بلا دم في نساء الأكراد كثيرا .

قال أصحابنا : فإذا قلنا : لا غسل عليها فعلها الوضوء ، ولو خرج منها ولد بعد ولد وقلنا : يجب الغسل فاغتسلت لأول قبل خروج الثاني وجب الغسل للثاني . اتفق عليه أصحابنا . ولو ألفت علقه أو مضغة قفى وجوب الغسل الوجهان الأصح الوجوب ، ذكره المثولي وآخرون ، وقطع القاضي حسين والبعوى بالوجوب في المضغة ، وخص الوجهين بالعلقة ، قال الماوردي : وهل يصح غسلها بمجرد وضعها أم لا يصح حتى تمضي ساعة ؟ فيه وجهان ، بناء على الوجهين في أن أقل النفاس محدود بساعة أم لا ؟ والصحيح الذي يقتضيه إطلاق الجمهور ضحة الغسل بمجرد الوضع ؛ والصحيح أن النفاس غير محدود والله أعلم .

(فرع) اذا ولدت في نهار رمضان ولم تر دما ففي بطلان صومها
طريقان :

(أحدهما) لا يبطل ؛ سواء أوجبنا الغسل أم لا ، وبه قطع الفوراني في
كتاب الحيض .

(والثاني) فيه وجهان بناء على الغسل أن أوجبناه بطل الصوم ، والا فلا
وبهذا الطريق قطع الماوردي والبعوي وغيرهما ، وأنكره صاحب البحر ؛
وقال : عندي أنه لا يبطل لأنها مغلوبة كالاختلام وهذا - الذي قاله - قوي
في المعنى ، ضعيف التعليل أما ضعف تعليله فلأنه ينتقض بالحيض فانه يبطل
الصوم وإن كانت مغلوبة ، وأما قوته في المعنى فلأن الذي اعتمده الأصحاب
في تعليل وجوب الغسل أن الولد منى منعقد وهذا يصلح لوجوب الغسل
لا لبطلان الصوم ، فإن خروج المنى من غير مباشرة ولا استمنا لا يبطل
الصوم والله أعلم .

(فرع) اذا حاضت ثم أجنبت أو أجنبت ثم حاضت لم يصح غسلها
عن الجنابة في حال الحيض ، لأنه لا فائدة فيه ، وفيه وجه ضعيف ذكره
الخراسانيون أنه يصح غسلها عن الجنابة ويفيدها قراءة القرآن اذا قلنا بالقول
الضعيف : ان للحائض قراءة القرآن ، وقد تقدم هذا قريبا عن صاحب العدة .

(فرع) قال أصحابنا وغيرهم : أعضاء الجنب والحائض والنفساء
وعرقهم طاهر وهذا لا خلاف فيه بين العلماء ، وتقل ابن المنذر الاجماع فيه «
وحكى أصحابنا عن أبي يوسف أن بدن الحائض نجس فلو أصابت ماء قليلا
نجسته ، وهذا النقل لا أظنه يصح عنه ، فإن صح فهو محجوج بالاجماع ،
وبقوله صلى الله عليه وسلم : « حيضتك ليست في يدك » وقوله صلى الله
عليه وسلم : « ان المسلم لا ينجس » رواهما البخاري ومسلم ، وسنبسط
المسألة في آخر كتاب الحيض ان شاء الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان استدخلت المرأة المنى ثم خرج منها لم يلزمها الغسل) .

(الشرح) اذا استدخلت المرأة المنى في فرجها أو دبرها ثم خرج منها لم يلزمها الغسل ، هذا هو الصواب الذي قطع به الجمهور في الطريقتين ، وحكى القفال والمتولى والبعوى وغيرهم من الخراسانيين - وجها شاذاً - أنه يلزمها الغسل وهو قول الشيخ أبي زيد المروزي . قال البغوي والرافعي : وعلى هذا لا فرق بين ادخالها قبلها أو دبرها ، كتفسيب الحشفة وحكوا مثل هذا الوجه عن الحسن البصري ، وحكاه ابن المنذر عن عطاء والزهرى وعمرو بن شعيب ، وهو غلط وإن كثر قائلوه وناقلوه ، ثم انه وإن كان له أدنى خيال اذا استدخلته في قبلها لاحتمال أنها تلذذت فأنزلت منها ، فاختلط به فاذا خرج المنى الأجنبي صحبه منها ، لكن ايجابه بخروجه من الدبر لا وجه له ولا خيال وممن قال من السلف : لا يجب ، قتادة والأوزاعي وأحمد واسحاق ، ودليله النصوص في أن الغسل إنما يلزمه بمنيه ، واتفق الأصحاب على أنها لو أدخلت في فرجها دم الحيض أو أدخل الرجل في دبره أو قبله المنى وخرجا فلا غسل . نقله القاضي أبو الطيب وغيره .

وقال أصحابنا : ويلزمها الوضوء بخروجه ، كما سبق في باب ما ينقض الوضوء أما اذا جومت فاغتسلت ثم خرج منها منى الرجل ، فقال الأصحاب : لا غسل عليها أيضا وعليها الوضوء . قال المتولى : كان القاضي حسين يقول : مراد الأصحاب اذا كانت الموطوءة صغيرة لا تنزل أو كبيرة ، لكن أنزل الزوج عقيب الايلاج ، بحيث لم تنزل هي في العادة ، فأما اذا امتد الزمان قبل انزاله فالغالب أنها تنزل ويختلط المنيان فعليها الغسل ثانيا . وذكر الرويانى عن الأصحاب أنه لا غسل عليها . ثم ذكر كلام القاضي بحروفه وحكى امام الحرمين عن بعض الأصحاب وجوب الغسل ، ثم قال : وعندى في هذا تفصيل ، فذكر نحو كلام القاضي ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واذا أسلم الكافر ولم يجب عليه غسل في حال الكفر فالمستحب أن يقتسل ، لما روى : « أنه أسلم قيس بن عاصم فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتسل » . ولا يجب ذلك لأنه أسلم خلق كثير ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل ، وإن وجب عليه غسل في حال الكفر ولم يقتسل لزمه أن يقتسل ، وإن كان قد اغتسل في حال الكفر ، فهل يجب عليه إعادته ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا تجب إعادته لأنه غسل صحيح ، بدليل أنه تعلق به بإباحة الوطء في حق الحائض إذا طهرت ، فلم تجب إعادته كغسل المسلم (والثاني) تجب إعادته وهو الأصح لأنه عبادة محضة ، فلم تصح من الكافر في حق الله تعالى ، كالصوم والصلاة) .

(الشرح) حديث قيس بن عاصم حديث حسن رواه أبو داود والترمذي والنسائي من رواية قيس بن عاصم هذا . قال الترمذي : حديث حسن ، وقيس هذا من سادات العرب كنيته أبو علي . وقيل : أبو قبيصة ، وقيل : أبو طلحة ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني تميم سنة تسع من الهجرة فأسلم ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هذا سيد أهل الوبر » وكان حليما عاقلا ، قيل للأحنف بن قيس : ممن تعلمت الحلم ؟ قال : من قيس ابن عاصم رضي الله عنه ، وقول المصنف : (لأنه عبادة محضة) احتراز بعبادة عن البيع وغيره من المعاملات ، وبمحضة عن العدة والكفارة ، وقوله : (فلم تصح من الكافر في حق الله) احتراز من غسل الكافرة التي طهرت من الحيض ، فانه عبادة محضة ويصح من الكافر لكن في حق الآدمي .

أما أحكام الفصل ففيه ثلاث مسائل

(أحداها) إذا أجنب الكافر ثم أسلم قبل الاغتسال لزمه الغسل ، نص عليه الشافعي واتفق عليه جماهير الأصحاب . وحكى الماوردي عن أبي سعيد الاصطخري وجها أنه لا يلزمه ، وهو مذهب أبي حنيفة لقول الله تعالى : (قل للذين كفروا أن يتنوها ينفر لهم ما قد سلف) ^(١) ولحديث عمرو بن

(١) الآية ٢٨ من سورة الأنعام .

العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الاسلام يهدم ما قبله » رواه مسلم ، ولأنه أسلم خلق كثير لهم الزوجات والأولاد ، ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل وجوبا ، ولو وجب لأمرهم به ، وهذا الوجه ليس بشيء . لأنه لا خلاف أنه يلزمه الوضوء ، فلا فرق بين أن يبول ثم يسلم أو يجنب ثم يسلم وأما الآية الكريمة والحديث فالمراد بهما غفران الذنوب ، فقد أجمعوا على أن الذمى لو كان عليه دين أو قصاص لا يسقط باسلامه ، ولأن إيجاب الغسل ليس مؤاخذه وتكليفاً بما وجب في الكفر ، بل هو الزام شرط من شروط الصلاة في الاسلام فانه جنب ، والصلاة لا تصح من الجنب ، ولا يخرج باسلامه عن كونه جنبا . والجواب عن كونهم لم يؤمروا بالغسل بعد الاسلام أنه كان معلوما عندهم ، كما أنهم لم يؤمروا بالوضوء لكونه معلوما لهم ، والفرق بين وجوب الغسل ومنع قضاء الصوم والصلاة من وجهين . أحدهما : ما سبق أن الغسل مؤاخذه بما هو حاصل في الاسلام وهو كونه جنبا بخلاف الصلاة . والثاني : أن الصلاة والصوم يكثران فيشق قضاؤهما وينفر عن الاسلام . وأما الغسل فلا يلزمه الا غسل واحد ولو أجنب ألف مرة وأكثر فلا مشقة فيه .

(المسألة الثانية) اذا أجنب واغتسل في الكفر ثم أسلم ففي وجوب إعادة الغسل وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ، أحدهما عند الأصحاب وجوب الإعادة ، ونص عليه الشافعي وقطع به القاضي أبو الطيب وآخرون ، وأجابوا عن احتجاج القائل الآخر بالحائض ، فقالوا : لا يلزم من صحته في حق الزوج للضرورة صحته بلا ضرورة قاسوه على المجنونة اذا ظهرت من الحيض ففسلها زوجها ليستيحها ، فانها اذا أفاقت يلزمها الغسل ، وهذا على المذهب والمشهور ، وفيها خلاف ضعيف سبق في آخر باب نية الوضوء ، ولا فرق في هذا بين الكافر المغتسل في الكفر والكافرة المتغتلة لحملها لزوجه المسلم ، فالأصح في الجميع وجوب الإعادة ، وخالف امام الحرمين الجمهور ، فصحح في الحائض عدم الإعادة ، وقد سبق هذا في آخر باب نية الوضوء .

(الثالثة) اذا أسلم ولم يجب في الكفر استحباب أن يغتسل ، ولا يجب عليه الغسل بلا خلاف عندنا ، وسواء في هذا الكافر الأصلي والمردة والذمى

والحرابي . قال الخطابي وغيره : وبهذا قال أبو حنيفة وأكثر العلماء . وقال مالك وأحمد وأبو ثور : يلزمه الغسل ، واختاره ابن المنذر والخطابي .

واحتجوا بحديث قيس بن عاصم ، وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد ، فجاءت برجل يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري المسجد » وذكر الحديث وفي آخره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أطلقوا ثمامة فانطلق الى نخل قريب فاعْتَسل ، ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله » رواه البخاري وفي رواية للبيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « مر عليه فأسلم فأطلقه وبعث به الى حائط أبي طلحة ، وأمره ان يغتسل ، فاعْتَسل وصلى ركعتين » .

قال البيهقي : يحتمل أن يكون أسلم عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم اغتسل ودخل المسجد فأظهر الشهادة ثانيا جمعا بين الروایتين .

واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف وهو أنه أسلم خلق كثير ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاغتسال ، ولأنه ترك معصية فلم يجب معه غسل كالنوبة من سائر المعاصي ، والجواب عن حديثيهما من وجهين (أحدهما) حملهما على الاستحباب جمعا بين الأدلة ، ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم أمر قيسا أن يغتسل بماء وسدر واتفقنا على أن الصدر غير واجب (الثاني) أنه صلى الله عليه وسلم علم أنهما أجنيا لكونهما كانت لهما أولاد ، فأمرهما بالغسل لذلك لا للإسلام والله أعلم .

(فرع) يستحب للكافر اذا أسلم أن يحلق شعر رأسه ، نص عليه الشافعي في الأم والشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ والرويانى والشيخ نصر وآخرون . واحتجوا له بحديث عثيم ، بضم العين المهملة وفتح المثناة ، عن أبيه عن جده أنه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أسلمت ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « ألق عنك شعر الكفر » يقول : احلق ، رواه أبو داود والبيهقي واسناده ليس بقوى ، لأن عثيما وكليبا ليسا بشهورين ولا وثقا ، لكن أبا داود رواه ولم يضعفه ، وقد

قال : انه اذا ذكر حديثا ولم يضعفه فهو عنده صالح ، أى صحيح أو حسن ،
فهذا الحديث عنده حسن .

ويستحب أن يغتسل بماء وسدر ، لما ذكرناه من حديث قيس . والله أعلم .

(فرع) اذا أراد الكافر الاسلام فليادر به ولا يؤخره للاغتسال ،
بل تجب المبادرة بالاسلام ، ويحرم تحريما شديدا تأخيرها للاغتسال وغيره ،
وكذا اذا استشار مسلما فى ذلك حرم على المستشار تحريما غليظا أن يقول له
أخره الى الاغتسال ، بل يلزمه أن يحثه على المبادرة بالاسلام . هذا هو الحق
والصواب . وبه قال الجمهور . وحكى الفزالي رحمه الله فى باب الجمعة
وجها أنه يقدم الغسل على الاسلام ليسلم مغسلا . قال : وهو بعيد ، وهذا
الوجه غلط ظاهر لا شك فى بطلانه وخطأ فاحش ، بل هو من الفواحش
المنكرات ، وكيف يجوز البقاء على أعظم المعاصى وأفحش الكبائر ورأس
الموبقات وأقبح المهلكات لتحصيل غسل لا يحسب عبادة لعدم أهلية فاعله .
وقد قال صاحب التتمة فى باب الردة : لو رضى مسلم بكفر كافر ، بأن طلب
كافر منه أن يلقنه الاسلام فلم يفعل ، أو أشار عليه بأن لا يسلم أو أخر عرض
الاسلام عليه بلا عذر ، صار مرتدا فى جميع ذلك ، لأنه اختار الكفر على
الاسلام . وهذا الذى قاله افراط أيضا ، بل الصواب أن يقال : ارتكب
معصية عظيمة . وأما قول النسائي فى سننه : باب تقديم غسل الكافر اذا أراد
أن يسلم . واحتج بحديث أبى هريرة أن ثمامة انطلق فاغتسل ثم جاء فأسلم
فليس بصحيح ولا دلالة فيما ذكره لما ادعاه . والله أعلم .

ويتعلق بهذا الفصل مسائل تقيسة تقدمت فى أواخر باب نية الوضوء .
وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن اجنب حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله ، لأننا دللنا
على أن ذلك يحرم على المحدث ، فلأن يحرم على الجنب أولى ، ويحرم عليه
قراءة القرآن ، لما روى ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن » [ويحرم (١) عليه اللبت

(١) ما بين المعوفين من التوكلية والركبى (ط) .

في المسجد] ولا يحرم عليه العبور لقوله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ، ولا جنبا الا عابري سبيل (١)) وأراد موضع الصلاة . وقال في البويطي : ويكره له أن ينام حتى يتوضأ ، لما روى أن عمر رضي الله عنه قال : « يا رسول الله أيرقد أحدنا وهو جنب ؟ قال : نعم اذا توضأ أحدكم فليرقد » قال أبو علي الطبري : واذا أراد أن يطأ أو ياكل أو يشرب توضأ ، ولا يستحب ذلك للحائض لأن الوضوء لا يؤثر في حدثها ويؤثر في حدث الجنابة ، لأنه يخففه ويزيله من أعضاء الوضوء) .

(الشرح) هذا الفصل مشتمل على جمل ويتعلق به فروع كثيرة منتشرة ، فالوجه أن نشرح كلام المصنف مختصرا ثم نعطف عليه مذاهب العلماء ثم الفروع والمتعلقات ، أما الآية الكريمة فسيأتى تفسيرها والمراد بها في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى . وأما حديث ابن عمر : « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن » فرواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم وهو حديث ضعيف ضعفه البخاري والبيهقي وغيرهما ، والضعف فيه بين ، وسنذكر في فرع مذاهب العلماء غيره مما يغنى عنه وأما حديث عمر رضي الله عنه فصحيح رواه البخاري ومسلم .

وقوله : فلأن يحرم على الجنب هو بفتح اللام ، وقد سبق ايضاحه في باب الآية ثم في مواضع . وقوله : لا يقرأ الجنب ، بكسر الهمزة ، وروى بضمها على الخبر ، الذي يراد به النهي وهما صحيحان ، ومن ذكرهما القاضي أبو الطيب في هذا الموضع من تعليقه ونظائرها كثيرة مشهورة واللبث هو الإقامة . قال أهل اللغة : يقال لبث بالمكان وتلبث أى أقام قال الأزهري وصاحب المحكم وغيرهما : يقال لبث يلبث لبثا ولبثا باسكان الباء وفتحها زاد في المحكم ولبائة وليبثه ، يعنى بفتح اللام فيهما .

وأما الجنابة فأصلها في اللغة البعد وتطلق في الشرع على من أنزل المنى ، وعلى من جامع وسمى جنبا ، لأنه يجتنب الصلاة والمسجد والقراءة ويتباعد عنها ، ويقال : أجنب الرجل يجنب وجنب بضم الجيم وكسر النون ، يجنب بضم الياء وفتح النون لغتان مشهورتان ، الأولى أفصح وأشهر ، يقال رجل

(١) الآية ٤٣ من سورة النساء .

جنب ورجلان ورجال وامرأة وامرأتان ونسوة جنب بلفظ واحد ، قال الله تعالى : (وان كنتم جنبا فاطهروا) ^(١) قال أهل اللغة : ويقال : جنبان وأجنب فيشني ويجمع والأول أفصح وأشهر .

(واما حكم المسألة) فيحرم على الجنب ستة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله واللبث في المسجد وقراءة القرآن ، فأما الأربعة الأولى فتقدم شرحها وما يتعلق بها في باب ما ينقض الوضوء ، وأما قراءة القرآن فيحرم كثيرها وقليلها حتى بعض آية ، وكذا يحرم اللبث في جزء من المسجد ولو لحظة .

وأما العبور فلا يحرم ، وقد ذكر المصنف دليل الجميع ، قال أصحابنا : ويكره للجنب أن ينام حتى يتوضأ ، ويستحب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو يطأ من وطئها أولا أو غيرها أن يتوضأ وضوءه للصلاة ويفسل فرجه في كل هذه الأحوال ولا يستحب هذا الوضوء للحائض والنفساء ، نص عليه الشافعي في البويطي واتفق عليه الأصحاب ، ودليله ما ذكره المصنف أن الوضوء لا يؤثر في حدثها لأنه مستمر ، فلا تصح الطهارة مع استمراره ، وهذا ما دامت حائضا ، فأما إذا انقطع حيضها فتصير كالجنب يستحب لها الوضوء في هذه المواضع ، لأنه يؤثر في حدثها كالجنب . وهذا الذي قلناه وقاله المصنف والأصحاب أن الوضوء يؤثر في حدث الجنب ويزيله عن أعضاء الوضوء هو الصحيح الذي قطع به الجمهور وخالف فيه امام الحرمين ، فقال : لا يرتفع شيء من الحدث حتى تكمل الطهارة .

وقد سبق بيان هذه المسائل في المسائل الزوائد في آخر صفة الوضوء ودليل استحباب الوضوء وغسل الفرج في هذه الأحوال أحاديث صحيحة منها حديث عمر رضي الله عنه قال : « يا رسول الله أيرقد أحدنا وهو جنب ؟ فقال : نعم اذا توضأ » رواه البخاري ومسلم .

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال : ذكر عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « توضأ »

واغسل ذكرك ثم نم» وعن عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام ، وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة » رواه البخارى ومسلم هذا لفظ البخارى . وفي رواية مسلم : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام » وفي رواية له « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه » . وعن عمار بن ياسر أن النبي صلى الله عليه وسلم « رخص للجنب إذا أكل أو شرب أو نام أن يتوضأ » رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن صحيح ، ومعناه إذا أراد أن يأكل . وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود ، فليتوضأ بينهما وضوءاً » رواه مسلم . زاد البيهقى في رواية « فانه أنشط للعود » .

وأما حديث ابن عباس في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم « قام من الليل فقفى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام » فالمراد بحاجته الحدث الأصغر . وأما حديث أبى اسحاق السبيعي - بفتح السين المهملة - عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم ، فقال أبو داود عن يزيد بن هارون : وهم السبيعي في هذا . يعنى قوله ولا يمس ماء . وقال الترمذى : يرون أن هذا غلط من السبيعي .

وقال البيهقى : طعن الحفاظ في هذه اللفظة وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود وأن السبيعي دلس ، قال البيهقى : وحديث السبيعي بهذه الزيادة صحيح من جهة الرواية لأنه بين سماعه من الأسود والمدلس إذا بين سماعه ممن روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرده .

(قلت) قالت طائفة من أهل الحديث والأصول : ان المدلس لا يعتج بروايته وان بين السماع ، والصحيح الذى عليه الجمهور ، أنه اذا بين السماع احتج به ، فعلى الأول لا يكون الحديث صحيحاً ، ولا يحتاج الى جواب ، وعلى الثانى جوابه من وجهين . (أحدهما) ما رواه البيهقى عن ابن سريج

رحمه الله واستحسنه البيهقي أن معناه : لا يمس ماء للغسل ، لتجمع بينه وبين حديثها الآخر ، وحديث عمر الثابتين في الصحيحين . (والثاني) أن المراد أنه كان يترك الوضوء في بعض الأحوال ليبين الجواز إذا لو واطلب عليه لا اعتقدوا وجوبه ، وهذا عندى حسن أو أحسن ، وثبت في الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « طاف على نسائه بغسل واحد ، وهن تسمع نسوة » . فيحتمل أنه كان يتوضأ بينها ، ويحتمل ترك الوضوء لبيان الجواز ، وفي رواية لأبي داود أنه طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه فقيل يا رسول الله ألا تجعله غسلا واحدا فقال : « هذا أزكى وأطيب وأطهر » قال أبو داود : والحديث الأول أصح .

(قلت) وإن صح هذا الثاني حمل على أنه كان في وقت وذاك في وقت ، والحديثان محمولان على أنه كان برضاهن أن قلنا بالأصح ، وقول الأكثرين أن القسم كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم في الدوام ، فإن القسم لا يجوز أقل من ليلة ليلة برضاهن والله أعلم .

(فرع) روى أبو داود والنسائي بإسناد جيد عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة (١) »

(١) نظر كثير من الناس إلى أحاديث النهي عن التصوير واتخاذ الصور إلى تعميمها على كل صور ولو كانت مباحة لا يتناولها التحريم من حيث الملة التي قام عليها التحريم ولا من حيث المسئلة فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) روى أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه من حديث ابن مسعود ، فهم أشد عذابا من جميع الناس كافرين ومسلمين ، ولما كان الذي يعلب هذا العذاب ويدوق هذا النكال يجب أن يتكافأ الجزاء مع الذنب ، واستحقاق المصورين للعذاب الذي يفوق عذاب الناس أجمعين يجعلنا ننظر في طبيعة التصوير الذي أوقفهم إلى هذا النكال العظيم ذلك أن عملهم في التصوير هو تصوير المودات من الأوثان والصور المظلمة ولو لم تكن صورة على الحقيقة بل يصدق على ذلك لو صنع خطا مستطيلا وق وسطه أو في جزء منه خط مستعرض فإن ذلك وغيره بعيد ، وصانعه أشد عذابا من عابديه والصور المجردة من المعاني والقاصرة على مجرد الزينة كانت موجودة في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شكل قرآن أو سحارة أو تمثال مجسم على باب بيته منحوت من الحجارة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها يوما (أعطى عني فرامك فانه لا تزال تصاويره تعرض على في صلاتي) فأمره لها بإماتته لم يكن سببه منع الملائكة وانما كان سببه شغفه صلى الله عليه وسلم في الصلاة ، وكان مقتضى أن تميظ هذا القرام أن تنخيه بعيدا من البيت إذا كان مثل هذه الصور مما يمنع الملائكة بيد أن الذي فعلته عائشة رضي الله عنها وأقرها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن موث القرام قطعتين وصنعتهما وسادتين يجلس عليها رسول الله صلى الله عليه

ولا جنب ولا كلب » قال الخطابي المراد الملائكة الذين ينزلون بالرحمة والبركة لا الحفظة لأنهم لا يفارقون جنب ولا غيره . قال : وقيل لم يرد بالجنب من أصابته جنابة فأخر الاغتسال الى حضور الصلاة ولكنه جنب الذي يتهاون بالغسل ويتخذ تركه عادة لأن النبي صلى الله عليه وسلم « كان ينام وهو جنب ويطوف على نسائه بغسل واحد » . قال : وأما الكلب فهو أن يقتنى كلبا لغير الصيد والزرع والماشية وحراسة الدار ، قال : وأما الصورة

وسلم ويؤخذ من هذا جواز اتخاذ الصور في اثاث البيت كالكرسي والبربر والبسط وجدعان المنزل اذا لم يؤد ذلك الى التشويش على المصلى .

وكان خاتم عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضى الله عنه منقوشا عليه طائر وكان التمثال الذي كان امام بيت النبي صلى الله عليه وسلم وامتنع عن جبريل دخول البيت بسببه قد أمر جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم بكسر رأس هذا التمثال حتى لا تخلص اليه صورة حية ، فآخذنا من هذا الحديث جواز فن السيرال وبالجملة فان الصور الفوتوغرافية لا حرمة فيها وانما عملها مباح ، ومثالها في الإباحة أن يقف الانسان أمام المرأة ليرى صورته فيها بل يراها حية متحركة بحركته فاذا كانت هذه الصورة مباحة فلو أنه أطلال الوقوف أمام المرأة لرغبته في الوقوف لما اعترض عليه أحد ولو توصل الى اختراع زر يضغط عليه فيثبت صورته في المرأة ويتركه وينصرف لما كان في هذا محظور ولو كان محظورا لكان النظر في المرأة محظورا أيضا لانه احداث صورة منفصلة عن صاحبها على مسطح آخر بعيد عنه ، ولقالوا ينبغي الا يقترب أحد من المرايا حتى لا تقع هذه الجريمة جريمة وجود صورة المرء في مسطح مصقول هذا وان التصوير اليوم أصبح جزءا من الجهاد والاعداد فالجيش الحديثة لكي توفر دماء ابنائها ووقتهم تصطنع طائرات بغير قائد وأتقاربا صناعية تعمل في القضاء وليس لها وظيفة الا تصوير المواقع والاحاطة بكل كبيرة وصغيرة حتى ما يخترن في باطن الأرض من مواد جيولوجية كالمعادن التي في باطن الأرض والمياه الجوفية والتنظير الذي هو عصب الطاقة اليوم في الدنيا ، فأي تصوير في هذا حرام . سبحانك اللهم تنزهت من هذه الصفات فانقذ أمة محمد من التعلق بفساف الأمر وثابه الرأي . والى أن يقتنع المنتظون بحل التصوير بل بوجوبه على الكفاية بل بالتمكن منه والاخلد بناصيته والتسابق فيه مع الأمم الأخرى يكون المسلمون في مؤخرة الأمم ويكون غيرهم قد سبقهم الى أن يصنع آلة التصوير كزر القميص بل آلة التصوير مع التسجيل للصوت بأحجام بالغة الدقة في الصغر ، وما ذلك الا لأنهم لم تقف في وجوههم مقبات من آراء الجاهلين بأحكام الدين والخابطين فيه خبط العشواء في الليلة الظلماء فيوبقون أمتهم في التخلف ، ويقيدونها بأغلال المواقات التي تتجمع من المباحكات اللفظية والتصورات الوهمية والسذاجة في الدين اذا كان صاحب الرأي محل احسان الظن به وليس متأثرا على دينه وقومه . فاذا أحسنا الظن بهؤلاء حكمنا بسداجتهم وتعاظيهم الدين بطريقة بلهاء ، أما اذا أقنعناهم مقام من يساء الظن بآرائهم وحكمنا بكائهم فقد وفستعناهم في مواضع التهمين الماجورين لاضعاف كيان المسلمين وتمكين أعدائهم منهم كل التمكن ، وانما كان مقتضى نهيه صلى الله عليه وسلم من التصوير الا تنتقل عادات الوثنيين اليها خصوصا وقد جاء النهي للمسلمين بكل ما في بيوت المشركين من صور مجبوداتهم وأوثانهم فنهاهم عن هذه الصور حتى لا تنعكس بيوت المشركين في حياة المسلمين وهذا هو غاية الحفظ لامة محمد صلى الله عليه وسلم من اللوbian والضياع ، بذلك حفظت لنا مساجدنا من هذه الصور ومن آلات المزيف .

وصفت ضيادتنا من كدورات المادة وأحوال اللهو (ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) (ط).

فهي كل مصور من ذوات الأرواح ، سواء كان على جدار أو سقف أو ثوب •
هذا كلام الخطابي وفي تخصيصه الجنب بالمتهاون والكلب بالذي يحرم اقتناؤه
نظر وهو محتمل •

(فرع) هذا الذي ذكرناه من كراهة النوم قبل الوضوء للجنب هو
مذهبنا وبه قال أكثر السلف أو كثير منهم حكاه ابن المنذر عن علي بن
أبي طالب وابن عباس وأبي سعيد الخدري وشداد بن أوس وعائشة والحسن
البصري وعطاء والنخعي ومالك وأحمد واسحاق واختاره ابن المنذر قال :
وقال سعيد بن المسيب وأصحاب الرأي : هو بالخيار ، دليلنا الأحاديث
السابقة والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء في قراءة الجنب والحائض ، مذهبنا أنه
يحرم على الجنب والحائض قراءة القرآن قليلاً وكثيراً حتى بعض آية ؛
وبهذا قال أكثر العلماء كذا حكاه الخطابي وغيره عن الأكثرين ، وحكاه
أصحابنا عن عمر بن الخطاب وعلي وجابر رضي الله عنهم والحسن والزهرى
والنخعي وقتادة وأحمد واسحاق •

وقال داود : يجوز للجنب والحائض قراءة كل القرآن ، وروى هذا عن
ابن عباس وابن المسيب ، قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما :
واختاره ابن المنذر ، وقال مالك : يقرأ الجنب الآيات اليسيرة للتعود ، وفي
الحائض روايتان عنه (أحدهما) تقرأ (والثانية) لا تقرأ ، وقال أبو حنيفة :
يقرأ الجنب بعض آية ولا يقرأ آية وله رواية كمذهبنا •

واحتج من جوز مطلقاً بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
عليه وسلم « كان يذكر الله تعالى على كل أحيانه » رواه مسلم ؛ قالوا :
والقرآن ذكر ولأن الأصل عدم التحريم •

واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر المذكور في الكتاب لكنه ضعيف كما
سبق وعن عبد الله بن سلمة • بكسر اللام ، عن علي رضي الله عنه قال : « كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته فيقرأ القرآن ولم يكن يحجبه ،

وربما قال : يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنابة » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم . قال الترمذى : حيث حسن صحيح ، وقال غيره من الحفاظ المحققين : هو حديث ضعيف ورواه الشافعى فى سنن حرمله ثم قال : ان كان ثابتا ففيه دلالة على تحريم القراءة على الجنب .

قال البيهقى : ورواه الشافعى فى كتاب جماع الطهور ، وقال : وان لم يكن أهل الحديث يشتبونه ، قال البيهقى : وانما توقف الشافعى فى ثبوته لأن مداره على عبد الله بن سلسة وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض النكرة وانما روى هذا الحديث بعدما كبر ، قاله شعبة ، ثم روى البيهقى عن الأئمة تحقيق ما قال ، ثم قال البيهقى : وصح عن عمر رضى الله عنه أنه كره القراءة للجنب ، ثم رواه بإسناده عنه . وروى عن على لا يقرأ الجنب القرآن ولا حرفا واحدا ، وروى البيهقى عن عبد الله بن مالك الغافقى أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « اذا توضأت وأنا جنب أكلت وشربت ولا أصلى ولا أقرأ حتى أغتسل » واسناده أيضا ضعيف .

واحتج أصحابنا أيضا بقصة عبد الله بن رواحة رضى الله عنه المشهورة : « أن امرأته رآته يواقع جارية له ، فذهبت فأخذت سكيناً وجاءت تريد قتله ، فأفكر أنه واقع الجارية وقال « أليس قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنب أن يقرأ القرآن ؟ قالت : بلى فأشدها الأبيات المشهورة فتوهمتها قرآنا فكفت عنه ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فضحك ولم ينكر عليه » .

والدلالة فيه من وجهين (أحدهما) أن النبى صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه قوله : حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن (والثانى) أن هذا كان مشهورا عندهم يعرفه رجالهم ونساؤهم ، ولكن اسناد هذه القصة ضعيف ومنقطع . وأجاب أصحابنا عن احتجاج داود بحديث عائشة بأن المراد بالذكر غير القرآن ، فانه المفهوم عند الاطلاق . وأما المذاهب الباقية فقد سلموا تحريم القراءة فى الجملة ، ثم ادعوا تخصيصا لا مستند له . فان قالوا : جوزنا للحائض خوف النسيان ، قلنا : يحصل المقصود بتفكرها بقلبها . والله أعلم .

(فسر) في مذاهب العلماء في مكث الجنب في المسجد وعبوره فيه بلا مكث ، مذهبا أنه يحرم عليه المكث في المسجد جالسا أو قائما أو مترددا أو على أى حال كان ، متوضئا كان أو غيره ، ويجوز له العبور من غير لبث ، سواء كان له حاجة أم لا ، وحكى ابن المنذر مثل هذا عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن البصري وسعيد بن جبير وعمرو بن دينار ومالك . وحكى عن سفیان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وإسحاق بن راهويه أنه لا يجوز له العبور إلا أن لا يجد بدا منه فيتوضأ ثم يمر .

وقال أحمد : يحرم المكث ويباح العبور لحاجة ولا يباح لغير حاجة . قال : ولو توضأ استباح المكث .

وجمهور العلماء على أن الوضوء لا أثر له في هذا . وقال المزني وداود وابن المنذر : يجوز للجنب المكث في المسجد مطلقا . وحكاه الشيخ أبو حامد عن زيد بن أسلم .

واحتج من أباح المكث مطلقا بما ذكره ابن المنذر في الاشراف وذكره غيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المسلم لا ينجس » رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ، وبما احتج به المزني في المختصر واحتج به غيره أن المشرك يمكث في المسجد ، فالمسلم الجنب أولى ، وأحسن ما يوجه به هذا المذهب أن الأصل عدم التحريم ، وليس لمن حرم دليل صحيح صريح .

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل ^(١)) قال الشافعي رحمه الله في الأم : قال بعض العلماء بالقرآن : معناها لا تقربوا مواضع الصلاة . قال الشافعي : وما أشبه ما قال بما قال : لأنه ليس في الصلاة عبور سبيل ، إنما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد ، قال الخطابي وعلى ما تأولها الشافعي تأولها أبو عبيدة معمر بن المثنى . قال البيهقي في معرفة السنن والآثار : وروينا هذا التفسير عن ابن عباس قال وروينا عن جابر قال : « كان أحدنا يمر في المسجد مجتازا وهو جنب » وعن أفلت بن خليفة عن جبره بنت دجاجة

(١) الآية ٤٣ من سورة النساء .

عن عائشة رضى الله عنها قالت « جاء النبي صلى الله عليه وسلم ويوت أصحابه شارعة في المسجد ، فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » رواه أبو داود وغيره . قال البيهقي : « ليس هو بقوى » قال : قال البخاري « عند جسة عجائب » وقد خالفها غيرها في سد الأبواب . وقال الخطابي « ضعف هذا الحديث » وقالوا : أفلت مجهول ، وقال الحافظ عبد الحق : « هذا الحديث لا يثبت » .

(قلت) وخالفهم غيرهم ، فقال أحمد بن حنبل « لا أرى بأفلى بأسا » وقال الدارقطني « هو كوفي صالح » وقال أحمد بن عبد الله المعجلي « جسة تابعة ثقة » وقد روى أبو داود هذا الحديث ولم يضعفه ، وقد قدمنا أن مذهبه أن ما رواه ولم يضعفه ولم يجد لغيره فيه تضعيفا فهو عنده صالح ، ولكن هذا الحديث ضعفه من ذكرنا ، وجسة بفتح الجيم واسكان السين المهملة ، وأفلى بالفاء . قال الخطابي : وجوه البيوت أبوابها ، وقال ومعنى وجهوها عن المسجد ؛ اصرفوا وجوهها عن المسجد .

وأجاب أصحابنا عن احتجاجهم بحديث « المسلم لا ينجس » بأنه لا يلزم من عدم نجاسته جواز لبثه في المسجد .

وأما القياس على المشرك فجوابه من وجهين :

(أحدهما) أن الشرع فرق بينهما ، فقام دليل تحريم مكث الجنب . وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس بعض المشركين في المسجد ، فإذا فرق الشرع لم يجز التسوية .

(والثاني) أن الكافر لا يعتقد حرمة المسجد فلا يكلف بها ، بخلاف المسلم وهذا كما أن العربي لو أئلف على المسلم شيئا لم يلزمه ضمانه لأنه لم يلتزم الضمان بخلاف المسلم والذمي إذا أئلفا . واحتج من حرم المكث والعبور بحديث : « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » وبحديث سالم بن أبي حفصة عن عطية بن سعد العوفي المفسر عن أبي سعيد الخدري قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب رضى الله عنه : « يا علي لا يحل

لأحد يحنب في هذا المسجد غيرى وغيرك» رواه الترمذى في جامعه في مناقب على وقال : حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه . قال أبو نعيم ضرار بن صرد : معناه لا يحل لأحد يستطرقة جنباً غيرى وغيرك . قال الترمذى : سمع البخارى منى هذا الحديث واستغربه ، قالوا : ولأنه موضع لا يجوز المكث فيه ، فكذا العبور ، كالدار المغصوبة وقياساً على الحائض ومن في رجله نجاسة .

واحتج أصحابنا بما احتج به الشافعى وغيره وهو قول الله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل) وتقدم ذكر الدلالة منها . قال أصحاب أبى حنيفة : المراد بالآية أن المسافر اذا أجنب وعدم الماء جاز له التيمم والصلاة وان كانت الجنابة باقية ، لأن هذه حقيقة الصلاة . والجواب أن هذا الذى ذكروه ليس مختصاً بالمسافر بل يجوز للحاضر فلا تحمل الآية عليه ، وأما ما ذكرناه فهو الظاهر ، وقد جاء الحديث وأقوال الصحابة وتفسيرهم على وفقه فكان أولى .

واحتجوا بحديث جابر : « كنا نمشى في المسجد جنباً لا نرى به بأساً » رواه الدارمى بإسناد ضعيف ، ولأنه مكلف أمن تلويث المسجد فجاز عبوره كالمحدث .

وأما الجواب عن حديثهم الأول فهو أنه ان صح حمل على المكث جميعاً بين الأدلة ، وأما الثانى فضعيف لأن مداره على سالم بن أبى حفصة وعطية وهما ضعيفان جداً شيعيان متهمان فى رواية هذا الحديث ، وقد أجمع العلماء على تضعيف سالم وغلوه فى التشيع ، ويكفى فى رده بعض ما ذكرنا ، لا سيما وقد استغربه البخارى امام الفن ، على أنه لو صح لم يكن معناه ما ذكره أبو نعيم لأنه خلاف ظاهره ، بل معناه اباحة المكث فى المسجد مع الجنابة ، وقد ذكر أبو العباس بن القاص هذا فى خصائص النبى صلى الله عليه وسلم .

وأما قياسهم على الدار المغصوبة ، فمنتقض بسواضع الخمور والملاهى وانظر الضيقة . وأما قياسهم على من على رجله نجاسة فانما يمنع عبوره اذا كانت النجاسة جارية أو متعرضة للجريان ، وهذا يمنع صيانة للمسجد من

تلويثه ، والجنب بخلافه فنظير الجنب من على رجله نجاسة يابسة فله العبور .
وبهذا يجاب عن قياسهم على الحائض ان حرمان عبورها ، والا فالأصح جواز
عبورها اذا أمنت التلويث . والله أعلم .

فصل

(يتعلق بقراءة الجنب والحائض والمحدث
واذاكارهم ومواضع القراءة واحوالها ونحو ذلك)

وهذا الفصل من المهمات التي يتأكد لطالب الآخرة معرفتها ، وقد جمعت
في هذا كتابا لطيفا ، وهو (التبيان في آداب حملة القرآن) وأنا أشير هنا الى
جمل من مقاصده ان شاء الله تعالى ، وفيه مسائل :

(احداها) قد ذكرنا أنه يحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءة شيء
من القرآن وان قل حتى بعض آية ، ولو كان يكرر في كتاب فقه أو غيره فيه
احتجاج بآية حرم عليه قراءتها . ذكره القاضي حسين في الفتاوى ، لأنه يقصد
القرآن للاحتجاج . قال أصحابنا : ولو قال لانسان : خذ الكتاب بقوة ، ولم
يقصد به القرآن جاز ، وكذا ما أشبهه ، ويجوز للجنب والحائض والنفساء
في معناه أن تقول عند المصيبة (انا لله وانا اليه راجعون ^(١)) اذا لم تقصد
القرآن .

قال أصحابنا الخراسانيون : ويجوز عند ركوب الدابة أن يقول :
(سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ^(٢)) لا يقصد القرآن . ومن
صرح به القوراني والبلغوي والرافعي وآخرون . وأشار العراقيون الى منعه،
والمختار الصحيح الأول .

قال القاضي حسين وغيره : ويجوز أن يقول في الدعاء (ربنا آتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ^(٣)) قال امام الحرمين ووالده

(١) الآية ١٥٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٢ من سورة الزخرف .

(٣) الآية ٢٠١ من سورة البقرة .

الشيخ أبو محمد والغزالي في البسيط : اذا قال الجنب باسم الله أو الحمد لله ، فان قصد القرآن عصى وان قصد الذكر لم يعص وان لم يقصد واحدا منهما لم يعص أيضا قطعا ، لأن القصد مرعى في الأبواب .

(المسألة الثانية) تجوز للجنب قراءة ما نسخت تلاوته ك « الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما » وما أشبهه ، صرح به القاضي حسين والبعوي وآخرون .

(الثالثة) يجوز للجنب والحائض النظر في المصحف وقراءته بالقلب دون حركة اللسان . وهذا لا خلاف فيه .

(الرابعة) قال أصحابنا : اذا لم يجد الجنب ماء ولا ترابا صلى الفريضة وحدها لحرمه الوقت ولا يقرأ زيادة على الفاتحة ، وفي الفاتحة وجهان حكاهما الخراسانيون (أحدهما) ورجحه القاضي حسين والرافعي : لا تجوز قراءة الفاتحة أيضا لأنه عاجز عنها شرعا فيأتي بالاذكار التي يأتي بها من لا يحسن الفاتحة .

(والثاني) وهو الصحيح وبه قطع الشيخ أبو حامد وسائر العراقيين والرويانى في الحلية وآخرون من الخراسانيين : أنه تجب قراءة الفاتحة ، لأنه قادر وقراءته كركوعه وسجوده ، وستأني المسألة أن شاء الله تعالى مبسطة في باب التيمم .

(الخامسة) غير الجنب والحائض لو كان فمه نجسا كره له قراءة القرآن . قال الرويانى : وفي تحريره وجهان خرجهما والدى (أحدهما) يحرم كمس المصحف بيده النجسة (والثاني) لا يحرم كقراءة المحدث ، كذا أطلق الوجهين ، والصحيح أنه لا يحرم ، وهو مقتضى كلام الجمهور ، واطلاقهم أن غير الجنب والحائض والنفساء لا يحرم عليه القراءة .

(السادسة) أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث الحدث الأصغر والأفضل أن يتوضأ لها . قال امام الحرمين وغيره : ولا يقال قراءة

المحدث مكروهة ، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان يقرأ مع الحدث » والمستحاضة في الزمن المحكوم بأنه طهر كالمحدث .

(السابعة) لا يكره للمحدث قراءة القرآن في الحمام ، نقله صاحب العدة والبيان وغيرهما من أصحابنا ، وبه قال محمد بن الحسن ونقله ابن المنذر عن إبراهيم النخعي ومالك . ونقل عن أبي وائل شقيق بن سلمة التابعي الجليل والشعبي ومكحول ، والحسن وقبيصة بن ذؤيب كراهته ، وحكاه أصحابنا عن أبي حنيفة ، ورويناه في مسند الدارمي عن إبراهيم النخعي ، فيكون عنه خلاف . دليلنا أنه لم يرد الشرع بكراهته فلم يكره كسائر المواضع .

(الثامنة) لا تكره القراءة في الطريق مارا إذا لم يلبثه ^(١) ، وروى نحو هذا عن أبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز . وعن مالك كراهتها . قال الشعبي : تكره القراءة في الحش ^(٢) وبيت الرحا وهي تدور ، وهذا الذي ذكره مقتضى مذهبنا .

(التاسعة) إذا كان يقرأ فعرضت له ريح أمسك عن القراءة حال خروجه .

(العاشرة) أجمع المسلمون على جواز التسبيح والتهليل والتكبير والتحميد والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من الأذكار وما سوى القرآن للجنب والحائض ، ودلائله مع الاجماع في الأحاديث الصحيحة مشهورة .

(الحادية عشرة) قراءة القرآن أفضل من التسبيح والتهليل وسائر الأذكار الا في المواضع التي ورد الشرع بهذه الأذكار فيها ، وستأتي دلائله ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في أذكار الطواف .

(١) يقتل من اللهو « ط » .

(٢) الحش البستان والفتح أكثر من الضم والجمع حشان بضم الحاء وكرها وهنا مستعمل مجازا ، لان العرب كانوا يقضون الحاجة في البساتين فلما اتخذوا الكتف وجعلوها خلفا عنها اطلقوا عليها ذلك الاسم ، وفي مختصر العين : الحش الدبر والحش المخرج « ط » .

(الثانية عشرة) يستحب أن ينظف فمه قبل الشروع في القراءة بسؤاله ونحوه ويستقبل القبلة ويجلس متخشعا بسكينة ووقار ، ولو قرأ قائما أو مضطجعا أو ماشيا أو على فراشه جاز ، ودلائله في الكتاب والسنة مشهورة ، وإذا أراد القراءة تعوذ وجهر به • والتعوذ سنة ليس بواجب ويحافظ على قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في أوائل السور غير براءة ، فإذا شرع في القراءة فليكن شأنه الخشوع والتدبر والخضوع فهو المطلوب والمقصود ، وبه تشرح الصدور وتستثير القلوب • قال الله تعالى : (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ^(١)) وقال تعالى (أفلا يتدبرون القرآن ^(٢)) والأحاديث فيه كثيرة ، وقد بات جماعة من السلف يردد أحدهم الآية جميع ليلته أو معظمها ، وصنع جماعات من السلف عند القراءة ، ومات جماعات منهم بسبب القراءة ، وقد ذكرت في التبيان جملة من أخبار هؤلاء رضى الله عنهم •

ويسن تحسين الصوت بالقرآن للأحاديث الصحيحة المشهورة فيه • وقد أوضحته في التبيان وسأبسطها إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب حيث ذكر المصنف المسألة في كتاب الشهادات • قالوا : فإن لم يكن حسن الصوت حسنة ما استطاع ، ولا يخرج بتحسينه عن حد القراءة إلى التنطيط المخرج له عن حدوده ، ويستحب البكاء عند القراءة ، وهي صفة العارفين وشعار عباد الله الصالحين ، قال الله تعالى (ويخرون للأذقان يكون ويريدهم خشوعا ^(٣)) والأحاديث والآثار فيه كثيرة • وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن قال (حسبك) قال فرأيت عينيه تذرفان ، وطريقه في تحصيل البكاء أن يتأمل ما يقرأه من التهديد والوعيد الشديد والمواثيق والعهود ، ثم يفكر في تقصيره فيها ، فإن لم يحضره عند ذلك حزن وبكاء ، فليكن على فقد ذلك ، فإنه من المصائب •

ويسن ترتيل القراءة • قال الله تعالى : (ورتل القرآن ترتيلا ^(٤)) وثبت في الأحاديث الصحيحة أن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مرتلة ،

(١) الآية ٢٩ من سورة ص

(٢) الآية ٢٤ من سورة محمد

(٣) الآية ١٠٩ من سورة الاسراء

(٤) الآية ٤ من سورة المزمل

واتفقوا على كراهة الإفراط في الإسراع ويسمى ألهذا . قالوا : وقراءة جزء بترتيل أفضل من قراءة جزءين - في قدر ذلك الزمن - بلا ترتيل . قال العلماء : والترتيل مستحب للتدبر ، ولأنه أقرب إلى الاجلال والتوقير ، وأشد تأثيراً في القلب ، ولهذا يستحب الترتيل للأعجمي الذي لا يفهم معناه ، ويستحب اذا مر بآية رحمة أن يسأل الله تعالى من فضله ، واذا مر بآية عذاب أن يستعيز من العذاب أو من الشر ونحو ذلك ، واذا مر بآية تنزيه لله تعالى تزه ، فقال : تبارك الله أو جلت عظمه ربنا ونحو ذلك . وهذا مستحب لكل قارئ ، سواء في الصلاة وخارجها ، وسواء الامام والمأموم والمنفرد . وقد ثبت ذلك في صحيح مسلم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنيسط ذلك بدلائله ان شاء الله تعالى ، حيث ذكره المصنف في آخر باب سجود التلاوة .

ولا تجوز القراءة بالأعجمية سواء أحسن العربية أم لا ، وسواء كان في الصلاة أم خارجها ، وتجوز بالقراءات السبع ولا تجوز بالشواذ ، وسنوضح ذلك بدلائله في صفة الصلاة حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى ، والأولى أن يقرأ على ترتيب المصحف ، سواء قرأ في الصلاة أم خارجها ، واذا قرأ سورة قرأ بعدها التي تليها ، لأن ترتيب المصحف لحكمة فلا يتركها الا فيما ورد الشرع فيه بالتفريق كصلاة الصبح يوم الجمعة (بالأم) و (هل أتى) وصلاة العيد ب (ق) (واقتربت) وقطائر ذلك ، فلو فرق أو عكس جاز وترك الأفضل . وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها ، فمتفق على منعه وذمه ؛ لأنه يذهب بعض أنواع الإعجاز ويزيل حكمة الترتيب ، وأما تعليم الصبيان من آخر الختمة إلى أولها فلا بأس به لأنه يقع في أيام .

(فسر) القراءة في المصحف أفضل من القراءة عن ظهر القلب ، لأنها تجمع القراءة والنظر في المصحف وهو عبادة أخرى ، كذا قاله القاضي حسين وغيره من أصحابنا . ونص عليه جماعات من السلف ولم أر فيه خلافاً ، ولعلمهم أرادوا بذلك في حق من يستوى خشوعه وحضور قلبه - في الحالين - فأما من يزيد خشوعه وحضور قلبه وتدبره في القراءة عن ظهر القلب فهي أفضل في حقه .

(فرع) لا كراهة في قراءة الجماعة مجتمعين بل هي مستحبة ، وكذا الإدارة وهي أن يقرأ بعضهم جزءاً أو سورة مثلاً ويسكت بعضهم ، ثم يقرأ الساکتون ويسکت القارئون ، وقد ذكرت دلائله في التبيان ، وللقارئین مجتمعين آداب كثيرة منها ما سبق في آداب القارئ وحده . ومنها أشياء يتساهل فيها في العادة ، فمن ذلك أنهم مأمورون باجتناب الضحك واللفظ والحديث في حال القراءة الا كلاماً يسيراً للضرورة ، وباجتناب العبث باليد وغيرها ، والنظر الى ما يلهي أو يبذل الذهن . وأقبح من ذلك النظر الى من يحرم النظر اليه كالأمرد وغيره ، سواء كان بشهوة أم بغيرها ويجب على الحاضر في ذلك المجلس أن ينكر ما يراه من هذه المنكرات وغيرها ، فينكر بيده ثم لسانه على حسب الامكان ، فان لم يستطع فليكرهه بقلبه .

(فرع) جاءت في الصحيح أحاديث تقتضي استحباب رفع الصوت بالقراءة وأحاديث تقتضي أن الاسرار والاختفاء أفضل . قال العلماء : وطريق الجمع بينها أن الاختفاء أبعد من الرياء ، فهو أفضل في حق من يخاف الرياء ، وكذا ما يتأذى المصلون وغيرهم بجهره فالاختفاء أفضل في حقه ، فان لم يخف الرياء ولم يتأذى أحد بجهره فالجهر أفضل ، لأن العمل فيه أكثر ، ولأن فائدته تتعدى الى السامعين ، ولأنه يوقظ قلب القارئ ويجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويترد النوم ويزيد في النشاط ، وقد أوضحت جملة من الأحاديث والآثار الواردة من ذلك في التبيان .

(فرع) يسن تحسين الصوت بالقراءة ، للأحاديث الصحيحة المشهورة فيه ، وسنبطه ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في كتاب الشهادات ^(١) ويسن طلب القراءة من حسن الصوت والاصغاء اليها ، وهذا متفق على استحبابه ، وهو عادة الأخيار والمتعبدين وعباد الله الصالحين . وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن مسعود ، اقرأ على القرآن فاني أحب أن أسمع من غيري ، فقرأ عليه من سورة النساء حتى بلغ : (فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا) والآثار فيه كثيرة مشهورة ، وقد مات جماعة من الصالحين بقراءة من سألوه

(١) شاء الله تعالى أن تنولى ببطه على متبعه الذي سنه وذلك في الجزء التاسع عشر «ط» .

القراءة ؛ واستحب العلماء افتتاح مجلس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءة قارئ حسن الصوت ما تيسر من القرآن .

(فرع) ينبغي للقارئ أن يتدبّر من أول السورة أو من أول الكلام المرتبط ويقف على آخرها ، أو آخر الكلام المرتبط ببعضه ببعض ، ولا يتقيد بالأجزاء والأعشار ، فإنها قد تكون في وسط كلام مرتبط كالأجزاء في قوله تعالى : (والمحصنات) ، (وما أبرئ نفسي) ، (قال ألم أقل لك أنك لن تستطيع معي صبرا) ، (ومن يقنت منكن) ، (وما أنزلنا على قومه) ، (إليه يرد علم الساعة) ، (قال فما خطبكم) فكل هذا وشبهه لا يتدأ به ، ولا يوقف عليه ، ولا يفتر بكثرة الفاعلين له ، ولهذا قال العلماء : قراءة سورة قصيرة بكمالها أفضل من قدرها من طويلة لأنه قد يخفى الارتباط .

(فرع) تكره القراءة في أحوال ، منها حال الركوع والسجود والتشهد وغيرها من أحوال للصلاة سوى القيام ، وتكره في حال القعود على الخلاء ، وفي حال النعاس وحال الخطبة لمن يسمعها . ويكره للمأموم قراءة ما زاد على الفاتحة في صلاة جهرية إذا سمع قراءة الإمام ولا يكره في الطواف ، وتقدم بيان القراءة في الحمام والطريق وقراءة من فمه نجس .

(فرع) إذا مر القارئ على قوم سلم عليهم وعاد إلى القراءة ، فإن أعاد التعوذ كان حسنا ، ويستحب لمن مر على القارئ أن يسلم عليه ، ويلزم القارئ رد السلام باللفظ . وقال الواحدى ^(١) من أصحابنا : لا يسلم المار ؛ فإن سلم رد عليه القارئ بالإشارة ، وهذا ضعيف ، ولو عطس القارئ في الصلاة أو خارجا فليحمد الله تعالى ، ولو عطس غيره شمته القارئ ، ولو سمع المؤذن أو المقيم قطع القراءة وتابعه ، وقد ذكر المصنف المسألة في باب الأذان ، ولو طلبت منه حاجة وأمكنه الجواب بإشارة مفهومة وعلم أنه لا يشق ذلك على الطالب أجابه إشارة .

(١) الإمام أبو الحسن على بن أحمد الواحدى النيسابورى توفى في جمادى الآخرة ٤٦٨ هـ وكتبه في التفسير وكتابيه في أسباب نزول القرآن . (ط) .

(فرع) إذا قرأ : (أليس الله بأحكم الحاكمين) ؛ (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) استحب أن يقول : بلى وأنا على ذلك من الشاهدين ، وإذا قرأ (سبح اسم ربك الأعلى) قال : سبحان ربى الأعلى ، وإذا قرأ : (قل الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا) قال : الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا . وقد بسطت ذلك فى التبيان وسأذكره فى صفة الصلاة من هذا الكتاب مبسوطا إن شاء الله تعالى .

(فرع) جاء عن ابراهيم النخعى أنه إذا قرأ : (وقالت اليهود يد الله مغلولة) ، (وقالت اليهود عزيز ابن الله) ونحوهما خفض صوته قليلا .

وقال غيره : إذا قرأ (إن الله وملائكته يصلون على النبى) الآية ، استحب أن يقول : صلى الله عليه وسلم تسليما .

(فرع) فى الأوقات المختارة للقراءة أفضلها ما كان فى الصلاة ، ومذهبنا أن تطويل القيام فى الصلاة أفضل من تطويل السجود وغيره ، وسنسط المسألة بأدلتها ومذاهب العلماء فيها فى صفة الصلاة إن شاء الله تعالى . وقد ذكرها المصنف فى باب صلاة الخوف . وأفضل الأوقات الليل ونصفه الآخر أفضل ، والقراءة بين المغرب والعشاء محبوبه ، وأفضل النهار بعد الصبح ، ولا كراهة فى شئ من الأوقات . ونقل عن بعض السلف كراهة القراءة بعد العصر ، وليس بشئ ولا أصل له ، ويختار من الأيام يوم عرفة ، ثم يوم الجمعة ، ثم الاثنين والخميس ، ومن الأعشار العشر الأواخر من شهر رمضان ، والأول من ذى الحجة ، ومن الشهور رمضان .

(فرع) (فى آداب ختم القرآن) يستحب كونه فى أول الليل أو أول النهار وإن قرأ وحده فالختم فى الصلاة أفضل واستحب السلف صيام يوم الختم وحضور مجلسه . وقالوا : يستجاب الدعاء عند الختم وتنزل الرحمة ، وكان أنس بن مالك رضى الله عنه إذا أراد الختم جمع أهله وختم ودعا ، واستحبوا الدعاء بعد الختم استحبابا متأكدا وجاء فيه آثار كثيرة ، ويلح فى الدعاء ويدعو بالمهمات ويكثر من ذلك فى صلاح المسلمين وصلاح

ولاة أمورهم ؛ ويختار الدعوات الجامعة ، وقد جمعت في التبيان منها جملة ،
واستحبوا اذا ختم أن يشرع في ختمه أخرى .

(فسر) (في آداب حامل القرآن) ليكون على أكمل الأحوال وأكرم
الشعائل ، ويرفع نفسه عن كل ما نهى القرآن عنه ، ويتصون عن دنىء
الاكتساب ، وليكن شريف النفس غفيرا ، متواضعا للصالحين وضعفه
المسلمين ، متخشعا ذا سكينه ووقار . قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه :
ينبغي لحامل القرآن أن يعرف بليته اذا الناس تأثمون ، وبهناؤه اذا الناس
مفطرون ، وبهزئه اذا الناس يفرحون ، وببكائه اذا الناس يضحكون ،
وبصنته اذا الناس يخوضون ، وبخشوعه اذا الناس يخالون . وقال الحسن
البصرى رحمه الله ان من كان قبلكم رأوا القرآن رسائل من ربهم ، فكانوا
يتدبرونها بالليل ، وينفذونها بالنهار ، وقال الفضيل رحمه الله : حامل القرآن
حامل راية الاسلام ، ينبغي أن لا يلهو مع من يلهو ولا يسهو مع من يسهو ،
ولا يلغو مع من يلغو ، تعظيما لحق القرآن ، وليحذر أن يتخذ القرآن معيشة
يكتسب بها .

ولا بأس بالاستئجار لقراءة القرآن عندنا ، وسنبسط المسألة (١) بأدلتها
ان شاء الله تعالى في كتاب الاجارة ، وليحافظ على تلاوته ، ويكثر منها
بحسب حاله ، وقد بسطت الكلام في بيان هذا ، وعادات السلف فيه في
التبيان ، ويكون اعتناؤه بتلاوته في الليل أكثر ، لأنه أجمع القلب ، وأبعد من
الشغلات ، والملهيات ، والتصرف في الحاجات ، وأصون في طرق الرياء ،
 وغيره من المحبطات ، مع ما جاء في الشرع من بيان مافيه الخيرات ، كالاسراء ،
 وحديث النزول ، وحديث : « في الليل ساعة يستجاب فيها الدعاء وذلك كل ليلة »
 وسنبسط الكلام ، والأحاديث في هذه المسألة حيث ذكرها المصنف في باب
 صلاة التطوع ، ان شاء الله تعالى ، وليحذر كل الحذر من نسيانه ، أو نسيان
 شيء منه ، أو تعريضه للنسيان ، ففي الصحيحين عن أبي موسى أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعاهدوا القرآن ، فوالذي نفس محمد بيده

(١) وكما عرفت فان الله تعالى شاء ان نبسطها نحن في كتاب الاجارة ملتزمين منهجه وذلك في
الجزء الرابع عشر .

لهو أشد ثقلنا من الابل في عقلها » وفي سنن أبي داود ، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « عرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أعظم من سورة من القرآن أو آية أوتيها رجل ، ثم نسبها » وفيه ، عن سعد بن عباد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله عز وجل يوم القيامة أجذم » والله أعلم .

(فرع) في آداب الناس كلهم مع القرآن ، قال الله تعالى : (ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب ^(٢)) وفي صحيح مسلم عن تميم الداري ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الدين النصيحة ، قلنا : لمن يا رسول الله ؟ قال لله : ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » وهذا الحديث أصل من أصول الاسلام ، وقد أوضحت شرحه في أول شرح صحيح مسلم ، وبينت الدلائل في أن مدار الاسلام عليه وأقوال العلماء في شرحه .

ومختصر ما يحتاج اليه هنا أن العلماء قالوا : نصيحة كتاب الله تعالى هي الايمان بأنه كلام الله تعالى وتنزيله لا يشبهه شيء من كلام الخلق ، ولا يقدر الخلق على مثل سورة منه ، وتلاوته حق تلاوته ، وتحسينها وتدبرها والخشوع عندها ، وإقامه حروفه في التلاوة والذب عنه لتأويل المحرفين ، وتعرض الملحددين ، والتصديق بما فيه والوقوف مع أحكامه وتفهم علومه وأمثاله ، والاعتبار بمواعظه والتفكر في عجائبه والبحث عن عمومه وخصوصه وناسخه ومنسوخه ، ومجمله ومبينه وغير ذلك من أقسامه وتشر علومه والدعاء اليه والى جميع ما ذكرنا من نصيحته .

وأجمعت الأمة على وجوب تعظيم القرآن على الإطلاق وتنزيهه وصيافته . وأجمعوا على أن من جحد منه حرفا مجمعا عليه ، أو زاد حرفا لم يقرأ به أخذ وهو عالم بذلك فهو كافر . وأجمعوا على أن من استخف بالقرآن أو بشيء منه أو بالمصحف أو ألقاه في قاذورة أو كذب بشيء مما جاء به من حكم أو خبر ، أو نفى ما أثبتته أو أثبت ما نفاه أو شك في شيء من ذلك وهو عالم به كفر .

(١) الآية ٢٢ من سورة الحج .

ويحرم تفسيره بغير علم ، والكلام في معانيه لمن ليس من أهله . وهذا مجمع عليه وأما تفسير العلماء فحسن بالاجماع ويحرم المراء فيه والجدال بغير حق ، ويكره أن يقول نسيت آية كذا ، بل يقول : أنسيتها أو أسقطتها .

ويجوز أن يقول : سورة البقرة وسورة النساء وسورة العنكبوت وغيرها ، ولا كراهة في شيء من هذا ، والأحاديث الصحيحة في هذا كثيرة ، وكره بعض السلف هذا وقال : إنما يقال السورة التي يذكر فيها البقرة ونحوها ، والصواب أنه لا كراهة فقد تظاهرت فيه الأحاديث الصحيحة وأقوال الصحابة فمن بعدهم ، ولا يكره أن يقال : قراءة أبي عمرو وابن كثير وغيرهما وكرهه بعض السلف ، والصواب أن لا كراهة وعليه عمل السلف والخلف ، ولا يكره أن يقول : الله تعالى يقول ، وكرهه مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي . وقال : إنما يقال قال الله تعالى بصيغة الماضي ، والصواب الأول ، قال الله تعالى : (والله يقول الحق ^(١)) والأحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة مشهورة وقد جمعت منها جملة في أول شرح صحيح مسلم وفي أواخر كتاب الأذكار ، ولا يكره النث مع القراءة للرقية ، وهو نثخ لطيف بلا ريق ، وكرهه أبو جحيفة الصحابي والحسن البصري والنخعي رضي الله عنهم ، والصحيح أنه لا كراهة ، فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله ، وقد أوضحت ذلك في التبيان ولو كتب القرآن في اناء ثم غسله وسقاه المريض ، فقال الحسن البصري ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي : لا بأس به ، وكرهه النخعي ، ومقتضى مذهبنا أنه لا بأس به ، فقد قدمنا في مسائل من المصنف أنه لو كتب القرآن على حلوى أو غيرها من الطعام فلا بأس بأكله .

(فرع) في الآيات والسور المستحبة في أوقات وأحوال مخصوصة .

هذا الباب غير منحصر لكثرة ما جاء فيه ، ومعظمه يأتي إن شاء الله تعالى في هذا الشرح في مواطنه كالسور المستحبة في الصلوات الخاصة ، كالجمعة والمنافقون في صلاة الجمعة ، و (قاف) و (اقتربت) في العيد و (سبح)

(١) الآية ، من سورة الاحزاب .

و (هل أتاك) في الجمعة والعيد فكلاهما سنة في صحيح مسلم وغيره ،
و (ألم تنزل) و (هل أتى) في صبح الجمعة وغير ذلك مما سنوضحه في
مواضعه ان شاء الله تعالى •

ويحافظ على (يس) و (الواقعة) و (تبارك : الملك) و (قل هو الله
أحد) و (المعوذتين) و (آية الكرسي) كل وقت ، و (الكهف) يوم الجمعة
وليلتها ، ويقرأ (آية الكرسي) كل ليلة اذا أوى الى فراشه ، ويقرأ كل ليلة
الآيتين من آخر البقرة (آمن الرسول) الى آخرها ، والمعوذتين عقيب كل
صلاة ، ويقرأ اذا استيقظ من النوم ونظر في السماء آخر آل عمران : (ان في
خلق السموات والأرض) الى آخرها •

ويقرأ عند المريض الفاتحة وقل هو الله أحد والمعوذتين مع النفخ في اليدين
ويسحبه بهما • ثبت ذلك في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وكل ما ذكرته في هذا الفصل فيه أحاديث صحاح مشهورة • ويقرأ عند الميت
(يس) لحديث فيه في سنن أبي داود وغيره •

واعلم أن آداب القراءة والقارىء وما يتعلق بهما لا تنحصر فنقتصر على
هذه الأحرف منها لثلاث نخرج عن حد الشرح الذي نحن فيه ، وبالله التوفيق •

(فروع) قال امام الحرمين ، روى أن رجلا سلم على رسول الله صلى
الله عليه وسلم ف ضرب صلى الله عليه وسلم يده على جائط وتيمم ثم أجاب •
وقيل : كان التيمم في الاقامة وموضع الماء ، ولكن أتى به النبي صلى الله عليه
وسلم تعظيما للسلام وان لم يفد التيمم اباحة محظور ، قال : فلو تيمم المحدث
وقرأ عن ظهر القلب كان جائزا على مقتضى الحديث ، هذا كلام امام الحرمين •
وذكر الغزالي مثله ولا تعرف أحدا وافقهما ، وهذا الحديث في الصحيحين من
رواية أبي الجهم بن الحرث الا أنه ليس فيه أنه تيمم في المدينة ، بل في
الصحيحين أنه أقبل من نحو بئر جمل فتيمم ، وهذا ظاهر في أنه كان خارج
المدينة وعادما للماء ، وسنعيد الحديث والكلام عليه في باب التيمم ان شاء الله
تعالى وبالله التوفيق •

فصل

(في المساجد واحكامها)

وما يتعلق بها وما يندب فيها وما تنزه منه ونحو ذلك ، وفيه مسائل :

(احداها) قد سبق أنه يحرم على الجنب المكث في المسجد ولا يحرم العبور من غير مكث ولا كراهة في العبور ، سواء كان لحاجة أم لغيرها ، لكن الأولى أن لا يعبر الا لحاجة ليخرج من خلاف أبي حنيفة وغيره . هذا مقتضى كلام الأصحاب تصریحا وإشارة . وقال المتولي والرافعي : ان عبر لغير غرض كره وان كان لغرض فلا . وحكى الرافعي وجها أنه لا يجوز العبور الا لمن لم يجد طريقا غيره ، وقطع الجرجاني في التحرير بأنه لا يجوز العبور الا لحاجة ، وهذان شاذان ، والصواب جوازه لحاجة ولغيرها ولمن وجد طريقا ولغيره ، وبه قطع الأصحاب .

(الثانية) لو احتلم في المسجد وجب عليه الخروج منه الا أن يعجز عن الخروج لاغلاق المسجد ونحوه ، أو خاف على نفسه أو ماله ، فان عجز أو خاف جاز أن يقيم للضرورة . قال المتولي والبعوي والرافعي وآخرون : فان وجد ترابا غير تراب المسجد تيمم ولا يتيمم بتراب المسجد ، كما لو لم يجد الا ترابا مملوكا فانه لا يتيمم به ، فان خالف وتيمم به صح ، ولو أجنب وهو خارج المسجد والماء في المسجد لم يجز أن يدخل ويفتسل في المسجد لأنه يلبث لحظة مع الجنابة . قال البغوي : فان كان معه اثناء تيمم ثم دخل وأخرج فيه الماء للفعل ، وان لم يكن اثناء صلى بالتيمم ثم يعيد وهذا الذي قال فيه نظر وينبغي أن يجوز الفسل فيه اذا لم يجد غيره ولم يجد اثناء ولا يكفي التيمم حينئذ لأننا جوزنا المرور في المسجد الطويل لغير حاجة ، فكيف يمتنع مكث لحظة لطيفة لضرورة لا مندوحة عنها . واذا دخل للاستقاء لا يجوز أن يقف الا قدر حاجة الاستقاء .

(فرع) لو احتلم في مسجد له بابان أحدهما أقرب فالأولى أن يخرج من الأقرب ، فان خرج من الأبعد لغرض بأن كانت داره في تلك الجهة ونحو ذلك لم يكره ، والا ففى الكراهة وجهان حكاهما المتولي بناء على المسافر

إذا كان له طريقان يقصر في أحدهما دون الآخر ، فسلك الأبعد لغير غرض ، هل يقصر ؟ فيه قولان .

(المسألة الثالثة) يجوز للمحدث الجلوس في المسجد بإجماع المسلمين ، وسواء قعد لغرض شرعى كانتظار صلاة أو اعتكاف أو سماع قرآن أو علم آخر أو وعظ أم لغير غرض ، ولا كراهة في ذلك . وقال المتولى : ان كان لغير غرض كره ، ولا أعلم أحدا وافقه على الكراهة ولم ينقل أن النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة رضی الله عنهم كرهوا ذلك أو منعوا منه ، والأصل عدم الكراهة حتى يثبت نهى .

(الرابعة) يجوز النوم في المسجد ولا كراهة فيه عندنا ، نص عليه الشافعى رحمه الله في الأم واتفق عليه الأصحاب ، قال ابن المنذر في الاشراف : رخص في النوم في المسجد ابن المسيب وعطاء والحسن والشافعى . وقال ابن عباس : لا تتخذوه مرقدا . وروى عنه : ان كنت تنام للصلاة فلا بأس . وقال الأوزاعى : يكره النوم في المسجد . وقال مالك : لا بأس بذلك للغرباء ولا أرى ذلك للحاضر . وقال أحمد وإسحاق : ان كان مسافرا أو شبيهه فلا بأس ، وان اتخذته مقبلا ومبيتا فلا ، قال البيهقى في السنن الكبير : روي عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير ما يدل على كراهيتهم النوم في المسجد . قال : فكأنهم استحبوا لمن وجد مسكنا أن لا يقصد النوم في المسجد . واحتج الشافعى ثم أصحابنا لعدم الكراهة بما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر رضی الله عنهما قال : « كنت أقام في المسجد وأنا شاب أعزب » وثبت أن أصحاب الصفة كانوا ينامون في المسجد ، وأن الرنين كانوا ينامون في المسجد . وثبت في الصحيحين : « أن عليا رضی الله عنه نام فيه » « وأن صفوان بن أمية نام فيه » « وأن المرأة صاحبة الوشاح كانت تنام فيه » وجماعات آخرين من الصحابة ، وأن ثمامة بن أثال كان يبيت فيه قبل اسلامه ، وكل هذا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال الشافعى في الأم : وإذا بات المشرك في المسجد فكذا المسلم ، واحتج بنوم ابن عمر وأصحاب الصفة . وروى البيهقى عن ابن المسيب عن النوم في

المسجد فقال : أين كان أصحاب الصفة ينامون ؟ يعني لا كراهة ، فانهم كانوا ينامون فيه .

قال الشافعي في المختصر : ولا بأس أن يبيت المشرك في كل مسجد الا المسجد الحرام ، قال أصحابنا : لا يمكن كافر من دخول حرم مكة ، وأما غيره فيجوز أن يدخل كل مسجد ويبيت فيه باذن المسلمين وينع منه بغير اذن ، ولو كان الكافر جنبا فهل يمكن من اللبث في المسجد ؟ فيه وجهان مشهوران أحدهما : يمكن ، وستأتي المسألة مبسطة حيث ذكرها المصنف في كتاب الجزية ان شاء الله تعالى .

(الخامسة) يجوز الوضوء في المسجد اذا لم يؤذ بمائه ، وممن صرح بجواز الوضوء في المسجد ويسقط الماء على ترابه صاحبا الشامل والتتمة ، فقالا في باب الاعتكاف : يجوز الوضوء في المسجد . والأولى أن يكون في اثناء . وكذا صرح به غيرهما . قال البغوي في باب الاعتكاف : ويجوز نضح المسجد بالماء المطلق ولا يجوز بالمستعمل لأن النفس تعافه ، وهذا الذي قاله ضعيف ، والمختار الجواز بالمستعمل أيضا ، وسنوضحه في باب الاعتكاف ان شاء الله تعالى .

قال ابن المنذر : أباح كل من يحفظ عنه العلم الوضوء في المسجد الا أن يبله ويتأذى به الناس فانه يكره ، هذا كلام ابن المنذر . ونقل أبو الحسن بن بطال المالكي الترخيص في الوضوء في المسجد عن ابن عمر وابن عباس وطاوس وعطاء والنخعي وابن القاسم المالكي وأكثر أهل العلم . وعن ابن سيرين ومالك وسحنون كراهته تنزيها للمسجد .

(السادسة) لا بأس بالأكل والشرب في المسجد ، ووضع المائدة فيه ، وغسل اليد فيه ، وسيأتي بسط هذه المسائل بدلائلها ، وفروعها ان شاء الله تعالى ، حيث ذكرها المصنف في كتاب الاعتكاف .

(السابعة) يكره لمن أكل ثوما ، أو بصلا ، أو كراثا ، أو غيرها مما له رائحة كريهة ، وبقيت رائحته ، أن يدخل المسجد من غير ضرورة ، للأحاديث

الصحيحة في ذلك ، منها حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أكل من هذه الشجرة - يعنى الثوم - فلا يقربن مسجدا » رواه البخارى ، ومسلم ، وفي رواية مسلم : « مساجدنا » وعن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا ولا يصلين معنا » رواه البخارى ومسلم ، وعن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من أكل ثوما ، أو بصلا فليعتزلنا ، أو فليعتزل مسجدا » رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية لمسلم : « من أكل البصل والثوم والكراث فلا يقربن مسجدا ؛ فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه خطب يوم جمعة ؛ فقال في خطبته : « ثم انكم - أيها الناس - تأكلون شجرتين لا أراهما الا خبيثتين البصل والثوم ، لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج الى البقيع فمن أكلهما فليمتهما طيحا » رواه مسلم .

(فرع) لا يحرم اخراج الريح من الدبر في المسجد لكن الأولى اجتنابه لقوله صلى الله عليه وسلم : « فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » والله أعلم .

(الثامنة) ثبت في الصحيحين عن أنس رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها » وستأتى المسألة ان شاء الله تعالى بفروعها حيث ذكرها المصنف في آخر باب ما يفسد الصلاة .

(التاسعة) يحرم البول والقيء والحجامة في المسجد في غير اثناء ، ويكره القيء والحجامة فيه في اثناء ولا يحرم . وفي تحريم البول في اثناء المسجد - وجهان - أحدهما : يحرم ، وقد سبقت المسألة في باب الاستطابة . قال صاحب التتمة وغيره : ويحرم ادخال النجاسة الى المسجد . فأما من على يده نجاسة أو به جرح فان خاف تلويث المسجد حرم عليه دخوله ، وان أمن لم يحرم ، قال المتولى : هو كالمحدث ودليل هذه المسائل حديث أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر انما هي لذكر الله وقراءة القرآن » أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم .

(العاشرة) قال الصيمري وصاحب البيان : يكره غرس الشجر في المسجد ، ويكره حفر البئر فيه قالوا : لأنه بناء في مال غيره وللإمام قلع ما غرس فيه •

(الحادية عشرة) تكره الخصومة في المسجد ورفع الصوت فيه وتشد الضالة وكذا البيع والشراء والاجارة ونحوها من العقود هذا هو الصحيح المشهور • وللشافعي قول ضعيف أنه لا يكره البيع والشراء • وسأذكر المسألة مبسطة في آخر كتاب الاعتكاف حيث ذكرها المصنف والشافعي والأصحاب ان شاء الله تعالى •

ودليل هذه المسائل حديث أبي هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فليقل لا ردها الله عليك » فان المساجد لم تبين لهذا » رواه مسلم ، وفي رواية الترمذى : « اذا رأيتم من يبيع أو يتاع في المسجد فقولوا : لا أربح الله تجارتك واذا رأيتم من ينشد ضالة فقولوا لا رد الله عليك ضالتك » • قال الترمذى : حديث حسن • وعن بريدة رضى الله عنه أن رجلا نشد في المسجد فقال : من دعى الى الجمل الأحمر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا وجدت انما بنيت المساجد لما بنيت له » رواه مسلم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وأن تنشد فيه ضالة وأن ينشد فيه شعر » رواه أبو داود والترمذى والنسائى ، قال الترمذى : حديث حسن • وعن السائب بن يزيد قال : « كنت في المسجد فحصبني رجل فنظرت فاذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : اذهب فأتني بهذين فجئت بهما فقال : من أين أتتما ؟ فقالا من أهل الطائف فقال لو كنتما من أهل البلد لأوجعتكما ترفعان أصواتكما في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى والله أعلم •

(فرع) لا بأس بأن يعطى السائل في المسجد شيئا لحديث عبد الرحمن ابن أبى بكر الصديق رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل منكم أحد أطعم اليوم مسكينا ؟ فقال أبو بكر : دخلت المسجد

فاذا أنا يسأل يسأل فوجدت كسرة خبز في يد عبد الرحمن ، فأخذتها فدفعتها
إليه » رواه أبو داود بإسناد جيد .

(الثانية عشرة) قال المتولى وغيره : يكره ادخال البهائم والمجانين
والصبيان الذين لا يميزون المسجد لأنه لا يؤمن تلويثهم إياه ، ولا يحرم ذلك
لأنه ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى حاملا أمامة
بنت زينب رضي الله عنهما وطاف على بعيره ولا ينفي هذا الكراهة لأنه صلى
الله عليه وسلم فعله لبيان الجواز فيكون حينئذ أفضل في حقه فان البيان
واجب وقد سبق نظير هذا في الوضوء مرة مرة .

(الثالثة عشرة) يكره أن يجعل المسجد مقعدا لحرفة كالخياطة ونحوها
لحديث أنس السابق في المسألة التاسعة ، فأما من ينسخ فيه شيئا من العلم أو
اتفق قعوده فيه فخطأ ثوبا ولم يجعله مقعدا للخياطة فلا بأس به .

(الرابعة عشرة) يجوز الاستلقاء في المسجد على القفا ووضع إحدى
الرجلين على الأخرى وتشبيك الأصابع ونحو ذلك . ثبت في صحيح البخاري
ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك كله .

(الخامسة عشرة) يستحب عقد خلق العلم في المساجد وذكر المواعظ
والرقائق ونحوها والأحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة مشهورة .

(فرع) يجوز التحدث بالحديث المباح في المسجد وبأمور الدنيا
وغيرها من المباحات وإن حصل فيه ضحك ونحوه ما دام مباحا لحديث جابر
ابن سمرة رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم
من مصلاه الذي صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس ، فإذا طلعت قام ، قال :
وكانوا يتحدثون فيأخذون في أمر الجاهلية فيضحكون ويتبسم » رواه مسلم .

(السادسة عشرة) لا بأس بانشاد الشعر في المسجد اذا كان مدحا للنبوة
أو الاسلام أو كان حكمة أو في مكارم الأخلاق أو الزهد ونحو ذلك من
أنواع الخير ، فأما ما فيه شيء مذموم كهجو مسلم أو صفة الخمر أو ذكر

النساء أو المرد أو مدح ظالم أو افتخار منهي عنه ، أو غير ذلك فحرام لحديث أنس السابق في المسألة التاسعة • فمما يحتج به للنوع الأول حديث سعيد بن المسيب قال : « مر عمر بن الخطاب في المسجد وحسان ينشد الشعر فلحظ اليه فقال : كنت أشد فيه وفيه من هو خير منك ، ثم التفت الى أبي هريرة فقال : أنشدك بالله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أجب عنى اللهم أيده بروح القدس ؟ قال نعم » رواه البخارى ومسلم ، ومما يحتج به للنوع الثانى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن تناشد الأشعار فى المسجد » حديث حسن رواه النسائى بإسناد حسن •

(السابعة عشرة) يسكن كنس المسجد وتنظيفه وإزالة ما يرى فيه من نخامة أو بصاق أو نحو ذلك ، ثبت فى الصحيحين عن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى بصاقا فى المسجد فحكه بيده ، وفى الصحيح أحاديث كثيرة فى هذا وهو مجمع عليه •

(الثامنة عشرة) من البدع المنكرة ما يفعل فى كثير من البلدان من إيقاد القناديل الكثيرة العظيمة السرف فى ليال معروفة من السنة كليلة نصف شعبان ، فيحصل بسبب ذلك مفاسد كثيرة منها مضاهاة المجوس فى الاعتناء بالنار والاكثار منها ، ومنها إضاعة المال فى غير وجهه ، ومنها ما يترتب على ذلك فى كثير من المساجد من اجتماع الصبيان وأهل البطالة ولعبهم ، ورفع أصواتهم ، وامتهانهم المساجد وانتهاك حرمتها وحصول أوساخ فيها وغير ذلك من المفاسد التى يجب صيانة المسجد من أفرادها •

(التاسعة عشرة) السنة لمن دخل المسجد ومعه سلاح أن يمسك على حده كنصل السهم ولسنان الرمح ونحوه لحديث جابر رضى الله عنه أن رجلا مر بسهام فى المسجد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمسك بنصالها » رواه البخارى ومسلم • وعن أبى موسى رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم « من مر فى شىء من مساجدنا أو أسواقنا ومعه نبل فليمسك

أو ليقبض على نصالها بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين منها بشيء » رواه البخارى ومسلم .

(العشرون) السنة للقادم من سفر أن يبدأ بالمسجد فيصلى فيه ركعتين لحديث كعب بن مالك رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين » رواه البخارى ومسلم .

(الحادية والعشرون) ينبغي للجالس في المسجد لا انتظار صلاة أو اشتغال بعلم أو لشغل آخر أو لغير ذلك من طاعة ومباح أن ينوى الاعتكاف فانه يصح عندنا ، وإن قل زمانه .

(الثانية والعشرون) قال الصيرى وغيره من أصحابنا : لا بأس باغلاق المسجد في غير وقت الصلاة لصيائته أو لحفظ آلاته هكذا قالوه وهذا اذا خيف امتنانها ، وضاياع ما فيها ، ولم يدع الى فتحها حاجة ، فأما اذا لم يخف من فتحها مفسدة ولا انتهاك حرمتها ، وكان في فتحها رفق بالناس فالسنة فتحها ، كما لم يعلق مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمنه ولا بعده .

(الثالثة والعشرون) يكره لداخل المسجد أن يجلس فيه حتى يصلى ركعتين ، وستأتى المسألة بفروعها في باب صلاة التطوع ان شاء الله تعالى .

(الرابعة والعشرون) ينبغي للقاضى أن لا يتخذ المسجد مجلسا للقضاء ، فان جلس فيه لصلاة أو غيرها فاتفقت حكومة ، فلا بأس بالقضاء فيها فيه ، وستأتى المسألة مبسطة في كتاب الأقضية ان شاء الله تعالى (١) .

(الخامسة والعشرون) يكره أن يتخذ على القبر مسجد للأحاديث الصحيحة المشهورة في ذلك ، وأما حفر القبر في المسجد ، فحرام شديد التحريم ، وستأتى المسألة بفروعها الكثيرة ان شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف في آخر الجنائز .

(١) الجزء التاسع عشر وهو من شرحنا « ط » .

(السادسة والعشرون) حائط المسجد من داخله وخارجه له حكم المسجد في وجوب صيافته وتعميم حرمانه ، وكذا سطحه ، والبئر التي فيه ، وكذا رجبته ، وقد نص الشافعي والأصحاب رحمهم الله على صحة الاعتكاف في رجبته وسطحه وصحة صلاة المأموم فيهما مقتديا بمن في المسجد .

(السابعة والعشرون) السنة لمن أراد دخول المسجد أن يتفقد نعليه ويمسح ما فيهما من أذى قبل دخوله ، لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قذرا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما » حديث حسن رواه أبو داود بإسناد صحيح .

(الثامنة والعشرون) يكره الخروج من المسجد بعد الأذان حتى يصلى الا لعذر لحديث أبي الشعثاء قال : « كنا قعودا مع أبي هريرة رضي الله عنه في المسجد فأذن المؤذن فقام رجل من المسجد يمشى فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد فقال أبو هريرة : أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم .

(التاسعة والعشرون) يستحب أن يقول عند دخوله المسجد : أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم ، باسم الله والحمد لله اللهم صلى على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وسلم ، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج من المسجد قال مثله الا أنه يقول : وافتح لي أبواب فضلك ويقدم برجله اليمنى في الدخول ، واليسرى في الخروج ، فأما تقديم اليمنى واليسرى فتقدم دليله في صفة الوضوء في فضل غسل اليدين . وأما هذه الأذكار فقد جاءت بها أحاديث متفرقة ، جمعها في كتاب الأذكار بعضها في صحيح مسلم ، ومعظمها في سنن أبي داود والنسائي ، وقد أوضحناها في الأذكار ، فان طال عليه هذا كله فليقتصر على ما في مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دخل أحدكم المسجد فليقل : اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج فليقل : اللهم اني أسألك من فضلك » .

(الثلاثون) لا يجوز أخذ شيء من أجزاء المسجد كحجر وحصاة وتراب وغيره ، وقد سبق في هذه المسألة تحريم التيمم بتراب المسجد ومثله الزيت والشمع الذي يسرج فيه ، وفي سنن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة ، قال بعض الرواة : أراه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الحصاة لتناشد الذي يخرجها من المسجد » .

(الحادية والثلاثون) يسن بناء المساجد وعمارتها وتعمدها وإصلاح ما تشعت منها لحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من بنى لله تعالى مسجداً بنى الله له مثله في الجنة » رواه البخاري ومسلم ، ويجوز بناء المسجد في موضع كان كنيسة وبيعة أو مقبرة درست إذا أصلح ترابها ، فقد ثبت في الصحيحين عن أنس : « أن مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه قبور المشركين فنبشت » وجاء في الكنيسة والبيعة أحاديث ، منها حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجعل مسجد أهل الطائف حيث كانت طواغيتهم » رواه أبو داود بإسناد جيد .

(فسرع) يكره زخرفة المسجد ونقشه وتزيينه للأحاديث المشهورة ، ولثلاث تشغل قلب المصلي ، وفي سنن البيهقي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ابنوا المساجد واتخذوها جما » وعن ابن عمر « نهانا أو نهينا أن يصلى في مسجد مشرف » قال أبو عبيد : الجم التي لا شرف لها .

(الثانية والثلاثون) في فضل المساجد في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أحب البلاد الى الله تعالى مساجدها ، وأبغض البلاد الى الله أسواقها » والأحاديث في فضلها كثيرة ولا بأس أن يقال : مسجد فلان ومسجد بنى فلان على سبيل التعريف .

(الثالثة والثلاثون) المصلي المتخذ للعيد وغيره ، الذي ليس بمسجد لا يحرم المكث فيه على الجنب والحائض على المذهب . وبه قطع الجمهور ، وذكر الدارمي فيه وجهين وأجراهما في منع الكافر من دخوله بغير إذن ذكره في باب صلاة العيد وقد يحتاج له بحديث أم عطية في الصحيحين « أن النبي

صلى الله عليه وسلم أمر الحيض أن يحضرن يوم العيد ويعتزلن المصلى
ويجاب عنه : بأنهن أمرن باعتزاله ليتسع على غيرهن وليتميزن والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب في صفة الغسل

(إذا أراد الرجل أن يغتسل من الجنابة فإنه يسمى الله تعالى وينوى الغسل
من الجنابة أو الغسل لاستباحة أمر لا يستباح إلا بالغسل ، كقراءة القرآن
والجلوس في المسجد ، وغسل كفيه ثلاثا قبل أن يدخلهما في الإناء ، ثم يغسل
ما على فرجه من الأذى ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم يدخل أصابعه العشر
في الماء فيغرف غرفة يخلل بها أصول شعره من رأسه ولحيته ثم يحثي على
رأسه ثلاث حثيات ثم يفيض الماء على سائر جسده ويمر يديه على ما قدر عليه
من بدنه ، ثم يتحول من مكانه ثم يغسل قدميه ، لأن عائشة وميمونة رضى الله
عنهما وصفتا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو ذلك .

والواجب من ذلك ثلاثة أشياء : النية ، وإزالة النجاسة - أن كانت -
وأفاضة الماء على البشرة الظاهرة وما عليها من الشعر حتى يصل الماء إلى
ما تحته ، وما زاد على ذلك سنة لما روى جبير بن مطعم رضى الله عنه قال :
(« تذاكرنا الغسل من الجنابة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أما أنا
فيكفيني أن أصب على رأسي ثلاثا ثم أفيض بعد ذلك على سائر جسدي ») .

(الشرح) حديثا عائشة وميمونة صحيحان رواهما البخارى ومسلم فى
صحيحهما مفرقين ، وفيهما مخالفة يسيرة فى الألفاظ ، وحديث جبير بن مطعم
رواه أحمد بن حنبل فى مسنده بإسناده الصحيح كما ذكره المصنف ، ورواه
البخارى ومسلم فى صحيحهما مختصرا ، ولفظه فيهما : « أما أنا فأفيض على
رأسي ثلاث مرات » فعلى هذا لا دلالة فيه لمسألة الكتاب ، وعلى رواية أحمد
وجه الدلالة ظاهر ، وقد جاء فى الصحيحين فى حديثي عائشة وميمونة
الاقتصار على إفاضة الماء ، وقوله : يحثي ثلاث حثيات صحيح ، يقال : حثيت
أحشي حشيا وحثيات وحشوت أحشو حشوا وحشوات (١) لغتان فصيحتان ،
وسائر جسده أى باقيه وجبير بن مطعم - بضم الميم وكسر العين - وهذا

(١) الحثى التراب كالثرى إذا حنى . (ط) .

لا خلاف فيه ، وانما نبهت على كسر العين مع أنه ظاهر لأنى رأيت بعض من جمع فى ألفاظ الفقه قال يقال : بفتح العين وهذا غلط لا شك فيه ولا خلاف وكنية جبير أبو محمد ، أسلم سنة سبع وقيل ثمان ، وكان من سادات قريش وحلمائهم ، توفى بالمدينة سنة أربع وخمسين ، رضى الله عنه .

(اما احكام الفصل) فاذا أراد الرجل الغسل من الجنابة سعى الله تعالى ، وصفة التسمية كما تقدم فى الوضوء : بسم الله ، فاذا زاد الرحمن الرحيم جاز ولا يقصد بها القرآن ، وهذا الذى ذكرناه من استحباب التسمية هو المذهب الصحيح ، وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه القاضى حسين والمتولى وغيرهما أنه لا يستحب التسمية للجنب ، وهذا ضعيف لأن التسمية ذكر ولا يكون قرآنا الا بالقصد كما سبق فى الباب الماضى ولم يذكر الشافعى فى المختصر والأُم والبويطى التسمية ، وكذا لم يذكرها المصنف فى التبيين والغزالي فى كتبه ، فيحتل أنهم استغنوا بقولهم : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، لأن وضوء الصلاة يسمى فى أوله .

وينوى الغسل من الجنابة أو الغسل لاستباحة ما لا يستباح الا بالغسل كالصلاة والقراءة والمكث فى المسجد ، فان توى لما يباح بلا غسل - فان كان مما لا يندب له الغسل ، كلبس ثوب ونحوه - لم يصح غسله عن الجنابة ، وان كان مما يستحب له الغسل كالمرور فى المسجد والوقوف بعرفة ونحوه ، ففيه الوجهان فى نظيره فى الوضوء ، أصحهما : لا يجزئه ، وقد تقدم فى باب نية الوضوء بيان صفة النية ومجلها وهو القلب ، ووقتها وهو أن واجبه عند أول افاضة الماء على جزء من بدنه ويستحب استدانتها الى الفراغ ويستحب أن يتبدىء بالنية مع التسمية ، فان لم ينو الا عند افاضة الماء أجزأه ولا يثاب على ما قبلها من التسمية وغيرها على المذهب . وقال الماوردى : فى ثوابه وجهان ، وقد سبق مثله فى الوضوء . ولو نوت المغتسل من انقطاع الحيض استباحة وطء الزوج ففي صحة غسلها ثلاثة أوجه سبقت فى باب نية الوضوء . وأما صفة الغسل فهي كما ذكرها المصنف باتفاق الأصحاب ، ودليها الحديث ، الا أن أصحابنا الخراسانيين نقلوا للشافعى قولين فى هذا الوضوء :

(أحدهما) أنه يكمله كله بغسل الرجلين ، وهذا هو الأصح وبه قطع العراقيون .

(والثاني) أنه يؤخر غسل الرجلين ، ونقله بعضهم عن نصه في البويطي ، وكذا رأيته أنا في البويطي صريحا ، وهذان القولان إنما هما في الأفضل ، والا فكيف فعل حصل الوضوء . وقد ثبت الأمران في الصحيح من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ففي روايات عائشة أنه صلى الله عليه وسلم «توضأ وضوءه للصلاة ثم أقاض الماء عليه» وظاهر هذا أنه أكمل الوضوء بغسل الرجلين . وفي أكثر روايات ميمونة أنه صلى الله عليه وسلم «توضأ ثم أقاض الماء عليه ، ثم تنحى ، فغسل رجله» وفي رواية لها للبخاري : «توضأ وضوءه للصلاة غير قدميه ثم أقاض عليه الماء ثم نحى قدميه فغسلهما» .

وهذه الرواية صريحة في تأخير القدمين ، فعلى القول الضعيف تتأول روايات عائشة وأكثر روايات ميمونة ، على أن المراد بوضوء الصلاة أكثره ، وهو ما سوى الرجلين كما بينته ميمونة ، فهذه الرواية صريحة والباقي محتمل للتأويل فيجمع بينهما بما ذكرناه ، وعلى القول الصحيح المشهور يجمع بينهما بأن الغالب من أحواله ، والعادة المعروفة له صلى الله عليه وسلم اكمال الوضوء ، وبين الجواز في بعض الأوقات بتأخير القدمين كما توضأ ثلاثا ثلاثا في معظم الأوقات وبين الجواز بمرة مرة في بعضها . وعلى هذا إنما غسل القدمين بعد الفراغ للتنظيف .

قال أصحابنا : وسواء قدم الوضوء كله أو بعضه ، أو أخره أو فعله في أثناء الغسل فهو محصل سنة الغسل ، ولكن الأفضل تقديمه ، ولم يذكر الجمهور ماذا ينوي بهذا الوضوء قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله : لم أجد في مختصر ولا مبسوط تعرضا لكيفية نية هذا الوضوء الا لمحمد ابن عقيل الشهرزوري فقال : يتوضأ بنية الغسل ، قال : ان كان جنبا من غير حدث أصغر فهو كما قال ، وان كان جنبا محدثا كما هو الغالب فينبغي أن ينوي بوضوئه هذا رفع الحدث الأصغر ، لأننا ان أوجبنا الجمع بين الوضوء والغسل فظاهر لأنه لا يشرع وضوء ان ، فيكون هذا هو الواجب ، وان قلنا بالتداخل كان فيه خروج من الخلاف .

وقال الرافعي رحمه الله في مسألة من أحدث وأجنب ، وإن قلنا يجب الوضوء وجب أفراده بالنية لأنه عبادة مستقلة . وإن قلنا لا يجب لم يحتج إلى أفراده بالنية ، وذكر صاحب البيان هذا الذي ذكره الرافعي احتسالا ولا خلاف أنه لا يشرع وضوءان ، سواء كان جنبا محدثا أم جنبا فقط وسيأتي إيضاحه بدليله في مسألة من أحدث وأجنب إن شاء الله تعالى .

وأما قول المصنف : يغسل ما على فرجه من الأذى ، فكذا قاله الشافعي والأصحاب ومرادهم ما على القبل والدبر من نجاسة ، كأثر الاستنجاء وغيره وما على القبل من منى ورطوبة فرج وغير ذلك ، فالقذر يتناول الطاهر والنجس . ونقل الرافعي عن ابن كج وغيره وجهين في أن المراد بالأذى النجاسة أم المستقذر كالمنى ؟ والصحيح ارادتهما جميعا .

وأما قول المصنف الواجب منه ثلاثة أشياء أحدها إزالة النجاسة ، فكذا قاله شيخه القاضي أبو الطيب والماوردي في الاقتناع والمحاملي في المقنع وابن الصباغ والجرجاني في التحرير والشافعي والشيخ نصر وآخرون ، ولم يعد الأكثرون إزالة النجاسة من واجبات الغسل ، وأنكر الرافعي وغيره جعلها من واجب الغسل . قالوا : لأن الوضوء والغسل سواء ، ولم يعد أحد إزالة النجاسة من أركان الوضوء ، لكن يقال إزالة النجاسة شرط لصحة الوضوء والغسل ، وشرط الشيء لا يعد منه كالطهارة ومستر العورة لا يعدان من أركان الصلاة .

قلت : وكلام المصنف وموافقيه صحيح ، ومرادهم لا يصح الغسل ، وتباح الصلاة به إلا بهذه الثلاثة ، وهكذا يقال في الوضوء . وأما النية وإفاضة الماء على جميع البدن ، شعره وبشره فواجبان بلا خلاف ، وسواء كان الشعر الذي على البشرة خفيفا أو كثيفا يجب إيصال الماء إلى جميعه وجميع البشرة تحته بلا خلاف ، بخلاف الكثير في الوضوء ، لأن الوضوء متكرر فيشق غسل بشرة الكثيف ، ولهذا وجب غسل جميع البدن في الجنابة دون الحدث الأصغر ، ودليل وجوب إيصال الماء إلى الشعر والبشرة جميعا ما سبق من حديث جبير بن مطعم وغيره في صفة غسل رسول الله صلى الله

عليه وسلم وهو بيان المطهارة المأمور بها في قوله تعالى : « وان كنتم جنبا فاطهروا » (١) .

وأما حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وأنقوا البشرة) فرواه أبو داود ، ولكنه ضعيف ضعفه الشافعي ويحيى بن معين والبخاري وأبو داود وغيرهم . ويروى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ، ويروى موقوفا على أبي هريرة ، وكذا المروى عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار » . قال علي : فمن ثم عادت رأسي ، وكان يجز شعره ، فهو ضعيف أيضا والله أعلم .

وأما قوله : « وما زاد على ذلك سنة » فصحيح ، وقد ترك من السنن أشياء . منها استصحاب النية إلى آخر الغسل ، والابتداء بالأيمان ، فيغسل شقه الأيمن ثم الأيسر . وهذا متفق على استحبابه ، وكذا الابتداء بأعلى البدن ، وأن يقول بعد فراغه : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . صرح به المحاملي في الباب والجرجاني والرويانى في الحلية وآخرون ، واستقبال القبلة وتكرار الغسل ثلاثا ثلاثا ، وتقديم في الوضوء مستحبات كثيرة أكثرها يدخل هنا ، كترك الاستعانة والتنشيف وغير ذلك . وأما موالاته الغسل فالمذهب أنها سنة ، وقد تقدم بيانها في باب صفة الوضوء . وأما تجديد الغسل ففيه وجهان الصحيح : لا يستحب . والثاني : يستحب ، وسبق بيانه واضحا في الزوائد في آخر صفة الوضوء .

(فرع) المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه يستحب افاضة الماء على جميع البدن ثلاث مرات ، ومن صرح به المحاملي في المنقح واللباب ، وسليم الرازي في الكفاية ، والقاضي حسين والفوراني وإمام الحرمين والمصنف في التتبيه والغزالي في البسيط والوسيط والوجيز والمتولى والشيخ نصر في كتبه الانتخاب ، والتهذيب ، والنكافي والرويانى في الحلية ، والشاشي في العمدة ، والرافعي في كتابيه ، وآخرون يطول ذكرهم ،

(١) الآية ٤٢ من سورة النساء .

وقد سبق في باب صفة الوضوء في مسألة تكرار مسح الرأس أن الشيخ
أبا حامد نقل أن مذهب الشافعي أن تكرار الغسل مسنون .

وقال امام الحرمين : فحوى كلام الأصحاب استحباب ايصال الماء الى
كل موضع ثلاثا ، فانا اذا رأينا ذلك في الوضوء ومنبأه على التخفيف فالغسل
أولى . وكذا قال الغزالي في البسيط والمتولى وآخرون : اذا استحج التكرار
في الوضوء فالغسل أولى .

قال المتولى والرافعي وآخرون : فان كان ينغمس في نهر انغمس ثلاث
مرات وشد الماوردى عن الأصحاب فقال في باب المياه : لا يستحب تكرار
الغسل ثلاثا ، وهذا الذي انفرد به ضعيف متروك ، وانما بسطت هذا الكلام
لأنى رأيت جماعة من أهل زماننا ينكرون على صاحبى التبيه والوسيط
استحبابهما التكرار في الغسل ، ويعدونه شذوذا منهما ، وهذا من الغباوة
الظاهرة ، ومكابرة الحس ، والنقول المتظاهرة .

(فرع) مذهبنا أن ذلك الأعضاء في الغسل وفي الوضوء سنة ليس
بواجب فلو أفاض الماء عليه فوصل به ولم يمسه يديه أو انغمس في ماء كثير
أو وقف تحت ميزاب أو تحت المطر ناويا فوصل شعره وبشره أجزاء وضوءه
وغسله ، وبه قال العلماء كافة الا مالكا والمزنى فانهما شرطاه في صحة الغسل
والوضوء . واحتج لهما بأن الغسل هو امرار اليد ، ولا يقال لواقف في المطر
اغتسل . قال المزنى : ولأن التيمم يشترط فيه امرار اليد فكذا هنا .

واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم لأبى ذر رضى الله عنه : « فاذا
وجدت الماء فأمسه جلدك » ولم يأمره بزيادة ، وهو حديث صحيح سبق ذكره
وسنوضحه في موضعه في التيمم ان شاء الله تعالى ، وله ظائر كثيرة من
الحديث ، ولأنه غسل فلا يجب امرار اليد فيه كغسل الاناء من ولوغ
الكلب .

وقولهم : « لا تسمى الافاضة غسلا » ممنوع ، وقول المزنى ممنوع
أيضا ، فان المذهب الصحيح أن امرار اليد لا يشترط في التيمم ، كما
سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى .

(هـ ر ع) الوضوء سنة في الغسل وليس بشرط ولا واجب ، هذا مذهبتنا ، وبه قال العلماء كافة الا ما حكى عن أبي ثور وداود أنهما شرطاه ، كذا حكاه أصحابنا عنهما . ونقل ابن جرير الإجماع على أنه لا يجب ، ودليله أن الله تعالى أمر بالغسل ولم يذكر وضوءا . وقوله صلى الله عليه وسلم لأُم سلمة : « يكفيك أن تقيض عليك الماء » وحديث جبير بن مطعم السابق في الكتاب . وقوله صلى الله عليه وسلم للذي تأخر عن الصلاة معه في السفر في قضية المزدتين ، واعتذر بأنه جنب فأعطاه ائاء وقال : « اذهب فأفرغه عليك » وحديث أبي ذر : « فاذا وجدت الماء فأمسسه جلدك » وكل هذه الأحاديث صحيحة معروفة ، وغير ذلك من الأحاديث . وأما وضوء النبي صلى الله عليه وسلم في غسله فمحمول على الاستحباب جمعا بين الأدلة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كانت امرأة تفتسل من الجنابة كان غسلها كفصل الرجل) .

(الشرح) هذا الذي قاله متفق عليه . قال أصحابنا : فان كانت بكر لم يلزمها ايصال الماء الى داخل فرجها ، وان كانت ثيبا وجب ايصاله الى ما يظهر في جال قعودها لقضاء الحاجة لأنه صار في حكم الظاهر ، هكذا نص عليه الشافعي وجمهور الأصحاب ، وحكى القاضي حسين والبقوي وجها ضعيفا أنه يجب على الثيب ايصاله الى داخل فرجها بناء على نجاسته ، ووجها أنه يجب في غسل الحيض والنفاس لازالة النجاسة ولا يجب في الجنابة ، وقطع امام الحرمين بأنه لا يجب على الثيب ايصاله الى ما وراء ملتقى الشفرين . قال : لأننا اذا لم نوجب ايصال الماء الى داخل الفم فهذا أولى . والصواب ما سبق عن الشافعي والأصحاب ، وقد تقدمت المسألة في باب الاستطابة ، وهناك ذكرها الأكثرون ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان كان لها صفائر - فان كان يصل الماء اليها من غير نقض - لم يلزمها نقضها ، لان أم سلمة رضى الله عنها قالت : « يا رسول الله انى امرأة أشد صفر رأسى فانفضه للفصل من الجنابة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

لا ، انما يكليك ان تحثي على رأسك ثلاث حثيات من ماء لم تفيض عليك الماء ،
فاذا انت قد طهرت » وان لم يصل الماء اليها الا بنقصها لزمها نقصها ، لان
ايصال الماء الى الشعر والبشرة واجب) .

(الشرح) حديث أم سلمة رواه مسلم - بهذا اللفظ - وتقدم بيان
اسمها وحالها في الباب السابق وقولها : أشد ضرر رأسي هو - بفتح الضاد
واسكان الفاء - هكذا ضبطه الأئمة المحققون ، قال الخطابي وصاحب
المطالع معناه أشد قتل شعري ، وأدخل بعضه في بعض وأضمه ضما شديدا
يقال ضرته اذا فعلت به ذلك وذكر الامام ابن برب - في جزء له في لحن
الفقهاء - أن هذا الضبط لحن وأن صوابه ، ضرر يضم الضاد والفاء جمع
ضفيرة كسفينة وسفن ، وهذا الذي قاله خلاف ما قاله المحققون والمتقدمون
ورأيت لابن برب في هذا الجزء أشياء كثيرة يعدها من لحن الفقهاء وتصحيفهم
وليست كما قال ، وقد أوضحت كثيرا من ذلك في تهذيب الأسماء واللغات .
قال الأزهري : الضفائر والضمائر والغدائر بالعين المعجمة هي الذوائب ، اذا
أدخل بعضها في بعض نسجا ، واحدها ضفيرة وضميرة وغديرة ، فاذا لويت
فهي عقائض واحدها عقيسة .

(اما حكم المسألة) فهذا الذي ذكره المصنف من الفرق بين وضول الماء بغير
نقض وعدم وصوله متفق عليه عندنا ، وبه قال جمهور العلماء وحملوا حديث
أم سلمة على أنه كان يصل بغير نقض ، ودليله ما ذكره المصنف أن الواجب
ايصال الماء فكان الاعتبار به ، وكذا المفتسلة من حيض ونفاس وللجمعة
وغيرها من الأغسال المشروعة ، وحكى أصحابنا عن النخعي وجوب نقضها
مطلقا ، وحكى ابن المنذر عن الحسن وطاوس أنه لا تنقضها في الجنابة
وتنقض في الحيض ، وبه قال أحمد لكن اختلف أصحابه هل النقض واجب ؟
أم مستحب ؟ دليلا ما سبق .

قال الشافعي : وأستحب أن تغفل الماء في أصول الشعر وأن تغمر
ضفائرها .

قال أصحابنا : ولو كان لرجل شعر مضمفور فهو كالمرأة في هذا
والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كانت تفتسل من الحيض فالمستحب لها ان تأخذ فرصة من المسك فتتبع بها اثر الدم ، لما روت عائشة رضى الله عنها ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله عن الفسل من الحيض فقال : « خذى فرصة من مسك فتطهري بها فقالت : كيف اتطهر بها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : سبحان الله تطهري بها قالت عائشة رضى الله عنها : قلت تتبعى بها اثر الدم » فان لم تجد مسكا فطيبا غيره ، لان القصد تطيبب الموضع فان لم تجد فالماء كاف) .

(الشرح) حديث عائشة هذا رواه البخارى ومسلم وفي رواية لمسلم ، أن المرأة السائلة أسماء بنت شكل - بفتح الشين والكاف - وقيل : باسكان الكاف وذكر جماعة منهم الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادى فى كتابه المبهات أنها أسماء بنت يزيد بن السكن خطيبة النساء ، والفرصة بكسر الفاء واسكان الراء وبالصاد المهملة وهى القطعة ، والمسك بكسر الميم وهو الطيب المعروف ، وقيل : بفتح الميم وهى الجلد أى قطعة من جلد ، والصواب الأول ، ويوضحه أنه ثبت فى رواية فى الصحيحين فرصة ممسكة - بفتح السين المشددة - أى قطعة صوف أو قطن أو نحوهما مطيبة بالمسك ، وهذا التطيب متفق على استحبابه . قال البغوى وآخرون : تأخذ مسكا فى خرقة أو صوفة أو قطنة ونحوها وتدخلها فرجها . والنساء كالحائض فى هذا . نص عليه الشافعى والأصحاب .

قال المحاملى فى المقنع : يستحب للمغتسلة من حيض أو تقاس أن تطيب بالمسك أو غيره المواضع التى أصابها الدم من بدنها وتعميمه البدن غريب (١)

(١) وقال النووى فى شرح صحيح مسلم : (وذكر المحاملى من أصحابنا فى كتابه المقنع أنه يستحب للمغتسلة من الحيض والتفاس أن تطيب جميع المواضع التى أصابها الدم من بدنها ، وهذا الذى ذكره من تعميم مواضع الدم من البدن غريب لا اعرفه لغيره بعد البحث منه ا هـ) . ثم قال النووى بعد ذلك فى شرح حديث (تتبعى بها آثار الدم) : قال جمهور العلماء : يعنى الفرج وقد قلنا عن المحاملى أنه قال : تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها وفى ظاهر الحديث حجة له ا هـ . (قلت) وهذا تأييد للنص من السنة وي طرح قول ابن السبكي فى الطبقات فى ترجمة المحاملى قوله (الا أن للمحاملى أن يقول : هو ظاهر اللفظ فى قولها (الدم) وتعميمه بالفرج لا بد له عليه من دليل ، والمعنى يساعد المحاملى ، لان القصد دفع الرائحة الكريهة ، وهى لا تختص . ثم قال : هذا انصى ما يتعين به فى مساعدة المحاملى والعق عند الانصاف مع الأصحاب ا هـ .

قال أصحابنا : فإن لم تجد مسكا فطيبا غيره فإن لم تجد شيئا من الطيب استحب طين أو نحوه لقطع الرائحة الكريهة ومن ذكر الطين بعد فقد الطيب البندنجي وابن الصباغ والمتولى والرويانى فى الحلية والرافعى ثم الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور من أصحابنا وغيرهم من العلماء أن المقصود بالمسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة ، وحكى صاحب الحاوى فيه - وجهين - (أحدهما) تطيب المحل ليكمل استمتاع الزوج بإثارة الشهوة وكمال اللذة (والثانى) لكونه أسرع الى علوق الولد قال : فإن فقدت المسك وقتلنا بالأول أتت بما يقوم مقامه فى دفع الرائحة ، وإن قلنا بالثانى فيما يسرع الى العلوق كالقسط والأظفار ونحوهما قال : واختلف الأصحاب فى وقت استعماله فمن قال بالأول قال بعد الغسل ومن قال بالثانى فقبله هذا كلام صاحب الحاوى وهذا الوجه الثانى ليس بشئ ، وما تفرع عليه أيضا ليس بشئ ، وهو خلاف الصواب وما عليه الجمهور ، والصواب أن المقصود به تطيب المحل ، وأنها تستعمله بعد الغسل لحديث عائشة أن أساء بنت شكل سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن غسل المحيض : « فقال تأخذ احداكن ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها » رواه مسلم بهذا اللفظ وقد اتفقوا على استحبابه للمزوجة وغيرها والبكر والثيب والله أعلم .

وأما قول المصنف : « فإن لم تجد فالماء كاف » فكذا عبارة امام الحرمين وجماعة ، وقد يقال الماء كاف - وجدت الطيب أم لا - وعبارة الشافعى فى الأم والمختصر أحسن من هذه قال : « فإن لم تفعل فالماء كاف » وكذا قاله البندنجي وغيره وعبارة المصنف وموافقة أيضا صحيحة ومرادهم أن هذه سنة متأكدة يكره تركها بلا عذر ، فإذا عذمت الطيب فهي معذورة فى تركها ولا كراهة فى حقها ولا عتب ، وهذا كما قال الأصحاب : يعذر المريض وشبهه

قلت : وهذه كما ترى غفلة من ابن السبكي لعدم استظهاره من السنة ما استظهره النووي ، بل انه لم يطلع على قول النووي نفسه فى رده على نفسه وإقراره بأن الحجة من الحديث المحاملى بقوله (وفى ظاهر الحديث حجة له) ولم يذكر النووي هنا قوله هناك فى شرح مسلم ، بل اصر على حكمه على المحاملى وهكذا فعل ابن السبكي والحق مع المحاملى وليس مع الأصحاب وإن شاء الله أعلم (ط) .

في ترك الجماعة وان قلنا : هي سنة لأنها سنة مؤكدة يكره تركها كما
سنوضحه في بابها ان شاء الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب أن لا ينقص في الغسل من صاع ولا في الوضوء من مد لأن النبي
صلى الله عليه وسلم : « كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد » فان أسبغ بما دونه
أجزأه لما روى « ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بما لا يبل الثرى » قال
الشافعي رحمه الله : وقد يرفق بالقليل فيكفي ويغرق بالكثير فلا يكفي) .

(الشرح) الثرى مقصور وهو ما تحت وجه الأرض من التراب
الندى ، والصاع أربعة أمداد بلا خلاف والصحيح أن الصاع هنا خمسة أرطال
وثلث بالبغدادى كما هو في زكاة الفطر خمسة وثلث بالاتفاق ، وذكر الماوردى
والقاضى حسين والرويانى فيه وجهين : (أحدهما) هذا (والثانى) : أنه
ثمانية أرطال بالبغدادى ، والمشهور الأول . وقد سبق بيان رطل بغدادى في
مسألة القتلين وقوله : أسبغ أى عمم الأعضاء ومنه ثوب سابغ أى كامل .

(اما حكم المسألة) فأجمعت الأمة على أن ماء الوضوء والغسل لا يشترط
فيه قدر معين ، بل اذا استوعب الأعضاء كفاه بأى قدر كان ، ومن ثقل
الاجماع فيه أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى ، وقد سبق في باب صفة
الوضوء أن شرط غسل العضو جريان الماء عليه قال الشافعى والأصحاب :
ويستحب أن لا ينقص في الغسل من صاع ولا في الوضوء من مد . قال
الرافعى : والصاع والمد تقرب لا تحديد ، وفي صحيح مسلم عن سفينة
رضى الله عنه « كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد »
وفي مسلم أيضا عن أنس « بالصاع الى خمسة أمداد » وفي البخارى اغتساله
صلى الله عليه وسلم وبالصاع من رواية جابر وعائشة ، ويدل على جواز
النقصان عن صاع ومد مع الاجماع حديث عائشة : « كنت أغتسل أنا ورسول
الله صلى الله عليه وسلم في اناء واحد يسع ثلاثة أمداد وقرب من ذلك »
رواه مسلم .

ويدل على أن ماء الطهارة غير مقدر بقدر اللجوء حديث عائشة « كنت

أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من ائاء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة » رواه البخارى ومسلم وعن أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم والمرأة من نساءه يغتسلان من ائاء واحد » وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من ائاء واحد » رواهما البخارى وفى صحيح مسلم نحوه عن أم سلمة وميمونة ، وفى سنن أبى داود والنسائى بإسناد حسن عن أم عمارة الأنصارية « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بائاء فيه قدر ثلثى مد » وأما الحديث الذى ذكره المصنف : « توضأ بما لا ييل الثرى » فلا أعلم له أصلاً والله أعلم .

(فسر) اتفق أصحابنا وغيرهم على ذم الاسراف فى الماء فى الوضوء والغسل ، وقال البخارى فى صحيحه : كره أهل العلم الاسراف فيه . والمشهور أنه مكروه كراهة تنزيه ، وقال البغوى والمتولى : حرام وما يدل على ذمه حديث عبد الله بن مغفل بالعين المعجمة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « انه سيكون فى هذه الأمة قوم يعتدون فى الطهور والدعاء » رواه أبو داود بإسناد صحيح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز ان يتوضأ الرجل والمرأة من ائاء واحد ، لما روى ابن عمر رضى الله عنهما قال : كان الرجال والنساء يتوضأون فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من ائاء واحد : ويجوز ان يتوضأ احدهما بفضل وضوء الآخر ، لما روت ميمونة رضى الله عنها قالت : « اجنبت فاغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة ، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل منه فقلت انى [قد] اغتسلت منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الماء ليس عليه جنابة واغتسل منه ») .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى قال : « كان الرجال والنساء يتوضأون فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا » وحديث ميمونة صحيح أيضا رواه الدارقطنى بلفظه هنا ، ورواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم بمعناه عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسموا ميمونة . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، والجفنة - بفتح الجيم - وهى القصعة بفتح القاف ، وقوله : ففضلت - هو بفتح الضاد وكسرها -

لغتان مشهورتان - أى بقيت ، واتفق العلماء على جواز وضوء الرجل والمرأة
واغتسالهما جميعا من اثناء واحد لهذه الأحاديث السابقة واتفقوا على جواز
وضوء الرجل والمرأة بفضل الرجل .

وأما فضل المرأة فيجوز عندنا الوضوء به أيضا للرجل سواء خلت به أم
لا قال البغوى وغيره : ولا كراهة فيه للأحاديث الصحيحة فيه ، وبهذا قال
مالك وأبو حنيفة ، وجمهور العلماء ، وقال أحمد وداود : لا يجوز اذا خلت
به ، وروى هذا عن عبد الله ابن سرجس والحسن البصرى ، وروى عن أحمد
كمذهبا ، وعن ابن المسيب والحسن كراهة فضلها مطلقا . واحتج لهم
بحديث الحكم بن عمرو رضى الله عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى
أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة » رواه أبو داود والترمذى والنسائى
وروى مثله عن عبد الله بن سرجس ، قال الترمذى : حديث الحكم حسن .

واحتج أصحابنا بحديث ميمونة المذكور فى الكتاب ، وهو صحيح صريح
فى الدلالة على الطائفتين ، وقد سبق فى الفصل الماضى أحاديث كثيرة صحيحة
يستدل بها للسئلة ، واذا ثبت اغتسالهما معا ، فكل واحد مستعمل بفضل
الآخر ، ولا تأثير للخلوة . وأما حديث الحكم بن عمرو ، فأجاب أصحابنا
عنه بأجوبة (أحدها) : جواب البيهقى وغيره أنه ضعيف ، قال البيهقى ،
قال الترمذى : سألت البخارى عنه فقال ليس هو بصحيح ، قال البخارى :
وحديث ابن سرجس الصحيح أنه موقوف عليه ومن رفعه فقد أخطأ ، وكذا
قال الدارقطنى : وقفه أولى بالصواب من رفعه وروى حديث الحكم أيضا
موقوفا عليه ، قال البيهقى فى كتاب المعرفة : الأحاديث السابقة فى الرخصة
أصح فالمصير اليها أولى .

(الجواب الثانى) جواب الخطابى وأصحابنا أن النهى عن فضل أعضائها
وهو ما سال عنها ، ويؤيد هذا أن رواية داود بن عبد الله الأودى عن حميد
ابن عبد الرحمن الحميرى عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم عن
النبى صلى الله عليه وسلم « أنه نهى أن تغتسل المرأة بفضل الرجل ، أو
يغتسل الرجل بفضل المرأة » رواه أبو داود والنسائى والبيهقى بإسناد

صحيح وداود وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في رواية ، وضعفه يحيى في رواية ، قال البيهقي : هذا الحديث رواه ثقات إلا أن حميدا لم يسم الصحابي فهو كالمرسل إلا أنه مرسل جيد ، لولا مخالفته للأحاديث الثابتة الموصولة ، وداود لم يحتج به البخاري ومسلم . قلت : جهالة عين الصحابي لا تضر لأنهم كلهم عدول ، وليس هو مخالفاً للأحاديث الصحيحة ، بل يحمل على أن المراد ما سقط من أعضائهما ، ويؤيده أنا لا نعلم أحداً من العلماء منعها فضل الرجل فيسفي تأويله على ما ذكرته ، إلا أن في رواية صحيحة لأبي داود والبيهقي : « وليغترفا جميعا » وهذه الرواية تضعف هذا التأويل ، ويمكن تسميه مع صحتها ويحملنا على ذلك أن الحديث لم يقل أحد بظاهره ومحال أن يصح وتعمل الأمة كلها بخلاف المراد منه .

(الجواب الثالث) ذكره الخطابي وأصحابنا أن النهي للتنزيه جميعا بين الأحاديث والله أعلم .

(قسرع) قال الغزالي في الوسيط : وفضل ماء الجنب طاهر وهو الذي مسه الجنب والحائض والمحدث خلافاً لأحمد ، فأنكر عليه في هذا أربعة أشياء أحدها قوله خلافاً لأحمد ، فمقتضاه أن أحمد يقول بنجاسته وهو عند أحمد طاهر قطعاً ، لكن إذا خلت به المرأة لا يجوز للرجل أن يتوضأ به على رواية عنه .

(الثاني) أنه فسر فضل الجنب بفضل الجنب والحائض والمحدث .

(الثالث) قوله فضل الجنب طاهر فيه نقص والأجود مطهر .

(الرابع) قوله : (وهو الذي مسه) فيه نقص وصوابه وهو الذي فضل من طهارته ، أما ما مسه في شربه أو أدخل يده فيه بلا نية فليس هو فضل جنب . وما أفضله من طهارته وإن لم يمسسه فهو فضل جنب ، فأوهم إدخال ما لا يدخل ، وإخراج ما هو داخل ، ويمكن أن يجاب عن الأول بأنه أراد فضل الجنب مطهر مطلقاً ، وخالفنا أحمد في بعض الصور ، وعن الثاني بجوابين (أحدهما) : أن المراد بالجنب الممنوع من الصلاة ثم فسر بالثلاثة . (والثاني) أنه أراد فضل الجنب وغيره فحذف قوله (وغيره) لدلالة التفسير

عليه واقتصر على الجنب اقتداء بالشافعي والمزني والأصحاب فانهم ترجحوا
هذا باب فضل الجنب ثم ذكروا فيه الجنب وغيره .

ويجاب عن الثالث : بأنه لم ينف كونه مطهرا ، وقد علم أن الماء الطاهر
مطهر الا أن يتغير أو يستعمل ، وهذا لم يثبت فيه تغير ولا استعمال ، وعن
الرابع : أن المراد منه في الطهارة واكتفى بقرينة الحال والمراد منه في
استعماله والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان أحدث واجنب ففيه ثلاثة أوجه :

(احدها) انه يجب الغسل ويدخل فيه الوضوء وهو المنصوص في الام لانهما
طهارتان فتداخلتا كغسل الجنابة وغسل الحيض .

(والثاني) انه يجب عليه الوضوء والغسل لانهما حقان مختلفان ، يجبان
بسيبين مختلفين ، فلم يدخل احدهما في الآخر كحد الزنا والسرقة .

(والثالث) انه يجب ان يتوضا مرتبا ويفسل سائر البدن لانهما متفقان في
الغسل ، ومختلفان في الترتيب ، فما اتفقا فيه تداخلا ، وما اختلفا فيه لم
يتداخلا [قال الشيخ الامام رحمه الله واحسن توفيقه (١) :] وسمعت شيخنا
ابا حاتم القزويني يحكي فيه وجها رابعا : انه يقتصر على الغسل الا انه يحتاج
ان ينويهما ، ووجهه لانهما عبادتان متجانستان صفري وكبرى فدخلت الصفري
في الكبرى في الأفعال دون النية كالحج والعمرة) .

(الشرح) للجنب ثلاثة أحوال . حال يكون جنبا لم يحدث الحدث
الأصغر وحال يحدث ثم يجنب ، وحال يجنب ثم يحدث .

فالحال الأول يجنب — بلا حدث — فيكفيه غسل البدن ولا يلزمه الوضوء
بلا خلاف عندنا — كما سبق بيانه ودليله — وله أن يصلي بذلك الغسل من
غير وضوء ، ويكون الوضوء سنة في الغسل كما سبق .

(١) ما بين المقوفين في التركيبية والركبية وليس في نسخة النور ولا في بقية النسخ (ط) .
وابو حاتم القزويني مام محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن
مكرمة بن انس بن مالك الأنصاري الطبري المتوفى سنة ٢٤٠ والامام الجرازي عنه ههنا هو امام
الحرمين عبد الملك الجويني أبو المال (ط) .

قال أصحابنا : ويتصور أن يكون جنباً غير محدث في صور ، أشهرها أن ينزل المتطهر المني من غير مباشرة تنقض الوضوء بنظر أو استمناء أو مباشرة فوق حائل أو في النوم قاعداً ، فهذا جنب بلا خلاف وليس محدثاً على المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ، وأطبقوا على تصوير انفراد الجنبية عن الحدث به ، وفيه وجه للقاضي أبي الطيب أنه جنب محدث ، وقد سبقت المسألة في باب ما ينقض الوضوء .

(الصورة الثانية) : أن يلف على ذكره خرقة ويولجها في امرأة فلا وضوء عليه ، ويجب الفصل على المذهب ، وفيه خلاف سبق في الباب قبله .

(الصورة الثالثة) : أن يولج في فرج بهيمة أو دبر رجل فيكون جنباً ولا يكون محدثاً لأنه لم يمس فرج آدمي يباطن كفه ، وهذه الصورة ذكرها أبو الفرج الدارمي وإمام الحرمين والرافعي وغيرهم ، وهي أوضح من غيرها ، هذه الصور الثلاث هي المشهورة قال الرافعي : وألحق بها المسعودي الجماع مطلقاً ، وقال : أنه يوجب الجنبية لا غير قال : واللمس الذي يتقدمه يصير مغموراً به كما أن خروج الخارج بالانزال ينغمر ، ولأنه لو جامع المحرم بالحج لزمه بدنة ، وإن كان يتضمن اللمس ، ومجرد اللمس يوجب شاة قال الرافعي : وعند الأكثرين يحصل بالجماع الحدثان ولا يندفع أثر اللمس بخلاف اندفاع أثر خروج الخارج لأن اللمس يسبق حقيقة الجماع ، فيجب ترتيب حكمه عليه ، فإذا تمت حقيقة الجماع وجب أيضاً حكمها وفي الانزال لا يسبق خروج الخارج الانزال ، بل إذا أنزل حصل خروج الخارج وخروج المني معاً ، وخروج المني أعظم الحدثين ، فيدفع حلوله حلول الأصغر - مقترناً به .

وأما مسألة المحرم فممنوعة على وجه وإن سلمنا ففي القدية معنى الزجر والمؤاخظة ، وسبيل الجنائيات اندراج المقدمات في المقاصد ولهذا لو انفردت مقدمات الزنا أوجب تعزيراً فإذا انضمت إليه لم يجب التعزير مع الحد ، وأما هنا فالحكم منوط بصورة اللمس ، ولهذا استوى عنده وسهوه والله أعلم .

الحال الثاني : أن يحدث ثم يحجب ، كما هو الغالب ، ففيه الأوجه الأربعة

التي ذكرها المصنف ، الصحيح عند الأصحاب وهو المنصوص في الأم أنه يكفيه افاضة الماء على البدن ويصلى به بلا وضوء (والثاني) : يجب الوضوء مرتبا ، وغسل جميع البدن ، فتكون أعضاء الوضوء مغسولة مرتين ، وعلى هذا له أن يقدم الوضوء وله أن يؤخره إلى ما بعد فراغه من الغسل وله أن يواسطه في أثناء الغسل ، والأفضل تقديمه (والثالث) : يجب الوضوء مرتبا وغسل باقى البدن ولا يجب إعادة غسل أعضاء الوضوء وله تقديم الوضوء وتأخيره كما ذكرناه (والرابع) : يكفيه غسل جميع البدن بلا وضوء بشرط أن ينوى الوضوء والغسل ، فإن اقتصر على نية الغسل لزمه الوضوء أيضا ، وقد ذكر المصنف أدلة الأوجه .

الحال الثالث : أن يجنب من غير حدث تم يحدث فهل يؤثر الحدث ؟ فيه وجهان (أحدهما) : لا يؤثر فيكون جنبا غير محدث ، حكاه الدارمي عن ابن القطان ، وحكاه الماوردي عن جمهور الأصحاب ، فعلى هذا يجزئيه الغسل بلا وضوء قطعا . (والثاني) : يؤثر فيكون جنبا محدثا وتجري فيه الأوجه الأربعة ، وبه قطع القاضي أبو الطيب والمحاملى وابن الصباغ والشيخ نصر في كتابيه الانتخاب والتهذيب والبعوى وآخرون ، وفيه وجه ثالث حكاه القاضي حسين أنه لا يدخل هنا الوضوء في الغسل قطعا ، بل لا بد منهما ، وفرق بينه وبين ما اذا تقدم الحدث فإن فيه الأوجه الأربعة بأن هناك وردت الجنابة على أضعف منها فرفعت ، وهنا عكسه فأشبه الحج والعمرة يدخل الأقوى على الأضعف ولا ينعكس على المذهب ، وهذا الوجه غلط وخيال عجيب الأصح أنه كتقدم الحدث فتجئ فيه الأوجه الأربعة ، وحيث أوجبنا الوضوء فقد ذكرنا أنه يجوز تقديمه وتأخيره ، والأفضل تقديمه واذا قدمه فهل يقدم غسل الرجلين معه ؟ أم يؤخرهما ؟ فيه الخلاف السابق في أول الباب ، وكذا الكلام في نية هذا الوضوء تقدم في أول الباب . وعلى الأوجه كلها لا يشرع وضوءان في جميع الأحوال بلا خلاف . وقد نقل الرافعي وآخرون الاتفاق على أنه لا يشرع وضوءان « ولعله مجمع عليه ويحتاج له بحديث عائشة » كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة « رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه قال الترمذى : حديث حسن صحيح .

وأما قول المصنف : لأنها حقاً مختلفان فاحتراز من غسل الحيض والجنابة . وقوله « يجان بسبين » احتراز من الحج والعمره . وقوله « مختلفين » احتراز من زنى وهو بكر فلم يحد حتى زنى وهو محصن ، فانه يقتصر على رجمه على أحد القولين ، وكذا المحرم اذا لبس ثم لبس في مجالس قبل أن يكفر عن الأول ، فانه تجب كفارة واحدة في أحد القولين .

وقوله في تعليل الوجه الرابع : عبادتان ؛ احتراز عن حقين لآدمي وقوله متجانسان احتراز من كفارة ظهار وكفارة يمين . وقوله صغرى وكبرى ، احتراز ممن دخل في الجمعة فخرج الوقت في أثناءها ، فانه يشها ظهراً على المذهب ولا يلزمه تجديد نية الظهر ، ويحتمل أنه احتراز عن الصبح والظهر ، فان احداهما لا تدخل في الأخرى ، لا في الأفعال ولا في النية . وقد يفرق بين مسألة الغسل ومسألة الحج والعمره بأن الحج يشمل كل أفعال العمره فدخلت فيه ، والغسل لا يشمل ترتيب الوضوء . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان توضأ من الحدث ثم ذكر أنه كان جنباً او اغتسل من الحدث ثم ذكر أنه كان جنباً اجزاء ما غسل من الحدث عن الجنابة ، لأن فرض الغسل في أعضاء الوضوء من الجنابة والحدث واحد) .

(الشرح) هنا مسألتان (احداهما) توضأ بنية الحدث ثم ذكر أنه كان جنباً فيجزيه المفسول ، وهو وجهه ويداه ورجلاه ودليله ما ذكره المصنف .

(الثانى) غسل جميع بدنه بنية رفع الحدث الأصغر غاطلاً ، فقطع المصنف بارتقاع الحدث عن أعضاء الوضوء دون غيرها ، وظاهر كلامه ارتقاعه عن جميع أعضاء الوضوء والرأس وغيره ، وكذا أطلقه جماعة بارتقاعه عن الرأس ، وآخرون بأنه لا يرتفع عنه وهذا هو الأصح لأن فرض الرأس في الوضوء المسح ، فالذى نواه انما هو المسح فلا يجزيه عن غسل الجنابة . ولنا وجه أنه لا يجزئه ما غسله بنية الحدث عن شيء من الجنابة ، حكاه الرافعى ، وقد سبقت المسألة واضحة في باب نية الوضوء والله أعلم .

فروع في مسائل تتعلق بالباب

(احداها) قال الشافعى رحمه الله فى البويطى : أكره للجنب أن يغتسل فى البئر ، معينة كانت أو دائمة ، وفى الماء الراكد الذى لا يجرى • قال وسواء قليل الماء وكثيره أكره الاغتسال فيه والبول فيه • هذا نصه بحروفه • واتفق أصحابنا على كراهته كما ذكر • قال فى البيان : والوضوء فيه كالغسل ويحتج للمسألة بحديث أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يغتسل أحدكم فى الماء الدائم وهو جنب » فقل كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال « يتناوله تناولا » رواه مسلم •

(الثانية) يجوز الغسل من انزال المنى قبل البول وبعده ، والأولى أن تكون بعد البول خوفا من خروج منى بعد الغسل • حكى الدرامى عن قوم أنه لا يجوز قبل البول •

(الثالثة) السنة اذا غسل ما على فرجه من أذى أن يدلك يده بالأرض ثم يغسلها ثبت ذلك فى الصحيحين عن ميمونة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبق بيانه فى باب الاستطابة •

(الرابعة) لا يجوز الغسل بحضرة الناس الا مستور العورة ، فان كان خاليا جاز الغسل مكشوف العورة ، والستر أفضل •

واحتج البخارى والبيهقى لجواز الغسل عريانا فى الخلوة بحديثى أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم « أن موسى اغتسل عريانا فذهب الحجر بثوبه » و « أن أيوب كان يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب » رواهما البخارى • وروى مسلم أيضا قصة موسى صلى الله عليه وسلم ، والاحتجاج به تفرع على الاحتجاج بشرع من قبلنا •

واحتجوا لفضل الستر بحديث هز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه عن جده قال : قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتى منها وما نذر ؟ قال : « احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك » قلت أرأيت اذا كان أحدا خاليا ؟ قال « الله أحق أن يستحيا من الناس » رواه أبو داود والترمذى

والنسائي وابن ماجه . قال الترمذى : حديث حسن هذا مذهبا ، ونقل
القاضى عياض جواز الاغتسال عريانا فى الخلوة عن جماهير العلماء . قال :
ونهى عنه ابن أبى ليلى لأن للماء ساكنا . واحتج فيه بحديث ضعفه العلماء .

(الخامسة) الوضوء والمضمضة والاستنشاق سنن فى الغسل ، فان ترك
الثلاثة صح غسله . قال الشافعى فى المختصر : فان ترك الوضوء والمضمضة
والاستنشاق فقد أساء ويستأنف المضمضة والاستنشاق .

قال القاضى حسين وغيره : ساء مسينا لترك هذه السنن ، فانها مؤكدة
فتاركها مسيء لا محالة . قالوا : وهذه اساءة بمعنى الكراهة لا بمعنى
التحريم . قال القاضى والمتولى والرويانى وآخرون : وأمره باستئناف
المضمضة والاستنشاق دون الوضوء لمعنيين : (أحدهما) أن الخلاف فى
المضمضة والاستنشاق كان موجودا فى زمانه ، فان أبا حنيفة وغيره ممن تقدم
يوجبونها ، فأحب الخروج من الخلاف والوضوء لم يكن أوجبها أحد . وانما
حدث خلاف أبى ثور وداود بعده . (والثانى) : أن الماء قد وصل الى موضع
الوضوء دون موضعهما ، فأمره بإيصاله اليهما . قال أصحابنا : ويستحب
استئناف الوضوء ، لكن استحباب المضمضة والاستنشاق أكد ، وقد تقدمت
مذاهب العلماء فى حكم المضمضة والاستنشاق فى الغسل ، والوضوء فى باب
صفة الوضوء بدلائلها . ومذهبنا ومذهب الجمهور أنهما سنتان فى الوضوء
والغسل .

(السادسة) لا يجب الترتيب فى أعضاء الغسل لكن تستحب البداءة
بالرأس ثم بأعلى البدن وبالشق الأيمن .

(السابعة) يجب إيصال الماء الى غشون البدن من الرجل والمرأة وداخل
السرة وباطن الأذنين والباطن وما بين الإليين وأصابع الرجلين وغيرها مما له
حكم الظاهر وحرمة الشفة . وهذا كله متفق عليه . ولو التصقت الأصابع
والتحمت لم يجب شقها ، وقد سبق إيضاح هذا وبسطه فى صفة الوضوء ،
ومما قد يغفل عنه باطن الإليين والباطن والعكن والسرة فليتعهد كل ذلك
ويتعهد إزالة الوسخ الذى يكون فى الصماخ ، قال الشافعى فى الأم
والأصحاب : يجب غسل ما ظهر من صماخ الأذن دون ما بطن ، ولو كان

تحت أظفاره وسخ لا يمنع وصول الماء الى البشرة لم يضر وان منع ففي
صحة غسله خلاف سبق بيانه في بابي السواك وصفة الوضوء .

(الثامنة) اذا كان ما على بعض أعضائه أو شعره حناء أو عجين أو طيب
أو شمع أو نحوه فمنع وصول الماء الى البشرة أو الى نفس الشعر لم يصح
غسله ، وقد تقدم بيان هذا مع فروع حسنة تتعلق به في آخر صفة الوضوء ،
ولو كان شعره متلبدا بحيث لا يصل الماء الى باطن الشعر لم يصح غسله الا
بنقشه حتى يصل الماء الى جميع أجزائه ؛ هكذا نص عليه الشافعي في الأم
وقطع به الأصحاب .

ولو انمقدت في رأسه شعرة أو شعرات فهل يعفى عنها ؟ ويصح الغسل
وهي معقودة ؟ وان كان الماء لا يصل باطن محل العقد ، فيه وجهان حكاهما
الرويانى والرافعى وغيرهما ، (أحدهما) : يعفى عنه وهو قول الشيخ أبى
محمد الجوينى وصححه الرويانى والرافعى لأنها في معنى الأصبع الملتحمة ،
ولأن الماء يبل محلها ، (والثانى) : لا يعفى عنه كالملبد ، وقطع هذه الشعرات
ممكن بلا ضرر بخلاف الأصبع الملتحمة .

(التاسعة) لو ترك من رأسه شعرة لم يصبها الماء لم يصح غسله . وعن
أبى حنيفة أنه يصح : فلو تنف تلك الشعرة ، قال الماوردى : ان كان الماء
وصل أصلها أجزاء والا لزمه ايصاله أصلها ، قال : وكذا لو أوصل الماء الى
أصول شعره دون الشعر ثم حلقه أجزاء ، وذكر صاحب البيان فيه وجهين :
(أحدهما) هذا ، (والثانى) : يلزمه غسل مقطع الشعرة والشعرات ، وبه
قطع ابن الصباغ في الفتاوى المنقولة عنه .

(العاشرة) اذا انشق جلده بجراحة وانفتح فيها وانقطع دمها وأمكن
ايصال الماء الى باطنها الذي يشاهد بلا ضرر وجب ايصاله في الغسل
والوضوء ، قطع به الأصحاب ، وقد سبق بيانه في صفة الوضوء ، قال الشيخ
أبو محمد الجوينى : والفرق بينه وبين القسم والأنف أنهما باقيان على
الاستيطان ، وانما يفتح فمه لحاجة ومحل الجراحة صار ظاهرا فأشبه مكان

الافتقار من المرأة الثيب ، وقد سبق نص الشافعي على أنه يلزمها اتصال الماء إلى ما برز بالافتقار .

قال أبو محمد : فإن كان للجراحة غور في اللحم لم يلزمه مجاورة ما ظهر منها ، كما لا يلزم المرأة مجاورة ما ظهر بالافتقار . ولو اندملت الجراحة والتأمت سقط الفرض في ذلك الموضع ، كما لو عادت البكارة بعد الافتقار فإنه يسقط غسل ما كان ظهر بالافتقار ؛ وكما لو التحمت أصابع رجله فإنه لا يجوز له شقها ، بل يكفي غسل ما ظهر ، وقد سبق هذا في صفة الوضوء . قال أبو محمد : ولو كان في باطن الجراحة دم وتعذرت إزالته وخشى زيادة سرائها إلى العضو لم يلزمه اتصال الماء إلى باطنها ولزمه قضاء الصلوات عند الشافعي إذا اندملت . ولا يلزمه القضاء عند المزني رضي الله عنهما .

(الحادية عشرة) : لو قطعت شفته أو أنفه فهل يلزمه غسل ما ظهر بالقطع في الوضوء والغسل ؟ فيه وجهان سبق إيضاحهما في صفة الوضوء . أحدهما يجب لأنه صار ظاهرا ، ولو كان غير مختون فهل يلزمه في غسل الجنابة غسل ما تحت الجلد التي تقطع في الختان ، فيها وجهان حكاهما المتولي والروائي وآخرون (أحدهما) يجب صححه الروائي والرافعي ، لأن تلك الجلد مستحقة الإزالة ، ولهذا لو أزالها إنسان لم يضمن ، وإذا كانت مستحقة الإزالة فما تحتها كالظاهر . (والثاني) لا يجب ، وبه جزم الشيخ أبو عاصم العبادي في الفتاوى ، لأنه يجب غسل تلك الجلد ولا يكفي غسل ما تحتها ، فلو كانت كالمعدومة لم يجب غسلها ، فيبقى ما تحتها باطنا .

(الثانية عشرة) لا يجب غسل داخل عينيه ، وحكم استجابته كما سبق في صفة الوضوء ، ولو نبت في عينه شعر لم يلزمه غسله .

(الثالثة عشرة) لو كان على بعض بدن الجنب نجاسة فغسل ذلك الموضع غسلة واحدة بنية الجنابة ارتفعت النجاسة ، وهل يجزئه عن الجنابة ؟ فيه وجهان سبقا في مواضع بسطتها في باب نية الوضوء ، أحدهما يجزئه ، ولو صب الجنب على رأسه الماء وكان على ظهره نجاسة فنزل عليها فأزالها

فإن قلنا الماء المستعمل في الحدث يصلح لازالة النجاسة طهر المحل عن النجاسة وهل يطهر عن الجنابة ؟ قال الروياني فيه الوجهان . وإن قلنا : المستعمل في الحدث لا يصلح للنجس . قال الروياني : ففى طهارته عن النجس هنا وجهان :

(أحدهما) يطهر لأن الماء قائم على المحل وإنما يصير مستعملا بالانفصال

(والثاني) لا يطهر لأننا لا نجعل الماء في حالة تردده على العضو مستعملا للحاجة الى ذلك في الطهارة الواحدة ، وهذه طهارة أخرى ، فعلى هذا يجب تطهير هذا المحل عن النجاسة ، وهل يكفيه الغسلة الواحدة فيه عن النجس والجنابة اذا نواها ؟ فيه الوجهان .

(الرابعة عشرة) لو أحدث المقتسل في أثناء غسله لم يؤثر ذلك في غسله بل يتم ويجزيه ، فإن أراد الصلاة لزمه الوضوء ، نص على هذا كله الشافعي في الأم والأصحاب ولا خلاف فيه عندنا ، وحكاه ابن المنذر عن عطاء وعمرو بن دينار وسفيان الثوري واختاره ابن المنذر ، وعن الحسن البصري أنه يستأنف الغسل ، دليلنا أن الحدث لا يبطل الغسل بعد فراغه فلا يبطله في أثناءه كالأكل والشراب .

(الخامسة عشرة) هل يجب على السيد أن يشتري لمملوكه ماء الوضوء والغسل من الحيض والجنابة ؟ فيه وجهان حكاهما المتولى والروياني هنا وآخرون في النفقات (أحدهما) يجب كزكاة فطره ، (والثاني) لا ، لأن للطهارة بدلا وهو التيمم فينتقل اليه كما لو أذن لعبده في الحج متمتعا ، فإنه لا يلزم السيد الهدى ، بل ينتقل العبد الى الصوم ، ويخالف الفطرة فلا بدل لها ، ولم يرجحها واحدا من الوجهين ، والأول عندي أصح لأنه من مؤن العبد وهي على سيده ، وهل يلزم الزوج شراء ماء الطهارة لزوجته ؟ فيه خلاف ذكره المصنف في باب ما يجب بمحظورات الاحرام ، وذكره المتولى والروياني وآخرون هنا . وذكره البغوي وآخرون في النفقات والأظهر تفصيل ذكره البغوي وتابعه عليه الرافعي ، قال : ان كان الغسل لاحتلامها لم يلزمه ، وإن

كان لجماعه أو تقاس لزمه في أصح الوجهين لأنه بسببه ، وإن كان حيض لم يلزمه في أصح الوجهين لأنه من مؤن التمكن وهو واجب عليها .

قال الرافعي ؛ وينظر على هذا القياس في ماء الوضوء الى أن السبب منه كاللمس أم لا ؟ وفي أجرة الحمام وجهان مشهوران في كتاب النفقات (أحدهما) : لا يجب إلا اذا عسر الغسل إلا في الحمام لشدة برد وغيره ، واختاره الغزالي (وأصحهما) وبه قطع المصنف والبعوى والرويانى وآخرون في كتاب النفقات الوجوب إلا أن يكون من قوم لا يعتادون دخوله ، فإن أوجبناها قال الماوردي : إنما تجب في كل شهر مرة .

(السادسة عشرة) قال أبو الليث الحنفى في نوازله : لو كان في الإنسان قرحة فبرأت ، وارتفع قشرها ، وأطراف القرحة متصلة بالجلد إلا الطرف الذى كان يخرج منه القيح فإنه مرتفع ، ولا يصل الماء الى ماتحت القرحة أجزاء وضوءه وفي معناه الغسل .

فصل

في الأغسال السنونة

لم يذكر لها المصنف رحمه الله بابا مستقلا ، بل ذكرها مفرقة في أبوابها وقد ذكرها هو في التنبيه والأصحاب مجبوعة في باب اقتداء بالمزنى رحمه الله ، فأجبت موافقة الجمهور في ذكرها مجبوعة في موضع ؛ فإنه أحسن وأحوط وأتقن وأضبط فأذكرها إن شاء الله تعالى في هذا الفصل في غاية الاختصار بالنسبة الى عادة هذا الشرح ، لكونى أبسطها إن شاء الله تعالى بفروعها وأداتها وما يتعلق بها في مواضعها .

فمنها غسل الجمعة وهو سنة عندنا وعند الجمهور وأوجه بعض السلف ، وفيمن يستحب له أربعة أوجه :

(الصحيح) أنه يستحب لكل من حضر الجمعة سواء الرجل والمرأة ومن تجب عليه ، ومن لا تجب ، ولا يستحب لغيره .

(والثاني) يستحب لكل من تجب عليه ، سواء حضر أم انقطع لعذر ،
حكاه الماوردي والرويانى ، ورجحه الرويانى وادعى أنه قول جمهور أصحابنا ،
وليس كما قال .

(والثالث) يستحب لمن حضر ممن تلزمه الجمعة دون من لا تلزمه حكاه
الشافعى وغيره ، وهذا ضعيف أو غلط .

(الرابع) يستحب لكل أحد سواء حضر أو لم يحضر ، ومن تلزمه ومن
لا تلزمه ، ومن انقطع عنها لعذر ، أو لغيره كغسل العيد . حكاه المتولى وغيره .

قال الشافعى ، والأصحاب : ويدخل وقت غسل الجمعة بطلوع الفجر ،
ويبقى الى صلاة الجمعة ، والأفضل أن يكون عند الرواح اليها . فلو اغتسل
قبل الفجر لم يحسب . هكذا قطع به الأصحاب فى جميع الطرق الا امام
الحرمين فحكى - وجها - أنه يحسب ، وليس بشئ ، ولو اغتسل بعد
الفجر ، ثم أجنب لم يبطل غسل الجمعة عندنا ، قال الماوردي : وبه قال
العلماء كافة الا الأوزاعى فانه أبطله .

دليلا أن غسل الجمعة يراد للتنظيف فاذا تعقبه غسل الجنابة لم يبطله ،
بل هو أبلغ فى النظافة . قال الرويانى وغيره : ويستحب أن يستأنف غسل
الجمعة ليخرج من الخلاف ، قال القفال وصاحبه الصيدلانى والأصحاب :
ان لم يجد الماء تيمم ، قالوا : ويتصور ذلك فى قوم توضأوا وفرغوا مؤثمين ،
وفى الجريح فى غير أعضاء الوضوء ، واستبعد الغزالي وغيره التيمم لأن
المراد قطع الرائحة ، والصواب الأول لأنها طهارة شرعية فتاب عنها التيمم
كغيرها . ولغسل الجمعة فروع ، وتتمات ، نبسطها فى بابها ان شاء الله تعالى .

ومن الغسل المسنون غسل العيدين وهو سنة لكل أحد بالاتفاق ، سواء
الرجال والنساء والصبيان ، لأنه يراد للزينة وكلهم من أهلها بخلاف الجمعة ،
فانه لقطع الرائحة ، فاختص بحاضرها على الصحيح .

ويجوز بعد الفجر وهل يجوز قبله ؟ قولان (أحدهما) : لا ، كالجمعة .
وأصحها : نعم لأن العيد يفعل أول النهار فيبقى أثره ولأن الحاجة تدعو

الى تقديمه لأن الناس يقصدونه من بعيد فعلى هذا فيه أوجه (أحدها) يجوز في جميع الليل (والثاني) لا يجوز الا عند السحر ، وأصحها : يجوز في النصف الثاني لا قبله ، هذا مختصر ما يتعلق بغسل العيد ، وسيأتي إيضاحه مبسوطة بأدلتها حيث ذكره المصنف في صلاة العيد ان شاء الله تعالى .

ومن المسنون غسل الكسوفين وغسل الاستسقاء . ومنه غسل الكافر اذا أسلم ولم يكن أجنب ، وقد سبق إيضاحه في باب ما يوجب الغسل . ومنه غسل المجنون والمعنى عليه اذا أفاق وقد سبق بيانهما في باب ما ينقض الوضوء .

ومنه أغسال الحج ، وهي الغسل للأحرام ولدخول مكة ، وللوقوف بعرفة وللوقوف بالمشعر الحرام ، وثلاثة أغسال لرمى الجمار في أيام التشريق الثلاثة ، نص الشافعي على هذه السبعة في الأم قال : ولا يغتسل لجمرة العقبة . قال أصحابنا : انما لم يغتسل لها لأن وقتها يدخل من نصف الليل ، ويبقى الى آخر النهار ، فلا يجتمع لها الناس ، ولأنه اغتسل للوقوف بالمشعر الحرام ، وهو يرمى جمرة العقبة بعده ساعة ، فأثر الغسل باق فلا حاجة الى اعادته ، وأضاف الشافعي - في القديم - الى هذه السبعة الغسل لطوافي الزيارة والوداع . قال القاضي أبو الطيب : وللحلق . قال البغوي وغيره : ويسن للحائض والنفساء جميع أغسال الحج الا غسل الطواف ، لكونها لا تطوف .

ومن المستحب الغسل من غسل الميت ، وللشافعي - قول - انه يجب ان صح الحديث فيه . ولم يصح فيه حديث ، ولا فرق في هذا بين غسل الميت المسلم والكافر ، فيسن الغسل من غسلهما ، ويسن الوضوء من مسح الميت . نص عليه الشافعي في مختصر المزني رحمهما الله وقاله الأصحاب ، ونقله امام الحرمين عن أصحابنا المرازمة وسبسط الكلام فيه في الجنائز ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف .

ومن المستحب الغسل من الحجامة ودخول الحمام ، نص عليهما الشافعي - في القديم - وحكاه عن القديم ابن القاص والقال وقطما به ، وكذا قطع

به المحاملى فى الباب والغزالى فى الخلاصة والبغوى وآخرون ، ونقله
الغزالى فى الوسيط عن ابن القاص ثم قال : وأنكر معظم الأصحاب
استحبابهما ، قال البغوى : أما الحجامة فورد فيها أثر ، وأما الحمام فقيل :
أراد به اذا تنور ^(١) يغتسل والا فلا . وقيل : استحبه لاختلاف الأيدى فى
ماء الحمام . قال : وعندى أن معنى الغسل أنه اذا دخله فغرق استحب ألا
يخرج حتى يغتسل .

هذا كلام البغوى وروى البيهقى بإسناد — ضعفه — عن عائشة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الغسل من خمسة من الجنابة ، والحجامة ،
وغسل يوم الجمعة » والغسل من ماء الحمام « بإسناده عن ابن عمرو بن
العاص قال : « كنا نغتسل من خمس من الحجامة ، والحمام ، وتنف الابط ،
ومن الجنابة ، ويوم الجمعة » والله أعلم .

ومن المستحب الغسل لمن أراد حضور مجمع الناس صرح به أصحابنا
ونقله الرويانى فى البحر عن نص الشافعى ، ورأيت فى الأم ما يدل عليه صريحا
أو اشارة ظاهرة ، قال أبو عبد الله الزيرى فى الكافى : يستحب فى كل أمر
اجتمع الناس له أن يغتسل المرء له ، ويقطع الرائحة المغيرة من جسده ويس
من طيب أهله ، هذه هى السنة . وقال البغوى : يستحب لمن أراد الاجتماع
بالناس أن يغتسل ويتنظف ويتطيب . قال المحاملى فى اللباب : يستحب
الغسل عند كل حال تغير فيه البدن قال أصحابنا : وأكد هذه الأغسال غسل
الجمعة والغسل من غسل الميت وأيهما أكد ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما
المصنف فى الجنائز ، أحدهما عند المصنف وسائر العراقيين الغسل من غسل
الميت وهو نصه فى الجديد .

والثانى : غسل الجمعة وهو قوله القديم وصححه البغوى والرويانى
وغيرهما . قال الرافعى : وصححه الأكثرون . وهذا هو الصحيح أو الصواب
لأن أحاديث غسل الجمعة صحيحة ، وليس فى الغسل من غسل الميت شيء
صحيح .

(١) لعله يريد اذا أصابه غبار النورة يغتسل لازالته (ط) .

وفائدة القولين فيما لو أوصى ببناء لأولى الناس أو وكل من يدفعه إلى أولاهم أو أكدهم حاجة فوجد رجلاً ، أحدهما : قد غسل ميتاً ، والآخر : يريد حضور الجمعة فأوصى أولى به ؟ فيه القولان ، وستأتى دلائل كل ما ذكرته في مواضعه إن شاء الله تعالى ، وبالله التوفيق .

فصل

في دخول الحمام

روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دخول الحمامات ، ثم رخص للرجال أن يدخلوها في الميازر » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم . قال الترمذي : ليس إسناده بذلك القائل . وعن أبي المليح - بفتح الميم - قال : دخل نسوة من أهل الشام على عائشة فقالت : من أنتن ؟ قلن : من أهل الشام فقالت : لعلكن من الكورة التي يدخل نساؤها الحمامات ؟ قلن : نعم ، قالت : أما اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله تعالى » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، قال الترمذي : حديث حسن .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « انها ستفتح عليكم أرض العجم وستجدون فيها بيوتا يقال لها : الحمامات ، فلا يدخلنها الرجال الا بالأزر وامنعوها النساء الا مريضة أو نفساء » رواه أبو داود وابن ماجه . وفي إسناده من يضعف ، وجاء في دخول الحمام ، عن السلف آثار متعارضة في الإباحة والكرهية . فعن أبي الدرداء رضي الله عنه : « نعم البيت الحمام يذهب الدرن ويذكر النار » . وعن علي وابن عمر رضي الله عنهم : « بش البيت الحمام يبدى العورة ويذهب الحياء » .

وأما أصحابنا فكلامهم فيه قليل ، ومن تكلم فيه من أصحابنا الامام الفقيه الحافظ أبو بكر السمعاني المروزي رحمه الله ، فقال : جملة القول في دخول الحمام أنه مباح للرجال بشرط التستر وغض البصر ، ومكروه للنساء

الا لعذر من نفاس أو مرضى قال : وانما كره للنساء لأن أمرهن مبني على
المبالغة في التستر ، ولما في وضع ثيابهن في غير بيوتهن من الهتك ؛ ولما في
خروجهن واجتماعهن من الفتنة والشر وأنشد :

دهتك بعملة الحمام نعم ومال بها الطريق الى يزيد

قال : وللدخل آداب منها أن يتذكر بعمره حر النار ، ويستعيز بالله تعالى
من حرها ويسأله الجنة ، وأن يكون قصده التنظيف والتطهر دون التنعيم
والترفه ، وألا يدخله إذا رأى فيه عاريا ، بل يرجع ، وألا يصلى فيه ، ولا
يقرأ القرآن ولا يسلم ، ويستغفر الله تعالى إذا خرج ويصلى ركعتين ، فقد
كانوا يقولون : يوم الحمام يوم اثم وروى لكل أدب منها خبرا أو أثرا وذكر
آدابا آخر .

وذكر الامام الغزالي رحمه الله في الاحياء فيه كلاما حسنا طويلا مختصره
أنه لا بأس بدخول الحمام ، دخل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
حمامات الشام ، قال : وعلى داخله واجبات وسنن ، فعليه واجبان في عورته :
صونها عن نظر غيره ومسسه ، فلا يتعاطى أمرها ، وإزالة وسخها الا بيده .
وواجبان في عورة غيره أن يفض بصره عنها ، وأن ينهاء عن كشفها لأن النهي
عن المنكر واجب ، فعليه ذلك وليس عليه القبول .

قال : ولا يسقط الانكار الا لخوف ضرر أو شتم أو نحوه ، ولا يسقط
عنه بظنه أنه لا يفيد قال : ولهذا صار الحزم في هذه الأزمان ترك دخول
الحمام ، اذ لا يخلو عن عورات مكشوفة ، لاسيما ما فوق العانة وتحت
السرة ولهذا استحب إخلاء الحمام . قال : والسنن عشر ، النية بأن لا يدخل
عبثا ولا لغرض الدنيا ، بل يقصد انتنظف المحسوب ، وأن يعطى الحمامي
الأجرة قبل دخوله ، ويقدم رجله اليسرى في دخوله قائلا : بسم الله الرحمن
الرحيم ، أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم . وأن
يدخل وقت الخلوة أو يتكلف إخلاء الحمام فانه - وإن لم يكن في الحمام
الا أهل الدين والمحتاطون في العورات - فالنظر الى الأبدان مكشوفة فيه
شوب من قلة الحياء ، وهو مذكر للفكر في العورات ، ثم لا يخلو الناس في

الحركات عن انكشاف العورات فيقع عليها البصر . وأن لا يعجل بدخول البيت الحار حتى يعرق في الأول ، وألا يكتر صب الماء بل يقتصر على قدر الحاجة فهو المأذون فيه ، وأن يذكر بحرارته حرارة نار جهنم لشبهه بها ، وألا يكتر الكلام ، ويكره دخوله بين المغرب والعشاء وقريبا من الغروب ، وأن يشكر الله تعالى إذا فرغ على هذه النعمة وهي النظافة ، ويكره من جهة الطب (١) صب الماء البارد على الرأس عند الخروج من الحمام وشربه . ولا بأس بقوله لغيره عافاك الله ولا بالمصافحة ولا بأن يدلّكه غيره يعني في غير العورة .

هذا كلام الغزالي ، ثم ذكر في النساء كلاما حذفته لكون كلام السمعاني أصوب منه ، قال : وإذا دخلت المرأة لضرورة فلا تدخل الا بمئزر سابغ ، قال ولا يقرأ القرآن الا سرا ولا يسلم اذا دخل ، فقد اتفق هو والسمعاني على ترك القراءة والسلام ، فأما القراءة فتقدم في آخر باب ما يوجب الغسل أنها لا تكره ولعل مرادهما الأول تركها لا أنها مكروهة . وأما ترك السلام فقد وافقهما عليه صاحب التتمة ، فقال : لا يستحب السلام لداخله على من فيه لأنه بيت الشيطان ، ولأن الناس يكونون مشغولين بالتنظف ، وكذا قاله غيرهم .

والحمام مذكر لا مؤنث ، كذا نقله الأزهرى في تهذيب اللغة عن العرب ونقله غيره وجمعه حمامات ، مشتق من الحميم وهو الماء الحار . والله أعلم وبه التوفيق .

باب التيمم

قال أبو منصور الأزهرى رحمه الله : التيمم في كلام العرب القصد ، يقال : تيممت فلانا ويمته وتأمته وأمته ، أى قصدته ، والتيمم ثابت بالكتاب والسنة واجماع الأمة ، وهو رخصة وفضيلة اختصت بها هذه الأمة ، زادها الله شرفا لم يشاركها فيها غيرها من الأمم ، كما صرحت به الأحاديث الصحيحة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) يتوجه كلامه فيما لو كان البدن دافئا أو عرقا وصب الماء باردا فجاء بكثرة شديدة فان ذلك يورث الشلل واقله شلل الوجه وقد يشل بلفحة الهواء والله أعلم . (ط) .

وأجمعوا على أن التيمم مختص بالوجه واليدين ، سواء تيمم عن الحدث الأصغر أو الأكبر ، سواء تيمم عن كل الأعضاء أو بعضها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(يجوز التيمم عن الحدث الأصغر لقوله تعالى : « وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الفائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا (١) » ويجوز عن الحدث الأكبر وهو الجنابة والحيض ، لما روى عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال : (اجنبت فتممكت في التراب فاخبرت النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال صلى الله عليه وسلم : انما كان يكفيك هكذا ، وضرب يديه على الأرض ومسح وجهه وكفيه) ولأنه طهارة عن حدث فتاب عنها التيمم كالوضوء ، ولا يجوز ذلك عن ازالة النجاسة لأنها طهارة فلا يؤمر بها للنجاسة في غير محل النجاسة كالفسل) •

(الشرح) أما الآية الكريمة فتقدم تفسيرها في باب ما ينقض الوضوء ، وقوله تعالى : (صعيدا طيبا) قيل : حلالا ، وقيل : طاهرا ، وهو الأظهر الأشهر ، وهو مذهب أصحابنا •

وأما حديث عمار فمتفق على صحته رواه البخاري ومسلم ، وقوله : (تممكت) أى تدلكت ؛ وفي رواية في الصحيح تمرغت وهو بمعنى تدلكت • وراوى الحديث عمار تقدم بيان حاله في آخر السواك •

وينكر على المصنف قوله : روى بصيغة التمييز الموضوعة للعبارة عن حديث ضعيف ، مع أن هذا الحديث متفق على صحته ، وقد نبهت على مثله مرات وذكرته في مقدمة الكتاب ، وقوله : (ولأنه طهارة عن حدث) احتراز من طهارة النجس •

(اما الاحكام) فيجوز التيمم عن الحدث الأصغر بالكتاب والسنة والاجماع ، ويجوز عن الحدث الأكبر ، وهو الجنابة والحيض والنفاس ، وكذا الولادة اذا قلنا توجب الفسل ، ولا خلاف في هذا عندنا ، ولا يجوز في ازالة النجاسة ، ودليله ما ذكره المصنف وأما قول المصنف هنا : يجوز

(١) الآية ٤٢ من سورة النساء •

التيمم ، وقوله في التنبه : يجب فكلاهما صحيح فهو واجب في حال جائز في حال . فاذا لم يجد الماء وضاق الوقت وجب ، وإذا وجد الماء بأكثر من ثمن المثل جاز التيمم ولا يجب ^(١) ، بل لو اشتراه وتوضأ كان أفضل وكذا إذا لم يجد الماء وأراد نافلة أو فريضة في أول الوقت جاز التيمم ولم يجب .

(هـ) قد ذكرنا أن التيمم عن الحدث الأكبر جائز ، هذا مذهبا وبه قال العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، إلا عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وإبراهيم النخعي التابعي فانهم منعه ، قال ابن الصباغ وغيره : وقيل : أن عمر وعبد الله رجعا ، واحتج لمن منعه بأن الآية فيها إباحة للمحدث فقط ، واحتج أصحابنا والجمهور بقول الله تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) ^(٢) إلى قوله تعالى : (وإن كنتم جنبا فاطهروا) ثم قال تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهو عائد إلى المحدث والجنب جميعا . وقد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري قال : قال عبد الله بن مسعود : « لو أن جنبا لم يجد الماء شهرا لا يتيمم ، قال أبو موسى له : كيف يصنع بهذه الآية (فلم تجدوا ماء فتيمموا ؟) فقال عبد الله : لو رخص لهم لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا » فهذا دليل على أنهم كانوا متفقين على أن الآية تدل على جواز التيمم للجنب .

واحتجوا من السنة بحديث عمار السابق وهو في الصحيحين ، وبحديث عمران بن الحصين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ثم رأى رجلا معتزلا لم يصل مع القوم فقال : يا فلان ما منعك أن تصلي مع القوم ؟ فقال يا رسول الله أصابتني جنابة ولا ماء ، فقال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك ، فلما حضر الماء أعطى النبي صلى الله عليه وسلم هذا الرجل إماء من ماء فقال اغتسل به » رواه البخاري ومسلم .

وعن أبي ذر رضي الله عنه ، أنه كان يغزب في الإبل وتصيبه الجنابة ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : « الصعيد الطيب وضوء المسلم ،

(١) راجع بحثنا في التيمم في الجزء ١٢ (ط) .

(٢) الآية ٦ من سورة المائدة .

وان لم يجد الماء عشر سنين ، فاذا وجد الماء فليمسه بشرته » رواه أبو داود
والترمذى والنسائى والحاكم وغيرهم ، قال الترمذى : حديث حسن صحيح ،
وقال الحاكم : حديث صحيح . وفى المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته .

ومن القياس ما ذكره المصنف ، ولأن ما كان طهورا فى الحدث الأصغر
كان فى الأكبر كالماء . وأما الآية فليس فيها منع التيمم عن الجنابة ، بل فيها
جوازه كما ذكرنا ، ولو لم يكن فيها بيانه فقد بينته السنة .

(فرع) اذا تيمم الجنب والتي انقطع حيضها ونفاسها ثم قدر على
استعمال الماء لزمه الغسل . هذا مذهبنا ، وبه قال العلماء كافة الا أبا سلمة
ابن عبد الرحمن التابعى فقال : لا يلزمه ، ودليلنا حديث عمران وحديث
أبى ذر السابقان .

(فرع) قال الشافعى فى الأم والأصحاب : يجوز للمسافر
والمعزب ^(١) فى الأبل أن يجامع زوجته وان كان عادما للماء ، ويفسل فرجه
ويتيمم .

واتفق أصحابنا على جواز الجماع من غير كراهة ، قالوا : فان قدر على
غسل فرجه ففسله وتيمم وصلى وصحت صلاته ولا يلزمه اعادتها ، فان لم
يفسل فرجه لزمه إعادة الصلاة - ان قلنا : رطوبة فرج المرأة نجسة - والا
فلا إعادة . هذا بيان مذهبنا . وحكى ابن المنذر جواز الجماع عن ابن عباس
وجابر بن زيد والحسن البصرى وقتادة والثورى والأوزاعى وأصحاب الراى
وأحمد وإسحاق ، واختاره ابن المنذر وحكى عن على بن أبى طالب وابن
مسعود وابن عمر والزهرى أنهم قالوا : ليس له ذلك . وعن مالك قال :
لا أحب أن يصيب امرأته الا ومعه ماء . وعن عطاء قال : ان كان بينه وبين
الماء ثلاث ليال لم يصبها ، وان كان أكثر جاز ، وعن أحمد فى كراهته روايتان .
دليلنا على الجميع ما احتج به ابن المنذر أن الجماع مباح فلا تمنعه ولا نكرهه
الا بدليل ، فهذا هو المعتمد فى الدلالة . وأما حديث عمرو بن شعيب عن

(١) المعزب والمعزبة من عزب بمأشيتة ، وأبل عزب : لا تروح على الحى (ط) .

أبيه عن جده قال : « قال رجل : يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء أيجامع أهله ؟ قال نعم » رواه أحمد في مسنده ، فلا يحتج به لأنه ضعيف ، فإنه من رواية الحجاج ^(١) بن أرطاة وهو ضعيف ، والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبا أن التيمم عن النجاسة لا يجوز ، ومعناه إذا كان على بعض بدنه نجاسة فتيمم في وجهه ويديه لا يصح ، وبه قال جمهور العلماء وجوزه أحمد ، واختلف أصحابه في وجوب إعادة هذه الصلاة .

قال ابن المنذر : كان الثوري والأوزاعي وأبو ثور يقولون : يمسح موضع النجاسة بتراب ويصلي . قال : وحكى أبو ثور هذا عن الشافعي ، قال : والمعروف من قول الشافعي بمصر أن التيمم لا يجزئ عن نجاسة ، واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف ، وقول المصنف : فلا يؤمر بها للنجاسة ، احتراز من الحدث فإنه يؤمر بطهارته في غير محله . وقوله : كالغسل هو يفتح العين ، معناه كما لو كان على بدنه نجاسة فلا يؤمر بالغسل في غير محلها ، ولأن التيمم رخصة ، فلا يجوز إلا فيما ورد الشرع به ، وهو الحدث والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والتيمم مسح الوجه واليدين مع المرفقين بضربتين أو أكثر ، والدليل عليه ما روى أبو أمامة وابن عمر رضي الله عنهم : « أن النبي صلى الله عليه وسلم : قال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين » .

وحكى بعض أصحابنا عن الشافعي رحمه الله أنه قال في القديم : التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للكفين ، ووجهه في حديث عمار ، وانكر الشيخ أبو حامد [الأسفرايني رحمه الله] ذلك وقال : المنصوص في القديم والجديد هو الأول ، ووجهه أنه عضو في التيمم فوجب استيعابه كالوجه ، وحديث عمار يتناول على أنه مسح كفيه إلى المرفقين بدليل حديث أبي أمامة وابن عمر) .

(الشرح) أما حديث ابن عمر فسيأتي بيانه إن شاء الله ، وأما حديث أبي أمامة فمفكر لا أصل له ، واسم أبي أمامة صدى بضم الصاد

(١) هو صدوق يدلى فإذا صرح بالتحديث كان حجة ، وهو أحد الأعلام وكان قاضيا للبصرة قال : أبو حاتم إذا قال : حديثا ، فهو صالح لا يرتاب في حفظه وصدقه (ط) .

وفتح الدال المهمة وتشديد الياء ابن عجلان الباهلي من بنى باهلة ، سكن حمص رضى الله عنه ، وابن عمر تقدم بيانه في الآنية ، والشيخ أبو حامد في مسح الخف والعضو بكسر العين وضمها ، وقوله : ولأنه عضو في التيمم احترز (بعضو) عن مسح الخف و (بالتيمم) عن مسح الرأس في الوضوء .

(وأما حكم المسألة) فمذهبنا المشهور أن التيمم ضربتان ، ضربة للوجه وضربة لليدين مع المرفقين ، فإن حصل استيعاب الوجه واليدين بالضربتين والا وجبت الزيادة حتى يحصل الاستيعاب . وحكى أبو ثور وغيره قولاً للشافعي في القديم أنه يكفي مسح الوجه والكفين ؛ وأنكر أبو حامد والماوردي وغيرهما هذا القول وقالوا : لم يذكره الشافعي في القديم ، وهذا الإنكار فاسد ، فإن أبا ثور من خواص أصحاب الشافعي وثقاتهم وأئمتهم فنقله عنه مقبول ، وإذا لم يوجد في القديم حمل على أنه سمعه منه مشافهة وهذا القول وإن كان قديماً مرجوحاً عند الأصحاب فهو القوي في الدليل وهو الأقرب الى ظاهر السنة الصحيحة . وقال كثيرون من الخراسانيين : لا يشترط ضربتان ، بل الواجب ايصال التراب الى الوجه واليدين ، سواء حصل بضربتين أو ضربة ، وسيأتى بيان هذا في واجبات التيمم ان شاء الله تعالى ، هذا تلخيص مذهبنا .

وحكى ابن المنذر وجوب الضربتين عن علي بن أبي طالب وابن عمر والحسن البصري والشعبي وسالم بن عبد الله ومالك والليث والثوري وأصحاب الرأي ، وعبد العزيز بن أبي سلمة ، قال أصحابنا : وهو قول أكثر العلماء . وحكى الماوردي وغيره عن ابن سبويه أنه لا يجزئه الا ثلاث ضربات : ضربة لوجهه ، وضربة لكفيه ، وضربة لذراعيه . وقال آخرون : الواجب ضربة للوجه والكفين ، حكاه ابن المنذر عن عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد واسحاق . قال ابن المنذر : وبه أقول وبه قال داود ، وحكاه الخطابي عن عامة أصحاب الحديث .

وأما قدر الواجب من اليدين فالمشهور من مذهبنا أنه الى المرفقين كما سبق وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر العلماء ، وقال عطاء ومن بعده ممن

ذكرناه : الى الكفين ، وحكى الماوردي وغيره عن الزهري أنه يجب مسحهما الى الاطمين ، وما أظن هذا يصح عنه ، وقد قال الخطابي : لم يختلف العلماء في أنه لا يجب مسح ما وراء المرفقين .

واحتج من قال : ضربة للوجه والكفين بحديث عمار قال : « أجبت فتمعكت في التراب وصلت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : انما كان يكفيك هكذا ، ف ضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض ، فنفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه » رواه البخاري ومسلم .

واحتج أصحابنا بأشياء كثيرة لا يظهر الاحتجاج بها فتركتها ، وأقربها أن الله تعالى أمر بغسل اليد الى المرفق في الوضوء ، وقال في آخر الآية : (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) وظاهره أن المراد الموصوفة أولاً وهي المرفق . وهذا المطلق محمول على ذلك المقيد ، لا سيما وهي آية واحدة ، ذكر الشافعي رحمه الله هذا الدليل بعبارة أخرى ، فقال كلاماً معناه أن الله تعالى أوجب طهارة الأجزاء الأربعة في الوضوء في أول الآية ثم أسقط منها عضوين في التيمم في آخر الآية ، فبقى العضوان في التيمم على ما ذكرنا في الوضوء ، إذ لو اختلفا لبيهما ، وقد أجمع المسلمون على أن الوجه يستوعب في التيمم كالوضوء فكذا اليدان . قال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار : قال الشافعي رحمه الله : انما منعنا أن تأخذ برواية عمار في الوجه والكفين ثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح وجهه وذراعيه ، وأن هذا أشبه بالقرآن .

والقياس أن البدل من الشيء يكون مثله ، قال البيهقي : حديث عمار أثبت من مسح الذراعين ، الا أن حديث الذراعين جيد بشواهده ، ورواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين » وعن أبي جهم الأنصاري قال : « أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل فلقبه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقبل الى الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام » رواه البخاري هكذا مسنداً وذكره مسلم تعليقاً ، وهو مجمل فسره ابن عمر في روايته قال : « مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة من السكك وقد

خرج من غائط أو بول ، فسلم عليه فلم يرد عليه حتى كاد الرجل يتوارى في السكة ضرب يديه على الجدار ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه ثم زد على الرجل السلام وقال : « انى لم يمنعنى أن أرد عليك السلام الا أنى لم أكن على طهر » هكذا رواه أبو داود في سننه الا أنه من رواية محمد بن ثابت العبدى وليس هو بالقوى عند أكثر أهل الحديث ، وروى البيهقى في حديث أبى الجهم فمسح وجهه وذراعيه ، رواه من طرق يعضد بعضها بعضا ، قال : وله شاهد من حديث ابن عمر ، فذكر حديثه هذا .

قال البيهقى : وهذا الحديث رواه عن العبدى جماعة من الأئمة وذكرهم . قال : وأنكر البخارى على العبدى رفع هذا الحديث . قال البيهقى : ورفعه غير منكر ، فقد صح رفعه من جهة الضحاك بن عثمان ويزيد بن عبد الله بن أسامة ، وانما انفرد العبدى فيه بذكر الذراعين . قال البيهقى : وقد صح عن ابن عمر من قوله وفعله التيمم ضربتان : ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين ، فقوله : وفعله . يشهد لصحة رواية العبدى ، فانه لا يخالف النبى صلى الله عليه وسلم فيما يروى عنه . قال الشافعى والبيهقى : أخذنا بحديث مسح الذراعين لأنه موافق لظاهر القرآن وللقياس وأحوط : قال الخطابى : الاقتصار على الكفين أصح في الرواية ، ووجوب الذراعين أشبه بالأصول وأصح في القياس ؛ والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز التيمم الا بالتراب لما روى حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « فصلنا على الناس بثلاث : جعلت لنا الارض مسجدا وجعل ترابها لنا طهورا ، وجعلت صفوفنا كصفوف الملائكة » فعلق الصلاة على الارض ثم نزل في التيمم الى التراب ، فلو جاز التيمم بجميع الارض لما نزل عن الارض الى التراب : ولانه طهارة عن حدث فاختص بجنس واحد كالوضوء) .

(الشرح) حديث حذيفة صحيح رواه مسلم وقال فيه : « جعلت لنا الأرض كلها مسجدا وتربتها طهورا » قال الخطابى : معناه أن من كان قبلنا لم تبح لهم الصلاة الا في البيع والكنائس .

والتراب معروف وله خمسة عشر اسما ذكرتها مفصلة في تهذيب الأسماء^(١) ، ثم الصحيح المشهور أنه اسم جنس لا يثنى ولا يجمع الا اذا اختلفت أنواعه . ونقل أبو عمر الزاهد عن المبرد أنه جمع واحده ترابة ، وفواه : « لأنه طهارة عن حدث » احتراز من الدباغ .

(اما حكم المسألة) فذهبنا أنه لا يصح التيمم الا بتراب ، هذا هو المعروف في المذهب وبه قطع الأصحاب وتظاهرت عليه نصوص الشافعي وحكى الرافعي عن أبي عبد الله الحنطلي (بالحاء المهملة والنون) أنه حكى في جواز التيمم بالذرية والنورة والزرنيخ والأحجار المدقوقة والقوارير المسحوقة وأشباهها قولين للشافعي ، وهذا نقل غريب ضعيف شاذ مردود ، وانما أذكره للتنبيه عليه لئلا يفتر به ، والصحيح في المذهب أنه لا يجوز الا بتراب ، وبه قال أحمد وابن المنذر وداود . قال الأزهرى والقاضى أبو الطيب : هو قول أكثر الفقهاء وقال أبو حنيفة ومالك : يجوز بكل أجزاء الأرض حتى بصخرة مغسولة ، وقال بعض أصحاب مالك : يجوز بكل ما اتصل بالأرض كالخشب والثلج وغيرهما ، وفي الملح ثلاثة أقوال لأصحاب مالك . (أحدها) : يجوز ، (والثاني) : لا . (والثالث) : - وهو عندهم أشهرها - أنه ان كان مصنوعا لم يجز التيمم به والا جاز .

وقال الأوزاعي والثوري : يجوز بالثلج وكل ما على الأرض . واحتجوا بقول الله تعالى : (فتيمموا صعيدا) والصعيد ما على الأرض ويقول صلى الله عليه وسلم : « جعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا » رواه البخارى ومسلم ، وبحديث أبي الجهم السابق في التيمم بالجدار ، وبحديث عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « انما كان يكفيك هكذا ، ثم ضرب بيديه ثم نقضهما ثم مسح وجهه وكفيه » رواه البخارى ومسلم . وفي رواية لمسلم :

(١) قال فيه : وذكر فيه أبو جعفر النحاس في كتابه صناعة الكتاب في التراب خمس عشرة لغة يقال : تراب وتورب بمعنى على مثال جعفر وتورابه وترب بفتح أولهما والاثلب والاثلب الأول بفتح الهمزة واللام والثاني بكسر الهمزة واللام والثاء مثلثة فيهما ومنه قولهم بفيه الاثلب وهو الكنكث بفتح الكافين والدقم بكسر الدال والعين والدقعا بفتح الدال والمد والرغام بفتح الراء والعين المعجمة ومنه أرغم الله تعالى أنه أى ألصقه بالرغام وهو البراء مقصور مفتوح الياء الموحدة كالعصا والكلمخ بكسر الكاف واللام واسكان الميم بينهما والحاء أيضا معجمة والعشر بكسر العين المهملة واسكان الثاء المثناة بعدها مثناة من تحت مفتوحة (ط) .

« انما يكفيك أن تضرب يديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بها وجهك وكفيك » قالوا : فهذا يدل على أنه لا يختص بتراب ذى غبار يعلق بالعضو كما قلتم ، قالوا : لأنه طهارة بجامد فلم يختص بجنس كالدباغ .

واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وهذا يقتضى أن يمسح بما له غبار يعلق بعضه بالعضو ويحدث حذيفة ، وروى البيهقي عن ابن عباس قال : « الصعيد الحرت حرت الأرض » وبالقياص الذى ذكره المصنف . وأما قولهم : الصعيد ما صعد على وجه الأرض فلا نسلم اختصاصه به ، بل هو مشترك يطلق على وجه الأرض وعلى التراب وعلى الطريق ؛ كذا نقله الأزهري عن العرب وإذا كان كذلك لم يخص بأحد الأنواع إلا بدليل ومعنا حديث حذيفة وتفسير ابن عباس ترجمان القرآن بتخصيص التراب . وأما حديث : « جعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا » فمختصر محمول على ما قيده في حديث حذيفة .

وأما التيمم بالجدار فمحمول على جدار عليه غبار ، لأن جدرانهم من الطين ، فالظاهر حصول الغبار منها ؛ وحديث النفخ في اليدين محمول على أنه علق باليد غبار كثير فخففه ، ونحن نقول باستحباب تخفيفه . ورواية مسلم ثم ينفخ محمولة على ما إذا علق بهما غبار كثير ولا يصح أن يقتد أنه أمره بإزالة جميع الغبار ، والفرق بين التيمم والدباغ أن المراد بالدباغ تشييف فضول الجلد وذلك يحصل بأنواع ، فلم يختص ، والتيمم طهارة تعبدية فاختصت بما جاءت به السنة كالوضوء والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فاما الرمل فقد قال في القديم والإمام : يجوز التيمم به ، وقال في الام : لا يجوز . فمن أصحابنا من قال : لا يجوز قولاً واحداً وما قاله في القديم والإمام محمول على رمل يخالطه التراب ، ومنهم من قال - على قولين .

(أحدهما) يجوز لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : « انا بأرض الرمل وفيها الجنب والعائض ونبقى أربعة أشهر لا نجد الماء فقال صلى الله عليه وسلم : عليكم بالأرض » .

(والثاني) لا يجوز لانه ليس بتراب فاشبهه الجص) .

(الشرح) حديث أبي هريرة هذا ضعيف ، رواه أحمد في مسنده ، ورواه البيهقي من طرق ضعيفة وبين ضعفه ، وجاء في بعضها (عليكم بالتراب) وصورة مسألة الكتاب التي ذكر المصنف فيها الطريقتين في رمل خالص لا يخالطه تراب . وهذان الطريقتان مشهورتان ، واتفق الأصحاب على أن الصحيح طريقة التفصيل وهو أنه إن خالطه تراب جاز والا فلا ، وحملوا القولين على هذين الحالين وبهذا الطريق قطع جماعات من المصنفين ، ونقله الشيخ أبو حامد والمحاملي وإمام الحرمين عن عامة الأصحاب قالوا : وغلط من قال : فيه قولان .

قال القاضي أبو الطيب : طريقة القولين هي قول ابن القاص ، وأما قول المصنف في التنبيه : « فإن خالطه جص أو رمل لم يجز التيمم به » فمحمول على رمل دقيق يلصق بالعضو ، والذي ذكره الأصحاب هو في رمل خشن لا يلصق وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما إذا خالطه دقيق ونحوه ، فانه لا يجوز التيمم به لأنه يلصق بالعضو ، وقد سبق أن الجص بكسر الجيم وفتحها وهو معرب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان احرق الطين وتيمم بمدقوقه ففيه وجهان .

(احدهما) لا يجوز التيمم به ، كما لا يجوز بالخرف المدقوق .

(والثاني) يجوز لأن احراقه لم يزل اسم الطين والتراب عن مدقوقه ، بخلاف الخرف . ولا يجوز إلا بتراب له غبار يعلق بالعضو ، فإن تيمم بطين رطب أو تراب ند (١) لا يعلق غباره لم يجز ، لقوله تعالى : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم (٢) منه) وهذا يقتضي أنه يمسح بجزء من الصميد ، ولأنه طهارة فوجب إيصال الطهور فيها إلى محل الطهارة كمسح الرأس ، ولا يجوز بتراب نجس لأنه طهارة فلا تجوز بالنجس كالوضوء ، ولا يجوز بما خالطه جص أو دقيق لأنه ربما حصل على العضو فمنع وصول التراب إليه ، ولا يجوز بما استعمل في العضو ، فإما ما تنائر من أعضاء التيمم ففيه وجهان .

(١) ند أصلها ندى كتب حذف الماء للثقل ومثل شج في قول الشارح (ط) .

(٢) الآية ٤٣ من سورة النساء (ط) .

(أحدهما) لا يجوز التيمم به كما لا يجوز الوضوء بما تساقط من أعضاء المتوضئ .

(والثاني) يجوز لأن المستعمل منه ما بقي على المصو ، وما تنائر غير مستعمل فجاء التيمم به ، ويغالف الماء لأنه لا يدفع بعضه بعضا والتراب يدفع بعضه بعضا فدفع - ما أدى به الفرض في المصو - ما تنائر منه .

(الشرح) في هذه القطعة مسائل :

(أحداها) إذا أحرق الطين وتيمم بمدقوقة فوجهان مشهوران أصحهما عند الجمهور : لا يجوز ، وبه قطع الشيخ أبو حامد البغوي ، والأصح عند إمام الحرمين وصاحب البحر والمحققين : الجواز . وهذا أظهر ، قال إمام الحرمين : القول بأنه لا يجوز غلط غير معدود من المذهب ، وقد ذكر المصنف دليل الوجهين .

وقال القاضي أبو الطيب : إن احترق ظاهره وباطنه لم يجز ، وإن احترق ظاهره دون باطنه ففيه وفي الطين الخراساني إذا دق وجهان ، والأظهر الجواز مطلقا أما إذا أصابته نار فاسود ولم يحترق ، فالمذهب القطع بجواز التيمم به ، وبه قطع البغوي وغيره . وحكى الرافعي فيه وجهاً وهو ضعيف لأنه تراب ولا يشبه الخزف بحال ، ولو احترق فصار رمادا لم يجز التيمم به بلا خلاف كالخزف ، نقله الرافعي وغيره وهو ظاهر والله أعلم .

(الثانية) يشترط كون التراب له غبار يعلق بالعضو ، وقد ذكر المصنف دليله وبه قال أبو يوسف ، وقال مالك وأبو حنيفة : لا يشترط الغبار ، وقد سبقت المسألة بدلائلها ، وقوله : تراب ند هو بتنوين الدال مثل شج .

(الثالثة) لا يجوز التيمم بتراب نجس بلا خلاف عندنا ، ونقله الشيخ أبو حامد عن العلماء كافة ، قال الأوزاعي : فانه جوزة بتراب المقابر قال : ولعله أراد إذا لم تكن منبوشة فيوافقنا . واحتج المحاملي وغيره بقوله تعالى : (صعيدا طيبا) قالوا : والمراد ظاهرا وهذا هو الراجح في معنى الطيب في الآية كما قدمناه ، واحتجوا أيضا بما ذكره المصنف وكان ينبغي للمصنف أن يقول : لأنه طهارة عن حدث ليحترز عن الدباغ ، فانه يجوز بالنجس على

أصح الوجهين كما سبق . قال أصحابنا : وسواء كان التراب الذي خالطته النجاسة كثيرا أو قليلا لا يجوز التيمم به بلا خلاف ، بخلاف الماء الكثير لأن للنماء قوة تدفع النجاسة ، وذكر أصحابنا هنا تراب المقابر وحكمه أنه إذا تيقن نبشها فترابها نجس ، وإن تيقن عدم نبشها فترابها طاهر ، وإن شك فطاهر أيضا على الأصح ، فحيث قلنا : طاهر جاز التيمم به والا فلا ، إلا أنها إذا لم تنبش تجوز الصلاة عليها مع الكراهة ، لكونها مدفن النجاسة ولا يكره التيمم بترابها لأنه طاهر فهو كغيره صرح به الشيخ نصر في الانتخاب وهو واضح حسن .

قال الشافعي رحمه الله في الأم : ولو وقع المطر على المقبرة لم يصح التيمم بها لأن صديد الميت قائم فيها لا يذهب المطر كما لا يذهب التراب ، قال : وهكذا كل ما اختلط من الأنجاس بالتراب مما يصير كالتراب .

وذكر الأصحاب هنا التيمم بالأرض التي أصابتها نجاسة ذائبة ، فزال أثرها بالشمس والريح وفيها القولان المشهوران : الجديد أنها لا تطهر فلا يجوز التيمم بها ، والقديم أنها تطهر فيجوز التيمم بها عند الجمهور . وقال القفال في شرح التلخيص : إذا قلنا بالقديم ، فهي طاهرة تجوز الصلاة عليها ، وفي جواز التيمم بترابها قولان قال : وهكذا قال الشافعي في القديم : إن جلد الميتة يطهر بالدباغ وتجوز الصلاة عليه وفيه ، ولا يجوز بيعه ، فجعله طاهرا في حكم دون حكم ، هذا كلام القفال وهو شاذ ، ومنع بيع المدبوغ ليس للنجاسة كما سبق في بابہ والله أعلم .

(الرابعة) لا يصح التيمم بتراب خالطه جص أو دقيق أو زعفران أو غيره من الطاهرات التي تعلق بالعضو ، وسواء كان الخليط قليلا أو كثيرا مستهلكا ، هذا هو الصحيح المشهور . قال البندنجي . وهو المنصوص ، وحكى الأصحاب عن أبي اسحاق المروزي وجها أنه يجوز إذا كان الخليط مستهلكا ، كما يجوز الوضوء بالماء الذي استهلك فيه مائع ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب هذا الوجه غلط . والفرق أن الماء يجري بطبعه فإذا أصاب المائع موضعا جرى الماء بعده ، وأما الخليط فربما علق بالعضو فمنع

التراب من العلوق ولأن للماء قوة التطهير ، ولأنه لا تضره النجاسة اذا كان كثيرا بخلاف التراب ، وأما اذا اختلط بالتراب فتات الأوراق ، فقال امام الحرمين والغزالي في البسيط : الظاهر أنه كالزعفران ، يعنى فيكون فيه التفصيل والخلاف ، وقيل يعنى عنه كما في الماء ، فان قيل ما الفرق بين مخالطة الدقيق ونحوه ؟ ومخالطة الرمل حيث جاز في الرمل دون الدقيق ؟ قلنا الدقيق يعلق باليد كما يعلق التراب فيسنع التراب ، والرمل لا يعلق ، أما اذا خالط التراب مائع طاهر من طيب أو خل أو لبن أو غيره ، فقال الماوردى : ان تغير به لم يجز التيمم به والا جاز .

وقال القاضي أبو الطيب وصاحب البحر : ان تغيرت رائحته بماء الورد ثم جف جاز التيمم به ، لأن بالجفاف ذهب ماء الورد وبقيت رائحته المجاورة .

(فرع) هذا الذى ذكره المصنف من أن الجص لا يجوز التيمم به ، هو المذهب الصحيح المقطوع به في طرق الأصحاب ، وشذ وأغرب القاضي أبو بكر البيضاوى فحكى في كتابه شرح التبصرة له في جواز التيمم بالجص ثلاثة أوجه .

(أحدها) : يجوز ، (والثانى) : لا يجوز ، (والثالث) : ان كان محرقا لم يجز والا جاز . وبهذا الثالث قطع صاحب الحاوى والبحر ، وهو ضعيف جدا ، نهت عليه لثلا يعتر به .

(الخامسة) التراب المستعمل فيه صور :

(احداها) أن يلصق بالعضو ثم يؤخذ منه ، فالشهور في المذهب أنه لا يجوز التيمم به ، وهو الصحيح الذى قطع به الجمهور كالماء المستعمل ، وذكر الشيخ أبو حامد والماوردى وامام الحرمين والغزالي وغيرهم فيه وجهين (أحدهما) هذا (والثانى) يجوز ، لأن التيمم لا يرفع الحدث فلا يصير مستعملا بخلاف الماء ، واختاره الماوردى ، وذكر الغزالي في تدرسه أن هذا الخلاف يلتفت على أن سبب الاستعمال في الماء هو انتقال المنع أم تأدى العبادة .

(الثانية) أن يصيب العضو ثم يتأثر منه فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ، أصحهما لا يجوز التيمم به ، صححه الشيخ أبو حامد والمحاملى فى المجموع والصورانى وامام الحرمين وابن الصباغ والبغوى وصاحب العدة وآخرون ، وقطع به المتولى وغيره ، ونقله البندنجى وابن الصباغ عن نص الشافعى ، قال الشيخ أبو حامد والمحاملى وغيرهما : الوجه الآخر غلط .

(الثالثة) أن يتساقط عن العضو ولم يكن لصق به ولا منه ، بل لاقى ما لصق بالعضو ، فالشهور أنه ليس بمستعمل كالباقى على الأرض ، قال الرويانى : وقيل فيه وجهان ، قال : ولا معنى لهذا والله أعلم .

(فرع) فى مسائل تتعلق بالفصل

(احداها) قال أصحابنا : يجوز التيمم بجميع أنواع التراب من الأحمر والأبيض والأسود والأعفر وغير ذلك ، قال أصحابنا : وسواء فى ذلك التراب المأكول وغيره ، هذا هو المذهب الصحيح المشهور ، وفى البيان وجه أنه لا يجوز بالتراب الأرمنى ولا بالمأكول وليس بشئ . قال الشافعى رحمه الله فى المختصر : والصعيد التراب من كل أرض سبخها ومدرها وبطحائها وغيرها . وقال فى الأم : ولا يتيمم بيطحاء رقيقة كانت أو غليظة .

قال أصحابنا : السبخة التراب الذى فيه ملوحة ولا ينبت فالتيمم به جائز ، وبه قال جمهور العلماء . وحكى الماوردى عن ابن عباس واسحاق ابن راهويه أنهما منعاه لقوله تعالى : (صعيدا طيبا) ودليلنا أن النبى صلى الله عليه وسلم « تيمم بتراب المدينة وهى سبخة » ولأنه جنس يتطهر به ، فاستوى ملحه وعذبه كالماء . وأما الطيب فى الآية فمعناه الطاهر ، وقيل : الحلال كما سبق ، وأما المدر فهو التراب الذى يصيبه الماء فيجف ويصلب ، ويصح التيمم به إذا دق أو كان عليه غبار ، وأما البطحاء فهو بفتح الباء وبالمد ، يقال فيه الأبطح ، ذكره الأزهري وغيره واختلفوا فى تفسيره ، فالصحيح الأوضح ما ذكره الأزهري وامام الحرمين والغزالي وآخرون أنه التراب اللين فى مسيل الماء . وقال القاضى أبو الطيب : هو مجرى السيل إذا جف واستحجر ، وقال الشيخ أبو حامد والماوردى وآخرون : فيه تأويلان

(أحدهما) : القاع ، (والثاني) : الأرض الصلبة . وأما قول الشافعي في الأم : لا يجوز بالبطحاء ، وقوله في المختصر : يجوز ، فقال الأصحاب : ليست على قولين بل على حالين ، فقوله : لا يجوز أراد إذا لم يكن فيها تراب يعلق باليد . وقال صاحب الخاوي والبحر وغيرهما : وأما الحمأة ^(١) المتغيرة إذا جفت وسحقت فيجوز التيمم بها لأنها طين خلق منتنا ، فهي كالماء الذي خلق منتنا . قال أصحابنا : ولا يجوز التيمم بمدقوق الكذان ، وهو حجر رخو يصير بالدق كالتراب ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) قال أصحابنا يجوز أن يتيمم الجماعة من موضع واحد كما يتوضأون من ائاء ، ويجوز أن يتيمم الواحد من تراب يسير يستصحبه معه في خرقة ونحوها مرات ، كما يتوضأ من ائاء مرات .

(الثالثة) قال أصحابنا : يجوز أن يتيمم من غبار تراب على مخدة أو ثوب أو حصير أو جدار أو أداة ^(٢) ونحوها ، نص عليه في الأم وقطع به الجمهور . قال المبدي وغيره : « وكذا لو ضرب يده على حنطة أو شعير فيه غبار » وحكى صاحب البحر وجها شاذاً أنه لا يجوز ، وهو مذهب أبي يوسف لأنه لم يقصد الصعيد ، وهذا الوجه ليس بشيء ، للحديث الصحيح الذي سبق أن النبي صلى الله عليه وسلم : « تيمم بالجدار » ولأنه قصد الصعيد ، فلا فرق بين أن يكون على الأرض أو على غيرها .

(الرابعة) الأرضة بفتح الهمزة والراء ، وهي دويبة تأكل الخشب والكتب ونحوها إذا استخرجت تراباً . قال القاضي حسين : إن استخرجته من مدر جاز التيمم به ولا يضر اختلاطه بلعابها ، فإنه ظاهر فصار كتراب عجن بخل أو ماء ورد ، وإن استخرجت شيئاً من الخشب لم يجز لعدم التراب .

(الخامسة) لو تيمم بتراب على ظهر حيوان — إن كان كلباً أو خنزيراً — نظر — إن علم نجاسته بأن وقع عليه التراب في حال رطوبته أو أصابه عرقه —

(١) تكن الميم إذا أنثت وتحرله إذا حذفت الهاء قال تعالى : (من حمأ مسنون) .

(٢) الأداة الآلة « ط » .

لم يجز التيمم به ، وإن علم أنه ظاهر لعلمه بانتفاء ذلك جاز التيمم به ، وإن لم يعلم الحال فقال القاضي حسين وصاحب التتمة والبحر والرافعي ، « فيه القولان في تقابل الأصل والظاهر » قال صاحب البحر : « والأصح الجواز » وهذا الذي ذكره مشكل ، وينبغي أن يجوز التيمم به بلا خلاف للأصل ، وليس هنا ظاهر يعارضه ، وإن كان حيوانا آخر جاز بلا خلاف إلا أن يكون امرأة ففيها تفصيل وخلاف يأتي قريبا إن شاء الله تعالى والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصح التيمم إلا بالنية لما ذكرناه في الوضوء ، وينوى بالتيمم استباحة الصلاة ، فإن نوى به رفع الحدث ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح لأنه لا يرفع الحدث . (والثاني) يصح لأن نية رفع الحدث تتضمن استباحة الصلاة) .

(الشرح) النية في التيمم واجبة عندنا بلا خلاف ، وكذلك في الوضوء والغسل ، وقد تقدم في باب نية الوضوء بيان مذاهب العلماء فيها بدلائلها وفروع كثيرة ، وأما صفة نية التيمم — فإن نوى استباحة الصلاة أو استباحة مالا يباح إلا بالطهارة — صح تيممه بلا خلاف ، لأنه نوى مقتضاه . وإن نوى رفع الحدث بنى على أن التيمم يرفع الحدث أم لا ؟ وفيه وجهان الصحيح منهما أنه لا يرفع الحدث ، وبه قطع جمهور الأصحاب والثاني — وهو قول أبي العباس بن سريج : يرفع في حق فريضة واحدة ، ودليل المذهب حديث عمران بن حصين الذي قدمناه في تيمم الجنب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم له بالاعتسال حين وجد الماء ، وحديث أبي ذر السابق أيضا : « الصعيد الطيب وضوء المسلم فإذا وجد الماء فليمسه بشرته » وحديث عمرو بن العاص حين تيمم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « صليت بأصحابك وأنت جنب » وكلها أحاديث صحاح ظاهرة في أن الحدث ما ارتفع ، إذ لو ارتفع لم يحتاج إلى الاعتسال .

قال امام الحرمين : هذا المنقول عن ابن سريج ضعيف معدود من الغلطات فإن ارتفع الحدث لا يتبعض ، فإذا نوى التيمم رفع الحدث — أن قلنا بقول ابن سريج — صح ، وإن قلنا بالمذهب فوجهان مشهوران ذكر

المصنف دليلهما ، (أصحابهما) باتفاق الأصحاب لا يصح تيممه ، وبه قطع
القاضي أبو الطيب وجماعات .

(الثاني) يصح ونقله ابن خيران قولاً ، وهو غريب ضعيف ، ولو تيمم
الجنب بنية رفع الجنابة ، فكمحدث نوى رفع الحدث ، ولو نوى الطهارة
عن الحدث لم يصح كما لو نوى رفع الحدث . ذكره القاضي أبو الطيب
ومتابعوه ابن الصباغ والرويانى والشيخ نصر ، والله أعلم .

(فرع) ذكرنا أن التيمم لا يرفع الحدث عندنا ، وبه قال جماهير
العلماء . وقال داود والكرخى الحنفى وبعض المالكية : يرفعه . دليلنا
ما سبق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصح التيمم إلا بنية الفرض ، فإن نوى بتيممه صلاة مطلقة أو صلاة
نافلة لم يستبح الفريضة . وحكى شيخنا أبو حاتم القزوينى أن أبا يعقوب
الأبيوردى حكى عن الإملاء قولاً آخر أنه يستباح به الفرض ، ووجهه أنه طهارة
فلم يفتر إلى نية الفرض كالوضوء . والذي يعرفه البغداديون من أصحابنا ،
كالشيخ أبى حامد وشيخنا القاضي أبى الطيب أنه لا يستباح به الفرض لأن
التيمم لا يرفع الحدث وإنما يستباح به الصلاة ، فلا يستباح به الفرض حتى
ينويه بخلاف الوضوء ، فإنه يرفع الحدث فاستباح به الجميع ، وهل يفتر إلى
تعيين الفريضة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يفتر لأن كل موضع افتقر إلى نية الفريضة افتقر إلى تعيينها ،
كإداء الصلاة (والثانى) لا يحتاج إلى تعيينها ، ويدل عليه قوله فى البوطى .

(الشرح) ينبغى للمتيمم لفريضة أن ينوى استباحة تلك الفريضة

بمعناها ، فإن نوى استباحة الفرض مطلقاً ولم يعين فوجهاً مشهوراً فى طريقة
العراقيين أصحابهما : يجزئه ويستباح أى فريضة أراد ، اتفق الأصحاب على
تصحیحه ، وبه قطع جمهور الخراسانيين . ونقل امام الحرمين اتفاق طرق
المراوزة عليه ، قال : والوجه الآخر حكاه العراقيون وهو مطرح لا التفت
إليه ، وصرح القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولى وآخرون من
الطريقتين بأن اشتراط تعيين الفريضة غلط والقائلون بالاشتراط هم

أبو اسحاق المروزي وأبو علي ابن أبي هريرة وأبو القاسم الصيمري ، واختاره
أبو علي السنجي - بالسين المهملة والنون والجيم - حكاه عنهم الرافعي .

وأما قول المصنف : « وعليه يدل قوله في البويطي » فالمذكور في البويطي
أنه إذا نوى فريضتين كان له أن يصلي أحدهما . ووجه الدلالة منه أنه خيره
بينهما فلو وجب التعيين لم يستبح واحدة منهما ، وللقائل الآخر أن يجب
عن هذا النص ويقول : إنما جوز له أن يصلي أحدهما لأنه نواها وعينها ونوى
معهما غيرها فلفي الزائد . قال أصحابنا : فإذا قلنا بالذهب ان التعيين ليس
بشرط ، فنوى استباحة الظهر فله أن يصلي فريضة أخرى ، وإذا نوى
الحاضرة صلى الفائتة ، وكذا عكسه والله أعلم .

أما إذا لم ينو الفريضة بل نوى استباحة النافلة أو نوى استباحة الصلاة
ولم يقصد فرضا ولا نفلا ففيه ثلاث طرق الصحيح منها عند جمهور الأصحاب
أنه لا يستبيح الفرض في صورتين .

(والثاني) في استباحته قولان ، واختار الروياني في الحلية الاستباحة .

(والثالث) ان نوى النفل ففي استباحة الفرض القولان ، وان نوى
الصلاة فقط استباح الفرض قولا واحدا ، وهذا الطريق اختيار امام الحرمين
والغزالي قال الامام : لأن الصلاة اسم جنس تتناول الفرض والنفل ، ويخالف
ما لو نوى المصلي الصلاة فانها لا تنعقد الا نفلا ، لأن الصلاة لا يمكن أن
يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة فحمل على الأقل وهو النفل . وأما
التيمم فيمكن الجمع في نيته بين فرض ونفل ، فحملت الصلاة في نيته على
الجنس ، ثم اذا قلنا بالذهب في الصورتين ، وهو أنه لا يستبيح الفرض
استباح النفل على الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور . وفيه وجه
ضعيف غريب في التيمم والتهذيب وغيرهما أنه لا يستبيح النفل أيضا ، وعلى
هذا الوجه لا يستبيح النفل تابعا للفرض والله أعلم .

هذا تفريع مذهبنا ، وجوز أبو حنيفة استباحة الفرض بنية التيمم للنفل
كالوضوء . وقال مالك وأحمد : لا يستبيح الفرض بنية النفل ، ودليل الجميع

قد أشار اليه المصنف ، وأما أبو حاتم القزويني فتقدم بيانه في باب الآنية .
وأما أبو يعقوب الأيبوردي فبفتح الهمة وكسر الباء الموحدة وفتح الواو
واسكان الراء منسوب الى أيبورد بلدة بخراسان ، قال أبو سعد السمعاني :
وينسب اليها أيضا الباوردي ، قال : والنسبة الأولى هي الصحيحة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان تيمم للنفل كان له ان يصلى على الجنابة ، نص عليه في البويطى ،
لان صلاة الجنابة كالنفل ، وان تيمم لصلاة الفرض استباح به النفل لان النفل
تابع للفرض ، فاذا استباح المتبوع استباح التابع ، كما اذا اعتق الام عتق
الحمل) .

(الشرح) هنا مسألتان (احدهما) نوى بتيممه استباحة نافلة معينة
أو مطلقة فالصحيح الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعى ، وأطبق عليه
الأصحاب وسائر العلماء أن تيممه صحيح . وحكى جماعات من الخراسانيين
وجها أنه لا يصح تيممه وحكاه صاحب التتمة قولاً للشافعى ، فعلى هذا
لا يصح التيمم للنفل مفرداً ، وانما يصح تبعاً للفرض ، قالوا : لأن التيمم انما
جوز للضرورة ، ولا ضرورة للنفل .

قال القاضى حسين وصاحب التتمة والبحر : فظير هذه المسألة : المعضوب
اذا استأجر من يحج عنه فرضاً جاز ، وفي النفل قولان قال القاضى : وكذا
المستحاضة لو توضأت للنفل ، ففي صحته وجهان ، ووجه المنع أنه لا ضرورة
بها الى النفل ، وهذا الوجه غلط لا شك فيه ومخالف لما تظاهرت عليه الأدلة .
وقد جوزت النافلة الى غير القبلة للحاجة والتخفيف فالتيمم أولى فانه بدل ،
ولا تفريع على هذا الوجه وانما التفريع على المذهب ، فاذا نوى استباحة
نافلة جاز أن يصلى من جنس النوافل ما شاء الى أن يحدث ، وله سجود
التلاوة والشكر ومس المصحف وحمله .

وان كان جنباً أو من انقطع حيضها استباحا القراءة واللبث في المسجد
وحل وطؤها لأن النافلة أكد من هذه الأشياء فانها تقتقر الى الطهارة بالاجماع
وهذه مختلف فيها ، وله أن يصلى على جناز سواء تعينت عليه أم لا ، هذا

هو المذهب وفيه وجه : أنه يستباحها لأنها فرض ، ووجه ثالث : أن تعينت عليه لم يستباحها بتيمم النافلة ، والا استباحها ، وسيأتى بيان هذه الأوجه بأدلتها حيث ذكرها المصنف في أواخر هذا الباب . أما إذا نوى استباحة من المصحف أو نوى الجنب أو المنقطع حيضها قراءة القرآن واللبث في المسجد ، أو نوت استباحة الوطء فانهم يستباحون ما نوا - على المذهب الصحيح المشهور - وبه قطع الأصحاب . وحكى الرافعى فيه الوجه السابق في التيمم النافلة المجردة ، والصواب ما سبق ، وهل يستباحون صلاة النفل ؟ فيه وجهان مشهوران ، حكاهما الماوردى وابن الصباغ والمتولى والشاشى وآخرون .

أحدهما : يجوز كعكسه ، وأصحهما : لا ، لأن النافلة أكد ، ولنا وجه شاذ مذكور في التيمم والبحر وغيرهما : أنه لا يصح التيمم لمس المصحف الا إذا احتاج اليه بأن كان مسافرا ، وليس معه من يحمله ، ووجه في التهذيب وغيره : أنه لا يصح تيمم منقطعة الحيض بنية استباحة الوطء ، وقد سبق مثله في الغسل ، ووجه أنه يصح ان كان لها زوج ، والا فلا ، حكاه المتولى في باب نية الوضوء وهذه الأوجه ضعيفة ، فاذا قلنا في هذه المسائل يستباح النافلة ، ففى استباحته الفرض الطريقتان السابقتان ، المذهب أنه لا يستباحه ولو نوى استباحة الصلاة مطلقا وقلنا - بالأصح - انه لا يستباح الفرض استباح النفل ، وهذه الأشياء على المذهب وفيه وجه في البحر تقريرا على أن النفل لا يصح استباحته منفردا ، قال الماوردى ولا يستباح في هذه الصورة الطواف ، وفي هذا نظر ولو تيمم للجنابة استباحها وهل هو كالتييمم للنفل أم للفرض ؟ فيه وجهان في التهذيب وغيره أصحهما : كالنافلة ، صححه الرافعى وغيره لأنها وإن تعينت فهي كالنفل فانها تسقط بفعل غيره بخلاف المكتوبة ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) إذا نوى استباحة فريضة مكتوبة استباحها ويستباح النفل قبلها وبعدها ، في الوقت وبعده ، هذا هو المذهب الصحيح المشهور . وحكى الخراسانيون - وجها - أنه لا يستباح في هذه الصورة النفل مطلقا - ووجهها أنه يستباحه مادام وقت الفريضة باقيا ولا يستباحه بعده ،

ووافقهم على هذا الوجه من العراقيين المحاملى والشيخ نصر وقطع به الدارمى ، وحكاه امام الحرمين عن ثقل العراقيين . ولنا - قول - أنه لا يستبيح النفل قبل الفريضة ويستبيحه بعدها ، وقد ذكره المصنف فى أواخر الباب والصحيح ما سبق . أما اذا نوى الفريضة والنافلة معا فيستبيحهما جميعا بلا خلاف . قال امام الحرمين : اتفقت الطرق على هذا . وحينئذ له التنفل قبل الفرض وبعده ، ووافق عليه المخالفون فى التى قبلها ، وطرد الرافعى فيه الوجه بالمنع مع النفل ، بعد خروج الوقت ، وليس بشىء .

قال الشيخ أبو محمد فى الفروق : لو تيمم للظهر فى وقتها وصلها ، ثم دخل وقت العصر ، لم يجز له فعل سنة الظهر بذلك التيمم على أحد الوجهين . ولو لم يصل الظهر فى وقتها ، فقضاها فى وقت العصر ، وقضى سنة الظهر بذلك التيمم ، جاز بلا خلاف تبعاً للفريضة . قال : على هذا الأصل ينبغي أن يقال : من نسى العشاء فذكرها وقت الظهر قضاها وقضى الوتر قولاً واحداً . وانما القولان فى قضاء الوتر اذا فعل العشاء فى وقتها . وهذا الذى قاله فى الوتر فيه نظر ، ولا أعلم من وافقه عليه والله أعلم .

(فرع) فى مسائل تتعلق بنية التيمم

(احداها) فى ضبط ما تقدم مختصراً ، فاذا نوى رفع الحدث لم يصح تيممه على المذهب وفيه وجه ، وان نوى استباحة نافلة استباحها وما يتبعها من مس المصحف وسجود تلاوة وغيره مما سبق دون الفرض ، هذا هو المذهب ، وفى وجه لا يصح تيممه وفى قول : يباح الفرض أيضاً . ولو نوى الفرض بلا تعيين فالمذهب أنه يباح أى فرض أراد ، وفى وجه لا يصح تيممه حتى يعين الفرض ، ولو نوى الصلاة قلّه النفل وحده على الأصح وقيل : الفرض أيضاً ، وقيل : تيممه باطل . ولو نوى الفرض وحده استباحه والنفل قبله وبعده ، فى الوقت وبعده ، وفى وجه لا يباح النفل ، وفى وجه يباح فى الوقت فقط ، وفى قول يباح بعد الفرض لا قبله ، ولو نواهما أياً كيف شاء ، وفى وجه لا يباح النفل بعد الوقت .

(الثانية) نوى استباحة فريضتين فوجان مشهوران عند الخراسانيين

وذكرهما من العراقيين الدارمي (أصحهما) : يصح تيممه وبه قطع جمهور العراقيين ، وهو نصه في البويطي كما سبق لأنه نواها وغيرها ، فلغا الزائد (١) (والثاني) لا يصح لأنه نوى ما لا يباح فلغت نيته فعلى الأول قال الجمهور يصلى أيتهما شاء ، وهو نصه في البويطي وشذ الدارمي فقال : يصلى الأولى ، فخصه بالأولى وليس بشيء .

(الثالثة) لو نوى فرض التيمم فوجهان مشهوران للخراسانيين (أحدهما) يصح كما لو نوى المتوضئ فرض الوضوء . قال الروياني : فعلى هذا هو كالتييمم للنفل (وأصحهما) لا يصح . قال امام الحرمين : والفرق أن الوضوء مقصود في نفسه ، ولهذا استحب تجديده بخلاف التيمم ، قال الرافعي : ولو نوى إقامة التيمم المفروض فهو كنية فرض التيمم ، فلا يصح في الأصح . قال البغوي : ولو نوى فرض الطهارة ففيه الوجهان الأصح لا يصح . وقال الماوردي : لو نوى التيمم وحده أو الطهارة وحدها لم يصح ، وقد سبق عن القاضي أبي الطيب أنه لو نوى الطهارة عن الحدث لم يصح والله أعلم .

(الرابعة) لو تيمم عن الحدث الأصغر غالطا ظانا أن حدثه الأصغر فكان جنبا أو عكسه صح تيممه بلا خلاف عندنا . وحكى القاضي أبو الطيب وغيره عن مالك وأحمد أنه لا يصح ، واحتج المزني والأصحاب بأن مقتضاها واحد فلا أثر للغلط ، وأنكر الشيخ أبو محمد هذا في كتابه الفروق وقال : هذه العلة منتقضة بمن عليه فائتة ظلها الظهر فقضاها ثم بأن أنها العصر فلا تجزئه بالاتفاق وإن كان مقتضاها واحدا ، قال : والعلة الصحيحة أن الجنب يتوى بتيممه ما ينويه المحدث وهو استباحة الصلاة فلا فرق .

وأما الصلاة فيجب تعيينها فإذا نوى الظهر فقد نوى غير ما عليه ، والتيمم نوى ما عليه ، وذكر القاضي حسين عن الأصحاب أنهم أنكروا على المزني هذه العلة وقالوا : الصواب التعليل بنحو ما ذكره الشيخ أبو محمد ، وهذا الإنكار على المزني فيه نظر ، والأظهر أن كلامه صحيح ، والفرق بينه وبين

(١) لغا يلغو وبابه قال أي بطل ، ولغا الرجل تكلم باللفظ أما المتعدي منه فمهموز (ط) .

الصلاة ظاهر . هذا كله اذا كان غالطا ، فان تعمد فنوى الأكبر وعليه الأصغر أو عكسه مع علمه ففى صحته وجهان حكاهما المتولى سبق مثلهما فى باب نية الوضوء ، والأصح البطلان لتلاعبه ، ولو أجنب فى سفره ونسى جنباته وكان يتوضأ عند وجود الماء ويتيمم عند عدمه ثم ذكر جنباته لزمه إعادة صلوات الوضوء دون صلوات التيمم ، ذكره صاحب العدة ، وهو ظاهر على ما سبق .

(الخامسة) تيمم لفائتة ظنها عليه فبان أن لا فائتة عليه لم يصح تيممه بخلاف ما لو توضأ لفائتة ظنها فبان أن لا فائتة ، فانه يصح وضوءه ، ولو تيمم لفائتة ظنها الظهر فبان العصر لم يصح ، ولو توضأ لفائتة ظنها الظهر فبان العصر صح ، والفرق ما فرق به البغوى وغيره بأن التيمم يبيح ولا يرفع الحدث ونيته صادفت استباحة مالا يستباح ، والوضوء يرفع الحدث واذا ارتفع استباح ما شاء . قال البغوى والمتولى والزويانى : لو ظن أن عليه فائتة ، ولم يتحققها فتيمم لها ثم تذكرها لم يجز أن يصلحها بذلك التيمم لأن وقت الفائتة بالتذكر . قال المتولى : ولأن المقصود من التيمم استباحة الصلاة ومالم يتحققها لا يباح له فعلها . وهذا التعليل فاسد ، فان فعلها مباح ، بل مستحب ، وقد أنكر عليهم الشاشى هذا فحكاه ثم قال : وعندى فى هذا نظر لأنه أمر بالتيمم لها لتوهم بقائها عليه فاذا تحقق بقاؤها عليه كان أولى بالاجزاء . هذا كلامه ، وينبغى أن يكون فى صحته وجهان كما سبق فيمن شك هل أحدث ؟ فتوضأ محتاطا ، ثم بان أنه كان محدثا هل يصح وضوءه ؟ وقد يفرق بضعف التيمم والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واذا اراد التيمم فالمستحب له ان يسمى الله عز وجل لانه طهارة عن حدث فاستحب اسم الله تعالى عليه كالوضوء ثم ينوى ويضرب يديه على التراب ويفرق أصابعه ، فان كان التراب ناعما فترك الضرب ووضع اليدين جاز ويمسح بهما وجهه ويوصل التراب الى جميع البشرة الظاهرة من الوجه ، والى ما ظهر من الشعور ، ولا يجب ايصال التراب الى ما تحت الحاجبين والشاربين والمذارين والنفقة . ومن اصحابنا من قال : يجب ذلك كما يجب ايصال الماء اليه فى الوضوء . والمذهب الاول لان النبى صلى الله عليه وسلم وصف التيمم

واقصر على ضربتين ومسح وجهه باحدهما ومسح اليدين بالآخرى ، وبذلك لا يصل التراب الى باطن هذه الشعور ، ويخالف الوضوء لانه لا مشقة في ايصال الماء الى ما تحت هذه الشعور ، وعليه مشقة في ايصال التراب فسقط وجوبه ، ثم يضرب ضربة اخرى فيضع بطون اصابع يده اليسرى على ظهور اصابع يده اليمنى ويمررها على ظهر الكف فاذا بلغ الكوع جعل أطراف اصابعه على حرف الذراع ثم يمر ذلك الى المرفق ثم يدير بطن كفه الى بطن الذراع ويمرره عليه ويرفع ابهامه ، فاذا بلغ الكوع امر ابهام يده اليسرى على ابهام يده اليمنى ، ثم يمسح بكفه اليمنى يده اليسرى مثل ذلك ، ثم يمسح احدى الراحتين بالآخرى ويخلل بين اصابعهما لما روى أسلع رضى الله عنه قال : قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « انا جنب فنزلت آية التيمم فقال يكفيك هكذا فضرب بكفيه الأرض ثم نفخهما ثم مسح بهما وجهه ثم امرهما على لحيته ثم اعادهما الى الأرض فمسح بهما الأرض ثم ذلك احدهما بالآخرى ثم مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما . والفرض مما ذكرناه : النية ومسح الوجه ومسح اليدين بضربتين او أكثر ، وتقديم الوجه على اليد . وسننه : التسمية ، وتقديم اليمنى على اليسرى) .

(الشرح) هذه القطعة يجمع شرحها مسائل :

(احداها) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف التيمم بضربتين صحيح تقدم بيانه ، وحديث أسلع غريب ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي باسناد ضعيف وفيه مخالفة لما في المذهب في اللفظ وبعض المعنى وهو أسلع بفتح الهمزة وبالسین والعین المهملتين - على وزن أحمد وهو الأسلع بن شريك بن عوف التميمي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب راحته .

والكف مؤنثة ، سميت بذلك لأنها تكف عن البدن أى تمنع ما يقصده من ضربة ونحوها . والكوع - بضم الكاف - وهو طرف العظم الذى يلي الابهام والرسغ هو - مفصل الكف وله طرفان - وهما عظامان الذى يلي الابهام كوع ، والذى يلي الخنصر كرسوع ويقال في الكوع كاع كبوع وباع ، والذراع تؤنث وتذكر والتأنيث أفصح والابهام مؤنثة ، وقد تذكر وسبق بيانها في صفة الوضوء والراحة معروفة وجمعها راح .

(والمسألة الثانية) يستحب التسمية في أول التيمم لما ذكره المصنف ،

وقوله لأنه طهارة عن حدث احتراز من الدباغ وغيره من ازالات النجاسات وليس مراده بالقياس على الوضوء أن أحدا خالف في التيمم ووافق في الوضوء فألزمه ما يوافق عليه ، بل مراده أن النص ورد في الوضوء فألحقنا التيمم به ، وتقدمت صفة التسمية وفروعها في باب صفة الوضوء ، وظاهر اطلاق المصنف والأصحاب : أنه يستحب التسمية لكل متيمم ، سواء كان حدثه أصغر أم أكبر كما سبق في الفصل .

(الثالثة) قوله : ثم ينوى ويضرب يديه على التراب ويسح وجهه ، هكذا عبارة أكثر الأصحاب ، وقال الماوردي في الاقناع والغزالي في الخلاصة والشيخ نصر في الانتخاب والشاشي في العمدة : ينوى عند مسح وجهه واقتصروا على هذه العبارة . وظاهرها أنه لا تجب النية قبله كما في الوضوء ^(١) . قال البغوي والرافعي : يجب أن ينوى مع ضرب اليد على التراب ويستديم النية الى مسح جزء من الوجه ، قالا : فلو ابتدأ النية بعد أخذ التراب أو نوى مع الضرب ثم عزبت نيته قبل مسح شيء من الوجه لم يصح لأن القصد الى التراب . وإن كان واجبا فليس بركن مقصود ، وإنما المقصود منه نقل التراب ، فمسح الوجه هو المقصود فتجب النية عنده . وحكى الرافعي — فيما اذا قارنت النية نقل التراب وعزبت قبل مسح شيء من الوجه وجها غريبا — أنه يجزئه والله أعلم .

وأما قوله : ويضرب يديه على التراب ، فان كان ناعما فترك الضرب ووضع اليدين جاز فمتفق عليه ، كذا صرح به أصحابنا ، ونص الشافعي على الضرب . قال أصحابنا : أراد اذا لم يعلق الغبار الا بالضرب أو أراد التمثيل لا الاشتراط قال أصحابنا : ولا يشترط اليد ، بل المطلوب نقل التراب ، سواء حصل بيد أو خرقة أو خشبة أو نحوها ، ونص عليه الشافعي في الأم ، قال في الأم : وأستحب أن يضرب يديه جميعا والله أعلم .

(١) الشاشي من تسمى بهذا الاسم كثير من الشافعية أولهم القفال محمد بن علي الشاشي الكبير وبيه ولده القاسم الشاشي الصغير أما صاحب كتاب العمدة أو المعتد فهو محمد بن أحمد ابن الحسين فخر الاسلام أبو بكر الشاشي ولد سنة ٤٢٩ بهمانارقين وتوفي يوم السبت ٢٥ من شوال سنة ٥٠٧ ودفن مع شيخه الشيخ أبي اسحاق الشيرازي صاحب المذهب رحمهما الله تعالى (ط) .

وأما قوله : ويفرق أصابعه في ضربة مسح الوجه فكذا نص عليه الشافعي في مختصر المزني ، وفي البويطي ، وكذا قاله جميع أصحابنا العراقيين ، وأطبقوا عليه في كتبهم المشهورة ، وجعلوه مستحبا . وكذا نقله عن جميع العراقيين جماعات ، منهم صاحب البيان ، وكذا قاله جماعة من أصحابنا الخراسانيين ، قالوا : وفائدة استحباب التفريق زيادة تأثير الضرب في إثارة الغبار ، وليكون أسهل وأمكن في تعميم الوجه بضربة واحدة . وقال أكثر الخراسانيين : لا يفرق في ضربة الوجه ، فإن فرق ففي صحة تيممه وجهان وجه البطلان أنه يصير ناقلا لتراب اليد قبل مسح الوجه ، فإن التراب الذي يحصل بين الأصابع لا يزول في مسح الوجه فيمنع انتقال تراب آخر وأحسن البغوي من الخراسانيين في بيان المسألة فقال : نص الشافعي أنه يفرق في الضربتين فقال بعض أصحابنا : لا يفرق في الأولى ، فإن فرق فيها دون الثانية لم يصح مسح ما بين الأصابع لأنه مسح بتراب أخذ قبل مسح الوجه ، وإن فرق في الضربتين فوجهان (أحدهما) يجوز لأنه أخذ لليدين ترابا جديدا .

(والثاني) لا يجوز لأن بعض المأخوذ أولا بقي بين أصابعه فيصير كما لو كان على وجهه تراب فنقل اليه ترابا آخر من غير أن يتفرض الأول فانه لا يجوز قال : والمذهب عندي أنه إذا فرق في الضربتين صح كما نص عليه ولا بأس بأخذ تراب اليد قبل مسح الوجه حتى لو ضرب يديه على تراب ، فمسح يمينه جميع وجهه ، ويساره يمينه جاز ، والترتيب واجب في المسح دون أخذ التراب ، هذا كلام البغوي ، والقائل بأنه لا يجوز التفريق في الأولى مطلقا هو القفال ، واستبعد امام الحرمين والغزالي قوله . وقالوا : هذا تضيق للرخصة . قال الامام : هذا الذي قاله القفال غلو ومجاوزة حد وليس بالمرضى اتباع شعب الفكر ودقائق النظر في الرخص ، وقد تحقق من فعل الشارع ما يشعر بالتسامح فيه قال : ولم يوجب أحد من أئمتنا على من يريد التيمم أن يتفرض الغبار عن وجهه ويديه أولا ، ثم يتبدى بنقل التراب اليها مع العلم بأن المسافر في تقلباته لا يخلو عن غبار يغشاه فليقتصر على أن ترك التفريق في الأولى ليس بشرط . هذا كلام الامام . وقطع صاحب العدة بأنه لو فرق في الأولى دون الثانية جاز ، وقال الروياني قال القفال : نقل المزني تفريق الأصابع في الأولى ، قال القفال : فصوبه جميع أصحابنا وعندى أنه غلط في

النقل ، ولم يذكر الشافعى ذلك فى الأولى انما ذكره فى الثانية . قلت : هذا اعتراف من القفال بمخالفته جميع الأصحاب ، ودعواه غلط المزنى باطلة من وجهين :

(أحدهما) أن التغليط لا يصار اليه ، ولل كلام وجه ممكن ، وهذا النقل له وجه كما سبق . بيان فائدته . (والثانى) أن المزنى لم ينفرد بهذا ، بل قد وافقه فى نقله البويطى كما قدمته ، كذلك رأيت صريحا فى كتاب البويطى رحمه الله وجع الرافعى متفرق كلام الأصحاب وأنا أنقله مختصرا قال : روى المزنى التفريق فى الأولى ، فمن الأصحاب من غلطه منهم القفال وصوبه الآخرون وهو الأصح ثم القائلون بالأول اختلفوا فى أنه هل يجوز التفريق فى الأولى ؟ فجوزه الأكثرون ، قالوا : وان لم يفرق فى الثانية أجزاء ذلك التراب الذى بين الأصابع لما بينها . وقال قائلون منهم القفال : لا يصح تسميه ، ثم قال الرافعى بعد هذا ، صحح الأصحاب رواية المزنى وهى المذهب هذا كلام الرافعى .

وانما بسطت هذه المسألة وأطنبت فيها هذا الاطناب ، وان كان ما ذكرته مختصرا بالنسبة اليها لأنى رأيت كثيرا من أكابر عصرنا يتقصون صاحب المذهب والتنبية بقوله : « يفرق فى الضربة الأولى » وينسبونه الى الشذوذ ومخالفة المذهب والأصحاب والدليل . وهذه أعجوبة من العجائب ، وحاصلها اعتراف صاحبها بعظيم من الجهالة ونهاية من عدم الاطلاع وتسفيهه للأصحاب وكذبه عليهم ، بل على الشافعى ، فقد صحح التفريق فى الأولى عن الشافعى بنقل امامين هما أجل أصحابه وأتقنهم باتفاق العلماء وهما البويطى والمزنى ، وصحح التفريق أيضا عن جمهور الأصحاب ، والله يرحمنا أجمعين .

وأما قول المصنف : « ويمسح بهما وجهه » فكذا عبارة الجمهور ، وظاهرها أنه لا استحباب فى البداءة بشئ من الوجه دون شئ . وقد صرح جماعة من أصحابنا باستحباب البداءة بأعلى الوجه . منهم المحاملى فى اللباب والرافعى ، وقال صاحب الحاوى : مذهب الشافعى أنه يبتدأ بأعلى وجهه كالوضوء ، قال : ومن أصحابنا من قال : يبدأ بأسفل وجهه ثم يستعلى لأن الماء فى الوضوء اذا استعلى به انحدر بطبعه فعمم جميع الوجه ، والتراب

لا يجرى الا بامرار اليد فيبدأ بأسفله ليقبل ما يصير على أعلاه من الغبار ليكون أجمل لوجهه وأسلم لعينه ، والله أعلم .

وأما قوله : « ويوصل التراب الى جميع البشرة الظاهرة من الوجه والى ما ظهر من الشعر » فأراد بالبشرة الظاهرة مالا شعر عليه ، واحترز به عن البشرة المستترة بالشعور . وقوله : « والى ما ظهر من الشعر » يعنى الشعر الذى يجب غسله فى الوضوء ، كذا قاله أصحابنا ، قالوا : وفى ايصال التراب الى ظاهر ما خرج من اللحية عن الوجه القولان كالوضوء .

وأما قوله : « لا يجب ايصال التراب الى ما تحت الحاجبين والشاربين والعذارين ومن أصحابنا من قال : يجب ، والمذهب الأول » فكذا قاله أصحابنا ، واتفقوا على أن الصحيح أنه لا يجب ، وقطع به القاضى حسين وامام الحرمين والغزالي والمتولى والبغوى وآخرون ، وادعى امام الحرمين أنه لا خلاف فيه ، ودليل الوجهين مذكور فى الكتاب وقوله : الحاجبين والشاربين والعذارين تمثيل ، والمراد الشعور التى يجب ايصال الماء اليها فى الوضوء ، وهى الثلاثة المذكورة والعنققة ولحية المرأة والخشى وأهداب العين وشعر الخدين سواء خفت أو كثفت ، وكذا اللحية الخفيفة للرجل صرح به أصحابنا ، وحكم الشعر على الذراع حكم شعر الوجه ، حكى الخلاف فيه فى فتاوى القاضى حسين وجزم القاضى والبغوى بأنه لا يجب ايصال التراب الى ما تحته ، كما قالوا فى الوجه ، قال القاضى : ولا يستحب ايصال التراب الى البشرة التى تحت الشعر الكثيف التى يستحب ايصال الماء اليها والله أعلم .

وأما قوله : ثم يضرب ضربة أخرى فيضع بطون أصابع يده الخ . فهذه الكيفية ذكرها الشافعى رحمه الله فى مختصر المزنى ، واتفق الأصحاب على استحبابها ، وأشار الرافعى الى حكاية وجه أنها لا تستحب ، بل هى وغيرها سواء ، وليس هذا بشئ ، وانما استحبابها الشافعى والأصحاب لأنه ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يزد فى مسح اليدين على ضربة واحدة ، وثبت بالأدلة وجوب استيعاب اليدين فذكروا هذه الكيفية ليعينوا صورة حصول الاستيعاب بضربة ، وذكر جماعات من الأصحاب أنهم أرادوا الجواب عن

اعتراض من قال : الواجب مسح الكف فقط ، وأنه لا يتصور استيعاب الذراعين مع الكفين بضربة فينبوا تصوره ، ولم يثبت في هذه الكيفية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والحديث الذي ذكره المصنف ليس فيه دلالة لها ولا هو ثابت كما سبق بيانه . وذكر الغزالي أنها سنة ، ومراده أن السنة لا يزيد على ضربتين ولا يتمكن من ذلك الا بهذه الكيفية ، فكانت سنة لكونها محصلة لسنة الاقتصار على ضربة مع الاستيعاب .

قال الرافعي : وزعم بعضهم أن هذه الكيفية منقولة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هذا بشيء ، قال أصحابنا : وكيف أوصل التراب الى الوجه واليدين بضربتين فأكثر بيده أو خرقة أو خشبة جاز ، ونص عليه في الأم كما سبق وأما قوله : « ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى ، ويخلل بين أصابعهما » فاتفق جمهور العراقيين على أنه سنة ليس بواجب . ونقله ابن الصباغ عن الأصحاب مطلقا . هذا اذا كان فرق أصابعه في الضربتين أو في الثانية أما اذا فرق في الأولى فقط ، قلنا : يجزيه فيجب التخليل ، وقال الخراسانيون والماوردي : في وجوب التخليل ومسح إحدى الراحتين بالأخرى وجهان .

وقال البغوي : ان قصد بامرار الراحتين على الذراعين مسحهما حصل والا فلا والصحيح طريقة العراقيين ، قال المراقبون : ويسقط فرض الراحتين ، وما بين الأصابع حين يضرب اليدين على التراب ، قالوا : فان قيل : اذا سقط فرض الراحتين صار التراب الذي عليهما مستعملا فكيف يجوز مسح الذراعين به ؟ ولا يجوز نقل الماء الذي غسلت به إحدى اليدين الى الأخرى ؟ فالجواب من وجهين . (أحدهما) : أن اليدين كعضو واحد ، ولهذا جاز تقديم اليسار على اليمين ، ولا يصير التراب مستعملا الا بانفصاله ، والماء ينفصل عن اليد المغسولة فيصير مستعملا . الثاني : أنه يحتاج الى هذا هاهنا فانه لا يمكنه أن يتم الذراع بكفها ، بل يفتقر الى الكف الأخرى ، فصار كنقل الماء من بعض العضو الى بعضه وهذاان الجوابان ذكرهما ابن الصباغ وغيره وهما مشهوران في كتب العراقيين ، ونقل صاحب البيان وجهها أنه يجوز نقل الماء من يد الى أخرى لأنهما كيد ، فعلى هذا يسقط السؤال .

(فرع) إذا كان يجرى إحدى اليدين على الأخرى فرفعها قبل استيعاب العضو ثم أراد أن يعيدها للاستيعاب فوجهان حكاهما أمام الحرمين وغيره (أحدهما) : لا يجوز لأن الباقي على الماسحة صار بالفصل مستعملا . (والثاني) : يجوز قال وهو الأصح لأن المستعمل هو الباقي على المسحوق ، وأما الباقي على الماسحة فهو في حكم التراب الذي يضرب عليه اليد مرتين .

(فرع) وأما قول المصنف : الواجب من ذلك النية ومسح الوجه واليدين بضربتين فصاعدا ، وترتيب اليد على الوجه وسننه : التسمية ، وتقديم اليمنى على اليسرى فقيه نقص . قال أصحابنا : أركان التيمم ستة متفق عليها وهي : النية ، ومسح الوجه ، واليدين ، وتقديم الوجه على اليدين ، والقصد إلى الصعيد ، ونقله . وثلاثة مختلف فيها أحدها : الموالاة وفيها ثلاث طرق (١) :

(المذهب) أنها سنة ليست بواجبة ، وتقدم بيانها في صفة الوضوء (والثاني) : الترتيب في نقل التراب للوجه واليدين وفيه وجهان حكاهما الرافعي وغيره (أصحابهما) لا يجب فله أن يأخذ التراب بيديه جميعا ويسح يمينه وجهه ويساره يمينه . هذا هو الذي اختاره البغوي كما سبق (والثاني) : يجب تقديم النقل للوجه قبل النقل لليد . (والثالث) : استيفاء ضربتين ، قطع المصنف وسائر العراقيين وجماعة من الخراسانيين بأنه واجب ، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي ، ولم يذكر أكثر الخراسانيين ذلك في الواجبات ولا تعرضوا له .

وقال الرافعي : قد تكرر لفظ الضربتين في الأحاديث ، فجرت طائفة من الأصحاب على الظاهر ، فقالوا : لا يجوز أن ينقص منهما ، وقال آخرون : الواجب إيصال التراب إلى الوجه واليدين سواء كان بضربة أو أكثر ، قال :

(١) الطرق أن يكون للشافعي رحمه الله أكثر من قول فليذهب أصحابه إلى الاختلاف فيها فيعضهم يقول أنها على قولين أو على ثلاثة وبعضهم يقول : ليست على اختلاف أقوال وإنما هي على اختلاف أحوال ثم يتبين من خلال الاختلاف الراجع فيقال له المذهب فالمذهب هو الراجع من الطرق والأظهر هو الراجع من الأقوال والأصح هو الراجع من الأوجه ، والأقوال والقول ما كان للشافعي واختلاف أصحابه في المسائل اسمه الأوجه وبنى هذا التنوع فيما يلي في قوله بعد قليل (على المذهب) (وعلى الأصح) (وعلى الصحيح) (ط) .

وهذا أصبح لكن يستحب أن لا يزيد على ضربتين ولا ينقص ، وفيه وجه أنه يستحب ضربة للوجه وضربة لليد اليمنى وثالثة لليمنى ، والأول هو المشهور . هذا كلام الرافعي في الشرح ، وقطع في كتابه المحرر بأن الضربتين سنة ، والمعروف ما قدمته . فهذه الواجبات المتفق عليها المختلف فيها ، وقد استوفى المصنف المتفق عليه فان قيل : فلم يذكر القصد الى الصعيد وهو أحد الأركان الستة ، قلنا : بل ذكره في الفصل الذي بعد هذا ، ولم يستوعب بهذه العبارة جميع الفروض ، بل قال : الفرض مما ذكرناه ، والقصد ليس مما ذكره والله أعلم .

وأما السنن فكثيرة (احداها) التسمية .

(الثانية) تقديم اليد اليمنى على اليسرى . (الثالثة) الموالاة على المذهب . (الرابعة) أن يبدأ بأعلى وجهه على الأصح ، وقيل بأسفله كما سبق .

(الخامسة) أن يسح إحدى الراحتين بالأخرى ، ويخلل الأصابع على الصحيح وقيل يجبان كما سبق . (السادسة) أن لا يزيد على ضربتين ، قال المحاملي في الباب والرويانى : الزيادة على مسحة للوجه ومسحة لليدين مكروهة ، وحكى الرافعي وجها أنه يستحب تكرار المسح كالوضوء وليس بشيء لأن السنة فرقت بينهما ولأن في تكرار الغسل زيادة تنظيف بخلاف التيمم . (السابعة) أن يخفف التراب المأخوذ وينفخه اذا كان كثيرا بحيث يبقى قدر الحاجة وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم نفخ في يديه بعد أخذ التراب ، ونص عليه الشافعي والأصحاب ، وقال صاحب الحاوى : نص في القديم أنه يستحب ولم يستحب في الجديد ، فقال بعض أصحابنا فيه قولان : القديم يستحب والجديد لا يستحب ، وقال آخرون على حالين ان كان كثيرا نفخ والا فلا (والثامنة) أن يديم يده على العضو لا يرفعهما حتى يفرغ من مسحه ، وفي هذا وجه أنه واجب وقد سبق . (التاسعة) أن يستقبل القبلة كالوضوء . (العاشرة) امرار التراب على العضو تطويلا للتججيل كما سبق في الوضوء ، وليخرج من خلاف من أوجبه ، ومن صرح باستحبابه المثولى والبغوى ، وقله صاحب البحر عن الأصحاب ،

وحكى الزافى وجها ضعيفا أنه لا يستحب • (الحادية عشرة) ينبغي أن يستحب بعده النطق بالشهادتين كما سبق في الوضوء والغسل ، وربما دخل في السنن بعض ما سأذكره ان شاء الله تعالى في فرع المسائل الزائدة •

(فرع) يجب الترتيب في تيمم الجنابة كما يجب في تيمم الحدث الأصغر فيمسح وجهه ثم يديه ، وان كان لا يجب الترتيب في غسل الجنابة ، قال الشيخ أبو محمد : والفرق أن الترتيب انما يظهر في المحلين المختلفين ولا يظهر في المحل الواحد ، فالبدن في الغسل شيء واحد ، فصار كغضو من أعضاء الوضوء ، وأما الوجه واليدان في التيمم فمحلان مختلفان والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(قال في الأم : فان امر غيره حتى يممه ونوى هو جاز كما يجوز في الوضوء وقال ابن القاص : « لا يجوز قلته تخريجا » • وقال في الأم : وان سفت عليه الريح ترابا عمه فامر يديه على وجهه لم يجزه لانه لم يقصد الصعيد ، وقال القاضي أبو حامد : هذا محمول عليه اذا لم يقصد ، فاما اذا صمد للريح فسفت عليه التراب اجزاه وهذا خلاف المنصوص) •

(الشرح) في الفصل مسألتان :

(احدهما) اذا يممه غيره باذنه ، ونوى الأمر ان كان معذورا ، كأقطع ومريض وغيرهما جاز بلا خلاف ، وان كان قادرا فوجهان الصحيح والمنصوص جوازه كالوضوء وبهذا قال جمهور الأصحاب • والثاني : لا يجوز وهو قول ابن القاص ، وقوله : قلته تخريجا هو من كلام ابن القاص ، وانما قال هذا لأن عادته في كتابه التلخيص أن يذكر المسائل التي نص عليها الشافعي ، ويقول عقبه قاله نصا ، واذا قال شيئا غير منصوص وقد خرجه هو قال : قلته تخريجا ، وهذه المسألة خرجه من التي بعدها وهي مسألة الريح •

وابن القاص - بتشديد الصاد المهملة - هو أبو العباس وقد ذكرت حاله في أبواب المياه ، أما اذا يممه غيره بغير أمره وهو مختار ونوى ، فهو كما لو صمد في الريح • قاله امام الحرمين والغزالي وغيرهما وهو واضح •

(المسألة الثانية) اذا ألت عليه الريح ترابا استوعب وجهه ثم يديه ، فان

لم يقصدها لم يجره بلا خلاف ، وإن قصدها وصمد لها ، ففيه خلاف مشهور
 حكاه الأصحاب وجهين وحقيقته قولان . (أحدهما) : لا يصح وهو
 الصحيح نص عليه في الأم وهو قول أكثر أصحابنا المتقدمين ، وقطع به
 جماعات من المتأخرين وصححه جمهور الباقيين ؛ ونقله امام الحرمين عن الأئمة
 مطلقا ، قال : والوجه الآخر ليس معدودا من المذهب . (والثاني) : يصح ،
 وهو قول القاضي أبي حامد ، واختيار الشيخ أبي حامد الاسفرايني ، قال
 الروياني في كتابيه البحر والحلية : واختاره الحلبي والقاضي أبو الطيب
 وجماعة قال : وهو الاختيار والأصح ، وحكاه صاحب التمهة قولاً قديماً ،
 والمذهب الأول ، وصورة المسألة إذا قصد ثم وقع عليه التراب فلو
 وقع عليه ثم قصد لم يجره بلا خلاف ، وهذا — وإن كان ظاهراً يفهم من
 كلام المصنف — فلا يضر إيضاحه .

وقوله : « تراباً عنه » هو بالعين المهملة ، أي استوعبه هذا هو المشهور
 المعروف ، وذكره أبو القاسم بن البزدي وغيره — بالعين المعجمة — أي غطاه
 وهو صحيح أيضاً وبمعنى الأول لكن الأول أجود ، وقوله : « صمد » هو
 بالصاد والميم على وزن قصد وبمعناه ؛ والله أعلم .

(فرع) إذا كان على بعض أعضائه تراب فتييم به نظر — إن أخذه
 من غير أعضاء التيمم ومسحها به — جاز بلا خلاف ، نص عليه الشافعي
 والأصحاب ، كما لو أخذه من الأرض ، وإن كان على وجهه فردده عليه
 ومسحه به لم يجره بلا خلاف لعدم النقل ، وإن أخذه من الوجه ومسح به
 أو أخذه من اليد ومسح به الوجه فوجهان ، أصحهما هو نصه في الأم جوازه
 لوجود النقل ، ولو أخذه من الوجه ففضله ثم رده إليه ، أو أخذه من اليد
 ففضله ثم رده إليها فطريقان حكاهما صاحب التهذيب وغيره ، أصحهما على
 الوجهين ، والثاني : لا يجوز وجهاً واحداً ، لأنه ليس بنقل حقيقي ، ولو تمكك
 في التراب فوصل وجهه ويديه ، إن كان لعذر كالإقطع وغيره جاز بلا خلاف
 والا فوجهان الصحيح جوازه ، صححه الأصحاب ونقله الروياني عن نصه في
 الأم . قال امام الحرمين : الوجه القطع بالجواز . قال : ولا أرى للخلاف
 وجهاً لأن الأصل قصد التراب وقد حصل ، ولو مد يده فصب غيره فيها

ترابا ، أو ألفت الريح ترابا على كفه فمسح به وجهه أو أخذه من الهواء فمسح به فوجهان الأصح جوازه ، صححه الروياني والرافعي وغيرهما .

فرع في مسائل تتعلق بما سبق

(احداها) ينبغي أن يمسح وجهه بالتراب ولا يقتصر على وضعه عليه ، فإن ضرب يده على التراب ثم وضعها على وجهه ولم يمرها ، فقد قال البغوي والرافعي : يجوز على أصح الوجهين كما قلنا في مسح الرأس ، وقطع الشيخ أبو محمد في الفروق والمتولى بأنه لا يجزيه ، قال المتولى : بخلاف الوضوء فإن الماء إذا وضع على العضو يحس به ويسيل والتراب لا يتعدى ، فيتحقق وصول الماء جسيع العضو ، ولا يتحقق في التراب إلا بامرار اليد . قال : حتى لو لم يتحقق وصول الماء وجب الامرار ؛ ولو تحقق وصول التراب بأن كان كثيرا صح تيممه .

(الثانية) قال القاضي حسين والبغوي : إذا أحدث المتيمم بعد أخذه التراب وقبل المسح بطل ذلك الأخذ وعليه الأخذ ثانيا ، بخلاف ما لو أحدث بعد أخذ الماء قبل غسل الوجه فإنه لا يضره لأن المطلوب في الوضوء الغسل لا نقل الماء وهنا المطلوب نقل التراب ، وأما إذا يمه غيره ، فقال القاضي : يجب أن ينوى الأمر عند ضرب المأمور يده على الأرض ، فلو أحدث أحدهما بعد النية والضرب لم يضر ، بل يجوز أن يمسح بعد ذلك ، بخلاف ما لو أخذ التراب بنفسه ثم أحدث فإنه يبطل الأخذ ، لأن هناك وجد هيئة القصد الحقيقي فصار كما لو استأجر رجلا ليحج عنه ، ثم جامع المستأجر في مدة احرام الأجير فإنه لا يفسد الحج . قال الرافعي : هذا الذي قاله القاضي مشكل وينبغي أن يبطل بحدث الأمر .

(الثالثة) إذا ضرب يده على تراب على بشرة امرأة أجنبية — فإن كان التراب كثيرا يمنع التقاء البشريتين — صح تيممه والا فلا . كذا قاله القاضي حسين ، ونحوه في التهذيب وغيره ، لأن الملامسة حدث قارن النقل وهو ركن ؛ فصار كمقارنته مسح الوجه . وقال المتولى : أخذه لوجهه صحيح ولا يضر اللمس معه ، لأن العبادة هي المسح لا الأخذ . فإن أخذ بعد ذلك ليديه بطل مسح وجهه لأنه أحدث قال الرافعي : قول القاضي هو الوجه .

(الرابعة) إذا كانت يده نجسة فضرها على تراب ظاهر ومسح بها وجهه جاز على أصح الوجهين ، وبه قطع البغوى والرويانى ، وقد تقدمت المسألة فى باب الاستطابة . ولا يصح مسح اليد النجسة بلا خلاف ، كما لا يصح غسلها فى الوضوء مع بقائها نجسة . ولو تيمم ثم وقعت عليه نجاسة فقال امام الحرمين : لا يبطل تيممه قطعا وقال المتولى : فيه وجهان كما لو تيمم ثم ارتد لأنها تمنع اباحة الصلاة . والصواب قول الامام . ولو تيمم قبل الاجتهاد فى القبلة ففى صحته وجهان ، كما لو تيمم وعليه نجاسة ، ذكره فى البحر ، ولو تيمم مكشوف العورة صح بالاتفاق ، وقد ذكرناه فى باب الاستطابة .

(الخامسة) قال أصحابنا : إذا قطعت يده من بعض الساعد ، وجب مسح ما بقى من محل القرض ، فان قطع من فوق المرفق فلا فرض عليه ، ويستحب أن يمس الموضع ترابا كما سبق فى الوضوء . حتى قال البندنجى والمحاملى : لو قطع من المنكب استحب أن يمسح المنكب كما قلنا فى الوضوء وبهذا اللفظ نص عليه الشافعى فى الأم ، قال العبدري : هذا الذى ذكرناه من استحباب غسل موضع القطع فوق المرفق فى الوضوء ومسحه بالتراب فى التيمم هو مذهبنا ومذهب مالك وزفر وأحمد وداود ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : يجب غسله فى الوضوء ، ومسحه فى التيمم . دليلنا أنه فات محل الوجوب قال أصحابنا : وكل ما ذكرناه فى الوضوء من القروع فى قطع اليد وزيادة الكف والأصبع وتدلى الجلدة يجرى مثله فى التيمم ، قال الدارمى : لو انقطعت أصابعه وبقيت متعلقة باليد فهل يمسحها ؟ فيه وجهان (قلت) قياس المذهب القطع بوجوب التيمم ولو لم يخلق له مرفق استظهر حتى يعلم . قال أصحابنا : ولو كان فى أصبعه خاتم فلينزعه فى ضربة اليدين ليدخل التراب تحته ، قال صاحب العدة وغيره : ولا يكفيه تحريكه بخلاف الوضوء لأن الماء يدخل تحته بخلاف التراب .

(السادسة) يتصور تجديد التيمم فى حق المريض والجريح ونحوهما ممن يتيمم مع وجود الماء إذا تيمم وصلى فرضا ثم أراد نافلة ، ويتصور فى حق من لا يتيمم الا مع عدم الماء إذا تيمم وصلى فرضا ولم يفارق موضعه وقلنا لا يجب الطلب ثانيا ، وهل يستحب التجديد فى هذين الموضعين ؟ فيه

وجهان حكاهما الشاشي المشهور : لا يستحب ، وبه قطع القفال والقاضي حسين وامام الحرمين والغزالي والمتولي والبعوي والرويانى وآخرون لأنه لم ينقل فيه سنة ولا فيه تنظيف ، واختار الشاشي استحبابه كالوضوء .

(السابعة) اتفق أصحابنا على أنه يشترط ايصال الغبار الى جميع بشرة اليد من أولها الى المرفق ، فإن بقي من هذا لم يمسه غبار لم يصح تيممه . وزاد الشافعي هذا بيانا فقال في الأم : لو ترك من وجهه أو يديه قدرا يدركه الطرف أو لا يدركه لم يمر عليه التراب ، لم يصح تيممه وعليه اعادة كل صلاة صلاحها كذلك . ونقل امام الحرمين هذا عن الأصحاب ثم قال : وهذا مشكل فان الضربة الثانية التي لليدين اذا ألصقت ترابا بالكفين فالظاهر أنه يصل ما لصق بالكف الى مثل سعتها من الساعدين ، ولست أظن ذلك الغبار ينسبط على الساعدين ظهرا وبطنا ثم على ظهور الكفين ، وقد ورد الشرع بالاعتصار على ضربتين ، وهذا مشكل جدا فلا يتجه الامسكان (أحدهما) المصير الى القول القديم وهو الاكتفاء بمسح الكفين (والثاني) أن نوجب اثاره الغبار ، ثم نكتفى بإيصال جرم اليد مسحاً الى الساعدين من غير تكليف بسط التراب في عينه ، والذي ذكره الأصحاب أنه يجب ايصال التراب الى جميع محل التيمم يقينا . فان شك وجب ايصال التراب الى موضع الشك حتى يتيقن انبساط التراب على جميع المحل ونحن نقطع بأن هذا يتنافى الاقتصار على ضربة واحدة لليدين ، فالذي يجب اعتقاده أن الواجب استيعاب المحل بالمسح باليد المغبرة من غير ربط الفكر بانسباط الغبار ، وهذا شيء أظهرته ولم أر بدا منه وما عندي أن أحدا من الأصحاب يسمح بأنه لا يجب بسط التراب على الساعدين . هذا كلام امام الحرمين ، وهذا الذي اختاره ظاهر والله أعلم .

(فرع) مذهبنا أنه يجب ايصال التراب الى جميع البشرة الظاهرة من الوجه والشعر الظاهر عليه قال العبدري : وبه قال أكثر العلماء . وعن أبي حنيفة روايات (احداها) كمذهبنا وهي التي ذكرها الكرخي في مختصره (والثانية) أن ترك قدر درهم منه لم يجزه ودونه يجزيه (والثالثة) : ان ترك دون ربع الوجه أجزاءه والا فلا .

(والرابعة) ان مسح أكثره وترك الأقل منه أو من الذراع أجزاء
والأفلا . حكاه الطحاوي عنه وعن أبي يوسف وزفر . وحكى ابن المنذر
عن سليمان بن داود أنه جعله كمسح الرأس دليلنا بيان النبي صلى الله عليه
وسلم وقد استوعب الوجه والقياس على الوضوء والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز التيمم للمكتوبة إلا بعد دخول وقتها ، لأنه قبل دخول الوقت
مستغن عن التيمم ، كما لو تيمم مع وجود الماء فإن تيمم قبل دخول الوقت
لفائتة فلم يصلها حتى دخل الوقت ففيه وجهان قال أبو بكر بن الحداد : يجوز
أن يصلى به الحاضرة لأنه تيمم وهو غير مستغن عن التيمم فأشبهه إذا تيمم
للحاضرة بعد دخول وقتها ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز لأنها فريضة تقدم
التيمم على وقتها فأشبهه إذا تيمم لها قبل دخول الوقت) .

(الشرح) شروط صحة التيمم أربعة :

(أحدها) كون التيمم أهلا للطهارة وقد سبق بيانه في باب نية الوضوء
(الثاني) كون التراب مطلقا وقد سبق بيانه (الثالث) أن يكون التيمم
معدورا بفقد الماء أو العجز عن استعماله وسيأتي بيانه في الفصول بعده
(الرابع) أن يكون التيمم بعد دخول الوقت وافقت نصوص الشافعي
والأصحاب على أن التيمم للمكتوبة لا يصح إلا بعد دخول وقتها . قال
أصحابنا : سواء كان التيمم للعجز عن استعمال الماء بسبب عدمه أو لمرض
أو جراحة وغير ذلك .

ولو أخذ التراب على يديه قبل الوقت ومسح بهما وجهه في الوقت لم
يصح ، بل يشترط الأخذ في الوقت كما يشترط المسح فيه لأنه أحد أركان
التيمم فأشبهه المسح . صرح به البغوي وغيره . قال أصحابنا : فلو خالف
وتيمم لفريضة قبل وقتها لم يصح لها بلا خلاف ولا يصح أيضا للنافلة على
الصحيح المشهور المنصوص في البويطي ، وقال صاحب التتمة وغيره في صحة
تيممه للنفل وجهان بناء على القولين فيمن أحرم بالظهر قبل الزوال هل تنعقد
صلاته . فلا ؟ ونقل الشاشي هذا الخلاف عن بعض الأصحاب ، ثم قال : هذا

خلاف نصه في البويطي ويخالف الصلاة فانه أحرم بها معتقدا دخول وقتها فانعقدت تقلا ، وهنا تيمم عالما بعدم دخول الوقت فلم يصح .

واعلم أن قولهم : لا يصح التيمم قبل الوقت ؛ معناه قبل الوقت الذي تصح فيه تلك الصلاة ، فلو جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر وتيمم للعصر بعد سلامه من الظهر صح . لأن هذا وقت فعلها . هذا اذا قلنا بالمذهب الصحيح المشهور أنه يجوز الجمع بين الصلاتين للتيمم ، ولا يضر الفصل بالتيمم . وفيه وجه لأبي اسحاق المروزي أنه لا يصح الجمع بسبب الفصل ، وليس بشيء . ولو تيمم وصلى الظهر ثم تيمم ليضم اليها العصر فدخل وقت العصر قبل أن يشرع فيها فقد حكى صاحب البحر عن والده أنه قال اجتهدا لنفسه : يبطل الجمع ولا يصح هذا التيمم للعصر ، لوقوعه قبل وقتها مع بطلان الجمع ، وقطع الرافعي بهذا وفيه احتمال ظاهر ، ويجوز أن يخرج جواز فعلها بهذا التيمم على الوجهين في التيمم لفائتة قبل وقت الحاضرة هل تباح به الحاضرة ؟ ويمكن الفرق بأنه في مسألة الفائتة صح تيممه لما نوى واستباحه فاستباح غيره بدلا ، وهنا لم يستبح مانوى على الصفة التي نوى فلم يستبح غيره ، أما اذا أراد الجمع في وقت العصر ، فتيمم للظهر في وقت الظهر ، فانه يصح لأنه وقتها . ولو تيمم فيه للعصر لم يصح لأنه لم يدخل وقتها . ذكره الروياني ، وهو ظاهر ، قال أصحابنا : والفائتة وقتها بتذكرها فلا يصح التيمم لها ، الا اذا تذكرها ، فلو شك هل عليه فائتة ؟ فتيمم لها ، ثم بان أن عليه فائتة فقد سبق في آخر فصل نية التيمم أن المشهور أنه لا يصح تيممه ، والله أعلم .

أما اذا تيمم لمكتوبة في أول وقتها ، وآخر الصلاة الى أواخر الوقت فصلاها بذلك التيمم ، فانه يصح على المذهب الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي ، وقطع به جمهور الأصحاب في الطرق كلها ، قالوا : وكذا يجوز أن يصلحها بذلك التيمم بعد خروج الوقت ، وهذا بشرط ألا يفارق موضعه ، ولا يتجدد ما يتوهم بسببه حصول ماء . وحكى الماوردي والرويانى والشاشي فيه وجهين ، الأصح المنصوص هذا . والثاني : قول ابن سريج والاصطخري أنه يلزمه تعجيل الصلاة عقب التيمم ، ولا يؤخر الا قدر الأذان والاقامة والتفعل بما هو من مسنونات فرضه . فان آخر عن هذا بطل تيممه

لأنها طهارة ضرورة فلزم تعجيلها كطهارة المستحاضة ، والمذهب الأول ، لأن حدث المستحاضة يتجدد بعد الطهارة ، بخلاف التيمم . أما إذا تيمم شاكا في دخول الوقت فبان أنه كان قد دخل . فلا يصح تيممه لعدم شرطه وهو العلم بالوقت حال التيمم ، صرح به الماوردي وآخرون وقد سبقت هذه القاعدة وأمثلتها في باب مسح الخف .

أما إذا تيمم لفائتة فلم يصلها حتى دخل وقت فريضة حاضرة ، فهل له أن يصلى بذلك التيمم تلك الحاضرة ؟ فيه وجهان مشهوران في الطريقتين ، وقد ذكر المصنف دليلهما ، قال ابن الحداد : يجوز وهو الصحيح عند الأصحاب . والثاني : لا يجوز قاله الشيخ أبو زيد المروزي ، وأبو عبد الله الخضري - بكسر الخاء واسكان الضاد المعجمتين - ولو تيمم للظهر في وقتها ، ثم تذكر فائتة ، فهل له أن يصلى به الفائتة ؟ فيه طريقتان مشهوران . (أحدهما) أنه على الوجين (والثاني) القطع بالجواز ، والفرق أن الفائتة واجبة في نفس الأمر حال التيمم ، بخلاف الحاضرة في المسألة الأولى .

ووافق أبو زيد والخضري على الجواز هنا ■ ونقل القاضي أبو الطيب في شرح الفروع اتفاق الأصحاب على الجواز هنا ، ولو تيمم لفائتة ثم تذكر قبل قضائها فائتة أخرى ، فقال القفال في شرح التلخيص : اتفق الأصحاب على أن له أن يصلى بهذا التيمم الفائتة التي تذكرها ، ونقل البغوي فيه الخلاف فقال : يجوز على ظاهر المذهب ، وعلى الوجه الآخر لا يجوز . وهذا الذي نقله البغوي متعين . ولو تيمم لفريضة في وقتها ثم نذر صلاة فهل له أن يصلى بهذا التيمم المنذورة بدل المكتوبة ؟ فيه الوجهان حكاهما الروياني وغيره . هذا كله تفريع على المذهب ، وهو أن تعيين الفريضة لا يشترط في صحة التيمم ، فإن شرطناه لم يصح التيمم لغير ما عينه . هذا كله في التيمم للمكتوبة .

أما النافلة فضربان ، مؤقتة وغيرها ، فغيرها يتيمم لها متى شاء الا في الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ، فإنه لا يتيمم فيها لنافلة لا سبب لها ، فإن خالف وتيمم لها فقد نص الشافعي رحمه الله في البويطي أنه لا يصح تيممه ولا يستبيح به النافلة بعد خروج وقت النهي . وبهذا قطع أكثر

الأصحاب لأنه تيمم قبل الوقت . وقال القاضي حسين والمتولي : في صحة تيممه وجهان بناء على انعقاد هذه الصلاة في وقت النهي . وحكى هذا الخلاف الروياني والشاشي وضعفاه ، ولو تيمم قبل وقت الكراهة ثم دخل لم يطل تيممه بلا خلاف ، فإذا زال وقت الكراهة صلى به .

وأما النافلة المؤقتة فعبارة المصنف هنا وفي التنبيه تشعر بأنه لا يشترط في التيمم لها دخول الوقت ، وصرح جمهور الخراسانيين بأنه لا يصح التيمم لها إلا بعد دخول وقتها . قال الرافعي : وهذا هو المشهور في المذهب . وحكى امام الحرمين والغزالي وجهين ، (أحدهما) هذا ، (والثاني) : يجوز قبل وقتها لأن أمرها أوسع من الفرائض ؛ ولهذا أجيز نوافل تيمم واحد ، فإذا قلنا بالمشهور احتجنا الى بيان أوقات النوافل ، فوقت سنن المكتوبات والوتر والضحي والعيد معروف في مواضعها ووقت الكسوف بحصول الكسوف ، والاستسقاء باجتماع الناس لها في الصحراء ، وتحية المسجد بدخوله ، والخلاف جار في جميع النوافل المؤقتة من الرواتب وغيرها وفي عبارة الغزالي إيهام اختصاصه بالرواتب فلا يغير به ، والله أعلم . وفي وقت التيمم لصلاة الجنازة وجهان مشهوران أحدهما وأشهرهما أنه يدخل بغسل الميت لأنها ذلك الوقت تباح وتجزيء ، وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي في كتبه والبعوى وصاحب العدة . والثاني بالموت لأنه السبب ، وبهذا قطع الغزالي في الفتاوى وصححه الشاشي قال القاضي حسين : والمستحب أن يتيمم بعد التكفين لأن الصلاة قبل التكفين تكره وإن كانت جائزة ، ولو لم يجد ماء يغسل به الميت - وقلنا بالأصح انه لا يصح التيمم لها إلا بعد غسله - وجب أن ييمم الميت أولاً ثم يقيم هو للصلاة عليه ، وهذا مما يسأل عنه فيقال شخص لا يصح تيممه حتى ييمم غيره ، والله أعلم .

(فرع) إذا تيمم لنافلة في وقتها استباحها وما شاء من النوافل ولا يستبيح به الفرض على المذهب ، والمنصوص في الأم ، وفيه القول الضعيف الذي سبق أن الفرض يباح بنية النفل ، فعلى هذا الضعيف يصلى به الفريضة إن تيمم في وقتها ، وإن كان قبله فعلى الوجهين فيمن تيمم لفائتة ثم دخل وقت حاضرة فأرادها به . هكذا نقله امام الحرمين عن حكاية الشيخ أبي على السنجي . قال الامام : وهذا بعيد جداً فإن تيممه للفائتة استعقب جواز فعل

الفائتة به ثم دام إمكان أداء فرض به حتى دخل وقت الفريضة ، وهنا لم يستعقب تيممه إمكان أداء فرض ، أما اذا تيمم لنفل قبل الزوال وهو ذاكر فائتة فتييمه يصلح للفائتة على القول الضعيف ، فلو زالت الشمس فأراد الظهر به بدلا عن الفائتة ففيه الوجهان .

(فرع) هذا الذي ذكرناه من أن التيمم لمكتوبة لا يصح الا بعد دخول وقتها هو مذهبا ومذهب مالك وأحمد وداود وجمهور العلماء .

وقال أبو حنيفة : يجوز قبل الوقت ، واحتجوا بالقياس على الوضوء ومسح الخف وإزالة النجاسة ، ولأنه وقت يصلح للمبدل فصلاح للبذل ، كما بعد دخول الوقت ، واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا) الى قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا ^(١)) فاقضت الآية أنه يتوضأ ويتيمم عند القيام ، خرج جواز تقديم الوضوء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع ، بقي التيمم على مقتضاه لأنه تيمم وهو مستغن عن التيمم ، فلم يصح ، كما لو تيمم ومعه ماء . فان قالوا ينتقض بالتيمم في أول الوقت فانه مستغن ، وانما يحتاج في أواخر الوقت قلنا : بل هو محتاج الى براءة ذمته من الصلاة واحراز فضيلة أول الوقت ، ولأنها طهارة ضرورة فلم تصح قبل الوقت كطهارة المستحاضة فقد وافقوا عليها .

قال امام الحرمين في الأساليب : ثبت جواز التيمم بعد الوقت ، فمن جوزه قبله فقد حاول اثبات التيمم المستثنى عن القاعدة بالقياس ، وليس ما قبل الوقت في معنى ما بعده . والجواب عن قياسهم على الوضوء أنه قرينة مقصودة في نفسها ترفع الحدث بخلاف التيمم فانه ضرورة فاختص بحال الضرورة كأكل الميتة ، ولأن التيمم لإباحة الصلاة ولا تباح الصلاة قبل الوقت . والجواب عن مسح الخف أنه رخصة وتخفيف فلا يضيق باشتراط الوقت ، يدل على أنه رخصة للتخفيف جوازه مع القدرة على غسل الرجل ، والتيمم ضرورة ولهذا لا يجوز مع القدرة على استعمال الماء . والجواب عن إزالة النجاسة أنها طهارة رفاهية فالتحقق بالوضوء بخلاف التيمم .

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .

وقولهم : (يصلح للمبدل فصلح للبديل) ينتقض بالليل فانه يصلح لعتق الكفارة دون بدلها وهو الصوم ، وينتقض بيوم العيد ، فانه يصلح لنحر هدى التمتع دون بدله وهو الصوم ، قال الدارمي : قال أبو سعيد الاصطخري : لا تناظر الحنفية في هذه المسألة لأنهم خرقوا الاجماع فيها ، والله أعلم .

(فرع) ذكر المصنف أبا بكر ابن الحداد ، وهذا أول موضع ذكره (١) ، وهو محمد بن أحمد القاضي صاحب الفروع من نظار أصحابنا ومتقدميهم في العصر والمرتبة والتدقيق ، تفقه على أبي اسحاق المروزي وكان عارفا بالعربية والمذهب واتته اليه امامة أهل مصر في زمنه ، توفي سنة خمس وأربعين ثلاثمائة رحمه الله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز التيمم بعد دخول الوقت الا لعدم الماء او الخائف من استعماله ، فاما الواحد فلا يجوز له التيمم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم يجد الماء » فان وجد الماء - وهو محتاج اليه للعطش - فهو كالغادم لانه ممنوع من استعماله ، فاشبه اذا وجد ماء و [حال] بينهما سبع) .

(الشرح) هذا الحديث صحيح سبق بيانه في أول الباب من رواية أبي ذر رضي الله عنه ، ومذهبا ومذهب مالك والجمهور أنه لا يجوز التيمم مع وجود ماء يقدر على استعماله ولا يحتاج اليه لعطش ونحوه ، سواء خاف خروج الوقت لو توضأ أم لا ؟ وسواء صلاة العيد والجنائز وغيرهما ، وحكى البغوي وجها أنه اذا كان معه ماء وخاف فوات وقت الصلاة لو اشتغل بالوضوء صلى بالتيمم لحرمه الوقت ثم يتوضأ ويفيد الصلاة ، وهذا الوجه شاذ ليس بشيء ، وحكى العبدري مثله عن الأوزاعي والثوري ورواية عن مالك ، وقال أبو حنيفة : يجوز التيمم لصلاة العيد والجنائز مع وجود الماء اذا خاف فوتها ، وحكى هذا عن الزهري والأوزاعي والثوري واسحاق ورواية عن أحمد ، واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم « أقبل من نحو بئر جمل فسلم عليه رجل فلم يرد عليه السلام حتى تيمم بالجدار ثم رد عليه » وهو صحيح سبق بيانه .

(١) هذا بالإضافة الى اللمب اما نحن فقد ترجمناه في حاشية الجزء الأول ط .

وروى البيهقي وغيره عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه تيمم وصلى على جنازة وعن ابن عباس رضى الله عنهما في رجل تفجّره جنازة ، قال : يتيمم ويصلى عليها ، قالوا : ولأنها يخاف فوتها فأشبهه العادم ، واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وبالحديث المذكور في الكتاب وبأحاديث كثيرة مصرحة بأن التيمم لا يجوز مع وجود الماء ، وبالقياص على غيرهما من الصلوات ، وبالقياص على الجمعة إذا خاف فوتها ، وهذا قياس الشافعي .

فإن قالوا : الجمعة تنتقل الى بدل فلا تقوت من أصلها ، قلنا : لا نسلم بل تقوت الجمعة بخروج وقتها ، وقد نقل الشيخ أبو حامد وغيره الاجماع على أنها تقوت بخروجه ، والجنازة لا تقوت بل يصلحها على القبر الى ثلاثة أيام بالاجماع ، ويجوز بعدها عندنا ، وبالقياص على من هو عار وفي بيته ثوب لو ذهب اليه فاتته ، وبالقياص على ازالة النجاسة . والجواب عن الحديث من وجهين (أحدهما) أنه يحتمل أنه تيمم لعدم الماء (والثاني) جواب القاضي أبي الطيب وصاحب الحاوي والشيخ نصر وغيرهم أن الطهارة للسلام ليست بشرط فخف أمرها بخلاف الصلاة ، وأما الأثران عن ابن عمر وابن عباس فضعيفان ، وقولهم : « يخاف فوتها » ينتقض بالجمعة والله أعلم .

هذا حكم واجد الماء الذي لا يخاف من استعماله ولا يحتاج اليه لعطش ، فأما الخائف فسيأتي حكمه ان شاء الله تعالى ، وأما من يحتاج اليه للعطش فهو كالعادم فيتيمم مع وجوده ، وهذا لا خلاف فيه ، نقل ابن المنذر وغيره الاجماع عليه ، واتفق أصحابنا على أنه اذا احتاج اليه لعطش نفسه أو رفيقه أو حيوان محترم من مسلم أو ذمي أو مستأمن أو بهيمة جاز التيمم بلا اعادة . قال أصحابنا : ويحرم عليه الوضوء في هذه الحالة ، وقد نبه المصنف على هذا بقوله : « لأنه ممنوع من استعماله » يعني أنه ممنوع من استعماله شرعا — منع تحريم — ولا فرق بين أن يدفعه الى المحتاج هبة أو بعوض ، صرح به الغزالي في الخلاصة وصاحب التتمة والتهذيب وآخرون ، ولو كان محتاجا اليه لعطشه فأثر به محتاجا لعطشه وتيمم جاز ولا اعادة ، بخلاف

ما لو أثره لوضوئه ، فانه يعصى ويعيد على تفصيل سنذكره ان شاء الله تعالى .

والفرق أن الحق في الطهارة متمحض لله تعالى ، فلا يجوز تقويته ، وأما الشرب فمعظم المطلوب منه حق نفسه ، والإيثار في حظوظ النفوس من عادة الصالحين ، وقد صرح الأصحاب بالمسألة في كتاب الأطعمة ، وسنزيدها ايضاحاً هناك ان شاء الله تعالى ، ومن ذكرها هنا الشيخ أبو محمد والغزالي في البسيط أما اذا كان الحيوان غير محترم كالحرثي والمرند والخنزير والكلب ، وسائر الفواسق الخمس المذكورة في الحديث وما في معناها ، فلا يجوز صرف الماء الى سقيها بالاتفاق ، بل يجب الوضوء به ، فان سقاها وتيمم أثم ولزمه الاعادة ان تيمم مع بقاء الماء ، وان كان بعد السقي فهو كإراقة الماء سفهاً ، وسيأتي حكمها حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى ، وأما العطش المبيح للتيمم فقال امام الحرمين والغزالي في البسيط : القول فيه كالقول في الخوف المعتبر في المرض ، وسيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى .

ثم اتفق أصحابنا على أنه لا فرق بين عطشه في الحال ، وثاني (١) الحال فله تزود الماء اذا احتاج اليه للعطش قدمه بلا خلاف قال الجمهور : وكذا لو خشي عطش رفيقه أو حيوان محترم فليتزود وتيمم ولا اعادة عليه ، وحكى امام الحرمين عن والده أنه كان يقول يتزود لعطش رفيقه كما ذكرنا ، قال الامام : وفي هذا نظر . قال الرافعي : الظاهر الذي اتفق عليه الجمهور أنه يتزود لرفيقه كنفسه فلا فرق بين الروحين ، قال المتولي : لو كان يرجو وجود الماء في غده ولا يتحققه فهل له التزود ؟ فيه وجهان ، قلت : الأصح الجواز لحرمة الروح ، قال المتولي : ولا تأمر العطشان أن يتوضأ بالماء ثم يجمعه ويشربه لأن النفس تعافه . قال الرافعي : كان والدي يقول : ينبغي أن يلزمه ذلك اذا أمكن ولا يجوز التيمم ، قال : ما ذكره والدي يجيء وجهاً في المذهب ، لأن أبا علي الزجاجي والماوردي وآخرين ذكروا في كتبهم أن من معه ماء طاهر وآخر نجس — وهو عطشان — يشرب النجس ويتوضأ بالطاهر ،

(١) كذلك في شوق ولعلها (ثاني) والاسم الاثنا أو ثالي باللام (ط) .

فاذا أمروا بشرب النجس ليتوضأ بالطاهر فأولى أن يؤمر بالوضوء ويشرب المستعمل .

قلت : هذا الذى حكاه الرافعى عن هؤلاء مشكل ، وقد حكاه الشافى فى كتابيه عن الماوردى ثم ضعفه ، واختار أنه يشرب الطاهر ويقيم ، وهذا هو الصواب ، فيشرب الطاهر ويكون وجود النجس كالعدم فانه لا يحل شربه الا اذا عدم الطاهر ، وقولهم : انه بدخول الوقت صار مستحقا للطهارة لا يسلم ، فانما يستحق للطهارة اذا لم يحتج اليه وهذه المسألة مفروضة فيما اذا عطش بعد دخول الوقت ، أما اذا عطش قبله فيشرب الطاهر ، ويحرم شرب النجس بلا خلاف ، صرح به الماوردى وهو واضح .

(فرع) قال أصحابنا لو كان معه ماء لا يحتاج اليه للعطش ، لكن يحتاج الى ثمنه فى نفقته ومؤنة سفره جاز التيمم ، صرح به القاضى حسين والمحاملى فى الباب والمتولى والرويانى .

(فرع) اذا ازدحم جمع على بئر لا يمكن الاستقاء منها الا بالمناوبة لضيق الموقف أو لاتحاد آلة الاستقاء ونحو ذلك - فان كان يتوقع وصول النوبة اليه قبل خروج الوقت - لم يجز التيمم ، وان علم أنها لا تصل اليه الا بعد خروج الوقت ، فقد حكى جمهور الخراسانيين عن الشافى رحمه الله أنه نص على أنه يصبر ليتوضأ بعد الوقت وأنه نص فيما لو حضر جمع من العراة وليس معهم الا ثوب يتناوبونه وعلم أن النوبة لا تصل اليه الا بعد الوقت أنه يصبر ولا يصلى عاريا ، ولو اجتمعوا فى سفينة أو بيت ضيق ، وهناك موضع يسع قائما فقط ، نص أنه يصلى فى الحال قاعدا ، واختلفوا فى هذه النصوص على طريقين . (أظهرهما) : وهى التى قال بها الشيخ أبو زيد المروزى وقطع بها صاحب الابانة ونقلها عن الأصحاب مطلقا ، أن المسائل كلها على قولين . (أظهرهما) : يصلى فى الوقت بالتيمم وعاريا وقاعدا لأنه عاجز فى الحال ، والقدرة بعد الوقت لا تؤثر كما لو كان مريضا عاجزا عن القيام واستعمال الماء فى الوقت ويغلب على ظنه القدرة بعده ، فانه يصلى فى الوقت قاعدا وبالتيمم ، فعلى هذا القول لا إعادة عليه فى المسائل كلها كالمرضى .

وذكر امام الحرمين احتمالا في وجوب الاعادة على المصلى قاعدا لندوره ،
 وذكر البغوى في وجوب الاعادة عليهم كلهم قولين ، وقال : أصحهما (١)
 تجب كالعاجز الذى معه ماء لا يجد من يوضئه ، فانه يتيمم ويصلى ويمسك ،
 والمذهب الصحيح المشهور ما قدمته أنه لا اعادة عليهم لأنهم عاجزون في
 الحال وجنس عذرهم غير نادر بخلاف ما قاس عليه البغوى .

والقول الثانى من أصل المسألة : يصبر الى ما بعد الوقت ، لأنه ليس
 عاجزا مطلقا ، والطريق الثانى : تقرير النصوص ، والفرق بأن أمر القيام
 أسهل من الوضوء والستر ، ولهذا جاز تركه في النافلة مع القدرة ولم يجز
 فيها العرى والتيمم مع القدرة على الستر والماء ، وهذا الفرق مشهور قاله
 القفال والأصحاب وضعفه امام الحرمين بأن القيام ركن في الفريضة فلا ينفع
 تخفيف أمره في النفل .

قال الرافعى : وللفارق أن يقول : ما كان واجبا في الفرض والنفل ، أهم
 مما وجب في أحدهما ، هذا هو المشهور في حكاية النصوص ، وقال جماعة
 كثيرة من الأصحاب : لا نص للشافعى في مسألة البئر ، ونص في الآخرين
 على ما سبق ، فمنهم من نقل وخرج قولين في المسألتين ؛ ومنهم من قرر النصين
 وفرق بوجهين (أحدهما) : ما سبق (والثانى) : أن للقيام بدلا وهو القعود
 بخلاف الستر ، وبهذا الطريق قطع المصنف في آخر باب ستر العورة ، والشيخ
 أبو حامد والشيخ أبو محمد في الفروق والقاضى حسين والبغوى . قال
 الرافعى : وهؤلاء ألحقوا مسألة البئر بمسألة السفينة ، وقالوا يتيمم في
 الحال ، واعلم أن امام الحرمين والغزالي رحمهما الله أجريا للخلاف الذى في
 هذه المسألة فيما اذا لاح للمسافر الماء ولا عائق عنه ، لكن ضاق الوقت ،
 وعلم أنه لو اشتغل به لخرج الوقت والله أعلم .

ونقل القاضى أبو الطيب اتفاق الأصحاب على أنه لو كان معه ثوب
 نجس ، ومعه ماء يفعله به ، ولكن لو اشتغل بفعله لخرج الوقت لزمه

(١) يلاحظ أن الشارح رحمه الله لم يتحر بدقة ما سبق أن نوهنا به في التوام اصطلاحات
 المذهب ولعل الحرس على هذا من الاظهر والأصح والطريق والمذهب والقول والوجه والصحيح
 والغريب والشاذ فان المتأخرين أكثر دقة في التزام هذه الاصطلاحات من المتقدمين (ط) .

غسله وان خرج الوقت ولا يصلى عاريا ، كما لو كان معه ماء يتوضأ به أو يغترفه من بئر ولا مزاحم له لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء خرج الوقت ، وصارت صلاته قضاء فانه لا يصلى بالتيمم بل يشتغل بالوضوء .

(فرع) قال الشافعى فى الأم والأصحاب رحمهم الله : لو كان فى سفينة فى البحر ، ولا يقدر على الماء ، ولا على الاستقاء تيمم وصلى ، ولا إعادة عليه لأنه عادم .

(فرع) قال أصحابنا : لو عدم الماء ووجد بئرا فيها ماء لا يمكنه النزول اليه الا بمشقة شديدة وليس معه ما يدليه الا ثوبه أو عمامته لزمه ادلاؤه ثم يعصره إن لم تنقص قيمة الثوب أكثر من ثمن الماء ، فإن زاد النقص على ثمن الماء تيمم ولا إعادة ، وإن قدر على استئجار من ينزل إليها بأجرة المثل لزمه ولم يجز التيمم والاجاز بلا إعادة ، ولو كان معه ثوب إن شقه نصفين وصل الماء والا لم يصل — فإن كان نقصه بالشق لا يزيد على الأكثر من ثمن الماء ، وثمن آلة الاستقاء — لزمه شقه ، ولم يجز التيمم والا جاز بلا إعادة .

(فرع) قال الماوردى : لو عدم الماء وعلم أنه لو حفر موضعه وصل الماء فإن كان يحصل بحفر قريب لا مشقة فيه وجب الحفر ولم يجز التيمم والا جاز بلا إعادة .

(فرع) لو وجد المسافر خاية ماء مسبل على الطريق لم يجز أن يتوضأ منه ، بل يتيمم ويصلى ولا إعادة ، لأن المالك وضعه للشرب لا للوضوء ذكره أبو عاصم العبادي ثم صاحب التتمة ، ونقله صاحب البحر عن الأصحاب قال أبو عاصم وغيره : ويجوز الشرب منه للغنى والفقير ، والله أعلم .

(فرع) فى مسائل ذكرها القاضى حسين هنا فى تعليقه ولها تعلق بمسألة خوف العطش قال : إذا كان معه دابة من حمار وغيره ، لزمه أن يحصل لها الماء لعطشها وكذا إذا كان معه كلب محترم ،

ككلب صيد وغيره فان وجد من يبيعه الماء له بشمن مثله لزمه شراؤه وان لم يبيعه الا بأكثر من ثمن مثله لزمه أيضا شراؤه ، وهل تلزمه الزيادة على ثمن المثل ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) : تلزمه لأنه عقد صدر من أهله فهو كما لو باعه غير الماء بأضعاف ثمنه .

(والثاني) : لا تلزمه لأنه كالمكره على هذه الزيادة لوجوب الشراء عليه ، فان لم يبيعه صاحبه ولم يكن محتاجا اليه جاز لصاحب الكلب أن يكابره عليه ، ويأخذه منه قهرا لكلبه ودابته ؛ كما يأخذه لنفسه فان كابره فأتى الدفع على نفس صاحب الماء كان دمه هدرا ، وان أتى على صاحب الكلب كان مضمونا . قال : ولو احتاج كلبه الى طعام ، ومع غيره شاة فهل له أن يكابره عليها لكلبه ، فيه وجهان ، أحدهما : نعم كالماء .

والثاني : لا ، لأن للشاة حرمة أيضا ، لأنها ذات روح ، ومتى كان صاحبه محتاجا اليه لا يجوز مكابرتة بحال ، فلو كان صاحبه يحتاج اليه في المنزل الثاني ، وهناك من يحتاج اليه في المنزل الأول فوجهان (أحدهما) : صاحبه أولى لأنه مالكة (والثاني) : المحتاج أولى لتحقق حاجته في الحال ، ولو كان معه ثوب لا يحتاج اليه ، وغيره محتاج ، فهو كالماء على ما سبق . فان كان الأجنبى يحتاج اليه لستر العورة للصلاة ، لزمه شراؤه بشمن المثل ، ولا يلزمه بالزيادة ، وان كان يحتاج اليه للبرد فباعه بأكثر من ثمن المثل ففي لزوم الزيادة الوجهان ، وان لم يبيعه فحكم مكابرتة حكم الماء . هذا كلام القاضى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز لعادم الماء ان يتيمم الا بعد الطلب ، لقوله تعالى : « فلم تجبوا ماء فتيمموا ») ولا يقال لم يجد الا بعد الطلب ، ولأنه بدل اجيز عند عدم المبدل فلا يجوز فعله الا بعد ثبوت العدم كالصوم في الكفارة لا يفعله حتى يطلب الرقية ، ولا يصح الطلب الا بعد دخول الوقت ، لأنه انما يطلب ليشبث شرط التيمم وهو عدم الماء ، فلم يجز في وقت لا يجوز فيه فعل التيمم والطلب ان ينظر عن يمينه وشماله ، وامامه ووراءه ، فان كان بين يديه حائل من جبل او غيره صعده ونظر حواليه ، وان كان معه رفيق سألته عن الماء .

(الشرح) في الفصل مسائل (احداها) لا يجوز لعادم الماء التيمم الا بعد طلبه ، هذا مذهبا وبه قال مالك وداود وهو رواية عن أحمد ، قال أبو حنيفة : ان غلن بقرية ماء لزمه طلبه والا فلا . واحتج له بأنه عادم للأصل فانتقل الى بدله ، كما لو عدم الرقبة في الكفارة ، ينتقل الى الصوم ، واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (فلم تجدوا) قال الشافعي والأصحاب لا يقال : لم يجد الا لمن طلب فلم يصب . فأما من لم يطلب فلا يقال : لم يجد . ونقلوا هذا عن أهل اللغة قالوا : ولهذا لو قال لو كي له : اشترى رطباً فان لم يجد فنبأ لا يجوز أن يشتري العنب قبل طلب الرطب ، وبالقياص على الرقبة في الكفارة والهدى في التمتع فانه لا ينتقل الى بدلها الا بعد طلبهما في مظانها . وبالقياص على الحاكم فانه لا ينتقل الى القياص الا بعد طلب النص في مظانه ، ولأنه شرط من شروط الصلاة قد يصادف بالطلب ، فوجب طلبه كالقبلة . وأما قياسهم على الرقبة فرده أصحابنا وقالوا : لا ينتقل الى الصوم الا بعد طلب الرقبة في مظانها ، والله أعلم .

المسألة الثانية : هذا الذي أطلقه المصنف من القطع بوجوب الطلب بكل حال هو الذي أطلقه العراقيون وبعض الخراسانيين ، وقال جماعات من الخراسانيين : ان تحقق عدم الماء حواله لم يلزمه الطلب ، وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي وغيرهما واختاره الروياني . ومنهم من ذكر فيه وجهين ، قال الرافعي : أصح الوجهين في هذه الصورة أنه لا يجب الطلب . قال امام الحرمين : انما يجب الطلب اذا توقع وجود الماء توقعا قريبا أو مستبعدا ، فان قطع بأن لا ماء هناك بأن يكون في بعض رمال البوادي فيعلم بالضرورة استحالة وجود ماء لم تكلفه التردد لطلبه لأن طلب ما يعلم استحالة وجوده محال ، ثم هذا الذي ذكره هؤلاء هو فيما اذا تيقن أن لا ماء هناك ، فأما اذا ظن العدم ولم يتيقنه فيجب الطلب بلا خلاف عند جميعهم ، وصرحوا كلهم به الا صاحب الابانة فانه حكى فيه وجهين وأنكرهما امام الحرمين عليه وقال : لست أثق بهذا النقل وانما الوجهان في التيمم الثاني ، كما سنذكره ان شاء الله تعالى .

الثالثة : قال أصحابنا : لا يصح الطلب الا بعد دخول الوقت ودليله

ما ذكره المصنف ، فإن طلب وهو شاك في دخول الوقت ثم بان أنه وافق الوقت لم يصح طلبه ، صرح به الماوردي وآخرون كما قلنا في التيميم نفسه ، وكما لو صلى شاكا في الوقت أو الى جهة بغير اجتهاد فوافق ، فإنه لا يصح . وقد سبقت هذه القاعدة في فرع - في باب مسح الخف - فإن قيل : اذا طلب قبل الوقت فدخل الوقت ولم يفارق موضعه ، ولا تجدد ما يحتمل وجود ماء ، كان طلبه ثانيا عبثا . فالجواب ما أجاب به صاحب الشامل وغيره أنه انما يتحقق عدم وجود ماء اذا كان ناظرا الى مواضع الطلب ولم يتجدد فيها شيء ، وهذا يكفيه في الطلب بعد دخول الوقت والله أعلم .

(فرع) لو طلب في أول الوقت وآخر التيميم فتيمم في آخر الوقت جاز ما لم يحدث ما يوجب تجديد الطلب ، صرح به البغوى والرويانى والشاشي وصاحب البيان وآخرون .

الرابعة : في صفة الطلب ، قال أصحابنا أول الطلب أن يفتش رحله ثم ينظر حواليه يمينا وشمالا وقداما وخلفا ، ولا يلزمه المشي أصلا بل يكفيه نظره في هذه الجهات وهو في مكانه هذا ان كان الذي حواليه لا يستتر عنه ، فان كان بقربه جبل صغير ونحوه صعدته ونظر حواليه ، ان لم يخف ضررا على نفسه أو ماله الذي معه أو المخلف في رحله فان خاف لم يلزمه المشي اليه قال الشافعي في البويطي : « وليس عليه أن يدور في الطلب ، لأن ذلك أكثر ضررا عليه من اتيان الماء في الموضع البعيد وليس ذلك عليه عند أحد » هذا نصه بحروفه وهكذا ذكر الطلب الأصحاب في الطريقتين ، كما ذكرته . وحكى امام الحرمين هذا عن صاحب التقريب ، ثم حكى عن شيخه أنه يتردد قليلا ، قال الامام : وليس بينهما اختلاف عندي ، بل ذلك يختلف باختلاف الأرض فنضبته ونقول : لا يلزمه أن يبعد عن منزل الرفقة نصف فرسخ ، ولا نقول : لا يفارق الخيام بل يطلب من موضع لو انتهى اليه واستغاث بالرفقة لم يبعد عنه غوثهم مع ما هم عليه من تشاغلهم بأقوالهم وأفعالهم . ويختلف باختلاف الأرض واستوائها فان وصله نظره كفى والا تردد قليلا ، وتابع العزالي وغيره الامام في هذا الضبط . قال الرافعي بعد حكايته كلام الامام : هذا الضبط لا يوجد لغير الامام لكن الأئمة بعده تابعوه عليه وليس في الطريق

ما يخالفه (قلت) بل قد خالفه الأصحاب فان ضبطهم الذى حكيته أولا يخالف ضبطه والله أعلم .

هذا كله اذا لم يكن معه رقة ، فان كان وجب سؤالهم الى أن يستوعبهم أو يضيق الوقت فلا يبقى الا ما يسع تلك الصلاة ، هذا هو المذهب الصحيح المشهور وبه قطع البغوى وغيره ، وفي وجه الى أن يبقى من الوقت ما يسع ركعة ، حكاه صاحبا التتمة والبحر ، وفي وجه ثالث : يستوعبهم وان خرج الوقت ، حكاه الرافعى وهو الذى قبله ضعيفان . قال أصحابنا : وله أن يطلب بنفسه ، وله أن يوكل ثقة عنده يطلب له ، سواء فيه الطلب بالنظر فى الأرض والطلب من الرفقة قال أصحابنا : ولا يجب أن يطلب من كل واحد بعينه بل ينادى فيهم : من معه ماء ، من يوجد بالماء . أو نحو هذه العبارة .

قال البغوى وغيره : لو قلت الرقة لم يلزم الطلب من كل واحد بعينه ، قال أصحابنا : ولو بعث النازلون واحدا يطلب لهم أجزأ عنهم كلهم ولا فرق فى جواز التوكيل فى الطلب بين المعذور وغيره ، هذا هو المذهب الصحيح المشهور . وحكى الخراسانيون وجها ، أنه لا يجوز التوكيل فى الطلب الا لمعذور ، قال المتولى : هذا الوجه مبنى على الوجه السابق أنه اذا يسمه غيره بلا عذر لم يصح ، وهذا الوجه شاذ ضعيف ، وكذا المبنى عليه . ولو طلب له غيره بغير اذنه لم يجزه بلا خلاف . قال صاحب الحاوى : والطلب من الرفقة معتبر بالمنزل الذى فيه رفته ، وليس عليه طلبه فى غير المنزل المنسوب الى منزله ، فيسأله من فيه من أهله وغير أهله بنفسه أو بمن يصدقه عن الماء معهم أو فى منزلهم ، فمن أخبره عن الماء بالمنزل لم يعتمد الا أن يكون ثقة ، ومن أخبره أن لا ماء بيده عمل بقوله وان كان فاسقا ، لأنه ان لم يكن صادقا فهو مائع .

قال أصحابنا : فاذا علم أن مع أحد الرفقة ماء وجب استيهابه ، فان وهب له وجب قبوله ، هذا هو الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور ، ونقله المحاملى والبغوى وغيرهما ، عن نص الشافعى ، وفيه وجه أنه لا يلزمه قبول الهبة ، حكاه المتولى وآخرون من الخراسانيين وصاحب البيان وهو شاذ

مردود إذ لا منة فيه • ووجه ثالث : أنه يجب قبول الهبة لكن لا يجب الاستيهاب • حكاه الشيخ أبو حامد والمحاملي وامام الحرمين والغزالي والمتولي والبغوي وغيرهم لصعوبة السؤال على أهل المروءة ، كما لا يجب استيهاب ثمن الرقبة في الكفارة ، والمذهب الأول لأنه لا منة بالماء في العادة بخلاف الرقبة ، ولهذا لو وهبت الرقبة ابتداء لم يجب قبولها بخلاف الماء ، هذا كله فيمن أراد التيمم ولم يسبق له طلب ، فان كان سبق له طلب وتيمم ، وأراد تيمما آخر لبطلان الأول بحدث أو غيره أو لفريضة أخرى ؛ أو لغير ذلك ، فهل يحتاج الى إعادة الطلب ؟ ينظر - فان احتمل ولو على ندور حصول الماء بأن انتقل من موضع التيمم أو طلع ركب أو سحابة أو نحو ذلك - وجب الطلب بلا خلاف على حسب ما تقدم ، فكل موضع يتيقن بالطلب الأول أن لا ماء فيه ولم يحتمل حدوث ماء فيه لهذا السبب لا يجب الطلب منه على أصح الوجهين عند الخراسانيين ، والذي ظن أن لا ماء فيه يجب الطلب منه بلا خلاف على الوجه الشاذ الذي قدمناه عن صاحب الإبانة •

وأما اذا لم يحتمل حدوث ماء ولم يفارق موضعه فان كان يتيقن بالطلب الأول أن لا ماء فحكمه ما سبق أنه لا يلزمه الطلب على الأصح عند الخراسانيين ، وإن لم يتيقنه ، بل ظن العدم فانه يكفي ذلك في الأول ، فهل يحتاج في الثاني الى إعادة الطلب ؟ فيه وجهان مشهوران للخراسانيين • أحدهما عند امام الحرمين وغيره : يحتاج ، وبه قطع البغوي ، وهو مقتضى إطلاق العراقيين ، بل صرح به جماعة منهم كالشيخ أبي حامد والماوردي لأنه قد يحصل ماء من بئر خفيت أو بدلالة شخص • فعلى هذا قال امام الحرمين والبغوي وغيرهما : يكون الطلب الثاني أخف من الأول ولا يجب أن يطلب ثانيا من رحله لأنه علم أن لا ماء فيه علم احاطة ، قال الشيخ أبو حامد : واذا طلب ثانيا وصلى ثم حضرت صلاة أخرى وجب الطلب لها ثالثا وهكذا كلما حضرت صلاة ، قال : ولو كان عليه فوائت تيمم للأولى ، ولا يجوز التيمم للثانية الا بعد طلب ثان ، وكذا يجب أن يطلب للثالثة وما بعدها قال : وكذا اذا أراد الجمع بين الصلاتين طلب للثانية وهذا الذي قاله فيه نظر •

(فرع) يجوز الجمع بين الصلاتين للتيمم ، واذا أوجبتا الطلب

ثانيا لا يضر التفريق به بين الصلاتين لأنه خفيف وفيه وجه مشهور عن أبي اسحاق المروزي : أنه لا يجوز الجمع للمتيم لحصول الفصل بالطلب وهو ضعيف في المذهب والدليل قال القاضي أبو الطيب وغيره : لأنه اذا جاز الفصل بينهما بالاقامة - وليست بشرط - فالتيمم الذي هو شرط أولى ، قالوا : مولانا لا نكلفه في الطلب الا أن يقف موضعه ويلتفت عن جوانبه ، وهذا لا يؤثر في الجمع والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في طلب الماء ، قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الطلب اذا عدم الماء سواء رجاه أو توهمه ، وبه قال مالك وداود وهو رواية عن أحمد وقال أبو حنيفة : ان ظن وجوده بقربه لزمه والا فلا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان بذله له لزمه قبوله لأنه لا منة عليه في قبوله ، وان باعه منه بثمن المثل وهو واحد للثمن غير محتاج اليه لزمه شراؤه ، كما يلزمه شراء الرقبة في الكفارة والطعام للمجاعة ، فان لم يبذله له وهو غير محتاج اليه لنفسه لم يجز ان يكابره على اخذه كما يكابره على طعام يحتاج اليه للمجاعة وصاحبه غير محتاج اليه ، لان الطعام ليس له بدل وللماء بدل) .

(الشرح) قوله : « باعه منه » صحيح ، وقد عده بعض الناس في لحن الفقهاء وقال لا يقال باع منه انما يقال باعه وليس كما قال بل هما جائزان ، وقد أوضحت في تهذيب الأسماء بدلائله وشواهد الشراء والشرى : لعتان مقصور بالياء وممدود بالألف والمجاعة - بفتح الميم - هي المخصصة ، وهي شدة الجوع ، وهذه القطعة تشتمل على ثلاث مسائل :

احداها : اذا وهب له الماء لزمه قبوله ، هذا هو الصحيح المنصوص ، وبه قطع الأصحاب في الطرق ، وحكى صاحب التتمة والبيان وغيرهما - وجها - أنه لا يلزمه ، كما لا يلزمه قبول الرقبة للكفارة ، وهذا ليس بشيء لأن الماء لا ين به في العادة بخلاف الرقبة ، ولو وهب له ثمن الماء لم يلزمه قبوله بالاتفاق ، ونقل امام الحرمين الاجماع فيه ، ثم الصحيح المشهور أنه لا فرق بين هبة الأجنبي والقريب وذكر الدارمي وجماعة أن هبة الأب لابنه

تمن الماء وعكسه في وجوب قبولها وجهان كقبول المال ليحج به . وأما هبة آلة الاستقاء فكهبة ثمن الماء ، ذكره القاضي حسين وإمام الحرمين والغزالي والمتولي والبعوي وآخرون ، وأما إعارتها فقطع الجمهور بوجوب قبولها مطلقا وهو الصحيح ؛ فعلى هذا هل يلزمه طلب العارية ؟ فيه الوجهان السابقان في استيهاب الماء ذكره الإمام والغزالي وغيرهما . أصحهما : يجب وانفرد الماوردي فقال : يلزمه الاستعارة إن كان ثمن الآلة قدر ثمن الماء فإن كان أكثر فوجهان (أحدهما) : لا يلزم لأنها قد تتلف فيضنها (والثاني) يلزم لأن الظاهر سلامتها والله أعلم .

المسألة الثانية : إذا وجد الماء يباع بثمن مثله وهو واحد للثمن غير محتاج إليه لزمه شراؤه بلا خلاف ، ودليله ما ذكره المصنف ، وفي ثمن المثل ثلاثة أوجه مشهورة عند الخراسانيين . (أحدها) أنه أجرة نقله إلى الموضع الذي هذا المشتري فيه ، ويختلف ذلك ببعد المسافة وقربها ، وعلى هذا قال الرافعي : يجوز أن يعتبر الوسط المقتصد ، ويجوز أن يعتبر الحد الذي يسمى إليه المسافر عند يقين الماء . فإن ذلك الحد لو لم يقدر على السعي إليه بنفسه وقدر على بذل أجرة لمن ينقل له الماء منه لزمه .

(والوجه الثاني) يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في غالب الأوقات فإن الشربة الواحدة في وقت عزة الماء يرغب فيها بدنانير ، فلو كلفناه شراء بقيمته في الحال لحقه المشقة والخرج ، وبهذا الوجه قطع الشيخ أبو حامد والبنديجي والماوردي والقاضي أبو الطيب والمحاملي وصاحب الشامل وحكوه عن أبي اسحاق المروزي ، واختاره الروياني .

(والوجه الثالث) يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في تلك الحالة فإن ثمن المثل يعتبر حالة التقويم ، وهذا الثالث هو الصحيح عند جمهور الأصحاب ، وبه قطع الدارمي وجباعة من العراقيين ، ونقله صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد ، ونقله إمام الحرمين عن الأكثرين قال : والوجه الأول بناء قائلوه على أن الماء لا يملك ، وهو وجه سخيف قال : والوجه الثاني أيضا ليس بشيء .

قال : وعلى طريقة الأكثرين الأقرب أن يقال لا يعتبر ثمن الماء عند الحاجة

الى سد الرmq فان ذلك لا ينضب ، وربما رغب فى الشربة حينئذ بدنانير ،
ويبعد فى الرخص والتخفيفات أن توجب ذلك على المسافر ، ولكن يعتبر
الزمان والمكان من غير انتهاء الأمر الى سد الرmq ، وأما الغزالي رحمه الله
فانفرد عن الأصحاب ، فاختار الوجه الأول قال الرافعى : ولم نر أحدا اختاره
غيره وغير من تابعه والله أعلم •

أما اذا لم يبيع الماء الا بأكثر من ثمن المثل فلا يلزمه شراء بلا خلاف لكن
الأفضل أن يشتريه ، صرح به جماعة منهم أبو عبد الله الزيرى فى كتابه الكافى ،
قال أصحابنا : وسواء كثرت الزيادة على ثمن المثل أو قلت لا يلزمه الشراء ،
هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور فى كل الطرق ونص عليه الشافعى
رحمه الله فى الأم ، وفيه وجه أنه يجب شراء بزيادة يتغابن الناس بها ، وبه
قطع البغوى ، وحكاه المتولى عن القاضى حسين بعد حكايته عن الأصحاب
أنه لا فرق ، والمذهب ما سبق عن الجمهور لأن هذا القدر من المال محترم
ولهذا لو خاف تلف شيء يسير من ماله لو ذهب الى الماء لم يلزمه الذهاب ،
وبهذا الذى ذكرناه عن جمهور أصحابنا ، قال جماهير علماء السلف والخلف
وقال الثورى وأبو حنيفة : يلزمه شراؤه بالغبن اليسير ، وقال الحسن البصرى
يلزمه شراء بكل ماله والله أعلم •

هذا اذا وجد ثمن الماء وهو غير محتاج اليه ، فان وجده ولكنه يحتاج اليه
لدين مستغرق أو تفقته ، أو تفقته من تلزمه تفقته من عياله أو مملوكه أو
حيوانه المحترم أو غير ذلك من مؤن السفر فى ذهابه ورجوعه من مأكوله
ومشروبه ، وملبوسه ومركوبه لم يجب صرفه فى الماء ، فان فضل عن هذه
الحاجات لزمه صرفه فى الماء من أى نوع كان ماله ولو لم يكن معه ماء ولا ثمنه
ووجد من يقرضه الماء وجب قبوله على المذهب ، وفيه وجه أنه لا يجب حكاه
البغوى • ولو أقرضه ثمن الماء — فان لم يكن له مال غائب — لم يلزمه قبوله
بلا خلاف ، وان كان فوجهان مشهوران ، قطع امام الحرمين والغزالي
بالوجوب ، والأصح أنه لا يجب ، صححه الرافعى وغيره ، لأنه لا يؤمن أن
يطالبه قبل وصوله الى ماله ، ولو وجد من يبيعه الماء بثمان مؤجل — فان لم
يكن له مال غائب — لم يلزمه شراؤه بلا خلاف ، وان كان فوجهان ، الصحيح

يلزمه شراء ، وهو المنصوص في البويطي وبه قطع الجمهور . ممن قطع به
القاضي أبو الطيب والبندنجي والمحاملي في المجموع والقوراني وابن الصباغ
والمتولي والشيخ نصر والبعوى وآخرون ، لأن الأجل لازم فلا مطالبة قبل
حلوله بخلاف القرض .

وشد الماوردي فقطع بأنه لا يلزمه الشراء بمؤجل وإن كان مالكا للثمن
في بلده ، لأنه يجوز أن يتلف ماله فيبقى الدين عليه وفي ذلك ضرر ، واختاره
الشاشي ، والمختار الأول . وصورة المسألة أن يكون الأجل ممتدا إلى أن
يصل بلد ماله ، ولا فرق بين أن يزداد في الثمن بسبب الأجل ما يليق به أو
لا يزداد ، هذا هو الصحيح المشهور وفيه وجه أنه لا يلزمه إذا زاد على ثمن
التقديس به قطع القاضي حسين وهو شاذ ضعيف ، فإن قيل : لم قطعتم هنا بأنه
لا يلزمه الشراء بمؤجل إذا لم يكن له مال غائب وقلتم فيمن لا يجد طول (١)
حرة ، ووجد حرة ترضى بهر مؤجل لا يباح له نكاح الأمة في وجه ، فالجواب
ما أجاب به المتولي وغيره أنه في النكاح تعلق به حق ثالث وهو الولد ، فإن
ولد الأمة يكون رقيقا فراعينا حقه ، وهنا الحق لله تعالى ، وهو مبني على
المساهمة مع أنه أتى بيدل . ولو وجد آلة الاستقاء بالثمن أو الأجرة لزمه
تحصيلها بثلث المثل أو أجرة المثل ، فإن زاد لم يجب ، كذا قاله الأصحاب .

قال الرافعي : ولو قيل : يجب ما لم يتجاوز الزيادة ثمن مثل الماء لكان
حسنا ، وكذا العريان إذا وجد ثوبا يباع أو يؤجر يلزمه تحصيله بثلث المثل أو
أجرة المثل إذا وجد . قال أصحابنا : وإذا لم يفعل ما أوجبه عليه في هذه
الصور كلها وصلى بالتيمم أثم ولزمه الاعادة إلا إذا وهب له الماء فلم يقبله فإنه
يأثم ، وفي الاعادة تفصيل ، فإن كان الماء حال التيمم باقيا في يد الواهب وهو
باق على هبته لم يصح تيممه ، وإن لم يكن الماء باقيا أو رجع عن هبته ففى
الاعادة الوجهان فيمن أراق الماء سفها ، وسيأتي أيضا حيث ذكرهما
المصنف إن شاء الله تعالى . ولو وجد العريان ماء وثوبا يباعان ومعه ثمن

(١) الطول كالقول القدرة على الصداق والكلفة والمؤنة قال تعالى : « ومن لم يستطع منكم

طولا أن ينكح المحصنات » (ط) .

أحدهما فقط لزمه شراء الثوب لأنه لا بدل له • قال البغوي : ولهذا يلزمه أن يشتري لعبده ساتر عورته ، ولا يلزمه شراء الماء لطهارته في السفر ، والله أعلم •

المسألة الثالثة : إذا احتاج الى ماء الطهارة دون العطش ووجد الماء مع من لا يحتاج اليه فطلبه منه ييما أو هبة أو قرضا فامتنع من ذلك لم يجز أن يقهره على أخذه بلا خلاف ، بخلاف ما لو احتاج اليه لشدة العطش وصاحبه غير محتاج اليه فانه يقهره على أخذه ، لأن لماء الطهارة بدلا فيتميم ويصلى ولا اعادة •

قال أصحابنا ولا يجب على صاحب الماء بذله لطهارة هذا المحتاج ، هذا هو الصحيح المشهور • وحكى صاحب البيان عن أبي عبيد بن حريويه من أصحابنا أنه قال : يلزمه • وحكى الدارمي عن أبي عبيد أنه حكاه عن بعض المتقدمين والمذهب الأول ، ولا يجوز للمأري أن يقهر صاحب الثوب على أخذه لستر العورة للصلاة فان خاف من حر أو برد فله قهره اذا لم يضطر صاحبه اليه ، هكذا ذكره البغوي وغيره ، وهو كما ذكره •

قال أصحابنا : وحيث قلنا يجوز أن يقهره ويكابره ، فان قهره فأدى الى هلاك المالك كان هذرا لأنه ظالم بمنعه ، وان أدى الى هلاك المضطر كان مضمونا لأنه مظلوم • قال أصحابنا : ولو كان مع المحتاج الى ماء الطهارة ماء مغصوب أو مرهون أو وديعة تيمم وصلى ولا اعادة عليه ، ويحرم عليه أن يتوضأ به ، وهذا وان كان ظاهرا فذكرته لأن بعض الناس قد يتساهل فيه ، فان خالف وتوضأ به صح — وان كان عاصيا — وأجزأته صلاته والله أعلم •

وأما قول المصنف رحمه الله : (لا يجوز أن يكابره على الماء للطهارة كما يكابره على طعام يحتاج اليه للمجاعة لأن الطعام لا بدل له وللماء بدل) فهذا التعليل ينتقض بالمأري فانه لا يجوز أن يكابر صاحب الثوب ، وان كان لا بدل للثوب وانما التعليل الصحيح أن المكابرة في الطعام جازت لحرمة الروح ، ولهذا حلت الميتة للمضطر وأما الطهارة بالماء فانما تجب على من وجده ، وهذا لم يجده والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان (١) دل على ماء ولم يخف فوت الوقت ولا انقطاعا عن رفق ولا ضررا في نفسه وماله لزمه طلبه) .

(الشرح) الرفقة (٢) بضم الراء وكسرهما لغتان مشهورتان وقوله رفق (٣) هو بالتكثير من غير تاء بعد القاف ، وهو يتناول رفقة كان معهم ورققة يصادفهم الآن . وهذا الذي ذكره المصنف هو المذهب الصحيح المشهور ، وبه قطع العراقيون وكثير من الخراسانيين أو أكثرهم ، وعبروا بعبارة المصنف . وسلك امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما طريقة أخرى اختصرها الرافعي وهذا فقال : اذا تيقن وجود الماء حواله فله ثلاث مراتب .

أحداها : أن يكون على مسافة ينتشر اليها النازلون في الاحتطاب والاحتشاش والبهائم في الرعى فيجب السعى اليه ، وهذا فوق حد الفوت الذي يسعى اليه عند التوهم ، قال الامام محمد بن يحيى : ولعله يقرب من نصف فرسخ .

المرتبة الثانية : أن يكون بعيدا بحيث لو سعى اليه لفاته وقت الصلاة فيتيمم ولا يسعى اليه لأنه فاقد في الحال ؛ ولو وجب انتظار الماء بعد الوقت لما جاز التيمم أصلا بخلاف واجد الماء فانه لا يتيمم وان خرج الوقت . قال الرافعي : والأشبه بكلام الأئمة أن الاعتبار من أول وقت الصلاة لو كان نازلا في ذلك المنزل ، ولا بأس باختلاف المواقيت والمسافات ، وعلى هذا لو انتهى الى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب وجب السعى اليه وان فات الوقت كما لو كان الماء في رحله ، والأشبه أن يجعل وقت الحاضرة معيارا للقوائم والنوافل فانها الأصل والمقصود بالتيمم غالبا .

(١) هذا الفصل ساقط من النسخة المتداولة من متن المهذب والطبوعة في جزمين والصادرة عن مطبعة عيسى الحلبي وكذلك الفصول التي بعد هذا الفصل (ط) .

(٢) هو بضم الراء في لغة تميم وبكرها في لغة تميم والجمع رفق كسدر (ط) .

(٣) في الطبعتين السابقتين ش وق (رفقة) مع ضبط الشارح لها وكذلك نسخة المهذب الطبوعة وهو تعريف لعبارة المصنف وفغلة من تحقيق النووي رضي الله عنه . والذي افرام به ابتداء الشارح بمفرد الكلمة في قوله : الرفقة بضم الراء ألخ فتأمل (محققه الطيبي) .

(قلت) هذا الذى نقله الرافعى عن الأشبه بكلام الأئمة ليس بمقبول ، بل ظاهر عباراتهم أن الاعتبار بوقت طلب الماء . هذا هو الموجود فى كتبهم وهو ظاهر نص الشافعى فى الأم وغيره ، فان عبارة الشافعى وعبرة الأصحاب كلهم كعبارة المصنف وهى صريحة فيما قلته ، والله أعلم .

المرتبة الثالثة : أن يكون بين المرتبتين ، فيزيد على ما يتردد اليه للحاجات . ولا ينتهى الى حد خروج وقت الصلاة ، فنص الشافعى فيما اذا كان الماء عن يمين المنزل أو يساره أنه يلزمه تحصيله ولا يجوز التيمم ، ونص فيما اذا كان فى صوب مقصده أنه لا يجب السعى اليه ، واختلف الأصحاب فيه على طريقين (أحدهما) تقرير النصين ، والفرق بأن المسافر قد يتيان ويتياسر فى حوائجه ، ولا يمضى فى صوب مقصده ثم يرجع فهقرى ، وجواب المنزل منسوبة اليه دون ما بين يديه (والطريق الثانى) فيهما قولان بالنقل والتخريج ، وهو أظهر ، لأن المسافر ما دام سائرا لا يعتاد المضى يمينا وشمالا كما لا يرجع فهقرى ، واذا كان نازلا ينتشر من الجوانب كلها ويعود ؛ ودليل الجواز أنه فاقد والمنع أنه قادر على تحصيله .

قال الرافعى : وما ذكرناه من الطريقين هو نقل امام الحرمين والغزالى فى آخرين وقال صاحب التهذيب : ان كان الماء فى طريقه وتيقن وصوله اليه قبل خروج الوقت ، وصلى فى الوقت بالتيمم جاز على المذهب . وقال فى الاملاء : لا يجوز بل يؤخر حتى يصل الى الماء ، وان كان الماء على يمينه أو يساره أو وراءه لم يلزمه اتيانه وان أمكن فى الوقت ، لأن فى زيادة الطريق مشقة عليه ، كما لو وجد الماء يباع بأكثر من ثمن المثل . وقيل : لا فرق ، بل متى أمكنه أن يأتى الماء فى الوقت من غير خوف فلا فرق بين أن يكون عن يمينه أو يساره أو أمامه ، ففى جواز التيمم قولان .

قال الرافعى : وبين هذا المذكور فى التهذيب وبين الأول بعض المخالفة توجيها وحكما ، أما التوجيه فظاهر ، وأما الحكم فلأن هذا الكلام انما يستمر فى حق السائر ، ومقتضاه تفى الفرق بين الجوانب فى حق النازل فى المنزل لأنه يحتاج الى الرجوع الى المنزل من أى جانب مضى اليه ، وفى زيادة الطريق مشقة .

وأما الكلام الأول فمقتضاه الفرق بين الجوانب في حق النازل أيضا إلا أن ذلك الفرق ممنوع كما سبق . وأيضا فإن مقتضى الأول أن السعى إلى ما عن اليمين واليسار أولى بالإيجاب ، ومقتضى كلام التهذيب أن الإيجاب فيسأ على صوب المقصد أولى .

قال الرافعي : واعلم أن المذهب جواز التيمم وإن علم وصوله إلى الماء في آخر الوقت . وإذا جاز التيمم لمن يعلم الوصول إلى الماء في صوب مقصده فأولى أن يجوز للنازل في بعض المراحل إذا كان الماء عن يمينه أو يساره لزيادة مشقة السعى إليه ، وإذا جاز للنازل فالسائر أولى بالجواز . هذا كله في حق المسافرين . وأما المقيم فذمته مشغولة بالقضاء لو صلى بالتيمم فليس له أن يصلي بالتيمم وإن خاف فوت الوقت لو سعى إلى الماء . هذا آخر كلام الرافعي والله أعلم .

قال أصحابنا : والاعتبار في الدلالة على الماء بدلالة ثقة ، وهو من يقبل خبره من رجل أو امرأة أو عبد أو أعمى ، ولا أثر لقول فاسق ومغفل وغيرهما ممن لا يقيّل خبره والله أعلم .

وأما قول المصنف (ولم يخف ضررا في نفسه وماله) فكذا قاله أصحابنا ، قالوا : إذا كان بقربه ماء يخاف لو سعى إليه ضررا على نفسه من سبع أو عدو أو غيرهما ، أو على ماله الذي معه أو الذي في منزله من غاصب أو سارق أو غيرهما فله التيمم ، وهذا الماء كالمعدوم . قال أصحابنا : وهكذا لو كان في سفينة ولا ماء معه وخاف الضرر لو استقى من البحر فله التيمم ولا إعادة عليه .

قال أصحابنا : والخوف على بعض أعضائه كالخوف على نفسه . قالوا : ولا فرق في المال الذي يخاف عليه بين الكثير والقليل ، إلا أن يكون قدرا يجب احتماله في تحصيل الماء ثمنا أو أجرة ، وأما إذا خاف الانقطاع عن رفقة ، فقد أطلق المصنف أنه لا يلزمه الذهاب إلى الماء ، وهكذا أطلقه الجمهور . وقال جماعة : إن كان عليه ضرر في الانقطاع عن الرفقة فله التيمم ، والا فوجهان أحدهما له التيمم أيضا ، وهما قريبان من الوجهين في ثقة الرجوع في الحج

لمن لا أهل له ، هل تشتترط أم لا ؟ مأخذهما في الموضعين أنه ضرر عليه ولكنه
تفوته الألفة والمؤانسة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان (١) طلب فلم يجد فتيمم - ثم طلع عليه ركب قبل ان يدخل في الصلاة
لزمه ان يسألهم عن الماء فان لم يجد معهم الماء أعاد التيمم لأنه لما توجه الطلب
بطل التيمم) .

(الشرح) قال أهل اللغة : الركب هم ركبان الأبل العشرة ونحوهم ،
وهو مختص بركبان الأبل ، هذا أصله . ومراد أصحابنا بالركب جماعة يجوز
أن يكون معهم ماء ، سواء كانوا على دواب أو رجالة . قال أصحابنا : فإذا
تيمم بعد الطلب ثم حدث ما يحتمل القدرة على الماء بسببه بطل تيممه ، وإن
بان أنه لا قدرة له على الماء ، وذلك بأن رأى جماعة أقبلت أو سحابة أظلت
بقربه أو سرايا ظنه ماء أو ماء توهمه طاهرا فكان نجسا ، أو بئرا توهم أن فيها
ماء فلم يكن ، أو أنه يمكن نزولها فلم يمكن وما أشبه هذا لأن التيمم يراد
لاباحة الصلاة ، فإذا رأى هذه الأشياء توجه الطلب ، وإذا توجه بطل التيمم
لأنه خرج عن الإباحة . هذا إذا لم يكن هناك مانع يمنع وجوب الوضوء على
تقدير كونه ماء ، فإن كان لم يبطل تيممه ، لأن التيمم يجوز في هذه الحالة
ابتداء - قال إمام الحرمين وغيره : ضابط المذهب أن التمكن من استعمال
الماء أو توهم التمكن يبطل تيممه - فلو رأى بئرا فيها ماء ولا يمكنه النزول
فيها ولا دلو أو لا حبل معه - فاز علم أول ما رآها أنه لا يقدر عليها - لم
يبطل تيممه والا بطل ، ولو طلع عليه جماعة عراة لم يبطل تيممه ، ولو رأى
ماء وسبعا أو عدوا يمنعه منه - فإن رأى الماء أولا ثم رأى المانع - بطل تيممه
وإن رأى المانع أولا أو رآهما معا لم يبطل .

قال أصحابنا : ولو سمع بعد التيمم رجلا يقول : معى ماء ، بطل تيممه
وإن بان كاذبا ، ولو سمعه يقول : أودعنى فلان ماء أو غصبت من فلان ماء لم
يبطل تيممه إن كان فلان غائبا ، فإن كان حاضرا بطل لامكان طلبه منه ، ولو

(١) هذا الفصل ساقط من النسخة المتداولة من المذهب كما نوهنا آنفا (ط) .

قال . معى ماء أودعنيه فلان أو غصبته من فلان بطل تيممه على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، ونقله المتولى عن الأصحاب لأنه أطمعه فى الماء بتقديم ذكره ، وفيه احتمال للقاضى حسين أنه لا يبطل على قولنا : لا يتبعض الاقرار ؛ وضعفه البغوى والشاشى وغيرهما . قال الشاشى فى المعتمد : لأنه لا فرق فى الاقرار بين قوله : له على ألف من ثمن خمر ، وقوله : له على من ثمن خمر ألف ، فى أن الجبيع على قولين لأنه وصل اقراره بنا يبطله ، سواء تقدم ذكر الخمر أو تأخر . وهنا المؤثر فى التيمم توجه الطلب ، ثم ان جاز أن يخرج قولاً الى التيمم من الاقرار لم لا يجوز أن يخرج فى قوله : عندى ماء أودعنيه فلان قولاً أنه لا يبطل ؟ لأنه لما وصله بآخر كلامه بان أنه لا يقدر عليه ، وقد وافق القاضى فى بطلان تيممه فى هذه الصورة والله أعلم .

وأما قول المصنف : « فان لم يجد معهم الماء أعاد الطلب » فقد سبق بيان الخلاف فيه ، وأنه اذا قلنا بوجوب الطلب كان أخف من الطلب الأول والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان (١) طلب ولم يجد جاز له التيمم لقوله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا » وهل الأفضل أن يقدم التيمم أو الصلاة أم لا ؟ ينظر - فان كان على ثقة من وجود الماء فى آخر الوقت - فالأفضل أن يؤخر التيمم فان الصلاة فى اول الوقت فضيلة ، والطهارة بالماء فريضة فكان انتظار الفريضة أولى ، وان كان على اياس من وجوده فالأفضل أن يتيمم ويصلى لأن الظاهر انه لا يجد الماء ، فلا يصح فضيلة اول الوقت لأمر لا يرجوه وان كان يشك فى وجوده ففيه قولان أحدهما : ان تأخيرها أفضل لأن الطهارة بالماء فريضة والصلاة فى اول الوقت فضيلة فكان تقديم الفريضة أولى . والثانى : ان تقديم الصلاة بالتيمم أفضل وهو الأصح لأن فعلها فى اول الوقت فضيلة متيقنة والطهارة بالماء مشكوك فيها فكان تقديم الفضيلة المتيقنة أولى) .

(الشرح) اذا عدم الماء بعد طلبه المعتبر جاز له التيمم للركية والأحاديث الصحيحة والاجماع ، ولا فرق فى الجواز بين أن يتيقن وجود الماء فى آخر الوقت أو لا يتيقنه - هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة . ونقل المحاملى فى

(١) هذا الفصل ساقط من النسخة المتداولة من المذهب كما نوهنا آنفاً (ط) .

المجموع الاجماع عليه ، وكذا نقل الشيخ أبو حامد وغيره أنه لا خلاف فيه ، وحكى صاحب التتمة والتهذيب قولاً للشافعى نص عليه في الاملاء : أنه لا يجوز التيمم اذا علم وصوله الى الماء قبل خروج الوقت وهو شاذ ضعيف لا تفريع عليه ، وانما التفريع على المذهب وهو الجواز - ثم ان الجمهور أطلقوا الجواز ، وقال الماوردى : هذا اذا تيقن وجود الماء في غير منزله ، أما اذا تيقن أنه يجده في آخر الوقت - في منزله الذى هو فيه أول الوقت - فيجب التأخير ، قال : ولا وجه لقول من أطلق من أصحابنا استحباب التأخير ، فاذا قلنا بالمذهب فللمادم ثلاثة أحوال :

(أحدها) أن يتيقن وجود الماء في آخر الوقت ، بحيث يمكنه الطهارة والصلاة في الوقت فالأفضل أن يؤخر الصلاة ليأتى بها بالوضوء لأنه الأصل والأكمل هذا هو المذهب الصحيح المقطوع به في جميع الطرق وانفرد صاحب التتمة بحكاية وجه أن تقديم الصلاة في أول الوقت بالتيمم أفضل ، وحكاه الشيخ أبو محمد ، والصواب الأول .

واحتج له الشيخ أبو حامد الاسفراينى والمحاملى وغيرهما بأن الوضوء أكمل من التيمم ، فكان راجحاً على فضيلة أول الوقت ، ويؤيد هذا أن التيمم لا يجوز مع القدرة على الماء ، ويجوز تأخير الصلاة الى آخر الوقت ، مع القدرة على الصلاة في أوله ، ولأن الوضوء هو الأصل ولهذا يصلى به صلوات . وأما تغليل المصنف بأن الوضوء فريضة فمشكل ، لأن التيمم اذا فعله وقع أيضاً فريضة ، فالصحيح ما سبق من التغليل ، ونضم اليه أن فيه خروجاً من الخلاف فان نصه في الاملاء : أن هذا التيمم باطل . وهو أيضاً مذهب الزهري ، فانه لا يجوز التيمم حتى يخاف فوت الوقت .

(الحال الثانى) أن يكون على يأس من وجود الماء في آخر الوقت ، فالأفضل تقديم التيمم والصلاة في أول الوقت بلا خلاف ، لحيازة فضيلة أول الوقت ، وليس هنا ما يعارضها .

(الحال الثالث) أن لا يتيقن وجود الماء ، ولا عدمه وله صورتان .

(أحدهما) : أن يكون راجيا ، ظانا الوجود ففيه قولان مشهوران في كتب الأصحاب ونص عليهما في مختصر المزني أصحاب - باتفاق الأصحاب - أن تقديم الصلاة بالتيمم في أول الوقت أفضل ، وهو نصه في الأم (والثاني) : التأخير أفضل وهو نصه في الاملاء ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر العلماء . ودليلهما يعرف مما سبق .

الصورة الثانية : أن يشك ، فلا يترجح الوجود على العدم ولا عكسه ، فطريقان ، قطع جمهور العراقيين بأنه على القولين ، كما في الرجاء والظن . ممن صرح بذلك المصنف هنا ، والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والمحاملي وآخرون . والطريق الثاني : الجزم بأن التقديم أفضل صرح به القاضي حسين وصاحب العدة وغيرهما من الخراسانيين وأشار إليه البغوي وغيره . وعبرة امام الحرمين والغزالي والمتولي وآخرين : ان كان يظن وبعضهم يقول : يرجو ففيه قولان . ولم يتعرضوا للشك ، وأما الرافعي فجزم في صورة الشك بالتقديم قولا واحدا ، قال : وإنما القولان اذا كان يظن ، قال : وربما وقع في كلام بعضهم ذكر القولين فيما اذا لم يظن الوجود ولا العدم ولا وثوق به . ولعل ذلك القائل أراد بالظن اليقين ، وهذا الذي أنكره الرافعي من نقل القولين في حال الشك المستوى الطرفين مردود ، فقد صرح بالقولين في حالة الشك الشيخ أبو حامد والماوردي والمحاملي في التجريد ، فقالوا : لو كان لا يعلم وجود الماء في آخر الوقت ولا عدمه ، ولم يكن أحد الاحتمالين - في وجوده وعدمه - أقوى من الآخر ، ففيه القولان . هذا لفظ هؤلاء الثلاثة وهم شيوخ المذهب وصرح به غيرهم وهو مقتضى عبارة المصنف وآخرين في قولهم : وان كان يشك ففيه قولان والله أعلم .

قال امام الحرمين وغيره : هذا الخلاف فيمن أراد أن يقتصر على صلاة واحدة فأما من تيمم وصلى في أول الوقت ، ثم صلى بالوضوء عند وجود الماء في آخره فهو النهاية في تحصيل الفضيلة والله أعلم .

(فرع) اختلف كلام الأصحاب في تأخير الصلاة عن أول الوقت الى أثنائه لانتظار الجماعة ، فقطع أبو القاسم الداركي ، وأبو علي الطبري ،

وصاحب الحاوى وآخرون من كبار العراقيين باستحباب التأخير وتفضيله على فضيلة أول الوقت ، وقطع أكثر الخراسانيين بأن تقديم الصلاة — منفردا — أفضل ، ونقل امام الحرمين والغزالي في البسيط أنه لا خلاف فيه ، ونقل جماعات من الأصحاب أنه ان رجا الجماعة في آخر الوقت ولم يتحققها ففي استحباب التأخير وجهان بناء على القولين في التيمم ، وحكى صاحبها الشامل والبيان هذا عن الأصحاب مطلقا ، ونقل الرويانى عن القاضى أبى على البندنجى أنه قال : قال الشافعى في الأم : التقديم أول الوقت منفردا أفضل ، وقال في الاملاء : التأخير للجماعة أفضل . وقال القاضى أبو الطيب : حكم الجماعة حكم التيمم ، ان تيقن الجماعة آخر الوقت فالتأخير أفضل ، وان تيقن عدمها فالتقديم أفضل ، وان رجا الأمرين فعلى القولين . وهذا الذى حكاه عن القاضى أبى الطيب هو الذى ذكره أبو على البندنجى في جامعه ، كذا رأيت في نسخة معتمدة منه ، فهذا كلام الأصحاب في المسألة .

وقد ثبت في صحيح مسلم : « أن النبى صلى الله عليه وسلم أخبر أنه سيجىء أئمة يؤخرون الصلاة عن أول وقتها ، قال : فصلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة » فالذى نختاره أنه يفعل ما أمر به النبى صلى الله عليه وسلم فيصلى مرتين مرة في أول الوقت منفردا لتحصيل فضيلة أول الوقت ، ومرة في آخره مع الجماعة لتحصيل فضيلتها ، وقد صرح أصحابنا باستحباب الصلاة مرتين على ما ذكرناه في باب صلاة الجماعة وسنبسطه هناك ان شاء الله تعالى .

فان أراد الاختصار على صلاة واحدة — فان تيقن حصول الجماعة آخر الوقت — فالتأخير أفضل لتحصيل شعارها الظاهر ، ولأنها فرض كفاية على الصحيح في مذهبنا وفرض عين على وجه لنا ، وهو قول ابن خزيمة من أصحابنا ، وهو مذهب أحمد بن حنبل وطائفة ففي تحصيلها خروج من الخلاف ، ولم يقل أحد يأثم بتأخيرها ، ويحتمل أن يقال : ان فحش التأخير فالتقديم أفضل ، وان خف فالاتظار أفضل والله أعلم .

(فرع) قال صاحب البيان : هذان القولان — فيمن ظن وجود الماء في آخر الوقت — يجريان في المريض العاجز عن القيام اذا رجا القدرة

على القيام في آخر الوقت ، وفي العارى اذا رجا النتره في آخر الوقت ،
والمتفرد اذا رجا الجماعة في آخر الوقت هل الأفضل لهم تقديم الصلاة في أول
الوقت على حالهم ؟ أم تأخيرها لما يرجونه ؟ قال : ولا يترك الترخص بالقصر
في السفر ، وإن علم اقامته في آخر الوقت بلا خلاف ، وقال : قال صاحب
الفروع : ان خاف فوت الجماعة لو أسبغ الوضوء وأكمله فادراك الجماعة
أولى من الانحباس على اكمال الوضوء وفي هذا نظر .

(فرع) لو دخل المسجد والامام في الصلاة - وعلم أنه ان مشى
الى الصف الأول فاتته ركعة وان صلى في أواخر الصفوف لم تفته - فهذا
لم أر فيه لأصحابنا ولا لغيرهم شيئاً ، والظاهر أنه ان خاف فوت الركعة
الأخيرة حافظ عليها ، وإن خاف فوت غيرها مشى الى الصف الأول ، للأحاديث
الصحيحة في الأمر باتمام الصف الأول وفي فضله والازدحام عليه والاستهام ،
وخير صفوف الرجال أولها والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان (١) تيمم وصلى ثم علم انه كان في رحله ماء نسيه لم تصح صلاته
وعليه الاعادة على المنصوص ، لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالنسيان ، كما لو
نسى عضوا من أعضائه فلم يفسله . وروى أبو ثور عن الشافعي رحمهما الله :
انه قال : تصح صلاته ولا اعادة عليه لأن النسيان عذر حال بينه وبين الماء
فسقط الفرض بالتيمم كما لو حال بينهما سبع . وإن كان في رحله ماء واخطأ
رحله فطلبه فلم يجده فتيمم وصلى ففيه وجهان ، قال أبو على الطبري :
لا تلزمه الاعادة لأنه غير مفطر في الطلب ، ومن أصحابنا من قال : تلزمه لأنه
فطر في حفظ الرجل) .

(الشرح) الرجل منزل الرجل من حجر أو مدر أو شعر أو وبر .
كذا نقله الأزهرى وسائر أهل اللغة ، قالوا : ويقع أيضا اسم الرجل على متاعه
وأثاثه ومنه البيت المشهور :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله

(١) هذا الفصل ساقط من النسخة المتداولة من المذهب كما نوهنا آنفا (ط) .

وكلام المصنف والفقهاء في هذا الباب يتناول الرجل بالمعنيين ، وقد غلط وجهل من أنكرك على الفقهاء اطلاقه بمعنى المتاع والله أعلم .

ثم في الفصل خمس مسائل ذكر المصنف منها مسألتين :

(احداها) اذا تيمم بعد الطلب الواجب من رحله وغيره وصلى - ثم علم أنه كان في رحله ماء يجب استعماله وكان علمه قبل التيمم ثم نسيه - فالمنصوص في مختصر المزني وجامعه الكبير والأُم وجميع كتب الشافعي أنه يلزمه اعادة الصلاة ، وقال أبو ثور : سألت أبا عبد الله فقال : لا اعادة عليه هكذا حكاه الجمهور عن أبي ثور . وقال ابن المنذر في الاشراف ، والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والمصنف وآخرون : قال أبو ثور قال الشافعي : لا اعادة . واختلف الأصحاب في المسألة على طرق ، أصحها وأشهرها أن فيها قولين أصحهما وجوب الاعداء وهو الجديد ، والثاني : لا اعادة وهو القديم ، وقد ذكر المصنف دليلهما وهذه طريقة أبي اسحاق المروزي . وقد قدمنا في فصل ترتيب الوضوء فرعا في مسائل من هذا القبيل في كل مسألة قولان .

والطريق الثاني : القطع بوجوب الاعداء كما نص عليه الشافعي في كتبه ، وهؤلاء اختلفوا في الجواب عن رواية أبي ثور ، فقال كثيرون : لعله أراد بأبي عبد الله مالكا أو أحمد ، وضعف المحققون هذا بأن أبا ثور لم يلق مالكا ، وليس معروفا بالرواية عن أحمد ، وانما هو صاحب الشافعي وأحد رواة كتبه القديمة كما قدمناه في مقدمة الكتاب ، ولأن مذهب أحمد وجوب الاعداء وتأول هؤلاء روايته على أن غيره أدرج الماء في رحله وهو لا يعلم ، فالصحيح في هذه الصورة أنه لا اعادة ، كما سنذكره ان شاء الله تعالى ، ومن قال بهذا التأويل أبو الفياض البصري حكاه عنه الماوردي . الطريق الثالث : أن المسألة على حالين فنصه على وجوب الاعداء اذا كان الرجل صغيرا تمكن الاحاطة به ، ورواية أبي ثور اذا كان كبيرا لا تمكن الاحاطة به . حكاه الماوردي عن أبي علي ابن أبي هريرة ، وحكاه الشاشي عن أبي الفياض .

(المسألة الثانية) اذا علم في موضع نزوله بثرا ثم نسيها وتيمم وصلى ثم

ذكرها فهو كنسيان الماء ، ففيه الطريقان الأولان ، فأما إذا لم يعلم
البئر أصلا ، ثم علمها بعد صلاته بالتيمم ، فقال صاحب الشامل والشيخ نصر
وغيرهما : قال الشافعي في الأم : لا إعادة ، وقال في البويطي : تجب الإعادة ،
قالوا : وأراد بالأول إذا كانت البئر خفية ، وبالثاني إذا كانت ظاهرة ، وذكر
صاحب الحاوي فيها ثلاثة أوجه :

أحدها : تجب الإعادة ، وهو قول ابن خيران .

والثاني : لا تجب وهو قول ابن سريج .

والثالث : أن كانت ظاهرة الأعلام بينة الآثار وجبت الإعادة لتقصيره وإن
كانت خفية لم تجب لعدم نقصيره ، قال : وبهذا قال الشيخ أبو حامد
وأبو الفياض وجمهور أصحابنا البغداديين والبصريين ، وهذا الثالث هو
الصحيح ، ولو كان الماء يباع فنسى أن معه ثمنه فصلى بالتيمم ثم ذكر ،
فالمذهب الصحيح الذي قطع به الدارمي والشيخ نصر في كتابيه الانتخاب
والكافي أنه كنسيان الماء في رحله وفيه احتمال لابن كج حكاه الرافعي .

(المسألة الثالثة) إذا أدرج غيره الماء في رحله ولم يعلم صاحب الرحل
الا بعد صلاته بالتيمم ، فطريقان مشهوران حكاهما الطيدلاني وإمام
الحرمين والغزالي وصاحب العدة وآخرون . أحدهما : أنه على القولين في
نسيان الماء في رحله لكن أحدهما هنا أنه لا إعادة وهناك وجوب الإعادة .
والطريق الثاني : القطع بعدم الإعادة لعدم نقصيره وهذا الطريق صححه إمام
الحرمين والغزالي في البسيط ، ثم الجمهور أطلقوا المسألة كما ذكرنا . وقال
البغوي : أن طلب في رحله فلم يجد فذهب للطلب من موضع آخر فأدرج
في غيبته فلا إعادة ، وإن لم يطلب من رحله لعلمه أن لا ماء فيه ، وكان قد
أدرج ولم يعلم فالأصح وجوب الإعادة لتقصيره .

(الرابعة) لو كان في رحله ماء فطلب الماء في رحله ، فلم يجده فتيمم
وصلى ثم وجده ، فإن لم يمعن في الطلب وجبت الإعادة ، وإن أمعن حتى ظن
العدم فوجهان ، وقيل قولان ، وهما مخرجان من القولين في الخطأ في القبلة ،

أصحهما : وجوب الاعادة وبه قطع الفورانى لندوره ، والثانى : لا ، لعدم تقصيره .

(الخامسة) اذا كان فى رحله ماء فأخطأ رحله بين الرحال لظلمة أو غيرها فطلبه فلم يجده فصلى بالتيمم ثم وجده - فان لم يمعن فى الطلب - وجبت الاعادة وان أمعن فثلاثة طرق أصحها وأشهرها أن فيه وجهين أصحهما لا اعادة . والثانى : تجب وبهذا الطريق قطع المصنف وكثيرون ، ودليلهما فى الكتاب .

(والطريق الثانى) القطع بعدم الاعادة ، وبه قطع الماوردى والفورانى والبغوى . (والثالث) ان وجده قريبا وجبت الاعادة ، وان كان بعيدا فلا اعادة حكاه الرافعى عن الحلیمى ، قال الرافعى ، والمذهب أنه لا اعادة مطلقا ، وقال الرويانى فى الحلية : ان أضل رحله فلا اعادة وان أضله بين الرحال لزمه الاعادة ، والمشهور أنه لا فرق والله أعلم .

(فرع) لو غصب رحله الذى فيه الماء وحيل بينه وبينه تيمم ولا اعادة بلا خلاف كما لو حال دونه سبع ولأنه غير مفرط بخلاف الناسى . ولو ضل عن القافلة أو عن الماء صلى بالتيمم ولا اعادة بالاتفاق ، ومن صرح به الرويانى وصاحب العدة والشاشى وصاحب البيان وآخرون وهو واضح والله أعلم .

(فرع) قال أبو العباس الجرجانى فى كتابه المعاياة : لو نسى الماء فى رحله وصلى بالتيمم لزمه الاعادة على الأصح ، ولو عجز عن استعمال الماء فتيمم وصلى لم تلزمه الاعادة ، ولو صلى بنجاسة نسيها أو عجز عن ازالتها لزمه الاعادة ، فسويتا بين المعز والنسيان فى النجاسة ، وفرقتا بينهما فى التيمم ، والفرق أنه أتى فى التيمم ببدل بخلاف النجاسة .

(فرع) قد ذكر المصنف هنا أبا ثور وأبا على الطبرى وتقدم ذكر أبى على فى باب الشك فى نجاسة الماء ، وهناك بينا اسمه وحاله ، وتقدم بيان حال أبى ثور فى آخر الفصول التى فى مقدمة الكتاب ، وأما قول الغزالى فى

الوسيط في نسيان الماء في رحله وفيه قول قديم كما في نسيان الفاتحة وترتيب
الوضوء ناسيا فكذا وقع في النسخ وصوابه حذف لقطة ناسيا .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم
ثم علمه ، فالصحيح في مذهبنا وجوب الاعادة ، وبه قال أبو يوسف وأحمد ،
ورواية عن مالك ، وقال أبو حنيفة وأبو ثور وداود : لا اعادة وهي رواية
عن مالك وحكاها محمد بن جرير عن سفيان الثوري . واحتجوا بحديث ابن
عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله تجاوز لي
عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » حديث حسن رواه ابن ماجه
والبيهقي بإسناد حسن ، ولأنه صلى على الوجه الذي يلزمه ذلك الوقت فلم
تلزمه اعادة ، ولأن النسيان عذر حال بينه وبين الماء فأشبهه السبع ولأنه صلى
ولا يعلم معه ماء فلم تلزمه اعادة كمن صلى ثم رأى بقره بثرا .

واحتج أصحابنا بأن التيمم لا يكفي واجد الماء بالاتفاق اذا لم يكن
مريضا ونحوه ، وهذا واجد - والنسيان لا ينافي الوجود - فهو واجد غير
ذاكر ، ولأنه شرط للصلاة فلم يسقط بالنسيان كستر العورة ، وغسل بعض
الأعضاء ، وكمرىض صلى قاعدا - متوهما عجزه عن القيام - وكان قادرا ،
وكحاكم نسي النص فحكم بالقياس ، وكمن نسي الرقبة في الكفارة فصام
وكمن كان الماء في اناء على كتفه فنسيه فتيمم وصلى فانه يعيد بالاتفاق ، ذكره
القاضي أبو الطيب . والجواب عن الحديث الذي احتجوا به أن أصحابنا
وغيرهم من أهل الأصول اختلفوا فيه هل هو مجمل أم عام ؟ فان قلنا : مجمل
توقف الاحتجاج به على بيان المراد فلا حجة لهم فيه ، وان قلنا عام وهو
الأصح فقد خص منه غرامات المتلفات ، ومن صلى محدثا ناسيا ، ومن نسي
بعض أعضاء طهارته ، ومن نسي ساتر العورة وغير ذلك مما ذكرناه في دليلنا
وغيره مما هو معروف ، فكذا يخص منه نسيان الماء في رحله قياسا على
نسيان بعض الأعضاء وغيره مما ذكرناه ، فان التخصيص بالقياس جائز .

فهذا هو الجواب الذي نعتقده ونعتمد ، وأما أصحابنا في كتب المذهب
فيقولون : المراد رفع الائم بدليل وجوب غرامة الائلاف ناسيا ، والقتل
خطأ ، وهذا ضعيف لأنه ان كان الحديث عاما فليس تخصيصه منحصر في رفع

الائتم ، فان أكل الناس في الصوم وكلام الناس في الصلاة وغير ذلك لا يضر ، وان كان مجملا فيتوقف فيه الى البيان •

والجواب عن قولهم : صلى على الوجه الذي يلزمه ؛ أنه ان أرادوا يلزمه في نفس الأمر فلا نسلنه ، وان أرادوا في الظاهر وبالنسبة الى اعتقاده فينتقض بمن نسي بعض الأعضاء ، وعن القياس على السبع أنه لا تقصير فيه بخلاف مسألتنا ، ولهذا اتفقنا على أن السبع لو حال بينه وبين ساتر العورة صحت صلاته عاريا ، ولو تركها فاسيا أعاد • وأما قياسهم على البئر — فان كانت ظاهرة — لزمه الاعادة كما سبق فلا نسلم حكمها ، وان كانت خفية فالفرق أنه لا ينسب فيها الى تفريط بخلاف النسيان والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان وجد بعض ما يكفيه ففيه قولان ، قال في الأم : يلزمه ان يستعمل ما معه ثم يتيمم لقوله تعالى : (فلم تجدوا (١) ماء فتييموا) وهذا واجد للماء فيجب الا يتيمم وهو واجد له ، ولأنه مسح ابيح للضرورة فلا ينوب الا في موضع الضرورة كاللمس على الجبيرة ، وقال في القديم والاملاء : يقتصر على التيمم لأن عدم بعض الاصل بمنزلة عدم الجميع في جواز الاقتصار على البديل ، كما نقول فيمن وجد بعض الرقبة في الكفارة) •

(الشرح) قوله : (مسح أبيض للضرورة) احتراز من مسح الخف ، واذا وجد المحدث حدثا أصغر أو أكبر بعض ما يكفيه من الماء لطهارته فقي وجوب استعماله القولان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما ، واتفق الأصحاب على أن الأصح وجوب استعماله ، وهو احدى الروايتين عن أحمد وداود ، وحكاه ابن الصباغ عن عطاء والحسن بن صالح ومعر بن راشد • والقول الآخر هو مذهب مالك وأبي حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والمزني وابن المنذر • قال البغوي : وهو قول أكثر العلماء ، والمختار الوجوب ، ودليله مع ما ذكر المصنف حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « واذا أمرتكم بشيء فافعلوا منه ما استطعتم » رواه البخاري

(١) من الآية ٤٣ من سورة النساء والآية ٦ من سورة المائدة (ط) •

ومسلم . والفرق بينه وبين بعض الرقبة في الكفارة بالنص والمعنى ، أما النص فقولہ تعالیٰ : (فترير رقبة [من قبل أن يماسا] فمن لم يجد فصيام شهرين) ^(١) معناه لم يجد رقبة ، وهذا لم يجدها ، وقال تعالیٰ في التيمم (فلم تجدوا ماء) ^(٢) وهذا واجد ماء . وأما المعنى فلأن ايجاب بعض الرقبة مع الشهرين جمع بين البذل والمبدل ، وذلك غير لازم . وفي مسألتنا التيمم يقع عن العضو الذي لم يغسله لا عن الغسل ، ولأن عتق بعضها لا يفيد شيئاً لا يفيد الصوم ، وغسل بعض الأعضاء يفيد مالا يفيد وهو رفع الحدث عن ذلك العضو .

قال الفوراني والمتولي والرويانى وصاحب العدة والبيان : اختلف أصحابنا في أصل هذين القولين ، فقليل مأخوذان من تفريق الوضوء ان جوزناه وجب استعماله والا فلا . قالوا : والصحيح انهما قولان مستقلان غير مأخوذین من شيء . قال أصحابنا : واذا قلنا : لا يجب استعماله فهو مستحب . قالوا : واذا أوجبناه وجب تقديمه على التيمم ، لأن التيمم لعدم الماء لا يصح مع وجوده بخلاف ما سنذكره في تيمم الجريح ان شاء الله تعالى . قالوا : فيستعمله المحدث في وجهه وما بعده على الترتيب ثم يتيمم لما بقي ، ويستعمله الجنب أولاً في أى بدنه شاء .

قال أصحابنا : ويستحب أن يبدأ بمواضع الوضوء ورأسه وأعلى بدنه وأيهما أولى ؟ فيه خلاف . نقل صاحب البحر والبيان عن الأصحاب أنه يستحب أن يبدأ برأسه وأعليه . قال صاحب البيان : ولو قيل يستحب أن يبدأ بأعضاء الوضوء كان محتملاً . وقطع البغوى وغيره باستحباب تقديم أعضاء الوضوء والرأس ، والمختار تقديم أعضاء الوضوء ثم الرأس ثم الشق الأيمن ، كما يفعل من يغسل جميع البدن ، هذا اذا كان جنباً غير محدث ، فان كان جنباً محدثاً - فان قلنا بالمذهب : ان الحدث يندرج في الجنابة - فالحكم كما لو كان جنباً فقط ، وان قلنا : لا يندرج وكان الماء يكفي للوضوء وحده لزمه أن يتوضأ عن الحدث ويتيمم عن الجنابة ، وهو مخير في تقديم

(١) من الآيات ٤٣ من سورة المجادلة وما بين المقوفين كان ساقطاً من ش و ق والوحيدة (ط) .

(٢) الآية ٤٣ من النساء و ٦ من المائدة (ط) .

الوضوء على تيمم الجنابة وتأخيرها ، اذ لا يجب الترتيب بين الطهارتين لكن يستحب تقديم الوضوء ، هذا كله اذا وجد تراباً تيمم به ، فان لم يجده فطريقان في التهذيب وغيره (أحدهما) أن استعمال هذا الماء الناقص على القولين (وأصحهما) القطع بوجوب استعماله ، وبه قطع المتولي ، ونقله الروياني عن الأصحاب لأنه لا بدل هنا فوجب استعماله بلا خلاف كبعض ما يستر العورة ، بخلاف بعض الرقبة في الكفارة فانه لا يعتقه العاجز عن الصوم لأن الكفارة على التراخي . والله أعلم .

(فرع) لو لم يجد ماء ووجد ثلجاً أو برداً لا يقدر على اذابته ، فان كان جنباً أو حائضاً فوجوده كعدمه فيتيمم ويصلي ولا إعادة عليه — على المذهب — وبه قطع الجمهور . وحكى الدارمي وجهاً أن الإعادة تجب ، ذكره في أول باب المياه وقد ذكرته أنا هناك . وان كان محدثاً ففى وجوب استعماله في الرأس طريقان في التهذيب وغيره ، قالوا : أصحهما لا يلزمه قولاً واحداً لأن الترتيب واجب فلا يمكن استعماله في الرأس قبل التيمم عن الوجه واليدين ، ولا يمكن التيمم مع وجود ما يحكم بوجوب استعماله .

والطريق الثاني : أنه على القولين وبه قطع الجرجاني في المعاينة . قال الجرجاني والروياني والرافعي وآخرون : فإذا قلنا يجب استعماله تيمم على الوجه واليدين تيمماً واحداً ، ثم مسح به الرأس ثم تيمم على الرجلين للترتيب ، ولا يؤثر هذا الماء في صحة التيمم للوجه واليدين لأنه لا يجب استعماله فيها ، فوجوده بالنسبة إليهما كالعدم ، وهذا الطريق أقوى في الدليل لأنه واحد ، والمحذور الذي قاله الأول يزول بما ذكرناه .

(فرع) اذا لم يجد ماء ووجد ما يشترى به بعض ما يكفيه ففى وجوب شراؤه القولان في وجوب استعماله اذا كان معه .

(فرع) اذا لم يجد شيئاً من الماء ووجد تراباً لا يكفيه للوجه واليدين ، بل لأحدهما فطريقان (أحدهما) ^(١) للبغي والشاشي وغيرهما ،

(١) كذا في ش و ق و لعله : فطريقان أحدهما قال البغوي والشاشي وغيرهما هو أصحهما أو يحذف (أحدهما) لأنها زائدة (ط) .

أصحهما القطع بوجوب استعماله ، وبه قطع القاضي حسين ، وكما لو وجد بعض ما يستر العورة أو أحسن بعض الفاتحة . (والثاني) : على القولين واختاره الشاشي في المعتمد ، وضعف الطريق الأول ، وقال : لو قيل لا يجب استعماله قولاً واحداً لكان أولى ، ووجهه بما ليس بتوجيه فالصواب القطع بوجوب استعماله .

(فرع) لو كان عليه نجاسات فوجد ما يفصل بعضها دون بعض فالذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور : القطع بوجوب غسل ما أمكن كبعض الفاتحة والسترة ، وحكى القاضي حسين في تعليقه وجهاً أنه لا يجب لأنه لا يسقط فرض الصلاة بخلافهما .

(فرع) قال أصحابنا : لو تيمم لعدم الماء ثم رأى ماء — فإن احتمل عنده أنه يكفي لطهارته — بطل تيممه ، وإن علم بمجرد رؤيته أنه لا يكفي فهو على القولين في وجوب استعماله ابتداءً إن أوجبناه بطل تيممه والا فلا .

(فرع) لو منع المتطهر من الوضوء إلا منكوساً فهل له التيمم ؟ أم يلزمه غسل الوجه لتمكّنه منه ؟ فيه القولان فيمن وجد بعض ما يكفي ، حكاه صاحب البحر عن والده قال : « ولا تلزمه إعادة الصلاة إذا امتثل المأمور به على القولين » .

(قلت) : في وجوب إعادة احتمال ، إلا أن الأظهر أنها لا تجب كما ذكره لأنه في معنى من غصب مأوّه ، ولا إعادة عليه قطعاً .

(فرع) قال صاحبها الحاوي والبحر : لو مات رجل معه ماء لنفسه لا يكفي لغسل جميع بدنه ، فإن قلنا : يجب استعمال الناقص وجب على رفيقه غسله به وتيممه للباقي . وإن قلنا : لا يجب اقتصر به على التيمم قالوا : فعلى هذا لو غسله به ضمن قيمته لورثته ، لأنه أتلفه من غير حاجة ، وفيما قاله نظر لأن أصحابنا اتفقوا على استحباب استعمال الناقص فينبغي أن لا يضمن ، ويمكن أن يقال استحبابه يتوقف على رضا المالك ولم يوجد .

(فرع) لو كان محدثاً أو جنباً أو حائضاً وعلى بدنه نجاسة ومعه

ماء لا يكفي الا لأحدهما تعين عليه غسل النجاسة به ، لأنه لا بدل لها بخلاف الحدث ، وهذا متفق عليه عند أصحابنا ، وحكاه العبدري عن أبي حنيفة ومحمد وأحمد وداود . ورواية عن أبي يوسف ، وبه قال ابن المنذر . وقال حماد بن أبي سليمان وأبو يوسف في الرواية الأخرى عنه : يتوضأ ولا يغسل النجاسة ، وهو الظاهر من مذهب مالك . ودليلا ما سبق .

قال أصحابنا : وينبغي أن يستعمل هذا الماء أولا في ازالة النجاسة ثم يتيمم للحدث ، فان خالف فتيمم ثم غسلها ففي صحة تيممه وجهان سبقا في باب الاستطابة وفي هذا الباب (أحدهما) : لا يصح لأن التيمم يراد لاياحة الصلاة وهذا لا يبيحها لبقاء النجاسة عليه (وأصحهما) يصح ، كما أن الجريح يجوز أن يتيمم ثم يغسل الصحيح ، وان كان تيممه لا تباح الصلاة عقبة ، هكذا أطلق الأصحاب المسألة . وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه : هذا الذي ذكرناه من وجوب استعمال الماء في ازالة النجاسة دون الحدث هو فيما اذا كان مسافرا ، فان كان حاضرا فغسل النجاسة به أولى ، يعني ولا يجب ، لأنه لا بد من اعادة الصلاة ، سواء غسل النجاسة أو توضأ .

(فرع) قال أصحابنا : لو كان محرما وعلى بدنه طيب وهو محدث ومعه ما يكفي أحدهما فقط وجب غسل الطيب وتيمم للحدث ان لم يمكن الوضوء به ، وجمعه لغسل الطيب ؛ فان أمكن وجب فعله ، ولو كان عليه نجاسة وطيب غسل النجاسة ، وقد ذكر المصنف هاتين المسألتين في الحج .

(فرع) لو عدم ماء الطهارة وسائر العورة ووجدتهما يباعان ومعه ثمن أحدهما وجب شري السترة لأنه لا بدل لها ، ولأن النفع بها يدوم ، ولأنها تجب للصلاة والصيانة عن العيون ، والماء يخالقها في كل هذا .

(فرع) قال أصحابنا المراقبون : اذا أجنب فلم يجد الماء فتيمم وصلى فريضة ثم أحدث ووجد ما يكفيه لأعضاء وضوئه فقط — فان قلنا : يجب استعماله للجنبانة — بطل تيممه ولزمه استعماله ، وان قلنا : لا يجب فقال ابن سريج رحمه الله : ان توضأ به ارتفع حدثه وجاز أن يصلى به النقل

دون الفرض ، لأن التيمم الذي ناب عن غسل الجنابة أباح فريضة وما شاء من النوافل ، فلما أحدث حرمت النوافل ، فإذا توضأ ارتفع تحريم النوافل ولا يستبيح الفرض ، لأن هذا الوضوء لم ينب عن الجنابة ، فإن لم يتوضأ به وتيمم للفريضة جاز واستباح الفريضة والنافلة جميعا ، فإن تيمم للنافلة وحدها فوجهان :

(أحدهما) : يستبيحها كما يستبيحها إذا نوى الفريضة تبعاً ، (وأصحهما) لا يستبيحها وهو قول القاضي أبي الطيب لأنه يقدر على الوضوء لها فلا يستبيحها بالتيمم ، بخلاف التيمم للفريضة فإنه ينوب عن غسل الجنابة . قالوا : وهذه المسألة مما يستحسن به ، فيقال : وضوء يستباح به النافلة دون الفريضة ولا نظير لها . ويقال : وضوء يصح بنية استباحة النفل ؛ ولا يصح بنية استباحة الفرض ، ويقال محدث ممنوع من الصلاة لحدته فإن تيمم للفرض استباحه واستباح النفل ، وإن تيمم للنفل لم يصح له ولا لغيره . وهذا السؤال الثالث يجيء على الوجه الثاني وهذا كله تفرع على قولنا : لا يجب استعمال الناقص ، هكذا ذكر هذه المسألة العراقيون والمتولي .

وحكى امام الحرمين هذا عن العراقيين ثم قال : وهذا فيه نظر ؛ قال : والوجه أن يقال : الوضوء مع الجنابة لا أثر له ، ولا يتضمن رفع الحدث ووجوده بمثابة ما إذا طرأ الحدث ثم وجد ماء قليلا فيخرج على وجوب استعماله ، وسواء قلنا : يجب أو لا يجب فلا بد من التيمم للنافلة ، قال : وفي المسألة احتمال على الجملة . هذا كلام الامام والمشهور ما سبق .

أما إذا اغتسل الجنب وبقي عضو من بدنه لم يجد له ماء فتيمم له ثم أحدث فتيمم ثانياً ، ثم وجد ماء يكفى ذلك العضو دون وضوئه ، فقد قال القاضي حسين والمتولي والبغوي والرويانى : ان قلنا فيمن وجد بعض ما يكفيه : لا يلزمه استعماله وجب استعمال هذا الماء في ذلك العضو ، ولا يبطل تيممه ، لأن التيمم الثاني وقع عن الحدث ولم يقدر بعده على ما يزيل الحدث .

وان قلنا : يجب استعماله فقد تعارض فرضان أحدهما : الباقي من الجنابة ،

والثاني : المقدور عليه من أعضاء للوضوء ، وليس أحدهما أولى من الآخر .
هذا كلام هؤلاء ونقله امام الحرمين عن ابن سريج قال : ونقله الصيدلاني
عنه ولم يعترض عليه .

قال الامام : وفرقه بين قولنا : يجب استعماله أو لا يجب غير صحيح ،
وكذا أنكره الغزالي في البسيط ، والشاشي . قال الشاشي : هذا بناء فاسد
وتفريع باطل ، بل يلزمه استعماله في العضو الباقي من الجنابة - قولا
واحدا - ولا يبطل تيممه على القولين ، لأن الماء تعين استعماله عن الجنابة
والتيمم وقع عن الحدث ، فلم يؤثر فيه ما لا يجب استعماله فيه . وهذا الذي
قاله الشاشي هو الأظهر ، وقد قطع صاحب الحاوي في باب صفة الغسل بأنه
إذا أجنب فوجد ما يكفيه الا موضعا يسيرا فاغتسل وبقي ذلك الموضع فتييم
وصلى ثم وجد ما يكفيه لبدنه للباقي من الجنابة لزمه استعماله في هذا الباقي
من الجنابة ، ولا يستعمله في أعضاء الوضوء ، فإذا استعمله في الباقي تيمم
وصلى فرضا ونظرا . قال : وإن تيمم قبل استعماله جاز لأن التيمم للحدث
الطارئ ، واستعمال الماء للجنابة فجاز تقديم أحدهما على الآخر . قال : فلو
أراق هذا الماء بعد التيمم لم يكن له أن يصلى بهذا التيمم ، بل يجدد تيمما
بعد الاراقة لأن تيممه لم يقع عن العضو الباقي من الجنابة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان اجتمع ميت وجنب او ميت وحائض انقطع دمها ، وهناك ماء يكفي
احدهما - فان كان لاحدهما - كان صاحبه احق به لأنه محتاج اليه لنفسه ،
فلا يجوز له بذله لغيره ، فان بذله للآخر وتيمم لم يصح تيممه وان كان الماء
لهما كانا فيه سواء . وان كان [الماء] مباحا او لغيرهما واراد ان يوجد به على
احدهما فاليت أولى لأنه خاتمة طهارته ، والجنب والحائض يرجعان الى الماء
فيفتسلان . وان اجتمع ميت وحى على بدنه نجاسة والماء يكفي احدهما ، ففيه
وجهان (احدهما) صاحب النجاسة أولى ، لأنه ليس لطهارته بدل ولطهارة
الميت بدل ، وهو التيمم [فكان (١) صاحب النجاسة احق بالماء] (والثاني)
الميت أولى وهو ظاهر المذهب لأنه خاتمة طهارته . وان اجتمع حائض وجنب
والماء يكفي احدهما ، ففيه وجهان . قال ابو اسحق [رحمه الله :] الجنب
أولى لأن غسله منصوص عليه في القرآن ومن أصحابنا من قال : الحائض أولى

(١) ما بين المعقوفين من التوكلية والركبى (ط) .

لأنها تستبيح بالفسل ما يستبيح الجنب وزيادة وهو الوطء [فكانت أولى]
وان اجتمع جنب ومحدث - وهناك ماء يكفى المحدث ولا يكفى الجنب -
فالمحدث أولى لأن حدثه يرتفع به ولا يرتفع به حدث الجنب ، وان كان
[الماء] يكفى الجنب ولا يفضل عنه شيء ، ويكفى المحدث ويفضل عنه ما يفضل
به الجنب بعض بدنه ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) الجنب أولى لأنه يستعمل
جميع الماء بالإجماع ، وإذا دفعناه الى المحدث بقى ماء مختلف في وجوب
استعماله في الجنابة (والثاني) المحدث أولى لأن فيه تشريكا بينهم [في الماء] .
(والثالث) انهما سواء ، فيدفع [الماء] الى من شاء منهما ، لأنه يرفع حدث
كل واحد منهما ويستعمله كل واحد منهما بالإجماع) .

(الشرح) في الفصل مسائل :

(احداها) اذا اجتمع ميت ، وجنب ، وحائض ، ومحدث ، ومن على
بدنه نجاسة ، وهناك ما يكفى أحدهم - فان كان لأحدهم - فهو أحق به ،
ولا يجوز له أن يبذله لطهارة غيره . قال امام الحرمين وغيره : لأن الاشارة
انما يشرع في حظوظ النفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات ، قال
أصحابنا : ويستوون كلهم في تخريم البذل ، لما ذكرناه . هذا هو المذهب
الصحيح وبه قطع الجمهور . وحكى الدرামী وابن الصباغ وغيرهما عن
أبي سحاق المروزي أنه قال : من أصحابنا من قال : فيه قول آخر أنه ان كان
الماء للجنب أو الحائض أو المحدث لزمه أن يقدم الميت به على نفسه ويأخذ
ثمنه من مال الميت . قال ابن الصباغ : وهذا لا يعرف للشافعي ، والصواب
الأول وعليه التفريع ، فلو خالف صاحب الماء وبذله لغيره - قال المحاملي
في المجموع والصيدلاني : لا تصح هبته ، ولا يزول ملكه فيه ، كأنه محجور
عليه فيه ، وذكر جماعات في صحة هبته وجهين ، وسنشرحهما مع ما يتعلق
بهما في مسألة من أراق الماء سفها ، حيث ذكرها المصنف بعد هذا ان شاء
الله تعالى .

قال أصحابنا : فاذا صلى بالتيمم - فان كان الماء باقيا في يد الموهوب له -
لم يصح تيمم البازل ، وعليه اعاة الصلاة . وان كان الماء قد تلف ففي وجوب
الاعادة الوجهان فيمن أراق الماء بعد دخول الوقت سفها أصحابنا : لا تجب
وسنشرحهما في موضعهما ان شاء الله تعالى مع فروعهما ، فهذا الذي ذكرته

من التفصيل هو الذى قاله الأصحاب فى الطريقتين ولم يوضح المصنف المسألة بتفصيلها ، بل أطلق وجوب الاعادة ، وكلامه محمول على ما اذا نيمم والماء باق فى يد الموهوب ، وقد أنكر بعضهم عليه اطلاقه ولا يصح انكاره لأن مراده ما ذكرته ، هذا كله فىمن وهب بعد دخول الوقت ، أما من وهب قبل الوقت فلا تحرم هبته وتصح صلاته بالتيمم ولا اعادة كما لو أراقه قبل الوقت . واذا أوجبنا الاعادة مع بقاء الماء أو مع عدمه على أحد الوجهين ففى قدر ما تجب اعادته ثلاثة أوجه ، ستأتى هناك ان شاء الله تعالى ، ومعنى قول الأصحاب فى هذا : صاحب الماء أحق به أى لاحق لغيره فيه .

قال الأزهرى : أحق فى كلام العرب له معنيان . (أحدهما) : استيعاب الحق كله كقولك فلان أحق بماله أى لا حق لأحد فيه غيره (والثانى) : على ترجيح الحق وان كان للآخر فيه نصيب ، كقولك : فلان أحسن وجها من فلان ، لا تريد تقي الحسن عن الآخر ، بل تريد الترجيح ، قال : وهذا معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الأيم أحق بنفسها من وليها » أى لا يفتات عليها فيزوجها بغير اذنها ، ولم ينف حق الولي فانه هو الذى يعقد عليها وينظر لها والله أعلم .

(المسألة الثانية) اذا كان الماء لهم فهم فيه سواء ، ولا يجوز لأحدهم أن يبذل نصيبه لطهارة غيره ان كان نصيب البادل يكفيه ، وان كان لا يكفيه وقلنا : يجب استعماله لم يجز بذله والا فيجوز .

(الثالثة) اذا كان الماء لأجنبى فأراد أن يجود به على أحوجهم أو أوصى بماء لأحوج الناس فى الموضع القلانى أو وكل من يصرفه الى أحوجهم فأيهم أحق ؟ فيه التفصيل الذى ذكره المصنف وسنشرحه ان شاء الله تعالى ، هكذا صورها امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما ، وصورها المصنف وجمهور الأصحاب فى الطريقتين فيما اذا وصل هؤلاء المحتاجون الى ماء مباح وذكروا فيها التفاصيل المذكورة ، وأنكر امام الحرمين هذا عليهم وقال : هذا عندى غلط ظاهر فان الماء المباح اذا ازدحم عليه قوم وجب أن يستوا فى تملكه ، ولا يتوقف الملك على الحاجة ، بل يجب القطع باستوائهم ويقسم الماء بينهم

بالسوية ، ولا ينظر الى أحداثهم وأحوالهم قال : ولا خفاء بما نهىنا عليه من هذا الزلل .

قال الرافعى : (لا منافاة بين كلام امام الحرمين وكلام الأصحاب لأنهم أرادوا التقديم على سبيل الاستحباب وكأنهم يقولون : مجرد الوصول الى الماء المباح لا يقتضى الملك وانما يثبت الملك بالاستيلاء والاحراز فيستحب لغير الأجوج ترك الاستيلاء والاحراز ايثارا للأجوج ، والأصحاب يسلّمون أنهم لو لم يفعلوا ذلك ، واستولوا عليه وازدحموا كان الأمر كما ذكره امام الحرمين ؛ لكن يمكن أن ينافى فيما ذكره من الاستحباب ويقول : هو متمكن من الطهارة بالماء فلا يجوز العدول الى التيمم ، كما لو ملك الماء) هذا كلام الرافعى ، فاذا ثبت دفعه الى الأجوج ففيه صور :

(احداها) اذا حضرت مع جنب أو حائض أو محدث فهو أحق منهم لعلتين (احداهما) التى ذكرها الشافعى والمصنف والأصحاب أنه خاتمة أمره فخص بأكمل الطهارتين والأحياء سجدون الماء (والثانية) : أن القصد من غسل الميت تنظيفه ولا يحصل بالتراب ، والقصد من طهارة الأحياء استباحة الصلاة وذلك يحصل بالتيمم ، وقال أبو يوسف : الحى أحق من الميت ، وهو رواية عن مالك وأحمد قال أصحابنا : ولا يفتقر استحقاق الميت وتخصيصه الى قبول وارث ونحوه ، كما لو تطوع انسان بتكفين ميت فانه لا يفتقر الى قبول وحكى الدارمى والرافعى وجها فى اشتراط قبول هبة الماء للميت وليس بشئ .

(الثانية) اذا حضرت ميت ومن عليه نجاسة — فان كان على الميت نجاسة — فهو أحق بلا خلاف والا فوجهان مشهوران ، الصحيح منهما عند الأصحاب أن الميت أحق . قال أصحابنا : هما مبيتان على العلتين فى الميت ان قلنا بالأولى فهو أحق ، وان قلنا بالثانية فالنجس أحق ، لأنه لا يسقط فرضه بالتيمم وتحصل طهارة الميت بالتيمم ولو حضر ميتان ، والماء يكفى أحدهما — فان كان الماء موجودا قبل موتها — فالأول أحق ، وان وجد بعد موتها أو ماتا معا فأفضلهما أحق به ، فان استويا أقرع بينهما ، نقله الرافعى .

(الثالثة) لو حضر من عليه نجاسة مع جنب وحائض ومحدث فهو أحق
منهم بلا خلاف لأنه لا يدل لطهارته .

(الرابعة) حضر جنب وحائض فثلاثة أوجه مشهورة (أصحها) عند
الأصحاب : الحائض أحق لفاظ حدثها ، وقول القائل الآخر ان غسل الجنب
منصوص عليه في القرآن لا حجة فيه ، فان غسلها ثابت بالأحاديث الصحيحة
والاجماع . (والوجه الثاني) : الجنب أحق ، لأن الصحابة رضی الله عنهم
اختلفوا في صحة تيمم الجنب دون الحائض فقدم لتصح طهارتهما بالاجماع ،
هكذا احتج له القاضي حسين والصيدلاني ، قال امام الحرمين : هذا ضعيف
جدا ، ولم يصح عن الصحابة في تيمم الحائض شيء . (والثالث) : يستويان
حكاك الدارمي عن ابن القطان ؛ فعلى هذا قال الأكثرون يقرع بينهما ، ومن
صرح بهذا للقال والقاضي حسين والمتولي والبعوي والرويانى وآخرون ،
وقال امام الحرمين وغيره : فيه تفصيل اختصره الرافعي فقال : ان طلب أحدهما
القرعة والآخر القسمة فالقرعة أولى في أصح الوجهين والقسمة في الثاني .
هذا ان أوجبنا استعمال الماء الناقص عن الكفاية والا تعينت القرعة ، وان
اتفقا على القسمة جاز ان أوجبنا استعمال الناقص والا فلا ؛ لأنه تضييع .

(الخامسة) حضر جنب ومحدث ، فان كان الماء يكفي الوضوء دون
الفصل ، فالمحدث أحق ان لم نوجب استعمال الناقص ، وان أوجبناه فثلاثة
أوجه ، (أصحها) المحدث أحق لأنه يرتفع به حدثه بكماله . (والثاني) :
الجنب أحق لفاظ حدثه . (والثالث) : يستويان ويجيء فيه ما سبق من
الاقراع والقسمة ، وقول المصنف : « فيدفع الى من شاء منهما » المراد به
اذا كان صاحب الماء يجود به على المحتاج ، وأما الوكيل والوصى والحاكم في
المباح فيقرعون بينهما على الأصح ، ويقسمون على الوجه الآخر ولا تخيير ،
وان لم يكن الماء كافيا لواحد منهما فالجنب أولى ان أوجبنا استعمال
الناقص ، والا فكل معدوم ، وان كان كافيا لكل واحد منهما فظر ان فضل
عن الوضوء منه شيء ولم يفضل عن الفصل فالجنب أولى . ان لم نوجب
استعمال الناقص — لأنه اذا استعمله المحدث يضيع الباقي وان أوجبنا

استعمال الناقص ففيه الأوجه الثلاثة المذكورة في الكتاب ، أصحها الجنب
أحق . والثاني : المحدث . والثالث : هما سواء .

وان لم يفضل من واحد منهما شيء ، أو فضل عن كل واحد منهما شيء
فالجنب أحق ، وفي الحاوي - وجه - أنه إذا كان لا يفضل عن واحد منهما
شيء فهما سواء ، والصحيح الأول ، وإن كان يكفي الغسل ولا يكفي الوضوء
أن تصور ذلك فالجنب أحق . قال الرافعي : (ويتصور ذلك بأن يكون
المغتسل نضو الخلق فاقد الأعضاء ، والمتوضئ ضخم الأعضاء) وإذا استعمل
الماء - في هذه المسائل - غير من قلنا : أنه أحق فقد آساء وطهارته صحيحة
والله أعلم .

(فرع) قال الشافعي في مختصر المزني رحمهما الله : لو كان مع
الميت ماء ، فخافت رفقته العطش شربوه ويموه وأدوا ثمنه في ميراثه ، وانفق
أصحابنا على أنه يحل لهم شربه وعليهم ضمانه بقيمته يوم الشرب كما قلنا
في غيره من المتلفات . قال القاضي أبو الطيب وغيره : وسمى الشافعي القيمة
هنا ثمنا مجازا ، والا فحقيقة الثمن ما كان في عقد ، ولكن قد سمت العرب
القيمة ثمنا .

قلت : قد قال أهل اللغة مثل هذا ، فقال الأزهري في تهذيب اللغة : قال
الليث : ثمن كل شيء قيمته ، وقال الهروي في الغريين : الثمن قيمة الشيء .

قال أصحابنا : وإنما أوجبنا القيمة ولم نوجب المثل ، وإن كان الماء مثليا
لأن المسألة مفروضة فيما إذا كانوا في برية ، للماء فيها قيمة ، ثم رجعوا إلى
بلدهم ، ولا قيمة للماء فيه ، وأراد الوارث تغريمهم في البلد ، فلو ردوا الماء
لكان إسقاطا للضمان . هذا هو المذهب الصحيح المقطوع به في طرق
الأصحاب ، وحكى صاحب البحر والرافعي وجها ، أن مراد الشافعي بالثمن
المثل ، وأنه يرد مثل الماء لاقيمته وهذا شاذ والصواب الأول .

وأما إذا غرموا في موضع الشرب فانهم يغرمون مثل الماء ، بلا خلاف ، قال
صاحبنا العدة والبحر : وكذا لو غرموا في موضع آخر للماء فيه قيمة فلهم

أداء مثل الماء ، وإن كان أقل من قيمته يوم الاتلاف كمن أتلف حنطة غرم مثلها ، وإن كانت قيمتها يوم الغرم أقل • ولو غرموا القيمة ثم اجتمعوا هم والوارث في موضع للماء فيه قيمة فهل له رد القيمة والمطالبة بمثل الماء ؟ وجهان ، كالوجهين فيمن أتلف مثليا فتعذر المثل فغرم القيمة ثم وجد المثل هل للمالك أن يرد القيمة ويطلب بالمثل ؟ هكذا قاله القاضي حسين والفوراني وصاحب العدة وآخرون وسنوضح المسألة في كتاب الغصب ^(١) إن شاء الله تعالى •

هذا كله إذا احتاج الأحياء الى ماء الميت للتعطش ، فأما إذا لم يحتاجوا اليه للتعطش بل للطهارة ، فانهم يفسلون منه بقدر حاجته ، وما بقى حفظوه للورثة ، ويحرم عليهم الوضوء به بل يتيممون ، فإن توضأوا به أثموا وضمنوه على ما سبق والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن لم يجد ماء ولا ترابا صلى على حسب حاله [وأعاد (٢) الصلاة] ، لأن الطهارة شرط من شروط الصلاة فالعجز عنها لا يبيح ترك الصلاة كستر العورة وإزالة النجاسة واستقبال القبلة والقيام والقراءة) •

(فسر) قوله : (على حسب حاله) هو - بفتح السين - أى قدر حاله ولو حذف لفظة حسب صح الكلام أيضا ، وقوله (شرط من شروط الصلاة) احتراز من العقل فانه شرط ، ولكن من شروط التكليف ، وقوله (والقيام والقراءة) مما ينكر عليه لأنه جعلهما من الشروط ، ومعلوم عنده وعند غيره أنهما ليسا من الشرط بل من الفرائض والأركان ، وكان ينبغي أن يحذفهما فقد حصل الغرض بما قبلهما أو يقول لأن الطهارة لازم من لوازم الصلاة ليتناول كل المذكورات وكأنه أراد بالشرط ما لا تصح الصلاة الا بوجوده لا حقيقته •

(وأما حكم المسألة) فإذا لم يجد المكلف ماء ولا ترابا بأن حبس في موضع

(١) وضخناه نحن بقدر ما استطنا وله الحمد والمنة على نعمة الجمال (ط) •

(٢) ما بين المقولين من المتوكلية (ط) •

نجس أو كان في أرض ذات وحل ولم يجد ماء يخففه به أو ما أشبه ذلك ففيه أربعة أقوال حكاه أصحابنا الخراسانيون :

(أحدها) يجب عليه أن يصلي في الحال على حسب حاله ، ويجب عليه الإعادة إذا وجد ماء أو ترابا في موضع يسقط الفرض فيه بالتيمم . وهذا القول هو الصحيح الذي قطع به كثيرون من الأصحاب أو أكثرهم وصححه الباقر ، وهو المنصوص في الكتب الجديدة (والثاني) لا تجب الصلاة بل تستحب ويجب القضاء ، سواء صلى أم لم يصل حكوه عن القديم ، وحكاه الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين (والثالث) يحرم عليه الصلاة ويجب القضاء ، حكاه امام الحرمين وجماعة من الخراسانيين عن القديم (والرابع) تجب الصلاة في الحال على حسب حاله ولا تجب الإعادة ، حكوه عن القديم أيضا ، وستأتي أدلة هذه الأقوال في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى .

قال امام الحرمين : وإذا قلنا تجب الصلاة في الوقت ويجب القضاء فالمذهب الظاهر أن ما يأتي به في الوقت صلاة ولكن يجب تدارك النقص ، ولا يمكن الا بفعل صلاة كاملة . قال : ومن أصحابنا من قال : الذي يأتي به تشبه كالامساك في رمضان لمن أفطر عمدا . قال الامام : وهذا بعيد جدا .

قال أصحابنا : فإذا قلنا بالمذهب وهو وجوب الصلاة في الحال ووجوب القضاء صلى الفرض وحده ولا يجوز النفل ولا مس المصحف وحمله ، فإن كان جنبا لم يجز له المكث في المسجد ولا قراءة القرآن في غير الصلاة ، وإن كانت امرأة انقطع حيضها لم يجز وطؤها لأن هذه الأشياء إنما تباح بالطهارة ولم تأت بها وإنما صلى الفريضة للضرورة محافظة على حرمتها .

وحكى الجرجاني في المعاية وصاحب البيان وجها أنه يباح وطؤها وليس بشيء وإذا صلى الفرض وكان جنبا ، أو منقطعة الحيض ، لم يقرأ في الصلاة ما زاد على الفاتحة بخلاف ، وفي الفاتحة وجها سبق بيانها وشرحها في آخر باب ما يوجب الغسل ، أصحهما : تجب . والثاني : تحرم ، بل يأتي بالاذكار التي يأتي بها من لا يحسن الفاتحة ، قال أصحابنا : وإذا شرع في

الصلاة على حسب حاله فرأى الماء أو التراب في أثناءها بطلت صلاته هذا هو الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور .

وحكى القاضى حسين وجها أنها لا تبطل كالوجه المحكى في طريقة خراسان أن المتيمم في الحض إذا رأى الماء في أثناء الصلاة لا تبطل ، وهذا الوجه ليس بشيء . قال أصحابنا : ولو أحدث في هذه الصلاة أو تسكلم بطلت بلا خلاف .

(فرع) قال أبو العباس الجرجاني في المعاية : ليس أحد يصح إحرامه بصلاة الفرض ولا يصح بالنفل إلا من عدم الماء والتراب أو السترة الطاهرة ، أو كان على بدنه نجاسة لا يقدر على إزالتها والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : إذا عدم الماء والتراب فضلى على حسب حاله وأوجبنا الإعادة أعاد إذا وجد الماء أو وجد التراب في موضع يسقط الفرض فيه بالتيمم . أما إذا قدر على التيمم في حالة لا يسقط الفرض فيها بالتيمم كالحضر فانه لا يعيدها بالتيمم لأنه لا فائدة في الإعادة حينئذ ، وكيف يصلى محدثا صلاة لا تنفعه من غير ضرورة ولا حرمة وقت ؟ وإنما جازت صلاة الوقت في هذا الحال ، لحرمة الوقت ، وقد زال .

قال الروياني : قال والدى : إذا كان عليه صلاة فائتة بغير عذر وقلنا : يجب قضاؤها على الفور فعدم الماء والتراب ، فعندى أنه لا يلزمه القضاء في هذه الحالة لأننا لو ألزمناه ذلك احتاج الى الإعادة ثانيا وثالثا ، ومالا يتناهى بخلاف المؤداة فانه يجب فعلها لحرمة الوقت ، ولا يؤدي الى التسلسل . قال : وهل له أن يقضى في هذه الحالة ؟ فيه وجهان ، يعنى يقضى في الحال ثم يقضى إذا وجد الطهور .

(قلت) والصواب منهما أنه لا يجوز لما ذكرناه ، والله أعلم .

(فرع) إذا ربط على خشبة أو شد وثاقه أو منع الأسير أو غيره من الصلاة وجب عليهم أن يصلوا على حسب حالهم بالإيمان ، ويكون إيمانهم

بالسجود أخفض من الركوع ويجب الاعادة . أما وجوب الصلاة فلحرمة الوقت ، وأما الاعادة فلأنه عذر نادر غير متصل . هذا هو المذهب الصحيح المشهور .

وحكى القاضي أبو الطيب وصاحب الحاوى وجماعة من العراقيين والخراسانيين فيهم قولاً قديماً : أنه لا اعادة عليهم كالمرضى ، والفرق على المذهب أن المريض يعم . وقال الصيدلانى فى هذا وفى الفريق يتعلق بعود ويصلى بالايماء : ان استقبل القبلة فلا اعادة ، كالمرضى يصلى بالايما ، والا وجبت الاعادة . وقال البغوى فى الفريق : يصلى بالايماء لا يعيد ما يصلى الى القبلة ويعيد غيره فى أصح القولين . وأما المريض اذا لم يجد من يخوله الى القبلة فيجب أن يصلى على حسب حاله وتجب الاعادة على الصحيح المشهور لندوره . قال الرويانى : ومن أصحابنا من قال : فى الاعادة قولان ، وهذا شاذ والله أعلم .

(فرع) اذا أوجبت الاعادة فى هذه المسائل السابقة ومسألة من لم يجد ماء ولا تراباً ، ومسألة من صلى بنجاسة لا يقدر على ازالتها فأعاد ففى الفرض من صلاته أربعة أقوال حكاه الشيخ أبو حامد والأصحاب فى الطريقتين . وذكر صاحب الحاوى أن المزنى وأبا على ابن أبى هريرة نقلها ، وقد ذكرها المصنف فى مسألة النجاسة فى باب طهارة البدن . قال امام الحرمين وغيره : كل صلاة صلاحها فى الوقت عالماً باختلالها مع بذل الامكان ثم أمرناه بالقضاء فقضاها ، ففى الواجب من الصلاتين أربعة أقوال أصحابها عند الأصحاب أنها الثانية ، وهو نصه فى الأم . والثانى : الأولى . والثالث : احداهما لا بينهما . والرابع : كلاهما واجب ، وهو نصه فى الاملاء ، واختاره القفال والفورانى وابن الصباغ ، وهو قوى لأنه مكلف بهما ، ويظهر فائدة الخلاف فى مسائل :

منها اذا أراد أن يصلى الثانية بتيمم الأولى ، وسيأتى تفصيله قريباً ان شاء الله تعالى ، وسيأتى فى بيان هذه الأقوال وما يشبهها من الصلوات المفعولات على نوع خلل زيادات فى آخر الباب فى فرع مستقل بذلك ان شاء الله تعالى .

(فسر) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد ماء ولا ترابا ، قد قدمنا أن في مذهبنا أربعة أقوال ، وقال بكل واحد منها طائفة من العلماء ، فحكى ابن المنذر عن الأوزاعي وسفيان الثوري وأصحاب الرأي أنه لا يصلى في الحال ، بل يصبر حتى يجد الماء أو التراب ، وهو قول أبي يوسف ورواية عن أبي ثور ، والرواية الأخرى عنه أنه لا يصلى ولا يعيد ، وحكاها أصحابنا عن داود ، وعن مالك رواية أنه يصلى ويعيد ، ورواية أنه يصلى ولا يعيد ، ورواية لا يصلى ، وفي الاعادة عندهم خلاف .

وقال أحمد : يصلى : وفي الاعادة روايتان . وقال المزني : يصلى ولا يعيد ، وكذا عنده كل صلاة صلاحها على حسب حاله لا تجب اعادتها ، صرح بذلك في مختصره ونقله عنه الأصحاب ، واحتج من منع الصلاة في الحال بقول الله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأتمم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً) ^(١) وبحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » رواه مسلم . وبحديث على رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مفتاح الصلاة الطهور » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ، وبالقياص على الحائض قبل انقطاع حيضها .

واحتج من لم يوجبها في الحال ولم يوجب القضاء بأنه عاجز عن الطهارة كالحائض ، واحتج لمن قال : يصلى ولا يعيد بحديث عائشة رضى الله عنها « أنها استعارت قلادة من أسماء فهلكت ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من أصحابه في طلبها فأدركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء ، فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك اليه فنزلت آية التيمم » رواه البخاري ومسلم . ووجه الدلالة أنهم صلوا بغير طهارة ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم باعادة ، قالوا : ولأن ايجاب الاعادة يؤدى الى ايجاب ظهريين عن يوم ، وقياسا على المستحاضة والعريان والمصلى بالايماء لشدة الخوف أو للمرض .

(١) من الآية ٤٣ من سورة النساء .

واحتج أصحابنا لوجوب الصلاة في الحال بحديث عائشة المذكور ،
فان هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم صلوا على حسب حالهم حين عدموا المطهر
معتقدين وجوب ذلك ، وأخبروا به النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم
ولا قال : ليست الصلاة واجبة في هذا الحال ، ولو كانت غير واجبة ليين ذلك
لهم ، كما قال لعمار رضى الله عنه : « انما كان يكفيك كذا وكذا » وبحديث
أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما نهيتكم
عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم » رواه البخارى ومسلم ،
وهو مأمور بالصلاة بشروطها ، فاذا عجز عن بعضها أتى بالباقي ، كما لو عجز
عن ستر العورة أو القبلة أو ركن كالقيام .

• واحتجوا لوجوب الاعادة بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله
صلاة بغير طهور » ولأنه عذر نادر غير متصل فلم تسقط الاعادة ، كمن
صلى محدثا ناسيا أو جاهلا حدثه ، وكمن صلى الى القبلة فخول انسان وجهه
عنها مكرها أو منعه من اتمام الركوع فانه يلزمه الاعادة بالاتفاق ، كذا نقل
الاتفاق فيه الشيخ أبو محمد الجويني ، قال : وهذا مما وافق عليه المزني .

وأما الجواب عن احتجاج الأولين بالآية فمن وجهين :

(أحدهما) أن المراد لا تقربوا موضع الصلاة وهو المسجد .

(والثاني) أنها محمولة على واجد المطهر ، وهذا الثاني هو الجواب عن
الحديث أيضا ؛ كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم
الكتاب » معناه اذا قدر عليها ، وهذا هو الجواب أيضا عن الحديث الآخر .
(والجواب) عن قياسهم على الحائض أن الحائض مكلفة بترك الصلاة
لا طريق لها الى فعلها ولو وجدت الطهور ، وهذا بخلافها .

(والجواب) عن حديث عائشة أن تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز
والقضاء على التراخي . (والجواب) عن قولهم يؤدي الى ايجاب طهرين أنه
لا امتناع في ذلك اذا اقتضاه الدليل ، كما اذا اشتبه عليه وقت الصلاة أو
الصوم فصلى وصام بالاجتهاد ثم تحقق أنه فعله قبل الوقت وأدرك الوقت ،

فانه يلزمه الاعداء ، فقد أوجبنا عليه ظهري . (والجواب) عن المستحاضة أن عذرهما اذا وقع دام ، وعن بعدها أن أعذرهم عامة ، فلو أوجبنا الاعداء شق وحصل الحرج بخلاف مسألتنا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الخائف من استعمال الماء فهو ان يكون به مرض أو قروح يخاف معها من استعمال الماء ، أو في برد شديد يخاف التلف من استعمال الماء ، فينظر فيه . فان خاف التلف من استعمال الماء - جاز له التيمم لقوله تعالى : « وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء احد منكم من الفائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا (١) » قال ابن عباس رضي الله عنهما : اذا كانت بالرجل جراحة في سبيل الله عز وجل أو قروح أو جدرى فيجنب فيخاف ان يفتسل فيموت فانه يتيمم بالصعيد .

وروى عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال (احتلمت في ليلة باردة في غزاة ذات السلاسل فاشفت ان اغتسلت ان اهلك فتيممت وصليت باصحابي صلاة الصبح فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو : وصليت باصحابك وانت جنب ؟ فقال : سمعت الله تعالى يقول « ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيمًا (٢) ») ولم ينكر عليه . وان خاف الزيادة في المرض وابطاء البرء قال في الام : لا يتيمم ، وقال في القديم والبويطي والاملاء : يتيمم اذا خاف الزيادة ، فمن اصحابنا من قال : هما قولان . (احدهما) يتيمم لانه يخاف الضرر من استعمال الماء فاشبهه اذا خاف التلف (والثاني) لا يجوز لانه واجد للماء لا يخاف التلف من استعماله ، فاشبهه اذا خاف انه يجد البرد ، ومنهم من قال لا يجوز - قول واحد - وما قاله في القديم والبويطي والاملاء محمول عليه اذا خاف زيادة مغوفه ، وحكى أبو علي في الافصاح طريقا آخر انه يتيمم قولاً واحداً ، وان خاف من استعمال الماء شيئاً فاحشاً في جسمه فهو كما لو خاف الزيادة في المرض ، لانه يتالم قلبه بالشين الفاحش كما يتالم بزيادة المرض) .

(الشرح) أما قول ابن عباس رضي الله عنهما فرواه البيهقي موقوفاً على ابن عباس ورواه مرفوعاً أيضاً الى النبي صلى الله عليه وسلم . وأما حديث عمرو بن العاص فرواه أبو داود والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على الصحيحين والبيهقي ، ولكن روه من طريقين مختلفتي الاسناد والمتن ، متن احدهما كما ذكره في المذهب ومتن الثانية أن عمراً احتلم فغسل مغابنه

(١) الآية ٤٢ من سورة النساء .

(٢) الآية ٢٩ من سورة النساء .

وتوضاً وضوءه للصلاة ثم صلى بهم » وذكر الباقي بمعنى ما سبق ولم يذكر التيمم ، قال الحاكم في الرواية الثانية : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم قال : والذي عندي أنهما علاه بالرواية الأولى يعني لاختلافهما وهي قضية واحدة . قال الحاكم : ولا تعلل رواية التيمم رواية الوضوء ، فإن أهل مصر أعرف بحديثهم من أهل البصرة ، يعني أن رواية الوضوء يروونها مصري عن مصري ، ورواية التيمم بصري عن مصري . قال البيهقي : ويحتمل أن يكون فعل ما نقل في الروایتين جميعاً ففعل ما أمكنه وتيمم للباقي وهذا الذي قاله البيهقي متعين لأنه إذا أمكن الجمع بين الروایتين تعين .

وقوله : مغابنه - بفتح الميم وبغين معجزة وبعد الألف باء موحدة مكسورة - والمراد بها هنا الفرج وما قاربه ، والقروح الجروح ونحوها واحداً قرح - بفتح القاف وضمها - والجدرى بضم الجيم ، وفتحها لغتان فصيحتان ، والدال مفتوحة فيهما وإبطاء البرء هو بضم الباء واسكان الراء ، وبعدها همزة ، يقال برأى من المرض برأ بضم الباء وبرأ برء بفتحها وبرأ برء ثلاث لغات أفصحهن الثانية ، وهو مهموز فيهن . ومنهم من ترك الهمزة تخفيفاً ، وقوله أشفقت أى خفت ، وقوله : أهلك هو بكسر اللام هذه اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن ، وحكى أبو البقاء فتحها وأنه قرئ به في الشواذ ، وهذا شاذ أن ثبت وذات السلاسل ، بفتح السين الأولى وكسر الثانية وهي من غزوات الشام وكان في جمادى الآخرة سنة ثمان من الهجرة وأميرها عمرو بن العاص قيل : سميت بذلك باسم ماء بأرض جذام يقال له المسلسل ، كذا ذكره ابن هشام في كتابه سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره غيره ، وهذا يؤيد ما ذكرناه أنها بفتح السين الأولى وهذا هو المشهور ، وقد حكى فيها الضم ، وقد أوضحت في تهذيب الأسماء واللغات . وعمرو بن العاص يكنى أبا عبد الله ، وقيل : أبا محمد وأسلم قبل الفتح بأشهر ^(١) ، وقيل أسلم بين الحديبية وخير . مات بمصر عاملاً عليها سنة اثنتين ، وقيل ثلاث وأربعين ، وقيل إحدى وخمسين يوم الفطر وهو ابن

(١) على ما حققناه في كتابنا (خالد بن الوليد) أنه أسلم مع خالد في صفر في السنة الثامنة (ط) .

سبعين سنة ، ويقال ابن العاصي والعاص باثبات الياء وحذفها ، واثباتها هو الصحيح الفصيح وفي حديثه هذا فوائد :

أحداها : جواز التيمم لخوف التلف مع وجود الماء •

الثانية : جواز التيمم للجنب •

الثالثة : أن التيمم لشدة البرد في السفر يسقط الاعداء •

الرابعة : التيمم لا يرفع الحدث لأن النبي صلى الله عليه وسلم سماه جنبا •

الخامسة : جواز صلاة المتوضئ خلف المتييم •

السادسة : استحباب الجماعة للمسافرين •

السابعة : أن صاحب الولاية أحق بالامامة في الصلاة ، وإن كان غيره أكمل طهارة أو حالاً منه •

الثامنة : جواز قول الانسان : سمعت الله يقول أو : الله يقول كذا وقد كره هذه الصيغة مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي ، وقال إنما يقال : قال الله بصيغة الماضي وهذا الذي قاله شاذ بطل ويرده الكتاب والسنة واستعمال الأمة ، وقد ذكرت دليله مبسوطاً في كتاب أدب القراء وكتاب الأذكار قال الله تعالى : (والله يقول الحق ^(١)) وفيه فضيلة لعمره لحسن استنباطه من القرآن ، وفيه غير ذلك من الفوائد والله أعلم •

(اما احكام المسألة) فالمرض ثلاثة أضرب :

(أحدها) : مرض يسير لا يخاف من استعمال الماء معه تلقاً ولا مرضاً مخوفاً ولا إبطاءً براء ولا زيادة ألم ولا شيئاً فاحشاً ، وذلك كصداع ووجع ضرس وحصى وشبهها فهذا لا يجوز له التيمم بلا خلاف عندنا ، وبه قال العلماء كافة الا ما حكاه أصحابنا عن أهل الظاهر وبعض أصحاب مالك أنهم

(١) الآية ٤ من سورة الاحزاب •

جوزوه للآية ، دليلنا أن التيمم رخصة أيسحت للضرورة ، فلا يباح بلا ضرورة ولا ضرورة هنا ، ولأنه واجد للماء لا يخاف ضررا فلا يباح التيمم كما لو خاف ألم البرد دون تعقب ضرر . قال أصحابنا : ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء) رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر وغيره فندب الى الماء للحمى فلا تكون سببا لتركه والانتقال الى التيمم ، والجواب عن الآية من وجهين (أحدهما) : أن ابن عباس رضى الله عنهما فسرهما بالجراحة ونحوها كما سبق ، وروى هذا التفسير مرفوعا كما سبق والجراحة ونحوها يخاف معها الضرر من الماء فلا يلحق بها غيرها . (والثاني) : أنها لو كانت عامة لخصصناها بما سبق .

(الضرب الثاني) مرض يخاف معه من استعمال الماء تلف النفس أو عضو أو حدوث مرض يخاف منه تلف النفس أو عضو أو فوات منفعة عضو ؛ فهذا يجوز له التيمم مع وجود الماء بلا خلاف بين أصحابنا الا صاحب الحاوي ، فانه حكى في خوف الشلل طريقين أحدهما : فيه قولان كما في خوف زيادة المرض ، وأصحهما القطع بالجواز ، كما قاله الجمهور والا ما حكاه امام الحرمين عن العراقيين أنهم نقلوا في جواز التيمم لمن خاف مرضا مخوفا قولين ، وهذا النقل عنهم مشكل ، فان الموجود في كتبهم كلهم القطع بجواز التيمم لخوف حدوث مرض مخوف ، وقد أشار الرافعي أيضا الى الانكار على امام الحرمين في هذا النقل هذا بيان مذهبا . وحكى أصحابنا عن عطاء بن أبي رباح والحسن البصري أنهما قالا : لا يجوز التيمم للمريض الا عند عدم الماء لظاهر الآية . دليلنا ما سبق من تفسير ابن عباس وحديث عمرو بن العاص ، وحديث الرجل الذي أصابته الشجة وغيره من الأدلة الظاهرة ، وأما الآية فحجة لنا وتقديرها والله أعلم ، وإن كنتم مرضى فمجزئكم أو خفتم من استعمال الماء أو كنتم على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا .

(الضرب الثالث) أن يخاف ابطاء البرء ، أو زيادة المرض وهي كثرة الألم وإن لم تطل مدته أو شدة الضنى وهو الداء الذي يخامر صاحبه وكلما ظن أنه برىء نكس ، وقيل : هو الخافة والضعف ، أو خاف حصول شين فاحش على عضو ظاهر وهو الذي يبدو في حال المهنة غالباً ففى هذه الصور

النصوص ؛ والخلاف الذى ذكره المصنف ، وحاصله ثلاث طرق ، الصحيح منها : أن فى المسألة قولين أحدهما جواز التيمم ولا إعادة عليه ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود وأكثر العلماء لظاهر الآية وعموم البلوى ، ولأنه لا يجب شراء الماء بزيادة يسيرة لدفع الضرر والضرر هنا أشد ، ولأنه يجوز الفطر فى ترك القيام فى الصلاة بهذا النوع ودونه فهنا أولى . والقول الثانى : لا يجوز التيمم وبه قال عطاء والحسن وأحمد . والطريق الثانى : القطع بالجواز . والثالث : القطع بالمنع ، وحكى أصحابنا عن أبى إسحاق المروزي أنه لا يجوز التيمم للشين الفاحش قطعاً وإنما الخلاف فى زيادة المرض وغيره مما سبق ، وحكى الماوردى عنه أنه على الخلاف وهذا هو الصحيح ؛ ودليله ما ذكره المصنف ثم الخلاف فى شين فاحش على عضو ظاهر كما ذكرنا ؛ فأما « شين يسير على عضو ظاهر » كسواد قليل وشين كثير على عضو غير ظاهر فلا يبيح التيمم لأنه ليس فيه ضرر كثير فأشبهه الصداق ونحوه والله أعلم .

(فرع) إذا كانت العلة المرخصة فى التيمم مانعة من استعمال الماء فى جميع أعضاء الطهارة تيمم عن الجميع ، فإن منعت بعضاً دون بعض غسل الممكن وتيمم عن الباقي كما سنوضحه ان شاء الله تعالى فى فصل تيمم الجريح .

(فرع) قال أصحابنا : يجوز أن يعتمد فى كون المرض مرخصاً فى التيمم ، وأنه على الصفة المعتبرة على معرفة نفسه ان كان عارفاً والا فله الاعتماد على قول طبيب واحد حاذق مسلم بالغ عدل ، فإن لم يمكن بهذه الصفة لم يجز اعتماده وفيه وجه ضعيف أنه يجوز اعتماد قول صبي مراهق وبالغ فاسق لعدم التهمة ، حكاه صاحب التتمة والتهذيب وغيرهما ، واتفقوا على أنه لا يعتمد الكافر ويقبل قول المرأة وحدها والعبد وحده ، وهذا هو الصحيح المشهور ، ورأيت فى نسخة من تعليق القاضى حسين فيها وجهين ، ويقبل قول واحد على المذهب ، وبه قطع القاضى حسين والمتولى والبغوى وغيرهم وحكى الرافعى عن أبى عاصم أنه حكى فى اشتراط العدد وجهاً ، والصحيح الأول لأنه من باب الاخبار ، وإذا لم يجد طبيباً بالصفة المشروطة

فقد قال صاحب البحر ، قال أبو علي السنجي : لا يتيمم ، ولم يزد على هذا ولم أر لغيره موافقة له ولا مخالفة .

(فرع) أصحابنا : لا فرق في هذه المسائل في تيمم المريض بين المسافر والحاضر ولا بين الحدث الأصغر والكبير ، ولا إعادة في شيء من هذه الصورة الجائزة بلا خلاف ، سواء فيه المسافر والحاضر لعمومه .

(فرع) إذا تيمم للمرض ثم برأ في أثناء صلاته فهو كالمسافر يجد الماء في صلاته وسيأتي بيانه أن شاء الله تعالى ، قاله الدارمي والمحاملي في اللباب وغيرهما وهو ظاهر .

(فرع) الأقطع والمريض الذي لا يخاف ضررا من استعمال الماء إذا وجد ماء ولم يقدر على استعماله فقد قدمنا في باب صفة الوضوء أنه يلزمه تحصيل من يوضئه بأجرة أو غيرها . فإن لم يجد وقدر على التيمم وجب عليه أن يتيمم ويصلي ثم يعيد ؛ كذا نص عليه الشافعي ، ونقله الشيخ عن نص الشافعي ولم يذكر غيره وكذا حكاه آخرون عن النص وصرح به أيضا جماعات من الأصحاب ؛ وكذا قال صاحب التهذيب في الزمن عندما لا يجد من يناوله يتيمم ويصلي ويعيد الصلاة ، وشذ صاحب البيان عن الأصحاب ، فقال : يصلي على حسب حاله ويعيد ولا يتيمم لأنه واجد للماء . وهذا الذي قاله غلط فاحش مخالف لنص الشافعي والأصحاب والدليل لأنه عاجز عن استعماله فهو كما لو حال بينهما سبع ، وإنما وجبت الإعادة لندوره والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان في بعض بدنه قرح [يخاف استعمال الماء فيه التلف] غسل الصحيح ، وتيمم عن الجريح ، وقال أبو إسحاق : يحتمل قولاً آخر أن يقتصر على التيمم كما لو عجز عن الماء في بعض بدنه للأعواز ، والأول أصح ، لأن العجز هناك ببعض الأصل ، وهاهنا العجز ببعض البدن وحكم الأمرين مختلف ، إلا ترى أن الحر إذا عجز عن بعض الأصل في الكفارة جعل كالعاجز عن جميعه في جواز الاقتصار على البذل . ولو كان نصفه حرا ونصفه عبدا لم يكن العجز بالرق في البعض كالعجز بالجميع ، بل إذا ملك بنصفه الحر مالا لزمه أن يكفر بالمال) .

(الشرح) قال أصحابنا : اذا كان في بعض أعضاء طهارة المحدث أو الجنب والحائض والنفساء قرح ونحوه ، وخاف من استعمال الماء الخوف المجوز للتيمم لزمه غسل الصحيح والتيمم عن الجريح ، هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقاله جمهور أصحابنا المتقدمين . وقال أبو اسحاق المروزي وأبو علي ابن أبي هريرة والقاضي أبو حامد المروودي : فيه قولان كمن وجد بعض ما يكفيه من الماء (أحدهما) : يجب غسل الصحيح والتيمم (والثاني) : يكفيه التيمم ، والمذهب الأول ، وأبطل الأصحاب هذا التخيير بما ذكره المصنف . قال أصحابنا : فان كان الجريح جنباً أو حائضاً أو نفساء فهو مخير ان شاء غسل الصحيح ثم تيمم عن الجريح وان شاء تيمم ثم غسل اذا لا ترتيب في طهارته قال أصحابنا : وهذا بخلاف المسافر اذا وجد بعض ما يكفيه وأوجبنا استعماله فانه يجب استعماله أولاً ثم يتيمم لأنه هناك أبيع له التيمم لعدم الماء ، فلا يجوز مع وجوده وهنا أبيع للجراحة وهي موجودة ، هذا هو الصحيح المشهور ، وحكى القاضي حسين وإمام الحرمين والمتولي وغيرهم - وجهاً - أنه يجب تقديم الغسل هنا وهو شاذ ضعيف .

قال أصحابنا : فان كانت الجراحة على وجهه فخاف ان غسل رأسه نزول الماء اليها لم يسقط غسل الرأس ، بل يلزمه أن يستلقي على قفاه أو يخفض رأسه ، فان خاف انتشار الماء وضع بقرب الجراحة خرقة مبلولة ، وتحامل عليها ، ليقطر منها ما يغسل الصحيح الملائق للجريح ، قال صاحب التهذيب والبحر : فان لم يمكنه ذلك أمس ما حوالى الجريح الماء من غير افاضة وأجزأه ، وقد رأيت نص الشافعي رحمه الله في الأم نحو هذا ، فانه قال : ان خاف لو أفاض الماء اصابة الجريح أمس الماء الصحيح امسأباً لا يفيض وأجزأه ذلك اذا أمس الشعر والبشرة ، هذا نصه بحروقه ، قال أصحابنا : فان كان الجرح في ظهره استعان بمن يغسله ويمنع وصول الماء الى الجراحة ، وكذا الأعمى يستعين ، فان لم يجد متبرعاً لزمه تحصيله بأجرة المثل ، فان لم يجد غسل ما يقدر عليه وتيمم للباقي وأعاد لندوره ، نص عليه الشافعي ، واتفق الأصحاب عليه .

قال أصحابنا : ولا يجب مسح موضع الجراحة بالماء ، وان كان لا يخاف

منه ضررا ، ونقل امام الحرمين اتفاق الأصحاب على هذا ، لأن الواجب الغسل ، فإذا تعذر فلا فائدة في المسح بخلاف مسح الجيرة ، فإنه مسح على حائل كالخف قال أصحابنا : ولا يلزمه أن يضع عليها عصابة لتمسح عليها هذا هو الصحيح المشهور ، وحكى امام الحرمين عن والده أنه أوجب وضع شيء عليها إذا أمكنه ليمسح عليه . قال الامام : ولم أر هذا لأحد من الأصحاب وفيه بعد من حيث انه لا يوجد له نظير في الرخص ، وليس للقياس مجال في الرخص ، ولو اتبع لكان أولى شيء وأقربه أن يسمح الجرح عند الامكان ، فإذا كان ذلك لا يجب بالاتفاق ، فوضع العصابة أولى بأن لا يجب . قال الامام : ولو كان متظهرا فأرهنه حدث ووجد من الماء ما يكفيه لوجهه ويديه ورأسه دون رجليه ، ولو لبس الخف أمكنه المسح عليه ، فهل يلزمه لبس الخف ليمسح عليه بعد الحدث ؟ قياس ما ذكره شيخى إيجاب ذلك ، وهو بعيد عندى ، ولشيخى أن يفرق بأن مسح الخف رخصة محضة ، فلا يليق بها إيجابها ، وما نحن فيه ضرورة فيجب فيه الممكن ، هذا كلام الامام وحكى الغزالي في هاتين الصورتين ترددا ومراده به ما ذكره الامام .

قال أصحابنا : فإن احتاج الى العصابة لامساك الدواء أو لخوف انبعاث الدم عصبها على طهر على موضع الجراحة وما لا يمكن عصبها الا بعصبة من الصحيح فإن خاف من نزعها لم يجب المسح عليها بدلا عما تحتها من الصحيح كالجيرة لا عن موضع الجراحة . قال أصحابنا : فإن كانت الجراحة على موضع التيمم ، وجب امرار التراب على موضعها لأنه لا ضرر ولا خوف عليه في ذلك بخلاف غسله بالماء ، قال الشافعى والأصحاب : حتى لو كان للجراحة أفواه مفتحة وأمكن امرار التراب عليها لزمه ذلك لأنها صارت ظاهرة . قال أصحابنا : واستحب الشافعى رحمه الله هنا أن يقدم التيمم ثم يغسل صحيح الوجه واليدين ليكون الغسل بعده مزيلا آثار الفسار عن الوجه واليدين . هذا حكم الجنب والحائض والنفساء ، أما المحدث إذا كانت جراحته في أعضاء الوضوء ففيه ثلاثة أوجه مشهورة عند الخراسانيين (أحدها) : أنه كالجنب فيتخير بين تقديم التيمم على غسل الصحيح وتأخيرهِ وتوسطه ، وهذا اختيار الشيخ أبى على السنجى - بكسر السين المهملة وبالجيم - وبه قطع صاحب الحاوى قال : والأفضل

تقديم الغسل ، (والثاني) : يجب تقديم غسل جميع الصحيح (والثالث) :
يجب الترتيب فلا ينتقل من عضو حتى يكمل طهارته محافظة على الترتيب
فانه واجب ، وهذا هو الأصح عند الأصحاب صححه المتولى والرويانى
وصاحب العدة وآخرون من الخراسانيين ، وقطع به جمهور العراقيين منهم
القاضى أبو الطيب والمحاملى فى المجموع وابن الصباغ والشيخ نصر فى
كتايبه ، والشاشى فى المعتمد وآخرون ونقله الرويانى عن جمهور الأصحاب .

فعلى هذا قال أصحابنا : ان كانت الجراحة فى وجهه وجب تكميل
طهارة الوجه أولا فان شاء غسل صحيحه ثم تيمم عن جريحه ، وان شاء تيمم
ثم غسل ، والأولى تقديم التيمم قاله الشيخ نصر . وذكر المتولى وجها أنه
يجب تقديم الغسل وهو الشاذ الذى حكيناه فى الجنب وليس بشيء ولا يخفى
تفريعه فيما بعد ، ولكن لا يفرع عليه فاذا فرغ من طهارة الوجه على
ما ذكرنا ؛ غسل اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين ، وان كانت الجراحة
فى يديه أو احدهما غسل وجهه ثم ان شاء غسل صحيح يديه ثم تيمم عن
جريحهما ، وان شاء تيمم ثم غسل ثم مسح رأسه ثم يغسل رجليه ، وان
كانت الجراحة فى جميع رأسه غسل الوجه واليدين ثم تيمم عن الرأس ثم
غسل الرجلين وان كانت الجراحة فى الرجلين طهر الأعضاء قبلهما ثم تخير فيهما
بين تقديم الغسل والتيمم .

قال صاحب البيان : اذا كانت الجراحة فى يديه استحب أن يجعل كل يد
كعضو مستقل فيغسل وجهه ثم صحيح اليمنى ، ثم تيمم عن جريحهما أو
يقدم التيمم على غسل صحيحهما ثم يغسل صحيح اليسرى ثم تيمم عن جريحها
أو يعكس ، قال : وكذا الرجلان . وهذا الذى قاله حسن ، فان الترتيب بين
اليمنى واليسار سنة فاذا اقتصر على تيمم واحد فقد طهرهما فى حالة واحدة .
هذا كله اذا كانت الجراحة فى عضو ، فان كانت فى عضوين وجب تيممان ،
وان كانت فى ثلاثة وجب ثلاثة ، فان كانت فى الوجه واليدين غسل صحيح
الوجه ثم تيمم عن جريحه أو عكس ثم غسل صحيح اليدين ثم تيمم عن
جريحهما أو عكس ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين ، وان كانت فى اليدين
والرجلين غسل الوجه ثم طهر اليدين غسلًا وتيممًا ثم مسح الرأس ثم طهر
الرجلين غسلًا وتيممًا .

(فإن قيل) إذا كانت الجراحة في وجهه ويده فينبغي أن يجزئه تيمم واحد ، فيغسل صحيح الوجه ثم يتيمم عن جريحه وجريح اليد ثم يغسل صحيح اليد فانه يجوز أن يوالي بين تيممهما فيغسل صحيح الوجه ثم يتيمم عن جريحه ثم يتيمم عن جريح اليد ثم يغسل صحيحهما ، وإذا جاز تيممهما في وقت فينبغي أن يكفي تيمم واحد لهما ، كما لو تيمم للمرض أو لعدم الماء ، فانه يكفي تيمم واحد لكل الأعضاء ، فالجواب أن التيمم هنا وقع عن بعض الأعضاء في طهارة - وجب فيها الترتيب - فلو جوزنا تيمما واحدا لحصل تطهير الوجه واليد في وقت واحد وهذا لا يجوز بخلاف التيمم عن الأعضاء كلها فانه لا ترتيب هناك ، وإن كانت الجراحة في الوجه واليد والرجل غسل صحيح الوجه ، وتيمم عن جريحه ثم اليدين كذلك ثم مسح رأسه ثم غسل الرجلين وتيمم لجريحهما ، أما إذا عمت الجراحات الأعضاء الأربعة ، فقال القاضي أبو الطيب وغيره : يكفي تيمم واحد لأنه سقط الترتيب لكونه لا يجب غسل شيء من الأعضاء ، قالوا : ولو عمت الرأس وكانت في بعض من كل واحد من الأعضاء الثلاثة وجب غسل صحيح الأعضاء الثلاثة وأربعة تيممات على ما ذكرنا من الترتيب والفرق بين صورتين أن في الأولى سقط حكم الوضوء وبقي الحكم للتيمم ، وفي الثانية : ترتيب الوضوء باق . قال صاحب البحر : فإذا تيمم في هذه الصورة أربعة تيممات وصلى ثم حضرت فريضة أخرى أعاد التيممات الأربعة ولا يلزمه غسل صحيح الوجه ويعيد ما بعده وهذا الذي قاله في إعادة غسل ما بعد الوجه هو اختياره ، وسيأتي فيه خلاف للأصحاب إن شاء الله تعالى والله أعلم .

(هـ) المتيمم للجراحة لا يلزمه إعادة الصلاة بالاتفاق لأنه مما تعم به البلوى ويكثر كالمريض والله أعلم .

(هـ) إذا كان في بدنه حبات الجدري إن لم يلحقه ضرر من غسل ما بينها وجب غسله ، وإن لحقه ضرر لم يجب ، ذكره القاضي أبو الطيب وغيره ويكون كالجريح والله أعلم .

(هـ) إذا غسل الصحيح وتيمم عن العليل بسبب مرض أو جراحة أو كسر أو نحوها استباح تيممه فريضة وما شاء من النوافل ، فإذا أراد

فريضة أخرى قبل أن يحدث - فان كان جنباً - أعاد التيمم دون الغسل
بالاتفاق كذا قاله الأصحاب في كل الطرق .

وقال الرافعي : في إعادة الغسل خلاف كما في المحدث وهذا ضعيف
متروك . وان كان محدثاً أعاد التيمم ولا يجب على المذهب الصحيح الذي
قاله الأكثرون غسل صحيح الأعضاء ؛ ومن صرح بهذا وقطع به ابن الحداد
وصاحب الحاوي وإمام الحرمين والغزالي وصاحب العدة وآخرون قال امام
الحرمين : أجمع الأصحاب أنه لا يجب إعادة غسل صحيح الأعضاء ؛ قال :
وهذا وان كان يتطرق اليه احتمال فهو متفق عليه وقال ابن الصباغ : قول
ابن الحداد يحتاج الى تفصيل فان كانت الجراحة في الرجلين أجزأه التيمم ،
وان كانت في الوجه أو اليد ؛ فينبغي أن يعيد التيمم وغسل ما بعد موضع
الجراحة ، ليحصل الترتيب قال الشاشي : قول ابن الحداد أصح وبسط
الاستدلال له في المعتمد فقال : لأن ما غسله من صحيح أعضائه ارتفع
حدثه ، وقاب التيمم عما سواه وسقط فرضه فالأمر بإعادة غسله - من غير
تجدد حدث - غلط وليس الأمر بالتيمم لكل فريضة لبطلان الأول ، بل لأنه
طهارة ضرورة ، فأمر به لكل فرض لا لتغيير صفة الطهارة ، ولهذا أمرنا
المستحاضة بالطهارة لكل فرض وان كان حالها بعد الفرض كحالها قبله وقد
حصل الترتيب في الغسل وسقط الفرض في الأعضاء مرتباً . هذا كلام
الشاشي . وقال القاضي حسين وصاحب التتمة والتهذيب : اذا أوجبنا الترتيب
وجب إعادة غسل ما بعد العليل وفي غسل صحيح العليل وما قبله طريقتان
أصحهما : لا يجب . والثاني فيه قولان قيل بناء على تفريق الوضوء وقيل
على ماسح الخف اذا خلعه . وقال الرافعي : أصح الوجهين وجوب إعادة
غسل ما بعد العليل . والصحيح المختار ما قدمته عن الجمهور والله أعلم .

(فسر) قال البغوي وغيره : اذا كان جنباً والجراحة في غير
أعضاء الوضوء فغسل الصحيح وتيمم للجريح ثم أحدث قبل أن يصلي
فريضة لزمه الوضوء ولا يلزمه إعادة التيمم لأن تيممه عن غير أعضاء الوضوء
فلا يؤثر فيه الحدث . ولو صلى فريضة ثم أحدث توضأ للنافلة ولا يتيمم ،
وكذا حكم الفرائض والله أعلم .

(فرع) إذا اندملت الجراحة وهو على طهارة فأزاد الصلاة فإن كان محدثا ، فعليه غسل محل الجراحة وما بعده بلا خلاف وفيما قبله طريقان ، أصحهما وأشهرهما أنه على القولين في نازع الخف ، أصحهما : لا يجب . والطريق الثاني : القطع بأنه لا يجب وإن كان جنبا لزمه غسل محل الجراحة وفي الباقي الطريقان .

(فرع) قال أصحابنا : إذا غسل الصحيح وتيمم عن الجريح ، لم توهم اندمال الجراحة ، فرأها لم تندمل فوجهان :

أحدهما : يبطل تيممه ، كتوهم وجود الماء بعد التيمم وأصحهما — باتفاقهم — لا يبطل لأن طلب الاندمال ليس بواجب ، فلم يبطل بالتوهم بخلاف الماء . هكذا علله الأصحاب قال امام الحرمين : قولهم لا يجب البحث عن الاندمال عند امكانه وتعلق الظن به ليس تقييا عن الاحتمال : أما إذا اندمل الجرح فصلى بعد اندماله صلوات وهو لا يعلم اندماله فإنه يلزمه اعادتهن بلا خلاف لتفريطه . كذا صرح بأنه لا خلاف فيه صاحب التمه وغيره .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أن الجريح يلزمه غسل الصحيح والتيمم عن الجريح . وهو الصحيح في مذهب أحمد . وعن أبي حنيفة ومالك أنه ان كان أكثر بدنه صحيحا ، اقتصر على غسله ولا يلزمه تيمم وإن كان أكثره جريحا كفاه التيمم ولم يلزمه غسل شيء والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز أن يصلى بتيمم واحد أكثر من فريضة ، وقال الزنى : يجوز ، وهذا خطأ لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « من السنة ألا يصلى بالتيمم إلا صلاة واحدة ، ثم يتيمم للصلاة الأخرى » وهذا مقتضى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنها طهارة ضرورة ، فلا يصلى بها فريضتين من فرائض الأعيان ، كطهارة المستحاضة) .

(الشرح) مذهبنا أنه لا يجوز الجمع بين فريضتين بتيمم سواء كانتا في وقت أو وقتين قضاء أو أداء ، ولا بين طوافين مفروضين ولا طواف وضلة

مفروضين ويتصور هذا في الجريح والمريض ، وسواء في هذا الصحيح والمريض والصبي والبالغ ، وهذا كله متفق عليه الا وجها حكاه الرافعي عن حكاية الحناطى : أنه يجوز الجمع بين فوائت بتيمم وبين فائنة ومؤداة ، والا وجها حكاه الدارمى أن للمريض جمع فريضتين بتيمم ، والا وجها حكاه صاحب البحر والرافعى أنه يصح جمع الصبي فريضتين بتيمم ، وهذه الأوجه شاذة ضعيفة والمشهور ما سبق . ولو جمع منذورتين ، أو منذورات بتيمم أو منذورة ومكتوبة أو منذورات . قال القاضى أبو الطيب والمحاملى وابن الصباغ وآخرون من العراقيين : لا يجوز قطعاً لأن المنذورة واجبة متعينة فأشبهت المكتوبة ، وقال الخراسانيون والمأوردى والدارمى من العراقيين : فى جوازه وجهان ؛ أصحهما عند الجميع : لا يجوز ، وبعضهم يقول : قولان .

قال الخراسانيون : هما مبنيان على أن النذر يسلك به مسلك أقل واجب الشرع ؟ أم أقل ما يتقرب به ؟ وفيه قولان فان قلنا بالثانى جاز كالنافلة والا فلا كالمكتوبة ، وأما ركعتا الطواف فان قلنا بالصحيح انها سنة فلهما حكم النوافل ، فيجوز الجمع بينهما وبين مكتوبة بتيمم وان قلنا : انها واجبتان لم يجز الجمع بينهما وبين فريضة أخرى وهل يجوز بينهما وبين الطواف ؟ فيه طريقان (أحدهما) لا ، لأنها فرضان ، يفتقر كل واحد منهما الى نية (والطريق الثانى) وبه قطع امام الحرمين والبعوى والرافعى أنها على وجهين أصحهما لا يجوز ، (والثانى) : يجوز ، وهو قول ابن سريج وبه قطع صاحباً الحاوى والتتمة لأنها تابعة للطواف ، فهي كجزء منه وهذا ضعيف لأنها لو كانت كالجزء لم يجز الفصل بينها وبين الطواف وقد اتفقوا على أنه لو أخر ركعتى الطواف عنه سنين ، ثم صلاهما جاز والله أعلم .

ولو صلى فريضة بتيمم ثم طاف به تطوعاً جاز فلو أراد أن يصلى به ركعتى هذا الطواف فهو على الطريقتين ان قلنا بالوجه الضعيف ان ركعتى طواف التطوع واجبة لم يجز وان قلنا بالمذهب انها سنة جاز قطعاً . قال البغوى وغيره : وفى جواز الجمع بين خطبة الجمعة وصلاتها وجهان كالطواف لأنها تابعة للصلاة ، هذا اذا شرطنا الطهارة فى خطبة الجمعة وهو الأصح والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء فيما يباح بالتيمم الواحد من فرائض الأعيان .

مذهبنا أنه لا يباح الا فريضة واحدة ، وبه قال أكثر العلماء ، وحكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن العباس وابن عمر والشعبي والنخعي وقتادة وربيعة ويحيى الأنصاري ومالك والليث وأحمد وإسحاق . وحكى عن ابن المسيب والحسن والزهرى وأبى حنيفة ويزيد بن هارون أنه يصلى به فرائض ما لم يحدث ، قال : وروى هذا أيضا عن ابن عباس وأبى جعفر ، وقال أبو ثور : يجوز أن يجمع فوائت بتيمم ولا يصلى به بعد خروج الوقت فريضة أخرى هذا ما حكاه ابن المنذر . وقال المزني وداود : يجوز فرائض بتيمم واحد كما قال أبو حنيفة وموافقه ، قال الروياني في الحلية : وهو الاختيار وهو الأشهر من مذهب أحمد خلاف ما نقله عنه ابن المنذر ، واحتج لمن جوز فرائض بتيمم واحد ، بقوله صلى الله عليه وسلم : « الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم يجد الماء » وهو حديث صحيح سبق بيانه وبالقياس على الوضوء وعلى الجمع بين نوافل بتيمم وعلى مسح الخف ولأن الحدث الواحد لا يجب له طهران .

واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الى قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا) فاقتضى وجوب الطهارة عند كل صلاة فدللت السنة على جواز صلوات بوضوء بقى التيمم على مقتضاه ، واحتجوا بحديث ابن عباس المذكور في الكتاب ولكنه ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي وضعفاه فانه من رواية الحسن بن عمار ، وهو ضعيف ، واحتج البيهقي بما رواه عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « تيمم لكل صلاة وان لم يحدث » . قال البيهقي : اسناده صحيح قال : وروى عن علي وابن عباس وعمر بن العاص ، ولأنهما مكتوبتان فلا تباحان بطهارة ضرورة كصلاتي وقتين في حق المستحاضة ولأنها طهارة ضرورة فلا يباح بها الا قدر الضرورة .

والجواب عن احتجاجهم بالحديث أن معناه يستبيح بالتيمم صلاة بعد صلاة بتيممات ، وان استمر ذلك عشر سنين حتى يجد الماء . هذا معناه عند

جميع العلماء ، وعن قياسهم على الوضوء أنه طهارة رفاهية يرفع الحدث ،
والتييم طهارة ضرورة فقصرت على الضرورة ، وعن النوافل أنها تكثر ويلحق
المشقة الشديدة في إعادة التيمم لها فخفف أمرها لذلك ، كما خفف بترك القيام
فيها مع القدرة وبترك القبلة في السفر ولا مشقة في الفرائض ، ولهذا المعنى
فرق الشرع بين قضاء الصوم والصلاة في الحائض ، وعن مسح الخف بأنه
طهارة قوية ، يرفع الحدث عن معظم الأعضاء بالاتفاق وكذا عن الرجل على
الأصح ، والتييم بخلافه ، ولأن مسح الخف تخفيف ولهذا يجوز مع إمكان
غسل الرجل ، والتييم ضرورة لا يباح الا عند العجز ، فقصر على الضرورة ،
وعن قولهم : الحدث الواحد لا يوجب طهارتين أن الطهارة هنا ليست للحدث
بل لآباحة الصلاة ، فالتيمم الأول أباح الصلاة الأولى ، والثاني الثانية
والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ان نسي صلاة من صلوات اليوم واليلة ، ولا يعرف عينها ، قضى خمس
صلوات ، وفي التيمم وجهان (احدهما) يكفيه تيمم واحد لان النسيه واحده
وما سواها ليس بفرض (والثاني) يجب لكل واحده تيمم لانه صار كل واحده
منها فرضا .

وان نسي صلاتين من صلوات اليوم واليلة لزمه خمس صلوات . قال ابن
القاص : يجب ان يتيمم لكل واحده منها لانه اى صلاة بدا بها يجوز ان تكون
هى النسيه فزال بفعلها حكم التيمم ، ويجوز أن تكون الفائتة هى التى تليها
فلا يجوز ادائها بتيمم مشكوك فيه . ومن اصحابنا من قال : يجوز ان يصلى
ثمانى صلوات بتيممين ، فيزيد ثلاث صلوات وينقص ثلاث تيممات فيتيمم
ويصلى الصبح والظهر والعصر والمغرب ، ثم يتيمم ويصلى الظهر والعصر
والمغرب والعشاء فيكون قد صلى احدهما بالتيمم الاول ، والثانية بالثاني ،
وان نسي صلاتين من يومين ، فان كانتا مختلفتين فهما بمنزلة الصلاتين من يوم
وليلة ، وان كانتا متفقتين لزمه ان يصلى عشر صلوات فيصلى خمس صلوات
بتيمم ، ثم يتيمم ويصلى خمس صلوات ، وان شك هل هما متفقتان ؟ او
مختلفتان ؟ لزمه ان يأخذ بالاشد وهو انهما متفقتان) .

(الشرح) اذا نسي صلاة من صلوات يوم وليلة لا يعرف عينها لزمه أن
يصلى الخمس ، فان أراد أن يصليها بالتيمم فوجهان مشهوران ؛ وقد ذكرهما

المصنف بدليلهما • (أحدهما) يجب لكل واحدة تيمم وهو قول ابن سريج والخضري ، واختاره القفال ، فعلى هذا قال البنديجي : يجب لكل واحدة طلب الماء ثم التيمم (والثاني) يكفيه تيمم واحد لكل من وهو الصحيح ، وبه قال ابن القاص وابن الحداد وجمهور أصحابنا المتقدمين وصححه المصنفون ، ونقله الغزالي في البسيط عن عامة أصحابنا ، ثم قال أبو الحسن بن المرزبان والشيخ أبو علي السنجي هذا الخلاف مفرع على المذهب وهو أنه لا يشترط تعيين الفريضة في نية التيمم •

فإن قلنا بالوجه الضعيف : أنه يشترط تعيين الفريضة وجب لكل صلاة تيمم بلا خلاف ، واختار الدارمي أن الخلاف جار هنا ، سواء شرطنا التعيين أم لا ، وأشار الرافعي إلى ترجيح هذا وهو الأصح ، أما إذا نسي صلاتين من يوم وليلة - فإن قلنا في الواحدة : يلزمه خمس تيممات فهذا أولى ، وإن قلنا بالمذهب أنه يكفيه تيمم فهو هنا مخير أن شاء عمل بطريقة ابن القاص صاحب التلخيص وهي أن يتيمم لكل صلاة من الخمس وإن شاء عمل بطريقة ابن الحداد وهي أن يصلي ثماني صلوات بتيممين فيصلى بالأول الصبح والظهر والعصر والمغرب ، وبالثاني الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عما عليه ييقن لأنه صلى الظهر والعصر والمغرب مرتين ، فإن كانت الفائتان في هذه الثلاث فقد تأدت كل واحدة بتيمم وإن كانتا الصبح والعشاء حصلت الصبح بالأول والعشاء بالثاني وإن كانت أحدهما في الثلاث والأخرى صباحاً أو عشاءً فكذلك • هكذا صرح الأصحاب بأنه مخير بين طريقتي ابن القاص وابن الحداد ، وحكى الرافعي وجهاً شاذاً أنه يتيمم مرتين يصلي بكل تيمم الخمس وهذا ليس بشيء ، ثم المشهور والمستحسن عند الأصحاب طريقة ابن الحداد ، وعليها يفرغون ولها ضابطان :

(أحدهما) وهو الذي نقله صاحب البيان أن يضرب عدد المنسى في عدد المنسى منه ثم يزيد المنسى على ما حصل من الضرب ويحفظ مبلغ المجتمع ثم يضرب المنسى في نفسه ، فما بلغ نزع من الجملة المحفوظة فما بقي فهو عدد ما يصلي • وأما عدد التيمم فيقدر المنسى مثاله في مسألتنا : تضرب اثنتين في خمسة ، ثم تزيد عدد المنسية فيجتمع اثنا عشر ، ثم تضرب اثنتين في اثنتين ،

فذلك أربعة ، فتنزعها من الاثنى عشر ، تبقى ثمانية ، وهو عدد ما يصلى ،
ويكون بتيممين على عدد المنسيتين •

(الضابط الثانى) . وهو الذى نقله الرافعى تزيد عدد المنسى منه عددا
لا ينقص عما بقى من المنسى منه بعد اسقاط المنسى وتقسم المجموع صحيحا
على المنسى ، مثاله فى مسألتنا : المنسى صلاتان ، والمنسى منه خمس تزيد عليه
ثلاثة ، لأنها لا تنقص عما بقى من الخمسة بعد اسقاط الاثنين ، والمجموع
وهو ثمانية ، تنقسم على الاثنين صحيحا •

وأما كيفية أداء الصلوات فابتدىء من المنسى منه بأى صلاة شاء ، ويصلى
بكل تيمم ما تقتضيه القسمة ، لكن شرط براءة زمته بالعدد المذكور أن يترك فى
المررة ما بدأ به فى المرة التى قبلها ويأتى بالعدد الذى تقتضيه القسمة • مثاله
ما سبق فانه ترك فى المرة الثانية الصبح التى بدأ بها فى الأولى ، ولو صلى
بالتيمم الأول الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، وبالثانى الصبح والظهر
والعصر والمغرب لم يجزه لاحتمال أن المنسيتين العشاء مع الظهر أو مع العصر
أو مع المغرب فبالتيمم الأول حصلت تلك ولم تحصل العشاء وبالتيمم الثانى
ثم يصل العشاء ، فان صلى العشاء بعد هذا بالتيمم الثانى أو غيره أجزأه • ولو
بدأ فصلى بالتيمم الأول العشاء والمغرب والعصر والظهر وبالثانى المغرب
والعصر والظهر والصبح ، لأنه وفى بالشرط ، ولو صلى بالأول المغرب
والعصر والظهر والصبح ، وبالثانى العشاء والمغرب والعصر والظهر لم يجزئه
الا أن يصلى الصبح أيضا بالتيمم الثانى أو بغيره ، ولو خالف الترتيب وفى
بالشرط فصلى بالأول الصبح ثم المغرب ثم العصر ثم الظهر ، وبالثانى العشاء
ثم الظهر ثم المغرب ثم العصر أجزأه لحصول المقصود • هذا كله اذا كان
المنسى صلاتين ، أما اذا نسى ثلاث صلوات من يوم وليلة ولا يعرف عينهن ،
فعلى طريقة ابن القاص يصلى خمس صلوات كل صلاة بتيمم وعلى الوجه
الشاذ الذى حكاه الرافعى : يتيمم ثلاث مرات يصلى بكل تيمم الخمس وعلى
طريقة ابن الحداد يقتصر على ثلاث تيممات ويصلى تسع صلوات ، فعلى عبارة
البيان يضرب ثلاثة فى خمسة فذلك خمسة عشر ثم يزيد عليه ثلاثة تكون
ثمانية عشر ، ثم تضرب ثلاثة فى ثلاثة تكون تسعة ، فتنزعها من ثمانية عشر

تبقى تسعة ، وهو عدد ما يصلى بثلاثة تيممات فيصلى بالتيمم الأول الصبح
والظهر والعصر ، وبالثاني الظهر والعصر والمغرب وبالثالث العصر والمغرب
والعشاء .

وعلى عبارة الرافعي يضم الى الخمس أربعا لأن الأربعة لا تنقص عما بقي
من الخمسة بعد اسقاط الثلاثة بل يزيد عليه ، وينقسم المجموع وهو تسعة
صحيا على الثلاثة ، ولو قسمنا الى الخمسة اثنين أو ثلاثة لم ينقسم فيصلى
بكل تيمم ثلاثا على ما ذكرنا وله أن يرتبها على غير الترتيب المذكور اذا وفى
بالشرط السابق ، فان أخل به بأن صلى بالتيمم الأول العصر ثم الظهر ثم
الصبح ، وبالثاني المغرب ثم العصر وبالثالث العشاء ثم المغرب ثم العصر لم
يجزئه لاحتمال أن التى عليه الصبح والعشاء ، وثالثتهما الظهر أو العصر
فيحصل بالتيمم الأول الظهر أو العصر وبالثالث العشاء ويبقى الصبح عليه
فيحتاج الى تيمم رابع يصلها به . وأما اذا نسي أربع صلوات فيضرب أربعة
في خمسة ثم يزيد عليه أربعة تبلغ أربعة وعشرين ، ثم يضرب أربعة في أربعة
تبلغ ستة عشر ينزعها من أربعة وعشرين تبقى ثمانية ، وهو عدد ما يصلى
بأربعة تيممات ، فيصلى بالتيمم الأول الصبح والظهر وبالثاني الظهر والعصر
وبالثالث العصر والمغرب والرابع المغرب والعشاء ، ولا يخفى بعد ما سبق
حكم تقديم بعض الصلوات على بعض وما يجوز منه وما لا يجوز . وعلى
هذه التزيلات ينزل ما زاد من عدد المنسى والمنسى منه .

هذا كله اذا كانت الصلاتان أو الصلوات مختلفات ، سواء كانت من يوم
أو يومين بأن قال : نسيت صلاتين مختلفتين من يومين لا أدري صبح وظهر
أم ظهر وعصر أم عصر وعشاء وشبه ذلك . أما اذا نسي صلاتين متفقتين بأن
قال : هما صبحان أو ظهران أو عصران أو مغربان أو عشاءان فيلزمه عشر
صلوات وهن صلوات يومين ، وفي التيمم الوجهان في أصل المسألة قول ابن
سريج والخضري : يلزمه لكل صلاة تيمم ، وقول الجمهور يكفيه تيممان
يصلى بكل واحد الخمس ولا يكفيه ثمان صلوات بالاتفاق لاحتمال أن الذى
عليه صبحان أو عشاءان وما أتى بهما الا مرة ، أما اذا شك هل فائتاه متفقتان
أم مختلفتان ؟ فعليه الأغظ الأحوط وهو أنهما متفقتان .

(فرع) لو يتيقن أنه ترك أحد أمرين : اما طواف فرض واما صلاة فرض لزمه أن يأتي بالطواف وبالصلوات الخمس ، فعلى قول الجمهور يكفيه تيمم واحد للجميع ، وعلى قول ابن سريج والخضري يجب ستة تيممات .

(فرع) اذا صلى فريضة منفردا بتيمم ثم أدرك جماعة يصلونها فأراد اعادتها بذلك التيمم فيبنى على أن الفرض منهما ماذا ؟ وفيه أربعة أوجه ، الأصح الفرض الأولي ، والثاني : الثانية ، والثالث : كلاهما فرض ، والرابع : احدهما لا بعينها . فان قلنا بالأولين جاز ، وان قلنا بالثالث لم يجز . قاله القاضي حسين وغيره ، وان قلنا بالرابع فهو على الوجهين في المنسية ، هكذا قال الأصحاب . قال امام الحرمين : والاكتفاء هنا بتيمم واحد أولى ، فانه لا يجب الشروع في الثانية بخلاف المنسية .

(فرع) اذا صلى الفرض بالتيمم على وجه يجب قضاؤه كالمربوط على خشبة والمحبوس في موضع نجس ونحوه فأراد القضاء على وجه كامل بذلك التيمم ، فيبنى على أن الفرض ماذا ، وفيه أربعة أقوال تقدمت قريبا ، أصحها : الفرض الثانية ، والثاني : الأولى ، والثالث : كلاهما ، والرابع : احدهما لا بعينها . فان قلنا : الفرض الأولى جاز ، وان قلنا : كلاهما فرض لم يجز ، وان قلنا : احدهما لا بعينها فعلى الوجهين في المنسية وان قلنا : الثانية فقال الرافعي وغيره لا يجوز وهذا ضعيف ، والمختار أنه يجوز كما سبق في مثله في الفرع قبله ، ولا فرق بين تقدم نفل على فرض وعكسه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز ان يصلى بتيمم واحد ما شاء من النوافل لانها غير محصورة فخف امرها ، ولهذا اجيز ترك القيام فيها ، فان نوى بالتيمم الفريضة والنافلة جاز ان يصلى النافلة قبل الفريضة وبعدها لانه نواهما بالتيمم ، وان نوى بالتيمم الفريضة ولم ينو النافلة جاز ان يصلى النافلة بعدها . وهل يجوز ان يصلّيها قبلها ؟ فيه قولان قال في الام : له ذلك لان كل طهارة جاز ان يتنفل بها بعد الفريضة جاز قبلها كالوضوء ، وقال في البوطي : ليس له ذلك لانه يصلّيها على وجه التبع للفريضة فلا يجوز ان يتقدم على متبوعها ، ويجوز ان يصلى على جنازة بتيمم واحد اذا لم يتعين لانه يجوز تركها فهي كالنوافل ، وان تعينت عليه ففيه وجهان (احدهما) لا يجوز ان يصلى بتيمم أكثر من صلاة لانها

فريضة تعينت عليه فهي كالكتوبة (والثاني) يجوز وهو ظاهر المذهب لأنها ليست من جنس فرائض الأعيان) .

(الشرح) هذا الفصل فيه ثلاث مسائل :

(أحداها) يجوز أن يصلى بالتيمم الواحد ما شاء من النوافل سواء تيمم للنفل فقط أم له وللغرض أم للغرض واستباح النفل تبعاً ، وهذا متفق عليه إلا إذا قلنا - بوجه شاذ سبق في أوائل الباب - أن النفل لا يباح بالتيمم .

(المسألة الثانية) إذا تيمم للغرض والنفل أو للغرض وحده استباح الغرض واستباح النفل أيضاً قبل الفريضة وبعدها في الوقت وبعد خروج الوقت ، وفي قول : لا يستباح النفل قبل الفريضة إذا اقتصر على نية الغرض ، وفي وجه لا يستباح النفل بعد خروج الوقت ، وقد سبق بيان هذا كله مشروحاً مع ما يتعلق به في فصل نية التيمم .

(الثالثة) قال أصحابنا العراقيون : إذا لم يتعين عليه صلاة الجنازة فلها في التيمم حكم النوافل فيجمع بالتيمم الواحد بين صلوات جنائز كثيرة صلاة بعد صلاة ، وإن شاء صلى عليهن دفعة وله أن يجمع بين فريضة وحنائز ، وإن تعينت عليه فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما . أحدهما بانفاقهم أنها كالنوافل وهو المنصوص للشافعي في كتبه المشهورة ، والثاني ، كالفريضة فلا يجمع بينها وبين مكتوبة ، ولا بين صلاتي جنازة ، وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة وأبي سعيد الاصطخري ، وذكر الدارمي أن الكرايسي نقله عن الشافعي فيكون قولاً قديماً ويصير في المسألة قولان ، قال العراقيون : ولا تصح صلاة الجنازة قاعداً مع القدرة على القيام ، سواء تعينت أم لا .

وقال أصحابنا الخراسانيون : نص الشافعي رحمه الله أنه يجمع بين فريضة وحنائز بتيمم ونص أنها لا تصح على الراحلة ولا قاعداً ، واختلفوا على ثلاث طرق (أحدها) قولان . أحدهما : يلحق بالفرائض في التيمم والقيام ، والثاني : يلحق بالنوافل فيهما . (والطريق الثاني) أن تعينت فكالفرائض في التيمم والقيام والا فكالنوافل فيهما ، (والثالث) تقرير النصين ، فلها حكم

النفل في التيمم وان تعينت ولا يجوز القعود فيها وان لم يتعين ، لأنه معظم أركانها وهذا الثالث هو الصحيح عندهم ، وهو نحو طريقة العراقيين . وجمع امام الحرمين وغيره هذا بعبارة مختصرة فقالوا : فيها أوجه أحدها : يجوز الجمع بتيمم والقعود ، والثاني : لا ، والثالث : يجوز ان لم يتعين . وان تعينت فلا . والرابع وهو الأصح : يجوز الجمع بتيمم مطلقا ، ولا يجوز القعود مطلقا .

ولو أراد أن يصلى على جنازتين أو جناز صلاة واحدة بتيمم — وقلنا لا يجوز صلاتان — فوجهان أشهرهما لايجوز ، وبه قطع ابن الصباغ والمتولى والرويانى ، والثاني يجوز ، واختاره الشاشى . قال صاحب البحر وغيره : فعلى الأول لو تيمم بتيممين وصلى على الجناز صلاتين أو صلاة واحدة لم يجز لأن التيمم على التيمم لا تأثير له ، بل هو في حكم تيمم واحد ، والله أعلم .
قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا تيمم عن الحدث استباح ما يستباح بالوضوء ، فان احدث بطل تيممه كما يبطل وضوءه ، ويمنع مما كان يمنع منه قبل التيمم ، وان تيمم عن الجنابة استباح ما يستباح بالفسل من الصلاة وقراءة القرآن ، فان احدث منع من الصلاة ولم يمنع من قراءة القرآن ، لان تيممه قام مقام الفسل ، ولو اقتصل ثم احدث لم يمنع من القراءة فكذا اذا تيمم ثم احدث ، وان تيمم ثم ارتد بطل تيممه لان التيمم لا يرفع الحدث وانما تستباح به الصلاة والمرتد ليس من اهل الاستباحة) .

(الشرح) في الفصل ثلاث مسائل :

(احداها) اذا تيمم أو توضأ ثم ارتد والعياذ بالله فهل يبطلان ؟ فيه ثلاثة أوجه سبق بيانها في أول باب ما ينقض الوضوء أصحها يبطل التيمم دون الوضوء . الثاني : يبطلان والثالث : لا يبطلان .

(الثانية) اذا تيمم عن الحدث الأصغر استباح ما يستباح بالوضوء من الصلاة وغيرها الا الجمع بين فرضين ونحوه مما سبق فاذا احدث بطل تيممه ومنع ما كان يمنعه قبل التيمم كما لو توضأ ثم احدث .

(الثالثة) اذا تيمم عن الحدث الأكبر كجنابة وحيض استباح الصلاة

والقراءة والمكث في المسجد وغيرها مما يباح بالفصل فإذا أحدث منع من الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله • ولا يمنع من قراءة القرآن والمكث في المسجد ، ويستمر جواز القراءة والمكث وإن أراد تيمما جديدا • وهذا كله باتفاق الأصحاب في كل الطرق إلا ما انفرد به الدارمي فقال : إذا تيمم الجنب صلى ثم أراد التيمم لحدث أو غيره هل يقرأ القرآن قبل تيممه ؟ فيه وجهان قال أبو حامد : لا يجوز وقال ابن المرزبان : يجوز ، وهذا النقل شاذ متروك ثم إن الجمهور أطلقوا الجزم باستباحته ولم يفرقوا بين الحاضر والمسافر ، وقال البغوي : إذا تيمم الجنب في الحضر وصلى هل له قراءة القرآن ؟ وهل له مس المصحف جنبا كان أو محدثا ؟ فيه وجهان الأصح : الجواز والمشهور ما سبق وهو أن الحاضر كالمسافر فيباح له كل ذلك ، أما إذا تيمم جنب ثم رأى الماء فيحرم عليه جميع ما حرم عليه قبل التيمم حتى يغتسل • ولو تيمم جنب ثم أحدث ثم وجد ماء لا يكفي للوضوء قال البغوي وغيره : إن قلنا : يجب استعمال الناقص بطل تيممه في كل شيء فيستعمله ثم يتيمم ، وإن قلنا : لا يجب استعمال الناقص فتيممه باق على الصحة في جواز القراءة والاعتكاف وبطل في حق الصلاة ، فإذا تيمم استباحها والله أعلم •

(فرع) لا يعرف جنب يباح له القراءة والمكث في المسجد دون الصلاة أو مس المصحف إلا من تيمم عن الجنابة ثم أحدث والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا تيمم لعدم الماء ثم رأى الماء - فإن كان قبل الدخول في الصلاة - بطل تيممه لأنه لم يحصل في المقصود ، فصار كما لو رأى الماء في أثناء التيمم) •

(الشرح) إذا تيمم لحدث أصغر أو أكبر ثم رأى ماء يلزمه استعماله بطل تيممه بلا خلاف عندنا سواء رآه في أثناء التيمم أو بعد الفراغ منه • وقولنا : تيمم لعدم الماء احتراز ممن تيمم لمرض أو جراحة ونحوهما مما لا يشترط فيه عدم الماء ، فإن هذا لا يؤثر فيه وجود الماء • وقولنا : ماء يلزمه استعماله احتراز مما إذا رآه ولم يتمكن من استعماله بأن كان دونه حائل أو كان محتاجا إليه لعطش ونحوه فإنه لا يبطل تيممه لأن وجود هذا الماء كالعدم

ولا فرق عندنا بين أن يجد الماء وقد ضاق وقت الصلاة بحيث لو اشتغل بالوضوء خرج وقت الصلاة ولو صلى بالتيمم أدرك وبين ألا يضيق ، هذا مذهبا . ونقل ابن المنذر في كتابيه كتاب الاجماع وكتاب الاشراف اجماع العلماء عليه . ونقل أصحابنا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن التابعي والشعبي أنهما قالا : ان رأى الماء بعد الفراغ من التيمم لا يبطل وان رآه في أثناءه بطل ، ونقل القاضي أبو الطيب وغيره الاجماع على أن رؤيته في الثانية يبطل ، واحتج لأبي سلمة بأن وجود المبدل بعد فراغه من البطل لا يبطل البطل كما لو وجد المكفر الرقبة بعد فراغه من الصوم ، وكما لو فرغت من العدة بالأشهر ثم حاضت .

واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم : « الصعيد الطيب وضوء المسلم ، فإذا وجد الماء فليمسسه بشرته » وهو صحيح سبق بيانه ، وبالقياص على رؤيته في أثناء التيمم ، وبأن التيمم لا يراد لنفسه بل للصلاة ، فإذا وجد الأصل قبل الشروع في المقصود لزم الأخذ بالأصل ، كالحاكم اذا سمع شهود الفرع ، ثم حضر شهود الأصل قبل الحكم ، والجواب عن الصوم والأشهر ^(١) أنهما مقصودان . وذكر القاضي عبد الوهاب المالكي أن مذهبهم أنه يتوضأ الا أن يخشى فوت الوقت ، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا فرق ، لأنه واجد للماء والله أعلم .

قال أصحابنا : ولو توهم القدرة على ما يجب استعماله ، بطل تيممه كما لو تيقنه وذلك بأن يرى سرايا ونحوه أو جماعة يجوز أن معهم ماء ، وانما يبطل في جميع هذه الصور ، اذا لم يقارن ذلك ما يمنع وجوب استعماله ، بأن يحول دونه سبع ، ونحوه أو يحتاج اليه للعطش ، وقد سبقت المسألة بنظائرها والله أعلم .

(فرع) اذا ظن المتيمم العارى القدرة على الثوب فلم يكن لم يبطل تيممه بخلاف . وعلمه الغزالي بأن طلبه ليس من شرط التيمم ، والله أعلم .

(١) يريد صوم المكفر ثم وجد أنه الرقبة بعد فراغه منه والعدة بالأشهر اذا حاضت بعد فراغها (ط) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة نظر - فان كان في الحضر - اعاد الصلاة لأن عدم الماء في الحضر عذر نادر غير متصل ، فلم يسقط معه الفرض (١) ، كما لو صلى بنجاسة نسيها ، [وان (٢) كان في السفر نظرت] فان كان في سفر طويل لم يلزمه الاعادة ، لأن عدم الماء في السفر عذر عام ، فسقط معه فرض الاعادة ، كالصلاة مع سلس البول ، وان كان في سفر قصير ففيه قولان أشهرهما : انه لا يلزمه الاعادة لأنه موضع يعد فيه الماء غالبا ، فاشبهه السفر الطويل .

وقال في البويطي : لا يسقط الفرض [عنه] لأنه لا يجوز له القصر فلا يسقط الفرض عنه بالتيمم كما لو كان في الحضر ، وان كان في سفر ممضية ففيه وجهان : (احدهما) تجب [عليه] الاعادة ، لأن سقوط الفرض بالتيمم رخصة تتعلق بالسفر ، والسفر ممضية ، فلم تتعلق به رخصة (والثاني) لا تجب ، لانا لما اوجبنا عليه ذلك ، صار عزيمة فلم يلزمه الاعادة) .

(الشرح) في هذه القطعة مسائل :

(احداها) اذا عدم الحاضر الماء في الحضر . فحاصل المنقول فيه ثلاثة أقوال . الصحيح المشهور المقطوع به في أكثر كتب الشافعي وطرق الأصحاب : أنه يتيمم ويصلي الفريضة وتجب اعادتها اذا وجد الماء . أما وجوب الصلاة بالتيمم فقياسا على المسافر والمريض لاشتراكهما في العجز وأما الاعادة فلأنه عذر نادر غير متصل ، احترازنا بالنادر عن المسافر والمريض ، وبغير المتصل عن الاستحاضة . (والقول الثاني) تجب الصلاة بالتيمم ولا اعادة ، كالمسافر والمريض ، حكاه الخراسانيون ، وهو مشهور عندهم . (والثالث) لا تجب الصلاة في الحال بالتيمم بل يصبر حتى يجد الماء . حكاه صاحب البيان وجماعة من الخراسانيين وليس بشيء .

(المسألة الثانية) اذا صلى بالتيمم في سفر طويل ، ثم وجد الماء بعد الفراغ لا يلزمه الاعادة لظواهر الأحاديث ولأن عدم الماء في السفر عذر عام فسقط الفرض بالتيمم بسببه ، كالصلاة قاعدا لعذر المرض ، ولا فرق بين وجود الماء

(١) في نسخة الركني (فرض الاعادة) (ط) .

(٢) زيادة في التوكلية (ط) .

في الوقت وبعده . قال صاحب البحر : قال أصحابنا : ولا تستحب الاعادة في هذه المسألة ، ثم المذهب الصحيح المشهور أنه لا فرق بين أن يكون السفر مسافة القصر أو دونها وإن قل ، وهذا هو المنصوص في كتب الشافعي . وقال الشافعي في البويطي : وقد قيل لا يتيمم إلا في سفر يقصر فيه الصلاة فمن أصحابنا من جعل هذا قولاً للشافعي ، فقال : في قصر السفر قولان ومن سلك هذه الطريقة المصنف ، وقال الأكثر : القصر كالطويل بلا خلاف ، وإنما حكى الشافعي مذهب غيره ، وهذا هو المذهب ، والدليل عليه اطلاق السفر في القرآن . قال الشافعي رحمه الله : ولم تحده الصحابة رضى الله عنهم بشيء ، وحدوا سفر القصر ، ولما روى الشافعي عن ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما « أقبل من الجرف حتى كان بالمربد تيمم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة » . هذا اسناد صحيح ، والجرف بضم الجيم والراء وبعدهما فاء ، موضع بين وبين المدينة ثلاثة أميال ، والمربد بكسر الميم ، موضع بقرب المدينة .

(المسألة الثالثة) العاصي بسفره كالآبق وقاطع الطريق وشبههما اذا غدم الماء في سفره ثلاثة أوجه ، والصحيح أنه يلزمه أن يصلى بالتيمم ويلزمه الاعادة ، والثاني : يلزمه التيمم ولا تجب الاعادة ، والثالث : لا يجوز التيمم ؛ وهذا الثالث غريب حكاه الحناطي وصاحب البيان والرافعي ، فعلى هذا يقال له : ما دمت على قصدك المعصية لا يحل لك التيمم ، فإن ثبت استبحت التيمم وغيره ، كما أنه لا يحل له الميتة عند الضرورة ، بل يقال : تب وكل ، والصواب الأول لأنه يلزمه أمران : التوبة والصلاة ، فإذا أخل بأحدهما لا يساح له الاخلال بالآخر ، وليس التيمم في هذا الحال تخفيفاً بل عزيمة ، فلا تكون المعصية سبباً لاسقاطه ، فعلى هذا لو رأى الماء في صلاته بطلت ويلزمه الخروج منها ، كما اذا رأى الماء في أثناء صلاة الحضر بالتيمم ، وقد تقدم ذكر هذه الأوجه في باب المسح على الخف ، وذكرنا هناك ضابطاً فيما يستبيحه العاصي بسفره وما لا يستبيحه ، وبالله التوفيق .

(فرع) اذا نوى المسافر اقامة أربعة أيام فأكثر في بلد وعدم الماء فيه وصلى بالتيمم فحكمه حكم الحاضر بلا خلاف ، فيلزمه اعادة ما صلى بالتيمم

على المذهب . ولو نوى هذه الإقامة في موضع من البادية يعم فيه عدم الماء فلا إعادة فيه بلا خلاف ، هكذا صرح بالصورتين صاحب الحاوى وامام الحرمين ونقله الرويانى عن القفال ، وقاله آخرون ولا نعلم فيه خلافا . ولو دخل المسافر في طريقه قرية فعدم الماء فيها وصلى بالتيمم فوجهان ، حكاهما المتولى والرويانى وآخرون . (أحدهما) لا إعادة ، لأنه مسافر ولهذا يباح له القصر والفطر ، (وأصحهما) وجوب الاعادة ، صححه الرويانى والرافعى ، وهو قول القفال ، وقطع به البعوى وغيره ، لأن عدم الماء في القرية نادر ، فالضابط الأصل ما قاله الرافعى وأشار اليه امام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون : أن الاعادة تجب اذا تيمم في موضع يندر فيه عدم الماء ، ولا يجب اذا كان العدم يغلب فيه ، بدليل ما ذكرنا من هاتين الصورتين .

قال الرافعى : اعلم أن وجوب الاعادة على المقيم ليس لعله الإقامة ، بل لأن فقد الماء في موضع الإقامة نادر . وكذا عدم الاعادة في السفر ليس لكونه مسافرا ، بل لأن فقد الماء في السفر مما يعم حتى لو أقام في مفازة أو موضع يعدم فيه الماء غالبا وطالت اقامته وصلى بالتيمم فلا إعادة ، وفي مثله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبى ذر رضى الله عنه ، وكان يقيم بالريذة ويفقد الماء أياما : « التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج » قال : ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء تيمم وأعاد على الأصح ، وإن كان حكم السفر ياقيا عليه لتدور العدم .

واذا عرفت هذا علمت أن قول الأصحاب ان المقيم يقضى والمسافر لا يقضى جار على الغالب في حال السفر والإقامة ، والا فالحقيقة ما بيناه . هذا كلام الرافعى وذكر معناه امام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون والله أعلم .

(فرع) قال صاحب البيان : قال الشيخ أبو حامد : اذا خرج الرجل الى ضيعته وبستانه فعدم الماء كان له أن يتيمم ويتنفل على الراحلة ، قال : فمقتضى قوله انه سفر قصير ففى إعادة ما صلى فيه بالتيمم القولان : المشهور ، ونص البويطى والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن عدم الماء في الحضر .

قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أنه يصلى بالتيمم وعليه الاعادة ، وبه قال جمهور العلماء ، وهو رواية عن أبي حنيفة ، وعنه رواية أنه لا يصلى بالتيمم . وعن مالك والثوري والأوزاعي والمزني والطحاوي : يصلى بالتيمم ولا يعيد ، وهو رواية عن أحمد وقول لنا كما سبق . واحتج لمن لم يوجب الصلاة بقوله تعالى : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا ^(١)) فأباحه للمريض والمسافر فلم يجز لغيرهما ، وبأن إيجابها مع إيجاب الاعادة يؤدي إلى إيجاب ظهريين عن يوم ، ولأن الصلاة تفعل لتجزئ وهذه غير مجزئة ، واحتج لمن أوجب الصلاة بلا اعادة بالقياس على المسافر . واحتج أصحابنا لوجوب الصلاة بقوله تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) إلى قوله (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا عام . وفي الاستدلال بالآية نظر ، ولأنه مكلف عدم الماء فلزمه التيمم للفريضة كالمسافر ، ولأنه عاجز عن استعمال الماء فلزمه التيمم كالمريض وقياسا على صلاة الجنابة ، وقد وافقوا عليها وأجاب أصحابنا عن احتجاجهم بالآية بجوابين . (أحدهما) : أن السفر ذكر فيها لكونه الغالب لا للاشتراط ، كقوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من أطلاق ^(٢)) (والثاني) : أنها محمولة على تيمم لا اعادة معه . وعن قولهم يؤدي إلى إيجاب ظهريين أن المقصود الثانية ، وإنما وجبت الأولى لحرمة الوقت ، كما سلك يوم الشك إذا ثبت أنه من رمضان ، وفي هذا جواب عن قولهم : الصلاة تفعل لتجزئ فيقال : وقد تفعل حرمة للوقت كما ذكرنا ، واحتج أصحابنا للاعادة بأنه عذر فادر غير متصل ، فأشبهه من نسي بعض أعضاء الطهارة ، وفي هذا جواب عن احتجاجهم ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن صلى بالتيمم في السفر ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا اعادة سواء وجد الماء في الوقت أو بعده حتى لو وجده عقب السلام فلا اعادة ، وبه قال الشعبي والنخعي وأبو سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق والمزني وابن المنذر وجمهور السلف والخلف . وحكى ابن

(١) الآية ٢ من سورة النساء .

(٢) الآية ١٥١ من سورة الانعام .

المنذر وغيره عن طاوس وعطاء والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين
والزهري وربيعة أنهم قالوا : إذا وجد الماء في الوقت لزمه الاعادة ، واستحبه
الأوزاعي ولم يوجبه ، قال ابن المنذر : وأجمعوا أنه إذا وجده بعد الوقت
لا اعادة ، واحتج لهؤلاء بأن الماء هو الأصل فوجوده بعد التيمم كوجود
النص بعد الحكم بالاجتهاد .

واحتج أصحابنا بخديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضى الله
عنه قال : « خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما
صعيدا طيبا وصليا ، ثم وجد الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ،
ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له ، فقال
للذى لم يعد : أصبت السنة وأجزأتك صلاتك ، وقال للذى توضأ وأعاد :
لك الأجر مرتين » رواه أبو داود والنسائي والبيهقي وغيرهم ، قال أبو داود :
ذكر أبي سعيد في هذا الحديث وهم وليس بمحفوظ بل هو مرسل . قلت :
ومثل هذا المرسل يحتج به الشافعي وغيره كما قدمنا بيانه في مقدمه هذا
الكتاب أن الشافعي يحتج بمرسل كبار التابعين إذا أسند من جهة أخرى أو
يرسل من جهة أخرى أو يقول به بعض الصحابة أو عوام العلماء ، وقد وجد في
هذا الحديث شيان من ذلك (أحدهما) : ما قدمناه قريبا ، عن ابن عمر
رضي الله عنهما : (أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمريد تيمم وصلى
العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة) وهذا صحيح عن
ابن عمر كما سبق (الثاني) : روى البيهقي بإسناده عن أبي الزناد قال :
« كان من أدركت من فقهاء الذين ينتهي الى قولهم منهم سعيد بن المسيب ،
وذكر تمام فقهاء المدينة السبعة : يقولون من تيمم وصلى ثم وجد الماء وهو
في الوقت أو بعده لا اعادة عليه » واحتج أصحابنا أيضا بالقياس على المريض
يصلى بالتيمم أو قاعدا ، والجواب عن احتجاجهم أن ما ذكروه ليس نظير
مسألتنا بل نظيره من صلى بالتيمم ومعه ماء نسيه ، ونظير مسألتنا ما عمله
الصحابي باجتهاد ثم نزل النص باثبات الحكم بخلاف اجتهاده فانه لا يبطل
ما عمله والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان معه في السفر ماء فدخل عليه وقت الصلاة فأراقه أو شربه من غير حاجة وتيمم وصلى فيه وجهان (أحدهما) : يلزمه الإعادة ، لأنه مفرط في اتلافه (والثاني) : لا يلزمه لأنه تيمم وهو عادم للماء ، فصار كما لو أتلفه قبل دخول الوقت) .

(الشرح) قال أصحابنا : إذا كان معه ماء صالح لطهارته فأخرجه عن كونه مطهرا بآراقته أو شربه أو سقى دابة أو غيرها أو تنجيسه أو صب الزعفران ونحوه فيه أو غير ذلك — ثم احتاج إلى التيمم — تيمم بلا خلاف ، لأنه فاقد للماء ، ثم ينظر — فإن كان تقويت الماء قبل دخول الوقت — فلا إعادة عليه بلا خلاف وإن فوته سفها لأنه لا فرض عليه قبل الوقت . وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله : (كما لو أتلفه قبل دخول الوقت) وإن فوته في الوقت — فإن كان لغرض كشربه لحاجة أو سقيه دابة محترمة لحاجتها أو غسل ثوبه لنجاسة أو تنظفا — فلا إعادة بلا خلاف لأنه معذور ، وكذا لو اشتبه إناؤه آن فعجز عن معرفة الطاهر فأراقهما فلا إعادة قطعا لأنه معذور ، وإن كان التفويت في الوقت لغرض فهو حرام بلا خلاف ، وفي وجوب الإعادة وجهان مشهوران وقد ذكر المصنف دليلهما ، أصحابهما عند الأصحاب لا إعادة ، قال صاحب الشامل : وهذا كمن قطع رجله فانه عاص وإذا صلى جالسا أجزأه قال القاضي حسين والمتولي : الوجهان هنا كالقولين فيمن فر ، فطلق امرأته بآثنا في مرض الموت هل ينقطع ارثها ؟ لأن بدخول الوقت تعلق حق الطهارة بالماء كما أن بالمرض تعلق حقها بالارث ، أما إذا مر بماء في الوقت فلم يتوضأ ، فلما بعد منه تيمم وصلى ففى الإعادة طريقتان ، أصحابهما وأشهرهما ، والذي قطع به الغزالي والبعوى والأكثرون : القطع بأن لا إعادة لأنه تيمم وهو عادم للماء ولم يفرط في اتلافه ، والثاني : حكاه الرافعى عن الشيخ أبى محمد أنه على الوجهين لأنه يعد مقصرا والله أعلم .

(فرع) لو وهب الماء الصالح لطهارته في الوقت لغير محتاج إليه لمطش ونحوه أو باعه لغير حاجته إلى ثمنه ، ففى صحة البيع والهبة وجهان

مشهوران في الطريقتين ، حكاهما الدارمي وجماعات من العراقيين وامام
الحرمين وجماعة من الخراسانيين . قال البغوي والرافعي وغيرهما : أصحهما
لا يصح البيع ولا الهبة لأن التسليم حرام فهو عاجز عن تسليمه شرعا ، فهو
كالعاجز حسا ، وبهذا قطع المحاملي والصيدلاني ، والثاني : يصحان . قال
الامام : وهو الأقيس ، لأنه ملكه والمنع لا يرجع الى معنى في العقد ، واختار
الشاشي هذا ، وقال : الأول ليس بشيء لأن توجه الفرض لا يمنع صحة
الهبة ، كما لو وجب عليه عتق رقبة في كفارة فأعتقها لا عن الكفارة أو وهبها
فانه يصح وكما لو وجب عليه ديون فطوب بها فوهب ماله وسلمه فانه يصح
والأظهر ما قدمنا تصحيحه . قال امام الحرمين والغزالي في البسيط : هذان
الوجهان يشبهان ما لو وهب رجل للوالي شيئا تطوعا على طريق الرشوة هل
يملكه ؟ منهم من منع الملك للمعصية ومنهم من لم يمنع وقال : هو أهل
للتصرف ، فان قلنا : يصح بيع الماء وهبته في مسألة فحكم الاعادة ما سبق في
الاراقة لغير غرض ، كذا قاله الجمهور . وقطع البغوي بأنه لا اعادة ،
والمذهب الأول .

وان قلنا : لا يصح البيع والهبة لم يصح تيممه مادام الماء باقيا في يد
الموهوب له والمشتري وعليه استرجاعه ان قدر ، فان لم يقدر تيمم وصلى
وعليه الاعادة على الصحيح وبه قطع الأصحاب ، ونقل امام الحرمين فيه
اتفاق الأصحاب . وشذ الدارمي فحكى في الاعادة الوجهين في الارقة سفها
وليس بشيء ، لأن الماء باق على ملكه وليس كالمغصوب ، لأن هذا مقصر
بتسليمه ، فان تلف في يد المشتري والموهوب له قبل التيمم ففي الاعادة
الوجهان في الارقة ، واذا أوجبنا الاعادة في مسألة الارقة وبيع الماء وهبته
ففي قدر ما يعيده ثلاثة أوجه الصحيح المشهور تجب اعادة الصلاة التي فوت
الماء في وقتها ولا يجب غيرها لأن ماسواها فوت الماء قبل دخول وقتها فلم
تجب اعادتها . والثاني : يجب اعادة ما يؤديه غالبا بوضوئه ، قال امام
الحرمين : هذا الوجه عندي في حكم الغفلة والغلط . والثالث : تجب اعادة
كل ما صلاه بالتيمم الى أن أحدث حكاك البغوي وغيره وهذا الوجه والذي
قبله ليسا بشيء فانه يلزم قائلهما أن يقول من توضأ ثم أحدث من غير ضرورة
وتيمم أعاد . قال المتولي وغيره : واذا أراد الاعادة لم يصح في الوقت

بالتيمم ، بل يؤخر حتى يجد الماء أو يصبر الى حالة يصح فيها التيمم
بلا اعادة .

(فرع) قال القاضى حسين : ولو كان له ثوب فحرقه وصلى عريانا
فحكمه ما ذكرناه فى اراقة الماء من أوله الى آخره .

(فرع) قال أصحابنا : اذا قلنا لا يصح هبة هذا الماء استرده
الواهب ، فان تلف فى يد الموهوب له فلا ضمان عليه ، لأن الهبة ليست من
عقود الضمان ومالا ضمان فى صحيحه لا ضمان فى فاسده ، كذا قطع به امام
الحرمين وأصحاب البحر والعدة والبيان وغيرهم . وانقرد القاضى حسين
فقال : ان أتلغه الموهوب له ضمنه وان تلف عنده فوجهان ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان رأى الماء فى أثناء الصلاة نظرت - فان كان ذلك فى الحضر يبطل تيممه
وصلاته لانه يلزمه الاعادة بوجود الماء ، وقد وجد الماء فوجب ان يشتغل
بالاعادة ، وان كان فى السفر لم يبطل [تيممه] [وقال المزنى : يبطل والمذهب (١)
الأول] لانه وجد الأصل بعد الشروع فى المقصود فلا يلزمه الانتقال اليه ، كما
لو حكم بشهادة شهود الفرع ثم وجد شهود الأصل ، وهل يجوز الخروج منها ؟
فيه وجهان . (أحدهما) لا يجوز ، واليه أشار فى البوطى لأن ما لا يبطل
[الطهارة] الصلاة لم يبح الخروج منها كسائر الأشياء . وقال أكثر أصحابنا :
يستحب الخروج منها ، كما قال الشافعى رحمه الله فيمن دخل فى صوم
الكفارة . ثم وجد الرقبة ان الأفضل ان يمتق ، وان رأى الماء فى الصلاة فى
السفر ثم نوى الإقامة بطل تيممه وصلاته ، لانه اجتمع [حكم] الحضر والسفر
فى الصلاة فوجب ان يقلب حكم الحضر فيصير كأنه تيمم وصلى وهو حاضر ثم
وجد الماء ، وان رأى الماء فى أثناء الصلاة فى السفر فأتىها وقد فنى الماء لم يجز
ان يتنفل حتى يجدد التيمم ، لأن برؤية الماء حرم عليه افتتاح الصلاة ، وان
رأى الماء فى صلاة نافلة . فان كان قد نوى عدا أتمها كالفرصة ، وان لم ينو
عدا سلم من ركعتين ولم يزد عليهما) .

(الشرح) اذا تيمم لعدم الماء ثم رأى فى أثناء صلاته ماء يلزم استعماله
نظرت - فان كان ممن يلزمه الاعادة بطل تيممه وصلاته على المذهب

(١) فائدة من المتوكلية والركبى (ط) .

الصحيح ، وفيه وجه ضعيف عند الخراسانيين أنها لا تبطل بل يتمها محافظة على حرمتها ثم يعيدها والمشهور الأول ، لأنه لا بد من اعادتها فلا وجه للبقاء فيها ، ويدخل في هذا القسم المصلى بالتيمم في الحضر أو موضع يندر فيه عدم الماء .

ومن صلى بنجاسة عجز عن غسلها اذا قلنا بالمشهد : ان عليهما الاعادة ، ويدخل فيه المسافر سفرا قصيرا اذا قلنا بالقول الضعيف المنقول عن البويطي انه يعيد ويدخل فيه العاصي بسفره على أصح الوجهين ، أما اذا رأى الماء في أثناء الصلاة بالتيمم من لا اعادة عليه ، كالمسافر سفرا طويلا أو قصيرا على المذهب ، أو المقيم في موضع يعدم فيه الماء غالبا ، فالصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي رحمه الله وقطع به العراقيون وبعض الخراسانيين أنه لا تبطل صلاته .

وقال جمهور الخراسانيين : نص هنا أنه لا تبطل صلاته ، ونص في المستحاضة اذا انقطع دمها في أثناء الصلاة أنها تبطل ، فجعلهما ابن سريج على قولين أحدهما : ييطان لزوال الضرورة ، والثاني : لا ييطان للتلبس بالمقصود . قالوا والمذهب تقرير النصين ، والفرق أن حدثها متجدد بعد الطهارة ، ولأنها مستصحبة للنجاسة وهو بخلافها فيهما ، والتفريع بعد هذا على المذهب ، وهو أنه لا تبطل صلاة التيمم برؤية الماء في أثناءها ، ثم الأصحاب أطلقوا في طريقتي العراق وخراسان أن رؤية الماء في أثناءها لا ييطان وقال صاحب البحر : ان رآه بعد فراغه من تكبيرة الاحرام لم تبطل صلاته وان رآه بعد شروعه في التكبيرة وقبل فراغ التكبيرة بطل تيممه وصلاته . وهذا الذي قاله لم أجد غيره تصرّحا بموافقة ولا مخالفة ، وهو حسن فانه لا يصير في الصلاة الا بفراغه من التكبيرة ، لكن بعض التكبيرة جزء من الصلاة ففيه احتمال لهذا المعنى . ثم ذكر صاحب البحر أن والده قال : اذا رأى الماء في أثناء الصلاة فاستمر اقتصر على تسليمة واحدة لأنه عاد الى حكم الحدث بالتسليمة الأولى . ولو أحدث بعد التسليمة الأولى لم يأت بالثانية ، فكذا هنا قال : وليس على أصلنا مسألة يقتصر فيها على تسليمة واحدة الا هذه . قال ولو كان عليه سجود سهو فنتيه وسلم لا يسجد وإن قرب

الفصل . قال صاحب البحر : وهذا الذي قاله والذي حسن عندي ، قال : ولكن يمكن أن يقال لا بأس بأن يسلم الثانية لأنها من تنمة الصلاة ، وقطع في كتابه الحلية بما قاله والده ، وفيه نظر . وينبغي أن يقطع بأنه يسلم الثانية ، والله أعلم .

إذا ثبت أنه لا تبطل صلاته برؤية الماء في أثناءها فهل يباح الخروج منها ؟ أم يستحب ؟ أم يحرم ؟ فيه أوجه ، الصحيح الأشهر وقول أكثر الأصحاب أنه يستحب الخروج منها والوضوء للخروج من خلاف العلماء في بطلانها ، وكما نص الشافعي على استحباب الخروج من صلاة من أحرم بها منفردا للدخول في الجماعة ، وكما نص على استحباب الخروج من صوم الكفارة لمن وجد الرقبة في أثناءه ، والوجه الثاني : يجوز الخروج منها ، لكن الأفضل الاستمرار فيها لقول الله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم »^(١) والثالث : يحرم الخروج منها للآية ، وهذا ضعيف .

قال امام الحرمين : لست أراه من المذهب ثم ان الأصحاب أطلقوا الأوجه وقال امام الحرمين : الذي أراه أن المتيمم إذا رأى الماء في الصلاة في آخر الوقت وقد ضاق الوقت لا يجوز له الخروج أصلا ، وهذا الذي قاله الامام متين ولا أعلم أحدا يخالفه وقال القاضي حسين والشيخ أبو محمد الجويني : الخلاف في هذه المسألة انما هو في أن الأفضل أن يقلب فرضه نقلا ويسلم من ركعتين أم الأفضل أن يتمها فريضة ؟ قالوا : فأما الخروج المطلق فليس بأفضل بلا شك . وزاد القاضي حسين ، فقال : الخروج عندي مكروه - وجهها واحدا - وهذا الذي ذكره خلاف المذهب الصحيح المعروف في جميع الطرق ، قال الشاشي : ولا معنى لقولهما يجعلها نافلة ، فان تأثير رؤية الماء في النفل كتأثيرها في الفرض ، أما إذا رأى الماء في أثناء الصلاة في السفر ، ثم نوى الإقامة وهو في الصلاة فانه يبطل تيممه وصلاته على المذهب ، وبه قطع المصنف والعراقيون ، وفيه وجه للخراسانيين أنها لا تبطل وهو المذكور في رؤية الحاضر الماء في الصلاة ، والصحيح الأول ووجه ما ذكره المصنف .

(١) الآية ٢٣ من سورة محمد .

ولو شرع في صلاة مقصورة ، فوجد الماء فيها ثم نوى اتمامها بطلت صلاته في أصح الوجهين لأن تيممه صح لركعتين فريضة ، وقد التزم الآن ركعتين فريضة لم يتيمم لها ، هكذا ذكر جمهور الأصحاب هاتين المسألتين ، وخالفهم الماوردي ، فقال إذا رأى الماء في أثناءها ثم نوى الإقامة أو الاتمام ، قال : ابن القاص تبطل صلاته . وقال سائر أصحابنا لا تبطل بل يتيمم ؛ واختار الدارمي أيضا أنها لا تبطل وأطلق امام الحرمين والغزالي وجهين ، ولو شرع في صلاة مقصورة ، ثم نوى الإقامة ولم ير ماء أتتها وهل تجب الاعادة ؟ وجهان . (أحدهما) : تجب ، ونقله صاحب الشامل عن ابن القاص لأنه صار مقيما ، والمقيم تلزمه الاعادة . (والثاني) : لا تجب ، وبه قطع الروياني وادعى أنه لا خلاف فيه ، واختاره صاحب الشامل بعد حكايته قول ابن القاص ، فان قلنا بالأول فرأى الماء فيها بعد نية الإقامة بطلت كصلاة الحاضر ، ولو نوى الاتمام في أثناء المقصورة ثم وجد الماء نقل صاحب البحر الاتفاق على أنه يمضي فيها ولا تبطل وهذا ظاهر ، قال البغوي : ولو اتصلت السفينة التي يصلي فيها بدار الإقامة في أثناء صلاته بالتيمم لم تبطل ولا تجب الاعادة في أصح الوجهين ؛ كما لو وجد الماء في الصلاة والله أعلم .

أما إذا رأى الماء في أثناءها في السفر ففرغ منها ثم أراد انشاء نافلة بذلك التيمم فان كان الماء باقيا أو تلف ولم يعلم بتلفه قبل سلامه لم يجز بلا خلاف ، وان علم بتلفه قبل سلامه ففيه وجهان قطع المصنف وسائر العراقيين وجماعة من الخراسانيين بأنه لا يجوز ، وقطع أكثر الخراسانيين بالجواز حتى قال صاحب العدة : لو كانت الصلاة التي هو فيها نافلة جاز له بعد السلام منها أن يصلي به فريضة ان كان نواها لأنه عند الفراغ من الصلاة ليس بواجد للماء ولا متوهم ، واختار صاحب الشامل هذا الثاني فقال : هذا الذي قاله الأصحاب من بطلان التيمم فيه نظر ، لأن هذا الماء لا يجب استعماله لهذه الصلاة ولا قدر على استعماله لغيرها فينبغي ألا يبطل تيممه قال : ويلزم من قال لا يصلي النافلة أن يقول اذا مر به ركب وهو في الصلاة ففرغ منها وقد ذهب الركب لا يجوز التنفل ، لأن توجه الطلب يمنع ابتداء الصلاة بالتيمم ، واختاره الروياني أيضا وأورد ايراد صاحب الشامل هذا قال : فان منعه الأولون فهو بعيد .

(قلت) الأصح ما قاله العراقيون لأن التيمم ضعف برؤية الماء وكان مقتضى الدليل بطلان الصلاة التي هو فيها في الحال خالفناه لحرمتها ، وهذا ليس بموجود في غيرها والله أعلم .

أما اذا رأى الماء في أثناء نافلة فسنة أوجه مفرقة في كتب الأصحاب وحكاها مجموعة صاحب البيان وغيره ، أصحها وأشهرها : أنه ان كان نوى عددا أتمه والا اقتصر على ركعتين ولم تجز الزيادة ، وبهذا قطع المصنف والأكثرون ، ونص عليه الشافعي رحمه الله في الأم ، ونقله الشيخ أبو حامد عن أصحابنا مطلقاً لأنه ان نوى عددا فهو كالقريضة لدخوله في صريح نيته ، وان لم ينو عددا فعرف الشرع في النافلة ركعتان فصار كالمثنوى . والثاني : لا يزيد على ركعتين ، وان كان نواه وهو قول الشيخ أبي زيد وأبي على السنجى لأن السنة النافلة ركعتان فالزائد كنافلة مستأنفة . والثالث : يقتصر على ما صلى منها مطلقاً ، ولا تجوز الزيادة وان كان نواها ، حكوه عن ابن سريج لأن مقتضى رؤية الماء بطلان الصلاة خالفنا هذا في القريضة لأنه لو اقتصر على بعضها بطلت . والنافلة يجوز الاقتصار على بعضها . والرابع : يجوز له أن يزيد بعد رؤية الماء ما شاء من الركعات وان زاد على ما نوى . قاله القفال لأنه صح دخوله فيها وهي صلاة واحدة فجاز الزيادة فيها كما لو طول الركعات . والخامس : وبه قطع البندنجي ان نوى عددا أتمه والا بنى على القولين فيمن نذر صلاة مطلقة ان قلنا يلزمه ركعتان صلى ركعتين ، وان قلنا ركعة لم يزد عليها . والسادس : يبطل مطلقاً لأن مقتضى الدليل بطلان الصلاة بالتيمم مع وجود الماء خالفناه في القريضة للضرورة ولحرمتها ، ولهذا يحرم قطعها كما سنوضحه قريباً ان شاء الله تعالى بخلاف النافلة ولو دخل في نافلة بنية مطلقة ، فصلى ركعتين ثم قام الى ثالثة ثم رأى الماء قال صاحب البحر : قال القاضي أبو الطيب : يتم هذه الركعة ويسلم لأنها لا تتبعض قال : وهذا كما قال

(قلت) ولا يخفى أن هذا لا يجيء على كل الأوجه والله أعلم .

(فسر) اذا تيمم للمرض فبرأ في أثناء صلاته فهو كما لو تيمم لعدم

الماء فوجده في أثناءها .

(**فـرـع**) اذا دخل في صلاة مفروضة في أول وقتها حرم عليه قطعها من غير عذر وان كان الوقت واسعا . هذا هو المذهب والمنصوص به قطع الأصحاب . وقال امام الحرمين : الذي أراه أن هذا جائز قال : وكذا المقضية انتهى على التراخي يجوز قطعها بغير عذر لأن الوقت موسع قبل الشروع فيها ، فكذا بعد الشروع كما لو أصبح المسافر صائما ثم أراد الفطر فانه يجوز ، قال : والذي أراه أن من شرع في صلاة الجنازة فله قطعها اذا كانت لا تتعطل بقطعه قال : ومضاد ما ذكرته نص الشافعي رحمه الله : أن من تحرم بالصلاة منفردا ثم وجد جماعة فله الخروج منها ليدرك الجماعة قال : وهذه فصول رأيها فأبديتها وعندى أن الأصحاب لا يسمحون بها ولا يجوزون للشارع في فائتة الخروج منها بغير عذر وان كان القضاء على التراخي ، ولكن القياس ما ذكرته ، هذا كلام امام الحرمين وجزم الغزالي في الوسيط بجواز قطع الفريضة في أول وقتها ، ولم يذكر فيها خلافا ، ولأن الأصحاب لا يسمحون به كما ذكره امام الحرمين ، فأوهم الغزالي بمبارته أن هذا مذهب الشافعي والأصحاب ، وليس كذلك وانما هو احتمال لامام الحرمين كما ذكرته ، ولم يتابع الغزالي في البسيط الامام بل حكى كلام الامام ثم قال : وليس في الأصحاب من يسمح بذلك في القضاء وصلاة الوقت وان كان في أول الوقت وهذا الذي ذكره في البسيط هو الصواب وليته قال في الوسيط مثله .

_____ واعلم أن الصواب أنه لا يجوز قطع المكتوبة من غير عذر وان كان الوقت واسعا ولا المقضية . هذا نص الشافعي رحمه الله وهو متفق عليه عند الأصحاب ، قال الشافعي رحمه الله في الأم في أول باب تفريق الصوم والصلاة وهو آخر أبواب الصلاة : (من دخل في صوم واجب عليه من شهر رمضان أو قضاء ، أو صوم نذر أو كفارة من وجه من الوجوه أو صلى مكتوبة في وقتها أو قضاها أو صلاة نذر لم يكن له أن يخرج من صوم أو صلاة ما كان مطبقا للصوم والصلاة على طهارة ، فان خرج من واحد منهما بلا عذر عامدا كان مفسدا آثما عندنا) هذا نصه في الأم بحروفه ومن الأم نقلته . وكذا نقله عن نصه في الأم جماعات .

وأما اتفاق الأصحاب على تحريم قطعها بلا عذر ، فقد اعترف به امام

الحرمين كما سبق ونقله الغزالي في البسيط كما قدمته وقال صاحب التتمة في باب التيمم وباب صلاة الجماعة : من شرع في الصلاة منفردا ثم أراد قطعها لا يجوز له ذلك بلا خلاف يعني بلا عذر ، وكذا قاله جماعات غيره ومنهم المصنف هنا في المذهب . فقد صرح بذلك في قوله : لأن ما لا يبطل الصلاة لا يبيح الخروج منها ، وكذا صرح به الباقر وهو أشهر من أن أطلب في نقل كلامهم فيه وقد نقله من المتأخرين عن المذهب وعن الأصحاب الرافعي وأبو عمرو بن الصلاح وأنكرا على امام الحرمين والغزالي انفرادهما عن الأصحاب بتجوز قطعها . ودليل تحريم القطع قول الله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » وهو على عمومته الا ما خرج بدليل . وأما مسائلنا الصوم والصلاة اللتان احتج بهما امام الحرمين فالجواب عنهما أن العذر فيهما موجود والله أعلم .

وقال الرافعي في أول باب صوم التطوع : لو شرع في صوم قضاء رمضان - فإن كان القضاء على الفور - لم يجز الخروج منه ، وإن كان على التراخي فوجهان ، (أحدهما) : يجوز ، قاله القفال وقطع به الغزالي والبعوي وطائفة (وأصحهما) لا يجوز وهو المنصوص في الأم وبه قطع الروياني في الحلية وهو مقتضى كلام الأكثرين ، لأنه تلبس بالقرض ، ولا عذر قطعه فلزمه اتمامه ، كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت قال : وأما صوم الكفارة فما لزم بسبب محرم فهو كالقضاء الذي على الفور وما لزم بسبب غير محرم كقتل الخطأ فكالقضاء الذي على التراخي ، وكذا النذر المطلق . قال : وهذا كله مبني على المذهب وهو انقسام القضاء الى واجب على الفور وهو ما عصي بتأخيره والى واجب على التراخي وهو ما لم يعص بتأخيره ، ولنا وجه أن القضاء على التراخي مطلقا . هذا آخر كلام الرافعي .

(فرع) قال أصحابنا : قال الشافعي في الأم : لو تيمم ودخل في مكتوبة ثم رغب انصرف . فإن لم يجد من الماء الا ما يغسل به الدم غسله واستأنف التيمم والصلاة لأنه لما لزمه طلب الماء بطل تيممه ، قالوا : وإن وجد الماء لزمه الوضوء واستأنف الصلاة بلا خلاف ، ولا يجيء فيه القول القديم فيمن سبقه الحدث أو رغب أنه يبنى لأنه لا تجوز صلاة واحدة بتيمم

ووضوء كما لا تجوز عدة واحدة بأقراء وأشهر ، ولا كفارة بعضها عنق
وبعضها صوم والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن وجد الماء أثناء صلاة السفر .

قد سبق أن مذهبنا المشهور أنه لا تبطل صلاته بل يتمها ولا إعادة عليه
وبه قال مالك وإسحق وأبو ثور وابن المنذر ودادود وهو رواية عن أحمد وقال
سفيان الثوري وأبو حنيفة والمزني : تبطل وهو أصح الروايتين عن أحمد
ونقله البغوي عن أكثر العلماء . قال أبو حنيفة : إلا أن يكون صلاة العيدين
أو الجنائزة أو كان الذي رآه سور حمار ، فلا تبطل . قال القاضي أبو الطيب
والماوردي : قال ابن سريج : الذي اختاره هنا قول المزني ، واحتج من
قال : يبطل بقوله تعالى : « فلم تجدوا ماء » وبقوله صلى الله عليه وسلم :
« فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك » ولأن ما أبطل الطهارة خارج الصلاة أبطلها
فيها كالحدث ، ولأنها طهارة ضرورة فبطلت بزوال الضرورة كطهارة
المستحاضة ، ولأن ما منع ابتداء الصلاة منع استدامتها كالحدث ، ولأنه مسح
أقيم مقام غيره فبطل بظهور أصله في الصلاة وغيرها ، كمناسخ الخف إذا ظهرت
رجله ، ولأنها صلاة جاز ترك الأصل فيها للعدر ، فإذا زال العذر فيها
بالقدرة على الأصل وجب الرجوع إلى الأصل ، كالمريض إذا صلى قاعدا
فبرأ في الصلاة والأيام إذا تعلم الفاتحة في أثناء الصلاة ، والعريان إذا وجد
الستر ، ولأن الصية إذا شرعت في العدة بالأشهر فحاضت في أثنائها انتقلت
إلى الأقراء ، فكذا هنا .

واحتج أصحابنا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنصرف حتى
تسمع صوتا أو تجد ريحا » وهو حديث صحيح كما سبق ، وهذا الحديث
وان ورد على سبب فالتمسك بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على المختار
عند أصحابنا وغيرهم من أهل الأصول ، ولأن رؤية الماء ليس حدثا لكن
وجوده مانع من ابتداء التيمم ، وذكر أصحابنا أدلة كثيرة لا يظهر الاستدلال
بأكثرها فحذفها . وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية الكريمة والحديث فهو
أنهما محمولان على واجد الماء قبل الدخول في الصلاة .

والجواب عن القياس على الحدث أنه مناف للصلاة بكل حال بخلاف التيمم وعن المستحاضة بأن حدثها متجدد ، ولأنها مستصحبة للنجاسة والتيمم بخلافها ، وعن القياس الآخر على الحدث أنه مناف بكل حال ، ولأنه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء ، كطرء أن العدة بالشبهة والاحرام على النكاح وعن الخف أنه ينسب الى تفريط لعدم تعهده واصلاحه أو لمضايقته المدة ، فنظير الماسح من نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم فيعيد على الصحيح لتقصيره وعن القياس على المريض والأمي والعريان أن هذه أحوال تغير صفة الصلاة ولا تبطلها . وعن المعتدة أنها رأت الأصل قبل الفراغ من البدل ، والتيمم رأى الماء بعد الفراغ من البدل وهو التيمم فليس نظيرها ، وإنما نظير التيمم من العدة أن تحيض بعد أن تنقضي الأشهر وتزوج ، وحينئذ لا أثر للحيض وعدتها صحيحه ، ونظير العدة من التيمم أن ترى الماء في أثناء التيمم والله اعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان تيمم للمرض وصلى ثم برأ لم يلزمه الاعادة ، لان المرض من الأعذار العامة فهو كعدم الماء في السفر) .

(الشرح) اذا تيمم للمرض حيث جوزناه وصلى ثم برأ لا يلزمه الاعادة بلاخلاف سواء كان في سفر أو حضر لأنه عذر عام ، فلو وجبت الاعادة حصل الحرج وقد قال الله تعالى : « وماجعل عليكم في الدين من حرج ^(١) » ويقال برأ وبريء وبرؤ ، ثلاث لغات سبق بيانهن قريبا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان تيمم لشدة البرد وصلى ثم زال البرد ، فان كان في الحضر لزمه الاعادة لان ذلك من الأعذار النادرة ، وان كان في السفر ففيه قولان (أحدهما) لا يجب لان عمرو بن العاص رضى الله عنه تيمم وصلى لشدة البرد ، وذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأمره بالاعادة . (والثاني) يجب لان البرد الذي يخاف منه الهلاك ، ولا يجد ما يدفع ضرره عذر نادر غير متصل فهو كعدم الماء في الحضر) .

(١) الآية ٧٨ من سورة الحج .

(الشرح) حديث عمرو وحاله تقدم بيناه في فصل تيمم المريض ،
وقوله : عذر نادر ، احتراز من المرض وعدم الماء في السفر ، وقوله : غير
متصل ، احتراز من الاستحاضة .

(اما حكم المسألة) فقال أصحابنا : اذا وجد المحدث أو جنب الماء وخاف
من استعماله لشدة البرد ، لا لمرض ونحوه وخوفاً ، يجوز للمريض التيمم ،
فان قدر على أن يغسل عضواً فعضواً ويدثره ، أو قدر على تسخين الماء بأجرة
مثله أو على ماء مسخن بثلثه لزمه ذلك ولم يجز له التيمم لا في الحضر
ولا في السفر ، لأنه واجد للماء قادر على استعماله ، فان خالف وتيمم لم
يصح تيممه ويلزمه إعادة ما صلى به ، وإن لم يقدر على شيء من ذلك وقدر
على غسل بعض الأعضاء الظاهرة من غير ضرر لزمه ذلك ثم يتيمم للباقي ،
وإن لم يقدر على شيء من ذلك تيمم وصلى لحديث عمرو بن العاص فانه تيمم
للبرد واستدل بالآية ، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك كله ، وهل
تجب إعادة هذه الصلاة ؟ قال أصحابنا : إن كان التيمم في السفر ففيه قولان
مشهوران ، نص عليهما في البويطي ، رجح الشافعي رحمه الله منهما وجوب
الاعادة ، وكذا رجحه جمهور الأصحاب ، وصحح المتولي والرويان في الحلية
أنه لا إعادة لحديث عمرو .

وأجاب الجمهور عن حديث عمرو بأن الاعادة على التراخي وتأخير البيان
إلى وقت الحاجة جائز على المذهب الصحيح ، ويحتمل أنه كان يعلم وجوب
الاعادة أو أنه كان قد قضى ، وإن كان في الحضر فطريقان قطع الجمهور في
كل الطرق بوجوب الاعادة لندوره . وحكى الدارمي في الاستذكار وغيره
من الأصحاب عن أبي الحسين بن القطان من أصحابنا أنه قال : إن قلنا :
يعيد المسافر فالحاضر أولى ، والا فقولان ، ونقل العبدري في الكفارة عن
أبي حاتم القزويني أنه قال : فيهما ثلاثة أقوال ، أحدها : يعيد الحاضر
والمسافر ، والثاني : لا يعيدان ، والثالث : يعيد الحاضر دون المسافر .
والصحيح وجوب الاعادة عليهما ، هذا تفصيل مذهبنا . وحكى ابن المنذر
وأصحابنا عن الحسن البصري وعطاء أنه لا يجوز له التيمم ، بل يستعمل الماء
وإن مات . وحكوا عن مالك وأبي حنيفة والثوري أنه تيمم ويصلى

ولا يعيد ، لا المسافر ولا الحاضر ، واختاره ابن المنذر . وقال أحمد : لا يعيد المسافر ، وفي الحاضر روايتان ، ودليل الجميع يعرف مما سبق ؛ ولو كان معه ثوب نجس فخاف الهلاك من شدة حر أو برد لو نزع صلى فيه وأعاد ، وقد ذكر المصنف المسئلة في باب طهارة البدن والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن صلى بغير طهارة لعدم الماء والتراب لزمه الاعادة لان ذلك عذر نادر غير متصل ، فصار كما لو نسي الطهارة وصلى مع القعدة على الطهارة) .

(الشرح) قد سبق بيان حكم من لم يجد ماء ولا ترابا ، وأن فيه أربعة أقوال أصحها تجب الصلاة في الحال وتجب الاعادة ، وبسطنا أدلته وفروعه . وقوله : عذر نادر غير متصل ، سبق الاختراز منها قريبا ، وقاسه على ما لو نسي الطهارة لأنه مجمع عليه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا كان على بعض اعضاءه كسر يحتاج الى وضع الجبائر ووضع الجبائر على ظهر ، فان وضعها على ظهر ثم أحدث وخاف من نزعها او وضعها على غير ظهر وخاف من نزعها مسح على الجبائر ، لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عليا رضي الله عنه ان يمسح على الجبائر ، ولانه تلحقه المشقة في نزعها فجاز المسح عليها كالخف ، وهل يلزمه مسح الجميع أم لا ؟ فيه وجهان (احدهما) : يلزمه مسح الجميع ، لانه [مسح] اجيز للضرورة فوجب فيه الاستيعاب كالمسح في التيمم . (والثاني) : يجزئه ما يقع عليه الاسم لانه مسح على حائل منفصل فهو كمسح الخف . وهل يجب التيمم مع المسح ؟ [فيه قولان] قال في القديم : لا يتيمم ، كما لا يتيمم مع المسح على الخف . وقال في الام : يتيمم ، لحديث جابر رضي الله عنه « ان رجلا اصابه حجر فشججه في راسه ثم احتكم ، فسأل اصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ قالوا : ما نجد لك رخصة وانت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات » فقال النبي صلى الله عليه وسلم « انما كان يكفيك ان يتيمم ويعصب على راسه خرقة يمسح عليها ويفسل سائر جسده » ولانه يشبه الجريح لانه يترك غسل العضو لخوف الضرر ، ويشبهه لابس الخف لانه لا يخاف الضرر من غسل العضو ، وانما يخاف المشقة من نزع الحائل كاللبس الخف ، فلما اشبههما وجب عليه الجمع بين المسح والتيمم ، فان

(١) ما بين المقونين من التوكلة (ط) .

برا وقدر على الفسل فان كان قد وضع الجبائر على غير طهر لزمه اعادة الصلاة، وان كان وضعها على طهر ففيه قولان (احدهما) : لا يلزم الاعادة ، كما لا يلزم مسح الخف (والثاني) يلزمه لانه ترك غسل العضو لعذر نادر غير متصل فصار كما لو ترك غسل العضو ناسيا) .

(الشرح) قال الأزهرى وأصحابنا : الجبائر هي الخشب التي تسوى فتوضع على موضع الكسر وتشد عليه حتى ينجر على استوائها ، واحدها جبارة بكسر الجيم ، وجيرة يفتحها . قال صاحب الحاوي : الجيرة ما كان على كسر ، واللصوق بفتح اللام ما كان على قرح ، وقد أنكر جماعة ممن صنف في ألفاظ المذهب على المصنف . قوله : وان كان على عضوه كسر . وقالوا : هذا غلط وانما يقال عضو مكسور ولا يقال عليه كسر ، وهذا الانكار باطل ، بل يقال عضو مكسور وفيه كسر وعليه كسر ، كله بمعنى واحد .

وأما حديث جابر فرواد أبو داود والبيهقي وضعفه البيهقي ، وأما حديث على رضي الله عنه فضعيف رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما واتفقوا على ضعفه لأنه من رواية عمرو بن خالد الواسطي واتفق الحفاظ على ضعفه ، قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون : هو كذاب ، قال البيهقي : هو معروف بوضع الحديث ، ونسبه الى الوضع وكيع ، قال البيهقي : ولا يثبت في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء قال : وأقرب شيء فيه حديث جابر الذي سبق وليس بالقوى قال : وانما فيه قول الفقهاء من التابعين فمن بعدهم مع ما رويناه عن ابن عمر . فذكر بإسناده أن ابن عمر رضي الله عنهما توضأ وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصابة وغسل ما سوى ذلك . قال : وهذا عن ابن عمر صحيح ثم روى البيهقي جواز المسح على الجبائر وعصائب الجراحات بأسانيده عن أئمة التابعين . ويشكر على المصنف قوله : « لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عليا » فأنى بصيغة الجزم في حديث متفق على ضعفه وتوهمه ، وقد سبق التنبيه على هذه العبارة ، والقاعدة في الفصول المذكورة في مقدمة الكتاب . وقوله : لأنه مسح أجزء للضرورة ، احتراز من مسح الخف فانه تخفيف ورخصة ، وقوله مسح على حائل منفصل فيه احتراز من مسح اللحية في التيمم .

(اما حكم المسألة) فقال أصحابنا : اذا احتاج الى وضع الجبيرة وضماها ، فان كان لا يخاف ضررا من نزعها وجب نزعها وغسل ما تحتها ان لم يخف ضررا من غسله قال العبدري : وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد ودาวود : لا يلزمه نزعها وان لم يخف ضررا ، قال أصحابنا : وان خاف الضرر من نزعها لم يجب نزعها ، والخوف المعتبر ما سبق في المرض المجوز للتيمم على التفصيل السابق اتفاقا واختلافا ، هكذا قاله الأصحاب ، قال أصحابنا : ولا يجوز أن يضع الجبيرة على شيء من الصحيح الا القدر الذي لا يتمكن من ستر الكسر الا به ، قالوا : ويجب أن يضعها على طهر .

وحكى امام الحرمين وجهها عن والده أنه لا يجب وضعها على طهر اذا لم نوجب الاعداد على من وضعها على غير طهر ، وهذا شاذ ، والصحيح المشهور أنه يجب وضعها على طهر مطلقا ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والرويانى فى الحلية وآخرون ، وهو مراد المصنف بقوله : وضع الجبائر على طهر أى يجب عليه الطهارة لوضع الجبيرة على عضوه ، وهو مراد الشافعى رحمه الله بقوله فى المختصر : (ولا يضعها الا على وضوء) فان خالف ووضعها على غير طهر ، فان لم يخف ضررا من نزعها وجب نزعها ثم يلبسها على طهارة ، وان خاف لم يلزمه نزعها بل يصح مسحه ويكون آثما ، هكذا صرح به المحاملى والأصحاب ، واذا أراد لابس الجبيرة الطهارة فليفعل ثلاثة أمور غسل الصحيح من باقى أعضائه والمسح على الجبيرة والتيمم ، أما غسل الصحيح ، فيجب غسل الأجزاء الصحيحة ، وكل ما يقدر عليه من أطراف الجبيرة على التفصيل المتقدم فى فصل الجريح ، هذا هو الصواب المقطوع به فى معظم طرق الأصحاب وحكى بعض الخراسانيين والرافعى طريقا آخر أن فى غسل الصحيح القولين فيمن وجد بعض ما يكفيه من الماء ، وقد سبق مثل هذا الطريق فى الجريح وعلى هذا الطريق يتعين التيمم ، والمذهب القطع بوجود غسل الصحيح ، لأن كسر العضو لا يزيد على فقدته ، ولو فقدته وجب غسل الباقي قطعا .

وأما مسح الجبيرة بالماء فواجب باتفاق الأصحاب فى كل الطرق ، ومن نقل اتفاقهم عليه امام الحرمين الا قولاً حكاه الرافعى عن حكاية الحناطى أنه

يكفيه التيمم ولا يمسح الجيرة بالماء ، ونقله صاحب الفعدة أيضا ، واختاره القاضي أبو الطيب والمذهب الأول ، وهل يجب استيعاب الجيرة بالمسح كالوجه في التيمم ؟ أم يكفي مسح ما ينطق عليه الاسم كالرأس والخف ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما ، أحدهما عند الأصحاب يجب الاستيعاب صححه الشيخ أبو محمد في الفروق ، والبغوي والرويانى في الحلية ، والرافعى وغيرهم ، وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد .

وأما التيمم مع غسل الصحيح ومسح الجيرة بالماء ، ففيه طريقتان ، أحدهما وأشهرهما والتي قطع الجمهور بها أن فيه قولين أحدهما عند الجمهور وجوبه وهو نصه في الأم والبويطى والكبير . والثانى : لا يجب وهو نصه في القديم ، وظاهر نصه في المختصر وصححه الشيخ أبو حامد والجرجاني والرويانى في الحلية ، قال العبدري : وبهذا قال أحمد وسائر الفقهاء ، والطريق الثانى حكاه الخراسانيون وصححه المتولى منهم أنه ان كان ما تحت الجيرة عتيلا لا يمكن غسله لو كان ظاهرا وجب التيمم كالجريح وان أمكن غسله لو ظهر لم يجب التيمم كلبس الخف ، وقد ذكر المصنف دليل القولين والمذهب الوجوب ، فاذا أوجبنا التيمم - فلو كانت الجيرة على موضع التيمم - ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو محمد وولده امام الحرمين والغزالي وآخرون . (أحدهما) : يجب مسحها بالتراب كما يجب مسحها بالماء . (وأصحهما) عند الأصحاب وبه قطع الماوردى والبغوي وآخرون : لا يجب مسحها بالتراب بل يمسح ما سواها لأن التراب ضعيف ، فلا يؤثر فوق حائل بخلاف المسح بالماء ، فان تأثيره فوق الحائل معهود فى الخف ، فعلى هذا يستحب قاله الدارمى وغيره لأن فيه خروجا من الخلاف .

وأما وقت مسح الجيرة بالماء - فان كان جنبا - مسح متى شاء اذ لا ترتيب عليه . وان كان محدثا مسح اذا وصل غسل عضوها ، وأما وقت التيمم فعلى ما سبق فى تيمم الجريح سواء اتفاقا واختلافا وتقريبا ومختصره أنه ان كان جنبا فوجهان . (أحدهما) : يجب تقديم الغسل ثم تيمم ، (والصحيح) المشهور ان شاء قدم التيمم على الغسل وان شاء أخره وان شاء وسطه ، وان كان محدثا فثلاثة أوجه مشهورة (أحدها) : يجب تقديم

غسل جميع المقدور عليه . (والثاني) : يتخير كالجنب ، (والثالث) وهو الصحيح عند جمهور الأصحاب لا ينتقل من عضو حتى يكمل طهارته ، هكذا صححه الأصحاب في طرقهم . ونقل الرافعي تصحيحه عنهم فعلى هذا يبنى التفصيل السابق في تيمم الجريح بين أن يكون عليه جبيرة في الوجه أو اليد أو الرجل أو جبيرتان أو جبائر ، والحكم ما سبق هناك ، فعلى الثالث يتعدد التيمم بحسب الجبائر ، كما سبق هناك ، وعلى الوجهين الأولين يكفي تيمم واحد عن الجبائر كلها ، وهل يجب على صاحب الجبيرة إعادة الوضوء لكل فريضة ؟ وإن لم يحدث كما يجب إعادة التيمم ؟ أم يكفي غسل ما بعد الجبيرة ؟ أم لا يجب غسل شيء ما لم يحدث ؟ فيه ثلاثة أوجه كما سبق في الجريح والصحيح أنه لا يجب غسل شيء ، ونقل الاتفاق عليه هنا امام الحرمين وآخرون ، وصرح به الماوردي والغزالي وغيرهما . وممن ذكر الخلاف فيه القاضي حسين والبعوي ، وقطع الشيخ أبو حامد بوجوب إعادة الوضوء كالمستحاضة ، والمذهب أنه لا يجب ، ويفارق المستحاضة فإن حدثها متجدد ، وحكم إعادة مسح الجبيرة حكم إعادة الغسل . وقطع الغزالي بأنه لا يجب ، وهو المذهب ، وإذا شفى صاحب الجبيرة لزمه غسل موضعها ، وحكم وجوب استئناف الوضوء أو الغسل إن كان جنباً وعدم وجوبه على ما سبق في الجريح . والله أعلم .

هذا كله إذا كان الكسر محوجاً إلى الجبيرة فوضعها أما إذا لم يحتاج إلى وضعها لكن خاف من إيصال الماء إلى العضو فحكمه حكم الجريح ، فيجب غسل الصحيح بقدر الامكان على التفصيل السابق هناك ويجب التيمم مع غسل الصحيح ولا يجب مسح موضع الكسر بالماء ، وإن لم يخف منه ضرراً لأن المسح بالماء لا تأثير له من غير حائل كما قدمناه في الجريح بخلاف الجبيرة فإنه مسح على حائل كالخف ، كذا قطع به الأصحاب في الطرق ، ونقله الرافعي عن الأئمة ، ثم قال : وللشافعي سياق يقتضي وجوب المسح ، ووجوب التيمم في هذه الصورة متفق عليه ، بلا خلاف ، لثلا يبقى موضع الكسر بلا طهارة ، فإذا تيمم وكان الكسر في محل التيمم وجب مسحه بالتراب ، كما سبق في الجريح ، لأنه لا ضرر فيه ولا حائل دونه والله أعلم .

وأما إعادة الصلاة التي يفعلها الكسير ، فإن لم يكن عليه ساتر من جبيرة أو لصوق فلا إعادة بالاتفاق لأن التيمم إذا تجرد للمرض والجراحة ونحوهما لا يجب معه إعادة فمع غسل بعض الأعضاء أولى أن لا يجب وإن كان عليه ساتر من جبيرة أو لصوق أو نحوهما فإن كان وضعه على طهر فقي وجوب الاعادة قولان ذكرهما المصنف بدليلهما الصحيح منهما عند جمهور الأصحاب لا يجب الاعادة ؛ وقطع به جماعات وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد واتفرد البغوى بترجيح الوجوب . وإن كان وضعه على غير طهر فطريقان ، أصحهما القطع بوجوب الاعادة لندوره وتقصيره ، وهذا الطريق قطع المصنف والجمهور في الطرق كلها وصححه الباقر ، والثاني : أن في الاعادة قولين حكاه القاضي أبو الطيب والسندنجي والدارمي وصاحب الشامل والمتولى والرويانى وآخرون من العراقيين والخراسانيين . قال المتولى : في المسئلة ثلاثة أقوال ، أصحها : أن وضع على طهر لم تجب الاعادة ، وإن وضع على غير طهر وجبت ، والثاني : يجب مطلقا ، والثالث : لا يجب مطلقا . وقال القاضي حسين وإمام الحرمين : إن وضع على طهر لم يعد في القديم وفي الجديد قولان ، وإن وضع على غير طهر أعاد في الجديد وفي القديم قولان ، ثم المشهور أنه لا فرق في الاعادة بين أن نوجب التيمم ويفعله أو لا نوجه ، وقال أبو حفص بن الوكيل من أصحابنا : الخلاف إذا لم نوجب التيمم أما إذا أوجبناه فتيمم فلا يعيد - قولنا واحدا - والمذهب الأول ، وبه قطع الجمهور ، ثم الجمهور أطلقوا الخلاف في الاعادة .

قال القاضي أبو الطيب وأصحاب الشامل والتتمة والبحر والرافعى : هذا الخلاف إذا كانت الجبيرة أو اللصوق على غير محل التيمم ، فإن كان عليه - وقلنا : لا يجب التيمم - فكذلك وإن قلنا : يجب وجبت الاعادة - قولنا واحدا - لنقصان البدل والمبدل ولم أر للجمهور تصريحاً بمخالفة هذه الجماعة ولا بموافقها لكن إطلاقهم يقتضى أن لا فرق . هذا تفصيل مذهبنا ، وحكى ابن المنذر عن جمهور العلماء أنه لا إعادة عليه ، وحكى العبدري عن أحمد بن حنبل وسائر الفقهاء أنه لا يجب التيمم على صاحب الجبيرة والله أعلم .

(فرع) قطع الشيخ أبو حامد والماوردي والدارمي وابن الصباغ وسائر العراقيين وصاحب التتمة وغيره من الخراسانيين بأن المسح على الجبيرة غير مؤقت بل يمسح من غير نزع وان تطاولت الأزمان الى أن يبرأ ، وذكر الفوراني وامام الحرمين والغزالي وآخرون من الخراسانيين وجها أنه مؤقت كالخف كذا أطلقوه .

قال الرافعي : فعلى هذا الوجه يختلف بالحضر والسفر ، فينزع المقيم الجبيرة بعد يوم وليلة ، والمسافر بعد ثلاث ، وأنكره عليه الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح وقال : الصواب أنه يختص بيوم وليلة حضرا وسفرا . والأظهر ما ذكره الرافعي وهو مقتضى اطلاق من حكى هذا الوجه ، وهذا الوجه في أصله ضعيف والصواب أنه غير مؤقت لأن الرخصة وردت غير مقيدة بخلاف الخف ، ولأن الحاجة تدعو الى استدامة الجبيرة . قال القاضي أبو الطيب : ولأن الخف ينزعه للجناية بخلاف الجبيرة . قال امام الحرمين : هذا الخلاف انما يثبت اذا أمكن نزع الجبيرة ووضعها بغير ضرر العضو ، فان أضر به لم يجب بلا خلاف . قال : وصورة الخلاف اذا لم يمكن النزع بغير خلل يعود الى العضو الا بعد كل يوم وليلة ، فان أمكن في كل وقت لم يجز المسح عليها ، وهذا الذي قاله الامام حاصله رفع الخلاف من أصله فانا قدما اتفاق الأصحاب على أنه اذا لم يكن في النزع ضرر لا يجوز المسح بلا خلاف والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : حكم اللصوق وغيره من الجرح حكم الجبيرة في جميع ما سبق ، فان قدر على حل عصابته وغسله من غير ضرر لزمه والا فهو كالجبيرة على ما سبق . قال القاضي حسين وغيره : وكذا لو وضع قشر الباقلا ونحوه على خدشه فهو كالجبيرة . قال صاحب التهذيب : وكذا لو طلى على خدشه شيئا ، قال : وكذا الشقوق على الرجل اذا احتاج فيها الى تقطير شيء يجمد فيها .

(فرع) قال أصحابنا : اذا أجنب صاحب الجبيرة ونحوها لم يلزمه نزعها ، بل يغسل الصحيح ويمسح عليها ويقيم كالمحدث ، بخلاف لابس الخف يلزمه النزع للجناية لعدم المشقة هناك .

(فرع) لو كان على عضويه جيران فرغ احدهما لا يلزمه رفع الأخرى ، بخلاف الخفين لأن لبسهما جميعاً شرط بخلاف الجيرتين ، ولو سقطت جيرته عن عضوه في الصلاة بطلت صلاته ، سواء كان برأ أم لا ، كإخلاع الخف ، هذا مذهبننا . وحكى صاحب العدة عن أبي حنيفة أنه ان سقطت قبل البرء لم تبطل ، دليلنا القياس على الخف وعلى ما بعد البرء ، ولو اندمل ما تحت الجيرة وبرأ وهو لا يعلم فصلى بعده صلوات وجب قضاءهن بلا خلاف ، كذا نقل الاتفاق فيه صاحب التتمة وغيره ، ولو توهم اندماله بعد التيمم فإن أنه لم يندمل ، ففي بطلان تيممه الوجهان في تيمم الجريح أصحهما لا يبطل ، وقد سبقت المسألة هناك مستوفاة وبالله التوفيق .

فصل

في مسائل تتعلق بباب التيمم

(احداها) اذا تيمم وعليه خضان أو عمامة لبسهما على طهر ثم خلع ذلك لم يبطل تيممه عندنا وبه قال مالك وأبو حنيفة والجمهور وحكى العبدري عن أحمد أنه يبطل .

(الثانية) قال الروياني : قال والدي : لو عدم جنب الماء فتيمم لقراءة القرآن فشرع فيها ثم رأى الماء فإن لم ينو عند الشروع في القراءة قراءة قدر معلوم لزمه قطع القراءة بمجرد رؤية الماء ، وإن نوى قدراً احتمل وجهين . أحدهما : له الإتمام كما لو نوى نافلة محصورة له إتمامها على المذهب . والثاني : يلزمه القطع لأن القراءة لا يرتبط بعضها ببعض . قال الروياني : وهذا الثاني أصح ولا وجه للأول . قال : ولو كان في وسط الآية لزمه قطعها .

(الثالثة) قال الروياني : قال والدي لو تيمم عادم الماء قبل الاجتهاد في القبلة ففي صحة تيممه وجهان ، بناء على من تيمم وعليه نجاسة .

(الرابعة) اذا تيمم وعليه عمامة أو خضان لبسهما على طهارة ثم نزعها لم يبطل تيممه عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وداود والعلماء كافة إلا رواية حكاهما العبدري عن أحمد أنه يبطل .

(فرع) قال المحاملى فى اللباب : التيمم يشتمل على فرض وسنة وأدب وكراهة وشرط ، فالفرض سبعة : طلب الماء ، والقصد الى الصعيد ، والنية ، ومسح الوجه واليدين ، والترتيب ، والتتابع على قول . والسنة خمسة : التسمية ، والاقتصار على ضربتين ، ونفض الغبار الكثير ، وتقديم اليمنى . والأدب ثلاثة : استقبال القبلة ، والابتداء بأعلى الوجه وبالكفين فى اليدين . والكراهة استعمال التراب الكثير ، والزيادة على الضربتين ، والشرط واحد وهو كون التراب مطلقا . قال : وينقض التيمم ما ينقض الوضوء ، وخمسة أشياء أيضا ، وجود الماء أو ثمنه وتوهمه ، وارتفاع المرض ، والاقامة قال : ويفارق التيمم الوضوء فى خمسة أشياء : كون التيمم فى عضوين ، ولا يجب إيصال التراب الى أصول الشعر مطلقا ، ولا يصلى فرضين بتيمم ولا يتيمم الا لعذر ، وبعد دخول الوقت . وهذا آخر كلام المحاملى ، وقد ترك من الشروط العذر ودخول الوقت . وقد شذ عن ضبطه مسائل وتفاصيل ووجوه سبقت فى مواضعها والله أعلم .

فصل

فى حكم الصلوات المأمور بهن فى الوقت مع خلل للضرورة

قال أصحابنا : العذر ضربان ، عام ونادر ، فالعام لا قضاء معه للمشقة ، ومن هذا الضرب المريض يصلى قاعدا أو موميا ، أو بالتيمم خوفا من استعمال الماء ، ومنه المصلى بالإيماء فى شدة الخوف ، والمسافر يصلى بالتيمم لعجزه عما يجب عليه أن يستعمله . وأما النادر فقسمان ، قسم يدوم غالبا وقسم لا يدوم ، فالأول كالمستحاضة وسلس البول والمذى ومن به جرح سائل أو رعاف دائم أو استرخت مقعدته فدام خروج الحدث منه ومن أشبههم ، فكلهم يصلون مع الحدث والنجس ولا يعيدون للمشقة والضرورة . وأما الذى لا يدوم غالبا فنوعان ، نوع يأتى معه يبذل للخلل ونوع لا يأتى ، فمن الثانى من لم يجد ماء ولا ترابا ، والمريض والزمن ونحوهما ممن لا يخاف من استعمال الماء لكن لا يجد من يوضئه ومن لا يقدر على التحول الى القبلة والأعمى وغيره ممن لا يقدر على معرفة القبلة ولا يجد من يعرفه إياها ، ومن على بدنه أو جرحه نجاسة لا يعفى عنها ولا يقدر على إزالتها ، والمربوط على

خشبة ومن شد وثاقه ، والغريق ومن حول عن القبلة أو آكره على الصلاة الى غيرها أو على ترك القيام ، فكل هؤلاء يجب عليهم الصلاة على حسب الحال ، وتجب الاعادة لندور هذه الأعدار ، وفي بعض هؤلاء خلاف ضعيف تقدم في هذا الباب .

وأما المصلي عريانا لعدم السترة ففي كيفية صلاته قولان ، (أصحهما وأشهرهما) : تجنب الصلاة قائما باتمام الركوع والسجود . (والثاني) : يصلى قاعدا ، فعلى هذا هل يتم الركوع والسجود ؟ أم يقتصر على ادناء الجبهة من الأرض ؟ فيه قولان . وحكى امام الحرمين والغزالي وجها أنه يتخير بين القيام والقعود ، ويجرى هذا الخلاف في المحبوس في موضع نجس بحيث لو سجد لسجد على النجاسة ، هل يتم السجود أم يقتصر على الایماء ؟ أم يتخير ؟ ويجرى فيمن وجد ثوبا طاهرا لو فرش به بقي عريانا ، وان لبسه صلى على النجاسة ، ويجرى في العاري اذا لم يجد الا ثوبا نجسا ، والأصح في هاتين الصورتين أنه يصلى عاريا . فاذا قلنا في العريان : لا يتم الركوع والسجود لزمه الاعادة على المذهب ، وفيه قول ضعيف لا يعيد ، وقد سبق نظيره فيمن صلى بغير ماء ولا تراب ونظائره . وان قلنا : يتم الأركان ، فان كان من قوم عادتهم العري لم تجب الاعادة بلا خلاف ، وان كانوا لا يعتادونه فالمذهب الصحيح الذي قطع به العراقيون وجماعة من الخراسانيين أنه لا اعادة أيضا . وفيه وجه حكاه الخراسانيون أنها تجب وهو شاذ ضعيف .

وقد قال الشيخ أبو حامد في تعليقه في باب ستر العورة : لا يجب عليه الاعادة ولا أعلم فيه خلافا - يعنى بين المسلمين - فأشار الى الاجماع عليه ، ثم لا فرق في سقوط الاعادة بين الحضرو السفر ، لأن الثوب يعز في الحضر ولا يبذل بخلاف الماء . وأما الثاني وهو ما يأتي معه ببدل ففيه صور ، منها من يتيمم في الحضر لعدم الماء أو لشدة البرد في الحضر أو السفر ، أو لسيان الماء في رحله ، ونحوه في السفر ، أو تيمم مع الجيرة الموضوعة على غير طهر ، والصحيح عند الأصحاب أنه تجب الاعادة على جميعهم ، وتقيدت تفاصيل الخلاف فيهم ، ومنها المتيمم مع الجيرة الموضوعة على طهر فلا اعادة

عليه في أصح القولين ، ومن الأصحاب من جعل مسألة الجيرة من العذر العام ، وهو حسن والله أعلم .

ونقل امام الحرمين والغزالي أن أبا حنيفة رحمه الله قال : كل صلاة تفتقر الى القضاء لا يجب فعلها في الوقت ، وأن المزني رحمه الله قال : كل صلاة وجبت في الوقت وإن كانت مع خلل لم يجب قضاؤها ، قالا : وهما قولان منقولان عن الشافعي رحمه الله . وهذا الذي قاله المزني هو المختار لأنه أدى وظيفة الوقت ، وإنما يجب القضاء بأمر جديد ، ولم يثبت فيه شيء بل ثبت خلافه والله أعلم .

قال امام الحرمين وغيره : ثم ما حكمنا من الأعذار بأنه دائم وأسقطنا الفرض به ، فلو اتفق زواله بسرعة فهو كالدائم المتماضي نظرا الى جنسه ، وما حكمنا بأنه لا يدوم فاتفق دوامه لم يلحق بالدائم بل حكمه حكم ما ينقطع على قرب الحاقا لما يشذ من الجنس بالجنس ، ثم كل صلاة أوجبناها في الحال مع خلل وأوجبنا قضاءها فقضاها ، ففي الفرض من صلاتيه أربعة أقوال مشهورة في الطريقتين ، وقد سبق بيانها ، أصحها عند الجمهور أن الفرض الثانية . والثاني الأولى ، والثالث أحدهما لابعينها ، والرابع كلاهما فرض ، واختاره القفال والقوراني وصاحب الشامل وهو قوي ، فانه مكلف بهما .

قال امام الحرمين : وإذا أوجبنا الصلاة في الوقت وأوجبنا القضاء فالذهب أن ما يأتي به في الوقت صلاة ، ولكن يجب قضاؤها للنقص ، قال : ومن أصحابنا من قال : ليست صلاة بل تشبه الصلاة كالامساك في رمضان لمن أفطر عبدا ، قال : وهذا بعيد . قال فان قيل : هلا قلتم الصلاة المنعولة في الوقت مع الخلل فاسدة كالحجة الفاسدة التي يجب المضي فيها ؟ قلنا : إيجاب الاقدام على الفاسد محال ، وأما التشبه فلا يبعد إيجابه ، والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة .

كتاب الحيض

قال الله تعالى : (ويسألونك عن المبيض ^(١)) قال هو أذى فاعتزلوا النساء في المبيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ^(٢)) .

قال أهل اللغة : يقال حاضت المرأة تخيض حيضا ومحيضا ومحاضا فهي حائض بحذف الهاء لأنه صفة للمؤنث خاصة فلا يحتاج الى علامة تأنيث بخلاف قائمة ومسلمة ، هذه اللغة الفصيحة المشهورة . وحكى الجوهري عن الفراء : أنه يقال أيضا : حائضة : وأنشد :

كحائضة يزني بها غير طاهر ^(٣)

قال الهروي : يقال حاضت وتحيضت ودرست بفتح الدال والراء والسين المهملة وعركت بفتح العين وكسر الراء وطمشت بفتح الطاء وكسر الميم وزاد غيره ونفست وأعصرت وأكبرت وضحكت ، كله بمعنى حاضت . قال صاحب الحاوي : للحيض ستة أسماء وردت اللغة بها أشهرها الحيض ، والثاني الطمث والمرأة طامت . قال الفراء : الطمث الدم ولذلك قيل إذا اقتض البكر طمئها أى أدامها قال الله تعالى « لم يطمئن انس قبلهم ولا جان » ^(٤) . الثالث العراك والمرأة عارك والنساء عوارك . الرابع الضحك والمرأة ضاحك . قال الشاعر :

وضحك الأراب فوق الصفا كمثل دم الحرق يوم اللقا

والخامس : الاكبار ، والمرأة مكبر ، قال الشاعر :

يأتى النساء على أطهارهن ولا يأتى النساء إذ أكبرن اكبارا

(١) في متن المذهب المطبوع جملة بابا والطيمتان من ش و ق جعلناه كتابا وكذلك فعلنا وهو وان كان يتدرج في كتاب الطهارة فيكون بابا منه ولكن اسماءه واستقلاله يتوجه بهما جملة كتابا.

(٢) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

(٣) هذه الشطرة لبنت أوله :

رايت جيون العام والعام قبله

(٤) الآية ٧٤ من سورة الرحمن .

والسادس : الاعصار ، والمرأة معصر ، قال الشاعر :

جارية قد أعصرت أو قد دنا اعصارها

قال أهل اللغة : وأصل الحيض السيلان ، يقال حاض الوادي أى سال يسمى حيضا لسيلانه فى أوقاته ، قال الأزهرى والحيض دم يرخيه رحم المرأة ، بعد بلوغها فى أوقات معتادة والاستحاضة سيلان الدم فى غير أوقاته المعتادة ودم الحيض يخرج من قعر الرحم ويكون أسود محتدما ، أى حارا ، كأنه محترق قال : والاستحاضة دم يسيل من العاذل ، وهو عرق فمه الذى يسيل فى أدنى الرحم ، دون قعره ، قال وذكر ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما هذا كلام الأزهرى والعاذل بالعين المهملة ، وكسر الذال المعجمة .

قال الهروى فى الغريبن ^(١) وغيره من أهل اللغة : الحيض دم يخرج فى أوقاته بعد بلوغها ، والاستحاضة دم يخرج فى غير أوقاته ، قال صاحب الحاوى : أما الحيض فى قول الله تعالى : « ويسألونك عن الحيض » فهو دم الحيض باجماع العلماء . وأما الحيض فى قوله تعالى : (فاعتزلوا النساء فى الحيض) فقيل انه دم الحيض وقيل زمانه وقيل مكانه وهو الفرج ، قال : وهذا قول أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمهور المفسرين .

وقال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملى وآخرون : مذهبنا أن الحيض هو الدم وهو الحيض وقال قوم : هو الفرج وهو اسم للموضع كالمبيت والمقيل موضع البيوتة والقيولة وقال قوم زمان الحيض قال : وهما قولان ضعيفان .

قال صاحب الحاوى وسمى الحيض أذى لقبح لونه ورائحته ونجاسته واضراراه قال الجاحظ فى كتاب الحيوان والذى يبيض من الحيوان أربع : المرأة والأرنب والضبع والخفاش وحيض الأرنب والضبع مشهور فى أشعار العرب .

(١) هو كتاب فى غريب القرآن وغريب الحديث (ط) .

(فرع) ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض : « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » . قال البخاري في صحيحه قال البخاري في صحيحه قال بعضهم : أول ما أرسل الحيض على بنى إسرائيل قال البخاري : وحديث النبي صلى الله عليه وسلم في أكثر ، يعني أنه عام في جميع بنات آدم .

(فرع) يجوز أن يقال حاضت المرأة وطمت وتغست بفتح النون وكسر الفاء وعركت ولا كراهة في شيء من ذلك وروينا في حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني بإسناده عن محمد بن سيرين أنه كره أن يقال طمت ، دليلنا أن هذا شائع في اللغة والاستعمال فلا تثبت كراهته إلا بدليل صحيح . وأما ما روينا في سنن البيهقي عن زيد بن يانوس ^(١) قال : قلت لعائشة رضي الله عنها : « ما تقولين في العراك » ؟ قالت الحيض تعنون ؟ قلنا : نعم قالت سموه كما ساء الله تعالى « فمعناه والله أعلم أنهم قالوا : العراك ولم يقولوا الحيض تأدياً واستحياء من مخاطبتها باسمه الصريح الشائع وهو مما يستحيى النساء منه ومن ذكره ، فقالت : لا تكلفوا معي هذا وخاطبوني باسمه الذي سماه الله تعالى والله أعلم .

(فرع) أعلم أن باب الحيض من عويص الأبواب ، ومما غلط فيه كثيرون من الكبار لدقة مسائله واعتنى به المحققون وأفردوه بالتصنيف في كتب مستقلة . وأفرد أبو الفرج الدارمي من أئمة العراقيين مسألة المتحيرة في مجلد ضخم ليس فيه إلا مسألة المتحيرة وما يتعلق بها وأتى فيه بنفائس لم يسبق إليها وحقق أشياء مهمة من أحكامها وقد اختصرت أنا مقاصده في كرايس ، وسأذكر في هذا الشرح ما يليق به منها إن شاء الله تعالى وجمع إمام الحرمين في النهاية في باب الحيض نحو نصف مجلد ، وقال بعد مسائل الصفرة والكدر : لا ينبغي للناظر في أحكام الاستحاضة أن يضجر من تكرير الصور واعادتها في الأبواب وبسط أصحابنا رحمهم الله مسائل الحيض أبلغ بسط ، وأوضحوه أكمل إيضاح ، واعتنوا بتفاريحه أشد اعتناء ، وبالغوا في تقريب مسائله بتكثير الأمثلة وتكرير الأحكام ، وكنت جمعت في الحيض

(١) زيد هذا مجهول وليس في طريقه من عائشة أصل (ط) .

في شرح المذهب مجلدا كبيرا مشتملا على تفاسير ، ثم رأيت الآن اختصاره والاتيان بمقاصده ، ومقصودي بما نهت عليه ألا يضجر مطالعه باطالته فاني أحرص ان شاء الله تعالى على ألا أطيله الا بمهمات ، وقواعد مطلوبات ، وما ينشرح به قلب من له طاب ^(١) مليح ، وقصد صحيح ، ولا التفات الى كراهة ذوى المهانة والبطالة فان مسائل الحيض يكثر الاحتياج اليها لعموم وقوعها .

وقد رأيت مالا يحصى من المرات من يسأل من الرجال والنساء عن مسائل دقيقة وقعت فيه لا يهتدى الى الجواب الصحيح فيها الا أفراد من الحذاق المعتنين بباب الحيض ، ومعلوم أن الحيض من الأمور العامة المتكررة ، ويترتب عليه ما لا يحصى من الأحكام كالطهارة والصلاة والقراءة والصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطء والطلاق والخلع والايلاء وكفارة القتل وغيرها والعدة والاستبراء وغير ذلك من الأحكام فيجب الاعتناء بما هذه حاله .

قد قال الدارمي في كتاب المتحيرة : (الحيض كتاب ضائع لم يصنف فيه تصنيف يقوم بحقه ويشفي القلب) وأنا أرجو من فضل الله تعالى أن ما أجمعه في هذا الشرح يقوم بحقه أكمل قيام ، وأنه لا تقع مسألة الا وتوجد فيه نصا أو استنباطا لكن قد يخفى موضعها على من لا تكمل مطالعته وبالله التوفيق .

(فسر) قال صاحب الحاوي : النساء أربعة أضرب طاهر ، وحائض ، ومستحاضة ، وذات دم فاسد . فالطاهر ذات النقاء ، والحائض من ترى دم الحيض في زمنه بشرطه ، والمستحاضة من ترى الدم على أثر الحيض على صفة لا يكون حيضا ، وذات الفساد من يتديها دم لا يكون حيضا . هذا كلام صاحب الحاوي وقال أيضا قبله : قال الشافعي : لو رأت الدم قبل استكمال تسع سنين فهو دم فاسد ، ولا يقال له استحاضة لأن الاستحاضة لا تكون الا على أثر حيض ثم قال في فصل الميزة لو رأت خمسة عشر يوما

(١) الطاب الطيب قال كثير بن كثير المتوفى بمدح عمر بن عبد العزيز .
يا عمر ابن عمر الخطيب مقابل الأعراف في الطاب الطاب
بن أبي العاص وآل الخطيب ان وقونا بقياء الأبواب
يدفعني الحاجب بمد الأبواب بعدل عند الحر قلح الأبواب

دما أسود. ثم رأت أحمر ، فالأسود حيض وفي الأحمر جهار ، قال أبو اسحاق : هو استحاضة . وقال ابن سريج : هو دم فساد لا استحاضة لأن الاستحاضة ما دخل على أثر الحيض في زمانه ثم جاوز خمسة عشر . فهذا كلام صاحب الحاوي ، وحاصله أن الاستحاضة لا تطلق إلا على دم متصل بالحيض وليس بحيض ، وأما ما لا يتصل بحيض فدم فساد ولا يسمى استحاضة ، وقد وافقه عليه جماعة . وقال الأكثرون : يسمى الجميع استحاضة ، قالوا : والاستحاضة نوعان نوع يتصل بدم الحيض وقد سبق بيانه ونوع لا يتصل به كصغيرة لم تبلغ تسع سنين رأت الدم وكبيرة رآته وانقطع لدون يوم وليلة فحكمه حكم الحدث ، هكذا صرح بهذين النوعين أبو عبد الله الزيري والقاضي حسين والمتولي والبعوي والسرخسي في الأمالي وصاحب العدة وآخرون ، وهو الأصح الموافق لما سبق عن الأزهرى وغيره من أهل اللغة : أن الاستحاضة دم يجري في غير أوانه ، وقد استعمل المصنف هذا في المذهب فقال في فصل النفاس : وإن رأت قبل الولادة خمسة أيام — إلى قوله — من أصحابنا من قال هو استحاضة واستعمله في التنبيه في قوله : وفي الدم الذي تراه الحامل قولان ، أحدهما . أنه حيض ، والثاني : استحاضة واستعمله أيضا الجرجاني وآخرون والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا حاضت المرأة حرم عليها الطهارة لأن الحيض يوجب الطهارة وما أوجب الطهارة منع صحتها بخروج البول) .

(الشرح) هذه المسألة عدها جماعات من مشكلات المذهب لكونه صرح بتحريم الطهارة ، والطهارة افاضة الماء على الأعضاء وليس افاضة الماء مجرمة عليها مع أنها يستحب لها أنواع كثيرة من الطهارة كفسل الاحرام وغيره ، وقد وافق الشاشي المصنف في العبارة فقال في المعتمد : يحرم عليها الطهارة . والذي قاله جمهور الأصحاب لا تصح طهارتها ، وذكر صاحب البيان في كتابه مشكلات المذهب : ان لكلام المصنف تأويلين ، (أحدهما) (قال) وهو الأظهر : أن معنى حرم عليها الطهارة أى لم تصح طهارتها وتعليله يقتضيه ، (والثاني) : مراده اذا قصدت الطهارة تعبدًا مع علمها بأنها لا تصح

فتأثم بهذا لأنها متلاعبة بالعبادة ، فأما امرار الماء عليها بغير قصد العبادة فلا تأثم به بلا خلاف . وهذا كما أن الحائض اذا أمسكت عن الطعام بقصد الصوم أئمت وان أمسكت بلا قصد لم تأثم . وهذا التأويل الثاني هو الصحيح كما يحرم على المحدث فعل الصلاة وان كانت لا تصح منه . قال امام الحرمين وجماعة من الخراسانيين : لا يصح غسل الحائض الا على قول بعيد : أن الحائض تقرأ القرآن ، فعلى هذا لو أجنبت ثم حاضت لم يجز لها القراءة ، فلو اغتسلت صح غسلها وقرأت ، وقد سبق بيان هذا في باب ما يوجب الغسل .

(فرع) هذا الذي ذكرناه من أنه لا تصح طهارة حائض ، هو في طهارة لرفع حدث سواء كانت وضوءا أو غسلا ، وأما الطهارة المسنونة للنظافة كالغسل للأحرام والوقوف ورمي الجمرة فمسنونة للحائض بلا خلاف . صرح بذلك أصحابنا وصرح به المصنف أيضا في أول باب الاحرام ويدل عليه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها حين حاضت : « اصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفى » رواه البخارى ومسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليها الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا قبلت الحيضة فدعى الصلاة » ويسقط فرضها لما روت عائشة رضى الله عنها قالت : « كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نقضى [الصلاة] ولا نؤمر بالقضاء » ولأن الحيض يكثر فلو أوجبنا قضاء ما يفوتها لشق وضاق) .

(الشرح) الحديثان المذكوران رواهما البخارى ومسلم من رواية عائشة رضى الله عنها فالأول رواه بلفظه وسبق بيانه وشرح الحيضة في باب ما يوجب الغسل ؛ وأما الثانى فروياه بسعناه ، ورواه أبو داود وغيره بلفظه هنا .

(واما حكم المسألة) فأجبت الأمة على أنه يحرم عليها الصلاة فرضها ونفلها وأجمعوا على أنه يسقط عنها فرض الصلاة فلا تقضى اذا طهرت . قال أبو جعفر بن جرير في كتابه اختلاف الفقهاء : أجمعوا على أن عليها اجتناب

كل الصلوات فرضها وتقلها واجتنب جميع الصيام فرضه وتقله واجتنب الطواف فرضه وتقله ، وأنها ان صلت أو صامت أو طافت لم يجزها ذلك عن فرض كان عليها ؛ وتقل الترمذى وابن المنذر وابن جرير وآخرون الاجماع أنها لا تقضى الصلاة وتقضى الصوم .

وفرق أصحابنا وغيرهم بين قضاء الصوم والصلاة بما ذكره المصنف أن الصلاة تكثر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم ، وبهذا الفرق فرقوا في حق المعنى عليه فإنه يلزمه قضاء الصوم ولا يلزمه قضاء الصلاة . وأطبق الأصحاب على هذا الفرق في الحائض وقال امام الحرمين : المتبع في الفرق الشرع وهو حديث عائشة رضى الله عنها قالت : « كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة » وأراد امام الحرمين أنه لا يمكن فرق من جهة المعنى ، وقد نقل البخارى في صحيحه في كتاب الصوم عن أبى الزناد نحو قول امام الحرمين فقال : قال أبو الزناد : (ان السنن ووجوه الحق لتأتى كثيرا على خلاف الرأى ؛ فما يجد المسلمون بدا من اتباعها من ذلك الحائض تقضى الصوم دون الصلاة) وهذا الذى قاله اعتراف بالعجز عن الفرق والذى ذكره أصحابنا فرق حسن فليعتمد . واستدل الشافعى رضى الله عنه على سقوط فرض الصلاة بدليل آخر ، فقال : وجدت كل مكلف مأمورا بفعل الصلاة على حسب حاله في المرض والمسايقة ^(١) وغير ذلك ، والحائض مكلفة وهى غير مأمورة بها على حسب حالها ، فعلمت أنها غير واجبة عليها .

(فروع) قال أصحابنا : وفي معنى الصلاة سجود التلاوة والشكر فيحرمان على الحائض والنفساء كما تحرم صلاة الجنازة ، ولأن الطهارة شرط .

(فروع) قال أبو العباس ابن القاص في التلخيص والجرجاني في المعاينة : كل صلاة تقوت في زمن الحيض لا تقضى الا صلاة واحدة وهى ركعتا الطواف فانها لا تتكرر . وأنكر الشيخ أبو على السنجى هذا وقال : هذا لا يسمى قضاء لأن الوجوب لم يكن في زمن الحيض ، ولو جاز أن

(١) يعنى صلاة العزب وهى صلاة الخوف (ط) .

يسمى هذا قضاء لجاز أن يسمى قضاء فائتة كانت قبل الحيض ، وهذا الذى قاله أبو على هو الصواب ، لأن ركعتى الطواف لا يدخل وقتها الا بالفراغ من الطواف فان قدر أنها طافت ، ثم حاضت عقيب الفراغ من الطواف صح ما قاله أبو العباس ان سلم لهما ثبوت ركعتى الطواف فى هذه الصورة والله أعلم .

(فرع) مذهبنا ومذهب جمهور العلماء من السلف والخلف أنه ليس على الحائض وضوء ولا تسييح ولا ذكر فى أوقات الصلوات ولا فى غيرها ، ومن قال بهذا الأوزاعى ومالك والثورى وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور حكاه عنهم ابن جرير ، وعن الحسن البصرى قال : تطهر وتسيح ، وعن أبى جعفر قال لنا « مر نساء الحيض أن يتوضأن فى وقت الصلاة ، ويجلسن ويذكرن الله عز وجل ويسبحن » وهذا الذى قالاه محمول على الاستحباب عندهما فأما استحباب التسييح فلا بأس به وإن كان لا أصل له على هذا الوجه المخصوص ، وأما الوضوء فلا يصح عندنا وعند الجمهور ، بل تأثم به ان قصدت المادة كما سبق ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم الصوم لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة » فدل على انهن كن يفطرن . ولا يسقط فرضه لحديث عائشة ، ولأن الصوم فى السنة مرة فلا يشق قضاؤه) .

(الشرح) حديث عائشة رضى الله عنها رواه مسلم وغيره ، وفى رواية أبى داود والترمذى والنسائى : « كنا نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأمرنا بقضاء الصوم ولا يأمرنا بقضاء الصلاة » فان قيل ليس فى الحديث دليل على تحريم الصوم ، وانما فيه جواز الفطر ، وقد يكون الصوم جائزا لا واجبا كالمسافر ، قلنا : قد ثبت شدة اجتهاد الصحايات رضى الله عنهن فى العبادات وحرصهن على الممكن منها ، فلو جاز الصوم لفعله بعضهن ، كما فى القصر وغيره ، ويدل أيضا على تحريم الصوم قوله صلى الله عليه وسلم : (ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذى لب منكن) ثم قال : (وتمكث الليالى ما تصلى وتفطر فى رمضان فهذا نقصان الدين) رواه

البخارى ومسلم من رواية أبى سعيد الخدرى ، وفى رواية للبخارى : « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ » •

(اما حكم المسألة) فأجبت الأمة على تحريم الصوم على الحائض والنفساء وعلى أنه لا يصح صومها ، كما قدمنا نقله عن ابن جرير ، وكذا نقل الإجماع غيره ، قال امام الحرمين : وكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه ، فإن الطهارة ليست مشروطة فيها ، وأجبت الأمة أيضا على وجوب قضاء صوم رمضان عليها ، نقل الإجماع فيه الترمذى وابن المنذر وابن جرير وأصحابنا وغيرهم والمذهب الصحيح الذى قطع به الجمهور أن القضاء يجب بأمر جديد وليست مخاطبة بالصوم فى حال حيضها لأنه يحرم عليها الصوم ، فكيف تؤمر به ؟ وهى ممنوعة منه بسبب هى معذورة فيه ولا قدرة لها على إزالته ؟ • وحكى القاضى حسين وإمام الحرمين والغزالى فى البسيط والمتولى والرويانى وغيرهم وجها أنه يجب عليها الصوم فى حال الحيض وتعذر فى تأخيرها لأنه لو لم يجب فى الحال لم يجب القضاء كالصلاة •

قال امام الحرمين : المحققون يأبون هذا الوجه لأن الوجوب شرطه اقتران الامكان به قال : ومن يطلب حقيقة النكح لا يقيم لمثل هذا الخلاف وزنا قلت : وهذا الوجه يتخرج على قاعدة مذهبنا فى الأصول والكلام أن تكليف مالا يطاق جائز قال الغزالى فى البسيط : ليس لهذا الخلاف فائدة فقهية قلت : تظهر فائدة هذا وشبهه فى الإيمان وتعليق الطلاق والعق ونحو ذلك بأن يقول : متى وجب عليك صوم فأنت طالق والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم [عليها] الطواف لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : « اصنعى ما يصنع الحاج غير ان لا تطوفى [بالبيت] » ولأنه يفتقر الى الطهارة ولا تصح منها الطهارة) •

(الشرح) حديث عائشة رواء البخارى ومسلم من رواية عائشة • وقد أجمع العلماء على تحريم الطواف على الحائض والنفساء ، وأجمعوا أنه لا يصح منها طواف مفروض ولا تطوع وأجمعوا أن الحائض والنفساء

لا تمنع من شيء من مناسك الحج الا الطواف وركعتيه ، نقل الاجتماع في هذا كله ابن جرير وغيره والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليها قراءة القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن ») .

(الشرح) هذا الحديث رواه الترمذى والبيهقى من رواية ابن عمر رضى الله عنهما وضعفه الترمذى والبيهقى ، وروى لا يقرأ بكسر الهمزة على النهى وبضمها على الخبر الذى يراد به النهى وقد سبق بيانه فى آخر باب ما يوجب الغسل ، وهذا الذى ذكره من تحريم قراءة القرآن على الحائض هو الصحيح المشهور وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين وحكى الخراسانيون قولاً قديماً للشافعى : أنه يجوز لها قراءة القرآن . وأصل هذا القول أن أبا ثور رحمه الله قال : قال أبو عبد الله : يجوز للحائض قراءة القرآن . فاختلفوا فى أبى عبد الله فقال بعض الأصحاب : أراد به مالكا وليس للشافعى قول بالجواز ، واختاره امام الحرمين والغزالي فى البسيط . وقال جمهور الخراسانيين : أراد به الشافعى وجملوه قولاً قديماً . قال الشيخ أبو محمد : وجدت أبا ثور جمعهما فى موضع فقال : قال أبو عبد الله ومالك .

واحتج من أثبت قولاً بالجواز اختلفوا فى علته على وجهين أحدهما : أنها تخاف النسيان لطول الزمان بخلاف الجنب . والثانى : أنها قد تكون معلمة فيؤدى الى انقطاع حرفتها ، فان قلنا بالأول جاز لها قراءة ما شئت اذ ليس لما يخاف نسيانه ضابط ، فعلى هذا هى كالظاهر فى القراءة . وان قلنا بالثانى لم يحل الا ما يتعلق بحاجة التعليم فى زمان الحيض ، هكذا ذكر الوجيهين وتقرئهما امام الحرمين وآخرون . هذا حكم قراءتها باللسان ، فأما اجراء القراءة على القلب من غير تحريك اللسان والنظر فى المصحف وامراز ما فيه فى القلب فجائز بلا خلاف . وأجمع العلماء على جواز التسييح والتهيل وسائر الأذكار غير القرآن للحائض والنفساء وقد تقدم ايضاح هذا مع جمل من الفروع المتعلقة به فى باب ما يوجب الغسل والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في قراءة الحائض القرآن .

قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور بتحريمها وهو مروى عن عمر وعلى وجابر رضي الله عنهم وبه قال الحسن البصري وقتادة وعطاء وأبو العالية والنخعي وسعيد بن جبير والزهري واسحق وأبو ثور . وعن مالك وأبي حنيفة وأحمد روايتان أحدهما : التحريم والثانية : الجواز وبه قال داود . واحتج لمن جوز بما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقرأ القرآن وهي حائض ولأن زمنه يطول فيخاف نسيانها . واحتج أصحابنا والجمهور بحديث ابن عمر المذكور ، ولكنه ضعيف وبالقياص على الجنب فإن من خالف فيها وافق على الجنب الا داود . والمختار عند الأصوليين أن داود لا يعتد به في الاجماع والخلاف ، وفعل عائشة رضي الله عنها لا حجة فيه على تقدير صحته ، لأن غيرها من الصحابة خالفها وإذا اختلفت الصحابة رضي الله عنهم رجعنا الى القياس . وأما خوف النسيان فنادر فإن مدة الحيض غالبا ستة أيام أو سبعة ولا ينسى غالبا في هذا القدر ولأن خوف النسيان ينتفى بامرار القرآن على القلب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم حمل المصحف ومسه لقوله تعالى : (لا يمسه الا المطهرون (١)) ويحرم اللبث في المسجد لقوله صلى الله عليه وسلم « لا اهل المسجد لجنب ولا لحائض » فاما العبور فيه فانها اذا استوثقت من نفسها [بالشد واللجم (٢)] جاز ، لانه حدث يمنع اللبث فلا يمنع كالجنبه) .

(الشرح) يحرم على الحائض والنفساء مس المصحف وحمله واللبث في المسجد وكل هذا متفق عليه عندنا ، وتقدمت أدلته وفروعه الكثيرة مبسطة في باب ما يوجب الغسل . والحديث المذكور رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما من رواية عائشة رضي الله عنها واسناده غير قوى وسبق بيانه هناك .

(١) الآية ٧٦ من سورة الواقعة (ط) .

(٢) ما بين المقوفين من الركبى والتوكلية (ط) .

وأما عبورها بغير لبث فقال الشافعي رضي الله عنه في المختصر : أكره ممر الحائض في المسجد قال أصحابنا : ان خافت تلويثه لعدم الاستيثاق بالشد أو لغلبة الدم حرم العبور بلا خلاف . وإن أمنت ذلك فوجهان الصحيح منهما جوازه وهو قول ابن سريج وأبي اسحاق المروزي ، وبه قطع المصنف والبندنجي وكثيرون ، وصححه جمهور الباقيين كالجنب وكن على بدنه نجاسة لا يخاف تلويثه . وانفرد امام الحرمين فصحح تحريم العبور وإن أمنت لفاظ حدثها بخلاف الجنب والمذهب الأول .

هذا حكم عبورها قبل انقطاع الحيض فاذا انقطع ولم تفتسل فالمذهب القطع بجواز عبورها في المسجد ، وطرد صاحب الحاوي وامام الحرمين فيه الوجهين ، والحائض الذمية كالمسلمة فتمنع من المكث في المسجد بلا خلاف بخلاف الكافر الجنب فإن في تمكينه من المكث فيه وجهين مشهورين . قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق في مسائل شروط الصلاة : والفرق أن المنع لخوف التلويث والكافرة كالمسلمة في هذا . قال أصحابنا : والمستحاضة وسلس البول ومن به جرح سائل ونحوهم ان خافوا التلويث حرم العبور وقد سبق هذا في آخر باب ما يوجب الغسل والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم الوطء في الفرج لقوله تعالى : « فاعتزلوا النساء في الحيض ولا يقربوهن حتى يطهرن ، فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله (١) » فإن وطئها مع العلم بالتحريم ففيه قولان . قال في القديم : أن كان في أول الدم لزمه أن يتصدق بدينار ، وإن كان في آخره لزمه أن يتصدق بنصف دينار كما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يأتي امرأته وهي حائض : « يتصدق بدينار أو بنصف دينار » وقال في الجديد : لا يجب [عليه الكفارة] لانه وطء محرم للأذى ، فلم تنطق به الكفارة كالوطء في العبر) .

(الشرح) أجمع المسلمون على تحريم وطء الحائض للكية الكريمة والأحاديث الصحيحة . قال المخاملي في المجموع : قال الشافعي رحمه الله : من فعل ذلك فقد أتى كبيرة . قال أصحابنا وغيرهم : من استحل وطء

(١) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة :

الجائض حكم بكفره . قالوا : ومن فعله جاهلا وجود الحيض أو تحريره ، أو ناسيا أو مكرها فلا اثم عليه ولا كفارة ، لحديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما . وحكى الرافعى عن بعض الأصحاب أنه بجىء على القديم قول أنه يجب على الناس كفارة كالعامد . وهذا ليس بشيء . وأما اذا وطئها علما بالحيض وتحريره مختارا ففيه قولان ، الصحيح الجديد لا يلزمه كفارة بل يعزر ويستغفر الله تعالى ويتوب ، ويستحب أن يكفر الكفارة التى يوجبها القديم ، والثانى وهو القديم يلزمه الكفارة . وذكر المصنف دليلهما ، والكفارة الواجبة فى القديم دينار ان كان الجماع فى اقبال الدم ، ونصف دينار ان كان فى ادباره ، والمراد باقبال الدم زمن قوته واشتداده ، وبادباره ضعفه وقربه من الانقطاع ، هذا هو المشهور الذى قطع به الجمهور .

وحكى الفورانى وامام الحرمين وجها عن الأستاذ أبى اسحق الاسفرائنى أن اقباله ما لم ينقطع وادباره ما بعد انقطاعه وقبل اغتسالها ، وهذا قطع القاضى أبو الطيب فى تعليقه فعلى قول الجمهور : لو وطئ بعد الانقطاع وقبل الاغتسال لزمه نصف دينار ، قاله البغوى وغيره ، واستدلوا لهذا القول القديم بحديث ابن عباس المذكور ، وحملوا قوله بدينار أو بنصف دينار على التقسيم ، وأن الدينار فى الاقبال والنصف فى الادبار : وحكى المتولى والرافعى قولاً قديماً شاذاً أن الكفارة الواجبة عتق رقبة بكل حال ، لأنه روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وهذا شاذ مردود . وقال صاحب الحاوى : قال الشافعى فى القديم : ان صح حديث ابن عباس قلت به . قال فكان أبو حامد الاسفرائنى : وجمهور البغداديين يجعلونه قولاً قديماً ، وكان أبو حامد المروزى وجمهور البصريين لا يجعلونه قولاً قديماً ولا يحكونه مذهبا للشافعى ، لأنه علق الحكم على صحة الحديث ولم يصح ، وكان ابن سريج يقول : لو صح الحديث لكان محمولاً فى القديم على الاستحباب لا على الايجاب . هذا كلام صاحب الحاوى .

وقال امام الحرمين : من أصحابنا من أوجب الكفارة ، وهو بعيد غير

معدود من المذهب بل هي مستحبة . قلت : واتفق المحدثون على ضعف حديث ابن عباس هذا واضطرابه ، وروى موقوفا ، وروى مرسلأ وألوانا كثيرة . وقد رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ، ولا يجعله ذلك صحيحا ، وذكره الحاكم أبو عبد الله في المستدرک على الصحيحين ، وقال : هو حديث صحيح ، وهذا الذي قاله الحاكم خلاف قول أئمة الحديث ، والحاكم معروف عندهم بالتساهل في التصحيح . وقد قال الشافعي في أحكام القرآن : هذا حديث لا يثبت مثله ، وقد جمع البيهقي طرقه وبين ضعفها بيانا شافيا ، وهو امام حافظ متفق على اتقانه وتحقيقه ، فالصواب أنه لا يلزمه شيء والله أعلم .

ومن أوجب دينارا أو نصفه فهو على الزوج خاصة ، وهو مثقال الاسلام المعروف من الذهب الخالص ويصرف الى الفقراء والمساكين . قال الرافعي : ويجوز صرفه الى فقير واحد والله أعلم . وأما قول المصنف : فإن وطئها مع العلم بالتحريم فكان ينبغي أن يضم اليه : والعلم بالحيض والاختيار . وقوله : لأنه وطئ محرم للأذى احترازا من الوطء في الاحرام ونهار رمضان .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن وطئ في الحيض عامدا عالما - قد ذكرنا أن المشهور في مذهبنا أنه لا كفارة عليه ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابهما وأحمد في رواية ، وحكاه أبو سليمان الخطابي عن أكثر العلماء ، وحكاه ابن المنذر عن عطاء وابن أبي مليكة والشعبي والنخعي ومكحول والزهري وأيوب السخيتاني وأبي الزناد وربيعة وحماد بن أبي سليمان وسفيان الثوري والليث بن سعد . وقالت طائفة من العلماء : يجب الدينار ونصفه على التفصيل المتقدم ، واختلاف منهم في اعتبار الحال حكاه ابن المنذر عن ابن عباس وقتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق ، وعن سعيد ابن جبير أن عليه عتق رقبة ، وعن الحسن البصري عليه ما على المجامع في نهار رمضان ، هذا هو المشهور عن الحسن ، وحكى ابن جرير عنه قال : يعتق رقبة أو يهدي بدنه أو يطعم عشرين صاعا ، ومعتمدهم حديث ابن عباس وهو ضعيف باتفاق المحدثين فالصواب أن لا كفارة عليه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم الاستمتاع فيما بين السرة والركبة ، وقال أبو بكر اسحاق : لا يحرم غير الوطء في الفرج لقوله صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا كل شيء غير النكاح » ولأنه وطء حرم للأذى فاختص به [الفرج] كالوطء في الدبر ، والمذهب الأول لما روى عمر رضي الله عنه قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل للرجل من امراته وهي حائض فقال : ما فوق الازار ») .

(الشرح) أما الحديث الأول فبعض حديث ، روى أنس رضي الله عنه : « أن اليهود كانت اذا حاضت منهم المرأة أخرجوها من البيت ، ولم يؤاكلوها ولم يجامعوهن في البيت فسأل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عزوجل : (ويسألونك عن المحيض ^(١)) الآية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا كل شيء الا النكاح » رواه مسلم .

وأما حديث عمر رضي الله عنه فرواه ابن ماجه والبيهقي بمعناه وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كانت احدانا اذا كانت حائضا فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أمرها أن تتر ثم يباشرها ، قالت : وأيكم يملك اربه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك اربه » وعن ميمونة رضي الله عنها نحوه رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية : « كان يباشر نساءه فوق الازار » يعنى في الحيض ، والمراد بالمباشرة هنا التقاء البشريتين على أى وجه كان .

(اما حكم المسألة) ففي مباشرة الحائض بين السرة والركبة ثلاثة أوجه أصحابها عند جمهور الأصحاب أنها حرام ، وهو المنصوص للشافعي رحمه الله في الأم والبويطي وأحكام القرآن ، قال صاحب الحاوي وهو قول أبي العباس وأبي علي ابن أبي هريرة وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات . واحتجوا له بقوله تعالى : (فاعتزلوا النساء في الحيض) وبالحديث المذكور ، ولأن ذلك تحريم للفرج ، ومن يرعى حول الحمى يوشك أن يخاطب الحمى وأجاب القائلون بهذا عن حديث أنس المذكور بأنه محمول على القبلة ولمس

(١) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

الوجه واليد ونحو ذلك مما هو معتاد فغالب الناس ، فان غالبهم اذا لم يستمتعوا بالجماع استمتعوا بما ذكرناه لا بما تحت الازار .

والوجه الثاني : أنه ليس بحرام ، وهو قول أبي اسحاق المروزي وحكاه صاحب الحاوي عن أبي علي بن خيران ورأيت أنه أنا مقطوعا به في كتاب اللطيف لأبي الحسن ابن خيران من أصحابنا وهو غير أبي علي بن خيران ، واختاره صاحب الحاوي في كتابه الاقتناع والرويانى في الحلية وهو الأقوى من حيث الدليل لحديث أنس رضى الله عنه فانه صريح في الاباحه . وأما مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم فوق الازار فمحمولة على الاستحباب جمعا بين قوله صلى الله عليه وسلم وفعله ، وتأول هؤلاء الازار في حديث عمر رضى الله عنه على أن المراد به الفرج بعينه ونقلوه عن اللغة ، وأنشدوا فيه شعرا ، وليست مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم فوق الازار تفسيراً للازار في حديث عمر رضى الله عنه بل هي محمولة على الاستحباب كما سبق .

والوجه الثالث : أن وثق المباشر تحت الازار بضبط نفسه عن الفرج لضعف شهوة أو شدة ورع جاز ، والا فلا ، حكاه صاحب الحاوي ومتابعوه عن أبي الفياض البصرى وهو حسن ونقل أبو علي السنجى والقاضى حسين والمتولى في المسألة قولين بدل الوجهين الأولين .

قال القاضى : الجديد التحريم والمقديم الجواز ثم على قول من لا يحرمه هو مكروه ، وصرح به المتولى وغيره . هذا حكم الاستمتاع بما بين السرة والركبة . أما ما سواه فمباشرتها فيه حلال باجماع المسلمين نقل الاجماع فيه الشيخ أبو حامد والمحاملى فى المجموع وابن الصباغ والعبدري وآخرون ، وأما ما حكاه صاحب الحاوي عن عبيدة السلماني الامام التابى - وهو بفتح العين وكسر الباء - من أنه لا يباشر شيء من بدنه شيئا من بدنها فلا أظنه يصح عنه ولو صح فهو شاذ مردود بالأحاديث الصحيحة المشهورة فى مباشرته صلى الله عليه وسلم فوق الازار ، وإذنه فى ذلك فى قوله صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا كل شيء الا النكاح » وباجماع من قبله ومن بعده والله أعلم .

ثم لا فرق بين أن يكون على الموضع الذى يستمتع به فوق الازار شيء

من دم الحيض أو لا ، وحكى المحاملى فى التجريد وجماعة من المتأخرين وجها
أنه ان كان عليه شيء من دم الحيض حرم لأنه أذى ، وهذا الوجه شاذ وغلط
والصواب الأول ، وبه قطع الأصحاب فى جميع الطرق لعموم الأحاديث ،
ولأن الأصل الإباحة حتى يثبت دليل ظاهر فى التحريم وقياسا على ما لو كان
عليها نجاسة أخرى . وأما الاستمتاع بنفس السرة والركبة وما حاذاهما فلم
أر فيه نصا لأصحابنا والمختار الجزم بجوازه لعموم قوله صلى الله عليه وسلم :
« اصنعوا كل شيء الا النكاح » ويحتمل أن يخرج على الخلاف فى كونها
عورة ، ان قلنا عورة كانتا كما بينهما ، وان قلنا — بالذهب — انها ليستا
عورة أيحاط قطعا كما وراءهما والله أعلم .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى المباشرة فيما بين السرة والركبة بغير
وطء ، وقد ذكرنا الخلاف فى مذهبننا ودلائله ، ومن قال بتحريمها أبو حنيفة
ومالك ، وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب وطاوس وشريح وعطاء
وسليمان بن يسار وقتادة وحكاه البغوى عن أكثر أهل العلم . ومن قال
بالجواز عكرمة ومجاهد والشعبى والنخعى والحكم والثورى والأوزاعى
ومحمد بن الحسن وأحمد وأصبغ المالكى وأبو ثور واسحاق بن راهويه وابن
المنذر وداود ، ونقله عنهم العبدى وغيره وتقدم دليل الجميع والله أعلم .

(فرع) اذا قلنا : تحرم المباشرة بين السرة والركبة ففعله متعمدا
مختارا علما بالتحريم أثم ولا كفارة عليه بخلاف ، صرح به الماوردى وغيره
وهو ظاهر ، فان ايجاب الكفارة على القديم انما كان لذلك الحديث الضعيف
وليس هنا حديث ولا هو فى معناه ، فان الوطء حرام بالاجماع ويكفر
مستحله وهذا بخلافه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واذا ظهرت من الحيض حل لها الصوم ، لان تحريمه بالحيض ، وقد
زال . ولا تعل الصلاة والطواف وقراءة القرآن وحمل المصحف لان المنع منها
للحدث والحدث باق ، ولا يحل الاستمتاع بها حتى تفتسل لقوله تعالى
« ولا تقربوهن (١) حتى يطهرن فاذا تطهرن » . قال مجاهد : حتى يفتسلن ،

(١) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

فان لم تجد الماء فتييمت حل لها ما يحل بالفسل ، لان التيمم قائم مقام الفسل فاستباح به ما يستباح بالفسل ، فان تيممت وصلت فريضة لم يحرم وطؤها ، ومن اصحابنا من قال : يحرم وطؤها بفعل الفريضة ، كما يحرم فعل الفريضة بعدها ، والاول اصح ، لان الوطء ليس بفرض فلم يحرم بفعل الفريضة .
(كصلاة النفل) .

(الشرح) قال أصحابنا : يتعلق بالحيض أحكام :

(أحدها) يمنع صعة الطهارة الا أغسال الحج ونحوها مما لا يقتصر الى الطهارة (الثانى) تحرم الطهارة بنية العبادة الا ما استثنينا من أغسال الحج ونحوها (الثالث) يمنع وجوب الصلاة (الرابع) يحرمها (الخامس) يمنع صحتها (السادس) يمنع وجوب الصوم (السابع) يحرمه (الثامن) يمنع صحته (التاسع) يحرم مس المصحف وحمله وقراءة القرآن والمكث فى المسجد ، وكذا العبور على أحد الوجهين (العاشر) يحرم سجود التلاوة والشكر ويمنع صحته (الحادى عشر) يحرم الاعتكاف ويمنع صحته .
(الثالث عشر ^(١)) يمنع وجوب طواف الوداع (الرابع عشر) يحرم الوطء وكذا المباشرة بين السرة والركبة على أحد الأوجه (الخامس عشر) يحرم الطلاق (السادس عشر) تبلغ به الصبية (السابع عشر) تتعلق به العدة والاستبراء (الثامن عشر) يوجب الغسل ، وهل يجب بخروجه أم بانقطاعه أم بهما ؟ فيه أوجه سبقت فى باب ما يوجب الفسل . ومعظم هذه الأحكام مجمع عليه . قال أصحابنا : فإذا طهرت من الحيض ارتفع من هذه الأمور المحرمة تحريم الصوم والطلاق والظهار ، وارتفع أيضا تحريم العبور فى المسجد على الأصح اذا قلنا بتحريمه فى زمن الحيض ، وقد سبق حكاية وجه عن حكاية صاحب الحاوى وإمام الحرمين أن العبور يبقى تحريمه حتى تغتسل وليس بشيء ، ولا يرتفع ما حرم للحدث كالصلاة والطواف ، والسجود والقراءة ، والاعتكاف ومس المصحف والمكث فى المسجد ، ولا يرتفع أيضا تحريم الجماع والمباشرة بين السرة والركبة فان لم تجد الماء فتييمت استباح جميع ذلك لأن التيمم كالغسل .

(١) هكذا بالأصل ولعل فيه سقطا (ش) وهو الثانى عشر ولعله (يحرم به الظهار) لانه لم يذكر فيما يتعلق بأحكامه والله أعلم (ط) .

قال أصحابنا : إذا تيممت ثم أحدث لم يحرم وطؤها بلا خلاف ، ومنمن
نقل اتفاق الأصحاب على هذا القاضي أبو الطيب ، لأنها استباح الوطء
بالتيمم ، والحديث لا يحرم الوطء كما لو اغتسلت ثم أحدثت . قال القاضي
ولأننا لو قلنا يحرم الوطء بعد الحدث لأدى الى تحريمه ابتداء بعد التيمم
لأنه ينتقض الوضوء بالتقاء البشريتين قبل الوطء . أما اذا تيممت ثم رأت
الماء فيحرم الوطء على المذهب ، وبه قطع الأصحاب في الطريقتين لأن طهارتها
بطلت برؤية الماء وعادت الى حدث الحيض . وحكى الدرامي وجها شاذا أنه
يحل الوطء بعد رؤية الماء ، والصواب الأول .

قال القاضي أبو الطيب : فلو رأت الماء في خلال الجماع نزع في الحال
واغتسلت ، وأما اذا تيممت وصلت فريضة فهل يصح الوطء بعد الفريضة
بذلك التيمم ؟ أم لا يحل الا بتيمم جديد ؟ فيه الوجان اللذان ذكرهما
المصنف ، وقد ذكر دليلهما ، الصحيح جوازه . ولو تيممت فوطئها ثم أراد
الوطء ثانيا بذلك التيمم ففي جوازه وجهان حكاهما صاحب الحاوي وغيره ،
الصحيح جوازه لارتفاع حدث الحيض بالتيمم ، وبهذا قطع الجمهور ،
والثاني : لا يجوز الا بتيمم جديد كما لا يجمع بين فريضتين بتيمم ، وهذا
ليس بشيء . ولو تيممت وصلت فريضة وقلنا : يجوز الوطء بعدها فلم يظا
حتى خرج وقت تلك الفريضة فهل يحل الوطء بذلك التيمم ؟ فيه وجهان
حكاهما الشيخ أبو حامد والمحاملي في كتابيه والقوراني وغيرهم في آخر باب
التيمم ، وحكاهما أيضا صاحب الحاوي وآخرون ، الصحيح جوازه لأن
خروج الوقت لا يزيد على الحدث . والثاني : لا يجوز الوطء الا بتيمم جديد
قال صاحب الحاوي : وبه قال ابن سريج واختاره الشيخ أبو حامد لأن دخول
الوقت رفع حكم التيمم ، ولهذا تجب اعادته للصلاة الأخرى ، وهذا
الاستدلال ضعيف أو باطل لأن التيمم لا يبطل بخروج الوقت ، ولهذا له
أن يصلى به ما شاء من النوافل على المذهب كما سبق ، ولو عدت الماء
والتراب صلت الفريضة لحرمة الوقت كما سبق ولا يجوز الوطء حتى تجد
أحد الظهورين . هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور ، وحكى
الجرجاني في المعايمة وصاحب البيان والرافعي وجها شاذا أنه يجوز الوطء
كالصلاة ، وهذا ليس بشيء .

قال أصحابنا : والمقيمة في هذا كالمسافرة فإذا عدت المقيمة الماء أو كانت مريضة أو جريحة فتيممت حل الوطء ، وإن كان صلاتها يجب قضاؤها لأن طهارتها صحيحة والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في وطء الحائض إذا طهرت قبل الغسل قد ذكرنا أن مذهبنا تحريمه حتى تغتسل أو تميم حيث يصح التيمم وبه قال جمهور العلماء . كذا حكاه الماوردي عن الجمهور ، وحكاه ابن المنذر عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والزهرى وربيعة ومالك والثوري والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، ثم قال ابن المنذر : وروينا بإسناد فيه مقال عن طاوس وعطاء ومجاهد أنهم قالوا : إن أدرك الزوج الشبق أمرها أن تتوضأ ثم أصابها إن شاء .

قال ابن المنذر : وأصح من هذا عن عطاء ومجاهد موافقة القول الأول ، قال : ولا يثبت عن طاوس خلاف قول سالم ، قال : فإذا بطل أن يصح عن هؤلاء قول ثان كان القول الأول كالاجماع . هذا كلام ابن المنذر . وقال أبو حنيفة : إن انقطع دمها لأكثر الحيض - وهو عشرة أيام عنده - حل الوطء في الحال ، وإن انقطع لأقله لم يحل حتى تغتسل أو تميم ، فإن تيممت ولم تصل لم يحل الوطء حتى يمضي وقت صلاة . وقال داود الظاهري : إذا غسلت فرجها حل الوطء . وحكى عن : مالك تحريم الوطء إذا تيممت عند فقد الماء . هكذا نقل أصحابنا وغيرهم هذا الخلاف مطلقا كما ذكرته ، وقال ابن جرير ، أجمعوا على تحريم الوطء حتى تغسل فرجها ، وإنما الخلاف بعد غسله ، واحتج لأبي حنيفة بأنه يجوز الصوم والطلاق وكذا الوطء ولأن تحريم الوطء هو للحيض وقد زال وصارت كالجنب ، واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : (فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن ^(١)) وقد روى حتى يطهرن بالتخفيف والتشديد ، والقراءتان في السبع ، فقراءة التشديد صريحة في اشتراط الغسل ، وقراءة التخفيف يستدل بها من وجهين (أحدهما) معناها أيضا يغتسلن ، وهذا شائع في اللغة فيصار إليه جمعا بين القراءتين (والثاني) أن الإباحة معلقة بشرطين

(١) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

أحدهما : انقطاع دمهن . والثاني : تطهرهن وهو اغتسالهن ، وما علق بشرطين لا يباح بأحدهما ، كما قال الله تعالى : (وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم)^(١) فان قيل ليستا شرطين بل شرط واحد ، ومعناه حتى ينقطع دمهن ، فاذا انقطع فأتوهن ، كما يقال : لا تكلم زيدا حتى يدخل الدار فاذا دخل فكلمه ، فالجواب من أوجه (أحدها) أن ابن عباس والمفسرين وأهل اللسان فسروه فقالوا : معناه فاذا اغتسلن . فوجب المصير اليه (والثاني) أن ما قاله المعترض فاسد من جهة اللسان فانه لو كان كما قال لقليل : فاذا طهرن ، فأعيد الكلام ، كما يقال : لا تكلم زيدا حتى يدخل ، فاذا دخل فكلمه ، فلما أعيد بلفظ آخر دل على أنها شرطان ، كما يقال : لا تكلم زيدا حتى يأكل فاذا أكل فكلمه . (الثالث) ان فيما قلنا جمعا بين القراءتين فتعين ، واحتج أصحابنا بأقيسة كثيرة ومناسبات ، أحسنها ما ذكره امام الحرمين في الأساليب ، فقال : أولى متمسك من طريق المعنى اعتبار صورة الاتفاق ، فنقول : اتفقنا على التحريم اذا طهرت لدون العشرة فاستمرار التحريم بعد انقطاع الدم ان علق بوجوب غسل الحيض لزم التحريم اذا طهرت لأكثر الحيض ، وان علق بإمكان عود الدم فهو منتقض بما اذا اغتسلت أو تيممت أو خرج وقت الصلاة ، ثم ذكر معاني أخر ، ثم قال : فالوجه اعتماد ما ناقضوا فيه ، وكل ما ذكره منتقض بما سلموه فان قيل : تحريم الوطء بالحيض غير مغل ، قلنا وجوب الغسل بالانقطاع غير مغل ، ولا يمكن أن يقال عادت الى ما كانت فان الغسل واجب ، فوجب الرجوع الى ظاهر القرآن لانسداد طريق النظر ، فظاهر القرآن تحريم الوطء حتى تغتسل ، وأما الجواب عن جواز الصوم أن الشرع ورد بتحريم الصوم على الحائض ، وهذه ليست بحائض وهنا حرم الوطء حتى تغتسل . وعن الطلاق أن تحريمه لتطويل العدة ، وذلك يزول بمجرد الانقطاع . وعن قولهم : التحريم للحيض من أوجه . (أحدها) لا تسلم ، بل هو لحدث الحيض وهو باق (الثاني) أنه ينتقض بالانقطاع لدى أكثر الحيض (الثالث) أن الجنابة لا تمنع الوطء ، وكذا غسلها بخلاف الحيض ، والله أعلم .

(فرع) قال أبو العباس الجرجاني في المعاينة : ليست امرأة تمنع من الصلاة بحكم الحيض الا ويحرم وطؤها الا واحدة وهي من انقطع دمها وعدمت الماء فتيست ثم أحدثت فانها تمنع من الصلاة دون الوطء هذا كلامه . وقد ينازع فيه ويقال : المنع من الصلاة هنا للحدث قال : وانقطاع الدم اذا أباح الصلاة أباح الوطء الا في حق من عدمت الماء والتراب فتصلى ولا يحل وطؤها على الصحيح .

(فرع) لو أراد الزوج أو السيد الوطء فقالت : أنا حائض فان لم يمكن صدقتها لم يلتفت اليها وجاز الوطء . وان أمكن صدقتها ولم يتهمها بالكذب حرم الوطء ، وان أمكن الصدق ولكن كذبها ، فقال القاضي حسين في تعليقه وفتاويه وصاحب التتمة : يحل الوطء لأنها ربما عانده ومنعت حقه ، ولأن الأصل عدم التحريم ولم يثبت سببه . وقال الشاشي : ينبغي أن يحرم وان كانت فاسقة ، كما لو علق طلاقها على حيضها فيقبل قولها والمذهب الأول ، وفرق القاضي بينه وبين تعليق الطلاق بأن الزوج مقصر في تعليقه بما لا يعرف الا من جهتها . قال القاضي وغيره : ولو اتفقا على الحيض وادعى انقطاعه وادعت بقاءه في مدة الامكان فالقول قولها بلا خلاف للأصل .

(فرع) لو طهرت زوجته أو أمتها المجنونة من الحيض حرمت عليه حتى يغسلها فاذا صب الماء عليها ونوى غسلها عن الحيض حلت ، وان لم ينو فوجهان سبقا في باب نية الوضوء . ولو شك هل حاضت المجنونة أو العاقلة أم لا ؟ لم يحرم لأن الأصل عدم التحريم وعدم الحيض .

(فرع) اذا ارتكبت المرأة من المجرمات المذكورة أثمت وتعزز وعليها التوبة ولا كفارة عليها بالاتفاق . صرح به الماوردي وغيره لأن الأصل البراءة .

(فرع) يجوز عندنا وطء المستحاضة في الزمن المحكوم بأنه طهر وان كان الدم جاريا ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والعبدري : وهو قول أكثر العلماء ، ونقله ابن المنذر في الاشراف عن ابن عباس وابن المسيب والحسن وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة وحمام بن

أبى سليمان وبكر بن عبد الله المزني والأوزاعي ومالك والثوري وإسحاق وأبي ثور . قال ابن المنذر : وبه أقول . وحكى عن عائشة والنخعي والحكم وابن سيرين منع ذلك ، وذكر البيهقي وغيره أن نقل المنع عن عائشة ليس بصحيح عنها بل هو قول الشعبي أدرجه بعض الرواة في حديثها .

وقال أحمد : لا يجوز الوطء إلا أن يخاف زوجها العنت ، واحتج للمانعين بأن دمها يجري فأشبهت الحائض ، واحتج أصحابنا بما احتج به الشافعي في الأم ، وهو قول الله تعالى : (فاعتزلوا النساء في المخيض ^(١) ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأنوهن) وهذه قد تطهرت من الحيض . واحتجوا أيضا بما رواه عكرمة عن حمزة بنت جحش رضي الله عنها « أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها » رواه أبو داود وغيره بهذا اللفظ باسناد حسن ، وفي صحيح البخاري قال : قال ابن عباس « المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت ، الصلاة أعظم » ولأن المستحاضة كالطاهرة في الصلاة والصوم والاعتكاف والقراءة وغيرها فكذا في الوطء ولأنه دم عرق فلم يمنع الوطء كالناسور ، ولأن التحريم بالشرع ولم يرد بتحريم ، بل ورد بإباحة الصلاة التي هي أعظم كما قال ابن عباس . والجواب عن قياسهم على الحائض : أنه قياس يخالف ما سبق من دلالة الكتاب والسنة فلم يقبل ، ولأن المستحاضة لها حكم الطاهرات في غير محل النزاع فوجب الحاقه بنظائره لا بالحيض الذي لا يشاركه في شيء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(أقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين ، قال الشافعي رحمه الله : أمجل من سمعت من النساء تحيض ، نساء تهامة يحضن لتسع سنين . فإذا رأت الدم لبون ذلك فهو دم فساد ، ولا تتعلق به أحكام الحيض) .

(الشرح) تهامة — بكسر التاء — وهو اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز ، ومكة من تهامة ، قال ابن فارس : سميت تهامة من التهم يعني

(١) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

— بفتح التاء والهاء — وهو شدة الحر وركود الريح ، وقال صاحب المطالع :
سميت بذلك لتغير هوائها ، يقال : تهم الدهن اذا تغير •

(اما حكم المسألة) ففي أقل سن يمكن فيه الحيض ؟ ثلاثة أوجه الصحيح
استكمال تسع سنين ، وبه قطع العراقيون وغيرهم • والثاني : بالشروع
في التاسعة • والثالث : بنض نصف التاسعة ، والمراد بالسنين القمرية •

والمذهب الذي عليه التفريع استكمال تسع وهل هي تحديد أم تقرب
وجهان حكاهما صاحب الحاوي والدارمي في كتاب المتحيرة والمتولى والشاشي
وغيرهم • (أحدهما) : تحديد ، فلو نقص عن التسع ما نقص فليس بحيض
وهذا مقتضى إطلاق كثيرين (وأصحهما) تقرب صححه الروياني والرافعي
وغيرهما ، فعلى هذا قال صاحب الحاوي : لا يؤثر نقص اليوم واليومين ،
قال الدارمي : لا يؤثر الشهر والشهران •

قال المتولى والرافعي : ان كان بين رؤية الدم واستكمال التسع ما لا يسع
حيضا وطهرا كان ذلك الدم حيضا والا فلا • قال المتولى : واذا قلنا تحديد
فرأته قبل التسع متصلا باستكمالها نظر ان رأت قبل التسع أقل من يوم
وليلة وبعد التسع يوما وليلة جعل الجميع حيضا واذا رأت قبل التسع يوما
وليلة وبعدها دون يوم وليلة فليس لها حيض وان كان الجميع يوما
وليلة بعضه قبل التسع وبعضه بعدها فهل يجعل حيضا ؟ فيه وجهان ، قال
الدارمي بعد أن ذكر الاختلافات : كل هذا عندي خطأ لأن المرجع في جميع
ذلك الى الوجود ، فأى قدر وجد في أى حال وسن كان ، وجب جمعه حيضا
والله أعلم •

ثم ان الجمهور لم يفرقوا في هذا بين البلاد الحارة والباردة وفيه وجه
حكاه امام الحرمين عن حكاية والده أنه اذا وجد الدم لتسع سنين في البلاد
الباردة التي لا يعهد في أمثالها مثل ذلك فليس بحيض والمذهب الأول • قال
أصحابنا : قال الشافعي رحمه الله : رأيت جدة بنت احدى وعشرين سنة
وفيل : انه رآها بصنماء اليمن قالوا : هذا رآه واقعا ويتصور جدة بنت تسع
عشرة سنة ولحظة فتحمل لتسع وتضع لسته أشهر بتنا ، وتكمل تلك البنت

تسع سنين ، وتضع لسته أشهر ، هذا ما يتعلق بأقل سن الحيض ، وأما آخره فليس له حد بل هو ممكن حتى تموت كذا قاله صاحب الحاوي وغيره وهو ظاهر .

قال أصحابنا : فالمعتمد في هذا الوجود ، وقد وجد من تحيض لتسع سنين ، فوجب المصير اليه كما يرجع الى العادة في أقل مدة الحمل وأكثرها ، وفي القبض في المبيع وأحياء الموات والحرز في السرقة وغيرها ، أما اذا رأت الدم لدون أقل سن الحيض المذكور فليس بحيض ، بل هو حدث ينقض الوضوء ولا يوجب الغسل ولا يمنع الصوم ولا يتعلق به شيء من أحكام الحيض ويسمى دم فساد . وهل يسمى استحاضة ؟ فيه خلاف قدمناه في أول الباب . واذا ادعت المرأة الحيض في سن الامكان قبل قولها بغير يمين كما يقبل قول الغلام في انزال المنى لسن الامكان والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : أقل سن يجوز أن تنزل المرأة فيه المنى هو سن الحيض وفيه الأوجه الثلاثة السابقة ، الصحيح استكمال تسع سنين ، قال امام الحرمين : وعلى الجملة هي أسرع بلوغا من الغلام ، وأما الغلام فاختلفوا فيه وحاصل المنقول فيه ثلاثة أوجه ، (أصحابها) عند العراقيين : استكمال تسع سنين ، وهذا قطع جماعة منهم هنا في باب الحيض كالشيخ أبي حامد والبندنجي والقاضي أبي الطيب وابن الصباغ . (والثاني) : مضى تسع سنين ونصف ، وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله في كتاب اللعان . (والثالث) : استكمال عشر سنين ، وسيأتي ايضاحه ان شاء الله تعالى في باب الحجر وما يلحق من النسب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأقل الحيض يوم وليلة ، وقال في موضع [آخر (١)] : يوم ، فمن أصحابنا من قال : هما قولان ، ومنهم من قال : [هو] يوم وليلة - قول واحد - وقوله : يوم أراد بليته ، ومنهم من قال : يوم - قول واحد - وإنما قال : يوم وليلة قبل أن يثبت عنده اليوم فلما ثبت عنه [اليوم] رجع اليه - والدليل على ذلك أن المرجع في ذلك الى الوجود ، وقد ثبت الوجود في هذا القدر . قال

(١) ما بين المعقوفين من نسخة المذهب المطبوعة .

الشافعي رحمه الله : رآيت امرأة أثبت لي عنها أنها لم تزل تحيض يوما لا تزيد عليه . وقال الأوزاعي رحمه الله : عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية . وقال عطاء رحمه الله : رآيت من النساء من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر يوما وقال أبو عبد الله الزبيري رحمه الله كان في نسائنا من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر يوما وأكثره خمسة عشر يوما ، لما روينا عن عطاء وأبي عبد الله الزبيري وغالبه ست أو سبع لقوله صلى الله عليه وسلم لحمئة بنت ححش رضي الله عنها : « وتحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام كما تحيض النساء ويطهرن ميقات حيضهن وطهرهن » وأقل طهر فاصل بين الدمين خمسة عشر يوما لا أعرف فيه خلافا ، فإن صح ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « في النساء نقصان دينهن أن أحدهن تمكث شطر دهرها لا تصلي » دل ذلك على أن أقل الطهر خمسة عشر يوما ، لكني لم أجده بهذا اللفظ إلا في كتب الفقه .

(الشرح) في الفصل مسائل :

(أحداها) في أقل الحيض ، نص الشافعي رحمه الله في العدد أن أقله يوم ، ونص في باب الحيض من مختصر المزني وفي عامة كتبه أقله يوم وليلة ، واختلف الأصحاب فيه على ثلاث طرق ذكرها المصنف بدليلها ، (أحداها) يوم بلا ليلة ، (والثاني) قولان أحدهما : يوم بلا ليلة والثاني : يوم وليلة . (والطريق الثالث) وهو أصحها باتفاق الأصحاب أن أقله يوم وليلة قولاً واحداً وهذا الطريق قول المزني وأبي العباس بن سريج وجماهير أصحابنا المتقدمين وقطع به كثيرون من المتأخرين ونقله المحاملي وابن الصباغ عن الأكثرين .

قال الشيخ أبو حامد وآخرون : ولا يصح قول من قال : فيه قولان : لأن الاعتبار بالوجود ، فإن صح الوجود في يوم تعين ، قالوا : ولأنه إذا أمكن حمل كلامه على حالين كان أولى من الحمل على قولين ، كذا كل مجتهد ، كما إذا أمكن حمل حديثي النبي صلى الله عليه وسلم على حالين ، والجمع بينهما كان مقدماً على النسخ والتعارض ، وضعف الشيخ أبو حامد وإمام الحرمين وغيرهما طريقة القطع بيوم لأن الشافعي رحمه الله إنما قال يوم في مسائل العدد اختصاراً أو حين أراد تحديد أقل الحيض في بابه ، والرد على من قال أقله ثلاثة أيام ، قال الشافعي : أقله يوم وليلة ، فوجب اعتماد

ما حققه في موضع التجديد ؛ هذا هو المشهور في مذهبنا ، والموجود في كتب أصحابنا .

وقال الامام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في كتابه اختلاف الفقهاء :
حدثني الربيع عن الشافعي أن الحيض يكون يوما وأقل وأكثر ، قال :
وحدثني الربيع أن آخر قول الشافعي أن أقل الحيض يوم وليلة ، وهذا النص
الذي نقله ابن جرير عن الشافعي غريب جدا ، ولكن تأويله على ما سأذكره
في الفرع بعد هذا ان شاء الله تعالى ، والصواب عند الأصحاب أن أقل
الحيض يوم وليلة وعليه التفريع والعمل وما سواه متأول عليه ودليله من
نص الشافعي رحمه الله شيان ، (أحدهما) : أنه ذكره في معظم كتبه وفي
مظنته ، (والثاني) : أنه آخر قوله كما نقله الثقة ابن جرير .

(المسألة الثانية) أكثر الحيض خمسة عشر باتفاق أصحابنا ، وذكر
المصنف دليله .

(المسألة الثالثة) غالب الحيض ست أو سبع بالاتفاق .

(المسألة الرابعة) أقل طهر فاصل بين خيضتين خمسة عشر يوما باتفاق
أصحابنا ، لأنه أقل ما ثبت وجوده ولا حد لأكثره بالاجماع . قال أصحابنا :
وقد تبقى المرأة جميع عمرها لا تحيض وحكى القاضي أبو الطيب أن امرأة
كانت في زمنه تحيض في كل سنة يوما وليلة وهي صحيحة تحبل وتلد وكان
تفاسها أربعين يوما . وأما غالب الطهر ، فقال أصحابنا : هو ثلاثة وعشرون
يوما أو أربعة وعشرون ، بناء على أن غالب الحيض ماذا ، فالغالب أن في كل
شهر حيضا وطهرا فغالب الحيض ستة أو سبعة وباقيه طهر . هذا ما يتعلق
بإيضاح أصل المذهب .

وأما قوله طهر فاصل بين الدمين خمسة عشر يوما فاحترز به عن شيئين
(أحدهما) الطهر الذي بين الحيض والتفاس اذا قلنا بالأصح : ان الحامل
تحيض فانه يجوز أن يكون دون خمسة عشر ولو يوما على المذهب
الصحيح ، كما سيأتى ان شاء الله تعالى ، (الثاني) أيام النقاء المتخللة ، بين

أيام الحيض في حق ذات التلقيق اذا قلنا بالتلقيق وأراد المصنف بقوله : بين
الدمين : بين الحيضتين ، ولو قال : بين الحيضتين ؛ كما قال في التنبيه لكان
أحسن ليحترز عن الشيئين المذكورين والله أعلم .

وأما قوله : لا أعرف فيه خلافا ، فمحمول على نفى الخلاف في مذهبا ،
والا فالخلاف فيه للعلماء مشهور ، سنذكره في فرع مذاهب العلماء ان شاء
الله تعالى . وأما قول المحاملي في كتابه : أقل الطهر خمسة عشر يوما
بالاجماع ، ونحوه في التهذيب وقول القاضي أبي الطيب في مسألة التلقيق :
أجمع الناس أن أقل الطهر خمسة عشر يوما فمردود غير مقبول ، فلا يحمل
كلام المصنف عليه ، وان كان لو حمل عليه لم يكن غلطا في اللفظ فانه قد
قال : لا أعرف فيه خلافا ولا يلزم من عدم معرفته عدم الخلاف والله أعلم .

وأما حديث : « تمكث شطر دهرها » فحديث باطل لا يعرف ، وانما
ثبت في الصحيحين « تمكث الليالي ما تصلي » كما سبق بيانه في مسألة
تحريم الصوم ، وأما حديث حمنة فصحيح ، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما
من رواية حمنة ، قال الترمذي : هو حديث حسن قال : وسألت البخاري
عنه فقال : هو حديث حسن قال : وكذا قال أحمد بن حنبل : هو حديث
حسن صحيح ، قال الخطابي : وقد ترك بعض العلماء الاحتجاج بهذا الحديث
لأن راويه عبد الله بن محمد بن عقيل ليس بذلك .

(قلت) هذا الذي قاله هذا القائل لا يقبل فان أئمة الحديث صححوه
كما سبق ، وهذا الراوي وان كان مختلفا في توثيقه وجرحه فقد صحح
الحفاظ حديثه هذا ، وهم أهل هذا الفن ، وقد علم من قاعدتهم في حد
الحديث الصحيح والحسن ، أنه اذا كان في الراوي بعض الضعف أجز
حديثه بشواهد له أو متابعة وهذا من ذلك . وقوله صلى الله عليه وسلم :
« تحيض في علم الله » أى التزمت الحيض وأحكامه فيما أعلمك الله من عادة
النساء ، هكذا قاله أصحابنا في كتب الفقه ، والعلم هنا بمعنى المعلوم .

وقال الخطابي : معناه فيما علم الله من أمرك من ستة أو سبعة وقوله
صلى الله عليه وسلم « كما تحيض النساء » المراد غالب النساء لاستحالة

ارادة كلهن لاختلافهن وقوله صلى الله عليه وسلم : « ميقات حيضهن » وهو بنصب التاء على الظرف أى فى وقت حيضهن ، واختلفوا فى حال حنة فقيل : كانت مبتدأة فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غالب عادة النساء ، وقيل : كانت معتادة ستة أو سبعة فردها اليها ذكر هذا الخلاف فيها الخطابى وجمهور أصحابنا فى كتب المذهب وذكرهما الشافعى رحمه الله فى الأم احتمالين . واختار المصنف بعد هذا أنها كانت مبتدأة وكذا اختار امام الحرمين وابن الصباغ والشاشى وآخرون ورجحه الخطابى قال : ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « كما تحيض النساء ويظهرن » .

واختار الشافعى رحمه الله فى الأم أنها كانت معتادة وأوضح دليله وقال : هذا أشبه معانيه . قال صاحب التتمة : من قال كانت معتادة ذكروا فى ردّها الى الستة أو السبعة ثلاث تأويلات أحدها معناه ستة ان كانت عادتك ستة أو سبعة ان كان عادتك سبعة . الثانى : لعلها شكت هل عادتها ستة أو سبعة ؟ فقال : تحيض ستة ان لم تذكرى عادتك أو سبعة ان ذكرت أنها عادتك . الثالث : لعل عادتها كانت تختلف ، ففى بعض الشهور ستة وفى بعضها سبعة ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم « ستة فى شهر الستة وسبعة فى شهر السبعة » فتكون لقطة (أو) للتقسيم ، وبسطت الكلام فى هذا الحديث لأنه من الأحاديث التى عليها مدار كتاب الحيض وتدخل فى كل مصنفات الحيض ، والله أعلم .

(فرع) ذكر المصنف فى هذا الفصل حنة بنت جحش وعطاء والأوزاعى ، والزيبرى ، فأما حنة فبهاء مهملة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم نون ثم هاء وأبوها جحش بجيم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم شين معجمة وهى أخت زينب بنت جحش زوج النبى صلى الله عليه وسلم وأما عطاء فهو محمد عطاء بن أبى رباح ، واسم أبى رباح أسلم وعطاء من كبار أئمة التابعين فى الفقه والزهد والورع وغير ذلك وهو أحد شيوخنا فى سلسلة التفقه ، فهو شيخ ابن جريج الذى هو شيخ مسلم بن خالد الزنجى شيخ الشافعى

كما سبق بيانه في مقدمة الكتاب • توفي عطاء رحمه الله سنة أربع عشرة ومائة
وقيل : خمس عشرة وقيل سبع عشرة • وأما الأوزاعي فهو أبو عمر من
كبار تابعي التابعين وأئمتهم البارعين كان امام أهل الشام في زمنه أفتى في
سبعين ألف مسألة وقيل ثمانين ألفا توفي في خلوته في حمام ^(١) بيروت
مستقبل القبلة متوسدا يمينه سنة سبع وخمسين ومائة قيل : هو منسوب
الى الأوزاع قرية كانت بخارج باب الفرائيس من دمشق ، وقيل قبيلة من
اليمن ، وقيل غير ذلك • وأما الزيرى ، فهو من أصحابنا أصحاب الوجوه
منسوب الى الزير بن العوام أحد العشرة المشهود لهم بالجنة رضى الله عنه
وهو أبو عبد الله الزيرى بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن الزير
ابن العوام وللزيرى كتب نفيسة وأحوال شريفة فهذه أجرف في تعريف هذه
الأسماء وقد بسطت أحوال أصحابها ومناقبهم في تهذيب الأسماء وبالله
التوفيق •

(فرع) قد ذكرنا أن أكثر الحيض خمسة عشر يوما وكذا أقل
الطهر والمراد خمسة عشر بلياليها وهذا القيد لا بد منه لتدخل الليلة الأولى •

(فرع) لو وجدنا امرأة تحيض أقل من يوم وليلة أو أكثر من
خمس عشرة أو تطهر أقل من خمسة عشر ، واشتهرت عاداتها كذلك متكررة
ففيها ثلاثة أوجه حكاهما امام الحرمين والغزالي وغيرهما ، (أحدها) : لا يعتبر
حال هذه بل الحكم على ما عهد لأن بحث الأولين أوفى (والثاني) : لا يعتبر
ليكون هذا حيضها وطهرها لأن الاعتماد على الوجود وقد حصل قال امام
الحرمين : هذا قول طوائف من المحققين منهم الأستاذ أبو اسحق الاسفراينى
والقاضى حسين •

(قلت) واختاره الدارمى في الاستذكار وصاحب التتمة • (والثالث) :

(١) كان الأوزاعي يقسم حياته بمضى العام لطلب العلم وتدريبه وبعضه للحج وبعضه للرباط
وكان مرابطاً في نهر بيروت حتى أدركته منيته وهو مرابط في سبيل الله ، وله نظراء في عهده
مثل سيد الرحمن بن هرمز الأبرج وهو مدنى ولكنه كان يرابط في نهر الاسكندرية ووافته منيته
وهو مرابط ولا يزال قبره وزاويته قرب سبيل البحر من الاسكندرية بحى زاوية الأبرج من
شمال الاسكندرية فرضى الله عنهم أجمعين (ط) •

ان كان قدرا يوافق مذهب السلف الذين يقولون باعتماد الوجود اعتمادناه وعملنا به ، وان لم يوافق مذهب أحد لم يعتمد . قال امام الحرمين : والذي اختاره ولا أرى العدول عنه الاكفاء بما استقرت عليه مذاهب الماضين من أئمتنا في الأقل والأكثر ، فانا لو فتحنا باب اتباع الوجود في كل ما يحدث وأخذنا في تغيير ما يمهّد قليلا وتكثيرا لاختلطت الأبواب وظهر الاضطراب ، والوجه اتباع ما تقرر للعلماء الباحثين قبلنا . وذكر الرافعي نحو ما ذكره امام الحرمين ثم قال : فالأظهر أنه لا اعتبار بحال هذه المرأة . بل الاعتبار بما تقرر ، لأن احتمال عروض دم الفساد لهذه المرأة أقرب من انقراض العادة المستمرة .

قال : ويدل عليه الاجماع على أنها لو كانت تحيض يوما وتطهر يوما على الاستمرار لا يجعل كل نقاء طهرا مستقلا كاملا . قال : فهذا الوجه هو المذهب المعتمد وعليه تفريع الباب ، واختار الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قول الأستاذ أبي اسحاق فقال : الصحيح اتباع ذلك فانه نص الشافعي ، نقله عنه صاحب التقريب فيه ، وناهيك اتفاقا وتحقيقا واطلاعا ، وكان الأصحاب لم يطلعوا على النص . قال : وفي المحيط للشيخ أبي محمد الجويني عن الأستاذ أبي اسحاق قال : كانت امرأة تستقيني بأسفرايين وتقول : ان عادتها في الطهر مستمرة على أربعة عشر يوما على الدوام فجعلت ذلك طهرها على الدوام .

(قلت) وهذا النص الذي نقله أبو عمرو واختاره موافق لما قدمته عن ابن جرير عن الربيع عن الشافعي ، فان ذلك النص وان كان مطلقا فهو محمول على هذه الصورة والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في أقل الحيض والطهر وأكثرهما

أجمع العلماء على أن أكثر الطهر لا حد له ، قال ابن جرير : وأجمعوا على أنها لو رأت الدم ساعة وانقطع لا يكون حيضا . وهذا الاجماع الذي ادعاه غير صحيح فان مذهب مالك أن أقل الحيض يكون دفعة فقط ، واختلفوا فيما سوى ذلك ، فمذهبنا المشهور أن أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة

عشر . قال ابن المنذر : وبه قال عطاء وأحمد وأبو ثور . وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : أكثر الحيض عشرة أيام وأقله ثلاثة أيام . قال : وبلغني عن نساء الماجشون أنهن كن يحضن سبع عشرة . قال أحمد : أكثر ما سمعناه سبع عشرة . قال ابن المنذر وقال طائفة : ليس لأقل الحيض ولا لأكثره حد بالأيام ، بل الحيض اقبال الدم المنفصل عن دم الاستحاضة . والطهر ادباره ، وقال الثوري : أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما ، قال أبو ثور : وذلك مما لا يختلفون فيه فيما نعلم ، وأنكر أحمد واسحاق التحديد في الطهر . قال أحمد : الطهر ما بين الحيضتين على ما يكون ، وقال اسحاق : توفيتهن الطهر بخمسة عشر باطل ، هذا نقل ابن المنذر ، وحكى أصحابنا عن أبي يوسف أقل الحيض يومان وأكثره الثالث ، وعن مالك لأحد لأقله وقد يكون دفعة واحدة . وحكى الماوردي عن مالك ثلاث روايات في أكثر الحيض (أحداها) خمسة عشر ، (والثانية) سبعة عشر ، (والثالثة) غير محدود ، وعن مكحول أكثره سبعة أيام ، قال العبدري : واختلف أصحاب مالك في أقل الطهر ، فروى ابن القاسم أنه غير محدود وأنه ما يكون مثله طهرا في العادة ، وروى عبد الملك بن الماجشون أنه خمسة أيام وقال سخنون : ثمانية أيام ، وقال غيره : عشرة أيام ، وقال محمد بن سلمة ^(١) : خمسة عشر وهو الذي يعتمد أصحابه البغداديون ، وقال أحمد في رواية الأثرم وأبي طالب : أقل الطهر ثلاثة عشر يوما ، وقال الماوردي : قال أكثر العلماء : أقل الطهر خمسة عشر . وقال مالك : أقله عشرة ، وحكى ابن الصباغ عن يحيى بن أكثم بالثاء المثناة أن أقل الطهر تسعة عشر يوما .

فأما أدلة هذه المذاهب فمنها مسألة الاجماع أن أكثر الطهر لا حد له ودليلها في الاجماع ، ومن الاستقراء أن ذلك موجود مشاهد ، ومن أظرفه ما نقله القاضي أبو الطيب في تعليقه قال : أخبرتنى امرأة عن أختها أنها تحيض في كل سنة يوما وليلة ، وهي صحيحة تحبل وتلد وقاسها أربعون يوما .

وأما أقل الحيض فاحتج لمن قال : أقله ثلاثة أيام بحديث أم سلمة رضي

(١) في نسخة محمد بن سلمة بزيادة الميم والصواب ما هنا (ط) .

الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءته فاطمة بنت أبي حبيش رضى الله عنها ، فقالت : انى أستحاض فقال : « ليس ذلك الحيض انما هو عرق ، لتتقدم أيام أقرائها ثم لتغتسل ولتصل » رواه أحمد بن حنبل ، قالوا : وأقل الأيام ثلاثة ، وبحديث وائلة بن الأسقع رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة أيام » رواه الدارقطني ، وعن أبي أمامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يكون الحيض أكثر من عشرة أيام ولا أقل من ثلاثة أيام » .

وعن أنس رضى الله عنه قال : « الحيض ثلاث ، أربع ، خمس ، ست ، سبع ، ثمان ، تسع ، عشر » قالوا : وأنس لا يقول هذا الا توقيفا . قالوا : ولأن هذا تقدير والتقدير لا يصح الا بتوقيف أو اتفاق ، وانما حصل الاتفاق على ثلاث ، واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش رضى الله عنها : « دم الحيض أسود يعرف ، فاذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة » رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة . قال أصحابنا : وهذه الصفة موجودة في اليوم واليلة ، ولأن أقل الحيض غير محدود شرعا فوجب الرجوع فيه الى الوجود ، وقد ثبت الوجود في يوم وليلة كما ذكره المصنف عن عطاء والأوزاعي والشافعي والزيبرى .

وروينا بالاسناد الصحيح في سنن البيهقي عن الامام عبد الرحمن بن مهدى رحمه الله قال : كانت امرأة يقال لها أم العلا قالت : حيضتى منذ أيام الدهر يومان قال اسحاق بن راهويه : وصح لنا عن غير امرأة في زماننا أنها قالت : حيضتى يومان وعن يزيد بن هرون قال : عندي امرأة تحيض يومين ، وروى في هذا المعنى غير ما ذكرنا . قال أصحابنا ولا مجال للقياس في هذه وأما الجواب عن حديث أيام أقرائها لو ثبت فمن وجهين : (أحدهما) ليس المراد بالأيام هنا الجمع بل الوقت (الثانى) أنها مستحاضة معتادة ردها الى الأيام التى اعتادتها ، ولا يلزم من هذا أن كل حيض لا ينقص عن ثلاثة أيام ، وأما حديث وائلة وأبي أمامة وأنس فكلها ضعيفة متفق على ضعفها عند المحدثين ، وقد أوضح ضعفها الدارقطني ثم البيهقي في كتاب الخلافات ثم السنن الكبيرة . وقولهم : التقدير لا يصح الا بتوقيف ، جوابه أن التوقيف

ثبت فيما ذكرناه لأن مداره على الوجود ، وقد ثبت ذلك على ما قدمناه .
وأما من قال : أقل الحيض ساعة ، فاعتبدوا ظواهر النصوص المطلقة ،
والقياس على النفاس ، واحتج أصحابنا بأن الاعتماد على الوجود ، ولم يثبت
دون ما قلناه .

والجواب عن النصوص أنها مطلقة فتحمل على الوجود ، وعن النفاس
أنه وجد لحظة ، فعملنا بالوجود فيهما ، وأما من قال أكثر الحيض عشرة ،
فاحتجوا بحديث واثلة وأبي أمامة وأنس ؛ وكلها ضعيفة واهية كما سبق ،
وليس لهم حديث ولا أثر يجوز الاحتجاج به . واحتج أصحابنا بما ثبت
مستقيضا عن السلف من التابعين فمن بعدهم أن أكثر الحيض خمسة عشر ،
وأهم وجدوه كذلك عيانا ، وقد جمع الیهقي أكثر ذلك في كتابه في
الخلافيات وفي السنن الكبير ، فمن رواه عنه عطاء والحسن وعبيد الله بن
عمر ويحيى بن سعيد وربيعة وشريك والحسن بن صالح وعبد الرحمن
ابن مهدي رحمهم الله .

وأما قول يحيى بن أكثم : أقل الطهر تسعة عشر ، فاستدل له ابن الصباغ
قال : أكثر الحيض عنده عشرة ، والشهر يشتمل على حيض وطهر ، وقد
يكون الشهر تسعة وعشرين منها عشرة للحيض والباقي طهر ، ودليلنا بثبوت
الوجود في خمسة عشر . وأما قوله : فبناه على أن أكثر الحيض عشر وقد
بيننا بطلانه — فإن قيل روى اسحاق بن راهويه عن بعضهم أن امرأة من
نساء الماجشون حاضت عشرين يوما ؛ وعن ميمون بن مهران أن بنت سعيد
ابن جبير كانت تحته وكانت تحيض من السنة شهرين فجوابه بما أجاب به
المصنف في كتابه (النكت) أن هذين النقلين ضعيفان ، (فالأول) عن بعضهم
وهو مجهول وقد أنكره بعضهم ، وقد أنكره الامام مالك بن أنس وغيره من
علماء المدينة ، (والثاني) رواه الوليد بن مسلم عن رجل عن ميمون ،
والرجل مجهول والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وفي الدم الذي تراه الحامل قولان ، أحدهما : أنه حيض لأنه دم لا يمنعه
الرضاع فلا يمنعه الحمل كالنفاس ، والثاني : أنه دم فساد ، لأنه لو كان ذلك
حيضا لحرم الطلاق وتعلق به انقضاء العدة) .

(الشرح) يقال : الرضاع والرضاع بفتح الراء وكسرهما فيهما ، وامرأة حامل وحاملة ، والأول أشهر وأفصح ، فإن حملت على رأسها أو ظهرها فحاملة لا غير ، والدم مخفف الميم على اللغة المشهورة ، وفيه لفة شاذة بتشديدها .

(أما حكم المسألة) فإذا رأت الحامل دما يصلح أن يكون حيضا فقولان مشهوران قال صاحب الحاوي والمتولى والبغوى وغيرهم : الجديد أنه حيض ، والقديم : ليس بحيض ، واتفق الأصحاب على أن الصحيح أنه حيض ، فإن قلنا ليس بحيض فهو دم فساد كما ذكر المصنف ، وهل يسمى استحاضة ؟ فيه خلاف سبق ، وسواء قلنا استحاضة أو دم فساد هو حدث ينقض الوضوء ، فإن لم يستمر فهو كالبول ، فلها أن تصلى بالوضوء الواحد صلوات ، وإن استمر فلها حكم الاستحاضة المستمرة وسيأتى بيانها في آخر الباب إن شاء الله تعالى .

قال الدارمي في الاستذكار : « اختلف أصحابنا في محل القولين فمنهم من قال : هنا إذا رأت الدم في أيام عادتها وعلى صفة دم الحيض ، فإن رآته في غير أيام الحيض أو رأت صفرة أو كدرة فليس بحيض قولاً واحداً ، ومنهم من قال : لا فرق ، بل الخلاف جارٍ في كل ما يجوز أن يكون حيضاً لغير الحامل ، وقال أبو علي ابن أبي هريرة : القولان إذا قلنا للحمل حكم ، فإن قلنا : لا حكم له فهو حيض قولاً واحداً ، وقال أبو اسحاق : القولان جاريان سواء قلنا له حكم أم لا ، قال : واختلفوا أيضاً فمنهم من قال : القولان إذا مضى للحمل أربعون يوماً وما رآته قبل ذلك حيض قولاً واحداً ، ومنهم من قال : القولان في الجميع ، هذا آخر كلام الدارمي وقال الشاشي : إذا قلنا : الحامل لا تحيض فمن متى ينقطع حيضها ؟ وجهان الصحيح بنفس العلوق ، والثاني : من وقت حركة الحمل .

(قلت) الصحيح المشهور جريان القولين بنفس العلوق ، وفي جميع الأحوال التي ذكرها الدارمي وأما قول المصنف : أحدهما أنه حيض لأنه دم لا يمنع الرضاع ولا يمنع الحمل كالنفاس فمعناه أن المرضع لا تحيض

غالبا وكذا الحامل ، فلو اتفق رؤية الدم في حال الرضاع كان حيضا بالاتفاق فكذا في حال الحمل فهما سواء في الدور ، فينبغي أن يكونا سواء في الحكم بأنهما حيض . وأما قوله : كالنفاس فمراده اذا ولدت ولدين بينهما دون ستة أشهر ورأت الدم بينهما وقلنا : انه نفاس — فهذه حامل ومرضع ودمها نفاس ، ومعناه أن النفاس لا يمنع الرضاع والحمل ، والحيض لا يمنع الرضاع ، فينبغي أن لا يمنع الحمل كما قلنا في النفاس ، قال صاحب البيان في مشكلات المذهب : مراده الاستدلال على أبي حنيفة رحمه الله لأنه يقول : دم الحامل ليس بحيض والدم بين الولدين نفاس ، ففاس على ما وافق عليه ، قال القلمي : وقوله : لا يمنع الرضاع ليس باحتراز بل للدلالة على الحكم والتقريب من الأصل والله أعلم .

(فرع) اذا قلنا : دم الحامل حيض فقد ذكر المصنف أنه لا تنقضي به العدة وكذا قاله أصحابنا في هذا الباب ، ونقل الغزالي والمتولي وغيرهما الاتفاق على هذا ، ومرادهم أن الحامل اذا كان عليها عدة واحدة وحملها لصاحب العدة وحاضت أدوارا فلا تنقضي بها العدة ولا يحسب شيء من الأطهار المجلة قرءا ، أما اذا كان الحمل بحيث لا تنقضي به العدة بأن لا يكون لصاحب العدة مثل ان مات صبي عن زوجته أو فسخ نكاحه بعينه أو غيره بعد دخوله وامراته حامل من الزنا أو تزوج الرجل حاملا من الزنا وطلقها بعد الدخول وهي ترى الدم على الأدوار — فان قلنا : الحامل تحيض — ففي انقضاء عدتها بهذه الأطهار المتخللة في مدة الحمل وجهان مشهوران سيأتى ايضاحهما في كتاب (١) العدد ان شاء الله تعالى .

ولو كان عليها عدتان بأن طلقها وهي حامل ثم وطئها بشبهة فوجبت العدة الثانية فهل تتداخل العدتان ؟ فيه خلاف معروف . فان قلنا : لا تتداخل كانت معتدة عن الطلاق ؛ فلو حاضت على الحمل فهل يحسب اطهارها في الحمل عن عدة الشبهة ؟ فيه وجهان ، أصحابنا : يحسب ، فعلى هذا يكون حيض الحامل مؤثرا في انقضاء العدة ولا يحسن اطلاق القول بأنه لا تنقضي به العدة الا أن يقيد بما قيدناه به أولا والله أعلم .

(١) غنى من البيان أن العدد حصتنا في شرح المذهب (ط) .

(فرع) اذا قلنا : دم الحامل حيض فانقطع ثم ولدت بعد انقطاعه بخمسة عشر يوما فصاعدا ، فلا شك في كونه حيضا ، وان ولدت قبل مضي خمسة عشر ففى كونه حيضا وجهان مشهوران ، وقد ذكرهما المصنف في فصل النفاس ، (أصحهما) بالاتفاق أنه حيض ، لأنه دم بصفة الحيض ، وانما يشترط أن يكون بين الدمين خمسة عشر اذا كانا دمي حيض ، ولهذا قال المصنف والأصحاب . أقل طهر فاصل بين الحيضتين خمسة عشر . قال المتولى : وعلى هذا لو رأت النفاس ستين يوما ثم انقطع ثم عاد الدم ، فان عاد بعد خمسة عشر فهو حيض ، وان عاد قبلها فهل يجعل الثانى حيضا ؟ فيه هذان الوجهان ، أحدهما : لا ، لتقصان ما بينهما عن طهر كامل ، وأصحهما : نعم لاختلافهما .

(فرع) اذا قيل اذا جعلتم دم الحامل حيضا لم يبق وثوق بانقضاء العدة ، والاستبراء بالحيض لاحتمال الحيض على الحمل ، فالجواب أن الغالب أنها لا تحيض ، فاذا حاضت حصل ظن براءة الرحم ، وذلك كاف في العدة والاستبراء ، فان بان خلافه على التدور عملنا بما بان والله أعلم .

(فرع) في مذاهب السلف في حيض الحامل ، وقد ذكرنا أن الأصح عندنا أن الدم الذى نراه حيض ، وبه قال قتادة ومالك والليث ، وقال ابن المسيب والحسن وعطاء ومحمد بن المنكدر وعكرمة وجابر بن زيد والشعبي ومكحول والزهرى والحكم وحماة والثورى والأوزاعى وأبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر : ليس بحيض ، ودليل المذهبين في الكتاب ، ومما يستدل به للصحيح في كونه حيضا أنه دم بصفات دم الحيض وفي زمن امكانه ولأنه متردد بين كونه فسادا لعله أو حيضا ، والأصل السلامة من العلة . وأما قول القائل الآخر : لو كان حيضا لا نقصت العدة به ففساد ، لأن العدة لطلب براءة الرحم ، ولا تحصل البراءة بالأقراء مع وجود الحمل ، ولأن العدة تنقضى به في بعض الصور كما سبق بيانه ، وأما قوله : لو كان حيضا لحرم الطلاق ، فجوابه أن تحريم طلاق الحائض انما كان لتطويل العدة ولا تطويل هنا ، لأن عدتها بالحمل والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان رأت يوما دما (١) ويوما نقاء ، ولم يعبر الخمسة عشر [يوما] ففيه قولان (أحدهما) لا يلفق [الدم] بل يجعل الجميع حيضا لأنه لو كان ما رآته من النقاء طهرا لانقضت العدة بثلاثة منها (والثاني) يلفق الطهر الى الطهر ، والدم الى الدم فيكون ايام النقاء طهرا وايام الدم حيضا لأنه لو جاز ان يجعل ايام النقاء حيضا لجاز ان يجعل ايام الدم طهرا ، ولما لم يجز ان تجعل ايام الدم طهرا لم يجز ان تجعل ايام النقاء حيضا ، فوجب ان يجرى كل واحد منهما على حكمه) .

(الشرح) النقاء بالمد ، وقوله : يوما دما ويوما نقاء أحسن من قوله في التنبيه يوما طهرا ويوما دما ، فكيف يسمى طهرا مع أنه حيض في أحد القولين ؟ بل هو الأصح ، وقوله يوما أراد بليته ليكون أقل الحيض تقريبا على المذهب كذا صرح به أصحابنا ، ولو رأت يوما بلا ليلة أو نصف يوم ففيه خلاف مرتب يأتي بيانه في آخر الباب في فصل التلقيح ان شاء الله تعالى ، والأصح من هذين القولين عند جمهور الأصحاب أن الجميع حيض ، وهو نص الشافعي رحمه الله في عامة كتبه ، وقد فرق المصنف مسألة التلقيح هذه فذكرها هنا مختصرة وذكر فروعها في آخر الباب ، وكان ينبغي أن يؤخرها كلها أو يجمع كل ما يتعلق بالتلقيح في موضع واحد كما فعله الأصحاب ، وقد رأيت أن أؤخر شرح هذه المسألة الى هناك وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا رأت المرأة الدم لسن يجوز ان تحيض فيه امسكت عما تمسك عنه العائض ، فان انقطع لكون اليوم واليلة كان ذلك دم فساد فتتوضا وتصلى ، وان انقطع ليوم وليلة أو لخمسة عشر يوما أو لما بينهما فهو حيض ، فتغتسل عند انقطاعه سواء كان الدم على صفة دم الحيض أو على غير صفته ، وسواء كان لها عادة ، فخالف عاداتها أو لم تكن . وقال أبو سعيد الاصطخري : ان رأت الصفرة أو الكثرة في غير وقت العادة لم يكن حيضا ، لما روى عن أم عطية رضي الله عنها قالت : « كنا لا نعتد بالصفرة والكثرة بعد الفسل شيئا » ولأنه ليس فيه اشارة الحيض فلم يكن حيضا ، والمذهب انه حيض ، لأنه دم صادف زمان الامكان ولم يجاوزه ، فاشبه اذا رأت الصفرة أو الكثرة في ايام عاداتها .

(١) وفي نسخة المذهب المطبوعة : فان رأت يوما طهرا ويوما دما (ط) .

وحديث أم عطية يعارضه ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « كنا نعد الصفرة والكدره حيضاً » وقوله : أنه ليس فيه امارة غير مسلم ، بل وجوده في أيام الحيض امارة ، لأن الظاهر من حالها الصحة والسلامة ، وأن ذلك دم الجيلة دون العلة) .

(الشرح) حديث أم عطية صحيح ، رواه البخارى والدارمى وأبو داود والنسائى وغيرهم ، وهذا المذكور فى المذهب هو لفظ رواية الدارمى ، وفى رواية البخارى « كنا لا نعد الصفرة والكدره شيئاً » وفى رواية أبى داود « كنا لا نعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئاً » واسنادها اسناد صحيح على شرط البخارى ، ومما ينكر على المصنف قوله : روى عن أم عطية بصيغة التبريض مع أنه حديث صحيح وقد سبق التنبيه على أمثال هذا وروى البيهقى باسناد ضعفه عن عائشة رضى الله عنها قالت : « ما كنا نعد الصفرة والكدره شيئاً ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأما حديث عائشة رضى الله عنها المذكور فى الكتاب فلا أعلم من رواه بهذا اللفظ لكن صح عن عائشة رضى عنها قريب من معناه فروى مالك فى الموطأ عن عقبة بن أبى عقبة عن أمه مولاة عائشة قالت : « كانت النساء يبعثن الى عائشة رضى الله عنها بالدرجة ^(١) فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض » هذا لفظه فى الموطأ وذكره البخارى فى صحيحه تعليقا بصيغة جزم فصح هذا اللفظ عن عائشة رضى الله عنها والدرجة بضم الدال واسكان الراء وبالجم وروى بكسر الدال وفتح الراء وهى خرقة أو قطنة أو نحو ذلك تدخله المرأة فرجها ثم تخرجه لتتظر هل بقى شيء من أثر الحيض أم لا ؟ وقولها القصة هى بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة ، وهى الجص شبهت الرطوبة النقية الصافية بالجص فهذا موقوف على عائشة . وأما حديث أم عطية فهل هو موقوف ، أم مرفوع ؟ فيه خلاف قدمناه فى الفصول السابقة فى مقدمة الكتاب فيما اذا قال الصحابى : كنا نفعل كذا وأوضحنا المذاهب فيه .

(١) الدرجة هى شئ يدور فى حياء الناقة وديرها وتترك أياها مشدودة العين والألف فيأخذها ثم كتم الخاض ثم يحلون الرباط فيخرج ذلك منها ويلتطخ به ولد غيرها فتظن أنه ولدها فتراه فيشبهوا الخرقة تحتش بها الحائض بدرجة الناقة ، وقد ضبط بعضهم الدرجة على وزن نبة كالباجى وغيره وخطاهم صاحب القاموس (ط) .

واسم أم عطية : نسيبة بضم النون وفتح السين واسكان الياء وقيل بفتح النون وكسر السين وهى نسيبة بنت كعب وقيل : بنت الحارث أنصارية بصرية كانت تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت غاسلة للبيات و ذكرت جملة من أحوالها فى تهذيب الأسماء . وأما أبو سعيد الاصطخرى فبكسر الهمزة وقيل يجوز بفتحها وهى همزة قطع ، ويجوز تخفيفها كهمزة الأرض ونحوها ، منسوب الى اصطخر المدينة المعروفة ، واسمه الحسن بن أحمد ولد سنة أربع وأربعين ومائتين وتوفى سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وكان من كبار أصحابنا وأئمتهم وعبادهم وأخيارهم وله أحوال جميلة وكتب تقيسه و ذكرت جملة من أحواله فى التهذيب والطبقات . وقوله : دم الجيلة بكسر الجيم وتشديد اللام أى الخلقة ومعناه دم الحيض المعتاد الذى يكون فى حال السلامة ، وليس هو دم العلة الذى هو دم الاستحاضة ، وأما الصفرة والكدرة فقال الشيخ أبو حامد فى تعليقه : هما ماء أصفر وماء كدر وليسا بدم . وقال امام الحرمين : هما شئ كالصديد يعلوه صفرة وكدرة ليسا على لون شئ من الدماء القوية ولا الضعيفة .

(اما الاحكام) فقال أصحابنا رحمهم الله : اذا رأت المرأة الدم لزمان - يصح أن يكون حيضا بأن يكون لها تسع سنين فأكثر ولم يكن عليها بقية طهر ولا هى حامل أو حائل وقلنا بالصحيح : انها تحيض - أمسكت عن الصوم والصلاة والقرآن والمسجد والوطء وغير ذلك مما تمسك عنه الحائض ، لأن الظاهر أنه حيض ، وهذا الامساك واجب على الصحيح المشهور وبه قطع الأصحاب فى كل الطرق الا صاحبى الحاوى والتهذيب فحكيا وجها شاذا . قال صاحب الحاوى : هو قول ابن سريج أنه لا يجوز للمبتدأة أن تمسك بل يجب عليها أن تصلى مع رؤية الدم ، فان انقطع لدون يوم وليلة ، كانت الصلاة واجبة عليها وأجزأها ما صلت وان استدام يوما وليلة تركت الصلاة حينئذ لأن الدم الذى رآته يجوز أن يكون حيضا ويجوز أن يكون دم فساد ، فلا يجوز ترك الصلاة بالشك . قال صاحب الحاوى : وهذا الوجه فاسد من وجهين (أحدهما) أن المعتادة اذا فاتحها الدم تمسك (والثانى) المعتادة اذا جاوز الدم عادت تمسك وان كان هذا الاحتمال موجودا ، وانما أمرنا بالامساك لأن الظاهر أنه حيض وهذا المعنى موجود فى المبتدأة قال :

فيبطل قول ابن سريج ، والتفريع بعد هذا على المذهب وهو وجوب الامساك .

قال أصحابنا : فاذا أمسكت فانقطع الدم لدون يوم وليلة تينا أنه دم فساد ، فتتضي الصلاة بالوضوء ولا غسل . فان كانت صامت في ذلك اليوم فصومها صحيح ، وان انقطع ليوم وليلة أو خمسة عشر أو لما بينهما فهو حيض سواء كان أسود أو أحمر وسواء كانت مبتدأة أو معتادة وافق عاداتها أو خالفها بزيادة أو نقص أو تقدم أو تأخر ، وسواء كان الدم كله بلون واحد أو بعضه أسود وبعضه أحمر ، وسواء تقدم الأسود أو الأحمر ، ولا خلاف في شيء من هذا الا وجهين شاذين ضعيفين . (أحدهما) : حكاه صاحب الحاوي أنها كانت مبتدأة ورأت دما أحمر لا يكون حيضا لضعفه بل هو دم فساد ، ووافق هذا القائل على أنها لو رأت الأحمر وهي معتادة كان حيضا . (والوجه الآخر) حكاه البغوي وغيره : أنها اذا رأت أحمر وأسود وتقدم الأحمر كان الحيض هو الأسود وحده ان أمكن جمعه حيضا ، قال هذا القائل : ولو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم خمسة حمرة كان الأحمر الأول دم فساد والأحمر والأسود بعده حيضا . وسنوضح هذه المسألة في فصل الميزة ان شاء الله تعالى ، أما اذا كان الذي رآته صفرة أو كدرة فقد قال الشافعي في مختصر المزني رحمه الله : الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض .

واختلف الأصحاب في ذلك على ستة أوجه الصحيح المشهور الذي قاله أبو العباس بن سريج وأبو اسحق المروزي وجماهير أصحابنا المتقدمين والمتأخرين أن الصفرة والكدرة في زمن الامكان ، وهو خمسة عشر يكونان حيضا ، سواء كانت مبتدأة أو معتادة خالف عاداتها أو وافقها ، كما لو كان أسود أو أحمر وانقطع لخمس عشرة . (والوجه الثاني) : قول أبي سعيد الاصطخري وأبي العباس بن القاص ان الصفرة والكدرة في أيام العادة حيض وليست في غير أيام العادة حيضا فان رأت الصفرة والكدرة مبتدأة أو معتادة في غير أيام العادة فليست بحيض ، وان رأتها معتادة فهي في أيام العادة حيض . (والوجه الثالث) قول أبي علي الطبري وغيره من أصحابنا أنه ان تقدم الصفرة والكدرة دم قوى أسود أو أحمر ولو بعض يوم ، كانت حيضا في الخمسة عشر ، وان لم يتقدمها شيء لم يكن حيضا على أفرادها .

وحكى صاحب الشامل وغيره هذا عن حكاية أبي على ابن أبي هريرة عن بعض أصحابنا (الرابع) حكاة السرخسى فى الأمالى والمتولى والبغوى وآخرون من الخراسانيين أنه ان تقدم على الصفرة دم قوى يوما وليلة كان حيضا تبعا للقوى . وان تقدمها دون يوم وليلة فليست حيضا (والخامس) حكاة ابن كج والسرخسى ان تقدمها دم قوى ولحقها دم قوى كانت حيضا والا كانت كالنقاء (والسادس) حكاة السرخسى ان تقدمها دم قوى يوما وليلة ولحقها دم قوى يوما وليلة كانت حيضا والا فلا .

وقد نقل الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملى وامام الحرمين والبغوى والرافعى وآخرون اتفاق الأصحاب على أن الصفرة والكدره فى أيام العادة تكون حيضا ، وهذا الذى نقلوه مخالف لما قدمناه من الخلاف فى اشتراط تقدم الأسود فانه جار فى أيام العادة ، وقد صرح به صاحب التمه وغيره : قال أصحابنا المصنفون : وماخذ الخلاف بين الاصطخرى والجمهور اختلافهم فى مراد الشافعى بقوله : الصفرة والكدره فى أيام الحيض حيض . فالاصطخرى يقول : معناه فى أيام العادة ، والجمهور يقولون : فى أيام الامكان . قال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وآخرون : قال أبو اسحاق المروزى : كنت أقول مراد الشافعى فى أيام العادة حتى رأيتـه قال فى كتاب العدة : (والصفرة والكدره فى أيام الحيض حيض ، والمبتدأة والمعتادة فى ذلك سواء) فلما قال : هما سواء علمت أنه لم يعتبر أيام العادة .

ثم قال الجمهور من أصحابنا فى الطرق كلها لا فرق فى جريان الخلاف المذكور بين المبتدأة والمعتادة ، وذكر امام الحرمين والغزالى - وجهين - أحصهما هذا والعبارة عنه أن حكم مرد المبتدأة وهو يوم وليلة أو ست أو سبع حكم ما وراء العادة ، والوجه الثانى حكم مردها حكم أيام العادة . قال امام الحرمين : هذا الوجه غير مرضى والله أعلم .

(فرع) اعلم أن مسائل الصفرة مما يعم وقوعه وتكثر الحاجة اليه ، ويعظم الانتفاع به فنوضح أصلها مختصرة . قال أصحابنا رحمهم الله : اذا رأت المبتدأة خمسة عشر يوما أو يوما وليلة ، أو ما بينهما صفرة أو كدره ،

فعلى المذهب وقول الجمهور الجميع حيض ، وعلى الأوجه الخمسة الباقية ليس بحيض فتتوضأ وتصلى ولها حكم الطاهرات ولو رأت أياما سوادا ثم صفرة ، ولم يجاوز الخمسة عشر ، فعلى المذهب الجميع حيض وعند الاصطخرى الأسود حيض ، والباقي طهر ولا يخفى قياس الباقي . ولو رأت نصف يوم سودا ثم أياما صفرة فعلى المذهب الجميع حيض وعند الاصطخرى كله دم فساد . ولو رأت خمسة صفرة ثم خمسة سودا ثم انقطع فعند الاصطخرى حيضها السواد وعلى المذهب حكمها حكم من رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ، وفيها ثلاثة أوجه يأتى بيانها ان شاء الله تعالى ، أحدها : الجميع حيض ، والثاني الأسود حيض والصفرة دم فساد ولو رأت خمسة صفرة ثم خمسة عشر سوادا ، فعند الاصطخرى : حيضها السواد وعلى المذهب فيه ثلاثة أوجه (أحدها) : حيضها حيض المبتدأ من أول الأصفر يوم وليلة أو ست أو سبع (والثاني) : حيضها السواد (والثالث) : حيضها الصفرة لسبقها وتعذر الجمع وهذا ضعيف ، وسيأتى ايضاح هذه الأوجه في فصل الميزة ان شاء الله تعالى .

ولو رأت خمسة صفرة ثم ستة عشر سوادا فعند الاصطخرى حيضها حيض المبتدأ من أول الأسود وعلى المذهب : حيضها حيض المبتدأ من أول الصفرة الا على الوجه الثالث في المسألة قبلها ، فان حيضها الصفرة . ولو رأت خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم خمسة صفرة ، فعند الاصطخرى حيضها عشرة السواد والحمرة ، وعلى المذهب : حيضها الخمسة عشر ، ولو رأت خمسة حمرة ثم خمسة صفرة ثم خمسة سوادا ، فعلى المذهب لها حكم من رأت عشرة حمرة ثم خمسة سوادا ، وفيها الأوجه الثلاثة الأصح الجميع حيض والثاني الحيض الأسود ، والثالث فاقدة التمييز وعند الاصطخرى الحمرة والسواد حيض وفي الصفرة بينهما القولان في النقاء المتخلل بين الدمين ، هكذا ذكره البغوى وغيره هذا كله في المبتدأ .

أما المعتادة فاذا كانت عادتها خمسة أيام من كل شهر قرأت خمسة سوادا ثم خمسة صفرة ، فعلى المذهب الجميع حيض ، وعند الاصطخرى حيضها الأسود ، ولو رأت خمسة سوادا ثم طهرت خمسة عشر ثم رأت خمسة صفرة

فعلى المذهب الصفرة حيض ثان وبينه وبين السواد طهر كامل ، وعند الاصطخرى الصفرة دم فساد ، لأنها ليست في أيام العادة ، ولو كان عاداتها عشرة من أول الشهر ، فرأت خمسة سوادا ثم عشرة صفرة وانقطع ، فعلى المذهب الجميع حيض لأنه في مدة الامكان ، وعند الاصطخرى ، قال صاحب الحاوى حيضها عشرة ، خمسة السواد مع خمسة من أول الصفرة ، وهذا ظاهر ، ولو كان عاداتها خمسة فرأت خمسة سوادا ثم خمسة صفرة ، ثم خمسة حمرة أو سوادا وانقطع ، فعند الاصطخرى السواد والحمرة حيض ، وفي الصفرة بينهما القولان في النقاء بين الدمين ، وأما على المذهب فاختلفوا فيه ، فقال الشيخ أبو حامد والمحاملى في المجموع والتجريد : قال ابن سريج : السواد والحمرة حيض ، وفي الصفرة القولان في النقاء كما قال الاصطخرى قالوا : قال أبو العباس والفرق بين هذه المسألة وباقي المسائل حيث حكمنا بأن الصفرة في مدة الامكان حيض اذا تأخرت عن السواد أن العادة في الحيض أن يكون في أوله قويا أسود ثخيناً ثم يرق فيحمر ثم يصفر ثم ينقطع فتكون الصفرة من بقايا الحيض فحكم بأنها حيض . وأما هنا فهذه الصفرة يعقبها حمرة ، فعلمنا أنه ليست بقية حيض لأنه لا يضعف ثم يقوى ، وإنما اصفر لأنه انقطع فكان نقاء بين حيزتين . هكذا نقل أبو حامد والمحاملى عن ابن سريج ولم يخالفاه بل قرأه . وحكى صاحب الشامل هذا عن أبي حامد ، وأنكره وقال هذا لا يجيء على مذهب الشافعى ولا مذهب ابن سريج ، لأن عندهما الصفرة في زمن الامكان حيض ، وإنما يجيء على قول الاصطخرى ، وذكر صاحب البحر نحو قول صاحب الشامل وقال صاحب الحاوى والقاضى أبو الطيب وصاحب التتمة : المذهب أن الجميع حيض . وهذا هو الصواب والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في الصفرة والكدرة .

قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أنهما في زمن الامكان حيض ولا تنقيد بالعادة ، ونقله صاحب الشامل عن ربيعة ومالك وسفيان والأوزاعى وأبى حنيفة ومحمد وأحمد وإسحاق . وقال أبو يوسف : الصفرة حيض والكدرة ليست بحيض الا أن يتقدمها دم . وقال أبو ثور : ان تقدمها دم فهما حيض والا فلا ، قال : واختاره ابن المنذر وحكى العبدري عن أكثر الفقهاء أنهما

حيض في مدة الامكان ، وخالفه البغوي فقال : قال ابن المسيب وعطاء
والتوري والأوزاعي وأحمد وأكثر الفقهاء : لا تكون الصفرة والكدرة في
غير أيام الحيض حيضا ، ومدار أدلة الجميع على الحدين المذكورين في
الكتاب ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان عبر الدم الخمسة عشر فقد اختلط حيضها بالاستحاضة ، فلا يغلو
اما ان تكون مبتدأة غير مميزة ، او مبتدأة مميزة ، او معتادة غير مميزة ، او
معتادة مميزة او ناسية غير مميزة ، او ناسية مميزة ، فان كانت مبتدأة غير
مميزة وهى التى بدا بها الدم وعبر الخمسة عشر والدم على صفة واحدة ففيها
قولان (أحدهما) : تحيض أقل الحيض لانه يقين وما زاد مشكوك فيه فلا يحكم
بكونه حيضا ، (والثاني) : ترد الى غالب عادة النساء وهو ست او سبع ،
وهو الأصح لقوله صلى الله عليه وسلم لحمنة بنت جحش : « تحيض في علم الله
سنة أيام او سبعة أيام كما تحيض النساء ويظهرن ميقات حيضهن وطهرهن » .
ولانه لو كان لها عادة ردت اليها لان [الظاهر ان] حيضها في هذا الشهر كحيضها
فيما تقدم فاذا لم يكن لها عادة فالظاهر ان حيضها كحيض نساءها ولداتها
فردت اليها ، والى اى عادة ترد ؟ فيه وجهان (أحدهما) : الى غالب عادة
النساء لحديث حمنة (والثاني) : الى عادة نساء بلدها وقومها لانها اقرب
اليهن ، فان استمر بها الدم في الشهر الثاني اغتسلت عند انقضاء اليوم واليلة
في احد القولين وعند انقضاء الست او السبع في الآخر ، لانا قد علمنا بالشهر
الأول انها مستحاضة ، وان حكمها ما ذكرناه فتصلى وتصوم ولا تقضى الصلاة
وأما الصوم ، فلا تقضى ما ياتي به بعد الخمسة عشر ، وفيما تاتي به قبل
الخمسعة عشر وجهان (أحدهما) : تقضيه لجواز ان يكون صادف زمان الحيض
فلزمها قضاؤه كالناسية (والثاني) : لا تقضى وهو الأصح لانها صامت في زمان
حكمنا بالطهر فيه بخلاف الناسية فانه (١) لم يحكم لها بحيض ولا طهر) .

(الشرح) حديث حمنة صحيح سبق بيانه مع بيان اسمها ، ويسان
الاختلاف في أنها كانت مبتدأة أو معتادة ، والمبتدأة بهمة مفتوحة بعد
الدال ، وهى التى ابتدأها الدم ولم تكن رآته ، والمميزة بكسر الياء فاعلة
من التمييز ، وقوله : كحيض نساءها ولداتها ، هو بكسر اللام وتخفيف
الدال المهملة وبالتاء المثناة فوق ، ومعناه أقرانها .

(١) في الطبوعة من المذهب (قلنا لم يحكم لها بحيض ولا طهر) ط ٥ .

(و اما احكام المسألة) فلما فرغ المصنف من حكم الحائض اذا لم يتجاوز دمها أكثر الحيض انتقل الى بيان حكم المستحاضات ، وهن من جاوز دمهن أكثر الحيض ، واختلط الحيض والطمهر ، وهن منقسمات الى هذه الأقسام التي ذكرها (احدها) المبتدأة وهي التي ابتدأها الدم لزمان الامكان وجاوز خمسة عشر ، وهو على لون أو على لونين ، ولكن فقد شرط من شروط التمييز التي يأتي ذكرها ان شاء الله تعالى ، ففيها قولان مشهوران نص عليهما الشافعي رحمه الله في الأم في باب المستحاضة . (أحدهما) : حيضها يوم ليلة من أول الدم ، (والثاني) : ست أو سبع ، ودليلهما في الكتاب .

واختلفوا في أصحهما فصحح المصنف والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في كتابه المستخلص ، وسليم الرازي في ردوس المسائل والرويانى في الحلية والشاشي وصاحب البيان قول الست أو السبع ، وضح الجمهور في الطريقين قول اليوم واليلة ، ومن صححه القاضي أبو حامد في جامعه والشيخ أبو محمد الجويني والغزالي في الخلاصة والشيخ نصر المقدسي والبغوي والرافعي وآخرون . وقطع به جماعات من أصحاب المختصرات منهم ابن القاص في المفتاح والتلخيص ، وأبو عبد الله الزيري في الكافي وباب الحيض في آخر كتابه ، وله اصطلاح غريب في ترتيب كتابه ، وأبو الحسن ابن خيران في كتابه اللطيف ، وسليم الرازي في الكفاية ، والمحاملي في المنقح والشيخ نصر في الكافي وآخرون ، وهو نص الشافعي في البيهقي ومختصر المزني ، واختاره ابن سريج وعلى القولين ابتداء حيضها من أول رؤية الدم .

قال أصحابنا : فاذا قلنا حيضها ست أو سبع فباقي الشهر طهر وهو تمام الدور وهو ثلاثون يوما ، وهكذا يكون دورها أبدا ثلاثين ، منها ستة أو سبعة حيض والباقي طهر ، وان قلنا حيضها يوم ليلة ، ففي طهرها ثلاثة أوجه ، هكذا حكاه امام الحرمين والغزالي وجماعات من الخراسانيين أوجها ، وحكاها الشيخ أبو محمد في الفروق أقوالا أصحها وأشهرها أنه تسعة وعشرون يوما تمام الشهر ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والعراقيون وجماعات من الخراسانيين ، وصححه شيخهم القفال لأن الغالب أن الدور ثلاثون .

فاذا ثبت للحيض يوم وليلة تعين الباقي للظهر ، ولأن الرد الى يوم وليلة في الحيض انما كان للاحتياط . فلاحتياط في الطهر أن يكون باقى الشهر ، والوجه الثانى : أن الطهر خمسة عشر يوما فيكون دورها ستة عشر يوما أبدا منها يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر لأنها ردت الى أقل الحيض وترد الى أقل الطهر ، وهذا الوجه مشهور عند الخراسانيين ، ونقله القاضى حسين والمتولى والبعوى وآخرون عن نصه فى البويطى ، وكذا رأيته أنا فى البويطى نصا صريحا لا يحتمل التأويل ، وهذا فى غاية الضعف . قال امام الحرمين : هذا الوجه اتباع لفظ واعراض عن المعنى ، لأن الرد الى أقل الحيض انما كان لتكثر صلاتها ، فاذا ردت الى أقل الطهر عاجلها الحيض فقلت صلاتها . والوجه الثالث : ترد الى غالب الطهر واختاره الشيخ أبو محمد الجوينى وقال انه المشهور من نص الشافعى ، ودليله أن مقتضى الدليل الرد الى الغالب ، خالفنا فى الحيض للاحتياط وليس فى أقل الطهر احتياط فبقيناه على مقتضى الدليل ، فعلى هذا يرد الى الغالب من غالب الطهر وهو ثلاثة وعشرون أو أربعة وعشرون ولا يتعين أحدهما ، هكذا صرح به الشيخ أبو محمد فى كتابه الفروق ، وامام الحرمين والغزالى فى البسيط والرافعى وآخرون وقال الغزالى فى الوسيط : على هذا ترد الى أربعة وعشرين لأنه أحوط . ونقله امام الحرمين عن والده أبى محمد ، والأول أصح والله أعلم .

قال أصحابنا العراقيون والمتولى : واذا قلنا ترد الى ست أو سبع فهل ذلك على سبيل التخيير ؟ فيه وجهان مشهوران عندهم ، وحكماهما القاضى أبو الطيب والمحاملى والشيخ نصر فى الانتخاب وغيرهم عن ابن سريج ، أحدهما : أنه للتخيير بين الست والسبع ، فان شئت جعلت حيضها ستا ، وان شئت سبعا لأن كل واحد منهما عادة وبهذا قطع الجرجاني فى البلغة ، واختاره ابن الصباغ ونقله القاضى أبو الطيب وغيره عن أبى اسحاق المزوزى قال الرافعى : وزعم الحناطى أنه الأصح لظاهر الحديث ، (والوجه الثانى) أنه ليس للتخيير بل للتقسيم ، فان كانت عادة النساء ستا فحيضها ست وان كانت سبعا فسبع ، وهذا هو الصحيح وبه قطع جمهور الخراسانيين وصححه العراقيون والمتولى . قال امام الحرمين : تخيل التخيير محال ، فعلى هذا فى النساء المعتبرات أربعة أوجه (أحدها) : نساء زمانها فى الدنيا كلها

لظاهر حديث حمنة حكاة المصنف وآخرون . (والثاني) : نساء بلدها وناحتها . (والثالث) : نساء عصبتها خاصة ، حكاة الروياني والرافعي كالمهر (والرابع) وهو الأصح باتفاق الأصحاب : نساء قراباتها من جهة الأب والأم جميعا ، هكذا صرح به الصيدلاني وامام الحرمين والبقوي ، وبهذا الوجه قطع البقوي وجماعات . ونقله امام الحرمين عن الأكثرين ، فعلى هذا ان لم يكن لها نساء عشيرة اعتبر نساء بلدها لأنها أقرب اليهن ، كذا صرح به البقوي والمتولي ، ثم ان كان عادة النساء المعتمرات ستا فحيض هذه ست ، وان كانت سبعا فسبع ، وان كانت دون ست أو فوق سبع فوجهان حكاهما البقوي وغيره أصحهما ترد الى الست ان كانت عادتاهن دونها والى السبع ان كانت فوقها ، لأنه أقرب الى الحديث وبهذا قطع الثورياني وامام الحرمين والغزالي وغيرهم . وادعى الغزالي في البسيط اتفاق الأصحاب عليه ، (والثاني) : ترد الى عادتاهن زادت أو نقصت . قال البقوي : وهذا أقيس لأن الاعتبار بالنساء .

ولو كان بعضهن يحضن ستا وبعضهن يحضن سبعا فقال امام الحرمين وآخرون : ترد الى الست ، وقال البقوي والرافعي : ان استوى البعضان فالى الست ، والا فالاعتبار بغالب النسوة ، ولو حاض بعضهن فوق سبع وبعضهن دون ست فحيضها الست هذا بيان مرد المبتدأة . ثم ما حكم بأنه حيض من يوم وليلة أو ست أو سبع فلها فيه حكم الحائض في كل شيء . وما فوق الخمسة عشر لها فيه حكم الطاهرات في كل شيء . وأما ما بين المرد والخمسة عشر ففيه قولان مشهوران في جميع كتب الأصحاب من العراقيين والخراسانيين وحكاهما صاحب الحاوي عن الأم ونقله المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وجهين وأتكر ذلك عليهما ، أصحهما باتفاق الأصحاب أن لها فيه حكم الطاهرات في كل شيء فيصح صومها وصلاتها وطوافها ، وتحل لها القراءة ومس المصحف والجماع ، ولا يلزمها قضاء الصوم والصلاة وغيرهما مما تفعله فيه ، ويصح قضاء ما تقضيه فيه من صلاة وصوم وطواف وغيرها ، لأن هذه فائدة الحكم بأن اليوم والليلة أو الست أو السبع حيض ليكون الباقي طهرا ، وقياسا على الميزة والمعتادة ، فان ما سوى أيام تمييزها وعادتها يكون طهرا بلا خلاف ، فكذا المبتدأة .

والثاني : أنها تؤمر في هذه المدة بالاحتياط الذي تؤمر به المتحيرة كما سيأتى ان شاء الله تعالى ، فتغتسل لكل صلاة وتصلى وتصوم ولا تقرا القرآن ولا توطأ ، ويلزمها قضاء الصوم الذي أدته في هذه الأيام ولا تقضى الصلوات المؤديات فيها بلا خلاف ، كذا صرح به الأصحاب . ونقل الاتفاق عليه الرافعى وغيره ، قالوا : ولا يجىء فيه الخلاف في قضاء صلاة المتحيرة ، ودليل هذا القول أن هذا الزمان يحتمل أنه طهر وأنه حيض ، فأشبهت المتحيرة ، والمذهب الأول . ثم ظاهر كلام الجمهور أنها اذا ردت الى ست أو سبع كان ذلك حيضا يتيقن وفيما وراءه القولان . وقال المتولى : يوم وليلة من أول الست والسبع حيض يتيقن ، وفيما بعده الى تمام ست أو سبع القولان (أحدهما) : أنه حيض يتيقن ، (والثانى) : أنه حيض مشكوك فيه فيحتاج فيه فتغسل وتقضى صلواته والصواب الأول .

قال أصحابنا : فاذا رددنا المبتدأة الى يوم وليلة فلها ثلاثة أحوال ، حال طهر يتيقن وهو ما بعد الخمسة عشر الى آخر الشهر ، وحال حيض يتيقن ، وهو اليوم والليلة ، وحال طهر مشكوك فيه ، وهو ما بعد يوم وليلة الى آخر خمسة عشر ، وان رددناها الى ست أو سبع فلها أربعة أحوال ، حال طهر يتيقن ، وهو ما بعد الخمسة عشر الى آخر الشهر ، وحال حيض يتيقن وهو اليوم والليلة ، وحال حيض مشكوك فيه وهو ما بعد يوم وليلة الى آخر ست أو سبع ، وحال طهر مشكوك فيه وهو ما بعد ست أو سبع الى آخر خمسة عشر والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا رحمهم الله : اذا رأت المبتدأة الدم في أول أمرها أمسكت عن الصوم والصلاة وغيرهما مما تمسك عنه الحائض رجاء أن ينقطع على خمسة عشر يوما فما دونها فيكون كله حيضا . فاذا استمر وجاوز الخمسة عشر علمنا أنها مستحاضة ؛ وفي مردها القولان ، فاذا استمر بها الدم في الشهر الثانى وجب عليها الفسل عند انقضاء المرد ، وهو يوم وليلة أو ست أو سبع ، ولا تمسك الى آخر الخمسة عشر ؛ لأننا علمنا بالشهر الأول أنها مستحاضة ، فالظاهر أن حالها في هذا الشهر كحالها في الأول ، وهكذا حكم الشهر الثالث وما بعده . ومتى انقطع الدم في بعض الشهور

لخمسة عشر فما دونها تبينا أن جميع الدم في ذلك الشهر حيض ، فيتدارك ما ينبغي تداركه من صوم وغيره مما فعلته بعد المرد وتبين أن غسلها بعد المرد لم يصح لوقوعه في الحيض ولا اثم عليها فيما فعلته بعد المرد من صوم وصلاة وغيرهما لأنها معذورة .

قال أصحابنا : وثبت الاستحاضة بمرة واحدة بلا خلاف ، ولا يجيء فيها الخلاف المعروف في ثبوت العادة في قدر الحيض بمرة واحدة ، ونقل امام الحرمين والغزالي وغيرهما العادة في باب الحيض أربعة أقسام :

(أحدها) : ما ثبت فيه بمرة واحدة بلا خلاف وهو الاستحاضة لأنها علة مزمنة فإذا وقعت فالظاهر دوامها ويبعد زوالها ، وسواء في هذا المبتدأة والمعتادة والمميزة .

(الثاني) : ما ثبت فيه العادة بمرتين ، وفي ثبوته بمرة واحدة وجهان الأصح الثبوت وهو قدر الحيض .

(الثالث) : لا تثبت بمرة ولا مرات على الأصح وهو التوقف بسبب تقطع الدم إذا كانت ترى يوما دما ويوما نقاء ، كما سيأتي إيضاحه في موضعه ان شاء الله تعالى .

(الرابع) : لا تثبت العادة فيه بمرة ولا مرات متكررات بلا خلاف ، وهي المستحاضة إذا انقطع دمها فرأت يوما دما ويوما نقاء ، واستمرت لها أدوار هكذا ثم أطبق الدم على لون واحد ، فانه لا يلتقط لها قدر أيام الدم بلا خلاف وان قلنا باللقط لو لم يطبق الدم ، قالوا : وكذا لو ولدت مرات ولم تر نقاسا أصلا ، ثم ولدت وأطبق الدم وجاوز ستين يوما لم يصر عدم النقاس عادة بلا خلاف ، بل هذه مبتدأة في النقاس والله أعلم .

(فرع) إذا لم تعرف المبتدأة وقت ابتداء دمها ، فحكمها حكم المتحيرة ذكره الرافعي وهو ظاهر .

(فرع) في مذاهب العلماء في المبتدأة ، حكى المبدرى عن زفر : ترد

الى يوم وليلة وهى رواية عن أحمد ، وقال عطاء والأوزاعي والثوري
واسحاق : الى ست أو سبع ؛ وهى رواية عن أحمد ، وعن أبى حنيفة : الى
أكثر الحيض عنده وهو عشرة أيام ، وعن أبى يوسف : ترد فى إعادة الصلاة
الى ثلاثة أيام ، وهو أقل الحيض عنده ، وفى الوطاء الى أكثره احتياطا
للأمرين ، وعن مالك رواية خمسة عشر يوما ، ورواية كأقراها ، وعن داود
الى خمسة عشر ، ودلائلها تعرف مما سبق والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كانت مبتدأة مميزة وهى التى بدا بها الدم وعبر الخمسة عشر ودمها
فى بعض الايام بصفة دم الحيض وهو المحتدم القانيء الذى يضرب الى السواد ،
وفى بعضها احمر مشرق او اصفر ، فان حيضها ايام السواد بشرطين :
(احدهما) الا ينقص الاسود عن يوم وليلة . (والثانى) الا يزيد على أكثره ،
والدليل عليه ما روى أن فاطمة بنت أبى حبيش رضى الله عنها قالت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم : انى استحاض افادع الصلاة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم
« ان دم الحيض اسود يعرف ، فاذا كان ذلك فامسكى عن الصلاة واذا كان
الآخر فتوضئى وصلى فانما هو عرق » ولأنه خارج يوجب الفسل فجاز ان
يرجع الى صفته عند الاشكال كالمنى ، وان رأت فى الشهر الأول يوما وليلة دما
اسود ثم احمر او اصفر امسكت عن الصوم والصلاة ، لجواز أن لا تجاوز
الخمس عشرة ، فيكون الجميع حيضا ، وفى الشهر الثانى يلزمها ان تقتسل عند
تغير الدم وتصلى وتصوم لانا علمنا بالشهر الأول أنها مستحاضة ، فان رأت فى
الشهر الثالث السواد فى ثلاثة ايام ثم احمر او اصفر ، وفى الشهر الرابع رأت
السواد فى أربعة ايام ثم احمر او اصفر كان حيضها فى كل شهر الاسود) .

(الشرح) حديث فاطمة رضى الله عنها صحيح رواه أحمد بن حنبل
وأبو داود والنسائى وغيرهم بلفظه هنا بأسانيد صحيحة من رواية فاطمة
وأصله فى البخارى ومسلم بغير هذا اللفظ من رواية عائشة رضى الله عنها ،
وقوله صلى الله عليه وسلم « انما هو عرق » هو — بكسر العين واسكان
الراء — أى دم عرق وهذا العرق يسمى العاذل كما سبق فى أول الباب .
وقول امام الحرمين والغزالى : عرق انقطع ، منكر فلا يعرف نقطة انقطع فى
الحديث ، وقوله : المحتدم هو — بالحاء والذال المهملتين — وهو اللذاع
للبشرة بحدته ، مأخوذ من احتدام النهار وهو اشتداد حره ، وهكذا فسره
أصحابنا فى كتب الفقه ، والمشهور فى كتب اللغة أن المحتدم الذى اشتدت

حمرته حتى أسود والفعل منه احتدم ، وأما القانىء فبالقاف وآخره همزة على وزن القارىء ، قال أصحابنا : وهو الذى اشتدت حمرته فصار يضرب الى السواد ، وقال أهل اللغة : هو الذى اشتدت حمرته ، والفعل منه قنأ يقنأ كقراً يقرأ ، والمصدر القنوء كالرجوع ولا خلاف بين أهل اللغة فى أن آخره مهموز ، ونهت على هذا لأنى رأيت من يفلط فيه ، قال امام الحرمين وغيره : وليس المراد بالأسود فى الحديث وفى كلام أصحابنا الأسود الحالك ؛ بل المراد ما تعلوه حمرة مجسده كآفها سواد بسبب تراكم الحمرة وقد أشار المصنف فى وصفه الى هذا .

(اما حكم المسألة) فمذهبنا أن المبتدأة الميزة ترد الى التمييز بلا خلاف عندنا ودليله ما ذكره المصنف ، قال أصحابنا : والميزة هى التى ترى الدم على نوعين أو أنواع بعضها قوى ، وبعضها ضعيف ، أو بعضها أقوى من بعض ؛ فالقوى أو الأقوى حيض والباقي طهر ، وبماذا يعرف تغير القوة والضعف ؟ فيه وجهان : (أحدهما) : أن الاعتبار باللون وحده فالأسود قوى بالنسبة الى الأحمر ، والأحمر قوى بالنسبة الى الأشقر ، والأشقر أقوى من الأصفر والاكدر اذا جعلناهما حيضا . وبهذا الوجه قطع امام الحرمين والغزالي ، وادعى الامام أنه متفق عليه ، وقال : لو رأيت خمسة سوادا مع الرائحة ، وخمسة سوادا بلا رائحة ، فهما دم واحد بالاتفاق ، (والوجه الثانى) : أن القوة تحصل بثلاث خصال وهى اللون والرائحة الكريهة والثخانة ، فاللون معتبر كما سبق وماله رائحة كريهة أقوى ممالا رائحة له ، والثخين أقوى من الرقيق .

قال الرافعى : هذا الوجه هو الذى قطع به العراقيون وغيرهم قال : وهو الأصح ألا ترى أن الشافعى رحمه الله قال فى صفة دم الحيض : انه محتدم ثخين له رائحة ، وورد فى الحديث التعرض لغير اللون كما ورد التعرض للون ، فعلى هذا ان كان بعض دمها باحدى الصفات الثلاث والبعض خاليا من جميعها فالقوى هو الموصوف بها ، وان كان للبعض صفة وللبعض صفتان فالقوى ماله صفتان ، وان كان للبعض صفتان وللبعض ثلاث فالقوى ماله ثلاث ، وان كان للبعض صفة وللبعض صفة

أخرى فالقوى السابق . هكذا ذكر هذا التفصيل صاحب التتمة قال الرافعي : وهو موضع تأمل وهذه صفة التمييز قال أصحابنا : وإنما يحكم بالتمييز بثلاثة شروط ألا ينقص القوى عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر ولا ينقص الضعيف عن خمسة عشر ليتمكن جعل القوى حيضا والضعيف طهرا . وأخل المصنف وأكثر العراقيين بهذا الشرط الثالث ولا بد منه ، فلو رأت نصف يوم أسود ثم أطبقت الحمرة فات الشرط الأول ، ولو رأت ستة عشر أسود ثم أحمر فات الشرط الثاني ، ولو رأت يوما وليلة أسود ثم أربعة عشر أحمر ثم عاد الأسود فات الشرط الثالث ، وتكون في هذه الصور الثلاث غير مميزة . قال الرافعي : وقول الأصحاب بشرط أن لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر متصلة والا فلو رأت يوما أسود ويومين أحمر ، وهكذا أبدا فجملة الضعيف في الشهر لم ينقص عن خمسة عشر لكن لما لم تكن متصلة لم يكن ذلك تمييزا وهذا الذي ذكرناه من أن شروط التمييز ثلاثة فقط هو الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور . وذكر المتولي شرطا رابعا ، وهو أن لا يزيد مجموع الدمين القوى والضعيف على ثلاثين يوما فإن زاد سقط حكم التمييز لأن الثلاثين لا تخلو غالبا من حيض وطمهر ، وذكر امام الحرمين وغيره وجها أن الضعيف ان كان مع القوى الذي قبله تسعين يوما فما دونها عملنا بالتمييز وجعلنا دورها أبدا تسعين يوما ، وهذا الذي ذكره الامام والمتولي شاذان ضعيفان والمذهب أنه لا فرق بين قصر الزمان وطوله قال الرافعي : المذهب أنه لا فرق ، والله أعلم .

قال أصحابنا : فاذا رأت الأسود يوما وليلة أو أكثر ثم اتصل به أحمر قبل الخمسة عشر وجب عليها أن تمسك في مدة الأحمر عما تمسك عنه الحائض ، لاحتمال أن ينقطع الأحمر قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر ، فيكون الجميع حيضا . فإن جاوز خمسة عشر عرفنا حينئذ أنها مستحاضة مميزة فيكون حيضها الأسود ، ويكون الأحمر طهرا بالشروط السابقة ، فعليها الغسل عقب الخمسة عشر وتصلي ، وتصوم وتقضي صلوات أيام الأحمر ، وقولهم : الأسود والأحمر ، تمثيل والا فلا اعتبار بالقوى والضعيف كيف كان على ما سبق من صفاتها . هذا حكم الشهر الأول فأما الشهر الثاني وما

بعده فاذا انقلب الدم القوي الى الضعيف لزمها أن تغتسل عند انقلابه ،
وتصلى وتصوم ويأتيها زوجها ولا ينتظر الخمسة عشر .

قال أصحابنا : وهذا لا خلاف فيه قالوا : ولا يخرج على الخلاف في
ثبوت العادة في قدر الحيض بمرة لأن الاستحاضة علة مزمنة فالظاهر دوامها ،
وقد سبق بيان هذا في الفرع السابق ، فان انقطع الضعيف في بعض الأدوار
قبل مجاوزة الخمسة عشر يوما تبين أن الضعيف مع القوى في هذا الدور كان
حيضا فيلزمها قضاء الصوم والطواف والاعتكاف في الواجبات المفعولات في
أيام الضعيف وهذا لا خلاف فيه . ولو رأت في الشهر الثالث الدم القوي
ثلاثة أيام ثم ضعف وفي الشهر الرابع خمسة ثم ضعف وفي الخامس ستة
ثم ضعف وكذا ما بعده فحيضها في كل شهر القوي ، ويكون الضعيف
طهرا بشروطها وتغتسل وتصلى وتصوم أبدا عند انقلاب الدم الى الضعيف
ويأتيها زوجها ، ومتى انقطع الضعيف في شهر قبل مجاوزة خمسة عشر
فالجميع حيض . قال صاحب التتمة والأصحاب : وسواء في هذا كله كان
القوي في الشهر الثاني وما بعده بقدر القوى في الشهر الأول أو دونه أو
أكثر منه في ذلك الزمان أو قبله أو بعده ، لأن الحكم بكونه حيضا ليس بسبب
العادة بل المعتمد صفة الدم فمتى وجدت تعلق الحكم بها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان رأت خمسة أيام دما احمر أو اصفر ، ثم رأت خمسة أيام دما اسود
ثم احمر (١) الى آخر الشهر ، فالحيض هو الاسود وما قبل الاسود وبمسه
استحاضة وخرج ابو العباس وجهين ضعيفين (احدهما) انه لا تمييز لها لان
الخمسة الاولى [حيض لانه] دم بدا في وقت يصلح ان يكون حيضا والخمسة
الثانية اولى ان تكون حيضا لانها في وقت يصلح للحيض وقد انضم اليه علامة
الحيض وما بعدهما بمنزلةتهما ، فيصير كان الدم كله مبهم فيكون على القولين
في المبتدأة غير الميزة (والوجه الثاني) ان حيضها المشر الاول لأن الخمسة
الاولى حيض بحكم البداية في وقت يصلح ان يكون حيضا والخمسة الثانية
حيض باللون . وان رأت خمسة أيام دما احمر ، ثم رأت دما اسود الى آخر
الشهر فهي غير مميزة لان السواد زاد على الخمسة عشر فبطل دلالته ، فيكون
على القولين في المبتدأة غير الميزة . وخرج ابو العباس وجها ان ابتداء حيضها

(١) في النسخة المطبوعة : ثم احمر الدم الى آخر الشهر (ط) .

من أول الأسود اما يوم وليلة واما ست او سبع لانه بصفة دم الحيض ، وهذا لا يصح لان هذا اللون لا حكم له اذا عبر (١) الخمسة عشر ، وان رأت خمسة عشر يوما دما احمر وخمسة عشر يوما اسود وانقطع فحيضها الاسود ، وان استمر الاسود ولم ينقطع لم تكن مميزة فيكون حيضها من ابتداء الدم يوما وليلة في أحد القولين او ستا او سبعا في القول الآخر ، وعلى الوجه الذي خرجه ابو العباس يكون حيضا من أول الدم الاسود يوما وليلة او ستا او سبعا .

(الشرح) قوله : الأولى هذه لغة قليلة واللغة الفصيحة المشهورة الأولى وقوله : كأن الدم كله مبهم أى على لون واحد . وقوله : بحكم البداية هكذا يوجد في المذهب وغيره من كتب الفقه وهو لحن عند أهل العربية وصوابه البدء والبدء أو البداء ثلاث لغات مشهورات حكاهن الجوهري وغيره الأولى : بفتح الباء واسكان الدال وبعدها همزة مفتوحة ، والثانية كذلك الا أن الباء مضمومة والثالثة بضم الباء وفتح الدال وزيادة الألف ممدودة ومعناها الابتداء قبل غيره . وقوله : دلالاته هى بكسر الدال وفتحها والفتح أجود وفيها لغة ثالثة حكاهما الجوهري دلولة بضم الدال .

(اما احكام الفصل) فاذا رأت المميزة دما قويا وضعيفا ، فلها ثلاثة أحوال ، حال يتقدم القوى ، وحال يتقدم الضعيف وحال يتوسط الضعيف بين قوين .

(الحال الأول) أن يتقدم قوى ويستمر بعده ضعيف واحد بأن رأت خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة فالحيض هو السواد سواء انقطعت الحمرة بعد مجاوزة الخمسة عشر يوما أو شهر أو أكثر وان طال زمانها طولا كثيرا .

هذا هو المذهب وفيه الوجهان السابقان عن المتولى وامام الحرمين في اشتراط انقطاع الأحمر قبل مجاوزة ثلاثين أو تسعين وهما شاذان ضعيفان ، وظاهر نص الشافعي رحمه الله يطلهما لاطلاقه أن الضعيف طهر ولو تعقب القوى ضعيف ثم أضعف فان أمكن الجمع بين القوى والضعيف المتوسط بأن رأت خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم أطبقت الصفرة ففيه طريقان حكاهما امام الحرمين وجماعة ، أصحهما : الحاق الحمرة بالسواد فيكونان حيضا والصفرة طهرا لأنهما قويان بالنسبة الى الصفرة وهما في زمن الامكان

(١) في النسخة المطبوعة : اذا اعتبر . وهذا من غلط المصححين (ط) .

وبهذا قطع أبو على السنجي في شرح التلخيص والبغوى والثاني : على وجهين أحدهما : هذا والثاني الحاق الحمرة بالصفرة للاحتياط فيكون حيضها الأسود فقط ، وأما اذا لم يمكن الجمع بينهما بأن رأت خمسة سوادا ثم أحد عشر حمرة ثم أطبقت الصفرة ، فطريقان حكاهما امام الحرمين وغيره ، أصحهما وأشهرهما القطع بأن السواد حيض وما بعده من الحمرة والصفرة كلاهما طهر لقوة السواد باللون والأولية . والثاني : على وجهين أصحهما هذا ، والثاني : أنها فاقدة للتمييز لأن الحمرة كالسواد لقوتها بالنسبة الى ما بعدها فيصير كأن السواد استمر ستة عشر ، أما اذا تعقب القوى ضعيفان توسط أضعفهما بأن رأت سوادا ثم صفرة ثم حمرة فهذه الصورة تبنى على التي قبلها وهي توسط الحمرة ، فان ألحقنا هناك الحمرة المتوسطة بالصفرة بعدها فهنا أولى بأن نلحق الصفرة بالحمرة بعدها ، فيكون حيضها الأسود والباقي طهرا ، وان ألحقناها بالسواد قبلها فالحكم هنا ، كما اذا رأت سوادا ثم حمرة ثم عاد السواد وسنذكره ان شاء الله تعالى .

(الحال الثاني) أن يتقدم الضعيف وهي مسائل الكتاب ولها صور (احداها) : أن يتوسط قوى بين ضعيفين بأن ترى خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم تطبق الحمرة أو ترى خمسة حمرة ثم عشرة سوادا ثم تطبق الحمرة ، ففيها الأوجه الثلاثة التي حكاه المصنف ، وهي مشهورة حكوها عن ابن سريج ، أصحها باتفاقهم أن حيضها السواد المتوسط ، ويكون ما قبله وبعده طهرا للحديث : « دم الحيض أسود » وهو حديث صحيح كما بيناه ، ولأن اللون علامة بنفسه فقدم ولهذا قدمنا التمييز على العادة على المذهب . والثاني : أنها فاقدة للتمييز لما ذكره المصنف من التعليل ، ولأن الجمع بين الدمين خلاف مقتضى العمل بالتمييز ، والعدول عن الأولية مع امكان العمل بها بعيد ، فيكون على القولين في المبتدأة فتحيض من أول الحمرة يوما وليلة في قول ، وستا وسبعا في قول . والثالث : يجمع بين الأولية واللون فيكون حيضها الحمرة الأولى مع السواد ، هذا اذا أمكن الجمع بينهما ، فان لم يمكن بأن رأت خمسة حمرة ثم أحد عشر سوادا فان قلنا في المسألة الأولى يقدم اللون أو قلنا فاقدة للتمييز فكذا هنا ، وان قلنا بالجمع فهو متعذر هنا فتكون فاقدة للتمييز ، وفيه وجه مشهور أن حيضها الحمرة الأولى تغليباً

للأولية لتعذر الجمع . قال امام الحرمين : هذا الوجه هفوة لا أعده من المذهب . هذا الذى ذكرناه من التفصيل والخلاف هو المشهور ، وبه قطع الجمهور . وقال صاحب الحاوى : ان كانت مبتدأة فحيضها السواد بلا خلاف ، وان كانت معتادة فوجهان ، قال أبو العباس وأبو على : حيضها الحرة ، وقال أبو اسحاق وجمهور المتأخرين : حيضها السواد وحده .

(الصورة الثانية) رأت خمسة حمرة ثم أطبق السواد فجاوز الخمسة عشر فثلاثة أوجه ، الصحيح المشهور أنها فاقدة للتمييز فتحيض من أول الحمرة يوما وليلة في قول وستا أو سبعا في قول : وبهذا الوجه قطع البغوى وادعى الاتفاق عليه . والثانى : الحيض من أول السواد يوما وليلة في قول وستا أو سبعا في قول : وهذان الوجهان ذكرهما المصنف بدليلهما . والثالث حكاه الخراسانيون : حيضها الحمرة لقوة الأول وهو ضعيف جدا كما قدمناه .

(الثالثة) رأت خمسة عشر ^(١) حمرة ثم خمسة عشر سوادا وانقطع فالمذهب أن حيضها السواد . وعلى تخريج ابن سريج هي فاقدة للتمييز . ولم يذكر المصنف تخريج ابن سريج هنا كما لم يذكره شيخه القاضى أبو الطيب ولا بد من ذكره هنا كما سبق فيما اذا رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ، وقد ذكره هنا الشيخ أبو محمد والمحاملى والبغوى وآخرون .

(الرابعة) : رأت خمسة عشر حمرة ثم خمسة عشر سوادا ثم استمر فهي فاقدة للتمييز ، فحيضها يوم وليلة في قول ، وست أو سبع في قول ، ويكون ذلك من أول الأحمر على المذهب ، وعلى تخريج ابن سريج من أول الأسود ، وعلى الوجه الشاذ الناظر الى الأول يكون حيضها الحمرة في الخمسة عشر ، فعلى المذهب - وهو أنها فاقدة للتمييز - تؤمر بترك الصوم والصلاة وغيرها مما تمسك عنه الحائض أحدا وثلاثين يوما في قول وستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين يوما في قول ، فانها اذا رأت الحمرة تؤمر بالامساك عن الصلاة وغيرها لاحتمال الانقطاع قبل تجاوز خمسة

(١) حمرة صفة للتمييز العدد المحذوف « يوما » وكذلك سوادا .

عشر فيكون هو الحيض ، فإذا جاوز الأسود الخمسة عشر علمنا أنها فاقدة للتمييز فيكون حيضها يوما وليلة في قول وستا أو سبعا في قول ، وقد انقضى الآن دورها فتبتدىء الآن حيضا ثانيا يوما وليلة ، أو ستا أو سبعا فتمسك أيضا ذلك القدر ، فصار امساكها أحدا وثلاثين يوما في قول ، وستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين في قول . قال أصحابنا : ولا يعرف امرأة تؤمر بترك الصلاة أحدا وثلاثين يوما الا هذه وأما قول الغزالي وجماعة : لا يعرف من ترك الصلاة شهرا الا هذه ففيه نقص ، وتامه ما ذكرناه .

(الحال الثالث) أن يتوسط دم ضعيف بين قوين بأن رأت سوادين بينهما حمرة أو صفرة ففيه أقسام كثيرة ، رتبها صاحب الحاوي ترتيبا حسنا فجعله ثمانية أقسام ، وبعضها ليس من صور التمييز لكن اقتضاه التقسيم ، (أحدها) أن يبلغ كل واحد من الدماء الثلاثة يوما وليلة ولا يجاوز الجميع خمسة عشر ، بأن ترى خمسة سوادا ثم خمسة حمرة أو صفرة ، ثم خمسة سوادا ، فالمذهب أن الجميع حيض ، وبه قطع الجمهور . وقال أبو اسحاق : الضعيف المتوسط ، كالنقاء المتخلل بين دمي الحيض ، ففيه القولان ، أحدهما : أنه حيض مع السوادين ، والثاني : طهر . وقطع السرخسي في الأمالي بقول أبي اسحاق .

(القسم الثاني) أن يجاوز المجموع خمسة عشر بأن رأت سبعة سوادا ثم سبعة حمرة ثم سبعة سوادا ، قال ابن سريج : حيضها السواد الأول مع الحمرة ، وأما السواد الثاني فطهر . وقال أبو اسحاق : حيضها السوادان وتكون الحمرة بينهما طهرا ولا يجيء قولاً التلفيق لمجاوزة خمسة عشر ، وهذا الذي حكاه عن أبي اسحاق ضعيف جدا ، بل غلط ، لأن الدم جاوز خمسة عشر ، ولو رأت ثمانية سوادا ثم ثمانية حمرة ثم ثمانية سوادا فحيضها السواد الأول بالاتفاق .

(الثالث) أن ينقص الجميع عن يوم وليلة بأن ترى ساعة أسود ثم ساعة أحمر ثم ساعة أسود وينقطع ، فالجميع دم فساد .

(الرابع) أن ينقص كل دم عن أقل الحيض ويبلغه المجموع بأن ترى

ثالث يوم وليلة سوادا ، ثم ثلثهما حمرة ثم ثلثهما سوادا ، فعلى قول ابن سريج وهو المذهب : الجميع حيض ، وعلى قول أبي اسحاق : لا حيض والجميع دم فساد لأنه يخرج الحمرة فلا يبقى يوم وليلة ، فلو رأت نصف يوم وليلة من كل واحد من الثلاثة كان الجميع حيضا عند ابن سريج ، وعلى قول أبي اسحاق : الأسودان حيض ، وفي الحمرة قولاً بالتلفيق .

(الخامس) أن يبلغ كل واحد من السوادين يوما وليلة وتنقص الحمرة ، فعند ابن سريج الجميع حيض وعند أبي اسحاق حيضها السوادان ، وفي الحمرة قولاً بالتلفيق ، ولو رأت ثمانية أيام سوادا ثم نصف يوم حمرة ثم سبعة سوادا ، فعلى قول ابن سريج حيضها السواد الأول مع الحمرة ، وعلى قول أبي اسحاق حيضها الخمسة عشر السواد دون الحمرة بينهما ، قلت : هذا الذي نقله عن أبي اسحاق ضعيف أو غلط .

(السادس) أن ينقص كل سواد عن يوم وليلة وتبلغ الحمرة يوما وليلة ، بأن ترى نصف يوم وليلة سوادا ، ثم خمسة حمرة ثم نصف يوم وليلة سوادا ، فعند ابن سريج الجميع حيض وعند أبي اسحاق حيضها الأسودان وفيما بينهما قولاً بالتلفيق .

(السابع) أن يبلغ السواد الأول أقل الحيض وكذا الأحمر ، وينقص السواد الأخير عن ذلك بأن رأت خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم نصف يوم سوادا فالجميع حيض بالاتفاق .

(الثامن) أن ينقص الأولان دون الأخير بأن ترى نصف يوم سوادا ثم نصفه حمرة ثم خمسة سوادا ، فعلى قول ابن سريج الجميع حيض ، وعلى قول أبي اسحاق حيضها السواد الثاني . ولو رأت نصف يوم سوادا ثم نصفه حمرة ، ثم خمسة عشر سوادا فالسواد الثاني هو الحيض بالاتفاق . هذا آخر كلام صاحب الحاوي والله أعلم .

(فرع) الصفرة والكدرة مع السواد كالحمرة مع السواد اذا قلنا بالمذهب : انهما في أيام الحيض حيض — ولا يخفى تفريق أبي سعيد

الاصطخرى فيهما ، وسبق في مسائل الصفرة تقريعات لها تعلق بهذا الفصل .

(شرح) رأت خمسة عشر حمرة ثم نصف يوم سوادا : فحيضها الحمرة ، وأما الأسود فطهر ، ولو رأت يوما حمرة ثم ليلة سوادا فالجميع حيض على المذهب ، وفيه الوجه الذي سبق عن صاحب الحاوي في المبتدأة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان رأت ستة (١) عشر يوما دما أحمر ثم رأت دما أسود وانفصل لم يكن لها تمييز ، فيكون حيضها يوما وليلة في أول الدم الأحمر في أحد القولين ، وستا أو سبعا في الآخر . وقال أبو العباس : يكون حيضها يوما وليلة من أول الأحمر وخمسة عشر طهرا ، وتبتدىء من أول الدم الأسود حيضا آخر في أحد القولين يوما وليلة ، وفي القول الثاني يجعل حيضها ستا أو سبعا والباقي استعاضة ، إلا أن يكون الأسود في الثالث والعشرين (٢)) .

(الشرح) هكذا توجد هذه المسألة في نسخ المذهب ، وحكى بعض المتأخرين أنه رأى أصل المصنف ، وقد ضرب المصنف بخطه على قوله : إلا أن يكون الأسود في الثالث والعشرين ، فهذه المسألة معدودة من مشكلات المذهب ولا أراها من المشكلات فأما على المذهب ، وهو أنه لا تمييز لها وأن حيضها من أول الأحمر يوم وليلة ، أو ست أو سبع وباقي الشهر طهر فظاهر لا اشكال فيه ، وأما على قول أبي العباس فيحتمل أمرين : (أظهرهما) أن معناه أنا ان قلنا المبتدأة ترد الى يوم وليلة فحيض هذه يوم وليلة من أول الأحمر ، وباقي الأحمر وهو خمسة عشر طهر ثم تبتدىء حيضا آخر من أول الأسود يوما وليلة ، هذا كله اذا قلنا المبتدأة ترد الى يوم وليلة فان قلنا ترد الى ست أو سبع فحيضها من أول الأحمر ست أو سبع وباقي الشهر

(١) في النسخة المطبوعة من المذهب : وان رأت سبعة عشر .

(٢) هذه القطعة من المتن سقط منها من المجموع ما هو لايت في النسخة المطبوعة من المذهب وهي : (فانه اذا كان ابتداء الأسود من الثالث والعشرين ، فعلى قول أبي العباس رضى الله عنه يكون حيضها من أول الأحمر سبعة وخمسة عشر طهرا وتبتدىء من أول الأسود حيضا آخر يوما وليلة في أحد القولين وستا أو سبعا في القول الآخر) (ص ٤٠ ج ١ طبعة عيسى البابي الحلبي « المطبوع »)

طهر ، لأن الباقي من الأحمر تسعة أيام أو عشرة فلا يمكن أن يجعل طهرا
فاصلا بين الحيضتين ، فتعين أن يكون ما بعد الست أو السبع الى آخر
الشهر طهرا ، الا أن تكون رأت اثنين وعشرين يوما دما أحمر واتصل الأسود
من الثالث والعشرين فيكون حيضا من أول الأحمر ستا أو سبعا والباقي
من الأحمر وهو خمسة عشر أو ستة عشر طهرا وتبتدى حيضا آخر من أول
الثالث والعشرين ستا أو سبعا وتقدير كلام المصنف :

وقال أبو العباس : يكون حيضا يوما وليلة من أول الأحمر وخمسة
عشر طهر هذا أحد القولين : والقول الثاني حيضا ست أو سبع وباقي الشهر
طهر الا أن يكون الأحمر قد امتد وبدأ السواد في الثالث والعشرين فيكون
باقي الأحمر طهرا وتبتدى من الأسود حيضا آخر ستا أو سبعا ، هذا هو
الاحتمال الظاهر المختار لكلام أبي العباس ، والاحتمال الثاني وهو الذى
ذكره صاحب البيان فى مشكلات المذهب ونقله صاحب البحر عن أبي العباس
أنه أراد أنا نحىضا من أول الأحمر يوما وليلة قولاً واحداً ، ولا يجيء قول
الست أو السبع ويكون باقى الأحمر طهرا ثم تبتدى حيضا آخر من أول
السواد ، وفى قدره القولان فى المبتدأة . أحدهما : يوم وليلة والثانى : ست
أو سبع الا أن يكون الأحمر اثنين وعشرين والأسود فى الثالث والعشرين ،
فان فى القدر الذى ترد اليه من أول الأحمر القولين .

أحدهما : يوم وليلة ، والثانى : ست أو سبع ، وباقى الأحمر طهر ، ثم
تبتدى من أول الأسود حيضا آخر . وهذان الاحتمالان ذكرهما صاحب
البيان وجهين عن أبي العباس ، والأول منهما هو الصحيح ، والثانى ضعيف
لأنه مخالف للقواعد من وجهين . أحدهما : الجزم برد المبتدأة الى يوم
وليلة ، والقاعدة أنها على قولين ، والثانى : أنه جعل لها حيض من أول الأحمر
وطهر بعده ، ثم جعلت فى السواد مبتدأة ، وينبغى أن تجعل معتادة اذا قلنا
بالمذهب : ان العادة تثبت بمرة ، فانه سبق لها دور وهو ستة عشر يوما منها
يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر .

وذكر القاضى أبو الطيب هذه المسألة فى تعليقه فقال : قال أبو العباس :

ان قلنا : ترد المبتدأة الى يوم وليلة رددنا هذه الى يوم وليلة من أول الأحمر ويكون بعده خمسة عشر طهرا ثم تبتدىء حيضا آخر من أول الأسود .

وان قلنا : ترد الى ست أو سبع ردت هنا الى ذلك من أول الأسود لأننا لو جعلنا ذلك من أول الأحمر لم يبق بينه وبين الأسود طهر صحيح الا أن يكون استمر الأسود الى آخر الثاني والعشرين فانها ترد الى أول الأحمر لأنه يجعل بعده طهر صحيح ، هذا كلام القاضي ، ويمكن حمل حكاية المصنف عليه والله أعلم .

(فرع) رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم خمسة حمرة وانقطع فالجميع حيض وليست مستحاضة ، هذا هو المذهب وبه قطع الأصحاب وفيه وجه حكاة بغوي أن الحمرة السابقة طهر والباقي حيض ، وقد سبقت المسألة ، ولو رأت خمسة حمرة ثم نصف يوم سوادا ثم أطبقت الحمرة فلا تميز لها . ولو رأت نصف يوم سوادا ثم نصفه حمرة ، ثم اليوم الثاني والثالث والرابع والخامس كذاك ثم رأت السادس سوادا كله ثم أطبقت حمرة وجاوز خمسة عشر ، فما بعد السادس طهر والسادس حيض وما قبله من السواد حيض أيضا وفي الحمرة المتخللة طريقان حكاها المحاملي في المجموع وصاحب البيان (أحدهما) حيض وهو قول ابن سريج . (والثاني) أنها على القولين في النقاء المتخلل بين الدماء ، ولو رأت يوما وليلة سوادا ثم خمسة أو عشرة أو ثلاثة عشر حمرة ثم يوما سوادا ثم أطبقت الحمرة ، فحكمه ما ذكرناه وهو أن السوادين حيض ، وفي الحمرة المتخللة الطريقان ، وما بعد السواد الثاني طهر .

(فرع) قال امام الحرمين في آخر باب الحيض : لو رأت دما قويا يوما وليلة فصاعدا ولم يتجاوز خمسة عشر ثم اتصل به الضعيف وتماذى ستة مثلا ، ولم يعد الدم القوى أصلا ، فالذى يقتضيه قياس التمييز أنها طاهر وان استمر الضعيف سنين قال : وقد يختلج في النفس استبعاد الحكم بطهارتها ، وهي ترى الدم دائما ، ولكن ليس لأكثر الطهر مرد يتعلق به فلم يبق ضبط الا بالتمييز فظاهر القياس أنها طاهر وان بلغ الدم الضعيف ما بلغ ، وهذا الذى قاله الامام متعين وهو مقتضى كلام الأصحاب .

(شرح) قال الرافعي : المفهوم من كلام الأصحاب في انقلاب الدم القوي الى الضعيف أن يتمحض ضعيفا حتى لو بقيت خطوط من السواد ، وظهرت خطوط من الحمرة لا ينقطع حكم الحيض ، وانما ينقطع اذا لم يبق شيء من السواد أصلا ، وقد صرح بهذا المفهوم امام الحرمين رحمه الله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(١) وان كانت معتادة غير مميزة ، وهي التي كانت تحيض من كل شهر اياما ثم عبر الدم عاداتها وعبر الخمسة عشر ولا تميز لها ، فانها لا تفتسل بمجاوزة (٢) الدم عاداتها لجواز ان ينقطع الدم الخمسة عشر فاذا عبر الخمسة عشر ردت الى عاداتها فتفتسل بعد الخمسة عشر وتقضى صلاة ما زاد على عاداتها ، لما روى ان امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها ام سلمة رضى الله عنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لتنظر عدد الليالي والايام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل ان يصيبها الذي اصابها فلتدع للصلاة قدر ذلك » .

(الشرح) حديث أم سلمة صحيح رواه مالك في الموطأ والشافعي وأحمد في مسنديهما وأبو داود والنسائي وابن ماجه في سننهم بأسانيد صحيحة على شرط البخاري ومسلم ، وقولها تهراق الدم - بضم التاء وفتح الهاء - أى تصب الدم والدم منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز على مذهب الكوفيين وقوله صلى الله عليه وسلم : « فلتدع » يجوز في هذه اللام وشبهها من لامات الأمر التي يتقدمها فاء أو واو ثلاثة أوجه كسرهما واسكانها وفتحها والفتح غريب .

(اما احكام المسألة) فاذا كان لها عادة دون خمسة عشر ، فرأت الدم وجاوز عاداتها وجب عليها الامساك كما تمسك عنه الحائض لاحتمال الانقطاع قبل مجاوزة خمسة عشر فيكون الجميع حيضا ولا خلاف في وجوب هذا الامساك وقد سبق في المبتدأة وجه شاذ أنه لا يجب الامساك ، واتفقوا أنه لا يجيء هنا لأن الأصل استمرار الحيض هنا ، ثم انقطع على خمسة عشر يوما فما دونها فالجميع حيض . وان جاوز خمسة عشر علمنا انها مستحاضة فيجب

(١) في نسخة المذهب : « فان » .

(٢) في النسخة « لجاوزتها » .

عليها أن تغتسل . ثم ان كانت غير مميزة ردت الى عاداتها فيكون حيضها أيام
العادة في القدر والوقت وما عدا ذلك فهو طهر تقضى صلاته .

قال أصحابنا : وسواء كانت العادة أقل الحيض والطهر ، أو غالبهما أو
أقل الطهر وأكثر الحيض أو غير ذلك وسواء قصرت مدة الطهر ، أو طالت
طولا متباعدة ، فترد في ذلك الى ما اعتادته من الحيض والطهر ويكون ذلك
دورها أى قدر كان ، فإن كان عاداتها أن تحيض يوما وليلة وتطهر خمسة عشر
ثم يعود الحيض في السابع عشر والطهر في الثامن عشر وهكذا ؛ فدورها ستة
عشر يوما . وان كانت تحيض خمسة وتطهر خمسة عشر فدورها عشرون .
وان كانت تحيض خمسة عشر وتطهر خمسة عشر فدورها ثلاثون وان كانت
تحيض يوما وتطهر تسعة وثمانين فدورها تسعون يوما ، وان كانت تحيض
يوما أو خمسة أو خمسة عشر وتطهر تمام سنة فدورها سنة . وكذا ان كانت
تطهر تمام سنتين فدورها سنتان ، وكذا ان كانت تطهر تمام خمس سنين
فدورها خمس سنين ، وكذا ان زاد . وهذا الذى ذكرناه من أن الدور قد
يكون سنة أو سنتين أو خمس سنين أو أكثر وترد اليه هو الصحيح المشهور
وبه قطع الجمهور ، ومن صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه والمحاملى في
المجموع وصاحب التتمة وآخرون .

وقال القفال : لا يجوز عندى أن يجعل الدور سنة ونحوها ، اذ يعد
الحكم بالطهر سنة أو نحوها مع جريان الدم . قال : فالوجه أن يجعل غاية
الدور تسعين يوما الحيض منها ما يتفق والباقي طهر ، لأن الشرع جعل عدة
الآيسة ثلاثة أشهر . هذا قول القفال وتابعه عليه امام الحرمين والغزالي
وصاحب العدة وآخرون من متأخري الخراسانيين . فالمذهب ما قدمته عن
الجمهور . وقال الرافعى : ظاهر المذهب أنه لا فرق بين أن تكون عاداتها أن
تحيض أياما من كل شهر أو من كل سنة وأكثر . قال : وهو الموافق
لإطلاق الأكثرين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان استمر بها الدم في الشهر الثاني - وجاوز العادة - اغتسلت عند مجاوزة العادة لانا علمنا بالشهر الأول انها مستحاضة ، فتغتسل في كل شهر عند مجاوزة العادة بمرة (١) وتصلى وتصوم) .

(الشرح) هذا الذي ذكره متفق عليه ولم يذكروا فيه الخلاف في ثبوت العادة بمرة ، وقد سبق في الفصل الماضي دليله ، وهو أن الاستحاضة علة مزمنة ، فالظاهر دوامها . وقوله : علمنا بالشهر الأول أنها مستحاضة ، يعني والظاهر بقاء الاستحاضة ، وقوله : وتصلى وتصوم يعني تصير طاهرا في كل شيء من الصوم والصلاة والوطء والقراءة وغيرها . وانما اقتصر المصنف على ذكر الصوم والصلاة تنسيها بهما على ما سواهما . وقوله : تغتسل وتصلى وتصوم يعني يجب عليها ذلك ، وهكذا تفعل في كل شهر ، فان انقطع دمها في بعض الشهور على خمسة عشر فما دونها علمنا أنها ليست مستحاضة في هذا الشهر . وأن جميع ما رأيته فيه حيض فتتدارك ما يجب تداركه من الصوم وغيره وكذا ان كانت قضت في هذه الأيام صلوات أو طافت أو اعتكفت تبينا بطلان جميع ذلك ، لمصادفته الحيض . قال أصحابنا : واذا صامت بعد أيام العادة في الشهر الثاني ، وما بعده وطافت وفعلت غير ذلك مما تفعله الطاهر المستحاضة صح ذلك ولا قضاء عليها بلا خلاف قالوا : ولا يجيء فيه القول الضعيف الذي سبق في المبتدأة فانها تؤمر بالاحتياط الى خمسة عشر وفرقوا بأن العادة قوية والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وثبتت العادة بمرة واحدة فاذا حاضت في شهر خمسة ايام ثم استحيضت في شهر بعده ردت الى الخمسة ومن اصحابنا من قال : لا تثبت الا بمرتين فان لم تحض الخمس مرتين لم تكن معتادة بل هي مبتدأة ، لأن العادة لا تستعمل في مرة والمذهب الأول ، لحديث المرأة التي استفتت لها ام سلمة رضى الله عنها ، فان النبي صلى الله عليه وسلم ردها الى الشهر الذي يلي شهر الاستحاضة ولان ذلك اقرب اليها فوجب ردها اليه) .

(١) بمرة ليست في النسخة المطبوعة .

(الشرح) قد سبق في آخر فصل المبتدأة أن ما ثبت بالعادة وما لا يثبت وما ثبت وما يثبت بالتكرار أربعة أقسام ، وأوضحناها هناك . والمراد هنا بيان ما ثبت به العادة في قدر المحيض والظهر وفيه أربعة أوجه ، أصحابها باتفاق الأصحاب أنها تثبت بمرة واحدة مطلقا ، قال صاحب الحاوي : هذا ظاهر مذهب الشافعي ونص عليه في الأم ، وقال صاحب الشامل والعدة : هو نص الشافعي في البويطي ، وكذا رأيته أنا في البويطي ، قال القاضي أبو الطيب والمحاملي : هو قول ابن سريج وأبي اسحق المروزي وعامة أصحابنا وبه قطع البغوي وغيره .

(والثاني) لا تثبت الا بمرتين وهو مشهور في الطرق كلها حكاه المتولي وغيره عن أبي علي بن خيران واتفقوا على تضعيفه .

(والثالث) لا تثبت الا بثلاث مرات حكاه الرافعي عن حكاية أبي الحسن العبادي وهو شاذ متروك ، وقد نقل القاضي أبو الطيب والمحاملي والماوردي وامام الحرمين وابن الصباغ والمتولي والرويانى وآخرون اتفاق الأصحاب على ثبوتها بمرتين ، وأنهم انما اختلفوا في المرة وأن اعتبار المرتين ضعيف .

(والرابع) تثبت في حق المبتدأة بمرة ولا تثبت في حق المعتادة الا بمرتين ، حكاه السرخسي في الأمالي عن ابن سريج ونقله المتولي وغيره وقال الماوردي والدارمي في آخر كتاب المتحيرة : اتفقوا على ثبوتها بمرة للمبتدأة واختلفوا في المعتادة ، لأنه ليس للمبتدأة أصل ترد اليه ، فكان ما رأيته أولى بالاعتبار من جعلها مبتدأة ، وأن الظاهر أنها في الشهر الثاني كالأول ، وأما الانتقال من عادة تقرر وتكررت مرات فلا تجعل بمرة ، وهذا الوجه وإن فخمه الماوردي والدارمي فهو غريب ، وقد صرح الجمهور بأن الخلاف جار في المبتدأة .

فأما دليل الأوجه فقد ذكرنا دليل الرابع ، واحتجوا للثاني والثالث بأن العادة مشتقة من العود ، وذلك لا يستعمل الا في متكرر ، وحجة الأول وهو المذهب ما احتج به المصنف والأصحاب من الحديث ، ولأن الظاهر أنها في هذا الشهر كالذي يليه ، فانه أقرب اليها فهو أولى مما انقضى وأولى من رد

المبتدأة الى أقل الحيض أو غالبه ، فانها لم تعهده بل عهدت خلافه ، وأما احتجاج الآخرين بأن العادة من العود فحجة باطلة لأن لفظ العادة لم يرد به نص فيتعلق به بل ورد النص بخلافه في حديث أم سلمة ، هذا تفصيل مذهبنا .

وقال أبو حنيفة : لا تثبت العادة الا بمرتين ، وعن أحمد رواية كذلك ، ورواية لا تثبت الا بثلاث مرات ، وقال مالك في أشهر الروايتين عنه لا اعتبار بالعادة والله أعلم .

(فرع) رأت مبتدأة في أول الشهر عشرة أيام وما وبقية طهرا ، وفي الشهر الثاني خمسة ، وفي الثالث أربعة ثم استحيضت في الرابع ، قال أصحابنا : ترد الى الأربعة بلا خلاف لتكررها في العشرة والخمسة ، ولو انعكس فرأت في الأول أربعة ، وفي الثاني خمسة واستحيضت في الثالث فان أثبتنا العادة بمرة ردت الى الخمسة ، وان لم تثبتها الا بمرتين ردت الى الأربعة لتكررها ، هذا هو الأصح ، وفيه وجه أنها ليست معتادة وصححه امام الحرمين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وتثبت العادة بالتمييز كما تثبت بانقطاع الدم ، فاذا رأت المبتدأة خمسة أيام دما اسود ثم اصفر واتصل ، ثم رأت في الشهر الثاني دما مبهما ، كان عاداتها أيام السواد) .

(الشرح) هذا الذي ذكره من ثبوت العادة بالتمييز هو الصحيح المشهور وبه قطع الأصحاب في الطريقتين ، وحكى امام الحرمين وجهاً أنه لا تثبت العادة بالتمييز بل متى انخرم التمييز وأطبق الدم على لون واحد كانت كمبتدأة لم تميز قط وفيها القولان والصواب الأول . ثم الجمهور في الطرق كلها أطلقوا القول بالرجوع الى العادة التمييزية . وقال المتولي والسرخسي : لا ترجع اليها الا اذا كان الحيض والظهر فيها ثلاثين يوما فما دونها ، فان زاد لم يكن للتمييز حكم بناء على الوجه الضعيف في اشتراط ذلك في العمل بالتمييز ، وهذا شاذ متروك ، والصواب أنه لا فرق . قال القاضي أبو الطيب والأصحاب : واذا رأت بعد شهر التمييز دما مبهما ،

اغتمست بعد مضي قدر أيام التمييز وصلت وصامت ، وفعلت ما تفعله الطاهرة المستحاضة ولا تمسك الى الخمسة عشر بخلاف الشهر الأول لأنها قد علمنا استحاضتها ، وهكذا في كل شهر تغتسل بعد مضي قدر التمييز ، فان انقطع الدم في بعض الشهور قبل مجاوزة خمسة عشر فجميع ما رأته في هذا الشهر حيض .

(شرح) لو كان عادتها خمسة سوادا وباقي الشهر حمرة وتكرر هذا مرات ثم رأت في بعض الأدوار عشرة سوادا ، ثم باقيه حمرة ، ثم أطبق السواد في الدور الذي يليه . قال امام الحرمين والغزالي والرافعي : اتفق الأصحاب على أنا نحيضها من كل شهر عشرة أيام ، ولو رأت خمسة سوادا ثم باقي الشهر حمرة وتكرر هذا ثم رأت في شهر عشرة سوادا ثم باقيه حمرة ثم أطبق دم مبهم في الذي يليه قالوا : فحيضها أيضا في هذا الدور وما بعده العشرة .

قال الرافعي : في صورتين اشكالان (أحدهما) أنهم حكموا في الصورة الأولى بالرد الى العشرة ، وهذا ظاهر ان أثبتنا العادة بمرة والا فينبغي ألا يكتفى بسبق العشرة مرة ، قال الغزالي : هذه عادة تمييزية فتسحبها مرة وجها واحدا ، كغير المستحاضة اذا تغيرت عاداتها القديمة مرة واحدة فانا نحكم بالحالة الناجزة ، قال الرافعي : هذا الجواب لا يشفي القلب .

(الاشكال الثاني) : اذا أفاد التمييز عادة المستحاضة ، ثم تغير قدر القوى بعد انخرام التمييز أو قبله وجب ألا يخرم بالرد اليه ، بل يخرج على الخلاف في اجتماع العادة والتمييز ، ولم يزد امام الحرمين في هذا على دعوى اختصاص الخلاف بالعادة الجارية من غير استحاضة ، وهذا الذي نقله الامام والغزالي والرافعي من الاتفاق على ثبوت العادة التمييزية بمرة غير مقبول ، بل الخلاف فيها مشهور ومن صرح بأنه على الخلاف القاضي أبو الطيب والمحاملي والسرخسي في الأمالي والشيخ نصر المقدسي وصاحب البيان وآخرون قال هؤلاء : اذا رأت المبتدأة دما أحمر واستمر شهرا ثم رأت في الشهر الثاني خمسة سوادا ثم باقيه حمرة ثم رأت في الثالث دما مبهما وأطبق ففي الشهر الأول هي مبتدأة اذ لا تمييز لها وفي مردها القولان وفي الشهر

الثاني مميزة ترد الى التمييز ، وفي الثالث - ان قلنا : تثبت العادة بمرة -
 فحيضها خمسة أيام . وان قلنا : لا تثبت بمرة كانت كمبتدأة لا تمييز لها ،
 هكذا قطع به هؤلاء الا القاضي أبا الطيب ، فقال : ان قلنا : لا تثبت العادة
 بمرة - فان قلنا : ترد في الشهر الأول الى يوم وليلة - ردت اليها في الثالث
 لتكررها في الشهرين ، وان قلنا : ترد الى ست أو سبع ردت في الثالث الى
 الخمسة لتكررها في الشهرين قال : ولو رأت المبتدأة خمسة سوادا ، ثم باقى
 الشهر حمرة ثم أطبق الدم المبهم في الشهر الثاني فهل ترد الى الخمسة وتحصل
 العادة بمرة أم لا ؟ فيه الخلاف والأصح ردها الى الخمسة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويثبت الطهر بالعادة كما يثبت الحيض ، فاذا حاضت خمسة ايام وطهرت
 خمسين يوما ثم رأت الدم وعبر الخمسة عشر جعل حيضها في كل شهرين
 خمسة ايام والباقي طهر) .

(الشرح) اتفق أصحابنا على ثبوت الطهر بالعادة ، وسواء طال مدة
 الطهر سنة أو سنتين أو أكثر ، هذا هو الصحيح المشهور ، وقد تقدم قول
 القفال ومن تابعه أنه لا تثبت فيما اذا زاد الحيض والطهر على تسعين يوما ،
 والأول هو المذهب وعليه التفريع ، فاذا رأت المبتدأة يوما وليلة حيضا ، ثم
 طهرت خمسة عشر ، ثم حاضت يوما وليلة وطهرت خمسة عشر ، ثم أطبق دم
 مبهم كان دورها ستة عشر يوما ، منها يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر ،
 وان رأت ذلك مرة واحدة ثم أطبق الدم ، فان أثبتنا عادة التمييز بمرة فكذلك
 والا فليست معتادة . ولو رأت يوما وليلة دما وستة طهرا مرة أو مرتين ثم
 أطبق الدم كان دورها سنة ويوما ، منها يوم وليلة حيض وسنة طهر ، وكذلك
 حكم ما زاد ونقص ، وظاهر عبارة المصنف أنه أثبت عادة التمييز بمرة ، فاما
 أن يكون فرعه على المذهب وهو ثبوتها بمرة ، واما أن يكون اختياره القطع
 بثبوتها بمرة ، كما قاله امام الحرمين ومن تابعه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز أن تنتقل العادة فتتقدم وتتاخر ، وتزيد وتنقص ، وتزد إلى آخر ما رأت من ذلك ، لأن ذلك أقرب إلى شهر الاستحاضة ، فإن كان عاداتها الخمسة الثانية من الشهر فرأت الدم من أول الشهر واتصل بالحيض هو الخمسة المعتادة . وقال أبو العباس : فيه وجه آخر أن حيضها الخمسة الأولى لأنه بدا بها في وقت يصلح أن يكون حيضا ، والأول أصح لأن العادة قد ثبتت في الخمسة الثانية فوجب الرد إليها كما لو لم يتقدم دم ، وإن كان عاداتها خمسة أيام من أول كل شهر ثم رأت في بعض الشهور الخمسة المعتادة ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم وعبر الخمسة عشر فانها ترد إلى عاداتها وهي الخمسة الأولى . وخرج أبو العباس وجهها آخر أن الخمسة الأولى من الدم الثاني حيض لانها رآته في وقت يصلح أن يكون حيضا ، والأول هو المذهب لأن العادة قد ثبتت في الحيض من أول كل شهر فلا تنغير إلا بحيض صحيح) .

(الشرح) هذا الفصل كثير المسائل ويقتضى أمثلة كثيرة ، وقد اختصره المصنف وأشار إلى مقصوده ، ولابد في الشرح من بسطه وإيضاح أقسامه وأمثله ، فالعمل بالعادة المتقلة متفق عليه في الجملة ، ولكن في بعض صورته تفصيل وخلاف ، فإذا كان عاداتها الخمسة الثانية من الشهر فرأت في بعض الشهور الخمسة الأولى دما وانقطع فقد تقدمت عاداتها ولم يزد حيضها ولم ينقص ، ولكن نقص طهرها فصار عشرين بعد أن كان خمسة وعشرين ، وإن رآته في الخمسة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة أو السادسة فقد تأخرت عاداتها ولم يزد حيضها ولم ينقص ، ولكن زاد طهرها ، وإن رآته في الخمسة الثانية مع الثالثة فقد زاد حيضها وتأخرت عاداتها ، وإن رآته في الخمسة الأولى والثانية فقد زاد حيضها وتقدمت عاداتها ، وإن رآته في الخمسة الأولى والثانية والثالثة فقد زاد حيضها فصار خمسة عشر وتقدمت عاداتها وتأخرت ، وإن رآته في أربعة أيام أو ثلاثة أو يومين أو يوم من الخمسة المعتادة فقد نقص حيضها ولم تنتقل عاداتها ، وإن رآته في يوم أو يومين أو ثلاثة أو أربعة من الخمسة الأولى فقد نقص حيضها وتقدمت عاداتها ، وإن رأت ذلك في الخمسة الثالثة أو الرابعة أو ما بعد ذلك فقد نقص حيضها وتأخرت عاداتها . قال القاضي أبو الطيب وغيره : لا خلاف في كل هذه الصور بين أصحابنا . وقال أبو حنيفة رحمه الله : إن رآته قبل العادة فليس بحيض ، وإن رآته بعدها فحيض لأن المتأخر تابع . دليلنا أنه دم صادف الامكان فكان حيضا .

قال أصحابنا : ثم في كل هذه الصور اذا استحيضت فأطبق دمه بعد عادة من هذه العادات ردت اليها ان كانت تكررت . فان لم تتكرر ردت اليها أيضا على المذهب . وفيها الخلاف السابق في ثبوت العادة بمرة أو مرتين فان لم تثبت بمرة ردت الى العادة القديمة . أما اذا كان عادتها خمسة من أول الشهر فرأت في شهر ستة وطهرت باقيه ، ثم رأت في الشهر الذي يليه سبعة وطهرت ثم استحيضت في الثالث واستمر الدم المبهم ، فان أثبتنا العادة بمرة ردت الى السبعة . فان قلنا : لا تثبت الا بمرتين فوجهان أصحهما عند امام الحرمين ترد الى الخمسة فانها المتكررة حقيقة على خيالها ، والثاني وهو الأشهر وصححه الرافعي وغيره : ترد الى الستة لأنها تكررت فوجدت مرة منفردة ومرة مندرجة في جملة السبعة ، وان قلنا بالوجه الشاذ : انها لا تثبت الا بثلاث مرات ردت الى الخمسة قطعا .

أما بيان قدر الطهر اذا تغيرت العادة ففيه صور ، فاذا كان عادتها خمسة من أول الشهر فرأت في شهر الخمسة الثانية فقد صار دورها المتقدم على هذه الخمسة خمسة وثلاثين ، منها خمسة حيض وثلاثون طهر ، فان تكرر هذا بأن رأت بعد هذه الخمسة ثلاثين طهرا ثم عاد الدم في الخمسة الثالثة من الشهر الآخر ، وهكذا مرارا أو مرتين ثم استحيضت فأطبق الدم المبهم فانها ترد الى هذا أبدا فيكون لها خمسة حيضا وثلاثون طهرا ، وهذا متفق عليه .

وان لم يتكرر بأن استمر الدم من أول الخمسة الثانية ، فهل نحيضها في هذا الشهر ؟ فيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبي اسحاق المروزي : لا حيض لها في هذا الشهر ، فاذا جاء الشهر الثاني ابتدأت من أوله حيضا خمسة أيام وباقية طهر ، وهكذا جميع الشهور كما كانت عادتها . (والوجه الثاني) وهو قول جمهور الأصحاب : نحيضها في هذا الشهر خمسة من أول الدم المبتدأ وهي الخمسة الثانية ، ثم ان أثبتنا العادة بمرة جعلنا دورها خمسة وثلاثين ، منها خمسة حيض والباقي طهر ، وهكذا أبدا . وان لم تثبت بمرة فوجهان الصحيح منهما وهو الذي نقله امام الحرمين وغيره من المحققين أن طهرها خمسة وعشرون بعد الخمسة لأن ذلك هو المتكرر من طهرها ، والثاني أن طهرها في هذا الدور عشرون وهو الباقي في هذا الشهر ، ثم تحيض من

أول الشهر الثاني خمسة وتطهر بآقيہ ، وهكذا أبدا مراعاة لعاداتها القديمة قدرا ووقتا ، فهذا الذي حكيناه عن جمهور الأصحاب هو الصواب المعتمد ، وأما قول أبي اسحاق فضيع جدا ، قال امام الحرمين : انما قال أبو اسحاق هذا لاعتقاده لزوم أول الأدوار ما أمكن قال الامام : وهذا الوجه وان صح عن أبي اسحاق فهو متروك عليه معدود من هفواته ، قال : وهو كثير الغلط في الحيض ، ومعظم غلظه من افراطه في اعتبار أول الدور . ووجه غلظه أنها اذا رأت الخمسة الثانية ثم استمر ، فأول دمها في زمن امكان الحيض ، وقد تقدم عليه طهر كامل ، فالمصير الى تخلية هذا الشهر عن الحيض باطل لا أصل له . قال الامام : ثم نقل النقلة عن أبي اسحاق غلطا فاحشا فقالوا : عنده لو رأت في الخمسة الثانية دما ثم استمر الى آخر الشهر ثم رأت خمسة أيام نقاء من أول الشهر الثاني ثم استمر الدم الى آخر الشهر ثم رأت النقاء خمسة ثم استمر الدم الى آخر الشهر ثم رأت النقاء خمسة ، وهكذا على هذا الترتيب سنين كثيرة ، فهذه امرأة لا حيض لها ، وهذا في نهاية من السقوط والركاكة ، هذا آخر كلام الامام .

ثم ان امام الحرمين والغزالي والرافعي وآخرين نقلوا مذهب أبي اسحاق كما قدمته ، وهو أنه لا حيض لها في الشهر الأول ، فاذا جاء الثاني فلها من أوله خمسة حيض وبآقيه طهر ، وكذا ما بعده من الشهور فيستمر دورها ثلاثين يوما أبدا .

وقال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق على مذهب أبي اسحاق : زاد (١) طهرها وصار خمسة وخمسين يوما وصار دورها ستين يوما أبدا ، خمسة حيض وخمسة وخمسون طهر تقريبا على المذهب أن العادة تثبت بمرة ، وهذا الذي نقله الشيخ أبو محمد ظاهر ، لكن المشهور عنه ما قدمناه والله أعلم .

أما اذا كان عاداتها خمسة من أول الشهر فرأت الدم في الخمسة الثانية وانقطع ثم عاد في أول الشهر الثاني فقد صار دورها خمسة وعشرين ، فان

(١) كذا بالاصل ولعل العبارة : (وزاد الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه الفروق على مذهب أبي اسحاق : اذا زاد طهرها الخ) ط .

تكرر بأن رأت الدم في أول الشهر الثاني خمسة ، ثم طهرت خمسة وعشرين ثم عاد الدم ، وهكذا مرارا أو مرتين ثم استحيضت ردت الى ذلك وجعل دورها خمسة وعشرين أبدا ، وان لم يتكرر بأن عاد في الخمسة الأولى واستمر ، فالخمس الأولى حيض بلا خلاف ، وأما الطهر فان أثبتنا العادة بمرة فهو عشرون ، والافخمسة وعشرون . وأما اذا حاضت خمستها الممهودة أول الشهر ثم طهرت عشرين ، ثم عاد الدم في الخمسة الأخيرة من هذا الشهر فقد تقدم حيضها وصار دورها خمسة وعشرين ، فان تكرر ذلك بأن رأت الخمسة الأخيرة دما وانقطع ثم طهرت عشرين ثم رأت الدم خمسة ثم طهرت عشرين ؛ وهكذا مرات أو مرتين ثم استحيضت ردت الى ذلك وجعل دورها أبدا خمسة وعشرين ، وان لم يتكرر بأن استمر الدم الخمسة الأخيرة ؛ قال الرافعي : فحاصل ما يخرج من طرق الأصحاب في هذه المسألة ونظائرها أربعة أوجه (أصحابها) تحيض خمسة من أول الدم وتطهر عشرين وهكذا أبدا . (والثاني) تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين (والثالث) تحيض عشرة من هذا الدم وتطهر خمسة وعشرين ، ثم تحافظ على دورها القديم .

(والرابع) أن الخمسة الأخيرة استحاضة وتحيض من أول الشهر خمسة وتطهر خمسة وعشرين على عادتها القديمة ، وقد تقدم عن أبي اسحاق المحافظة على أول الدور والحكم بالاستحاضة فيما قبله . واختلفوا في قياسه ؛ فقليل قياسه الوجه الثالث . وقيل : بل الرابع .

أما لو كانت المسألة بحالها فحاضت خمستها وطهرت أربعة عشر يوما ثم عاد الدم واستمر فالتخلل بين حيضتها والدم ناقص عن أقل الطهر وفيها أربعة أوجه . (أصحابها) أن يوما من أول الدم العائد استحاضة تكميلا للطهر ، وخمسة بعده حيض وخمسة عشر طهر وصار دورها عشرين . (والثاني) أن اليوم الأول من الدم العائد استحاضة ثم العشرة الباقية من هذا الشهر مع خمسة من أول الذي يليه حيض ومجموعه خمسة عشر ثم تطهر خمسة وعشرين تمام الشهر ، وتحافظ على دورها القديم . (والثالث) أن اليوم الأول من الدم العائد استحاضة وبعده خمسة حيض وخمسة وعشرون طهر وهكذا

أبدا . (والرابع) أن جميع الدم 'لعائد الى آخر الشهر استحاضة وتفتح دورها القديم من أول الشهر الثاني والله أعلم .

أما اذا كانت عاداتها الخمسة الثانية فرأت الدم من أول الشهر واتصل ، ففيه الوجهان المشهوران في الكتاب (الصحيح) منهما عند المصنف وشيخه أبى الطيب وصاحب البيان وغيرهم أن حيضها الخمسة المعتادة لأن العادة تثبت فيها فلا تغير الا بحيض صحيح . فعلى هذا يبقى دورها كما كان . (والثاني) وهو قول أبى العباس : حيضها الخمسة الأولى من الشهر فعلى هذا يكون قد نقص طهرها خمسة أيام وصار دورها خمسة وعشرين ولو كانت المسألة بحالها فرأت الخمسة المعتادة وطهرت دون الخمسة عشر ، ثم رأت الدم واتصل فانها تبقى على عاداتها بلا خلاف ووافق عليه أبو العباس .

الدم واستمر فوجهان المذهب عند المصنف وشيخه وغيرهما : أنها على عاداتها أما اذا كان عاداتها الخمسة الأولى فرأتها ثم طهرت خمسة عشر ثم أطبق ويكون حيضها خمسة من أول كل شهر وباقيه طهر ، فعلى هذا يكون باقى هذا الشهر طهرا ولا أثر للدم الموجود فيه ، والثاني أن الخمسة الأولى من الدم الثاني حيض ، فعلى هذا يصير دورها عشرين ، خمسة حيض ، وخمسة عشر طهر ، ولو رأت الخمسة المعتادة وطهرت عشرة ، ثم رأت دما متصلا ردت الى الخمسة المعتادة من أول كل شهر بلا خلاف .

أما اذا كان عاداتها خمسة أول الشهر ، فرأت في أول الشهر خمسة حمرة ثم أطبق السواد الى آخر الشهر فهو مبنى على ما سبق في فصل الميزة ، فان قلنا : ان الأسود لا يرفع حكم الأحمر كان حيضها: الخمسة الأولى وهى أيام الأحمر ، وان قلنا بالمذهب انه يرفعه فحيضها خمسة من أول الأسود ، وقد انتقلت عاداتها . ولو كانت المسألة بحالها فرأت في أول الشهر خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة ، ففيها الأوجه الثلاثة السابقة في مثلها في المبتدأة ، فان قلنا هناك : حيضها السواد فحيضها هنا الخمسة الثانية وقد انتقلت عاداتها ، وان قلنا هناك انها غير مميزة فحيضها هنا الخمسة الأولى وهى أيام عاداتها ، وان قلنا هناك حيضها العشرة الأولى فحيضها هنا العشرة أيضا وهى الحمرة والسواد وقد زادت عاداتها .

هذا كله في العادة الواحدة ، أما اذا كان لها عادات فقد تكون منظّمة ، وقد لا تكون فالأول مثل أن كانت تحيض من شهر ثلاثة أيام ثم من الذي بعده خمسة ثم من الذي بعده سبعة ثم تعود في الشهر الرابع الى الثلاثة وفي الخامس الى الخمسة ، وفي السادس الى السبعة ثم تعود في السابع الى الثلاثة وفي الثامن الى الخمسة ، وهكذا فتكررت لها هذه العادة ، ثم استحيضت وأطبق الدم فقى ردها الى هذه العادة وجهان مشهوران للخراسانيين أحدهما : ترد اليها ، وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين منهم أبو محمد الجويني والمتولى لأنها عادة فردت اليها كالوقت والقدر . والثاني : لا ترد صححه البغوي لأن كل واحد من هذه المقادير ينسخ ما قبله ولا فرق على الوجهين بين انقطاع عاداتها على الوجه المذكور أو غيره بأن كانت ترى خمسة ثم ثلاثة ثم سبعة أو سبعة ثم خمسة ثم ثلاثة وينتظم كذلك ، ولا فرق أيضا بين أن ترى كل واحد من هذه المقادير مرة أو مرات ، بأن كانت ترى في شهر ثلاثة ، وفي الثاني ثلاثة ، وفي الثالث ثلاثة ، وفي الرابع خمسة ، وكذا في الخامس والسادس وفي السابع سبعة وفي الثامن والتاسع كذلك ، ثم تعود الى الثلاثة متكررة ثم الخمسة كذلك ثم السبعة كذلك .

قال أصحابنا : ولو رأت الأعداد الثلاثة في ثلاثة أشهر فقط فرأت في شهر ثلاثة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة واستحيضت في الرابع ، فلا خلاف أنها لا ترد الى هذه العادات ، كذا قاله امام الحرمين وغيره قالوا : لأننا ان أثبتنا العادة بمرة فالقدر الأخير نسخ ما قبله وان لم تثبتها بمرة فظاهر . قال الرافعي : ولهذا قال الأئمة : أقل ما تستقيم فيه العادة في المثال المذكور أولا ستة أشهر ، فان كانت ترى هذه المقادير مرتين مرتين فأقله سنة ، فحصل أن محل الوجهين اذا تكررت العادة الدائرة . ثم ان قلنا بالصحيح : أنها ترد الى هذه العادة فاستحيضت بعد شهر الثلاثة ردت في أول شهر الاستحاضة الى الخمسة ، وفي الثاني الى السبعة ، وفي الثالث الى الثلاثة ، وفي الرابع الى الخمسة ، وفي الخامس الى السبعة ، وفي السادس الى الثلاثة ، وفي السابع الى الخمسة ، وهكذا أبدا ، وان استحيضت بعد شهر الخمسة ردت الى السبعة ثم الى الثلاثة ثم الى الخمسة وهكذا . وان استحيضت بعد شهر السبعة ، ردت الى الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة ثم الثلاثة ، وهكذا

أبدا ، ولا يخفى بعد هذا ما اذا كانت ترى الثلاثة في شهرين ، ثم الخمسة كذلك ، ثم السبعة كذلك .

وإن قلنا : لا ترد الى هذه العادة فقد نقل الغزالي رحمه الله فيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) ترد الى القدر الأخير قبل الاستحاضة أبدا ، بناء على ثبوت العادة وانتقالها بمرة واحدة . (والثاني) ترد الى القدر المشترك بين الحيضتين السابقتين للاستحاضة أبدا ، فعلى هذا ان استحيضت بعد شهر الخمسة أو الثلاثة ردت الى الثلاثة لأنها المشتركة بين الشهرين السابقين ، وإن استحيضت بعد السبعة ردت الى الخمسة لأنها المشتركة (والوجه الثالث) أنها كالمبتدأة لأن شيئا من هذه الأقدار لم يصير عادة لعدم تكرره على حاله ولا أثر لتكرره في ضمن غيره فانه حينئذ ليس بحيضة بل بعضها .

قال الراقعي : وهذان الوجهان مفرعان على أن العادة لا تثبت بمرة قال : ولم أر بعد البحث نقل هذه الأوجه تقريرا على قولنا : لا ترد الى هذه العادة لغير الغزالي ، ولم يذكرها شيخه امام الحرمين ، وإنما ذكرها شيخه فيما اذا لم تتكرر العادة الدائرة ، وقد سبق أن محل الوجهين ما اذا تكررت فثبت افراد الغزالي بنقل هذه الأوجه على هذا الوجه ، والذي ذكره غيره تقريرا عليه الرد الى القدر المتقدم على الاستحاضة لا غير . ثم اذا رددناها الى القدر المتقدم على الاستحاضة هل يلزمها الاحتياط ؟ فيما بين أقل العادات وأكثرها ؟ فيه وجهان ، أحدهما لا ، كذات العادة الواحدة لا تحتاط بعد المرد ؛ والثاني : يلزمها لاحتمال امتداد الحيض اليه فعلى هذا يجتنبها الزوج الى آخر السبعة في المثال المذكور .

ثم ان استحيضت بعد شهر الثلاثة تحيضت من كل شهر ثلاثة ثم تغتسل وتصلى وتصوم عقب الثلاثة ، ثم تغتسل مرة أخرى عقب الخمسة ، ثم تغتسل عقب السبعة ، وتقضى صوم السبعة ، أما الثلاثة فانها لم تصمها ، وأما الباقي فلاحتمال الحيض ، ولا تقضى الصلاة أصلا ، لأن الثلاثة حيض . وما بعدها صلت فيه . وإن استحيضت بعد شهر الخمسة تحيضت من كل شهر خمسة ،

ثم تغتسل وتصوم وتصلى عقب الخمسة ثم تغتسل عقب السبعة ، وتقضى صوم الجميع ، وتقضى صلوات اليوم الرابع والخامس لاحتمال طهرها فيهما ، ولم تصل فيهما ، وان استحيضت بعد شهر السبعة تحيضت من كل شهر سبعة ، واغتسلت عقب السابع وقضت صوم السبعة وصلوات ما بعد الثلاثة المتبقية والله أعلم .

هذا كله اذا ذكرت العادة المتقدمة على الاستحاضة . فان نسيها فطريقان (أحدهما) حكاه الجرجاني في التحرير فيها قولان ، أحدهما : أنها كالمبتدأة ، والثاني : ترد الى الثلاث (والطريق الثاني) وهو المذهب وبه قطع الأصحاب في جميع الطرق أنها تحتاط فتحيض من كل شهر ثلاثة أيام لأنها أقل الأقدار التي عهدها وهي حيض ييقن ، ثم تغتسل في آخر الثلاث وتصوم وتصلى ، ولا تمس مصحفها ، وتجنب المسجد والقراءة والوطء ثم تغتسل في آخر الخامس ، وفي آخر السابع ، وتتوضأ فيما بين ذلك لكل فريضة كنائر المستحاضات وهي طاهر الى آخر الشهر ، قال أصحابنا : وهكذا حكمها في كل شهر أبدا .

قال الرافعي : وهل يختص ما ذكرناه بقولنا ترد الى العادة الدائرة ؟ أم هو مستمر على الوجهين ؟ مقتضى كلام الأكثرين أنه مستمر على الوجهين ، وقال امام الحرمين يختص بقولنا : ترد الى العادة الدائرة ، فأما ان قلنا ترد الى القدر المقدم على الاستحاضة فوجهان ، (أحدهما) ترد الى أقل العادات (والثاني) أنها كالمبتدأة ، وقد سبق فيها قولان في أنها هل تحتاط الى آخر الخمسة عشر ، ويجريان هنا . (الحال الثاني) اذا لم تكن العادات منتظمة بل كانت هذه العادات مختلفات تارة تتقدم الثلاثة على الخمسة وتارة عكسه ، وتارة يتقدمان على السبعة وتارة عكسه وتارة تتوسط السبعة وغير ذلك من الاختلاف .

قال الرافعي : ذكر امام الحرمين والغزالي : أن هذه الحالة تبني على حالة الانتظام ان قلنا هناك : لا ترد الى العادة الدائرة فهنا أولى فترد الى القدر المتقدم على الاستحاضة وان قلنا هناك : ترد الى العادة الدائرة ؛ فعدم الانتظام كالنسيان فتحتاط كما سبق ، قال : وذكر غيرها طرقا حاصلها ثلاثة

أوجه ، أصحابها : الرد الى القدر المتقدم على الاستحاضة بناء على كبت العادة بمرة : والثاني : أن تكرر المتقدم عليها ردت اليه والا فالى أقل عاداتها لأنه متكرر ، والثالث : أنها كالمبتدأة ، فإن قلنا بالوجهين الأولين احتاطت الى آخر أكثر العادات ، وإن قلنا كالمبتدأة ففي الاحتياط الى آخر الخمسة عشر الفولان ، هكذا نقله الرافعي عن الأصحاب . وقال المتولي : هل يلزمها الاحتياط على هذه الأوجه الثلاثة ؟ فيه وجهان ، هذا كله اذا عرفت القدر المتقدم على الاستحاضة ، فإن نسيته والعادات غير منتظمة فوجهان أصحابهما وبه قال الأكثرون ترد الى أقل العادات . والثاني : أنها كالمبتدأة ، فعلى هذا في الاحتياط الخلاف الذي في المبتدأة ، وعلى هذا يجب الاحتياط الى آخر أكثر العادات على أصح الوجهين ، وقيل : يستحب . قال الرافعي : الصحيح من الخلاف في الاحتياط عند العلم في حال الانتظام أنها لا تحتاط ، والصحيح في النسيان وفي حال عدم الانتظام أيضا تحتاط ، لكن في آخر أكثر الأقدار لا الى تمام الخمسة عشر . قال البغوي : ولو لم ينتظم أوائل العادات بأن كانت تحيض في بعض الأشهر في أوله وفي بعضها في آخره وفي بعضها في وسطه ، ردت الى ما قبل الاستحاضة . فإن جهلته فهي كالناسية ، فمن أول الشهر الى انقضاء أقل عاداتها تتوضأ لكل فريضة ثم تغتسل بعد ذلك لكل فريضة الى آخر الشهر والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كانت (١) معتادة مميزة ، وهي ان يكون عاداتها ان تحيض في كل شهر خمسة ايام ، ثم رأت في شهر عشرة ايام دما اسود ، ثم دما احمر او اصفر واتصل ، ردت الى التمييز وجعل حيضها ايام السواد وهي العشرة ، وقال ابو علي بن خيران ترد الى العادة وهي الخمسة ، والاول اصح ، لان التمييز علامة قائمة في شهر الاستحاضة فكان اعتباره اولى من اعتباره عادة انقضت) .

(الشرح) اذا كان عاداتها خمسة من أول الشهر ثم استحيضت وهي مميزة ، فإن وافق التمييز العادة بأن رأت الخمسة الاولى سوادا وباقي الشهر حمرة فحيضها الخمسة بلا خلاف ، وإن لم يوافقها فتلاثة أوجه (الصحيح)

(١) نسخة المذهب المطبوعة هكذا : (فان كانت معتادة لعين وهي ان تكون لها مدة في كل شهر ان تحيض خمسة ايام) « ط » .

باتفاق المصنفين أنها ترد الى التمييز ، وهو قول ابن سريج وأبى اسحاق .
قال البندنجي : هو المنصوص . وقال الماوردي : هو مذهب الشافعي رحمه
الله لقوله صلى الله عليه وسلم : « دم الحيض أسود » ولأن التمييز علامة
ظاهرة ولأنه علامة في موضع النزاع والعادة علامة في نظيره ، وسواء على هذا
زاد التمييز على العادة أو نقص (والثاني) ترد الى العادة ، وهو قول ابن
خيران والاصطخري ومذهب أبى حنيفة وأحمد لقوله صلى الله عليه وسلم :
« لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضن » ولم يفصل ، ولأن العادة
قد ثبتت واستقرت والتمييز معرض للزوال ، ولهذا لو زاد الدم القوى على
خمس عشر بطلت دلالاته ، فعلى هذا لو نسبت عاداتها فحكمها حكم ناسية
لا تمييز لها ، وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى . وهذا الوجه وان كان قد
وجهناه توجيهها حسنا فهو ضعيف عند الأصحاب .

قال الشيخ أبو حامد : قال أبو اسحاق المروزي انكروا على أبى على بن
خيران وأبى سعيد : لم يأخذا بمذهب صاحبهما يعنى الشافعي ، ولا صارا الى
دليل . وقال القاضي أبو الطيب : قال أبو اسحاق : هذا الذي قالاه غلط
لا يعذر قائله (قلت) وهذا افراط . (والوجه الثالث) ان أمكن الجمع بين
العادة والتمييز حيضناها الجميع عملا بالدالتين وان لم يمكن سقطا وكانت
كمبتدأة لا تمييز لها وفيها القولان . وهذا الوجه مشهور عند الخراسانيين
ولكنه أضعف من الذي قبله . مثال ما ذكرناه : كان عاداتها خمسة من أول
الشهر فرأت خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة فيحضا خمسة السواد باتفاق
الأوجه الثلاثة ، ولو رأت عشرة سوادا ثم أطبقت الحمرة فعلى الوجه الأول
والثالث حيضها العشرة . وعلى الثاني حيضها خمسة من أول السواد ، ولو
رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة ؛ فعلى الأول حيضها
السواد وعلى الثاني خمسة الحمرة وعلى الثالث العشرة . ولو رأت عشرة
حمرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة ، فعلى الأول حيضها السواد وعلى
الثاني خمسة من أول عشرة الحمرة وعلى الثالث عشرة الحمرة مع خمسة
السواد . ولو رأت السواد يوما أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أو سبعة
أو ما زاد الى خمسة عشر ثم أطبقت الحمرة . فعلى الأول حيضها السواد
مطلقا ، وعلى الثاني خمسة من أول الشهر مطلقا ، وعلى الثالث الأكثر من

التمييز والعادة . ولو رأت خمسة حمرة ثم أحد عشر سوادا ؛ فعلى الأول
حيضها السواد ، وعلى الثاني الحمرة ، وعلى الثالث لا يمكن الجمع . ويجىء
على الأول وجه أن حيضها الحمرة بناء على تقديم الأولية على اللون في حق
الميزة . وقد سبق بيانه ، وقد صرح به هنا صاحب الحاوى .

فعلى هذا يتفق القول بالتمييز والقول بالعادة أن حيضها خمسة الحمرة ،
وانما يختلفان في مأخذه ، هل هو التمييز أو العادة ؟ كما قالوا فيما لو رأت
خمس سوادا ثم أطبقت الحمرة أو خمسة حمرة ثم أطبقت الصفرة ، فإن
حيضها الخمسة الأولى على الأوجه كلها ، وانما يختلفون في مأخذه ، ولو رأت
عشرين حمرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة فقال الفورانى والبغوى
وصاحب العدة : الخمسة الأولى من أول الأحمر على عاداتها وأيام السواد
حيض آخر وما بينهما طهر . قالوا : وهذا متفق عليه وحكى الرافعى هذا ثم
قال : ومنهم من قال هذا صحيح على الوجه الثالث ، وأما على الأول فحيضها
السواد وظهرها المتقدم عليه خمسة وأربعون ، وصار دورها خمسين يوما .
وان قلنا بالثاني فحيضها خمسة من أول الشهر وخمسة وعشرون بعدها طهر
على عاداتها والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن العادة اذا انفردت عمل بها واذا
انفرد التمييز عمل به ، واذا اجتمعا قدم التمييز على الصحيح ، وقال أحمد :
يعمل بكل منهما على انفرادهما وتقدم العادة اذا اجتمعا ، وقال أبو حنيفة
والثورى : لا يعتبر التمييز مطلقا ، وتعتبر العادة ان وجدت والا فمبتدأة ،
وقال مالك : لا يعمل بالعادة وانما يعمل بالتمييز ان وجد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ان كانت ناسية مميزة وهى التى كانت لها عادة فنسيت عاداتها ، ولكنها
تميز الحيض من الاستحاضة باللون فانها ترد الى التمييز ، فانها لو ذكرت
عاداتها لردت الى التمييز ، فاذا نسيت الأولى ، وعلى قول من قال : تقدم
العادة على التمييز حكمها حكم من لا تمييز له) .

(الشرح) هذا الفصل وحكمه كما ذكره المصنف ، كذا ذكره الجمهور .
وقال امام الحرمين : اتفق الأصحاب على أنها ترد هنا الى التمييز للضرورة
والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كانت ناسية للعادة غير مميزة لم يخل اما ان تكون ناسية للوقت والعدد او ناسية للوقت ذاكرة للعدد ، او ناسية للعدد ذاكرة للوقت - فان كانت ناسية للوقت والعدد وهى المتحيرة فيها قولان ، احدهما : انها كالمبتدأة التى لا تتميز لها ، نص عليه فى العدد ، فيكون حيضها من اول كل هلال يوما وليلة فى احد القولين او سستا او سبعا فى الآخر ، فان عرفت متى رأت الدم جعلنا ابتداء شهرها من ذلك الوقت وعددنا لها ثلاثين يوما حيضناها لانه ليس بعض الايام بان يجعل حيضا بلولى من بعض ، فسقط حكم الجميع وصارت كمن لا عادة لها ، [ولا تتميز (١)] والثانى وهو : المشهور والمنصوص فى الحيض انه لا حيض لها ولا طهر يبين ، فتصلى وتغتسل لكل صلاة لجواز ان يكون ذلك وقت انقطاع الحيض ولا يطؤها الزوج وتصوم مع الناس شهر رمضان ، فيصح لها اربعة عشر يوما لجواز ان يكون اليوم الخامس عشر [من حيضها] بعضه من اول يوم من الشهر وبعضه من السادس عشر فيفسد عليها بذلك يومان ثم تصوم شهرا آخر فيصح لها منه اربعة عشر يوما . فان كان الشهر الذى صامه الناس ناقصا [صح لها منه ثلاثة عشر يوما من الصوم لجواز ان يكون ابتداء الحيض من بعض اليوم الاول وانتهاه فى بعض السادس عشر ، فيبطل عليها صوم ستة عشر يوما وتصح لها صوم ثلاثة عشر يوما ، فان كان شهر قضائها كاملا بقى عليها قضاء يومين ، وان كان ناقصا بقى قضاء ثلاثة ايام ، وان كانا كاملين بقى قضاء يومين وان كان شهر الاداء كاملا وشهر القضاء ناقصا بقى قضاء ثلاثة ايام ، وان قضت فى شوال صح لها صوم ثلاثة عشر يوما ان كمل واثنا عشر ان نقص ، وان قضت فى ذى الحجة فحشرة ان كمل وتسعة ان نقص ، فان كان الشهر الذى صامه الناس ناقصا وجب [عليها قضاء يوم فتصوم اربعة ايام من سبعة عشرة يوما ، يومين فى اولها ويومين فى آخرها ، وان كان الشهر تاما وجب عليها قضاء يومين ، فتصوم ستة ايام من ثمانية عشر يوما ، ثلاثة فى اولها وثلاثة فى آخرها ، فيصح لها صوم الشهر ، وان لزمها صوم ثلاثة ايام قضتها من تسعة عشر يوما ، اربعة من اولها واربعة من آخرها ، وان لزمها صوم اربعة ايام قضتها من عشرين يوما ، خمسة فى اولها وخمسة فى آخرها ، وكلما زاد فى هذه المدة يوم زاد فى الصوم يومان ، يوم فى اوله ، ويوم فى آخره ، وعلى هذا القياس يعمل فى طوافها) .

(الشرح) هذه المسألة وما بعدها من مسائل الناسية ، وهو من عويص باب الحيض ، بل هى معظمة . وهى كثيرة الصور والفروع والقواعد

(١) ما بين المقوفين ثابت فى المذهب وليس ثابتا فى الطبعين السابقين وانظر مبلغ السقط من هاتين الطبعين (ط) .

والتمهيدات والمسائل المشكلات ، وقد غلط الأصحاب بعضهم بعضا في كثير منها واهتموا بها حتى صنف الدارمي فيها مجلدة ضخمة ليس فيها غير مسألة المتحيرة وتقريرها وتحقيق أصولها ، واستدراكات كثيرة استدركها هو على كثير من الأصحاب ، وسترى ما أنقل منها هنا من نقائص التحقيق ان شاء الله تعالى .

وقد كنت اختصرت مقاصد تلك المجلدة في نحو خمس كراريس ، وقد رأيت الآن الاقتصار على نبذ يسيرة من ذلك . وينبغي للناظر فيها أن يعتنى بحفظ ضوابطها وأصولها فيسهل عليه بعده جميع ما يراه من صورها ، واتفق أصحابنا المتقدمون والمتأخرون على أن ناسية الوقت والعدد تسمى متحيرة . قال الدارمي والقاضي حسين وغيرهما : وتسمى أيضا محيرة بكسر الياء لأنها تحير الفقيه في أمرها ، ولا يطلق اسم المتحيرة الا على من نسيت عاداتها قدرا ووقتا ولا تميز لها ، وأما من نسيت عددا لا وقتا وعكسها فلا يسميها الأصحاب متحيرة وسماها الغزالي متحيرة ، والأول هو المعروف .

ثم ان النسيان قد يحصل بغفلة أو إهمال أو علة متطاولة لمرض ونحوه أو لجنون وغير ذلك ، وأما تكون الناسية متحيرة اذا لم تكن مميزة ، فان كانت مميزة فقد بق قريبا - أن المذهب أنها ترد الى التمييز .

واعلم ان حكم المتحيرة لا يختص بالناسية ، بل المبتدأة اذا لم تعرف وقت ابتداء دمعها كانت متحيرة ، وجرى عليها أحكامها ، وقد ذكرنا هذا في فصل المبتدأة والله أعلم .

أما حكم المتحيرة ففيها ثلاثة طرق أصحها وأشهرها والذي قطع الجمهور به أن فيها قولين ، أصحهما عند الأصحاب : أنها تؤمر بالاحتياط كما سنبينه ان شاء الله تعالى ، والثاني : أنه كالمبتدأة وهو نصه في باب العدد . والطريق الثاني : القطع بأنها كالمبتدأة ، وبه قطع القاضي أبو حامد في جامعه . والثالث : تؤمر بالاحتياط قطعا وهو اختيار الدارمي وصاحب الحاوي وغيرهما ، وتأول هؤلاء نصه في باب العدد على أنه أراد الناسية لقدر حيضها اذا ذكرت وقته ،

وقيل : أراد أنها كالمبتدأة في حكم العدة أى يحصل لها من كل شهر قرء ، فان قلنا : انها كالمبتدأة فطريقان ، أشهرهما أنها على قولين :

(أحدهما) ترد الى يوم وليلة ، (والثاني) ست أو سبع كما في المبتدأة وبهذا الطريق قطع المصنف والقفال والقاضيان أبو الطيب وحسين والفوراني وأبو على السنجي في شرح التلخيص وامام الحرمين وصاحب الأمالى والغزالي والمتولى والبغوى وصاحب العدة والشاشى وخلاتى .

(والطريق الثانى) : ترد الى يوم وليلة قولاً واحداً ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والمحاملى وسليم الرازى وابن الصباغ والجرجاني في التحرير والشيخ نصر والصحيح طريقة المصنف وموافقيه في طرد القولين ، وبها قال الجمهور . وأما قول صاحب البيان في مشكلات المذهب : ان أكثر الأصحاب قالوا : ترد الى يوم وليلة قولاً واحداً فغير مقبول والمشاهد خلافه ، كما ذكرناه ورأيناه قال أصحابنا : واذا رددناها الى مرد المبتدأة اما يوم وليلة واما ست أو سبع ، فابتداء دورها من أول كل هلال حتى لو أفاقت مجنونة متحيرة في أثناء الشهر الهلالى حكم بظهرها باقى الشهر وابتداء حيضها من أول الشهر المستقبل . هكذا قاله الجمهور وهو ظاهر نص الشافعى في كتاب العدد في مختصر المزنى ، فانه قال : ولو ابتدأت مستحاضة أو نسيت أيام حيضها تركت الصلاة يوماً وليلة استقبلنا بها الحيض من أول هلال يأتى عليها ، فاذا هل هلال الرابع انقضت عدتها .

واختلف أصحابنا في علة تخصيصه بأول الهلال مع أنه تحكم لا يقتضيه طبع ولا عادة ، فقال جماعة منهم : الغالب أن أول الحيض يتبدى مع أول الهلال . قال المتولى : لأن أول الهلال تهيج الدماء وأنكر المحققون هذا ، وقالوا هذه مكابرة للحس ، واحتج له امام الحرمين بأن المواقيت الشرعية هى بالأهلة وهذا قريب ، وقال الغزالي : لأن الهلال مبادئ أحكام الشرع ، وهذا غير مقبول وهو شبيه الأول في أنه انكار للحس فان الزكاة والعدد والديات والجزى والكفارات وغيرها انما تبدى من حين الشروع سواء وافق الهلال أو خالفه ، قال امام الحرمين : وهذا القول وهو رد المتحيرة الى

مرد المبتدأة من أول الهلال قول ضعيف مزيف لا أصل له . هذا قول الجمهور
تقريبا على هذا القول الضعيف . وحكى المحاملى وابن الصباغ وآخرون
عن ابن سريج وجها أنه يقال لها متى كان يبتدىء دمك ؟ فان ذكرت وقتا فهو
أوله والا قيل : متى تذكرين أنك كنت طاهرا ؟ فان قالت : يوم العيد أو
عرفات أو نحوه فحيضها عقبه . وقال القفال اذا أفادت مجنونة متحيرة
فابتداء دورها من الافاقة ، لأنه وقت التكليف . وأنكر عليه الأصحاب
وغلطوه بأنها قد تنفيق في أثناء الحيض ، ثم على قول القفال : دورها ثلاثون
يوما كسائر المستحاضات ، فلها في أول كل ثلاثين حيض ، وهو يوم وليلة
أو ست أو سبع ولا يعتبر الهلال ، كذا حكاه عنه المتولى وآخرون .

وقال جمهور أصحابنا في الطريقتين : شهرها بالحلال فلها في كل هلال حيض ،
قال الرافعى : متى أطلقنا الشهر في المستحاضات أردنا به ثلاثين يوما ، سواء
كان من أول الهلال أم لا ، ولا نعى به الشهر الهلالى الا في هذا الموضع على
هذا القول ، قال أصحابنا : فاذا رددناها الى يوم وليلة أو ست أو سبع فذلك
القدر حيض ، فاذا مضى اغتسلت وصامت وصلت الى آخر الشهر وما تأتى
به من الصلاة لا قضاء فيه وما تأتى به من الصوم لا تقضى ما زاد منه على
خمس عشرة ، وفيما بين الرد الى الخمسة عشر القولان السابقان في المبتدأة
وبياح الوطء للزوج بعد الرد . هذا تفريع قول الرد الى مرد المبتدأة وهو
ضعيف باتفاق الأصحاب كما سبق ، ولا تفريع عليه ولا عمل ، وانما التفريع
والعمل على المذهب وهو الأمر بالاحتياط ، قال أصحابنا : وانما أمرت
بالاحتياط لأنه اختلط حيضها بغيره وتعذر التمييز بصفة أو عادة أو مرد
كمرد المبتدأة ، ولا يمكن جعلها طاهرا أبدا في كل شيء ، ولا حائضا أبدا في
كل شيء ، فتعين الاحتياط ، ومن الاحتياط تحريم وطئها أبدا ، ووجوب
العبادات كالصوم والصلاة والطواف والغسل لكل فريضة وغير ذلك مما
سنوضحه ان شاء الله تعالى . قال امام الحرمين : وهذا الذى تأمرها به من
الاحتياط ليس هو للتشديد والتغليظ فانها غير منسوبة الى ما يقتضى
التغليظ ، وانما تأمرها به للضرورة ، فانا لو جعلناها حائضا أبدا أسقطنا
الصوم والصلاة وبقيت دهرها لا تصلى ولا تصوم ، وهذا لا قائل به من
الأئمة ، وان بغضنا الأيام — ونحن لا نعرف أول الحيض وآخره — لم يكن

اليه سبيل قال : وينضم الى هذا أن الاستحاضة نادرة ، والمتحيرة أشد ندورا ، وقد ينقرض دهور ولا توجد متحيرة ، هذا كلام الامام ، وقد أطلق الأصحاب أنها مأمورة بالاحتياط وهو كلام صحيح ، سواء كان حقيقة كما هو ظاهر كلامهم أم مجازا كما أشار اليه امام الحرمين ، قال أصحابنا : هي مأمورة بالاحتياط في معظم الأحكام ونحن تفصلها ان شاء الله تعالى في فصول متنوعة ، ليسهل الوقوف على المقصود من أحكامها لكثرة انتشارها .

فصل

في وطء التحيرة

قال أصحابنا : يحرم على زوجها وسيدها وطؤها في كل حال وكل وقت لاحتمال الحيض في كل وقت والتفريع على قول الاحتياط ، وحكى صاحب الحاوي وغيره وجها أنه يحل له لأنه يستحق الاستمتاع ولا نحرمة بالشك ، ولأن في منعها دائما مشقة عظيمة والمذهب التحريم ، وبه قطع الأصحاب في الطرق كلها ونقل المتولي وغيره اتفاقهم عليه ، فعلى هذا لو وطئ عصى ولزمها غسل الجنابة ولا يلزمه التصديق بدينار على القول القديم ، لأننا لم نتيقن الوطء في الحيض ، وفي حل الاستمتاع بما بين السرة والركبة الخلاف السابق في الحيض ، ذكره جماعات منهم الدارمي والرافعي .

فصل

في قراءتها القرآن ودخولها المسجد ومس المصحف وحمله وتطوعها بصوم وصلاة وطواف . أما مس المصحف وحمله فحرام عليها وأما دخول المسجد فحكمها فيه حكم الحائض فيحرم عليها المكث فيه ويحرم العبور ان خافت تلويثه . وان أمنت فوجهان ، أصحابهما الجواز . هذا في غير المسجد الحرام ، وكذا دخولها المسجد الحرام لغير الطواف ، وأما دخولها للطواف فيجوز للطواف المفروض ، وفي المسنون وجهان سنوضحهما قريبا ان شاء الله تعالى .

وأما قراءة القرآن فحرام في غير الصلاة الا على القول الضعيف الذي

حكاه الخراسانيون عن القديم أنها حلال للحائض ، هكذا قاله الأصحاب ، واختار الدارمي في كتاب المتحيرة والشاشي جواز القراءة لها ، والمشهور التحريم ، وأما في الصلاة فتقرأ الفاتحة وفيما زاد عليها وجهان .

قال الرافعي : أصحهما الجواز ، وأما تطوعها بالصوم والصلاة والطواف ففيه أوجه (أحدها) أنه يحرم جميع ذلك فإن فعلته لم يصح لأن حكمها حكم الحائض وإنما جوز لها الفرض للضرورة ولا ضرورة هنا ، (والثاني) وهو الأصح عند الدارمي والشاشي والرافعي وغيرهم من المحققين : يجوز ذلك كما يجوز ذلك للمتيمة مع أنه محدث ، ولأن النوافل من مهمات الدين وفي منعها تضيق عليها ولأن النوافل مبنية على التخفيف ، وبهذا قطع امام الحرمين ونقله عن الأصحاب (والوجه الثالث) تجويز السنن الراتبية وطواف القدوم دون النفل المطلق . حكاه صاحب الحاوي لأنها تابعة للفرض ، فهي كجزء منه والله أعلم .

فصل

في عدتها

قال أصحابنا : لا تؤمر في العدة بالأحوط والقعود الى تبين اليأس ، بل اذا طلقت أو فسخ نكاحها اعتدت بثلاثة أشهر ، أولها من حين الفرقة ، فإذا مضت ثلاثة أشهر ولم يكن حمل انقضت عدتها وحلت للأزواج ، لأن الغالب أن المرأة تحيض وتظهر في كل شهر فحمل أمرها على ذلك . قال أصحابنا : ولأننا لو أمرناها بالقعود الى اليأس عظمت المشقة وطال الضرر لاحتمال نادر مخالف للظن وغالب عادة النساء بخلاف الزامها وظائف العبادات فإن الأمر فيه سهل بالنسبة الى هذا ولأن غيرها يشاركها فيه .

وحكى امام الحرمين هنا والغزالي في العدد وغيرهما عن صاحب التقريب ، أنه حكى وجها أنه يلزمها القعود الى اليأس ثم تعتد بثلاثة أشهر ، لأنه الأحوط قال الامام : وهذا الوجه بعيد في المذهب والذي عليه جماهير الأصحاب الاكتفاء بثلاثة أشهر وهذا هو الصحيح ، وبه قطع الأصحاب في معظم الطرق ، وحكى الدارمي عن كثير من الأصحاب أنها تعتد بثلاثة أشهر ، كما حكيناه عن الجمهور ، قال : حتى رأيت للمحمودي من أصحابنا في كتاب

الحيض أنها إذا طلقها زوجها لم يراجعها بعد مضي اثنين وثلاثين يوما وساعتين ولا تزوج الا بعد ثلاثة أشهر احتياطا لأمرين ثم أنكر الدارمي على الأصحاب قولهم تمتد بثلاثة أشهر وغطهم في ذلك وبالغ في ابطال قولهم ، وايضاح الصواب عنده ، وذكر فيه نحو كراسة مشتملة على نقائس وانا أشير الى مقصوده مختصرا .

قال الدارمي : ينبغي أن نبين عدة غيرها ، لبنى عليها عدتها ، فعدة المطلقة الحائل ثلاثة أقراء كل قرء طهر الا الأول فقد يكون بعد طهر ، وطلاقها في الحيض بدعة وفي الطهر سنة الا أن يكون جامعها فيه فبدعة أخف من الحيض ، وهل يحسب قرء فيه وجهان فان طلقها في طهر لم يجامعها فيه حسبت بقيته قرءا وأتت بطهرين بعده فاذا رأت الدم بعد ذلك خرجت من العدة وقيل : يشترط مضي يوم وليلة وقيل ان لم يكن لها عادة مستقيمة اشترط والا فلا . وان طلقها في طهر جامعها فيه فان حسبناه قرءا فكما لو لم يجامع فيه والا وجب ثلاثة أطهار بعده ، وان طلقها في حيض وجب ثلاثة أطهار ، وهل يقع الطلاق مع آخر اللفظ ؟ أم عقبه ؟ فيه وجهان ، وهل تشرع في العدة مع وقت الحكم بالطلاق ؟ أم عقبه ؟ فيه وجهان وللناس خلاف في تجزئ القرء ، هل هو الى غاية أم الى غير غاية ؟ وقد قال كثير من أصحابنا : أقل زمان يمكن انقضاء العدة فيه اثنان وثلاثون يوما ولحظتان بأن يطلقها وقد بقي شيء من الطهر ، فتعتد به قرءا ثم تحيض يوما وليلة ، ثم تظهر خمسة عشر ، ثم تحيض يوما وليلة ، ثم تظهر خمسة عشر وهو القرء الثالث ثم ترى الدم لحظة ؟ وينبغي أن تبني العدة على ما سبق فاذا طلقها وكان جزء من آخر لفظه أو شيء منه على قول من لا يقول بالجزء في أول الحيض وقع الطلاق في الحيض بلا خلاف ، وتعتد بالأطهار بعده ، وان طابق الطلاق آخر الطهر ، اعتدت به قرءا على قول من أوقع الطلاق على آخر لفظه وحسب من العدة ولا يحسب على المذهب الآخر .

ولو بقي بعد طلاقه شيء من آخر الطهر فعلى مذهب من لا يقول بالجزء تعتد به قرءا ، لأنه ينقسم قسمين فيقع الطلاق في الأول منهما وتعتد بالثاني

وهو أغلظ اذا قلنا بالطلاق عقيب لفظه ، وبالعدة عقيب الطلاق ، وان قلنا غير ذلك فأولى ، وعلى مذهب من يقول بالجزء ان كان الثاني جزءا واحدا فان قلنا الطلاق عقيب لفظه والعدة مطابقة للطلاق أو قلنا الطلاق بآخر لفظه والعدة بعده ، حسب قراء ، لأن ذلك الجزء وقع فيه الطلاق وطابقتة العدة ، أو صادفتها العدة وتقدمه الطلاق في آخر لفظه وان قلنا الطلاق بآخر لفظه ، والعدة تطابقه فأولى بذلك ، وان قلنا الطلاق عقب لفظه والعدة عقيبته لم يحسب قراء ، لأن الطلاق يقع في هذا الجزء ولا يبقى بعده شيء من الطهر للعدة .

وان كان بقي جزء اعتدت به قراء على جميع هذه المذاهب ، فقد تكون العدة على بعض هذه المذاهب اثنين وثلاثين يوما وجزءا ، وهو أقل ما يمكن وذلك أن يطلقها فيطبق آخر طلاقه آخر الطهر وقلنا : وقع الطلاق بآخر اللفظ وطابقه أول العدة فأقل العدة اذن نوبتان وزيادة ، وأكثرها ثلاث نوب ، يوم وليلة وجزء وذلك أن يطلقها وقد بقي جزء من الطهر على قول من قال به ، ولا يحسب قراء عند من أوقع الطلاق عقيب لفظه وجعل أول العدة عقيب الطلاق ، ثم تمضي نوبة حيض وطهر فيكون قراء ثم ثانيه يكون ثانيا ثم ثالثه قراء ثالثا ، ثم يمضي يوم وليلة على قول من شرط ذلك . وان طلقها في طهر جامعها فيه فأطول العدة على أغلظ المذاهب ثلاث نوب ويوم وليلة وطهر الا جزءا وذلك بأن يكون جامعها عاصيا في آخر الحيض ، وطلقها فاتفق آخر لفظه في أول جزء من الطهر وطابقه فنقول الطلاق بآخر لفظه وهو أول جزء من الطهر وفيه جماع وقلنا : لا تعمد به وذلك طهر الا جزءا ، ثم تمضي نوبة فتعتمد بالطهر قراء ثم نوبة ثانية ، ثم ثالثة ثم يوم وليلة فهذا أكثر ما يمكن أن يكون عدة على أشد مذاهبنا ولا يخفى بما ذكرناه تقرير ما في المذاهب وانما قصدنا بيان أقصى الغايتين في الأقل والأكثر على أقصى المذاهب .

فاذا تقرر هذا رجعنا الى المتحيرة فنقول حكم علتها متعلق بالنوبة وهذه المتحيرة لا تعلم شيئا من أمرها الا أنه مضى لها حيض وطهر ، ويدخل في شكها أنها هل هي مبتدأة ؟ أم ذات عادة ؟ وأنها ان كانت معتادة فلا تعرف

عاداتها وحكم هذه حكم الأولى للاحتياط لأنها أشد تحيرا . ثم النوبة مأخوذة من الزمان الذى مضى بين ابتداء الدم الى رؤية الدم المتصل ، وقد تعلم قدر نوبتها ، وان جهلت قدر الحيض والظهر منها بأن شكت فى قدرها عملنا على أكثر ما يبلغ شكها اليه ، فان ذكرت حدا فقالت أشك فى نوبتى الا أنى أقطع بأنها لا تجاوز شهرين أو سنة جعلنا ذلك نوبتها ، فان أطلقت الشك من غير حد فأضعف أحوالها أن تكون نوبتها من بلوغها تسع سنين ، الى رؤية الدم المتصل فيكون جميع ذلك نوبة . فان شكت فى قدر ذلك جعلته أكثر ما يبلغ شكها وتحتاج أيضا الى معرفة الزمن الذى بين أول الدم المتصل والطلاق ، وهذان الوقتان قد تعلمهما وقد تجهلها وقد تعلم أحدهما وتجهل الآخر ، فان شكت هل هى مبتدأة ؟ أم معتادة ؟ قابلت بين الزمان الذى اعتبرنا به نوبتها وبين ثلاثين يوما التى هى نوبة المبتدأة ، فان كان ذلك الزمان أكثر جعلته نوبتها على أنها معتادة ، وان كانت الثلاثون أكثر جعلتها نوبتها على أنها مبتدأة ، وان كان الزمان ثلاثين يوما استوى الأمران . ومن هذا يظهر اغفال من قال عدتها ثلاثة أشهر لأنه يجوز أن يعلم أن عدتها أقل من ذلك أو لا يعلم قدر النوبة ، الا أن الزمان الذى من رؤيتها دم الابتداء الى دم الاتصال دون ثلاثين ، وعلمت أنها معتادة ، فاذا علم أثر النوبة عملنا على أنه مضى من الزمان بين رؤية الدم المتصل والطلاق ما هو أغلظ فى تطويل العدة على أغلظ المذاهب ، وذلك أن يكون آخر طلاقه قبل آخر الظهر بجزء على قول من قال به ، فيقع الطلاق فى ذلك الجزء على مذهب من قال : يقع عقيب لفظه ، ولا وقت للقرء من الظهر بعده على مذهب من قال : أول العدة عقب وقوع الطلاق ، فيحتاج الى ثلاثة أقراء ، يخرج من ثلاث نوب ، وهى ثلاثة أمثال الزمان الأول الذى اعتبرناه فى استخراج النوبة ، ثم يوم وليلة بعد النوب على مذهب من قال يحتاج الى اليوم والليلة فحصل ثلاث نوب ويوم وليلة وجزء ، ولو أنه عصى بجماعها وطلقها ولم يعلم متى جامعها جعل جماعة كأنه وقع آخره فى أول جزء من الظهر ، فلم يعتمد بذلك الظهر على مذهب من قال ذلك ، فتمتد بعده بثلاث نوب ويوم وليلة ، ومعرفة الظهر أن تنظر الزمان الذى حكمت بأنه نوبتها فتسقط منه يوما وليلة للحيض ثم تعتمد بالباقي منه الا جزءا ولا تعتمد بذلك قرءا ثم بثلاث نوب ، ثم يوم وليلة .

وانما بينا الحكم على أصعب المذاهب ليخرج عدتها أطول ما يمكن .
ومن أحب أن يبنى على قياس باقى وجوه أصحابنا فليعمل فقد تكون عدتها
دون ثلاثة أشهر بأن يعلم بأنها معتادة والزمان المعتبر به نوبتها دون ثلاثين
يوما وقد يزيد على ذلك الى أن يبلغ الى حد يعلم أن سنّها لا تبلغه فى
العادة ، وأن سن الحيض لا يبلغه ، فان بلغ الجزء الأول فهى وان لم تعيش
اليه فستبلغ سن اليأس ، فيكون لها حكم اليأس ، وان انقطع دمها قبل
سن اليأس فلها حكم غيرها من المعتدات التى انقطع دمهن فى العدة ، فهذا
حكمها اذا جهلت نوبتها فعلمت أقصى ما يمكن أن يكون نوبة وجهلت
الزمان من الدم والطلاق فعملت على أغلظه ، فان علمت النسبة عملت على
قدرها ، وكذا ان علمت الزمان بين الدم والطلاق وان لم تعلم لكن علمت
أنه مماثل لنوبتها فالحكم على ما مضى ، وان علمت أنه ينقص عن نوبتها
اعتدت بقدر نقصانه قرأ ، ثم يومين ثم يوم وليلة ، لأن آخره طهر على
هذا التنزيل ، وان شكت فى قدر النقصان جعلته أكثر الاحتمال لأنه يطول
بها العدة . هذا آخر كلام الدارمى مختصرا وفيه جمل من النفائس . ومع
هذا فالعمل على ما قاله الجمهور من الاعتداد بثلاثة أشهر ، الا أن يعلم من
عادتها ما يقتضى زيادة أو نقصانا والله أعلم .

فصل فى طهارة المتحيرة

قال أصحابنا : ان علمت وقت انقطاع الحيض بأن قالت : أعلم أن حيضتى
كانت تنقطع مع غروب الشمس لزمها الغسل كل يوم عقب غروب الشمس ،
وليس عليها فى اليوم والليلة غسل سواه ، وتصلّى بذلك الغسل المغرب
وتتوضأ لما سواها من الصلوات لأن الانقطاع عند كل مغرب محتمل ولا
يحتمل فيما سواها ؛ وان لم يعلم وقت انقطاعه لزمها أن تغتسل لكل فريضة
لاحتمال الانقطاع قبلها ، وأعلم أن اطلاق كثيرين من الأصحاب بأن يلزمها
الغسل لكل فريضة محمول على ما اذا لم يعلم وقت انقطاعه كما صرح به
الأصحاب ، وقد صرح به المصنف فى مواضع من الفصل بعد هذا . قال
أصحابنا : ويشترط أن تغتسل فى وقت الصلاة لأنها طهارة ضرورة كالتييم .

هذا هو الصحيح المشهور . وحكى امام الحرمين وغيره وجها أنها اذا ابتدأت غسلها قبل الوقت وفرغت منه مع أول الوقت جاز . لأن الغرض ألا تفصل بين الغسل والصلاة . قال امام الحرمين : وهذا الوجه غلط . ثم اذا اغتسلت هل تلزمها المبادرة بالصلاة عقب الغسل أم لها تأخيرها عن الغسل ؟ فيه طريقان حكاهما امام الحرمين وغيره : (أحدهما) أنه على الوجهين في المستحاضة اذا توضأت هل عليها المبادرة أم لها التأخير ؟ فان قلنا يلزمها المبادرة فأخرت بطل غسلها ووجب استنافه (والطريق الثاني) القطع بأنه لا تجب المبادرة . وقال الامام والغزالي : وهو الأصح . قال الامام وقول الأول أنها كالمستحاضة غلط لأن ايجاب المبادرة على المستحاضة على الأصح ليقول حدثها وهذا لا يتفق في الغسل ، لأن عين الدم ليست موجبة للغسل ، وانما الموجب الانقطاع ، ولا يتكرر الانقطاع بين الغسل والصلاة ، فان قيل اذا أخرت الصلاة احتمل انقطاع حيضها بين الغسل والصلاة . قلنا هذا المعنى لا يختلف تقديره بقصر الزمان وطوله لأنه ممكن مع قصر الزمان وطوله ، ومالا حيلة في دفعه بقر على ما هو ، لكن ان أخرت الصلاة عن الغسل لزمها الوضوء قبل الصلاة ان قلنا انه يلزم المستحاضة ، هذا كلام الأصحاب وهو صريح في صحة الغسل في أول الوقت وأثنائه ، وقطع صاحب الحاوي بأنه يجب الغسل لكل فريضة في وقتها بحيث لا يمكنها بعد الغسل الا فعل الصلاة لجواز انقطاعه في آخر وقتها ، ولا يكفيها الغسل والصلاة السابقان وهو غريب جدا ، فحصل أربعة أوجه في غسلها ، الصحيح المشهور أنه يشترط وقوعه في وقت الصلاة متى كان ، والثاني : يشترط ذلك مع المبادرة الى الصلاة ، والثالث : يكفي وقوع آخره مع أول الوقت ، والرابع : يشترط وقوعه قبل آخر الوقت بقدر الصلاة والله أعلم .

فصل في صلاتها المكتوبة

قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : يلزمها أن تصلي الصلوات الخمس أبدا ، وهذا لا خلاف فيه لأن كل وقت يحتمل طهرها ، فمقتضى الاحتياط وجوب الصلاة ، ثم ان الشافعي والأصحاب في الطريقتين لم

يشتروا صلاتها في آخر الوقت ، بل أوجبوا الصلاة في الوقت متى شئت كغيرها ، وصرح أكثرهم بهذا ، وهو مقتضى إطلاق الباقي . وقطع صاحب الحاوي بأن عليها الصلاة في آخر الوقت ، ونقله بعد هذا بأسطر عن الأصحاب ، وهو موافق لما سبق من قوله في الغسل ، وهو وإن كان له وجه فهو شاذ متروك لما فيه من الحرج ، ثم إذا صلت الخمس في أوقاتها هل يجب قضاؤها ؟ ظاهر نص الشافعي أنه لا يجب ، لأنه نص على وجوب قضاء الصوم ولم يذكر قضاء الصلاة ، وهو ظاهر كلام المصنف .

وقد صرح بأن لا قضاء الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ وجمهور العراقيين والغزالي في الوجيز ، ونقله الدارمي وصاحب الحاوي والشيخ نصر وآخرون عن جمهور أصحابنا ، لأنها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها ، وإن كانت طاهرا فقد صلت . وقال الشيخ أبو زيد المروزي رحمه الله : يجب قضاء الصلوات لجواز انقطاع الحيض في أثناء الصلاة أو بعدها في الوقت ، ويحتمل انقطاعه قبل غروب الشمس فيلزمها الظهر والعصر ، وقبل طلوع الفجر فيلزمها المغرب والعشاء ، وإذا كنا نفرع على قول الاحتياط وجب مراعاته في كل شيء ، هذا قول أبي زيد . قال الرافعي : ويحكي أيضا عن ابن سريج قال : وهو ظاهر المذهب عند الجمهور وبه قطع المتولي والبعوي وغيرهما .

(قلت) وقطع به القاضي حسين أيضا ورجحه امام الحرمين وجمهور الخراسانيين والدارمي وصاحب الحاوي والشيخ نصر المقدسي من العراقيين ، قالوا : لأنه مقتضى الاحتياط ، والشافعي كما لم يذكر القضاء لم ينفه ، ومقتضى مذهبه الوجوب ، وحجة الأولين ما ذكره امام الحرمين أنا لا نلزم المتحيرة كل ممكن لأنه يؤدي الى حرج شديد ، والشرعة تحط عن المكلف أمورا بدون هذا الضرر ، والدليل على أنه لا يلزمها كل ممكن أن عدتها تنقضي بثلاثة أشهر ولا تقعد الى اليأس .

واختار صاحب الحاوي طريقة أخرى فقال : الصحيح عندي أنها تنزل تنزيلين هما أغلب أحوالها . أحدهما : تقرير دوام الطهر الى وقت الصلاة

وامكان أدائها ووجوب الحيض بعده ، فيلزمها الصلاة في أول الوقت بالوضوء دون الغسل . والتنزيل الثاني دوام الحيض الى دخول وقت الصلاة ثم وجود الظهر بعده فيجب الغسل في آخر الوقت دون الوضوء ، فحصل من التنزيلين أنه يلزمها أن تصلي الظهر في أول وقتها بالوضوء لاحتمال أن يكون آخر طهرها ثم تصليها في آخر وقتها بالغسل لاحتمال أن يكون أول طهرها ، فاذا دخل وقت العصر صلت العصر في أول وقتها بالوضوء . ثم صلتها بالغسل في آخر الوقت اذا بقى منه ما يسع ما يلزمها به لصلاة العصر ، ثم أعادت الظهر مرة ثالثة في آخر وقت العصر بالغسل لاحتمال ابتداء الظهر في آخر وقت العصر فيلزمها الظهر والعصر . فان قدمت العصر الثانية على الظهر الثالثة كان الغسل لها وتوضأت للظهر . وان قدمت الظهر على العصر كان الغسل لها وتوضأت للعصر . فاذا غربت الشمس صلت المغرب بغسل صلاة واحدة لأنه ليس لها الا وقت واحد ، فاذا دخل وقت العشاء صلتها في أول الوقت بالوضوء ثم أعادتها في آخره وتعيد معها المغرب وتغتسل للأولى منهما وتتوضأ للأخرى فاذا طلع الفجر صلت الصبح في أول الوقت بوضوء ثم أعادتها في آخره بغسل فتصير مصلية للظهر ثلاث مرات ، مرة في أول الوقت بالوضوء ومرة ثانية في آخره بالغسل ، وثالثة في آخر وقت العصر بغسل لها وللعصر ، وتصير مصلية للعصر مرتين ، مرة في أول وقتها بوضوء وثانية في آخره بغسل ، وتصير مصلية للمغرب مرتين ، مرة في وقتها بالغسل ، ومرة في آخر وقت العشاء بالغسل لها ، وتصير مصلية للعشاء مرتين ، مرة بالوضوء في أول وقتها ومرة في آخره بالغسل ، وكذا الصبح فتبرأ بيقين . هذا كلام صاحب الحاوي ، وأما طريقة جمهور العراقيين فظاهرة لا تحتاج الى تفريع ، بل تصلى أبدا ولا قضاء .

وأما طريقة أبي زيد المروزي ومتابعيه فقال القاضي حسين والمتولي والبغوي وآخرون : تصلى على هذه الطريقة الصلوات الخمس مرتين بسة أغسال وأربع وضوءات ، فتصلي الظهر في وقتها بغسل ، ثم العصر كذلك ، ثم المغرب كذلك ثم تتوضأ بعد المغرب وتقضى الظهر ، ثم تتوضأ وتقضى العصر ، ثم تصلي العشاء في وقتها بغسل ثم الصبح في وقتها بغسل ثم تتوضأ وتقضى المغرب ثم تتوضأ وتقضى العشاء ثم تقضى الصبح بعد طلوع الشمس

بغسل . هذا كلامهم ، وبسطه امام الحرمين وأوضحه بأدلته وزاد فيه وأتقنه ثم لخص طريقته واختصرها الرافعي فقال : اذا قلنا بهذه الطريقة تغتسل في أول وقت الصبح وتصليها ، ثم اذا طلعت الشمس اغتسلت مرة أخرى وصلتها لاحتمال أن الحيض صادف المرة الأولى وانقطع بعدها فلزمتها ، وبالمرة الثانية من الصبح قطعاً ، ولا يشترط المبادرة بالمرة الثانية بعد طلوع الشمس ، بل متى صلتها قبل انقضاء خمسة عشر يوماً من أول وقت الصبح أجزأها لأن الحيض ان انقطع في وقت الصبح لم يعد الى خمسة عشر . قال امام الحرمين ولا يشترط تأخير جميع الصلاة الثانية عن الوقت ، بل لو وقع بعضها في آخر الوقت جاز بشرط أن يكون دون تكبيرة اذا قلنا تجب الصلاة بادراك تكبيرة أو دون ركعة ، لأنه ان انقطع قبل المرة الثانية أجزأها الثانية ، وان انقطع في أثناءها فلا شيء عليها .

قال الرافعي انكاراً على امام الحرمين : ينبغي أن ينظر الى أول زمن الغسل مع الجزء الواقع من الصلاة في الوقت لاحتمال الانقطاع في أثناء الغسل ، ومعلوم أنه لا يمكن أن يكون ذلك دون تكبيرة ، ويعد أن يكون دون ركعة . هذا حكم الصبح ؛ وأما العصر والعشاء فتصليهما مرتين كذلك ، وأما الظهر فلا يكفي وقوعها في المرة الثانية في أول وقت العصر ، ولا يكفي أيضاً وقوع المغرب في أول وقت العشاء لاحتمال الانقطاع في أواخر وقتها ، فيجب أن تعيد الظهر في الوقت الذي تعيد العصر وهو بعد خروج وقت العصر ، وتعيد المغرب مع العشاء بعد خروج وقت العشاء . ثم اذا أعادت الظهر والعصر بعد المغرب نظر ان قدمتهما على أداء المغرب وجب غسل للظهر ووضعوا للعصر وغسل للمغرب ، وانما كفاهما غسل للظهر والعصر لأنه ان انقطع حيضها قبل المغرب فقد اغتسلت له ، وان انقطع بعد المغرب فليس عليها ظهر ولا عصر ، وانما وجب غسل المغرب لاحتمال الانقطاع في خلال الظهر والعصر وعقبها ، وكذا الحكم اذا قضت المغرب والعشاء بعد طلوع الفجر قبل أداء الصبح ، وحينئذ تكون مصلية الصلوات الخمس مرتين بوضوءين وثمانية أغسال .

وان أخرت الظهر والعصر عن أداء المغرب اغتسلت للمغرب وكفاهما ذلك

للظهر والعصر لأنه ان انقطع قبل الغروب فهي طاهر والا فلا ظهر ولا عصر عليها ويجب وضوء للظهر ووضوء للعصر كسائر المستحاضات ، وكذا القول في المغرب والعشاء اذا أخرتهما عن أداء الصبح ، وحينئذ تكون مصلية الصلوات الخمس بأربعة وضوءات وستة أغسال ، وعلى الطريق الأول يكون قد أخرت المغرب والصبح عن أول وقتها لتقديمها القضاء عليهما فتبرأ عما سواهما ، وأما هما فقال امام الحرمين : اذا أخرت الصلاة الأولى عن أول الوقت حتى مضى ما يسع الغسل . وتلك الصلاة لم يكف فعلها مرة أخرى في آخر الوقت أو بعده على التصوير السابق لاحتمال أنها طاهر في أول الوقت ثم يطرأ الحيض فيلزمها الصلاة وتكون الصلاتان واقعتين في الحيض ، بل يحتاج الى فعلهما مرتين أخريين بغسلين ويشترط كون احدهما بعد انقضاء وقت الرفاهية والضرورة وقبل تمام خمسة عشر يوما من افتتاح الصلاة في المرة الأولى ، وأن تكون الثانية في أول السادس عشر من آخر الصلاة في المرة الأولى وحينئذ تبرأ بيقين .

ومع هذا كله لو اقتضت على أداء الصلوات في أوائل أوقاتها ، ولم تقض شيئا حتى مضت خمسة عشر يوما أو مضى شهر لم يجب عليها لكل خمسة عشر يوما الا قضاء صلوات يوم وليلة فقط لأن القضاء لاحتمال الانقطاع ولا يتصور الانقطاع في خمسة عشر الا مرة واحدة ، ويجوز أن يجزیه قضاء صلاتي جمع وهما ظهر وعصر أو مغرب وعشاء فاذا شككنا وجب قضاء صلوات يوم وليلة كمن نسي صلاتين من خمس . ولو كانت تصلى في أوساط الأوقات لزمها أن تقضى للخمسة عشر صلوات يومين وليتین لاحتمال أن يطرأ الحيض في وسط صلاة فتبطل وينقطع في وسط أخرى فتجب ، ويحتمل أن يكونا مثلين .

ومن فاته صلاتان متماثلتان لا يعرفهما لزمه صلوات يومين وليتین بخلاف ما لو صلت في أول الأوقات فانه لو فرض ابتداء الحيض في أثناء الصلاة لم يجب لأنها لم تدرك من الوقت ما يسعها . هذا آخر كلام الرافعي المختصر من كلام امام الحرمين قال امام الحرمين فان قيل : هذا الذي ذكرتموه الآن مخالف ما سبق من قولكم يجب قضاء كل صلاة ،

فانكم الآن صرتم الى أنه لا يجب في الخمسة عشر الا قضاء خمس صلوات .
 فالجواب أن هذا الذي ذكرناه من الاكتفاء بقضاء خمس صلوات في الخمسة
 عشر أمر أغفله الأصحاب وهو مقطوع به والذي ذكرناه أولا هو فيما اذا
 أرادت أن تبرأ في كل يوم عما عليها ، وكانت تؤثر المبادرة وتخاف الموت في
 آخر كل ليلة فأما اذا أخرت القضاء فلا شك أنه لا يجب في الخمسة عشر الا
 قضاء صلوات يوم وليلة ، فان نسبنا ناسب الى مخالفة الأصحاب سفها
 عقله ، فان القول في هذه المقاضاة يتعلق بمسالك الاحتمالات ، وقد مهد
 الأئمة القواعد كالتراجع ، ووكلوا استقصاءها الى أصحاب الفطن والقرائح ،
 ونحن نسلم لمن يغني مزيدا أن يبدى شيئا وراء ما ذكرنا مفيدا على شرط
 أن يكون مفيدا ، وبالجمله النظر الذي يخفف في أمر المتحيرة بالغ الموقع
 مستفاد ، هذا آخر كلام امام الحرمين ، وقد صرح البغوي وآخرون بما ذكره
 امام الحرمين ، من أنها اذا لم تزد على الصلوات في أول أوقاتها لا يجب في
 الشهر الا قضاء صلوات يومين ، هذا بيان صلوات الوقت فأما اذا أرادت
 صلاة مقضية أو منذورة ففيها كلام نذكره بعد صيامها ان شاء الله .

فصل في صيام التحيرة (١)

اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يلزمها أن تصوم جميع
 شهر رمضان لاحتمال الطهر في كل يوم فاذا صامته وكان تاما اختلفوا فيما
 يحسب لها منه فنقل امام الحرمين وجماعات أن الشافعي رحمه الله نص أنه
 يحسب لها منه خمسة عشر يوما ، وبهذا قطع جمهور أصحابنا المتقدمين ،
 ممن قطع به أبو علي الطبري في الافصاح والشيخ أبو حامد والمحاملي وأبو
 علي السنجي في شرح التلخيص وآخرون من المصنفين ؛ ونقله صاحب الحاوي
 عن أصحابنا كلهم ونقله الدارمي عن جمهور أصحابنا قال : ولم أر فيه
 خلافا الا ما سنده عن أبي زيد ، ونقله الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه
 المحيط عن عامة مشايخهم ثم قال : وأجمع الأصحاب عليه وقطع به من

(١) لم يثبت الشارح كلمة فصل لصاحب المتن مع استهلاله كل مسألة بها ويذا صارت هذه
 الكلمة للشارح ، ولكننا أبتناها للمصنف في تكملتنا « ط » .

المتأخرين الغزالي في كتابه الخلاصة والجرجاني في كتابيه التحرير والبلغة .
وقال الشيخ أبو زيد المروزي امام أصحابنا الخراسانيين : لا يحسب لها منه
الا أربعة عشر يوما لاحتمال ابتداء الدم في بعض اليوم الأول ، وانقطاعه
في بعض السادس عشر فيفسد السنة عشر ويبقى أربعة عشر . وأطبق المتأخرون
من الخراسانيين على متابعة أبي زيد ووافقه من العراقيين الدارمي وصاحب
الحاوي والقاضي أبو الطيب والمصنف وصاحب الشامل وآخرون من
المتأخرين .

وأشار امام الحرمين وغيره الى أن في المسألة طريقين ، أحدهما : اثبات
خلاف في أنه يحصل أربعة عشر أو خمسة عشر ، والثاني ، القطع بأربعة
عشر ، وتناولوا النص على أنها حفظت أن دمها كان ينقطع في الليل ، واحتج
القائلون بخمسة عشر بأن أكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما فيبقى خمسة
عشر هكذا أطلقوه . قال الشيخ أبو محمد : هذا الذي قاله أبو زيد
يحتمل ، لكن الذي أجمع عليه أصحابنا خمسة عشر وسلوك سبيل التخفيف
عنها في بعض الأحوال ، هذا الذي ذكرته من الاختلاف هو المشهور في طريق
المذهب .

واختار امام الحرمين طريقة أخرى ؛ فحكى نص الشافعي وقول أبي زيد
واختلاف الأصحاب ثم قال : والذي يجب استدراكه في هذا أنا اذا قلنا :
ترد المبتدأة الى سبعة أيام ويحكم لها بالطهر ثلاثة وعشرين يوما فيتجه أن
يقال حيض المتحيرة سبعة أيام في كل ثلاثين يوما فانه لا فرق بينها وبين المبتدأة
الا في شيء واحد وهو أنا نعلم ابتداء دور المبتدأة دون المتحيرة ، فأما تنزيلها
على غالب الحيض قياسا على المبتدأة فمتجه لا ينقدح غيره فليقدر لها سبعة
أيام في شهر رمضان ثم قد تفسد بالنسبة ثمانية ، فيحصل لها اثنان وعشرون
يوما قال : فان قيل هذا عود الى القول الضعيف أن المتحيرة ترد الى مرد
المبتدأة قلنا : هي مقطوعة عنها في ابتداء الدور ، فأما ردها الى الغالب فيما
يتعلق بالعدد الذي انتهى التفريع اليه فلا يتجه غيره ، وأقصى ما يتخيله
الفارق أن المتحيرة كان لها عادات فلا تأمن اذا ردت الى الغالب أن تخالف
تلك العادات ، والمبتدأة لم يسبق لها عادة فهذا الفرق ضعيف ؛ لأن المبتدأة

ربما كانت تحيض عشرة لو لم تستحض ، هذا آخر كلام امام الحرمين
فحصل في المسألة ثلاثة أوجه ، أو ثلاثة مذاهب لأصحابنا . وحكى القاضى
أبو الطيب عن محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة رحمهم الله : أنه يبطل
عليها من رمضان صوم عشرة أيام ، وهى أكثر الحيض عنده ؛ وهذا موافق
لنص الشافعى ومتقدمى أصحابنا رحمهم الله أنه يبطل خمسة عشر وتحصل
خمس عشرة والله أعلم .

هذا كله اذا كان شهر رمضان تاما ، أما اذا صامته وكان ناقصا ، وقلنا
بطريقة المصنف والمتأخرين : ان الكل يحصل منه أربعة عشر ، فقد قطع
الأصحاب في الطريقتين بأنها لا يحسب لها منه الا ثلاثة عشر يوما لأنه يفسد
سنة عشر ، لما ذكرناه من احتمال الطرو من نصف النهار ، وانقطاعه في نصف
السادس عشر فيبقى ثلاثة عشر ، هكذا صرح به الدارمى وصاحب الحاوى ،
والشيخ نصر والمتولى والبغوى والرافعى وآخرون من الطريقتين ، ولم أر
فيه خلافا لأحد من أصحابنا . وأما قول المصنف : فتصوم رمضان وشهرا
آخر ، فان كان الشهر الذى صامه الناس ناقصا وجب عليها قضاء يوم . فقد
حملة صاحب البيان على أن معناه أنها صامت مع الناس رمضان الناقص
فحصل لها منه أربعة عشر وصامت شهرا كاملا فحصل منه أربعة عشر أيضا
فبقى يوم قال : لأن الشهر الهلالى لا يخلو من طهر صحيح متفرقا أو متتابعا ،
بإذا كان الشهر ناقصا فلا بد فيه من طهر كامل ويدخل النقص على أكثر
الحيض قال : ومن اعترض على صاحب المذهب في هذا فليس قوله بصحيح
لأن الله تعالى أجرى العادة أن الشهر لا يخلو من طهر صحيح .

هذا كلام صاحب البيان فيه وفي مشكلات المذهب وليس هو بصحيح ؛
بل مجرد دعوى لا يوافقه عليها أحد ؛ بل صرح الأصحاب بمخالفتها كما سبق ،
بل الصواب حمل كلام المصنف على ما اذا لم تصم مع الناس رمضان بل
صامت شهرين كاملين غير رمضان الذى صامه الناس ناقصا فبقى عليها يوم
وهذا الذى حملناه عليه يتعين المصير اليه لأنه موافق للأصحاب وللقاعدة مع
سلامته من دعوى لا تقبل وكلام المصنف يدل عليه ، فانه قال « فان كان
الشهر الذى صامه الناس » ولم يقل الذى صامته . وقد أنكر الرافعى وغيره

على المصنف وغلطوه وأبطلوا تأويل صاحب البيان ولا يصح الإنكار على المصنف بل كلامه محمول على هذا الذي قلنا من أنها إذا لم تصم رمضان الناقص وصامت شهرين كاملين غيره ، يبقى عليها يوم هذا تفرغ على المذهب وهو أن من أفطر رمضان الناقص كفاه تسعة وعشرون يوما ، ولنا وجه أنه يلزمه ثلاثون يوما ، حكاه الدارمي هنا وحكاه غيره ، وسيأتي إيضاحه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى .

(فرع) في صيام المتحيرة يوما عن قضاء أو نذر أو كفارة أو فدية في الحج أو تطوع أو غيره ، فإذا أرادت تحصيل صوم يوم ، فهي مخيرة إن شاءت صامت أربعة أيام من سبعة عشر : يومين من أولها ويومين من آخرها ، وهذا الطريق هو الذي ذكره المصنف وصاحب الحاوي وآخرون ، وقد يكون لها في هذا غرض بأن تريد ألا يتخلل فطر بين الصوم في واحد من الطرفين لأنه إن بدأ الحيض في اليوم الأول سلم السابع عشر ، وإن بدأ في الثاني سلم الأول . وإن كان الثاني آخر حيضة سلم السادس عشر ، وإن شاءت صامت ثلاثة أيام من سبعة عشر فتصوم الأول والثالث والسابع عشر فيحصل يوم على كل تقدير ، لأنه إن بدأ الحيض في أثناء الأول حصل السابع عشر ، وإن بدأ في الثاني حصل الأول ، وإن كان الأول آخر حيضة حصل الثالث ، وإن كان الثالث آخر حيضة حصل السابع عشر ، وهذا الذي ذكرناه من صوم الأول والثالث والسابع عشر ، تمثيل وليس بشرط . وإنما ضابط براءتها بثلاثة أن تصوم يوما متى شاءت وتفطر الذي يليه ، ثم تصوم يوما آخر : إما الثالث وإما الخامس عشر وإما ما بينهما وتفطر السادس عشر وتصوم السابع عشر ، فهذا أقصر مدة يمكن فيها قضاء اليوم ، ولها أن تؤخر الصوم الثالث عن السابع عشر إلى آخر التاسع والعشرين لكن شرطه أنه يكون المتروك بعد الخمسة عشر مثل ما بين صومها الأول والثاني وأقل ، فلو صامت الأول والثالث والثامن عشر لم يجزئها لأن المتروك بعد الخمسة عشر يومان ، وليس بين الصومين الأولين إلا يوم ، وإنما امتنع ذلك لاحتمال انقطاع الحيض في الثالث وابتداء حيض آخر في الثامن . ولو صامت الأول والرابع والثامن عشر جاز لحصول الشرط ولو صامت في هذه الصورة السابع عشر بدل الثامن عشر جاز لأن المتروك أقل . ولو صامت الأول

والخامس عشر فقد خللت بين الصومين ثلاثة عشر فلها أن تصوم الثالث في التاسع والعشرين أو السابع عشر أو ما بينهما ولا يجوز أن تصوم السادس عشر لأن الشرط أن تترك شيئاً بعد الخمسة عشر؛ فانها لو صامته احتمل انقطاع الحيض في نصف اليوم الأول وابتدأؤه في نصف السادس عشر فينقطع في التاسع والعشرين فتفسد الثلاثة، أما اذا صامت الثلاثة من ثلاثين يوماً فصامت الأول والأخير مع يوم بينهما فلا يجزئها لأنها ان صامت مع الطرفين الخامس عشر احتمل انقطاع الحيض في نصف الخامس عشر فيفسد هو والأول، ويفسد الأخير لطءان الحيض في نصفه . وان صامت مع الطرفين السادس عشر احتمل انقطاع الحيض في النصف الأول وينقطع في نصف السادس عشر وتبتدىء في النصف الأخير فيفسد الجميع . وان صامت مع الطرفين السابع عشر احتمل الانقطاع في نصف الثاني والابتداء في نصف السابع عشر فيفسد الجميع وهكذا القول في تنزيل باقى الصور، أما اذا صامت الثلاثة من أحد وثلاثين يوماً أو اثنين وثلاثين أو أكثر فصامت الطرفين ويوما بينهما فلا يجزئها أيضاً وتنزله ظاهر . قال الدارمى بعد أن ذكر نحو ما ذكرته : فبان أن أقل ما يصح منه صوم يوم ثلاثة أيام، وأن أقل ما يصح منه صوم الثلاثة سبعة عشر وأكثره تسعة وعشرون .

هذا الذى ذكرناه في طريق صوم اليوم هو الصحيح المشهور في كتب متأخري الأصحاب من الطريقتين، ونقل جماعة أن الشافعى نص أنه يكفيها صوم يومين بينهما أربعة عشر وقال امام الحرمين : نص الشافعى أنها تصوم يومين بينهما خمسة عشر، قال الامام : وأجمع أئمتنا على أنه حسب صوم الأول من الخمسة عشر، فانها لو صامت يوماً وأفطرت خمسة عشر ثم صامت يوماً احتمل كون اليومين طراً في حيضتين، واذا أفطرت بينهما أربعة عشر فيحصل أحدهما . قال الامام : وهذا المنقول عن الشافعى لا يتجه الا مع انطباق الحيض على أول اليوم وآخره ابتداء وانقطاعاً وحاصل ما ذكره الامام موافقة غيره في نقل النص أنها تصوم يومين بينهما أربعة عشر، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد والمحاملى وجماعات من كبار المتقدمين، ونقله صاحب الحاوى عن أصحابنا ثم أفسده، وكذا نقله الدارمى وأفسده، وكذا أفسده من حكاه من المتأخرين، وهذا الافساد بنوه على طريقتهم أن صوم رمضان

خمس عشرة فليس هو بفساد بل يكفيها يومان بينهما أربعة عشر ولا تبالي باحتمال الطراءان نصف النهار . هذا كله تفريع على المذهب ، المنصوص الذي قطع به الأصحاب أنها على قول الاحتياط تبني أمرها على تقدير أكثر الحيض ، أما على اختيار امام الحرمين الذي قدمناه عنه أنها ترد الى سبعة فقال الامام : يكفيها صوم يومين بينهما سبعة أيام قال : ولكن - وان كان هذا ظاهرا منقاسا - فنحن نتبع الأئمة ونقرعه على تقدير أكثر الحيض ، فهذا الذي ذكرته في هذا الفرع وما قبله مختصر واضح جامع يسهل به معرفة ما سأذكره ان شاء تعالى ويتضح به جبل من قواعد صومها وبالله التوفيق .

(فرع) في صيامها يومين

واتفق جماهير من المتقدمين والمتأخرين في الطريقتين على أنها اذا أرادت صوم يومين فأكثر ضعفت الذي عليها وضمت اليه يومين ، وقسمت الجميع نصفين فصامت نصفه في أول الشهر ونصفه في أول النصف الآخر وتعني بالشهر ثلاثين يوما متى شاءت ابتدأت ولم أر لأحد من الأصحاب خلاف هذا الا لصاحب الحاوي والدارمي فأنا أذكر ان شاء الله تعالى طريقة الجمهور لوضوحها وشهرتها وخفة الكلام فيها ثم طريقة صاحب الحاوي ثم الدارمي ، واختصر كل ذلك مع الايضاح الذي يفهمه كل أحد ان شاء الله تعالى .

قال الجمهور : اذا أرادت صوم يومين ضعفتها وضمت اليها يومين فتكون ستة أيام تصوم منها ثلاثة متى شاءت ثم تفطر تمام خمسة عشر ثم تصوم السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر فيحصل يومان قطعاً لأنه ان بدأ الحيض في نصف اليوم الأول حصل السابع عشر والثامن عشر ، وان بدأ في نصف الثاني حصل الأول والثامن عشر ، وان بدأ في نصف الثالث حصل الأولان ، وان كان الأول آخر حيضة حصل الثاني والثالث ، وان كان الثاني آخر حيضة حصل الثالث والسادس عشر ، وان أرادت صوم ثلاثة أيام ضعفتها وضمت اليها يومين فتكون ثمانية فتصوم أربعة وتفطر تمام خمسة عشر ثم تصوم أربعة واذا أرادت صوم أربعة صامت الخمسة الأولى والخمسة الرابعة ، وان أرادت صوم

خمسـة صامت ستة أولا ثم ستة أولها السادس عشر . وان أرادت صوم ستة صامت سبعة ثم سبعة أولها السادس عشر ، وان أرادت سبعة صامت ثمانية ثم ثمانية أولها السادس عشر ، وهكذا تفعل فيما بعد ذلك الى ثلاثة عشر فتصوم أربعة عشر ثم أربعة عشر أولها السادس عشر ، وان أرادت أربعة عشر صامت ثلاثين متوالية ، وان أرادت خمسـة عشر صامت ثلاثين متوالية يحصل منها أربعة عشر ثم يبقى يوم وقد سبق بيان طريق اليوم . وان أرادت ستة عشر أو سبعة عشر فأكثر صامت ثلاثين متوالية يحصل منها أربعة عشر ثم يحصل الباقي بطريقه السابق وهذا كله واضح .

قال المتولى والبغوى والرافعى وآخرون : ولو صامت فى جميع هذه الصور قبل خمسـة عشر ما عليها متواليا من غير زيادة وصامت مثله من أول السابع عشر وصامت بينهما يومين مجتمعين أو متفرقين متصلين بالصوم الأول أو بالثانى أو غير متصلين أجزأها وبرئت ذمتها يقيـن . هذه طريقة الجمهور أما صاحب الحاوى فحكى عن الأصحاب حكاية غريبة قال : قال أصحابنا : اذا أرادت صوم يومين صامت يومين فى أول الشهر ويومين فى أول النصف الثانى ، وان أرادت ثلاثة صامت ثلاثة فى الأول وثلاثة فى أول النصف الثانى ، وان أرادت أربعة أو أكثر فكذلك تصوم القدر الذى عليها ثم تفطر تمام خمسـة عشر ثم تصوم مثل الذى عليها . قال : وهذا الذى أطلقه الأصحاب ليس بصحيح وانما يصح فى حق من علمت أن حيضها يتبدى فى الليل ، وأما من لم تعلم فلا يجزئها فى اليومين الا ستة من ثمانية عشر ، ثم ذكر طريقة الجمهور التى ذكرناها ، وهذا الذى حكاه عن الأصحاب غريب جدا ، ومع غرابته هو جار على قول المتقدمين أنها اذا صامت رمضان حصل لها خمسـة عشر .

وأما طريقة الدارمى فانها طريقة حسنة بديعة نفيسة بلغت فى التحقيق والتنقيح والتدقيق ، مشتملة على جمل من النفائس الغريات والتنبيهات المهمات ، استدرك فيها على الأصحاب أمورا ضرورية لابد من بيانها وبسطها

أبلغ بسط فذكر في صيامها يومين وثلاثة وما بعدها الى أربعة عشر قريبا من ثلاثة أرباع مجلد ضخيم ، وفيها من المستفادات ما ينبغي أن لا يخلو هذا الكتاب من ذكر مقاصده ولا يليق بطالب تحقيق باب الحيض بل الفقه مطلقا جهالته والاعراض عنه ، وقد أفردت مختصر ذلك في كرايس ؛ وأذكر هنا مقاصده مختصرة ان شاء الله تعالى .

قال رحمه الله : اذا أرادت صوم يومين فان أرادتهما متتابعين فأقل ما يمكن ذلك أن تصوم ثمانية عشر متوالية ، فان أرادتهما متفرقين صامت ذلك بثلاثة من سبعة عشر الى تسعة وعشرين على التفصيل السابق ، وان أرادتهما مجتمعين فأقل ما يمكن تحصيلهما به خمسة أيام ، كما أن أقل ما يحصل به اليوم ثلاثة أيام ، وهي ضعفة وواحد ، فكذا اليومان ضعفتما وواحد ، وأقل ما يصح منه هذه الخمسة تسعة عشر ، فتصوم الأول والثالث والسابع عشر والتاسع عشر ، ويخلي الرابع والسادس عشر يبقى بينهما أحد عشر يوما تصوم منها يوما ، أيها شاءت ، فيحصل من ذلك أحد عشر قسما بعدد أيام التخيير ، فهذا أقل ما يمكن أن تصوم منه الخمسة . ونحن نزيد في ذلك يوما الى الحد الذي هو أكثر الممكن ، ومتى قلنا بعد هذا تصوم من الطرفين أو من أحد الطرفين كذا فرادنا به في الطرف الأول الأول فما بعده مما يليه متواليا ، ومرادنا به في الطرف الآخر الآخر وما قبله مما يليه ، فان أرادت تحصيل صوم يومين بخمسة من عشرين صامت من أحد الطرفين الأول والثالث ، ومن الطرف الآخر الأول والرابع وأخلت يومين يليان الثلاثة ويوما يلي الأربعة يبقى بين ذلك عشرة أيام تصوم منها يوما أيها شاءت ، فيحصل في ذلك عشرة أقسام بعد أيام التخيير . وان شاءت عكست فنقلت الصوم ، والاخلاء من طرف الى طرف فيحصل عشرون قسما ، عشرة في الأول وعشرة في عكسه ، وان شاءت صامت من كل طرف اليوم الأول والرابع وأخلت يوما من كل طرف بعد الرابع يبقى عشرة أيام ، تصوم منها يوما أيها شاءت ، وهذا القسم لا ينعكس فاضبط هذا الموضع .

واعلم أن كل قسم يكون الصوم والاخلاء في طرف كما في الطرف الآخر لا ينعكس ، ومتى خالف طرف طرفا في شيء من الصوم والاخلاء أو الصوم

خاصة انعكس بالبدل ، وهو أن تجعل ما في كل طرف في الآخر فحصل في طريق صوم يومين بخمسة من عشرين ثلاثون قسما ، عشرة انعكست وعشرة لم تنعكس أما اذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من أحد وعشرين فتصوم من طرف الأول والثالث ، ومن طرف الأول والخامس ، وتخلي ثلاثة تلي الثلاثة ويوما يلي الخمسة يبقى بين ذلك تسعة أيام تصوم أيها شئت ، ولها أن تبدل ما في أحد الطرفين بالآخر فيكون ثمانية عشر قسما . وان شئت صامت الأول والرابع من كل طرف وأخلت من كل طرف يومين يليان الصوم ، تبقى تسعة تصوم منها يوما ، وهذه تسعة أقسام ولا تنعكس لتساوي الصوم والاخلاء في كل طرف ، وان شئت صامت من طرف الأول والرابع ، ومن طرف الأول والخامس وأخلت يومين يليان الأربعة ، ويوما يلي الخمسة تبقى تسعة تصوم أيها شئت ، وهذا القسم ينعكس لاختلاف اليوم والاخلاء .

وان شئت صامت من طرف الأول والخامس وأخلت يوما من كل طرف وصامت من التسعة الباقية يوما ، وهذا القسم لا ينعكس ، فجملة أقسام الأحد والعشرين أربعة وخمسون قسما . أما اذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من اثنين وعشرين فتصوم من طرف الأول والسادس وتخلي أربعة تلي الثلاثة ويوما يلي الستة تبقى ثمانية ، تصوم يوما منها ولها العكس ، وان شئت صامت من طرف الأول والرابع ، ومن طرف الأول والخامس وأخلت ثلاثة تلي الأربعة ويومين يليان الخمسة يبقى ثمانية ، تصوم منها يوما ولها العكس ، وان شئت صامت من طرف الأول والرابع ، ومن طرف الأول والسادس وأخلت ثلاثة تلي الأربعة ويوما يلي الستة وصامت يوما من الثمانية الباقية ولها العكس للاختلاف ، وان شئت صامت الأول والخامس من كل طرف وأخلت يومين من كل طرف ، ثم صامت يوما من الثمانية الباقية ، وهذا لا ينعكس لعدم الاختلاف ، وان شئت صامت الأول والخامس من طرف ، والأول والسادس من طرف وأخلت يومين يليان الخمسة ويوما يلي الستة وصامت يوما من الثمانية وهذا ينعكس للاختلاف . وان شئت صامت الأول والسادس من كل طرف وأخلت يوما من كل طرف وصامت يوما من الثمانية وهذا لا ينعكس ، فجملة الأقسام ثمانون .

أما إذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من ثلاثة وعشرين فتصوم من طرف الأول والثالث ومن طرف الأول والسابع ، وتخلي خمسة تلي الثلاثة ويوما يلي السبعة يبقى بينهما سبعة تصوم منها يوما وينقسم هذا اليوم بحسب ما سبق ، وجملة أقسامه مائة وخمسة أقسام أوضحها في المختصر من كتاب الدارمي مفصلة . أما إذا أرادت يومين بخمسة من أربعة وعشرين فتصوم الأول والثالث من طرف الأول والثامن من طرف ، وتخلي ستة تلي الثلاثة ويوما يلي الثمانية ، ثم تصوم يوما من الستة الباقية ، وينقسم بحسب ما مضى ، فجملة أقسامه مائة وستة وعشرون قسما .

أما إذا أرادت يومين بخمسة من خمسة وعشرين فتصوم الأول والثالث من طرف الأول والتاسع من طرف ، وتخلي سبعة أيام تلي الثلاثة ويوما يلي السبعة وتصوم يوما من الخمسة الباقية وينقسم كما سبق ، فجملة أقسامه مائة وأربعون ، أما إذا أرادت يومين بخمسة من ستة وعشرين فتصوم الأول والثالث من طرف الأول والعاشر من طرف وتخلي ثمانية تلي الثلاثة ويوما يلي العشرة وتصوم يوما من الأربعة الباقية ، فجملة أقسامه مائة وأربعة وأربعون قسما .

أما إذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من سبعة وعشرين فتصوم الأول والثالث من طرف الأول والحادي عشر من طرف وتخلي تسعة تلي الثلاثة ويوما يلي الأحد عشر ، وتصوم يوما من الثلاثة الباقية ، فجملة أقسامه مائة وخمسة وثلاثون . أما إذا أرادت يومين بخمسة من ثمانية وعشرين فتصوم الأول والثالث من طرف ، والأول والثاني عشر من طرف ، وتخلي عشرة تلي الثلاثة ويومين تلي الاثنى عشر وتصوم يوما من اليومين الباقيين ، فجملة أقسامه مائة وعشرة أقسام ، أما إذا أرادت يومين بخمسة من تسعة وعشرين فتصوم الأول والثالث من طرف الأول والثالث عشر من طرف وتخلي أحد عشر تلي الثلاثة ويوما يلي الثلاثة عشر وتصوم اليوم الباقي بينهما ، وهو متعين في جميع أقسامه التسعة والعشرين فلا يتصور فيه تخيير ، بخلاف ما قبل التسعة والعشرين ، فجملة أقسامه ستة وستون قسما ، فجميع الأقسام في صوم يومين بخمسة من جملة تسعة عشر الى تسعة وعشرين ألف قسم

وقسم ، أما اذا أرادت يومين بخمسة من أكثر من تسعة وعشرين فلا يصح .
هذا ما يتعلق بصوم اليومين وبالله التوفيق .

(فرع) في صيامها ثلاثة أيام

قد سبق أن طريقة الجمهور في صوم الثلاثة أن تضعفها وتزيد يومين فتصير ثمانية ، تصوم أربعة وتفطر تمام خمسة عشر ، ثم تصوم أربعة أولها السادس عشر ، وسبق أن صاحب الحاوى نقل عن الأصحاب أنها تصوم ثلاثة في أول الشهر وثلاثة في أول النصف الآخر . وأما طريقة الدارمي فبسطها بسطا لم يبلغ أحد قريبا منه في مسألة ، فبلغ بها نحو ثمان كرارس ، وليس فيها الا بيان صومها ثلاثة أيام ، وأتى فيها من العجائب والتدقيقات بما لا مزيد عليه ، وقد أوضحته في المختصر ، وأشير هنا الى بعض من كل نوع ، وقد سبق طريق بسطه .

قال الدارمي رحمه الله : اذا أرادت صوم ثلاثة أيام متوالية صامت تسعة عشر متوالية فيحصل منها ثلاثة ، وان أرادت أن تفرد كل يوم صامت تسعة أيام كل ثلاثة من سبعة عشر ، كما سبق في صوم اليوم ، وان أرادت أن تصوم يومين على ما ذكرنا في اليوم ، ويوما على ما ذكرنا في اليوم جاز ، وحصل الثلاثة بشمانية اليومان بخمسة واليوم بثلاثة ، وان أرادت الثلاثة بحكم مفرد كما صامت اليومين بحكم مفرد ، فأقل ما تحصل به الثلاثة سبعة أيام وهو ضعفها وواحد ، كما قلنا في اليوم واليومين ، وأقل ما يحصل منه هذه السبعة أحد وعشرون يوما فتصوم في كل طرف الأول والثالث والخامس وتخلي مما يلي كل خمسة يوما وتصوم يوما من السبعة الباقية ، فالأقسام تسعة بمدد أيام التخير . ولها أن تزيد في عدد الأيام التي تصوم السبعة منها كما كان لها ذلك في اليوم واليومين .

فان أرادت ذلك من اثنين وعشرين يوما صامت الأول والثالث والخامس من طرف ، والأول والرابع والسادس من طرف . وأخت يومين يليان الخمسة ويوما يلي الستة وصامت يوما من الثمانية الباقية ، وان شئت صامت الأول والثالث والسادس من الطرفين . أو الأول والثالث والسادس من طرف .

والأول والرابع والسادس من طرف - فجملة الأقسام في الاثنين والعشرين أربعون . أما إذا أرادت تحصيل سبعة من ثلاثة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من طرف . والأول والخامس والسابع من طرف ، وتخلي ثلاثة تلي الخمسة ويوما يلي السبعة وتصوم يوما من السبعة الباقية . وإن شئت صامت الأول والثالث والسادس من طرف ، والرابع والسابع من طرف ، وله أقسام كثيرة تبلغ مائة وخمسة أقسام أوضحتها في المختصر .

أما إذا أرادت تحصيل ثلاثة بسبعة من أربعة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من طرف ، والأول والسادس والثامن من طرف ، وتخلي أربعة تلي الخمسة ويوما يلي الثمانية وتصوم يوما من الستة الباقية . وإن شئت صامت الأول والثالث والسادس من طرف والأول والخامس والثامن من طرف ، وتبلغ أقسامه مائتين وعشرة أقسام أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من خمسة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من طرف والأول والسابع والتاسع من طرف ، وتخلي خمسة تلي الخمسة ويوما يلي التسعة وتصوم يوما من الخمسة الباقية ، وإن شئت صامت الأول والثالث والسادس من طرف ، والأول والسادس والتاسع من طرف ، وله أقسام كثيرة تبلغ ثلاثمائة وخمسين قسما أوضحتها في المختصر .

أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من ستة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من طرف ، والأول والثامن والعاشر من طرف ، وتخلي ستة تلي الخمسة ويوما يلي العشرة وتصوم يوما من الأربعة الباقية ، وإن شئت صامت الأول والثالث والسادس من طرف والأول والسابع والعاشر من طرف ، وله أقسام كثيرة تبلغ خمسمائة قسم وأربعة أقسام ، أوضحتها في المختصر ، أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من سبعة وعشرين ، فتصوم الأول والثالث والخامس من طرف ، والأول والتاسع والحادي عشر من طرف وتخلي سبعة تلي الخمسة ويوما يلي الأحد عشر وتصوم يوما من الثلاثة الباقية ، وإن شئت صامت الأول والثالث والسادس من طرف ، والأول والثامن والحادي عشر من طرف وله أقسام تبلغ ستمائة قسم وثلاثين قسما . أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من ثمانية وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من طرف ، والأول والعاشر والثاني عشر من طرف ، وتخلي ثمانية تلي

الخمس ، ويوما إلى الاثنى عشر وتصوم يوما من اليومين الباقيين ، وجملة أقسامه ستمائة وستون قسما أما اذا أرادت ثلاثة بسبعة من تسعة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من طرف ، والأول والحادي عشر والثالث عشر من طرف ، وتخلي تسعة تلى الخمسة ويوما إلى الثلاثة عشر ، وتصوم اليوم الباقي بينهما ، وهو متعين ، وان شامت أبدلت الأقسام ، وجملة أقسامه أربعمائة وخمسة وتسعون قسما فتصير جميع الأقسام في تحصيل ثلاثة أيام بسبعة من أحد وعشرين إلى تسعة وعشرين ثلاثة آلاف وثلاثة أقسام أما اذا أرادت ثلاثة بسبعة من ثلاثين فأكثر فلا يصح .

(فرع) في صيامها أربعة أيام ، فان أرادتها متوالية صامت عشرين يوما متوالية ، وان أرادتها متفرقة يوما يوما ، فعلت ما ذكرناه في صوم اليوم ، وان أرادت صيامها يومين يومين فعلت ما قدمناه في اليومين ، وان أرادت ثلاثة متوالية ويوما فردا ، فعلت في الثلاثة ما سبق فيها ، وفي اليوم ما بيناه فيه ، وكذلك كلما أرادت صيام أيام فلها تفريقها وصومها على ما ذكرناه في أقل منها ، ولها صومها على ما نذكره فيها ، فان أرادت تحصيل الأربعة على قياس ما سبق فيما قبلها ، والتفريع على طريقة الدارمي ، فأقل ما تحصل به صوم تسعة أيام ، وهو ضعفها وواحد كما سبق في اليوم واليومين والثلاثة وأقل ما تحصل منه هذه التسعة ثلاثة وعشرون ، فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من الطرفين ، وتخلي يوما إلى السبعة فيهما وتصوم يوما من السبعة الباقية فأقسامه سبعة . أما اذا أرادت تحصيل الأربعة بتسعة من أربعة وعشرين ، فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف الأول والرابع والسادس والثامن من طرف وتخلي يومين يليان السبعة ويوما إلى الثانية ، وتصوم يوما من الستة الباقية ولها الأبدال وأقسامه اثنان وأربعون قسما .

أما اذا أرادت تحصيل الأربعة بتسعة من خمسة وعشرين ، فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف ، والأول والخامس والسابع والتاسع من طرف ، وتخلي ثلاثة تلى السبعة ويوما إلى التسعة ، وتصوم يوما من الخمسة الباقية ، ولها الأبدال وأقسامه مائة وأربعون أما اذا أرادت تحصيل

أربعة بتسعة من ستة وعشرين ، فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف ، والأول والسادس والثامن والعاشر من طرف ، وتخلي أربعة تلي السبعة ويوما يلي العشرة ، وتصوم يوما من الأربعة الباقية ولها الإبدال وأقسامه ثلثمائة وستة وثلاثون قسما . أما إذا أرادت تحصيل أربعة بتسعة من سبعة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف ، والأول والسابع والتاسع والحادي عشر من طرف وتخلي خمسة تلي السبعة ويوما يلي الأحد عشر ، وتصوم من الثلاثة الباقية ، ولها الإبدال وأقسامه ستمائة وثلاثون قسما ، أما إذا أرادت أربعة بتسعة من ثمانية وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف ، والأول والثامن والعاشر والثاني عشر من طرف ، وتخلي ستة تلي السبعة ويوما يلي الاثني عشر وتصوم يوما من اليومين الباقيين ولها الإبدال وأقسامه سبعمائة وثمانية وعشرون قسما ، أما إذا أرادت تحصيل أربعة بتسعة من تسعة وعشرين ، فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف ، والأول والتاسع والحادي عشر والثالث عشر من طرف ، وتخلي سبعة تلي السبعة ويوما يلي الثلاثة عشر ، وتصوم اليوم الباقي ، ولها الإبدال وأقسامه تسعمائة وأربعة وعشرون قسما ، فجملة الأقسام في تحصيل أربعة بتسعة من ثلاثة وعشرين الى تسعة وعشرين ثلاثة آلاف وسبعة أقسام .

(فروع) في صيامها خمسة أيام . ان أرادت خمسة متوالية صامت أحدا وعشرين يوما متوالية ، وان أرادتها مفرقة صامتها على ما سبق فيما قبلها ، وان أرادت صومها على قياس ما مضى صامت ضعفها وواحدا ، وذلك أحد عشر يوما وأقل ما تصح منه خمسة وعشرون يوما ، فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع من الطرفين ، وتخلي يوما ويوما وتصوم يوما من الخمسة الباقية . وان أرادت الخمسة بأحد عشر من ستة وعشرين صامت الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف والأول والرابع والسادس والثامن والعاشر من طرف وأخلت يومين ويوما وصامت يوما من الأربعة الباقية ولها الإبدال وأقسامه ستة وثلاثون . وان أرادت الخمسة بأحد عشر من سبعة وعشرين صامت الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف والأول والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر من

طرف وأُخِلت ثلاثة ويوما وصامت يوما من الثلاثة الباقية ، ولها الإبدال ،
 وجملة أقسامه مائة وخمسة وثلاثون . وإن أرادت الخمسة بأحد عشر من
 ثمانية وعشرين ، صامت الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع من
 طرف ، والأول والسادس والثامن والعاشر والثاني عشر ، وأُخِلت أربعة
 ويوما وصامت يوما من اليومين الباقيين ، وجملة أقسامه ثلثمائة وأربعة
 وثلاثون قسما . وإن أرادت الخمسة بأحد عشر من تسعة وعشرين صامت
 الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف ، والأول والسابع
 والتاسع والحادي عشر والثالث عشر من طرف ، وأُخِلت خمسة ويوما
 وصامت اليوم الباقي وأقسامه أربعمائة وستة وسبعون ، فجملة الأقسام
 في تحصيل خمسة بأحد عشر من خمسة وعشرين إلى تسعة وعشرين تسعمائة
 وخمسة وثمانون قسما .

(فرع) في صيامها ستة أيام ، إن أرادتها متوالية صامت اثنين
 وعشرين يوما متوالية ، وإن أرادتها متفرقة فقد سبق بيانها ، وإن أرادتها على
 قياس ما سبق صامت ضعفها وواحدا ، وذلك ثلاثة عشر يوما ، وأقل
 ما تحصل منه الثلاثة عشر سبعة وعشرون فتصوم الأول والثالث والخامس
 والسابع والتاسع والحادي عشر من الطرفين ، وتخلي يوما ويوما وتصوم
 يوما من الثلاثة الباقية . وإن أرادت الستة بثلاثة عشر من ثمانية وعشرين
 صامت الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر من طرف
 والأول والرابع والسادس والثامن والعاشر والثاني عشر من طرف ، وأُخِلت
 يومين ويوما وصامت يوما من اليومين الباقيين ولها الإبدال وأقسامه اثنان
 وعشرون . وإن أرادت الستة بثلاثة عشر من تسعة وعشرين صامت الأول
 والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر من طرف ، والأول
 والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر والثالث عشر من طرف ، وأُخِلت
 ثلاثة ويوما وصامت اليوم الباقي ولها الإبدال وأقسامه ستة وستون ، فجملة
 الأقسام في تحصيل ستة بثلاثة عشر من سبعة وعشرين إلى تسعة وعشرين
 أحد وتسعون قسما .

(فرع) في صيامها سبعة أيام . إن أرادتها متوالية صامت ثلاثة

وعشرين متوالية ، وان أرادتها مفردة فقد سبق يانها ، وان أرادتها على قياس ما مضى صامت ضعفها وواحدا وذلك خمسة عشر وتحصل من تسعة وعشرين ، فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر والثالث عشر من الطرفين وأخلت يوما ويوما وصامت اليوم الباقي ، وهذا النوع قسم واحد فلا تصح سبعة من خمسة عشر من أقل من تسعة وعشرين ولا أكثر منها .

(فرع) في صيامها ثمانية أيام . أقل ما يكفيها للثمانية ثمانية عشر ، وأقل ما يصح منه ذلك أربعة وعشرون ، فتصوم ثمانية من كل طرف ويومين من الثمانية الباقية أيها شاءت وأقسامه ثمانية وعشرون ، وان أرادتها بثمانية عشر من خمسة وعشرين صامت ثمانية من كل طرف ، ويومين من التسعة الباقية ، وكذا ان أرادتها من ستة وعشرين الى ثلاثين ولها الابدال .

(فرع) في صيامها تسعة . أقل ما تصح منه عشرون من خمسة وعشرين فتصوم تسعة من كل طرف ويومين من السبعة الباقية ، وأقسامه أحد وعشرون ، وان أرادت ذلك من ستة وعشرين الى ثلاثين فعلت ما سبق .

(فرع) في صيامها عشرة . أقل ما تصح منه اثنان وعشرون من ستة وعشرين فتصوم عشرة في كل طرف ، ويومين في الستة الباقية وأقسامه خمسة عشر ، وان أرادت ذلك من سبعة وعشرين الى ثلاثين فعلت ما سبق .

(فرع) في صومها أحد عشر . أقل ما تصح منه أربعة وعشرون من سبعة وعشرين فتصوم أحد عشر من كل طرف ويومين من الخمسة الباقية وأقسامه عشرة ، وان أرادته من ثمانية وعشرين الى ثلاثين فعلت .

(فرع) في صومها اثني عشر . أقل ما تصح منه ستة وعشرون من ثمانية وعشرين فتصوم من كل طرف اثني عشر ويومين من الأربعة الباقية وأقسامه ستة ، وان أرادته من تسعة وعشرين أو ثلاثين فعلت .

(فرع) في صومها ثلاثة عشر : تصومها بثمانية وعشرين من تسعة

وعشرين فتصوم ثلاثة عشر في كل طرف ويومين من الثلاثة الباقية وأقسامه ثلاثة وإن أرادته من ثلاثين فعلت .

(فرع) في صومها أربعة عشر : لا يحصل الا بثلاثين متوالية فإن زاد صومها على أربعة عشر فعلت في أربعة عشر ما ذكرنا وفيما دونها ما سبق والله أعلم .

(فرع) في صوم المتخيرة صوما متتابعا لنذر أو كفارة قتل أو جماع في نهار رمضان أو غير ذلك والتفريع على طريقة المتأخرين أنه لا يحصل لها من الشهر الا أربعة عشر ، قال أصحابنا : إذا أرادت صوم شهرين متتابعين صامت مائة وأربعين يوما متوالية لأنه يحصل لها من مائة وعشرين ستة وخمسون ، ومن عشرين الأربعة الباقية ولا ينقطع التسابع بالحيض المتخلل وإن أرادت أربعة عشر صامت ثلاثين متوالية وإن أرادت يومين صامت ثمانية عشر ، وإن أرادت ثلاثة صامت تسعة عشر ، وإن أرادت أربعة وعشرين أو خمسة فأحدا وعشرين وعلى هذا وإن أرادت صوما متتابعا وأرادت تخليل فطر بينه صامت ذلك القدر متواليا ثم صامته مرة أخرى قبل السابع عشر ثم مرة أخرى من السابع عشر ، فإذا أرادت يومين متتابعين صامت يومين متتابعين ثم تصوم السابع عشر والثامن عشر وتصوم بينهما يومين متتابعين ، هذه طريقة الأصحاب ، وخالفهم الدارمي وبسط طريقته بسطا منتشرا فانا ألخص مقاصده إن شاء الله تعالى .

قال : إذا أرادت صوم يومين متتابعين بستة من ثمانية عشر صامت يومين في أول الثمانية عشر ويومين في آخرها وأخلت من كل طرف يوما وصامت يومين متتابعين من الاثني عشر الباقية ، وفي ذلك أحد عشر قسما أقل من عدد الأيام المخير فيها بيوم ، وهذا أصل لكل يومين متتابعين تصومهما من جملة أيام التخير ، لأنها تصوم من أيام التخير الأول والثاني والثالث أو الثالث والرابع وهكذا الى آخرها فينقص من عدد الأيام واحد . وإن أرادت صيامها بستة من تسعة عشر صامت يومين من كل طرف وأخلت لكل طرف يومين يليانه وتصوم يومين متتابعين من الأحد عشر الباقية فتكون أقسامه

عشرة ، وإن أرادتهما ستة من عشرين صامت يومين من كل طرف وأخلت لكل طرف ثلاثة أيام وصامت يومين متتابعين من العشرة الباقية ، وأقسامه تسعة . وإن أرادتهما من أحد وعشرين أخلت أربعة وأربعة وصامت يومين أيضا من التسعة الباقية وأقسامه ثمانية ، وإن أرادتهما من اثنين وعشرين أخلت خمسة وخمسة وصامت يومين من ثمانية وأقسامه سبعة . وإن أرادتهما من ثلاثة وعشرين أخلت ستة وستة وصامت يومين من السبعة وأقسامه ستة وإن أرادتهما من أربعة وعشرين وأخلت سبعة وسبعة وصامت يومين من الستة وأقسامه خمسة ، وإن أرادتهما من خمسة وعشرين أخلت ثمانية وثمانية وصامت يومين من الخمسة وأقسامه أربعة . وإن أرادتهما من ستة وعشرين أخلت تسعة وتسعة وصامت يومين من الأربعة وأقسامه ثلاثة ، وإن أرادتهما من سبعة وعشرين أخلت عشرة وعشرة وصامت يومين من الثلاثة وله قسمان ، وإن أرادتهما من ثمانية وعشرين أخلت أحد عشر وأحد عشر وصامت اليومين الباقيين وله قسم واحد ، وإن أرادتهما من تسعة وعشرين لم يكن الا زيادة في الصوم لأنها تحتاج أن تخلى اثني عشر واثني عشر ، فلا يبقى بينهما يومان فأقل ما يمكن تصحيحه منه من تسعة وعشرين أن تصوم من كل طرف يومين وتخلى في كل طرف أحد عشر ، وتصوم الثلاثة الباقية ، وإن أرادتهما من ثلاثين فعلت ما ذكرناه في تسعة وعشرين الا أنها تصوم الأربعة الباقية أما إذا أرادت صوم ثلاثة أيام متتابعة فأقل ما تصح منه تسعة عشر تصوم ثلاثة من كل طرف وتخلى يوما ويوما وتصوم الثلاثة متتابعة من الأحد عشر الباقية وأقسامه تسعة أقل من أيام التخيير بيومين . وإن أرادت ثلاثة من عشرين صامت ثلاثة من كل طرف وأخلت يومين ويومين وصامت ثلاثة من العشرة الباقية ، وأقسامه ثمانية .

والذي أراه اختصار العبارة فقد وضع الطريق وعلم أنها تصوم من كل طرف الأيام التي تريدها وتصومها مرة ثالثة من الأيام الباقية بعد الاخلاء ، وعلم أيضا أن الاخلاء يكون من كل طرف بقدر ما أخلى من الطرف الآخر ، وعلم أيضا أن الأقسام أقل من الأيام بالقدر الذي نذكره في أول كل فصل ، فالأقسام في هذا الفصل أقل من الأيام الباقية بيومين ، فنقتصر بعد هذا على ذكر الاخلاء من أحد الطرفين ، فإذا أرادت ثلاثة من أحد وعشرين

أُخِلَّت ثلاثة ، وأقسامه سبعة ، وإذا أرادتها من اثنين وعشرين أُخِلَّت ستة ، ومن ثلاثة وعشرين تَخْلَى خمسة وأقسامه خمسة ، ومن أربعة وعشرين تَخْلَى ستة وأقسامه أربعة ، ومن خمسة وعشرين تَخْلَى سبعة وأقسامه ثلاثة ، ومن ستة وعشرين تَخْلَى ثمانية وله قسمان ، ومن سبعة وعشرين تَخْلَى تسعة وله قسم واحد ، ومن ثمانية وعشرين لا يمكن إلا زيادة صوم فتصوم ثلاثة من كل طرف وتَخْلَى تسعة وتسعة وتصوم الأربعة الباقية ، ومن تسعة وعشرين تصوم الخمسة الباقية ومن ثلاثين الستة الباقية .

أما إذا أرادت صوم أربعة متتابعة فتصح بصوم اثني عشر ، وأقل ما تصح منه عشرون ، فتصوم في كل طرف أربعة وتَخْلَى يوما ويوما وتصوم أربعة من العشرة الباقية وأقسامه سبعة أقل من الأيام بثلاثة . وإن أرادتها من أحد وعشرين أُخِلَّت يومين وأقسامه ستة ، ومن اثنين وعشرين تَخْلَى ثلاثة ، ومن ثلاثة وعشرين أربعة ، ومن أربعة وعشرين خمسة ، ومن خمسة وعشرين ستة ، ومن ستة وعشرين سبعة ، ومن سبعة وعشرين لا يمكن إلا زيادة صوم ، فتَخْلَى سبعة وتصوم الخمسة الباقية ، ومن ثمانية وعشرين تصوم الستة الباقية ، ومن تسعة وعشرين السبعة الباقية ، ومن ثلاثين الثمانية الباقية . أما إذا أرادت خمسة متتابعة فتصح بصوم خمسة عشر ، وأقل ما تصح منه أحد وعشرون فتصوم خمسة من كل طرف وتَخْلَى يوما ويوما وتصوم خمسة من التسعة الباقية وأقسامه خمسة . ومن اثنين وعشرين تَخْلَى يومين وأقسامه أربعة ، ومن ثلاثة وعشرين تَخْلَى ثلاثة ، ومن أربعة وعشرين أربعة ، ومن خمسة وعشرين خمسة وتصوم الخمسة الباقية ، ومن ستة وعشرين لا يمكن إلا زيادة صوم ، فتصوم خمسة في كل طرف وتَخْلَى خمسة في طرف وتصوم الستة الباقية ، ومن سبعة وعشرين تصوم السبعة الباقية ، ومن ثمانية وعشرين الثمانية الباقية ، ومن تسعة وعشرين التسعة ومن الثلاثين العشرة الباقية . أما إذا أرادت ستة متتابعة فتصح بصوم ثمانية عشر ، وأقل ما تصح منه اثنان وعشرون فتصوم ستة من كل طرف وتَخْلَى يوما من كل طرف وتصوم ستة من الثمانية الباقية ، وأقسامه ثلاثة ، ومن ثلاثة وعشرين تَخْلَى يومين ، ومن أربعة وعشرين ثلاثة ، ومن خمسة وعشرين لا يمكن إلا زيادة ، فتصوم ستة من كل طرف وتَخْلَى ثلاثة

وتصوم السبعة الباقية ، ومن ستة وعشرين تصوم الثمانية الباقية ومن سبعة وعشرين التسعة الباقية ومن ثمانية وعشرين العشرة الباقية ، ومن تسعة وعشرين الأحد عشر الباقية ، ومن ثلاثين الاثنى عشر الباقية .

أما اذا أرادت سبعة متتابعة ، فتصح بأحد وعشرين من ثلاثة وعشرين ، ولا يحصل بأقل من هذا ، فتصوم من كل طرف سبعة ، وتخلي يوما ويوما وتصوم السبعة الباقية ، فان أرادهما من أربعة وعشرين صامت الثمانية الباقية ، ومن خمسة وعشرين التسعة الباقية ، ومن ستة وعشرين العشرة الباقية ، ومن سبعة وعشرين الأحد عشر ، ومن ثمانية وعشرين الاثنى عشر ، ومن تسعة وعشرين الثلاثة عشر ، ومن ثلاثين الأربعة عشر الباقية . أما اذا أرادت ثمانية متتابعة فلا تصح الا من متتابع وكذا ما زاد ، فأقل ما تصح منه ثمانية أربعة وعشرون ، وأقل ما تصح منه تسعة خمسة وعشرون ، والله أعلم .

فصل

في تحصيل المتحيرة صلاة او صلوات مقضييات او مندورات

وهذا الذى نذكره فيه تفريع على طريقة المصنف والشيخ أبى زيد والمتأخرين فى أنها اذا صامت رمضان حصل منه أربعة عشر وفسد ستة عشر قال أصحابنا : قضاء الصلاة يجرى على قياس قضاء الصوم ، فاذا أرادت صلاة واحدة مقتضية أو مندورة أو نحوها صلتها متى شئت بفصل ثم أمهلت زمنا يسع الفصل وتلك الصلاة ثم تعيدها بفصل آخر ، ولها تأخير الصلاة الثانية وغسلها الى آخر الخامس عشر من حين بدأت بالأولى ، ثم تمهل من أول السادس عشر قدر الامهال الأول ، ثم تعيدها بفصل آخر مرة ثالثة قبل تمام شهر من المرة الأولى . ويشترط ألا تؤخر الثالثة عن أول ليلة السادس عشر أكثر من قدر الامهال بين آخر الأولى وأول الثالثة ، ولها أن تنقصه عن قدر الامهال ان كان امهالا طويلا بشرط ألا ينقص عن قدر أقل الامهال ، وهو ما يسع تلك الصلاة وغسلها ، فلو اغتسلت وصلت ثم أمهلت الى أول اليوم الثانى فاغتسلت وصلتها فلها

أن تفعل الثالثة بغسلها بعد أن يمضى من أول السادس عشر قدر الصلاة الأولى وغسلها ، ولها ذلك في أول السابع عشر وما بينهما ، ولا يجوز تأخيرها عن أول السابع عشر وإن صلت الثانية في أول العاشر فلها فعل الثانية بعد مضى قدرها وغسلها من أول السادس عشر إلى أول السادس والعشرين ولا يجوز بعده •

قال امام الحرمين وغيره : ولا فرق بين الصلاة وصوم يوم في هذا ، إلا أن الصوم يستوعب يوماً ، فيكون الامهال الأول يوماً فأكثر ، والصلاة تحصل في لحظة فكفى الامهال بقدرها • وهذا الامهال شرط لا بد منه ، فلو أخلت به في أحد الطرفين لم يجزها الصلاة لأنها إن تركت الامهال الأول وصلت الصلاة الثانية متصلة بالأولى احتتم انقطاع الحيض في أثناء الثانية وابتدأؤه في الثالثة ، وإن تركت الامهال الثاني فصلت الثالثة متصلة بالخمس عشر احتتم انقطاع الحيض في الأولى وابتدأؤه في الثالثة •

هذا حكم الصلاة الواحدة ، فإن أرادت صلوات فهي مخيرة بين طريقتين : احدهما وهي التي ذكرها المتولي والبعوى وآخرون ، ونقلها امام الحرمين عن الأئمة أنها كالصلاة الواحدة فتصلى تلك الصلوات ثلاث مرات كما ذكرنا في الصلاة الواحدة ، وتفعلن في كل مرة متواليات ، وتغتسل في كل مرة للصلاة الأولى وتتوضأ لكل واحدة من الباقيات ، وسواء اتفقت الصلوات أم اختلفت ويشترط من الامهال ما سبق في الصلاة الواحدة ، ويكون مجموع الصلوات كالواحدة فتسهل بعد فعلهن زماناً يسمعن كلهن مع الغسل والوضوءات •

(والطريق الثاني) ذكره امام الحرمين وغيره أخف من هذا ، وهو أنه إن كانت الصلوات متفقات كمائة صبح ضعفتهن وزادت صلاتين ، ثم قسمت الجملة نصفين فصلت في أول شهر مائة صبح وصبحا متواليات ، ثم صلت في أول السادس عشر مائة وصبحا ، ويجب لكل صلاة من الجميع غسل جديد بخلاف الطريق الأول ، فإذا فعلت هذا حصل لها مائة صبح يتيقن ، لأنه إن قدر ابتداء الحيض في نصف الصبح الأولى فسد ما أتت به في النصف الأول من الشهر ، وانقطع في نصف الصبح الأولى من أول السادس عشر فيبقى

بعدها مائة وان بدأ في الصلاة الموفية مائة من الأولى وانقطع في الموفية مائة من السادس عشر حصل تسع وتسعون في الأول مع الزائدة على المائة في السادس عشر ، وان بدأ في الموفية عشرين أو أربعين أو غيرها انقطع في مثلها في السادس عشر ، ويحصل تمام المائة مما قبل ابتدائه وبعد انقطاعه . قال امام الحرمين وغيره : ويشترط أن يكون زمن جملة الأغسال والصلوات في الأول مثل زمنها في السادس عشر ، ولا يشترط ضبط أزمنة أفراد الأغسال والصلوات ، هذا اذا كانت الصلوات متفقات فان كانت أجناسا بأن أرادت عشرين صباحا وعشرين ظهرا وعشرين عصرا وعشرين مغربا وعشرين عشاء ، فهذه الصور تخالف صورة المتفقات من حيث انه اذا قدر فساد صلاة بانقطاع الحيض احتمل ذلك كل صلاة من الأجناس الخمسة ، فكل جنس يحتمل بطلان صلاتين منه فيجب لهذا الاحتمال أن تزيد على الضعف عشر صلوات من كل جنس صلاتين ، فتصلى مائة صلاة من كل جنس عشرين وترتب الأجناس فتبدأ بالصبح مثلا ، ثم تصلى بعد المائة وقبل انقضاء الخمسة عشر صلوات من كل جنس صلاتين ثم تمهل من أول السادس عشر زما نا يسع صلاة ثم تعيد المائة من الأجناس على الترتيب السابق فتبرأ مما عليها ييقن لأنه ان بدأ الحيض في الصلاة الأولى انقطع في ساعة الامهال في أول السادس عشر فتحصل المائة بعدها .

وان انقطع الحيض في الصلاة الأولى حصل بعدها تسع وتسعون ، وحصلت الموفية مائة من العشرة المتوسطة ، وان انقطع في الصبح الثالثة في الأول عاد في الصبح الثانية من السادس عشر ، فحصل لها من الأول مائة الا ثلاثة أصباح وحصل صباحان من العشرة المتوسطة وصباح من المفعولات السادس عشر ، وانما قلنا : يعود في الصبح الثانية ولم تقل في الثالثة بسبب ساعة الامهال ، وعلى هذا التنزيل تخرج باقى التقديرات . وهذا الذى قلناه من ساعة الامهال في أول السادس عشر لا بد منه لأنها لو لم تمهل بل صلت في أول السادس عشر ، بقي عليها صلاة لاحتمال ابتداء الحيض في الصلاة الأولى وانقطاعه في الأول وفي السادس عشر ، ويبقى ذلك مائة الا صلاة ، فلو فعلت هذا لزمها اعادة صبح والله أعلم .

فصل في طواف التحيرة

قال أصحابنا : فعل الصلاة الواحدة وضوم اليوم الواحد وفعل الطواف سواء ، ففي الأنواع الثلاثة إذا أرادت واحدا منها فطريقها أن تفعله ثلاث مرات بشرط الإهمال الذي ذكرناه في الصوم والصلاة ، وجميع ما سبق في الصلاة من التقديرات يجيء مثله في الطواف حرفا حرفا اتفق عليه أصحابنا فإذا أرادت طوافا واحدا أو عددا اغتسلت وطافت ثلاث مرات ، وتصلى مع كل طواف ركعتيه ، فكل طواف مع ركعتيه وغسله كصلاة مع غسلها فتغتسل وتطوف وتصلى الركعتين ، ثم تمهل قدرا يسع مثل طوافها وغسله وركعتيه ، ثم تفعل ذلك ثانية ثم تمهل حتى يمضي تمام خمسة عشر يوما من أول اشتغالها بغسل الطواف الأول وتمهل بعد الخمسة عشر لحظة تسع الغسل والطواف وركعتيه ويكون قدر الإهمال الأول ثم تغتسل وتطوف وتصلى ركعتيه مرة ثالثة ، والغسل واجب في كل مرة للطواف ، وأما الركعتان ؛ فإن قلنا : هما سنة كفى لهما غسل الطواف . وإن قلنا : واجبتان فثلاثة أوجه الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور يجب للصلاة وضوء لا تجديد غسل ، والثاني : لا يجب تجديد غسل ولا وضوء لأنها تابعة للطواف كجزء منه ؛ وبهذا قطع المتولي ، والثالث : يجب تجديد الغسل ، حكاه أبو علي السنجي في شرح التلخيص والرافعي وهو شاذ ضعيف ، فإن الغسل للركعتين لا فائدة فيه لأنها إن كانت طاهرا حال الطواف ثم حاضت بعده فغسل الحائض باطل ، وإن كانت حائضا حال الطواف ثم طهرت فالطواف باطل فلا تصح ركعتاه ، وقد صرح الجمهور بأن الغسل لا يجب تجديده للركعتين ، وإنما اشتهر الخلاف في الوضوء ، فهذا مختصر ما ذكره المحققون المتأخرون في الطواف .

وقال ابن الحداد وأبو علي الطبري والمحاملي وآخرون ممن كبار المتقدمين : إذا أرادت طوافا أتت به مرتين بينهما خمسة عشر يوما ، ونقل الشيخ أبو حامد هذا عن أصحابنا ، ثم قال : وهذا غلط لاحتمال وقوعها في حيضين وبينهما طهر قال : ولكن تطوف ثم تمهل تمام خمسة عشر يوما من

حين شرعت في الطواف ثم تطوف ثانيا ، وهذا الذي اختاره الشيخ أبو حامد هو الذي قطع به صاحب الحاوي والشيخ أبو علي السنجي ، وكل هذا ضعيف أو باطل ، والصواب ما قدمناه عن حذاق المتأخرين أنها تطوف ثلاث مرات ، وقد أطبق عليه متأخرو الخراسانيين ووافقهم من كبار المراقبين الدارمي والقاضي أبو الطيب بعد تخطيطتهما الأصحاب في اقتصارهم على طوافين .

وأما قول المصنف (وعلى هذا القياس تعمل في طوافها) فظاهره أنها إذا أرادت طوفا واحدا طاقته أربع مرات فتطوف مرتين ثم تمهل تمام خمسة عشر ، ثم تطوف مرتين كما ذكر هو في صوم اليوم الواحد أنها تصومه من أربعة أيام ، وقد صرح بهذا في الطواف شيخه القاضي أبو الطيب في كتابه شرح فروع ابن الحداد وهذا صحيح لكن ليس هو متعينا ، بل الاقتصار على ثلاث جائز على ما بيناه والله أعلم .

فصل

في مسائل ذكرها صاحب البحر تتعلق بالمتحيرة

(احداها) لو صلت امرأة خلف المتحيرة لم يصح اقتداؤها لاحتمال مضادة الحيض فأشبه صلاة الرجل خلف خشي وليس كمن صلى خلف من يشك في حدثه لأن الظاهر هناك الطهارة .

(الثانية) صلت متحيرة خلف متحيرة فيه وجهان ، الصحيح لا يصح اقتداؤها .

(الثالثة) وطئ المتحيرة زوجها في نهار رمضان وهما صائمان ، وقلنا : يلزم المرأة الكفارة للجماع لا يلزمها هنا على الصحيح من الوجهين لاحتمال الحيض ، والأصل براءتها .

(الرابعة) أفطرت متحيرة لارضاع ولدها ، وقلنا : يلزم المقطرة للارضاع فدية فلا يلزم المتحيرة على الصحيح لما ذكرناه في الجماع في الصوم .

(الخامسة) إذا كان عليها قضاء صوم يوم فقد سبق أنها تقضيه بثلاثة أيام ، فلو صامت يوما من الثلاثة ثم شكت هل كانت نوت صومه ؟ أم لا ؟

فوجهان (أحدهما) يحسب لها اليوم ولا أثر للشك لأنه بعد فراغ اليوم (والثاني) لا يحسب لأن صيام الأيام الثلاثة كيوم واحد ، فأشبه الشك قبل فراغ اليوم قال : وأصل هذا أن من عليه صوم شهرين متتابعين فصام يوما ثم شك هل نوى أم لا ؟ هل غير النية أم لا ؟ هل يلزمه الاستئناف ؟ فيه وجهان ، قلت : الأظهر أنه لا يؤثر هذا الشك في الصورتين لأنه بعد الفراغ حقيقة ، ولأنه يشق الاحتراز منه .

(السادسة) لو أرادت المتحيرة الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت الأولى لم يصح لأن شرطه أن تتقدم الأولى وهي صحيحة يقينا ، أو بناء على أصل ؛ ولم يوجد هنا ، وليس كمن شك هل أحدث أم لا ؟ فصلى الظهر ، فإن له أن يصلي بعدها العصر جمعا لأنه يبنى على أصل الطهارة السابقة .

(السابعة) إذا قلنا تصح صلاة الطاهر خلف مستحاضة في زمن محكوم بأنه طهر فصلت خلف مستحاضة لها حيض وطهر في الزمن المشكوك فيه فوجهان : أحدهما لا يصح مطلقا ، كما يحرم الوطء مطلقا ، وأصحهما أن كان المشكوك عقيب الطهر جاز ، وإن كان عقيب الحيض لم يجز بناء على الأصل والله أعلم .

(فرع) يجب على الزوج ثقة زوجته المتحيرة ، ممن نص عليه النزالي في الخلاصة ، ولا خيار له في فسخ نكاحها ، لأن جماعها ليس مأیوسا منه ، بخلاف الرتقاء ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كانت ناسية لوقت الحيض ذاكرة العدد ، فكل زمن يتيقن فيه الحيض الزمانها اجتناب ما تجتنبه الحائض ، وكل زمان يتيقن فيه طهرها ابحنا فيه ما يباح للطاهر وأوجبنا ما يجب على الطاهر ، وكل زمان شككنا في طهرها حرمننا وطأها وأوجبنا ما يجب على الطاهر احتياطا ، وكل زمان جوزنا فيه انقطاع الحيض أوجبنا عليها أن تفتسل فيه للصلاة ، ويعرف ذلك بتنزيل أحوالها ، ونذكر من ذلك مسائل تدل على جميع أحكامها إن شاء الله تعالى وبه الثقة .

فإذا قالت : كان حيض عشرة أيام من الشهر لا أعرف وقتها لم يكن لها حيض ولا طهر يتيقن ، لأنه يمكن في كل وقت أن تكون حائضا ويمكن أن تكون

طاهرا ، فيجعل زمانها في الصلاة والصوم زمان الطهر ، وتتوضا في العشر الأول لكل فريضة ، ولا تفتسل ، لأنه لا يمكن انقطاع الدم فيه ، فاذا مضى العشر امرناها بالفسل لامكان انقطاع الدم ، ثم نلزمها بعد ذلك ان تفتسل لكل صلاة الى آخر الشهر ، لان كل وقت من ذلك يمكن انقطاع الدم فيه ، فان عرفت وقتنا من اليوم كان ينقطع دمها فيه الزمانا ان تفتسل كل يوم في ذلك الوقت ، ولا يلزمها ان تفتسل في غيره ، لانا قد علمنا وقت انقطاع دمها من اليوم .

وان قالت : كنت احيض احدى العشرات الثلاث من الشهر فليس لها حيض ولا طهر بيقين ، فنجعل زمانها زمان الطهر فتصلي من اول الشهر وتتوضا لكل فريضة وتفتسل في آخر كل عشر لامكان انقطاع الدم فيه وان قالت : حيضى ثلاثة ايام في العشر الاول من الشهر فليس لها حيض ولا طهر بيقين في هذه العشرة ، فتصلي من اول العشر ثلاثة ايام بالوضوء ثم تفتسل لكل صلاة ، [الى آخر العشر] الا ان تعرف انقطاع الدم في وقت بعينه فتفتسل ذلك الوقت في كل يوم وتتوضا في غيره . وان قالت : كان حيضى اربعة ايام من العشر الاول صلت بالوضوء اربعة ايام ثم تفتسل لكل صلاة ، [الى آخر العشر] وعلى هذا التنزيل في الخمس والست والسبع والثمان والتسع ، فان علمت يقين طهرها في وقت بان قالت : كان حيضى عشرة ايام في كل شهر ، واعلم انى كنت في العشر الاخيرة طاهرا . فانها في العشر الاول تتوضا لكل صلاة لأنه لا يحتمل انقطاع الدم فيه ، فاذا مضت العشر اغتسلت لكل صلاة ، الا ان تعلم انقطاع الدم في وقت بعينه فتفتسل فيه دون غيره ، وفي العشر الثالثة طاهر بيقين فتتوضا لكل فريضة . وان قالت : كان حيضى خمسة ايام في العشر الاول وكنت في اليوم الاول من العشر الاول طاهرا ، ففي اليوم الاول طهر بيقين فتتوضا فيه لكل صلاة فريضة وفي اليوم الثانى والثالث والرابع والخامس طهر مشكوك فيه فتتوضا فيه لكل فريضة ، والسادس حيض بيقين ، فانه على اى تنزيل نزلنا لم يخرج اليوم السادس منه ، فتترك فيه ما تترك الحائض ثم تفتسل في آخره لامكان انقطاع الدم فيه ، ثم تفتسل بعد ذلك لكل صلاة الى آخر العاشر ، ثم تدخل في طهر بيقين فتتوضا لكل فريضة ، وان قالت : كان حيضى ستة ايام في العشر الاول ، كان لها يومان حيض بيقين ، وهما الخامس والسادس ، لأنه ان ابتدا الحيض من اول العشر فأخره السادس ، وان ابتدا من الخامس فأخره العاشر ، والخامس والسادس داخلان فيه بكل حال . وان قالت : كان حيضى سبعة ايام من العشر الاول حصل لها اربعة ايام حيض بيقين ، وهى من الرابع الى السابع ، وان قالت ثمانية كان حيضها بيقين ستة من الثالث الى آخر الثامن . فان قالت تسعة كان ثمانية من الثانى الى آخر التاسع لما بينا وان قالت : كان حيضى في كل شهر عشرة ايام لا أعرفها وكنت في اليوم السادس طاهرا فانها من اول الشهر الى آخر السادس في طهر بيقين . ومن السابع الى آخر الشهر في طهر مشكوك فيه ، فتتوضا لكل فريضة الى ان

يمضى عشرة أيام بعد السادس ، ثم تفتسل لامكان انقطاع الدم فيه ، ثم تفتسل بعد ذلك لكل صلاة ، الا ان تعرف الوقت الذي كان ينقطع فيه الدم فتفتسل كل يوم فيه دون غيره وان قالت : كان حيضى في كل شهر خمسة أيام لا اعرف موضعها واعلم انى كنت في الخمسة الأخيرة طاهرا واعلم ان لى طهرا صحيحا غيرها في كل شهر ، فانه يحتمل ان يكون حيضها في الخمسة الأولى والباقي طهر ، ويحتمل ان يكون حيضها في الخمسة الثانية والباقي طهر ، ولا يجوز ان يكون في الخمسة الثالثة لأن ما قبلها وما بعدها دون أقل الطهر ، ويحتمل ان يكون حيضها في الخمسة الرابعة ويكون ما قبلها طهرا ، ويحتمل ان يكون حيضها في الخمسة الخامسة ويكون ما قبلها طهرا فيلزمها ان تتوضأ لكل صلاة في الخمسة الأولى وتصلى لانه طهر مشکوك فيه ، ثم تفتسل لكل فريضة من أول السادس الى آخر العاشر لانه طهر مشکوك فيه ، ويحتمل انقطاع الدم في كل وقت منه ومن أول الحادى عشر الى آخر الخامس عشر تتوضأ لكل فريضة لانه طهر ييقين ، ومن أول السادس عشر تتوضأ لكل صلاة الى آخر العشرين لانه طهر مشکوك فيه لا يحتمل انقطاع الحيض فيه ، ثم تفتسل لكل صلاة الى آخر الخامس والعشرين لانه طهر مشکوك فيه ، وتفتسل لكل صلاة لانه يحتمل انقطاع الحيض في كل وقت منها ، ومن أول السادس والعشرين الى آخر الشهر تتوضأ لكل فريضة لانه طهر ييقين .

وان علمت يقين الحيض في بعض الايام بان قالت : كان حيضى في كل شهر عشرة أيام وكنت اكون في اليوم العاشر حائضا ، فانه يحتمل ان يكون العاشر آخر حيضها ويكون ابتداءها من أول الشهر ويحتمل ان يكون العاشر أول حيضها فيكون آخره التاسع عشر ، ويحتمل ان يكون ابتداءها ما بين اليوم الأول من الشهر واليوم العاشر ، فهي من أول الشهر الى اليوم التاسع في طهر مشکوك فيه ، ولا يحتمل انقطاع الدم فيه فتتوضأ لكل صلاة وتصلى واليوم العاشر يكون حيضا ييقين ، تترك فيه ما يجب على الحائض تركه وتفتسل في آخره ، ثم تفتسل لكل صلاة الى تمام التاسع عشر ، الا ان تعلم انقطاع الدم في وقت بعينه فتفتسل فيه من الوقت الى الوقت ، ثم بعد ذلك في طهر ييقين الى آخر الشهر ، فتتوضأ لكل صلاة فريضة . فان قالت : كان حيضى في كل شهر عشرة أيام ، ولى في كل شهر طهر صحيح ، وكنت في اليوم الثانى عشر حائضا ، فانها في خمسة عشر يوما من آخر الشهر في طهر ييقين ، وفي اليوم الأول والثانى من أول الشهر في طهر ييقين ، وفي الثالث والرابع والخامس في طهر مشکوك فيه ، تتوضأ فيه لكل فريضة ، وفي السادس الى تمام الثانى عشر في حيض ييقين ، ومن الثالث عشر الى تمام الخامس عشر في طهر مشکوك فيه ، ويحتمل انقطاع الحيض في كل وقت منها فتفتسل لكل صلاة . وان قالت : كان حيضى خمسة أيام من العشر الاول ، وكنت في اليوم الثانى من الشهر طاهرا وفي اليوم الخامس حائضا ، فانه يحتمل ان يكون ابتداء حيضها من الثالث وآخره الى تمام السابع ، ويحتمل ان يكون من الرابع وآخره الى

تمام الثامن ، ويحتمل أن يكون ابتداءه من الخامس وآخره تمام التاسع ، فالיום الأول والثاني طهر بيقين ، والثالث والرابع طهر مشکوك فيه ، والخامس والسادس والسابع حيض بيقين ، ثم تفتسل في آخر السابع ، فيكون ما بعده الى تمام التاسع طهرا مشکوكا فيه تفتسل فيه لكل صلاة . وان قالت : كان لي في كل شهر حيضتان ولا أعلم موضعهما ولا عددهما ، فان الشيخ ابا حامد الاسفرايني رحمه الله ذكر ان اقل ما يحتمل ان يكون حيضها يوما من اول الشهر ويوما من آخره ويكون ما بينهما طهرا . واكثر ما يحتمل ان يكون حيضها أربعة عشر يوما من اول الشهر او من آخره ويوما ليلة من اول الشهر او من آخره ويكون بينهما خمسة عشر يوما طهرا ، ويحتمل ما بين الأقل والأكثر فيلزمها أن تتوضأ وتصلى في اليوم الأول من الشهر لأنه طهر مشکوك فيه ، ثم تفتسل لكل صلاة الى آخر الرابع عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه ، ويكون الخامس عشر والسادس عشر طهرا بيقين ، لأنه ان كان ابتداء الطهر في اليوم الثاني ، فالיום السادس عشر آخره . وان كان من الخامس عشر ، فالخامس عشر والسادس عشر داخل في الطهر ، ومن السابع عشر الى آخر الشهر طهر مشکوك فيه . وقال شيخنا القاضي ابو الطيب الطبري رحمه الله : هذا خفا لانا اذا نزلناها هذا التنزيل لم يجز أن يكون هذا حالها في الشهر الذي بعده ، بل يجب أن تكون في سائر الشهور كالتحيرة الناسية لايام حيضها ووقته ، فتفتسل لكل صلاة ولا يطؤها الزوج . وتصوم رمضان وتقضيه على مايبناه .

(الشرح) اذا كانت ناسية لوقت الحيض ذاكرة لعدده فالقاعدة فيه أن كل زمان تيقنا فيه حيضها ثبت فيه جميع أحكام الحيض ، وكل زمان تيقنا فيه طهرها ثبت فيه جميع أحكام الطاهر المستحاضة ، وكل زمان احتل الحيض والطهر أوجبنا فيه الاحتياط فيجب عليها ما يجب على الطاهر من العبادات ، وحكمها في الاستمتاع حكم الحائض . ثم ان كان هذا الزمان المحتمل للطهر وللحيض لا يحتمل انقطاع الحيض لزما الوضوء لكل فريضة ، ولا يجب الغسل . وان كان يحتمل انقطاع الحيض وجب الغسل لكل فريضة لاحتمال انقطاع الدم قبلها ، فان علمت أنه كان ينقطع في وقت بعينه من ليل أو نهار اغتسلت كل يوم في ذلك الوقت ، ولا غسل عليها الى مثل ذلك الوقت من اليوم الثاني .

هذا أصل الفصل وتمهيد قاعدته ، وعليه يخرج كل ما سنذكره ان شاء الله تعالى وهذا القدر كاف لمن يؤثر الاختصار ، ولكن عادة الأصحاب ايضاحه وبسطه بالأمثلة ، وأنا أتابعهم وأذكر ان شاء الله تعالى مسائل مستقصاة

ملخصة واضحة في فروع متراسلة ليكون أنشط لمطالعيه ، وأبعد من ملالة
ناظره ، وأيسر في تحصيل المرغوب منه فيه ، وأسهل في ادراك الطالب
ما يبغيه ، والله الكريم أستعينه وأستهديه .

(فرع) قال أصحابنا رحمهم الله : الحافظة لقدّر حيضها انما ينفعها
حفظها وتخرج عن التحير المطلق اذا حفظت مع ذلك قدر الدور وابتدائه ،
فان فقدت ذلك بأن قالت : كان حيضي خمسة عشر أضللتها في دوري ولا
أعرف سوى ذلك فلا فائدة فيما ذكرت لاحتمال الحيض والطهر والانتقاع في
كل وقت ، وكذا لو قالت : حيضي خمسة عشر وابتداء دوري يوم كذا ولا
أعرف قدره فلا فائدة فيما حفظت لاحتمال المذكور ، ولها في هذين المثالين
حكم المتحيرة في كل شيء . وهكذا لو قالت : كان حيضي خمسة من كل
ثلاثين ولا أعرف ابتداءها أو لا أدري أي في كل شهر أو شهرين أو سنة أو
سنتين ؟ ولا أدري في أي وقت من شهر هي ؟ فهذه لها حكم المتحيرة التي
لا تذكر شيئاً أصلاً ؟ وحكمها ما سبق الا في الصيام فانها اذا قالت : كان
حيضي خمسة أيام من ثلاثين وصامت رمضان حصل لها خمسة وعشرون يوماً
ان كان تاماً ، وعلمت أن حيضها كان يبتدئها في الليل ، فان علمت أنه كان
يبتدئها في النهار أو شكت حصل لها أربعة وعشرون يوماً ، ثم اذا أرادت
قضاء صوم هذه الخمسة صامت أحد عشر يوماً ، فيحصل لها منها خمسة على
كل تقدير ولا يكفيها صوم عشرة لاحتمال الابتداء في أثناء يوم ، فيفسد ستة
الا أن تعلم أنه كان يبتدئها في الليل فيكفيها العشرة ، ولو كان على هذه التي
قالت كان حيضي خمسة من ثلاثين صوم يوم واحد صامت يومين بينهما أربعة
أيام ان علمت أن حيضها كان يبتدئ في الليل فيحصل لها يوم ، فان لم تعلم
وقت ابتداءه صامت يومين بينهما خمسة أيام ، فيحصل أحدهما ، ولو كان
عليها يومان صامتهما مرتين بينهما ثلاثة أيام ان علمت الابتداء ليلاً ، والا
فأربعة وضابطه اذا لم تعلم وقت الابتداء أنها تضيف الى أيام الحيض يوماً
لاحتمال الطراء ان في أثناء النهار وتصوم ما عليها ثم تقطر بقدر الباقي من أيام
الحيض مع اليوم المضاف ثم تصوم اليوم الذي عليها مرة أخرى . فان كان
عليها يومان وحيضها خمسة من ثلاثين كما ذكرنا أضافت يوماً فتصير ستة

فتصوم يومين وتفطر أربعة ثم تصوم يومين ، ولو كان عليها ثلاثة صامتها ثم أفطرت ثلاثة ثم صامت ثلاثة وهكذا ما أشبه ذلك والله أعلم .

(فسر) إذا قالت : حيضى خمسة أيام فى كل ثلاثين يوماً أو عشرة من عشرين من الشهر ، أو من خمسة عشر وشبه ذلك ، فهذه قد يكون لها حيض ييقن وطهر ييقن ، ومشكوك فيه يحتمل انقطاع الحيض فيه ومشكوك فيه لا يحتمله ، وقد لا يكون حيض ولا طهر ييقن وقد يكون طهر ييقن دون حيض ييقن ولا يتصور عكسه وطريقة معرفة هذه الأقسام أن تنظر الى المنسى ، فإن كان نصف المنسى فيه أو أقل لم يكن لها حيض ييقن ، وإن كان أكثر من نصفه كان لها حيض ييقن ، وهو يقدر على ما زاد على النصف مرتين ، ويكون من وسط المنسى فيه ويكون ما قبله مشكوكا فيه لا يحتمل الانقطاع فتتوضاً لكل فريضة كسائر المستحاضات وما بعده تغتسل لكل فريضة ، وإن شئت ^(١) أسقطت المنسى من المنسى فيه ، ثم أسقطت بقية المنسى فيه من المنسى ، فما بقى فهو حيض ييقن ، وتلك البقية هي القدر المشكوك فيه من الطرفين .

مثال ذلك وهو مثال يجمع الأقسام الأربعة قالت : كان حيضى ستة أيام من العشرة الأولى من الشهر فيجعل شهرها أربعة أقسام ، الأربعة الأولى زمن مشكوك فيه يحتمل الانقطاع فتتوضاً فيها لكل فريضة وتصلى الخامس والسادس حيض ييقن ، لأنه إن بدأ الحيض فى أول العشرة انتهى الى آخر السادس ، وإن انقطع على العاشر بدأ من الخامس ، فالخامس والسادس حيض لدخولهما فى التقديرين ، والسابع والثامن والتاسع والعاشر مشكوك فيه يحتمل الانقطاع ، فتغتسل فيها لكل فريضة إلا أن تعلم أن الدم كان ينقطع فى وقت من اليوم فيكفيها كل يوم غسل واحد فى ذلك ، وتتوضاً لباقي فرائض ذلك اليوم ، وما بعد العشرة الى آخر الشهر طهر ييقن . ولو قالت : حيضى سبعة أيام من العشرة الأولى فلها أربعة أيام حيض ييقن وهى الرابع والخامس والسادس والسابع وتتوضاً للثلاثة الأولى وتغتسل للثلاثة الأخيرة لكل فريضة إلا أن تعلم الانقطاع فى وقت بعينه ، ولو قالت : ثمانية

(١) كذا بالأصل ولعله : ثابت (ط) .

من العشرة فحيضها ستة ، أولها الثالث ، ولو قالت : تسعة من العشرة فحيضها ثمانية ، أولها الثاني وتتوضأ في اليوم الأول وتغتسل لكل فريضة في العاشر . ولو قالت : ستة من أحد عشر فالسادس حيض ييقن وتتوضأ لكل فريضة في الخمسة الأولى وتغتسل في الخمسة الأخيرة ، ولو قالت : خمسة من التسعة الأولى فالخامس حيض ييقن وتتوضأ لما قبله وتغتسل لما بعده الى آخر التاسع وما بعده الى آخر الشهر طهر ييقن .

ولو قالت : حيض عشرة من الشهر فليس لها حيض ولا طهر ييقن فتتوضأ لكل فريضة الى قبيل آخر العاشر ثم تغتسل من آخر العاشر الى آخر الشهر لكل فريضة الا أن تعلم الانقطاع في وقت بعينه فيكفيها الغسل فيه كل يوم مرة ، ولو قالت : عشرة من العشرين الأولى توضأت الى قبيل آخر العاشر ثم اغتسلت الى آخر العشرين ثم هي طاهرة ييقن في العشر الأخيرة . ولو قالت : عشرة من الخمسة عشر الأولى فالخمسة الأولى تتوضأ والخمسة الثانية حيض ييقن ، والثالثة تغتسل وباقي الشهر طهر ييقن .

ولو قالت : خمسة عشر في العشرين الأولى فالخمسة الأولى تتوضأ والثانية والثالثة حيض ييقن ، والرابعة تغتسل والعشرة الأخيرة طهر ييقن ، ولو قالت عشرة في العشرين الأخيرة فالعشرة الأولى طهر ييقن ، والثانية تتوضأ ، والثالثة تغتسل ، ولو قالت خمسة عشر من العشرين الأخيرة فالعشرة الأولى طهر ييقن والخمسة الثالثة تتوضأ والرابعة والخامسة حيض ييقن والسادسة تغتسل . ولو قالت : حيض احدى العشرات فلا حيض ولا طهر ييقن فتتوضأ في جميع الشهر الى آخر العشرات ، فتغتسل في آخر كل عشرة . ولو قالت : حيض يومان من العشرة الأولى ، أو قالت ثلاثة ، أو قالت أربعة ، أو قالت خمسة فلا حيض ولا طهر فتتوضأ مدة أيامها ، ثم تغتسل لكل فريضة الى آخر العشرة ثم هي طاهرة ييقن .

وأما قول المصنف رحمه الله (وعلى هذا التنزيل في الخمس والست والسبع والثمان والتسع) فهو مما عدوه من مشكلات المذهب حتى ان بعضهم قال : مراد المصنف أنها اذا قالت : لى تسعة أيام في العشرة الأولى فلا حيض لها ييقن ، ثم اعترض هذا الجامل وغلط المصنف ولقد أخطأ هذا الجامل

وظلم بوضعه الكلام في غير موضعه ، فان المصنف رحمه الله أجل قدرا وأعلى محلا من أن يخفى عليه هذا الذي لا يشك فيه أقل مبتدئ شرح باب الحيض ، فكيف يظن بهذا الامام أنه يقول اذا قالت : حيضى تسعة أيام من العشرة الأولى فلا حيض لها ، وأى خفاء في هذا ليعلط فيه . وانما مراد المصنف عطف هذا الكلام على ما تقدم في أول الفصل وهو قوله : فكل زمان يتقنا فيه الحيض ألزمانها اجتناب ما تجتنبه الحائض ، الى قوله : ويعرف ذلك بتنزيل أحوالها ، ثم قال : ونذكر من ذلك مسائل تدل على أحكامها فذكر ما ذكره ، ثم قال : وعلى هذا التنزيل في الخمس والست ، يعنى يعمل ما ذكرناه وبه يعرف يقين الحيض والطهر والمشكوك فيه ، فيعمل في الست والسبع والثمان والتسع على ما ذكرنا من التنزيل وهو أن ما احتمل الحيض والطهر فهو مشكوك فيه ، وما يتعين لأحدهما فهو له ، وحيث اذا قالت : خمسة من العشرة فلا حيض ييقن وتتوضأ في خمسة .

ولو قالت ستة من العشرة فالخامس والسادس حيض ، وان قالت : سبعة فأربعة حيض أولها الرابع كما سبق ايضاحه ، فهذا تأويل صحيح لكلام المصنف ، وذكر صاحب البيان في كتابه مشكلات المذهب لكلامه تأويلين (أحدهما) وهو الذي اقتصر عليه في البيان : أن معناه اذا قالت : كان حيضى في الخمس أو الست أو السبع أو الثمان أو التسع أياما لا يزيد على نصف المنسى فيه بأن قالت : كان حيضى في الخمس يومين أو في الست والسبع والثمان والتسع ثلاثة فاقصر المصنف على ذكر الأيام المنسى فيها ولم يذكر قدر المنسى وعطف ذلك على ما ذكره في قوله : فان قالت : كان حيضى في العشرة ثلاثة أو أربعة ، لأن الثلاثة والأربعة أقل من نصف العشرة (قلت) فعلى هذا تكون الخمس والست والسبع والثمان والتسع معطوفات على العشرة .

(والتأويل الثانى) أنه أراد اذا قالت : حيضى خمس أو ست أو سبع أو ثمان أو تسع من أيام لا تزيد هذه المذكورة على نصفها ، فذكر المنسى دون المنسى فيه اكتفاء بما ذكره واعتمادا على فهم السامع بعد تقرير القاعدة فهذه ثلاثة أجوبة عن عبارة المصنف على تقدير ثبوتها عنه ، وقد قال بعض كبار

متأخرى أصحابنا المذكورين ، طبقة أصحاب المصنف أنه رأى جزءا فيه وصية الشيخ أبى اسحاق المصنف رحمه الله الى الفقهاء ؛ وفيه أنه أمرهم بالضرب على قوله ، وعلى هذا التنزيل فى الخمس والست والسبع والثمان والتسع ، والله أعلم •

(فسر) فيما اذا عرفت يقين طهرها فى وقت من الشهر ، بأن قالت : كان حيض عشرة من الشهر لا أعلم عينها ، وأعلم أنى كنت فى العشرة الأخيرة طاهرا فالعشرة الأولى تتوضأ والثانية تغتسل لكل فريضة ، الا أن تعلم الانقطاع فى وقت ؛ فتقتصر على الغسل فيه كل يوم والعشرة الأخيرة طهر ييقن ، وتوجيه هذا ظاهر وكذا ما أشبهه مما أحذف دليله ، فان ذكرت ما قد يخفى دليله بينته ان شاء الله تعالى فان قالت : حيض عشرة من الشهر وكنت فى العشرة الأولى طاهرا فالعشرة الأولى طهر ييقن ؛ والثانية تتوضأ ، والثالثة تغتسل لكل فريضة وان قالت : حيض خمسة من العشرة الأولى ، وكنت أكون فى اليوم الأول طاهرا فالأول طهر ييقن ، والثانى والثالث والرابع والخامس تتوضأ لكل فريضة والسادس حيض ييقن ، والسابع الى آخر العاشر تغتسل لكل فريضة ، وما بعد العاشر الى آخر الشهر طهر ييقن • وان قالت : حيض خمسة من العشرة الأولى وكنت طاهرا فى الثانى فاليومان الأولان طهر ييقن ، والثالث والرابع والخامس تتوضأ والسادس والسابع حيض ييقن والثامن والتاسع والعاشر تغتسل لكل فريضة ، وان قالت حيض خمسة من العشرة الأولى وكنت طاهرا فى الثالث فالثلاثة الأولى طهر ، والرابع والخامس تتوضأ ، والسادس والسابع والثامن حيض ييقن ، والتاسع والعاشر تغتسل لكل فريضة • وان قالت : حيض عشرة من الشهر وكنت طاهرا فى السادس ، فالسبعة الأولى طهر ييقن ، ومن السابع الى آخر السادس عشر تتوضأ ثم بعده تغتسل الى آخر الشهر لكل فريضة • وكذا لو قالت : حيض عشرة من الشهر ، وكنت طاهرا فى السابع أو التاسع أو العاشر ، فاليوم الذى كانت فيه طاهرا وما قبله طهر ثم بعده تتوضأ عشرة أيام ثم تغتسل الى آخر الشهر •

وان قالت حيض عشرة من الشهر وكنت فى الحادى عشر طاهرا فالعشرة

الأولى تتوضأ وتغتسل في آخرها لاحتمال الانقطاع والحادي عشر طهر ييقين ،
وبعده تتوضأ الى آخر الحادي والعشرين ، ثم تغتسل بعده الى آخر الشهر
لكل فريضة . وان قالت : حيض خمسة من الشهر وكنت في الخمسة الأخيرة
طاهرا ، أو لى طهر صحيح غيرها فيحتمل أن حيضها الخمسة الأولى والباقي
طهر . ويحتمل أن تكون الخمسة الثانية والباقي طهر ويحتمل أن تكون
الرابعة ، ويحتمل أن تكون الخامسة ، ولا يجوز أن تكون الثالثة لأنه لا يبقى
قبلها ولا بعدها أقل الطهر سوى الخمسة الأخيرة فالخمس الأولى تتوضأ
والثانية تغتسل لاحتمال الانقطاع والثالثة طهر ييقين ، والرابعة تتوضأ
والخامسة تغتسل ، لاحتمال الانقطاع والسادسة طهر ييقين . وان قالت :
حيض خمسة عشر من الشهر ، وكنت في الثاني عشر طاهرا ، فالثاني عشر
وما قبله طهر ييقين ، والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر تتوضأ
والسادس عشر فما بعده الى آخر السابع والعشرين حيض ييقين والثلاثة
الأخيرة تغتسل لكل فريضة . ولو قالت : حيض خمسة من العشرة الأولى ،
وكنت في السادس طاهرا فحيضها الخمسة الأولى وان قالت : كنت في
الخامس طاهرا فحيضها الخمسة الثانية ، وليست في هاتين ناسية وان كان
سؤالها كسؤال ناسية ، وان قالت : وكنت في السادس حائضا فالسادس
حيض ييقين فتغتسل بعده الى آخر العشرة وتتوضأ في الأربعة قبله ، واليوم
الأول طهر ييقين .

ولو قالت : وكنت في الخامس حائضا فالخامس حيض ، وتتوضأ في
الأربعة قبله وتغتسل بعده الى آخر التاسع ثم ما بعده طهر ييقين ، وان قالت :
حيض خمسة من العشرة الأولى وكنت في الثاني طاهرا وفي الخامس حائضا
فالأول والثاني طهر ييقين وكذا العاشر وما بعده والخامس والسادس والسابع
حيض ييقين وتتوضأ في الثالث والرابع وتغتسل في الثامن والتاسع . ولو
قالت : لا أعلم قدر حيضى وأعلم أنى كنت طاهرا في طرفي الشهر فلحظة من
أول الشهر ولحظة من آخره طهر ييقين ثم بعد اللحظة الأولى تتوضأ يوما
وليلة ثم تغتسل لكل فريضة الى أن يبقى لحظة من آخر الشهر ثم اللحظة مع
اللحظة الأولى من الشهر الآتى طهر .

(فرع) فيما اذا عرفت يقين حيضها في وقت من الشهر فان قالت كان حيضى عشرة أيام في كل شهر لا أعلمها وأعلم أنى كنت أكون حائضا في العاشر فتتوضأ الى آخر التاسع ويكون العاشر حيضا وتغتسل بعده الى آخر التاسع عشر ثم باقى الشهر طهر ييقن فان قالت : حيضى عشرة لا أعلمها وكنت حائضا في السادس فالخمس الأولى تتوضأ والثانية حيض ييقن لدخولها في التقديرين . والثالثة تغتسل لكل فريضة وباقى الشهر طهر ييقن . وان قالت : حيضى عشرة من الشهر وكنت حائضا في الثانى عشر فاليو مان الأولان طهر ييقن وما بعدهما الى آخر الحادى عشر تتوضأ والثانى عشر حيض ييقن وتغتسل بعده الى آخر الحادى والعشرين وما بعده طهر ييقن ولو قالت : حيضى خمسة عشر وكنت حائضا في الثانى عشر فالثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر حيض ييقن والأحد عشر قبلها تتوضأ ومن السادس عشر الى آخر السادس والعشرين تغتسل لكل فريضة والأربعة الباقية من الشهر طهر ييقن . ولو قالت : حيضى في كل شهر عشرة ولى في كل شهر طهر صحيح وكنت في الثانى عشر حائضا ؛ فاليو مان الأولان طهر ييقن ، والثالث والرابع والخامس تتوضأ ومن أول السادس الى آخر الثانى عشر حيض ييقن والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر تغتسل لكل فريضة والخمسة عشر الباقية طهر ييقن .

ولو قالت : حيضى خمسة من العشرة الأولى ، وكنت في اليوم الأول حائضا ؛ فحيضها الخمسة الأولى ، وان قالت : كنت في العاشر حائضا فحيضها الخمسة الثانية وليست في الصورتين ناسية وان كان سؤالها كسؤال الناسية .

(فرع) اذا قالت : كان لى في كل شهر حيضتان لا أعلم موضعهما ولا قدرهما (١) :

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ذكر الشيخ أبو حامد ان اقل ما يحتمل ان يكون حيضا يوم من اول الشهر او آخره ويوم ليلة من اول الشهر او آخره ويكون بينهما خمسة عشر يوما

(١) آتونا ونسبها في صورة الفصول الموزعة الى المصنف وان سبقت على سبيل الاستشهاد لا يقول (ط)

طهرا ، ويحتمل ما بين الأقل والأكثر ، فيلزمها أن تتوضأ وتصلى في اليوم الأول من الشهر لأنه طهر مشكوك فيه ، ثم تفتسل لكل صلاة إلى آخر الرابع عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه ، ويكون الخامس عشر والسادس عشر طهرا ييقن لأنه إن كان ابتداء الطهر في اليوم الثاني فالسادس عشر إلى آخر الشهر طهر مشكوك فيه . وقال شيخنا القاضي أبو الطيب : هذا خطأ لأننا إذا نزلنا هذا التنزيل لم يجز أن يكون ذلك حالها في الشهر الذي بعده ، بل يجب أن تكون في سائر الشهور كالمتحيرة الناسية لأيام حيضها ووقته فتفتسل لكل صلاة ، ولا يطؤها الزوج ، وتصوم رمضان وتقضيه على (١) ما بيناه .

هذا كلام المصنف وكذا نقله المتأخرون عن الشيخ أبي حامد وكذا قطع بما قاله أبو حامد المحاملي وابن الصباغ وآخرون ، ونقله صاحب البيان عن أكثر أصحابنا وحكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه عن أبي حامد ثم قال : وهذا خطأ ييقن لأنه يحتمل أن يكون اليوم الأخير حيضا ، فيعقبه خمسة عشر طهر من الشهر الثاني فلا يبقى بعد ذلك من الشهر الثاني ما يسع حيضتين قال وكذا قوله : إن الخامس عشر والسادس عشر طهر ييقن ؛ وليس بصحيح فيما سوى الشهر الأول قال : فالصواب في هذا أن يقال : هذا الذي قالته لا يتصور فكأنها لم تقل شيئا فهي متحيرة لا تحفظ شيئا قال : وأنا يصح ما ذكره أبو حامد فيما إذا قالت : لي حيضتان في شهر بعينه فيكون حكمها في ذلك الشهر بعينه ما ذكره وتكون فيما سواه متحيرة . هذا كلام أبي الطيب .

وهذا الإنكار الذي أنكره على أبي حامد متوجه على ما نقلوه من عبارة أبي حامد أنها قالت : لي في كل شهر حيضتان والذي رأيته أنا في تعليق أبي حامد إذا قالت لي حيضتان من الشهر والباقي طهر وهذه العبارة لا تقتضي تكرار ذلك في كل شهر . واعلم أن الشيخ أبا حامد أرفع محلا وأعظم مرتبة من أن يخفى عليه هذا الذي نقلوه عنه وهو خطأ ظاهر لا يخفى على أقل متفقه شرح باب الحيض ، فيتعين حمل كلام الشيخ أبي حامد على ما نقلته عن تعليقه أنها قالت : لي في الشهر الفلاني حيضتان فيكون حكمها ما ذكره ، وقد وافق عليه القاضي أبو الطيب كما سبق ولا شك في صحة هذا وعبارته تقتضيه .

وأما عبارة من يقول ذلك فيما إذا قالت : لي في كل شهر حيضتان فمحمولة على هذا ؛ ومعناها لي في كل شهر أحيضه حيضتان ، وكنت أحيض

(١) هذه القطعة مكررة ساقها الشارح استشهدا وليعقب عليها بكلام جديد (ط) .

في صفر وجمادى وشوال مثلاً ، فحصل أن كلام أبي حامد صحيح وأنه ينبغي ألا يجعل بينه وبين أبي الطيب خلاف ، والله أعلم .

وأما قول المصنف : (يحتمل ما بين الأقل والأكثر) فمعناه أنه يحتمل أن حيضها ثلاثة أيام ؛ يوماً في آخر الشهر ويوم في أوله ، ويحتمل عكسه ، ويحتمل أنه أربعة بعضها في أوله وبعضها في آخره ، وكذا خمسة وستة وسبعة وما بعدها إلى خمسة عشر بعضها في أوله وبعضها في آخره ، ويحتمل أن الحيض الأول في اليوم الأول ، ويحتمل في الثاني أو الثالث أو الثالث عشر وما بينهما ، والمقصود حيضتان بينهما خمسة عشر للطهر . وأما قوله : (فليزماً أن تتوضأ وتصلّي في اليوم الأول لأنه طهر مشكوك فيه) فسيبه أنه يحتمل أن الحيض الأول بعد اليوم الأول ، لقوله يحتمل ما بين الأقل والأكثر كما بيناه . وأما قوله : ومن السابع عشر إلى آخر الشهر طهر مشكوك فيه فقد يتوهم من لا يفكر أن الطهر في هذه المدة على صفة واحدة ، وليس كذلك ، بل تتوضأ في السابع عشر لأنه لا يحتمل الانقطاع . بل تقتسل لكل فريضة لاحتمال الانقطاع في كل وقت ، وهذا متفق عليه ، أطبق أصحابنا الذين ذكروا المسألة على التصريح به . وذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه فرعاً حسناً لهذه المسألة فقال : لو قالت لى في الشهر - يعني شهراً معيناً - حيضتان ولى فيه طهر واحد متصل ، فالיום الأول حيض ييقين ، وأنا لو جعلناه مشكوكاً فيه لصار لها طهران ، وقد قالت طهر واحد ، ثم يحتمل ما احتملت المسألة الأولى أن تكون أربعة عشر من الأول حيضاً ، وخمسة عشر بعدها طهر ، واليوم الأخير الحيضة الأخرى ، وأن يكون الأول حيضاً وبعده خمسة عشر طهر ، والأربعة الباقية الحيضة الأخرى ، ويحتمل ما بين ذلك كما سبق . فالיום الأول مع ليلته حيض ييقين ، وبعده تقتسل لكل فريضة إلى آخر الأربعة عشر ، والخامس عشر والسادس عشر طهر ييقين ، ثم تتوضأ لكل فريضة من أول السابع إلى آخر التاسع والعشرين ، واليوم الأخير حيض ييقين ، ولا يلزمها الاغتسال لكل فريضة بعد السابع عشر بخلاف المسألة قبلها ، لأنه لا يتصور الانقطاع هنا قبل آخر الشهر ، لأنه لو انقطع لم يبق بعده طهر كامل ، ولصار لها في الشهر أكثر من طهر واحد متصل ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

« وان كانت ذاكرة للوقت ناسية للصد نظرت فان كانت ذاكرة لوقت ابتدائه بان قالت : كان ابتداء حيضى من اول يوم من الشهر - حيضناها يوما وليلة من اول الشهر لانه يقين ، ثم تفتسل بعده وتحصل في طهر مشكوك فيه الى آخر الخامس عشر فتصلى وتفتسل لكل صلاة لجواز انقطاع الدم ، وما بعده طهر يقين الى آخر الشهر فتتوضا لكل فريضة . وان كانت ذاكرة لوقت انقطاعه بان قالت : كان حيضى ينقطع في آخر الشهر قبل غروب الشمس حيضناها قبل ذلك يوما وليلة وكانت طاهرا من اول الشهر الى آخر الخامس عشر ، تتوضا لكل فريضة لانه لا يحتمل انقطاع الحيض ولا يجب الغسل الا في آخر الشهر في الوقت الذى تيقنا انقطاع الحيض فيه . »

وان قالت : كان حيضى في كل شهر خمسة عشر يوما ، وكنت اخلط احد النصفين بالآخر اربعة عشر في احد النصفين ويوما في الآخر ولا ادرى ان اليوم في النصف الاول او الاربعة عشر ، فهذه يحتمل ان يكون اليوم في النصف الثانى والاربعة عشر في النصف الاول فيكون ابتداء الحيض من اليوم الثانى من الشهر وآخره تمام السادس عشر ، ويحتمل ان يكون اليوم في النصف الاول والاربعة عشر في النصف الثانى ، فيكون ابتداء الحيض من اول الخامس عشر وآخره التاسع والعشرون ، فالיום الاول والآخر من الشهر طهر يقين والخامس عشر والسادس عشر حيض يقين ، ومن الثانى الى الخامس عشر طهر مشكوك فيه ، ومن اول السابع عشر الى آخر التاسع والعشرين طهر مشكوك فيه ، فتفتسل في آخر السادس عشر وفي آخر التاسع والعشرين لانه يحتمل انقطاع الدم فيهما ، وعلى هذا التنزيل والقياس فان قالت : كان حيضى خمسة عشر يوما وكنت اخلط اليوم واشك هل كنت اخلط باكثر من يوم ؟ فالحكم فيه في المسألة قبلها الا في شيء واحد ، وهو ان ههنا يلزمها ان تفتسل لكل صلاة بعد السادس عشر لجواز ان يكون الخلط باكثر من يوم ، فيكون ذلك الوقت وقت انقطاع الحيض ، الا ان تعلم انقطاع الحيض في وقت بعينه من اليوم فتفتسل فيه في مثله . »

(الشرح) أما المسألتان الأوليان فيما اذا ذكرت الابتداء والانقطاع فظاهرتان حكمهما ما ذكره . الا أن قوله في الثانية قالت : كان حيضى ينقطع في آخر الشهر قبل غروب الشمس ينكر عليه ، وصوابه حذف قوله : قبل غروب الشمس ليصح ما ذكره بعده من الحكم ، فانه لو انقطع قبل آخر الشهر بلحظة لم ينته الطهر الى آخر الخامس عشر ، بل يجب ترك لحظة من آخره ويجب الحكم بالحيض في لحظة من آخر التاسع والعشرين أما اذا قالت : كان حيضى من كل شهر خمسة عشر يوما وكنت اخلط أحد النصفين

بِالْآخِر ، أَرْبَعَةَ عَشَرَ فِي أَحَدِ النِّصْفَيْنِ وَيَوْمًا فِي النِّصْفِ الْآخِرِ ، وَلَا أَدْرِي هَلْ
 الْيَوْمَ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ وَالْأَرْبَعَةَ عَشَرَ فِي الْآخِرِ ؟ أَوِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ فِي الْأَوَّلِ
 وَالْيَوْمَ فِي الْآخِرِ ؟ فَالْيَوْمَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ طَهْرٌ يَتَقَيَّنُ ، وَالْخَامِسَ عَشَرَ وَالسَّادِسَ
 عَشَرَ حَيْضٌ يَتَقَيَّنُ ، وَمِنْ أَوَّلِ الثَّانِي إِلَى آخِرِ الرَّابِعِ عَشَرَ مَشْكُوكٌ فِيهِ لَا يَحْتَدِلُّ
 الْإِنْقِطَاعُ ، فَتَتَوَضَّأُ فِيهِ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ وَتَغْتَسِلُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةِ السَّابِعِ عَشَرَ لِحَتِّمَالِ
 الْإِنْقِطَاعِ فِي آخِرِ السَّادِسِ عَشَرَ ثُمَّ تَتَوَضَّأُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا تَغْتَسِلُ إِلَّا فِي آخِرِ
 التَّاسِعِ وَالْعَشْرِينَ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ لَهَا يَوْمَيْنِ طَهْرًا يَتَقَيَّنُ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ، وَيَوْمَيْنِ
 حَيْضًا وَهُمَا الْخَامِسَ عَشَرَ وَالسَّادِسَ عَشَرَ ، وَعَلَيْهَا غَسْلَانِ وَلَهَا زَمَانٌ مَشْكُوكٌ
 فِيهِمَا وَتَتَوَضَّأُ فِيهِمَا ، وَهُمَا مَا بَيْنَ الثَّانِي وَالْخَامِسِ عَشَرَ ، وَمَا بَيْنَ السَّادِسِ
 عَشَرَ وَالْآخِرِ ، فَإِنْ طَافَتْ أَوْ قَضَتْ فَائِئَةً فِي أَحَدِ الشَّكْنَيْنِ لَمْ يَجْزِهَا ، فَإِنْ طَافَتْ
 أَوْ قَضَتْ فِي الشَّكْنَيْنِ جَمِيعًا أَجْزَأَهَا قِطْعًا ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا طَهْرٌ يَتَقَيَّنُ •

قَالَ الدَّارِمِيُّ فِي الاسْتِذْكَارِ : فَإِنْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ
 انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فِي الْخَامِسِ عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ أَرَادَتْ قِضَاءَ مَا فَاتَهَا
 مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ خَمْسَةُ عَشَرَ صَامَتِ شَهْرًا غَيْرَ يَوْمِي الْحَيْضِ وَأَجْزَأَهَا قِطْعًا ،
 لِأَنَّهُ يَحْصُلُ لَهَا يَوْمًا الطَّهْرُ مَعَ أَحَدِ الشَّكْنَيْنِ • أَمَّا إِذَا قَالَتْ : حَيْضِي خَمْسَةُ
 عَشَرَ أَخْطِطُ أَحَدَ النِّصْفَيْنِ بِالْآخِرِ يَوْمَيْنِ لَا أَعْرِفُ أَيُّهُمَا الْيَوْمَانِ ؟ وَالْيَوْمَانِ
 الْأَوَّلَانِ وَالْيَوْمَانِ الْآخِرَانِ طَهْرٌ يَتَقَيَّنُ ، وَالرَّابِعَ عَشَرَ وَالْخَامِسَ عَشَرَ وَالسَّادِسَ
 عَشَرَ وَالسَّابِعَ عَشَرَ حَيْضٌ يَتَقَيَّنُ وَتَغْتَسِلُ عَقِيبَ التَّاسِعِ عَشَرَ وَالثَّامِنِ وَالْعَشْرِينَ
 وَتَتَوَضَّأُ سِوَى مَا ذَكَرْنَا • وَلَوْ قَالَتْ : حَيْضِي خَمْسَةُ عَشَرَ أَخْطِطُ بِثَلَاثَةٍ فَلَهَا
 ثَلَاثَةٌ فِي أَوَّلِهِ وَثَلَاثَةٌ مِنْ آخِرِهِ طَهْرٌ يَتَقَيَّنُ وَسِتَّةَ حَيْضٍ ، أَوَّلُهَا الثَّلَاثُ عَشَرَ
 وَتَغْتَسِلُ عَقِيبَ الثَّامِنِ عَشَرَ وَالسَّابِعِ وَالْعَشْرِينَ ، وَهَكَذَا كُلَّمَا زَادَ الْخَلْطُ يَوْمًا
 زَادَ يَتَقَيَّنُ الْحَيْضُ يَوْمَيْنِ فِي الْوَسْطِ وَزَادَ يَتَقَيَّنُ الطَّهْرُ يَوْمًا فِي كُلِّ طَرَفٍ • وَلَوْ
 قَالَتْ : حَيْضِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَخْطِطُ مِنْهَا يَوْمًا فَلِأَوَّلَانِ وَالْآخِرَانِ طَهْرٌ يَتَقَيَّنُ
 وَالْخَامِسَ عَشَرَ وَالسَّادِسَ عَشَرَ حَيْضٌ يَتَقَيَّنُ فَتَغْتَسِلُ عَقِيبَ السَّادِسِ عَشَرَ
 وَالثَّامِنِ وَالْعَشْرِينَ وَتَتَوَضَّأُ لِمَا سِوَاهُ • وَلَوْ قَالَتْ : حَيْضِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ
 وَكُنْتُ أَخْطِطُ أَحَدَ النِّصْفَيْنِ بِالْآخِرِ يَوْمًا فَالثَّلَاثَةُ عَشَرَ الْأَوَّلَى وَالثَّلَاثَةُ عَشَرَ
 الْآخِرَةُ طَهْرٌ يَتَقَيَّنُ ، وَالْخَامِسَ عَشَرَ وَالسَّادِسَ عَشَرَ حَيْضٌ ، وَالرَّابِعَ عَشَرَ
 وَالسَّابِعَ عَشَرَ مَشْكُوكٌ فِيهِمَا ، فَتَتَوَضَّأُ فِيهِمَا وَتَغْتَسِلُ عَقِيبَ السَّادِسِ عَشَرَ

والسابع عشر لأن الانقطاع في آخر أحدهما . ولو قالت : كنت أحيض خمسة عشر أخلط أحد النصفين بالآخر بيوم ، ولا أدري هل كنت أخلط بأكثر من يوم أم لا ، فحكمها حكم من قالت أخلط بيوم فقط ، ولا يخالفها إلا في شيء واحد ، وهو أن هذه يلزمها أن تغتسل بعد السادس عشر لكل فريضة إلى آخر التاسع والعشرين لجواز أن يكون الخلط بأكثر من يوم ، إلا أن تعلم انقطاع الحيض في وقت بعينه ، فتغتسل كل يوم في ذلك الوقت فقط .

ولو قالت : كنت أحيض خمسة عشر يوما أخلط أحد النصفين بالآخر بجزء فقط فلها جزء من أول الليلة الأولى ، وجزء من آخر اليوم الأخير طهر يتيقن ، ولا تترك بسبب هذين الجزئين صلاة ، ويبطل صوم الخامس عشر لحصول الحيض في آخره ، ولا يجب الغسل إلا في موضعين : (أحدهما) بعد جزء من أول ليلة السادس عشر (والثاني) إذا بقي جزء من اليوم الأخير من الشهر وتتوضأ فيما سواهما ، ولو كانت المسألة بحالها وقالت لا أدري هل كنت أخلط بجزء أم بأكثر ؟ فحكمها حكم التي قبلها إلا في الغسل ، فإنه يلزمها هنا أن تغتسل لكل فريضة بعد مضي جزء من السادس عشر إلى أن يبقى جزء من آخر الشهر لاحتمال الخلط بأكثر من جزء . ولو قالت : حيض أربعة عشر يوما ونصف يوم ، والكسر في أول حيض ، وكنت أخلط أحد النصفين بالآخر بيوم ، فالأول ونصف الثاني طهر ، ومن نصف الثاني إلى آخر السادس عشر حيض وما بعده طهر . ولا تغتسل إلا في آخر السادس عشر ، وحكم الصوم والعدة في هذه المسائل على ما سبق في أول هذا الفصل .

(فرع) قالت : حيض ثلاثة أيام من إحدى عشرات الشهر ، فليس لها حيض ولا طهر يتيقن فتصلي بالوضوء ثلاثا من أول كل عشرة وتغتسل بعد ذلك إلى آخر كل عشرة ، ويحرم وطؤها ما دام هذا حالها ، فإن أرادت طوافا طافت مرتين بينهما يومان فصاعدا ، أو طافت في يومين متلاصقين من طرفي عشرين ، وإن طلقت في أول شهر انقضت عدتها يوم الثامن والعشرين من الشهر الثالث ، ولو كان حيضها أربعة أو خمسة أو ستا أو سبعا أو ثمانية أو تسعا من إحدى عشرات الشهر فليس لها حيض ولا طهر يتيقن وتصلي

بالوضوء من أول كل عشرة قدر أيام حيضها وتغتسل بعده لكل فريضة الى آخر كل عشرة •

(فرع) قالت كنت أحيض خمسة من الشهر ثلاثة منها من احدى خمسات الشهر ويومين من الخمسة التى تليها ولا أعلم هل اليومان من الخمسة المتقدمة ؟ أم من المتأخرة ؟ فليس لها فى الشهر حيض متيقن زمانه ، واليومان الأولان والآخران من الشهر ييقين ، وباقى الشهر مشكوك فيه ، وتغتسل عشرة أغسال عقب السابع والثامن والثاني عشر والثالث عشر والسابع عشر والثامن عشر والثاني والعشرين والثالث والعشرين والسابع والعشرين والثامن والعشرين ، وتتوضأ فيما سوى هذه الأوقات لأن الانقطاع لا يتصور فى غيرها وهو محتمل فيها لأنه يحتمل أن الثلاثة من الخمسة الأولى واليومين من الثانية فينقطع فى آخر السابع ، ويحتمل عكسه فينقطع فى آخر الثامن ، ويحتمل أن الثلاثة من الثانية واليومين من الثالثة فينقطع فى آخر الثانى عشر ، ويحتمل عكسه فينقطع فى آخر الثالث عشر وباقى التقديرات ظاهر وان شئت قلت : لا غسل عليها فى الخمسة الأولى وتغتسل عقب الثانى والثالث من كل خمسة •

(فرع) قالت : كان حىضى يومين من العشرة الأولى من الشهر وكنت أخلط نهار احدى الخمستين بالأخرى بلحظة فمن أول الشهر الى مضى لحظة من أول النهار الرابع طهر ييقين ، وتتوضأ بعده حتى يبقى لحظة من آخر الخامس ، وتلك اللحظة من ليلة السادس ولحظة من أول نهار السادس حيض ييقين ، وتغتسل بعد هذه اللحظة لكل فريضة حتى يبقى لحظة من آخر السابع ، وتلك اللحظة وما بعدها الى آخر الشهر طهر ييقين وتغتسل فى هذه اللحظة •

(فرع) قالت : لا أعرف قدر حىضى ولكن أعلم أنى كنت أخلط شهرا بشهر فلحظة من أول الشهر ولحظة من آخره حيض ييقين ، وتغتسل بعد اللحظة الأولى حتى تبقى لحظة من آخر الخامس عشر ، وتلك اللحظة مع لحظة من أول ليلة السادس عشر طهر ييقين ثم تتوضأ حتى تبقى لحظة من آخر الشهر •

(فرع) قالت : حيض عشرة وأخط أحد نصفى الشهر بالآخر يوم
فسته أيام من أول الشهر وستة من آخره طهر ييقين ، والخامس عشر والسادس
عشر حيض ييقين ، وتغتسل عقب السادس عشر والرابع والعشرين وتتوضأ
لما سوى المذكور .

(فرع) قالت : حيض عشرة من الشهر وطهرى عشرون متصلة
فالعشرة المتوسطة طهر ييقين ، والأولى والثالثة مشكوك فيهما وتغتسل
فى آخرهما .

(فرع) قالت : حيض خمسة من الشهر منها السادس أو السادس
والعشرون فالأول طهر ييقين ، ومن الحادى عشر الى آخر الحادى والعشرين
طهر أيضا ، وتغتسل عقب السادس لكل فريضة الى آخر العاشر وعقب
السادس والعشرين الى آخر الشهر وتتوضأ فيما سوى ذلك .

(فرع) قالت : كنت أخط العشرة الأولى بالوسطى بيوم والوسطى
بالأخيرة بيوم ، ولا أعلم قدر حيضى ، فلها اثنا عشر يوما حيض ، وهى العاشر
والحادى والعشرون وما بينهما ولها ستة من أول الشهر وستة من آخره طهر
ييقين ، وتغتسل عقب الحادى والعشرين لكل فريضة الى آخر الرابع
والعشرين .

ولو قالت : حيض عشرة أخط الخمسة الثانية من الشهر بالثالثة ،
والثالثة بالرابعة فلها سبعة حيض ييقين ، وهى العاشر الى آخر السادس عشر ،
ولها من الأول الى آخر السادس ومن أول العشرين الى آخر الشهر طهر
ييقين ، فتغتسل عقب السادس عشر لكل فريضة الى آخر التاسع عشر .

(فرع) قالت : حيض ثلاثة أيام لا أعلمها ، وكان حيضى من أول
النهار ، وصامت رمضان كله فعليها قضاء ثلاثة أيام ، فان شاءت صامت ستة
متوالية وأجزأها ، وان أرادت تقليل الصوم فأقل ما يجزئها صيام أربعة أيام
متفرقة بين كل يومين يومان فتصوم الأول والرابع والسابع والعاشر فيحصل
ثلاثة قطعاً لأنه على كل تقدير لا يبطل الا يوم . ولو قالت : حيض خمسة
أيام من الشهر ، ولا أعلم متى كان يتدىء الدم ، وصامت رمضان فسد ستة

أيام لاحتمال الطراء ان له نصف النهار ، فتصوم له بعده اثني عشر متتابعة يحصل لها منها ستة على كل تقدير ، فان أرادت تفريق القضاء وتقليل الصوم صامت يوما ، وأفطرت خمسة ثم صامت يوما وأفطرت خمسة ، وكذا مرة ثالثة ورابعة وخامسة فتكون قد صامت من الشهر خمسة أيام يحصل لها منها أربعة على كل تقدير ، يبقى يومان فتصومهما من ثلاثة عشر ، تصوم الأول والسابع والثالث عشر ، وأما قول الغزالي في البسيط والوسيط في هذه المسألة : تقضى خمسة أيام فنكر ظاهر وكأنه تابع القوراني فيه فغلطا .

(فرع) قال القاضى أبو الطيب : كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فريضة فلها صلاة النافلة . وكل موضع قلنا : الفصل لكل فريضة لم يجز النافلة الا بالفصل أيضا هذا كلامه وفيه نظر ، ويحتمل أن تستبيح النافلة بفصل الفريضة والله أعلم .

(فرع) هذا الذى ذكرناه فى هذا الفصل من تنزيل المسائل وأحكامها هو المذهب المشهور المعروف الذى تطابقت عليه فرق الأصحاب واتفقت عليه طرقهم ، وشذ عنهم صاحب الحاوى فذكر طريقة عجبية مخالفة للأصحاب والدليل ، فقال : اذا قالت : لى فى كل شهر حيضة لا أعلم قدرها ، فلها حكم المبتدآت فى أن تحيض فى أول كل شهر ، وفى قدره قولان . (أحدهما) يوم وليلة (والثانى) ست أو سبع ثم الزمن المردود اليه من يوم وليلة أو ست أو سبع حيض ييقن وما بعد الخمسة عشر طهر ييقن وما بينهما مشكوك فيه ، ثم فرع على هذه الطريقة مسائل كثيرة وهذه طريقة شاذة مردودة ، وانما ذكرتها لأنبه على فسادها لئلا يفتر بها والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(هذا الذى ذكرناه فى المستحاضة اذا عبر دمها الخمسة عشر ولم يتخللها طهر ، فاما اذا تخللها طهر بان رات يوما وليلة دما ويوما وليلة نقاء وعبر الخمسة عشر فهى مستحاضة . وقال ابن بنت الشافعى رحمه الله : الطهر فى اليوم السادس عشر يفصل بين الحيض وبين ما بعده فيكون الدم فى الخمسة عشر حيضا ، وفى النقاء الذى بينهما قولان فى التلقيح ، لانا حكمنا فى اليوم السادس عشر لآ رات النقاء بطهارتها وامرنا بالصوم والصلاة وما بعده ليس بحيض ، بل هو طهر فكان بمنزلة ما لو انقطع الدم بعد الخمسة عشر ولم يعد ،

والمنصوص أنها مستحاضة اختلط حيضها بالاستحاضة ، لأنه لو كان النقاء في اليوم السادس عشر يميز لوجب أن يميز في الخامسة عشر كالتمييز باللون ، فعلى هذا ينظر فيها ، فإن كانت مميزة بأن ترى يوما وليلة دما أسود ، ثم ترى النقاء عشرة أيام ، ثم ترى يوما وليلة دما أسود ، ثم أحمر فترد الى التمييز . فيكون الحيض أيام الأسود وما بينهما على القولين ، وإن كان لها عادة في كل شهر خمسة أيام ردت الى عاداتها .

فإن قلنا : لا يلفق كانت الخامسة كلها حيضا ، وإن قلنا : يلفق كانت أيام الدم حيضا وذلك ثلاثة أيام ونقص يومان من العادة ، ومن أصحابنا من قال : يلفق لها قدر العادة من الخامسة عشر يوما ، فيحصل لها خمسة أيام من تسعة أيام ، وإن كانت عاداتها ستة أيام فإن قلنا : لا يلفق كان حيضها خمسة أيام لأن اليوم السادس من أيام العادة لا دم فيه ، لأن الدم في الأفراد فلم يجز أن يجعل حيضا ، لأن النقاء إنما يجعل حيضا على هذا القول إذا كان واقعا بين الدمين ، فعلى هذا ينقص من عاداتها يوم . وإذا قلنا : يلفق من أيام العادة كان حيضها ثلاثة أيام وينقص يومان ، وإذا قلنا : يلفق من خمسة عشر حصل لها ستة أيام من أحد عشر يوما ، وإن كانت عاداتها سبعة أيام - فإن قلنا : إن الجميع حيض - كان حيضها سبعة أيام لا ينقص منها شيء ، لأن اليوم السابع دم ، فيمكن استيفاء جميع أيام عاداتها ، وإن قلنا : يلفق لها من أيام العادة كان حيضها أربعة أيام ، وإن قلنا : يلفق من خمسة عشر كان لها سبعة أيام من ثلاثة عشر يوما ، وعلى هذا القياس ، وإن كانت مبتدأة لا تميز لها ولا عادة ففيها قولان (أحدهما) ترد الى يوم وليلة ، فيكون حيضها من أول ما رأت يوما وليلة ، والباقي طهر ، وإن قلنا : ترد الى ست أو سبع فهي كمن عاداتها ستة أيام أو سبعة أيام وقد بيناه ، فاما إذا رأت نصف يوم دما ونصف يوم نقاء - ولم تجاوز الخامسة عشر - فهي على القولين في التفتيق . وقال بعض أصحابنا : هذه مستحاضة هذه لا يثبت لها حكم الحيض حتى يتقدم لها أقل الحيض ، وعنهم من قال : لا يثبت لها حكم الحيض إلا أن يتقدمه أقل الحيض متصلا ، ويتمقبه أقل الحيض متصلا ، والصحيح هو الأول ، وإنها على القولين في التفتيق ، فإذا قلنا : لا يلفق ، حصل لها أربعة عشر يوما ونصف يوم حيضا ، وإذا قلنا : يلفق حصل لها سبعة أيام ونصف حيضا وما بينهما من النقاء طهر . وإن جاوز الخامسة عشر كانت مستحاضة فترد الى التمييز إن كانت مميزة أو الى العادة إن كانت معتادة ، وإن كانت مبتدأة لا تميز لها ولا عادة . فإن قلنا : أنها ترد الى ست أو سبع كان ذلك كالعادة وإن قلنا : ترد الى يوم وليلة ، فإن قلنا : لا يلفق فلا حيض لها لأنه لا يحصل لها يوم وليلة من غير تفتيق وإن قلنا : يلفق من أيام العادة لم يكن لها حيض لأن اليوم والليلة كأيام العادة ولا يحصل لها من اليوم والليلة أقل الحيض وإن قلنا : يلفق من الخامسة عشر لفق لها مقدار يوم وليلة من يومين وليتين ، وإن رأت ساعة دما وساعة نقاء ولم يجاوز الخامسة عشر - فإن كان الدم بمجموعه يبلغ أقل الحيض - فقد

قال أبو العباس وأبو اسحاق : فيه قولان في التلقيق ، وإن كان لا يبلغ بمجموعه أقل الحيض مثل أن ترى ساعة دما ثم ينقطع ثم ترى في آخر الخامس عشر ساعة دما . قال أبو العباس : إذا قلنا : يلقق فهو دم فساد لأنه لا يتلقى منه ما يكون حيضا ، وإذا قلنا : لا يلقق احتمل وجهين (أحدهما) : يكون حيضا لأن زمان النقاء على هذا القول حيض فلا ينقص الحيض عن أقله بل الخمسة عشر حيض (والثاني) لا يكون حيضا لأن النقاء إنما يكون حيضا على سبيل التبع للدم والدم لم يبلغ بمجموعه أقل الحيض فلم يجعل النقاء تابعا له وإن رأت ثلاثة أيام دما وانقطع [أنني عشر يوما ثم رأت ثلاثة أيام دما وانقطع] فالأول حيض لأنها رآته في زمان إمكانه والثاني دم فساد ولا يجوز أن يجعل ابتداء الحيض لأنه لم يتقدمه أقل الطهر ، ولا يمكن ضمه إلى ما رآته قبل الخمسة عشر لأنه خارج عن الخمسة عشر ، وإن رأت دون اليوم دما ثم انقطع إلى تمام الخمسة عشر يوما ثم رأت ثلاثة أيام دما فإن الحيض هو الثاني ، والأول ليس بحيض ، لأنه لا يمكن إضافته إلى ما بعد الخمسة عشر ولا يمكن أن يجعل بانفراده حيضا لأنه دون أقل الحيض .

(الشرح) ابن بنت الشافعي هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن عثمان بن شافع بن السائب كنيته أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن . وأمه زينب بنت الامام الشافعي ويقع في اسمه وكنيته تخييط في كتب المذهب فاعتمد ما ذكرته لك محققا ، روى عن أبيه عن الشافعي ، وكان اماما مبرزا لم يكن في آل شافع بعد الشافعي مثله ، وسرت إليه بركة جده وعلمه . وقد بسطت حاله في تهذيب الأسماء وفي الطبقات رحمه الله .

واعلم أن هذا الفصل يقال له : فصل التلقيق ، ويقال فصل التقطع ، وقد قدم المصنف بعضه في أول الباب وأخرت أنا شرح تلك القطعة إلى هنا . قال أصحابنا : إذا انقطع دما فرأت يوما وليلة دما ، ويوما وليلة نقاء أو يومين ويومين فأكثر ، فلها حالان : أحدهما : ينقطع دما ولا يتجاوز خمسة عشر . والثاني يجاوزها (١) .

(الحال الأول) إذا لم يجاوز ففيه قولان مشهوران (أحدهما) أن أيام الدم حيض وأيام النقاء طهر ، ويسمى قول التلقيق وقول اللقط . (والثاني) أن أيام الدم وأيام النقاء كلاهما حيض ، ويسمى قول السحب وقول ترك التلقيق ، واختلفوا في الأصح منهما فصحح قول التلقيق الشيخ أبو حامد

(١) ظهر من كلام الشاوي أنها أكثر من حالين على ما سئري إذ بلغت أربعة أحوال (ط) .

والبنديجي والمحاملي وسليم الرازي والجرجاني والشيخ نصر والرويانى فى الحلية وصاحب البيان ، وهو اختيار أبى اسحاق المروزى ، وصحح الأكثرون قول السحب ، فمن صححه القضاة الثلاثة أبو حامد فى جامعه وأبو الطيب وحسين فى تعليقاتهما وأبو على السنجى فى شرح التلخيص والسرخسى فى الأمالى والغزالى فى الخلاصة والمتولى والبغوى والرويانى فى البحر والرافعى وآخرون .وهو اختيار ابن سريج . قال الرافعى : هو الأصح عند معظم الأصحاب . وقال صاحب الحاوى : الذى صرح به الشافعى فى كل كتبه أن الجميع حيض ، وقال فى مناظرة جرت بينه وبين محمد بن الحسن ما يقتضى أن النقاء طهر ، فخرجا جمهور أصحابنا على قولين . وذكر امام الحرمين وابن الصباغ نحو كلام صاحب الحاوى . قال ابن الصباغ : ومن أصحابنا من قال : الجميع حيض قولاً واحداً وأما ذكره مع محمد بن الحسن كان مناظرة ، وقد ينصر الانسان فى المناظرة غير مذهبه . وقال الدارمى فى مواضع من كتاب المتحيرة : من قال فيه قولان فقد غلط ، بل الصواب القطع بالتلفيق ، ولم يذكر لطريقته هذه الشاذة مستندا ، فحصل فى المسألة ثلاثة طرق (أحدها) القطع بالتلفيق . (والثانى) القطع بالسحب ، وهو المشهور من نصوصه (والثالث) فى المسألة قولان ، وهو المشهور فى المذهب .

وبالتلفيق قال مالك وأحمد وبالسحب أبو حنيفة . وقد سبق دليل القولين ، فالحاصل أن الراجح عندنا قول السحب . قال أصحابنا : وسواء كان التقطع يوماً وليلة دماً ويوماً وليلة نقاء أو يومين ، ويومين أو خمسة وخمسة أو ستة وستة أو سبعة وسبعة ويوماً ، أو يوماً وعشرة ، أو خمسة أو يوماً وليلة دماً ، وثلاثة عشر نقاء ويوماً وليلة دماً ، أو غير ذلك فالحكم فى الكل سواء وهو أنه إذا لم يجاوز خمسة عشر فأيام الدم حيض بلا خلاف وفى أيام النقاء المتخلل بين الدم القولان . ولو تخلل بين الدم الأسود صفرة أو كدرة وقلنا : انها ليست بحيض فهمى كتخلل النقاء والا فالجميع حيض ، ولو تخللت حمرة فالجميع حيض قطعاً .

واعلم أن القولين انما هما فى الصلاة والصوم والطواف والقراءة والفعل والاعتكاف والوطء ونحوها ، ولا خلاف أن النقاء ليس بطهر فى انقضاء

العدة وكون الطلاق سنيا قال الغزالي في البسيط : أجمعت الأمة على أنه لا يجعل كل يوم طهرا كاملا ، قال المتولى وغيره : اذا قلنا بالتلفيق فلا خلاف أنه لا يجعل كل دم حيضا مستقلا ولا كل نقاء طهرا مستقلا ، بل الدماء كلها حيض واحد يعرف والنقاء مع ما بعده من الشهر طهر واحد قال أصحابنا : وعلى القولين اذا رأت النقاء في اليوم الثاني عملت عمل الطاهرات بلا خلاف لأننا لا نعلم أنها ذات تلفيق لاحتمال دوام الانقطاع قالوا : فيجب عليها أن تغتسل وتصوم وتصلى ولها قراءة القرآن ومس المصحف والطواف والاعتكاف وللزوج وطؤها ، ولا خلاف في شيء من هذا الا وجهها حكاه الرافعي أنه يحرم وطؤها على قول النسح وهو غلط ولا تفريع عليه ، فاذا عاودها الدم في اليوم الثالث تبينا أنها ملفقة ان قلنا بالتلفيق تبينا صحة الصوم والصلاة والاعتكاف واباحة الوطء وغيرها وان قلنا بالسحب تبينا بطلان العبادات التي فعلتها في اليوم الثاني ، فيجب عليها قضاء الصوم والاعتكاف والطواف المفعولات عن واجب ، وكذا لو كانت صلت عن قضاء أو نذر ولا يجب قضاء الصلاة المؤداة لأنه زمن الحيض ، ولا صلاة فيه ، وان كانت صامت تقلا ، قال صاحب البيان : تبينا أنه لا ثواب فيه وفيما قاله نظر ، وينبغي أن يقال لها ثواب على قصد الطاعة ولا ثواب على نفس الصوم اذا لم يصح ولعل هذا مراده ، قال أصحابنا : وتبين أن وطء الزوج لم يكن مباحا لكن لا اثم للجهل .

قال أصحابنا : وكلما عاد النقاء في هذه الأيام الى الرابع عشر وجب الاغتسال والصلاة والصوم وحل الوطء وغيره كما ذكرنا في اليوم الثاني ، فاذا لم يعد الدم فكله ماض على الصحة ، وان عاد فحكمه ما ذكرناه في الثاني ، هكذا قطع به الأصحاب في كل الطرق الا وجهها شاذا حكاه امام الحرمين ومن تابعه أن النقاء الثاني وهو الحاصل في اليوم الرابع يبنى على أن العادة هل تثبت بمرة أم لا ؟ فان أثبتناها بمرة وقلنا أيام النقاء حيض أمسكت عما تمسك عنه الحائض لا تتظار عود الدم ، وان قلنا لا تثبت بمرة اغتسلت وفعلت العبادات وعلى هذا الوجه تمسك في النقاء الثالث وهذا الوجه ليس بشيء وقد حكاه امام الحرمين عن والده ثم ضعفه . وقال : هذا بعيد لم أره لغيره . هذا حكم الشهر الأول فاذا جاء الشهر الثاني فرأت

اليوم الأول وليته دما ، والثاني وليته نقاء ، ففيه طريقان حكاهما امام الحرمين وغيره .

(أحدهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وغيرهما من العراقيين والشيخ أبو زيد وغيره من الخراسانيين أن حكم الشهر الثاني والثالث والرابع وما بعدها أبدا كالشهر الأول فتغتسل عند كل نقاء وتفعل العبادات ويطؤها الزوج .

(والطريق الثاني) البناء على ثبوت العادة بمرة أو بمرتين فإن أثبتناها بمرة فقد علمنا التقطع بالشهر الأول فلا تغتسل ولا تصلي ولا تصوم إذا قلنا بالسحب وإن لم تثبت بمرة اغتسلت وفعلت العبادات كالشهر الأول ، فعلى هذا الطريق تثبت عادة التقطع في الشهر الثالث بالعادة المتكررة في الشهرين السابقين ، وكذا حكم الرابع فما بعده فلا تغتسل في النقاء ولا تفعل العبادات ولا توطأ إذا قلنا بالسحب وهذا الطريق هو الأصح عند الرافعي وبه قطع صاحب الحاوي ، وأشار امام الحرمين الى ترجيح الطريق الأول وبؤيده أن الشافعي نص في الأم على وجوب الغسل والصلاة كلما عاد النقاء .

قال امام الحرمين : ولا خلاف بين فرق الأصحاب أنها لو تقطع دما مرارا في شهور ثم استحيضت وأطبق الدم بلا تقطع فلا يحكم على قول التلقيق بتقطع الحيض حتى يلتقط لها حيضا من الخمسة عشر ، ويحكم بتخلل دم الاستحاضة في أثناء الحيض ، قال : فاذا كل دور في التقطع يقدر كأنه ابتداء التقطع ، لأنه إذا انقطع الدم حيناً فبناء الأمر على عودته بعيد ، هذا كله اذا كان المتقطع في كل مرة يبلغ أقل الحيض وهو يوم وليلة أو يزيد ، ولم يجاوز الخمسة عشر كما بيناه في أول المسألة .

ولو رأت المبتدأة نصف يوم دما وانقطع وقلنا بالمذهب الصحيح الذي سيأتي ان شاء الله تعالى أن من انقطع دما نصف يوم ونصف يوم نقاء تكون ذات تلقيق ، فانه على قول السحب لا غسل عليها عند الانقطاع الأول ، لأنه ان عاد الدم في الخمسة عشر فالنقاء كله حيض وإن لم يعد فالدم الذي رآته دم فساد وعليها أن تتوضأ وتصلي ، وباقي الانقطاعات اذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض صار حكمه ما تقدم في الصورة الأولى وهي اذا رأت دما يوما

وليلة ثم نقاء كذلك هذا تفريع قول السحب ؛ وأما على قول التلفيق فلا يلزمها
 الفصل في الانقطاع الأول أيضا على المذهب الصحيح ، لأننا لا ندرى هل
 هو حيض أم لا ؟ وفيه وجه أنه يجب الفصل ، وبه قطع صاحب التتمة والعدة ،
 كما يجب الفصل على الناسية احتياطا ، وهذا الوجه ليس بشيء ، وأما سائر
 الانقطاعات — فإذا بلغ مجموع ما سبق من الدم أقل الحيض — وجب الفصل
 وقضاء الصوم والصلاة • وحكم الدور الثاني والثالث على القولين حكم
 الحالة الأولى •

أما إذا لم يبلغ واحد من الطرفين يوما وليلة بأن رأت نصف يوم دما
 ونصفه نقاء ، وهكذا إلى آخر الخامس عشر ففيه ثلاث طرق ، (الصحيح)
 الأشهر منها طرد القولين في التلفيق ، كما إذا بلغ كل دم يوما وليلة ، فعلى
 قول التلفيق حيضها أنصاف الدم وهو سبعة أيام ونصف ، وعلى قول السحب
 حيضها أربعة عشر يوما ونصف يوم ، لأن النصف الأخير لم يتخلل بين دمي
 حيض ، ولا يحكم بأن النقاء حيض على قول السحب إلا إذا تخلل بين دمي
 حيض •

(والطريق الثاني) لا حيض لها ، وكل ذلك دم فساد •

(والطريق الثالث) ان توسط قدر أقل الحيض متصلا جرى القولان
 في التلفيق والا فالجميع دم فساد • أما إذا بلغ أحد الطرفين أقل الحيض دون
 الآخر فثلاثة طرق أيضا ، أصحها طرد القولين • والثاني : أن الذي بلغه
 حيض وباقيه دم فساد • والثالث : ان بلغ الأول أقل الحيض فهو وما سواه
 حيض ، وان بلغ الآخر الأقل فهو حيض دون ما سواه ، هذا كله إذا بلغ
 مجموع الدماء أقل ، فان لم يبلغه بأن رأت ساعة دما وساعة نقاء ، ثم ساعة
 وساعة ولم يبلغ المجموع يوما وليلة فطريقان أصحهما أنه على القولين أيضا
 ان قلنا بالتلفيق فلا حيض لها ، بل هو دم فساد ؛ وان قلنا بالسحب فوجهان
 (أصحهما) لا حيض لها أيضا لأن الدم لم يبلغ ما يمكن أن يكون حيضا •
 (والثاني) أن الدماء وما بينها حيض • (والطريق الثاني) : القطع بأنه
 لا حيض ، فعصل في القدر المعبر من الدمين ليجعل ما بينهما حيضا ، وعلى
 قول السحب أوجه ؛ الصحيح المشهور أنه يشترط أن يبلغ مجموع الدماء

قدر أقل الحيض ، ولا يضر نقص كل دم عن أقل الحيض . وهذا الوجه هو قول أبي العباس بن سريج وأبي اسحاق المروزي وأبي بكر المحمودي وجماهير أصحابنا المتقدمين ، وصححه أصحابنا المتأخرون المصنفون ونقله القاضي أبو الطيب والماوردي عن عامة الأصحاب (والثاني) يشترط أن يكون كل واحد من الدمين بالغاً أقل الحيض ، حتى لو رأت دمًا ناقصاً عن أقل الحيض ودمين آخرين غير ناقصين ، فالأول دم فساد والآخرون وما بينهما من النقاء حيض (والثالث) وهو قول أبي القاسم الأنماطي : لا يشترط شيء من ذلك ، بل لو كان مجموع الدماء نصف يوم أو أقل فهي وما بينها من النقاء حيض على هذا القول الذي يفرع عليه ، وهو قول السحب (والرابع) لا يشترط بلوغ كل واحد من الدمين أقل الحيض ، لكن يشترط بلوغ أولهما الأقل ، (والخامس) يشترط بلوغ أحدهما الأقل أيهما كان ، (والسادس) يشترط الأقل في الأول أو الآخر أو الوسط .

(فرع) قال أصحابنا : القولان في التلقيح ، هما فيما إذا كان النقاء زائداً على الفترات المعتادة بين دفعات الحيض ، فأما الفترات فحيض بلا خلاف ، ثم الجمهور لم يضبطوا الفرق بين حقيقتي الفترات والنقاء ، وهو من المهمات التي يتأكد الاعتناء بها ويكثر الاحتياج إليها وتقع في الفتاوى كثيراً ، وقد رأيت ذلك ، وقد وجدت ضبطه في أئقن مظانه وأحسنها وأكملها وأصوبها ، فنص الشافعي رحمه الله في الأم في باب الرد على من قال : لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام ، والشيخ أبو حامد الاسفرايني وصاحبه القاضي أبو الطيب الطبري وصاحبه الشيخ أبو اسحاق مصنف الكتاب في تعاليقهم على أن الفترة هي الحالة التي ينقطع فيها جريان الدم ويبقى لوث وأثر ، بحيث لو أدخلت في فرجها قطنه يخرج عليها أثر الدم من حمرة أو صفرة أو كدرة ، فهي في هذه الحالة حائض قولاً واحداً طال ذلك أم قصر . والنقاء هو أن يصير فرجها بحيث لو جعلت القطنه فيه لخرجت يضاء ، فهذا ما ضبطه الامام الشافعي والشيخ الثلاثة ، ولا مزيد عليه في وضوحه وصحة معناه والوثوق بقائله . وقد قال امام الحرمين : ان الأصحاب لم يضبطوا ذلك ، وان منتهى المذكور فيه أن ما يعتاد تخلله بين دفعات الدم فهو من الفترات وما زاد فهو على القولين في النقاء جميعه من غير استثناء

لقدر الفترة منه ، هذا كلام امام الحرمين والاعتماد على ما قدمناه ،
والله أعلم .

(الحال الثاني ^(١)) اذا انقطع الدم وجاوز خمسة عشر ، فاذا رأت يوما
وليلة دما ومثله نقاء ، وهكذا حتى جاوز خمسة عشر متقطعا فلا خلاف أنه
لا يلتقط لها أيام الحيض من جميع الشهر ، وان كان مجموع الملتقط دون
خمس عشرة ولكنها مستحاضة اختلط حيضها بالاستحاضة وهي ذات تقطع .
هذا هو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي في كتاب الحيض وقطع
به جماهير الأصحاب المتقدمين والمتأخرين . وقال أبو عبد الرحمن ابن بنت
الشافعي وأبو بكر المحمودي وغيرهما : ليست مستحاضة بل السادس عشر
فما بعده طهر لها فيه حكم الطاهرات المستحاضات ، وأما الخمسة عشر فهي
على القولين في التلقيح . (أحدهما) : السحب فتكون كل الخمسة عشر
حيضا . (والثاني) : التلقيح فتكون أيام الدم حيضا والنقاء طهرا ، وهذا
الذي ذكرناه من قول ابن بنت الشافعي ومتابعيه هو فيما اذا انفصل دم
الخمس عشرة عما بعدها ، فكأن ترى يوما وليلة دما ومثله نقاء ، فالسادس
عشر يكون نقاء ، فلو اتصل الدم بالدم بأن رأت ستة أيام دما ثم ستة نقاء
ثم ستة دما فالسادس عشر فيه دم متصل بدم الخامس عشر ، فقد وافق
ابن بنت الشافعي وغيره الأصحاب وقال : هي في الجميع مستحاضة ، واتفق
الأصحاب على تغليب ابن بنت الشافعي ومتابعيه في هذا التفصيل ، وغلط
فيه ابن سريج فمن بعده . قال امام الحرمين : رأيت الحذاق لا يعدون قوله
هذا من جملة المذهب ، فالصواب ما قدمناه من نص الشافعي والأصحاب
رحمهم الله أنها مستحاضة . قال أصحابنا : لهذه المستحاضة أربعة أحوال ،
(أحدها) أن تكون مميزة بأن ترى يوما وليلة دما أسود ، ثم يوما وليلة
نقاء ثم يوما وليلة أسود ثم يوما وليلة نقاء وكذا مرة ثالثة ورابعة وخامسة ،
ثم ترى بعد هذه العشرة يوما وليلة دما أحمر ويوما وليلة نقاء ، ثم مرة ثانية
وثالثة وتجاوز خمسة عشر متقطعا كذلك أو متصلا دما أحمر ، فهذه المميزة
ترد الى التمييز ، فيكون العاشر فما بعده طهرا ، وفي التسعة القولان ، ان

(١) وانظر الحال الأول في أول شرح الفصل وكان أجدر به أن يجعل الثاني قسمين كما

سيأتي في الهامش بعده (ط) .

قلنا بالتلفيق فحيضها خمسة السواد ، وان قلنا بالسحب فالتسعة كلها حيض ،
وانما لم يدخل معها العاشر لما قدمنا بيانه أن النقاء انما يكون حيضا على
قول السحب اذا كان بين دمي حيض .

ولو رأت يوما وليلة دما أسود ، ويوما وليلة دما أحمر ، وهكذا الى أن
رأت الخامس عشر أسود والسادس عشر أحمر ثم اتصلت الحمرة وحدها أو
مع تخلل النقاء بينها فهي أيضا مميزة ، وان قلنا بالتلفيق فحيضها أيام السواد ،
وهي ثمانية ، وان قلنا بالسحب فالخمسعة عشر كلها حيض ، والمقصود أن الدم
الضعيف المتخلل بين الدماء القوية كالنقاء ، بشرط أن يستمر الضعيف بعد
الخمسعة عشر وحده ، وضابطه أن على قول السحب حيضها الدماء القوية
في الخمسة عشر مع ما يتخللها من النقاء أو الدم الضعيف . وعلى قول
التلفيق حيضها القوى دون المتخلل . ثم هذا الذي ذكرناه من التمييز هو
على اطلاقه اذا كانت مبتدأة ، وكذا لو كانت معتادة وقلنا بالمذهب : ان من
اجتمع لها عادة وتميز ترد الى التمييز . فأما اذا قلنا بالوجه الضعيف انها ترد
الى العادة فانها تكون معتادة ويأتي حكمها في الحال الثاني ان شاء الله تعالى .

هذا كله اذا كان التمييز تمييزا معتبرا كما مثلناه ، فأما ان فقد شرط من
شروط التمييز فرأت يوما وليلة دما أسود ويوما وليلة أحمر ، واستمر هكذا
يوما ويوما الى آخر الشهر ، فهذه — وان كانت صورة مميزة — فليست
مميزة في الحكم لفقد أحد شروط التمييز وهو ألا يجاوز الدم القوى خمسة
عشر . وقد نقل امام الحرمين وغيره اتفاق الأصحاب على أنها غير مميزة ،
قال امام الحرمين والأصحاب : فاذا علم أنها غير مميزة نظر ان كانت معتادة
ردت الى العادة وصار كأن الدماء على لون واحد ، وان لم تكن معتادة فهي
مبتدأة فترد الى مرد المبتدأة من يوم وليلة أو ست أو سبع ولا التفات الى
اختلاف ألوان الدماء .

(الحال الثاني ^(١)) أن تكون ذات التقطع معتادة غير مميزة وهي حافظة

(١) الحال الثاني هنا مشتق من الحال الثاني وهو حال من تجاوز الخمسة عشرة ويكون
معتادة وعلى هذا يكون ما سبق من الحال الثاني هو في المبتدأة وكان الأولى بالشارح أن يقسم
الحال الثاني الى قسمين مبتدأة ومعتادة ، ومن لم لا يقع لبس في تسلسل الأحكام وطريقتها
والله اعلم (ط) .

لعادتها وكانت عاداتها أيامها متصلة لا تقطع فيها فترد الى عاداتها ، فعلى قول السحب كل دم يقع في أيام العادة مع النقاء المتخلل بين الدمين يكون جميعه حيضا ، فان كان آخر أيام العادة نقاء لم يكن حيضا لكونه لم يقع بين دمي حيض وأما على قول التلقيق فأيام النقاء طهر ويلتقط لها قدر عاداتها وفيما يلتقط منه خلاف مشهور ، حكاه المصنف والجمهور (وجهين) وحكاه الشيخ أبو حامد والماوردي والجرجاني (قولين) أصحهما : يلتقط ذلك من مدة الامكان وهي خمسة عشر ولا يبالى بمجاوزة الملقوط منه قدر العادة ، والثاني : يلتقط ما أمكن من زمان عاداتها ولا يتجاوز ذلك ولا يبالى بنقص قدر الحيض عن العادة ، وهذه أمثلة ما ذكرناه : كان عاداتها من أول كل شهر خمسة أيام فتقطع دما يوما ويوما وجاوز خمسة عشر ، فان قلنا بالسحب فحيضها الخمسة الأولى دما ونقاء ، وان قلنا بالتلقيق فان قلنا : يلتقط من أيام العادة فحيضها اليوم الأول والثالث والخامس ونقص من عاداتها يومان ، وما سوى ذلك طهر ، وان قلنا : يلتقط من مدة الامكان فحيضها الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع وما سواها طهر ، ولو كانت عاداتها ستة - فان قلنا بالسحب - فحيضها الخمسة الأولى ، ويكون السادس وما بعده طهرا ، لأنه ليس بين دمي حيض ، ويكون قد نقص من عاداتها يوم .

وان قلنا : تلقق من عاداتها فحيضها الأول والثالث والخامس ، وان قلنا : من مدة الامكان فحيضها هذه الثلاثة والسابع والتاسع والحادي عشر ، وان كانت عاداتها سبعة - فان سحبنا - فحيضها السبعة الأولى ، وان لقطنا من العادة فحيضها الأول والثالث والخامس والسابع ، وان لقطنا من الامكان فحيضها هذه الأربعة والتاسع والحادي عشر والثالث عشر . وان كانت عاداتها ثمانية - فان سحبنا - فحيضها السبعة الأولى ، وان لقطنا من العادة فحيضها أفراد السبعة ؛ وان لقطنا من الامكان فحيضها الأفراد الثمانية من الخمسة عشر ، وان كانت عاداتها تسعة فان سحبنا فحيضها التسعة الأولى ، وان لقطنا من العادة فحيضها أفراد التسعة ، وهي خمسة . وان لقطنا من الامكان فحيضها أفراد الخمسة عشر وهي ثمانية ، ونقص من العادة يوم لأنه لا يمكن التقاط السابع عشر لمجاوزته الخمسة عشر ، ولو كانت عاداتها عشرة - فان سحبنا - فحيضها التسعة الأولى ، وان لقطنا من العادة فحيضها

آفراد التسعة وهي خمسة والا فالأفراد الثمانية وان كانت عاداتها أحد عشر
 - فان سحبتنا - فهي حيضها ، وان لقطنا من العادة فأفرادها والا فأفراد
 الخمسة عشر ، وان كانت عاداتها اثني عشر - فان سحبتنا - فأحد عشر ،
 وان لقطنا من العادة فأفرادها والا فأفراد الخمسة عشر ، وان كانت عاداتها
 ثلاثة عشر فان سحبتنا فهي حيضها ، وان لقطنا من العادة فأفرادها والا فأفراد
 الخمسة عشر ، وان كانت عاداتها أربعة عشر فان سحبتنا فهيحيضها الثلاثة عشر
 وان لقطنا من العادة فأفرادها والا فأفراد الخمسة عشر وان كانت عاداتها
 خمسة عشر فان سحبتنا فهي حيضها وان لقطنا من العادة أو الامكان بأفرادها
 الثمانية ، وقال الغزالي والأصحاب : وعلى الوجهين جميعا تأمرها في الدور
 الأول أن تحيض أيام الدماء لاحتمال الانقطاع على خمسة عشر فلا تكون
 مستحاضة والله أعلم .

(الحال الثالث ^(١)) أن تكون مبتدأة لا تميز لها . وفيها القولان
 المعروفان (أحدهما) ترد الى يوم وليلة . (والثاني) الى ست أو سبع ، فان
 رددناها الى ست أو سبع فحكمها حكم من عاداتها ست أو سبع وقد بينها ،
 وان رددناها الى يوم وليلة فهيحيضها يوم وليلة ، سواء سحبتنا أو لقطنا من
 العادة أو من الامكان ، ثم ان هذه المبتدأة اذا صلت وصامت في أيام النقاء
 حتى جاوز خمسة عشر ، وتركت الصوم والصلاة في أيام الدم كما أمرناها
 فيجب عليها قضاء صيام أيام الدم وصلواتها بعد المرد بلا خلاف ، لأنها تبينا
 أنها واجبان ، وأما صلوات أيام النقاء وصيامها فلا تقضيها على قول
 التلقيق ، وأما على قول السحب فلا تقضى الصلاة لأنها ان كانت حائضا فلا
 صلاة عليها ، وان كانت طاهرا فقد صلت . وفي وجوب قضاء الصوم قولان
 أصحهما : لا يجب كالصلاة ، والثاني : يجب لأنها صامت مترددة في صحته
 فلا يجزئها بخلاف الصلاة فانها ان لم تصح لم يجب قضاؤها ، واعلم أن هذا
 الحكم مطرد في جميع شهورها . قال الرافعي بعد أن ذكر هذه الجملة : فخرج
 مما ذكرناه أنا ان حكمنا باللقط لم تقض من الخمسة الا عشر صلوات سبعة
 أيام وصيامها ان رددنا المبتدأة الى يوم وليلة وهي أيام الدم سوى اليوم

(١) كان يمكن اعتبار الحال الثالث هذا وما بعده من بعض اقسام الحالين الاصلين المبني
 عليهما الشرح (ط) .

الأول ، وان رددناها الى ست أو سبع فان لم تجاوز باللقط أيام العادة ، وكان الرد الى ست قضتها من خمسة أيام ، وهى أيام الدم بعد المرد ، وان ردت الى سبع فمن أربعة ، وهى أيام الدم بعد المرد ، وان جاوزناها ورددت الى ست قضتها من يومين •

(الحال الرابع) الناسية وهى ضربان :

أحدهما : من نسيت قدر عادتها ووقتها وهى المتحيرة وفيها القولان أحدهما أنها كالمبتدأة وقد سبق حكمها ، والصحيح أنه يلزمها الاحتياط ، فعلى هذا ، فان قلنا بالسحب احتاطت فى أزمنة الدم بالأمور السابقة فى حال اطباق الدم بلا فرق لاحتمال الطهر والحيض والانتقطاع ، وتحتاط فى أزمنة النقاء أيضا اذا زمان الا ويحتمل أن يكون حيضا لكن لا يلزمها الفصل فى وقت لأن الفصل انما يؤمر به المتحيرة المطبقة لاحتمال انتقطاع الدم وهذا غير محتمل هنا ، ولا يلزمها تجديد الوضوء أيضا لكل فريضة ، لأن ذلك انما يجب لتجدد خروج الحدث ولا تجدد فى النقاء فيكفيها لزمان النقاء الفصل عند انقضاء كل نوبة من نوب الدماء •

وأما اذا قلنا باللقط فعليها الاحتياط فى جميع أزمنة الدم وعند كل انتقطاع ، وأما أزمنة النقاء فهى فيها طاهرة فى الوطء وجميع الأحكام • (الضرب الثانى) من نسيت قدر عادتها وذكرت وقتها أو نسيت الوقت وذكرت القدر فتحتاط أيضا على قول التلقيق والسحب مع رعاية ما نذكره • مثاله قالت : أضللت خمسة فى العشرة الأولى وتقطع دهما يوما يوما وجاوز الخمسة عشر ؛ فان قلنا بالسحب فالיום العاشر طهر لأنه نقاء ليس بين دمي حيض ولا غسل عليها فى الخمسة الأولى لتعذر الانتقطاع وتغتسل عقب الخامس والسابع والتاسع لجواز الانتقطاع فى هذه الأزمان • وهل يلزمها الفصل فى أثناء السابع والتاسع ؟ وجهان (أحدهما) : نعم لاحتمال الانتقطاع فى الوسط • (والثانى) وهو الصحيح بل الصواب وقول جماهير الأصحاب : لا يلزمها لأن الانتقطاع لو فرض فى الوسط هنا لزم منه الابتداء فى أثناء الثانى أو الرابع وهى نقية وأما اذا قلنا باللقط فان لم يجاوز أيام العادة • فالحكم كما ذكرنا على قول السحب الا أنها طاهر فى أيام النقاء فى كل حكم

وأنها تغتسل عقب كل نوبة من توب الدم في جميع المدة لأن المتقطع حيض وإن جاوزنا أيام العادة فحيضها خمسة أيام وهي الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع على تقدير انطباق الحيض على الخمسة الأولى . وعلى تقدير تأخره إلى الخمسة الثانية ليس لها إلا يومان دما وهما السابع والتاسع فتضم إليها الحادى عشر والخامس عشر فهي إذا حائض في السابع والتاسع يقيّن لدخولها في كل تقدير والله أعلم .

(فرع) هذا الذى قدمناه هو فيما إذا انقطع الدم يوما وليلة دما ومثله نقاء ، أما إذا انقطع نصف يوم دما ونصفه نقاء وجاوز خمسة عشر — فإن كانت مميزة ردت إلى التمييز ، فإن كانت ترى نصف يوم دما أسود ونصفه نقاء ثم الثانى والثالث والرابع والخامس كذلك ثم ترى نصف السادس دما أحمر ونصفه نقاء ثم كذلك السابع وما بعده وجاوز الخمسة عشر كانت أنصاف السواد حيضا وفيما بينهما من النقاء القولان ، وما بعد ذلك من الحمرة والنقاء طهر وهذا تفريع على المذهب ، أنه لا يشترط في الأول ولا في غيره أن يتصل الدم يوما وليلة ، وإن كانت معتادة غير مميزة ردت إلى العادة فإن كانت عاداتها خمسة أيام فرأت نصف يوم دما ، ونصفه نقاء ثم هكذا حتى جاوز خمسة عشر — فإن سحبتنا — فحيضها أربعة أيام ونصف من الأول ، وإن لقطنا من العادة فحيضها يومان ونصف وهي أنصاف الدم في الخمسة ، وإن لقطنا من الامكان فحيضها خمسة أيام من العشرة الأولى وهي أنصاف الدم وإن كانت مبتدأة غير مميزة . قال أصحابنا : إن قلنا ترد إلى ست أو سبع فهي كمن عاداتها ست أو سبع ، وإن قلنا : ترد إلى يوم وليلة فإن سحبتنا أو لقطنا من العادة فلا حيض لها لأنه لا يحصل لها أقل الحيض ، فإن لقطنا من الامكان لقطنا لها يوما وليلة فإن كانت ترى نصف يوم دما ونصفه الآخر مع الليلة نقاء لفقنا اليوم والليلة من أربعة أيام ، وإن كانت ترى نصف يوم وليلة دما ونصفهما نقاء لفقنا من يومين . هكذا قطع به جماهير الأصحاب وحكى صاحب الحاوى على قول السحب وجين (أحدهما) : لا حيض لها كما قاله الجمهور . (والثانى) وهو قول أبى العباس بن سريج فحيضها يوما وليلة وإن لم تر الدم في جميعه ، وهذا غريب ضعيف ، والله أعلم .

(فرع) اذا رأت ثلاثة أيام دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الأولى حيض لأنه في زمان الامكان ، والثلاثة الأخيرة دم فساد ولا يجوز أن تجعل حيضا مع الثلاثة الأولى وما بينهما لمجاوزته خمسة عشر يوما ، ولا يجوز أن تجعل حيضا ثانيا لأنه لم يتقدمه أقل طهر ، وهكذا لو رأت يوما وليلة دما أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو غير ذلك ثم رأت النقاء تمام خمسة عشر ، ثم رأت يوما وليلة فأكثر دما فالأول حيض والآخر دم فساد ولا خلاف في شيء من هذا ، ولو رأت دما دون يوم وليلة ثم رأت النقاء تمام خمسة عشر ثم رأت الدم يوما وليلة أو ثلاثة أيام أو خمسة أو نحو ذلك : فالأول دم فساد ، والثاني : حيض لوقوعه في زمن الامكان ، ولا يضم الأول اليه لمجاوزة الخمسة عشر ولا يستقل بنفسه ولو رأت نصف يوم دما ثم تمام خمسة عشر نقاء ثم نصف يوم دما فالدمان جميعا دم فساد ولا حيض لها بلا خلاف ، لأن كل دم لا يستقل ولا يمكن ضمه الى الآخر لمجاوزة خمسة عشر . ولو رأت المبتدأة يوما بلا ليلة دما ثم ثلاثة عشر نقاء ثم ثلاثة أيام دما ، فقد رأت في الخمسة عشر يومين دما ، في أولها يوما ، وفي آخرها يوما — فان قلنا : لا تلقق — فحيضها الدم الثاني وأما الأول فدم فساد ، وان لققنا من العادة فحيضها أيضا الثاني ، وأما الأول فدم فساد لأن المبتدأة ترد الى يوم وليلة أو ست أو سبع وليس في هذا الزمان ما يمكن جعله حيضا وان لققنا في مدة الامكان وهي الخمسة عشر — فان قلنا : المبتدأة ترد الى يوم وليلة — حيضها اليوم الأول ومن الخامس عشر مقدار ليلة فيتم لها يوم وليلة وان قلنا : ترد الى ست أو سبع فحيضها الأول من الخامس عشر بليلته لأنه الممكن ويكون الدم بعد الخمسة عشر دم فساد .

(فرع) اذا كانت عاداتها أن تحيض في الشهر عشرة أيام من أونه فرأت في شهر يومين دما ثم ستة نقاء ثم يومين دما وانقطع واستمر الطهر — فان سحبنا — فالعشرة حيض : وان لققنا فحيضها أربعة أيام وهي أيام الدم . ولو كان عاداتها خمسة فرأت ثلاثة دما ثم أربعة نقاء ثم ثلاثة دما فان سحبنا فالعشرة حيض وان لققنا فحيضها ستة الدم ، ولو كان عاداتها خمسة من

أول الشهر فرأت في أوله أربعة دما ثم خمسة نقاء ثم العاشر دما فان سحبتا فالعشرة حيض ، وان لفقنا فحيضها خمسة الدم . ولو رأت يوما وليلة دما وسبعة نقاء ويومين دما فان سحبتا فالعشرة حيض والا فثلاثة الدم ، وسواء في هذا كله لفقنا من العادة أو من الامكان وانما الخلاف فيما اذا جاوز التقطع الخمسة عشر ، وهذا وان كان ظاهرا فلا يضر التنبيه عليه لبعض المبتدئين ، والله أعلم .

(فسر) ذكر الحاملي وصاحب الشامل وآخرون ونقلوه عن ابن سريج قالوا : لو كان عادتھا خمسة أيام من الشهر وباقية طهر فرأت في شهر اليوم الأول نقاء والثاني دما والثالث نقاء والرابع دما ثم لم تزَل هكذا حتى رأت السادس عشر دما وانقطع - فان قلنا لا تلقى - فحيضها خمسة عشر أولها الثاني وآخرها السادس عشر وان لفقنا ، فحيضها ثمانية الدم . هذا اذا وقف على السادس عشر فان جاوزه فقد صارت مستحاضة على المذهب خلافا لابن بنت الشافعي رضي الله عنهم . فان لفقنا من العادة فحيضها يومان الثاني والرابع اذ ليس في أيام العادة دم سواهما ، وان لفقنا من مدة الامكان فحيضها الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر ، وان سحبتا فهل الاعتبار بعدد العادة أم بزمانها ، فيه وجهان ، ذكرهما ابن سريج والأصحاب . (أحدهما) : الاعتبار بزمانها فيكون حيضها الثاني والثالث والرابع ولا يمكن ضم الأول والخامس اليها لأنها نقاء ليس بين دمي حيض . (والثاني) الاعتبار بعددها ولا تبالي بمجاوزة الزمان ، فيكون حيضها خمسة ، وهي الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس ، فحصل في حيضها ثلاثة أوجه (أحدها) يومان (والثاني) ثلاثة ، (والثالث خمسة) ، وفي زمنه أربعة أوجه ، (أحدها) أنه الثاني والرابع ، (والوجه الثاني) أنه الثاني والثالث والرابع ، (والوجه الثالث) أنه الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر (والوجه الرابع) أنه الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس .

قال ابن سريج : فلو كانت المسألة بحالها فحاضت قبل عادتھا يوم وراة النقاء في اليوم الأول من الشهر والدم في اليوم الثاني والنقاء في الثالث والدم في الرابع وهكذا حتى جاوز خمسة عشر ، فان لفقنا من العادة فحيضها اليوم الثاني والرابع فقط ؛ اذ ليس في زمن العادة دم سواهما ، وان لفقنا من

الامكان قال ابن سريج : احتل وجهين ، أحدهما : أن يكون أول الحيض اليوم الذي سبق العادة ، والوجه الثاني : أن يكون أوله اليوم الثاني من الشهر . قال : والأول أظهر لأنه دم في زمن الامكان ، فعلى هذا يلفق لها خمسة ، وهي أيام الدماء آخرها الثامن ، وان قلنا بالوجه الثاني لفقنا لها خمسة آخرها العاشر ، وان سجبنا بنى على الوجهين ، فان قلنا الاعتبار بزمن العادة حيضناها ثلاثة أيام ، وهي الثاني والثالث والرابع ، وان قلنا : الاعتبار بعدد أيام العادة حيضها خمسة ، أولها الذي بدأ فيه الدم وآخرها الرابع . فحصل في قدر حيضها ثلاثة أوجه (أحدها) : يومان (والثاني) : ثلاثة (والثالث) : خمسة ، وفي زمنه خمسة أوجه (أحدها) : يومان الثاني والرابع ، (والوجه الثاني) : ثلاثة أيام الثاني والثالث والرابع . (والوجه الثالث) : خمسة أيام الدماء ، أولها الذي سبق عادتھا وآخرها الثامن . (والوجه الرابع) : خمسة أيام أولها الثاني وآخرها العاشر . (والوجه الخامس) : خمسة أيام متوالية أولها الدم الذي تقدم له وآخرها الرابع ، وهذه المسألة في نهاية من الحسن ، والله أعلم .

(فرع) اذا انتقلت عادتھا بتقدم أو تأخر ثم استحيضت وتقطع دمها ففيها الخلاف السابق بين أبي اسحاق والأصحاب في مراعاة الأولية كما ذكرناه في حال اطباق الدم ، ويعود الخلاف في ثبوت العادة بمرة ، مثال التقدم كان عادتھا خمسة من ثلاثين ، فرأت في بعض الأدوار يوم الثلاثين دما واليوم الذي بعده نقاء وتقطع دمها هكذا وجاوز خمسة عشر . قال أبو اسحاق : حيضها أيامها القديمة وما قبلها استحاضة — فان سجبنا — فحيضها اليوم الثاني والثالث والرابع — وان لفقنا — فالثاني والرابع . وقال الجمهور وهو المذهب : تنتقل العادة بمرة فان سجبنا فحيضها خمسة متوالية أولها يوم الثلاثين ، وان لفقنا من العادة فحيضها يوم الثلاثين والثاني والرابع ، وان لفقنا من الخمسة عشر ضمنا إليها السادس والثامن ، مثال التأخر أن ترى في بعض الأدوار اليوم الأول نقاء والثاني دما والثالث نقاء والرابع دما ، واستمر هكذا متقطعا ، فعند أبي اسحاق الحكم كما سبق في صورة التقدم ، وعلى المذهب ان سجبنا فحيضها خمسة متوالية أولها الثاني ، وان لفقنا من العادة فالثاني والرابع والسادس لأن السادس وان خرج عن العادة القديمة

فبالتأخر انتقلت عاداتها وصار الثاني أولها والسادس وان لقنا من خمسة عشر ضمنا اليها الثامن والعاشر ، وقد صار طهرها السابق على الاستحاضة في هذه الصورة ستة وعشرين ، وفي صورة التقدم أربعة وعشرين .

ولو لم يتقدم الدم في المثال المذكور ولا تأخر لكن تقطع هو والنقاء يومين يومين لم يعد خلاف أبي اسحاق ، بل ينسب على القولين ، فان سحبا فحيضها خمسة متوالية والسادس كالدماء بعده ، وان لقنا من العادة فحيضها الأول والثاني والخامس ، وان لقنا من خمسة عشر ضمنا اليها السادس والتاسع وحكى الرافعي وجها شاذا أن الخامس لا يجعل حيضا اذا لقنا من العادة ، ولا التاسع اذا لقنا من خمسة عشر ، لأنهما ضعفا باتصالهما بدم الاستحاضة ، وطردها الوجه في كل نوبة دم يخرج بعضها عن العادة ان اقتصرنا عليها أو عن خمسة عشر ان اعتبرناها . هذا بيان حيضها ، أما قدر طهرها الى استئناف حيضة أخرى فينظر - ان كان التقطع بحيث ينطبق الدم على أول الدور - فهو ابتداء الحيضة الأخرى ، وان لم ينطبق فابتدؤها أقرب نوب الدماء الى الدور ، تقدمت أو تأخرت ، فان استويا في التقدم والتأخر فابتداء حيضها النوبة المتأخرة ، ثم قد يتفق التقدم والتأخر في بعض أدوار الاستحاضة دون بعض . وطريق معرفة ذلك أن تأخذ نوبة دم ونوبة نقاء وتطلب عددا صحيحا يحصل من مضروب مجموع النوبتين فيه مقدار دورها ، فان وجدته فاعلم انطبق الدم على أول الدور والا فاضربه في عدد يكون الحاصل منه أقرب الى دورها زائدا كان أو ناقصا ، واجعل حيضها الثاني أقرب الدماء الى الدور ، فان استوى طرفا الزيادة والنقص فالاعتبار بالزائد . مثاله : عاداتها خمسة من ثلاثين وتقطع يوما ويوما ، وجاوز خمسة عشر فنوبة الدم يوم ، ونوبة النقاء مثله ، وتجعد عددا اذا ضربت الاثنين فيه يبلغ ثلاثين ، وهو خمسة عشر ، فتعلم انطبق الدم على أول دورها أبدا مادام التقطع بهذه الصفة ، ولو كانت المسألة بحالها وتقطع يومين يومين فلا تجعد عددا يحصل من ضرب أربعة فيه من ثلاثين ، فاطلب ما يقرب الحاصل من الضرب فيه من ثلاثين وهنا عدداً سبعة وثمانية ، أحدهما يحصل منه ثمانية وعشرون والآخر اثنان وثلاثون فاستوى طرفا الزيادة والنقص ، فخذ بالزيادة واجعل أول الحيضة الثانية الثالث والثلاثين ، وحينئذ يعود خلاف أبي اسحاق

لتأخر الحيض عن أول الدور فحيضها عنده في الدور الثاني هو اليوم الثالث والرابع فقط على قول السحب والتلفيق جميعا .

وأما على المذهب فان سحبا فحيضها خمسة متوالية أولها الثالث ، وان لقنا من العادة فحيضها الثالث والرابع والسابع ، وان لقنا من الخمسة عشر فحيضها هذه الثلاثة مع الثامن والحادي عشر ، ثم في الدور الثالث ينطبق الدم على أول الدور فلا يبقى خلاف أبي اسحاق ؛ ويكون الحكم كما ذكرناه في الدور الأول ثم في الدور الرابع يتأخر الدم ويعود الخلاف ، وعلى هذا أبدا . قال الرافعي : ولم نر أحدا يقول اذا تأخر الدم في الدور الثاني يومين فقد صار أول الأدوار المجاوزة اثنين وثلاثين ، فيجعل هذا القدر دورا لهما تقريبا على ثبوت العادة بمرة ، وحينئذ ينطبق الدم على أول الدور أبدا ، لأننا نجد عددا يحصل من ضرب الأربعة فيه هذا القدر وهو ثمانية . قال : ولو قال قائل بهذا لم يكن به بأس . فان قيل : هذا الدور حدث في زمن الاستحاضة فلا عبرة به ، قلنا : لا نسلم فقد أثبتنا عادة المستحاضة مع دوام الاستحاضة ، ألا ترى أن المستحاضة المميّزة ثبت لها بالتمييز عادة معمول بها ؟ ولو كانت المسألة بحالها ورأت ثلاثة دما وأربعة نقاء فمجموع النوبتين سبعة ، ولا نجد عددا اذا ضربت السبعة فيه بلغ ثلاثين ، فاضربها في أربعة لتبلغ ثمانية وعشرين ، واجعل أول الحيضة الثالثة التاسع والعشرين ولا تضربها في خمسة فانه يبلغ خمسة وثلاثين وهي أبعد من الدور ، ثم اذا صار أول الحيضة التاسع والعشرين فقد تقدم الحيض على أول الدور ، فعلى قياس أبي اسحاق ما قبل الدور استحاضة ، وحيضها اليوم الأول على قول التلفيق والسحب ؛ وقياس المذهب لا يخفى .

ولو كانت عاداتها ستة من ثلاثين وتقطع دما ستة ستة وجاوز ، ففي الدور الأول حيضها الستة الأولى بلا خلاف ، وأما الدور الثاني فانها ترى ستة من أوله نقاء وهي أيام عاداتها ، فعند أبي اسحاق لا حيض لها في هذا الدور أصلا ، وعلى المذهب وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره . (أصحابهما) : حيضها الستة الثانية على قول السحب والتلفيق جميعا ، (والثاني) : حيضها الستة الأخيرة من الدور الأول ، لأن الحيضة اذا فارقت محلها فقد يتقدم وقد يتأخر ، والستة الأخيرة صادفت زمن الامكان لأنه

مضى قبلها طهر كامل ، فوجب جعلها حيضا ، ويحيى هذا الوجه حيث خلت جميع أيام العادة عن الدم .

هذا كله اذا لم ينقص الدم الموجود في زمن العادة عن أقل الحيض ، فلو نقص بأن كانت عادتها يوما وليلة فرأت في بعض الأدوار يوما دما وليلة نقاء واستحيضت فثلاثة أوجه على قول السحب ، (أصحها) وبه قال أبو اسحاق المروزي : لا حيض لها في هذه الصورة . (والثاني) : تعود الى قول التلفيق ، وبه قال أبو بكر المحمودي ، (والثالث) : حيضها الأول والثاني والليلة بينهما ، وبه قال الشيخ أبو محمد : وأما على قول التلفيق - فان لفقنا من الخمسة عشر - حيضها الأول والثاني وجعلنا الليلة بينهما طهرا ، وان لفقنا من العادة فوجهان حكاهما الامام والغزالي في البسيط الأصح قول أبي اسحاق : لا حيض لها ، وبه قطع الرافعي . والثاني : ترجع الى الوجه الآخر وهو التلفيق من الخمسة عشر ، وادعى الغزالي في الوسيط أنه لا طريق غيره وليس كما قال . هذا كله فيمن كان لها قبل الاستحاضة عادة غير متقطعة ، أما من كانت لها عادة متقطعة ثم استحيضت مع التقطع فينظر - ان كان التقطع بعد الاستحاضة كالتقطع قبلها - فمردها قدر حيضها على اختلاف القولين ، مثاله كانت ترى ثلاثة دما وأربعة نقاء ثم ثلاثة دما وتظهر عشرين ثم استحيضت والتقطع على هذه الصفة - فان سحبتا - كان حيضها قبل الاستحاضة عشرة وكذا بعدها ، وان لفقنا كان حيضها ستة يتوسط بين نصفيهما أربعة وكذا الآن ، وان اختلف التقطع بأن تقطع في المثال المذكور يوما يوما ثم استحيضت - فان سحبتا - فحيضها الآن تسعة أيام لأنها جملة الدماء الموجودة في زمن العادة مع النقاء المتخلل ، وان لفقنا من العادة فحيضها الأول والثالث والتاسع ، اذ ليس لها في أيام حيضها القديم على هذا القول دم لها في هذه الثلاثة وان لفقنا من الخمسة عشر ضمينا الى هذه الثلاثة الخامس والسابع والحادي عشر تكميلا لعدد حيضها والله أعلم .

(فسر) قوله في التنبيه ^(١) (وان رأت يوما طهرا ويوما دما ففيه قولان) ينكر عليه في ثلاثة أشياء أحدها : تسميته طهرا مع أنه حيض في

(١) هو كتاب للمصنف أيضا كالمذهب (ط) .

الأصح ، والثاني : تقديم الطهر في اللفظ ، فإن الابتداء إنما هو من الدم بلا خلاف ، والثالث اهماله بيان صورة المسألة ، وهي مصورة فيمن تقطع دمها ولم يجاوز خمسة عشر ، فإن جاوز فهي مستحاضة كما سبق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(دم النفاس يحرم ما يحرمه الحيض ويسقط ما يسقطه الحيض لأنه حيض مجتمع احتبس لأجل الحمل ، فكان حكمه حكم الحيض . فإن خرج قبل الولادة شيء لم يكن نفاساً ، وإن خرج بعد الولادة كان نفاساً ، وإن خرج مع الولد ففيه وجهان (أحدهما) أنه ليس بنفاس لأنه ما لم ينفصل جميع الولد فهي في حكم الحامل ، ولهذا يجوز للزوج رجعتها ، فصار كالدم الذي تراه في حال الحمل . وقال أبو إسحاق وأبو العباس بن أبي أحمد بن القاص : هو نفاس لأنه دم انفصل بخروج الولد ، فصار كالدم الخارج بعد الولادة ، وإن رأت الدم قبل الولادة خمسة أيام ثم ولدت ورات الدم ، فإن الخارج بعد الولادة نفاس ، وأما الخارج قبله ففيه وجهان من أصحابنا من قال : هو استحاضة لأنه لا يجوز أن يتوالى حيض ونفاس من غير طهر كما لا يجوز أن يتوالى حيضتان من غير طهر ، ومنهم من قال : إذا قلنا : أن الحامل تحيض فهو حيض لأن الولد يقوم مقام الطهر في الفصل) .

(الشرح) في هذه القطعة مسائل :

أحداها في ألفاظها (النفاس) بكسر النون ، وهو عند الفقهاء الدم الخارج بعد الولد وعلى قول من يجعل الخارج معه نفاساً يقول : هو الخارج مع الولد أو بعده ، وأما أهل اللغة فقالوا : النفاس الولادة ويقال في فعله : نفست المرأة بضم النون وفتحها والفاء مكسورة فيهما وهاتان اللفتان مشهورتان حكاهما ابن الأنباري والجوهرى والهروى في الغريين وآخرون أفصحهما : الضم ولم يذكر صاحب العين والمجمل غيره . وأما إذا حاضت فيقال نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ، كذا قال ابن الأنباري والهروى وآخرون ؛ ويقال في الولادة : امرأة نفساء بضم النون وفتح الفاء وبالد ونسوة نفاس بكسر النون . قالوا : وليس في كلام العرب فعلاء يجمع على فعال إلا نفساء وعشراء للحامل جمعها عشائر ، ويجمع النفساء أيضاً نفساوات بضم النون ، قال صاحب المطالع : وبالفتح أيضاً قال : ويجمع على نفس أيضاً بضم النون والفاء قال ويقال في الواحدة نفسى مثل كبرى ونفسى بفتح النون ، ويقال امرأتان نفساوان والولد منفوس وقوله : (لأجل الحيض)

هو بفتح الهمزة وحكى الجوهري وغيره كسرهما أيضا والمشهور في اللغة تعديته بمن ، فيقال من أجل الحيض ومن أجل كذا ، قال تعالى (من أجل ذلك كتبنا) (١) .

وقوله : (للزوج رجعتها) هي بفتح الراء وكسرهما لغتان مشهورتان وسبق في أول الباب بيان اللغتين في الحامل والحاملة ، وسبق بيان حال أبي اسحاق وأبي العباس في أبواب المياه . وقوله : أبو العباس ابن أبي أحمد ابن القاص كذا وقع هنا وهو صحيح ، وقوله ابن القاص يكتب بالالف وهو مرفوع هنا صفة لأبي العباس ولا يجوز جره على أنه صفة لأبي أحمد لأنه يفسد المعنى فإن القاص هو أبو أحمد ، وعادتهم أن يصفوا أبا العباس بأحد أوصاف ثلاثة فتارة يقال : أبو العباس ابن أبي أحمد ، وتارة أبو العباس صاحب التلخيص ، أو صاحب التلخيص بلا كنية كما يفعله الغزالي وغيره ، وتارة يجمعون بين الوصفين الأولين كما فعله المصنف هنا والله أعلم .

المسألة الثانية : إذا نفست المرأة فلها حكم الحائض في الأحكام كلها إلا أربعة أشياء مختلفا في بعضها . (أحدها) أن النفاس لا يكون بلوغا ، فإن البلوغ يحصل بالحمل قبله والحيض قد يكون بلوغا (والثاني) لا يكون النفاس استبراء (الثالث) لا يحسب النفاس من عدة الإيلاء على أحد الوجهين ، وإذا طرأ عليها قطعها بخلاف الحيض فإنه يحسب ولا يقطع . (الرابع) لا ينقطع تتابع صوم الكفارة بالحيض ، وفي انقطاعه بالنفاس وجان ، وما سوى هذه الأربعة يستوى فيه الحائض والنفساء ، فيحرم عليها ما حرم على الحائض كالصلاة والصوم والوطء وغيرها مما سبق ، ويسقط عنها ما يسقط عن الحائض من الصلاة وتمكين الزوج وطواف الوداع وغيرها مما سبق ، ويحرم على الزوج وطؤها وطلاقها ، ويكره عبورها في المسجد والاستمتاع بما بين سرتها وركبتها إذا لم تحرهما ، ويلزمها الفسل وقضاء الصوم وتمنع صحة الصلاة والصوم والطواف والاعتكاف والفسل . وأما قول المصنف : (النفاس يحرم ما يحرم الحيض ، ويسقط ما يسقطه الحيض) فكلام صحيح ولكنه ناقص لأن باقي الأحكام التي ذكرتها لم يتعرض لها ،

وكان ينبغي أن يعبر بالعبارة التي ذكرتها أولا لسهولة فهمها ، وكأنه اقتصر على ما ذكره تنبيها به على الباقي ، ولهذا قال : (فكان حكمه حكم الحيض) وهذا الذي ذكرناه من أن النفساء لها حكم الحائض لا خلاف فيه ونقل ابن جرير إجماع المسلمين عليه ، ونقل المجاملي اتفاق أصحابنا على أن حكمها حكم الحائض في كل شيء ، ولا بد من استثناء ما ذكرته أولا ، والله أعلم .

(فروع) ذكرنا أن النفساء يسقط عنها فرض الصلاة وهذا جار في كل نفساء وحكى البغوي والمتولي وغيرهما وجها أنها لو شربت دواء ليسقط الجنين ميتا فأسقطته ميتا وجب عليها قضاء صلوات أيام النفاس لأنها عاصية ، والأصح الأشهر أنه لا يجب . وسنوضح المسألة في أول كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى .

المسألة الثالثة : في حقيقة النفاس وحكم الدم قبل الولادة وبعدها ، فأما الدم الخارج بعد الولادة فنفاس بلا خلاف ، وفي الخارج مع الولد ثلاثة أوجه .

(الصحيح) عند جمهور المصنفين وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين أنه ليس بنفاس ، بل له حكم الدم الخارج قبل الولادة وسنذكر حكمه إن شاء الله تعالى ، واحتج له الأصحاب بما ذكره المصنف ، قال الروياني : ولأنه لا خلاف أن ابتداء الستين يكون عقب انفصال الولد فلو جعلناه نفاسا لزادت مدة النفاس على ستين يوما .

(والوجه الثاني) : أنه نفاس وصححه ابن الصباغ .

(والثالث) : له حكم الدم الخارج بين التوأمين . حكاه البغوي وهو شاذ ضعيف وإذا قلنا : هو نفاس فله فوائد منها وجوب الغسل إذا لم تر دما بعده وقلنا : لا يجب الغسل بخروج الولد ومنها بطلان الصوم إذا لم تر دما بعده أصلا أو ولدت مع آخر جزء من النهار وكان الدم المتعقب للولد بعد غروب الشمس ، ومنها منع وجوب الصلاة إذا كانت الولادة مستوعبة لجميع الوقت أو كانت الحامل مجنونة وأفادت في آخر الوقت واتصلت الولادة بالجنون بحيث لو لم توجد الولادة لوجب الصلاة والله أعلم .

وأما الدم الخارج قبل الولادة فقد أطلق المصنف وجهور الأصحاب في الطرق كلها أنه ليس بنفاس بل له حكم دم الحامل . وقال صاحب الحاوي : ان انفصل عما بعد الولادة فليس بنفاس بلا خلاف ، وان اتصل به فوجها (أحدهما) أنه نفاس وهو قول أبي الطيب بن سلمة وقال : وأول تقاسها من حين بدأ بها الدم المتصل بالولادة . (والثاني) : ليس بنفاس ومراده بما قبل الولادة ما قاربها ، وقد أوضح الرافعي المسألة فقال : لو رأت الحامل الدم على عاداتها واتصلت الولادة بآخره ولم يتخلل طهر أصلا فوجها أصحهما : أنه حيض والثاني : أنه دم فساد . قال : ولا خلاف أنه ليس بنفاس لأن النفاس لا يسبق الولادة ولهذا قطع الجمهور بأن ما يبدو عند الطلق ليس بنفاس وقالوا : ابتداء النفاس من انفصال الولد . وحكى صاحب الإفصاح وجها أن ما يبدو عند الطلق نفاس ، لأنه من آثار الولادة ثم عند الجمهور كما لا يجعل نفاسا لا يجعل حيضا ، كذا حكاه القاضي أبو المكارم في العدة وكذا حكاه الحناطي ، وحكى معه وجها أنه حيض على قولنا : الحامل تحيض . وإذا كان الأصح في هذه الصورة أنه ليس بحيض وجب أن تستثنى هذه الصورة من قولنا : الحامل تحيض على أصح القولين ، لأنها حامل بعد في هذه الصورة قال الرافعي : فحصل في وقت ابتداء النفاس أوجه ، (أحدها) : يحسب من الدم البادئ عند الطلق . (والثاني) : من الدم الخارج مع ظهور الولد . (والثالث) وهو الأصح : من وقت انفصال الولد وحكى امام الحرمين وجها أنها لو ولدت ولم تر دما أياما ثم رأت الدم فابتداء النفاس يحسب من خروج الولد ، لا من رؤية الدم وهذا وجه رابع ، وموضعه إذا كانت الأيام المتخللة دون أقل الطهر ، والله أعلم .

المسألة الرابعة : إذا رأت الحامل دما يمكن أن يكون حيضا وانقطع ، ثم ولدت قبل مضي خمسة عشر يوما من انقطاعه فوجها أصحهما عند الأصحاب : أنه حيض ان قلنا : الحامل تحيض والا فهو دم فساد . والثاني : أنه دم فساد سواء قلنا : الحامل تحيض أم لا ، ودليلهما مذكور في الكتاب هكذا حكى الأصحاب هذا الخلاف وجهين ، وهو في المعنى طريقان ، (أحدهما) أنه دم فساد (والثاني) على القولين في دم الحامل ، ثم لا فرق في جريان هذا الخلاف ، بين أن ترى الدم في زمن عاداتها أو غيره ولا فرق

بين أن تتصل بالولادة أم لا على الصحيح ، كما سبق في المسألة الثالثة ، وقد تقدم في هذه المسألة زيادة في أول الباب . وأما قول المصنف : من أصحابنا من قال : هو استحاضة ، فهو تصريح بأن دم الاستحاضة يطلق على الجارى في غير أوانه وإن لم يتصل بحيض ، وقد أوضحت الخلاف فيه في أول الباب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأكثر النفاس ستون يوما وقال الزنى : أربعون يوما ، والدليل على ما قلناه ما روى عن الأوزاعي قال : عندنا امرأة ترى النفاس شهرين وعن عطاء والشعبي وعبيد الله بن الحسن العنبري والحجاج بن أوطاة : أن النفاس ستون يوما وليس لأقله حد ، وقد قلد المرأة ولا ترى الدم وروى أن امرأة ولدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تر نفاسا فسميت ذات الجفوف) .

(الشرح) هذا الحديث غريب والجفوف بضم الجيم معناه الجفاف وهما مصدران لجف الشيء يجف بكسر الجيم ويفتحها أيضا في لفية .

أما حكمه فمذهبنا المشهور الذى تظاهرت عليه نصوص الشافعى رحمه الله وقطع به الأصحاب أن أكثر النفاس ستون ولا حد لأقله ومعناه لا يتقيد بساعة ولا بنصف ساعة مثلا ولا نحو ذلك بل قد يكون مجرد مجة أى دفعة كما قاله المصنف في التنبيه والأصحاب وحكى أبو عيسى الترمذى في جامعه عن الشافعى أنه قال : أكثره أربعون يوما . وهذا عجيب والمعروف في المذهب ما سبق وأما اطلاق جماعة من أصحابنا أقل النفاس ساعة ، فليس معناه الساعة التى هى جزء من اثني عشر جزءا من النهار بل المراد مجة كما ذكره الجمهور . واقرد صاحب الحاوى فقال : ليس للشافعى رحمه الله في كتبه نص في أقل النفاس ورى أبو ثور عنه أن أقله ساعة . قال : واختلف أصحابنا هل الساعة حد لأقله أم لا ؟ على وجهين (أحدهما) وهو قول أبى العباس وجميع البغداديين أنه محدود الأقل وبه قال محمد بن الحسن وأبو ثور . (والثانى) : وهو قول البصريين أنه لا حد لأقله ، وإنما ذكر الساعة تقريبا لا تحديدا وأقله مجة دم وبه قال مالك والأوزاعي وأحمد واسحق . هذا كلام صاحب الحاوى . وقال صاحب الشامل : وقع في بعض نسخ المزنى أقله ساعة وأشار ابن المنذر الى أن للشافعى في ذلك قولين فانه

قال كان الشافعي يقول : اذا ولدت فهي نفساء فاذا أرادت الطهر وجب الغسل والصلاة قال : وحكى أبو ثور عن الشافعي أن أقل النفاس ساعة والصحيح المشهور ما قدمناه أن أقله مجة . وبني صاحب الحاوي على ما ذكره من الخلاف في تحديده بساعة أنها لو ولدت ولم تر دما أصلا وقلنا : ان الولادة بلا دم توجب الغسل فهل يصح غسلها عقب الولادة ؟ أم لا بد من تأخيرها ساعة ؟ فيه وجهان ان قلنا محدود لم يضح والا فيصح ، وهذا البناء ضعيف انبنى على ضعف بل الصواب القطع بصحة غسلها وكيف تمتنع صحته بسبب النفاس ولا دم هنا والله أعلم .

قال الروياني في البحر : ولا خلاف أن ابتداء الستين يكون عقب انفصال الولد سواء قلنا : الدم الخارج مع الولد تقاس أم لا ، ولم يذكر المصنف غالب النفاس وتركه عجب فقد ذكره هو في التنبيه والأصحاب ، ثم انه قال بعد هذا : ترد المبتدأة الى غالبه في أحد القولين ، وهذا يزيد التعجب من تركه ، وأنه استغنى بشهرته وقد اتفق أصحابنا على أن غالبه أربعون يوما ومأخذه العادة والوجود والله أعلم .

(فرع) ذكر المصنف في هذا الفصل أسماء جماعة منهم عطاء والأوزاعي ، وقد بينا حالهما في أول الباب ، وأما الشعبي فبفتح الشين وهو أبو عمرو عامر بن شراحيل بفتح الشين وقيل : عامر بن عبد الله بن شراحيل الكوفي التابعي الكبير المتفق على جلالته وامامته وبراعته وشدة حفظه ، رويانا عنه قال : أدركت خمسمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ورويانا عنه قال : (ما كتبت سوداء في يضاء قط ، ولا حدثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده علي ولا حدثني رجل بحديث الا حفظته) وأحواله كثيرة ذكرت جملة منها في تهذيب الأسماء . ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وتوفي سنة أربع ومائة . وقيل سنة ثلاث وقيل وخمس وقيل ست ، وأما العنبري فهو عبيد الله بن الحسن ابن الحسين بن مالك العنبري القاضى البصرى ، ولى قضاء البصرة بعد سوار بن عبد الله نسب الى العنبر بن عمرو بن تميم جد من أجداده ، قال محمد بن سعد : كان محمودا ثقة عاقلا ، وهو من تابع التابعين . وأما الحجاج بن أرطاة فبفتح الهزة واسكان الراء وبالطاء المهملة ، وهو أبو

أرطاة النخعي الكوفي من تابع التابعين وهو أحد المفتين بالكوفة استفتى
وهو ابن ست عشرة سنة وولى قضاء البصرة رحمهم الله أجمعين .

(شرح) في مذاهب العلماء في أكثر النفاس وأقله ، قد ذكرنا أن
مذهبنا المشهور أن أكثره ستون يوما ، وبه قال عطاء والشعبي والعنبري
والحجاج بن أرطاه ومالك وأبو ثور وداود . وقال ابن المنذر : وزعم ابن
القاسم أن مالكا رجع عن التحديد بستين يوما وقال يسأل النساء عن ذلك ،
وذهب أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى أن أكثره أربعون ،
أكذا حكاه عن الأكثرين الترمذي والخطابي وغيرهما قال الخطابي : قال
أبو عبيد : على هذا جماعة الناس ، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب
وابن عباس وأنس وعثمان بن أبي العاص وعائذ بن عمرو — بالذال المجبة —
وأم سلمة والثوري وأبي حنيفة وأصحابه وابن المبارك وأحمد وإسحاق
وأبي عبيد رضى الله عنهم . وحكى الترمذي وابن المنذر وابن جرير وغيرهم
عن الحسن البصري أنه خمسون ، وقال القاضي أبو الطيب : قال الطحاوي :
قال الليث : قال بعض الناس : انه سبعون يوما . قال ابن المنذر وذكر
الأوزاعي عن أهل دمشق أن أكثر النفاس من الغلام ثلاثون يوما ومن البجارية
أربعون . وعن الضحاك أكثره أربعة عشر يوما واحتج للقائلين بأربعين
بحديث أم سلمة رضى الله عنها قالت : « كانت النساء تجلس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما » حديث حسن رواه أبو داود
والترمذي وغيرهما . قال الخطابي : أثنى البخاري على هذا الحديث .
واحتجوا بأحاديث بمعنى هذا من رواية أبي الدرداء وأنس ومعاذ وعثمان
ابن أبي العاص ، وأبي هريرة رضى الله عنهم قالوا : ولأن هذا تقدير فلا يقبل
الا بتوقيف أو اتفاق ، وقد حصل الاتفاق على أربعين .

واحتج أصحابنا بأن الاعتماد في هذا الباب على الوجود ، وقد ثبت
انوجود في الستين بما ذكره المصنف في الكتاب عن هؤلاء الأئمة ، فتمين
المصير اليه كما قلنا في أقل : الحيض والحمل وأكثرهما . قال أصحابنا ولأن
غالبه أربعون فينبغي أن يكون أكثره زائدا كما في الحيض والحمل . وتقل
أصحابنا عن ربيعة شيخ مالك ، وهو تابعي ، قال أدركت الناس يقولون

أكثر النفاس ستون • وأما الجواب عن حديث أم سلمة فمن أوجه (أحدها) أنه محمول على الغالب • (والثاني) حملة على نسوة مخصوصات ، ففي رواية لأبي داود كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة (الثالث) أنه لا دلالة فيه لنفي الزيادة ، وإنما فيه إثبات الأربعين ، واعتمد أكثر أصحابنا جواباً آخر وهو تضعيف الحديث ، وهذا الجواب مردود ، بل الحديث جيد كما سبق ، وإنما ذكرت هذا لئلا يقترب به . وأما الأحاديث الأخر فكلها ضعيفة ضعفها الحفاظ منهم البيهقي وبين أسباب ضعفها والله أعلم •

وأما أقل النفاس فقد ذكرنا أن أقله عندنا مجة ، قال القاضي أبو الطيب : وبه قال جمهور العلماء ، وقد سبق أنه مذهب مالك والأوزاعي وأحمد وإسحاق ، وعن أبي حنيفة ثلاث روايات أصحها مجة كمذهبنا ، (والثانية) أحد عشر ، (والثالثة) خمسة وعشرون ، ولم يذكر ابن المنذر وابن جرير والخطابي عنه غيرها • وحكى الماوردي عن الثوري أقله ثلاثة أيام ، وقال المزني : أقله أربعة أيام ، واحتج أصحابنا بأن الاعتماد على الوجود ، وقد حصل الوجود في القليل والكثير ، حتى وجد من لم تر نفاساً أصلاً • قال صاحب الحاوي : وسبب اختلاف العلماء أن كلا منهم ذكر أقل ما بلغه فوجب الرجوع إلى أقل ما وجد • وأما قول المصنف : قال المزني : أكثر النفاس أربعون ، فغريب عن المزني والمشهور عنه أنه قال : أكثره ستون كما قاله الشافعي ، وإنما خالفه في أقله ، كذا نقله الفوراني والغزالي وصاحب العدة وآخرون ، فإن صح ما ذكره المصنف وذكره كان عن المزني روايتان ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان ولدت توأمين بينهما زمان ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) يعتبر النفاس من الولد الأول لأنه دم يعقب الولادة فاعتبرت المدة منه كما لو كان وحده (والثاني) يعتبر من الثاني لأنه ما دام معها حمل فالدم ليس بنفاس ، كالدم الذي تراه قبل الولادة (والثالث) يعتبر ابتداء المدة من الأول ثم تستأنف المدة من الثاني ، لأن كل واحد منهما سبب للمدة ، فإذا وجدا اعتبر الابتداء من كل واحد منهما ، كما لو وطئ امرأة بشبهة فدخلت في العدة ثم وطئها فانها تستأنف العدة) •

(الشرح) يقال : زمان وزمن لغتان ؛ وقوله : ولدت توأمين ، وهو بفتح التاء واسكان الواو وبعدها همزة مفتوحة ، ومعناه ولدان هما حمل واحد ، وشرط كونهما توأمين أن يكون بينهما دون ستة أشهر ، فان كانت ستة أشهر فهما حملان ونفاسان بلا خلاف ، وسواء كان بينهما شهر أو شهران أو أكثر ما لم يبلغ ستة أشهر فهما توأمين وهذه الأوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف مشهورة لمتقدمي أصحابنا ، وحكى ابن القاص في التلخيص أن بعض أصحابنا حكاهما أقوالا ، والمشهور أنها أوجه أصحابها عند الشيخ أبي حامد وأصحابنا العراقيين والبغوي والرويانى وصاحب العدة وغيرهم من الخراسانيين أن النفاس معتبر من الولد (الثانى) ، وهو مذهب محمد وزفر ، ورواية عن أحمد وداود وصحح ابن القاص وامام الحرمين والغزالي كونه من الأول ، وهو مذهب أبى حنيفة ومالك وأبى يوسف ، وأصح الروايتين عن أحمد ورواية عن داود ، وتوجيه الجميع مذكور فى الكتاب .
فان قلنا : يعتبر من الثانى ففى حكم الدم الذى بينهما ثلاثة طرق (أصحابها) — وبه قطع القاضى حسين — فيه القولان فى دم الحامل ، أصحابها أنه حيض والثانى : دم فساد (والطريق الثانى) القطع بأنه دم فساد كالذى تراه فى مبادئ خروج الولد . وبهذا قطع الشيخ أبو حامد . (والثالث) القطع بأنه حيض ؛ لأنه بخروج الأول افتتح باب الرحم ، فخرج الحيض بخلاف ما قبله فانه منسد .

وقال الرافعى : قال الأكثرون ان قلنا دم الحامل حيض ، فهذا أولى والا فقولان وأما اذا قلنا بالوجه الثالث : ان المدة تعتبر من الولد الأول ثم تستأنف فمعناه أنهما نفاسان يعتبر كل واحد منهما على حدة ، ولا يبالى بزيادة مجموعهما على ستين ، حتى لو رأت بعد الأول ستين يوما وما وبعد الثانى ستين كانا نفاسين كاملين قال امام الحرمين : حتى لو ولدت أولادا فى بطن ورأت على اثر كل واحد ستين فالجميع نفاس ولكل واحد حكم نفاس مستقل لا يتعلق حكم بعضها ببعض . وأما اذا قلنا : ان الاعتبار بالأول فمعناه أنهما نفاس واحد ابتداءً من خروج الولد الأول فان زاد مجموعهما على ستين يوما فهى مستحاضة ، وسيأتى حكمها ان شاء الله تعالى وان وضعت الثانى بعد مضى ستين يوما من حين وضعت الأول + قال جماعة :

كان ما رآته بعد الثاني دم فساد وليس بنفاس . وقال امام الحرمين : قال الصيدلاني : اتفق أئمتنا في هذه الصورة أن الولد الثاني ينقطع عن الأول وتستأنف نفاسا ، فان الذي تقدمه نفاس كامل ويستحيل أن تلد الثاني وترى الدم عقيبه ولا يكون نفاسا . قال الامام : وسمعت شيخي يقول : الدم بعد الثاني دم فساد في هذه الصورة ؛ وهذا ولد تقدمه النفاس . قال الامام : ويلزم على قياس هذا أن يقال : اذا ولدت ورأت ستين يوما دما ثم تمادى اجتنان الولد الثاني أشهراً ثم ولدته ورأت دما أنه دم فساد ، وهذا بعيد جدا ، وبهذا يتبين أن كل ولد يستعقب نفاسا . هذا آخر كلام الامام .

(فسر) اذا اسقطت عضوا من الجنين وبقي الباقي مجتئنا ورأت بعد العضو دما قال المتولي : هل يكون نفاسا ؟ فيه الوجهان في الدم بين التوأمين ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان رأت دم النفاس ساعة ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم يوما وليله ففيه وجهان (أحدهما) أن الأول نفاس والثاني حيض وما بينهما طهر (والوجه الثاني) : أن الجميع نفاس لأن الجميع وجد في مدة النفاس وفيما بينهما القولان في التفريق) .

(الشرح) قال أصحابنا : اذا انقطع دم النساء فتارة يتجاوز التقطع ستين يوما وتارة لا يتجاوزها : فان لم يتجاوزها نظر فان لم يبلغ مدة النقاء بين الدمين أقل الطهر ، وهو خمسة عشر يوما ، فأوقات الدم نفاس ، وفي النقاء المتخلل قولاً التفريق أصحابهما : أنه نفاس ، والثاني : أنه دم فساد . مثال هذا : أن ترى ساعة دما وساعة نقاء ، أو يوما أو يومين ، أو خمسة أو عشرة أو أربعة عشر وأربعة ونحوهما من التقديرات ، أما اذا بلغت مدة النقاء أقل الطهر بأن رأت الدم ساعة أو يوما أو أياما عقب الولادة ، ثم رأت النقاء خمسة عشر يوما فصاعداً ثم رأت الدم يوما وليلة فصاعداً ففى الدم العائد الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران . قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : أصحابهما أن الأول نفاس والعائد حيض وما بينهما طهر ، لأنها دمان تخللها طهر كامل فلا يضم أحدهما الى الآخر كدمي الحيض ، وهذا الوجه قول أبي اسحاق المروزي ، وهو مذهب أبي يوسف ومحمد وأبي

ثور • والثاني : وهو قول أبي العباس بن سريج أن الدمين نفاس لوقوعه في زمن الامكان كما لو تخلل بينهما دون خمسة عشر ، وفي النقاء المتخلل القولان أحدهما : أنه طهر ، والثاني : أنه نفاس ، هذا هو المشهور وبه قطع الجمهور •

وحكى امام الحرمين والغزالي وجها أن النقاء المتخلل طهر على القولين ، وأن هذه الصورة تستثنى على قول السحب ، اذ يبعد أن تجعل المدة الكاملة في الطهر نفاسا ، بخلاف ما اذا كانت المدة ناقصة فانها لا تصلح طهرا وحدها ، فتبعت الدم • أما اذا كان الدم العائد بعد خمسة عشر النقاء دون يوم وليلة ، فان قلنا في الصورة الأولى انه نفاس فهذا أولى ، وان قلنا هناك انه حيض فهذا وجهان أحدهما أنه دم فساد لأن الطهر الكامل قطع حكم النفاس وبهذا قطع الجرجاني وهو مذهب زفر ومحمد : الثاني : أنه نفاس لأنه تعذر جعله حيضا وأمكن جعله نفاسا • وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف • أما اذا كان الدم العائد أكثر من خمسة عشر — فان قلنا في الصورة الأولى : ان العائد نفاس — فكذا هنا ، وان قلنا أنه حيض فهي مستحاضة في الحيض قد اختلط حيضها بالاستحاضة ، فينظر أمبتدأة هي أم معتادة أم مميزة ؟ وقد سبق بيانها • أما اذا ولدت ولم تر دما أصلا حتى مضى خمسة عشر يوما فصاعدا ثم رأت الدم فهل هو حيض أم نفاس ؟ فيه الوجهان • أحدهما أنه حيض • ذكره امام الحرمين والغزالي وغيرهما ، فان قلنا : انه حيض فلا نفاس لهذه المدة أصلا • أما اذا ولدت ولم تر دما أصلا ثم رآته قبل خمسة عشر يوما من الولادة ، فهل يكون ابتداء النفاس من رؤية الدم أم من وقت الولادة ؟ فيه وجهان حكاهما امام الحرمين أحدهما من رؤية الدم • وقد سبق بيان هذا في أول فصل النفاس والله أعلم •

هذا كله اذا تقطع دمها ولا يجاوز ستين يوما ، فان جاوزها نظر ان بلغ زمن النقاء في الستين خمسة عشر يوما ثم جاوز العائد فالعائد حيض بلا خلاف والنقاء قبله طهر ، وان لم يبلغ النقاء خمسة عشر فهي مستحاضة ، فان كانت مميزة ردت الى التمييز وان كانت مبتدأة فهل ترد الى أقل النفاس أم غايه ؟ فيه خلاف ، وان كانت معتادة ردت الى العادة ، وفي الأحوال كلها يراعى التلقيق ، فان سحبتا فالدماء في أيام المرد مع النقاء المتخلل نفاس ، وان

لفقنا فلا يخفى حكمه ، وهل يلفق من العادة ؟ أم من مدة الامكان وهي
الستون ؟ فيه الوجهان السابقان في فصل التلقيح .

(شرح) قال المحاملى وغيره : ان أبا العباس بن سريج فرع على
هذه المسألة فقال : اذا قال لامرأته الحامل : اذا وضعت فأنت طالق ، طلقت
بالوضع ، وكم القدر الذى يقبل قولها فيه اذا ادعت انقضاء العدة ، يبنى
على الوجهين السابقين في الدم العائد بعد الطهر الكامل في الستين ، فان
جعلناه حيضا فأقل ما يمكن انقضاء العدة فيه سبعة وأربعون يوما ولحظتان،
لأنه يمكن أن تضع قبل المغرب بلحظة وترى الدم في اللحظة ثم تطهر خمسة
عشر ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر
خمسعة عشر ثم ترى الدم لحظة وقد انقضت عدتها ، قال المحاملى وغيره :
وبنى ابن سريج هذا على ما اذا رأت النفاس ، قال لم تره أصلا انقضت عدتها
بسبعة وأربعين يوما ولحظة واحدة ؛ هذا اذا قلنا الدم العائد حيض ، فان
قلنا هو نفاس فأقل مدة تنقضى فيها عدتها اثنان وتسعون يوما ولحظة ، لأن
الستين لا يحصل فيها دم يحسب حيضا ، فلا يتصور فيها الا طهر واحد ، ثم
تحيض بعد الستين يوما وليلة ؛ ثم تطهر خمسة عشر ثم تحيض يوما وليلة
ثم تطهر خمسة عشر ثم ترى الدم لحظة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان نفست المرأة وعبر الدم الستين فحكمها حكم الحيض اذا عبر الخمسة
عشر في الرد الى التمييز والعادة والاقل والغالب لانه بمنزلة الحيض في احكامه
فكذلك في الرد عند الاشكال) .

(الشرح) اذا عبر دم النفاء الستين ففيه طريقتان ، أصحهما أنه
كالحيض اذا عبر الخمسة عشر في الرد الى التمييز ان كانت مميزة أو العادة ان
كانت معتادة غير مميزة أو الأقل أو الغالب ان كانت مبتدأة غير مميزة ، ووجه
ما ذكره المصنف ، وبهذا الطريق قطع المصنف وشيخه القاضى أبو الطيب
وامام الحرمين والغزالي والأكثرون ، والطريق الثانى حكاه المحاملى وابن
الصباغ والمتولى والبغوى والشيخ نصر وآخرون من العراقيين والخراسانيين :
أن في المسألة ثلاثة أوجه ، أصحها باتفاقهم أنه كالطريق الأول . (والثانى)

أن الستين كلها تقاس وما زاد عليه استحاضة ، وبه قطع ابن القاص في المفتاح واختاره المزني حكاه أصحابنا عنه ، قال الماوردي : قاله المزني في جامعه الكبير وفرقوا بينه وبين الحيض بأن الحيض محكوم به من حيث الظاهر وليس مقطوعا به فجاز أن ينتقل عنه الى ظاهر آخر ، والنفاس مقطوع به فلا ينتقل عنه الى غيره الا ييقن وهو مجاوزة الأكثر . قال الرافعي : وهذا القائل يجعل الزائد استحاضة الى تمام طهرها المعتاد ان كانت معتادة أو المردودة اليه ان كانت مبتدأة ثم ما بعده (والوجه الثالث) أن الستين تقاس والذي بعده حيض على الاتصال به ، لأنهما دمان مختلفان ، فجاز أن يتصل أحدهما بالآخر ، وبهذا الوجه قال أبو الحسن بن المرزباني قال صاحب التتمة والعدة وغيرهما : فعلى هذا ان زاد الدم بعد الستين حكما بأنها مستحاضة في الحيض . قال أصحابنا : وهذا الوجه ضعيف جدا ، وهو أضعف من الذي قبله ، قال أصحابنا وأصل هذين الوجهين أنه هل يصح أن يتصل دم الحيض بدم النفاس ؟ أم لا بد من طهر فاصل بينهما ؟ وفيه وجهان مشهوران . قال صاحب الحاوي وغيره : حكاهما أبو اسحاق المروزي في كتابه المصنف في الحيض ، قال صاحب الشامل وغيره : وهما مبنيان على الوجهين فيما لو رأت الحامل خمسة أيام دما ، ثم ولدت قبل مجاوزة خمسة عشر ، وقلنا : الحامل تحيض ، فهل تكون الخمسة عشر حيضا أم لا ؟ وقد سبق بيانه ، فأحد الوجهين في المسألتين من يقول لا يتصل الحيض بالنفاس كما لا يتصل حيض بحيض ، والثاني : يتصل لاختلافهما . ثم ان هؤلاء الجماعة الذين حكوا الأوجه الثلاثة أطلقوها وخصص الشيخ أبو حامد وآخرون الأوجه بغير الميزة ، وقطعوا بأن الميزة ترد الى التمييز .

أما اذا قلنا بالمذهب ، وهو أنها كالحائض اذا عبر دمها خمسة عشر ، فقال أصحابنا : ان كانت معتادة غير مميزة وذكرت عاداتها فقالت : كنت أنفس أربعين يوما مثلا ردت الى عاداتها وكان تقاسها أربعين ، وهل يشترط تكرار العادة ؟ فيه الخلاف السابق في الحيض ، والأصح أنه لا يشترط بل تصير معتادة بمرة واحدة فاذا ردت الى العادة في النفاس فلها في الحيض حالتان :

(احدهما) أن تكون معتادة في الحيض أيضا فيحكم لها بالطهر بعد

الأربعين على قدر عاداتها في الطهر ، ثم تحيض على قدر عاداتها في الحيض ثم تستمر كذلك .

(الحالة الثانية) أن تكون مبتدأة في الحيض فيجعل لها بعد الأربعين دور المبتدأة في الطهر والحيض ، وقد سبق بيان الخلاف في قدر دور المبتدأة ويكون الطهر متصلا بالأربعين والحيض بعده فلو كانت قد ولدت مرارا وهي ذات جفاف ثم ولدت مرة ونفست وجاوز دمها الستين . قال أصحابنا : لا تقول عدم النفاس عادة لها بل هي مبتدأة في النفاس كالتي لم تلد قط ، أما المبتدأة في النفاس غير المميزة إذا جاوز دمها الستين وهي غير مميزة ففيها القولان السابقان في الحيض ، أصحابنا : الرد الى أقل النفاس ، وهو لحظة لطيفة نحو مجة (والثاني) الرد الى غالبه وهو أربعون يوما هكذا قاله الجمهور ، وزاد صاحب العدة قولاً ثالثاً وهو أنها ترد الى أكثر النفاس وهو ستون يوماً ، وهذا غريب عن الشافعي ، وإنما نقله الأصحاب عن المزني مذهبا للمزني وحكاه الشيخ أبو حامد وغيره وجها لبعض أصحابنا ، وحكى المحاملي في المجموع وغيره من أصحابنا طريقاً آخر عن ابن سريج وأبي اسحاق وهي الرد الى الأقل قولاً واحداً فحصل ثلاثة طرق ، والصحيح المشهور ما سبق من القولين ، فإذا علم حالها في مردها في النفاس فلها في الحيض حالتان أحدهما أن تكون معتادة فيجعل لها بعد مرد النفاس قدر عاداتها في الطهر طهراً ثم بعده قدر عاداتها في الحيض حيضاً ثم تستمر كذلك .

(الحالة الثالثة) أن تكون مبتدأة في الحيض أيضاً فقدر مردها في الطهر والحيض كالمعتادة ، أما المبتدأة المميزة فترد الى التمييز بشرط ألا يريد القوى على أكثر النفاس ، وأما المعتادة المميزة فهل يقدم تمييزها ؟ أم العادة ؟ فيه الخلاف السابق في مثله في الحيض ، والأصح تقديم التمييز . وأما المعتادة الناسية لعاداتها في النفاس ففيها الخلاف في المثيرة في الحيض ففي قول هي كالمبتدأة فترد الى اللحظة في قول ، وإلى أربعين يوماً في قول ، وعلى المذهب تؤمر بالاحتياط ، رجح امام الحرمين هنا الرد الى مرد المبتدأة ، لأن أول النفاس معلوم ، وتعين أول الهلال للحيض تحكم لا أصل له . قال الرافعي : إذا قلنا — بالاحتياط — فإن كانت مبتدأة في الحيض وجب الاحتياط أبداً لأن أول حيضها مجهول ، وقد سبق أن المبتدأة إذا جملت

ابتداءً منها كانت كالمتحيرة ، وان كانت معتادة في الحيض ناسية لعادتها استمرت أيضا على الاحتياط أبدا ، وان كانت ذاكرة لعادة الحيض فقد التبس عليها الدور لالتباس آخر النفاس ، فهي كمن نسيت وقت الحيض دون قدره ، وقد سبق بيانها والله أعلم •

(فرع) قال الفوراني والبعوي وصاحب العدة وغيرهم : الصفرة والكدرية في زمن النفاس حكمهما حكمهما في زمن الحيض ، فإذا اتصلت صفرة أو كدرية بالولادة ولم تجاوز الستين - فان وافق عاداتها - فنفسا والا ففيه الخلاف كما في الحيض • والأصح أنه نفاس ، وقال صاحب الحاوي : هو نفاس بلا خلاف لأن الولادة شاهدة للنفاس فلم يشترط شاهد في الدم بخلاف الحيض قال : وسواء المبتدأة وغيرها والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كانت عاداتها ان تحيض خمسة ايام وتطهر خمسة عشر ، فان شهرها عشرون يوما ، فان ولدت في وقت حيضها ، ورات عشرين يوما الدم ثم طهرت خمسة عشر يوما ، ثم رات الدم بعد ذلك واتصل وعبر الخمسة عشر كان حيضها وطهرها على عاداتها فتكون نفساء في مدة العشرين وطاها في مدة الخمسة عشر وحائضا في خمسة ايام بعدها ، وان كانت عاداتها ان تحيض عشرة ايام ، وتطهر عشرين فان شهرها ثلاثون يوما فان ولدت في وقت حيضها ورات عشرين يوما دما وانقطع وطهرت شهرين ثم رات الدم بعد ذلك وعبر الخمسة عشر فان حيضها لم يتغير ، بل هي في الحيض على عاداتها ، ولكن زاد طهرها فصار شهرين بعد ما كان عشرين يوما فتكون نفساء في العشرين الاولى وطاها في الشهرين بعدها وحائضا في العشرة التي بعدها) •

(الشرح) هاتان المسألتان مشهورتان في كتب المراقبين ، ونقلوهما عن أبي اسحاق ^(١) ، كما ذكرهما المصنف بحروفهما ، قال : وهما مفرعتان على ثبوت العادة بمرة وهو المذهب •

(فرع) قال أصحابنا : لا يشترط في ثبوت حكم النفاس أن يكون الولد كامل الخلقة ولا حيا ، بل لو وضعت ميتا أو لحما تصور فيه صورة آدمى أو لم يتصور وقال القوابل انه لحم آدمى ثبت حكم النفاس هكذا

(١) يعني أبا اسحاق الروزي فاذا قبل الشيخ أبو اسحق كان المصنف كما لو قلنا الشيخ أبو حامد الإسفراييني ولو قلنا : القاضي أبو حامد كان المروددي (ط) •

صرح به المتولى وآخرون ، وقال الماوردى : ضابطه أن تضع ما تنقضى به
العدة وتصير به أم ولد .

(فرع) إذا انقطع دم النفساء واغتسلت جاز وطؤها ، كما تجوز
الصلاة وغيرها ولا كراهة في وطئها ، هذا مذهبا وبه قال الجمهور ، قال
العبدري : هو قول أكثر الفقهاء قال : وقال أحمد : يكره وطؤها في ذلك
الظهر ولا يحرم ، وحكى صاحب البيان عن علي بن أبي طالب وابن عباس
وأحمد رضى الله عنهم أنه يكره وطؤها إذا انقطع دمها لدون أربعين . دليلنا
أن لها حكم الطاهرات في كل شيء ، فكذا في الوطء وليس لهم دليل يعتمد ،
وانما احتج لهم بحديث ضعيف غريب وليس فيه دلالة لو صح ثم لا فرق
عندنا بين أن ينقطع الدم عقب الولادة أو بعد أيام فللزوج الوطء قال صاحبنا
الشامل والبحر : إذا انقطع عقب الولادة فعليها أن تغتسل ويباح الوطء عقب
الفصل ، قال : فإن خافت عود الدم استحب التوقف عن الوطء احتياطا
والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(يجب على المستحاضة أن تغسل الدم وتمسح الفرج وتستوثق بالشد
وبالتلجم ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحنمة بنت جحش رضى
الله عنها : « أنت لك الكرسف ، فقالت : أنه أكثر من ذلك ، فقال : تلجمي »
فإن استوثقت ثم خرج الدم من غير تفريط في الشد لم تبطل صلاتها ، لما روت
عائشة رضى الله عنها أن فاطمة بنت (١) أبي حبيش رضى الله عنها استحيفت ،
فقال النبي صلى الله عليه وسلم « تدع الصلاة أيام أقرانها ثم تغتسل وتتوضأ
لكل صلاة وتصلى حتى يجرى ذلك الوقت ، وإن قطر الدم على الحصى ») .

(الشرح) حديث حنة صحيح رواه أبو داود والترمذى وغيرهما
بهذا اللفظ الا قوله : (تلجمي) فإنه في الترمذى خاصة . وفي رواية أبي
داود بدله « فاتخذى ثوبا » وهو بمعنى تلجمي . ثم هذا بعض حديث
طويل مشهور . قال الترمذى : هو حديث حسن صحيح ، قال : وسألت
محمدا ، يعنى البخارى عنه فقال : حديث حسن . قال : وكذا قال أحمد بن
حنبل : هو حديث حسن صحيح ، والكرسف بضم الكاف والسين القطن ،
وأنت أصف .

(١) مها جرية وهى أم محمد بن عبد الله بن جحش (ط) .

وأما حديث بنت أبي حبيش فرواه أبو داود والدارقطني والبيهقي ،
وليس في روايتهم : « حتى يجيء ذلك الوقت » ولا في رواية أبي داود :

« ان قطر الدم على الحصير » وهو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ ، ضعفه
أبو داود في سننه وبين ضعفه وبين البيهقي ضعفه ، ونقل تضعيفه عن سفيان
الثوري ويحيى بن سعيد القطان وعلى بن المديني ويحيى بن معين ، وهؤلاء
حفاظ المسلمين ، ورواه أبو داود والبيهقي من طرق أخرى كلها ضعيفة . وإذا
ثبت ضعف الحديث تعين الاحتجاج بما سأذكره ان شاء الله تعالى ، وقد سبق
في أول الباب بيان حديث حنة بنت أبي حبيش .

(اما حكم المسألة) فقال أصحابنا : اذا أرادت المستحاضة الصلاة ونعنى
بالمستحاضة التي يجري دمها مستمرا في غير أوانه لزمها الاحتياط في طهارتي
الحدث والنجس ، فتغسل فرجها قبل الوضوء أو التيمم ان كانت تميم ،
وتحشو بقطنة وخرقة دفعا للنجاسة وتقللها ، فان كان دمها قليلا يندفع
بذلك وحده فلا شيء عليها غيره . وان لم يندفع بذلك وحده شدت مع ذلك
على فرجها وتلجمت ، وهو أن تشد على وسطها خرقة أو خيطا أو نحو ذلك
على صورة التكة ، وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الطرفين فتدخلها بين فخذيهما
وأليتها ، وتشد الطرفين في الخرقة التي في وسطها أحدهما قدامها عند سرتها
والآخر خلفها ، وتحكم ذلك الشد وتلصق هذه الخرقة المشدودة بين
الفخذين بالقطنة التي على الفرج الصاقا جيدا ، وهذا الفعل يسمى تلجما
واستفارا لمشايمته لجام الدابة . وثقلها بفتح الثاء المثلة والفاء ، وسماه
الشافعي رحمه الله التعصيب . قال أصحابنا : وهذا الذي ذكرناه من الحشو
والشد والتلجم واجب . قال الرافعي الا في موضعين : أحدهما أن تتأذى
بالشد ويحرقها اجتماع الدم فلا يلزمها لما فيه من الضرر . الثاني أن تكون
صائمة فتترك الحشو نهارا وتقتصر على الشد والتلجم . قالوا : ويجب تقديم
الشد والتلجم على الوضوء وتتوضأ عقب الشد من غير امهال ، فان شدت
وتلجمت وأخرت الوضوء وطال الزمان ثم توضأت ففي صحة وضوئها وجهان
حكاهما صاحب الحاوي قال : وهما الوجهان فيمن تيمم وعلى بدنه نجاسة .
قال أصحابنا : فاذا استوثقت بالشد على الصفة المذكورة ثم خرج دمها
بلا تفریط لم تبطل طهارتها ولا صلاتها ، ولها أن تصلي بعد فرضها ما شاءت

من النوافل لعدم تفريطها ولتعذر الاحتراز عن ذلك . وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » فهذا مع حديث حمنة دليل لجميع ما ذكرناه وينضم اليه المعنى الذى قدمناه . وأما إذا خرج الدم بتقصيرها في الشد أو زالت العصابة عن موضعها لضعف الشد فزاد خروج الدم بسببه فانه يطل طهرها ، وإن كان ذلك في أثناء الصلاة بطلت ، وإن كان بعد فريضة لم تستبح نافلة لتقصيرها والله أعلم .

وأما تجديد غسل الفرج وحشوه وشده لكل فريضة فينظر إن زالت العصابة عن موضعها زوالاً له تأثير ، أو ظهر الدم على جوانب العصابة ، وجب التجديد بلا خلاف . نقل الاتفاق عليه امام الحرمين وغيره لأن النجاسة كثرت وأمكن تقليلها والاحتراز عنها فوجب التجديد كنجاسة النجس إذا خرجت عن الألبين فانه يتعين الماء وإن لم تزل العصابة عن موضعها ولا ظهر الدم فوجهان حكاهما الخراسانيون أصحهما عندهم وجوب التجديد كما يجب تجديد الوضوء . (والثاني) لا يجب إذ لا معنى للأمر بإزالة النجاسة مع استمرارها بخلاف الأمر بتجديد طهارة الحدث مع استمراره فانه معهود في التيمم . قال امام الحرمين : وهذا الوجه غير سديد لأنه لا خلاف في الأمر به . وإذا زالت العصابة فلا أثر للزوال ، وإنما الأثر لتجدد النجاسة . قال الرافعي : ونقل المسعودي هذا الخلاف قولين ، قال البغوي والرافعي : وهذا الخلاف جار فيما إذا انتقض وضوءها قبل الصلاة ، واحتاجت إلى وضوء آخر بأن خرج منها ريح فيلزمها تجديد الوضوء وفي تجديد الاختياط بالنسبة للخلاف ، ولو انتقض وضوءها بالبول وجب تجديد العصابة بلا خلاف لظهور النجاسة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا تصلى بطهارة أكثر من فريضة لحديث فاطمة بنت أبي حبيش ويجوز أن تصلى ما شئت من النوافل لأن النوافل تكثر فلو ألزمناها أن تتوضأ لكل نافلة شق عليها) .

(الشرح) مذهبنا أنها لا تصلى بطهارة واحدة أكثر من فريضة مؤداة كانت أو مقضية ، وأما المنذورة ففيها الخلاف السابق في باب التيمم .

واحتج المصنف والأصحاب بحديث فاطمة المذكور وهو ضعيف باتفاق الحفاظ كما ذكرناه ، قالوا : ولا يصح ذكر الوضوء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من كلام عروة بن الزبير ، وإذا بطل الاحتجاج به تعين الاحتجاج بغيره فيقال : مقتضى الدليل وجوب الطهارة من كل خارج من الفرج خالفنا ذلك في الفريضة الواحدة للضرورة وبقي ما عداها على مقتضاه ، وتستبيح ما شاءت من النوافل بطهارة مفردة ، وتستبيح ما شاءت منها بطهارة الفريضة قبل الفريضة وبعدها لما ذكره المصنف . وقد حكى القاضي حسين وغيره في استباحتها النافلة وجهين بناء على القولين في صحة استباحة المعضوب والميت في حج التطوع ، وحكوا مثلهما وجهين في استباحة النافلة بالتيمم ، والمذهب الجواز في كل ذلك . وقد سبق بيان ذلك كله في باب التيمم هذا بيان مذهبننا ، ومن قال انه لا يصح بوضئها أكثر من فريضة عروة ابن الزبير وسفيان الثوري وأبو ثور . وقال أبو حنيفة : طهارتها مقدرة بالوقت فتصلى ما شاءت من الفرائض الفائتة في الوقت فاذا خرج بطلت طهارتها . وقال ربيعة ومالك ودادود : دم الاستحاضة ليس يحدث فاذا تطهرت صلت ما شاءت من الفرائض والنوافل الى أن تحدث بغير الاستحاضة . واحتج من جوز فرائض بحديث رواه : « المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة » وهذا حديث باطل لا يعرف ، والله أعلم .

(فسر) مذهبننا أن طهارة المستحاضة الوضوء ولا يجب عليها الفصل لشيء من الصلوات الا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها ، وبهذا قال جمهور السلف والخلف وهو مروى عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم وبه قال عروة بن الزبير وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو حنيفة ومالك وأحمد . وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح رضى الله عنهم أنهم قالوا يجب عليها الفصل لكل صلاة ، وروى هذا أيضا عن علي وابن عباس وروى عن عائشة أنها قالت : تغتسل كل يوم غسلا واحدا وعن ابن المسيب والحسن أنهما قالا : تغتسل من صلاة الظهر الى الظهر دائما ، ودليلنا أن الأصل عدم الوجوب فلا يجب الا ما ورد الشرع به ، ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرها بالفصل الا مرة واحدة عند انقطاع الحيض ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا أقبلت الحيضة

فدعى الصلاة ، واذا أدبرت فاغتسلي » وليس في هذا ما يقتضى تكرار الغسل
وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما ، أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمرها بالغسل لكل صلاة فليس فيها شيء ثابت ، وقد بين
البيهقي ومن قبله ضعفها ، وإنما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في
صحيحهما أن أم حبيبة (١) بنت جحش رضي الله عنها استحاضت فقال لها
النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلى » فكانت
تغتسل عند كل صلاة . قال الشافعي رضي الله عنه : إنما أمرها رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصلى وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل
صلاة قال : ولا أشك أن غسلها كان تطوعا غير ما أمرت به وذلك واسع لها
هذا لفظ الشافعي رحمه الله وكذا قاله شيخه سفيان بن عيينة ، والليث
ابن سعد وغيرهما ، والله أعلم .

(فرع) قال صاحب الحاوي والبندنجي وغيرهما : إذا توضأت
المستحاضة ارتفع حدثها السابق ولم يرتفع المستقبل ولا المقارن ولكن تصح
صلاتها وطوافها ونحوهما مع قيام الحدث للضرورة كالتميم ، ونقل المحاملي
هذا عن ابن سريج ، ونقله صاحب البيان عن أصحابنا العراقيين . وقد سبق
في باب مسح الخف أن القفال وغيره من الخراسانيين قالوا : في ارتفاع حدثها
بالوضوء قولان ، وأن إمام الحرمين والشاشي قالوا : هذا غلط بل الصواب
أنه لا يرتفع ، قالوا : ويستحيل ارتفاع حدثها مع مقارنته للطهارة وقال إمام
الحرمين هنا قال الأصحاب : لا يرتفع حدثها المستقبل وفي ارتفاع الماضي
وجان والمقارن ليس بحدث ، فحصل في المسألة ثلاثة طرق (أشهرها) :
يرتفع حدثها الماضي دون المقارن والمستقبل ، (والثاني) في الجميع قولان ،
(والثالث) وهو الصحيح دليلا : لا يرتفع شيء من حدثها لكن تستيح
الصلاة وغيرها مع الحدث للضرورة ، وفي كيفية نيتها في الوضوء أوجه
سبقت في باب نية الوضوء (أصحها) : تجب نية استحابة الصلاة ولا
تجب نية رفع الحدث ولا تجزئ . (والثاني) بكفيها نية رفع الحدث أو
الاستحابة . (والثالث) : يجب الجمع بينهما والله أعلم .

(١) هي اخت زينب أم المؤمنين وخمسة وأكثرهم يسقطون الماء فيقولون أم حبيب وكانت
تحت عبد الرحمن بن موف ، وقد مرّت أحاديث أخرى أن المستحاضة حنة (ط) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز أن تتوضأ [لفرغ (١) الوقت] قبل دخول الوقت لأنها طهارة ضرورة فلا تجوز قبل وقت الضرورة ، فإن توضأت في أول الوقت وأخرت الصلاة فإن كان بسبب يعود إلى مصلحة الصلاة كانتظار الجماعة وستر العورة والاقامة صحت صلاتها ، وإن كان لغير ذلك ففيه وجهان أحدهما أن صلاتها باطلة لأنها تصلى مع نجاسة يمكن حفظ الصلاة منها . (والثاني) يصح لأنه وسع في الوقت فلا يضيق عليها ، وإن أخرتها حتى خرج الوقت لم يجز لها (٢) أن تصلى به لأنه لا عذر لها في ذلك ، ومن أصحابنا من قال : يجوز أن تصلى بعد خروج الوقت ، لانا لو منعناها من ذلك صارت طهارتها مقبرة بالوقت وذلك لا يجوز عندنا) .

(الشرح) مذهبن أن لا يصح وضوء المستحاضة لفريضة قبل وقتها ، ووقت المؤداة معروف ووقت المقضية بتذكرها ، وقد سبقت المسألة بفروعها في باب التيمم فتجىء تلك الفروع كلها هنا ، وقد سبق في النافلة المؤقتة وجهان ، (أحدهما) : لا يصح التيمم لها إلا بعد دخول وقتها . (والثاني) يجوز ، وهما جاريان في وضوء المستحاضة . وحكى إمام الحرمين وجهاً أنها لو شرعت في الوضوء قبل الوقت بحيث أطبق آخره على أول الوقت صح وضوءها وصلت به فريضة الوقت ، وهذا ليس بشيء ، ودليل المذهب أنها طهارة ضرورة فلا يجوز شيء منها قبل الوقت لعدم الضرورة . وقال أبو حنيفة رحمه الله : يجوز وضوءها قبل الوقت . ودليلنا ما ذكرناه والله أعلم .

قال أصحابنا : وينبغي أن تبادر بالصلاة عقيب طهارتها ، فإن أخرت ففيها أربعة أوجه ، (الصحيح) منها أنها إن أخرت لاشتغالها بسبب من أسباب الصلاة كستر العورة والأذان والاقامة والاجتهاد في القبلة والذهاب إلى المسجد الأعظم والسعي في تحصيل سترة تصلى إليها وانتظار الجماعة ونحو ذلك جاز ، وإن أخرت بلا عذر بطلت طهارتها لتفريطها . (والثاني) تبطل طهارتها سواء أخرت بسبب الصلاة أو لغيره ، حكاه صاحب الحاوي وهو غريب ضعيف . (والثالث) يجوز التأخير وإن خرج الوقت ولا تبطل طهارتها . قال صاحب الإبانة : ما لم تصل الفريضة ، يعني بعد الوقت ،

(١) ما بين القولين سقط من الطبعين وفي نسخة المذهب لسبب باللام (ط) .

(٢) في الطبعين السابقين (لم يجرها) في المذهب (لم يجزها) وهو ما يؤيده السياق وكلام

الشارح ط ٢ .

قال : وهذا قول القفال وشيخه الخضرى قياسا على التيمم ، ولأن الوقت موسع فلا نضيقة عليها ، وخروج الوقت لا يوجب نقض الطهارة ، ولأن المبادرة لو وجبت خوفا من كثرة الحدث والنجس لوجب الاقتصار على أركان الصلاة (والرابع) لها التأخير ما لم يخرج وقت الصلاة ، وليس لها الصلاة بعد الوقت بتلك الطهارة لأن جميع الوقت فى حق الصلاة كالشيء الواحد فضبطت الطهارة به ، قال امام الحرمين : وهذا الوجه بعيد عن قياس الشافعى مشابه لمذهب أبى حنيفة رحمه الله ، قال الامام : فان قلنا : تجب المبادرة فقد ذهب ذاهبون من أئمتنا الى المبالغة فى الأمر بالبدار . وقال آخرون : ولو تخلل فصل يسير لم يضر . قال : وضبطه على التقريب عندي أن يكون على قدر الزمن المتخلل بين صلاتي الجمع فى السفر ، وقد سبق فى باب التيمم أن المذهب المشهور أنه لا يلزم التيمم المبادرة وأنها تلزم المستحاضة ، وأن بعض الأصحاب خرج من كل واحدة الى الأخرى وجعل فيهما خلافا ، وأن المذهب الفرق ، وسبق بيان الفرق والله أعلم .

واذا توضأت المستحاضة للفريضة فقد سبق أنها تستبيح ما شاءت من النوافل وتبقى هذه الاستباحة مادام وقت الفريضة باقيا ، فإذا خرج الوقت فوجهان حكاهما الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوى وآخرون . قال أبو حامد : الصحيح أنها لا تستبيح النقل بعد الوقت بذلك الوضوء ، وقطع البغوى بالاستباحة ، وقد سبق فى باب التيمم أن من تيمم لفريضة فله التنفل بعد الوقت على أصح الوجهين ، والأصح هنا أنه لا يجوز لها ، والفرق أن حدثها متجدد ونجاستها متزايدة بخلاف التيمم ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان دخلت فى الصلاة ثم انقطع دمها ففيه وجهان (احدهما) لا تبطل صلاتها كالتيمم اذا رأت الماء فى الصلاة (والثانى) تبطل لأن عليها طهارة حدث وطهارة نجس ، ولم تأت عن طهارة النجس بشيء وقد قدرت عليها فلزمها الايتان بها ، وان انقطع دمها قبل الدخول فى الصلاة لزمها غسل الدم وإعادة الوضوء ، فان لم تفعل حتى عاد الدم - فان كان عود الدم بعد الفراغ من الصلاة - لم تصح صلاتها ، لأنه اتسع الوقت للوضوء والصلاة من غير حدث ولا نجس ، وان كان عوده قبل الفراغ من الصلاة ففيه وجهان (احدهما) تصح لأنها تيقنا بعود الدم ان الانقطاع لم يكن له حكم ، لأنه لا يصلح للطهارة والصلاة .

(والثاني) وهو الأصح أن صلاتها باطلة لأنها استفتحت الصلاة وهي ممنوعة منها فلم تصح بالتبيين ، كما لو استفتح لبس الخف الصلاة وهو شاك في انقضاء مدة المسح ثم تبين أن المدة لم تنقض) •

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله : إذا توضأت المستحاضة فانقطع دمها انقطاعا محققا حصل معه برؤها وشفؤها من علتها ، وزالت استحاضتها نظر — أن حصل هذا خارج الصلاة — فإن كان بعد صلاتها فقد مضت صلاتها صحيحة وبطلت طهارتها فلا تستيج بها بعد ذلك نافلة ، وإن كان قبل الصلاة بطلت طهارتها ولم تستيج تلك الصلاة ولا غيرها ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور • وحكى إمام الحرمين وجها أنه إذا اتصل الشفاء بآخر الوضوء لم تبطل • قال الإمام : وهذا لا يعد من المذهب وحكى صاحب الحاوي وجها أنها إذا شفيت وقد ضاق وقت الصلاة عن الطهارة ولم يبق إلا ما يسع الصلاة وحدها ولم تكن صلتها فلها أن تصلّيها بهذه الطهارة قال : وهذا ضعيف لأن التيمم يبطل برؤية الماء قبل الصلاة وإن ضاق وقتها ، وهذان الوجهان شاذان مردودان •

واعلم أن قول الأصحاب : إذا شفيت يلزمها استئناف الوضوء المراد به إذا خرج منها دم في أثناء الوضوء أو بعده والا فلا يلزمها الوضوء بل تصلّي بوضوئها الأول بلا خلاف ، وصرح به الغزالي في البسيط وغيره • أما إذا حصل الانقطاع في نفس الصلاة ففيه الوجهان المذكوران في الكتاب (الصحيح) منهما باتفاق الأصحاب بطلان صلاتها وطهارتها ، (والثاني) : لا تبطل كالتييم والصواب الأول ، وقد سبق في باب التيمم أن الشافعي رحمه الله نص على بطلان صلاة المستحاضة دون التيمم ، وأن من الأصحاب من نقل وخرج فجعل في كل مسألة قولين ، وقرر الجمهور النصين وفرقوا بوجهين ، أحدهما أن حدثها ازداد بعد الطهارة ، والثاني أنها مستصحبة للنجاسة وهو يخالفها فيها وحكى الشيخ أبو محمد عن أبي بكر الفارسي أنه حكى قولاً عن الربيع عن الشافعي أنها تخرج من الصلاة وتتوضأ وتزِيل النجاسة وتبني على صلاتها ، وهذا يكون بناء على القول القديم في سبق الحدث ، والله أعلم •

هذا حكم انقطاع الشفاء ، أما إذا توضأت ثم انقطع دمها وهي تعتاد

الانقطاع والعود أو لا تعتاد لكن أخبرها بذلك من يعتمد من أهل المعرفة فينظر ان كانت مدة الانقطاع يسيرة لا تسع الطهارة والصلاة التي تطهرت لها ، فلها الشروع في الصلاة في حال الانقطاع ولا تأثير لهذا الانقطاع لأن الظاهر عود الدم على قرب فلا يمكنها اكمال الطهارة والصلاة بلا حدث ، فلو امتد الانقطاع على خلاف عاداتها أو خلاف ما أخبرت به تبيننا بطلان طهارتها ووجب قضاء الصلاة . أما اذا كانت مدة الانقطاع تسع الطهارة والصلاة فيلزمها إعادة الوضوء بعد الانقطاع لتمكنها منه في حال الكمال ، فلو عاد الدم على خلاف العادة قبل التمكّن ففي وجوب إعادة الوضوء وجهان ، أصحهما : لا يجب فلو شرعت في الصلاة بعد هذا الانقطاع من غير إعادة الوضوء ثم عاد الدم قبل الفراغ وجب قضاء الصلاة في أصح الوجهين لأنها حال الشروع كانت شاكّة في بقاء الطهارة وصحة الصلاة . هذا كله اذا عرفت عود الدم ، أما اذا انقطع وهي لا تدري أيعود أم لا ؟ وأخبرها به من تثق بمعرفته فتؤمر بإعادة الوضوء في الحال ، ولا يجوز أن تصلّى بالوضوء السابق لأنه يحتمل أن هذا الانقطاع شفاء والأصل دوام هذا الانقطاع ، فان عاد الدم قبل اسكان فعل الطهارة والصلاة فوجهان ، (أصحهما) : أن الوضوء صحيح بحاله لأنه لم يوجد انقطاع عن الصلاة مع الحدث . (والثاني) يجب الوضوء نظرا الى أول الانقطاع ، ولو خالفت أمرنا أولا وشرعت في الصلاة من غير إعادة الوضوء ، فان لم يعد الدم لم تصح صلاتها لظهور الشفاء ، وكذا ان عاد بعد امكان الوضوء والصلاة لتفريطها ، فان عاد قبل الامكان ففي وجوب إعادة الصلاة الوجهان كما في الوضوء ، لكن الأصح هنا وجوب الاعادة لأنها شرعت مترددة ، وعلى هذا لو توضأت بعد الانقطاع وشرعت في الصلاة ثم عاد الدم فهو حدث جديد ، فيلزمها أن تتوضأ وتستأنف الصلاة والله أعلم .

فهذا المجموع الذي ذكرناه هو المعروف في طرق الأصحاب وذكره الرافعي ثم قال : هذا هو الذي ذكره معظم أصحابنا العراقيين وغيرهم قال : وبينه وبين كلام الغزالي بعض الاختلاف فانه جعل الانقطاع قسمين ، (أحدهما) ألا يعد من عاداتها عود الدم (والثاني) أن يعد وذكر التفصيل والخلاف . وهذان القسمان يفرضان في التي لها عادة بالعود ، قال :

وما حكيانه عن الأصحاب يقتضى جواز الشروع فى الصلاة متى كان العود معتادا بعد أو قرب ، وانما يمتنع الشروع من غير استئناف الوضوء اذا لم يكن العود معتادا أصلا قال : فيجوز أن يؤول كلامه على ما ذكره المعظم ولا يبعد أن يلحق ندره العود وبعده فى عاداتها بعدم اعتياد العود والله أعلم .

(فرع) قال المتولى : لو كان دمها ينقطع فى حال ويسيل فى حال ، لزمها الوضوء والصلاة فى وقت انقطاعه ، الا أن تخاف فوت الوقت فتتوضأ وتصلى فى حال سيلانه ، فان كانت ترجو الانقطاع فى آخر الوقت ولا تتحققه فهل الأفضل تمجيل الصلاة فى أول الوقت أم تأخيرها الى آخره ؟ فيه وجهان بناء على القولين فى مثله فى التيمم .

(فرع) توضأت ثم انقطع دمها انقطاعا يوجب بطلان الطهارة ، فتوضأت بعد ذلك ودخلت فى الصلاة فعاد الدم بطل وضوءها ولزمها استئنافه وهل يجب استئناف الصلاة أم يجوز البناء ؟ فيه القولان فيمن سبقه الحدث ، الصحيح وجوب الاستئناف ، قال بغوى : ولو كان به جرح غير سائل فانفجر فى خلال الصلاة أو ابتدأت الاستحاضة فى خلال الصلاة ، وجب الانصراف من الصلاة لغسل النجاسة وتوضأ المستحاضة وتستأنف الصلاة ، ويجوز قول فى البناء كما سبق فى الحدث والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسلس البول وسلس المذى حكمهما حكم المستحاضة فيما ذكرناه ، ومن به ناصور أو جرح يجرى منه الدم حكمه حكم المستحاضة فى غسل النجاسة عند كل فريضة لأنها نجاسة متصلة لطة فهي كالاستحاضة) .

(الشرح) سلس البول هنا بكسر اللام وهى صفة للرجل الذى به هذا المرض ، وأما سلس يفتح اللام فاسم لنفس الخارج فالسلس بالكسر كالاستحاضة وبالفتح كالاستحاضة ، وأما الناصور فكذا وقع هنا بالنون والصاد وهو صحيح وفيه ثلاث لغات احداها هذه والثانية فاسور بالسين والثالثة باسور بالباء والسين ، وقد سبق ايضاحه فى باب الاستطابة .

قال أصحابنا : حكم سلس البول ، وسلس المذى حكم المستحاضة فى

وجوب غسل النجاسة وحشو رأس الذكر والشد بخرقه والوضوء لكل فريضة والمبادرة بالفريضة بعد الوضوء وحكم الانتطاق وغير ذلك مما سبق . وأما صاحب الناصور والجرح السائل فهما كالمستحاضة في وجوب غسل الدم لكل فريضة والشد على محله ، ولا يجب الوضوء في مسألة الجرح ، ولا في مسألة الناسور إلا أن يكون في داخل مقعده بحيث ينقض الوضوء . ثم هذا الذي ذكرناه إنما هو في السلس الذي هو عادة ومرض ، أما من خرج منه مذى بسبب حادث كنظر إلى امرأة وقبلتها فله حكم سائر الأحداث فيجب غسله ، والوضوء منه عند خروجه للفرض والنفل ، لأنه لا خرج فيه ، أما من استطلق سبيله فدام خروج البول والغائط والريح منه ، فحكمه حكم المستحاضة في كل ما ذكرناه ، اتفق عليه أصحابنا . أما من دام خروج المني منه فقال صاحب الحاوي والبحر عليه الاغتسال لكل فريضة قالاً : قال الشافعي : وقل من يدوم به خروج المني لأن معه تلف النفس أما ذات دم الفساد وهي التي استمر بها دم غير متصل بالحيض في وقت لا يصلح للحيض كدم تراه من لها دون تسع سنين أو رأتها حامل ، وقلنا ليس هو بحيض أو رأتها غيرهما في وقت لا يصلح للحيض بأن رأتها قبل مضي خمسة عشر للظهر ففيها وجهان حكاهما صاحب الحاوي والبحر (أحدهما) أنها كالمستحاضة في جميع الأحكام السابقة . قال : وهذا قول أبي اسحاق المروزي لأن دم الفساد ليس بأندر من المذى وقد جعلناه كالاستحاضة . (والثاني) وهو قول ابن سريج أنه حدث كسائر الأحداث فإذا خرج هذا الدم بعد صلاتها فريضة لم تصح النافلة بعدها لأن دم الفساد لا يدوم بخلاف الاستحاضة ، وإذا دام خرج عن كونه فاسداً وصار حيضاً واستحاضة ، هذا كلام صاحب الحاوي والبحر ، والمشهور أنها كالمستحاضة والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : إذا ظهرت المستحاضة طهارتي الحدث والنجس على الوجه المشروط وصلت فلا إعادة عليها ، وكذا كل من ألحقناه بها من سلس البول والمذى ومن به حدث دائم وجرح سائل ونحوهم لا إعادة عليهم ، وقد سبقت هذه المسألة في آخر باب التيمم مع ظواهرها .

(فرع) قال البغوي : لو كان سلس البول بحيث لو صلى قائماً

سال بوله ولو صلى قاعدا استمسك فكيف يصلى ؟ فيه وجهان (أصحابها) :
 قاعدا حفظا للطهارة ولا اعادة عليه على الوجهين ، وهذان الوجهان فى فتاوى
 القاضى حسين ، قال القفال : يصلى قائما . وقال القاضى حسين : يصلى قاعدا .

(فرع) يجوز وطء المستحاضة فى الزمن المحكوم بأنه طهر ولا
 كراهة فى ذلك وان كان الدم جاريا ، هذا مذهبا ومذهب جمهور العلماء ،
 وقد سبقت المسألة بدلائلها فى أول الباب ولها قراءة القرآن ، واذا توضأت
 استباححت من المصحف وحمله وسجود التلاوة والشكر ، وعليها الصلاة
 والصوم وغيرهما من العبادات التى على الطاهر ، ولا خلاف فى شئ من هذا
 عندنا . قال أصحابنا : وجامع القول فى المستحاضة أنه لا يثبت لها شئ من
 أحكام الحيض بلا خلاف ، ونقل ابن جرير الاجماع على أنها تقرأ القرآن
 وأن عليها جميع الفرائض التى على الطاهر ، وروى عن ابراهيم النخعي أنها
 لا تمس مصحفا . ودليلنا القياس على الصلاة والقراءة والله أعلم .

(فرع) فى مسائل تتعلق بباب الحيض

(احداها) لا تكره مؤاكلة الحائض ومعاشرتها وقبلتها والاستمتاع بها
 فوق السرة وتحت الركبة ، ولا تمتنع من فعل شئ من الصنائع ولا من
 الطبخ والعجن والخبز وادخال يدها فى المائعات ، ولا يجتنب الزوج مضاجعتها
 اذا سترت ما بين السرة والركبة ، وسورها وعرقها طاهرا ، وهذا كله متفق
 عليه ، وقد نقل ابن جرير اجماع المسلمين على هذا ودلائله فى الأحاديث
 الصحيحة ظاهرة مشهورة ، وقد سبقت هذه المسألة فى آخر باب ما يوجب
 الغسل . وأما قول الله عز وجل : (فاعتزلوا النساء فى الحيض ولا تقربوهن
 حتى يطهرن ^(١)) فالمراد به اعتزال وطئن ومنع قربان وطئن لقوله صلى الله
 عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « اصنعوا كل شئ الا النكاح » وقد
 تظاهرت الأحاديث الصحيحة بمعناه مع الاجماع ، والله أعلم .

(الثانية) قال ابن جرير : أجمع العلماء على أن للحائض أن تخضب

(١) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

يدها بخضاب يبقى أثره في يدها بعد غسله ، وقد سبق ايضاح هذه المسألة مع أشياء كثيرة لها في آخر صفة الوضوء .

(الثالثة) الحرة والأمة في الحيض والنفاس سواء بخلاف العدة .

(الرابعة) علامة انقطاع الحيض ووجود الطهر أن ينقطع خروج الدم وخروج الصفرة والكدرة ، فإذا انقطع طهرت سواء خرجت بعده رطوبة بيضاء أم لا ، قال صاحب الشامل : الترية رطوبة خفية لا صفرة فيها ولا كدرة ، تكون في القطنة أثر لا لون ، قال : وهذا يكون بعد انقطاع الحيض ، وكذا قال البيهقي في السنن : الترية هي الشيء الخفي اليسير .

(قلت) هي الترية بفتح التاء المنشأة فوق وكسر الراء ثم ياء مشناة من تحت مشددة ، وقد سبق في أوائل الباب قول عائشة رضی الله عنها للنساء : « ولا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء » تريد بذلك الطهر وقدمنا معناه ، وقال أصحابنا : وإذا مضى زمن حيضها لزمها أن تغتسل في الحال لأول صلاة تدركها ، ولا يجوز لها بعد ذلك أن تترك صوما ولا صلاة ولا تمنع من الوطء ولا غير ذلك مما ثبت في حق الطاهر ولا تستطهر بشيء أصلا . وقال مالك رحمه الله : تستطهر بثلاثة أيام ، دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي » والله أعلم .

فصل

في أشياء أنكرت على الغزالي رحمه الله في باب الحيض من الوسيط

منها قوله : أما حكم الحيض فهو المنع من أربعة أمور : (الأول) كل ما يفترق إلى الطهارة (الثاني) الاعتكاف (الثالث) الصوم (الرابع) الجماع ، وهذه العبارة يطلقها للحصر ، وليس حكم الحيض منحصرا في هذه الأربعة ، بل له أحكام أخر ، منها بطلان الطهارة وامتناع صحتها ووجوب الفسل عند انقطاعه ، أما بالانقطاع وأما بخروجه على الخلاف السابق في باب ما يوجب الفسل ، ومنها حصول الاستبراء والبلوغ به وتحريم الطلاق وسقوط فرض الصلاة ، وعدم انقطاع التتابع في صوم الكفارة والنذر ، ومنع وجوب طواف الوداع ، ومنها تحريم قراءة القرآن ومن ذلك قوله في حديث عائشة رضي

الله عنها في أول الكتاب : « ونال مني ما ينال الرجل من امرأته الا ما تحت الازار » هذه الزيادة غير معروفة في كتب الحديث المعتمدة وهي موضع الاستدلال . وفي الصحيحين أحاديث تغني عنه . ومن ذلك قوله في آخر الباب الثاني فرعان (الأول) المبتدأة اذا رأت خمسة سوادا ثم أطبق الدم على لون واحد ، ففي الشهر الثاني نحيضها خمسة لأن التمييز أثبت لها عادة . هذه العبارة توهم خلاف الصواب ، فمراده أنها رأت خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة الى آخر الشهر ثم رأت الشهر الثاني سوادا مستمرا فترد في الشهر الثاني الى الخمسة وثبتت العادة في التمييز بمرة على اختياره ، وقد سبقت المسألة موضحة في فصل الميزة .

أما اذا رأت خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة فان حيضها خمسة السواد ويكون ما بعده من الحمرة طهرا ، وان استمرت سنة وأكثر كما سبق ، ومن ذلك قوله : لقول حمنة بنت جحش « كنا لا نعتد بالصفرة » والمعروف في صحيح البخاري وغيره أن هذا من كلام أم عطية ، ومن ذلك قوله في المتحيرة : ترد الى أول الأهلة فانها مبادئ أحكام الشرع ، هذا مما أنكروه عليه ، فان أحكام الشرع ليست مختصة بأوائل الأهلة . ومن ذلك قوله : انها مأمورة بالاحتياط والأخذ بأسوأ الاحتمالات في أمور . (الثالث ^(١)) الاعتداد بثلاثة أشهر ، هذا ما أنكروه عليه ، فان الاعتداد بثلاثة أشهر ليس من أسوأ الاحتمالات ، بل الأسوأ صبرها الى سن اليأس ، وهو وجه حكاة هو في كتاب العدة كما بيناه ، ومن ذلك قوله لأن الانقطاع في صلاة لا تقسد ما مضى ، كان ينبغي أن يقول : لأن الطرآن ويمكن تكلف وجه لما ذكره . ومن ذلك قوله في أول الباب الرابع في الصورة الثالثة : ثم بعده الى آخر التاسع والعشرين يحتمل الحيض ، هكذا وقع في البسيط والوسيط ، وهو غلط ، وصوابه الى قبيل آخر جزء من الثلاثين . ومن ذلك قوله اذا قالت أضللت خمسة في شهر فاذا جاء شهر رمضان تصومه كله ثم تقضى خمسة هكذا قال وكذا قاله الفوراني وكان الغزالي أخذه من كتاب الفوراني على عادته وهو غلط ، وصوابه تقضى ستة لاحتمال الطرآن في وسط النهار بناء

(١) هكذا في جميع النسخ ولعله (الثاني) لأن ما قبلها (الأول) (ط) .

على طريقته ، وطريقة جمهور المتأخرين أنه يقصد على التحيرة من رمضان ستة عشر يوما ، ومن ذلك قوله في باب التفريق : لو حاضت عشرة وطهرت خمس سنين فدورها تسعون يوما لأنه اكتفى به في عدة الآيسة ، فلو تصور أن يزيد الدور عليه لما اكتفى به ، هذا مما أنكروه عليه ، وكيف يقال لا تتصور الزيادة عليه ، وهو متصور يدرك بالعقل والنقل ، وانما اكتفى به لأنه الغالب ، ونحن لا نكتفى في التحيرة بالغالب .

ومن ذلك قوله في المستحاضة الثانية المتدأة : اذا رأت يوما دما ويوما نقاء وصامت الى خمسة عشر وجاوز دمها ، وفي مردها قولان ، فان ردت الى يوم وليلة فحيضها يوم وليلة ثم لا يلزمها الا قضاء تسعة أيام لأنها صامت سبعة في أيام النقاء ، ولولا ذلك النقاء لما لزمها الا ستة عشر ، فاذا احتسبنا سبعة منها بقي تسعة هذا مما أنكروا عليه فيه أشياء . قوله : تسعة في الموضعين ، وصوابه ثمانية ، وقوله ستة عشر ، وصوابه خمسة عشر ، فانها صامت سبعة فالذي بقي ثمانية ، فان الطرآن وسط النهار لا يتصور هنا وقد ذكر المسألة على الصواب صاحب التهذيب وغيره .

ومن ذلك قوله في المستحاضة : الرابعة الناسية ، في التحيرة التي تقطع دمها يوما ويوما أنها على قول السحب اذا أمرناها بالاحتياط حكمها حكم من أطبق الدم عليها وانما تفارقها في أنا لا تأمرها بتجديد الوضوء في وقت النقاء ، ولا بتجديد الغسل . هذا مما أنكروه عليه ، فانه يوهم أن التحيرة عند اطباق الدم مأمورة بتجديد الوضوء ، فان هذه تفارقها في ذلك ، وليست التحيرة مأمورة بتجديد الوضوء وانما تؤمر بتجديد الغسل ، فكان ينبغي أن يقول : تفارقها في الأمر بتجديد الغسل ، وكذلك لا تؤمر بتجديد الوضوء . ومن ذلك قوله في آخر باب النفاس : اذا انقطع دم النفساء فرأت دما ، ثم انقطع خمسة عشر ثم عاد ، فالعائد حيض أو نفاس ؟ فيه وجهان ، فاذا قلنا نفاس ورأينا ترك التفريق فالأشهر أن مدة النقاء حيض ، وصوابه نفاس كذا قال هنا وفي البسيط ، وكذا قال شيخه في النهاية : الأشهر أن مدة النقاء حيض وصوابه نفاس . وقد سبق ايضاح هذه المسألة وغيرها مما ذكرناه في مواضعها والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ازالة النجاسة

(والنجاسة هي البول والقرء والمذي والودي ومنى غير الآدمي والدم والقيح وماء القروح والعلقمة والميتة والخمر والنبيد والكلب والخنزير وما ولد(١))
منهما وما تولد من أحدهما ، ولبن ما لا يؤكل غير الآدمي ورطوبة فرج المرأة ،
وما تنجس بذلك) .

(الشرح) في هذه القطعة مسألتان (أحدهما) في لغات النجاسة وحدها . قال أهل اللغة : النجس هو القذر ، قالوا ويقال شيء نجس ، ونجس بكسر الجيم وفتحها ، والنجاسة الشيء المستقذر ، ونجس الشيء ينجس ، كعلم يعلم . قال صاحب المحكم : النجس ، والنجس ، والنجس ، القذر من كل شيء ، . يعني بكسر النون وفتحها مع اسكان الجيم فيهما ، وبفتحها جميعا ، قالوا : ورجل نجس ونجس ، يعني بفتح الجيم وكسرهما مع فتح النون فيهما ، الجمع أنجاس ، قال وقيل النجس يكون للواحد والاثنين والجمع والمؤنث بلفظ واحد ، فاذا كسروا النون ثنوا وجمعوا ، وهي النجاسة ، وقد أنجسه ونجسه .

وأما حد النجاسة في اصطلاح الفقهاء ، فقال المتولي : حدها كل عين حرم تناولها على الاطلاق مع امكان التناول لا لحرمتها . قال وقولنا : على الاطلاق احتراز من السموم التي هي نبات ، فانها لا يحرم تناولها على الاطلاق ، بل يباح القليل منها وانما يحرم الكثير الذي فيه ضرر . قال : وقولنا : مع امكان التناول احتراز من الأشياء الصلبة ، لأنه لا يمكن تناولها ، وقولنا : لا لحرمته احتراز من الآدمي ، وهذا الذي حدد به المتولي ليس محققا فانه يدخل فيه التراب والحشيش المسكر والمخاط والمنى وكلها طاهرة مع أنها محرمة . وفي المنى وجه أنه يحل أكله ، فينبغي أن يضم اليها لا لحرمتها أو استقذارها أو ضررها في بدن أو عقل والله أعلم .

(الثانية) هذه العبارة التي ذكرها انما يطلقها الفقهاء للحصر ، وهي موضوعة للحصر عند الجمهور من أصحابنا وغيرهم من أهل الأصول

(١) في نسخة المذهب (وما تولد منهما وما تولد من أحدهما) (ط) .

والكلام ، واذا علم أنها للحصر فكأنه قال لا نجاسة الا هذه المذكورات ؛ وهذا الحصر صحيح ، فان قيل : يرد عليه أشياء من النجاسة مختلف فيها ، منها شعر ما لا يؤكل اذا انفصل في حياته فانه نجس على المذهب كما سبق في باب الآنية . ومنها الجدى اذا ارتضع كلية أو خنزيرة فنبت لحمه ^(١) على لبنها ففي نجاسته وجهان حكاهما صاحب المستظهرى وغيره أظهرهما أنه طاهر . ومنها الماء الذى ينزل من فم الانسان في حال النوم ، فيه خلاف وتفصيل سنذكره في مسائل الفرع ان شاء الله تعالى .

فالجواب عن الأول أن شعر ما لا يؤكل اذا انفصل في حياته يكون ميتة ، فهو داخل في قوله : والميتة ، فقد علم أن ما انفصل من حي فهو ميت ، ولا يحتاج أن يتكلف فيقول ؛ انما لم يذكر الشعر هنا لأنه ذكره في باب الآنية ، بل الاعتماد على ما ذكرته . والجواب عن الجدى والماء أنه اختار طهارتهما . وأما المنى والمذى والودى فسبق بيان صفاتها ولغاتهما في باب ما يوجب الغسل ، وسبق الغائط في الاستطابة . والخمر مؤنثة ويقال فيها خمرة بالهاء في لغة قليلة ، وقد غلط من أنكرها على الغزالي رحمه الله ، وقد بينت ذلك في تهذيب الأسماء واللغات واختلف أهل العربية في نون خنزير هل هى أصل أم زائدة ؟ والأظهر أنها أصلية كعريب . وأما قوله : ورطوبة فرج المرأة كان الأولى أن يحذف المرأة ويقول ورطوبة الفرج ، فان الحكم في رطوبة فرج المرأة وسائر الحيوانات الطاهرة سواء كما سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فاما البول فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم : « تزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه ») .

(الشرح) هذا الحديث رواه عبد بن حميد - شيخ البخارى ومسلم في مسنده من رواية ابن عباس رضى الله عنهما باسناد كلهم عدول ضابطون

(١) مقتضى القياس على لحم الجلالة أنه لا يؤكل لحما وقد ائتمت بحرمتها لم يسأل في اذاعة مصر عن جدى أرتضع من كلية ، ولا شك أنه حلال وطاهر عند المالكية . ودليلي فيه ما ورد في حديث الرضاع (ما أئتمت اللحم وانشر العظم) فاذا كانت خمس رضعات تحرمها فكيف بها ورد في هذا الجدى (ط) .

بشرط الصحيحين الا رجلا واحدا وهو أبو يحيى القتات ، فاختلفوا فيه فجرحه الأثرون ووثقه يحيى بن معين في رواية عنه . وقد روى له مسلم في صحيحه وله متابع على حديثه وشواهد يقتضى مجموعها حسنة وجواز الاحتجاج به ، ورواه الدارقطني من رواية أنس قال فيها : المحفوظ أنه مرسل وفي المسألة أحاديث صحيحة منها حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « مر بقبرين فقال : انهما يعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول وأما الآخر فكان يمشى بالنميمة » وروى « يستتره من البول » وروى « يستتر » حديث صحيح رواه البخارى ومسلم بهذه الألفاظ وعن أنس رضى الله عنه : « أن اعرابيا بال في ناحية المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فأهريق عليه » رواه البخارى ومسلم ، وعن أبي هريرة مثله رواه البخارى . وقوله : تنزهوا معناه تباعدوا وتحفظوا .

اما حكم المسألة في الأبوال فهي أربعة أنواع : بول آدمى الكبير ، وبول الصبي الذى لم يطعم ، وبول الحيوانات المأكولة ، وبول غير المأكول ، وكلها نجسة عندنا وعند جمهور العلماء ، ولكن نذكرها مفصلة لبيان مذاهب العلماء ودلائلها ، فأما بول آدمى الكبير فنجس باجماع المسلمين « نقل الاجماع فيه ابن المنذر وأصحابنا وغيرهم ، ودليله الأحاديث السابقة مع الاجماع ، وأما بول الصبي الذى لم يطعم فنجس عندنا وعند العلماء كافة . وحكى العبدري وصاحب البيان عن داود أنه قال : هو طاهر ، دليلنا عموم الأحاديث والقياس على الكبير ، وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نضح ثوبه من بول الصبي وأمر بالنضح منه ، فلو لم يكن نجسا لم ينضح ، وأما بول باقى الحيوانات التى لا يؤكل لحمها فنجس عندنا وعند مالك وأبى حنيفة وأحمد والعلماء كافة ، وحكى الشاشى وغيره عن النخعي طهارته وما أظنه يصح عنه ، وان صح فمردود بما ذكرناه ، وحكى ابن حزم في كتابه المحلى عن داود أنه قال : الأبوال والأرواث طاهرة من كل حيوان الا آدمى ، وهذا في نهاية من الفساد ، وأما بول الحيوانات المأكولة وروثها فنجسان عندنا وعند أبى حنيفة وأبى يوسف وغيرهما ، وقال عطاء والنخعي والزهرى ومالك وسفيان الثورى وزفر وأحمد : بوله وروثه طاهران ، وحكاه صاحب البيان وجها لأصحابنا ،

وحكاه الرافي عن أبي سعيد الاصطخري واختاره الروياني ، وسبقهم
 باختياره امام الأئمة أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة من أصحابنا واختاره
 في صحيحه واستدل له ، والمشهور من مذهبن الجزم بنجاستهما .

وعن الليث بن سعد ومحمد بن الحسن أن بول المأكول طاهر دون روثه ،
 وقال أبو حنيفة : ذرق الحمام طاهر ، واحتج لمن قال بالطهارة بحديث أنس
 رضي الله عنه قال : « قدم ناس من عكل أو عرينة فاجتووا المدينة فأمرهم
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يشربوا من أبوال ابل الصدقة وألبانها » رواه
 البخاري ومسلم وعكل وعرينة بضم العين فيهما وهما قبيلتان . وقوله :
 اجتووا بالجمع أي استوخوا ، واحتج لهم بحديث يروى عن البراء مرفوعا :
 « ما أكل لحمه فلا بأس ببوله » وعن جابر مرفوعا مثله .

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : « ويحرم عليهم الخبائث » والمغرب
 تستخبث هذا وباطلاق الأحاديث السابقة ، وبالقياص على ما يؤكل ، وعلى دم
 المأكول ، والجواب عن حديث أنس أنه كان للتداوي وهو جائز بجميع
 النجاسات سوى الخمر كما سنقره بدلائله في كتاب الأطعمة ان شاء الله
 تعالى ، وعن حديثي البراء وجابر أنهما ضعيفان واهيان ذكرهما الدارقطني
 وضعفهما وبين ضعفهما وروى : (ولا بأس بسوره) وكلاهما ضعيف
 والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما الفائض فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار رضي الله عنه :
 « انما تفسل ثوبك من الفائض والبول والمني (1) والدم والقيء »)
 (الشرح) حديث عمار هذا رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده

(1) هذا الحديث قال الدارقطني بعد ان ساق اسناده الى علي بن زيد من سعيد بن المسيب
 عن عمار بن ياسر قال : « اني علم رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بشر ادلو ماء في ركوة
 لي فقال : يا عمار ما تصنع ؟ قلت : يا رسول الله يابى وامى غسل ثوبي من نخامة أصابته فقال :
 يا عمار انما يفسل الثوب من خمس من الفائض والبول والقيء والدم والمني ، يا عمار ما نخامتك
 ودعوى عبيك والماء الذي في ركوتك الا سواء » لم يزوه غير ثابت بن حماد وهو ضعيف جدا
 وأبراهيم وثابت ضعيفان اهـ في التعليق الفنى : والحديث رواه ابن عدى في الكامل وقال :
 لا أعلم روى هذا من علي بن زيد غير ثابت بن حماد ، وله احاديث في اسانيدنا الثقات يخالف
 فيها وهي منكرو ومقبولات اهـ (ط) .

والدارقطنى والبيهقى ، قال البيهقى : هو حديث باطل لا أصل له • وبين ضعفه الدارقطنى والبيهقى ويغنى عنه الاجماع على نجاسة الغائط ولا فرق بين غائط الصغير والكبير بالاجماع • وينكر على المصنف قوله : (لقوله صلى الله عليه وسلم) فأتى بصيغة الجزم فى حديث باطل ، وقد سبق ظائر هذا الانكار • وسبق فى باب الآنية خلاف لأصحابنا فى أن هذه الفضلات من رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كانت نجسة ؟ وسبق بيان حال عبار فى باب السواك والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما سرجين البهائم وذرق الطيور فهو كالغائط فى النجاسة لما روى ابن مسعود رضى الله عنه قال : « أتيت النبى صلى الله عليه وسلم بحجرين وروثة فاخذ الحجرين والقى الروثة وقال : إنها ركس » فملى نجاسته بأنه ركس ، والركس الرجيع وهذا رجيع فكان نجسا ، ولأنها خارج من الدبر أحواله الطيبة فكان نجسا كالغائط) •

(الشرح) حديث ابن مسعود رواه البخارى بلفظه ، وقد سبق أن مذهبنا أن جميع الأرواث والذرق والبول نجسة من كل الحيوان ، سواء المأكول وغيره والطيور وكذا روث السمك والجراد وما ليس له نفس سائلة كالذباب فروثها وبولها نجسان على المذهب ، وبه قطع العراقيون وجماعات من الخراسانيين • وحكى الخراسانيون وجها ضعيفا فى طهارة روث السمك والجراد وما لا نفس له سائل ، وقد قدمنا وجها عن حكاية صاحب البيان والرافعى أن بول ما يؤكل وروثه طاهران وهو غريب ، وهذا المذكور من نجاسة ذرق الطيور كلها هو مذهبنا ، وقال أبو حنيفة : كلها طاهرة الا ذرق الدجاج لأنه لا تن الا فى ذرق الدجاج ، ولأنه عام فى المساجد ، ولم يفعله المسلمون كما غسلوا بول آدمى • واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف وأجابوا عن عدم النتن بأنه منتقض بغير الغزلان ، وعن المساجد بأنه ترك للمشقة فى ازالته مع تجدده فى كل وقت ، وعندى أنه اذا عمت به البلوى وتعذر الاحتراز عنه يعفى عنه وتصح الصلاة كما يعفى عن طين الشوارع وغبار السرجين •

وأما قول المصنف : الركس الرجيع فكذا قاله ، ومن أهل اللغة من يقول :

الركس القذر • وأما قوله : فعلل نجاسته بأنه ركس • فكلام عجيب وصوابه فعلل تركه ، فإن قيل : ليس في الحديث دليل للنجاسة ، وإنما فيه ترك الاستنجاء بالروث ولا يلزم من ذلك النجاسة كما لم يلزم من تركه بالعظم والمحترقات • (فالجواب) أن الاعتماد في الاستدلال على قوله صلى الله عليه وسلم « إنها ركس » ولا يجوز أن يحمل على أنه مجرد اخبار بأنها ركس ورجيع ، فإن ذلك اخبار بالمعلوم فيؤدي الحمل عليه الى خلو الكلام عن الفائدة فوجب حمله على ما ذكرناه ، ثم التعليل بأنها ركس يشمل روث المأكول وغيره • وقوله : لأنه خارج من الدبر احتراز من المنى • وقوله : أحواله الطبيعية • احتراز من الدود والحصى وقاسه على الفائط لأنه مجمع عليه • وقد سبق في أول الكتاب أن السرجين لفظة عجمية ويقال بفتح السين وكسرها ويقال سرقين والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما القيء فهو نجس لحديث عمار ، ولأنه طعام استحال في الجوف الى التنن والفساد فكان نجسا كالفاائط) •

(الشرح) قد سبق قريبا أن حديث عمار باطل لا يحتج به وقوله : استحال في الجوف احتراز من البيضة اذا صارت دما فانها لا تنجس على أحد الوجهين وقوله : استحال الى التنن والفساد احتراز من المنى • وهذا الذي ذكره من نجاسة القيء متفق عليه سواء فيه قيء الآدمي وغيره من الحيوانات صرح به البخاري وغيره ، وسواء خرج القيء متغيرا أو غير متغير • وقال صاحب التتمة : ان خرج غير متغير فهو طاهر وهذا الذي جزم به المتولي ، هو مذهب مالك نقله البراذعي منهم في التهذيب والصحيح الأول وبه قطع الجماهير ، والله أعلم •

(فسر) قال أصحابنا الرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة • وحكى الشاشي عن أبي حنيفة ومحمد طهارتها دليلنا أنها خارجة من محل النجاسة وسمى جماعة من أصحابنا هذه الرطوبة بالبلغم وليس بصحيح ، فليس البلغم من المعدة والمذهب طهارته وإنما قال بنجاسته المزني وأما النخاعة الخارجة من الصدر فطاهرة كالمخاط •

(فرع) الماء الذى يسيل من فم الانسان حال النوم ، قال المتولى :
 ان انفصل متغيرا فنجس والا فطاهر . وقال الشيخ أبو محمد الجوينى فى
 كتاب التبصرة فى الوسوسة منه ما يسيل من اللهوات فهو طاهر ومنه ما يسيل
 من المعدة فهو نجس بالاجماع وطريق التميز منها أن يراعى عادته ، فان كان
 يسيل من فمه فى أوائل نومه بلل وينقطع حتى اذا طال زمان النوم انقطع ذلك
 البلل وجفت شفته ونشفت الوسادة فالظاهر أنه من الفم لا من المعدة وان
 طال زمان النوم وأحس مع ذلك بالبلل فالظاهر أنه من المعدة ، واذا أشكل
 فلم يعرفه فالاحتياط غسله . هذا كلام الشيخ أبى محمد وسألت أنا عدولا
 من الأطباء فأنكروا كونه من المعدة وأنكروا على من أوجب غسله . والمختار:
 لا يجب غسله الا اذا عرف أنه من المعدة ، ومتى شك فلا يجب غسله لكن
 يستحب احتياطا وحيث حكمنا بنجاسته وعمت بلوى انسان به وكثر فى حقه
 فالظاهر أنه يعنى عنه فى حقه ويلتحق بدم البراغيث وسلس البول والاستحاضة
 ونحوها مما عفى عنه للمشقة والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : المرة نجسة ، قال الشيخ أبو محمد فى كتابه
 الفروق فى مسائل المياه المارة بما فيها من المرة نجسة .

(فرع) الجرة بكسر الجيم وتشديد الراء ، وهى ما يخرج البعير
 من جوفه الى فمه للاجترار قال أصحابنا : هى نجسة صرح بها البغوى
 وآخرون . ونقل القاضى أبو الطيب اتفاق الأصحاب على نجاستها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما المذى فهو نجس لما روى عن على رضى الله عنه ، قال : « كنت رجلا
 مذاء فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اذا رايت المذى
 فافسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة » ولأنه خارج من سبيل الحدث لا يخلق
 منه طاهر فهو كالبول ، واما الودى فنجس لما ذكرناه من العلة ولأنه يخرج مع
 البول فكان حكمه حكمه) .

(الشرح) أجمعت الأمة على نجاسة المذى والودى ثم مذهبا ومذهب
 الجمهور أنه يجب غسل المذى ولا يكفى نضجه بغير غسل . وقال أحمد بن
 حنبل رحمه الله أرجو أن يجزئ النضح ، واحتج له برواية فى صحيح مسلم

في حديث علي : « توضأ وانضح فرجك » ودليلنا رواية : « اغسل » وهي أكثر والقياس على سائر النجاسات . وأما رواية النضح فمحمولة على الغسل وحديث علي رضي الله عنه صحيح ، رواه هكذا أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة ورواه البخاري ومسلم عن علي أنه أمر المقداد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد سبق إيضاحه والجمع بين الروايات وبين فوائد هذا الحديث في باب ما يوجب الغسل ، وقول المصنف : « روي عن علي » مما ينكر لأنه صيغة تريض ، والحديث صحيح متفق على صحته ، وقوله : خارج من سبيل الحدث احتراز من المخاط والعرق ونحوهما من الطاهرات وقوله : لا يخلق منه طاهر احتراز من المني وقوله في الودي : يخرج مع البول ، الأجود أن يقال عقبه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما مني آدمي فظاهر لما روي عن عائشة رضي الله عنها : « أنها كانت تحت المني من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي » ولو كان نجسا لما انعدت معه الصلاة ولأنه مبتدأ خلق بشر فكان طاهرا كالطين) .

(الشرح) حديث عائشة صحيح رواه مسلم لكن لفظه : « لقد رأيته أفركه من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا فيصل في فيه » هذا لفظه في صحيح مسلم وسنن أبي داود وغيره من كتب السنن ، وأما اللفظ الذي ذكره المصنف فغريب . وقوله تحت المني أي تفركه وتحت وقوله : لأنه مبتدأ خلق بشر احتراز من مني الكلب .

(وأما حكم المسألة) فمنى آدمي طاهر عندنا ، هذا هو الصواب المنصوص للشافعي رحمه الله في كتبه وبه قطع جماهير الأصحاب وحكي صاحب البيان وبعض الخراسانيين في نجاسته قولين ، ومنهم من قال : القولان في مني المرأة فقط ، والصواب الجزم بطهارة منيه ومنيه وسواء المسلم والكافر ، لكن إن قلنا رطوبة فرج المرأة نجسة تنجس منيها بملاقاتها كما لو بال الرجل ولم يفسل ذكره بالماء ثم أمنى فإن منيه ينجس بملاقاة المخل النجس وإذا حكمنا بطهارة مني استحباب غسله من البدن والثوب للأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها : « أنها كانت تفسل

المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولأن فيه خروجاً من خلاف العلماء في نجاسته .

(فسر) قد ذكرنا أن المنى طاهر عندنا ، وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وداود وابن المنذر ، وهو أصح الروايتين عن أحمد . وحكاه البدرى وغيره عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة رضى الله عنهم وقال الثورى والأوزاعى ومالك وأبو حنيفة وأصحابه : نجس ، لكن عند أبى حنيفة يجزى فركه يابساً ، وأوجب الأوزاعى ومالك غسله يابساً ورطباً ، واحتج لمن قال بنجاسته بحديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كان يغسل المنى » رواه مسلم . وفى رواية : « كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى ومسلم . وفى رواية لمسلم أنها قالت لرجل أصاب ثوبه منى فغسله كله : « إنما كان يجزىك أن رأيته أن تغسل مكانه ، فإن لم تره فضحت حوله ، لقد رأيته أن أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركاً فيصلى فيه » وذكروا أحاديث كثيرة ضعيفة ، منها حديث عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان يأمر بحت المنى » . قالوا : وقياساً على البول والحيض لأنه يخرج من مخرج البول ، ولأن المذى جزء من المنى لأن الشهوة تحلل كل واحد منهما فاشتركا فى النجاسة . واحتج أصحابنا بحديث فركه ، ولو كان نجساً لم يكف فركه كالدم والمذى وغيرهما ، وهذا القدر كاف ، وهو الذى اعتمدته أنا فى طهارته ، وقد أكثر أصحابنا من الاستدلال بأحاديث ضعيفة ولا حاجة إليها . وعلى هذا إنما فركه تنزهها واستحباباً وكذا غسله كان للتنزه والاستحباب وهذا الذى ذكرناه متعين أو كالمتمعن للجمع بين الأحاديث .

وأما قول عائشة : « إنما كان يجزىك » فهو وإن كان ظاهره الوجوب فجوابه من وجهين (أحدهما) حمله على الاستحباب ، لأنها احتجت بالترك ، فلو وجب الغسل لكان كلامها حجة عليها لا لها ، وإنما أرادت الإنكار عليه فى غسل كل الثوب ، فقالت : (غسل كل الثوب بدعة منكورة ، وإنما يجزىك فى تحصيل الأفضل والأكمل كذا وكذا) وذكر أصحابنا أقيسة ومناسبات كثيرة غير طائلة ولا ترتضيها ولا نستعمل الاستدلال بها ولا نسمح بتضييع

الوقت في كتابتها ، وفيما ذكرناه كفاية ، وأجاب أصحابنا عن القياس على البول والدم بأن المنى أصل الآدمي المكرم ، فهو بالطين أشبه بخلافهما ، وعن قولهم : يخرج من مخرج البول بالمنع . قالوا : بل مرهما مختلف . قال القاضي أبو الطيب : وقد شق ^(١) ذكر الرجل بالروم فوجد كذلك فلا نجسه بالشك . قال الشيخ أبو حامد : ولو ثبت أنه يخرج من مخرج البول لم يلزم منه النجاسة ، لأن ملاقة النجاسة في الباطن لا تؤثر ، وإنما تؤثر ملاقاتها في الظاهر ، وعن قولهم المذى جزء من المنى بالمنع أيضا . قالوا : بل هو مخالف له في الاسم والخلفة وكيفية الخروج ، لأن النفس والذكر يفتران بخروج المنى ، وأما المذى فعكسه ، ولهذا من به سلس المذى لا يخرج معه شيء من المنى ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما منى غير الآدمي ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) الجميع ظاهر الا منى الكلب والخنزير لأنه خارج من حيوان طاهر يخلق منه مثل أصله فكان طاهرا ، كالبيض ومنى الآدمي (والثاني) الجميع نجس لأنه من فصول الطفام المستحيل ، وإنما حكم بطهارته من الآدمي لحرمة وكرامته ، وهذا لا يوجد في غيره (والثالث) ما أكل لحمه فمني طاهر كلبه ، وما لا يؤكل لحمه فمني نجس كلبه) .

(الشرح) هذه الأوجه مشهورة ودلائلها ظاهرة ، والأصح طهارة الجميع غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما ، ومن صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد والبندنجي وابن الصباغ والشاشي وغيرهم . وأشار المصنف في التنبيه الى ترجيحه وصحح الرافعي النجاسة مطلقا ، والمذهب الأول . أما منى الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما ، فانه نجس بلا خلاف ، كما صرح به المصنف .

(فرع) البيض من مأكول اللحم طاهر بالاجماع ، ومن غيره فيه وجهان كمني الأصح الطهارة . وقد أشار المصنف في تعليقه الوجه الأول الى القطع بهذا قال أصحابنا : ويجرى الوجهان في بزر القز لأنه أصل الدود كالبيض . وأما دود القز فطاهر بلا خلاف ، وثبت في صحيح مسلم عن

(١) هذه أول اشارة الى عملية تبريحية ينبغي عليها حكم فبرم في الكتاب (ط) .

أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« المسك أطيب الطيب » وفى الصحيحين أن ويص الطيب كان يرى من مفارق
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى فارة المسك المنفصلة فى حال حياة الظبية
وجهان • (أصحابهما) الطهارة كالجنين (والثانى) النجاسة كسائر الفضلات
والأجزاء المنفصلة فى الحياة فإن انفصلت بعد موتها فنجسة على المذهب
كاللبن ، وقيل طاهرة كالبيض المتصلب ، حكاه الرافعى •

(فرع) البيضة الطاهرة اذا استحالت دما ففى نجاستها وجهان
(الأصح) النجاسة كسائر الدماء (والثانى) الطهارة كاللحم وغيره من
الأطعمة اذا تغيرت ، ولو صارت مدرة وهى التى اختلط بياضها بصفرتها
فظاهر بلا خلاف ، صرح به صاحب التتمة وغيره ، وكذا اللحم اذا خنز وأتت
فظاهر على المذهب ، وفيه وجه أنه نجس ، حكاه الشاشى وصاحب البيان فى
باب الأطعمة ، وهو شاذ ضعيف جدا •

(فرع) هل يحل أكل المنى الطاهر ؟ فيه وجهان ؟ الصحيح المشهور
أنه لا يحل لأنه مستخبط قال تعالى : (ويحرم عليهم الخبائث ^(١)) والثانى
يجوز ، وهو قول الشيخ أبى زيد المروزى لأنه طاهر لا ضرر فيه • وسنسط
الكلام فيه وفى المخاط وأشباهه فى كتاب الأطعمة أن شاء الله تعالى • وإذا
قلنا بطهارة بيض ما لا يؤكل لحمة جاز أكله بلا خلاف لأنه غير مستقذر ، وهل
يجب غسل ظاهر البيض اذا وقع على موضع طاهر ؟ فيه وجهان حكاهما
البلغوى وصاحب البيان وغيرهما بناء عن أن رطوبة الفرج طاهرة أم نجسة ،
وقطع ابن الصباغ فى فتاويه بأنه لا يجب غسله ، وقال : الولد اذا خرج طاهر
لا يجب غسله باجماع المسلمين وكذا البيض ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الدم فنجس لحديث عمار رضى الله عنه ، وفى دم السمك وجهان
(أحدهما) نجس كفره (والثانى) طاهر ، لأنه ليس بأكثر من الميتة ، وميتة
السمك طاهرة فكذا دمه) •

(الشرح) أما حديث عمار فضعيف سبق بيان ضعفه ، ويغنى عنه

(١) من الآية ١٥٧ من سورة الأعراف •

حديث عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة : « اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، واذا أدبرت فاغسلى عنك الدم وصلى » رواه البخارى ومسلم . وعن أسماء رضى الله عنها قالت : « جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : احدانا يصيب ثوبها من دم الحيض كيف تصنع به ؟ قال تحتته ثم تفرسه بالماء ثم تنضحه ثم تصلى فيه » رواه البخارى ومسلم . والدلائل على نجاسة الدم متظاهرة ، ولا أعلم فيه خلافا عن أحد من المسلمين الا ما حكاه صاحب الحاوى عن بعض المتكلمين أنه قال : هو طاهر ، ولكن المتكلمين لا يعتد بهم فى الاجماع والخلاف ، على المذهب الصحيح الذى عليه جمهور أهل الأصول من أصحابنا وغيرهم لاسيما فى المسائل الفقهيات ، وأما الوجهان فى دم السمك فمشهوران ونقلهما الأصحاب أيضا فى دم الجراد ونقلهما الرافعى أيضا فى الدم المتحلب من الكبد والطحال ، والأصح فى الجميع النجاسة . ومن قال بنجاسة دم السمك مالك وأحمد وداد . وقال أبو حنيفة : طاهر . وأما دم القمل والبراغيث والقراد والبق ونحوهما مما ليس له نفس سائلة فنجسة عندنا كغيرها من الدماء ، لكن يعفى عنها فى الثوب والبدن للحاجة . كما سنوضحه ان شاء الله تعالى . ومن قال بنجاسة هذه الدماء مالك . وقال أبو حنيفة : هى طاهرة ، وهى أصح الروايتين عن أحمد ، وأما قول المصنف لأنه ليس بأكثر من الميتة فكلام ناقص لأنه ينتقض بدم آدمى ، فانه نجس مع أن ميتته طاهرة على المذهب ، فينبغى أن يزداد فيقال ميتته طاهرة مأكولة .

(فرع) مما نعم به البلوى الدم الباقي على اللحم وعظامه ، وقل من تعرض له من أصحابنا ، فقد ذكره أبو اسحاق الثعلبى المفسر من أصحابنا ، ونقل عن جماعة كثيرة من التابعين أنه لا بأس به ، ودليله المشقة فى الاحتراز منه . وصرح أحمد وأصحابه بأن ما يبقى من الدم فى اللحم معفو عنه ولو غلبت حمرة الدم فى القدر لفسر الاحتراز منه ، وحكوه عن عائشة وعكرمة والثورى وابن عيينة وأبى يوسف وأحمد واسحاق وغيرهم ، واحتجت عائشة والمذكورون بقوله تعالى : (الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا ^(١)) قالوا : فلم ينه عن كل دم بل عن المسفوح خاصة وهو النائل .

(١) من الآية ١٤٥ من سورة الانعام .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما القيح فهو نجس لانه دم استحال الى تنن ، فإذا كان الدم نجسا فالقيح أولى . وأما ماء القروح فإن كان له رائحة فهو نجس كالقيح وإن لم يكن له رائحة فهو طاهر ، كرطوبة البدن ، ومن اصحابنا من قال : فيه قولان (أحدهما) طاهر كالعرق (والثاني) نجس لانه تحلل بعله فهو كالقيح) .

(الشرح) القيح نجس بلا خلاف وكذا ماء القروح المتغير نجس بالاتفاق . وأما غير المتغير فظاهر على المذهب ، وبه قطع القاضي أبو الطيب والشيخ أبو حامد وآخرون ونقله أبو حامد عن نصه في الاملاء ، وقيل : في نجاسته قولان ، وقد ذكر المصنف دليل الجميع ، وقوله : تحلل بعله ، احتراز من الدمع والعرق . وأما قوله : كرطوبات البدن ، فمعناه أنها طاهرة بالاتفاق ، وهو كما قال : وقد ضبط الغزالي وتابعه ^(١) الرافعي وغيره هذا بعبارة وجيزة ، فقال : ما ينفصل من باطن الحيوان قسمان . (أحدهما) ما ليس له اجتماع واستحالة في الباطن ، وإنما يرشح رشحا . (والثاني) ما يستحيل ويجتمع في الباطن ثم يخرج . فالأول كالدمع واللغاب والعرق والمخاط وحكمه حكم الحيوان المنفصل منه إن كان نجسا ، وهو الكلب والخنزير ، وفرع أحدهما فهو نجس أيضا ، وإن كان طاهرا وهو سائر الحيوانات فهو طاهر بلا خلاف . وأما الثاني فكالدم والبول والعذرة والروث والقيء والقيح وكله نجس ، ويستثنى اللبن والمني والعلقة على تفصيل في ذلك .

واعلم أنه لا فرق في العرق واللغاب والمخاط والدمع بين الجنب والحائض والطاهر والمسلم والكافر والبغل والحمار والفرس والفأرة وجميع السباع والحشرات ، بل هي طاهرة من جميعها ومن كل حيوان طاهر ، وهو ما سوى الكلب والخنزير وفرع أحدهما ، ولا كراهة في شيء من ذلك عندنا ، وكذا لا كراهة في سؤر شيء منها وهو بقية ما شربت منه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما العلقة ففيها وجهان ، قال أبو اسحاق : هي نجسة لانه دم خارج من الرحم فهو كالحيض ، وقال أبو بكر الصيرفي : هي طاهرة لانه دم غير مسفوح ، فهو كالكدب والطحال) .

(١) بكسر الباء الموحدة .

(الشرح) العلقه هي المنى اذا استحال في الرحم فصار دما عيطا ؛ فاذا استحال بعده فصار قطعة لحم فهو مضغه ، وهذان الوجهان في العلقه مشهوران ، ودليلهما ما ذكره المصنف ؛ أصحهما الطهارة ، ونقله الشيخ أبو حامد عن الصيرفي وعامة الأصحاب ، وصرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد والمحاملي والرافعي في المحرر وآخرون ، وأما المضغه فالمذهب القطع بطهارتها كالولد ، وبهذا قطع الأكثرون ونقل القاضي حسين وصاحب العدة والبيان فيها وجهين ؛ وكذا وقع في كثير من نسخ الوسيط وأنكروه عليه ، ولا يصح انكار من أنكر ذلك ، ونسبته الى الانفراد بنقل وجه في نجاسة المضغه ، فان الوجه نقله غيره ممن ذكرناه .

وقوله : مسفوح أى سائل ، وقوله : كالكبد هي بفتح الكاف وكسر الباء ، ويجوز اسكان الباء مع فتح الكاف وكسرها كما سبق في ظاؤها ، والطحال بكسر الطاء ، وانما قاس على الكبد والطحال لأنها طاهران بالاجماع ، والأحاديث الصحيحة مشهورة في أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل الكبد ؛ وللحديث الصحيح عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « أحلت لنا ميتتان ودمان ؛ فالميتتان : السمك والجراد ؛ والدمان الكبد والطحال » قال البيهقي : روى هكذا عن ابن عمر ؛ وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولكن الرواية الأولى هي الصحيحة وهي في معنى المرفوع (قلت) ويحصل الاستدلال بها لأنها مرفوعة أيضا ، فانها كقول الصحابي : أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ؛ وهذا عند أصحابنا وعند المحدثين وجمهور الأصوليين والفقهاء في حكم المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صريحا كما سبق بيانه في مقدمة الكتاب وأما أبو بكر الصيرفي فهذا أول موضع جرى فيه ذكره في الكتاب وهو أبو بكر محمد بن عبد الله كان اماما بارعا متقنا صاحب مصنفات كثيرة في الأصول وغيره . قال الخطيب البغدادي : توفي لثمان بقين من شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وثلاثمائة رحمه الله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الميتة من غير السمك والجراد والادمي فهي نجسة لانه محرم الاكل من غير ضرر ، فكان نجسا كالدم ، وأما السمك والجراد فهما طاهران لانه يحل اكلهما ، ولو كانا نجسين لم يحل [اكلهما] . وأما الادمي ففيه قولان

(أحدهما) انه نجس لانه ميت لا يحل اكله فكان نجسا كسائر الميتات (والثاني) انه ظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا » ولانه لو كان نجسا لما غسل كسائر الميتات) .

(الشرح) أما الحديث فرواه الحاكم أبو عبد الله وصاحبه البيهقي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحاكم في آخر كتاب المستدرک على الصحيحين : هذا حديث صحيح على شرط البخارى ومسلم قال البيهقي: وروى موقوفا على ابن عباس من قوله وكذا ذكره البخارى في صحيحه في كتاب الجنائز تعليقا عن ابن عباس : « المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا » ورواية المرفوع مقدمة لأن فيها زيادة علم كما سبق تقريره في مقدمة الكتاب . وقد ثبت في الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان المؤمن لا ينجس » وهذا عام يتناول الحياة والموت .

(اما حكم المسألة) فالسمك والجراد اذا ماتا طاهران بالنصوص والاجماع قال الله تعالى : « أحل لكم صيد البحر ^(١) وطعامه » وقال تعالى : « وهو الذى ^(٢) سخر لكم البحر لتأكلوا منه لجما طريا » وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فى البحر : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » وقد سبق بيانه وفوائده فى أول الكتاب وعن عبد الله بن أبى أوفى رضى الله عنه قال : « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات فأكل معه الجراد » رواه البخارى ومسلم ، وسواء عندنا الذى مات بالاصطياد أو خفف نفسه والطاقى من السمك وغير الطاقى وسواء قطع رأس الجراد أم لا وكذا باقى ميتات البحر اذا قلنا بالأصح : ان الجميع حلال فميتتها طاهرة وسيأتى تفصيلها فى بابها ان شاء الله تعالى .

وأما الآدمى هل ينجس بالموت أم لا ؟ فيه هذان القولان الصحيح منهما أنه لا ينجس اتفق الأصحاب على تصحيحه ودليله الأحاديث السابقة والمعنى الذى ذكره ، وعجب ارسال المصنف القولين من غير بيان الراجح منهما فى مثل هذه المسألة التى تدعو الحاجة إليها ، وقد ذكر البندنجى فى كتاب الجنائز

(١) الآية ١٦ من سورة المائدة .

(٢) الآية ١٢ من سورة النحل .

وصاحب الشامل في باب الآنية أن القول بالطهارة هو نضه في الأم وبالنجاسة هو نضه في البويطي ، وسواء في جريان القولين المسلم والكافر . وأما قوله تعالى : « انما المشركون نجس » فليس المراد نجاسة الأعيان والأبدان بل نجاسة المعنى والاعتقاد ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الأسير الكافر في المسجد وقد أباح الله تعالى طعام أهل الكتاب والله أعلم .

وأما باقي الميتات فنجسة ودليلها الاجماع ، واستثنى صاحب الحاوى وغيره فقالوا : الميتات نجسة الا خمسة أنواع : السمك والجراد والآدمي والصيد اذا قتله سهم أو كلب معلم أرسله أهل للذكاة ، والجنين اذا خرج ميتا بعد ذكاة أمه وزاد القفال فحكم بطهارة ما ليس له نفس سائلة في قول كذا حكيناه عنه في باب المياه وحكى صاحب الحاوى والشاشي عنه وجهين في نجاسة الضفدع بالموت ولا يرد شيء من هذا على المصنف . أما الصيد والجنين فليسا منه بل جعل الشرع هذا ذكائهما ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « ذكاة الجنين ذكاة أمه » فصرح بأنه مذكى شرعا وان لم تنله السكين مباشرة ، وأما ما زاده القفال وصاحب الحاوى فضعيف انفردا به عن الجمهور والصحيح النجاسة كما أوضحناه هناك وبالله التوفيق .

وأما قول المصنف : يحرم الأكل من غير ضرر وكان نجسا . فيستفرض بالمخاط والمنى وجلد الميتة اذا دبغ فانها محرمة الأكل على الأصح من غير ضرر وليست نجسة ، فكان ينبغي أن يقول : من غير ضرر ولا استقذار وقوله في السمك والجراد : يحل أكلها يعني من غير ضرورة ولا حاجة والا فالميتة يحل أكلها في المخصصة ، ويحل أكل الدواء النجس للحاجة وان لم يكن ضرورة ، والله أعلم .

(فروع) العضو المنفصل من حيوان حي كآلية الشاة وستانم البعير وذنب البقرة والأذن واليد وغير ذلك نجس بالاجماع ومما يستدل به من السنة حديث أبي واقد الليثي رضى الله عنه قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يجبون أسنمة الابل ويقطعون أليات الغنم فقال : « ما تقطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة » رواه أبو داود والترمذي وغيرهما ، وهذا لفظ الترمذي ، قال الترمذي : حديث حسن قال : والعمل على هذا عند أهل

العلم . وأما العضو المباني من السمك والجراد والآدمي كيده ورجله وظفره ومشيمة الآدمي ففيها كلها وجهان أصحهما طهارتها ، وهو الذي صححه الخراسانيون كمياتها . والثاني : نجاستها وإنما يحكم بطهارة الجملة لحرمتها . وبهذا قطع العراقيون أو جمهورهم في يد الآدمي وسائر أعضائه وتكرر نقل القاضي أبي الطيب الاتفاق على نجاسة يد السارق وغيره إذا قطعت أو سقطت ، ونقل القاضي أيضا الاتفاق على نجاسة مشيمة الآدمي ، والصحيح الطهارة كما ذكرناه ، وأما مشيمة الآدمي فنجسة بلا خلاف كما في سائر أجزائه المنفصلة في حياته والله أعلم .

(فرع) عصب الميتة غير الآدمي نجس بلا خلاف ، ولا يخرج على الخلاف في الشعر والعظم لأنه يحس ويألم بخلافهما ذكره المتولي وغيره والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في نجاسة الآدمي بالموت ، قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه لا ينجس ، وبه قال مالك وأحمد وداود وغيرهم ، وقال أبو حنيفة : ينجس وروى عنه أنه يطهر بالغسل ، وعن مالك وأحمد رواية بنجاسته .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الخمر فهي نجسة لقوله عز وجل « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان (١) فاجتنبوه لعلكم تفلحون ») ولأنه يحرم تناوله من غير ضرورة فكان نجسا كالدم ، وأما النبيذ فهو نجس لأنه شراب فيه شدة مطربة فكان نجسا كالخمر .

(الشرح) الخمر نجسة عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وأحمد وسائر العلماء إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب وغيره عن ربيعة شيخ مالك وداود أنهما قالوا : هي طاهرة وإن كانت محرمة كالسم الذي هو نبات وكالحشيش المسكر ، ونقل الشيخ أبو حامد الإجماع على نجاستها ، واحتج أصحابنا بالآية الكريمة ، قالوا : ولا يضر قرن الميسر والأنصاب والأزلام بها مع أن هذه الأشياء طاهرة لأن هذه الثلاثة خرجت بالإجماع فبقيت الخمر على

(١) الآية ٩٠ من سورة المائدة وما بين المعنوين من التوكلية (ط) .

مقتضى الكلام ، ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة لأن الرجس عند أهل اللغة القدر ولا يلزم من ذلك النجاسة ، وكذا الأمر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة وقول المصنف : ولأنه يحرم تناوله من غير ضرر فكان نجسا كالدم لا دلالة فيه لوجهين . (أحدهما) أنه منتقض بالمنى والمخاط وغيرهما كما ذكرنا قريبا . (والثاني) أن العلة في منع تناولها مختلفة فلا يصح القياس لأن المنع من الدم لكونه مستخبثا ، والمنع من الخمر لكونها سببا للعداوة والبغضاء وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة كما صرحت به الآية الكريمة ، وأقرب ما يقال ما ذكره الغزالي أنه يحكم بنجاستها تغليظا وزجرا عنها قياسا على الكلب وما وُلغ فيه والله أعلم .

واعلم أنه لا فرق في نجاسة الخمر بين الخمر المحترمة وغيرها ، وكذا لو استحال باطن حبات العنب خمرا فانه نجس ، وحكى امام الحرمين والغزالي وغيرهما وجها ضعيفا أن الخمر المحترمة طاهرة ووجها أن باطن حبات العنب المستحيل طاهرة ، وهما شاذان والصواب النجاسة .

وأما النبيذ فقسمان مسكر وغيره ، فالمسكر نجس عندنا وعند جمهور العلماء وشربه حرام وله حكم الخمر في التنجيس والتحريم ووجوب الحد ، وقال أبو حنيفة وطائفة قليلة : هو طاهر ويحل شربه ، وفي رواية عنه يجوز الوضوء به في السفر ، وقد سبق في باب المياه بيان مذهبنَا ومذهبه والدلائل من الطرفين مستقصاة ، وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة الذي يقتضي مجموعها الاستفاضة أو التواتر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » وهذه الألفاظ مروية في الصحيحين من طرق كثيرة وحكى صاحب البيان وجها أن النبيذ المسكر طاهر لاختلاف العلماء في إباحته ، وهذا الوجه شاذ في المذهب وليس هو بشيء . وأما القسم الثاني من النبيذ فهو ما لم يشتمد ولم يصر مسكرا ، وذلك كالماء الذي وضع فيه حبات تمر أو زبيب أو مشمش أو عسل أو نحوها فصار حلوا ، وهذا القسم طاهر بالاجماع يجوز شربه ويبيعه ، وسائر التصرفات فيه ، وقد تظاهرت الأحاديث في الصحيحين من طرق متكاثرة على طهارته وجواز شربه . ثم إن مذهبنا ومذهب الجمهور جواز شربه ما لم يصر مسكرا وإن جاوز ثلاثة أيام ، وقال أحمد رحمه الله : لا يجوز بعد ثلاثة أيام .

واحتج له بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبذ له من أول الليل فيشربه إذا أصبح يومه ذلك والليلة التي تجيء والغد والليلة الأخرى والغد إلى العصر فإن بقي شيء سقى الخادم أو أمر به فصب » رواه مسلم وفي رواية لمسلم وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم « ينقع له الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة ، ثم يأمر به فيسقى أو يهراق » وفي رواية لمسلم « ينبذ له الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد فإذا كان مساء الثالثة شربه وسقاه فإن فضل شيء أهراقه » . ودليلنا حديث بريدة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كنت نهيتكم عن الابتذال إلا في سقاء فاتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكرا » رواه مسلم ، فهذا عام يتناول ما فوق ثلاثة أيام ولم يثبت نهى في الزيادة فوجب القول بإباحة ما لم يصر مسكرا وإن زاد على الثلاثة ، والجواب عن الروايات التي احتج بها لأحمد أنه ليس فيها دليل على تجريم بعد الثلاثة بل فيها دليل على أنه ليس بحرام بعد ثلاثة لأنه « كان يسقيه الخادم » ولو كان حراما لم يسقه ، وإنما معنى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يشربه ما لم يصر مسكرا فإذا مضت ثلاثة أيام أو نحوها امتنع من شربه ثم إن كان بعد ذلك قد صار مسكرا أمر بإراقتة لأنه صار نجسا محرما ولا يسقيه الخادم لأنه حرام على الخادم كما هو حرام على غيره ، وإن كان لم يصر مسكرا سقاه الخادم ولا يريقه لأنه حلال ومال من الأموال المحترمة ولا يجوز اضاعتها وإنما ترك صلى الله عليه وسلم شربه والحالة هذه تنزهها واحتياطا كما ترك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكل الضب وأكلوه بحضرته ، وقيل له : « أحرام هو ؟ » قال : « لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه » . وقد حصل مما ذكرناه أن لفظة : أو ، في قوله : سقاه الخادم أو أمر به فصب ، ليست للشك ولا للتخيير بل للتقسيم واختلاف الحال وقد أوضحت هذا الحديث وما يتعلق بالمسألة في شرح صحيح مسلم رحمه الله وبالله التوفيق .

(فرع) مذهبنا ومذهب الجمهور أنه يجوز الابتذال في جميع الأوعية من الخزف والخشب والجلود والدباء (وهي القرع) والملزف والنحاس وغيرها ، ويجوز شربه منها ما لم يصر مسكرا كما سبق . وأما الأحاديث

المشهورة في الصحيحين عن ابن عباس وغيره رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن الاتباز في الدباء والحنتم » وهى جرار خضر وقيل كل الجرار ، والنقيز وهى الخشبة المنقورة من النخل والمزفت والمقيز وهى المطلى بالمزفت والقار فهى المنسوخة بحديث بريدة الذى قدمناه قريبا ، وقد بسطت ذلك بدلائله فى أول شرح صحيح البخارى ، ثم فى شرح مسلم وبالله التوفيق .

(فسر) شرب الخليطين والمنصف اذا لم يصير مسكرا ليس بحرام لكن يكره ، فالخليطان ما تقع من بسر أو رطب أو تمر أو زبيب ، والمنصف ما تقع من تمر ورطب وسبب الكراهة أن الاسكار يسرع اليه بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيظن الشارب أنه ليس مسكرا وهو مسكر ، ودليل الكراهة حديث جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يخلط الزبيب والتمر ، والبسر والتمر » وفى رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعا ، ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعا » وفى رواية : « لا تجمعوا بين الرطب والبسر ، وبين الزبيب والتمر نبيذا » . وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شرب النبيذ منكم فليشر به زيبا فردا أو تمرا فردا أو بسرا فردا » . وعن قتادة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنبذوا الزهو والرطب جميعا ، ولا تنبذوا الزبيب والتمر جميعا ، واتبذوا كل واحد منهما على حدته » . وعن ابن عمر وابن عباس وأبى هريرة رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وروى هذه الروايات كلها مسلم وروى البخارى وغيره بعضها أيضا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الكلب فهو نجس لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « دعى الى دار فاجاب ودعى الى دار فلم يجب ف قيل له فى ذلك ، فقال : ان فى دار فلان كلبا ، ف قيل له : وفى دار فلان هرة فقال : الهرة ليست بنجسة » فدل على أن الكلب نجس) .

(الشرح) (١) مذهبنا أن الكلاب كلها نجسة المعلم وغيره الصغير والكبير ، وبه قال الأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ، وقال الزهري ومالك وداود : هو طاهر وإنما يجب غسل الأئناء من ولوغه تعبداً ، وحكى هذا عن الحسن البصري وعروة بن الزبير واحتج لهم بقول الله تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم » (٢) ولم يذكر غسل موضع امساكها ، وبحديث ابن عمر رضى الله عنهما قال : « كانت الكلاب تقبل وتدبر في المسجد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » ذكره البخاري في صحيحه فقال : وقال أحمد بن شبيب حدثنا أبي النى آخر الاسناد والمتن ، وأحمد هذا شيخه ، ومثل هذه العبارة منقول على الاتصال وأن البخاري رواه عنه كما هو معروف عند أهل هذا الفن ، وذلك واضح في علوم الحديث . وروى البيهقي وغيره هذا الحديث متصلاً وقال فيه : « وكانت الكلاب تقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا ولغ الكلب في آثاء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات » رواه مسلم . وعن أبي هريرة أيضاً قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ظهور آثاء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات »

(١) حديث (دعى الى دار) لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله تعالى ويضى مكانه ولكن الحافظ في التلخيص الحبير قال بعد أن ساق الخبر : (ولم أجده بهذا السياق ولهذا يفيض له النووي في شرحه ولكن رواه أحمد والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عيسى بن المسيب عن أبي ذرعة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي دار قوم من الانصار ودونهم دار لا يأتيها فشق ذلك عليهم فقالوا : يا رسول الله تأتى دار فلان ولا تأتى ذكرنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ان في داركم كلباً فقالوا : فان في دارهم سنوراً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : السنور سبع) وقال ابن أبي حاتم في العلل : سألت أبا ذرعة عنه فقال : لم يرفعه أبو نعيم وهو أصح ، وعيسى ليس بالنوى . قال العقيلي : لا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو مثله أو دونه ، وقال ابن حبان : خرج عن حد الاحتجاج به وقال ابن عدى : هذا لا يرويه غير عيسى ، وهو ضائع فيما يرويه . ولما ذكره الحاكم قال : هذا الحديث صحيح تفرد به عيسى عن أبي ذرعة وهو صدوق لم يجرح قط . كذا قال وقد ضمه أبو حاتم الرازي وأبو داود وغيرهم ، وقال ابن الجوزي : لا يصح ، وقال ابن العربي ليس معناه أن الكلب نجس بل معناه أن الهر سبع ليستغنى به بخلاف الكلب فلا منفعة فيه . كذا قال وفيه نظر لا يغنى على التأمل . قلت : وروى ابن خزيمة في صحيحه والحاكم من طريق منصور ابن صفية عن أمه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : انها ليست بنجس هي كيعض أهل البيت - يعنى الهررة . لفظ ابن خزيمة والدارقطني ١ هـ ج ١ من ٢٥ طبعة البحاني المدني (ط) .

(٢) الآية ٤ من سورة المائدة .

أولاهن بالتراب » رواه مسلم وفي رواية له : « طهر اثناء أحذكم اذا ولغ الكلب فيه أن يغسل سبع مرات » والدلالة من الحديث الأول ظاهرة لأنه لو لم يكن نجسا لما أمر بإراقة لأنه يكون حينئذ اتلاف مال وقد نهينا عن اضاءة المال ، والدلالة من الحديث الثاني ظاهرة أيضا فان الطهارة تكون من حدث أو نجس وقد تعذر الحمل هنا على طهارة الحدث فتعينت طهارة النجس وأجاب أصحابنا عن احتجاجهم بالآية بأن لنا خلافا معروفا في أنه يجب غسل ما أصابه الكلب أم لا ؟ فإن لم نوجهه فهو معفو للحاجة والمشقة في غسله بخلاف الاناء وأما الجواب عن حديث ابن عمر فقال البيهقي مجيبا عنه أجمع المسلمون على نجاسة بول الكلب ووجوب الرش على بول الصبي فالكلب أولى قال : فكان حديث ابن عمر قبل الأمر بالغسل من ولوغ الكلب أو أن يبولها خفى مكانه فمن تيقنه لزمه غسله والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الخنزير (١) فنجس لأنه أسوأ حالا من الكلب لأنه مندوب إلى قتله من غير ضرر فيه ومنصوص على تحريمه فإذا كان الكلب نجسا فالخنزير أولى ، وأما ما تولد منهما أو من أحدهما (٢) فنجس لأنه مخلوق من نجس فكان مثله .)

(الشرح) نقل ابن المنذر في كتاب الاجماع اجماع العلماء على نجاسة الخنزير وهو أولى ما يحتج به لو ثبت الاجماع ، ولكن مذهب مالك طهارة الخنزير ما دام حيا وأما ما احتج به المصنف فكذا احتج به غيره ولا دالة فيه وليس لنا دليل واضح على نجاسة الخنزير في حياته ، وقوله : مندوب إلى قتله من غير ضرر فيه اختراز من الحية والمقرب والجدأة وسائر القواصق الخمس وما في معناها فانها طاهرة وان كان مندوبا إلى قتلها لكن لضررها ، وأما قوله : ان المتولد منهما أو من أحدهما حيوان طاهر من نجس ، فهو متفق عليه عندنا . ولو ارتضع جدي من كلبة ونبت لحمه على لبنها ففي نجاسته وجهان أصحهما ليس بنجس (٣) وقد سبقا في أول الباب ، وقوله : لأنه مخلوق من نجس فكان مثله ينقض بالدود المتولد من الميتة ومن السرجين

(١) و (٢) في بعض نسخ المذهب (فهو نجس) فيهما « ط » .

(٣) سبق تعلقنا على هذا الحكم واستدلنا بحكم التحريم في الرضاع وتحريم الجلالة أو كراهتنا والله أعلم ط .

فانه طاهر على المذهب وبه قطع الجمهور كما سنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى ، وكان ينبغي أن يقول : لأنه مخلوق من حيوان نجس ليحترز عما ذكرناه فان الميتة لا تسمى حيوانا ، وقد يمنع هذا الاعتراض ويقال : الدود لا يخلق من نفس الميتة ونفس السرجين ، وانما يتولد فيها كدود الخل لا يخلق من نفس الخل بل يتولد فيه ، وقد أجاب القاضى أبو الطيب بهذا الجواب عن نحو هذا الاعتراض في مسألة طهارة المنى والله أعلم .

وأما باقى الحيوانات غير الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما فهي طاهرة كلها وسيأتى بيانه قريبا ان شاء الله تعالى في مسائل الفرع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما لبن ما لا يؤكل لحمة غير آدمي ففيه وجهان قال أبو سعيد الاصطخرى : هو طاهر لأنه حيوان طاهر فكان لبنه طاهرا كالشاة [والبقرة (١)] والمنصوص انه نجس لأن اللبن كالحم (٢) المذكى بدليل انه يتناول من الحيوان ويؤكل كما يتناول اللحم المذكى ولحم ما لا يؤكل نجس فكذا لبنه) .

(الشرح) الألبان أربعة أقسام : (أحدها) لبن مأكول اللحم كالابل والبقرة والغنم والخيول والظباء وغيرها من الصيد وغيرها ، وهذا طاهر بنص القرآن والأحاديث الصحيحة والاجماع . (والثاني) لبن الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما وهو نجس بالاتفاق . (الثالث) لبن الآدمي وهو طاهر على المذهب وهو المنصوص ، وبه قطع الأصحاب الا صاحب الحاوي فانه حكى عن الأنماطى من أصحابنا أنه نجس ، وانما يحل شربه للطفل للضرورة ذكره في كتاب البيوع وحكاه الدارمى في أواخر كتاب السلم وحكاه هناك الشاشى والرويانى وهذا ليس بشيء ، بل هو خطأ ظاهر ، وانما حكى مثله للتحذير من الاغترار به وقد نقل الشيخ أبو حامد في تعليقه عقب كتاب السلم اجماع المسلمين على طهارته ، قال الرويانى في آخر باب بيع الفرر : اذا قلنا بالمذهب ان الآدمية لا تنجس بالموت فماتت وفي ثديها لبن فهو طاهر يجوز شربه ويبيعه . (الرابع) لبن سائر الحيوانات الطاهرة غير ما ذكرنا ، والصحيح

(١) ما بين المقولين سابق من غى و ق .

(٢) في بعض النسخ (كاللحم) و (فلكذا لبنه) « ط » .

المنصوص نجاستها ، وقال الاصطخرى : طاهرة وقد ذكر المصنف دليل الوجهين ، ومن قال بطهارته أبو حنيفة ، وبنجاسته مالك وأحمد وداود ، فإن قلنا بالطهارة فهل يحل شربه ؟ فيه وجهان حكاهما المتولى وغيره (أصحابهما) جواز شربه لأنه طاهر (والثاني) تحريمه ، وبه قطع الغزالي في البسيط ، لأنه يقال انه يؤدي ، ولأنه مستقذر فأشبهه المخاط وجمع جماعة هذا الخلاف وحكى الدارمي في آخر كتاب السلم في لبن الأتان ونحوها ثلاثة أوجه ، (الصحيح) أنه نجس لا يجوز بيعه (والثاني) أنه طاهر ويجوز بيعه وشربه (والثالث) طاهر لا يجوز بيعه ولا شربه . وقول المصنف : لبن ما لا يؤكل غير الآدمي ، فيه وجهان : إطلاقه يقتضي دخول الكلب والخنزير ، وكان ينبغي أن يقول من الحيوان الطاهر ، وكأنه ترك بيانه لظهوره والله أعلم .

(فرع) الأتفة ان أخذت من السخلة بعد موتها أو بعد ذبحها وقد أكلت غير اللبن فهي نجسة بلا خلاف ، وإن أخذت من سخلة ذبحت قبل أن تأكل غير اللبن فوجهان ، الصحيح الذي قطع به كثيرون طهارتها ، لأن السلف لم يزالوا يجبنون بها ولا يستنعون من أكل الجبن المعمول بها . وحكى العبدري عن مالك وأحمد في أصح الروايتين عنه تجاسة الأتفة الميتة كمذهبنا ، وعن أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى أنها طاهرة كالبيض . دليلنا أنها جزء من السخلة فأشبهت اليد بخلاف البيضة فانها ليست جزءا . ولنا في البيضة في جوف الدجاجة الميتة ثلاثة أوجه سبقت في باب الآنية (أحدها) أنها طاهرة (والثاني) نجسة (وأصحها) ان كانت تصلبت فطاهرة والا فنجسة ، وأما اللبن في ضرع شاة ميتة فنجس عندنا بلا خلاف ، وسبق بيانه في باب الآنية والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اما رطوبة فرج المرأة فالمنصوص انها نجسة لانها رطوبة متولدة في محل النجاسة فكانت نجسة . ومن اصحابنا من قال : هي طاهرة كسائر رطوبات البسنت) .

(الشرح) رطوبة الفرج ماء أبيض متردد بين المذى والعرق ، فهذا يختلف فيها ثم ان المصنف رحمه الله رجح هنا وفي التنبيه النجاسة ، ورجحه

أيضا البندنجي وقال البغوي والرافعي وغيرهما : الأصح الطهارة ، وقال صاحب الحاوي في باب ما يوجب الغسل : نص الشافعي رحمه الله في بعض كتبه على طهارة رطوبة الفرج ، وحكى التنجيس عن ابن سريج فحصل في المسألة قولان منصوصان للشافعي ، أحدهما ما نقله المصنف ، والآخر نقله صاحب الحاوي ، والأصح طهارتهما . ويستدل للنجاسة أيضا بخديث زيد بن خالد رضي الله عنه أنه سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : « أرأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم يمن ؟ قال عثمان : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفعل ذكره ، قال عثمان : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري ومسلم ، زاد البخاري فسأل علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب فأمروه بذلك . وعن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال : « يا رسول الله إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل ؟ قال : يغسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي » رواه البخاري ومسلم ، وهذان الحديثان في جواز الصلاة بالوضوء بلا غسل منسوخان كما سبق في باب ما يوجب الغسل . وأما الأمر بغسل الذكر وما أصابه منها فثابت غير منسوخ وهو ظاهر في الحكم بنجاسة رطوبة الفرج ، والقائل الآخر بحمله على الاستحباب لكن مطلق الأمر للوجوب عند جمهور الفقهاء والله أعلم .

وقول المصنف : رطوبة فرج المرأة فيه نقص والأحسن رطوبة الفرج ، فإنه لا فرق بين رطوبة فرج المرأة وغيرها من الحيوان الطاهر كما سبق ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما ما تنجس (١) بذلك فهو الأعيان الظاهرة إذا لاقاها شيء من هذه النجاسات وأحدهما رطب [والآخر يابس] فينجس بملاقاتها) .

(الشرح) هذا الذي قاله واضح لا خفاء به لكن يستثنى من هذا الإطلاق أشياء ، أحدها : الميتة التي لا تقس لها سائلة فإنها نجسة على المذهب ولا تنجس ما ماتت فيه على الصحيح . (الثاني) النجاسة التي لا يدركها

(١) في بعض النسخ « ينجس » بصيغة المضارة و « فبي » بدلا من « فهو » وما بين المقوفين ساقط من ش وق ط .

الطرف لا تنجس الماء والثوب على الأصح كما سبق (الثالث) الهرة اذا كانت أكلت نجاسة ثم ولفت في ماء قليل أو مائع قبل أن تغيب لا تنجسه على أحد الأوجه (الرابع) اذا لاقت النجاسة قلتين فصاعدا من الماء فلم تغيره لا تنجسه .

(فرع) في مسائل تتعلق بالنجاسات (أحدها) شعر الميتة نجس على المذهب الا من الآدمي فظاهر على المذهب سواء انفصل في حياته أو بعد موته ، وقد سبق تفصيل الشعور في باب الآنية ، وسبق فيه أن المذهب نجاسة عظم الميتة ، وسبق فيه أن ما لا يؤكل لحمه اذا ذبح كان نجسا .

(الثانية) قال أصحابنا : الأعيان جماد وحيوان وما له تعلق بالحيوان ، فالجماد كله طاهر الا الخمر وكل نبيذ مستكر . وحكى وجه أن النبيذ طاهر ووجه أن الخمرة المحترمة طاهرة وأن باطن العنقود اذا استحال خمر طاهر . وهذه الأوجه سبق بيانها وهي شاذة ضعيفة ، والمراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا ولا جزءا من حيوان ولا خرج من حيوان . وقولنا ولا كان حيوانا احتراز من الميتة وقولنا ولا جزءا من حيوان احتراز من العضو المبان من الشاة ونحوها في الحياة وقولنا ولا خرج من حيوان احتراز من البول والروث وغيرهما من النجاسات المنفصلة عن باطن الحيوان . وأما الحيوان فكله طاهر الا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما ، وحكى صاحب البيان وجها عن الصيدلاني أن الدود المتولد من الميتة نجس وهذا شاذ مردود ، والصواب الجزم بطهارته كسائر الحيوان ، وأما ما له تعلق بالحيوان كالميتة والفضلات فقد سبق تفصيله وبيان الطاهر منه من النجس والله أعلم .

(الثالثة) النجاسة المستقرة في الباطن لا حكم لها ما لم يتصل بها شيء من الظاهر مع بقاء حكم الظاهر عليه ، كما اذا ابتلع بعض خيط فحصل بعضه في المعدة وبعضه خارج في الفم أو أدخل في دبره اصبعه أو عودا وبقي بعضه خارجا فوجان سبقا في أول باب ما ينقض الوضوء . (أصحهما) وبه قطع الأكثرون يثبت لها حكم النجاسة فلا تصح صلاته ولا طوافه في هذه الحال لأنه مستصحب بمتصل بالنجاسة (والثاني) لا يثبت حكم النجاسة وقد سبق هناك توجيههما وبيان قائلهما وما يتفرع عليهما من المسائل والله أعلم .

(الرابعة) في الفتاوى المنقولة عن صاحب الشامل أن الولد اذا خرج من الجوف طاهر لا يحتاج الى غسله باجماع المسلمين ، قال : ويجب أن يكون البيض كذلك فلا يجب غسل ظاهره ، والنجاسة الباطنة لا حكم لها . ولهذا اللبن يخرج من بين فرث ودم ، وهو طاهر حلال ، وهذا الذي قاله أن النجاسة الباطنة لا حكم لها وفي البيض ، هو اختياره وقد قدمنا الخلاف فيهما .

(الخامسة) قال صاحب التتمة : الوسخ المنفصل من بدن آدمي في الحمام وغيره حكمه حكم ميتة آدمي لأنه متولد من البشرة قال : وكذا الوسخ المنفصل عن سائر الحيوان حكمه حكم ميتته ، وهذا الذي قاله في وسخ آدمي ضعيف لم أره لغيره ، والمختار القطع بطهارته لأنه عرق جامد .

(السادسة) قال أصحابنا رحمهم الله : اذا أكلت البهيمة حبا وخرج من بطنها صحيحا فان كانت صلابته باقية بحيث لو زرع نبت فعينه طاهرة لكن يجب غسل ظاهره لملاقاة النجاسة ؛ لأنه وان صار غذاء لها فمما تغير الى الفساد فصار كما لو ابتلع نواة وخرجت فان باطنها طاهر ويطهر قشرها بالغسل ، وان كانت صلابته قد زالت بحيث لو زرع لم ينبت فهو نجس . ذكر هذا التفصيل هكذا القاضي حسين والمتولي والبعوى وغيرهم .

(السابعة) الزرع النابت على السرجين ، قال الأصحاب : ليس هو نجس العين لكن ينجس بملاقاة النجاسة ؛ نجاسة مجاورة واذا غسل طهر ، واذا سنبل فجباته الخارجة طاهرة قطعاً ولا حاجة الى غسلها ، وهكذا القشء والخيار وشبههما يكون طاهراً ولا حاجة الى غسله . قال المتولي : وكذا الشجرة اذا سقيت ماء نجساً فأغصانها وأوراقها وثمارها طاهرة كلها ، لأن الجميع فرع الشجرة ونماؤها ، قال البغوي : واذا خرج من فرجه دود فهو طاهر العين ، ولكن ظاهره نجس ، فاذا غسل طهر .

(فروع) المسك طاهر بالاجماع ويجوز بيعه بالاجماع ، وقد حكى الماوردي في كتاب البيوع عن الشيعة أنهم قالوا : هو نجس لا يجوز بيعه ، وهو غلط فاحش مخالف للأحاديث الصحيحة والاجماع ، وسنوضح المسألة بأدلتها ان شاء الله تعالى في باب ما نهى عنه من بيع الفرر ، حيث ذكره المصنف والأصحاب .

(**شرح**) قال الماوردي والرويانى فى آخر باب بيع الغرر : أما الزباد فهو لبن سنور فى البحر رائحته كرائحة المسك ، قالوا : فإذا قلنا بنجاسة لبن ما لا يؤكل لحمه ، ففى هذا وجهان (أحدهما) أنه نجس لا يجوز بيعه اعتبارا بجنسه (والثانى) ظاهر كالمسك هذا كلام الماوردي والرويانى .

والصواب طهارته وضحة بيعه ، لأن الصحيح أن جميع حيوان البحر ظاهر يحل لحمه ولبنه ، كما سنوضحه فى باب ان شاء الله تعالى ، هذا على تقدير تسليم ما ذكره الماوردي انه لبن هذا السنور البحرى وقد سمعت جماعة من أهل الخبرة بهذا من الثقات يقولون : بأن الزباد انما هو عرق سنور برى ، فعلى هذا هو طاهر بلا خلاف ، لكن قالوا : انه يغلب فيه اختلاطه بما يتساقط من شعره ، فينبغى أن يحترس عما فيه شئ من شعره ، لأن الأصح عندنا نجاسة شعر ما يؤكل لحمه اذا انفصل فى حياته غير الآدمى ، والأصح أن سنور البر لا يؤكل والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يطهر من النجاسات بالاستحالة الا شيئان : (أحدهما) جلد الميتة [اذا دبغ] ، وقد دللنا عليه فى موضعه (والثانى) الخمر اذا استحالت بنفسها خلا فتطهر بذلك لما روى عن عمر رضى الله عنه انه خطب فقال : « لا يحل خل من خمر قد افسدت حتى يبدأ الله افسادها ، فعند ذلك يطيب الخل ، ولا بأس أن يشتروا من أهل الذمة خلا ما لم يعتمدوا الى افساده » ولانه انما حكم بنجاستها للشدة الطرية الداعية الى الفساد ، وقد زال ذلك من غير نجاسة خلقتها ، فوجب أن يحكم بطهارتها) .

(**الشرح**) أما قوله لا يطهر بالاستحالة الا شيئان فقد يورد عليه ثلاثة أشياء وهى العلقه والمضغة اذا نجسناها ، فانهما يطهران بمصيرهما حيوانا ، والثالث البيضة فى جوف الدجاجة الميتة اذا حكمنا بنجاستها فانهما تطهر بمصيرهما فرخا بلا خلاف ، كما سبق فى باب الآنية ، ويجاب عن البيضة بأنها نجسة العين ، وانما تنجست بالمجاورة . وأما العلقه والمضغة ففرعهما على الأصح وهو طهارتهما . وقد سبق بيانهما قريبا فاكفى به . وأما قول عمر رضى الله عنه فأخره قوله : (يعتمدوا الى افساده) وقد رواه البيهقي دون قوله : ولا بأس أن يشتروا الى آخره .

قوله : أفسدت هو بضم الهمزة ومعناه خللت ، وقوله : حتى يبدأ الله افسادها هو بفتح الياء من يبدأ ويهزم آخره ، ومعنى هذا الكلام أن الخمر اذا خللت فصارت خلا لم يحل ذلك الخل ، ولكن لو قلب الله الخمر خلا بغير علاج آدمي حل ذلك الخل ، وهذا معنى قوله : يبدأ الله افسادها يعنى بافسادها جعلها خلا ، وهو افساد للخمر ، وان كان صلاحا لهذا المائع من حيث انه صار حلالا ومالا . وأما قوله : ولا بأس أن يشتروا من أهل الذمة خلا ، فمعناه أنه يباح ذلك ، ولا يمتنع لكونهم كفارا لا يوثق بأقوالهم ، بل يباح كما تباح ذبائحهم وغيرها من أطعمتهم ، وقد قال الله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب ^(١) حل لكم) وهذا يتناول الخل وغيره ولا يقبل دعوى أكثر المفسرين ومن تابعهم في تخصيصهم ذلك بالذبائح ومن تابعهم المصنف في أول باب الربا ، والصواب ما ذكرناه ، وقوله : من غير نجاسة خلفتها هو بتخفيف اللام أى جاءت بعدها .

(اما حكم المسألة) فاذا استحالت الخمر خلا بنفسها طهرت وسأذكر فرعا مشتملا على تفاس من أحكام التخليل والتخلي ان شاء الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان خللت بغل او ملح لم تطهر لما روى ان ابا طلحة رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ايتام ورتوا خمرا فقال : « اهرقها فقال : افلا اخللها ؟ قال لا » فنهاه عن التخليل فدل على انه لا يجوز ولانه لو جاز لندبه اليه لما فيه من اصلاح مال اليتيم ، ولانه اذا طرح فيها الخل نجس الخل فاذا زالت [الشدة المطربة] بقيت نجاسة الخل النجس فلم يطهر ، وان نقلها من شمس الى ظل او من ظل الى شمس حتى تظلت ففيه وجهان . (أحدهما) تطهر لان الشدة قد زالت من غير نجاسة خلفتها . (والثاني) لا تطهر لانه فعل محظور توصل به الى استعجال ما يحل في الثاني فلم يحل به كما لو قتل مورثه او نفر صيدا حتى خرج من الحرم الى الحل) .

(الشرح) أما حديث أبي طلحة فصحيح رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة عن أنس رضى الله عنه أن أبا طلحة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره بلفظه في المذهب ، وروى مسلم في صحيحه والترمذى عن أنس

(١) الآية . من الآية .

قال : « سئل النبي صلى الله عليه وسلم أتتخذ الخمر خلا ؟ قال : لا » قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وقول المصنف : روى أن أبا طلحة ، مما ينكر عليه حيث ذكره بصيغة تمييز وهو حديث صحيح ، وأبو طلحة اسمه زيد بن سهل ، سبق بيانه في باب ما يوجب الغسل .

(أما حكم المسألة) فالتخليل عندنا وعند الأكثرين حرام ، فلو فعله فصار خلا لم يطهر ، قال البغوى : ولا يمكن تطهيره بعد هذا بطريق كالحل إذا وقعت فيه نجاسة . وقال أبو حنيفة : تطهر بالتخليل ، دليلنا هذان الحديثان الصحيحان ، وأما مسألة النقل من ظل الى شمس وعكسه فلاصح فيها الطهارة ، والوجهان جاريان فيما لو فتح رأسها ليصيبها الهواء استعجالا للحموضة . نقله الرافعى .

(فرع) الخمر نوعان محترمة وغيرها فالمحترمة هي التى اتخذ عصيرها ليصير خلا وغيرها ما اتخذ عصيرها للخمرية ، وفي النوعين مسائل :

(احداها) تخليلها بطرح عصير أو خل أو خبز حار أو ملح أو غيرها فيها حرام بلا خلاف عند أصحابنا فاذا خللت فهذا الخل نجس لعلتين ذكرهما المصنف والأصحاب احداهما : تحريم التخليل ، والثانية : نجاسة المطروح بالملاقة فتستمر نجاستها اذا لا مزيل لها ولا ضرورة الى الحكم باتقلابها به طاهرا بخلاف أجزاء الدن ، قال أصحابنا : وسواء في هذا المحترمة وغيرها والمطروح قصدا ، والواقع فيها اتفاقا بالقاء الريح وغيرها ، وفي وجه ضعيف يجوز تخليل المحترمة وتطهر به وفي وجه تطهر المحترمة وغيرها اذا طرح بلا قصد حكاها الرافعى ، والصحيح المشهور أنه لا فرق كما سبق .

(الثانية) لو طرح في العصير بصلا أو ملحا واستعجل به الحموضة قبل الاشتداد فصار خمر ، ثم انقلبت بنفسها خلا والبصل فيها فوجهان حكاها الرافعى (أحدهما) يطهر لأنه لا قاه في حال طهارته كأجزاء الدن (وأصحهما) لا يطهر لأن المطروح ينجس بالتخمر ، فتستمر نجاسته بخلاف أجزاء الدن للضرورة ، ولو طرح العصير على خل ، وكان العصير غالبا بحيث يغمر الخل عند الاشتداد ففي طهارته اذا انقلبت خلا هذان الوجهان ، ولو كان الخل غالبا يمنع العصير من الاشتداد فلا بأس بل يطهر قطعاً .

(الثالثة) امساك الخمر المحترمة لتصير خلا جائز ، هذا هو الصواب الذى قطع به الأصحاب ، وحكى امام الحرمين عن بعض الخلافين - وجها - أنه لا يجوز وهذا غلط مردود ، وأما غير المحترمة فيجب اراقها فلو لم يرقها فتخلت طهرت لأن النجاسة للشدة وقد زالت ، وحكى الرافعى وجها أنها لا تطهر لأنه عاص بامساكها فصار كالتخليل والمذهب الأول .

(الرابعة) متى عادت الطهارة بالتخلل طهرت أجزاء الظرف للضرورة وفيه وجه ، قال الدارمى : ان لم تشرب شيئا من الخمر كالقوارير طهرت ، وان تشربت لم تطهر ، والصواب الذى قطع به الجماهير الطهارة مطلقا للضرورة ، ثم كما يطهر ما يلاقى الخل بعد التخلل يطهر ما فوقه مما أصابه الخمر في حال الفليان ، قاله القاضى حسين وأبو الربيع الايلاقى وحكاه الرافعى عنهما ولم يذكر خلافه وهذا الايلاقى بكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة من تحت وآخره قاف واسمه طاهر بن عبد الله منسوب الى ايلاق وهى بلاد الشاش المتصلة بالترك قاله السمعانى وهى أحسن بلاد الاسلام وأزهرها قال : وكان أبو الربيع هذا بارعا فى الفقه تفقه بمرور على القفال المروزي وبنيسابور على أبى طاهر الزيادى وبيخارى على أبى عبد الله الحلیمى وأخذ الأصول عن أبى اسحاق الاسفراينى وعليه تفقه أهل الشاش ، وقد بسطت أحواله فى تهذيب الأسماء .

(فرع) لا يصح بيع الخمر المحترمة على المذهب وحكى الشيخ أبو على السنجى (بكسر السين المهملة وبالجميم وجها ضعيفا) : أنه يصح بناء على الوجه الشاذ فى طهارتها ، ولو استحالت أجواف حبات العناقيد خمرًا ، ففى صحة بيعها - اعتمادا على طهارة ظاهرها وتوقع طهارة باطنها - وجهان وطردهما فى البيضة المستحيل باطنها دما ، والصحيح البطلان فى الجميع .

(فرع) مذهبنا أنه يجوز امساك ظروف الخمر والاتفافع بها واستعمالها فى كل شيء اذا غسلت وغسلها ممكن وبه قال جمهور العلماء ؛ وعن أحمد رحمه الله أنه يجب كسر دنانها وشق زقوقها دليلنا أنها مال وقد نهينا عن اضاعته ، ولأن الأصل أن لا وجوب ولا يشترط شيء يدل على الوجوب . وأما حديث أنس رضى الله عنه قال : « كنت أسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبى بن كعب شرابا من فضيخ وخمر فأتاهم آت فقال : ان الخمر

قد حُرمت فقال أبو طلحة : يا أنس قم الى هذه الجرة فاكسرها فمقت وكسرتها » رواه البخاري ومسلم فليس فيه دليل على وجوب الكسر ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بذلك ، بل في حديث أبي طلحة الذي ذكره المصنف دليل على عدم الوجوب ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أهرقها » ولم يذكر اتلاف ظرفها وممن ذكر هذه المسألة من أصحابنا صاحب المستظهرى .

(فرع) قال المتولى في كتاب البيع : التصرف في الخمر حرام على أهل الذمة عندنا وقال أبو حنيفة : لا يحرم قال : والمسألة مبنية على خطاب الكفار بالفروع ومذهبنا أنهم مخاطبون وسأوضح المسألة في أول كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى وبه التوفيق .

(فرع) في مذاهب العلماء في تخلل الخمر وتخليها . أما اذا انقلب بنفسها خلا فتظهر عند جمهور العلماء ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي فيه الاجماع وحكى غيره عن سحنون المالكي أنها لا تطهر ، وأما اذا خللت بوضع شيء فيها فمذهبنا أنها لا تطهر وبه قال أحمد والأكثر . وقال أبو حنيفة والأوزاعي والليث : تطهر وعن مالك ثلاث روايات أصحها عنه أن التخليل حرام [وتطهر ^(١)] فلو خللها ظهرت والثانية : حرام ولا تطهر والثالثة : حلال وتطهر دليلنا ما سبق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان أحرق السرجين أو العذرة فصار رمادا لم يطهر لأن نجاستها لعينها ، ويخالف الخمر فان نجاستها لمعنى معقول وقد زال) .

(الشرح) مذهبنا أنه لا يطهر السرجين والعذرة وعظام الميتة وسائر الأعيان النجسة بالاحراق بالنار ، وكذا لو وقعت هذه الأشياء في مملحة أو وقع كلب ونحوه وانقلب ملحا ولا يطهر شيء من ذلك عندنا وبه قال مالك وأحمد وإسحق وداود وحكى أصحابنا عن أبي حنيفة طهارة هذا كله ، وحكاها صاحب العدة والبيان وجها لأصحابنا ، وقال امام الحرمين : قال أبو زيد والخضرى من أصحابنا : كل عين نجسة رمادها طاهر تقرىعا على القديم اذا

(١) ما بين المتوفين ليس في شرح (ط) .

الشمس والرياح والنار تطهر الأرض النجسة ، وهذا ليس بشيء ، وقد فرق المصنف بينها وبين الخمر اذا تخللت والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما دخان النجاسة اذا احترقت فيه وجهان (احدهما) انه نجس لانها اجزاء متحللة من النجاسة فهو كالرماد (والثاني) ليس بنجس لانه بخار نجاسة فهو كالبخار الذي يخرج من الجوف) .

(الشرح) الوجهان في نجاسة دخان النجاسة مشهوران ، ودليلهما مذكور في الكتاب (أصحهما) عند الأصحاب النجاسة وجمع الدخان دواخن ويقال في الدخان دخن أيضا بالفتح وبضم الدال وتشديد الخاء حكاهما الجوهرى والبخار بضم الباء وهو هذا المرتفع كالدخان وسواء دخان الأعيان النجسة كالسرجين ودخان الزيت المتنجس ففي الجميع الوجهان ذكره البغوى .

(فرع) قال صاحب الحاوى : اذا قلنا دخان النجاسة نجس فهل يعنى عنه ؟ فيه وجهان فان قلنا : لا يعنى فحصل في التنور فان مسحه بخرة يابسة طهر وان مسحه برطوبة لم يطهر الا بالغسل بالماء ، وقال صاحب البيان : قال أصحابنا : اذا قلنا بالنجاسة فعلق بالثوب فان كان قليلا غفى عنه وان كان كثيرا لم يطهر الا بالغسل ، وان سود التنور فالصق عليه الخبز قبل مسحه فظاهر أسفل الرغيف نجس هكذا ذكره الشيخ أبو حامد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واذا ولغ الكلب في اثناء او ادخل عضوا منه فيه وهو رطب لم يطهر الا اثناء حتى يغسل سبع مرات احداهن بالتراب ، لما روى عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ظهور اثناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبعا . احداهن بالتراب » فعلق طهارته بسبع مرات فدل انه لا يحصل بما دونه) .

(الشرح) حديث ابي هريرة هذا صحيح رواه مسلم وقد ذكرناه قبل هذا ، لكن في رواية مسلم « أولاهن بالتراب » وأما رواية المصنف « احداهن » ففريية لم يذكرها البخارى ومسلم وأصحاب الكتب المعتمدة الا الدارقطنى فذكرها من رواية على رضى الله عنه . وقد اختلف العلماء في ولوغ الكلب ، فمذهبنا أنه ينجس ما ولغ فيه ويجب غسل اثناءه سبع مرات احداهن بالتراب ،

وهذا قال أكثر العلماء . حكى ابن المنذر وجوب الغسل سبعا عن أبي هريرة وابن عباس وعروة بن الزبير وطاوس وعمرو بن دينار ومالك والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور . قال ابن المنذر : وبه أقول ، وقال الزهري : يكفيه غسله ثلاث مرات وقال أبو حنيفة : يجب غسله حتى يغلب على الظن طهارته ، فلو حصل ذلك بمرة أجزأه . وكذا عنده سائر النجاسات العينية . قال : ويجب غسل النجاسة الحكيمة ثلاثا . وعن أحمد رواية أنه يجب غسله ثمانى مرات أحدهن بالتراب ، وهى رواية عن داود أيضا .

وقال مالك والأوزاعي : لا ينجس الطعام الذى ولغ فيه ، بل يحل أكله وشربه والوضوء به . قالوا : ويجب غسل الاناء تعبدا . قال مالك : وإن ولغ فى ماء جاز أن يتوضأ به لأنه طاهر ، وفى جواز غسل هذا الاناء بهذا الماء روايتان عنه واحتج لأبى حنيفة بحديث يرويه عبد الوهاب بن الضحاك عن اسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الكلب يلغ فى الاناء قال : « يغسله ثلاثا أو خمسا أو سبعا » بالقياس على سائر النجاسات . واحتج لأحمد رحمه الله بحديث عبد الله بن مغفل المزنى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا ولغ الكلب فى الاناء فاغسلوه سبع مرار وغفروه الثامنة فى التراب » رواه مسلم ، واحتج لمالك والأوزاعي فى عدم نجاسته وجواز الاتقاء بالطعام بأن الأمر بغسل الاناء كان تعبدا ، ولا يلزم منه نجاسة الطعام واتلافه . واحتج أصحابنا والجمهور على وجوب الغسل سبعا بحديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « طهور اناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبعا أولاهن بالتراب » رواه مسلم . وفى رواية عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا شرب الكلب فى اناء أحدكم فليغسله سبعا » رواه البخارى ومسلم وروى هذا المتن فى الصحيح جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، وذكر أصحابنا أقيسة كثيرة ومناسبات لا قوة فيها ، ولا حاجة إليها مع ما ذكرناه من السنن الصحيحة المتظاهرة .

وأما الدليل على الأوزاعي ومالك فحديث أبى هريرة قال : قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم » اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليرقه ، ثم ليفسله سبع مرار » رواه مسلم ، وهذا نص في وجوب اراقته واتلافه وذلك ظاهر في نجاسته فلو لا النجاسة لم تجز اراقته وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « ظهور اناء أحدكم » ظاهر في نجاسته كما أوضحناه في مسألة نجاسة الكلب . وأما الجواب عما احتج به لأبي حنيفة فهو أنه حديث ضعيف باتفاق الحفاظ لأن راويه عبد الوهاب مجمع على ضعفه وتركه ، قال الامام العقيلي - والدراقلني : هو متروك الحديث ، وهذه العبارة هي أشد العبارات توهينا وجرحا باجماع أهل الجرح والتعديل . وقال البخاري في تاريخه : عنده عجائب وهذه أيضا من أوهن العبارات ، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم امام هذا الفن : قال أبي : كان عبد الوهاب يكذب قال : وجدت بأحاديث كثيرة موضوعة فخرجت اليه فقلت له : ألا تخاف الله عز وجل فضمن لي أن لا يحدث فحدث بها بعد ذلك . وأقوال أئمة هذا الفن فيه بنحو ما ذكرته مشهورة ، وإنما بسطت الكلام في هذا الرجل لأن مدار الحديث عليه ومدار مذهبهم عليه ، فأردت ايضاح الحديث وراويه فقد يقال لا يقبل الجرح الا مفسرا ففسرته ، وأما اسماعيل بن عياش فمتفق على ضعفه في روايته عن الحجازيين واختلف في قبول روايته عن الشاميين ، وقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة ومعلوم أنه حجازي فلا يحتج به ولو لم يكن في الحديث سبب آخر يضعفه ، وكيف وفيه عبد الوهاب الذي حاله ما وصفناه ، وأما قياسهم على سائر النجاسات فلا يلتفت اليه مع هذه السنن الصحيحة المتظاهرة على مخالفتها .

فان قال قائل منهم : حديثكم رواه أبو هريرة وقد أفتى بغسله ثلاثا . فالجواب من وجهين (أحسنهما) أن هذا ليس بثابت عنه فلا يقبل دعوى من نسبه اليه ، بل قد نقل ابن المنذر عنه وجوب الغسل سبعا كما قدمناه . وقد علم كل منصف ممن له أدنى عناية أن ابن المنذر امام هذا الفن أعنى نقل مذاهب العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وأن معمول الطوائف في نقل المذاهب عليه . (الجواب الثاني) : أن عمل الراوى وقتواه بخلاف حديث رواه ليس بقادح في صحته ولا مانع من الاحتجاج به عند الجمهور من الفقهاء والمحدثين والأصوليين ، وانما يرجع الى قول الراوى عند الشافعي

وغيره من المحققين اذا كان قوله تفسيراً للحديث ليس مخالفاً لظاهره ، ومعلوم أن هذا لا يجيء في مسألتنا ، فكيف نجعل السبع ثلاثاً ؟ وأما الجواب عما احتج به أحمد وهو أن المراد اغسلوه سبع مرار احداهن بماء وتراب فيكون التراب مع الماء بمنزلة الفسلتين ، وهذا التأويل محتمل فيقال به للجمع بين الروايات ، فإن الروايات المشهورة سبع مرات فاذا أمكن حمل هذه الرواية على موافقتها صرنا إليه ، وأما الجواب عما احتج به الأوزاعي ومالك فهو أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على الأمر بآرائته واتفافه فوجب العمل به والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والأفضل أن يجعل التراب في غير السابعة لرد عليه ما ينظفه ، وفي إياها جمل جاز لمصوم الخبر) .

(الشرح) هذا الذى قاله متفق عليه عندنا ، ونقل القاضى أبو الطيب أن الشافعى نص فى حرملة أنه يستحب جعل التراب فى الأولى ، وكذا قاله أصحابنا وهو موافق لرواية مسلم التى قدمناها فالحاصل أنه يستحب جعل التراب فى الأولى فإن لم يفعل ففى غير السابعة أولى فإن جعله فى السابعة جاز ، وقد جاء فى روايات فى الصحيح سبع مرات ، وفى رواية سبع مرات أولاًهن بالتراب ، وفى رواية أخراهن بدل أولاًهن ، وفى رواية سبع مرات السابعة بتراب ، وفى رواية سبع مرات وغفروه الثامنة فى التراب ، وقد روى البيهقى وغيره هذه الروايات كلها وفيه دليل على أن التقييد بالأولى وغيرها ليس للاشتراط ، بل المراد احداهن ، وهو القدر المتيقن من كل الروايات والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن جعل بدل التراب الجص أو الأشنان وما أشبههما ففيه قولان (أحدهما) لا يجزئه لأنه تطهير ، نص فيه على التراب فاخص به كالتيميم (والثانى) يجزئه لأنه تطهير نجاسة نص فيه على جامد ، فلم يخص به كالأستنجا والباغ ، وفى موضع القولين وجهان (أحدهما) [أن القولين] فى

حال عدم التراب : فاما مع وجود التراب فلا يجوز بغيره قولاً واحداً (والثاني) [ان القولين] في الأحوال كلها [لأنه جعله في أحد القولين كالتييم وفي الآخر جعله كالاستنجاة والذباج وفي الأصلين جميعاً لا فرق بين وجود المنصوص عليه وبين عدمه] (١) .

(الشرح) قوله : بدل التراب منصوب على الظرف ، والجص بكسر الجيم وفتحها وهو معروف وقد سبق بيانه في باب المياه ، والأشنان بضم الهززة وكسرهما لغتان حكاهما أبو عبيدة والجواليقي وغيرهما وهو معرب وهو بالعربية حرض ، وقد أوضحت في تهذيب الأسماء واللغات .

(اما حكم المسألة) فحاصل المنقول فيها أربعة أقوال رابعها مخرج أظهرها عند الرافعي وغيره من المحققين لا يقوم غير التراب مقامه (والثاني) يقوم وصححه المصنف في التنبيه والشاشي (والثالث) يقوم عند عدم التراب دون وجوده (والرابع) يقوم فيما يفسده التراب كالثياب دون الإواني ونحوها ، ودلائل الأقوال ظاهرة مما ذكره المصنف والاحترازا أيضاً ظاهرة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان غسل بالماء وحده ففيه وجهان (أحدهما) يجزئه لأن الماء يبلغ من التراب فهو بالجواز أولى (والثاني) لا يجزئه لأنه أمر بالتراب ، ليكون معونة للماء لتفليظ النجاسة وهذا لا يحصل بالماء وحده) .

(الشرح) صورة المسألة أن يغسل بالماء وحده ثمان مرات ، فهل يجزئه ؟ وتقوم الثامنة مقام التراب ؟ فيه هذان الوجهان وهما مشهوران ، الصحيح لا يقوم وقد ذكر دليلهما ولكن دليل الأول فاسد جداً ، وفيه وجه ثالث أنه يقوم عند عدم التراب دون وجوده وطردهوا الخلاف فيما لو غمس الاناء أو الثوب في ماء كثير والأصح أنه لا يكفي ؛ بل لابد من التراب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان ولغ كلبان فوجهان (أحدهما) يجب لكل كلب سبع مرات كما أمر في بول رجل بذنوب ، ثم يجب في بول رجلين ذنوبان (والثاني) يجزئه في الجميع

(١) كل ما بين المعرفين من التوكلية والركبى (ط) .

سبع مرات ، وهو المنصوص في حرملة لأن النجاسة لا تتضاعف بعدد الكلاب بخلاف البول .

(الشرح) إذا تكرر البولوغ من كلب أو كلاب فثلاثة أوجه (الصحيح) المنصوص أنه يكفي للجميع سبع ، لأن النجاسة على النجاسة من جنسها لا أثر لها كما سنذكره ان شاء الله تعالى فيما اذا ولغ كلب في اناء ثم وقع فيه نجاسة ، وقولنا : من جنسها احتراز مما اذا وقع فيه نجاسة ثم ولغ فيه كلب فانها تؤثر فيجب غسله سبعا بعد أن كان مرة . (والثاني) يجب لكل ولغة سبع احداهن بالتراب لأنه يصدق عليه أنه ولغ فيه كلب فصار كما لو غسله ثم ولغ فيه (والثالث) أنه ان كان تعدد البولوغ من كلب كفى سبع لجميع ولغاته ، وان تعددت الكلاب وجب لكل كلب سبع حكاه صاحب الحاوى وغيره ، وقوله : كما أمر في بول رجل بذنوب ، ثم يجب في بول رجلين ذنوبان كلام عجيب ، لأنه جعله عمدة الدليل ، ولم ينكر عليه المصنف عند احتجاجة للوجه الثاني ، بل سلمه وقرره وذكر الفرق مع أنه ذكر بعد أسطر أن التقدير في بول الرجلين بذنوبين ضعيف ، وسنوضح المسألة هناك ان شاء الله تعالى ، والذنوب بفتح الدال المعجمة هي الدلو الممتلئة ماء ، هذا قول الأكثرين ، وقال ابن السكيت هي التي فيها قريب من المد وفيها لغتان التأنيث والتذكير ، والتأنيث أفصح وجمعها في القلة أذنية وفي الكثرة ذنائب كقلوص وقلايص والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان ولغ [الكلب (١)] في اناء ووقعت فيه نجاسة اخرى اجزاه بسبع مرات للجميع (٢) لأن النجاسات تتداخل ، ولهذا لو وقع فيه بول ودم اجزاه لهما غسل مرة واحدة) .

(الشرح) هذا الذي قاله متفق عليه ونص عليه في حرملة . قال : ولو غسله مرة ثم وقعت فيه نجاسة غسله ستا والله أعلم .

(١) ما بين المعنيتين ساقط في ش و ق و ط .
(٢) (ش و ق) لأن الطهارة تتداخل الخ و ط .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان اصاب الثوب من ماء الغسلات ففيه وجهان (احدهما) يفسل من كل غسله مرة ، لأن كل غسل يزيل سبع النجاسة (والثاني) حكمه حكم الإناء الذي انفصل عنه ، لأن المنفصل كالبلل الباقي في الإناء ، وذلك لا يظهر إلا بما بقي من العدد فكذلك المنفصل ، وان جمع ماء الغسلات ففيه وجهان :

(احدهما) الجميع طاهر لأنه ماء انفصل من الإناء وهو طاهر .

(والثاني) أنه نجس ، وهو الصحيح ، لأن السابعة طاهرة والباقي نجس ، فاذا اختلط ولم يبلغ قلتين وجب أن يكون نجسا) .

(الشرح) قد سبق بيان حكم غسالة نجاسة الكلب وغيره في باب ما يفسد الماء من الاستعمال . ونعيد منه هنا ما يتعلق بما ذكره المصنف مختصرا ، فاذا انفصلت غسالة ولوغ الكلب متغيرة بالنجاسة فهي نجسة قطعاً ، وان انفصلت غير متغيرة فثلاثة أوجه أو أقوال كما سبق . أحدها : أنها طاهرة ، والثاني : نجسة ، والثالث وهو الأصح : ان كانت غير الأخيرة فنجسة ، وان كانت الأخيرة فطاهرة تبعاً للمحل المنفصل عنه ، فان قلنا بهذا فجمعت السابعة الى الست ولم تبلغ قلتين فوجهان . (أحدهما) الجميع طاهر لأن الإناء محكوم بطهارته الآن . (والثاني) وهو الصحيح : أن الجميع نجس لما ذكره المصنف ، ولو أصاب شيء من ماء غسله ثوباً فان قلنا : أنها طاهرة ، فالثوب طاهر ولا أثر لها ، أما ان قلنا : نجسة تنجس الثوب ، وفيما يكفي في غسل ذلك الثوب أوجه أصحها له حكم ذلك المحل بعد هذه الغسلة فيجب له حكمه قبل هذه الغسلة ، فيجب بعدد غسله ، فيجب غسله بعدد ما بقي ، ويجب التتريب ان كان لم يترب (والثاني) له حكمه قبل هذه الغسلة فيجب بعدد ما كان قبلها ، والتتريب ان كان لم يتقدمها (والثالث) يكفي غسلة واحدة ، وقد ذكر المصنف دليله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان ولغ الخنزير ، فقد قال ابن القاص : قال في القديم : يغسل مرة . وقال سائر أصحابنا : يحتاج الى سبع مرات . وقوله في القديم مطلق لأنه قال : يغسل واراد به سبع مرات ، والدليل عليه أن الخنزير أسوأ حالا من الكلب [على ما بيناه] ، فهو باعتبار العدد أولى) .

(الشرح) حاصل ما ذكره أن في ولوغ الخنزير طريقين (أحدهما) فيه قولان وهي طريقة ابن القاص (أحدهما) يكفى مرة بلا تراب كسائر النجاسات (والثاني) يجب سبع مع التراب . (والطريق الثاني) يجب سبع قطعاً ، وبه قال الجمهور ، وتأولوا نصه في القديم كما أشار إليه المصنف .

واعلم أن الراجح من حيث الدليل أنه يكفى غسلة واحدة بلا تراب ، وبه قال أكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة الخنزير . وهذا هو المختار لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع ، لا سيما في هذه المسألة المبنية على التعبد ، ومن قال يجب غسلة سبعاً أحمد ومالك في رواية عنه . قال صاحب العدة : ويجرى هذا الخلاف الذي في الخنزير فيما أحد أبويه كلب أو خنزير . وذكر صاحب التلخيص في المتولد بين الكلب والخنزير قولين ، وهذا صحيح لأن الشرع إنما ورد في الكلب وهذا المتولد لا يسمى كلباً .

(فرع) في مسائل مهمة تتعلق بالولوغ مختصرة جداً

(أحداها) قال أصحابنا : لا فرق بين ولوغ الكلب وغيره من أجزائه ، فإذا أصاب بوله أو روثه أو دمه أو عرقه أو شعره أو لعابه أو عضو منه شيئاً طاهراً مع رطوبة أحدهما وجب غسله سبعاً أحداً من التراب ، وقد ذكر المصنف هذا في أوائل مسائل الولوغ . وقيل : يكفى غسله في غير الولوغ مرة كسائر النجاسات ، حكاه المتولى والرافعي وغيرهما ، وهذا الوجه متجه وقوى من حيث الدليل ، لأن الأمر بالغسل سبعاً من الولوغ إنما كان لينفهم عن مؤاكلة الكلب ، وهذا مفقود في غير الولوغ ، والمشهور في المذهب أنه يجب سبعاً مع التراب ، وبه قطع الجمهور لأنه أبلغ في التنفير من مقاربتها واقتنائها والله أعلم .

(الثانية) لا يكفى التراب النجس على أصح الوجهين لأنه ليس بظهور ، والثاني : يكفى لأن الغرض الاستظهار به .

(الثالثة) لو تنجست أرض ترابية بنجاسة الكلب كفى الماء وحده سبع مرات من غير تراب أجنبي على أصح الوجهين إذ لا معنى لتريب التراب .

(الرابعة) قال أصحابنا : لا يكفى فى استعمال التراب ذره على المحل بل لابد من ماء يمزجه به ليصل التراب بواسطته الى جميع أجزاء المحل ويتكدر به وسواء طرح الماء على التراب أو التراب على الماء أو أخذ الماء الكدر من موضع وغسل به ولا يجب ادخال اليد فى الاناء ، بل يكفى أن يلقى فى الاناء ويحركه . وحكى صاحب الحاوى فى قدر التراب الواجب وجهين (أحدهما) ما يقع عليه الاسم (والثانى) ما يستوجب محل البولوغ قال صاحب البحر : هذا هو المشهور .

(الخامسة) لو غسله ستا بالماء ثم مزج التراب بماء ورد أو خل ونحوه من المائعات وغسله بها السابعة لم يكفه على الصحيح وفيه وجه مشهور عند الخراسانيين أنه يكفى وهو خطأ ظاهر كما لو غسل السبع بخل وتراب فانه لا يجزىء بالاتفاق .

(السادسة) لو ولغ الكلب فى اناء فيه طعام جامد ألقى ما أصابه وما حوله وبقي الباقي على طهارته السابقة وينتفع به كما فى الفأرة تموت فى السمن ونحوه . قال أصحابنا ومن صرح به صاحبها الشامل والبيان وآخرون . قال أصحابنا : ضابط الجامد أنه اذا أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ موضع القطعة على القرب فان تراد فهو مائع .

(السابعة) لو ولغ فى ماء قليل أو مائع فأصاب ذلك الماء أو المائع ثوبا أو بدنا أو اناء آخر وجب غسله سبع مرات احداهن بتراب .

(الثامنة) قال أصحابنا : لو ولغ فى ماء كثير بحيث لم ينقص بولوغه عن قلتين لم ينجسه ولا ينجس الاناء ان لم يكن أصاب جرمه الذى لم يصله الماء مع رطوبة أحدهما .

(التاسعة) قال أصحابنا : لو وقع الاناء الذى ولغ فيه فى ماء قليل نجسه ولم يطهر الاناء وان وقع فى ماء كثير لم ينجس الماء وهل يطهر الاناء ؟ فيه خمسة أوجه حكاهما الأصحاب مفرقة وجمعها صاحب البيان وغيره (أحدها) يطهر لأنه لو كان كذلك ابتداء لم ينجس (والثانى) يحسب ذلك غسلة فيجب

بعده ست مرات مع التراب ، لأن الاناء ما لم يفصل عن الماء فهو في حكم غسلة واحدة (والثالث) يحسب ستا ويجب سابعة بتراب (والرابع) ان كان الكلب أصاب نفس الاناء حسب ذلك غسلة وان كان أصاب الماء الذي في الاناء وتنجس الاناء تبعا حسب سبعا لأنه تنجس تبعا للماء الذي وقع الآن فيه (والخامس) ان كان الاناء ضيق الرأس حسب مرة وان كان واسعا طهر ولا حاجة الى ماء آخر ولا تراب لأن الماء يجول فيه مرارا ولم يصح شيء من الأوجه والأظهر أنه يحسب مرة .

(العاشرة) لو كانت نجاسة الكلب عينية كدمه وروثه فلم تزل الا بست غسلات مثلا فهل يحسب ذلك ستا ؟ أم واحدة ؟ أم لا يحسب شيئا ؟ فيه ثلاثة أوجه ولم أر من صرح بأصحها ، ولعل أصحها أنه يحسب مرة كما قال الأصحاب : يستحب غسل النجاسة في غير الكلب ثلاث مرات فان لم تزل عينها الا بغسلات استحب بعد زوال العين غسلة ثانية وثالثة فجعل ما زالت به العين غسلة واحدة .

(الحادية عشرة) اذا لم يرد استعمال الاناء الذي ولغ فيه الكلب فهل يجب عليه اراقته ؟ أم يستحب ولا يجب ؟ فيه وجهان حكاهما صاحب الحاوي والبحر وغيرهما قال صاحب الحاوي والبحر : الأصح الذي قاله الجمهور مستحب ولا يجب قياسا على باقى المياه النجسة بخلاف الخمر فانه يجب اراقته لأن النفوس تطلبها فيخاف الوقوع في شربها والثاني : يجب ويحرم الانتفاع به لقوله صلى الله عليه وسلم « وليرقه » حديث صحيح رواه مسلم كما سبق بيانه ، والأمر للوجوب عند جمهور الفقهاء ، ويفرق بينه وبين سائر النجاسات بأن المراد هنا الزجر والتنفير من الكلاب ، والمبالغة في التغليب في ذلك ولهذا غلظ بالعدد والتراب .

(الثانية عشرة) لو كان الماء أكثر من قلنتين وتغير بالنجاسة ثم ولغ فيه كلب ثم أصاب ذلك الماء ثوبا ، قال صاحب البحر : قال القاضى حسين : يجب غسل الثوب سبعا احداهن بالتراب لأن الماء المتغير بالنجاسة كالخل الذي وقعت فيه نجاسة ، وكذا رأيت في فتاوى القاضى حسين .

(الثالثة عشرة) لو أدخل الكلب رأسه في اناء فيه ماء أو مائع وأخرجه ولا يعلم هل ولغ فيه أم لا ؟ فإن لم يكن على فمه رطوبة فالمائع طاهر ، وإن كانت عليه رطوبة فطاهر أيضا على أصح الوجهين وقد سبقت المسألة في باب المياه •

(الرابعة عشرة) قال أهل اللغة : يقال ولغ الكلب يلغ بفتح اللام فيهما وحكى أبو عمر الزاهد عن ثعلب عن ابن الأعرابي أن من العرب من يقول : ولغ بكسرها والمصدر منهما ولغا وولوغا ويقال : أولغه صاحبه قال : الولوغ في الكلب والسباع كلها أن يدخل لسانه في المائع فيحركه ، ولا يقال ولغ بشيء من جوارحه غير اللسان ، ولا يكون الولوغ لشيء من الطير إلا الذباب قال : ويقال لحس الكلب الاناء وقننه ولجنه ولجده بالجيم فيهما كله بمعنى إذا كان فارغا فإن كان فيه شيء قيل ولغ وقال صاحب المطالع : الشرب أعم من الولوغ فكل ولوغ شرب ولا عكس • قال الجوهري : قال أبو زيد : يقال ولغ الكلب شرابنا وفي شرابنا ومن شرابنا والله أعلم •

(فرع) سؤر الهرة والبغل والحمار والسباع والفأرة وسائر الحيوانات غير الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما طاهر لا كراهة فيه عندنا ، فإذا ولغ في طعام جاز أكله بلا كراهة وإذا شرب من ماء جاز الوضوء به • وقد سبقت المسألة في باب الشك في نجاسة الماء وسبق هناك الأوجه في الهرة إذا أكلت نجاسة ثم ولغت في ماء أو مائع والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجزىء في بول الصبي (١) الذي لم يطعم الطعام النضج وهو أن يبله بالماء وإن لم ينزل عنه ، ولا يجزىء في بول الصبية إلا الفسل لما روى على رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بول الرضيع : « يفسل من بول الجارية وينضج من الفلام ») •

(الشرح) في بول الصبي والصبية اللذين لم يأكلا غير اللبن من الطعام للتعدي ثلاثة أوجه الصحيح أنه يجب غسل بول الجارية ويجزىء النضج في

(١) في بعض نسخ المذهب (الفلام)

بول الصبي (والثاني) يكفى النضح فيهما حكاه الخراسانيون (والثالث) يجب الغسل فيهما حكاه المتولي وهذا الوجهان ضعيفان والمذهب الأول ، وبه قطع المصنف والجمهور . قال البغوي : وبول الخنثى كبول الأنثى من أى فرجه خرج ، ويشترط فى النضح اصابة الماء جميع موضع البول ، وأن يغمره ولا يشترط أن ينزل عنه ، والغسل أن يغمره وينزل عنه . هذه عبارة الشيخ أبى حامد والجمهور ، وشرحها امام الحرمين فقال : النضح أن يغمره ويكأثره بالماء مكأثره لا يبلغ جريانه وتردده وتقطره بخلاف الغسل فإنه يشترط فيه جريان بعض الماء وتقاطره وان لم يشترط عصره .

قال الرافعى وغيره : لا يراد الماء ثلاث درجات (الأولى) النضح المجرد ، (الثانية) مع الغلبة والمكأثره ، (والثالثة) أن يضم الى ذلك السيلان ، فلا تجب الثالثة قطعا ، وتجب الثانية على أصح الوجهين . والثانى يكفى الأول . وأما حديث على رضى الله عنه فحديث حسن ، رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه والحاكم أبو عبد الله فى المستدرک . قال الترمذى : حديث حسن ، ذكره فى كتاب الصلاة . وقال الحاكم حديث صحيح . قال : وله شاهدان صحيحان فرواه بلفظه أو بمعناه من رواية لبابة بنت الحارث زوجة العباس . ومن رواية أبى السمع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه عن النبى صلى الله عليه وسلم وقد رواها أيضا أبو داود وغيره قال البخارى : حديث أبى السمع هذا حديث حسن وثبت فى صحيحى البخارى ومسلم « عن أم قيس بنت محصن رضى الله عنها أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن لها صغير لم يأكل الطعام ، فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجره فبال عليه ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فنضحه عليه ولم يغسله » وفى صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم ، فأتى بصبي فبال عليه فدعا بماء فأتبعه بوله ولم يغسله » وذكر أصحابنا فى الفرق بين بول الصبي والصبية من حيث المعنى فرقين ، أحدهما : أن بولها أثخن وألصق بالمحل . والثانى : أن الاعتناء بالصبي أكثر فإنه يحمل الرجل والنساء فى العادة ، والصبية لا يحملها الا النساء غالبا . فالابتلاء بالصبي أكثر وأعم والله أعلم .

هذا كلام الأصحاب في المسألة ، وأما الشافعي فقال في مختصر المزني :
يجزىء في بول الغلام الرش ، واستدل بالسنة ثم قال : ولا يبين لي فرق بينه
وبين الصبية . ونقل صاحب جمع الجوامع في نصوص الشافعي أن الشافعي
نص على جواز الرش على بول الصبي ما لم يأكل ، واحتج بالحديث ثم قال :
ولا يبين لي في بول الصبي والجارية فرق من السنة الثابتة ، ولو غسل بول
الجارية كان أحب إلي احتياطاً ، وإن رش عليه ما لم تأكل الطعام أجزأ أن شاء
الله تعالى . ولم يذكر عن الشافعي غير هذا ، وقال البيهقي : كأن أحاديث
الفرق بين بول الصبي والصبية لم تثبت عند الشافعي ، قال الشيخ أبو عمرو
ابن الصلاح انكاراً على الغزالي رحمه الله في قوله : « ومنهم من قاس
الصبية على الصبي ، وهو غلط لمخالفته النص » قال : قوله هذا غير مرضي
من وجهين :

(أحدهما) كونه جملة وجها لبعض الأصحاب مع أنه القول المنصوص
للشافعي كما ذكرناه .

(والثاني) جعله إياه غلطاً وهو يرتفع عن ذلك ارتفاعاً ظاهراً فإنه
المنصوص ، ثم ذكر النص الذي قدمناه ، ثم قال : الفرق بينهما حينئذ كأنه
قول مخرج لا منصوص ، ومع هذا لا يذكر كثير من المصنفين غيره قال :
ولا يقوى ما يذكر من الفرق من جهة المعنى قال : وذكر القاضي حسين نص
الشافعي أنه لا يبين لي فرق بينهما ثم قال : وأصحابنا يجعلون في بول الصبية
قولين (أقيسهما) أنه كبول الصبي (والثاني) يجب غسله . قال أبو عمرو :
ومع ما ذكرناه من رجحان التسوية من حيث نص الشافعي فالصحيح الفرق
لورود الحديث من وجوه تعاضلت بحيث قامت الحجة به .

(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك

مذهبنا المشهور أنه يجب غسل بول الجارية ، ويكفي تضح بول الغلام ،
وبه قال علي بن أبي طالب وأم سلمة والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد
وداود ، وقال مالك وأبو حنيفة والثوري : يشترط غسل بول الغلام والجارية ،
وقال النخعي : يكفي نضحهما جميعاً ، وهو رواية عن الأوزاعي .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وما سوى ذلك من النجاسات ينظر فيه فان كانت جامدة كالعذرة ازيلت ثم غسل موضعها على ما بينه (١) ان شاء الله تعالى ، وان كانت ذائبة كالبول والدم والخمر فانه يستحب [ان يغسل (٢)] منه ثلاثا ، لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين باتت يده » فندب صلى الله عليه وسلم الى الثلاث للشك في النجاسة ، فدل على ان ذلك يستحب اذا تيقن ، ويجوز الاختصار على [غسل] مرة لما روى ابن عمر رضى الله عنهما قال : « كانت الصلاة خمسين ، والفصل من الجنابة سبع مرات ، وغسل الثوب من البول سبع مرات ، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلاة خمسا ، والفصل من الجنابة مرة ، وغسل الثوب من البول مرة » والفصل الواجب من ذلك ان تكثر النجاسة بالماء حتى تستهلك فيه ، فان كانت النجاسة على الأرض أجزائه المكاثرة ، لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم « أمر في بول الأعرابي بذنوب [من ماء] » وانما أمر بالذنوب لأن ذلك يفهم (٣) النجاسة وتستهلك فيه . وقال أبو سعيد الاصطخري وأبو القاسم الأنماطي : الذنوب تقدير فيجب في بول واحد ذنوب ، وفي بول اثنين ذنوبان ، والمذهب ان ذلك ليس بتقدير لأن ذلك يؤدي الى أن يطهر البول الكثير من رجل بذنوب ، وما دون ذلك من رجلين لا يطهر الا بذنوبين وان كانت النجاسة على الثوب ففيه وجهان : (احدهما) يجزئه المكاثرة كالأرض . (والثاني) لا يجزئه حتى يعصر لأنه يمكن عصره بخلاف الأرض ، والأول أصح . وان كانت النجاسة في اناء فيه شيء ، فوجهان : (احدهما) يجزئ فيه المكاثرة كالأرض (والثاني) لا يجزئ حتى يراق ما فيه ثم يغسل لقوله صلى الله عليه وسلم في الكلب يلغ في الاناء : « فليهرقه ثم يغسله سبع مرات ») .

(الشرح) هذه القطعة فيها أحاديث ومسائل . أما الأحاديث فالأول

حديث : « اذا استيقظ أحدكم » رواه مسلم بلفظه من رواية أبي هريرة رضى الله عنه وأصله في الصحيحين وقد سبق بيانه وما يتعلق به من الفوائد في أول صفة الوضوء ، وينكر على المصنف قوله فيه : روى بصيغة تمييز ، وأما حديث ابن عمر رضى الله عنهما فرواد أبو داود ولم يضعفه ، لكن في اسناده أيوب بن جابر وقد اختلفوا في تضعيفه . وأما حديث : « أمر النبي صلى الله

(١) في بعض نسخ المذهب (على ما بينته) وليس فيه مشبهة .

(٢) ما بين المقولين ليس في ش و ق « ط » .

(٣) في بعض نسخ المذهب (حتى يفهم البول ويستهلك) .

عليه وسلم أن يصبوا على بول الأعرابي ذنوبا » فرواه البخاري ومسلم من طرق من رواية أنس رضى الله عنه ، ورواه البخاري أيضا بمعناه من رواية أبي هريرة ، وأما حديث : « فليهرقه ثم ليغسله سبع مرات » فصحيح رواه مسلم ، وقد قدمناه في مواضع من هذا الباب ، وقوله : يلغ هو بفتح اللام كما سبق بيانه .

أما المسائل (فاحداها) الأعيان النجسة كالهيئة والروث وغيرهما لا يظهر بالفسل بل اذا وقعت على طاهر ونجسته لا يمكن تطهيره حتى تزول عين النجاسة ، وهكذا اذا اختلطت هذه النجاسات بتراب وغيره فصب عليه الماء لم يطهر ، قال أصحابنا : ولا طريق الى طهارة هذه الأرض الا بأن يحفر ترابها ويرمى ، فلو ألقى عليها ترابا طاهرا أو طينها ضحت الصلاة عليها .

(الثانية) اذا كانت النجاسة ذائبة كآثر البول والدم والخمر وغيرها استحب غسلها ثلاث مرات ، والواجب مرة واحدة ، ودليلها ما ذكره المصنف ، وعن أحمد بن حنبل رواية أنه يجب غسل النجاسة كلها سبع مرات كالكلب ، ودليلنا حديث ابن عمر وهو صريح في المرة واطلاق الأحاديث الصحيحة المشهورة كحديث غسل دم الحيض : « وصبوا عليه ذنوبا من ماء » وغير ذلك ، وبمذهبنا قال الجمهور ، قال أصحابنا : فان لم يزل عين الدم أو طعمه أو طعم سائر النجاسات الا بغسلات كفاه زوال العين ، ويستحب بعد ذلك غسله ثانية وثالثة لحديث : « اذا استيقظ أحدكم » .

(الثالثة) الواجب في ازالة النجاسة الذائبة من الأرض المكاثرة بالماء ، بحيث تستهلك فيه وتطهر الأرض بمجرد ذلك وان لم ينصب الماء ، سواء كانت الأرض صلبة أم رخوة ، هذا هو الصحيح وفيه وجه أنها لا تطهر حتى ينصب ، حكاه الخراسانيون بناء على اشتراط العصر في الثوب ، ووجه حكاه الخراسانيون وجماعة من العراقيين أنه يشترط كون الماء المصبوب سبعة أمثال البول ، ووجه أنه يشترط في بول كل رجل ذنوب من ماء ، فلو كان مائة ، وجب مائة ذنوب وهذا الوجه هو الذي حكاه المصنف عن الأنماطي والاصطخري . وهذه الأوجه كلها ضعيفة والمذهب الأول . وأما نص

الشافعي رحمه الله أنه يصب على البول سبعة أضعافه ، وقوله : وان بال اثنان لم يطهر الا بذنوبين محمول على ما اذا لم تحصل المكاثرة الا بذلك أو على الاستحباب والاحتياط ، ولا يشترط جفاف الأرض بلا خلاف كما لا يشترط جفاف الثوب بلا خلاف ، وان شرطنا العصر قال أصحابنا : ولو وقع على الأرض والثوب وغيرهما ماء المطر حصلت الطهارة بلا خلاف قال أصحابنا : ثم الخسر والبول والدم وسائر النجاسات الذائبة حكمها ما ذكرنا ، هذا مذهبننا وبه قال مالك وأحمد وداود والجمهور . وقال أبو حنيفة رحمه الله : ان كانت الأرض رخوة ينزل الماء فيها أجزأه صبه عليها ، وان كانت صلبة لم يجزئه الا حفرها وقتل ترابها ، دليلنا حديث بول الأعرابي في المسجد وصب الذنوب عليه ، وأما الحديث الوارد في الأمر بحفره فضعيف .

(الرابعة) اذا كانت النجاسة على ثوب ونحوه فالواجب المكاثرة بالماء ، وفيه وجه سبعة الأمثال الذي سبق وليس بشيء ، وفي اشتراط العصر وجهان أصحهما لا يشترط بل يطهر في الحال ، وهما مبنيان على الخلاف في طهارة غسالة النجاسة . والأصح طهارتها اذا انفصلت غير متغيرة وقد طهر المحل ولهذا كان الأصح أنه لا يشترط العصر ، فان شرطناه لم يحكم بطهارة الثوب مادام الماء فيه ، فان عصره طهر حينئذ ، وان لم يعصره حتى جف فهل يطهر ؟ وجهان حكاهما الخراسانيون الصحيح يطهر لأنه أبلغ في زوال الماء . والثاني : لا يطهر لأن الماء الذي وجبت ازالته باق ، ولأن وجوب العصر مفرع على نجاسة الغسالة ، وهي باقية في الثوب حكما ، وهذا ضعيف والمعتمد الجزم بالطهارة . ولو عصره وبقيت رطوبة فهو طاهر بلا خلاف .

(الخامسة) اذا كانت النجاسة مائما في اناء فصب عليه ماء غيره ولم يرقه فهل يطهر الاناء وما فيه ؟ فيه وجهان ذكرهما المصنف بدليلهما وهما مشهوران ، الصحيح منهما : لا يطهر . ولو غمس الثوب النجس في اناء دون قلتين من الماء فوجهان الصحيح وبه قطع الجمهور : ينجس الماء ولا يطهر الثوب ، وقال ابن سريج : يطهر الثوب ولا ينجس الماء ، ولو ألقى الريح الثوب في الماء وهو دون القلتين نجس الماء ولم يطهر الثوب بلا خلاف ،

ووافق ابن سريج على النجاسة هنا ، واستدلوا بهذا على اشتراطه النية في ازالة النجاسة ، وأنكر امام الحرمين والغزالي وغيرهما هذا الاستدلال .

(السادسة) إذا كان داخل الاناء متنجسا فصب فيه ماء غمر النجاسة ، فهل يطهر في الحال قبل اراقة الغسالة ؟ وجهان بناء على اشتراط العصر أصحهما الطهارة كالأرض والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كانت النجاسة خمرا ففسلها وبقيت الرائحة ففيه قولان أحدهما : لا يظهر كما لو بقي اللون) (والثاني) يظهر لأن الخمر لها رائحة شديدة فيجوز أن تكون لقوة رائحتها تبقى الرائحة من غير جزء من النجاسة ، وان كانت النجاسة دما ففسله ولم يذهب الأثر أجزاء لما روى أن خولة بنت يسار قالت : « يا رسول الله أريت لو بقي أثر ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : المساء يكفيك ولا يضره أثره ») .

(الشرح) حديث خولة هذا رواه البيهقي في السنن الكبيرة من رواية أبي هريرة بإسناد ضعيف وضعفه ، ثم روى عن إبراهيم المزني الإمام قال : لم نسمع بخولة بنت يسار (١) إلا في هذا الحديث . قال أصحابنا : يجب محاولة ازالة طعم النجاسة ولونها وريحها فان حاوله فبقي طعم النجاسة لم يظهر بلا خلاف لأنه يدل على بقاء جزء منها ، وان بقي اللون وحده وهو سهل الازالة لم يظهر ، وان كان غيرها كدم الحيض يصيب ثوبا ولا يزول بالمبالغة في الحت والقرص طهر على المذهب . وحكى الرافعي — وجهها — أنه لا يظهر وهو شاذ ، قال الرافعي : والصحيح الذي قطع به الجمهور أن الحت والقرص مستحبان وليسا بشرط ، وفي وجه شاذهما شرط ، وان بقيت الرائحة وحدها وهي عسرة الازالة كرائحة الخمر وبول المبرسم وبعض أنواع العذرة فقولان ، وقيل : وجهان أصحهما يطهر ، ومن حكاه وجهين القاضي أبو الطيب ، قال

(١) ساق أبو عمر في الاستيعاب هذه الرواية في ترجمة خولة بنت يسار وقال : روى عنها أبو سلمة ، وأخشى أن يكون خولة بنت أليمان لأن اسناد حديثهما واحد وانما هو على بن ثابت من الازواج بن نافع عن أبي سلمة بالحديث الذي ذكرنا في اسم خولة بنت أليمان . وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة : قلت : لا يلزم من كون الاسناد اليها واحدا مع اختلاف المتن أن تكون واحدة .

الشيخ أبو حامد : هما قولان منصوصان وقد ذكر المصنف دليلهما . وإن بقي اللون والرائحة لم يطهر على الصحيح ، وحكى الرافعي فيه وجهاً . قال صاحب التتمة : وإذا لم تزل النجاسة بالماء وحده ، وأمكن ازالته بأشنان ونحوه وجب . ثم ما حكمنا بطهارته في هذه الصور مع بقاء لون أو رائحة فهو ظاهر حقيقة . وهذا هو الصحيح الذي قطع به الجمهور ، وفي التتمة وجه أنه يكون نجسا مغفوا عنه وليس بشيء ، هذا تلخيص حكم المسألة وما ذكره الأصحاب .

وأما قول المصنف : أحدهما لا يطهر كما لو بقي اللون . فمراده لون سهل ازالته كما ذكرناه ، وهكذا من أطلق من العراقيين أنه لا يطهر مع بقاء اللون مرادهم ما ذكرنا ، وقد نقل الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب الاتفاق على أنه إذا بقي اللون لا يطهر ومرادهما ما ذكرنا ، وقد أنكر بعض الناس على المصنف قوله : كاللون ، وزعم أن صوابه كالطعم قال : لأن اللون لا يضر بقاؤه قطعاً وهذا الإنكار خطأ من قائله فإنه بجهالته فهم خلاف الصواب ثم اعترض ، والصواب صحة ما قاله المصنف وحمله على ما ذكرناه فقد صرح غيره بما تأولناه . وأما قول صاحب البيان : القولان في بقاء رائحة الخمر ، فإن بقي رائحة غيرها فقال عامة أصحابنا : لا يطهر ، وقال صاحب التلخيص والفروع : فيه القولان كالخمر . فليس كما قال بل الصواب الذي عليه الأكثرون طرد القولين في الجميع على ما سبق . وكان صاحب البيان قد في هذه الدعوى صاحب العدة على عادته في النقل عنه ، ومن صرح بتردهما في غير الخمر الشيخ أبو حامد والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان الثوب نجسا فغمسه في اثناء فيه دون القلتين من الماء نجس الماء ، ولم يطهر الثوب ، ومن أصحابنا من قال : أن قصد إزالة النجاسة لم ينجسه وليس بشيء لأن القصد لا يعتبر في إزالة النجاسة ولهذا يطهر بماء المطر وبفسل المجنون قال أبو العباس بن القاسم : إذا كان ثوب كله نجس ففسل بمضيه في جفته ثم عاد ففسل ما بقي لم يطهر حتى يفسل الثوب كله دفعة واحدة ، لأنه إذا صب على بمضيه ماء ورد جزء من البعض الآخر على الماء فنجسه وإذا نجس الماء نجس الثوب) .

(الشرح) أما المسألة الأولى فنسبق بيانها قريبا في المسألة الخامسة من المسائل السابقة ، وقوله : « ومن أصحابنا من قال » هو ابن سريج ، وقوله : « ولهذا يطهر بماء المطر وبغسل المجنون » ظاهره أن ابن سريج يوافق على هذا ولا يبعد أنه يخالف فيه فقد نقل عنه اشتراط النية في ازالة النجاسة كما سبق في باب نية الوضوء وأما المسألة الثانية ، وهى مسألة ابن القاص فهى مشهورة عنه لكن قال المحاملى في التجريد في باب المياه : هذا غلط من ابن القاص ، قال : وقال عامة أصحابنا : يطهر الثوب . وقال صاحب البيان : حكى صاحب الافصاح والشيخ وأبو حامد والمحاملى أن ابن القاص قال : اذا كان الثوب كله نجسا فغسل نصفه ثم عاد الى ما بقى فغسله لم يطهر حتى يغسله كله قال : لأنه اذا غسل نصفه فالجزء الرطب الذى يلاصق الجزء اليابس النجس ينجس به لأنه ملاصق لما هو نجس ، ثم الجزء الذى بعده ينجس بملاصقته الجزء الأول ثم الذى بعده ينجس بملاصقته حتى ينجس جميع الأجزاء الى آخر الثوب . قال الشيخ أبو حامد : غلط ابن القاص بل يطهر الثوب لأن الجزء الذى يلاصق الجزء النجس ينجس به ، لأنه لاقى عين النجاسة ، فأما الجزء الذى يلاصق ذلك الجزء فلا ينجس به لأنه لاقى ما هو نجس حكما لا عينا ، ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « في الفأرة تموت في السمن الجامد : ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم » فحكم صلى الله عليه وسلم بنجاسة ما لاقى عين النجاسة دون الجزء المتصل بذلك المتنجس ، ولو كان كما قال ابن القاص لنجس السمن كله .

وأما ابن الصباغ فحكى أن ابن القاص قال : اذا غسل نصفه في جفنة ثم عاد فغسل النصف الآخر لم يطهر حتى يغسله كله وحكى عنه العلة التى ذكرها عنه الشيخ أبو حامد قال ابن الصباغ . والحكم كما قاله ابن القاص لكن خطأ في الدليل ، بل الدليل لما قاله أن الثوب اذا وضع نصفه في الجفنة وصب عليه ماء يغمره لاقى هذا الماء جزءا مما لم يغسله وذلك الجزء نجس وهو وارد على دون القلتين فنجسه واذا تجس الماء نجس الثوب . قال صاحب البيان : وغندى أنهما مسألان فان غسل نصفه في جفنة فالحكم ما قاله ابن القاص ، وان غسل نصفه بصب الماء عليه بغير جفنة فالحكم ما قاله

الشيخ أبو حامد ، هذا آخر كلام صاحب البيان وقد رأيت أنا المسألة في التلخيص لابن القاص كما نقلها المصنف وابن الصباغ فانه قال : لو أن ثوبا نجسا كله غسل بعضه في جفنة ثم عاد الى ما بقي فغسله لم يجز حتى يغسل الثوب دفعة واحدة ، هذا كلامه بحروفه قال القفال في شرحه : في هذه المسألة وجهان الصحيح ما قاله ابن القاص وهو أن جميع الثوب نجس قال : وقال صاحب الافصاح : يطهر واستدل بحديث فارة السمن قال القفال : والصواب قول ابن القاص . واستدل له بنحو ما ذكره ابن الصباغ وفرق بينه وبين السمن بأنه جامد لا يتراد قال : وظنير مسألتنا السمن الذائب فحصل أن الصحيح ما قاله ابن القاص ، ووافقه عليه القفال والمصنف وابن الصباغ وصاحب البيان . ويحمل كلام الآخرين على ما حمله صاحب البيان وعليه يحمل ما نقله الرافعي عن الأصحاب أنهم قالوا : لو غسل أحد نصفي ثوب ثم نصفه الآخر ، فوجهان أحدهما لا يطهر حتى يغسل كله دفعة واحدة وأصحهما أنه ان غسل مع النصف الثاني ما يجاوره من النصف الأول طهر الثوب كله ، وان اقتصر على النصفين فقط طهر الطرفان وبقي المنتصف نجسا فيغسله وحده والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا اصاب الأرض نجاسة ذائبة في موضع ضاح فطلعت عليه الشمس وهبت عليه الريح فذهب أثرها ففيه قولان ، قال في القديم والاملاء : يطهر لانه لم يبق شيء من النجاسة فهو كما لو غسل بالماء ، وقال في الام : لا يطهر وهو الأصح لانه محل نجس فلا يطهر بالشمس كالثوب النجس) .

(الشرح) هذان القولان مشهوران وأصحهما عند الأصحاب لا يطهر كما صححه المصنف ، ونقله البندنجي عن نص الشافعي في عامة كتبه ، وحكى في المسألة طريقين (أحدهما) : فيه القولان (والثاني) : القطع بأنها لا تطهر وتأويل نصه على أرض مضت عليه سنون وأصابها المطر ، ثم القولان فيما اذا لم يبق من النجاسة طعم ولا لون ولا رائحة ، ومن قال بأنها لا تطهر مالك وأحمد وزفر وداود ومن قال بالطهارة أبو حنيفة وصاحباؤه ثم قال العراقيون : هما اذا زالت النجاسة بالشمس أو الريح ، فلو ذهب أثرها بالظل لم تطهر عندهم قطعا ، وقال الخراسانيون : فيه خلاف

مرتب وأما الثوب النجس بيول ونحوه اذا زال أثر النجاسة منه بالشمس فالمنهـب القطع بأنه لا يطهر وبه قطع العراقيون .

ونقل امام الحرمين عن الأسحاب أنهم طردوا فيه القولين كالأرض قال :

وذكر بعض المصنفين يعنى الفورانى أنا اذا قلنا : يطهر الثوب بالشمس فهل يطهر بالجفاف فى الظل ؟ فيه وجهان وهذا ضعيف قال الامام : ولا شك أن الجفاف لا يكفى فى هذه الصورة فان الأرض تجف بالشمس على قرب ولم ينقطع بعد آثار النجاسة ، فالمعتبر انقلاع الآثار على طول الزمان بلا خلاف ، وكذا القول فى الثياب . وقول المصنف : « موضع ضاح » هو بالضاد المعجمة قال أهل اللغة : هو البارز والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان طبخ اللبن الذى خلط بطينة السرجين لا يطهر ، لان النار لا تطهر النجاسة ، وقال ابو الحسن بن الرزبان : اذا غسل طهر ظاهره ، فتجوز الصلاة عليه ولا تجوز الصلاة فيه ، لان ما فيه من السرجين كالزئبر [فى الثوب (١)] فيحترق بالنار ، ولهذا ينتقب (٢) موضعه فاذا غسل طهر فجازت الصلاة عليه والمنهـب الاول) .

(الشرح) قال أصحابنا : اللبن النجس ضربان مختلط بنجاسة جامدة ، كالروث والعذرة وعظام الميتة وغير مختلط بها ، فالمختلط نجس لا طريق الى تطهيره لأن الأعيان النجسة لا تطهر بالغسل ، وهذا فيه عين نجسة فان طبخ أى أحرق فالمنهـب أنه لا يطهر ، وبه قطع الجمهور وخرج أبو زيد والخضرى وآخرون قولاً : أن النار تؤثر فيطهر خرجوه من القول القديم أن الأرض تطهر بالشمس . قالوا : فالتار أبلغ ، فعلى قول الجمهور لو غسل لم يطهر على الصحيح المنصوص وقال ابن الرزبان والقفال : يطهر ظاهره واختاره ابن الصباغ . قال صاحب البيان : فاذا قلنا : انه لا يطهر بالاحراق فكسر منه موضع فما ظهر بالكسر نجس لا يطهر بالغسل

(١) ما بين المعقوفين ليس فى (ش) ولا (ق) « ط » .

(٢) فى ش و ق ينتقب « ط » .

وتصح الصلاة على ما لم يكسر منه ولكنها مكروهة كما لو صلى في مقبرة غير منبوذة لكونها مدفن النجاسة قال الشافعي والأصحاب : ويكره أن يبنى به مسجداً . قال القاضي أبو الطيب : لا يجوز أن يبنى به مسجداً ولا يفرش به فإن فرش به وصلى عليه لم تصح صلاته فإن بسط عليه شيئاً صحت مع الكراهة ولو جلس مصل فقى صحة صلاته الوجهان فيمن حمل قارورة فيها نجاسة وسد رأسها بنحاس الصحيح أنه لا تصح صلاته .

(والضرب الثاني) غير المختلط بنجاسة جامدة ، كالمعجون بيول أو بناء نجس أو خمر فيظهر ظاهره بإفاضة الماء عليه ويظهر باطنه بأن ينقع في الماء حتى يصل إلى جميع أجزائه كما لو عجن عجينة ببناء نجس ، فلو طبخ هذا اللبن طهر على تخريج أبي زيد ظاهره ، وكذا باطنه على الأصح ، وأما على المذهب وقول الجمهور فهو باق على نجاسته ويظهر بالغسل ظاهره دون باطنه ، وإنما يظهر باطنه بأن يدق حتى يصير تراباً ثم يفاض الماء عليه ، فلو كان بعد الطبخ رخواً لا يمنع نفوذ الماء فهو كما قبل الطبخ . وقول المصنف : كالزئير هو بزاي مكسورة ثم همزة ثم باء موحدة مكسورة على المشهور عند أهل اللغة . قال الجوهري : ويقال يضم الباء وهو ما يعلو الثوب الجديد كالزغب وقوله : قال ابن المزيان : هو بميم مفتوحة ثم راء ساكنة ثم زاي مضمونة ثم باء موحدة ، والمرزبان بالفارسية وهو معرب وهو زعيم فلاحى العجم وجمعه مرازية ، ذكر هذا كله الجوهري في صحاحه . وابن المزيان هذا هو أبو الحسن علي بن أحمد المزيان البغدادي صاحب ابن القطان ، تفقه عليه الشيخ أبو حامد ، كان إماماً في المذهب ورعاً ، قال : ما أعلم أن لأحد على مظلمة . وهو يعلم أن الغيبة مظلمة ، توفي في رجب سنة ست وستين وثلاثمائة ، ذكرت أحواله في الطبقات والتهذيب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن أصاب أسفل الخف نجاسة فذلكه على الأرض نظرت فإن كانت نجاسة رطبة لم يجزه (١) ، وإن كانت يابسة فقولان . قال في الجديد : لا يجوز حتى يفسله لأنه ملبوس نجس فلا يجزى فيه المسح كالثوب . وقال في الإملاء

(١) في بعض نسخ المذهب (لم يجز) و (ففيه قولان) و (فليمسحه بالأرض) « ط » .

والقديم : يجوز لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر نعليه فإن كان بهما خبث فليمسحه على الأرض ثم ليصل فيهما » ولأنه تتكرر فيه النجاسة فاجزا فيه المسح كموضع الاستنجاء) .

(الشرح) إذا أصابت أسفل الخف أو النعل نجاسة رطبة فذلك بالأرض فأزال عينها وبقي أثرها نظر أن دلكها وهي رطبة لم يجزئه ذلك ولا يجوز الصلاة فيه بلا خلاف لأنها تنتشر من محلها إلى غيره من أجزاء الخف الظاهرة ، وإن جفت على الخف فذلكها وهي جافة بحيث لم تنتشر إلى غير موضعها منه فالخف نجس بلا خلاف ، ولكن هل يعفى عن هذه النجاسة فتصح الصلاة ؟ فيه قولان ، ودليلهما ما ذكره المصنف ، أصحهما عند الأصحاب (الجديد) وهو أنه لا تصح الصلاة ، وبه قال أحمد في أصح الروايات عنه (والقديم) الصحة ، وبه قال أبو حنيفة واتفقوا على أنه لو وقع هذا الخف في مائع أو فيما دون قلتين من الماء نجسه ، كما لو وقع فيه مستنج بالأحجار قال الرافعي : إذا قلنا بالقديم وهو العفو فله شروط : (أحدها) أن يكون للنجاسة جرم يلتصق بالخف ، أما البول ونحوه فلا يكفي ذلك بحال (الثاني) أن يدلّكه في حال الجفاف ، وأما مادام رطبا فلا يكفي ذلك قطعا (الثالث) أن يكون حصول النجاسة بالمشي من غير عمد ، فلو عمد تلطيخ الخف بها وجب الغسل قطعا ، والقولان جاريان فيما لو أصاب أسفل الخف وأطرافه من طين الشوارع المتيقن نجاسته الكثير الذي لا يعفى عنه ، وسائر النجاسات الغالبة في الطرق كالروث وغيره واعلم أن الغزالي وصاحبه محمد بن يحيى جزما بالعفو عن النجاسة الباقية على أسفل الخف ، وهذا شاذ مردود والله أعلم .

وأما حديث أبي سعيد المذكور في الكتاب فحديث حسن رواه أبو داود بإسناد صحيح ولقطه : « إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قدرا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما » وروى أبو داود بأسانيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا وطئ أحدكم بنعليه الأذى فإن التراب له طهور » رواه من طرق كلها ضعيفة والاعتماد على حديث أبي سعيد .

وأجاب في الجديد عن الحديث بأن المراد بالقذر والأذى ما يستقذر ولا يلزم منه النجاسة ، وذلك كمخاط ونخامة وشبههما مما هو طاهر أو مشكوك فيه ، وهذا الحديث وجوابه تقدما في أول الكتاب في مسألة اشتراط الماء لازالة النجاسة .

وأما قول المصنف : لأنه ملبوس نجس فلا يجوز فيه المسح فاحترز بملبوس عن محل الاستنجاء ، وبقوله : نجس عن خف المحرم اذا علق به طيب فانه يحزبه ازالته بالمسح ، والله أعلم .

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب مختصرة جدا خشية الإطالة ، وفرارا من السآمة والملالة .

(احداها) أن ازالة النجاسة التي لم يعص بالتلطيخ بها في بدنه ليس على الفور وانما تجب عند ارادة الصلاة ونحوها لكن يستحب تعجيل ازالتها .

(الثانية) اذا نجس الزيت والسمن والشيرج وسائر الأدهان ، فهل يمكن تطهيره ؟ فيه وجهان مشهوران ، وقد ذكرهما المصنف في باب ما يجوز بيعه (أصحهما) عند الأكثرين لا يظهر بالغسل ولا بغيره لقوله صلى الله عليه وسلم في الفارة تقع في السمن : « ان كان مائعا فلا تقربوه » ولم يقل اغسلوه ولو جاز الغسل لبيته لهم ، وقياسا على الدبس والخل وغيرهما من المائعات اذا تنجست فانه لا طريق الى تطهيرها بلا خلاف (والثاني) يظهر بالغسل بأن يجعل في اناء ويصب عليه الماء ويكاثره به ويحرك بخشبة ونحوها تحريكا يغلب على الظن أنه وصل الى أجزائه ثم يترك حتى يعلو الدهن ثم يفتح أسفل الاناء فيخرج الماء ويظهر الدهن وهذا الوجه قول ابن سريج ورجحه صاحب العدة ، وقال البغوي وغيره : ليس هو بصحيح ، وقال صاحب العدة : لا يظهر السمن بالغسل قطعا وفي غيره الوجهان والمشهور أنه لا فرق . أما الزئبق فقال المحاملي في اللباب وصاحب التهذيب وغيرهما : ان أصابته نجاسة ولم يتقطع بعد أصابتها طهر بصب الماء عليه ، وان تقطع فهو كالدهن ولا يمكن تطهيره على الأصح .

(الثالثة) إذا أصابت النجاسة شيئا صقيلا كالسيف والسكين والمرأة ونحوها لم تطهر بالمسح ولا تطهر الا بالغسل كغيرها ، وبه قال أحمد وداود ، وقال مالك وأبو حنيفة : تطهر بالمسح .

(الرابعة) إذا سقيت السكين ماء نجسا تم غسلها طهر ظاهرها وهل يطهر باطنها بمجرد الغسل ؟ أم لا يطهر حتى يسقيه مرة ثانية بماء طهور يورده عليها ؟ فيه وجهان حكاهما صاحب البيان وآخرون ؛ ولو طبخ لحم بماء نجس صار باطنه وظاهره نجسا ، وفي كيفية طهارته وجهان (أحدهما) يغسل ثم يعصر كالבساط ، (والثاني) يشترط أن يغلى مرة أخرى بماء طهور ، وقطع القاضي حسين في مسألتى السكين واللحم بأنه يجب سقيها واغلاؤها ، واختار الشاشي أن الغسل كاف فيهما وهو المنصوص قال الشافعي رحمه الله في الأم في كتاب صلاة الخوف : لو أحصى حديدة ، ثم صب عليها سما أو غسلها فيه فشربته ؛ ثم غسلت بالماء طهرت لأن الطهارات كلها انما جعلت على ما يظهر فيه ليس على الأجواف ، هذا نصه بحروفه . قال المتولي : وإذا غسل السكين طهر ظاهره دون باطنه ، ويجوز استعماله في الأشياء الرطبة كما يجوز في اليابسة لكن لا تصح الصلاة وهو حامله ، وانما جاز استعماله في الرطب مع قولنا بنجاسة باطنه ، لأن الرطوبة لاتصل باطنه اذ لو وصلت لطهرت بالماء .

(الخامسة) قال صاحب التتمة وغيره : للماء قوة عند الورود على النجاسة ، فلا ينجس بملاقاتها بل يبقى مطهرا ، فلو صبه على موضع النجاسة من الثوب ، فانتشرت الرطوبة في الثوب لا يحكم بنجاسة موضع الرطوبة ، ولو صب في اناء نجس ولم يتغير بالنجاسة فهو طهور ، فاذا أداره على جوانبه طهرت الجوانب كلها ، هذا كله قبل الانفصال قال : فلو انفصل الماء متغيرا وقد زالت النجاسة عن المحل فالماء نجس ، وفي المحل وجهان (أحدهما) أنه طاهر لا تتقال النجاسة الى الماء (والثاني) وهو الصحيح : أن المحل نجس أيضا لأن الماء المنفصل نجس وقد بقيت منه أجزاء في المحل قال : ولو وقع بول على ثوب فغسل بماء موزون فانفصل زائد الوزن فالزيادة بول ، والماء نجس كما لو تغير ، وفي طهارة المحل الوجهان الصحيح لا يطهر قلت : وقد

سبق في المياه وجه شاذ أن هذا الماء طاهر مع زيادة الوزن وليس بشيء
فالمذهب نجاسته •

(السادسة) قال أصحابنا : إذا اختلطت الغدرة أو الروث وغيرهما من
الأعيان النجسة بتراب نجس ولم يتميز لم يطهر بصب الماء عليها لأن العين
النجسة لا تطهر بالغسل وطريقه أن يزال التراب الذي وصلته أو يطرح عليه
تراب طاهر يغطيه والأول أولى ، قال صاحب الشامل وغيره : لو طين على
النجاسة أو طرح عليها ترابا طاهرا وصلى عليه جاز ، لكن تكره الصلاة لأنه
مدفن النجاسة ، وكذا لو دفن ميتة ، وسوى فوقها الطاهر تصح الصلاة
عليه وتكره •

(السابعة) ما ذكر صاحب التتمة بعد أن ذكر الوجهين في مسألة ابن
القاص السابقة وهي : إذا غسل نصف الثوب ثم عاد فغسل نصفه قال :
لو غسل الثوب عن النجاسة ثم وقعت عليه نجاسة عقب فراغه من غسله ، هل
يجب عليه غسل جميع الثوب ؟ أم يكفي غسل موضع النجاسة ؟ فيه هذان
الوجهان ، قلت والصحيح أنه يكفي غسل موضعها وهو الموافق للدليل ولما
ذكره الأصحاب هناك •

قال : ولو خرز الخف بشعر خنزير رطب صار نجسا ، فإذا غسله هل
يطهر ظاهره ؟ فيه هذان الوجهان (أحدهما) لا يطهر لأن الذي يتخلل ثقب
الخف من الخيط نجس للاصقته الشعر مع الرطوبة فإذا غسل ظاهره اتصلت
الرطوبة بالموضع النجس ولا ينفذ الماء فيه ليظهر الجميع فيعود المفسول
نجسا (والثاني) : يظهر فيجوز أن يصلى عليه لا فيه ، ولو عرقت رجله فيه
أو أدخلها فيه رطبة لم ينجس ولا تتعدى النجاسة من الخرز الذي في ثقب
الخف إلى المفسول وكان القاضي حسين يختار هذا الوجه •

(الثامنة) صب الماء على ثوب نجس وعصره في اثناء وهو متغير ثم صب
عليه ماء آخر وعصره فخرج متغير ثم جمع المائين فزال التغير ، ولم يبلغ
قلتین فهو نجس هذا هو الصواب ، وبه قطع الجمهور ، وحكى صاحب
المستظهرى وجها أنه طاهر وليس بشيء •

(التاسعة) قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب التبصرة في الوسوسة : اذا غسل فمه النجس فليبالغ في الفرغة ليفسل كل ما هو في حد الظاهر ولا يبتلع طعاما ولا شربا قبل غسله لئلا يكون أكل نجاسة .

(العاشرة) اذا كانت أعضاؤه رطبة فهبت الريح فأصابه غبار الطريق أو غبار السرجين لم يضره ، وقد ذكر المصنف المسألة في باب المياه .

(الحادية عشرة) لو صبغ يده بصبغ نجس أو خصب يده أو شعره بحناء نجس بأن خط بيول أو خمر أو دم وغسله فزال العن وبقي اللون فهو طاهر ، هذا هو الصحيح ، وبه قطع الأكثرون منهم البغوي ، ونقله المتولي عن عامة الأصحاب قال : وقال الأستاذ أبو اسحاق ^(١) لا يطهر مع بقاء اللون وقال صاحب الحاوي : ان بقي لون النجاسة فنجس ، وان بقي لون الخضاب فوجهان ، ونقل صاحب المستظهرى هذا عن الحاوي ثم ضعفه ، وقال هذا عجيب واعتبار زوال اللون لا معنى له قال : وقد نص الشافعي رحمه الله في موضع آخر أنه يطهر بال غسل مع بقاء اللون والمذهب ما سبق وهو الجزم بالطهارة . قال صاحب الحاوي : فان قلنا لا يطهر فان كان الخضاب على شعر كاللحية لم يلزمه حلقه ، بل يصلى فيه ويتركه حتى ينصل لأنه ينصل عن قرب فاذا نصل أعاد الصلوات ، وان كان على بدن ، وهو مما ينصل كالحناء انتظر فصوله ثم يعيد ما صلى معه ، فان كان مما لا ينصل كالوشم فان أمن التلف في ازالته لزمه كشطه لأنه ليس له أمد ينتظر بخلاف الحناء ، وان خاف التلف فان كان غيره أكرهه تركه بحاله ، وان كان هو الذى فعله فوجهان كما لو صلى بعظم نجس والله أعلم .

(فسر) في استعمال النجاسات في البدن وغيره خلاف وتفصيل نوضحه ان شاء الله تعالى في باب ما يكره لبسه .

(الثانية عشر) اذا توضأ انسان في طست ثم صب ذلك الماء في بئر فيها ماء كثير لم يفسد الماء ولم يجب نزع شيء منه عندنا وعند جماهير العلماء . وقال أبو يوسف : يجب نزع جميعها ، وقال محمد : ينزع منه عشرون دلو .

(١) الأستاذ هو أبو اسحاق الإسفرايينى (ط) .

(الثالثة عشرة) لا يشترط في غسل النجاسة فعل مكلف ولا غيره بل يكفي ورود الماء عليها وإزالة العين ، سواء حصل ذلك بغسل مكلف أو مخنون أو صبي أو لقاء الريح أو نحوها أو بنزول المطر عليه أو مرور السيل أو غيره ، نص عليه الشافعي في الأم ، وافق عليه لكن يجيء فيه الوجه السابق في اشتراط النية في إزالة النجاسة ، لكنه وجه باطل مخالف للإجماع كما سبق ، قال الشافعي والأصحاب : فلو وقع البول ونحوه على أرض فقلع التراب الذي أصابه — فإن استظهر حتى علم أنه لم ينزل البول عن ذلك — كان الموضع طاهرا والا فلا والله أعلم .

تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله :

كتاب الصلاة

**فهارس الجزء الثانى
من المجموع شرح المذهب**

اولاً : الآيات القرآنية

ثانياً : الأحاديث والأخبار والآثار

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

رابعاً : الأعلام

خامساً : الأحكام

اولا : الايات القرآنية

١٩٨	آمن الرسول
٥٨١	احل لكم صيد البحر وطعامه
٢٤- ٢٠- ٢	اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
٢٥٣-٢٤٠-٢٧٩	
١٦٠	افرايتم ما تمنون
١٩٠	افلا يتدبرون القرآن
١٥	افمن يخشى مكبا على وجهه
٥٧٨	الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا
١٩٤	اليس الله باحكم الحاكمين
١٩٤	اليس ذلك بقادر على ان يحيى الموتى
١٩٣	اليه يرد علم الساعة
١٥٧	ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما
١٨٧	انا لله وانا اليه راجعون
١٩٤	ان الله وملائكته يصلون على النبي
١٩٨	ان في خلق السموات والارض - الآية
	انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل
٥٨٣	الشیطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون
٥٨١	انما المشركون نجس
١٢٣	ان هذا لفي الصحف الاولى صحف ابراهيم
	انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا
٨٦	المطهرون تنزيل من رب العالمين
٣	او جاء احد منكم من الفائط
٢٨- ٣٥- ٢٩	او لستم النساء
٩٣	او لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون
١٩٨	تبارك الذي بيده الملك

أولا : الآيات القرآنية

١٦٨	آمن الرسول
٥٨١	أحل لكم صيد البحر وطعامه
٢٤- ٢٠- ٢	إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
٢٥٣-٣٤٠-٢٧٩	
١٦٠	أفرايتم ما تمنون
١٩٠	أفلا يتدبرون القرآن
١٥	أفمن يخشى مكيًا على وجهه
٥٧٨	ألا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا
١٩٤	أليس الله بأحكم الحاكمين
١٩٤	أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى
١٩٣	إليه يرد علم الساعة
١٥٧	أن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما
١٨٧	أنا لله وأنا إليه راجعون
١٩٤	أن الله وملائكته يصلون على النبي
١٩٨	أن في خلق السموات والأرض - الآية
		أما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل
٥٨٣	الشیطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون
٥٨١	أما المشركون نجس
١٢٣	أن هذا لقى الصحف الأولى صحف إبراهيم
		أنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا
٨٦	المطهرون تنزيل من رب العالمين
٣	أو جاء أحد منكم من الفائط
٢٨- ٣٥- ٢٩	أو لمستم النساء
٩٣	أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون
١٩٨	تبارك الذي بيده الملك

ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار	١٨٧
سبحان الذي سخّر لنا هذا وما كنا له مقرنين ..	١٨٧
سبح اسم ربك الأعلى	١٩٤
ألم تنزل	١٩٨
صعيدا طيبا	٢٥٢-٢٤٩
غفرانك ربنا	٩٠
فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن	٣٧٩-٣٧٨-١٦٧
٣٩٤-٣٩٢-٣٨٩	
٤٠٠-٣٩٧	
فحريز رقبة من قبل أن يماسها فمن لم يجد فصيام شهرين	٣١٠
فكلوا مما أمسكن عليكم	٥٨٧
فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا	١٩٢
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه	٢٤٦-٢٤٤-٢٤٠
٢٨١-٢٧٩-٢٤٧	
٢٠٩-٢٨٧-٢٨٦	
٣٥٣-٣٤٠-٣١٠	
٣٦٤	
فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين	١١٦-١١٥
قال ألم أقل لك أنك لن تستطيع معي صبرا	١٩٣
قال فما خطبكم أيها المرسلون	١٩٣
قد كان لكم آية في فتنتين التفتتا فئة تقاتل في سبيل الله قل للذين كفروا أن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف	١٢٣
قل هو الله أحد	١٧٣
١٩٨- ٧٨	
كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته	١٩٠
لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل	١٨٦-١٨٤-١٧٧
٣٢٥	
٣٧٨	
لم يطمئنن أن من قبلهم ولا جان	

٢٥	لو نزلنا عليك كتاب في قرطاس فلمسوه بأيديهم
٢٨٨-٧٧	لا يمسسه الا المطهرون
٥٣٦	من أجل ذلك كتبنا
٢٥٣	من حما مسنون
١٩٨	هل اتاك
١٩٨	هل اتى
١٦	هل تحسن منهم من أحد
	وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم
٢٩٨	رشدا فادفعوا اليهم اموالهم
١٩٣	والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم
٢٢٩-١٩٧	والله يقول الحق
٧٣-١٩-١٥	وان كنتم جنبا فاطهروا
٢١٣-٢١٢-١٧٨	
٢٤٠-٢٣٠	
٢٧-٢٦-٣	وان كنتم مرضى او على سفر او جاء أحد منكم من
٢٢٧-٢٣٩-٢٩	الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا
٣٥٣	
١٩٠	ورتل القرآن ترتيلا
٧٩	ورفع أبويه على العرش وخروا له سجدا
٥٩٥	وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
١٧٨-١٩-١٥	وان كنتم جنبا فاطهروا
٢٣٠-٢١٢	
١٩٤	وقالت اليهود عزيز ابن الله
١٩٤	وقالت اليهود يد الله مغلولة
١٩٤	وقل الحمد لله لم يتخذ ولدا
٣٦٣	ولا يبطلوا افعالكم
	ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من
٢٧٩-٢٧٨-١٦٧	حيث أمركم الله
٢٩٤-٣٩٢-٣٨٩	
٤٠٠-٣٩٧	

٢٢٧	ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيما
٢٥٢-١٢١- ٩٨	ولا تقتلوا اولادكم من اطلاق
١٥٥	ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تفتسلوا
١٠٥	ولقد آتينا لقمان الحكمة
١٩٢	وما ابرء نفس
١٩٢	وما انزلنا على قومه
٣٦٥-١٢١	وما جعل عليكم في الدين من حرج
١٨١	ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون
	ومن لم يستطيع منكم طولا ان ينكح المحصنات
	ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك
٧٢	حبطت اعمالهم
١٩٦	ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب
١٩٢	ومن يقنت منكن
٧١	ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله
٥٨٠	وهو الذى سخر لكم البحر لتاكلوا منه لحما طريا
٥٧٧-٥٦٩	ويحرم عليهم الخبائث
١٩٠	ويخرون للاذقان ليكون ويزيدهم خشوعا
	ويسالونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء
	في المحيض ولا يقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن
٣٧٩-٣٧٨-١٦٧	من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
٣٩٤-٣٩٢-٣٨٩	
٤٠٠-٣٩٧	
٨٥	يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم
١٢١	يحيى العظام وهى رميم

ثانياً : الأحاديث والأخبار والآثار

- أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبول قائماً
فقال : يا عمر لا تبلى قائماً فما بليت بعد قائماً .. ٩٩
- أتى سباطة قوم فبإل قائماً .. ٩٩
- أتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على بشر
أدلو ماء في ركوة لي فقال يا عمار ما تصنع قلت يا رسول الله
بأبي وأمي أغسل ثوبي من نخامة أصابته فقال : يا عمار
إنما يغسل الثوب من خمس من الفائط والبول والقيء
والدم والمني يا عمار ما نخامتك ودموع عينيك والماء الذي
في ركوتك إلا سوء .. ٥٧٠
- أتى النبي صلى الله عليه وسلم الفائط فأمرني أن
آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم
أجد فأخذت روثة فآتيته بها فأخذ الحجرين والقي الروثة
وقال إنها ركس .. ١٢١-١٣٠-١٣٣
- أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بحجرين وروثة فأخذ
الحجرين والقي الروثة وقال : إنها ركس .. ٥٧٠ - ٥٧١
- أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلمت
عليه فلم يرد علي حتى توضع ثم اعتذر إلى فقال : إني
كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهر .. ١٠٤
- أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعنا له غسلاً
إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما
وضوءاً فإنه أنشط للعود .. ١٧٩
- إذا بال أحدكم قلينثر ذكره ثلاثاً .. ١٥٦
- إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان
وجب الفسل .. ١٤٨ - ١٥٥
- وإذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثاً .. ١٢١
- إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر فإن رأى في نعليه
قدراً أو أذى فليمسحه وليصل فيهما .. ٢٠٧ - ٢٢١
- إذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لي أبواب
رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم إني أسألك من فضلك .. ٢٠٧

- ١٠٩ إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار
- إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أبيع
الله تجارتك وإذا رأيتم من ينشئ ضالة فقولوا لا رد الله
عليك ضالتك ٢٠٢
- ٢٥ فإذا أراد أن يوتر مسنى برجله
- إذا أفضى أحدكم يده إلى ذكره ليس بينهما شيء
فليتوضأ وضوءه للصلاة ٢٩
- إذا أقلتب الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي
عك الدم وصلي ٥٥٢-٢٨٢-١٦٧
٥٧٧-٥٦٣-٥٥٥
- إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلنس أو رعب فليتوضأ
ثم لين على ما مضى ما لم يتكلم ٦٢ - ٦٣
- إذا كانت بالرجل جراحة في سبيل الله عز وجل أو
قروح أو جدري فيجب فيخاف أن يفتسل فيموت فإنه
يتيم بالصعيد
- إذا التقى الختانان وجب الفسل ١٥٥-١٥١-١٤٨
- إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ ٤٧ - ٢٨
- فإذا نضحت الماء فاغتسل ٦٢
- إذا نام العبد في صلاته باهى الله به ملائكته يقول عبدى
روحه عندى وجسده باحد بين يدى ١٤
- إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه
شيء أم لا ؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو
يحد ريحاً ٧٤ - ٢١ - ٤
- فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك ٢١٥-٢١٤
- إذا توضأت وأنا جنب أكلت وشربت ولا أصلي ولا
أقرا حتى أغتسل ١٨٢
- إذا وطئ أحدكم بمنىه الأذى فإن التراب له ظهور
إذا ولغ الكلب في الأناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه
الشامة في التراب ٦١٢-٦٠-٥٨٧

- إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء
حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدرى أين باتت يده ٦١٢-٦١٣
- أرايت إذا جامع الرجل امرأته ولم يمن قال عثمان
يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره قال عثمان سمعته
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٩٠-٥٩١
- فأرسلوا إلى عائشة رضي الله عنها جواب آخر وهو أن
معنى الماء من الماء أي لا يجب الغسل بالرؤية في النوم إلا
أن ينزل ١٥٥
- أسلم قيس بن عاصم فأمره رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يغتسل ١٧٣
- الاسلام يهدم ما قبله ١٧٤
- بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث ومن الخبائث ٨٩
- أكل عندها كتفا ثم صلى ولم يتوضأ ٦٧
- أقصد جاءك شيطانك ٢٧
- أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ ٣٨٦
- أمر في بول الأعرابي يذوب من ماء ٦١٢-٦١٣
- أمر عليا رضي الله عنه أن يمسح على الجائر ٣٦٧-٣٦٨
- مر نساء الحيض أن يتوضأن في وقت الصلاة ويجلسن
ويذكرن الله عز وجل ويسبحن ٣٨٥
- فأمرت عمار بن ياسر ١٦٣
- مروا أزواجكن أن يستنجوا بالماء فأنى استحبيهم وأن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ١١٨
- أمرنا أن نستنجي بثلاثة أحجار ١٢١
- أن أبا مسلمة رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمر فقال : أهرقها فقال أفلا
أخللها ؟ قال : لا ٥٩٥-٦٠٨
- أن ابن عمر رضي الله عنهما كان ينام وهو جالس ثم
يصلي ولا يتوضأ ٢٢

أن أسماء بنت مشكل سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الحيض فقال : تأخذ أحداً من ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها

٢١٨

١٨٠ أن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون

٥٦٨ أن أعرابياً بال في ناحية المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بدنوب من ماء فأهريق عليه

أن الله تعالى تجاوز لى عن أمى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه

٣٩٠-٣٠٨

أن امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله عن الفسل من الحيض فقال : خذى فرصة من مسك فتطهري بها ، فقالت : كيف اتطهر بها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : سبحان الله تطهري بها ، قالت عائشة رضى الله عنها : تتبعى بها أثر الدم

٢١٧

أن امرأته راته يواقع جارية له فذهبت فأخذت سكيناً وجاءت تريد قتله فانكر أنه واقع الجارية وقال : اليس قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنب أن يقرأ القرآن قالت : بلى ، فانشدتها الآيات المشهورة فتوهمتها قرأتاً فكفت عنه فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فضحك ولم ينكر عليه

١٨٣

أن امرأة ولدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تر نفاساً فسميت ذات الجفوف

٥٣٩

٢٢٧ أن أيوب كان يفتسل عريانا فمر عليه جراد من ذهب

٢٠٨ أن الحصاة لتناشد الذى يخرجها من المسجد

أن رجلاً أعمى جاء النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فتردى في ثر فضحك طوائف من الصحابة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة

٧٠

أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوضأ من لحوم الغنم قال : إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا

- تتوضأ قال : أتوضأ من لحوم الأبل قال : نعم تتوضأ من
لحوم الأبل ٦٨
- أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجمع
أهله ثم يكسل هل عليهما الفضل فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : أنى لأفعل ذلك أنا وهذه ثم تفكسل ١٥٥
- أن رجلا سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فضرب صلى الله عليه وسلم يده على حائط وتيمم ثم أجاب ١٩٨
- أن رجلا قال لسلمان رضى الله عنه أنه علمكم نبيكم كل
شيء حتى الخراءة قال : أجل نهانا أن نجترىء بأقل من
ثلاثة أحجار ١١٨
- أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أنا بأرض
الرمل وفيها الجنب والحائض ونبقى أربعة أشهر لا نجد
الماء فقال صلى الله عليه وسلم : عليكم بالأرض ٢٤٧
- أن رجلا مر بسهام في المسجد فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمسك بنصالها ٢٠٥
- أن رجلا مر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول
فسلم عليه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتنى
على مثل هذه الحالة فلا تسلم على فانك أن فعلت ذلك
لم أرد عليك ١٠٤
- أن رجلا نشد في المسجد فقال : من دعا إلى الجمل
الأحمر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وجدت
أما بنيت المساجد لما بنيت له ٢٠٢
- أن رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرسا المسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلى
فجاء رجل من الكفار فرماه بسهم فوضعه فيه فنزعه ثم
رماه بأخر ثم ركع وسجد ودماؤه تجري ولما سأل عمار
عما أخره عن الخروج من الصلاة قال : كنت في سورة
الكهف فخشيت أن أقطمها ٦٣
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجعل
مسجد أهل الطائف حيث كانت طوافيتهم ٢٠٨
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ثم رأى رجلا
معتزلا لم يصل مع القوم فقال : يا فلان ما منعك أن تصلى

مع القوم ؟ فقال يا رسول الله أصابتنى خنابة ولا ماء فقال :
عليك بالصعيد فإنه يكفيك فلما حضر الماء أعطى النبي صلى
الله عليه وسلم هذا الرجل اناء من ماء فقال : اغتسل به

٢٤٠

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى حاملا إمامة
بنت زينب رضي الله عنهما وطاف على بعيره

٢٠٤ - ٣٥

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن
مسعود اقرأ على القرآن فاني أحب أن أسمعك من غيري
فقرأ عليه من سورة النساء حتى بلغ « فكيف اذا جئنا من
كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا »

١٩٢

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اتقوا اللعائين
قالوا : وما اللعانان يا رسول الله ؟ قال : الذي يتخلى في
طريق الناس وفي ظلمهم

١٠١

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي دار قوم
من الانصار ودونهم دار لا يأتونها فشق ذلك عليهم فقالوا :
يا رسول الله تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ان في داركم كلبا . فقالوا : فان في دارهم
سنورا فقال النبي صلى الله عليه وسلم : السنور سبع

٥٨٦

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من
الفزع كلمات ، أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وشر
عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون

٨٤

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل المني
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره البول في
الهواء

١٠٩

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى هرقل
عظيم الروم كتابا فيه (يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة
سواء ... الآية)

٨٥

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل من
الانصار فأرسل اليه فخرج ورأسه يقطر فقال : لعننا
أعظناك . قال : نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا أعجلت أو أقحطت فلا غسل عليك
وعليك الوضوء

١٥٤

- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر عليه فاسلم فاطلقه وبعث به الى حائط ابي طلحة وامره ان يغتسل فاغتسل وصلى ركعتين .. ١٧٥
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وان تشد فيه ضالة وان ينشد فيه شعر ٢٠٣
- ان صفوان بن امية نام فيه ٢٠٠
- ان علياً رضى الله عنه نام فيه ٢٠٠
- ان عمرا احتلم ففسل مغابنه وتوضاً وضوءه للصلاة ثم صلى بهم ٣٢٨-٣٢٧
- ان عمر رضى الله عنه قال : يا رسول الله ايرقد وهو جنب ؟ قال : نعم اذا توضأ احدكم فليرقد ١٧٨-١٧٧
- ان عمر رضى الله عنه اقبل من الجرف حتى كان بالمربد تيمم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة ..
- ان عيني تمانان ولا ينام قلبي ٢٤
- ان فاطمة بنت ابي حبيش رضى الله عنها استحضت فقال النبي صلى الله عليه وسلم تدع الصلاة ايام اقرائها ثم تفتسل وتوضأ لكل صلاة حتى يحىء ذلك الوقت وان قطر الدم على الحصر ٥٥٢-٥٥١
- ان فاطمة بنت ابي حبيش رضى الله عنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم انى استحاض افادع الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم : ان دم الحيض اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكى عن الصلاة واذا كان الآخر فتوضئى وصلى فانما هو عرق ٤٢٨
- ان كنت تنام للصلاة فلا بأس ٢٠٠
- ان المرأة صاحبة الوشاح كانت تنام فيه ٢٠٠
- ان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه قبور المشركين فنبشت ٢٠٨
- ان المسلم لا ينجس ١٨٥-١٨٤-١٧١
- ان موسى اغتسل عريانا فذهب الحجر بشوبه ٢٢٧

- ٩٩ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال قائما لعملة بمبضييه
- ١١٦ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم في مسجد قباء فقال : إن الله قد أحسن عليكم الشاء في الطهور فما هذا الطهور الذي تطهرون به قالوا : والله يا رسول الله ما نعلم شيئا إلا أنه كان لنا خيران من اليهود يفسلون أديارهم ففضلنا كما غسلوا
- ٣٠٣ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أنه سيجيء أئمة يؤخرون الصلاة عن أول وقتها قال فصلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة
- ٨٧ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق ثم القاه
- ١٤٧ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم أوردفها على حقيبة فحاضت فأمرها أن تفسل الدم بماء وملح
- ٥٨٠ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل الكبد
- ٦٧ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتف ثاة ثم صلى ولم يتوضأ
- ٢٠٩ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الحيض أن يحضرن يوم العيد ويعتزلن المصلى
- ١٤٤ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفضل الذكر من المذى
- ١١٧ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاستنجاء بالأحجار وأذن فيه وفعله
- ٤١٠ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءته فاطمة بنت أبي حبيش رضى الله عنها فقالت : انى أستحاض فقال : ليس ذلك الحيض إنما هو عرق لتقعد أيام أقرائها ثم لتغتسل ولتصل
- ٦٢ ... أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه
- ... أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الى دار فأجاب ودعى الى دار فلم يجب فقيل له : فى ذلك فقال : ان فى

- دار فلان كلبا فقيل له : وفي دار فلان هرة فقال : الهرة
ليست بنجسة ٥٨٥
- أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى بصاقا في المسجد
فحككه بيده ٢٠٥
- أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للجنب إذا أكل
أو شرب أو نام أن يتوضأ ١٧٩
- أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم عليه رجل فلم يرد
عليه حتى توضأ ثم قال كرهت أن أذكر الله تعالى إلا
على طهر ١٠٣
- أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد
البلل ولا يذكر الاحتلام قال : يفتسل وعن الرجل يرى أنه
احتلم ولا يجد البلل قال : لا غسل عليه ١٦٢
- أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مس الذكر في
الصلاة فقال : هل هو إلا بضعة منك ٤٧ - ٤٨
- أن النبي صلى الله عليه وسلم شغل ليلة عن العشاء
فأخراها حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ثم خرج علينا ٢١
- أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فافطر قال معاذان
فلقيت ثوبان فذكرت ذلك له فقال : أنا صبيت له وضوءه ٦٢
- أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل بعض نسائه ثم
خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ ٣٥
- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أتيتم الغائط
فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن
شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب السخيتاني فقدمنا الشام
فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحرف
ونستغفر الله ٩٦
- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أراد أحدكم أن
يبول فلم يرد لبوله ٩٨
- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا جلس أحدكم
على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ٩٦
- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ذهب أحدكم

الى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فانها
تجزى عنه ١١٢-١٢١

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ذهب احدكم
الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لغائط أو بول ٩٢

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الضحك ينقض
الصلاة ولا ينقض الوضوء ٧٠

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى بول الرضيع
يفسل من بول الجارية وينضح من بول الغلام ٦٠٩

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى الذى يأتى امرأته
وهى حائض يتصدق بدينار أو نصف دينار ٣٨٩

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى المذى يفسل
ذكره ويتوضأ ٧

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أتى الغائط
فليستتر فان لم يجد الا أن يجمع كتيبا من ومل فليستتر به ٩١

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام جالسا
فلا وضوء عليه ومن وضع جنبه فعليه الوضوء ١٤

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وليستنج بثلاثة
أحجار ١١٠

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الملاعن الثلاث
البراز فى الموارد وقارعة الطريق والظل ١٠١

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج الرجلان
يضران الغائط كاشفين عن عورتهم يتحدثان فان الله تبارك
وتعالى يمقت على ذلك ١٠٣

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم ضربتان
ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين ٢٤٢

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من الخلاء
قال الحمد لله الذى اذهب عني الأذى وعافاني ٨٩-٩٠

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء قال
اللهم انى أعوذ بك من الخبث ومن الخبائث ٨٨

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء
لبس حذاءه وغطى راسه ١٠٩

- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب إلى
 ٩١ الفائط أبعد
- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور قباء كل سبت
 ١١٧ راکبا وماشيا ويصلي فيه
- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعد الوضوء
 ٣٥ ثم لا يفيد الوضوء
- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع ثوبه حتى
 ٩٨ يدنو من الأرض
- أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال انهما
 يعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة
 ١١٢ وأما الآخر فكان لا يستتزه من بوله
- أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يقتسلان
 ٢٢٠ من اناء واحد
- أن النبي صلى الله عليه وسلم نام في الوادي عن صلاة
 ٢٤ الصبح حتى طلعت الشمس
- أن النبي صلى الله عليه وسلم نضح ثوبه من بول
 ٥٦٩ الصبي وأمر بالنضح منه
- أن النبي صلى الله عليه وسلم نفخ في يديه بعد أخذ
 ٢٦٩ الشراب
- أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبال في الماء
 ١٠٨ الراكب
- أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل
 ٢٢١ بفضل وضوء المرأة
- أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البول في حجر
 ١٠٠
- أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالحمة
 ١٣٣
- أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء
 ١٣٥ بالعظم وقال : هو زاد اخوانكم من الجن
- أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تناشد الأشعار
 ٢٠٥ في المسجد

- ٢٢٠ أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ في أثناء فيه
قدر لثى مد
- ٧٩ أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ للطواف وقال :
لتأخذوا عني مناسككم
- ٢٢٠-٢١٩ أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مما لا يبل الثرى
- ٢٥٢ أن النبي صلى الله عليه وسلم تيمم بالحدار
- ٨٧ أن نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم محمد رسول الله
أن ناسا كانوا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قد فعلوها حولوا
بمقعدتى الى القبلة
٩٢-٩٣
- ٢٠٢ أن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا
القدر انما هى لذكر الله وقراءة القرآن
- ٧٢ لأن أتوضأ من الكلمة الخبيثة أحب الى من أن أتوضأ
من الطعام الطيب
- ٢٩٢ أن اليهود كانت اذا حاضت منهم المرأة أخرجوها من
البيت ولم يؤاكلوها ولم يجامعوها في البيت فسأل اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبذل الله عز وجل
« ويسألونك عن المحيض » فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : اصنعوا كل شيء إلا النكاح
- ٥٥٥ انما ذلك عرق فاغتسلى ثم صلى
- ٥٧٤-٥٧٥ وانما كان يحزبك أن رأيته أن تفسل مكانه فان لم تره
نضحت حوله ولقد رأيته أفركه من ثوب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فركا فيصلى فيه
- ٢٣٩ انما كان يكفيك كذا وكذا
- ٢٤٦ انما كان يكفيك هكذا ثم ضرب بيديه ثم نظفهما ثم
مسح وجهه وكفيه
- ٢٦٧ انما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على رأسه خرقة
ويمسح عليها ويفسل سائر جسده
- ٦٨ أنه أتى بقصعة من لحم الخزور من الكبد والسنام
فاكل ولم يتوضأ
- انه طاف على نسائه ذات ليلة يفتسل عند هذه وعند

- هذه فقيل يا رسول الله الا تجعله غسلا واحدا فقال : هذا
 ١٨٠ ازكى واطيب واظهر
- انه صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة : ان ذلك
 ٦٣ عرق وليس بالحیضة فتوضئ لكل صلاة
- انه كان يغرب من الابل وتصيبه الجنابة فاخبر النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال له : الصعيد الطيب وضوء
 المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء فليمسه
 بشرته ٢٤٠-٢٤١
- انه صلى الله عليه وسلم نام حتى سمع غطيطة ثم
 ٢٤ صلى ولم يتوضأ
- انه نهى ان تفتسل المرأة بفضل الرجل وان يفتسل
 ٢٢١ الرجل بفضل المرأة
- انها استعارت قلادة من اسماء فهلكت فارسل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ناسا من اصحابه في طلبها فادركتهم
 الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه
 وسلم شكوا ذلك اليه فنزلت آية التيمم
- انها ستفتح عليكم ارض العجم وستجدون فيها بيوتا
 يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال الا بالازر وامنعوها
 النساء الا مريضة او نفساء ٢٣٦
- انها كانت تحت المنى من ثوب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو يصلى ٥٧٣
- انها كانت تغسل المنى من ثوب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ٥٧٩
- انها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها ٤٠٠
- انها ليست بنجس هي كبعض اهل البيت يعنى الهرة
 ٥٨٧ انهم كانوا ينامون فتحقق رؤوسهم ٢٢
- اثنتى بغيرها ١٢١
- الايم احق بنفسنها من وليها ٣١٧
- بسم الله اللهم انى اعوذ بك من الخبث ومن الخباث
 البصاق فى المسجد خطيئة وكفارتها دفنها ٢٠٢

- بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد
فجاءت برجل يقال له ثمامة بن اثال فربطوه بسارية من
سوارى المسجد - وذكر الحديث - وفي آخره فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : اطلقوا ثمامة فانطلق الى نخل
قريب فاغتسل ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إله إلا
الله وأن محمدا رسول الله
- ١٧٥- ٧٦
- ابغنى أحجارا استنقض بها أو نحوه ولا تأتني بعظم
ولا روث
- ١٣٠
- ابنوا المساجد واتخذوها جما
- ٢٠٨
- بال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عمر خلفه
بكوز من ماء فقال : ما هذا يا عمر فقال : ماء تتوضأ به
فقال : ما أمرت كلما قلت أن أتوضأ ولو فعلت لكان سنة
- ١١٥
- بئس البيت الحمام يبدى العورة ويذهب الحياء
- ٢٣٦
- تحت كل شعرة جناة فاغسلوا الشعرة وأنقوا البشرة
- ٢١٢
- التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج
- ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الضب وأكلوه
بحضرته وقيل له : أحرام هو قال : لا ولكن لم يكن بأرض
قومي فأجذني أعافه
- ٥٨٥
- ترك الوضوء من ذلك
- ٦٣
- ثبت أن أصحاب الصفة كانوا ينامون في المسجد وإن
العرنيين كانوا ينامون في المسجد
- ٢٠٠
- ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس بعض
المشركين في المسجد
- ١٨٥
- ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما جواب آخر وهو
أن معنى الماء من الماء أى لا يجب الغسل بالرؤية في النوم
إلا أن ينزل
- ١٥٥
- ثم أفرغ على فرجه وغسل بشماله ثم ضرب بشماله
الأرض فدلکها دلکاً شديداً
- ١٢٩
- ثمامة بن اثال كان يبيت فيه قبل إسلامه
- ٢٠٠
- جاء النبي صلى الله عليه وسلم وبيوت أصحابه

- شارعة في المسجد فقال : وجهوا هذه البيوت عن المسجد
فانى لا اهل المسجد لحائض ولا جنب ١٨٥
- جاءت أم سليم امرأة أبى طلحة الى النبی صلى الله
عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ان الله لا يستحيى من
الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال : نعم
اذا رأت الماء ١٥٦-١٥٧-١٥٨
- جاءت أم قيس بنت محصن رضى الله عنها رسول الله
صلى الله عليه وسلم بابت لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه ، فدعا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فنضجه ولم يفسله ٦١٠
- جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالت : احداثا يصيب ثوبها من دم الحيض كيف تصنع
به قال : تحته ثم تقرصه بالماء ثم تنضجه ثم تصلى فيه ٥٧٧
- جعلت لنا الأرض كلها مسجدا وتربتها طهورا ٢٤٥
- جعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا ٢٤٦-٢٤٧
- أجنبت فتممكت في التراب فأخبرت النبی صلى الله
عليه وسلم بذلك فقال صلى الله عليه وسلم : انما يكفيك
هكذا وضرب يديه على الأرض ومسح وجهه وكفيه ٢٣٩-٢٤٤-٢٤٧
- أجنبت فاغتسلت من جفنة فضلت فيها فضلة فجاء
النبي صلى الله عليه وسلم يفتسل منه فقلت : انى قد
اغتسلت منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الماء ليس
عليه جنابة واغتسل منه ٢٢٠
- حتى تخفق رؤوسهم ١٥
- حتى نام أصحابه ثم جاء فصلى بهم ٢١
- حدثني أبى بن كعب ان الفتيا التي كانوا يفتون انما
الماء من الماء كانت زخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه
وسلم في بدء الاسلام ثم أمر بالاغتسال بعد ١٥٥
- الحدث حدثان حدث اللسان وحدث الفرج واشدهما
حدث اللسان ٧٢
- الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء ٢٣٠
- الحيض ثلاث أربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر ٤١٠

- ١٧١ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ
- ٤٠٣-٤٠٥-٤٠٦ تَحِيضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ كَمَا تَحِيضُ
النِّسَاءُ وَيَطْهَرْنَ مِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَيَطْهَرْنَ
- ٤٢٢
- ٤٠٠ الْمُسْتَحَاضَةُ يَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتْ ، الصَّلَاةُ أَكْثَرُ
- ٥٥٤ الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لَوْ قَدْ كَلَّ صَلَاةً
- ١٦٣ فَاسْتَحْيَيْتَ أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَكَانِ
ابْنَتِهِ فَأَمَرْتُ رَجُلًا فَسَأَلَهُ
- ٢٥٤ خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا
مَاءٌ فَتَمِمَا صَعِيدًا طَيِّبًا وَصَلِيَا ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ
فَأَعَادَ أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْأُخْرَى وَلَمْ يَعِدْ الْآخَرُ ثُمَّ أَتَى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : لِلَّذِي
لَمْ يَعِدْ أَصِيبَتِ السَّنَةُ وَأَجْزَأُكَ صَلَاتُكَ وَقَالَ لِلَّذِي تَوَضَّأَ
وَأَعَادَ لَكَ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ
- ٢٣٧ دَخَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَامَاتِ
الشَّامِ
- ١٢٩ دَخَلَ الْفَيْضَةُ فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ اسْتَنْجَى مِنْ إِدَاةٍ
وَمَسَحَ يَدَهُ بِالْتُّرَابِ
- ٢٣٦ دَخَلَ نِسْوَةٌ مِنَ أَهْلِ الشَّامِ عَلَى عَائِشَةَ فَقَالَتْ : مَنْ
أَنْتِ ؟ قُلْنَ : مِنْ أَهْلِ الشَّامِ فَقَالَتْ : لِمَ كُنَّ مِنَ الْكُورَةِ
الَّتِي يَدْخُلُ نِسَاؤُهَا الْحِمَامَاتُ ، قُلْنَ : نَعَمْ قَالَتْ : أَمَا إِنِّي
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَا مِنْ امْرَأَةٍ
تَخْلَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا إِلَّا هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى
- ١٩٦ الدِّينَ النَّصِيحَةَ قُلْنَا : لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لِلَّهِ
وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَهْلِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَتِهِمْ
- ١٧٨ ذَكَرَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَصَيَّبَ
الْجَنَابَةَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
تَوَضَّأَ وَاقْشَلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ نِمَ
- ٢٠٩ تَذَاكُرْنَا الْفَسَلُ مِنَ الْجَنَابَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَمَا أَنَا فَيَكْفِينِي أَنْ أَصِيبَ عَلَى رَأْسِي
ثَلَاثًا ثُمَّ أَفِيضَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِي
- ٥٨٢ ذِكَاةُ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ

- ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى امرأة من الأنصار فقربت شاة مصلية (أي مشوية) فأكلوا واكلنا فحانت الظهر فتوضأ ثم صلى ثم رجع إلى فضل طعامه فأكل ثم حانت صلاة العصر فصلى ولم يتوضأ .. ٦٧
- رأى النبي صلى الله عليه وسلم وقد سال من أنفى دم فقال : أحدث لذلك وضوءا .. ٦٣
- رأيت ابن عمر إذا خاض راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يقول اليها قلنا : يا أبا عبد الرحمن اليس قد نهى عن هذا قال : بلى إنما نهى عن ذلك في القضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يترك فلا بأس .. ٩٦
- أرأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم يمن قال عثمان : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفسل ذكره قال عثمان : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم .. ٥٩١-٥٩٠
- رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة يأكل منها ثم صلى ولم يتوضأ .. ٦٧
- ربط النبي صلى الله عليه وسلم الأسير الكافر في المسجد .. ٥٨١
- رقيت على ظهر بيت فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا على لبنتين مستقبلا بيت المقدس مستديرا الكعبة .. ٩٦
- روى أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رضي الله عنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتدع الصلاة قدر ذلك .. ٤٤٢-٤٤٠
- روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقرأ القرآن وهي حائض .. ٢٨٨
- روى عن علي : لا يقرأ الجنب القرآن ولا حرفا واحدا .. ١٨٣
- روى عن لقمان عليه السلام أنه قال : طول القمود على الحاجة تتجمع منه الكبد ويأخذ منه الباسور فاقعد هويئنا وأخرج .. ١٠٥

- سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يوجب
الفسل وعن الماء يكون بعد الماء فقال : ذلك المذي وكل فحل
بمذى فتفسل من ذلك فرجك وانثييك وتوضاً وضوءك
للصلاة ١٦٥
- سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل للرجل
من امرائه وهي حائض فقال : ما فوق الازار .. ٣٩٢
- سألت زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل
ولا ينزل قال : يفتسل فقلت : ان أبا كان لا يرى الفسل
فقال زيد : ان أبا نوع عن ذلك قبل أن يموت .. ١٥٦
- سألت عثمان بن عفان عن الرجل يجامع امرائه ولم
يمن قال عثمان : يتوضاً كما يتوضاً للصلاة ويفسل ذكره
وقال عثمان : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال زيد : فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن
العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب فأمروه بذلك .. ١٥٤
- سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل المحيض
سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عما يصنعون فقالوا :
تتبع الحجارة الماء ١١٥
- سنة في شهر السنة وسبعة في شهر السبعة .. ٤٠٦
- ستر ما بين الجن وعورات بني آدم اذا دخل الكنيف
ان يقول : باسم الله ٨٨
- ستر ما بين عورات أمي وأعين الجن باسم الله .. ٨٨
- سعد بن أبي وقاص وحذيفة وابن الزبير رضى عنهم
انهم كانوا لا يرون الاستنجاء بالماء .. ١١٧
- أسلم قيس بن عاصم فأمره رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يفتسل ١٧٣
- فسلمت عليه وهو يتوضاً فلم يرد على .. ١٠٤
- سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : انه
سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء .. ٢٢٠
- سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بنى
لله تعالى مسجداً بنى الله له مثله في الجنة .. ٢٠٨

- ٤٧ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس فرجه فليتوضأ
- ١٢٣ سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال : أولا يجد أحدكم ثلاثة أحجار حجران للصفحتين وحجر للمسربة
- ٥٢ سئل عن مولود له ما للرجال وما للنساء يورث من حيث يبول
- ٥٩٥ سئل النبي صلى الله عليه وسلم أنتخذ الخمر خلا قال : لا
- ١٢١ سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال بثلاثة أحجار
- ٦٨ سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الأبل فأمر به
- ٤ شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل اليه انه يجد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا
- ٦٧ أشهد لكنت أشوى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بطن الشاة ثم صلى ولم يتوضأ
- ٢١٩ بالصاع الى خمسة أمدد
- ١٨٣ صح من عمر رضى الله عنه انه كره القراءة للجنب
- ١٨٩ صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ مع الحدث
- ٢٤٧ الصعيد الحرث حرث الأرض
- ٢٥٤ الصعيد الطيب وضوء المسلم فاذا وجد الماء فليمسه بشرته
- ٢٨٠ الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم يجد الماء
- ٥٦٣ اصنعوا كل شيء الا النكاح
- ٧١ الضحك في الصلاة قرقرة يبطل الصلاة والوضوء
- ٦٠٠-٥٨٧ ظهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يفسل سبعا اولاهن بالثراب
- ٦٠١

١٨٠ طاف على نسائه بفعل واحد وهن تسع نسوة

٧٧ الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام

اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء حتى رقد

٢١-٢٢ الناس واستيقظوا ورددوا واستيقظوا

عرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أعظم من سورة

١٩٦ من القرآن أو آية أو تيها رجل ثم نسيها

علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتينا الخلاء

١٠٤ ان نتوكا على اليسرى

علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدنا

١٠٥ الخلاء ان يعتمد على اليسرى وينصب اليمنى

٢٤٨ عليكم بالتراب

عمرو بن العاص حين تيمم فقال النبي صلى الله عليه

٢٥٤ وسلم صليت بأصحابك وأنت جنب

١٨٢ عن ابن عباس يجوز للجنب والحائض قراءة كل القرآن

عن ابن عمر أحلت لنا ميتتان ودمان فألميتان السمك

٥٨٠ والجراد والدمان الكبد والطحال

عن ابن مسعود رضى الله عنه قرأ على النبي صلى الله

عليه وسلم الى ان قال : « حسيك » قال : فرايت

١٩٠ عينيه تدرقان

عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه خطب يوم الجمعة

فقال في خطبته : ثم انكم ايها الناس تاكلون شجرتين

لا اراهما الا خبيثتين البصل والثوم لقد رايت رسول الله

صلى الله عليه وسلم اذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد

٢٠٢ امر به فاخرج الى البقيع فممن أكلهما فليمتهما طبخا

عن عثيم انه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

اسلمت فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ألق عنك

١٧٥ شعر الكفر

عن ميمون بن مهران أن بنت سعيد بن جبير كانت تحته

٤١١ وكانت تحيض في السنة شهرين

عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب يلغ في الاناء

٦٠٠ قال : يفسله ثلاثا أو خمسا أو سبعا

٢٠- ١٤	العينان وكاء السر فمن نام فليتوضأ
١٩٦-١٩٥	تعاهدوا القرآن فوالذى نفس محمد بيده لهو أشد
٥٨١	تفلتا من الأبل في عقلها
	غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات
	نأكل معه الجراد
٢٣٥	الفصل من خمسة من الجنابة والحجامة وغسل يوم
١٦٧	الجمعة والفصل من ماء الحمام
	فاغسلى عنك الدم وصلى
٢٥	اغشى عليه ثم أفاق فاغتسل ليصلى ثم اغشى عليه ثم
	أفاق فاغتسل
	مفتاح الصلاة الطهور
٢٢١	وليفترقا جميعا
٢٤٥	فضلنا على الناس بثلاث جعلت لنا الأرض مسجدا
	وجعل ترابها لنا طهورا وجعلت صفوفنا كصفوف الملائكة
٢٧- ٢٨- ٣٥	فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة في الفراش
٣٧	فالتصمت فوقع يدي على بطن قدمه وهو في المسجد
	وهما منصوبتان وهو يقول : اللهم أعوذ برضائك من
	سخطك
٢٧- ٢٦	افتقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفراش
	فقميت فوقع يدي على إخمص قدميه فلما فرغ من صلاته
	قال : أتاك شيطانك
٢٧	افتقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة
	فظننت أنه ذهب إلى بعض نسائه فتحسست ثم رجعت
	فإذا هو راكم أو ساجد يقول : سبحانك اللهم وبحمدك
	لا إله إلا أنت
٦١٧	في الفارة تموت في السمن الجامد : القوها وما حولها
	وكلوا سمنكم
١٩٥	في الليل ساعة يستجاب فيها الدعاء وذلك كل ليلة
٤٠٥-٤٠٣	في النساء نقصان دينهن أن أحداهن تمكث شطر
	دهرها لا تصلى

- ٧ في الودي الوضوء
- أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل
فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه
وسلم حتى أقبل إلى الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد
عليه السلام ٢٤٤-٢٨٠
- يقبل بواحد ويدبر بآخر ويخلق بالثالث ١٢٢-١٢٣
- أقصد جاءك شيطانك ٢٧
- لقد رايت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوقظون للصلاة حتى اني لاسمع لاحدهم غطيظا ثم يقومون
فيصلون ولا يتوضؤون ١٥
- فقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع
الحدث ٨٢
- قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يجبون
أسنمة الابل ويقطعون آليات الغنم فقال : ما تقطع من
البهيمة وهي حية فهو ميتة ٥٨٢
- قدم ناس من عكل أو عريثة فاجتووا المدينة فامرهم
النبي صلى الله عليه وسلم ان يشربوا من أبوال ابل
الصدقة والبانها ٥٦٩
- قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا :
يا محمد انه امتك أن يستنجوا بعظم أو روثة أو حممة فان
الله عز وجل جعل لنا فيها رزقا فنهى النبي صلى الله عليه
وسلم ١٣٣
- قرأ عند المريض الفاتحة وقل هو الله احد والمعوذتين
مع النفخ في اليدين ويمسحه بهما ١٩٨
- قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مرتلة ١٩٠
- تعد النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته تحت حائش
التحلل ١٠٢
- قل يوم الا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف
علينا فيقبل ويلمس ٣٥
- أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام ٤١٠
- قال ابن عباس لا تتخذوه مرقدا ٢٠٠

- قال رجل يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء
٢٤٢ نعم
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتى أحدكم
١٢٥ الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ولا يتمسح بيمينه
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما انا لكم مثل
الوالد فاذا ذهب أحدكم الى الفائط فلا يستقبل القبلة
ولا يستدبرها لفائط ولا بول وليستنح بثلاثة أحجار ونهى
١٢٥-١١١ عن الروث والرمة وان يستنجى الرجل بيمينه
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء
١٥٤-١٥٦-١٥٩
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمسة بنت
جحش رضى الله عنها : أنعت لك الكرسف فقالت : انه
٥٥١ أكثر من ذلك فقال : تلجمي
- قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله
عنها حين حاضت اصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفى
٢٨٣-٢٨٦
- قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ينبغي لحامل
القرآن ان يعرف بليله اذا الناس نائمون وبنهاره اذا الناس
مفطرون وبحزنه اذا الناس يفرحون وببكاؤه اذا الناس
يضحكون وبصمته اذا الناس يخوضون وبخشوعه اذا
١٩٥ الناس يختالون
- قال عبد الله بن مسعود لو أن جنبا لم يجد الماء شهرا
لا يتيمم قال أبو موسى له كيف يصنع بهذه الآية فلم تجدوا
ماء فتييموا فقال عبد الله : لو رخص لهم لأوشكوا اذا برد
٢٤٥ عليهم الماء أن يتيمموا
- قال : قبله الرجل امرأته وجسها بيده من اللامسة
٣٦ فمن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء
- قال النبي صلى الله عليه وسلم فى المتفوطين ان يتحدثا
١٠٣ فان الله يمقت على ذلك
- قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم انا جنب فنزلت
آية التيمم فقال : بكفك هكذا فضرب بكفيه الأرض ثم
نفضهما ثم مسح بهما وجهه ثم أمرهما على لحيته ثم
أعادهما الى الأرض فمسح بهما الأرض ثم ذلك أحدهما
٢٦٢ بالاخرى ثم مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما

- قلت يا رسول الله عورائنا ما تأتي منها وما نذكر قال :
احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت
أرايت إذا كان أحدنا خاليا ؟ قال : الله أحق أن يستحيا
من الناس ٢٢٧
- قوله صلى الله عليه وسلم للذي تأخر عن الصلاة معه
في السفر في قضية الزادتين واعتذر بأنه جنب فأعطاه إناء
وقال : اذهب فأفرغه عليك ٢١٥
- قوله صلى الله عليه وسلم لأم سلمة يكفيك أن تفيض
عليك الماء ٢١٥
- قوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شيء إلا النكاح ٣٩٤-٣٩٢
- قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت حبش رضى
الله عنها : دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فامسكى
عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضئى وصلى فإنما هو عرق
لقوله صلى الله عليه وسلم في الفارة تقع في السمن
إن كان مائعا فلا تقربوه ٦٢٢
- يقولون أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى إلى على
رضي الله عنه لقد دعى بالطست يبول فيها فأنخس فمات
وما أشعر به ١٠٨
- قام من الليل ففضى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام ١٧٩
- قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى يصلى في
الليل فقامت إلى جنبه الأيسر فجعلنى في شقه الأيمن
فجعلت إذا أغفيت يأخذ بسخمة أذنى فصلى إحدى
عشرة ركعة ١٧
- أقيمت صلاة العشاء فقال رجل : لى حاجة فقام
النبي صلى الله عليه وسلم يناجيه حتى نام القوم أو بعض
القوم ثم صلوا ٢١
- كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ٥٨٤
- كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما غيرت النار ٦٥-٦٨
- كان أحدنا يمر في المسجد مجتازا وهو جنب ١٨٤
- كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه ٨٧
- كان إذا أراد البراز أنطلق حتى لا يراه أحد ٩٢

- كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون
ثم يصلون ولا يتوضأون ٢١- ١٥
- كان يأمر بحت المنى ٥٧٤
- كان يباشر نساءه فوق الأزار ٣٩٢
- كان أحب ما استتر به النبي صلى الله عليه وسلم
هدف أو حائش نخل ٩٢
- كان خاتم عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضي الله عنه
منقوشا عليه طائر ١٨١
- كان يذكر الله تعالى على كل أحيانه ١٨٢
- كان الرجال والنساء يتوضأون في زمان رسول الله
صلى الله عليه وسلم من آناء واحد ٢٢٠
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام
وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام ١٧٩
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر
بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ٢٠٦
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان جنباً
فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة ١٧٩
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بثلاثة
أحجار وينهى عن الروث والرمة ١٢١
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته
فيقرأ القرآن ولم يكن يحجبه وربما قال يحجزه عن القرآن
شيء ليس الجنابة ١٨٢- ١٨٣
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من مصلاه
الذي صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس فإذا طلعت قام
قال : وكانوا يتحدثون فيأخذون في أمر الجاهلية
فيضحكون ويتسم ٢٠٤
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوضأ بعد
الفصل من الجنابة ٢٢٥
- كان يصلى وهي معترضة بينه وبين القبلة فإذا أراد
أن يسجد غمز رجلها فقبضتها ٣٥
- كان عمر رضي الله عنه إذا بال قال ناولني شيئاً

	استنجدى به فأناوله العود والحجر ويأتى حائطا يتمسح
١٣١	به أو يمسح الأرض ولم يكن يغسله
٢١٩	كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالماء
٣٧	كان يقبل وهو صائم
	كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتى الخلاء فاتبعه أنا
١١٨	وغلام بادأوة من ماء فيستنجدى بها
	كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى الخلاء أتته
١١٨	بماء في ركوة فاستنجدى ثم مسح يده على الأرض ثم أتته
	بأناء آخر فتوضأ
	كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء غطى
١١٠	رأسه وإذا أتى أهله غطى رأسه
	كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو
١٧٩	جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة
	كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول
١٠٨	فيه ويضعه تحت السرير
	كان النبي صلى الله عليه وسلم يكرمها ويكرم أختها
	أم حرام بنت ملحان ويقيم عندهما وكانتا خالتيه
١٥٧	ومحرمين له
	كان النبي صلى الله عليه وسلم والمرأة من نسائه
٢٢٠	يفتسلان من أناء واحد
١٧٩	كان ينام وهو جنب ولا يمس الماء
١٨١	كان وهو جنب يطوف على نسائه بغسل واحد
	كنا نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٨٥-٢٨٤	فيأمرنا بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة
	كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٨٣	فلا نقضى ولا تؤمر بالقضاء
٤١٦	كنا نعد الصفرة والكدره حيضا
	كنا نفتسل من خمس من الحجامة والحمام ونتف
٢٣٥	الابط ومن الجنابة ويوم الجمعة
	كنا نقودا مع أبى هريرة رضى الله عنه في المسجد فائن

- المؤذن فقام رجل من المسجد يمشى فاتبعه أبو هريرة بصره
حتى خرج من المسجد فقال أبو هريرة : أما هذا فقد عصي
أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ٢٠٧
- كنا نمشي في المسجد جنباً لا نرى به بأساً ١٨٦
- كنا لا نعتد بالصفرة والكدرة بعد الفسل شيئاً ٥٦٤-٤١٦-٤١٥
- كنت أخفق برأسي فقلت يا رسول الله وجب على وضوء
قال : لا حتى تضع جنبك ٢٢- ٢٣
- كنت رجلاً مذاء فأمرت المقداد أن يسأل النبي صلى
الله عليه وسلم عن ذلك فسأله فقال : توضأ واغسل ذكرك
كنت رجلاً مذاء فجعلت أغتسل في الشتاء حتى تشقق
ظهري فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال :
لا تفعل إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك
للصلاة فإذا نضحت الماء فاغتسل ١٦٣
- كنت رجلاً مذاء فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال : إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ
وضوءك للصلاة ٥٧٣
- كنت أسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبي بن كعب شرباً
من فضيخ وخمر فأتاهم أت فقال : إن الخمر قد حرمت
فقال أبو طلحة : يا أنس قم هذه الجرة فاكسرها فقامت
وكسرتها ٥١٧
- كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في
إناء واحد يسع ثلاثة أمدد وقريب من ذلك ٢١٩
- كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من
إناء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة ٢٢٠
- كنت في المسجد فحصبني رجل فنظرت فإذا عمر بن
الخطاب رضى الله عنه فقال : اذهب فاتنى بهذين فجئته
بهما فقال : من أين أنتما فقالا : من أهل الطائف فقال :
لو كنتما من أهل البلد لأوجمتكما ترفعان أصواتكما في
مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٠٣
- كنت ألقى من المذي شدة وعناء فكنت أكثر من الفسل
فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما يجزئك
من ذلك الوضوء ١٦٤

- كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقال :
يا مغيرة خذ الاداة فآخذتها فانطلق رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى توارى عني فقضى حاجته .. ٩٢
- كنت نهيتكم عن الانتباذ الا في سقاء فانتبذوا في كل
وعاء ولا تشربوا مسكرا .. ٥٨٥
- كنت انام في المسجد وانا شاب اعزب .. ٢٠٠
- كانت احدانا اذا كانت حائضا فاراد رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان يباشرها امرها ان تنزئ ثم يباشرها
قالت : وايمك يملك اربه كما كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يملك اربه ؟ .. ٣٩٢
- كانت الصلاة خمسين والفصل من الجنابة سبع مرات
وغسل الثوب من البول سبع مرات فلم يزل رسول الله
صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلاة خمسا
والفصل من الجنابة مرة وغسل الثوب من البول مرة .. ٦١٢
- كانت الكلاب ثقيل وتدبر في المسجد في زمن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك .. ٥٨٧
- كانت النساء يبعثن الى عائشة رضي الله عنها بالدرجة
فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول : لا
تملحن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض
كانت النساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم اربعين يوما .. ٥٤٢
- كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى
لظهورة وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من اذى
فالقي الروثة وقال اتننى بحجر يعني ثالثا .. ١٢١
- استلقى في المسجد على القفا ووضع احدي رجلين على
الاجرى وشبك الاصابع .. ٢٠٤
- لكن من غائط او بول او نوم .. ٢٠
- لعنك قبلت او لمست .. ٣٥
- اليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ .. ٣٨٦
- ما اكل لحمه فلا بأس ببوله .. ٥٦٩
- ما بلت قائما منذ اسلمت .. ٩٨

- ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخلاء الا
قال غفرانك ٩٠
- ما رايت من ناقصات عقل ودين اذهب لذي لب منك
ثم قال : وتمكث الليالي ما تصلى وتفطر رمضان فهذا
نقصان الدين ٣٨٥
- ما تقولين في العراك قالت : الحيض تعنون قلنا :
نعم قالت : سموه كما سماه الله تعالى ٣٨٠
- ما كنا نعد الصفرة والكدره شيئا ونحن مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ٤١٦
- ما اثبت اللحم وانشز العظم ٥٦٧
- ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما امرتكم بشيء فافعلوا
منه ما استطعتم ٣٠٩
- مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة
من السكك وقد خرج من غائط او بول فسلم عليه فلم يرد
عليه حتى كاد الرجل يتوارى في السكة ، ضرب بيديه على
الجدار ومسح بهما وجهه ثم ضرب ضربة أخرى فمسح
ذراعيه ثم رد على الرجل السلام وقال : انى لم يمنعنى
ان ارد عليك السلام الا انى لم اكن على طهر ٢٤٤-٢٤٥
- مر عمر بن الخطاب في المسجد وحسان ينشد الشعر
فلحظ اليه فقال : كنت انشد الشعر فيه وفيه من هو
خير منك ثم التفت الى ابي هريرة فقال : انشدك بالله
اسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اجب عنى
اللهم ايده بروح القدس ؟ قال : نعم ٢٠٥
- مر بقبرين فقال : انهما يعذبان وما يعذبان في كبير اما
احدهما فكان لا يستبرىء من البول واما الآخر فكان يمشى
بالتيممة ٥٦٨
- مر نساء الحيض ان يتوضأن في وقت الصلاة ويجلسن
ويذكرن الله عز وجل ويسبحن ٣٨٥
- مرن ازواجكن ان يستنجوا بالماء فانى استحبيهم وان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله ١١٨
- المسك اطيب الطيب ٥٧٦
- تمكث الليالي ما تصلى ٤٠٥

٢٠٢	من أكل البصل والثوم والكراث فلا يقربن مسجدنا فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم
٢٠٢	من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدنا
٢٠٢	من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا ولا يصلين معنا
٢٠٢	من أكل هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقربن مسجدنا
٢١٣	من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار قال على فمن ثم عادت رأسى وكان يجز شعره
١١١-١٢٠-١٢١	من استجمر فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج
٩٩	من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما فلا تصدقوه ما كان يبول الا قاعدا
١٠١	من سل سخيمته على طريق عامر من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
٢٠٣	من سمع رجلا يتشد ضالة في المسجد فليقل لا ردها الله عليك فإن المساجد لم تكن لهذا
٥٨٦	من شرب النبيذ منكم فليشربه زيبا فردا أو تمرا فردا أو بسرا فردا
١٩٦	من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله عز وجل يوم القيامة اجدما
٧٣	من قال في حلفه باللات والعزى فليقل لا اله الا الله ومن قال لغيره تعال أقامرك فليتصدق
١٦٤	من المذى الوضوء
٢٠٦-٢٠٥	من مر في شيء من مساجدنا أو أسواقنا ومعه نبل فليمسك أو ليقبض على نصالها بكفه أن يصيب احدا من المسلمين منها بشيء
٤٥	من مس ذكره أو أنثيه أو رفقاه فليتوضأ
١٨٠	أميط عنى قرامك فإنه لا تزل تصاويره تعرض على فى صلاتى
١٣٠	ليستنج بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرمة
١١١-١٢١-١٣١	وليستنج بثلاثة أحجار

- الاستنجاء بثلاثة احجار او ثلاثة امواد قيل : فان لم
يجد قال : ثلاث حفنات من تراب ١٣١
- انزل او لم ينزل ١٥٥
- نزلت هذه الآية (فيه رجال يحبون ان يتطهروا) فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار قد اثنى
الله عليكم في الطهور فما طهروكم ؟ قالوا : نتوضا للصلاة
ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء فقال : وهو ذلك
فعلكموه ١١٦
- تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه ٥٦٨
- نعم البيت الحمام يذهب الدرن ويذكر النار ٢٣٦
- لتنظر عدد الليالى والايام التى كانت تحيضهن ٤٥٦
- يتنقع له الزبيب فيشربه اليوم والفد وبعد الفد الى
مساء الثالثة ثم يامر به فيسقى او يهراق ٥٨٤-٥٨٥
- نهى ان يخلط الزبيب والتمر والبسر ٥٨٦
- نهى ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو ٨٤
- نهى ان ينبد التمر والزبيب جميعا ونهى ان ينبد
الرطب والبسر جميعا ٥٨٦
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبول الرجل
قائما ٩٩
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقبل
القبليتين ببول او غائط ٩٤-٩٦
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتمسح بمظم
او روث ١٣٣
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يمتشط احدنا
كل يوم او يبول في مقتله ١٠٧
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دخول
الحمامات ثم رخص للرجال ان يدخلوها في الميازر ٢٣٦
- نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بالروث ١٣٢
- نهى عن الانتباز في الدباء والحنتم ٥٨٥
- نهى النبى صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة ببول
فرايته قبل ان يقبض بعام يستقبلها ٩٦

- نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستنجي
 ١١٢ أحجار
- نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي باليمين
 ١٢٥
- نهانا أو نهينا أن يصلى فى مسجد مشرف
 ٢٠٨
- ونال منى ما ينال الرجل من امرأته إلا ما تحت الأزار
 ٥٦٤
- هذا شيء كتبه الله على بنات آدم
 ٢٨٠
- هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ قال : إذا
 رأت الماء
 ١٦٢
- هل منكم أحد اطعم اليوم مسكينا فقال أبو بكر :
 دخلت المسجد فإذا أنا بسائل يسأل فوجدت كسرة خبز
 فى يد عبد الرحمن فأخذتها فدفعتها إليه
 ٢٠٤-٢٠٣
- هو الظهور ماؤه الحل ميتته
 ٥٨١
- وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءا للجنابة
 فأكفاً بيمينه على شماله مرتين أو ثلاثاً ثم غسل فرجه ثم
 ضرب يده الأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثاً
 ١٢٩
- توضأ ابن عمر رضى الله عنهما وكفه معصوبة فمسح
 عليها وعلى العصابة وغسل ما سوى ذلك
 ٣٦٨
- يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب ولا يتوضأ من الكلمة
 العسواء
 ٧٢
- توضأ ثم أفاض الماء عليه ثم تنحى فغسل رجله
 الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع
 استرخت مفاصله
 ٢٢- ١٥
- الوضوء مما خرج وليس مما دخل
 ٦٨- ٨
- توضأوا مما مست النار
 ٦٢
- الوضوء من كل دم سائل
 ٦٣
- توضأ وانضح فرجك
 ١٦٣
- توضأ وضوءه للصلاة ثم أفاض الماء عليه
 ٢١١
- توضأ وضوءه للصلاة غير قدميه ثم أفاض عليه الماء
 ثم نحى قدميه فغسلهما
 ٢١١
- وقد بنى تميم سنة تسع من الهجرة فأسلم وقال
 النبى صلى الله عليه وسلم : هذا سيد أهل الوبر
 ١٧٣

- ١٠٩ اتقوا الملاعن واعدوا التبل
- ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضئون
قالت : بابى وامى هذا للرجال افرأيت النساء فقال : اذا
٣٨-٣٩ مست احداكن فرجها فلتتوضأ
- ١٣٣ ولا تاتنى بمظم ولا روث
- ٥٦٩ ولا بأس بسؤره
- لا يبولن احدكم في مستحمة ثم يتوضأ فيه فان عامة
الوسواس منه ١٠٧
- لا يبيع احدكم على بيع اخيه ٨٦
- لا اهل المسجد لجنب ولا لحائض ٣٨٨
- لا يحل خل من خمر قد افسدت حتى يبدأ الله
افسادها فعند ذلك يطيب الخل ولا بأس أن يشتروا من
اهل الذمة خلا ما لم يتعمدوا افساده ٥٩٤
- لا تجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر
نييذا ٥٨٦
- لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا جنب ولا كلب
١٨٠-١٨١
- لا تنصرف حتى تسمع صوتا أو تجد ريحا ٧٤-٣٦٤
- ولا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ٥٦٣
- لا يقتل احدكم في الماء الدائم وهو جنب فقيل :
كيف يفعل يا ابا هريرة فقال : يتناوله تناولا ٢٢٧
- لا يقبل الله صلاة بغير طهور ٧٧
- لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن ١٧٦-١٧٧-٣٨٧
- لا تكره القراءة في الطريق مارا اذا لم يلته ١٨٩
- لا يكون الحيض أكثر من عشرة أيام ولا أقل من ثلاثة
أيام ٤١٠
- لا تمس القرآن الا وابت طاهر ٧٧
- لا تنبدوا الزهور والرطب جميعا ولا تنبدوا الزبيب
والتمر جميعا وانتبدوا كل واحد منهما على حدته ٥٨٦
- لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا ٥٨٠

- ولا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار ١١٨
- لا تستنجوا بالعظم والبعرة فانهما طعام اخوانكم ١٣٥
- لا توضأوا من البان الفتم وتوضأوا من البان الابل ٦٩
- لا وضوء الا من صوت أو ربح ٢ - ٧ - ٢٠
- ٧١
- يا رسول الله اذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل قال :
يفسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلى ١٥٤-٥٩١
- يا رسول الله ارايت لو بقى اثر فقال صلى الله عليه
وسلم : الماء يكفيك ولا يضررك اثره ٦١٥
- يا رسول الله انى امرأة اشد ضرر رأسى افانفضه
للفسل من الجنابة فقال النبی صلى الله عليه وسلم لا انما
يكفيك ان تحثى على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض
عليك الماء فاذا انت قد طهرت ٢١٦-٢١٥
- يا رويفع لعل الحياة ستطول بك بعدى فاخبر الناس
ان من عقد لحيته أو تقلد وترأ أو استنجى برجيع دابة
أو عظم فان محمداً منه برىء ١٢٣
- يا على لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيرى وغيرك ١٨٦-١٨٥
- واليد زناها اللمس ٣٥
- التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين ٢٤٤
- تيمم بتراب المدينة وهى نسخة ٢٥٢

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

صفحة

٢٠٢

التي الصحيفة كي يخفف رحله

* * *

٢٧٩

جارية قد اعصرت أو قد دنا اعصارها
شاعر

* * *

١٤٥

جواب هذا الحصى والدود ان خرجا
مع بلة كثرت قد زال ما غرضنا
حاشية الصفتى على الجواهر الزكية

* * *

٢٢٧

دهتك بعلة الحمام نعم
ومال بها الطريق الى يزيد

* * *

٢٧٨

رايت جيون العام والعام قبله
مستحاضة يزنى بها غير طاهر

* * *

١٤٥

قل للفقيه ولا تخبطك هيئته
شئ من المخرج المعتاد قد عرضنا
فاوجب القطع واستنجى المصلى له
لكن به الطهر يا مولاي ما انتقضا
حاشية الصفتى على الجواهر الزكية

* * *

٢٧٨

كحائضة يزنى بها غير طاهر

* * *

٢٥

والمست كفى كفه طلب الغنى
ولم ادر أن الجود من كفه يمدى
شاعر

٦٦٥

٢٧٨

وضحك الارانب فوق الصفا
كمثل دم الحرق يوم اللقا
شاعر

١١٢٤

ولقد رأت اذا الصحاب تاكلوا
حم الظهرة في النخاع الاطول

* * *

٢٧٨

ياي النساء على اطهارهن ولا
ياي النساء اذا اكبرن اكبارا

* * *

٤٨١

يا عمير بن عمير الخطاب
مقابل الاعراق في الطاب الطاب
بين ابي العاص وان الخطاب
ان وقسوقا بقاء الابواب
يدفعني الحاجب بعد البواب
يعدل عند الحر قلع الابواب
كثير بن كثير النوفلي

رابعاً : الأعلام

٤٦	أبان بن عثمان
٣٧ ، ٣٥	إبراهيم التيمي
١٢٠	إبراهيم بن جابر
٢٣	إبراهيم الحربي
١٠٠	إبراهيم بن سعد
٢٥٧ ، ٢٥٥	الأيوري = أبو يعقوب
٥٩٥ ، ٥٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ٦٦	أبي بن كعب (رض)
٤٠٩	الأثرم = صاحب أحمد بن حنبل
٤٧ ، ٤٦ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٠ ، ٨ ، ٧	أحمد بن حنبل الشيباني الإمام
٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٨٥ ، ٧٩ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٦ ، ٦٢ ، ٤٩ ، ٤٨	
١١٢ ، ١١١ ، ١٠٩ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٠ ، ٩٨ ، ٩٥ ، ٩٤	
١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٢	
١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٢	
٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧	
٢٩١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٣٨	
٣٤٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩١	
٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٨ ، ٤٤٥	
٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٥١٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ ، ٥٦٧ ، ٥٧١	
٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٦ ، ٦١٩ ، ٦٢١	
٥٨٥	أحمد بن شبيب
٥٢٣ ، ٥١٥	أحمد بن محمد بن عبد الله المعروف بابن بنت الشافعي
١٧٣	الأحنف بن قيس
١٥٧	الأخفش
١٠٦	ازاد بن فساة
١٧٧ ، ١٦٠ ، ١٣٨ ، ١٠٢ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٣	الأزهري = أبو منصور

٢١٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٦٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ،
 اسحاق بن راهويه ٧ ، ٢٠ ، ٣٤ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ،
 ٩٥ ، ١١١ ، ١٢٠ ، ١٥٨ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ٢٠٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢ ،
 ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤٢١ ، ٤٢٨ ،
 ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٥٨٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٦٠٩

٣٩٠ ، ٥٩٥ ، ٦٢٣ . ابو اسحاق الاسفراييني = الأستاذ

٣٩٢ ابو بكر اسحاق

١٧٩ ابو اسحاق السبيعي

٢٦٢ اسلع بن شريك بن عواف التميمي

٤٠٦ اسلم العدوي مولى عمر بن الخطاب (رض)

٥٩٨ ، ٦٢ ، ٦٤ . اسماعيل بن عياش

١٦٨ ابو بكر الاسماعيلي

٥٧٦ أسماء (رض)

٢١٧ أسماء بنت شكل

٢١٧ أسماء بنت يزيد بن السكن

١٧٩ الاسود

٦٩ اسيد بن حضير

٤١ اشهب المالكي

٣٩٤ اصبع المالكي

الاصبهاني = سلمان الفارسي

١٦١ الاصبهاني = ابو محمد

الاصطخري = ابو سعيد الحسن بن أحمد ٣٤ ، ١٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ،
 ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٣٧ ، ٤٥٦ ، ٥٦٨ ، ٥٨٨ ،
 ٦١٠ ، ٦١١

١٦٠ ، ٨٩ ، ٧٢ ، ٦٧ ابن الاعرابي

٥٩٨ ، ٤٠٧ الاعرج = عبد الرحمن بن هرمز الاعرج

١٨٥ ، ١٨٤ افلت بن خليفة

٤١١ ، ٤١٠ ابو امامة (رض)

2.8 - 2A 6 2V 6 20

1. A

711 6 71. 6 0AV 6 022

०३०

الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو ٧١٦ ٦٢٠ ٥٣٤ ٤٦٤ ٢٠٠ ٧٠٠ ٣٢٥ ٣٢٥ ٣٨٥ ٣٩١ ٣٩٤ ٤٠٠ ٤٠٣ ٤٠٧ ٤٠٧ ٤١٠ ٤١٤ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٨ ٥٣٩ ٥٤٢ ٥٧٣ ٦٠٩ ٦٠٠ ٥٩٨ ٥٩٦

72

108 6 117 6 98 6 97 6 90 6 92

71

۲۹۱

816

YOV

07A 6 79 6 7A

oY:

البراذعى

٢١٦

ابن برى = الامام ابن برى

٤٧ ، ٣٩ ، ٣٨

برة بنت صفوان بن نوفل بن اسد بن عبد العزى

٥٨٣ ، ٢٠٣

بريدة بن الحصيب (رض)

٢٧١

ابن البزدي = ابو القاسم

٢٠١

ابن بطل = ابو الحسن بن بطل المالكي

٢١٧

البغدادى = ابو بكر الخطيب الحافظ

، البغوى = الحسين بن مسعود صاحب التهذيب ١٠ ، ١٨ ، ٢٩ ، ٣١ ،

٣٣ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ،

٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ،

١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٦١ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ،

١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،

٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ،

٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ،

٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ،

٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٤ ،

٣١٩ ، ٣٢٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ،

٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤١٢ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ،

٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٦٠ ،

٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩ ، ٥١٨ ، ٥٣٧ ، ٥٤٣ ، ٥٤٦ ، ٥٤٩ ،

٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦٤ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٥ ، ٥٨٩ ، ٥٩١ ،

٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٦٠٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢٣ ،

٣٢٨

ابو البقاء

٢٥١

ابو بكر البيضاوى

٢٠٣ ، ١١٠ ، ٦٦

ابو بكر الصديق = عبد الله بن ابي قحافة (رض)

٤٠٠

بكر بن عبد الله المزنى

٧٠

ابو بكر بن عبد الرحمن

البنديجى = محمد بن حمد بن خلف حنفش (ابو بكر) صاحب

الذخيرة : ٥ ، ٩ ، ٣٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ٢١٨ ، ٢٩٢ ،

٢٩٤ ، ٣٠٣ ، ٣٤٢ ، ٣٦١ ، ٣٧٢ ، ٤٠٢ ، ٤٥٦ ، ٥١٨ ، ٥٥٤ ، ٥٧٤ ،

٥٧٩ ، ٥٨٩ ،

٢٢٧

بهر بن حكيم بن معاوية بن حيدة

البويطي = أبو يعقوب يوسف بن يحيى ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٣٠ ، ٤٠ ،
 ١١٣ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٢٧ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،
 ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٣٠٦ ، ٣٢٧ ،
 ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٧٠ ، ٣٩٢ ، ٤٢٣ ، ٤٤٤ ، ٥٧٠ .

البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي (أبو بكر) ٧ ، ٨ ، ١٥ ، ٢٠ ،
 ٢٢ ، ٢٧ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧١ ،
 ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٧ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
 ١١٠ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٥٥ ،
 ١٥٦ ، ١٦٣ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٠٠ ،
 ٢٠٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٥ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ ، ٢٨١ ، ٣٠٨ ،
 ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٦٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٠ ،
 ٤١٠ ، ٤١٦ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٩ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ،
 ٥٩٢ ، ٦٠٠ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ .

تميم الداري ٦٣ ، ٦٥ ، ١٩٦
 تاج الدين السبكي ٢١٧ ، ٢١٨

الترمذي = محمد بن عيسى ٣ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ،
 ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٣٥ ، ١٥٥ ،
 ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ،
 ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٣٢٥ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٩١ ، ٤٠٥ ،
 ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٥٠ ، ٥٨٠ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٦٠٨ .

ثابت بن حماد ٥٦٨

ثعلب = الامام أبو العباس أحمد بن يحيى ٦٠٧

أبو اسحاق الثعلبي ٥٧٦ ، ١٠٥

ثعامة بن اثال ٢٠٠ ، ١٧٥

ثوبان = مولى النبي صلى الله عليه وسلم ٦٢

أبو ثور = (الامام) ابراهيم بن خالد أحد رواة التقديم ٧ ، ٤٦ ، ٦٢ ،
 ٦٦ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٩٥ ، ١٢٠ ، ١٧٥ ، ٢٢٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ،
 ٣٢٥ ، ٣٤٠ ، ٣٦٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠٩ ،
 ٤١٤ ، ٤٢١ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٥ ، ٥٥٣ ، ٥٧٣ ، ٥٨٥ ، ٥٩٨ .

الثوري = سفيان بن سعيد أبو عبد الله

جابر بن زيد = أبو الشعثاء الأزدي الكوفي ٢٠٧ ، ٤١٤

جابر بن سمرة (رض) ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٢٠٤
جابر بن عبد الله (رض) ٦٥ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢١٩ ، ٢٤٤ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٥٦٨ ، ٥٨٤

جابر بن يزيد ٢٤١

الجاحظ = عمرو بن بحر أبو عثمان ٢٧٩

جابر بن مطعم (رض) ٢١٥ ، ٢١٢ ، ٢٠٩

أبو حنيفة (رض) ١٩٧

الجرجاني القاضي أبو العباس أحمد بن محمد ٩ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٨٢ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٩٩ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣٢٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧٤ ، ٥١٨ ، ٥٢٥ ، ٥٤٥

ابن جريج = (عبد الملك بن عبد العزيز) ٦٢ ، ٦٤ ، ٤٠٦

ابن جرير الطبري ٨٤ ، ١٥٢ ، ٢١٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٠٧ ، ٥٣٧ ، ٥٤١ ، ٥٦١

جرير بن عبد الله البجلي (رض) ١٢٩

جسرة بنت دجاجة ١٨٤ ، ١٨٥

أبو جعفر = محمد الباقر (رض) ٣٨٥

جندب بن جنادة (رض) أبو ذر ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٢١٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٨٠ ، ٢٥٤

جندب بن عبد الله البجلي (رض)

أبو جهيم الأنصاري (رض) ١٩٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦

الجواليقي = موهوب بن أحمد (أبو منصور) ٦٠١

ابن الجوزي ٥٨٥

الجهري = الحسن بن علي ٤٠ ، ١٠٢ ، ١٣٤ ، ١٦٠ ، ٣٧٨ ، ٤٣٢ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٩٧ ، ٦١٨

الجويني الابن = أبو المعالي عبد الملك بن محمد المعروف بإمام الحرمين ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣

١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ،
 ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٨ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣ ،
 ٢٣٤ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ،
 ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ،
 ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ،
 ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ،
 ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ،
 ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ،
 ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ،
 ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ،
 ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ،
 ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ،
 ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٩٣ ،
 ٤٩٤ ، ٥١٨ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ،
 ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٤ ، ٥٨٢ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٦٠٨ ،
 ٦١٣

الجويني الوالد = الشيخ ابو محمد عبد الله بن يوسف شيخ امام
 الحرمين ووالده ٩ ، ١٢ ، ١٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٥٠ ، ٨٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
 ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٦٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٢٩ ،
 ٢٣٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٣٧٠ ،
 ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٤٠٨ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ ، ٤٤٩ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٥٣٤ ،
 ٥٧١ ، ٦٢٣

ابو حاتم الرازي وابن ابي حاتم عبد الرحمن ٦٤ ، ١٠٦ ، ٢٤٢ ،
 ٥٨٥ ، ٥٩٩

ابو حاتم القزويني همام بن محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف بن
 الحسن بن محمد بن عكرمة بن انس بن مالك الانصاري الطبري ٢٢٣ ،
 ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٣٦٦

الحاكم ابو عبد الله = ابن البيع النيسابوري ٩٦ ، ١٠٣ ، ٢٤١ ، ٣٢٧ ،
 ٣٢٨ ، ٣٩١ ، ٥٧٩ ، ٥٨٥

القاضي ابو حامد المروزي ٩ ، ٧٨ ، ٢٧٠ ، ٣٣٣ ، ٣٩٠ ، ٤٢٣ ،
 ٤٥٩ ، ٥١٨

الشيخ ابو حامد الاسفراييني ٩ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ،
 ٣٢ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٨ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ،
 ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٦١ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٨٨ ، ٢١٤ ،
 ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٧١ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ،

٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٣

٥٨٥ ابن حبان

٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ حبيب بن ابي ثابت

٦٦ ، ٤٧ ام حبيبة (رض) ام المؤمنين

٥٥٤ ام حبيبة بنت جحش (رض)

١٦٨ ابو حبيش بن قيس بن المطلب بن اسد بن عبد العزي

٥٤١ ، ٢٤٢ الحجاج بن اربعة = ابو اربعة النخعي الكوفي

٦١٣ ابن حجر = الحافظ شهاب الدين احمد الصقلاني

١٦٧ ابن الحداد = ابو بكر محمد بن احمد القاضي صاحب الفروع

٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٦١٦

٢٤٧ ، ٢٤٥ ، ١١٧ ، ٩٩ ، ٤٦ ، ٢٣ ، ٢٢ حذيفة بن اليمان (رض)

٢٩٥ ابن حريويه = ابو عبيد

١٨٣ ، ١٤٣ ، ١٤١ ، ١٣٩ ، ٢٥ ، ٨ حرملة = ابن يحيى التجيبي

٦٠٢ ، ٦٠٠

١٥٧ ام حرام بنت ملحان

٥٦٧ ابن حزم = ابو محمد علي

٢٠٥ حسان بن ثابت (رض)

١٠٩ حسان بن عطية

٣٤ ، ٢٠ ، ٧ الحسن البصري = الحسن بن ابي الحسن التابعي

٦٦ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ١٧٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٠

٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٣١ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٩٣ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٦٦

٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٩ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٥٥٣ ، ٥٨٥

٤٤٣ ابو الحسن العبادي

٣٤٠ الحسن بن عمارة

٤١١ ، ٣٠٩ الحسن بن صالح

١٣ ، ١٢ ، ١٠ ، ٩ القاضي حسين = حسين بن محمد الروروذي

١٧ ، ١٨ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٥٠ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤

٨٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧

١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٨٧

١٨٨ ، ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٧٢

٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠

٣٠٢ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٥٥

٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩

٤٢٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٥١٨ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ، ٥٦١ ، ٥٧٨

٥٩١ ، ٥٩٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٩ ، ٦٢١ ، ٦٢٢

الحكم بن عمرو ٤١٤ ، ٤٠٠ ، ٣٩٤ ، ٢٢١ ، ٨٥ ، ٣٤ ، ٧

٧٧

حكيم بن حزام بن خويلد بن اسد بن عبد العزى

٢٢٧

حكيم بن معاوية بن حيدة

الجلي = الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الشيخ الامام

٣٠٧ ، ٢٧١

ابو عبد الله الجلي

حماد بن ابي سليمان ٤١٤ ، ٣٩٩ ، ٣٩١ ، ٣١٣ ، ٨٥ ، ٢٤ ، ٧

حنة بنت جحش ٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤٢٥ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤

٥٦٣

٢٠

حميد الأعرج

٢٢١ ، ١٠٧

حميد بن عبد الرحمن الحميري

الخطابي = أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله الطبري ١٠٠

٢٩ ، ٤٤ ، ١١٩ ، ١٥٢ ، ٢٤٦ ، ٣٣٩ ، ٣٥١ ، ٣٦٩ ، ٤٢٤ ، ٥٣٨

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت الامام ٤٨ ، ٤٦ ، ٣٤ ، ٢٠ ، ١٩ ، ٨

٤٩ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١١ ، ١٢٠ ، ١٣٣

١٣٨ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، ٢٢١

٢٢٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩١

٢٩٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٢١ ، ٣٣٨ ، ٣٥٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦

٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٠٩

٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤٧٥ ، ٥١٨ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٥٣ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦

٥٦٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٤

٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٩ ، ٦١٢ ، ٦١٦ ، ٦١٩ ، ٦٢١

٧٠

خارجة بن زيد بن ثابت

أبو خالد الدالاني = الدالاني

٩٣

خالد بن أبي الصلت

١٢١

خزيمة (رض) هو ابن ثابت

ابن خزيمة = أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة ١١٦ ، ٦٦ ، ٣٧

٣٠٣ ، ٥٦٨ ، ٥٨٥

الخضري = أبو عبد الله محمد بن احمد المروزي ٥٥٦ ، ٣٤٥ ، ٢٤٢

٥٩٦

الخطابي = أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم ٨٩ ، ٦٢ ، ٤٨

٩٠ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦

١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٦٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢١٦ ، ٢٢١

٢٢٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٥٤١

٥٧٨

الخطيب البغدادي

١١٧

الخليل بن احمد

٦١٣

خولة بنت يسار

٦١٣

خولة بنت اليمان (رض)

٦٦

أبو خثيمة (رض)

ابن خيران = أبو علي الحسن بن خيران ٢٥٥ ، ٣٠٦ ، ٣٩٣ ، ٤٢٣ ،

٤٤٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦

الدارقطني = أبو الحسن بن عمر الحافظ صاحب السنن ٣٦ ، ٦٢ ،

٩٦ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٣٣ ، ١٨٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،

٢٦٢ ، ٣٤٠ ، ٤١٠ ، ٥٥١ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٨٥ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩

٣٠٢

الدارقي = أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله

الدارمي الفقيه صاحب الاستدكار أبو الفرج محمد بن عبد الواحد ٣٠

٣٢ ، ٣٣ ، ٤٤٣ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٩١ ، ١١١ ، ١٢٠ ،

١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،

٢٢٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣١١ ، ٣١٦ ،

٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ،

٣٩٦ ، ٤٠١ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٤٣ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ،

٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ،

٤٩٦ ، ٥١١ ، ٥١٨ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٦٠٩

الدارمي (الحديث) صاحب المسند أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن

داود ٩١ ، ٩٢ ، ١١١ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ٢٠٨ ،

٢٣ ، ٢٢

الدلائلي أبو خالد

أبو الدرداء (رض) ٤٦ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٧٩ ، ٢٣٦ ، ٥٤١ ،

أبو داود صاحب السنن = سليمان بن الأشعث السجستاني ١٤ ، ١٥ ،

٢٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ،

٩٢ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢١ ،

١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ،

١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ،

٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٥ ، ٢٢٧ ،

٢٥٤ ، ٢٦٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٤٠٠ ، ٤٠٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٨ ،

٤٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٧٢ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، ٥٩٣ ،

٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦١٩

٢٢١

داود بن عبد الله الأودي

داود بن علي الظاهري ٣٨ ، ٤٨ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ١١١ ، ١٢٠ ،

١٣٠ ، ١٥٤ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ،

٢٥٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٩ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ،

٣٤٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٢٧ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ، ٥٦٧ ،

٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٢ ، ٦١٦ ، ٦٢١

ابن دريد
أبو ذر الغفاري (رض)
الذهلي = محمد بن يحيى النيسابوري الذهلي
ذو الرمة (الشاعر)
٩١ ، ٣٥
٣٥٢
٦٤
١٢١

الرافعي = عبد الكريم بن محمد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٢ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩

أبو رافع (رض) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
رافع بن خديج (رض)
٦٧
٦٧

ربيعة بن أبي عبد الرحمن = ربيعة الراي شيخ مالك بن أنس ٢٠ ، ٣٤ ، ٤٦ ، ٦٢ ، ٩٥ ، ٣٤٠ ، ٣٥٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤١١ ، ٤٢١ ، ٤٤١ ، ٥٥٣ ، ٥٨١

الربيع بن سليمان المرادي ١١٣ ، ١١٤ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ٥٥٧ ، الركي ابن بطل صاحب الطراز المذهب ١٤ ، ٢٤ ، ٣٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ١٣٢ ، ١٦٢ ، ٣٥٠

أبو ردد
رويفع بن ثابت (رض)
٣٧ ، ٣٥
١٣٥ ، ١٣٣

الرويانى = اسماعيل بن أحمد بن محمد صاحب بحر المذهب ١١ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٨٨ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١

٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ،
 ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،
 ٢٧٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ،
 ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٧ ،
 ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ،
 ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٤٠١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٣ ،
 ٥١٨ ، ٥٢٧ ، ٥٤٠ ، ٥٤٣ ، ٥٥٠ ، ٥٦٠ ، ٥٦٨ ، ٥٨٧ ، ٥٩٢ ، ٦٠٥ ،
 ٦٠٦

٢٦٣ الشاشي القاسم الشاشي الصغير
 ٣٥٩ الروياني = أحمد بن محمد والد صاحب البحر
 ١٦٠ أبو عمر الزاهد
 ١٣٤ الزبير (رض)
 ١١٧ ابن الزبير (رض)
 ٤٠٦ ، ٥٨٩ الزبيرى أبو عبد الله ١٣٤ ، ١٥٤ ، ٢٣٥ ، ٢٩٣ ، ٣٨٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ،

٢٨٢ الزجاجي أبو علي
 ٥٨٥ ، ٦٤ ، ٤٧ أبو زرة الرازي
 ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٢٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٣ ، ٦٢ زفر = صاحب أبي حنيفة
 ٦١٧ ، ٥٦٧

٥٩٨ ، ٣٩١ ، ٣٨٤ أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان
 ٦٦ ، ٤٦ ، ٣٦ ، ٣٤ ، ٢٠ ، ٢٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤١ ، ١٧٢ ، ١٥٨ ، ٧٠ ، ٦٧ الزهري = محمد بن مسلم بن شهاب
 ٣٨٨ ، ٣٥٤ ، ٣٤٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤١ ، ١٧٢ ، ١٥٨ ، ٧٠ ، ٦٧
 ٥٨٥ ، ٥٩٧ ، ٤١٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩١

١٨٤ ، ٣٤ ، ٣ زيد بن أسلم العدوي مولى آل الخطاب
 ٣٨٠ زيد بن يانيوس
 ١٥٦ ، ١٥٤ ، ١٠٠ ، ٦٦ ، ٢٢ زيد بن ثابت

١٥٤ ، ٤٧ زيد بن خالد الجهني
 ٦١٨ ، ٦١٧ ، ٥٩٦ ، ٥٢٠ ، ٣٦١ أبو زيد = الشيخ أبو زيد الخضرى
 ٤٦٩ ، ٣٦١ ، ٢٨٣ ، ٢٧٧ ، ١٧٢ أبو زيد = الشيخ أبو زيد المروزى
 ٦٠٧ ، ٥٧٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٠

٥٥٤ ، ٤٦ زينب بنت جحش = أم المؤمنين (رض)

١٨٦ ، ١٨٥ سالم بن أبي حفصة

٣٩٧ ، ٢٤٣ ، ٦٢ ، ٣٦ سالم بن عبد الله بن عمر

٢٠٣ السائب بن يزيد

١٧٩ السيمى = أبو اسحاق

٥٩٦ ، ٢٠١ ، ٤٦

سحنون المالكي

سراقة بن مالك بن جعشم = ابو سفيان (رض) ١٣١ ، ١٠٥ ، ١٠٤

السرخسي صاحب التعليقة والاملاء عبد الرحمن بن احمد بن محمد

الاستاذ ابو الفرج بن الزاز ٥١٨ ، ٤٤٥ ، ٤٣٥ ، ٤١٩ ، ٣٨٢

ابن سريج = ابو العباس ٢٩ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٧٠ ، ١٧٩ ، ٢٥٤

٢٧٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٥٨

٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠٣ ، ٤١٧

٤١٨ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩

٤٤٣ ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٠

٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٤ ، ٥٦٠ ، ٥٨٩ ، ٦١٢ ، ٦١٣

٦٢٠ ، ٦١٥

٤٦٠ ، ٢٥٧

ابو سعد السمعاني

١٩٦

سعد بن عباد (رض)

١١٧ ، ٨٦ ، ٤٦

سعد بن ابي وقاص (رض)

٣٩٩ ، ٣٩١ ، ٣٨٨ ، ٢٠٠ ، ١٨٤

سعيد بن جبر

ابو سعيد الخدري = سعد بن مالك (رض) ١٠٦ ، ١٥٤ ، ١٠٣ ، ٦٦

٥٨٤ ، ٥٧٥ ، ٣٨٦ ، ٣٥٤ ، ٢٠٦ ، ١٨٥ ، ١٨٢ ، ١٧٩

٣٤

سعيد بن عبد العزيز

سعيد بن المسيب ١٨٢ ، ١١٧ ، ٨٨ ، ٧٠ ، ٦٢ ، ٥٢ ، ٤٦ ، ٢٠

١٨٤ ، ٢٠٠ ، ٢٢١ ، ٣٤٠ ، ٣٥٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٩ ، ٤١٤ ، ٤٢٢ ، ٥٥٣

٥٧٣ ، ٥٦٨

سفيان الثوري ١٥٨ ، ٩٥ ، ٧٠ ، ٦٢ ، ٤٦ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٤ ، ٧

١٨٤ ، ٢١٥ ، ٢٣١ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٨٠ ، ٢٩٣ ، ٣٠٨

٣٠٩ ، ٣٢٥ ، ٣٥٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠

٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٨ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٥١ ، ٥٥٣ ، ٥٦٧

٥٧٢ ، ٥٧٦ ، ٦٠٩

٥٧٦ ، ٥٥٤ ، ٣٥١

سفيان بن عيينة

٦٠٢ ، ١٣٤ ، ٨٨

ابن السكيت

ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف = احد الفقهاء السبعة ٣٤٩ ، ٢٤١

٦١٣ ، ٥٥٣ ، ٣٥٣

١٥٧

ابو سلمة عبد الله بن عبيد الاسد

ام سلمة = ام المؤمنين رضى الله عنها ١٦٧ ، ١٥٨ ، ١٥٦ ، ٦٧ ، ٦٦

٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٤٠٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٦٠٩

٣٩١

ابو سليمان الخطاني

٢٧٥

سليمان بن داود

٢٩٧ ، ٣٩٤ ، ٧٠ ، ٤٦

سليمان بن يسار

٥١٨ ، ٤٦٣ ، ٤٦٠ ، ٤٢٣ ، ٤٠٨ ، ٢١٣ ، ١٢٦

سليم الرازي

١٦٣ ، ١٥٦

أم سليم رضي الله عنها بنت ملحان

٦٠٨

أبو السمح مولى النبي صلى الله عليه وسلم

٢٣٨ ، ٢٣٦

أبو بكر السمعي المروزي

السنجي = الشيخ أبو علي صاحب الاقصاد ١١ ، ٢٥٦ ، ٢٧٨ ،

٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٤٢ ، ٣٦١ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٣ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥١٨ ، ٥٣٨ ، ٥٩٥ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ،

١٦٤

سهل بن حنيف (رض)

١٥٥ ، ١٢٣ ، ١٠٠

سهل بن سعد الساعدي (رض)

٥٤٠

سوار بن عبد الله

٦٧

سويد بن النعمان (رض)

ابن سيرين ٦٢ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ٢٠١ ، ٢٤٣ ، ٣٥٤ ، ٣٨٠ ، ٤٠٠

الشافعي = محمد بن ادريس الامام الملقب (رض) ٤ ، ٧ ، ٨ ، ١٢ ،

١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ،

٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٦٣ ، ٦٤ ،

٦٨ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٩ ،

١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ،

١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ،

٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ،

٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ،

٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،

٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ،

٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٨ ،

٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ،

٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ،

٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ،

٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ ،

٤٥٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ،

٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٧٢ ،

٥٨٩ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠٩ ، ٦١٢ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤

١٨٢

شداد بن أوس (رض)

٤٧

شرطي مروان

٣٩٤

٤١١ ، ١١٨

١٨٣

شرح القاضي

شريك بن عبد الله القاضي

شعبة بن الحجاج العنكي

الشمعي = عامر بن شراجيل ٣٤ ، ٧٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ،

١٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٤٠٠ ، ٤١٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤١

شقيق بن سلمة التامبي = أبو وائل ١٨٩ ، ٢٤٣ ، ٣٤٠ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣

٨٦

شمر

٢١١

الشهرزوري = محمد بن عقيل

الشييباني = محمد بن الحسن ٥٣ ، ١٨٩ ، ٢٧٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٩ ،

٤١٤ ، ٤٢١ ، ٤٧٥ ، ٥١٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٦١٦ ،

٦٢٣

الشرازي = الشيخ أبو اسحاق إبراهيم مصنف المذهب ٩ ، ٥٢ ، ٧٥ ،

١١٠ ، ٢١٤ ، ٢٦٣ ، ٣٨٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٧٤ ، ٦٠١

٥٢

أبو صالح = ذكوان السمان

ابن الصباغ = صاحب الشامل ١٢ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٤٥ ،

٦٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٠ ،

١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٤٦ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ٢٠١ ، ٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ،

٢٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠٣ ،

٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٢٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ،

٣٦٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ،

٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٤٣ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٩ ، ٤٧٤ ، ٥٠٨ ، ٥١٨ ،

٥٢٠ ، ٥٣٠ ، ٥٣٧ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٦٢ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨٠ ،

٥٩١ ، ٦٠٥ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٢٢

٢٤٢ ، ٦٦ ، ٢٢ (رض) صدى بن عجلان الباهلي = أبو امامة (رض)

٢٠٠

صفوان بن أمية (رض)

٢٣ ، ٢١ ، ٢٠ ، ٧

صفوان بن عسال (رض)

ابن الصلاح أبو عمرو عثمان ٧٩ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ١٠١ ، ١٢١ ، ١٦١ ،

١٩٧ ، ٢١١ ، ٢٦٣ ، ٣٧٣ ، ٤٠٨ ، ٦٠٩

الصيدلاني ١٤٣ ، ١٥٧ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ ، ٣٥٦ ،

٤٢٥ ، ٥٤٤ ، ٥٩٠

٥٧٨ ، ٥٧٧

الصيرفي أبو بكر

الصيمري = القاضي أبو القاسم ١١ ، ٤٥ ، ٧٧ ، ٨١ ، ١١٠ ، ١١٩ ،

١٤٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٥٦

٢٤٥

الضحاك

٤٠٩

أبو طالب

طاهر بن عبد الله = أبو الربيع الأيلاقي طاوس بن كيسان ٣٤ ، ٦٢ ،
١٣١ ، ٢٠١ ، ٢١٦ ، ٣٥٤ ، ٣٩٤ ، ٥٩٨

أبو طاهر الزبدي ٥٩٥
الطبري = أبو جعفر محمد بن جرير ٦٨ ، ١٥٨ ، ١٦٨ ، ٢١٩ ، ٣٠٨ ،
٣٤٠ ، ٤٠٤

الطبري = القاضي أبو الطيب بن سلمة ٣ ، ٤ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ،
٣٢ ، ٤٧ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ،
١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ،
١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ،
٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ،
٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ ، ٣٣٥ ،
٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٩ ،
٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ،
٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦٩ ،
٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠٨ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٨ ، ٥٤١ ،
٥٤٢ ، ٥٤٦ ، ٥٥١ ، ٥٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٨١ ، ٥٨٧ ، ٦٠٠ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ،
٦١٨

الطبري = أبو علي ١١٤ ، ١٧٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٣٢ ، ٤١٨ ، ٤٧٣ ،
٤٩٥

الطحاوي = أبو جعفر ٣٥٣ ، ٥٤١
أبو طلحة = زيد بن سهل ٦٦ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ،

٥٩٦

طلحة بن عبيد الله (رض)
طلق بن علي
أبو العاص

أبو عاصم = الشيخ أبو عاصم العبادي

أبو العالية

عامر بن ربيعة

عائذ بن عمرو

عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٧ ،
٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ،
١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٥٤ ،
١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٩ ،
٢١١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٢٦ ، ٢٨٠ ،
٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٤٠٠ ، ٤١٦ ، ٥٠٠ ، ٥٥٣ ، ٥٦٢ ،
٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٥٨٥ ، ٦٠٨

٦٣	عباد بن بشر رضى الله عنه
١٥٧	عبادة بن الصامت رضى الله عنه
٩٥	العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه
٢٠٤ ، ٢٠٣	عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٥٥٤	عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه
	عبد الله بن جحش
٩٢	عبد الله بن جعفر
٥٥٠ ، ٦٧	عبد الله بن الحرث
٥٩٨ ، ٥٩٥	عبد الله الحلبي
٢٧٧	عبد الله الخضرى
١٨٣	عبد الله بن رواحة
٢١ ، ٤	عبد الله بن زيد بن عاصم
٤٢٣ ، ٢٩	أبو عبد الله الزبيرى
٢٢١	عبد الله بن سرجس
١٦٤	عبد الله بن سعد الأنصارى
١٨٣ ، ١٨٢	عبد الله بن سلمة
٣٤ ، ٢٤ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٥ ، ٨ ، ٧	عبد الله بن عباس
١١٢ ، ١٠٤ ، ٧٩ ، ٧٧ ، ٧٢ ، ٦٨ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٥٢ ، ٤٦	
٢٤٧ ، ٢٤١ ، ٢٢٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٠ ، ١٨٤ ، ١٨٢ ، ١٧٩ ، ١٥٨ ، ١٥٥	
٣٩١ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٧٩ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٠ ، ٣٢٧ ، ٢٨١ ، ٢٥٢	
٥٨٣ ، ٥٧٩ ، ٥٦٧ ، ٥٦٦ ، ٥٥٣ ، ٥٥٠ ، ٥٤١ ، ٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨	
٥٩٨ ، ٥٨٥	
٤٣ ، ٣٩	عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصرى أبو محمد
٤٦ ، ٣٦ ، ٣٤ ، ٢٢ ، ٢١	عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما
١٠٤ ، ١٠٠ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٨٦ ، ٨٤ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٦٦ ، ٦٣ ، ٦٢	
٢٤١ ، ٢٣٦ ، ٢٢٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ ، ١٨٢ ، ١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٧٦	
٣٥٤ ، ٣٥١ ، ٣٤٠ ، ٣٣٠ ، ٣٢٥ ، ٢٨١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢	
٦١٠ ، ٥٨٦ ، ٥٨٥ ، ٥٨٤ ، ٥٧٨ ، ٥٧٣ ، ٥٥٣ ، ٣٨٨ ، ٣٨٧ ، ٣٦٨	
٦١١	
	عبد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود
١٦٢	عبد الله بن عمر العمرى
٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٨٤ ، ٦٧	عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما
١٨٣	عبد الله بن مالك العافى
٥٤١ ، ١٠٤ ، ٢٠ ، ٧	عبد الله بن المبارك
٤٠٥	عبد الله بن محمد بن عقيل
٣٤ ، ٧	عبد الله بن مسعود = أبو عبد الرحمن الهذلى رضى الله عنه

- ٤٦ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ١٠٠ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٥٥٣
- عبد الله بن مفضل = أبو سعيد رضي الله عنه
١٠٧ ، ٢٢٠
- عبد الملك بن الماجشون المالكي
٥٦٦
- عبد بن حميد
٣٤٩
- عبد الوهاب = القاضي عبد الوهاب المالكي
٥٩٨ ، ٥٩٩
- عبد الوهاب بن الضحاك
٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١
- عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن مالك العبدي القاضي البصري
٤١١
- عبيد الله بن عمر
٥٩٥
- أبو عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه
١٨٤ ، ٦٠١
- أبو عبيدة معمر بن المثنى
٢٠٨ ، ٤١٤ ، ٥٤١ ، ٥٨٥ ، ٦٠٩
- أبو عبيد
٣٩٣
- عبيدة السلماني (الامام التابعي)
١١٦
- عتبة بن أبي حكيم
٦٨
- عثمان بن سعيد الدارمي
٥٤١ ، ٢٠٨
- عثمان بن أبي العاص (رضي)
١٥٤ ، ١٣٤ ، ٦٧ ، ٦٦
- عثمان بن عفان رضي الله عنه أمير المؤمنين
٢٠٨ ، ٥٨٩
- عثيم = هو ابن كثير بن كليب الحضرمي
١٧٥
- العجلي = أحمد بن عبد الله
١٨٥
- أبن عجلان
٣٥١
- أبن غدي = أبو أحمد الحافظ
٥٨٥ ، ٥٦٨ ، ١٠٩ ، ١٠٧ ، ٦٤
- أبن العربي = القاضي أبو بكر المالكي
٥٨٥
- عروة بن الزبير بن العوام
٣٥ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٧٠ ، ٩٥
- ١٠٠ ، ٥٥٣ ، ٥٨٥ ، ٥٩٨
- عروة المزني
٣٧
- العزير بن أبي سلمة
٢٤٣
- عطاء بن أبي رباح
٧ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ١٠٤ ، ١١٧ ، ١٥٨
- ١٧٢ ، ١٨٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٣٠٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٥٤
- ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤٢٢
- ٥٣٩ ، ٥٦٧ ، ٥٧٣
- عطاء بن السائب
٣٤
- عطاء بن يسار
٣٥٤
- أم عطية = نسيبة بنت كعب
٢٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٥٦٣

١٨٦ ، ١٨٥

عطية بن سعد العوفي (المفسر)

٤١٦

عقبة بن ابي عقبة

٥٩٩

الامام العقيلي

١٠٥ ، ١٠٤

عكرمة مولى ابن عباس

٦١٣

على بن ثابت

٥٦٨

على بن زيد

على بن ابي طالب الامام امير المؤمنين رضى الله عنه ٧ ، ٨ ، ١٤ ، ١٦ ،

٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٠٨ ،

١٥٤ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ٢٠٠ ، ٢١٣ ، ٢٣٦ ،

٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٣٢٥ ، ٣٤٠ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ ، ٥٧١ ، ٥٨٩ ،

٥٩٧ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩

٥٥١

على بن المدينى

عمار بن ياسر رضى الله عنه ٤٦ ، ٦٣ ، ١٦٣ ، ١٧٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ،

٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٣٢٦ ، ٥٧٠ ، ٥٧٥

٢٢٠

أم عمارة الانصارية رضى الله عنها

٢٤٠ ، ٧١ ، ٤٦

عمران بن الحصن رضى الله عنه

العمراني = القاضي يحيى بن ابي الخير سالم ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ ، ٤٥ ،

٨٩ ، ١١٠ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٢ ،

١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٩ ، ١٨٩ ، ٢٠٣ ، ٢١٢ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ،

٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣٢٢ ،

٣٣٢ ، ٣٤٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٨٢ ، ٣٩٦ ، ٤٢٣ ،

٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٥٠٤ ، ٥٠٨ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ،

٥٥٠ ، ٥٥٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٢ ، ٥٧٥ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ، ٥٩٠ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ،

٦٠٥ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٢١

عمر بن الخطاب رضى الله عنه امير المؤمنين الفاروق ٣٤ ، ٤٦ ، ٦٣ ،

٦٦ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٣١ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ،

١٨١ ، ١٨٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٤٠ ، ٣٢٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ،

٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٩٢

٦٠٧ ، ٢٤٦

أبو عمر الزاهد

١٥٧

أبو عمر بن عبد البر

٦١٣ ، ٣٨١ ، ١٨٩ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٣

عمر بن عبد العزيز

٦٧

عمرو بن أمية الضمري

٣٦٧

عمرو بن خالد

٧٧

عمرو بن حزم

٥٩٨ ، ٢٣١ ، ١٨٤

عمرو بن دينار

عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ١٤ ، ١٥ ،
١٦ ، ٢٢ ، ٨٤ ، ١٧٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

أبو عمرو بن الصلاح = ابن الصلاح

عمرو بن العاص (رضي الله عنه) ١٧٣ ، ٢٥٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
٣٣٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦

العنبر بن عمرو بن تميم ٥٤٠

عويم بن ساعد ١١٦

عياض (القاضي عياض) ٢٢٨ ، ١٦٨

عيسى بن سعد ١٤٨

الترالي = أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي صاحب الإحياء

والوخيز والبيسط والوسيط ٥ ، ٩ ، ٢٥ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٩ ، ٨٠ ،
٨٧ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،
١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ، ١٩٨ ،
٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٥١ ،
٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ،
٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ،
٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ،
٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ،
٥٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٥ ، ٤٤٩ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ،
٤٦٣ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٤ ، ٤٩٧ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٤ ، ٥٤٣ ،
٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٦ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ، ٥٨٨ ،
٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦١٩

ابن فارس ٤١٠ ، ٤١

أبو بكر الفارسي ٥٥٧ ، ٥٤

فاطمة بنت أبي حبيش ١٦٧ ، ٤١٠ ، ٤٢٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ،
٥٥٣

أبو الفتوح (القاضي أبو الفتوح) ١١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
٦٠ ، ١٦٠

الفراء ٣٧٨

الفوراني = عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني ٩ ، ٢٥ ،
٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٨٢ ، ٩٤ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ،
١٤١ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٦٨ ، ١٨٧ ، ٢١٣ ، ٢٥٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ،
٢٩٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ ، ٣٩٦ ، ٤٢٥ ، ٤٤٩ ،
٤٦٠ ، ٥٥٥ ، ٥٦٣ ، ٦١٧

أبو الفياض البصري ١٩ ، ٤٢ ، ٧٨ ، ١٥٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦

- ابن القاسم المالكي ٥٤١ ، ٤٠٩ ، ٢٠١ ، ٤٦
القاسم بن محمد ٣٥٤ ، ٧٠ ، ٦٢
ابن القاص = أبو العباس بن أبي أحمد ٧٣ ، ٦٥ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٣٩
٧٥ ، ٧٦ ، ١١٣ ، ١٨٦ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٧٠ ، ٣٤٢ ، ٤١٨ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٦٠٤ ، ٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦٢٢
قبصة بن ذوايب ١٨٩
القتات أبو يحيى ٥٦٧
أبو قتادة رضي الله عنه ٥٨٤ ، ١٢٥
قتادة = هو ابن دعامة السدوسي ٢٢ ، ١٠٠ ، ٢٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٩ ، ٤١٤ ، ٥٨٤
ابن قتيبة ٨٦
ابن القطان = أبو الحسين بن القطان ٦١٨ ، ٣٦٦
القفال = محمد بن علي الشامي صاحب التلخيص ٥٠ ، ١٦ ، ١٤
١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٣١٩ ، ٣٥٢ ، ٣٦١ ، ٣٧٧ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٦ ، ٤٦٠ ، ٥٥٦ ، ٥٦١ ، ٥٨٠ ، ٦١٦ ، ٦١٧
أبو قلابة (رضى) ١٩٧ ، ٦٦
القلمي ٤١٣
قيس بن عاصم ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٣
أم قيس بنت محسن رضي الله عنها ٦٠٨
كثير بن كثير النوفلي ٣٨١
ابن كثير ١٩٧
ابن كج = أبو القاسم ٤١٩ ، ٣٠٦ ، ٢١٢ ، ١٥١ ، ١٤٠ ، ٣٤٦
الكرابيسي ٢٧٤ ، ٢٥٥
الكرخي الحنفي ٢٠٦
كعب بن مالك ١٧٥
كليب (ضعيف) ١٩
أبو الحسن الكيا الهراسي ٦٠٨
لبابة بنت الحارث = زوجة العباس وأم الفضل ١٠٥
لقمان عليه السلام ٢٣٢
أبو الليث الحنفي ٣٩١ ، ٣٤٠ ، ٣٢٠ ، ٢٤٣ ، ١٥٨ ، ٣٤ ، ٣٩٦ ، ٥٩٦ ، ٥٦٨ ، ٥٥٤ ، ٤١٤ ، ٣٩٧
ابن أبي ليلي ٢٢٨ ، ٤٨ ، ٤٧

ابن ماجه (القرويني) ١٤ ، ٣٩ ، ٦٩ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ،
 ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ،
 ١٢١ ، ١٢٩ ، ١٥٥ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٣٠٨ ، ٣٦٨ ، ٣٩٠ ،
 ٣٩٢ ، ٤٤٠ ، ٦٠٨

٣٥

ماعز (رضى الله عنه)

١٤١

ابن مالك

مالك بن انس (الامام) ٢٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
 ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ١١١ ، ١٢٠ ، ١٤٨ ، ١٥٨ ،
 ١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ،
 ٢٢١ ، ٢٤١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ،
 ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٤٠ ، ٣٥٣ ،
 ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ،
 ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ٤٢٨ ، ٤٤٠ ،
 ٤٤٤ ، ٥١٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ، ٥٦٢ ، ٥٦٧ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ،
 ٥٨١ ، ٥٨٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٦٠٤ ، ٦٠٩ ، ٦١٢ ، ٦١٦ ، ٦٢١

الماوردي = على بن محمد بن حبيب (أبو الحسن) صاحب الحاوي

٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤١ ،
 ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١١٧ ،
 ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ،
 ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧١ ،
 ١٧٣ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،
 ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ،
 ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠١ ،
 ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٢٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ ،
 ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٨ ،
 ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠١ ،
 ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ،
 ٤٤٣ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ،
 ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٩٦ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٢٢ ، ٥٢٥ ،
 ٥٢٨ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ،
 ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ، ٥٧٦ ، ٥٨٠ ، ٥٨٧ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٧ ، ٦٠٢ ،
 ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٢٣

المثولي = أبو سعيد صاحب التتمة ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٨ ،

٢٥ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ،
 ٨١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،

١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥١ ،
 ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ،
 ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ،
 ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ،
 ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ،
 ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ،
 ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ،
 ٣٦٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ ،
 ٤٠٧ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ،
 ٤٣٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٥ ،
 ٤٧٩ ، ٤٩٥ ، ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٣٧ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٥ ،
 ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٥ ، ٥٨١ ، ٥٨٨ ، ٥٩١ ، ٥٩٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٨ ، ٦١٤ ،
 ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣

٤٦ ، ٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٩٤

مجاهد بن جبر المفسر التابعي

٧٠ ، ٦٦

أبو مجاز

الحاملي = أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم صاحب المجموع ٥
 ٦ ، ٩ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١١٠ ، ١١٤ ،
 ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ،
 ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٩ ،
 ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،
 ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٥٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٩ ،
 ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ ،
 ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣ ، ٤٧٧ ، ٤٩٥ ، ٥٠٨ ، ٥١٨ ،
 ٥٣٠ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٤ ، ٥٧٨ ، ٦١٥ ، ٦٢٠

٢٤٥

محمد بن ثابت العبدي

٦٧ ، ٤٠٩

محمد بن سلمة

٥٧٨

أبو بكر بن محمد عبد الله

٤١٤

محمد بن المنكدر

٢٩٦ ، ٦١٩

محمد بن يحيى الامام

١٥٦

محمود بن لبيد رضى الله عنه

٤٦٣ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٤

المحمودي أبو بكر

ابن الرزبان = أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي ٧٦ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨

٥٤٧ ، ٦١٨

٩٥ ، ٩٦

مروان الأصفر

٦٨٩

الروزي أبو اسحق ٥٣ ، ٩٥ ، ١١٣ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٦ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٦٠ ، ٥٧٧

الزنى ابراهيم ١٤ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٦ ، ٥٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٨٤ ، ٢١٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٤ ، ٣٧٧ ، ٤٠٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٣ ، ٤٦٠ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٨ ، ٥٧٠ ، ٦١٣

مسروق بن الأجدع
المسعودي ٣٤ ، ٥٥٢

مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صاحب الصحيح ٤ ، ٧ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٤٨ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٠٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٨ ، ٤٤٠ ، ٥٥٤ ، ٥٦٣ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٩ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٩ ، ٥٩٣ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦١١

مسلم بن خالد الزنجي
مظرف بن عبد الله بن الشخير (التابعي) ١٩٧ ، ٣٢٩
معاذ بن جبل بن عمرو أبو عبد الرحمن المدني الانصاري رضى الله عنه ١٠٢ ، ١٥٤ ، ٥٤١

معاوية بن حيدة رضى الله عنه ٢٢٧
مجد الجهنى ٧٠ ، ١٠٤
معدان بن طلحة ٦٢
معقل بن أبي معقل الاسدي ٩٤
معمر بن راشد ٣٠٩
المغيرة بن شعبة رضى الله عنه ٦٧ ، ٩١ ، ٩٢
المقداد ١٦٣ ، ١٦٤
المقدام ٥٧٢

ابو المكارم (القاضي) ٢٥ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٨٩ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ،
١٥١ ، ١٦٩ ، ١٨٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ،
٣١٠ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٧٤ ، ٣٨٢ ، ٤١٣ ،
٤٤١ ، ٤٦٠ ، ٥٢١ ، ٥٣٨ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٧٨ ،
٥٩٦ ، ٦٠٤ ، ٦١٤ ، ٦٢٠

مكحول ٣٤ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ١٨٩ ، ٢٤٣ ، ٣٥٤ ، ٣٩١ ، ٤٠٩ ، ٤١٤

ابو مليح ٢٣٦

ابن ابى مليكة ٦٢ ، ٣٩١

ابن المنذر ابو بكر ٦ ، ٧ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٦٦ ،
٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ،
١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ،
٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ،
٣٤٠ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ،
٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤٢١

ابو موسى الاشعري رضى الله عنه عبد الله بن قيس ٢٠ ، ٦٦ ، ٧٠ ،
٩٨ ، ١٩٥ ، ٢٠٥ ، ٢٤٠

ميمونة ام المؤمنين رضى الله عنها بنت الحارث الهلالية ٦٧ ، ١٢٩ ،
١٤٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٣٩٢

ميمون بن مهران ٤١١

ابراهيم بن ابى ميمونة ١١٥

نافع مولى عبد الله بن عمر ٣٥١

النخعي ٧ ، ٣٤ ، ٧٠ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٥٨ ، ١٨٢ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ،
١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢١٦ ، ٢٤٠ ، ٣٤٠ ، ٣٥٣ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٤٠٠ ،
٥٦١ ، ٥٦٧ ، ٦٠٩

النسائي عبد الرحمن بن شعيب ٣٥ ، ٣٩ ، ٦٥ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ،
٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١٢١ ،
١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ،
٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٤١٦ ،
٤٢٨ ، ٤٤٠ ، ٥٧٢

نصر المقدسي الشيخ ٣٠ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٦ ،
١٧٥ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٨١ ، ٢٩٤ ،
٣٠٦ ، ٣٣٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٥ ، ٥١٨ ، ٥٤٦

ابو نعيم الاصبهاني ٣٨٠ ، ٥٨٥

النوى الحافظ أبو زكريا صاحب المجموع ١٢٣ ، ١٤٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٩٦ ، ٥٨٥

٣٧ ، ٣٦

النيسابورى = أبو بكر

٨٦ ، ٨٥

هرقل عظم الروم

٥٣٥ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٢٠

الهروى صاحب الفريين

أبو هريرة رضى الله عنه عبد الرحمن بن صخر ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٣٩

٤٦ ، ٤٨ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١

١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٥

١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٥٥ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥

٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢٢٧ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٣٠٩ ، ٣٢٦ ، ٥٤١ ، ٥٧٩

٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦١١ ، ٦١٩

ابن أبى هريرة أبو على ٨ ، ٥٤ ، ٩٥ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٩ ، ١٧٠

٢٥٦ ، ٣٠٥ ، ٣٢٤ ، ٣٣٣ ، ٣٤٦ ، ٣٩٢ ، ٤١٢ ، ٤١٩

٥٩٩ ، ٥٩٨

هشام بن عروة

٣٢٨

ابن هشام

٤١١ ، ٤١٠

وائلة

١٩٣ ، ٩٣

الواحدى أبو الحسن على بن أحمد النيسابورى

٦١٣

الوازع بن نافع

٤١

ورقة بن نوفل

٤١١

الوليد بن مسلم

٤١١ ، ٤٠٩

يحيى بن أكثم

٦٦

يحيى بن يحيى

٤١١ ، ٣٤٠ ، ٣٤

يحيى بن سعيد الانصارى

٥٥١ ، ٢٢٥ ، ٣٦

يحيى بن سعيد القطان

٥٥١ ، ٣٦٨ ، ١٠٧ ، ٤٧ ، ٣٧

يحيى بن معين

١٠٦

يزداد بن فساة

٦٣

يزيد بن خالد

٢٤٥

يزيد بن عبد الله بن أسامة

٦٣

يزيد بن محمد

٤١٠ ، ٣٤٠ ، ١٧٩

يزيد بن هارون

١٣١

يسار بن نعيم

أبو يوسف صاحب أبى خيفة ٥٢ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٧٣

٢٧٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٦١٦

١١٥ يونس بن الحرث
١٤٧ ، ٤٣ يونس بن عبد الأعلى
أصحاب الكتب

صاحب الإبانة = الفوراني
صاحب الإفصاح = الشيخ أبو علي السنجي
صاحب الأمالي = لأبي سعد السمعاني
صاحب التنمة = أبو سعد المتولي
٦١٦ صاحب أبي حنيفة

أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن
صاحب التقريب = سليم الرازي
صاحب التلخيص = ابن القاص
صاحب التنبيه = الشيخ أبو اسحاق الشيرازي والتنبيه لابن أبي عصرون
صاحب التهذيب = البغوي
صاحب الجامع الكبير = الرافعي
صاحب جمع الجوامع = محمد بن عبد الواحد الدارمي
صاحب الفروع = ابن الحداد

٤١٦ صاحب القاموس = الفيروز آبادي
١٧٧ صاحب الحكم = ابن سيده

٦٢٣ ، ٦٢٢ ، ٥٩٦ ، ٥٦٦ صاحب المستظهر
٦٠٧ ، ٥٣٥ ، ٤٠١ ، ٢١٦ ، ١٦٠ صاحب مطالع الأنوار
صاحب النهاية امام الحرمين

خامساً : الأحكام

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	باب الأحداث التي تنقض الوضوء	١٠	السادسة : إذا كان فوق سرّة الرجل وتقضيا به
٥	ذكر الأصحاب أن نواقض الوضوء خمسة	١١	السابعة : إذا تقضينا بخروج الريح منه ففي انتقاضه وجهان
٥	مسألة الخف وانقطاع الحدث الدائم	١١	(فرع) الخنثى الذي زال أشكاله (فرع) لو كان لرجل ذكران فخرج من أحدهما
٦	إذا اغتسل ثم ارتد ثم أسلم فلا يجب الإعادة	١١	إذا خرج دم من الباسور أن كان داخل الدبر
٦	(فرع) في مذاهب العلماء في الخارج من السيلين	١١	(فرع) لو أخرجت دودة رأسها من أحد السيلين ثم رجعت قبل انفصالها
٧	واختلفوا في الدود يخرج من الدبر واحتج لمن قال : لا ينقض بالنادر	١٢	وإن أدخل في أحبله مبارا وأخرجه
٧	فإن انسد المخرج المعتاد وانفتح دون المعدة مخرج وفيها أربع صور	١٢	وأما مجرد الإدخال فلا ينقض بلا خلاف
٨	أحداها : ينسد المعتاد وينفتح مخرج تحت المعدة	١٢	لو ابتلع خيطا في ليلة من رمضان فأصبح صائما
٩	الثانية : ينسد المعتاد وينفتح فوق المعدة فقولان	١٣	وبعض الخيط في فمه وبعضه في جوفه
٩	الثالثة : لا ينسد المعتاد وينفتح تحت المعدة	١٣	إذا كان معرّما وهو بقرب عرفات ولم يكن وقف ولا ضلّى العشاء
٩	الرابعة : لا ينسد المعتاد وينفتح فوق المعدة	١٣	والصلاة يجوز تأخيرها بعدد الجمع وأما النوم فينظر فيه فإن وجد منه وهو مضطجع
٩	(فرع) في مسائل تتعلق بهذه المسألة	١٤	حديث من نام جالسا ضعيفا جدا وحديث الوضوء على من نام مضطجعا منكر
٩	أحداها : إذا كان الانسداد عارضا لملة	١٥	وحديث المأهاة بالساجد عن أنس وهو ضعيف جدا
٩	الثانية : لا فرق بين الرجل والمرأة	١٥	المسألة الثانية : في اللغات
٩	الثالثة : حيث حكمنا في مسائل المنفتح بالانتقاض	١٦	المسألة الثالثة : في الأسماء
١٠	الرابعة : إذا تقضينا بالخارج هل يكتفيه الاستنجاء بالحجر	١٦	المسألة الرابعة : في الأحكام وحاصل المنقول في النوم خمسة أقوال
١٠	الخامسة : حيث قلنا : ينقض الخارج منه هل يجب الوضوء بمسه		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧	(فرع) اذا نام في صلاته ممكننا مقعدته	٢٥	قال الشافعى : قل من يجن الا وهو ينزل
١٨	قال أصحابنا : ومن علامات النفاس أن يسمع كلام من عنده النفاس وان لم يفهمه	٢٦	وقال الشيخ ابو حامد وابن الصباغ ان كان الصالب من حال الذين يجنون الانزال
١٨	الثالثة : لو يقن النوم وشك	٢٦	واما لمس النساء فانه ينقض الوضوء
١٨	الرابعة : نام خالسا فوالت الياء او احدهما عن الأرض	٢٦	وفي المموس قولان (احدهما) يتنقض وضوءه وفي هذا الفصل مسائل
١٩	الخامسة : نام ممكننا مقعدته من الأرض مستندا الى حائط	٢٧	احداها : حديث عائشة (افتقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفراش الحديث) صحيح
١٩	السادسة : قليل النوم وكثيره سواء	٢٧	المسألة الثانية : في اللغات والالفاظ والاحترازات
١٩	السابعة : لا فرق بين الممكن قعوده متربعا او مفترشا او منوركا	٢٩	المسألة الثالثة : اذا التقت بشرتا رجل وامرأة اجنبية تشتهى
١٩	الثامنة : نام مستلقيا على قفاه والياء الى الأرض	٢٩	الرابعة : هل يتنقض وضوء المموس
٢٠	واحتج أصحابنا بحديث (العينان وكاء السه) وبحديث سفوان	٣٠	الخامسة : اذا لمس احدهما شعر الآخر أو سنه أو ظفره
٢٠	التاسعة : في مذاهب العلماء من النوم	٣١	السادسة : اذا لمس ذات رحم محرما ففي انتفاضه قولان
٢١	واحتج أصحابنا بحديث انس (كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون)	٣١	أظهرهما لا يتنقض
٢٢	وبحديث حذيفة : كنت اخفق رأبى فقلت : يا رسول الله وجب على وضوء ؟	٣٢	اذا لمس المحرم بشهوة لا يتنقض
٢٢	واحتج من قال : يتنقض كثير النوم دون قليله	٣٢	لمس امرأة وشك هل هي محرم أم اجنبية ؟
٢٢	واحتج من قال : لا ينقض النوم على هيئة من هيئات الصلاة	٣٢	السابعة : لمس صغيرة لا تشتهى او عجوزا لا تشتهى
٢٣	حديث الدالانى ضعيف باتفاق اهل الحديث	٣٢	(فروع) لمس امرأة فوق ثوب او لمستته فوق ثوب
٢٤	العاشرة : كان من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم ان لا يتنقض وضوء بالنوم مضطجعا	٣٢	لمس امرأة ميتة أو لمست رجلا ميتا
٢٤	واما زوال العقل بغير النوم فهو ان يجن أو يغمى عليه	٣٣	لمس عضوا مقطوعا من امرأة كيد وأذن وغيرهما
٢٥	والسكر الناقض هو الذى لا يبقى معه شعور	٣٣	لو لمس الخشى المشكل بشرة خشى أو لمس رجل أو امرأة بدن المشكل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٣	إذا لمس الرجل امرأ حسن الصورة	٤٠	المسألة الثانية : أصل الفرج الخل
٣٤	(فرع) في مذاهب العلماء في اللمس	٤٠	بين شيئين أقصى بيده إلى الأرض إذا مسها براحته
٣٤	مذهبنا أن التقاء بشرتي الأجنبي والأجنبية	٤١	المسألة الثالثة : بسة جدة عبد الملك بن مروان أم أمه
٣٤	المذهب الثاني : لا ينتقض باللمس مطلقا	٤١	المسألة الرابعة : في الأحكام إذا مس الرجل أو المرأة قبل نفسه
٣٤	المذهب الثالث : أن لمس بشهوة انتقض والا فلا	٤١	(فرع) ولو مس ذكرًا أشبل أو يبد شلاء
٣٤	المذهب الرابع : أن لمس عمدا انتقض والا فلا	٤١	(فرع) أن مس بطن الكف وأن مس برؤوس الأصابع أو بما بينها
٣٤	(والخامس) أن لمس بأعضاء الوضوء انتقض والا فلا	٤٢	السادسة : إذا مس دبر نفسه أو دبر آدمي غيره انتقض
٣٤	(السادس) أن لمس بشهوة انتقض	٤٢	السابعة : إذا انفتح مخرج تحت المعدة أو فوقها
٣٤	(السابع) أن لمس من تحل له لم ينتقض وإن لمس من تحرم عليه انتقض	٤٢	الثامنة : إذا مس ذكرًا مقطوعا
٣٦	واسند الشافعي وإمالك بحديث ابن عمر قال : قبل الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة	٤٣	التاسعة : إذا مس فرج بهيمة لم ينتقض
٣٦	حديث حبيب بن أبي ثابت ضعيف	٤٤	(فروع) الأول : اللمس ينقض عمدا أو سهوا
٣٧	وأنما صح من حديث عائشة (كان يقبل وهو صائم)	٤٤	الثاني : إذا مس ذكرًا أشبل أو يبد شلاء انتقض
٣٧	(أبو رق) ضعيف	٤٤	الثالث : لا ينقض مس الأثنيين وشعر المانة
٣٧	والجواب عن حديث عائشة في وقوع يدها على بطن قدم النبي صلى الله عليه وسلم	٤٥	الرابع : المس بغير بطن الكف من الأعضاء لا ينقض
٣٨	واحتج أصحابنا بقوله تعالى (أو لامستم النساء) ولم يفرق	٤٥	الخامس : لو كان له ذكر مسدود منه انتقض
٣٨	وأما مس الفرج فإن كان ببطن الكف نقض	٤٥	السادس : إذا كان له ذكران عاملان انتقض بمس كل واحد منهما
٣٩	في هذه الجملة مسائل :	٤٦	السابع : المسوس ذكره لا ينتقض وضوءه
٣٩	أحداها : حديث بسة بنت صفوان حسن	٤٦	(فرع) في مذاهب العلماء
٣٩	وقال الترمذي في كتاب اللل :	٤٧	قال الترمذي : سألت أبا زرة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه
	أصح شيء في هذا الباب حديث بسة	٤٧	حديث بسة رواه شرطى لمروان وهو مجهول

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٨	حديث طلق بن على ضعيف باتفاق الحفاظ	٥٩	قلو صلى الظهر ثم بان رجلا وامكنه ادراك الجمعة لزمه السعي اليها
٤٨	وحديث طلق بن على منسوخ لأن طلقا وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الأولى من الهجرة	٥٩	إذا مات فان كان له قريب من المحارم غسله والا فاوجه
٤٨	حديث أبي هريرة بعد ذلك لأن إسلامه عام الحادية	٦٠	ولو يباح له حلى النساء ولا حلى الرجال
٤٨	وهو محمول على المس بحائل لقوله سألته عن مس الذكر في الصلاة	٦٠	وإذا أحرم فستر رأسه أو وجهه فلا فدية فإن سترهما وجبت
٤٨	(فرع) مس الذكر ناقض عندنا على الصحيح	٦١	ولو أوج البائع أو المشتري في زمن الخيار
٤٩	وأن مس الخنثى المشكل فرجه أو ذكره	٦١	أن اختار الذكورة أو الأنوثة فلا
٥٠	ولو مس أحدهما وصلى الظهر ثم مس الآخر وصلى العصر	٦٢	وما سوى هذه الأشياء الخمسة لا ينقض
٥١	وأما إذا مس الخنثى خنثى	٦٢	ولا تؤخذ منه جزية
٥٢	(فرع) هذا أول موضع جرى فيه شيء من أحكام الخنثى	٦٣	دم الفصادة والحجامة والقيء
٥٢	وأعلم أن الخنثى ضربان أحدهما : أن يكون له ذكر وفرج	٦٣	الاحتجاج بخبر الحارسين حيث قام أحدهما يصلى من الليل فرماه أحد الكفار بسهام فنزعها وركع وسجد ودماؤه تجري
٥٢	والثاني : ألا يكون له واحد منهما	٦٤	رواية اسماعيل عن ابن جبريل فابن جبريل حجازي ولا تقبل روايته إلا عن أهل الشام
٥٣	ولو زرق كهية الرجل أو رشمش كمادة المرأة فوجهان	٦٥	وكذلك أكل شيء من اللحم لا ينقض الوضوء
٥٣	ولو أمنى بالفرجين فوجهان	٦٦	وقالت طائفة : يجب مما مسته النار
٥٤	لو القى الخنثى مضغة وقال القوابل : أنها مبدأ خلق آدمي	٦٦	وقالت طائفة : يجب من أكل لحم الجزور
٥٤	قال امام الحرمين : ولا يعارض نبات اللحية والنهود شيئا من العلاقات	٦٨	واحتج أصحابنا بأشياء ضعيفة في مقابلة هذين الحديثين
٥٦	لو أقر الخنثى بعد الجنابة على ذكره بأنه رجل	٦٩	لا فرق عند أحمد بين أكل لحم الابل مطبوخا ونيئا ومشويا
٥٧	إذا اغتسل الخنثى المشكل أو توضأ أو تيمم لعجزه عن الماء بسبب الإبلاج	٦٩	واختلف أصحاب أحمد في أكل كبد الجزور
٥٨	وكل موضع لا نوجب الفسل على الخنثى لا يبطل صومه	٧٠	وكذلك لا ينتقض الطهر بقهقهة المصلى لحديث جابر (الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء) واحتج للقائلين بالنتقض في الصلاة بحديث الأعمى الذي تردى في بئر
٥٨	وإذا أمنى الخنثى من فرجه لزمه الفسل		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧١	قدمنا في أول الباب أن الردة لا تنقض الوضوء	٨١	إذا لبس ثوبا أو عمامة طرزت ثيابه
٧٢	والمستحب أن يتوضأ من الضحك	٨١	الدراهم والدنانير المنقوشة بقرآن (فرع) في مسائل :
٧٢	قال ابن عباس : الحدث حدثان حدث اللسان وحدث الفرج	٨٢	أحداها : أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث
٧٣	أجمع العلماء على أنه لا يجب الوضوء من الكلام الفصح وعند الشيعة يجب الوضوء من ذلك	٨٢	الثانية : كتاب التفسير إن كان القرآن فيه أكثر حرم مسنه وحمله وجها واحدا
٧٣	واحتج أصحابنا بحدث (من قال لصاحبه : تعال أقامرك فليصدق) وما أوجب الطهارة لا فرق فيه بين العمد وغيره	٨٣	الثالثة : يجوز للمحدث مس التوراة والإنجيل وحملهما
٧٣	هل يقال بطلت الطهارة أو مضت نهايتها	٨٣	الرابعة : إذا كتب المحدث أو الحنب مصحفا
٧٤	ومن يتقن الطهارة وشك في الحدث في الفصل ثلاث مسائل :	٨٣	الخامسة : إذا كتب القرآن في لوح فله حكم المصحف
٧٤	أحداها : يتيقن الحدث وشك هل تطهر أم لا ؟	٨٣	السادسة : لا يجوز كتابة القرآن بشيء نجس
٧٤	الثانية : يتيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على يقين الطهارة	٨٣	السابعة : لا يجوز توسد المصحف ولا غيره من كتب العلم إلا خوف السرقة
٧٥	الثالثة : إذا علم أنه جرى منه بعد طلوع الشمس طهارة وحدث لا يعلم أسبقهما	٨٣	الثامنة : لو خاف المحدث على المصحف من حرق أو عرق أو نجاسة
٧٧	ومن أحدث حرمت عليه الصلاة في هذا الفصل مسائل :	٨٤	التاسعة : يكره للمحدث حمل التعاويذ يعنون الحروز
٧٧	أحداها : لا يقبل الله صلاة بغير طهور	٨٤	العاشرة : إذا تيمم المحدث تيمما صحيحا فله مس المصحف وكذا وضوء المستحاضة
٧٨	الثانية : في اللغات والألفاظ والأسماء	٨٤	الحادية عشرة : اتفقوا على أنه لا يجوز المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار
٧٨	الثالثة : أجمع المسلمون على تحريم الصلاة على المحدث ولا تصح منه عالما أو جاهلا ذاكرا أو ناسيا	٨٥	الثانية عشرة : لا يمنع الكافر سماع القرآن ويمنع من المصحف
٧٩	الرابعة : يحرم على المحدث الطواف بالكعبة	٨٥	الثالثة عشرة : أجمع العلماء على وجوب صيانة المصحف واحترامه
٧٩	الخامسة : يحرم على المحدث مس المصحف	٨٦	باب الاستطابة
٨٠	وفي مس العلاقة والخريطة والصندوق	٨٧	ماذا أراد دخول الخلاء
٨١	إذا حمل كتاب فقه وفيه قرآن	٨٧	اتفقوا أصحابنا على استحباب تحية ما فيه ذكر الله تعالى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٨٨	قال امام الحرمين : لا يستصحب شيئا عليه اسم معظم	٩٨	ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض ويرتاد موضعها للبول لحديث ابي موسى (فليرتد لبوله)
٨٨	حديث (ستر ما بين عورات امتي ورؤية الجن باسم الله) قال الترمذي : اسناده ليس بالقوى	٩٨	ويكره ان يبول قائما من غير عذر لقول عمر رض (ما بلت قائما منذ اسلمت)
٨٨	ويستحب ان يقول : اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث اذا دخل	٩٩	اهل هراة يبولون في كل سنة مرة احياء لهذه السنة
٨٩	ويقول اذا خرج : غفرانك	٩٩	واما السبابة وهو ملقى التراب والكناسة
٩٠	حديث ابي ذر الحمد لله الذي اذهب عني الازى وعافاني ضعيف واسناده مضطرب	١٠٠	ويكره ان يبول في ثقب او سرب
٩٠	قيل في سبب قول النبي صلى الله عليه وسلم غفرانك	١٠١	ويكره ان يبول في الطريق والظبل والموارد لحديث معاذ بن جبل
٩١	ويستحب ان يقدم في الدخول	١٠٢	واما البراز فالفضاء الواسع من الارض
٩١	رجله اليسرى وفي الخروج اليمنى وان كان في الصحراء ابعد لحديث المغيرة بن شعبة	١٠٢	ويكره ان يبول في مساقط الثمار
٩٢	ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها (فرع) اذا تجنب استقبال القبلة واستدبرها	١٠٣	ويكره ان يتكلم لحديث ابي سعيد (لا يخرج الرجلان يضربان)
٩٤	(فرع) لا يحرم استقبال بيت المقدس يبول ولا غائط	١٠٣	ويكره ان يرد السلام او يحمد الله تعالى اذا عطس
٩٥	(فرع) في مذاهب العلماء في استقبال القبلة	١٠٤	والمستحب ان يتكئ على رجله اليسرى
٩٥	احدها : مذهب الشافعي الحزمة في الصحراء وجوازه في البناء	١٠٤	حديث سراقبة بن مالك ضعيف
٩٥	الثاني : يحرم في الصحراء والبناء	١٠٥	ولا يطيل القعود لخبر لقمان وهو لا اصل له
٩٥	الثالث : يجوز في البناء والصحراء	١٠٥	واذا بال تنحنح حتى يخرج ان كان هناك شيء
٩٥	الرابع : يحرم الاستقبال فيهما ويحل الاستدبار	١٠٦	حديث يزداد بن فساء ضعيف ولا صحة ليزداد
	وكان للنبي صلى الله عليه وسلم كوز يبول فيه ويضمه تحت السرير واحتج لمن حرم مطلقا بحديث ابي ايوب الانصاري اذا اتيتم الفائط وقول ابي ايوب فقدمننا الشام فوجدنا مراحيض	١٠٧	يكره حشو الذكر بقطنة ونحوها والمستحب الا يستنجى بالماء في موضع قضاء الحاجة
٩٦	واما قول ابي ايوب فننحرف ونستغفر الله	١٠٧	المستحتم مشتق من الحميم وهو الماء الحار
٩٧	قول المصنف ولان في الصحراء خلقا من الملائكة والجن يضلون	١٠٧	اما المرحاض فلا بأس به فانه لا يترشش عليه
		١٠٨	(فرع) في مسائل تتعلق بأداب الحاجة
		١٠٨	احدها : لا بأس بالبول في اثناء حديث عائشة يقولون اوصي الى على لقد دعى بالطست يبول فيه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٠٨	الثانية : يحرم البول في المسجد في غير أناة	١١٥	حديث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نزل فيهم فيه رجال يحبون أن يتطهروا كيف تطهرهم فقالوا : تتبع الحجار الماء أسناده ضعيف فيه يونس بن الحارث وأبراهيم بن أبي ميمونة
١٠٨	الثالثة : يحرم البول على التبر ويكره بقره	١١٦	حديث (ولكننا تتبع الحجار الماء) ليس له أصل في كتب الحديث
١٠٨	الرابعة : يكره البول في الماء الراكد	١١٧	يحوز الاختصار في الاستنجاء على الأحجار
١٠٩	الخامسة : يكره استقبال الريح بالبول لئلا يرده عليه فينجس	١١٨	وإن أراد الاختصار على الحجر لزمه أمران
١٠٩	السادسة : يستحب أن يهوى أحجار الاستنجاء	١١٩	أولاً : أن يزيل العين حتى لا يبقى أثر
١٠٩	السابعة : لا يجوز أن يبول على ما منع الاستنجاء به لحرمة	١١٩	ثانياً : أن يلزمه ثلاث مسحات (فرع) في مذاهب العلماء في عدد الأحجار
١٠٩	الثامنة : يستحب ألا يدخل الخلاء مكشوف الرأس	١٢٠	مذهبنا وجوب ثلاث مسحات وإن حصل الانقاء بدونها
١١٠	التاسعة : يستحب لمن هو على قضاء الحاجة ألا ينظر إلى فرجه	١٢٢	(فرع) لو مسح ذكره مرتين أو ثلاثاً ثم خرجت منه قطرة استأنف الثلاث
١١٠	العاشرة : يستحب ألا يستقبل الشمس ولا القمر وفيه حديث ضعيف	١٢٢	وفي كيفية الاستنجاء بالحجر وجهان
١١٠	والاستنجاء واجب من البول والغائط	١٢٣	حديث أو لا يجد أحكم ثلاثة أحجار منكر لأصل له واستدراكنا (فرع) ينفي أن يضع الحجر على موضع طاهر بقرب النجاسة ولا يجوز أن يستنجى بيمينه
١١١	حديث من استجمر فليوتر حديث حسن	١٢٥	حديث (إنما أنا لكم بمنزلة الوالد) (فرع) في مسائل تتعلق بالفصل أحداها : السنة أن يستنجى قبل الوضوء
١١٢	وإن خرجت منه حصاة أو دودة لا رطوبة معها	١٢٥	الثانية : أراد الرجل الاستنجاء من البول مسح ذكره
١١٢	ويستنجى قبل أن يتوضأ فإن توضأ ثم استنجى صح الوضوء : وإن تيمم ثم استنجى لم يصح التيمم	١٢٧	الثالثة : إذا أراد الاستنجاء في الدبر
١١٣	إذا توضأ أو تيمم ثم استنجى لافاً خرقة على يده بحيث لا يمس فرجه نص الشافعي على أنه يصح وضوءه ولا يصح تيممه	١٢٨	الرابعة : الرجل والمرأة والخشى المشكل في استنجاء الدبر سواء
١١٣	ونقل الزني في صحة وضوئه وتيممه قولين		
١١٤	وقال الشيخ أبو حامد هذا الذي ذكره الربيع من صحة التيمم ليس بمذهب للشافعي		
١١٥	وإذا أراد الاستنجاء نظرت فان كانت بولاً أو غائطاً ولم تجاوز الموضع		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٢٩	الخامسة : السنة أن يدلك يده بالأرض بعد غسل الدبر	١٤١	(فرع) لو رأى حجرا شك في استعماله
١٣٠	السادسة : يستحب أن يأخذ حفنة من ماء فينضح بها فرجه وداخل سراويله	١٤١	(فرع) إذا جف ورق الشجر ظاهره وباطنه
١٣١	(فرع) ورد الشرع بأستعمال الحجر في الاستنجاء	١٤١	المسألة الثانية : ورق الشجر الذي يكتب عليه والحشيش اليابسات
١٣٢	فأما غير الماء من المائعات فلا يجوز الاستنجاء به	١٤١	الثالثة : أراد الشافعي إذا كان مستحجرا تمكن الإزالة به
١٣٣	(فرع) قد ذكرنا أنه لا يجوز الاستنجاء بنجس	١٤١	الرابعة : قال في حرمة : إذا نتف الصوف من الفم
١٣٣	النهي عن الاستنجاء بالعظم والروث وما لا يزيل العين كالزجاج والبلور لا يجوز الاستنجاء به لحديث (نهى عن الاستنجاء بالحمة)	١٤٢	وإن جاوز الخارج الموضع المعتاد إذا خرج الفائط فله أربعة أحوال أحدها : ألا يجاوز نفس المخرج فيجزئه الأحجار
١٣٣	حديث (نهى عن الاستنجاء بالحمة) ضعيف	١٤٢	الثاني : أن يجاوزه ولا يجاوز القدر المعتاد
١٣٥	لا يجوز الاستنجاء بالمطعم	١٤٢	الثالث : أن ينتشر ويخرج عن المعتاد
١٣٦	أما القواكه فمنها ما يؤكل ظاهرا وباطنا فلا يجوز الاستنجاء به رطبا ولا يابسا	١٤٣	الرابع : أن ينتشر إلى ظاهر الألبين وأما البول فإن انتشر وخرج عن الحشفة
١٣٦	ومنها ما يؤكل ظاهره دون باطنه فلا يجوز بظاهره وإنما يجوز بنواه ومنها ما له قشر ومأكوله في جوفه كالرمان	١٤٣	وإن كان الخارج نادرا كالدم والمذي والودي
١٣٦	يؤكل رطبا ويابسا فلا يجوز رطبا ولا يابسا	١٤٤	الخارج غير المعتاد من المخرج المعتاد لا ينقض عند المالكية ويلفزون له شعرا
١٣٧	ومن الأشياء المحتمة التي يحرم الاستنجاء بها الكتب التي فيها شيء من علوم الشرح	١٤٤	والمنى طاهر لا يجب الاستنجاء به
١٣٧	ولا أعلم شيئا في معنى عظم الأجلد ذكر غير مدبوغ	١٤٦	(فرع) في مسائل تتعلق بالباب
١٣٨	وما هو جزء من حيوان كذب حمار ولا يجوز الاستنجاء به	١٤٦	أحداها : شرط الاستنجاء بالحجر
١٣٩	وإن استنجى بجلد مدبوغ فقولان	١٤٦	الثانية : لا يجب الاستنجاء على الفور
١٤٠	(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل	١٤٦	الثالثة : الاستنجاء طهارة مستقلة
١٤٠	أحداها : قال الشافعي : ولا يستنجى بحجر قد استنجى به مرة	١٤٧	الرابعة : إذا استنجى بالأحجار ففرق
١٤٠	(فرع) إذا استنجى بحجر فحصل به الانتقاء	١٤٧	الخامسة : إنما يجزئ الاستجمار التوضيء والتيمم أما المفتسل فلا ويجوز التدلك بالنخالة وغسل الأيدي بدقيق الباقلا والبطيخ

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٤٨	والذي يوجب الفسل الابلج الحشفة	١٥٥	باب ما يوجب الفسل
١٤٩	وأما ختان المرأة فاعلم	١٥٦	واستدل أصحابنا من القياس بأنه حكم من أحكام الجماع
١٤٩	فالذي يوجب اغتسال الحي أربعة متفق عليها	١٥٦	وأما خروج المني فإنه يوجب الفسل
١٥٠	وان أولج في فرج امرأة ميتة	١٥٦	استحى بواحدة لفة تميم واستحى بياءين لفة أهل الحجاز
١٥٠	(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل	١٥٨	أما أحكام الفصل ففيه مسائل :
١٥٠	أحداها : قد ذكرنا أنه إذا أولج ذكره	١٥٨	أحداها : أجمع العلماء على وجوب الفسل بخروج المني
١٥٠	وأما الصبي إذا أولج في فرج امرأة أو دبر رجل	١٥٨	المسألة الثانية : إذا امنى واغتسل ثم خرج منه منى على القرب
١٥١	الثانية : لو استدخلت امرأة ذكر رجل وجب الفسل عليهما	١٥٩	الثالثة : لو قبل امرأة فاحس بانتقال المني ونزول فامسك ذكره
١٥١	الثالثة : وجوب الفسل وجبوع الأحكام المتعلقة بالجماع	١٥٩	الرابعة : لو انكسر صلبه فخرج منه المني
١٥١	الرابعة : إذا كان غير مختون فأولج الحشفة لزمهما الفسل	١٦٠	(فرع) في لفسات المني والودي والمذي
١٥٢	الخامسة : إذا أولج ذكر اشل	١٦١	وأما منى المرأة فأصفر رقيق
١٥٢	السادسة : إذا انفتح له مخرج غير الأصلي	١٦١	وأما المذي فهو ماء أبيض رقيق للرج
١٥٢	السابعة : لو كان له ذكران	١٦٢	وإذا احتلم ولم ير المني أو شك هل نزل منه لم يلزمه الفسل
١٥٢	الثامنة : إذا ابت المرأة المرأة فلا غسل ما لم تنزل	١٦٢	وان رأى المني في فراش نومه
١٥٢	التاسعة : الموجب للفسل ثلاثة أوجه	١٦٢	ان كان فراش ينام فيه هو وغيره
١٥٣	العاشرة : إذا وطئ امرأة ميتة	١٦٢	وان كان في فراش لا ينام فيه غيره
١٥٣	الحادية عشرة : الأحكام المتعلقة بالوطء في قبل المرأة يتعلق بدبرها	١٦٣	ولا يجب الفسل من المذي
١٥٣	الا خمسة أحكام التحليل للزوج الأول ، والاحصان ، والخروج من التمتين ، ومن الابلء	١٦٤	في حديث علي بن أبي طالب فوائد :
١٥٣	ولا يتغير به اذن البكر والوطء في الدبر لا يحل بحال	١٦٤	منها : لا يجب منه الفسل
١٥٣	وخروج منى الرجل من دبرها لا يوجب غسلا ثانيا	١٦٤	وأنه نجاسة يجب ازالته
١٥٤	الثانية عشرة : في مذاهب العلماء في الابلج	١٦٤	وان الخارج النادر لا يكفي فيه الحجر
١٥٤	قول البخاري (الفسل اخوط وذلك الآخر)	١٦٥	فاذا خرج منه شيء ما يشبه المني
		١٦٥	قال الشيخ الامام احسن الله توفيقه
		١٦٦	(فرع) قد يعترض على المصنف
		١٦٧	وأما الحيض فإنه يوجب الفسل لقوله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو اذى)
		١٦٨	أجمع العلماء على وجوب الفسل بسبب الحيض

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٦٩	لو استشهدت الحائض في قتال الكفار قبل انقطاع حيضها	١٧٦	إذا أراد الكافر الاسلام فليبادر به ولا يؤخر للاغتسال
١٦٩	(فرع) لو خرج الدم من قبلى الخشى	١٧٦	ومن اجنب حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله
١٦٩	قال الشافعى في المختصر :	١٧٧	اما الجنابة فاصلها لغة البعد
	وتفتسل الحائض اذا طهرت والنفساء اذا انقطع دمها	١٧٨	اما حكم المسالة فيحرم على الجنب ستة اشياء
١٧٠	واما اذا ولدت المرأة ولدا ولم تر دما	١٧٩	ان المدلس اذا بين السماع احتج به
١٧٠	ولو نزلت منها علقة فالاصح وجوب الفسل	١٨١	حكم التصوير الفوتوغرافى والرسم السريالى والتصوير الفضائى
١٧١	(فرع) اذا ولدت في نهار رمضان ولم تر دما ففى بطلان صومها طريقان	١٨٢	يكراه النوم قبل الوضوء للجنب
١٧١	(أحدهما) لا يبطل سواء أوجبنا الفسل أم لا	١٨٣	أنشاء عبد الله بن رواحة للشعر
١٧١	(والثانى) فيه وجهان بناء على الفسل ان أوجبناه بطل الصوم	١٨٤	موهما زوجته أنه قرآن
١٧١	(فرع) اذا حاضت ثم أجنبت أو أجنبت ثم حاضت	١٨٤	(فرع) في مذاهب العلماء في مكث الجنب في المسجد
١٧١	أعضاء الحائض والنفساء والجنب وعرقهم طاهر	١٨٥	ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم حبس بعض المشركين في المسجد
١٧٢	وان استدخلت المرأة المنى ثم خرج منها لم يلزمها الفسل	١٨٧	فصل يتعلق بقراءة الجنب والحائض والمحدث وأذكارهم وفيه مسائل:
١٧٢	ويلزمها الوضوء بخروجه	١٨٧	أحداها : قد ذكرنا أنه يحرم على الجنب والحائض والقراءة
١٧٣	وإذا أسلم ولم يجب عليه غسل في حال الكفر فالمستحب أن يفتسل ولم يجب ذلك	١٨٧	القرآن ويجوز أن يقول عند الركوب (سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين)
١٧٣	اما أحكام الفصل ففيه ثلاث مسائل :	١٨٧	ويجوز أن تقول الحائض عند المصيبة (انا لله وانا اليه راجعون)
١٧٣	أحداها : اذا اجنب الكافر ثم أسلم قبل الاغتسال	١٨٨	الثانية : تجوز للجنب قراءة ما نسخت تلاوته
١٧٤	الثانية : اذا اجنب واغتسل في الكفر ثم أسلم ففى وجوب إعادة الفسل وجهان	١٨٨	الثالثة : يجوز للحائض والجنب النظر في المصحف
١٧٤	الثالثة : اذا أسلم ولم يجنب في الكفر استحب أن يفتسل	١٨٨	الرابعة : اذا لم يجد الجنب ماء ولا ترابا يصلى الفريضة وحدها لحزمة الوقت
١٧٥	(فرع) يستحب للكافر اذا أسلم ان يخلق شعر رأسه	١٨٨	الخامسة : غير الجنب والحائض لو كان فمه نجسا كره له القرآن
		١٨٨	السادسة : أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث الحدث الأصغر
		١٨٩	السابعة : لا يكره للمحدث قراءة القرآن في الحمام

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٨٩	الثامنة : لا تكره القراءة في الطريق إذا لم يلته	١٩٥	ولا بأس بالاستئجار لقراءة القرآن
١٨٩	التاسعة : إذا عرضت له ريح أمسك عن القراءة	١٩٦	(فرع) في آداب الناس كلهم مع القرآن
١٨٩	العاشرة : أجمع المسلمون على جواز التسبيح والتهليل والتكبير	١٩٦	وأجمعوا على أن من استخف بالقرآن أو بشيء منه أو بالمصحف أو كذب بشيء جاء به فهو كافر ويجوز أن يقول : سورة البقرة وسورة النساء
١٨٩	الحادية عشرة : قراءة القرآن أفضل من التسبيح والتهليل وسائر الأحكام	١٩٦	(فرع) في الآيات والسور المستحبة في أحوال وأوقات مخصوصة
١٩٠	الثانية عشرة : يستحب أن ينظف فمه قبل الشروع في القراءة	١٩٧	(فرع) قال إمام الحرمين : روى أن رجلا سلم عليه صلى الله عليه وسلم فضرب
١٩٠	ويسن تحسين الصوت بالقرآن	١٩٨	(فصل) في المساجد وأحكامها وفيه مسائل (أحداها) سبق أنه يحرم على الجنب المكث في المسجد
١٩٠	ويسن ترتيل القراءة لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم وترتيبه	١٩٩	(الثانية) لو احتلم في مسجد وجب عليه الخروج منه
١٩١	ولا تجوز القراءة بالأعجمية	١٩٩	(فرع) لو احتلم في مسجد له بابان
١٩١	(فرع) القراءة في المصحف أفضل من القراءة عن ظهر قلب	٢٠٠	(المسألة الثالثة) يجوز للمحدث الجلوس في المسجد باجماع المسلمين
١٩٢	(فرع) لا كراهة في قراءة الجماعة مجتمعين بل هي مستحبة	٢٠٠	(الرابعة) يجوز النوم في المسجد ولا كراهة فيه عندنا
١٩٢	(فرع) جاءت في الصحيح أحاديث تقتضي استحباب رفع الصوت	٢٠١	(الخامسة) يجوز الوضوء في المسجد إذا لم يؤذ بمائه
١٩٢	(فرع) يسن تحسين الصوت بالقراءة	٢٠١	(السادسة) لا بأس بالاكل والشرب في المسجد
١٩٣	(فرع) ينبغى للقارئ أن يبتدئ من أول السورة أو من أول الكلام	٢٠١	(السابعة) يكره لمن أكل ثوبا أو بصلا أو كراتا أو غيرها
١٩٣	(فرع) تكره القراءة في أحوال كالركوع والسجود والتشهد وغيرها سوى القيام	٢٠٢	(فرع) لا يحرم اخراج الريح من الدبر في المسجد
١٩٣	(فرع) إذا مر القارئ على قوم سلم عليهم وعاد إلى القراءة	٢٠٢	(الثامنة) قال صلى الله عليه وسلم (البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها)
١٩٤	(فرع) إذا قرأ (أليس الله بأحكم الحاكمين) (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) استحسب أن يقول : بلى وأنا على ذلك من الشاهدين	٢٠٢	(التاسعة) يحرم البول والقصد والجحامة في المسجد في غير أناة
١٩٤	(فرع) جاء عن إبراهيم النخعي أنه إذا قرأ وقالت اليهود النخ	٢٠٣	(العاشرة) يكره غرس الشجر في المسجد ويكره حفر البئر فيه
١٩٤	(فرع) في الأوقات المختارة للقراءة أفضلها ما كان في الصلاة		
١٩٤	(فرع) في آداب ختم القرآن		
١٩٥	(فرع) في آداب حامل القرآن		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٠٣	(الحادية عشرة) تكره الخصومة في المسجد ورفع الصوت فيه	٢٠٧	السادسة والعشرون : حائط المسجد من داخله وخارجه له حكم المسجد بوجوب صيانتها
٢٠٣	(فرع) لا بأس باعطاء السائل في المسجد	٢٠٧	نصي الشافعي على صحة الاعتكاف في رجبته وسطحه وجواز الاقتداء بمن في المسجد
٢٠٤	الثانية عشرة : يكره ادخال البهائم والمجانين والصبيان الذين لا يميزون	٢٠٧	السابعة والعشرون : من اراد دخوله فليتفقد نعليه ليمسح الاذى
٢٠٤	الثالثة عشرة : يكره ان يجعل المسجد مقعدا لجرقة كالخياطة	٢٠٧	الثامنة والعشرون : يكره الخروج منه بعد الاذان حتى يصلي الا لعذر
٢٠٤	الرابعة عشرة : يجوز الاستلقاء في المسجد على القفا ووضع احدى الرجلين على الأخرى	٢٠٨	الثلاثون : لا يجوز اخذ شيء من اجزاء المسجد كحجر وحصاة وتراب وغيره
٢٠٤	الخامسة عشرة : يستحب عقد حلق العلم في المسجد	٢٠٨	الحادية والثلاثون : يسن بناء المساجد وعمارتها وتعمدها
٢٠٤	(فرع) يجوز التحدث بالحديث المباح	٢٠٨	(فرع) يكره زخرفة المسجد وتقشيره وتزيينه
٢٠٤	السادسة عشرة : لا بأس بانشاد الشعر في المسجد اذا كان مدحا للنبوة او الاسلام	٢٠٨	الثانية والثلاثون : احب البلاد الى الله مساجدها وفضلها عظيم
٢٠٥	السابعة عشرة : يسن كنس المسجد وتنظيفه	٢٠٨	الثالثة والثلاثون : المصلي المتخذ للعيد وغيره لا يحرم مكث الجنب والحائض فيه
٢٠٥	الثامنة عشرة : من البدع المنكرة السرف في ليلة النصف من شعبان	٢٠٩	باب صفة الفسل
٢٠٥	التاسعة عشرة : السنة لمن كان معه سلاح أن يمسك على حده	٢٠٩	والواجب ثلاثة : النية وازالة النجاسة وافاضة الماء
٢٠٦	العشرون : السنة للقاد من سفر أن يبدأ بالمسجد فيصل في ركعتين	٢١٠	يسمى ولا يقصد بها قرآنا وينسوي الفسل للنجاسة او لاستباحة ما لا يستباح الا بالفسل حديث تحت كل شجرة جنابة ضعيف
٢٠٦	الحادية والعشرون : ينبغي للجالس في المسجد فترة نية الاعتكاف	٢١٢	(فرع) المذهب الصحيح المشهور (فرع) الوضوء سنة في الفسل وليس بشرط ولا واجب
٢٠٦	الثانية والعشرون : لا بأس باغلاق المسجد في غير اوقات الصلاة لصيانتها	٢١٥	وان كانت امرأة تفتسل من الجنابة ففسلها كفسل الرجل
٢٠٦	الثالثة والعشرون : يكره للداخل الجلوس قبل صلاة ركعتين	٢١٥	فان كان لها ضفائر يصل الماء اليها لم يلزمها تقضها
٢٠٦	الرابعة والعشرون : لا يتخذ القاضي فيه مجلس القضاء	٢١٦	الفرق بين وصول الماء بغير نقض وعدم وصوله متفق عليه عندنا
٢٠٦	الخامسة والعشرون : يكره اتخاذ مسجد على القبر ويحرم حفر قبر فيه		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢١٧	وان كانت تفتسل من الحيض يستحب اخذ فرصة مسك تتبع أثر الدم	٢٢٨	سابعا : يجب ايصال الماء الى غشون البدن
٢١٧	بحث قول المخامل والنووي وخطا ابن السبكي	٢٢٩	ثامنا : اذا كان ما على بعض اعضائه او شعره حناء او عجين
٢١٨	عبارة المصنف فان لم تجدن الماء كاف وعبارة الشافعي فان لم تفتسل	٢٢٩	تاسعا : لو ترك من رأسه شعرة لم يصبها الماء لم يصح غسله
٢١٩	اجمعت الامة على عدم اشتراط قدر معين لماء الغسل والوضوء	٢٢٩	عاشرًا : اذا انشق جلده بجراحة وانفتح فمها وانقطع دمه
٢٢٠	اتفق اصحابنا وغيرهم على ذم الاسراف	٢٣٠	حادية عشرة : لو قطعت شفته او انفه
٢٢٠	ويجوز ان يتوضأ الرجل والمرأة من اناء واحد	٢٣٠	ثانية عشرة : لا يجب غسل داخل عينيه
٢٢١	ويجوز للرجل الوضوء بفضيل المرأة	٢٣٠	ثالثة عشرة : لو كان على بعض بدن الجنب نجاسة
٢٢٢	قال الفزالي : وقضل ماء الجنب طاهر خلافا لاحمد فانكر عليه	٢٣١	رابعة عشرة : لو أحدث المفتسل في أثناء غسله
٢٢٣	فان أحدث واجنب ففيه ثلاثة اوجه	٢٣١	خامسة عشرة : هل يجب على السيد شراء ماء وضوء العبد
٢٢٣	للجنب ثلاثة احوال	٢٣٢	فصل في الاغسال المستنونة
٢٢٤	سبيل الجنائيات اندراج المقدمات في المقاصد	٢٣٢	فمنها غسل الجمعة وأوجه بعض السلف
٢٢٥	اذا اجنب من غير حدث ثم أحدث	٢٣٣	ومنها غسل العيدين وهو للرجال والنساء والصبيان
٢٢٦	فان توضأ من الحدث ثم ذكر انه كان جنباً	٢٣٤	ومنها غسل الكسوفين
٢٢٦	غسل جميع بدنه بنية رفع الحدث الأصغر	٢٣٤	ومنها اغسال الحج وهي الاحرام ودخول مكة والوقوف الخ
٢٢٧	(فرع) في مسائل احداها قول الشافعي	٢٣٤	ومنها الغسل من غسل الميت
٢٢٧	اكره للجنب ان يفتسل في البئر	٢٣٤	ومنها غسل الحجاماة ودخول الحمام
٢٢٧	ثانيا : يجوز الغسل من انزال المنى	٢٣٥	ومنها خضور مجمع الناس
٢٢٧	ثالثا : السنة اذا غسل ما على الفرج ان يدلك يده	٢٣٥	(فصل) في دخول الحمام
٢٢٧	رابعا : لا يجوز الغسل بحضرة الناس الا مستور العورة	٢٣٦	حديث ستفتح لكم ارض العجم
٢٢٨	خامسا : الوضوء والمضمضة والاستنشاق سنن في الغسل	٢٣٦	قول أبي الدرداء نعم البيت الحمام
٢٢٨	سادسا : لا يجب الترتيب في الأعضاء	٢٣٦	قول علي وابن عمر : ينس البيت الحمام يبدى العورة ويذهب الحياء ويكره الحمام للنساء
		٢٣٧	ويأمر غيره بستر عورته وليس عليه القبول
		٢٣٧	ولا يسقط الانكار الا لخوف ضرر او شتم او نحوه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٣٨	حذف كلام الفزالي لأن كلام السمعاني أصوب منه	٢٥١	أحداها : أن يلصق بالمضو ثم يؤخذ منه فلا يجوز
٢٣٨	باب التيمم	٢٥٢	الثانية : أن يصيب المضو ثم يتناثر منه
٢٣٨	التيمم في كلام العرب القصد	٢٥٢	الثالثة : أن يتساقط عن المضو ولم يكن لصق به ولا مسه
٢٣٩	يجوز التيمم عن الحدث الأصفر بالكتاب والسنة	٢٥٢	(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل
٢٣٩	وأجمعوا على أن التيمم مختص بالوجه واليدين	٢٥٢	أحداها : يجوز التيمم بجميع أنواع التراب من الأحمر والأبيض والأسود
٢٤٠	والتيمم عن الحدث الأكبر جائز ومنه عمر وابن مسعود والنخعي وقيل الصحابييان رجما	٢٥٣	الثانية : يجوز أن تيمم الجماعة من موضع واحد كما يتوضؤون من ائاء واحد
٢٤١	(فرع) إذا تيمم الجنب والتي انقطع حيضها	٢٥٣	الثالثة : يجوز أن تيمم من غبار تراب على مخدة أو ثوب أو حصر
٢٤١	(فرع) قال الشافعي في الأم : يجوز للمسافر والمغرب أن يجمع زوجته وإن عدم الماء	٢٥٣	الرابعة : الأرضة إذا استخرجت ترابا جاز التيمم به
٢٤٢	(فرع) التيمم عن النجاسة لا يجوز	٢٥٣	الخامسة : لو تيمم بتراب على ظهر حيوان - أن كان كلبا أو خنزيرا نظر -
٢٤٢	والتيمم مسح الوجه واليدين مع المرفقين بضربتين أو أكثر	٢٥٤	ولا يصح التيمم إلا بالنية
٢٤٢	الحجاج بن أرطاة صدوق يدللس	٢٥٥	ولا يصح التيمم إلا بنية الفرض
٢٤٤	حديث عمار (أجنب فتعمكت)	٢٥٦	أما إذا لم ينو الفريضة ونوى استحابة النافلة
٢٤٤	حديث الذراعين جيد بشواهد	٢٥٧	فإن تيمم للتفل كان له أن يصلى على الجنابة
٢٤٤	أمر الله بفسل أربعة أعضاء وأسقط عضوين في التيمم	٢٥٧	وإن كان جنبا أو من انقطع حيضها استحابة القراءة واللبث في المسجد
٢٤٥	وأنكر البخاري على القسدي رفع حديث تيمم للسلام	٢٥٨	الثانية : إذا نوى استحابة فريضة مكتوبة استحاحا
٢٤٥	ولا يجوز التيمم إلا بالتراب	٢٥٩	(فرع) في مسائل تتعلق بنية التيمم
٢٤٦	وحكى الحناطي في جواز الذريرة والنورة والزرنيخ والأحجار الموقوفة والقوارير المسحوقة	٢٥٩	(أحداها) في ضبط ما تقدم مختصرا
٢٤٦	وقال مالك وأبو حنيفة : يجوز بكل أجزاء الأرض حتى بصخرة مفسولة	٢٥٩	(الثانية) نوى استحابة فريضتين فوجهان
٢٥١	إذا تغيرت رائحته بماء الورد ثم جف جاز التيمم به	٢٦٠	(الثالثة) لو نوى فرض التيمم فوجهان مشهوران
٢٥١	لا يجوز التيمم بالخص	٢٦٠	(الرابعة) لو تيمم عن الحدث الأصفر غاطلا
٢٥١	التراب المستعمل فيه صور		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٦١	(الخامسة) تيمم لفائنة ظنها عليه فإن أن لا فائنة	٢٦٩	(الثامنة) أن يديم يده على العضو
٢٦١	والمستحب أن يسمى الله تعالى	٢٦٩	(التاسعة) أن يستقبل القبلة كالوضوء
٢٦٢	وفي هذه القطعة مسائل	٢٦٩	(العاشرة) امرار التراب على العضو تطويلا للتججيل كما سبق في الوضوء
٢٦٢	(أحداها) حديث وصف التيمم بضربتين	٢٧٠	(فرع) يجب الترتيب في تيمم الجنابة
٢٦٢	وحديث أسلع غريب ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف	٢٧٠	فإن أمر غيره حتى يمه
٢٦٢	(الثانية) يستحب التيمم لما ذكره المصنف	٢٧٠	إذا ألت الریح علیه ترابا استوعب وجهه ثم يديه
٢٦٣	(الثالثة) يجب أن يتوى مع ضرب اليد ويستديم النية الى مسح جزء من الوجه	٢٧١	إذا كان على بعض أعضائه تراب فتيمم به نظر
٢٦٤	ويفرق أصابعه في ضربة مسح الوجه	٢٧٢	(فرع) في مسائل تتعلق بما سبق
٢٦٥	وإنما بسطت هذه المسألة وأطنبت فيها هذا الاطناب	٢٧٢	(أحداها) ينبغي أن يمسح وجهه بالتراب
٢٦٦	قوله : ويوصل التراب المراد بالبشرة الظاهرة ما لا شعر عليه	٢٧٢	(الثانية) إذا أحدث بعد أخذه التراب وقبل المسح بطل الأخذ ويعيده
٢٦٦	ولا يجب اتصال التراب الى ما تحت الحاجبين	٢٧٢	(الثالثة) إذا ضرب يده على تراب على بشرة امرأة أجنبية
٢٦٧	أن قصد بأمرار الراحتين على الذراعين مسحهما خصل والا فلا	٢٧٣	(الرابعة) إذا كانت يده نجسة فضر بها على تراب طاهر جاز
٢٦٨	قال أصحابنا : أركان التيمم ستة	٢٧٣	(الخامسة) إذا قطعت يده من النية ومسح الوجه واليدين وتقديم الوجه على اليدين والقصد الى الصعيد ونقله
٢٦٨	وثلثة أركان مختلف فيها	٢٧٣	(السادسة) يتصور تجديد التيمم في حق المريض والجريح
٢٦٩	وأما السنن فكثيرة أحداها التسمية	٢٧٤	(السابعة) يجب أن يمر بالقبار على العضو كله
٢٦٩	(الثانية) تقديم اليد اليمنى على اليسرى	٢٧٤	فإن بقي من هذا ما لم يمسح غبار
٢٦٩	(الثالثة) الموالاة على المذهب	٢٧٤	(فرع) مذهبا أنه يجب اتصال التراب الى جميع البشرة الطاهرة وعن أبي حنيفة أربع روايات
٢٦٩	(الرابعة) أن يبدأ بأعلى وجهه	٢٧٥	ولا يجوز التيمم للمكتوبة الا بعد دخول وقتها
٢٦٩	(الخامسة) أن يمسح إحدى الراحتين بالأخرى	٢٧٥	شروط صحة التيمم أربعة
٢٦٩	(السادسة) ألا يزيد على ضربتين	٢٧٥	(أحداها) كون المتيمم أهلا للطهارة
٢٦٩	(السابعة) أن يخفف التراب المأخوذ وينفخه إذا كان كثيرا	٢٧٥	(الثاني) كون التراب مطلقا

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٧٥	(الثالث) أن يكون التيمم معذورا	٢٨٧	(الثالثة) : لا يصح الطلب الا بعد دخول الوقت
٢٧٥	(الرابع) أن يكون التيمم بعد دخول الوقت	٢٨٨	(الرابعة) : في صفة الطلب اوله أن تفتش رحله ثم ينظر حواليه يميناً وشمالاً وقداماً وخلفاً هذا كله اذا لم يكن معه رفقة
٢٧٦	اذا تيمم لكتابة أول وقتها واخره الصلاة الى آخر وقتها صح	٢٨٩	اذا علم أن مع أحد الرفقة ماء جاز له صلاتها
٢٧٧	اذا تيمم لفائنة فلم يصلها حتى دخل وقت فريضة حاضرة فهل	٢٩٠	استيهابه
٢٧٧	له صلاتها	٢٩١	(فرع) يجوز الجمع بين الصلاتين للتيمم
٢٧٧	التيمم لناقلة في وقت الكراهة	٢٩١	(فرع) في مذاهب العلماء في طلب الماء
٢٧٨	(فرع) اذا تيمم لناقلة في وقتها استحباها وما شاء من النوافل	٢٩١	فان بذله له لزمه قبوله لانه لا منة عليه في قبوله
٢٧٩	ثبت جواز التيمم بعد الوقت	٢٩١	وهذه القطعة تشتمل على ثلاث مسائل
٢٨٠	ولا يجوز التيمم بعد دخول الوقت	٢٩١	(احداها) اذا وهب له الماء لزمه قبوله
٢٨١	في رجل تفجؤه جنازة قال ابن عمر : يتيمم ويصلى عليها	٢٩٢	(الثانية) اذا وجد الماء ويبيع بثمن مثله وهو واجد للثمن غير محتاج اليه
٢٨١	اذا احتاج الى الماء لمعطش فهو كالعدم	٢٩٢	يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في تلك الحالة فان ثمن المثل يعتبر حالة التقويم وهذا هو الصحيح
٢٨١	اذا احتاج لمعطش رفيقه او حيوان محترم من مسلم او ذمي او مستامن او بهيمة	٢٩٣	اذا لم يبع الماء بثمن المثل لم يلزمه شراؤه بلا خلاف
٢٨٢	الحق في الطهارة متحمض لله تعالى	٢٩٣	ولو اقترضه ثمن الماء - فان لم يكن له مال غائب - لم يلزمه قبوله بلا خلاف
٢٨٣	(فرع) اذا احتاج الى ثمنه لنفقتة جاز التيمم	٢٩٥	(الثالثة) اذا احتاج الى ماء الطهارة دون العطش فوجد مع ممتنع عن اعطائه اياه لم يجز قهره عليه
٢٨٣	(فرع) اذا اجتمع جمع على بشر لا يمكن الاستقاء منها الا بالمناوبة	٢٩٥	وحيث قلنا يقهره ويكابره فان أدى الى هلاك المالك كان هدرا
٢٨٥	(فرع) لو كان في سفينة في البحر لا تقدر على الماء ولا على الاستقاء تيمم وصلى	٢٩٦	اذا يتقن وجود الماء حواليه فله ثلاث مراتب
٢٨٥	(فرع) لو عدم الماء ووجد بشرا لا يمكنه النزول اليه الا بمشقة	٢٩٦	(احداها) أن يكون على مسافة ينتشر اليها النازلون
٢٨٥	(فرع) لو وجد المسافر خابية ماء مسبل على الطريق لم يجز أن يتوضأ منه	٢٩٦	(المرتبة الثانية) أن يكون بعيدا
٢٨٥	(فرع) في مسائل ذكرها لها تعلق بخوف العطش		
٢٨٦	ولا يجوز لعادم الماء أن يتيمم الا بعد الطلب وفيه مسائل		
٢٨٧	(احداها) : لا يجوز لعادم الماء التيمم الا بعد طلبه		
٢٨٧	(الثانية) : أن تحقق الماء حواليه لم يلزمه طلبه		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	بحيث لو سمي اليه لفاته وقت الصلاة	٣٠٦	في قول ابن خيران تجب الاعادة ولا تجب عند ابن سريج
٢٩٧	(المرتبة الثالثة) هذا الذي نقله الرافعي عن الاشبه بكلام الأئمة	٣٠٦	وان كانت ظاهرة الأعلام بينة الآثار وجبت الاعادة
٢٩٨	واما اذا خاف الانقطاع عن الرفقة فلا يلزمه الذهاب الى الماء	٣٠٦	لو كان في رحله ماء فطلب الماء في رحله فلم يجده فتييم وصلى ثم وجده
٢٩٩	فان طلب فلم يجد فتييم ثم طلع عليه ركب قبل دخوله الصلاة	٣٠٧	اذا كان في رحله ماء فاخطأ رحله بين الرجال فتييم وصلى ثم وجده
٢٩٩	ولو سمع بعد التيمم رجلا يقول : معي ماء بطل تيممه وان بان كاذبا وان سمعه يقول : اودعني فلان ماء أو غصبت ماء لم يبطل تيممه	٣٠٧	(فرع) لو غصب رحله الذي فيه الماء وحيل بينه وبينه تيمم ولا اعادة
٣٠٠	وان طلب ولم يجد جاز التيمم للعدم ثلاثة احوال (أحدها) ان يتيقن وجود الماء في آخر الوقت	٣٠٧	(فرع) لو نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم لزمه الاعادة على الأصح
٣٠١	(الثاني) ان يكون على يأس من وجود الماء	٣٠٨	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نسي الماء في رحله وصلى ثم علمه وان وجد بعض ما يكفيه ففيه قولان
٣٠١	(الثالث) الا يتيقن وجود الماء ولا عدمه وله صورتان	٣٠٩	(فرع) لو لم يجد ماء ووجد ثلجا أو بردا
٣٠٢	(احدهما) ان يكون راجيا ظانا الوجود	٣١١	(فرع) اذا لم يجد ماء ووجد ما يشتري به بعض ما يكفيه
٣٠٢	(الصورة الثانية) ان يشك فلا يرجح الوجود	٣١١	(فرع) اذا لم يجد شيئا من الماء ووجد ترابا لا يكفيه للوجه واليدين
٣٠٢	(فرع) اختلف كلام الأصحاب في تأخير الصلاة عن أول الوقت الى اثنائيه للجماعة	٣١٢	(فرع) لو كان عليه نجاسات فوجد ماء يفضل بعضها دون بعض
٣٠٣	اخباره صلى الله عليه وسلم بمجيء أئمة يؤخرون الصلاة عن أول وقتها فصلوا الصلاة لوقتها وأجلوها معهم نافلة	٣١٢	(فرع) لو منع المتطهر من الوضوء الا منكوسا فهل له التيمم
٣٠٣	المريض العاجز عن القيام اذا رجا القدرة كالصحيح اذا ظن وجود الماء في آخر الوقت	٣١٢	(فرع) لو مات رجل معه ماء لنفسه لا يكفيه لفصل جميع بدنه
٣٠٤	(فرع) لو دخل المسجد والامام في الصلاة	٣١٢	(فرع) لو كان محدثا أو جنبا أو حائضا وعلى بدنه نجاسة
٣٠٤	فان تيمم وصلى ثم علم انه كان في رحله	٣١٣	(فرع) لو كان محرما وعلى بدنه طيب وهو محدث
٣٠٥	اذا تيمم بعد الطلب الواجب من رحله وغيره وصلى	٣١٣	(فرع) لو عدم ماء الطهارة وسائر العودة ووجدهما يباعان ومنعه ثمن أحدهما قدم السترة وجوبا
٣٠٥	اذا علم موضع نزوله بئرا ثم نسيها وتيمم وصلى	٣١٣	(فرع) قال العراقيون : اذا أجنب فلم يجد الماء فتييم وصلى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	فريضة ثم أحدث ووجد ماء يكفيه لوضوئه فقط		أحدهما قدم أفضلهما فإن تساويا أقرع بينهما
٣١٤	التيمم إذا ناب عن غسل الجنابة	٣١٩	(الثالثة) لو حضر من عليه نجاسة وجنب وحائض ومحدث فهو أحق منهم
٣١٤	أباح فريضة وما شاء من التوافل الوضوء مع الجنابة لا أثر له ولا يتضمن رفع الحدث	٣١٩	(الرابعة) حضر جنب وحائض فثلاثة أوجه أصحابها الحائض أحق لفظ حدثها
٣١٥	وإن اجتمع ميت وجنب أو ميت وحائض	٣١٩	(الخامسة) حضر جنب ومحدث فإن كفى الوضوء فقط فالمحدث أحق أن لم نوجب استعمال الناقص
٣١٦	وفي هذا الفصل مسائل :	٣٢٠	(فرع) لو كان مع الميت ماء فخافت رفقته العطش شربوه وبمؤه وأدوا ثمنه في ميراثه الفرق بين الثمن والقيمة
٣١٦	(أحداها) إذا اجتمع ميت وجنب وحائض ومحدث ومن على بدنه نجاسة وهناك ما يكفى أحدهم	٣٢١	وإن لم يجد ماء ولا ترابا صلى على حسب حاله وأعاد الصلاة ويصلى الفرض وحده ولا يجوز النفل ولا مس المصحف
٣١٦	إذا وهب مالك الماء الكافي للوضوء غيره لاستعماله في العبادات بطلت الهبة	٣٢٢	ليس أحد يصح إحرامه بصلاة الفرض ولا يصح بالنفل إلا من عدم الماء والتراب
٣١٧	قوله صلى الله عليه وسلم (الأيم أحق بنفسها من وليها) لا ينفي حق الولي فاته هو الذي يمسك عليها وينظر لها	٣٢٣	(فرع) إذا ربط على خشبة أو شد وثاقه أو منع الأسير من الصلاة
٣١٧	(الثانية) إذا كان الماء لهم فهم فيه سواء ولا يجوز لأحدهم بدله لطهارة غيره	٣٢٤	(فرع) إذا أوجبت الإعادة في هذه المسائل السابقة ومن لم يجد ماء ولا ترابا
٣١٧	(الثالثة) إذا كان الماء الأجنبى فأراد أن يجوده على أحوجهم أو أوصى بماء لأحوج الناس	٣٢٥	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد ماء ولا ترابا واحتج من لم يوجبها في الحال ولم يوجب القضاء واحتج أصحابنا لوجوب الصلاة في الحال بحدوث عائشة
٣١٨	إذا ثبت دفعه إلى الأحوج ففيه صور :	٣٢٥	احتجوا لوجوب الإعادة بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بشير طهور إلى
٣١٨	(أحداها) إذا حضر ميت مع جنب أو حائض أو محدث فهو أحق منهم لملتين	٣٢٦	أن تأخير البيان عن وقت الحاجة جائز والقضاء على التراخي
٣١٨	أحدهما : أنه خاتمة أمره فخص بأكمل الطهارتين		
٣١٨	والثانية من الملتين : أن القصد من غسل الميت تنظيفه ولا يحصل بالتراب		
٣١٨	وقال أبو يوسف : الحى أحق من الميت وهو رواية عن مالك وأحمد		
٣١٨	(الثانية) إذا حضر ميت ومن عليه نجاسة - فإن كان على الميت نجاسة فهو أحق بلا خلاف		
٣١٨	وإن حضر ميتان والماء لا يكفى إلا		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٢٧	وأما الخائف من استعمال الماء فهو أن يكون به مرض	٣٣٨	ولا يجوز أن يصلى بتيمم واحد أكثر من فريضة
٣٢٩	جواز قولك : سمعت الله يقول كذا أو الله يقول وقد كرهها مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي	٣٣٩	هل يسلك بالندر أقل واجب الشرع أم أقل ما يتقرب به
٣٢٩	المرض ثلاثة أضرب	٣٣٩	ولو صلى فريضة بتيمم ثم طاف به تطوعا جاز
٣٢٩	(أحدها) مرض يسر لا يخاف استعمال الماء معه	٣٤٠	(فرع) في مذاهب العلماء فيما يباح بالتيمم الواحد
٣٣٠	(الثاني) مرض يخاف معه من استعمال الماء تلف النفس	٣٤١	أن نسي صلاة من صلوات اليوم والليله
٣٣٠	(الضرب الثالث) أن يخاف إبطاء البرد أو زيادة	٣٤١	وأن نسي صلاتين من صلوات اليوم والليله
٣٣١	(فرع) إذا كانت العلة المرخصة في التيمم مانعة	٣٤٢	إذا نسي صلوات من صلوات يوم وليلة
٣٣١	(فرع) يجوز أن يعتمد في كون المرض مرخصا في التيمم	٣٤٣	وأما كيفية أداء الصلوات فابتدىء من المنسى
٣٣٢	(فرع) لا فرق في هذه المسائل بين تيمم المريض والمسافر والحاضر والحدث الأصغر والأكبر	٣٤٥	(فرع) لو تبين أنه ترك أحد أمرين أما طواف فرض وأما صلاة فرض
٣٣٢	وأن كان في بعض بدنه قرح	٣٤٥	(فرع) إذا صلى فريضة منفردا بتيمم ثم أدرك جماعة
٣٣٣	فإن كانت الجراحة على وجهه فخاف أن غسل رأسه نزول الماء إليها	٣٤٥	ويجوز أن يصلى بتيمم واحد ما شاء من النوافل
٣٣٤	فإن احتاج إلى العصابة لاسماك الدواء	٣٤٦	في هذا الفصل مسائل
٣٣٥	إذا كانت الجراحة في يديه استحب أن يجعل كل يد كعضو مستقل	٣٤٦	(أحدها) يجوز الصلاة بالتيمم ما شاء من النوافل
٣٣٦	(فرع) التيمم للجراحة لا يلزمه إعادة الصلاة	٣٤٦	(الثانية) إذا تيمم للفرض والنفل أو للفرض وحده استباح الفرض والنفل أيضا قبله وبعده
٣٣٦	(فرع) إذا كان فيه حبات الجذري	٣٤٦	(الثالثة) إذا لم يتمن عليه صلاة الجنائز فلها في التيمم حكم النوافل
٣٣٦	(فرع) إذا غسل الصحيح وتيمم عن العليل	٣٤٧	إذا تيمم عن الحدث استباح ما يستباح بالوضوء وفيه مسائل
٣٣٧	قال الرافعي في إعادة الغسل خلاف وهذا ضعيف	٣٤٧	(أحدها) إذا تيمم أو توضأ ثم ارتد
٣٣٧	إذا كان جنباً والجراحة في غير أعضاء الوضوء	٣٤٧	(الثانية) إذا تيمم عن الحدث الأصغر استباح ما يستباح بالوضوء
٣٣٨	(فرع) إذا غسل الصحيح وتيمم عن الجريح ثم توهّم اندمال الجراحة	٣٤٧	(الثالثة) إذا تيمم من الحدث الأكبر
		٣٤٨	إذا تيمم لعدم الماء ثم رأى الماء

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٤٩	(فرع) إذا ظن التيمم العارى القدرة على الثوب	٣٦٠	الماء فيها ثم نوى اتمامها بطلت صلاته
٣٥٠	وان رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة	٣٦١	أما إذا رأى الماء في أثناء السفر ففرغ منها
٣٥٠	وفي هذه القطعة مسائل	٣٦١	أما إذا أراد الماء في أثناء نافلة (فرع) إذا تيمم للمرض فبرأ في أثناء صلاته
٣٥٠	(أحداها) إذا عدم الحاضر الماء في الحضر	٣٦٢	(فرع) إذا دخل في صلاة مفروضة في أول وقتها حرم عليه قطعها من غير عذر
٣٥٠	(الثانية) إذا صلى بالتيمم في سفر طويل	٣٦٣	(فرع) قال الشافعي في الأم : لو تيمم ودخل في مكتوبة ثم رجع
٣٥١	(الثالثة) العاصي بسفره كالابق وقاطع الطريق وشبههما	٣٦٤	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن وجد الماء أثناء صلاة السفر
٣٥١	(فرع) إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام	٣٦٥	وان تيمم للمرض وصلى ثم برأ لم يلزمه الإعادة
٣٥٢	وجوب الإعادة على المقيم ليس لعله أو لإقامة	٣٦٥	وان تيمم لشدة البرد وصلى ثم زال البرد
٣٥٢	إذا خرج الرجل الى ضيعته وبستانه فعدم الماء كان له أن يتيمم	٣٦٦	واذا وجد المحدث أو الجنب الماء وخاف من استعماله
٣٥٣	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن صلى بالتيمم في السفر	٣٦٧	ومن صلى بغير طهارة لعدم الماء والتراب لزمه الإعادة
٣٥٥	وان كان معه في السفر ماء فدخل عليه وقت الصلاة	٣٦٧	إذا كان على بعض أعضائه كسر يحتاج الى وضع الجبائر وضع الجبائر على طهر
٣٥٥	(فرع) لو وهب الماء الصالح لطهارته في وقت لغير محتاج أو باعه فهل يصح البيع والهبة ؟	٣٦٨	إذا وضع الجبيرة على غير طهارة ومسح كان عليه الإعادة
٣٥٧	(فرع) ولو كان له ثوب محرقة وصلى عرياناً فحكمه حكم ما ذكرنا	٣٦٨	حديث أمر النبي صلى الله عليه وسلم علياً أن يمسح على الجبائر ضعيف باتفاق الحفاظ
٣٥٧	(فرع) إذا قلنا لا يصح هبة هذا الماء أسترده الواهب وأن رأى الماء في أثناء الصلاة نظرت	٣٧٠	وأما التيمم مع غسل الصحيح ومسح الجبيرة
٣٥٨	ومن صلى بنجاسة عجز عن غسلها لا تبطل ونص في المستحاضة إذا انقطع دمها في الصلاة أنها تبطل	٣٧٠	وأما وقت مسح الجبير فان كان جنباً
٣٥٨	لو أحدث بعد التسليمة الأولى لم يأت بالثانية	٣٧٢	الجبيرة المسح عليها غير مؤقت بل يمسح من غير نزع وان تطاولت الأزمان
٣٥٨	إذا ثبت أنه لا تبطل صلاته بروية الماء في أثناءها	٣٧٢	حكم اللصوق من الجرح حكم الجبيرة
٣٥٩	إذا رأى الماء في أثناء الصلاة في السفر ونوى الإقامة بطل تيممه وصلاته	٣٧٤	لا يلزم من رفع الجبيرة رفع الأخرى كالحقن
٣٦٠	ولو شرع في صلاة مقصورة فوجد		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٧٤	(فصل) في مسائل تتعلق بباب التيمم	٢٨٧	(اصنمى ما يصنع الحاج غير الطواف)
٢٧٤	(احداها) اذا تيمم وعليه خفان	٢٨٧	ويحرم عليها أن تقرأ القرآن
٢٧٤	(الثانية) لو غدم جنب الماء فتييم لقراءة القرآن	٢٨٧	عرض أقوال القائلين بجواز القراءة
٢٧٤	(الثالثة) لو تيمم عام الماء قبل الاجتهاد في القبلة	٢٨٨	(فرع) في مذاهب العلماء في قراءة الحائض للقرآن
٢٧٤	(الرابعة) اذا تيمم وعليه عمامة أو خفان لبسهما على طهارة	٢٨٨	ويحرم حمل المصحف ومسسه لقوله تعالى (لا يمسه الا المطهرون)
٢٧٥	(فرع) التيمم يشتمل على فرض وسنة وأدب	٢٨٩	ويحرم الوطء في الفرج لقوله تعالى (فاعتزلوا النساء في الحيض)
٢٧٥	(فصل) في حكم الصلوات المأمور بهن في الوقت	٢٩١	(فرع) مذاهب العلماء فيمن وطئ في الحيض عامدا
٢٧٦	وأما المصلي عريانا لعدم السترة ففي كيفية صلاته قولان	٢٩٢	ويحرم الاستمتاع فيما بين السرة والركبة
٢٧٨	كتاب الحيض	٢٩٢	في مباشرة الحائض بين السرة والركبة ثلاثة أوجه
٢٨٠	(فرع) حديث (هذا شيء كتبه الله على بنات آدم يطفى أسطورة أن الحيض أول ما أرسل على بني اسرائيل)	٢٩٤	(فرع) في مذاهب العلماء في المباشر فيما بين السرة والركبة
٢٨٠	(فرع) اعلم أن باب الحيض من عويض الأبواب	٢٩٤	(فرع) اذا قلنا : يحرم المباشرة بين السرة والركبة
٢٨١	(فرع) قال الماوردي : النساء أربعة اضرب	٢٩٤	واذا طهرت من الحيض حل لها الصوم
٢٨٢	اذا حاضت المرأة حرم عليها الطهارة	٢٩٥	قال أصحابنا يتعلق بالحيض أحكام
٢٨٣	الطهارة لرفع حدث والطهارة المستنونة	٢٩٥	أحدها : يمنع الطهارة الا أغسال الحج ونحوها
٢٨٣	أجمعت الأمة على أنه يحرم عليها الصلاة فرضها ونفلها	٢٩٥	الثاني : تحرم الطهارة بنية العبادة
٢٨٤	(فرع) وفي معنى الصلاة سجود التلاوة	٢٩٥	الثالث والرابع والخامس : يمنع وجوب الصلاة ويحرمها ويمنع صحتها
٢٨٤	كل صلاة نفوت في زمن الحيض لا تقضى	٢٩٥	السادس والسابع والثامن : يمنع وجوب الصوم ويحرمه ويمنع صحتها
٢٨٥	(فرع) مذهبا ومذهب السلف والخلف أنه ليس على الحائض وضوء	٢٩٥	التاسع والعاشر والحادي عشر : يحرم مس المصحف وحمله وقراءة القرآن والمكث والعبور بالمسجد وسجود التلاوة والشكر ويمنع صحته ويحرم الاعتكاف ويمنع صحته
٢٨٦	وأجمعت الأمة على تحريم الصوم على الحائض	٢٩٥	الثاني عشر والثالث عشر والرابع
٢٨٦	ويحرم عليها الطواف لحديث		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٠٤	عشر : يحرم الظهار ويمنع وجوب طواف الوداع ويحرم الوطء والمباشرة	٤٠٤	الثالثة : في غالب الحيض الرابعة : أقل طهر فاصل بين حيضتين
٣٩٥	الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر : يحرم الطلاق وتبلغ به الصبية وتعلق به العدة والاستبراء ويوجب الفسل	٤٠٧	(فرع) لو وجدنا امرأة تحيض أقل من يوم وليلة أو أكثر
٣٩٦	إذا تيممت ثم أحدثت لم يحرم وطؤها	٤٠٨	(فرع) في مذاهب العلماء في أقل الحيض والطهر وأكثرهما
٣٩٦	فلورات الماء في خلال الجماع نزع في الحال واغتسلت	٤١٠	قال ابن مهدي : كانت امرأة يقال لها : أم العلا قالت : حيضتى منذ أيام الدهر يومان
٣٩٦	(فرع) في مذاهب العلماء في وطء الحائض	٤١٠	قال اسحاق بن راهويه : وصح لنا عن غير امرأة في زماننا أنها قالت : حيضتى يومان
٣٩٩	(فرع) لو أراد الوطء فقالت : أنا حائض	٤١١	وفي الدم الذي تراه الحامل قولان
٣٩٩	(فرع) ليست امرأة تمنع من الصلاة بحكم الحيض إلا ويحرم وطؤها إلا واحدة	٤١٣	(فرع) إذا قلنا : دم الحامل حيض فإنه لا تنقضى به العدة
٣٩٩	(فرع) لو قالت : أنا حائض فإن لم يمكن صدقها لم يلتفت اليها وجاز الوطء	٤١٣	لو كان عليها عدتان بأن طلقها وهي حامل ثم وطئها بشبهة فوجبت العدة
٣٩٩	(فرع) لو ظهرت زوجته المجنونة من الحيض حرمت عليه حتى يفسلها	٤١٤	(فرع) إذا قلنا : دم الحامل حيض فانقطع ثم ولدت بعد انقطاعه
٣٩٩	(فرع) إذا ارتكبت المحرمات المذكورة أثمت	٤١٤	(فرع) إذا قيل : إذا جعلتم دم الحامل حيضا
٣٩٩	(فرع) يجوز عندنا وطء المستحاضة في الزمن المحكوم بأنه طهر وإن كان الدم جاريا	٤١٤	(فرع) في مذاهب السلف في حيض الحامل
٤٠٠	أقل سن الحيض تسع سنين فإذا رأت لدون ذلك فهو دم فساد	٤١٥	وإن رأت يوما دما ويوما نقاء
٤٠١	وأقل سن يمكن فيه الحيض ثلاثة أوجه	٤١٥	إذا رأت المرأة الدم لسند يجوز فيه أن تحيض
٤٠٢	أقل سن يمكن أن تنزل فيه المرأة المنى هوسن الحيض وفيه الأوجه الثلاثة	٤١٧	إذا رأت المرأة الدم لزمان يصح أن يكون حيضا
٤٠٢	وأقل الحيض يوم وليلة	٤١٩	(فرع) أعلم أن مسائل الصفرة مما يعم وقوعه وتكثر الحاجة اليه ويعظم الانتفاع به
٤٠٣	في هذا الفصل مسائل :	٤٢١	(فرع) في مذاهب العلماء في الصفرة والكدرة
٤٠٣	أحداها : في أقل الحيض	٤٢٢	وإن عبر الدم الخمسة عشر فقد اختلط حيضها بالاستحاضة
٤٠٤	الثانية : في أكثر الحيض	٤٢٣	فإذا قلنا : حيضها ست أو سبع فباقي الشهر طهر

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٢٤	وإذا قلنا : ترد الى ست أو سبع فهل ذلك على سبيل التخيير	٤٣٤	الثالثة : رأت خمسة عشر حمرة ثم خمسة عشر سوادا وانقطع
٤٢٥	ولو كان بعضهن يحض سبعا وبعضهن يحض سبعا	٤٣٤	الرابعة : رأت خمسة عشر حمرة ثم خمسة عشر سوادا ثم استمر
٤٢٦	فإذا رددنا المبتدأة الى يوم وليلة فلها ثلاثة أحوال	٤٣٥	(الحال الثالث) أن يتوسط دم ضعيف بين قسوين بأن رأت
٤٢٦	(فرع) إذا رأت المبتدأة الدم في أول أمرها أمسكت عن الصوم والصلاة	٤٣٥	سوادين حمرة أو صفرة ففيه اقسام كثيرة
٤٢٧	العادة في باب الحيض أربعة اقسام	٤٣٥	أحدها : أن يبلغ كل واحد من الدماء الثلاثة يوما وليلة ولا يجاوز
٤٢٧	(أحدها) ما ثبت فيه بمرة واحدة بلا خلاف	٤٣٥	الجميع خمسة عشر
٤٢٧	(الثاني) ما ثبت فيه العادة بمرتين	٤٣٥	الثاني : أن يجاوز المجموع خمسة عشر
٤٢٧	(الثالث) لا تثبت بمرة ولا مرات	٤٣٥	الثالث : أن ينقض الجميع عن يوم وليلة
٤٢٧	(الرابع) لا تثبت بمرة ولا مرات متكررات	٤٣٥	الرابع : أن ينقض كل دم عن أقل الحيض
٤٢٧	(فرع) إذا لم تعرف المبتدأة وقت ابتداء دما	٤٣٦	الخامس : أن يبلغ كل واحد من السوادين يوما وليلة وتنقض
٤٢٧	(فرع) في مذاهب العلماء في المبتدأة	٤٣٦	الحمرة
٤٢٨	وأن كانت مبتدأة مميزة وهي التي بدأ بها الدم وغير الخمسة عشر	٤٣٦	السادس : أن ينقض كل سواد عن يوم وليلة وتبلغ الحمرة يوما وليلة
٤٢٩	فمذهبنا أن المبتدأة المميزة ترد الى التمييز	٤٣٦	السابع : أن يبلغ السواد الأول أقل الحيض وكذا الأحمر
٤٣٠	فإن رأت الأسود يوما وليلة أو أكثر ثم اتصل به أحمر	٤٣٦	الثامن : أن ينقض الأولان دون الأخير بأن ترى نصف يوم سودا
٤٣١	وإن رأت خمسة أيام دما أحمر أو أصفر	٤٣٦	ثم نصفه حمرة ثم خمسة سودا
٤٣٢	إذا رأت المميزة دما قويا وضعيفا فلها ثلاثة أحوال	٤٣٦	(فرع) الصفرة والكدرة مع السواد كالحمرة مع السواد
٤٣٢	(الحال الأول) أن يتقدم قوى ويستمر بعده ضعيف واحد	٤٣٧	(فرع) رأت خمسة عشر حمرة ثم نصف يوم سوادا فحيضها
٤٣٣	(الحال الثاني) أن يتقدم الضعيف وهي مسائل الكتاب وألها صور	٤٣٧	الحمرة
٤٣٣	أحدها : أن يتوسط قوى بين ضعيفين	٤٣٩	وإن رأت ستة عشر يوما دما أحمر ثم رأت دما أسود
٤٣٤	الثانية : رأت خمسة حمرة ثم أطبق السواد فجاوز الخمسة عشر	٤٣٩	(فرع) رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا
		٤٣٩	(فرع) لو رأت دما قويا يوما وليلة فصاعدا ولم يتجاوز خمسة عشر
		٤٤٠	(فرع) قال الرافعي : المفهوم من

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٤٠	كلام الأصحاب في انقلاب الدم القوي الى الضعيف	٤٥٠	اما لو كانت المسألة بحالها فحاضت خمستها وفيها أربعة أوجه
٤٤٠	وان كانت معتادة غير مميزة فاذا كان لها عادة دون خمسة عشر فترات الدم	٤٥٠	(أصحها) أن يوما من أول الدم العائد استحاضة تكميلا للطهر وخمسة بعده حيض
٤٤١	قال القفال : لا يجوز عندى أن يجعل الدور سنة ونحوها	٤٥٠	(الثانى) أن اليوم الأول من الدم استحاضة
٤٤٢	فان استمر بها الدم في الشهر الثانى وجاوز العادة اغتسلت	٤٥٠	(الثالث) أن اليوم الأول من الدم العائد استحاضة
٤٤٢	وثبت العادة بمرة واحدة فاذا حاضت في شهر خمسة أيام	٤٥١	(الرابع) أن جميع الدم العائد الى آخر الشهر استحاضة
٤٤٤	(فرع) رأت مبتدأ في أول الشهر عشرة أيام دما وباقية طهرا	٤٥١	اما اذا كانت عاداتها الخمسة الثانية فترات الدم من أول الشهر واتصل
٤٤٤	وثبت العادة بالتمييز كما ثبت بانقطاع الدم	٤٥١	اما اذا كان عاداتها الخمسة الاولى
٤٤٥	لو كان عاداتها خمسة سودا وباقي الشهر حمرة وتكرر هذا مرات	٤٥١	اما اذا كان عاداتها خمسة أول الشهر
٤٤٦	ويثبت الطهر بالعادة كما يثبت الحيض	٤٥٢	هذا كله في العادة الواحدة اما اذا كان لها عادات
٤٤٧	ويجوز أن تنتقل العادة فتتقدم وتتاخر	٤٥٢	ولو رأت الأعداد الثلاثة في ثلاثة أشهر
٤٤٨	ثم في كل الصور اذا استحيضت فاطبق بعد عادة من هذه العادات	٤٥٣	وان قلنا : لا ترد الى هذه العادة ففيه ثلاثة أوجه :
٤٤٩	مذهب أبى اسحاق زاد طهرها وصار خمسة وخمسين يوما	٤٥٣	(أحدها) ترد الى القدر الأخير قبل الاستحاضة أبدا
٤٤٩	وصار دورها ستين يوما أبدا	٤٥٣	(الثانى) ترد الى القدر المشترك بين الحيضتين السابقتين للاستحاضة أبدا
٤٥٠	اما اذا كانت عاداتها خمسة من أول الشهر فترات الدم في الخمسة التالية	٤٥٣	(الثالث) انها كالمبتدأة لأن شيئا من هذه الأقدار لم يصر عادة
٤٥٠	وان لم يتكرر بأن استمر الخمسة الأخيرة قال الرافعى فحاصل طرق الأصحاب أربعة أوجه	٤٥٣	ثم أن استحيضت بعد شهر الثلاثة تحيضت من كل شهر ثلاثة ثم تغتسل وتصلى وتصوم
٤٥٠	(الأصح) تحيض خمسة من أول الدم وتطهر عشرين	٤٥٥	وان كانت معتادة مميزة
٤٥٠	(الثانى) تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين	٤٥٦	قال أبو اسحاق المروزي انكارا على أبى على بن أبى هريرة لم يأخذا بمذهب صاحبهما - يعنى الشافعى
٤٥٠	(الثالث) تحيض عشرة وتطهر خمسة وعشرين	٤٥٧	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن ✓
٤٥٠	(الرابع) الخمسة الأخيرة استحاضة وتحيض من أول الشهر خمسة وتطهر خمسة وعشرين		

- العادة اذا انفردت عمل بها واذا انفرد التمييز عمل به ٤٥٧
- وان كانت ناسية مميزة وهى التى كانت لها عادة فنسيها ولكنها تميز الحيض باللون فانها ترد الى التمييز ٤٥٨
- وان كانت ناسية للعادة غير مميزة لم تحل اما ان تكون ناسية للوقت والعدد او ناسية للوقت ذاكرا للعدد ٤٥٨
- هذه المسألة وما بعدها من مسائل الناسية وهو من عويض المسائل فى الحيض ٤٥٩
- النسيان يحصل بفغلة او اهمال او علة متطاولة وجرى عليها احكامها ٤٥٩
- واعلم ان حكم المتحيرة لا يختص بالناسية بل المبتدأة ٤٦٠
- واختلف اصحابنا فى علة تخصيصه تأول لللال اسود (فصل) فى وطء المتحيرة ٤٦٢
- (فصل) فى قراءتها للقرآن ودخولها المسجد ومس المصحف ٤٦٢
- (فصل) فى عدتها ٤٦٣
- ينبغي ان نبين عدة غيرها لتبنى عليها عدتها ٤٦٤
- وان كان بقى جزء اعتدت به قراء على جميع هذه المذاهب ٤٦٥
- المتحيرة حكم علتها متعلق بالنوبة وانما بينا الحكم على اصعب المذاهب ٤٦٧
- فصل فى طهارة المتحيرة** ٤٦٧
- قال اصحابنا : ان علمت وقت انقطاع الحيض ٤٦٧
- فصل فى صلاتها المكتوبة** ٤٦٨
- قال الشافعى والاصحاب : يلزمها ان تصلى الصلوات الخمس ابدا ٤٦٨
- واما طريقة أبى زيد ومتابعيه : ٤٧٠
- تصلى على هذه الطريقة الصلوات الخمس مرتين ٤٧١
- ينبغي ان ينظر الى اول زمن الفصل مع الجزء الواقع من الصلاة ٤٧١
- وان اخرت الظهر والعصر عن أداء المغرب اغتسلت للمغرب ومع هذا كله لو اقتصر على الصلوات فى أوائل أوقاتها ٤٧٢
- فصل فى صيام المتحيرة** ٤٧٣
- يلزمها ان تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال الطهر فى كل يوم وأشار امام الحرمين وغيره الى ان فى المسألة طريقين ٤٧٤
- واختار امام الحرمين طريقة أخرى كلام صاحب البيان مجرد دعوى لا يشاركه فيها أحد ٤٧٥
- (فرع) فى صيام المتحيرة يوما عن قضاء أو نذر ٤٧٦
- (فرع) فى صيامها يومين ٤٧٨
- اذا ارادت صوم يومين ضعفتها وضمت اليهما يومين ٤٧٨
- ولو صامت فى جميع هذه الصور قبل خمسة عشر ما عليها متواليا وأما طريقة الدارمى فانها طريقة حسنة بدبعة نفيسة بلغت فى التحقيق والتنقيح والتدقيق ٤٧٩
- قال : اذا ارادت صوم يومين فان ارادتهما متتابعين ٤٨٠
- واعلم ان كل قسم يكون الصوم والاخلاء فى طرف كما فى الطرف الآخر ٤٨٠
- وان شاءت صامت من طرف الاول والخامس وأخلت يوما ٤٨١
- اما اذا ارادت يومين بخمسة ٤٨٢
- اما اذا ازادت تحصيل يومين بخمسة من سبعة وعشرين ٤٨٢
- (فرع) فى صيامها ثلاثة ايام ٤٨٣
- قال الدارمى : اذا ارادت صوم ٤٨٣

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٨٣	ثلاثة ايام متوالية صامت تسعة عشر	٤٩٦	الثانية : صلت متحيرة خلف متحيرة فيه وجهان
٤٨٤	فان ارادت ذلك من اثنين وعشرين يوما	٤٩٦	الثالثة : وطىء التحيرة زوجها في نهار رمضان وهما صائمان
٤٨٤	اما اذا ارادت تحصيل ثلاثة بسبعة من اربعة	٤٩٦	الرابعة : افطرت متحيرة لارضاع ولدها
٤٨٥	اما اذا ارادت ثلاثة بسبعة من ستة وعشرين فتصوم الاول	٤٩٦	الخامسة : اذا كان عليها قضاء صوم يوم
٤٨٥	(فرع) في صيامها اربعة ايام فان ارادتها متوالية صامت عشرين يوما متوالية	٤٩٧	السادسة : لو ارادت المتحيرة الجمع بين الصلاتين في السفر
٤٨٥	اما اذا ارادت تحصيل الاربعة بتسعة من خمسة وعشرين	٤٩٧	السابعة : اذا قلنا : تصح صلاة طاهر خلف مستحاضة
٤٨٦	(فرع) في صيامها خمسة ايام	٤٩٧	(فرع) يجب على الزوج نفقة زوجته المتحيرة
٤٨٧	(فرع) في صيامها ستة ايام	٤٩٧	وان كانت ناسية لوقت الحيض ذاكرة العدد
٤٨٧	(فرع) في صيامها سبعة ايام	٤٩٨	وان قالت : كنت احيض احدي العشرات الثلاث من الشهر
٤٨٨	(فرع) في صيامها ثمانية ايام	٤٩٩	وان علمت يقين الحيض في بعض الايام
٤٨٨	(فرع) في صيامها تسعة	٥٠٠	كل زمن يتيقنا فيه حيضها ثبت فيه جميع احكام الحيض
٤٨٨	(فرع) في صيامها عشرة	٥٠١	الحافظة لقدر حيضها انما ينفعها حفظها
٤٨٨	(فرع) في صيامها احدى عشر	٥٠٢	(فرع) اذا قالت : حيضي خمسة ايام في كل ثلاثين يوما او عشرة من عشرين من الشهر
٤٨٨	(فرع) في صيامها اثني عشر	٥٠٢	قالت : كان حيضي ستة ايام من العشرة الاولى من الشهر
٤٨٨	(فرع) في صيامها ثلاثة عشر	٥٠٣	ولو قالت : حيضي عشرة من الشهر فليس لها حيض
٤٨٩	(فرع) في صيامها اربعة عشر يوما	٥٠٣	ولو قالت : خمسة عشر في العشرين الاولى
٤٨٩	(فرع) في صوم المتحيرة صوما متتابعاً لنذر او كفارة	٥٠٤	ولو قالت : ستة من العشرة فالخامس والسادس حيض
٤٩٠	والذي اراه اختصار العبارة فقد وضع الطريق وعلم انها تصوم	٥٠٥	(فرع) فيما اذا عرفت يقين طهرها في وقت من الشهر
٤٩١	اما اذا ارادت صوم اربعة متتابعة	٥٠٥	وان قالت : حيضي عشرة من الشهر وكنت في الحادي عشر طاهرا
٤٩٢	(فصل) في تحصيل المتحيرة صلاة او صلوات مقتضيات او مندورات	٥٠٦	ولو قالت : وكنت في الخامس حائضا فالخامس حيض
٤٩٤	وان انقطع الحيض في الصلاة الاول		
٤٩٥	(فصل) في طواف المتحيرة		
٤٩٥	فعل الصلاة الواحدة وصوم اليوم الواحد وفعل الطواف سواء		
٤٩٦	(فصل) في مسائل ذكرها صاحب البحر تتعلق بالمتحيرة		
٤٩٦	احداها : لو صلت امرأة خلف المتحيرة لم يصح اقتداؤها		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٠٧	ولو قالت : حيض خمسة من العشرة الأولى	٥١٦	فان قلنا لا يلفق كانت الخمسة كلها حيضا
٥٠٧	ذكر الشيخ أبو حامد أن أقل ما يحتمل أن يكون حيضا يوم من أول الشهر	٥١٧	ابن بنت الشافعي هو أحمد بن محمد
٥٠٩	وأما قول المصنف يحتمل ما بين الأقل والأكثر	٥١٧	وأعلم أن هذا الفصل يقال له فصل التلقيق
٥١٠	وان كانت ذاكرة للوقت ناسية للعدد نظرت	٥١٨	وبالتلقيق قال مالك وأحمد وبالسحب أبو حنيفة
٥١٠	وان قالت : كان حيض في كل شهر خمسة عشر يوما	٥١٨	وأعلم أن القولين إنما هما في الصلاة والصوم والطواف والقراءة الخ
٥١١	فان طلقها زوجها في أول يوم من الشهر	٥١٩	وكلما عاد النقاء في هذه الأيام الى الرابع عشر وجب الاغتسال
٥١٢	ولو قالت : كنت أحيض خمسة عشر يوما اخطأ أحد النصفين	٥٢٠	قال امام الحرمين : ولا خلاف بين فرق الأصحاب أنها لو تقطع دمها مرارا في شهور
٥١٢	(فرع) قالت : حيض ثلاثة أيام من إحدى عشرات الشهر	٥٢١	والطريق الثالث أن توسط قدر أقل الحيض متصلا
٥١٣	(فرع) قالت : كنت أحيض خمسة من الشهر	٥٢٢	(فرع) قال أصحابنا : القولان في التلقيق
٥١٣	(فرع) قالت : كان حيض يومين من العشرة الأولى	٥٢٤	ولو رأت يوما وليلة دما أسود
٥١٣	(فرع) قالت : لا اعرف قدر حيض ولكن أعلم أني كنت اخطأ	٥٢٥	وان قلنا تلقيق من عاداتها فحيضها الأول
٥١٤	(فرع) قالت : حيض عشرة وأخطأ أحد نصفي الشهر بالآخر بيوم	٥٢٦	الحال الثالث : أن تكون مبتدأة لا تميز لها
٥١٤	(فرع) قالت : حيض عشرة من الشهر وظهري عشرون	٥٢٧	الحال الرابع : الناسية وهي ضربان
٥١٤	(فرع) قالت حيض خمسة من الشهر منها السادس أو السادس والعشرون	٥٢٧	(أحدهما) من نسيت قدر عاداتها ووقتها
٥١٤	(فرع) قالت : كنت اخطأ العشرة الأولى بالوسطى	٥٢٨	أما اذا انقطع نصف يوم دما ونصف نقاء وجاوز خمسة عشر
٥١٤	(فرع) قالت : حيض ثلاثة أيام لا أعلمها	٥٢٩	(فرع) اذا رأت ثلاثة أيام دما
٥١٥	(فرع) كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فريضة فلها صلاة الناقلة	٥٢٩	(فرع) اذا كانت عاداتها أن تحيض في الشهر عشرة أيام
٥١٥	هذا الذي ذكرناه في المستحاضة اذا عبر دمها خمسة عشر	٥٣٠	(فرع) لو كان عاداتها خمسة أيام من الشهر وباقيه طهر
		٥٣١	(فرع) اذا انتقلت عاداتها بتقديم أو تأخر ثم استحيضت
		٥٣٢	ولو لم يتقدم الدم ولا تأخر لكنه تقطع

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٣٣	ولو كانت عاداتها ستة من ثلاثين وتقطع دمها ستة ستة وجاوز	٥٤٤	وان اسقطت عضوا من الجنين وبقي الباقي مجتبا
٥٣٤	فان نقص بان كانت عاداتها يوما وليلة	٥٤٤	وان رأت دم النفاس ساعة ثم طهرت خمسة عشر يوما
٥٣٤	قوله في التنبيه وان رأت يوما الخ ينكر عليه في ثلاثة اشياء	٥٤٥	فان جاوز دمها الستين - نظر - ان بلغ زمن النقاء الخ
٥٣٥	دم النفاس يحرم ما يحرمه الحيض ويسقط ما يسقطه الحيض لانه حيض	٥٤٦	(فرع) اذا قال لامرأته الحامل اذا وضعت فانت طالق طلقك بالوضع
٥٣٥	في هذه القطعة مسائل :	٥٤٦	وان نفست المرأة وعبر الدم الستين فحكمها حكم الحيض اذا عبر الخمسة عشر
٥٣٥	احداها في الفاظها : النفاس بكسر النون وهو الدم الخارج بعد الولد	٥٤٧	ولها في الحيض احوال
٥٣٦	الثانية : اذا نفست المرأة فلها حكم الحائض في الاحكام كلها الا اربعة	٥٤٨	احداها : ان تكون معتادة في الحيض فيحكم لها بالطهر بعد الأربعين
٥٣٧	(فرع) ذكرنا ان النفاس يسقط عنها فرض الصلاة وهذا جار في كل نفساء	٥٤٨	الثانية : ان تكون مبتدأ في الحيض فيجعل لها بعد الأربعين دور المعتادة
٥٣٧	المسألة الثالثة : في حقيقة النفاس وحكم الدم قبل الولادة وبعدها	٥٤٨	الثالثة : ان تكون مبتدأة في الحيض ايضا فقدرد مردها في الطهر والحيض كالمعتادة
٥٣٧	وفي الخارج ثلاثة اوجه (الصحيح) انه ليس بنفاس	٥٤٩	(فرع) الصفرة والكدر في زمن النفاس حكمها حكمها في زمن الحيض
٥٣٧	والثاني : نفاس والثالث : له حكم الدم الخارج بين التوامين	٥٤٩	وان كانت عاداتها ان تحيض خمسة ايام وتطهر خمسة عشر
٥٣٨	واما الدم الخارج قبل الولادة فقد اطلقوا انه ليس بنفاس	٥٥٠	(فرع) اذا انقطع دم النفاس واغتسلت جاز وطؤها
٥٣٨	المسألة الرابعة : اذا رأت الحامل دما يمكن ان يكون حيضا وانقطع ثم ولدت	٥٥٠	يجب على المستحاضة ان تفسل الدم وتعصب الفرج
٥٣٩	وأكثر النفاس ستون يوما وقال المزني : اربعون	٥٥١	اذا ارادت المستحاضة الصلاة ونعني التي يجري دمها مستمرا في غير أوانه
٥٤٠	وابتداء الستين يكون عقيب انفصال الولد	٥٥٢	وأما تجديد غسل الفرج وحشوه وشده
٥٤١	(فرع) في مذاهب العلماء في اكثر النفاس واقله	٥٥٢	ولا تصلى بطهارة اكثر من فريضة
٥٤٢	وأما أقل النفاس فقد ذكرنا ان اقله مجة	٥٥٣	(فرع) مذهبا ان طهارة المستحاضة الوضوء ولا يجب الفصل للصلاة الا مرة واحدة
٥٤٢	وان ولدت توأمين بينهما زمان ففيه ثلاثة اوجه	٥٥٤	(فرع) اذا توفيات المستحاضة

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٦٣	ارتفع حدثها السابق ولم يرتفع المستقبل	٥٦٣	اما اذا رات خمسة نوادا ثم اطبقت الحمرة
٥٥٥	ولا يجوز أن تتوضأ لغرض الوقت قبل دخول الوقت	٥٦٥	باب ازالة النجاسة
٥٥٥	وينبغي أن تبادر بالصلاة عقيب طهارتها	٥٦٥	والنجاسة هي البول والقيء والمذي والودي ومنى غير الدمى والدم والقيح الخ
٥٥٦	وان دخلت في الصلاة ثم انقطع دمها	٥٦٥	في هذه القطعة مسألتان
٥٥٧	اذا توضأت المستحاضة فانقطع دمها انقطاعا محققا	٥٦٥	(احدهما) في لفات النجاسة وحدها كل عين حرم تناولها على الاطلاق
٥٥٧	واعلم أن قول الأصحاب : اذا شفت يلزمها استئناف الوضوء	٥٦٥	(الثانية) هذه العبارة التي ذكرها انما يطلقها الفقهاء للحصر
٥٥٩	(فرع) لو كان دمها ينقطع في حال ويسيل في حال	٥٦٦	شعر ما لا يؤكل لحمه اذا انفصل في حياته يكون ميتة
٥٥٩	(فرع) توضأت ثم انقطع دمها انقطاعا يوجب بطلان الطهارة	٥٦٦	فاما البول فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم (تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه)
٥٥٩	وسلس البول وسلس المذي حكمهما حكم المستحاضة	٥٦٧	وحكم المسالة في الأبول فهي اربعة انواع
٥٦٠	(فرع) اذا تطهرت المستحاضة طهارتي الحدث والنجس على الوجه المشروط وصلت	٥٦٨	وأما الفائط فهو نجس لحديث عمار : انما يفسل الثوب من خمس من الفائط والبول والقيء والدم والمني
٥٦٠	(فرع) قال البغوي : لو كان سلس البول بحيث لو صلى قائما	٥٦٩	وأما سرجين البهائم وزرق الطيور فهو كالفائط في النجاسة
٥٦١	(فرع) يجوز وطء المستحاضة في الزمن المحكوم بأنه طهر ولا كراهة	٥٧٠	وأما القيء فهو نجس لحديث عمار ولأنه طعام استحال في الجوف الى التبن والفساد
٥٦١	(فرع) في مسائل تتعلق بباب الحيض	٥٧٠	(فرع) قال أصحابنا : الرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة
٥٦١	احداها : لا تكره مؤاكلة ومعاشرتها وقبلتها والاستمتاع بها فوق السرة وتحت الركبة	٥٧٠	(فرع) قال أصحابنا : المرة نجسة
٥٦١	الثانية : اجمع العلماء على أن للحائض أن تخضب يدها	٥٧١	(فرع) الجرة بكسر الجيم وتشديد الراء وهي ما يخرج البعير من جوفه الى فمه
٥٦٢	الثالثة : الحرة والأمة في الحيض والنقاس سواء	٥٧١	وأما المذي فهو نجس لحديث علي (كنت رجلا مداء وفيه : فافسل ذكرك)
٥٦٢	الرابعة : علامة انقطاع الحيض ووجود الطهر أن ينقطع خروج الدم	٥٧١	وأجمعت الأمة على وجوب غسل المذي
٥٦٢	(فصل) في أشياء انكرت على الفزالي في باب الحيض من الوسيط		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٧٢	وأما منى الآدمى فطاهر لحديث عائشة (أنها كانت تحت المنى من ثوبة صلى الله عليه وسلم	٥٨٢	وأما النبيذ فقسمان مسكر وغيره (فرع) مذهبا ومذهب الجمهور انه يجوز الانتباذ في جميع الأوعية (فرع) شرب الخيلطين والمنصف اذا لم يصر مسكرا ليس بحرام
٥٧٢	وسواء في طهارة المنى المسلم والكافر	٥٨٤	وأما الكلب فهو نجس مذهبا ان الكلاب كلها نجسة العلقة وغير العلقة
٥٧٣	أوجب الأوزاعي ومالك غسله	٥٨٤	وأما الخنزير فنجس لانه اسوا حالا من الكلب
٥٧٤	وأما منى غير الآدمى ففيه ثلاثة أوجه	٥٨٥	ولو ارتضع جدى من كلبة ونبت لحمه على لبنها ففي نجاسته وجهان أصحهما ليس بنجس
٥٧٤	(فرع) البيض من مأكول اللحم طاهر	٥٨٦	وأما لبن ما لا يؤكل لحمه غير الآدمى
٥٧٥	(فرع) البيضة الطاهرة اذا استحالت دما ففي نجاستها وجهان	٥٨٧	الألبان أربعة أقسام :
٥٧٥	(فرع) هل يحل أكل المنى الطاهر؟	٥٨٧	(أحدها) لبن مأكول اللحم كالابل والبقر
٥٧٥	وأما الدم فنجس لحديث عمار وفي دم السمك وجهان	٥٨٧	(الثانى) لبن الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما
٥٧٦	حديث عمار ضعيف ويغنى عنه حديث عائشة (أغسلى عنك الدم وصلى)	٥٨٧	(الثانى) لبن الآدمى وهو طاهر الا وجها للأنماطى انه نجس وانما يحل شربه للطفل للضرورة
٥٧٦	مما تم به البلوى الدم الباقي على العظم واللحم	٥٨٨	لا نفحة ان أخذت من السخلة بعد موتها أو بعد ذبحها
٥٧٧	وأما القيح فنجس لانه دم استحال الى نتن	٥٨٨	أما رطوبة فرج المرأة فالمنصوص انها نجسة لأنها رطوبة متولدة في محل النجاسة
٥٧٧	وأما الطلقة ففيها وجهان	٥٨٨	رطوبة الفرج ماء أبيض متردد بين المذى والعرق
٥٧٨	وأما الميتة من غير السمك والجراد والآدمى فهي نجسة لانه محرم الأكل	٥٨٩	أما ما تنجس بذلك فهو الأعيان الطاهرة اذا لاقاها شيء
٥٧٩	السمك والجراد اذا ماتا طاهرا	٥٩٠	(فرع) في مسائل تتعلق بالنجاسات :
٥٧٩	وأما الآدمى فهل ينجس بالموت ؟ فيه قولان الصحيح منهما : لا ينجس	٥٩٠	أحدها : شعر الميتة نجس على المذهب الا من الآدمى فطاهر
٥٨٠	(فرع) العضو المنفصل من حيوان حتى كالية الشاة وسنام البعير وذنب البقرة	٥٩٠	الثانية : الأعيان جماد وحيوان وما له تعلق بالحيوان
٥٨١	(فرع) عصب الميتة غير الآدمى نجس	٥٩٠	الثالثة : النجاسة المستقرة في الباطن لا حكم لها
٥٨١	وأما الخمر فهي نجسة لقوله عز وجل انما الخمر الآبه		
٥٨٢	واعلم انه لا فرق في نجاسة الخمر بين المحترمة وغيرها		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٩١	الرابعة : في الفتاوى المنقولة عن صاحب الشامل أن الولد إذا خرج من البطن طاهر لا يحتاج لفسله	٥٩٥	(فرع) مذهبا أنه يجوز امساك ظروف الخمر والانتفاع بها
٥٩١	الخامسة : الوسخ المنفصل من بدن الأدمى في الحمام وغيره حكمه حكم ميتة الأدمى	٥٩٦	(فرع) التصرف في الخمر حرام على أهل الذمة عندنا وقال أبو خنيفة : لا يحرم
٥٩١	السادسة : إذا أكلت البهيمة حيا وخرج من بطنها صحيحا فإن كانت صلابته باقية بحيث لو زرع نبت	٥٩٦	(فرع) في مذاهب العلماء في تخلل الخمر وتخليطها
٥٩١	السابعة : الزرع الثابت على السرجين	٥٩٦	وان أحرق السرجين أو المذرة فصار رمادا لم يظهر مذهبا أنه لا يظهر السرجين والمذرة
٥٩١	(فرع) المسك طاهر بالاجماع ويجوز بيعه بالاجماع غلط الشيعة في تنجيس المسك	٥٩٧	وأما دخان النجاسة إذا أحرقت فالصحيح نجاسته
٥٩٢	(فرع) أما الزباد وهو لبن سنور في البحر رائحته كرائحة المسك ولا يظهر من النجاسات بالاستحالة الا شئان	٥٩٧	وان سود التنور فالصق عليه الخبز قبل مسحه فظاهر أسفل الرغيف نجس
٥٩٢	إذا استحالت الخمر خلا بنفسها طهرت وان خللت بخل أو ملح لم تطهر لحديث أبي طلحة عن الأتام الذين ورثوا خمرا فقال (أهرقها) قال : أفلا أحلها ؟ قال : (لا)	٥٩٧	وأذا ولغ الكلب في اناء أو أدخل عضوا منه فيه
٥٩٤	(فرع) الخمر نوعان محترمة وغير محترمة	٥٩٨	وقال مالك والأوزاعي : لا ينجس الطعام الذي ولغ فيه بل يحل أكله وأما الدليل على الأوزاعي ومالك فحديث أبي هريرة رضي الله عنه
٥٩٤	وفي النوعين مسائل	٥٩٨	فان قال قائل : حديثكم رواه أبو هريرة وقد أفتى بفسله ثلاثا والأفضل أن يجعل التراب في غير السابعة
٥٩٤	أحداها : تخليلها بطرح عصير أو خل أو خبز حار أو ملح أو غيرها فيها حرام	٦٠٠	وان جعل بدل التراب الجص أو الأشنان
٥٩٤	الثانية : لو طرح في العصير بصلا أو ملحاً واستعمل به الحموضة	٦٠١	وحاصل المنقول أربعة أقوال أظهرها لا يقوم غير التراب مقامه
٥٩٥	الثالث : امساك الخمر المحترمة لتصير خلا جائز	٦٠١	وان غسل بالماء وحده ففيه وجهان
٥٩٥	الرابعة : متى عادت الطهارة بالتخلل طهرت أجزاء الظرف للضرورة	٦٠١	وان ولغ كلبا فوجهان أحدهما يجب لكل كلب سبع مرات والثاني يجرئه في الجميع سبع مرات
٥٩٥	(فرع) لا يصح بيع الخمر المحترمة على المذهب	٦٠٢	وان ولغ الكلب في اناء ووقعت فيه نجاسة أخرى أجزاء سبع مرات
		٦٠٣	وان أصاب الثوب من ماء الفسلات ففيه وجهان

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٦٠٣	فان ولغ الخنزير فقد قال ابن القاص	٦٠٧	(فصل) ويجزى في بول الصبي المدي لم يطعم الطعام النضج وهو ان يبيله بالماء
٦٠٤	حاصل ما ذكره ان في ولوغ الخنزير طريقتين	٦٠٨	لا يراد الماء ثلاث درجات
٦٠٤	(فرع) في مسائل مهمة تتعلق بالولوغ :	٦٠٩	وقال في المختصر : ويجزى في بول الصبي الرش
٦٠٤	أحداها : قال أصحابنا : لا فرق بين ولوغ الكلب وغيره من اجزائه	٦٠٩	(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك مذهبا يجب غسل بول الجارية ويكفى نضج بول الغلام
٦٠٤	الثانية : لا يكفي التراب النجس على أصح الوجهين	٦١٠	وما سوى ذلك من النجاسات ينظر فيه فان كانت جامدة كالعذرة أزيلت
٦٠٤	الثالثة : لو تنجست أرض ترابية بنجاسة الكلب كفى الماء وحده	٦١١	فهيأ أحاديث ومسائل فاما المسائل :
٦٠٥	الرابعة : قال أصحابنا : لا يكفي في استعمال التراب ذرة على المحل	٦١١	فأحداها : الأعيان النجسة كالميتة والروث
٦٠٥	الخامسة : لو غسله ستا بالماء ثم مزج التراب بماء ورد أو خل	٦١١	الثانية : اذا كانت النجاسة ذائبة
٦٠٥	السادسة : لو ولغ الكلب في أناء فيه طعام جامد ألقي ما أصابه	٦١١	الثالثة : الواجب في إزالة النجاسة الذائبة المكثرة بالماء
٦٠٥	السابعة : لو ولغ في ماء قليل أو مائع فأصاب ذلك الماء أو المائع	٦١٢	الرابعة : اذا كانت النجاسة على ثوب ونحوه فالواجب المكثرة بالماء
٦٠٥	الثامنة : لو ولغ في ماء كثير لم ينقص عن قلتين	٦١٢	الخامسة : اذا كانت النجاسة مائعا في أناء فصب عليه ماء غيره
٦٠٥	التاسعة : لو وقع الاناء الذي ولغ فيه في ماء قليل نجسه	٦١٣	السادسة : اذا كان داخل الاناء متنجسا فصب
٦٠٦	العاشرة : لو كانت نجاسة الكلب عينية كدمه وروقه	٦١٣	حديث خولة بنت يسار لم نسمع بخولة بنت يسار الا في هذا الحديث
٦٠٦	الحادية عشرة : اذا لم يرد استعمال الاناء الذي ولغ فيه الكلب	٦١٤	وان كان الثوب نجسا فغسله في أناء فيه قلتين
٦٠٦	الثانية عشرة : لو كان الماء اكثر من قلتين وتغير بالنجاسة	٦١٦	اذا أصاب الأرض نجاسة ذائبة في موضع ضاح ففيه قولان
٦٠٧	الثالثة عشرة : لو ادخل الكلب رأسه في أناء	٦١٧	وان طبخ اللبن الذي خلط بطينة السرجين لا يطهر
٦٠٧	الرابعة عشرة : قال اهل اللغة يقال : ولغ الكلب يلغ	٦١٧	اللبن ضربان مختلط بنجاسة جامدة كالروث والعذرة وعظام الميتة وغير مختلط
٦٠٧	(فرع) سؤر الهرة والبغل والحمار والسباع والفار وسائر الحيوانات غير الكلب والخنزير طاهر لا كراهة فيه	٦١٧	والضرب الثاني : غير المختلط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٦٢٢	بنجاسة جامدة كالمعجون بماء نجس أو بول أو خمر	٦٢٢	الثامنة : صب الماء على ثوب نجس وعصره في أناء وهو متغير
٦١٨	فان أصاب أسفل الخف بنجاسة فدلّكه على الأرض	٦٢٣	التاسعة : قال الجويني في التبصرة في الوسوسة : اذا غسل فمه النجس فليبالغ في الفراغة
٦٢٠	(فرغ) في مسائل تتعلق بالباب مختصرة جدا خشية الاطالة	٦٢٣	العاشر : اذا كانت أعضاؤه رطبة فهبت الريح فأصابه غبار الطريق
٦٢٠	أحداها : ان إزالة النجاسة التي لم يعص بالتلطيخ بها في بدنه	٦٢٣	الحادية عشرة : لو صبح يده بصبح نجس أو خضب يده أو شعرة بحناء نجس
٦٢٠	الثانية : اذا نجس الزيت والسمن والشيرج وسائر الأدهان	٦٢٣	الثانية عشرة : اذا توضأ انسان في طست ثم صب ذلك الماء في بر
٦٢١	الثالثة : اذا أصابت النجاسة شيئا صقيلا كالسيف والسكين والمرأة	٦٢٣	فيها ماء كثير لم يفسد
٦٢١	الرابعة : اذا سقيت السكين ماء نجسا ثم غسلها طهر ظاهرها	٦٢٤	الثالثة عشرة : لا يشترط في غسل النجاسة نعل مكلف ولا غيره بل يكفي ورود الماء عليها وإزالة العين
٦٢١	الخامسة : للماء قوة عند الورود على النجاسة فلو نجس بملاقاتها	٦٢٥	فهارس الجزء الثاني
٦٢٢	السادسة : اذا اختلطت العذرة أو الروث وغيرهما من الأعيان النجسة بتراب نجس	٦٢٧	فهرس الآيات القرآنية
٦٢٢	السابعة : ما ذكر صاحب التتمة وهو اذا غسل نصف الثوب ثم عاد وغسل نصفه	٦٣٠	ثانيا : فهرس الأحاديث والآثار والأخبار
٦٢٢	ولو خرز الخف بشعر خنزير لا وطب صار نجسا		ثالثا : فهرس الأشعار الاستشهادية
			رابعا : فهرس الاعلام
			خامسا : فهرس الأحكام

الخطا المطبعى وتصويبه

الخطا	الصواب	الصفحة	السطر
المسالة الثانية	المسالة الثالثة	٢٩	٤
اما	انا	٦٢	٢٣
وغيره	وغيره	٦٧	٢٢
بخشية	بخشية	٧٧	٨
نجوت الشجر	نجوت الشجرة	٨٦	٢٣
وامتنع عن جبريل	وامتنع جبريل عن	١٨١	١٠
نسة	نفسه	٢١٨	٢٥
فرع	الشرح	٣٢١	١٦
الفراء	القراء	٣٢٩	١٦
وضمها	وضعها	٣٦٩	١
يتدرج	يتدرج	٣٧٨	٢٢
اعلم	اعلم	٣٨٠	١٦
استناطا	استنباطا	٣٨١	١٦
انكارا	انكارا	٤٥٦	١٢
سبعة عشرة	سبعة عشر	٤٥٨	٢٣
اليوم	اليوم	٤٧٧	١٧
وليله	وليلة	٥٤٤	١٤
مها جريه	مهاجرية	٥٥٠	٢٩
والعدرة	والعدرة	٥٩٦	٢١
او خصب	او خصب	٦٢٣	٦